

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية الشريعة بالرياض

(قسم الفقه)

شرح القنوري

للإمام أبي نصر أحمد بن محمد بن محمد البغدادي

المشهور بالأقطع المتوفى سنة (٤٧٤ هـ)

(من أول الكتاب إلى نهاية باب صلاة الجمعة من كتاب الصلاة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

في الفقه الإسلامي

دراسة وتحقيق

إبراهيم بن محمد أكبر

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور

صالح بن محمد السلطان

الأستاذ بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم

العام الجامعي

(١٤٢٨ - ١٤٢٩ هـ)

الإهداء

- إلى والديّ العزيزين، من أرضعاني حبّ الشّرع، وغرسا فيّ محبة العِلْم والمعرفة، اللّذين ما فتئا يدعوان الله لي بالتّوفيق والسّداد، أمّهما الله بالعمّر المديد، ووافر الصّحة، وحُسن العمل، وحُسن الختام.
- إلى مكتبة الفقه الإسلاميّ، لتضمّ واحداً من كتب التراث الفقهي المغمور، وكنزاً من كنوزه الدّفينة.
- إلى طلبة العِلْم، ومحبيّ الفقه الإسلاميّ عامة، والفقه الحنفيّ خاصة؛ ليقتنوا كنزاً من كنوز تراثهم المحيّد.

(أبو عمّار)

إبراهيم بن محمد رفيق بن محمد أكبر

المدينة المنورة

على ساكنها أفضل الصلاة، وأزكى السّلام

قد

٣/

مة التد

٣

حقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده، ورسوله، وسيد أصفياه، وخاتم رُسله وأنبياه، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وتركها على المحجة البيضاء؛ ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، صلى الله وسلم عليه، وعلى آله، وأزواجه، وأصحابه، وخلفائه، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً، ورضي الله عن الأئمة المهديين من أمائه، أما بعد،،

فإن من أكبر نعم الله تعالى على عبده بعد الإيمان والهداية؛ التوفيق إلى العمل الصالح؛ إذ هما زاد المسلم إلى ربه عز وجل، وإن من أجل الأعمال الصالحة توفيق الله تعالى العبد لطلب العلم الشرعي، وهدايته إليه.

ولما كان الاعتناء بالفقه في الدين، ومعرفة الاستدلال، والاستنباط، والدليل، والتعليل، من أجل العلوم الشرعية حث الله عز وجل عليه في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾^(١)، وقال النبي ﷺ: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)^(٢)، وهو دأب الهداة الصالحين، المصلحين، وسمة أولي البصائر المفلحين، الذين كان الواحد منهم يسمع ليعلم، ويعلم ليعمل، ويتفقه في دين الله لينتفع، وينفع، فبه تزداد البصيرة، وترتفع الجهالة، وتستتير سبل الحياة، ويحصل لطلابه ما لا يحصل لغيرهم؛ من الرفعة، والقدر، والحجة، واليقين.

وإن الله تعالى « حفظ بحفظ الدين آثار العلماء، وكتب لمصنفاتهم الخلود والبقاء، وأعلى ذكرهم في كتابه دون سائر الذمماء^(٣)، جعلهم للحق منارات عليّة، وللباطل شهباً سماويّة،

(١) سورة التوبة، الآية رقم (١٢٢).

(٢) متفق عليه، البخاري في كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، برقم (٧١/٤٢)، ومسلم في

كتاب الأمانة، باب قوله ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم)، برقم

(١٧٥/١٠٣٧) ٣/١٥٢٤.

(٣) الذمماء: الذمة السوداء، يقال: فرس أدهم، وناقاة ذمءاء، والذمءاء عامة الناس وسوادهم.

المقدمة

يرتوي من معين علمهم الواردون، ويهتدي بجميل صفاتهم السالكون، فهم مراجع للناس في حال الحياة، ومؤلفاتهم ذخراً لهم بعد الممات»^(١)، ولقد ورث هؤلاء العلماء، والأئمة الأئمة، كنوزاً نفيسة، ودرراً فريدة، لمن أحسن القصد، والبحث في ثبات؛ إلا أن كثيراً من هذه الكنوز الغالية، والدرر النادرة هي حبيسة في خزائن المخطوطات.

وإن من خير ما يقدم الإنسان لأُمَّته؛ نشر ما طواه الزمن من تراثها العلمي، الذي كان في زمن من الأزمنة ركناً من أركان هُضتها، وثمرات ثراث ثقافتها، ومظهراً من مظاهر حضارتها وفخرها وعزّها، وخير ما يحياه من ذلك التراث، ما كان متصلاً بحياتها اليومية، وعبادتها؛ الذي يُنظم علاقة الفرد بخالقه عزّ وجلّ.^(٢)

وتحقيق التراث أمرٌ تتطلّع إليه القلوب، « وميدانٌ يجدُّ فيه الباحثُ غاية المطلب، إذ أن في مصنفات سلف هذه الأمة صفات لا توجد في كتب الخلف، فإن نقلوا وجدت الثقل المحقق، وإن اجتهدوا وجدت الفهم المدقّق، لا يملئون الصفحات بما لا طائل تحته من العبارات، كلامهم قصّد، وقولهم فصل، عباراتهم علميّة، وأقوالهم سوّية؛ فلا يجرحون إلا لله، ولا يُعدّلون إلا لله، ويعرف متأخريهم فضل متقدمهم»^(٣).

ومن هنا أحببت أن أشارك طلبة العلم النبلاء في هذا الفن الشريف - بقدر الجهد، والطاقة -؛ فالزمت نفسي البحث، والتفتيش في فهارس مكاتب المخطوطات المختلفة في العالم، بحثاً عن كتاب نافع أصيل، يخدم العلم، ويزيد فيه جديداً نافعا، جدير بأن يجد طريقه إلى أيدي الدارسين، وينفض عنه غبار السنين.

فوفقني الله تعالى بالوقوف على مخطوط كتاب: (شرح القدوري) لمؤلفه الفقيه، العلامة، الإمام، الشيخ، أحمد بن محمد بن محمد البغدادي، المشهور بأبي نصر الأقطع، المتوفى سنة (٤٧٤ هـ)، وهو جدير بأن يكون موضع اهتمام الباحثين.

أهمية الدراسة:

ولما كان كتاب (مختصر القدوري) في فقه الإمام أبي حنيفة - رحمه الله -، لمؤلفه الإمام

= انظر: مختصر الصحاح للرازي ص ١٠٨، المصباح المنير للفيومي ص ١٠٦، المعجم الوجيز ص ٢٣٦.

(١) من مقدمة تحقيق كتاب الإبانة للغوراني، تحقيق: أحمد العمري، ص ٣.

(٢) من مقدمة تحقيق كتاب حلية العلماء لأبي بكر القفال، تحقيق: ياسين درادكه ١٣/١ - ١٤ بتصرف.

(٣) من مقدمة تحقيق كتاب الإبانة للغوراني، تحقيق: أحمد العمري، ص ٣.

المقدمة

العلامة، الفقيه، أبي الحسين، أحمد بن محمد بن أحمد القدوري البغدادي - رحمه الله - المتوفى سنة (٤٢٨هـ) من أفضل، وأشهر المتون المعتمدة في الفقه الحنفي، وأكثرها تداولاً، بين الحنفية، وأفضلها، وأتمها فائدة، عكف علماء الحنفية على تفهّمه، وتفهيّمه، وازدحموا على تعلّمه، وتعليمه، قديماً وحديثاً.

فهو مختصرٌ مباركٌ، معتبرٌ، يميّز بوضوح اللفظ، وسلاسة العبارة، وسهولة الأسلوب، متداول بين الأئمة، والأعيان، ويكثر اعتماد المتأخرين عليه، فقلّما يخلو منه بيت من بيوتات علماء الحنفية. (١)

ونظراً لأهمية هذا المتن، وقيّمته العلمية؛ عني به فقهاء الحنفية عناية فائقة، وتناولوه بالتدريس، والشرح، والتعليق، والنظم، والاختصار، (٢) ومن هذه الشروح النفيسة، شرح الإمام أبي نصر الأقطع - رحمه الله تعالى -، تلميذ الإمام القدوري.

أهداف الدراسة:

من أهم أهداف هذه الدراسة ما يأتي:

- أولاً: إخراج أصول الكتب وأقدمها، حيث يعتبر هذا الشرح من أوائل شروح المختصر؛ فهو عمدة من جاء بعده، ولا يخفى أهمية إخراج مثل هذه الكتب.
- ثانياً: فيه إحياء، ونشر لكتاب طالما أكثر أئمة المذهب الحنفي النقل عنه، فلا يخلو كتاب من كتب الحنفية المبسوطة من النقل عنه.
- ثالثاً: إبراز مكانة الكتاب العلمي بين كتب الفقه الحنفي.
- رابعاً: خدمة المؤلف، وإلقاء الضوء على شخصيته، حيث إن كتب التراجم لم تذكر ما يُظهر قدره، وفضله؛ إلّا نزراً يسيراً، وهذا حال كثير من العلماء، والأئمة.

أسباب اختيار المخطوط :

إضافة لما سبق ذكره من أهمية الدراسة، وأهدافها، أذكر أهم أسباب اختيار المخطوط فيما يأتي:

(١) انظر: الجواهر المضية للقرشي ٢٤٧/١، كشف الظنون لحاجي خليفة ١٦٣١/٢، المذهب الحنفي مراحل وطبقاته لأحمد التقيب ٤٦٤/٢، وما بعده.

(٢) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ١٦٣١/٢.

أولاً: أنه شرح لمتن معتبر، من أشهر متون الفقه الحنفي، وأكثرها تداولاً بين الحنفية.

ثانياً: ثناء العلماء على هذا الشرح، ووصفهم له بالجودة، وأنه من أحسن شروح مختصر الإمام القدوري - رحمه الله -.

ثالثاً: على أهمية هذا المختصر، وكثرة شروحه إلا أنه لم يُخدم الخدمة اللائقة به، ولم يطبع من شروحه - فيما أعلم - سوى النزر اليسير؛ كالجوهرة النيرة، لأبي بكر بن علي، المعروف بالحدادي، المتوفى سنة (٨٠٠هـ)، واللّباب شرح الكتاب، لعبد الغني الغنيمي الميّداني، المتوفى سنة (١٢٩٨هـ).

رابعاً: لمنهجه المتميز الرّصين.

خامساً: لقد شرح المؤلّف مختصر شيخه القدوري بشرحين: مختصر، وآخر مبسوط، وهو المخطوط محل الدراسة والتحقيق، وهذا مما يعطي أهمية له؛ فالشارح على دُرّة، ودراية بالمختصر.

سادساً: المكانة العلمية لمؤلّفه، حيث يُعدّ واحداً من أكابر تلامذة الإمام القدوري مباشرة، فله باع طويل في الفقه، وهو أدرى بمرامي شيخه من غيره.

سابعاً: مكانة المؤلّف في المذهب الحنفي عموماً؛ حيث وُصف بالبراعة في الفقه، وقيامه بالتدريس سنين طويلة، إضافة إلى أنه متقدّم الوفاة؛ إذ توفي سنة (٤٧٤هـ)، مما يمكنه من الإطلاع على كتب لم يطلع عليها من جاء بعده.

ثامناً: بلغت مسائل الجزء المحقق (٧٥٥) مسألة، ومما لا شكّ فيه أن تحقيق هذا القدر من المسائل يحتاج للرجوع إلى مصادر الفقه المختلفة، وهذا يُسهّم، ويُساعد في توسعة مدارك الباحث وعِلْمه.

تاسعاً: في تحقيق هذا الكتاب الفدّ، والسّفر الضخم؛ نشرٌ لمصدر من مصادر تراثنا في الفقه، ومسائل الخلاف.

لما سبق ذكره من أهمية الدراسة، وأهدافها، وأسباب اختيارها، وبالاستئارة برأي بعض المشايخ، عزمْتُ أن أتقدّم إلى قسم الفقه، بكلية الشريعة، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، بقطعة من المخطوط؛ ليرى النور بثوبٍ سابغٍ جميل، وليكون موضوعاً لنيل درجة الماجستير في الفقه بإذن الله تعالى.

خطة البحث:

قسمت الرسالة إلى مقدمة، وقسمين، أحدهما دراسي، والثاني تحقيقي.

المقدمة: وتشتمل على ما يلي: - أهمية الدراسة.

- أهداف الدراسة.

- أسباب اختيار الموضوع.

- خطة البحث.

- شكر وتقدير.

القسم الأول: الدراسي، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: دراسة عن المؤلف، ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: نبذة عن عصر المؤلف، والحركة العلمية خلاله.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطلب الثاني: الحالة العلمية.

المبحث الثاني: اسم المؤلف، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

المبحث الثالث: مولده، ونشأته، وأسرته.

المبحث الرابع: طلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث السادس: وفاته، وثناء العلماء عليه.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: توثيق عنوان الكتاب.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثالث: أهمية الكتاب العلمية، وبيان منهج مؤلفه في تأليفه.

المبحث الرابع: التعريف بالمصادر التي اعتمد عليها المؤلف ونص على ذكرها.

المبحث الخامس: مصطلحات المذهب التي أوردها المؤلف في كتابه.

القسم الثاني: التحقيق، ويشتمل على ما يلي:

أولاً: وصف نسخ الكتاب.

ثانياً: منهج التحقيق.

ثالثاً: النص المحقق.

أهم الصعوبات التي واجهتني:

لا يخلو العمل في أي بحث من صعوبات تواجه الباحث في طريق عمله؛ إلا أن طبيعة هذه الصعوبات تختلف من بحث لآخر، سواء كان بالكتابة في موضوع، أو تحقيق كتاب. فبعد أن وافق قسم الفقه؛ بكلية الشريعة - مشكوراً - على تحقيق الجزء المقدم من المخطوط، وتبعه - بحمد الله - إقرار مجلس الكلية - الموقر - على ذلك، وأسند الإشراف على التحقيق إلى فضيلة الأستاذ الدكتور صالح بن محمد السلطان - حفظه الله تعالى -، بدأت في البحث عن نُسخ المخطوط في فهارس مخطوطات مختلف مكتبات العالم، ومن ثمّ جمع ما وقفتُ عليه من تلك النُسخ، أو بعضها، وهنا واجهتني بعض المصاعب؛ ذلك أن تلك النُسخ كانت متفرقة في دول متعدّدة، مما اضطرني إلى سلوك مختلف الطرق في سبيل العثور عليها، مما كلفني ذلك جهداً، ووقتاً، ومالاً ليس بالقليل.

وقد سافرتُ إلى جمهورية مصر العربية، وزرتُ بعض مكتباتها العامرة، وكانت رحلة موفقة - بفضل الله تعالى -؛ ثم بفضل ما لمستّه من الأخوة القائمين على تلك المنشآت العلمية من الحفاوة والتقدير - جزاهم الله خير الجزاء -، وكان من أهم المكتبات التي زرتها؛ مكتبة دار الكتب المصرية، ومكتبة معهد المخطوطات العربية، ومكتبة جامعة الأزهر الشريف، وبعض مكتبات طنطا العامة والخاصة، ومكتبة المنصورة العامة، ومكتبة الغربية العامة، وغيرها من المكتبات، ووجدتُ فيها جملة من المخطوطات النادرة، والجيدة التي تحتاج إلى دراسة وتحقيق، وعدتُ من رحلتي بثلاث نُسخ، تمّ اعتماد إحداها في التحقيق.

وأما بقية النُسخ في غيرها من الدّول، فاجتهدت في توثيق معلوماتها بالتنسيق عن طريق الهاتف، وإحضارها بالتعاون مع بعض الأقارب الكرام - جزاهم الله خيراً -، أو بالتنسيق مع بعض الجهات العلمية؛ كالجامعة الإسلامية، التي لها عليّ من الفضل ما لا أنساه أبداً، فيها وبين أروقة كلية الشريعة كانت دراستي لمرحلة (البكالوريوس)، فلها كلّ التقدير.

وبعد أن وقفتُ في جمع نُسخ المخطوط بدأت بنسخ الكتاب، ومن ثمّ مقابلتها، في أوقات حرجة من حياتي لا يعلمها إلا الله تعالى، ولكن الرّغبة الصادقة، والحبّ الأكيد - بعد

المقدمة

توفيق الله تعالى - بعثاني على مواصلة العمل، فبدأتُ بتحقيق الكتاب، وتصحيحه، وتوثيق مسأله الوفيرة، التي هي الأخرى إحدى المشاق التي واجهتني، حيث بلغت مسأله - كما سبق - (٧٥٥) مسألة، فأذكر في كل مسألة منها ذكر المؤلف فيه خلافاً لأحد من علماء المذاهب، أذكر بقية المذاهب الأربعة الأخرى، موثقة من كتبهم المعتمدة، مما تطلب ذلك جهداً، ووقتاً مضاعفاً.

وأخيراً فإن كنتُ قد وفقتُ إلى الصواب فذلك بفضل الله - عزّ وجلّ -، وكرمه، وإن كان غير ذلك فمن يقدر أن يعطي الكتاب حقّه، «ويأبى الله ذلك إلا لكتابه فاعذرني أيها الناظر الكريم فيه، وأصلح ما بدا لك إصلاحه»^(١) مشكوراً؛ أداءً لحق النصيحة فيه، فهو غير مقصود، وحسي أني بذلتُ جهدي في تحقيقه وتصحيحه بقدر وسعي، ولم آل جهداً في ذلك.

وأسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي، ولوالديّ، وللمسلمين أجمعين، وينفع به كاتبه، وقارئه، وكل ناظر فيه، فأرزق الثواب عليه، والله الموفق لحسن القصد فيه، والهادي إلى سبيل الرشاد، وهو حسي ونعم الوكيل.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا، ونبينا محمد، وعلى آله، وأصحابه، وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلّم تسليماً كثيراً.

وكتبه

أفقر العباد إلى الله، الباحث:

إبراهيم بن محمد رفيق بن محمد أكبر

المدينة المنورة

على ساكنها أفضل الصلاة، وأزكى السّلام

(١) من مقدمة تحقيق كتاب زيادات الزيادات لأبي الوفاء الأفعاني ص ٣ .

شكر وتقدير

وبعد، فله تعالی الشُّكر، والمِنَّة، والثناء الحسن؛ على ما وفق من إتمام هذا البحث، وإخراجه بهذه الصورة، فله سبحانه الحمد كما نقول، وخيراً مما نقول، على جميع آلائه، ونعمه الظاهرة والباطنة، التي لا تُعدّ ولا تحصى.

وإن من السُّنة والأدب أن نكافئ صاحب الجميل؛ بالشكر والعرفان، كما قال تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(١)، وقال ﷺ: (من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فادعوا له؛ حتى تروا أنكم قد كافأتموه)^(٢)، وقال ﷺ: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)^(٣)،^(٤).

فأتقدّم في هذا المقام بالشكر، والتقدير، والعرفان، لوالديّ العزيزين؛ من أرضعاني حبّ الشرع المطهر، وغرسا فيّ محبة العلم والمعرفة، متعهما الله تعالى بطول العمر، ووافر الصحة، وحسن العمل، وحسن الختام.

كما أتقدّم بحزيل الشُّكر، ووافر الثناء، والعرفان، لفضيلة المشرف على هذه الرسالة؛ الأستاذ، الدكتور، الشيخ، صالح بن محمد السلطان، - حفظه الله تعالى -، على ما أولاني به من الرعاية، والتوجيه، فأعظم به من مشرف فقيه، وعالم رحيم متواضع، لئين الجانب، واسع

(١) سورة الرحمن، الآية رقم (٦٠).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢/٦٨، ٩٦، ٩٩، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٢١٦) ص ٨٥، وأبو داود واللفظ له في كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، برقم (١٦٧٢) ٢/٣١٠، والنسائي في كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عز وجل، برقم (٢٥٦٧) ٥/٨٢، وابن حبان في صحيحه برقم (٣٤٠٨) ٨/١٩٩، والحاكم في المستدرک ١/٥٧٢، ٢/٧٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٤/١٩٩، وفي شعب الإيمان ٦/٥١٥، والخرائطي في فضيلة الشكر ص ٦٣. قال الحاكم (١/٥٧٢): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٦٧٢/١٤٦٨) ١/٣١٤، وإرواء الغليل برقم (١٦١٧) ٦/٦٠.

(٣) قال الخطابي: ((هذا الكلام يتأول على وجهين: أحدهما: أن من كان طبعه وعادته كفران نعمة الناس، وترك الشكر لمعروفهم، كان من عادته كفران نعمة الله، وترك الشكر له سبحانه، والوجه الآخر: أن الله سبحانه لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه، إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس، ويكفر معروفهم؛ لاتصال أحد الأمرين بالآخر)) معاً لم السنن ٥/١٥٧-١٥٨ (بهامش سنن أبي داود).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٥٨، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٢١٨) ص ٨٥، وأبو داود في كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، برقم (٤٨١١) ٥/١٥٧، والترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، برقم (١٩٥٤) ٤/٢٩٨، وابن حبان في صحيحه، برقم (٣٤٠٧) ٨/١٩٨، والبيهقي في الكبرى ٦/١٨٢، والشهاب في مسنده برقم (٨٢٩) ٢/٣٥، والخرائطي في فضيلة الشكر ص ٦١. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وصححه الألباني في المشكاة برقم (٣٠٢٥) ٢/١٨٥ وغيرها.

الحلم، فجزاه الله عني، وعن جميع طلابه خير الجزاء في الدنيا والآخرة، وبارك الله له في علمه.
كما أتقدم بالشكر، والتقدير، لفضيلة المناقِشَيْنِ الجليلين؛ على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، فجزاهما الله خير الجزاء.

ثم إنه من باب الاعتراف لأهل الفضل بحقهم، أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، ممثلة بقسم الدراسات العليا، التي أتاحت لي فرصة مواصلة دراستي العليا، لمرحلة الماجستير، والشكر موصولٌ للقائمين على كلية الشريعة العامة، وعلى رأسها فضيلة عميدها، وفضيلة رئيس قسم الفقه، وجميع أعضاء تدريسها من الأساتذة أصحاب الفضيلة، والمشايخ، والعلماء، فلهم مني بالغ التقدير، وعميق الامتنان.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في هذا البحث، وأفادني ونصح لي، من مشايخ فضلاء، أو زملاء أوفياء، أو إخوة في الله وقفوا معي، وشدّوا من أزري بالدعاء، وحاد كل حسب طاقته، بصدق وإخلاص، سائلاً الله - عزّ وجلّ - أن يجزي الجميع خيراً، ويرزقهم التوفيق لصالح الأقوال، والأعمال.

والشكر موصول لزوجتي المصون أم عمار، التي كانت خير معين لي - بعد الله تعالى -، في إنجاز هذا العمل، فلها بالغ التقدير.

وفق الله الجميع لكل خير، والحمد لله رب العالمين.

القسم الأول

الدراسة

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: دراسة عن المؤلف.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب.

الفصل الأول

دراسة عن المؤلف ٣ ف

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: نبذة عن عصر المؤلف، والحركة العلمية خلاله.

المبحث الثاني: اسم المؤلف، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

المبحث الثالث: مولده، ونشأته، وأسرته.

المبحث الرابع: طلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث السادس: وفاته، وثناء العلماء عليه.

المبحث الأول

نبذة عن عصر المؤلف، والحركة العلمية خلاله.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

يتأثر الإنسان بطبعه بظروف الحياة المحيطة به في تكوين جوانب شخصيته، وقد عاش الإمام الأقطع - رحمه الله - في أواخر القرن الرابع الهجري، وتوفي في القرن الخامس سنة (٤٧٤هـ)، وهو بذلك عاصر دولة الخلافة العباسية في منتصف عصرها الثاني.^(١)

ابتدأت دولة الخلافة العباسية من عام (١٣٢هـ/٧٥٠م) بخلافة أبي العباس السفاح، وانتهت عام (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) بوفاة المستعصم، فحكمت قرابة (٥٢٤) عاماً، توالى عليها (٣٧) خليفة، وكانت الكوفة هي عاصمتهم.^(٢)

لذا فإنني أقدم دراسة موجزة عن أهم الأحداث خلال فترة حياة الإمام أبي نصر الأقطع - رحمه الله -؛ وذلك من خلال استعراض الحالة السياسية الخارجية، والحالة السياسية الداخلية في هذه الفترة، وجعلت ذلك في فرعين:

الفرع الأول: السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: السياسة الداخلية.

(١) يقسم المؤرخون العصر العباسي إلى فترتين:

العصر العباسي الأول، وهي من الفترة (١٣٢-٢٣٢هـ)، وتشمل خلافة أبي العباس السفاح إلى وفاة الواثق.

العصر العباسي الثاني، وهي من الفترة (٢٣٢-٦٥٦هـ)، وتشمل خلافة المتوكل إلى آخر عهد بني العباس.

وذهب بعض المؤرخين إلى تقسيمه إلى أربع فترات:

العصر العباسي الأول: (١٣٢-٢٣٢هـ)، وهي عصر القوة، والتوسع، والازدهار.

العصر العباسي الثاني: (٢٣٢-٣٣٤هـ)، وهي عصر النفوذ التركي.

العصر العباسي الثالث: (٣٣٤-٤٤٧هـ)، وهي عصر النفوذ البويهي الفارسي.

العصر العباسي الرابع: (٤٤٧-٦٥٦هـ)، وهي عصر النفوذ السلجوقي التركي.

انظر: العالم الإسلامي في العصر العباسي، لأحمد الشريف، وحسن محمود ص ٦٣، تاريخ الدولة العباسية لمحمد

طقوش ص ٣٢، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ١٧٧.

(٢) انظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري ٤/٣٤٤، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ١٧٧، تاريخ الدولة

العباسية لمحمد طقوش ص ٣٢.

الفرع الأول: السياسة الخارجية.

نلقي الضوء من خلاله على علاقة الخلافة العباسية في بغداد في سياستها الخارجية بالدول الأخرى القائمة في ذلك الوقت.

لقد كان العالم الإسلامي في هذا الوقت منقسماً إلى ثلاث دول رئيسة متحاربة، تبذل كل دولة منها ما في وسعها للقضاء على الدولة الأخرى.

ففي العراق، وخراسان^(١) الدولة العباسية، وفي المغرب، ومصر الدولة العبيدية الفاطمية،^(٢) وفي الأندلس الدولة الأموية.^(٣)

وكانت علاقة خلفاء بني العباس في سياستها الخارجية مع هذه الدول قائمة على النزاع والحرب؛ فقد شنّ الفاطميون في مصر حملات متعددة على البلاد التي تقع تحت أيدي العباسيين؛ قاصدين بذلك القضاء على الخلافة العباسية؛ فاقتطعوا بلاد الشام، وفلسطين، والحجاز، وغيرها، وبقيت تحت سيطرتهم فترة من الزمان، وبإغرائهم كاد البساسيري أن يقضي على الخلافة العباسية في بغداد، على ما سيأتي ذكره.^(٤)

وسعى في المقابل العباسيون في تفريق الناس عن الفاطميين؛ بالطعن في نسبهم، وأحكام

(١) خراسان: هو الإقليم الشرقي من بلاد فارس، ومن مدنها هراة، ونيسابور، وبلخ، وسرخس، وطالقان، وتقع هذه المنطقة اليوم في ثلاث دول هي إيران، وأفغانستان، والاتحاد السوفيتي سابقاً، دخلوا في الإسلام رغبة، منهم العلماء، والنبلاء، والمحدثون، والتسالك والمتعبدون.

انظر: معجم ما استعجم للبكري ٤٨٩/٢، معجم البلدان للحموي ٣٥٠/٢، الروض المعطار للحميري ص ٢١٤
(٢) الدولة العبيدية الفاطمية ابتدأت في المغرب عام (٢٩٧هـ)، وفي مصر عام (٣٥٨هـ)، واستمر ملكهم حتى عام (٥٦٧هـ)، وهم شيعة رافضة، أسسها عبيد الله بن محمد المهدي، اتخذ من القيروان عاصمة له، ثم بنى المهدي وجعلها عاصمته، وبنى القائد الفاطمي جوهر الصقلي مدينة القاهرة، والجامع الأزهر، فانتقل الخليفة الفاطمي المعز لدين الله إلى القاهرة سنة (٣٦٢هـ)، واتخذها عاصمة له.
انظر: مرآة الجنان للياقبي ٣١١/٢، البداية والنهاية لابن كثير ٢٨٤/١، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ٢٢٥ وما بعده.

(٣) الدولة الأموية في الأندلس أسسها عبد الرحمن الداخل، وهو عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك، عام (١٣٨هـ/٧٥٥م)، وعاصمتها قرطبة، بعد أن استطاع أن يفرّ من وجه الدولة العباسية بعد انهيار خلافة الدولة الأموية، وعجز أبو جعفر المنصور العباسي عن قتاله فتركه، واستمرت حتى عام (٤٢٢هـ).
وكانت دولة الخلافة الأموية بدأت عام (٤١هـ/٦٦١م)، على يد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وانتهت عام (١٣٢هـ/٧٤٩م) بهزيمة الخليفة الأموي مروان بن محمد من العباسيين على نهر الزاب - بين الموصل وأربيل -، فحكمت قرابة (٩١) عاماً، وتوالى عليها (١٤) خليفة، وكانت دمشق هي عاصمتهم.
انظر: كتاب التاريخ لابن حبيب السلمي ص ١٠٤، التاريخ الإسلامي (العهد الأموي) لمحمود شاكر ص ٦١، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ١٣٩، ١٨٣.

(٤) انظر: فتنه البساسيري (ص ٢٢)

رافضة، وكتبوا في ذلك كُتُباً إلى الأمصار.^(١)

أما علاقة بني العباس بالدولة الأموية في الأندلس فلم تكن على ما يرام؛ بسبب تقويض بني العباس أركان دولة بني أمية سنة (١٣٢هـ).

الفرع الثاني: السياسة الداخلية.

كانت حدود العالم الإسلامي عندما آلت الخلافة إلى بني العباس متسعة اتساعاً كبيراً؛ حتى شملت إقليمي جرجان وطخارستان^(٢)، وجاورت حدود الترك والصين، وبلغت بلاد كشمير في الجنوب الشرقي، وبلاد النوبة في الجنوب المصري، وإلى ما يلي المغرب جنوباً في الصحراء، وجبال القوقاز وأرمينيا في الشمال، وتاخمت حدود الإمبراطورية البيزنطية، وفي الأندلس جاورت حدودها بلاد الفرنجة.^(٣)

والواقع أن أحداث التاريخ العباسي معقدة، ومتشابكة، وذات تكوينات سياسية متعددة، وقد عانت الدولة العباسية في منتصف عصرها الثاني الضعف، والاحتضار، ومنتهى حالات الفوضى، والاضطرابات الداخلية، والذي يُعدّ بدء عصر انحلال الخلافة؛ وذلك نتيجة لضعف الهيئة الحاكمة، واستبداد أمراء الجيش، وتبدّل الحكّام المتواصل؛ مما أدى إلى إضعاف السلطة المركزية للدولة سياسياً، وإدارياً، ومالياً.^(٤)

واستغلّ بعض أمراء ولايات الخلافة العباسية ضعف الخلافة المركزية ببغداد؛ بإعلان الاستقلال عن الخلافة؛ فاستقلّت دول غرب وشرق الدولة على حدّ سواء عن نفوذ دار الخلافة، مع اعتراف هؤلاء الأمراء بالتبعية للخليفة العباسي.

مما أدّى إلى انقسام الدولة إلى دويلات متناحرة، كل دولة تحاول السيطرة، وتنمية شخصيتها ومصالحها، والتوسّع على حساب الأخرى، وتقوية قبضتها على ما تسيطر عليه، فأصبحت الغارات بينهم دائمة، ولم يكن للخلافة في بغداد في ظل هذا الوضع شيء من

(١) انظر: الكامل لابن الأثير ٢/٢٦٣، مرآة الجنان لليافعي ٢/٣١١، البداية والنهاية لابن كثير ١١/٣٦٩.

(٢) طخارستان: ولاية كبيرة في أعالي نهر جيحون، وهي من بلاد خراسان، وتقع اليوم في جمهورية إيران، وجّه إليها عبد الله بن عامر، الأحنف بن قيس ففتحها عام (٣٢هـ) في خلافة عثمان رضي الله عنهم.

انظر: معجم البلدان للحموي ٤/٣٥٥، ٢٣، الروض المغطى للحميري ص ٣٨٧، مواطن الشعوب الإسلامية (تركستان) لمحمود شاكر ص ١٢.

(٣) انظر: تاريخ الدولة العباسية لمحمد سهيل طقوش ص ٨-٩.

(٤) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان ص ٢١٥.

النفوذ، مما أدى إلى ذهاب هيبتها، وتفككها؛ حتى إنه لم يبقَ من الخلافة إلا اسمها، وإنه لَيُنصَّب الخليفة، ويُخلع، ويُقتل، حسب رغبة القوة المسيطرة.^(١)

وقد عاصر الإمام أبو نصر الأقطع - رحمه الله - في بغداد؛ وهي حاضرة الخلافة العباسية، ثلاثة من خلفاء الدولة العباسية، وهم:

أولاً: الخليفة القادر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ)^(٢):

وهو أبو العباس، أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله جعفر بن المعتضد بالله العباسي، بويع بالخلافة في شهر رمضان سنة (٣٨١هـ)، ألقى الله هيئته في قلوب الخلق فأطاعوه أحسن طاعة وأتمها.

استمر في الخلافة إلى أن توفي في شهر ذي الحجة سنة (٤٢٢هـ) عن ست وثمانين سنة، فكانت مدة خلافته إحدى وأربعين سنة، وثلاثة أشهر، وعشرين يوماً.

قال الخطيب البغدادي: «كان من السُّر والذَّيَّانة، وإدامة التَّهَجُّد بالليل وكثرة البرِّ والصدقات على صفة اشتهرت عنه، وعُرف بها عند كل أحد، مع حُسن المذهب، وصحة الاعتقاد»^(٣)، وقال ابن الأثير: «كان حليماً، كريماً، خيراً، يحب الخير وأهله ويأمر به، وينهى عن الشر، ويبغض أهله»^(٤).

ثانياً: الخليفة القائم بأمر الله (٤٢٢-٤٦٧هـ)^(٥):

وهو أبو جعفر، عبد الله القائم بأمر الله، بن القادر بالله، أحمد بن إسحاق، بن المقتدر بالله العباسي، ولي الخلافة بعد موت أبيه بعهد منه، في شهر ذي الحجة سنة (٤٢٢هـ).

استمر في الخلافة إلى أن توفي في شهر شعبان سنة (٤٦٧هـ)، عن أربع وتسعين سنة، فكانت مدة خلافته أربعاً وأربعين سنة، وثمانية أشهر، وخمسة وعشرين يوماً، قال ابن كثير: «ولم يبلغ أحد من العباسيين قبله هذه المدة»^(٦).

(١) انظر: تاريخ مختصر الدول لابن العربي ص ١٥٢، العامة في بغداد لفهمي سعد ص ٥١، تاريخ الدولة العباسية لمحمد طقوش ص ١٠.

(٢) انظر: عيون المعارف للقضاعي ص ٥٤٧، المنتظم لابن الجوزي ١٥/٢٢٠، الكامل لابن الأثير ٧/٣٥٤، ١٤٨.

(٣) تاريخ بغداد ٤/٣٧.

(٤) الكامل ٧/٣٥٤.

(٥) انظر: الكامل لابن الأثير ٧/٣٥٥، ١٢٠، مرآة الجنان لليافعي ٣/٧٣، البداية والنهاية لابن كثير ١٢/١١٧، ٣٣.

(٦) البداية والنهاية ١٢/١١٧.

وكان - رحمه الله - ورعاً، زاهداً، ديناً، عادلاً، أديباً، كاتباً، شاعراً، كثير الصيام، والتهجد، والصدقة، والإحسان إلى الناس، والسعي في قضاء حوائجهم، وله عِلْمٌ وفضل، قال ابن كثير: «وقد كان من خيار بني العباس ديناً، واعتقاداً، ودولة»^(١).

ثالثاً: الخليفة المقتدي بأمر الله (٤٦٧-٤٨٧هـ)^(٢):

وهو أبو القاسم، عدّة الدين، عبد الله بن محمد بن الخليفة القائم بأمر الله بن القادر بالله العباسي، وهو حفيد القائم بأمر الله، قال ابن كثير: «وقد كان أبوه توفي وهو حمل، فحين وُلِدَ ذَكَراً فرح به جدّه والمسلمون فرحاً شديداً؛ إذ حفظ الله على المسلمين بقاء الخلافة في البيت القادري؛ لأن من عداهم كانوا يتبدّلون في الأسواق، ويختلطون مع العوام، وكانت القلوب تنفر من تولية مثل أولئك الخلافة على الناس»^(٣)، وقد تولى الخلافة بعهد من جدّه القائم بأمر الله، سنة (٤٦٧هـ)، وكان عمره حين ولي الخلافة عشرين سنة.

استمر في الخلافة إلى أن توفي فجأة، وهو في غاية الصحة، في شهر المحرم سنة (٤٨٧هـ)، عن ثمان وثلاثين سنة، فكانت مدة خلافته تسع عشرة سنة، وثمانية أشهر؛ إلا يومين. وكان - رحمه الله - غيوراً على المحارم، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، نفى من بغداد المغنيات، وأرباب المعاصي، حسن السيرة، قال ابن كثير: «وكان في غاية الجمال خُلُقاً، وخلُقاً... شهماً، شجاعاً، أيامه كلها مباركة، والرزق دار، والخلافة معظمة جداً»^(٤).

تاريخ هذه الفترة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ دولتين رئيسيتين؛ هما الدولة البويهية، وهي من الدول التي استقلت عن الخلافة العباسية، وظهرت في القرن الرابع الهجري، والدولة السلجوقية، وهي من الدول التي استقلت عن الخلافة العباسية، وظهرت في القرن الخامس الهجري،^(٥) وفيما يلي نذكر طرفاً موجزاً عن هاتين الدولتين.

(١) البداية والنهاية ١٢/١١٧.

(٢) انظر: الكامل لابن الأثير ٨/١٢٠، مرآة الجنان لليافعي ٣/٧٣، البداية والنهاية لابن كثير ١٢/١٥٥، ١١٨.

(٣) البداية والنهاية ١٢/١١٨.

(٤) البداية والنهاية ١٢/١١٨.

(٥) من الدول المستقلة عن الخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري: الدولة الحمدانية في الموصل، وحلب (٣١٧-

٣٩٤هـ)، والدولة الإخشيدية في مصر (٣٢٣-٣٥٨هـ)، والدولة الغزنوية في غزنة، وما وراء النهر، ومعظم

=

إيران، وبعض الهند (٣٤٩-٥٧٩هـ).

الدولة البويهية^(١):

كانت للبويهيين السيطرة السياسية من أوائل القرن الرابع الهجري، عام (٣٢٠هـ)، واستمرت (١٢٧) سنة، حتى عام (٤٤٧هـ)، وأكمل سلطاهم على مساحة شاسعة من أملاك الدولة العباسية؛ في فارس، والأهواز، وكرمان، والرّي، وأصفهان، وهمدان، وطلبوا من الخليفة العباسي الاعتراف بهم، فتم لهم ذلك، وهم شيعة حاقدون على الإسلام وأهله، فيهم تعسف شديد، وأتوا بأفعال منكرة.

وبسطوا هيمنة فعلية على العراق، حيث دخل معز الدولة، أحمد بن الحسن بن بويه بغداد سنة (٣٣٤هـ)، فبعث إليه الخليفة العباسي المستكفي بالهدايا، ولقبه بمعز الدولة، وبدخوله بدأ تاريخ سقوط السلطان الحقيقي من أيدي الخلفاء العباسيين، وصيرورة الواحد منهم رئيساً دينياً، لا أمر له في شئون البلاد، ولا هي، ولا وزير، ولا شيء؛ وإنما له كاتب يدير أقطاعاته، حتى وظيفة أمير الأمراء وراثية في الأسرة البويهية.^(٢)

وقد ازداد نفوذ بني بويه في عهد الخليفة القادر بالله، حيث استبد بهاء الدولة، فيروز أبو النصر بن عضد الدولة بالسلطة والتدبير دون الخليفة، واستمر حكمه حتى عام (٤٠٣هـ) وهو الذي قام بتولية القادر بالله الخلافة، وكان ظالماً، سفاكاً للدماء.^(٣)

ووصل الأمر إلى التعدي على أشخاص خلفاء الدولة العباسية، وانتقاص حقوقهم، حيث قبض على بعض الخلفاء، وأدخلوا السجن حتى ماتوا فيه، وتم تحويل جميع ما في دار الخلافة من الأثاث، فلم يبق للخليفة العباسي في عهد بني بويه إلا الاسم فقط، فكانوا يتحكمون فيهم، ويعينونهم ويخلعونهم كيفما أرادوا، وأبقوا لهم بعض المظاهر العامة؛ من استقبال

= ومن الدول المستقلة عن الخلافة العباسية في القرن الخامس الهجري: الدولة الأسدية في الحلة غرب بغداد (٤٠٣ - ٥٥١هـ)، والدولة المرداسية بحلب (٤١٤ - ٤٧٢هـ)، ودولة ملوك الطوائف بالأندلس (٤٢٢ - ٤٨٤هـ)، ودولة المرابطون بالمغرب والأندلس (٤٤٨ - ٥٤١هـ).

انظر: العالم الإسلامي في العصر العباسي لأحمد الشريف، وحسن محمود ص ٣٤٠ وما بعده، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ٢٣٧، ٢٢٧، تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان ص ٢٦٧، ٣٢٠.

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ١١/٢٢٥، ١٨٥، البويهيون والخلافة العباسية لإبراهيم الكروي ص ١٧٦، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ٢٢٩.

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ١١/٢٢٥، البويهيون والخلافة العباسية لإبراهيم الكروي ص ١٧٦، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ٢٢٩.

(٣) انظر: تاريخ القضاء ص ٥٤٨، الكامل لابن الأثير ٧/٢٦٨، ١٤٨، ١٣٨، البداية والنهاية لابن كثير ١١/٣٢٧.

السُّفراء، ونحوها، فذهبت هيبة الخلافة طيلة هذا العهد.^(١)

كما سعوا من خلالها في نشر مذهب الرِّفْض والتَّشْيِيع، وكان عصر ضعف واضطهاد لأهل السُّنَّة؛ حيث كثرت الفتن بين أهل السُّنَّة والرافضة من جهة، وبين أهل السُّنَّة أنفسهم من جهة أخرى.^(٢)

وتميزت هذه الفترة بسيطرة الشيعة على مناطق واسعة، حيث قامت لهم ممالك ودول، فالدولة البويهية حكمت العراق وفارس والرِّي، والأهواز وغيرها، والدولة العبيدية الفاطمية دانت لها المغرب ثم مصر وأجزاء من الشام، والدولة الحمدانية في الموصل والشام، وغيرها.^(٣)

الدولة السلجوقية^(٤):

بدأ ظهور مُلك السلاجقة سنة (٤٢٩هـ)، وهم من قبيلة قنق الغزية التركية، ويُنسبون إلى مقدمهم سلجوق بن دقاق، اعتنقوا المذهب السني ونصروه بغيرة وحماسة، حكموا بلاد ما وراء النهر، وخراسان، وإيران، والعراق، والشام، والأناضول، وغيرها من الأقاليم.^(٥) استمروا في زحفهم وتوسيع رقعة دولتهم؛ حتى دخلوا بغداد عاصمة الخلافة سنة (٤٤٧هـ/١٠٥٥م)، على يد طغرل بك، محمد بن ميكائيل بن سلجوق، وهو أول ملوك السلاجقة، بعد أن كتب له الخليفة العباسي القائم يستنهضه على المسير إلى بغداد للقضاء على فتنة البساسيري.^(٦)

قويت دولة السلاجقة، وأصبحوا أصحاب النفوذ في بغداد، واعترف الخليفة بطغرل بك سلطاناً على جميع المناطق التي تحت يده، وأمر بأن يُذكر اسمه في الخطب، واستصدر السلطان طغرل بك من الخليفة العباسي تفويضاً كاملاً بالنظر في أمور الدولة، وتصريف

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٢٢٦/١، البويهيون والخلافة العباسية لإبراهيم الكروي ص ١٧٨، تاريخ الدولة العباسية لمحمد طقّوش ص ٢٢٠ وما بعده.

(٢) انظر: الكامل لابن الأثير ٧٢/٨، البداية والنهاية لابن كثير ٢٨٩/١، تاريخ الدولة العباسية لمحمد طقّوش ص ٢٢٠ وما بعده.

(٣) انظر: موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ٢١٠.

(٤) انظر: الكامل لابن الأثير ٧٠/٨، البداية والنهاية لابن كثير ٧١/١٢، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ٢٣٨ وما بعده.

(٥) انظر: تاريخ الدولة العباسية لمحمد طقّوش ص ٢٣٨، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ٢٤٠.

(٦) انظر: تاريخ الدولة العباسية لمحمد طقّوش ص ٢٤٠، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ٢٤٠.

شئونها، فكان الخليفة لا يتمتع بشيء من سلطة الخلافة الحقيقية؛ إلا أنهم مع ذلك كانوا يعاملون الخلفاء بكل إجلال، وتعظيم، واحترام، وولاء، وعملت الخلافة من جانبها على تقوية الروابط بينها وبين هذه القوة الجديدة.^(١)

ومع وصول السلطان طغرل بك إلى بغداد؛ سعى إلى القبض على الملك الرحيم، وهو آخر ملوك بني بويه في العراق، وبالقبض عليه انتهت دولة بني بويه في العراق، وبدأت دولة السلاجقة.^(٢)

فتنة البساسيري^(٣):

من الفتن الداخلية التي كادت أن تقضي على الدولة العباسية ما ظهر من فتنة أرسلان التركي، المعروف بالبساسيري، أحد قادة بني بويه الأتراك المتشيعين، وكان من أشد القواد، فعظم أمره واستفحل، وتمرد على سيده الملك البويهبي، وعلى الخليفة العباسي، فاستولى على البلاد، وطار اسمه، وخافته أمراء العرب والعجم.

ولما وصل السلطان طغرل بك إلى بغداد كان البساسيري حينها في واسط، فلما سمع به فرّ إلى الرّحبة واستقر نفوذه فيها، وعانى في هذه الفترة السلطان تمرد أخيه إبراهيم ينال حيث ترك الموصل متوجاً نحو بلاد الجبل، فاستغل ذلك البساسيري فسار نحو الموصل واستولى عليها عام (٤٤٨هـ)، وخطب للمستنصر الفاطمي بها، وبالكوفة، وواسط.^(٤)

فاضطر السلطان طغرل بك للخروج من بغداد لقمع تمرد أخيه، فانتهر البساسيري ذلك ودخل بغداد عام (٤٥٠هـ)، ولم يكن بها جند يحمونها، فأكثر القتل والسلب؛ حتى هبّت دار الخلافة العباسية، ودار القضاة، وهبّت جميع دور المتعلّقين بخدمة الخليفة العباسي، وحوصر الخليفة في داره، وسير إلى أمير حديثة عانة، مهارش بن مجلي، وهو من بني عم قريش بن بدران، فكان عنده حوالاً كاملاً، وليس معه أحد من أهله، وجمع البساسيري الأعيان وبايعوه للمستنصر العبيدي قهراً، وامتدّ نشر مذهب الرفض، ونودي في المنابر بحجّ

(١) انظر: تاريخ الدولة العباسية لمحمد طقّوش ص ٢٤٠، ٢٣٧، موجز التاريخ الإسلامي لأحمد العسيري ص ٢٣٩.

(٢) انظر: الكامل لابن الأثير ٧١/٨، البداية والنهاية لابن كثير ٧١/١٢، موجز التاريخ الإسلامي للعسيري ص ٢٣٠.

(٣) انظر: الكامل لابن الأثير ٧٢/٨، البداية والنهاية لابن كثير ٧١/١٢، موجز التاريخ الإسلامي للعسيري ص ٢٣٩.

(٤) انظر: الكامل لابن الأثير ٥٢/٨، ٨٢، البداية والنهاية لابن كثير ٨٢/١٢، تاريخ الدولة العباسية لطقّوش ص ٢٤١.

على خير العمل. (١)

ولكن ما لبث أن عاد السلطان طغرل بك إلى العراق بعد أن فرغ من إخماد تمرد أخيه، واضطر البساسيري إلى الخروج من بغداد هارباً؛ لعدم قدرته على الوقوف في وجه الجيش السلجوقي عام (٤٥١ هـ)، فأمر السلطان بقدوم الخليفة العباسي إلى بغداد، فلما وصلها خرج طغرل بك في طلب البساسيري فأدركه بأرض واسط فقتله، وطيف برأسه في بغداد. (٢)

وفي سنة (٤٥٥ هـ) توفي السلطان طغرل بك، وتولى بعده ابن أخيه ألب أرسلان، فاعتمد في الوزارة على نظام الملك، الحسن بن علي الطوسي، وكان وزير صدق، يكرم العلماء، والفقراء، ومن العوامل التي ثبتت الاستقرار السياسي والديني للسلاجقة، الذين أخذوا في نشر المذهب الشني ودعّمه. (٣)

إلا أنه وفي خضم هذه الأحداث، لم تذكر المصادر أن الإمام أبي نصر الأقطع قد دخل الحياة السياسية، أو تقلّد شيئاً من المناصب الإدارية؛ إلا أنه مع ذلك فلا ريب أنه لم يتأخر عمّا فيه جمع للكلمة، وتوحيد للصّف.

هذه لمحة موجزة عن الحياة السياسية السائدة في الفترة التي عاش فيها الإمام أبو نصر الأقطع - رحمه الله -.

(١) انظر: الكامل لابن الأثير ٨/٨٢، البداية والنهاية لابن كثير ١٢/٨٣، تاريخ الدولة العباسية لمحمد طقّوش ص ٢٤١

(٢) انظر: الكامل لابن الأثير ٨/٨٥، البداية والنهاية لابن كثير ١٢/٨٩، ٨٨، ٨٦، تاريخ الدولة العباسية لمحمد طقّوش ص ٢٤٢.

(٣) انظر: الكامل لابن الأثير ٨/٨٥، البداية والنهاية لابن كثير ١٢/٩٦، ٩٥، ٨٩، تاريخ الدولة العباسية لمحمد طقّوش ص ٢٤٣.

المطلب الثاني: الحالة العلمية. (١)

شهد العالم الإسلامي في عصر الإمام أبي نصر الأقطع - رحمه الله - نهضة علمية مباركة، واهتماماً من الولاة بالعلم، والعلماء، فتوافر العلماء في شتى الفنون، وكثرت التصانيف في مختلف العلوم، وكانت للعلماء هيبته لدى العامة والخاصة، وكان الخلفاء والسلاطين يوقروهم، يأخذون بأقوالهم، ويعملون بما يفتون به، بالرغم من التفكك، والفوضى، والحالة السياسية المضطربة التي أصابت الخلافة العباسية السائدة في ذلك الوقت، ويرجع ازدهار الحركة العلمية، والفكرية، وشمولها واتساع نطاقها في هذه الفترة إلى أمور نجملها فيما يلي:

أولاً: تعدد مراكز الحضارة الثقافية، والمنافسة فيما بينها، ذلك أن بغداد - وهي عاصمة الخلافة العباسية - بعد أن كانت المركز الوحيد للحضارة الإسلامية، يقصدها العلماء، والمفكرون، والصناع، من كافة البلاد الإسلامية، نافستها مراكز أخرى، وهي التي تتمثل في عواصم الدول المستقلة؛ (٢) مثل: القاهرة (٣)، وغزنة (٤)، والقيروان (٥)، وقرطبة (٦)، وغيرها من عواصم الدول المستقلة في هذه الفترة، فنافست هذه المراكز مركز الخلافة العباسية في العلوم والآداب، والعمارة، والصناعة، فزخر بلاط هذه الدول بالعلماء، والأدباء، والشعراء، وغيرهم.

ثانياً: تشجيع الخلفاء والأمراء والسلاطين للعلم والعلماء، ورجال الأدب، ومن الخلفاء الذين عُرفوا بالعلم، وحب العلماء في هذه الفترة، الخليفة العباسي القادر بالله، المتوفى سنة (٤٢٢هـ)، (٧) قال أبو الفداء ابن كثير: «وكان الخليفة القادر بالله من خيار الخلفاء وسادات العلماء في ذلك الزمان، كثير الصدقة، حسن الاعتقاد، وصنف قصيدة فيها فضائل الصحابة وغير ذلك، فكانت تُقرأ في حلق أصحاب الحديث كل جمعة في جامع المهدي،

(١) انظر: العالم الإسلامي في العصر العباسي لأحمد الشريف وحسن محمود ص ١٩٨، ٢٠٤ وما بعدها، تاريخ الإسلام السياسي لإبراهيم حسن ٣/٣٣٣، تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان ص ٢٧٤ وما بعده.

(٢) انظر: ص ١٦.

(٣) وكانت عاصمة الدولة الفاطمية (٣٥٨-٥٦٧هـ).

(٤) وكانت عاصمة الدولة الغزنوية (٣٤٩-٥٧٩هـ).

(٥) وهي عاصمة دولة الأغالية (١٨٤-٢٩٦هـ).

(٦) وهي عاصمة الدولة الأموية في الأندلس (١٣٨-٤٢٢هـ).

(٧) انظر: عيون المعارف للقضاعي ص ٥٤٧، المنتظم لابن الجوزي ١٥/٢٢٠، الكامل لابن الأثير ٧/٣٥٤، ١٤٨.

وتجتمع الناس لسماعها مدة خلافته»^(١)، وقال أيضاً: «كان حليماً كريماً، محباً لأهل العلم والدين والصالح»^(٢).

وكذلك الخليفة العباسي القائم بأمر الله، المتوفى سنة (٤٦٧هـ)^(٣)، فقد كان أديباً، كاتباً، شاعراً، ذا علم وفضل، قال ابن الأثير: «وكان القائم جميلاً، مليح الوجه، أبيض مشرباً حمرة، حسن الجسم، ورعاً، ديناً، زاهداً، عالماً، قوي اليقين بالله تعالى، كثير الصبر، وكان للقائم عناية بالأدب، ومعرفة حسنة بالكتابة»^(٤).

ومن برز من السلاطين والوزراء بالعلم، وحب العلماء، الوزير نظام الملك، أبو علي، الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، المتوفى سنة (٤٨٥هـ)^(٥)، وزير السلطان ألب أرسلان السلجوقي، الأستاذ الأعظم، وسيد الوزراء، عظيم الكفاية، في يده زمام الأمور في دولة السلاجقة المترامية الأطراف.

وكان عالماً، أديباً، خيراً عادلاً، قرب العلماء، وغمرت مجالسه بهم، مع الاحترام والتقدير لهم، والإكرام والإحسان إليهم، وشجع على نشر العلم والثقافة، وأنشأ كثيراً من المدارس التي عرفت بالمدارس النظامية.

قال الإمام الذهبي: «الوزير الكبير، نظام الملك، قوام الدين، أبو علي، الحسن بن علي ابن إسحاق الطوسي، عاقل، سائس، خبير، سعيد، متدين، محتشم، عامر المجلس بالقراء، والفقهاء، أنشأ المدرسة الكبرى ببغداد، وأخرى بنيسابور، وأخرى بطوس، ورغب في العلم، وأدر على الطلبة الصلوات، وأملى الحديث، وبعث صيته»^(٦).

وقال ابن كثير: «وكان مجلسه عامراً بالفقهاء والعلماء، بحيث يقضي معهم غالب نهاره، فقليل له: إن هؤلاء شغلوك عن كثير من المصالح، فقال: هؤلاء جمال الدنيا والآخرة، ولو أجلستهم على رأسي لما استكثرت ذلك»^(٧).

(١) البداية والنهاية ١١/٣٣٠.

(٢) البداية والنهاية ١٢/٣٤.

(٣) انظر: الكامل لابن الأثير ٨/٣٥٥، ١٢٠، مرآة الجنان للياضي ٣/٧٣، البداية والنهاية لابن كثير ١٢/١١٧، ٣٣.

(٤) الكامل ٧/١٢٠.

(٥) انظر: الإكمال لابن ماكولا ١/٢٦٨، البداية والنهاية لابن كثير ١٢/١٤٩، العالم الإسلامي في العصر العباسي

لأحمد الشريف وحسن محمود ص ٤٥٣، ٤٦٢، ٤٦٤ وما بعده.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٩/٩٤.

(٧) البداية والنهاية ١٢/١٤٩.

ثالثاً: انتشار دور وخزائن الكتب في مختلف البلدان، واقتناء الكتب ووضعها في متناول طلاب العلم والعلماء. (١)

فقد أنشأ كثير من الخلفاء والسلاطين والوزراء خزائن ودور كتب خاصة وعامة، في مختلف البلدان، وجمعوا فيها كتباً في مختلف العلوم؛ مما كان له الأثر الكبير في تشجيع الناس، وطلبه العلم على البحث والتحصيل في شتى مجالات العلم والمعرفة، ومن هذه الدور ما يلي:

دار العلم بالكرك ببيгдаد، (٢) أوقفها الوزير أبو نصر، سابور بن أردشير، وزير بهاء الدولة عام (٣٨٣هـ)، وحدد عمارتها، ونقل إليها كتباً كثيرة جداً في مختلف العلوم، ووقفها على الفقهاء، قال ابن كثير: «وأظن أن هذه أول مدرسة وُفت على الفقهاء، وكانت قبل النظامية بمدة طويلة» (٣)، ووقف عليها غلة كبيرة، احترقت سنة (٤٥٠هـ).

ومنها دار الكتب ببيгдаد، (٤) أوقفها أبو الحسن، محمد بن هلال العتاي، سنة (٤٥٢هـ)، ونقل إليها ألف كتاب عوضاً عن دار العلم بالكرك التي احترقت.

ومنها دار الكتب بفيروز آباد، (٥) أنشأها الوزير العادل، أبو منصور بهرام بن منافيه، المتوفى سنة (٤٣٣هـ)، وزير الملك أبي كاليجار المرزبان بن سلطان الدولة، تشتمل على سبعة آلاف مجلداً، أوقفها على طلاب العلم.

وغيرها من دور الكتب في مختلف البلدان؛ كمصر، وخراسان، ونيسابور.

رابعاً: انتشار بناء المدارس ودور العلم في سائر البلاد، وكان من أهم مظاهر اهتمام الوزير نظام الملك بالعلم، إنشائه المدارس الكثيرة المتعددة في جميع المدن الرئيسية؛ كبغداد، والبصرة، والموصل، ونيسابور، وبلخ، وهراة، وأصبهان، وغيرها، وسميت بالنظامية، نسبة إليه، ويقال إن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة، وأقام في كل مدرسة عالماً كبيراً يُدرّس بها. (٦)

وبني الحاكم بأمر الله الفاطمي داراً للعلم، وأجلس فيها الفقهاء ثلاث سنوات، ثم هدمها

(١) انظر: العالم الإسلامي في العصر العباسي لأحمد الشريف وحسن محمود ص ٢٠٦.

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي ٣٦٦/١٤، الكامل لابن الأثير ١٦٢/٧، البداية والنهاية لابن كثير ٣٣٣/١١، ٢١/١٢.

(٣) البداية والنهاية ٣٣٣/١١.

(٤) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٩١/١٢.

(٥) انظر: المنتظم لابن الجوزي ٢٨٢/١٥، الكامل لابن الأثير ٣٢/٨، البداية والنهاية لابن كثير ٥٣/١٢.

(٦) انظر: الإكمال لابن ماكولا ٢٦٨/١، سير أعلام النبلاء للذهبي ٩٤/١٩، البداية والنهاية لابن كثير ١٤٩/١٢.

وقتل خلقاً كثيراً ممن كان فيها من الفقهاء، والمحدثين، وأهل الخير.^(١)

ومن المدارس التي اشتهرت في هذه الفترة، مدرسة الحسن بن علي الدقاق، المتوفى سنة (٤٠٥هـ)، ومدرسة ابن فورك، المتوفى سنة (٤٠٦هـ)، والمدرسة السعدية، التي بناها أبو المظفر الغزنوي، المتوفى سنة (٤١٢هـ)، ومدرسة أبي إسحاق الاسفرائيني، المتوفى سنة (٤١٨هـ)، ومدرسة أبي بكر البستي، المتوفى سنة (٤٢٩هـ)، ومدرسة إسماعيل بن علي الاستراباذي المتوفى سنة (٤٤٠هـ).^(٢)

خامساً: تدفق دماء، وطاقات جديدة دخلت في الإسلام واستعربت، وامتزاج التقاليد الثقافية الموروثة لدى هذه الشعوب بالتقاليد الثقافية العربية، الأمر الذي أدى إلى نشاط ظاهر في الحركة العلمية، والثقافية، واتساع أفق الفكر الثقافي.^(٣)

سادساً: كثرة العلماء في شتى الفنون، وجلوسهم للتدريس في مساجد الخواضر الكبرى عامة، وفي بغداد خاصة، وفي المدارس التي انتشرت في هذا العصر، وإقبال طلبة العلم وكل راغب على تحصيل العلم دون أي قيد أو شرط، ونضج ملكات المسلمين على البحث والتأليف في مختلف العلوم، واتساع أفق الفكر الإسلامي، وانتشار مجالس المناظرة في الدور والقصور والمساجد بين العلماء وطلبة العلم، وكثرة الرحلات العلمية بين مشرق العالم الإسلامي ومغربيه، كل ذلك كان له الأثر الكبير في نمو الحركة العلمية في هذا العصر، إلى جانب ما كان يحظى به العلماء من الهيبة، والاحترام، والأخذ بأقوالهم، وبما يفتنون به لدى الخلفاء، والسلاطين، وعامة الناس.^(٤)

ومن أبرز من نبغ من العلماء والمحققين في هذا العصر، - على سبيل المثال لا الحصر - ما يأتي:^(٥)

- أبو الحسين أحمد بن فارس، صاحب المجمل في اللغة، المتوفى سنة (٣٩٥هـ).^(٦)

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ١١/٣٦٥.

(٢) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان ص ٢٧٤.

(٣) انظر: العالم الإسلامي في العصر العباسي لأحمد الشريف، وحسن محمود ص ٢٠٧، ١٩٧، موسوعة التاريخ الإسلامي لأحمد شلبي ٧/٦٨٩.

(٤) انظر: العالم الإسلامي في العصر العباسي لأحمد الشريف، وحسن محمود ص ٢٠٦، ٢٠٤.

(٥) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان ص ٢٧٥.

(٦) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ١١/٣٥٨.

- الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، المتوفى سنة (٣٩٦هـ).^(١)
- بديع الزمان الهمداني، أبو الفضل أحمد بن الحسين، المتوفى سنة (٣٩٨هـ).^(٢)
- أبو بكر الخوارزمي، شيخ الحنفية، محمد بن موسى، المتوفى سنة (٤٠٣هـ).^(٣)
- الحسن بن حامد بن علي الوراق الحنبلي، المتوفى سنة (٤٠٣هـ).^(٤)
- القاضي أبو بكر الباقلاني، محمد بن الطيب، المتوفى سنة (٤٠٣هـ).^(٥)
- الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب المستدرک، المتوفى سنة (٤٠٥هـ).^(٦)
- أبو حامد الاسفرائيني الشافعي، أحمد بن محمد، المتوفى سنة (٤٠٦هـ).^(٧)
- ابن فورك، أبو بكر الحافظ الأصفهاني، المتوفى سنة (٤١٠هـ).^(٨)
- أبو جعفر النسفي، محمد بن أحمد، عالم الحنفية في زمانه، المتوفى سنة (٤١٤هـ).^(٩)
- أبو الحسن المحاملي الشافعي، أحمد بن محمد، المتوفى سنة (٤١٥هـ).^(١٠)
- أبو بكر القفال المروزي الشافعي، المتوفى سنة (٤١٧هـ).^(١١)
- أبو إسحاق الاسفرائيني الشافعي، إبراهيم بن محمد، المتوفى سنة (٤١٨هـ).^(١٢)
- القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، المتوفى سنة (٤٢٢هـ).^(١٣)
- الإمام المفسر أحمد بن محمد الثعالبي، المتوفى سنة (٤٢٧هـ).^(١٤)
- أبو الحسين القدوري الحنفي، أحمد بن محمد بن أحمد، المتوفى سنة (٤٢٨هـ).^(١٥)

(١) انظر: المصدر السابق ١١/٣٥٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ١١/٣٦٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ١١/٣٧٣.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: المصدر السابق ١١/٣٧٩.

(٧) انظر: المصدر السابق ١٢/٣.

(٨) انظر: المصدر السابق ١٢/١٠.

(٩) انظر: المصدر السابق ١٢/١٨.

(١٠) انظر: المصدر السابق ١٢/١٩.

(١١) انظر: المصدر السابق ١٢/٢٣.

(١٢) انظر: المصدر السابق ١٢/٢٦.

(١٣) انظر: المصدر السابق ١٢/٣٤.

(١٤) انظر: المصدر السابق ١٢/٤٣.

(١٥) انظر: المصدر السابق ١٢/٤٣، ٢٦.

- أبو علي العكبري الحنبلي، الحسن بن شهاب، المتوفى سنة (٤٢٨هـ).^(١)
- القاضي أبو زيد الدبوسي الحنفي، عبد الله بن عمر، المتوفى سنة (٤٣٠هـ).^(٢)
- الحافظ أبو نعيم الأصبهاني، المتوفى سنة (٤٣٠هـ).^(٣)
- القاضي أبو عبد الله الصيمري الحنفي، الحسين بن علي، المتوفى سنة (٤٣٦هـ).^(٤)
- ابن مأكولا الشافعي، الحسن بن علي، المتوفى سنة (٤٤٧هـ).^(٥)
- أبو الطيب الطبري، شيخ الشافعية، طاهر بن عبد الله، المتوفى سنة (٤٥٠هـ).
- الإمام الماوردي، شيخ الشافعية، علي بن محمد بن حبيب، المتوفى سنة (٤٥٠هـ).
- الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، المتوفى سنة (٤٥٦هـ).^(٦)
- الحافظ أبو بكر البيهقي الشافعي، أحمد بن الحسين، المتوفى سنة (٤٥٨هـ).^(٧)
- القاضي أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسن، شيخ الحنابلة، المتوفى سنة (٤٥٨هـ).^(٨)
- ابن سيده، صاحب المحكم في اللغة، المتوفى سنة (٤٥٨هـ).^(٩)
- الفوراني، صاحب الإبانة، أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المروزي، أحد أئمة الشافعية، المتوفى سنة (٤٦١هـ).^(١٠)
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المتوفى سنة (٤٦٣هـ).^(١١)
- الحافظ أبو عمر ابن عبد البر المالكي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ).^(١٢)
- أبو القاسم القشيري، صاحب الرسالة، المتوفى سنة (٤٦٥هـ).^(١٣)

(١) انظر: المصدر السابق ٤٣/١٢ - ٤٤.

(٢) انظر: المصدر السابق ٥٠/١٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ٤٩/١٢.

(٤) انظر: المصدر السابق ٥٦/١٢.

(٥) انظر: المصدر السابق ٧٢/١٢.

(٦) انظر: المصدر السابق ٩٨/١٢.

(٧) انظر: المصدر السابق ١٠٠/١٢.

(٨) انظر: المصدر السابق ١٠١/١٢.

(٩) انظر: المصدر السابق.

(١٠) انظر: المصدر السابق ١٠٥/١٢.

(١١) انظر: المصدر السابق ١٠٨/١٢.

(١٢) انظر: المصدر السابق ١١١/١٢.

(١٣) انظر: المصدر السابق ١١٤/١٢.

- الإمام الواحدي المفسّر، علي بن حسن بن أحمد، المتوفى سنة (٤٦٨هـ).^(١)
- الشريف أبو جعفر، عبد الخالق بن عيسى بن أبي موسى الحنبلي، المتوفى سنة (٤٧٤هـ).^(٢)

وغير هؤلاء من العلماء الذين برزوا في عصر المؤلف في مختلف الفنون؛ في القراءات وعلوم القرآن، والحديث، والفقه، والأصول، واللغة، والمنطق، وغير ذلك من الفنون. ومما لا شك فيه أن وجود هذا الكم الكبير من العلماء، مع اهتمام الخلفاء والسلاطين بالعلم والعلماء، إلى جانب انتشار دور الكتب، والمدارس، كان له أثر في النهضة العلمية في هذا العصر.

(١) انظر: المصدر السابق ١٢/١٢١.

(٢) انظر: المصدر السابق ١٢/١٢٦.

المبحث الثاني

اسم المؤلف، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

هو الشيخ، الإمام، العلامة، الفقيه، الحنفي، كبير الشأن، دقيق النظر، أحمد بن محمد بن محمد، البغدادي، المعروف بأبي نصر الأقطع^(١).

وصفه الشيخ قاسم القونوي، المتوفى سنة (٩٧٨هـ) في كتابه (أنيس الفقهاء)^(٢) بقوله: «الشيخ، الإمام، العلامة، أبو نصر، أحمد بن محمد البغدادي».

وجاء في مخطوطة الكتاب من نسخة المكتبة الظاهرية، واعتمده واضع فهرس مخطوطاتها^(٣) في ذكر نسب المؤلف: «الشيخ، أبو نصر، أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي»؛ إلا أن النسخ الأخرى لمخطوطة الكتاب جاءت مطابقة لما في كتب التراجم؛ فهو الصحيح، والأولى بالقبول.

وقال اللكنوي في (الفوائد البهية)^(٤): «أحمد بن محمد بن محمد بن نصر الفقيه، المعروف بالأقطع»، والمشهور نسبه الأول.

والحنفي نسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله -.

والبغدادي نسبة إلى بغداد، حاضرة الإسلام في زمانه، وهي أشهر مدن العراق، وقد أخرجت بغداد من العلماء، والفقهاء ما لم تخرج مدينة مثلهم.

والأقطع؛ لأنه مقطوع إحدى اليدين، واختلف تعليل أصحاب التراجم في سبب ذلك، فقيل: قطعت في مشاركته لإحدى معارك المسلمين، وقيل غير ذلك.^(٥)

(١) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي ١١٨/٨، الجواهر المضية للقرشي برقم (٢٣٣) ١/٣١١، ٤/٣٥٦، ٩١، تاج التراجم لابن قطلوبغا برقم (٢٤) ص ١٠٣، مفتاح السعادة لطاش كيري زادة ٢/٢٨١، كتاب أعلام الأخيار للكنوي برقم (٢٧٧)، الطبقات السنية للتميمي برقم (٣٥٦) ٢/٨٧، كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/١٦٢٧، ١٦٣١، الفوائد البهية للكنوي ص ٤٠، الأعلام للزركلي ١/٢١٣، معجم المؤلفين لكحالة ٢/١٤٨، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الفقه الحنفي) وضعه: محمد الحافظ ١/٤٤٠.

(٢) ص ٦٣.

(٣) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الفقه الحنفي) وضعه: محمد الحافظ ١/٤٤٠، ٢/٣٥٢.

(٤) ص ٤٠.

(٥) انظر هامش رقم (١) أعلاه.

المبحث الثالث

مولده، ونشأته، وأسرته.

ولد الإمام أبو نصر الأقطع ببغداد، وسكن بها بدرب أبي زيد؛ بنهر الدجاج،^(١) ولم تسعفنا كتب التراجم بتاريخ ولادته؛ إلا أنه يمكن القول بأنه من مواليد النصف الثاني من القرن الرابع الهجري؛ ذلك أنه أحد تلامذة الإمام أحمد بن محمد بن جعفر القدوري، المولود سنة (٣٦٢هـ)، والمتوفى سنة (٤٢٨هـ).

وأما نشأته، وأسرته فهما أيضاً من المراحل المجهولة في حياته؛ حيث لم تذكر كتب التراجم - التي بين أيدينا ممن ترجمت له - شيئاً عن ذلك. ومهما يكن من أمر، فمن المؤكد أنه نشأ نشأة صالحة، في بيت يهتم بالعلم؛ حتى كان له هذه المكانة المرموقة من الفضل، والعلم.

(١) نهر الدجاج: محلة ببغداد، على نهر قرب الكرخ من الجانب الغربي، احترقت مرات بسبب الفتن بين السنة والرافضة، وغير ذلك.

انظر: المنتظم لابن الجوزي ١٤/٣٤٤، معجم البلدان للحموي ٥/٣٢٠، البداية والنهاية لابن كثير ١١/٣٢٩.

المبحث الرابع

طلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه.

درس الفقه على مذهب الإمام الأعظم، أبي حنيفة النعمان - رحمه الله -، على شيخه إمام عصره، وحامل لواء الحنفية في زمانه، الإمام أبي الحسين القدوري؛ حتى برع فيه، وكان عالماً باختلافات الفقهاء، كما قرأ الحساب حتى أتقنه.

وقد بدأ طلبه للعلم ببغداد، العاصمة العلمية والثقافية للدولة العباسية آنذاك، وكانت تموج بحركة علمية نشطة، فهي حاضرة الإسلام في ذلك الزمن، وملتقى العلماء، والفقهاء، وأرباب الفكر، ومحطّ رحل طلاب العلم، حيث انتشار المدارس، والمكتبات الحافلة، وانعقاد الحلقات العلمية، والمناظرات.

فأصل الإمام الأقطع علمه فيها، وأخذته عن علمائها، وأئمتها؛ إلا أن كتب التراجم لم تسعفنا بشيء عن أسماء مشايخه سوى الإمام القدوري - رحمه الله -.

ومهما يكن من أمر، فإنه من المؤكد أن الإمام أبا نصر الأقطع قد طلب العلم مبكراً، على شيخه الإمام القدوري المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، وهو من طبقة وأقران الخطيب البغدادي، أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت، المولود سنة (٣٩٢هـ)، والمتوفى سنة (٤٦٣هـ)،^(١) وقاضي القضاة، أبي عبد الله، محمد بن علي الدامغاني الكبير، المولود سنة (٣٩٨هـ)، والمتوفى سنة (٤٧٨هـ).^(٢)

ولم تسعفنا كتب التراجم عن رحلاته في طلب العلم؛ سوى ما ذكر من رحلته إلى الأهواز^(٣)، وأقامته برامهرمز^(٤)، وكان ذلك سنة (٤٣٠هـ)؛ فأخذ عن علمائها وأئمتها؛ إلا

(١) انظر: الأنساب للسمعاني ٣٨٤/٢، تذكرة الحفاظ للذهبي ١١٣٥/٣، البداية والنهاية لابن كثير ١٠٨/١٢.

(٢) انظر: الأنساب للسمعاني ٤٤٦/٢، الجواهر المضية للقرشي ٢٦٩/٣، الفوائد البهية للكنوي ص ١٨٢.

(٣) الأهواز: عاصمة إقليم خوزستان، وهي سبع مدن بين البصرة وإيران، لكل مدينة منها اسم، ويجمعهن الأهواز وتعرف قديماً بهرمز شهر، وهرمز أردشير، وقد عانت المدينة كثيراً وخرت، وأعاد عضد الدولة البويهني بناء قسم منها، ولا تزال تُعرف إلى اليوم بالأهواز، وتقع الآن في جمهورية إيران.

انظر: معجم ما استعجم للبكري ٢٠٦/١، معجم البلدان للحموي ٢٨٤/١، بلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج ص ٢٦٧ وما بعده.

(٤) رامهرمز: مدينة مشهورة بنواحي خوزستان، على مسيرة ثلاثة أيام من شرق الأهواز، وسميت بذلك نسبة إلى الملك هرمز حفيد أردشير، استولى عليها الزنج عام (٢٦٦هـ)، وهي مدينة زاهرة، اشتهرت بالقطن، بها جامع =

أن كتب التراجم لم تذكر لنا شيئاً عن أسماء مشايخه فيها.

ومما لا شك فيه أن الإمام أبا نصر الأقطع قد تأثر بهذه البيئة العلمية الخصبة، وكانت سرّ نبوغه، وتوقّد ذهنه، ونضوجه، ويدرك الناظر في شرحه على المختصر، أن مؤلفه بحر في العلم؛ لأنه يذكر أقوال العلماء في المسألة، سواء الموافق لمذهبه، أو المخالف له، وذلك في مختلف مسائل الخلاف، إلى جانب اعتناؤه بالاستدلال بمصادر التشريع المختلفة، وأسلوبه في العرض، والترتيب؛ من أكبر الدلائل على مدى علمه بمختلف العلوم الشرعية؛ من تفسير، وحديث، وفقه، وأصول فقه، وسعة أفقه وإطلاعه على أقوال العلماء، وغيرها، وهذا لا يحصل - غالباً - إلا من عالم تتلمذ على عدد من العلماء المعبرين.

وتصدّر برامهرمز للتدريس في جامعها، ودار الكتب المشهورة فيها؛^(١) فانتفع به خلق كثير، إلى أن توفي بها سنة (٤٧٤هـ)؛ إلا أن كتب التراجم لم تسعنا أيضاً بشيء عن تلاميذه، ولعل هذا من الأسباب التي أسهمت في عدم شهرة الإمام أبي نصر الأقطع، وذووع صيته، فكم من علماء لهم أقدام راسخة في العلم، لم يكن لهم من الذووع ما يناسب مكانتهم العلمية، إذ للتلاميذ دور كبير في إبراز، ونشر علوم مشايخهم - رحمهم الله أجمعين -.

= وأسواق بناها عضد الدولة البويهى.

انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٤٢/١، معجم البلدان للحموي ١٧/٣، بلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج ص ٢٧٨.

(١) انظر: بلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج ص ٢٧٨.

المبحث الخامس

مؤلفاته.

« من المعلوم أن التأليف من أهم الأمور التي يحرص عليها العلماء؛ لما في ذلك من حفظٍ للعلم، وتعليم للأجيال، وامتدادٍ للأحرار بعد الممات »^(١).

إلا أنه يظل ما دَوَّن في بطون كتب التراجم؛ مصدراً مهماً في التعرف على ما سطرته أقلام العلماء، كالإمام أبي نصر الأقطع - رحمه الله -، من خلال ما تذكره لنا من مؤلفاته العلمية، والذي عاش في فترة تعتبر فترة ذهبية في حياة العلم والتأليف؛ حيث النشاط العلمي، ووفرة العلماء، والفقهاء، وتفتق الأذهان للبحث والتأليف.

إلا أن هذا الجانب أيضاً تحيط الجهالة بكثير من فصوله؛ لأننا لا نعلم شيئاً عن مصنفاته، ولا عن عددها، ولا من حيث موضوعاتها، إذ لم تصلنا من مؤلفاته سوى شرحه على مختصر شيخه الإمام القدوري:

أحدهما: الشرح المختصر، وهو شرحه الأول، واسمه (المقنع)، منه نسخة بالمكتبة الأزهرية، بجامعة الأزهر الشريف بمصر، تحت رقم (٢١٤٧٩) فقه حنفي،^(٢) ومصورٌ عنها نسخة فلمية بمعهد البحث العلمي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، تحت رقم (٢٦٣) فقه حنفي.^(٣)

ثانيهما: الشرح المبسوط، وهو شرحه الثاني، واسمه (شرح القدوري)، وهو الذي أقوم بدراسته، وتحقيق جزء منه.

وهذا مما يزيد من أهمية دراسة الكتاب، وتحقيقه؛ للوقوف على جوانب علم هذا الإمام وفقهه - رحمه الله تعالى -.

(١) مقدمة تحقيق كتاب الإبانة للفوراني، لأحمد العمري ص ٢٣ .

(٢) انظر: فهرس المكتبة الأزهرية.

(٣) انظر: فهرس مخطوطات الفقه الحنفي بمعهد البحث العلمي.

المبحث السادس

وفاته، وثناء العلماء عليه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وفاته.

توفي الإمام أبو نصر الأقطع - رحمه الله تعالى - سنة أربع وسبعين وأربعمائة للهجرة (٤٧٤هـ)، ودُفن برامهرمز، هذا ما أجمعت عليه كتب التراجم التي اطلعتُ عليها.^(١)

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

إن المطالع لكتاب (شرح القدوري)، لمؤلفه أبي نصر الأقطع - رحمه الله - يرى جلياً أن مؤلفه شيخ، فاضل، وإمام جليل، له شأن كبير في العلم، بارع في الفقه، من حيث تحرير المسائل، ومعرفة أقوال العلماء المختلفة، والاستدلال، والتفريع، إلى غير ذلك، وقد كان من التفقه بحيث ذكر في مقدمة خطبة شرحه أنه ذكر « في كل مسألة من مسائل الكتاب ما يعتمد عليه »^(٢)، وهذا لا يكون إلا من فقيه متمكن، إلى جانب أنه كان متقناً لعلم الحساب.

نقل ابن أبي الوفاء القرشي، المتوفى سنة (٧٧٥هـ) في كتابه (الجواهر المضية)^(٣)، عن ابن النجار ثناءه عليه، ووصفه له بالبراعة في الفقه، وإتقان الحساب، فقال: « دَرَسَ الفقه على مذهب أبي حنيفة على أبي الحسين القدوري حتى برع فيه، وقرأ الحساب حتى أتقنه » وصفه قاسم القونوي، المتوفى سنة (٩٧٨هـ) بالإمامة والعلم، فقال: « الشيخ، الإمام، العلامة، أبو نصر، أحمد بن محمد البغدادي »^(٤).

ووصفه حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧هـ) بالإمامة، فقال: « الإمام، أحمد بن محمد، المعروف بأبي نصر الأقطع »^(٥).

(١) انظر: (ص ٣٠) هامش رقم (١) من هذه الرسالة.

(٢) شرح القدوري للأقطع [مخطوط ل/١ب] نسخة (ك).

(٣) ٣١٢/١.

(٤) أنيس الفقهاء ص ٦٣.

(٥) كشف الظنون ١٦٣١/٢.

وأثنى عليه أبو الحسنات، محمد عبد الحي اللكنوي، المتوفى سنة (١٣٠٤هـ)، فقال: «أحمد بن محمد بن محمد بن نصر، الفقيه، المعروف بالأقطع، تفقه على أبي الحسين، أحمد القدوري، وبرع في الفقه، وأتقن الحساب»^(١).

كل ذلك دالٌّ على علو كعبه - رحمه الله - في الفقه، وسمو قدره في العلم.

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: توثيق عنوان الكتاب.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المبحث الثالث: أهمية الكتاب العلمية، وبيان منهج مؤلفه في تأليفه.

المبحث الرابع: التعريف بالمصادر التي اعتمد عليها المؤلف، ونصّ على ذكرها.

المبحث الخامس: مصطلحات المذهب التي أوردها المؤلف في كتابه.

المبحث الأول

توثيق عنوان الكتاب

اتفقت نُسخ المخطوط الثلاث بتسمية الكتاب بـ: « شرح القدوري »، حيث جاء على غلاف نسخة المكتبة السلিমانيّة ما نصّه: « الجزء الأول من شرح القدوري »، وعلى غلاف نسخة دار الكتب المصريّة: « النّصف الأول من شرح القدوري »، وعلى غلاف نسخة مكتبة مكة المكرمة: « الجزء الأول من شرح القدوري ».

في حين أنّه لم يذكر المؤلّف لكتابه اسماً خاصاً به؛ سوى أنّه شرح لمختصر شيخه القدوري، فقال في مقدّمة كتابه: « ذكرتم - وفقنا الله وإياكم للصّلاح والرّشاد - حاجتكم إلى شرح المختصر الذي عمله شيخنا أبو الحسين، أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي رحمه الله »^(١).

كما لم يذكر الناقلون عن هذا الشرح اسماً خاصاً به، مكتفين بوصفه بشرح الأقطع، قال الإمام بدر الدّين العيني، المتوفى سنة (٨٥٥هـ): « وفي شرح الأقطع يستحب أخذ اللقطة، ولا يجب »^(٢)، وقال الشيخ قاسم بن قطلوبغا، المتوفى سنة (٨٧٩هـ): « قال في الجواهر، وشرح الأقطع: والصحيح أن الآية وما دوّنها في المنع سواء إذا قصد بها قراءة القرآن »^(٣)، وقال زين الدّين ابن نجيم، المتوفى سنة (٩٧٠هـ): « وفي شرح الأقطع يكره الوضوء بالماء الذي أدخل المستيقظ يده فيه »^(٤)، وقال الشيخ الطحطاوي، المتوفى سنة (١٢٣١هـ): « وقال الأقطع في شرحه: الصحيح أنهما عورة؛ لظاهر الخبر »^(٥)، فكان اعتمادنا على ما هو موجود على أغلفة نُسخ المخطوط الثلاث.

(١) شرح القدوري للأقطع [مخطوط، ل ١/ب] من النسخة المكيّة.

(٢) عمدة القاري ١١١/٢.

(٣) التصحيح والترجيح ص ١٤٧.

(٤) البحر الرائق ١٩/١.

(٥) حاشيته على مراقبي الفلاح ص ٢٤١.

المبحث الثاني

نسبة الكتاب إلى المؤلف

نسبة الكتاب إلى الإمام أبي نصر الأقطع أمر لا يداخله أدنى شك؛ وذلك لوجوه عدّة، نذكرها فيما يأتي:

أولاً: اتفاق علماء التراجم، ممن ترجم للإمام أبي نصر الأقطع، أن له شرحاً على مختصر شيخه الإمام القدوري^(١)، قال حاجي خليفة، المتوفى سنة (١٠٦٧هـ) في كتابه (كشف الظنون)^(٢): «وشروحه - أي مختصر القدوري - كثيرة جداً، منها شرح الإمام، أحمد بن محمد، المعروف بأبي نصر الأقطع».

ثانياً: الناقلون عن الكتاب، حيث نقل عنه كثير من الحنفية، إما بالتص، أو بالمعنى، عازين ما نقلوه إلى شرح الأقطع، أو شرح المختصر للأقطع؛ وهذا من أقوى الدلائل على صحة نسبة الكتاب لأبي نصر الأقطع - رحمه الله -، ومن ذلك:

ما ذكره الإمام أكمل الدين البابرقي، المتوفى سنة (٧٨٦هـ): «ذكر الاختلاف في الإيضاح، والتقريب، وشرح الأقطع»^(٣).

ومنها ما نقله الإمام الشرنبلالي، المتوفى سنة (١٠٦٩هـ): «وكذا يخالفه ما قاله في شرح الأقطع: يكره بالماء الذي أدخل المستيقظ يده فيه؛ لاحتمال النجاسة، كما وضع صبي فيه يده. اهـ كلامه»^(٤).

وقول خاتمة المحققين ابن عابدين، المتوفى سنة (١٢٥٢هـ): «وفي شرح الأقطع: يكره الوضوء بالماء الذي أدخل المستيقظ يده فيه؛ لاحتمال النجاسة، كالماء الذي أدخل الصبي يده فيه. اهـ»^(٥).

ثالثاً: إقرار العلماء الذين تملّكوا الكتاب، وأوقفوه، بنسبته إلى الإمام أبي نصر الأقطع، حيث أثبت ما يفيد ذلك على غلاف النسخة السلিমانيّة، والنسخة المكيّة.

(١) انظر: (ص ٣١)، هامش رقم (١).

(٢) ص ١٦٣١/٢.

(٣) العناية ١/١٤١-١٤٢.

(٤) غنية ذوي الأحكام ٩/١.

(٥) رد المختار على الدر المختار ١/١١٢.

رابعاً: ما كُتب على غلاف المخطوط؛ حيث نصّ على اسم مؤلفه، في جميع النسخ الثلاث.

حيث كُتب على غلاف نسخة المكتبة السلিমانيّة: « الجزء الأول من شرح القدوري، تأليف الشيخ، الإمام، العالم، العلامة أبي نصر، أحمد بن محمد البغدادي، الشهير بالأقطع رحمه الله ».

و كُتب على غلاف نسخة دار الكتب المصرية: « التّصف الأول من شرح القدوري، تصنيف الشيخ، الإمام، العالم، أبي نصر، أحمد بن محمد البغدادي، الشهير بالأقطع رحمه الله ».

و كُتب على غلاف نسخة مكتبة مكة المكرمة - شرفها الله - : « الجزء الأول من شرح القدوري للأقطع ».

كل تلك الأوجه والدلائل تجعلنا نوقن، ونطمئن بصحة نسبة الكتاب إلى الإمام أبي نصر الأقطع رحمه الله تعالى.

المبحث الثالث

أهمية الكتاب العلمية، وبيان منهج مؤلفه في تأليفه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية الكتاب العلمية.

يستمد كتاب (شرح القدوري) للإمام أبي نصر الأقطع أهميته العلمية من عدة اعتبارات، يمكن إظهارها من خلال ما يأتي:

أولاً: مؤلف الكتاب، فالشرح إحدى الثمرات المباركة لواحد من أكابر تلامذة الإمام القدوري مباشرة، فهو على ذربة ودراية بكتاب شيخه من غيره، إلى جانب مكانته العلمية، حيث وُصف بالبراعة في الفقه، إضافة إلى أنه من العلماء المتقدمين، إذ توفي سنة (٤٧٤هـ)، مما يمكنه من الإطلاع على كتب لم يطلع عليها من جاء بعده.

ثانياً: مؤلف المتن، وهو المعروف بمختصر القدوري، أحد أئمة المذهب الحنفي في زمانه، إمام، فاضل، علامة، فقيه، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بالعراق، وهو من أصحاب الترجيح، وتحرير الأقوال في المذهب.

ثالثاً: أنه شرح لمن مختصر، معتبر، من أشهر المتون المعتمدة في الفقه الحنفي، وأكثرها تداولاً بين الأئمة والأعيان، وأتمها فائدة، يتميز بوضوح اللفظ، وسهولة الأسلوب.

رابعاً: أنه شرح مبسوط، فيه توسع وبيان، وقد ذكر المؤلف - رحمه الله - في مقدمة كتابه الأسباب التي حدثته إلى هذا التأليف؛ وهو حاجة الناس إلى شرح مبسوط لمختصر شيخه الإمام القدوري، فقال - رحمه الله - : « وسألتهم أن أبسط القول فيه بعض البسط، وأذكر في كل مسألة من مسائل الكتاب ما يُعتمد عليه، ... قدرًا لا يطول به الكتاب، ويعتدل به أوله وآخره »^(١) فكتابه هذا مبسوط عن كتابه الأول الذي شرح فيه المختصر فوجده الناس في غاية الاختصار.

خامساً: مما يدل على أهمية الكتاب توافر علماء الحنفية على الاستفادة منه، وتتابعهم على النقل منه، إما بالنص، أو المعنى، حيث يعتبر هذا الشرح من أوائل شروح المختصر، فهو

(١) شرح القدوري [مخطوط، ل/١ ب] عن النسخة المكيّة.

عمدة كل من جاء بعده، قال القرشي في ترجمة القاضي المراغي، محمد بن يحيى بن مسلم، المتوفى سنة (٥٦٣هـ): «وكان من جملة محافظه كتاب الأقطع في شرح القدوري»^(١)، واعتمد ابن قطلوبغا على تصحيحاته، واختياراته كثيراً^(٢)، وذكره ابن نجيم في مجموع مصادر كتابه الأشباه والنظائر^(٣).

سادساً: ثناء العلماء عليه، ووصفهم له بالجوادة، وأنه من أحسن شروح المختصر.

سابعاً: منهجه المتميز الرصين.

ثامناً: اهتمامه بالتصحيح، وذكر القول المعتمد في المذهب، في كل مسألة من مسائل الكتاب، قال - رحمه الله - : «وأذكر في كل مسألة من مسائل الكتاب ما يُعتمد عليه»^(٤).

تاسعاً: الكتاب إلى جانب أنه شرح لمن معتر في الفقه الحنفي؛ إلا أنه يعتبر أيضاً من كتب الخلاف، حيث يذكر أقوال العلماء من أصحاب المذاهب الفقهية الأخرى في أشهر المسائل الخلافية، ويقلب النظر في هذه الآراء والأقوال، ويناقش الأدلة، ويعقب، ويعترض، ويحجب، ويخلص من ذلك كله بالرأي الذي يؤيد مذهبه، أو يؤيده الدليل فيختاره.

وهو أيضاً يذكر أقوال أئمة السلف الصالح؛ من الصحابة، والتابعين - رضي الله عنهم - ، فيعد الكتاب مصدراً من المصادر التي دوت آراء، وأقوال الصحابة، وفقهاء التابعين، والمجتهدين.

عاشراً: حوى الكتاب عدداً من الفروع الفقهية، فالمؤلف يحلل المسائل ويشققها، ويفرّع الفروع، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته، فقال - رحمه الله - : «... وأن الحق به في كل موضع ما يحتاج إليه من المسائل الظاهرة التي لا يُستغنى عن معرفتها، وما يكون فيه إيضاح لغيرها»^(٥).

الحادي عشر: ضمّن المؤلف كتابه جملة من القواعد، والضوابط الفقهية، والأصولية، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته، فقال - رحمه الله - : «وأذكر في كل مسألة من مسائل الكتاب ما يُعتمد عليه، ويُستخرج به الجواب عن أخواتها من المسائل»^(٦).

(١) الجواهر المضية ٣/٣٩٧.

(٢) انظر: التصحيح والترحيح ص ١٤٢، ١٧٦، ١٤٧.

(٣) انظر: (٢٢/١).

(٤) شرح القدوري [مخطوط، ل/١ ب] عن النسخة المكيّة.

(٥) شرح القدوري [مخطوط، ل/١ ب] عن النسخة المكيّة.

(٦) شرح القدوري [مخطوط، ل/١ ب] عن النسخة المكيّة.

وبالجملة فهذه أبرز الجوانب التي تظهر من خلاله قيمة الكتاب، وأهميته العلمية، ومهما يكن من أمر، فإن الكتاب يُعدّ حلقة هامة، ومصدراً أصيلاً، وحليلاً في سلسلة مصادر تراثنا في الفقه، ومسائل الخلاف، فهو واسطة العقد بين كتب الحنفية ممن سبقه، وما كتب بعده.

المطلب الثاني: بيان منهج مؤلفه في تأليفه.

سار المؤلف في شرحه على حسب ترتيب الكتب، والأبواب الفقهية الواردة في المختصر، وأتى على جميعها، مبتدئاً بكتاب الطهارة، وبياب الوضوء منها، وانتهاءً بآخر الكتاب، وقد يُقدّم مباحث بعض الفصول قبل ورودها، فإذا جاء ذكرها في المتن يشير إلى تقدّم بيائها، من ذلك مثلاً قوله: « وأما مسح الرأس، فقد دللنا على وجوبه، والكلام في قدره »^(١)، وقوله: « قال رحمه الله - أي القدوري - : « ويدخل المرافق، والكعبان في الغسل، والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية » وقد بينا ذلك كله »^(٢).

وقد ابتدأ الشارح كتابه بمقدمة؛ يبيّن فيها أسباب تأليفه الكتاب، وطريقته فيه، وسلك في ذلك منهجاً، ومسلكاً بديعاً، يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

أولاً: الأقوال:

- الاهتمام بذكر الخلاف داخل المذهب في كثير من المسائل، بذكر أقوال أئمة الحنفية فيها، بدءاً بالإمام، وصاحبيه أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وزُفر - رحمهم الله -.^(٣)
- لم يقتصر المؤلف من ذلك على القول المشهور، والراجح في المذهب؛ بل يذكرها جميعاً، ويختار ويرجح أحدها، وقد التزم ذلك في أغلب المسائل التي ذكر فيها الخلاف داخل المذهب.^(٤)
- يذكر الروايات الواردة عن الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - في المسألة، مع بيان المختار منها في المذهب.^(٥)

(١) انظر: المسألة رقم [١٢/١٢].

(٢) انظر: المسألة رقم [١٧/١٧].

(٣) انظر: المسألة رقم [١٤/١٤].

(٤) انظر: المسألة رقم [١٣/١٣].

(٥) انظر: المسألة رقم [٧/٧].

- يذكر قول الإمام الشافعي - رحمه الله - في أغلب المسائل الخلافية المشهورة، إلى جانب اهتمامه فيما إذا كان له في المسألة قولان، فيقول: في أحد قوليهِ. (١)
- يذكر قول الإمام مالك - رحمه الله - في غير الغالب. (٢)
- لم يقتصر المؤلف على ذكر القول المشهور، والراجح من مذاهب الأئمة. (٣)
- يذكر أقوال بعض أئمة السلف - رحمهم الله - في بعض المسائل، (٤) وقد يذكر أقوالهم دون التصريح بأسمائهم، فيقول: قيل، أو قال قوم، أو من الناس من قال. (٥)
- يستهل المسألة بذكر أقوال أئمة الحنفية، ثم أقوال المخالفين لهم. (٦)
- يذكر أقوال ومذاهب غير أهل السنة، كالرافضة، فيصرّح بهم، أو لا يصرّح في غير الغالب. (٧)
- عمل على تحرير محل الخلاف، وبيان مواضع الاتفاق في بعض المسائل، من خلال ذكر بعض قيود المسألة، ونحو ذلك.

ثانياً: الاستدلال:

- اهتم المؤلف بذكر مختلف الأدلة على المسألة؛ من الكتاب، والسنة، (٨) والآثار المروية عن الصحابة - رضي الله عنهم -، (٩) والإجماع، (١٠) ويستدل بالقياس كثيراً، إلى جانب الاستدلال ببعض القواعد، والضوابط الفقهية في بعض المسائل. (١١)

(١) انظر: المسألة رقم [٨/٨].

(٢) انظر: المسألة رقم [١٣/١٣].

(٣) ويلاحظ أن المؤلف لم يذكر قول الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -، ومذهب الحنابلة عموماً في جميع المسائل الخلافية التي ذكرها، وقد يُعْتَدَر له في ذلك، أن غالب متقدمي فقهاء الحنفية يعدّون الإمام أحمد من أئمة الحديث، وعلماء الجرح والتعديل، وليس من أصحاب المذاهب والمدارس الفقهية، وبخاصة أنه لم يُنْغِظْ عنه كتاب مجرد في الفقه، كما هو الحال عن المالكية، والشافعية؛ وإن كان هذا لا يتقص من قدر الإمام وفضله، وعلمه، وأنه أحد أئمة المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة رحمهم الله جميعاً.

(٤) انظر: المسألة رقم [١٧٥/١].

(٥) انظر: المسألة رقم [١٥/١٥].

(٦) انظر: المسألة رقم [١٣/١٣].

(٧) انظر: المسألة رقم [١٥/١٥].

(٨) انظر: المسألة رقم [٢/٢].

(٩) انظر: المسألة رقم [٥/٥].

(١٠) انظر: المسألة رقم [١٥/١٥].

(١١) انظر: المسألة رقم [٥/٥].

- يذكر دليل القول المخالف بتصديره بقوله: فإن قيل كذا، ثم يجيب عنه.^(١)
- يذكر في غير الغالب وجه الدلالة من الدليل، كما يذكر في غير الغالب أقوال العلماء والمفسرين، أو أوجه القراءات في الآية.^(٢)
- يذكر في غير الغالب ما قد يرد على الدليل من مناقشة، ثم يتصدّر الإجابة عنه.

ثالثاً: التوثيق:

- المنهج العام لمؤلفات المتقدمين أنهم يذكرون المعلومات دون نسبتها إلى المصادر، أو المراجع؛ إلا أن الكتاب في مجمله لم يخل من توثيق، ومن ذلك ما يأتي:
- نسبة الأقوال إلى أصحابها.^(٣)
 - نسبة الأحاديث في الكثير الغالب إلى من رواه من الصحابة،^(٤) وفي غير الغالب إلى من حَرَّجَها.^(٥)
 - النقل المباشر عن الأشخاص.^(٦)
 - التصريح باسم الكتاب المنقول منه، أو اسم مؤلفه، أو هما معاً.^(٧)

رابعاً: أسلوبه في عرض المسائل:

- يُسمِّي الكتاب، مثل كتاب الطهارة، وقد يُسمِّي الباب، مثل باب التيمم، وقد يُسمِّي الفصل.
- يبدأ الكتاب، أو الباب بالتعريف اللغوي، والشرعي له.
- ثم يُقَطِّع متن القدوري تقطيعاً مناسباً، مبتدئاً كل مقطع بعبارة (قوله: ...) .
- ثم يذكر المسائل، والفروع المندرجة تحته، مصدراً ذلك بقوله: « وهذه الجملة تشتمل على مسائل لا بد من تفصيلها »^(٨)؛ وهذا مما يُسهِّل للمطالع حفظ ما ورد

(١) انظر: المسألة رقم [٨/٨].

(٢) انظر: المسألة رقم [١٥/١٥].

(٣) انظر: المسألة رقم [٦/٦].

(٤) انظر: المسألة رقم [١٣/١٣].

(٥) انظر: المسألة رقم [٣٠/١٣].

(٦) انظر: المسألة رقم [٨٠/٥] وفيها قوله: « وقد كان الشيخ أبو الحسن الكرخي يقول في تحصيل المذهب ».

(٧) انظر: المسألة رقم [٨٨/١٣] وفيها قوله: « وقد ذكر الطحاوي في مختصره ».

(٨) شرح القدوري [مخطوط، ل/١ ب] عن النسخة المكيّة.

فيها؛ إلا أنه لم يذكر عنواناً مميزاً لكل مسألة.

- يستهل المسألة بذكر دليلها مباشرة؛ إذا كانت من المسائل التي لا خلاف فيها بين الحنفية أنفسهم، أو بينهم وبين المذاهب الفقهية الأخرى، كالمالكية، والشافعية.^(١)
- وإذا كانت المسألة من المسائل الخلافية بين الحنفية أنفسهم، فإنه يستهلها بذكر الأقوال، والروايات المختلفة عن الإمام أبي حنيفة، وأقوال أصحابه، وقول زُفر، مُقدِّماً القول المعتمد، والذي يرجحه، ثم بقية الأقوال، ثم يذكر وجه كل قول منها وحظه من الدليل، مبتدئاً بالأول منها.^(٢)
- وإذا كانت المسألة من المسائل الخلافية بين الحنفية وغيرهم من المذاهب الفقهية الأخرى، فإنه يستهل المسألة بذكر قول الحنفية أولاً، ثم قول المخالف له، ثم يذكر أدلة الحنفية، أو أشهرها، ثم أشهر أدلة المخالف، وقد يكتفي بدليل، أو دليلين، ويصدرها بقوله: فإن قيل، ثم يتصدّر الجواب عنه بقوله: قيل له.^(٣)
- عند إيراد دليل الحنفية يقول: « وهذا الذي ذكره قد دلّ عليه » فيذكر الدليل،^(٤) أو يقول: « لنا »^(٥)، أو « دليلنا »^(٦)، أو « وذلك لقوله »^(٧)، ونحو ذلك.
- تنوّعت أساليبه في الإشارة إلى القول الصحيح، والمختار عنده، فيقول مثلاً: « وهو الصحيح »^(٨)، أو « والصحيح ما قاله الشيخ أبو الحسن »^(٩)، أو « وهذا الذي ذكره صحيح »^(١٠)، أو يصف القول المخالف بما يفيد تضعيفه، فيقول مثلاً: « وهذا غير صحيح »^(١١)، أو « وهذا لا يصح »^(١٢)، مع ذكره وجه عدم صحته

(١) انظر: المسألة رقم [٥/٥].

(٢) انظر: المسألة رقم [٧/٧].

(٣) انظر: المسألة رقم [١٣/١٣].

(٤) انظر: المسألة رقم [٢/٢].

(٥) انظر: المسألة رقم [٨/٨].

(٦) انظر: المسألة رقم [١٥/١٥].

(٧) انظر: المسألة رقم [١٩/٢].

(٨) انظر: المسألة رقم [٨٩/١٤].

(٩) انظر: المسألة رقم [٨٠/٥].

(١٠) انظر: المسألة رقم [٢١/٤].

(١١) انظر: المسألة رقم [٦/٦].

(١٢) انظر: المسألة رقم [١٥٦/٨].

وضعفه، ويعتبر ما يذكره بمثابة أدلة للحنفية في المسألة، أو يجيب ويضعف دليل القول غير المختار، أو يبين ضعف القول بما يترتب عليه من لازم فاسد وضعيف.

- يرتب ذكر أقوال الأئمة المخالفين - بعد ذكر قول الحنفية - بدءاً بالإمام مالك، ثم الإمام الشافعي - رحمهما الله تعالى -.^(١)

هذه نبذة عن منهج المؤلف، وأسلوبه في كتابه، ومطالعة الكتاب تتضح هذه المعالم، ويتبين أن الكتاب تحليل القدر، عظيم الفائدة.

المبحث الرابع

التعريف بالمصادر التي اعتمد عليها المؤلف ونصّ على ذكرها

إن اعتماد المؤلف على المصادر، والمراجع الأصلية تزيد كتابه أهمية من حيث توثيق الأقوال، والنقولات، والمعلومات التي يذكرها.

ووقوف الباحث على مصادر المؤلف في كتابه تمكنه من الرجوع إلى ما هو موجود منها في حال رغبته الاستزادة في بحث المسألة، والتوسع فيها.

والمعلومات التي ذكرها المؤلف لا بدّ وأنه استقّاها من مصادر، ومراجع علمية؛ كتلك المعلومات في نقل تفسير بعض الآيات القرآنية الكريمة، وذكر أوجه القراءات فيها، وأقوال العلماء من أصحاب المذاهب الفقهية الأخرى، وآثار السلف من الصحابة، والتابعين، وغيرهم في المسائل المختلفة، وما إلى ذلك.

وقد يصريح المؤلف بذكر اسم مصدره دون ذكر اسم مؤلفه، أو يذكر اسم مؤلفه دون ذكر اسم كتابه، أو يذكرهما جميعاً، وقد ينقل المعلومة دون ذكر مصدره، أو التصريح عنه، والدراسة هنا مقصورة على المصادر التي اعتمد عليها المؤلف وصرّح بالنقل عنها، ونصّ على اسمها، أو اسم مؤلفها، دون غيره.^(١)

وقد تحسّل لديّ مجموعة من هذه المصادر، مبثوثة في ثنايا الكتاب،^(٢) ورتبتها حسب سنة وفاة مؤلفها، وهي على النحو الآتي:

- ١- كتاب الأمالي، أو الإملاء، للإمام، الفقيه، أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المتوفى سنة (١٨٢هـ) صاحب أبي حنيفة وتلميذه، قال ابن عابدين: «والأمالي: جمع إملاء، وهو ما يقوله العالم بما يفتح الله تعالى عليه من ظهر قلبه، ويكتبه التلامذة، وكان ذلك من عادة السلف»^(٣)، وهو كتاب مخطوط، وقد نصّ عليه المؤلف في مواطن، منها في كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، المسألة رقم [٥٣٧/٢٦]

(١) اعتمد المؤلف على عدد من المصادر التي نقل عنها ولم يصريح بذكر اسمها، أو اسم مؤلفها، من ذلك كتاب التجريد، للإمام القدوري، وينقل عنه كثيراً دون التصريح باسمه؛ بل قد ينقل عنه نصاً دون الإشارة إلى ذلك.

(٢) يحسّن التنبيه إلى أن هذه المصادر هو مما وقفت عليها في القسم المحقق فقط دون بقية الكتاب، وقد يقف الزملاء الأفاضل ممن يكملون تحقيق هذا الكتاب على غيرها من المصادر.

(٣) رد المحتار ١/٦٩.

٢- كتاب الآثار، للإمام، الفقيه، محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة (١٨٩هـ)، صاحب أبي حنيفة وتلميذه، روى فيه الأحاديث والآثار عن طريق شيخه الإمام أبي حنيفة، ورتبه في غالبه ترتيب كتب الفقه، وهو مطبوع متداول بتحقيقات مختلفة، وقد صرح المؤلف بالنقل عنه في مواطن منها في كتاب الصلاة، باب الأذان، المسألة رقم [٣٢٢/١٣].

٣- كتاب الأصل، للإمام محمد بن الحسن الشيباني، وهو أحد كتب ظاهر الرواية المعتمدة في المذهب الحنفي، طبع جزء منه في خمس مجلدات، صرح المؤلف بالنقل عنه في مواضع، منها في كتاب الصلاة، باب الأذان، المسألة رقم [٣٢٢/١٣].

٤- كتاب الصلاة، للإمام محمد بن الحسن الشيباني، وهو مطبوع ضمن كتاب الأصل، وقد صرح بالنقل عنه في كتاب الصلاة، باب الأذان، المسألة رقم [٣٢١/١٢].

٥- الجامع الصغير، للإمام محمد بن الحسن الشيباني، وهو أحد كتب ظاهر الرواية المعتمدة في المذهب الحنفي، وهو مطبوع ومتداول، وقد صرح المؤلف بالنقل عنه في كتاب الصلاة، باب الأذان، المسألة رقم [٣١٩/١٠].

٦- السّير الكبير، للإمام محمد بن الحسن الشيباني، وهو أحد كتب ظاهر الرواية المعتمدة في المذهب الحنفي، وهو مطبوع ومتداول، وقد صرح المؤلف بالنقل عنه في كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، المسألة رقم [٧٦٧/٤٣].

٧- كتاب المغازي، لأبي عبد الله، محمد بن عمر الواقدي، المتوفى سنة (٢٠٧هـ)، وهو مطبوع متداول، وقد صرح المؤلف بالنقل عنه في كتاب الصلاة، باب الأذان، المسألة رقم [٣٢٠/١].

٨- النوادر، للإمام معلى بن منصور، المتوفى سنة (٢١١هـ)، وهي عبارة عن المسائل التي رواها المؤلف عن أئمة المذهب؛ أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، مما لم يرد في كتب ظاهر الرواية،^(١) وهو مخطوط،^(٢) وقد صرح المؤلف بالنقل عنه في مواضع، منها في كتاب الصلاة، باب الأذان، المسألة رقم [٣١٩/١٠].

(١) رد المختار لابن عابدين ٦٩/١، شرح عقود رسم المفتي له ص ١٧، الفقه الحنفي لأحمد نقيب ٣٦٢/١.

(٢) منه نسخة بمكتبة جامعة استنبول بتركيا تحت رقم (٤٣٥٢) فقه حنفي، منه نسخة فلمية مصورة بالجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة، تحت رقم (٩٧٢/ف) فقه حنفي، ضمن مجموع من الورقة (٦٥-٨٨). =

٩- مختصر المزني في فروع الشافعية، للإمام، أبي إبراهيم، إسماعيل بن يحيى المزني، المتوفى سنة (٢٦٤هـ)، وهو كتاب مطبوع متداول، صرح بالنقل عنه بذكر اسمه دون اسم كتابه، في كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، المسألة رقم [٤٦٨/٧].

١٠- سنن أبي داود، للإمام، الحافظ، أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المتوفى سنة (٢٧٥هـ)، وهو مطبوع بتحقيقات مختلفة، وقد نص المؤلف عليه في كتاب الطهارة، باب سنن الوضوء، المسألة رقم [٣٠/١٣].

١١- كتاب المسح، لإبراهيم بن إسحاق البغدادي، المتوفى سنة (٢٨٥هـ)، وهو مخطوط، وقد نص المؤلف عليه في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، المسألة رقم [١٨٠/٦].

١٢- المختصر، للإمام أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، أبي جعفر الطحاوي، المتوفى سنة (٣٢١هـ)، وهو مطبوع متداول، ويعتبر أول المختصرات عند الحنفية، وهو معتبر مقبول عندهم، وقد صرح بالنقل عنه في موطن، منها في كتاب الطهارة، باب المياه، المسألة رقم [٨٨/١٣].

١٣- مختصر اختلاف العلماء، للإمام أبي جعفر الطحاوي، اختصره الإمام أبو بكر، أحمد بن علي الجصاص، الرازي، المتوفى سنة (٣٧٠هـ)، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الله نذير أحمد، وقد نقل عنه المؤلف دون التصريح باسم الكتاب في كتاب الصلاة، باب الأذان، المسألة رقم [٣٢١/١٢].

١٤- شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي، وهو مطبوع ومتداول بتحقيقات مختلفة، وقد نقل عنه المؤلف دون التصريح باسم الكتاب في كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، المسألة رقم [٤٤٨/٢٠].

١٥- شرح مختصر الطحاوي، لأبي بكر الجصاص الرازي، المتوفى سنة (٣٧٠هـ)، وهو مخطوط، حقق في مجموعة رسائل علمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، نقل عنه المؤلف دون التصريح باسمه، في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، المسألة رقم [٢٠١/٣].

- ١٦ - المختصر في فروع الحنفية،^(١) للإمام أبي موسى الفقيه، محمد بن عيسى بن أبي موسى الضرير، أبي عبد الله، المتوفى سنة (٣٣٤هـ)، وهو مخطوط، وقد صرح بالنقل عنه في كتاب الطهارة، باب الحيض، المسألة رقم [٢٤١/١٤].
- ١٧ - مختصر الكرخي، للإمام، الفقيه، عبيد الله بن الحسين، أبي الحسن الكرخي، المتوفى سنة (٣٤٠هـ)، وهو مخطوط، صرح بالنقل عنه في كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، المسألة رقم [٤٥١/٢٣].
- هذا ما أمكن الوقوف عليه من مصادر الكتاب التي نصّ عليها المؤلف - رحمه الله -، أو نصّ على اسم مؤلفها دون اسم الكتاب، وهي مصادر أصيلة في أبوابها.

(١) انظر: الجواهر المضية للقرشي ٦٣/٤، كشف الظنون لحاجي خليفة ١١٥/١.

المبحث الخامس

مصطلحات المذهب التي أوردها المؤلف في كتابه

لقد أورد الإمام أبو نصر الأقطع - رحمه الله - في كتابه جملة من مصطلحات المذهب عند الحنفية،^(١) نذكرها فيما يأتي:

أولاً: المصطلحات التي يُشار بها إلى أقسام الحكم التكليفي التي استخدمها المؤلف:

- ١- الفرض، والواجب.
- ٢- السُّنة.
- ٣- المكروه.
- ٤- الندب، والنقل، والمستحب، والأدب، والفضيلة، مصطلحات مترادفة.^(٢)

ثانياً: المصطلحات التي يُشار بها إلى علماء الحنفية التي استخدمها المؤلف:

- ١- (أصحابنا)^(٣): المشهور إطلاقه على الأئمة الثلاثة: أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وخاصة إذا حكي في مقابله قول غيرهم كالإمام زُفر مثلاً.
- قال المؤلف - رحمه الله - : « وقد قال أصحابنا: إذا مسح بإصبع واحد، مقدار ثلاثة أصابع، لم يجزئه، وقال زُفر: يجزئه »^(٤)، وقد يُطلق على الصاحبين فقط، أبي يوسف، ومحمد، كما قد يُطلق على علماء المذهب عموماً.^(٥)

(١) للمذهب الحنفي اصطلاحاته الخاصة به والتي ميزته عن بقية المذاهب الأخرى، ففي الأعلام مثلاً يطلقون ألقاباً على علمائهم تدل على التعظيم والإكبار، كقولهم: الإمام الأعظم، والشيخان، وشيخ الإسلام، وفخر الإسلام، ونحو ذلك. وأما اصطلاحاتهم الخاصة بالكتب، فإنها جاءت من تصنيف هذه الكتب حسب صحة روايتها؛ نحو كتب ظاهر الرواية، والنوادر، والواقعات أو الفتاوى. وفي جانب الإفتاء والترجيح لهم اصطلاحاتهم الخاصة بهم أيضاً، فلا يعتمدون الفتوى إلا إذا وُسمت بإحدى علامات الإفتاء التي تدل على مرتبتها من حيث الصحة، أو الضعف، ومن هذه العلامات قولهم: عليه الفتوى، وبه يُقضى، وبه نأخذ، عليه عمل الأمة، عليه عمل اليوم، وهو الصحيح، أو الأصح، المختار في زماننا، به جرى العرف، ونحو ذلك.

انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين ص ٢١ وما بعده، ومصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري ص ٨٧ وما بعده، المذهب الحنفي لأحمد نقيب ٢٨١/١ وما بعده.

(٢) انظر: أصول السرخسي ١٤/١، تقريب الوصول لابن جزى ص ٢١٩، البناءة للعيني ٢٤٥/١.

(٣) انظر: رد المحتار لابن عابدين ٤/٩٩٥، غرر عيون البصائر للحموي ١/٢٧، المذهب الحنفي للنقيب ١/٣١٣.

(٤) شرح القدوري [مخطوط / ل - ٢ (ب)] النسخة المكية. المسألة رقم [١٤/١٤].

(٥) انظر: المسألة رقم [١٣/١٣] وقوله: « قال أصحابنا - رحمه الله - : الواجب مسح مقدار الناصية ».

٢ - (أصحابنا المتأخرون)^(١): المراد بهم فقهاء الحنفية الذين لم يدركوا الأئمة الثلاثة.

٣ - (الحسن)^(٢): إذا ذكر مطلقاً، فالمراد به غالباً الإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي، المتوفى سنة (٢٠٤هـ)، رابع أصحاب الإمام أبي حنيفة المشهورين.^(٣)

٤ - (الشيخ أبو بكر الرازي): حيث أطلق أبو بكر الرازي، فهو الإمام، أحمد بن علي الجصاص، المتوفى سنة (٣٧٠هـ).^(٤)

٥ - (الشيخ)، (المشايخ)^(٥): اصطلاح عام يطلق لكل من لم يُدرك الإمام أبا حنيفة - رحمه الله - من علماء المذهب.

٦ - (عامة المشايخ)^(٦): أي أكثرهم على ذلك.

٧ - (شيخنا): يريد به شيخه الإمام، أبا الحسين، أحمد بن محمد بن جعفر القدوري، المتوفى سنة (٤٢٤هـ).

٨ - (ورؤي عنهم)، (وعنهم): أي علماء المذهب عموماً.

٩ - (في قولهم): كقوله في نسخة: (في قولهم جميعاً): أي الأئمة الثلاثة، بلا خلاف بينهم فيه.

١٠ - (عندنا): يعني عند الأئمة الثلاثة؛ أي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، بلا خلاف بينهم فيه - رحمهم الله تعالى -.

١١ - (عنده)، أو (هذا مذهبه)، أو (له)، وما أشبه ذلك: إذا لم يكن مرجعه مذكوراً سابقاً، فإنه يرجع إلى الإمام أبي حنيفة وإن لم يسبق له ذكر؛ لكونه مذكوراً حكماً.^(٧)

١٢ - (عندهما): قال اللكنوي: « وكذلك (عندهما) : يرجع إلى أبي يوسف؛ ومحمد

(١) انظر: المسألة رقم [٧٥٦/٣٢] وقوله: « وقد اختلف أصحابنا المتأخرون فيمن كان بعيداً من الإمام ... ».

(٢) انظر: رد المحتار لابن عابدين ٥/٣، الفوائد البهية للكنوي ص ٢٤٨، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٣١٥/١.

(٣) انظر: المسألة رقم [٧/٧] وقوله: « وروى الحسن عن أبي حنيفة، وزُفر رضي الله عنهما ... ».

(٤) انظر: المسألة رقم [١٤٧/١٠] وقوله: « وكان الشيخ أبو بكر الرازي - رحمه الله - يقول ... ».

(٥) انظر: رد المحتار لابن عابدين ٤/٩٩٥، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٣٢٨/١.

(٦) انظر: الفوائد البهية للكنوي ص ٢٤٢، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٣٢٢/١.

(٧) عمدة الرعاية للكنوي ص ١٧، الفقه الحنفي لأحمد النقيب ٣٢٣/١.

إذا لم يسبق مرجعه، وقد يُراد به أبو يوسف وأبو حنيفة، أو محمد وأبو حنيفة إذا سبق لثالثهما ذكر في مخالف ذلك الحكم»^(١).

١٣ - وكذلك الضمير: (قالا)، و (لهما)، وما أشبه ذلك من ألفاظ التثنية.^(٢)

١٤ - (قولهما)؛ كقوله: (وجه قولهما)؛ إذا سبق ذكر مرجعه فهو يعود إليهما؛ وإلا فالمراد به الصاحبان؛ أبي يوسف، ومحمد بن الحسن - رحمهما الله -.

ثالثاً: المصطلحات التي يُشار بها إلى الكتب والمسائل التي استخدمها المؤلف:

١ - (الأصل)^(٣): اشتهر كتاب المبسوط للإمام محمد بن الحسن، المتوفى سنة

(١٨٩ هـ)، بالأصل؛ لأنه صنفه قبل سائر كتبه المعروفة، وهو أحد كتب ظاهر

الرواية المعروفة في المذهب، ضمنها عشرات الألوف من الفروع، والمسائل.

٢ - (الأصول)، أو (رواية الأصول)، أو (مسائل الأصول)^(٤): المراد بها كتب

الإمام محمد بن حسن الشيباني، المعروفة بكتب ظاهر الرواية، أو ظاهر المذهب،

وهي على المشهور المسائل التي رويت عن أئمة المذهب؛ أبي حنيفة، وأبي

يوسف، ومحمد بن الحسن - رحمهم الله تعالى -، وقد أشار إلى ذلك ابن

عابدين في منظومته فقال:

« وكتبُ ظاهر الروايات أتت - سِتّاً وبالأصول أيضاً سُمّيت »^(٥).

٣ - المختصر: يُراد به مختصر الإمام، أبي الحسين القدوري، المتوفى سنة (٤٢٨ هـ)،

وهو من أشهر متون الفقه عند الحنفية.^(٦)

٤ - النوادر^(٧): وهي المسائل التي رويت عن أئمة المذهب في غير كتب الإمام محمد،

المعروفة بظاهر الرواية، بأن تكون مروية في كتبه الأخرى، أو كتب غيره من

(١) عمدة الرعاية ص ١٧ .

(٢) ملتقى الأبحر للحلي ١/ ١٠، مجمع الأثر لشيخ زاده ٧/ ١، الفقه الحنفي لأحمد النقيب ١/ ٣٢٤.

(٣) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين ص ١٨، مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري ص ١٠٥، المذهب الحنفي لأحمد نقيب ١/ ٣٣٨، ٢/ ٤٥١.

(٤) انظر: شرح عقود رستم لابن عابدين ص ١٦، عمدة الرعاية للكنوي ص ١٧، المذهب الحنفي لأحمد نقيب ١/ ٣٣٩، ٣٦١.

(٥) عقود رسم المفتي ص ١٦.

(٦) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/ ١٦٣١، الباب للميداني ١/ ٢٩، المذهب الحنفي لأحمد نقيب ٢/ ٤٦٤.

(٧) انظر: رد المحتار لابن عابدين ١/ ٦٩، المذهب الحنفي لأحمد نقيب ١/ ٣٦٢.

أصحاب الإمام أبي حنيفة، كالأمامي لأبي يوسف، والمجرد للحسن بن زياد، أو تكون مروية بروايات مفردة، كرواية ابن سماعة، والمعلّى بن منصور، وغيرهما.

رابعاً: المصطلحات التي يُشار بها إلى علامات الإفتاء، والترجيح، التي استخدمها المؤلف.

١- (يُعتمد عليه)^(١): هي الألفاظ التي تُوسم بها الفتوى، والترجيح التي يُشار بها إلى الأقوال الصحيحة، أو الراجحة، والمفتى بها في المذهب، أو هي من علامات الإفتاء، واختيارها على غيرها من الأقوال؛ لاعتبارات مختلفة؛ كصحة الدليل، وقوته على غيره، أو لكون الفتوى به أرفق بأهل الزمان وأصلح لهم.

٢- (عليه عمل اليوم)^(٢): من علامات الإفتاء والترجيح، ويفيد أن علماء المذهب في فترة زمنية معينة قد أخذوا بقول أحد أئمتهم دون بقية الأقوال، إما مراعاة لأحوال الناس، أو لمناسبة العُرف، ونحو ذلك، وهي مساوٍ للفظ (الفتوى).

٣- (الأولى)^(٣): من المصطلحات التي يُشار بها في المذهب إلى الترجيحات، والتصحيحات لبعض الأقوال على بعض.

٤- (وهو الصحيح)^(٤): من علامات الإفتاء والترجيح التي يُشار بها إلى الأقوال الصحيحة أو الراجحة، والمفتى بها في المذهب.

الصحيح في اللغة^(٥): مأخوذ من الصحّة؛ وهو خلاف السُّقم.

الصحيح في الاصطلاح^(٦): هو ما كان مشروعاً بأصله ووصفه، « وهذا معنى

قولهم: الصحيح ما استجمع أركانه، وشرائطه »^(٧)، يقال: صلاة صحيحة،

(١) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين ص ٣٨، مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري ص ١١٣، المذهب الحنفي لأحمد نقيب ١/٣٧١، ٣٦٨.

(٢) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين ص ٣٨، رد المختار له ١٤/٧٣، مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري ص ١١٤، المذهب الحنفي لأحمد نقيب ١/٣٧١.

(٣) انظر: المذهب الحنفي لأحمد النقيب ١/٣٦٨.

(٤) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين ص ٣٧، مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري ص ١١٤، المذهب الحنفي لأحمد نقيب ١/٣٦٨.

(٥) انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٧٣، لسان العرب لابن منظور ٧/٢٨٧، المصباح المنير للفيومي ص ١٧٤.

(٦) انظر: ميزان الأصول للسمرقندي ص ٣٧، التلويح للفتاوازي ٢/٢٥٧، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢/٢٠٧.

(٧) التلويح للفتاوازي ٢/٢٥٧.

وصوم صحيح، وبيع صحيح: إذا وجد أركانه وشرائطه.

٥- (غير الصحيح): ويعبر به عن الفاسد، والباطل.

الفساد في اللغة: نقيض الصّلاح، والمفسدة خلاف المصلحة.^(١)

الباطل في اللغة: نقيض الحق، من بطل الشيء، أي ذهب ضياعاً، وخسراً.^(٢)

وفي الاصطلاح: لا فرق عند الحنفية بين الفساد والبطلان في العبادات، ومعناها

واحد؛ وهو: عدم الصحة؛ لخلل في شيء من شروطها، أو أركانها.^(٣)

ويفرّق بينها في المعاملات؛ فالفساد من العقود: هو ما كان مشروعاً بأصله لا

بوصفه، ويترتب عليه بعض الآثار إذا توافر ركنه، وعناصره الأساسية؛ كالزواج

بغير شهود، والباطل من العقود: هو ما لم يكن مشروعاً بأصله، ولا بوصفه،

ولا يترتب عليه أثره الشرعي؛ كبيع المجنون.^(٤)

خامساً: المصطلحات التي يُشار بها إلى بعض أحوال الآراء التي استخدمها المؤلف.

١- (عن)، أو (عنه)^(٥): كقول المؤلف: (روى الحسن عن أبي حنيفة): دلّ

ذلك على أنه رواية.

٢- (عند)، أو (عنده)^(٦): كقوله: (عند أبي حنيفة، ومحمد): يعني أن ذلك

مذهبهما.

٣- (قالوا)، (وقد قالوا)^(٧): إذا لم يكن لمرجع ضميره ذكر في اللفظ فإنه

يستعمل فيما فيه اختلاف مشايخ المذهب.

٤- (فإن قيل)^(٨): المشهور أن قيل، ويقال ونحوهما من صيغ التمريض؛ إلا أن ذلك

ليس على إطلاقه؛ لأن المؤلف من منهجه حكاية أدلة المخالفين بهذه الصيغة.

(١) انظر: الصحاح للجوهري ٥١٩/٢، لسان العرب لابن منظور ٢٦١/١، المصباح المنير للفيومي ص ٢٤٥.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢٥٨/١، مختصر الصحاح للرازي ص ٣٦، المصباح المنير للفيومي ص ٣٢.

(٣) انظر: أصول السرخسي ٧٨/١، تيسير التحرير لأمر بادشاه ٢٣٦/٢، رد المختار لابن عابدين ٦١٣/١.

(٤) انظر: أصول السرخسي ٧٨/١، كشف الأسرار للبخاري ٢٥٨/١، تيسير التحرير لأمر بادشاه ٢٣٦/٢.

(٥) انظر: عمدة الرعاية للكنوي ص ١٧، أدب المفتي للمركبي ص ١٥، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٣٧٣/١.

(٦) انظر: المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٣٧٣/١.

(٧) انظر: الفوائد البهية للكنوي ص ٢٤٢، عمدة الرعاية له ص ١٥، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٣٧٤/١.

(٨) انظر: عمدة الرعاية للكنوي ص ١٧، أدب المفتي للمركبي ص ١٥، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٣٧٥/١.

سادساً: المصطلحات التي يُشار بها إلى بعض أحوال الأحكام، التي استخدمها المؤلف.

- ١- (الجواز)^(١): يُطلق ويُراد به الحِلّ؛ بمعنى أن الحكم صحيح مع كونه حلالاً، ويُطلق ويُراد به الصّحة والتّفاذ؛ كقولهم بجواز الحكم بشهادة الفاسق؛ أي أنه صحيح ونافذ، وإن لم يكن حلالاً، قال ابن نجيم: « والغالب إرادة الأول في الأفعال، والثاني في العقود »^(٢)، قال المؤلف - رحمه الله - : « فإن لم يجد فرجة، جاز »^(٣)؛ أي صحّت الصلاة خلف الصف منفرداً.^(٤)
- وقد يُطلق ويُراد به ما لا يمتنع شرعاً؛ فيشمل المباح، والمندوب، والواجب، والمكروه؛ كقولهم: « الإسراف في الماء الجاري جائز »^(٥)، قال ابن عابدين: « أطلق الجائز، وأراد به ما يعم المكروه »^(٦). قال المؤلف - رحمه الله - : « وأما السجود على المصلّي فجائز »^(٧) أي مباح.
- وقد يطلق الجواز ويراد به معنى الأدب، والفضيلة، قال في التحفة: « وأما تخليل اللحية فهو من الآداب عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف سنة »^(٨).
- ٢- (لا بأس به)^(٩): أكثر استعماله عندهم في المباح، وفيما كان تركه أولى؛ أي أن المستحب غيره، قال المؤلف - رحمه الله - : « لا بأس بالصلاة على الطنافس، وبُسط الشَّعر، واللِّبد، وسائر الأمتعة »^(١٠)، وقال - رحمه الله - : « وقد كره أبو حنيفة - رحمته الله - عدّ الآي، والتسبيح في الصلاة... وقد قال أبو يوسف - رحمه الله - : لا بأس به »^(١١).

(١) انظر: رد المختار لابن عابدين ١/١٨٣، البحر الرائق لابن نجيم ١/٦٩، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ١/٣٧٦.

(٢) البحر الرائق ١/٦٩.

(٣) شرح القدوري [مخطوط / ل-٤٢ (أ)] النسخة المكية.

(٤) انظر: المسألة رقم [٥٣٥/٢٤].

(٥) الدر المختار للحصكفي ١/١٢٠.

(٦) رد المختار ١/١٢٠.

(٧) شرح القدوري [مخطوط / ل-٤٣ (أ)] النسخة المكية. المسألة رقم [٥٤٣/٣٢].

(٨) تحفة الفقهاء لعلاء الدِّين السمرقندي ١/١٤.

(٩) انظر: رد المختار لابن عابدين ١/١١٩، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ١/٣٧٧.

(١٠) شرح القدوري [مخطوط / ل-٤٢ (ب)] النسخة المكية. المسألة رقم [٥٤٢/٣١].

(١١) شرح القدوري [مخطوط / ل-٤٢ (أ)] النسخة المكية. المسألة رقم [٥٣١/٢٠].

٣- ينبغي^(١): يراد به الوجوب عند المتقدمين من علماء المذهب، ويستعمل غالباً في المندوبات عند المتأخرين.

قال المؤلف - رحمه الله - : « وقد قال أصحابنا: ينبغي للرجل إذا دخل في الصلاة أن يخشع فيها »^(٢)

٤- (يَجْزئه وقد أساء) : قال المؤلف - رحمه الله - « وكذلك رُوي عن أبي حنيفة فيمن صَلَّى في سراويل أنه يَجْزئه وقد أساء، وهو قول أبي يوسف »^(٣).

(١) انظر: رد المختار لابن عابدين ٣/٧٢٩، أدب المفتي للمركبي ص ١٦، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ١/٣٧٩.

(٢) شرح القدوري [مخطوط / ل-٤٢ (ب)] النسخة المكية. المسألة رقم [٥٤٠/٢٩].

(٣) شرح القدوري [مخطوط / ل-٤٣ (أ)] النسخة المكية. المسألة رقم [٥٤٥/٣٤].

قال الطحاوي (شرح معاني الآثار ١/٣٨٢): « وقد جاء عنه أيضاً - أي عن الإمام أبي حنيفة - أنه كفى أن يُصلى الرجل في السراويل وحده ليس عليه غيره، ... فهذا مثل ذلك، وهذا عندنا على الوجود معه لغيره، فإن كان لا يجد غيره، فلا بأس بالصلاة فيه ».

القسم الثاني

التحقيق

ويشتمل على ما يلي:

أولاً: وصف نُسخ الكتاب.

ثانياً: منهج التحقيق.

ثالثاً: النص المحقق.

وصف النذ ^و سخ

أولاً: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

وهي ثلاث نسخ، كما يأتي:

النسخة الأولى:

مصدرها: المكتبة السلিমانيّة، باستنبول - تركيا، برقم حفظ (٤٩٣) فقه حنفي، واتخذها أصلاً؛ وذلك لما يأتي:

- ١- لأنها نسخة كاملة.
- ٢- نسخة مُقَابَلة، ومقروءة، ومصححة على أكثر من نسخة.
- ٣- قِلّة، وندرة السقط، والتصحيحات فيها.
- ٤- وضوح الخط، وجودته، وضبط كلماتها بالحركات.
- ٥- التزام الناسخ بالقواعد الإملائية في كتابتها من حيث الجملة.
- ٦- استعمال صيغ الكمال من حيث الصلاة على النبي ﷺ، والترضي عن الصحابة الكرام ﷺ، والترحم على علماء سلف الأمة رحمهم الله تعالى، وذلك في الجملة.

رمزت لها بالرمز (س).

عدد لوحات الجزء المحقق: (٦٥) لوحة، (١٣٠) ورقة (أ / ب).

عدد الأسطر: (٢٥) سطراً.

عدد الكلمات في كل سطر: ما بين (١٤ - ١٧) كلمة تقريباً.

نوع الخط: نسخ ممتاز.

تاريخ النسخ: القرن التاسع الهجري.

اسم الناسخ: بدون.

الملاحظات: وجود آثار رطوبة، وطمس طفيف في بعض الصفحات.

النسخة الثانية:

مصدرها: دار الكتب المصرية، بالقاهرة - مصر، برقم حفظ (٣٧٠ / ١٢٩٧) فقه حنفي.

رمزت لها بالرمز (م)، ويأتي ترتيبها في ذكر النسخ في المرتبة الثانية.

عدد لوحات الجزء المحقق: (٩٥) لوحة، (١٩٠) ورقة (أ / ب).

عدد الأسطر: (٢٥) سطراً.

عدد الكلمات في كل سطر: ما بين (١٠ - ١٤) كلمة تقريباً.

نوع الخط: معتاد جيد.

تاريخ النسخ: ١٩/٩/٨٥٠ هـ (القرن التاسع الهجري).

اسم الناسخ: محمد بن علي الأنصاري السخاوي.

مميزاتها: تمتاز هذه النسخة بعدة مميزات، من أهمها ما يأتي:

١- اكتمال النسخة في الجملة.

٢- وضوح الخط.

٣- نسخة مقابلة، ومقروءة، ومصححة على نسخة أخرى.

الملاحظات: يلاحظ على النسخة ما يأتي:

١- كثرة السقط.

٢- آثار رطوبة، وطمس في بعض الصفحات.

٣- تكرار كتابة بعض الكلمات؛ والأسطر.

٤- عدم استعمال صيغ الكمال - في الغالب - من حيث الصلاة على

النبي ﷺ، والترضي عن الصحابة الكرام ﷺ، والترحم على علماء

سلف الأمة رحمهم الله تعالى.

النسخة الثالثة:

مصدرها: مكتبة مكة المكرمة، بمكة شرفها الله، برقم حفظ (٥٧) فقه حنفي.

رمزت لها بالرمز (ك)، ويأتي ترتيبها في ذكر النسخ في المرتبة الثالثة.

عدد لوحات الجزء المحقق: (٦٠) لوحة، (١٢٠) ورقة (أ / ب).

عدد الأسطر: (٢٥) سطراً.

عدد الكلمات في كل سطر: ما بين (١٤ - ١٨) كلمة تقريباً.

نوع الخط: معتاد جيد.

تاريخ النسخ: عليها تملك سنة ٩٢٩ هـ (القرن العاشر الهجري).

اسم الناسخ: بدون.

مميزاتها: تمتاز هذه النسخة بعدة مميزات، من أهمها ما يأتي:

- ١- اكتمال النسخة.
 - ٢- وضوح الخط.
 - ٣- نسخة مقابلة، ومقروءة، ومصححة على نسخة أخرى.
 - ٤- مالكتها، ومصححها الشيخ علي فقيه - رحمه الله - يظهر أنه فقيه، وتاريخ التملك عليها سنة ٩٢٩ هـ.
- الملاحظات: عدم ذكر صيغة الكمال - في الغالب - في الصلاة على النبي ﷺ، وكذا الترضي عن الصحابة ﷺ، والترحم على علماء سلف الأمة رحمهم الله تعالى.

منهج التحقيق

ثانياً: منهج التحقيق

سأتبع في تحقيق الكتاب المنهج الآتي:

أولاً: تحقيق النص.

ويتلخص منهجي فيه في النقاط التالية:

- ١- اتبعت منهج اتخاذ إحدى النسخ أصلاً - لتوافر ما يميزها عن غيرها - ومقابلته على بقية النسخ المعتمدة في التحقيق.
- ٢- استنساخ النص مراعيًا في ذلك قواعد الرسم المعروفة اليوم، والتصحيح اللغوي، وأصول التنقيط، والفواصل، وعلامات التنصيص، والاستفهام.
- ٣- المقابلة بين النسخ، مع مراعاة ما يلي:

- ١- تركت إثبات ما لا حاجة إليه من الفروقات بين النسخ؛ مما ليس فيه اختلاف في المعنى؛ من مثل: (لأن، ولأن)، (ما ذكرنا، ما ذكرناه)، (يدل، تدل)، (وإذا، فإذا)، (إلى النبي، إلى رسول الله)، (قال، فقال)، ونحو ذلك.
- ٢- إذا كان هناك فرق بين النسخ:

- وكان ما في نسخة الأصل صحيحاً، أثبت ما في الأصل وإن كان ما في النسخ الأخرى أولى منه، وأثبت ما في النسخ الأخرى في الهامش.
- وإن كان ما في نسخة الأصل خطأً واضحاً ومحققاً، أثبت الصواب من النسخ الأخرى، وأضعه بين معقوفتين، هكذا [.....]، وأشار في الهامش إلى ذلك؛ بأن في الأصل كذا والمثبت من كذا.

٣- إذا حصلت زيادة ما:

- فإن كانت في نسخة الأصل دون بقية النسخ، وكانت تناسب السياق؛ أثبتها مع الإشارة في الهامش على عدم ورودها في بقية النسخ، مثل قوله (رحمه الله)، (سيدنا محمد).

- وإذا كانت هذه الزيادة لا تناسب السياق، أو الحاجة غير قائمة إلى إثباتها، جعلتها في الهامش مع التنبيه عليها.

• وأما إذا كانت الزيادة في نسخة غير الأصل من بقية النسخ المعتمدة، والمعنى يخل بدونها، أو لا يتضح، أثبتتها في النص وأجعلها بين معقوفين وأشير في الهامش إلى مصدرها، بعبارة: من كذا، وإن كان المعنى لا يخل بدونها، ووضح اكتفيت بإثباتها في الهامش، مع التنبيه على مصدرها.

٤ - تكون الإشارة إلى تسديد السقط، والتصحيح، والتحريف الحاصل في النسخ الأخرى إن وجد في الهامش.

٥ - إذا كانت الكلمة ساقطة من نسخة ما فإني أنوه أولاً عن السقط، ثم أذكر فروق النسخ الأخرى.

٤ - حرصاً على سلامة الآية القرآنية الكريمة من الأخطاء المطبعية جعلتها بخط المصحف الشريف، ووضعها بين قوسين مميزين، مع مراعاة عزوها إلى مواضعها؛ بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٥ - تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، والآثار التي ورد ذكرها في الكتاب من مصادرهما، فإن كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما اكتفيت بتخرجه منهما، أو من أحدهما؛ لأن ما كان فيهما، أو في أحدهما غني عن التقوية بالإضافة إلى ما سواهما، وإن لم يكن كذلك فأبذل جهدي في تخريجه من كتب السنة، مع الاهتمام بذكر أقوال أهل العلم فيها تصحيحاً، وتضعيفاً، حسب الاستطاعة.

أما الآثار فإني أعتمد في تخريجها على الكتب المهمة بهذا الشأن.

مع مراعاة ما يلي:

١ - أن تكون الإحالة في تخريج الحديث بذكر اسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء والصفحة. أما الآثار فبذكر الجزء والصفحة.

٢ - وضع الأحاديث، والآثار بين قوسين، هكذا (....).

٣ - يكون تخريج الحديث، والأثر عند أول ذكر لهما، فإذا تكرر ذكرهما اكتفيت بإحالتهم إلى الموضع الأول.

٦ - شرح الألفاظ، والكلمات الغريبة، وبيان المصطلحات العلمية الواردة في النص، وتوثيقها من مصادر المعتمدة.

- ٧- الترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص ترجمة موجزة، ولم أهمل منهم أحداً سواء كانوا من الأعلام المشهورين، أو غير المشهورين؛ لأن الشهرة نسبية بين قراء الكتاب، فهو ليس لطبقة بعينها دون غيرها، واستثني من الترجمة الملائكة، والأنبياء (عليهم الصّلاة والسلام)، وتكون الترجمة عند أول ذكرٍ للعلم.
- ٨- التعريف بالأمكنة، والقبائل التي ذكرها المؤلف في النص.
- ٩- توثيق الآيات الشعرية.
- ١٠- التعريف بالفرق، والطوائف.
- ١١- ضبط المفردات اللغوية التي تحتاج لذلك.
- ١٢- التعريف بالمصادر التي اعتمد عليها المؤلف، ونص على ذكرها، أو ذكر مؤلفها، أو نقل عنها نصاً، أو بتصرف في مبحث مستقل عند دراسة الكتاب.
- ١٣- التعريف بمصطلحات المذهب التي أوردها المؤلف، في مبحث مستقل عند دراسة الكتاب.
- ١٤- جعلتُ تراجم أبواب الكتاب، وفصوله - ما لم يكن موجوداً من أصل الكتاب -؛ تأسيساً بسلفنا الصالح، وتيسيراً لطلاب العلم، ووضعه بين معقوفتين؛ هكذا [].
- ١٥- جعلتُ تراجم لمسائل الكتاب الفقهية، ووضعتُه بين معقوفتين؛ هكذا [].
- ١٦- ترقيم مسائل الكتاب الفقهية برقمين:
- أحدهما خاص بمسائل كل فصل على حدة، وهو الأول من الرقمين، والآخر عام لكل مسائل الكتاب، من أوله إلى نهاية القسم المحقق، وجعلته بين معقوفتين، وفصلت بينهما بخط مائل؛ هكذا [/].
- ١٧- عملتُ على تمييز المتن عن الشرح؛ إبقاءً على جمال الأصل وروحه؛ ليجعل الكتاب أكثر قبولاً وإجلالاً في قلوب العلماء، وطلبة العلم، والباحثين.
- وقد كان من طبيعة علماء الحنفية المتقدمين أنهم ((يمزجون شروحهم بمتن الكتاب ويشرحونه بالمعنى في أكثر المواضع، ويذكرونه بلفظه؛ أي معزياً إلى الأصل بلفظ: (قال) في ابتدائه، ولا يميّزون انتهاءه؛ فتميزه من الشرح صعب جداً))^(١).

(١) مقدمة تحقيق كتاب زيادات الزيادات لأبي الوفاء الأفعاني ص ٣.

- ١٨ - اعتمدت على المصادر الأصلية، مع عدم إهمال المراجع الحديثة التي استفدت منها؛
اعترافاً بالفضل لأهله.
- ١٩ - اعتمدت في توثيق بعض المعلومات على المصادر المخطوطة بجانب المصادر المطبوعة.
- ٢٠ - أرّتب المراجع في الهامش على حسب وفيات أصحابها.
- ٢١ - أذكر عنوان المراجع مختصراً، مع نسبته إلى مؤلفه باسم شهرته.
- ٢٢ - التعليق بما يناسب المقام؛ من إيضاح، أو إزالة اشتباه، أو مناقشة، أو إضافة فائدة
فقهية، أو أصولية، أو فوائد علمية، أو غير ذلك.
- ٢٣ - استعمل المؤلف صيغاً ناقصة في الصلاة والسلام على النبي ﷺ؛ كقوله: عليه السلام،
أو صلى الله عليه، فأستبدل كل ذلك وغيرها من الصيغ، بصيغة: ﷺ؛ لاعتبار ثبوتها
في النسخ الأخرى، وإثارة منهج الكمال، دون الإشارة إلى ذلك عند التعديل.
- ٢٤ - ربط النص المنسوخ بأصله، وذلك بتسجيل لوح المخطوط على الجانب الأيسر من
الصفحة؛ لتسهيل الرجوع إليها عند الحاجة إلى ذلك، وجعلته بين معقوفتين،
وفصلت بين رقم اللوحة ورمز النسخة - الذي وضعته بين قوسين - بخط مائل،
هكذا [() /]
- ٢٥ - ترقيم أدلة كل قول بأرقام متسلسلة لكل مسألة على حدة، وجعلت ذلك بين
معقوفتين [] .
- ٢٦ - وضعت عناوين جانبية توضح موضوع المسألة، وجعلتها بين معقوفتين، [] .
- ٢٧ - إذا وجدت زيادة فائدة في المصادر من ناحية الاستدلال على ما ذكر المؤلف، أو
خلافاً في الاستدلال، فإني أذكره في الهامش ولا ألتزم ذلك.
- ٢٨ - إذا كرر المؤلف ذكر المسألة فإني لا أعطيه رقماً تسلسلياً آخر، بل أكتفي بذكر
المسألة بمجرد عن الرقم تتقدمها عبارة (تابع) .
- ٢٩ - إذا كان نص متن المختصر يحتوي على أكثر من مسألة فإني قد أقدم ذكر المتن
أولاً ثم أفرد كل مسألة منها تحت عنوان مستقل؛ إلا إذا كان استدلال المسألة
واحداً - مما ذكره المؤلف -، أو للدليل ارتباط بالمتن مباشرة فإني أقدم عنوان
المسألة أولاً.

- ٣٠ - أثبت في المتن التصويبات التي يستدرکها النساخ، أو التصحيحات ممن يقرؤها، ويقابلها من أهل العلم، في هوامش نسخهم، ويشيرون عليها بكلمة (صح) ولا أشير إلى ذلك في الهامش، ولا أثبت أيضاً ما يذكرونه من تغير الكلمة في نسخة أخرى مقابلة على نسختهم، ولا ما يذكرونه من هوامش وتعليقات، ولا أشير إلى ذلك؛ إلا فيما ندر لوجود فائدة، وأشير إلى مصدره في الهامش.
- ٣١ - الاهتمام بربط مباحث الكتاب؛ وذلك بتعيين مواضع الإشارات التي يذكرها المؤلف بنحو قوله: سيأتي ذكره، أو سبق ذكره.

ثانياً: الدراسة.

ويتلخص منهجي فيها في النقاط التالية:

- ١ - توثيق جميع المسائل التي ذكرها المؤلف من مصادرها الأصلية.
- ٢ - بيان القول الراجح، وما عليه العمل، والمفتى به في المذهب في المسألة، ما لم يذكر ذلك المؤلف.
- ٣ - ذكر الدليل على المسألة، ما لم يذكر ذلك المؤلف.
- ٤ - توثيق النقول التي نقلها المؤلف عن أئمة المذهب.
- ٥ - توثيق الأقوال، والمذاهب الأخرى التي ذكرها المؤلف من مصادرها الأصلية.
- ٦ - الاهتمام بالأقوال التي انفرد بها المؤلف عن بقية علماء المذهب، ووجهه، ومبرراته.
- ٧ - ذكر آراء الأئمة من أصحاب المذاهب الثلاثة الباقية في المسائل الخلافية التي ذكر المؤلف فيها خلافاً لأحدهم.
- ٨ - إحالة النصوص التي يوردها المؤلف إلى مصادرها، فإن تعذر ذلك كانت الإحالة إلى أقرب المصادر من المصدر الأصلي.
- ٩ - دراسة عشرين مسألة مختارة، دراسة مقارنة.

ثالثاً: فهرس الرسالة.

سأذيل الرسالة بفهرس مفصلة على النحو التالي:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس الأعلام.
- ٥- فهرس الألفاظ، والكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية.
- ٦- فهرس الأماكن، والقبائل.
- ٧- فهرس الأشعار.
- ٨- فهرس الفرق والمذاهب.
- ٩- فهرس اللطائف، والفوائد العلمية.
- ١٠- فهرس القواعد، والضوابط الفقهية، والمسائل الأصولية.
- ١١- فهرس المصادر التي نقل عنها المؤلف ونص على ذكرها.
- ١٢- فهرس المصادر، والمراجع: أولاً: المصادر، والمراجع المطبوعة.
ثانياً: المصادر، والمراجع المخطوطة.
ثالثاً: الرسائل العلمية.
- ١٣- فهرس الموضوعات الإجمالي.
- ١٤- فهرس الموضوعات التفصيلي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلّى الله وسلّم على سيدنا، ونبيّنا، محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

النص المحقق

ثالثاً: النص المحقق

ويتبدئ من أول الكتاب إلى نهاية باب صلاة الجمعة من كتاب الصلاة.
وهذا أو ان الشروع في النص المحقق، أسأل الله عز وجل أن يرزقني الإخلاص، والسداد
في القول والعمل، إنه سميع مجيب الدعاء.

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

[٢/أ (س)]

[١/أ (م)]

[١/ب (ك)]

الحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على خير خلقه^(٢)، محمد، وآله أجمعين^(٣).

قال الشيخ، الإمام، أبو نصر، أحمد بن محمد البغدادي^(٤) - رحمه الله^(٥) - : ذكرتم - وفقنا الله وإياكم للمصّلاح، والرّشاد - حاجتكم إلى شرح المختصر^(٦) الذي عمّله شيخنا، أبو الحسين، أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي^(٧) - رحمه الله -، شرحاً لا يُخرجه عن حدّ الاختصار^(٨).

وإنكم رأيتم ما كُنْتُ ابتدأتُ به من شرحه^(٩)؛ للشّريف، السعيد^(١٠)، ضياء الشّرف، ذي المنصبين، أبي الحسين^(١١)، عبيد الله^(١٢) بن المطهّر بن الحسين^(١٣) بن داود بن الناصر^(١٤)

(١) في (م) : زيادة [ربّ يسّر يا كريم] . وفي (ك) : زيادة [إنه ولي كريم] .

(٢) قوله (خير خلقه) : لم ترد في (ك) .

(٣) من أول قوله (الحمد لله) إلى قوله (وآله أجمعين) : لم ترد في (م) .

(٤) سبقت ترجمته في القسم الدراسي من هذه الرسالة، انظر: ص ٣١ .

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .

(٦) وهو المشهور بمختصر القدوري، أو الكتاب، قيل جمعه لابنه فحمّله إلى بيت الله الحرام وعلّقه بأستاره، وسأل الله تعالى أن يُبارك له فيه، فكان كتاباً مباركاً، وهو من أشهر المتون المعتمدة في الفقه الحنفي، بلغت عدد مسائله (١٢٠٠٠) مسألة، وله شروح كثيرة.

انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ١٦٣١/٢، الباب للميداني ٢٩/١، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٤٦٤/٢.

(٧) الإمام، الفقيه، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر البغدادي، أبو الحسين القدوري، الحنفي، ولد سنة (٣٦٢هـ)، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بالعراق، وكان من أصحاب الترجيح، تفقه على أبي عبد الله الجرجاني، وتفقه عليه خلق؛ منهم المؤلف، وأبي عبد الله الدامغاني، والخطيب البغدادي، والقدوري نسبة إلى قرية ببغداد، أو إلى صنعة القدور، أو إلى بيعها، له: المختصر، والتجريد، وشرح مختصر الكرخي، توفي سنة (٤٢٨هـ) ببغداد. انظر: الأنساب للسمعاني ٤٦٠/٤، الجواهر المضية للقرشي ٢٤٧/١، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٩٨.

(٨) الاختصار: قال ابن فارس: ((الاختصار في الكلام ترك فضوله واستيجاز معانيه)) معجم مقاييس اللغة ١٨٩/٢ ومعناه عند الفقهاء: ردّ الكثير إلى القليل، وفي القليل معنى الكثير، أو هو إيجاز اللفظ مع استيفاء المعنى.

انظر: النظم المستعذب لابن بطال ١٣٠/١، تهذيب الأسماء للنووي ٩٠/٣، لسان العرب لابن منظور ١٠٩/٤.

(٩) وهو شرحه الأول على مختصر القدوري، وسمّاه: (المقنع)، له نسخة بالمكتبة الأزهرية بمصر، تحت رقم (٢١٤٧٩)، ومصوّر عنها نسخة فلمية بمعهد البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تحت رقم (٢٦٣).

(١٠) في (م) : للسعيد الشّريف.

(١١) في (م) : أبي الحسن.

(١٢) في (م)، و (ك) : عبد الله.

(١٣) في (ك) : ابن الحسن.

(١٤) في (م)، و (ك) : ابن داود، الناصر لدين الله.

لدين الله^(١) - رحمه الله -؛ فوجدتموه في غاية الاختصار^(٢)، وسألتم أن أبسط القول فيه؛^(٣) بعض البسط، وأذكر في كل مسألة من مسائل الكتاب ما يُعتمد عليه^(٤)، ويُستخرج به الجواب عن^(٥) أخواتها من المسائل، وأن ألحق به^(٦) في كل موضع ما يُحتاج إليه؛ من المسائل الظاهرة؛ التي لا يُستغنى عن معرفتها، وما يكون فيه إيضاح لغيرها، قَدرًا لا يطول به الكتاب، ويعتدل به أوله وآخره وأن أقصر^(٧) من ذكر اختلاف الناس على ما جرت^(٨) العادة^(٩) بذكره في وقتنا^(١٠).

فأحييكم^(١١) إلى ذلك مستعينًا بالله^(١٢) في جميع ما أقصده، وراغبًا إليه - جلّت عظمته - في التوفيق، والعصمة؛ في كل ما آتى وأذر، وأن يجعل ما أتوخّاه من ذلك له خالصًا^(١٣)، وأن ينفع الناظر فيه، به^(١٤)، وهو - عزّ اسمه - وليّ الإجابة، بمنّه، وجوده^(١٥)، وكرمه^(١٦).

- (١) لم أهتم على ترجمته، بعد بذل الوسع والطاقة بالبحث في مختلف مصادر التراجم، والتاريخ التي بين يدي.
- (٢) حيث قال فيه: ((... وخير الكلام ما قلّ ودلّ ولم يمل، فأشرت في كل مسألة إلى نكتة لطيفة، كافيه عن عبارات بسيطة؛ تذكرة للعلماء، وتبصرة للمتعلمين)) المقنع [مخطوط (٢/ل)].
- (٣) البسط في العلم: التوسع، وبسط الشيء (بالسين، والصاد) : نشره.
- انظر: أساس البلاغة للزمخشري ص ٢٢، مختار الصحاح للرازي ص ٣٤، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٨٥١.
- (٤) المعتمد في اللغة: العَمَدُ ضد الخطأ، وعمد الشيء يعمده عمدًا أقامه بعماد ودعمه، والعُمدَةُ: ما يُعتمد عليه.
- انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢١٨، لسان العرب لابن منظور ٣٨٧/٩، المعجم الوجيز ص ٤٣٣ .
- المعتمد في الاصطلاح: هي الألفاظ التي توسم بها الفتوى، والترجيح التي يشار بها إلى الأقوال الصحيحة.
- انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين ص ٣٨، مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري ص ١١٣، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٣٦٨/١.
- (٥) في (م)، و (ك) : من أخواتها.
- (٦) قوله (به) : ساقطة من (ك) .
- (٧) في (م)، و (ك) : أقصر.
- (٨) في (ك) : ما جرت به العادة.
- (٩) العادة: قال الجرجاني في التعريفات (ص ١٤٦): ((العادة ما استمر الناس عليه على حكم المعقول، وعادوا إليه مرة بعد أخرى)) . انظر: المصباح المنير للفيومي ص ٢٢٥، الكليات للكفوي ص ٦١٧، المعجم الوجيز ص ٤٣٩.
- (١٠) في (م) : زمننا.
- (١١) في (م)، و (ك) : فأحييكم.
- (١٢) في (م) : بالله تعالى. وفي (ك) : بالله عزّ وجلّ.
- (١٣) في (م) : خالصاً له.
- (١٤) قوله (به) : ساقطة من (م) .
- (١٥) قوله (وجوده) : ساقطة من (ك) .
- (١٦) في (م) : وكرمه، وجوده.

كتاب (١) الطهارة (٢)

[تعريف الطهارة في اللغة، والاصطلاح]

قال الشيخ (٣) - رحمه الله (٤) - : الطَّهَارَةُ فِي اللَّغَةِ: عبارةٌ عن النَّظَافَةِ (٥).
وفي الشَّريعة (٦): عبارةٌ عن غَسْلِ بَصْفَةٍ. (٧)

[تعريف الوضوء في اللغة، والاصطلاح]

والوُضُوءُ فِي اللَّغَةِ: عبارةٌ عن الوَضَاءَةِ؛ وَهِيَ الْحُسْنُ، وَمِنْهُ يُقَالُ: وَجْهُ وَضِيءٌ (٨)؛ أَي: حَسَنٌ، وَهُوَ الْحُسْنُ. (٩)

(١) الكتاب لغة: مصدر سُمِّيَ به المكتوب، من كَتَبَ، كِتَابًا، وَكِتَابًا، وَكُتِبَ، وَكُتِبَ: بمعنى الضم، والجمع، ومنه قيل: كُتِبَ الكتاب؛ لأنه يجمع حروفه حرفاً إلى حرف، والجمع كُتِبَ وَكُتِبَ.
انظر: الصحاح للجوهري ٢٠٨/١، لسان العرب لابن منظور ٢٢/١٢، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ١٦٥.
الكتاب اصطلاحاً: ((اسم لجملة مختصة من العلم، مشتملة على أبواب وفصول غالباً)) فتح الوهاب لذكرها الأنصاري ١٠/١.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١١١/٣، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٤٥، الكليات للكفوي ص ٧٦٧.
(٢) فائدة: في تقديم كتاب الطهارة على سائر الكتب:

قال ابن نجيم: ((قدّمت الطهارة هنا على الصلاة؛ لأنها شرطها، والشرط مقدّم على المشروط طبعاً، فيقدّم وضعا، وخصتها بالبداية دون سائر الشروط؛ لأنها أهم من غيرها؛ لأنها لا تسقط بعذر من الأعذار)) البحر الرائق ١٩/١.

(٣) في (ك): الشيخ الإمام.

(٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك).

(٥) الطَّهَارَةُ: بفتح الطاء الفعل، وهي النظافة، والنزاهة عن الأقدار الحسية والمعنوية، وخلافها الدَّنَسُ.
قال الجوهري: ((طَهَّرَ الشيء، وَطَهَّرَ أيضاً بالضم، طَهَارَةً فِيهِمَا، وَالاسْمُ الطُّهُرُ، وَطَهَّرْتُهُ أَنَا تَطْهِيراً، وَتَطَهَّرْتُ بِالماء، وَهُمْ قَوْمٌ يَتَطَهَّرُونَ، أَي يَتَرَهَّوْنَ مِنَ الْأَدْنَسِ)) الصحاح ٧٢٧/٢.
والطهارة بكسر الطاء الآلة، وبضمها فضل ما يُتَطَهَّرُ به.

انظر: أساس البلاغة للزمخشري ص ٢٨٥، مختار الصحاح للرازي ص ١٩٣، لسان العرب لابن منظور ٢١٠/٨.

(٦) في (ك): وهي في الشريعة.

(٧) قال الإمام علي بن محمد الدّين، الشهير بمصنفك، المتوفى سنة (٨٧٥هـ): ((التحقيق أن لفظ الطهارة عام، يُطلق في الشرع: على نظافة معتبرة شرعاً؛ كنظافة البدن، ونظافة الثوب، ونظافة المكان)) الحدود ص ٩.
انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٨٨/٣، المطلع للبعلي ص ٥، الحدود الفقهية لابن عرفة ٧١/١.

(٨) في (ك): ضوي.

(٩) في أنيس الفقهاء للقونوي (ص ٤٩): ((وهو الحسن، والنظافة، والنقاوة))، قال ابن المرد: ((وسُمي بذلك لتحسينه فاعله في الدنيا، والآخرة؛ ففي الدنيا بإزالة الأوساخ، والأقدار، وفي الآخرة بالتور الذي يحصل منه؛ كالغُرة والتحجيل، وغير ذلك)) الدر النقي ٦٨/١.

والوُضُوءُ بالضم المصدر، وهو فِعْلُ الوُضُوءِ، وبالفتح الماء الذي يتوضأ به.

وفي الشريعة: عبارة^(١) عن غسل أعضاء مخصوصة^(٢).

[١/١] مسألة: الأصل في وجوب الطهارة

والأصل^(٣) في وجوب الطهارة^(٤): قوله ﷺ: (لا صلاة إلا بطهور، ولا صدقة من غُلُولٍ)^(٥) (٦).

- = انظر: الصحاح للجوهري ٨٠/١، المغرب للمطري ص ٢٦٦، لسان العرب لابن منظور ٣٢٢/١٥.
- (١) قوله (عبارة) : ساقطة من (ك) .
- (٢) عرفه الجرجاني في التعريفات (ص ٢٥٣) بقوله: ((الغسل والمسح على أعضاء مخصوصة، وقيل: إيصال الماء إلى الأعضاء الأربعة مع النية)) .
- انظر: الدر النقي لابن المرد ص ٦٨، أنيس الفقهاء للقنوي ص ٤٩، الكليات للكفوي ص ٩٤٦.
- فائدة: في العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للموضوع:
- الموضوع الشرعي فيه المعنى اللغوي وزيادة، فهو إلى جانب أنه ينظف الأعضاء المغسولة وينقيها، ويضفي إليها حسناً، وهاء، فهو يطهرها من الذنوب، والآثام أيضاً.
- انظر: البرهان لإبراهيم الطرابلسي ص ٥١، أنيس الفقهاء للقنوي ص ٤٩.
- (٣) الأصل في اللغة: أسفل كل شيء وأساسه، أو ما يُبنى عليه غيره، أو ما منه الشيء، والجمع أصول.
- انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١٠٩/١، لسان العرب لابن منظور ١٥٥/١، المصباح المنير للفيومي ص ١٤.
- الأصل في الاصطلاح: يطلق على أربعة معانٍ، على النحو الآتي:
- أولاً: الدليل، وهذا هو الغالب، وأكثر ما يستعمله الفقهاء، كاستعمال المؤلف هنا.
- ثانياً: الراجح من الأمرين، كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة، أي الراجح في الكلام عند إطلانه الحقيقة.
- ثالثاً: القاعدة المستمرة، كقولهم: إباحة أكل الميتة للمضطر على خلاف الأصل.
- الرابع: المقيس عليه - وهو ما يقابل الفرع في باب القياس - وأكثر ما يُستعمل هذا المعنى في الأقيسة، وقد ورد في كلام المؤلف كثيراً.
- انظر: العدة لأبي يعلى ١٧٥/١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٠، البحر المحيط للزرکشي ٢٦/١ .
- (٤) الموضوع مشروع بدليل الكتاب، والسنة، والإجماع.
- أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [سورة المائدة، الآية رقم (٦)] قال ابن رشد: ((اتفق المسلمون على أن امتثال هذا الخطاب واجب على كل من لزمته الصلاة إذا دخل وقتها)) بداية المجتهد ٣١/١.
- وأما السنة: فما ذكره المؤلف، وغيره.
- وأما الإجماع: فقال ابن رشد: ((فإنه لم يُنقل عن أحد من المسلمين في ذلك خلاف، ولو كان هنالك خلافٌ لُنُقِلَ؛ إذ العادات تقتضي ذلك)) بداية المجتهد ٣٢/١. انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٣.
- (٥) الغُلُول: بضم الغين، الخيانة، وأصله السرقة من الغنيمة قبل القسمة.
- انظر: المجموع المغيث للمديني ٥٧٢/٢، مختار الصحاح للرازي ص ٢٢٩، شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٣/٣ .
- (٦) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، حديث رقم (٢٢٤) ٢٠٤/١، من حديث ابن عمر، بلفظ: (لا تُقبل صلاةٌ بغير طهور، ولا صدقة من غُلُولٍ)، قال النووي: ((هذا الحديث نصٌّ في وجوب الطهارة، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرطٌ في صحة الصلاة)) شرح صحيح مسلم ١٠٢/٣.

[باب (١): الوضوء] (٢)

[فصل (٣) في: فروض الوضوء]

[٢/٢] مسألة: فروض الوضوء

قال الشيخ (٤)، أبو الحسن (٥)، أحمد بن محمد (٦) البغدادي - رحمه الله -:

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٧)

فَفَرَضُ الطَّهَارَةِ (٨) (٩): غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ، وَالْمَرْفَقَانِ، وَالْكَعْبَانِ بِدُخْلَانِ فِي الْغَسْلِ (١٠) (١١)

- (١) الباب في اللغة: ما يُدْخَلُ وَيُخْرَجُ مِنْهُ، وَبَوَّبْتُ الْأَشْيَاءَ تَبْوِيًّا: جَعَلْتُهَا أَبْوَابًا مُتَمَيِّزَةً، وَتُجْمَعُ عَلَى أَبْوَابٍ. انظر: الصحاح للجوهري ٩٠/١، لسان العرب لابن منظور ٥٣٢/١، المصباح المنير للقيومي ص ٣٩.
- الباب في الاصطلاح: ((طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد، وقد يُسَمَّى بِهِ مَا دَلَّ عَلَى مسائل من صنف واحد)) الكليات للكفوي ص ٢٤٩.
- (٢) الحكمة في تقديم باب الوضوء على غيره من أبواب كتاب الطهارة: قال العمري: ((إِنَّمَا قُدِّمَ الْوُضُوءُ الَّذِي هُوَ طَهَارَةٌ صَغْرَى عَلَى الْغَسْلِ الَّذِي هُوَ طَهَارَةٌ كَبْرَى؛ إِمَّا إِقْتِدَاءً بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ هَذَا التَّرْتِيبَ، وَإِمَّا بِاعْتِبَارِ شِدَّةِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى عِلْمِ الْوُضُوءِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ دَوْرَانِهِ)) المستجمع ٤١/١.
- انظر: البرهان لإبراهيم الطرابلسي ص ٥١، المعتصر الضروري لمحمد سليمان الهندي ص ٢٨.
- (٣) الفصل في اللغة: الحاجز بين الشيئين.
- انظر: المحكم لابن سيده ٣٢٩/٨، المغرب للمطري ص ٢٠٠، مختار الصحاح للرازي ص ٢٤٠.
- الفصل في الاصطلاح: ((طائفة من المسائل الفقهية تغيرت أحكامها بالنسبة إلى ما قبلها، غير مترجمة بكتاب، ولا باب)) البرهان لإبراهيم الطرابلسي ص ٧٦.
- (٤) قوله (الشيخ): لم ترد في (ك). وفي (م): شيخنا.
- (٥) في (ك): أبو الحسين.
- (٦) في (م): أحمد بن محمد بن جعفر. وفي (ك): أحمد بن جعفر.
- (٧) سورة المائدة الآية رقم (٦).
- فائدة: في افتتاح الإمام القدوري المختصر بآية كريمة: ((اففتح رحمه الله تعالى كتابه بآية من القرآن على وجه البرهان استنزالا لمركته، وتيمناً بتلاوته؛ وإلا فذكر الدليل خصوصاً على وجه التقديم ليس من عادته)) الباب في شرح الكتاب للميداني ص ٣١.
- (٨) في (ك): الوضوء.
- (٩) أطلق اسم الطهارة وأراد الوضوء، وهو من قبيل إطلاق الأعم على الأخص، أو أن لفظ الطهارة لفظ مشترك بحسب وضعين مختلفين عام وخاص، فالعام كل نظافة معتبرة شرعاً، والخاص هو غسل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس، وهو الذي يُسَمَّى وَضُوءًا، فلفظ الطهارة إذاً اسم له بخصوصه. انظر: الحدود لمصنفك ص ٩.
- (١٠) قوله (والمرقان والكعبان بدخلان في الغسل): ساقطة من (ك).
- (١١) هذه الفرائض الأربعة محل إجماع على فرضيتها، قال ابن عبد البر: ((إن العلماء أجمعوا على أن غسل الوجه =

وهذا الذي ذكره قد دلَّ عليه^(١): [١] ظاهر الآية.

[٢] ودلَّ عليه أيضاً^(٢) قوله ﷺ: (لا يقبل الله صلاة

امرئ حتى يضع الطهور مواضعه؛ فيغسل وجهه، ثم يديه، ثم يمسح برأسه، ثم يغسل رجليه)^(٣).

وهذه الجملة تشتمل على مسائل لا بدَّ من تفصيلها.

[٢/ب(س)]

[٣/٣] مسألة: حدَّ الوُجْه الواجب غَسْله في الوضوء [

أما الوجه^(٤) أول^(٥)، فالكلام فيه يقع في مواضع:

منها: حدُّه^(٦): وهو من قصاص^(٧) الشَّعْر إلى أسفل الذَّقْن طَوَّلاً، وإلى شَحْمِي الأذن [٢/أ(ك)]

عرضاً^(٨). (٩)

= واليدين إلى المرفقين، والرجلين إلى الكعبين، ومسح الرأس، فرض ذلك كله ((التمهيد ٣١/٤. وفي الحدود والأحكام الفقهية لمصنك (ص ١١): ((فاعلم أن فروضه على ظاهر رواية (الهداية) أربعة: غسل الوجه، غسل اليدين إلى المرفقين، مسح الرأس، غسل الرجلين مع الكعبين، وعلى ظاهر رواية الخلاصة، والوقاية هي خمس: هذه الأربعة، ومسح اللحية ثلثها، أو ربعها، أو كلها على اختلاف الروايات ((. انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٧٥/١، بداية المبتدي للمرغيناني ١٥/١، تحفة الملوك للرازي ص ٢٥.

(١) في (م): وهذا الذي ذكره دلَّ عليه.

(٢) في (م): ويدلَّ عليه قوله.

(٣) هذا طرف من حديث رفاعه بن رافع، المشهور بحديث المسيء صلاته.

أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صُلبه في الركوع والسجود برقم (٨٥٧)، (٧٥٨) ٥٣٦/١، والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في وصف الصلاة برقم (٣٠٢) ١٠٠/٢، والنسائي في كتاب السهو، باب أقل ما يجزئ من عمل الصلاة برقم (١٣١٣) ٥٩/٣، وحديث رقم (١٣١٤) ٦٠/٣، والحديث حسنه الترمذي، والألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٧٦٣)، (٧٦٤)، وصحيح سنن الترمذي برقم (٣٠٢) (٤) قال ابن رشد: ((اتفق العلماء على أن غَسْل الوجه بالجملة من فرائض الوضوء)) بداية المجتهد ٣٩/١.

انظر: المغني لابن قدامة ١٢٦/١، مراتب الإجماع لابن حزم ص ١٨.

(٥) في (م)، و (ك): أما الوجه، فالكلام.

(٦) الحد في اللغة: المتع، والحاجز بين الموضعين، وحد الشيء منتهاه.

انظر: المفردات للراغب ص ١٠٩، مختار الصحاح للرازي ص ٦٨، لسان العرب لابن منظور ٧٩/٣.

الحد في الاصطلاح: ((قول دال على ماهية الشيء)) التعريفات للجرجاني (ص ٨٣).

انظر: أحكام الفصول للباجي ١٧٤/١، شرح اللمع للشيرازي ٨٢/١، روضة الناظر لابن قدامة ص ١٤.

(٧) قَصَاصُ الشَّعْر: قال الجوهري: ((قَصَاصُ الشَّعْر: حيث تنتهي نبتته من مُقَدَّمه ومُؤَخَّرِه، وفيه ثلاث لغات:

قَصَاص، وقَصَاص، وقَصَاص، والضم أعلى)) الصحاح ١٠٥٢/٣.

(٨) في (م): ومن شَحْمِي الأذن إلى شَحْمِي الأذن عرضاً. وفي (ك): ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن

عرضاً.

(٩) انظر: شرح مختصر الطحاوي للحصاص ٧٣/١، المسبوط للسرخسي ٦/١، تنوير الأَبصار للتمرتاشي ٣١٩/١.

وذلك لأنه^(١) عبارة عما يواجه به الإنسان في العادة، والمواجهة تقع بما ذكرنا^(٢).

[٤/٤] مسألة: المضمضة، والاستنشاق في الوضوء

ومنها: أن المضمضة^(٣) غير واجبة في الوضوء عندنا^(٤)،^(٥) وكذلك الاستنشاق^(٦)^(٧).
[١] لأن الوجه عبارة عن الظاهر دون الباطن، فيصرف الأمر^(٨): (توضأ كما أمرك الله تعالى^(٩)) (١٠) إلى الظاهر دون الباطن^(١١).
[٢] ولأن النبي ﷺ علم الأعرابي^(١٢) الوضوء فقال له: (توضأ كما أمرك الله تعالى^(١٣))؛ اغسل وجهك، ثم يديك، ثم امسح برأسك، ثم اغسل رجلك (١٤)، ولم يُبين له المضمضة، والاستنشاق مع جهله بالأحكام، ولو كانت واجبة لبيّنها له^(١٥).

= قال في البدائع للكاساني ٣/١: ((وهذا تحديد صحيح؛ لأنه تحديد الشيء بما ينبى عنه اللفظ لغة))، وقال الزيلعي: ((قوله (من قصاص الشعر) : خرج مخرج الغالب؛ وإلا فحدّ الوجه في الطول: من مبتدأ سطح الجبهة إلى منتهى اللحية، كان عليه شعر، أو لم يكن)) تبين الحقائق ١/٢ - ٣.

- (١) في (ك): وذلك لأن الوجه عبارة.
- (٢) في (م): بما ذكره.
- (٣) المضمضة: ((تطهير الفم بالماء، وأصلها تحريك الماء في الفم)) طلبة الطلبة للنسفي ص ٧٠. انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٩٥، المصباح المنير للفيومي ص ٢٩٦. أنيس الفقهاء للقونوي ص ٥٣.
- (٤) في (م): عندنا في الوضوء.
- (٥) المضمضة والاستنشاق في الوضوء سنتان عند الحنفية، وسيأتي ذكرهما في باب سنن الوضوء إن شاء الله تعالى. انظر: الأصل محمد بن الحسن ١/٤١، رؤوس المسائل للزخشري ص ١٠١، المستجمع للعيني ١/٥٨.
- (٦) في (ك): ومنها المضمضة والاستنشاق غير واجبتين في الوضوء.
- (٧) الاستنشاق: ((تطهير الأنف بالماء، وأصله من قولهم استنشق الريح أي تنسّمها)) طلبة الطلبة للنسفي ص ٧٠. انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣١١، المصباح المنير للفيومي ص ٣١٢، المعجم الوجيز ص ٦١٧.
- (٨) الأمر: هو القول الدال بالذات على اقتضاء فعل غير كفي، مدلول عليه بغير كُفٍّ ومرادفه، على وجه الاستعلاء. انظر: العدة لأبي يعلى ١/١٥٧، بذل النظر للأتمندي ص ٥٧، نشر البنود لسيدى عبد الله العلوي ١/١٤١.
- (٩) قوله (توضأ كما أمرك الله تعالى): ساقطة من (م)، (ك).
- (١٠) هذا طرف من حديث المسيء صلاته، وقد تقدم تخريجه في المسألة رقم [٢/٢]، ص ٨٧، هامش رقم (٣).
- (١١) في (م)، و (ك): إليه دون غيره.
- (١٢) الأعرابي: نسبة إلى الأعراب؛ وهم سكان البادية، قال الجوهري: ((العرب: جيل من الناس، والنسبة إليهم عَرَبِيٌّ بَيْنَ العروبة؛ وهم أهل الأمصار، والأعراب منهم سكان البادية خاصة ... والنسبة إلى الأعراب أعرابي؛ لأنه لا واحد له)) الصحاح ١/١٧٨، قال الحافظ: ((وهذا الرجل هو خلاد بن رافع؛ جدّ عليّ بن يحيى راوي الخير)) فتح الباري ٢/٣٢٤.
- (١٣) قوله (توضأ كما أمرك الله تعالى): ساقطة من (ك).
- (١٤) هذا طرف من حديث المسيء صلاته، تقدم تخريجه في المسألة رقم [٢/٢]، ص ٨٧، هامش رقم (٣).
- (١٥) في (ك): لبيّنها.

[٥/٥] مسألة: إيصال الماء إلى داخل العينين عند الوضوء

ومنها: أن إيصاله الماء إلى داخل العينين^(١) ليس بواجب.^(٢)

[١] لأن فيه مشقة.

[٢] وقيل: إن عبد الله بن عمر^(٣) - رضي الله عنه^(٤) - : (كان يُدخِل الماء في عينيه حتى عَمِيَ)^(٥)والطهارة تسقط بالمشقة.^(٦)

[٦/٦] مسألة: إيصال الماء إلى ما تحت اللحية من بشرة الوجه عند الوضوء

ومنها: أن إيصال الماء إلى ما تحت اللحية من بشرة الوجه غير واجب.^(٧)

(١) في (ك): العين.

(٢) ((إيصال الماء إلى داخل العينين ليس بواجب، ولا سنة)) الفتاوى الهندية ٤/١.

وهو محل اتفاق بين أهل العلم؛ لأن النبي ﷺ لم يفعله، ولا أمر به؛ بل قد يصل إلى الكراهية والتحريم إذا ثبت ضرره بالعين، والقاعدة (أن الأصل في المضار التحريم).

انظر: المجموع للنووي ٣٦٩/١، المغني لابن قدامة ١١٨/١، رفع الحرج لصالح بن حميد ص ١١٣. فائدة: في مسألة غسل موق، ولحظ العين:

موق العين: هي طرفه مما يلي الأنف. ولحظ العين: هي طرفه مما يلي الأذن.

فإن كان عليهما قذئ يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب فيجب غسلهما بلا خلاف؛ وإلا فمسحهما مستحب انظر: المبسوط للسرخسي ٦/١، بدائع الصنائع للكاظمي ٤/١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٣.

(٣) عبد الله بن عمرو: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمر بن الخطاب، أسلم وهاجر صغيراً مع أبيه، أولى مشاهدته الخندق، من السبعة المكثرين من الرواية، ومن فقهاء الصحابة، وأعلمهم بمناسك الحج، عُرف بشدة إتباعه لأثر النبي ﷺ، توفي سنة (٧٣هـ)، وله (٨٦) سنة، ودفن بذي طوى بمكة.

انظر: الطبقات لابن سعد ١٤٢/٤، الاستيعاب لابن عبد البر ٨٠/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٣٣٦/٣.

(٤) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (ك).

(٥) أخرجه مالك في الموطأ برقم (٦٩) ٤٥/١، وعبد الرزاق في مصنفه برقم (٩٩١) ٢٥٩/١، وبرقم (١٠٧٧) ٢٧٩/١، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٠٦٩) ٩٦/١، والبيهقي في الكبرى ١٧٧/١، من فعله ذلك في غسل الجنابة، وليس في الوضوء، قال نافع: ((ولم يكن عبد الله بن عمر ينضح في عينيه الماء إلا في غسل الجنابة، فأما الوضوء للصلاة فلا)) مصنف عبد الرزاق، برقم (٩٩٠) ٢٥٩/١. انظر شرح الزرقاني على الموطأ ١٣٧/١. قال النووي: ((هذا الأثر عن ابن عمر رضي الله عنهما صحيح، رواه مالك في الموطأ عن نافع... وكذا رواه البيهقي وغيره، وليس في رواياتهم حتى عَمِيَ)) المجموع ٣٦٨/١.

(٦) هذا ضابط مهم مبني على قاعدة (المشقة تجلب التيسير)؛ أي: ((إن الأحكام التي ينشأ عن تطبيقها حرج على المكلف، ومشقة في نفسه، أو ماله، فالشريعة تخففها بما يقع تحت قدرة المكلف دون عسر، أو إحراج)) الوجيز لمحمد البورنو ص ٢١٨.

(٧) تحرير محل الخلاف: شعر اللحية لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون الشعر كثيفاً وهو الذي لا تظهر بشرة الوجه من تحته.

وقد اتفقت الروايات عند الحنفية على عدم وجوب غسل باطنها، ولا إيصال الماء إلى ما تحته من بشرة الوجه قال في المحيط البرهاني (٢٩/١): ((ولا يجب إيصال الماء إلى ما تحت شعر اللحية عندنا باتفاق الروايات)) يعني =

وعن الشافعي^(١) - رحمه الله^(٢) - : أنه يجب إذا كان خفيف اللحية^(٣).^(٤)
وهذا غير صحيح؛ لأن ما لا يجب إيصال الماء إليه إذا تكاثف الشعر عليه^(٥)؛ لا يجب
إيصال الماء إليه وإن خَفَّ عليه الشعر، أصله شَعْر الرأس^(٦).^(٧)

= الكثرة، وهو مذهب جماهير العلماء، وخالف فيه أبو عبد الله البلخي من الحنفية، وهو وجه عند الشافعية؛ وهو
مذهب المزني، وأبي ثور؛ حيث قالوا: بوجوب غسل البشرة التي تحت الشعر الكثيف؛ لأن ما تحت الشعر داخلاً
تحت الحدة بعد نبات الشعر؛ فلا يسقط غسله.

وأجيب: بأن ((الواجب غسل الوجه، ولما نبت الشعر خرج ما تحته من أن يكون وجهاً؛ لأنه لا يواجهه إليه؛
فلا يجب غسله)) بدائع الصنائع للكاظمي ٣/١.

انظر: فتاوى قاضيخان ٣٣/١، المبسوط للسرخسي ٦/١، الفتاوى الهندية ٤/١.

وانظر: المهذب للشيخ الرازي ٧٥-٧٦، المغني لابن قدامة ١٢٩/١، المجموع للنووي ٣٧٤/١.

الحالة الثانية: أن يكون الشعر خفيفاً، وله صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون خفيفاً بحيث تظهر وترى بشرة الوجه من تحته.

وهو محل اتفاق على وجوب إيصال الماء إلى ما تحته من بشرة الوجه، وبالأولى غسل ظاهرها وباطنها.

وفي فتح باب العناية للقاري (٤٦/١): ((يجب اتفاقاً غسل شعر اللحية الخفيفة؛ وهو ما يُشاهد منه البشرة

اللطيفة)). انظر: فتاوى قاضيخان ٣٣/١، فتح القدير لابن الهمام ١٦/١، إعلاء السنن للتهانوي ٣٨/١.

الصورة الثانية: أن يكون خفيفاً ولكن لا تظهر، ولا تُرى بشرة الوجه من تحته، وهو محل الخلاف؟

قال ابن عابدين: ((وأما ما في البدائع من أنه (إذا نبت الشعر يسقط غسل ما تحته عند عامة العلماء كثيفاً
كان، أو خفيفاً؛ لأن ما تحته خرج من أن يكون وجهاً؛ لأنه لا يواجه به) أهـ فمحمول على ما إذا لم تُر
بشرتها، كما يشير إليه التعليل؛ فالخفيفة قسمان)) حاشية ابن عابدين ١٠٠/١.

فعند الحنفية: لا يجب إيصال الماء إلى ما تحت اللحية الخفيفة من بشرة الوجه، ويجب غسل ظاهرها فقط.

وقال الجمهور: يجب غسل اللحية الخفيفة، والبشرة تحتها، وسوف يأتي حكاية قولهم عند ذكر قول الشافعي.

انظر: بدائع الصنائع للكاظمي ٣/١، البحر الرائق لابن نجيم ٢٦/١، الفتاوى الهندية ٤/١.

(١) الشافعي: هو الإمام، المجتهد، محمد بن إدريس بن العباس المصطفي، أبو عبد الله، يلتقي نسبه مع رسول الله ﷺ

في جدّه الثالث، أحد الأئمة الأربعة، ولد في غزة بفلسطين عام (١٥٠هـ)، كان مُقرطاً في الذكاء والأدب،

والفصاحة، من مؤلفاته: الرسالة، الأم، الحجة، المسند، وغيرها، توفي أواخر رجب، عام (٢٠٤هـ) بالقاهرة.

انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٥٦/٢، وفيات الأعيان لابن خلكان ٢١/٤، طبقات الشافعية للأسنوي ١٨/١.

(٢) في (ك): رضي الله عنه.

(٣) في (م)، و (ك): إن كان الشعر خفيفاً.

(٤) انظر: مختصر المزني ص ٨، الوسيط للغزالي ٢٦٠/١، المجموع للنووي ٣٧٥/١.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: الإشراف للقاضي عبد الوهاب ٣٢/١، الذخيرة للقرافي ٢٥٤/١، حاشية الخرشبي ٢٢٦/١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكبري ٢٦/١، المحرر لأبي البركات ١١/١، شرح الزركشي ١٨٤/١.

(٥) في (م): إذا تكاثف عليه الشعر.

(٦) في (م): أصله بشرة الرأس. وفي (ك): لا يجب وإن خَفَّ، أصله شَعْر بشرة الرأس.

(٧) وجه القياس: قياس شعر اللحية على شعر الرأس، في عدم وجوب إيصال الماء إلى ما تحته من البشرة، بجامع

الاستتار بالشعر في كلّ.

ويمكن أن يُجاب عنه: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الرأس الأصل فيه المسح؛ فلا يجب إيصال الماء إلى أصوله وإن

خَفَّ الشعر، بخلاف الوجه، فإن الأصل فيه غسله، وإنما تُرك في اللحية الكثرة لوجود المشقة، والخفيف بخلافه.

[٧/٧] مسألة: الواجب في تطهير اللحية الكثيرة عند الوضوء

ومنها: • أن الواجب قبل نبات اللحية^(١): غسل^(٢) جميع الوجه^(٣).
• وبعد نبات اللحية^(٤): يجب مسح^(٥) ما لاقى^(٦) بشرة الوجه من اللحية^(٧).
قال أبو حنيفة^(٨) - رحمه الله - ^(٩): - : وليس تخليل^(١٠) الشَّعر من اللحية^(١١) من مواضع الوضوء، وإنما مواضع الوضوء ما ظهر منها؛ وهذا يقتضي/ إمرار الماء على جميعها^(١٢).

- (١) في (ك): نبات الشَّعر.
(٢) الغسل: ((تسيل الماء على العضو)) التحفة ٨/١، وقال ابن الهمام (فتح القدير ١٥/١): ((ثم حذَّ الإسالة التي هي الغسل: أن يتقاطر الماء، ولو قطرة عندهما، وعند أبي يوسف يجزئ إذا سال على العضو وإن لم يتقاطر)) (٣) وهو محل اتفاق بين العلماء.
انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٣٩/١، المغني لابن قدامة ١٢٦/١، المجموع للنووي ٣٧١/١.
(٤) تحرير محل النزاع: اللحية لا تخلو من حالتين: إما أن تكون خفيفة، أو كثيفة.
الحالة الأولى: أن تكون اللحية خفيفة: وقد سبق الكلام عن حكم غسل ظاهرها، وباطنها، والبشرة التي تحتها في المسألة السابقة قريباً رقم [٦/٦] ص ٨٩.
الحالة الثانية: أن تكون اللحية كثيفة:
اتفق العلماء على أنه لا يجب غسل باطنها، ولا إيصال الماء إلى البشرة تحتها، واختلفوا في حكم ظاهرها؟ فالمراد باللحية في هذه المسألة هي: اللحية الكثيفة، مما يلاقي بشرة الوجه فقط، دون المسترسل منها؛ لأن هذه المسألة سوف يأتي الكلام عنها في المسألة رقم [٨/٨] (ص ٩٣) إن شاء الله.
قال المرغيناني: ((والخلاف في إيصال الماء فيما يلاقي بشرة الوجه دون المسترسل)) مختارات النوازل ص ١٦٩.
(٥) قوله (مسح): ساقطة من (م).
المسح: لغة: الإصابة؛ وهو إمرار اليد على الشيء.
انظر: المغرب للمطري ص ٢٣٨، مختار الصحاح للرازي ص ٢٨١، المصباح المنير للفيومي ص ٢٩٤.
المسح في الاصطلاح: ((إمرار اليد المبثلة بلا تسيل)) التعريفات للجرجاني ص ٢١٢.
انظر: أنيس الفقهاء للقونوي ص ٥٢، ٥٩، بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي ١٣٧/٢، ٤٩٩/٤.
(٦) فيه احتراز عن الشعر المسترسل. انظر: فتح باب العناية للقاري ٤٥/١.
(٧) اختلفت الرواية عند الحنفية في حكم ظاهر اللحية الكثيفة؟
وهذه هي الرواية الأولى؛ وهي رواية عن أبي حنيفة، وأبي يوسف؛ و ((صححه قاضي خان في شرح الجامع الصغير، وتبعه في الجمع)) البحر الرائق لابن نجيم ٣٤/١.
انظر: المبسوط للسرخسي ٨٠/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٦٩، فتح القدير لابن الهمام ١٦/١.
(٨) أبو حنيفة: الإمام، العلامة، المجتهد، النعمان بن ثابت التيمي، الكوفي، أحد الأئمة الأربعة، ولد سنة (٨٠هـ) بالكوفة، لازم حماد بن أبي سليمان (١٨) سنة إلى وفاته، من تلامذته زُفر، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، تُسبب إليه بعض المؤلفات؛ منها: مسند في الحديث، الفقه الأكبر، توفي ببغداد سنة (١٥٠هـ) وله (٧٠) عاماً.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٢٣/١٣، سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٩٠/٦، الخيرات الحسان للهيتمي ص ٤١.
(٩) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م).
(١٠) التخليل: تفريق الشَّعر، وأصله: إدخال الشيء في خلال الشيء، قال ابن المبرد: ((تخليل اللحية: إدخال الأصابع فيها عند غسلها، ليبلغ الماء أصول الشَّعر)) الدر النقي ص ٧٤، وانظر: المصباح المنير للفيومي ص ٩٦.
(١١) في (م)، و (ك): وليس تخليل اللحية.
(١٢) هذه هي الرواية الثانية؛ وهي مسح كل اللحية، وهي رواية المعلّى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، ورواية =

كتاب الطهارة

ورَوَى الحسن^(١) عن أبي حنيفة، وزُفر^(٢) - رضي الله عنهما^(٣) - : أنه إذا مسح^(٤) من لحيته ثلثاً، أو ربعاً^(٥)، جاز، ولا يجوز أقل من ذلك.^(٦)

وقال أبو يوسف^(٧) - رحمه الله^(٨) - : إن لم يمسح منها شيئاً جاز.^(٩)(١٠).

وجه الرواية الأولى^(١١) : أن الفرض كان متعلقاً بالبشرة^(١٢)، فإذا سترها الحائل وجب أن لا يسقط الفرض بل ينتقل إلى الحائل، أصله شعر الرأس.

= بشر عن أبي يوسف، صححها قاضي خان في الفتاوى ٣٤/١ .

انظر: المبسوط للسرخسي ٨٠/١، تبين الحقائق للزيلعي ٣/١، منحة الخالق لابن عابد ٣٤/١.

(١) الحسن: هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، أبو علي، تلميذ أبي حنيفة ومُصاحبه، كان فطناً، نبهاً، فقيهاً، محباً للسنة وإتباعها، ولي قضاء الكوفة، له المجرد وغيرها، توفي سنة (٢٠٤هـ)، عن بضعة وثمانين عاماً.

انظر: الجواهر المضية للقرشي ٥٦/٢، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ١٥٠، الفوائد البهية للكنوي ص ٦٠.

(٢) زُفر: هو زُفر بن الهذيل بن قيس، أبو الهذيل، ولد سنة (١١٠هـ)، من أكبر تلامذة أبي حنيفة، وأكثر أصحابه أخذاً بالقياس، جالسه أكثر من (٢٠) سنة، ولي قضاء البصرة، جمع بين العلم والعبادة، وتوفي سنة (١٥٨هـ).

انظر: الجواهر المضية للقرشي ٢٠٧/٢، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ١٦٩، الطبقات السنية للتميمي ٢٥٤/٣.

(٣) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (ك) . وفي (م) : رحمهما الله.

(٤) في (ك) : إذا مسح.

(٥) في (م)، ر (ك) : ثلاثاً، أو أربعاً.

(٦) هذه الرواية الثالثة، والرابعة.

انظر: عيون المسائل لأبي الليث ص ١٧، المبسوط للسرخسي ٨٠/١، مسائل الإمام أبي حنيفة برواية الحسن بن زياد ١٠٩/١٥٩، جمع: شوكت كراستيش.

(٧) أبو يوسف: قاضي القضاة، الإمام يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، تلميذ أبي حنيفة، وأحد كبار أصحابه، لازمه (١٧) سنة حتى وفاته، ولد بالكوفة سنة (١١٣هـ) وهو أول من وضع الكتب على مذهبه ولي قضاء بغداد لثلاثة من الخلفاء العباسيين، له: كتاب الآثار، وغيره، توفي ببغداد سنة (١٨٢هـ).

انظر: أختار القضاة لوكيع ٢٥٤/٣، الفهرست لابن النديم ص ٢٥٢، الجواهر المضية للقرشي ٦١١/٣.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .

(٩) وهي رواية عن أبي حنيفة أيضاً.

انظر: عيون المسائل لأبي الليث ص ١٧، المبسوط للسرخسي ٨٠/١، فتح القدير لابن الهمام ١٦/١.

(١٠) لم يذكر المصنف رحمه الله الرواية الخامسة في المسألة؛ وهي وجوب غسل ظاهر اللحية الكثيفة.

وهي رواية عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، صححها السمرقندي في التحفة ٩/١، وابن الساعاتي في مجمع البحرين ٤٨/١، والزيلعي في تبين الحقائق ٣/١، وغيرهم، قال الكاساني: ((وهذه الروايات مرجوح عنها الصحيح أنه يجب غسله)) بدائع الصنائع ٤/١.

ووجهه: ١ - أن اسم الوجه يتناول ما يقع به المواجهة وهي البشرة التي كان يجب إمرار الماء عليها قبل نبات الشعر، فلما استترت يتحوّل الحكم إلى ما يقع به المواجهة وهو الشعر؛ فوجب غسلها.

٢ - ولأنه شعر نابت على بشرة الوجه؛ فوجب أن يلزمه غسله، كالحاجبين.

انظر: المبسوط للسرخسي ٨٠/١، بدائع الصنائع للكاساني ٤/١، تبين الحقائق للزيلعي ٣/١.

(١١) وهي مسح ما لاقى بشرة الوجه من اللحية.

(١٢) في (م) : بالبشرة الأولى.

وجه رواية الحسن^(١): أن الفرض هو المسح، والمسح لا يُعتبر فيه الاستيعاب^(٢)،
أصله مسح الرأس^(٣). (٤)

وجه قول أبي يوسف: أنه لو وَجِبَ تطهيرها لكان الواجب المسح؛ فيؤدي ذلك إلى
الجمع بين المسح والغسل وجوباً^(٥) في عُضْوٍ^(٦) واحد، وهذا لا نظير له في الأصول.

[٨/٨] مسألة: حكم ما استرسل من شَعْر اللحية عن الوجه عند الوضوء

ومنها: أنه لا يجب إيصال الماء إلى ما استرسل^(٧) من شَعْر اللحية^(٨) عن الوجه^(٩).
وقال الشافعي - رحمه الله^(١٠) - في أحدِ قوليه^(١١) (١٢): يجب^(١٣).

- (١) وهي رواية مسح ثلث، أو ربع ظاهر اللحية الكثنة.
- (٢) (المسح لا يُعتبر فيه الاستيعاب): هذا ضابط عام في جميع المسوحات؛ منها: مسح الرأس، ومسح الخف، والجبيرة. انظر: فتح باب العناية لملا علي قاري ٤٥/١.
- (٣) من أول قوله (وجه رواية الحسن) إلى قوله (أصله مسح الرأس): ساقطة من (م).
- (٤) ((لأن الربع قائم مقام الكل)) المستجمع للعي ٤٧/١.
- وجه القياس: قياس كثيف شعر اللحية على شعر الرأس في وجوب مسح بعضه (الثلث، أو الربع)، ينابع المسح في كل. انظر: المبسوط للسرخسي ٨٠/١.
- (٥) في (م) و (ك): فيؤدي ذلك إلى اجتماع وجوب المسح والغسل.
- (٦) في (م): في موضع.
- (٧) المسترسل من شعر اللحية: ((هو ما يخرج عن محاذاة البشرة طويلاً وعرضاً)) الميدع لابن مفلح ١٢٤/١ قال ابن عابدين: ((المراد بالمسترسل ما يخرج عن دائرة الوجه، وهو غير الملاقي؛ لأن الملاقي ما كان غير خارج عن دائرة الوجه)) منحة الخالق ٣٤/١. وانظر: المغرب للمطرزي ص ١١١، مختار الصحاح للرازي ص ١٢٢.
- (٨) في (ك): إلى ما استرسل من اللحية.
- (٩) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٣٤/١، فتح باب العناية للقاري ٤٥/١، حاشية الشرنبلالي على درر الحكام ٨/١. وهو قول الشافعي القديم، اختاره المزني، ورواية عند الحنابلة، صححها ابن رجب في قواعده (١٢/١).
- انظر للشافعية: مختصر المزني ص ٩، المجموع للنووي ٣٧٩/١، تحفة المحتاج للهيتمي ٣٣٥/١.
- وللحنابلة: تقرير القواعد لابن رجب ١٢/١، غاية المطلب للجراعي ص ٢٢، الإنصاف للمرداوي ١٥٦/١.
- (١٠) قوله (رحمه الله): لم ترد في (ك).
- (١١) في (م): قوله.
- (١٢) للإمام الشافعي مذهبان؛ قديم، وجديد، المذهب القديم: هو الذي قاله بيغداد، والمذهب الجديد: هو الذي قاله بمصر، والصحيح والمختار منهما أنه إذا ((كانت المسألة قد نصّ عليها في الجديد، وكانت على خلاف القديم فالعمل على الجديد، هذا المشهور عند الأصحاب)) المعتمد للمسعودي ص ١٠١.
- (١٣) وهو القول الجديد له، صححه النووي في المجموع ٣٧٩/١.
- انظر: الأم للشافعي ٤٠/١، مختصر المزني ص ٩، الشرح الكبير للرافعي ١٠٩/١.
- وبه قال المالكية في المشهور عندهم، والحنابلة في الصحيح من المذهب.
- انظر للمالكية: التلقين للقاضي ٤١/١، الاستذكار لابن عبد البر ١٢٧/٢، الفواكه الدواني للنسراوي ١٦٣/١.
- وللحنابلة: المستوعب للسامري ١٤٩/١، غاية المطلب للجراعي ص ٢٢، الإنصاف للمرداوي ١٥٦/١.

كتاب الطهارة

لنا: [١] قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(١) واسم الوجه لا يتناول اللحية؛ بل يتنفي عنها، يقول: رأيت وجهه^(٢) دون لحيته، ولا يقول: فلان طال وجهه^(٣)، ويقول^(٤): طال لحيته، وإذا لم يتناوله الاسم لم يجب إيصال الماء إليه.^(٥)

[٢] ولأن الفرض إذا انتقل إلى الحائل، وجب/ثبوته فيما يُلاقي الأصل، أصله مسح الحُفِّ^(٦). (٧)

فإن قيل: شعر نابت على ظاهر بشرة الوجه^(٨)، فوجب إيصال الماء إليه، أصله ما لاقي البشرة.

قيل له: المعنى/ فيه^(٩) أنه يُلاقي موضعاً لو ظهر وجب غسله، وفي مسألتنا بخلافه. [٢/ب(ك)]

[٩/٩] مسألة: غسل البياض الذي بين العذار والأذن في الوضوء

ومنها: وجوب غسل البياض الذي بين العذار^(١٠) والأذن؛ عند أبي حنيفة، ومحمد^(١١)

(١) سورة المائدة، الآية رقم: (٦).

(٢) في (م): يقال رأيت وجه فلان. وفي (ك): تقول رأيت وجهه فلان.

(٣) في (م)، و (ك): ولا يقال طال وجهه.

(٤) في (م)، و (ك): ويقال.

(٥) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٩/١، بدائع الصنائع للكاساني ٤/١، البرهان للطرابلسي ص ٥٣.

(٦) في (ك): المسح على الحُفِّ.

الحُفِّ لغة: واحد الحُفَّاف التي تُلبس، جمعه حُفَّافٌ.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٩٤، لسان العرب لابن منظور ٤/١٥٦، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ١٠٤١.

الحُفِّ في الاصطلاح: قال الحصكفي: ((والحُفِّ شرعاً: السَّاتِرُ للكعبين فأكثر، من جِلْدٍ ونحوه)) الدر المختار ١/٢٦١، وفي المعجم الوجيز (ص ٢٠٥): ((ما يُلبس في الرَّجُل من جِلْدٍ رقيق)).

انظر: الدر النقي لابن المردد ١/١٢٨، الكليات للكفوي ص ٤٣٥، القاموس الفقهي لسعدي أبوحبيب ص ١١٨.

(٧) وجه القياس: قياس غسل الوجه بعد نبات اللحية على غسل الرَّجُل بعد لبس الحُفِّ؛ في وجوب مسح ما يلاقي الأصل دون الزائد منهما، يجامع السُّرُّ محل الفرض في كل.

(٨) في (م)، و (ك): شعر ظاهر نابت على بشرة الوجه.

(٩) في (ك): المعنى في الأصل.

(١٠) العِذار: عِذار الرَّجُل: شعره النابت في موضع العذار، قال المطرزي في المَغْرِب (ص ١٧٣): ((عذارا اللحية

جانبتها))، وفي المبسوط للسرخسي (٦/١): ((العِذار اسم لموضع نبات الشعر، وهو غير البياض الذي بين الأذن ومنبت الشعر)).

انظر: الصحاح للجوهري ٢/٧٣٩، لسان العرب لابن منظور ٩/١٠٥.

(١١) محمد بن الحسن: هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء، أبو عبد الله، ولد عام (١٣٢هـ) بواسط، يُعدّ

من صغار تلاميذ أبي حنيفة، لازمه في آخر حياته، ثم لازم أبا يوسف، ولي القضاء للرشيد في الرقة، ثم الرّي

وهو المدوّن الأول للفقّه الحنفي، وتسمّى كتب ظاهر الرواية، منها الأصل، والزيادات، توفي عام (١٨٩هـ) =

- رضي الله عنهما^(١) - ^(٢).

وعن أبي يوسف - رحمه الله^(٣) - : أنه لا يجب^(٤).

وجه قولهما: أنه يجب غسله قبل نبات لحية الشعر^(٥)، فإذا حال الشعر بينه وبين الوجه^(٦) لا يسقط^(٧) الوجوب، أصله الجبهة مع الحاجب^(٨).

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله^(٩) - : أن الفرض قد سقط عما تحت العذار مع قرينه من الوجه، فأولى أن يسقط عن البياض مع بعده^(١٠).

[١٠/١٠] مسألة: غسل اليدين في الوضوء

وأما اليدين^(١١) : فغسلهما واجب^(١٢).

وقد دللنا على ذلك^(١٣).

= انظر: الجواهر المضية للقرشي ١٢٢/٣، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٦٤/١، الأنوار الجنية للقاري ص ٥٢٩

(١) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (ك) . وفي (م) : رحمهما الله .

(٢) تحرير محل النزاع: وجه الإنسان لا يخلو من حالتين: إما أن يكون أمرداً بلا لحية، أو يكون ملتحمياً.

الحالة الأولى: أن يكون أمرداً؛ وهذا يجب في حقه غسل البياض الذي بين العذار والأذن بالاتفاق.

الحالة الثانية: أن يكون ملتحمياً، وهو محل الخلاف ؟ قال العيني: ((الخلاف في الملتحي، أما في غيره هو من

الوجه اتفاقاً)) المستجمع ٤٢/١. ومذهب الحنفية هو وجوب غسل البياض الذي بين العذار والأذن مطلقاً،

قال ابن نجيم: ((وهو ظاهر المذهب كما ذكره الحلواني، وهو الصحيح، وعليه أكثر مشايخنا كما ذكره

الطحاوي)) البحر الرائق ٢٧/١.

انظر: مختصر الطحاوي ص ١٧، المبسوط للسرخسي ٦/١، المستجمع للعيني ٤٢/١.

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .

(٤) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٩/١، الاختيار لابن مودود ٧/١، فتح القدير لابن الهمام ١٦/١.

(٥) في (م)، و (ك) : قبل نبات الشعر.

(٦) وذلك ((نبات الشعر في غيره)) شرح الجصاص على مختصر الطحاوي ٧٣/١.

(٧) في (م) : بينه وبين الوجه فينبغي أن لا يسقط.

(٨) وجه القياس: قياس البياض الذي بين العذار الذي ثبت عليه الشعر، والأذن على الجهة التي تفصل عن بقية

الوجه بالحاجب، في وجوب غسلها، نجامع وجود الفاصل بينها ونبات الشعر في غيره في كل.

(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .

(١٠) أجيب: ((قلنا: سقط ذلك للحائل، ولا حائل هنا)) الاختيار لابن مودود الموصلي ٧/١.

انظر: المبسوط للسرخسي ٦/١، المستجمع للعيني ٤٢/١، البرهان لإبراهيم الطرابلسي ص ٥٢.

(١١) في (م) : فصل، وأما اليدين.

(١٢) غسل اليدين في الوضوء فرض من فرائضه باتفاق العلماء، ويلاحظ أن الشارح عبّر بالواجب لما هو فرض؛

فلعلّه سبق قلم منه، أو أنه يرى عدم التفريق بين المصطلحين، والله أعلم.

(١٣) في (م)، و (ك) : وقد دللنا عليه. وانظر: المسألة رقم [٢/٢] ص ٨٦-٨٧.

[١١/١١] مسألة: إدخال المرفقين في غسل اليدين في الوضوء [

وتَدْخُلُ المرافقُ^(١) في الغَسْلِ^(٢).وقال زُفر - رحمه الله^(٣) - : لا يَجِبُ غَسْلُهُمَا^(٤).لنا: قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٥) و (إلى) حرف غاية^(٦)، والغاية تَدْخُلُ في الكلامتارةً، ولا تَدْخُلُ أُخْرَى^(٧)، والحدَثُ متيقَّنٌ، فلا يجوز أن يسقط^(٨) الفرضُ بالشكِّ^(٩).وجه قول زُفر - رحمه الله^(١٠) - : أن الغاية لَمَّا كان فيها احتمال^(١١)؛ فلا يجوزالفرض بالشكِّ^(١٢)، مع أن الأصل

(١) في (م) : المرفقان.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ٦/١ - ٧، بداية المبتدئ للمرغيناني ١٥/١، بدائع الصنائع للكاساني ٤/١.

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) انظر: تحفة الفقهاء للسميرتدي ٩/١، الاختيار لابن مودود ٧/١٥، فتح باب العناية للقاري ٤٢/١.

(٥) سورة المائدة الآية رقم (٦) .

(٦) الغاية في اللغة: نهاية الشيء وطرفه، ومداه، ومنتهاه.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٣٢، لسان العرب لابن منظور ١٠/١٦٣، المنجد ص ٥٦٥ .

الغاية في الاصطلاح: ((المراد بها: أن يأتي بعد اللفظ العام حرف من حروف الغاية؛ كاللام، وإلى، وحتى))

شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/٣٤٩ .

(٧) قال في شرح التلويح للفتاواني (١/٢١٥) : ((اختلفوا في أن المذكور بعد (إلى) هل يدخل فيما قبله حتى

يشمله الحكم أم لا ؟ والمحققون من التحاة على أنها لا تفيد إلا انتهاء الغاية، من غير دلالة على الدخول، أو

عدمه؛ بل هو راجع إلى الدليل)) .

اختلف العلماء في دخول الغاية في المعنى وعدمه ؟ على أربعة مذاهب:

تَدْخُلُ مطلقاً، لا تَدْخُلُ مطلقاً، تَدْخُلُ إن كانت من جنس ما قبلها ولا تَدْخُلُ إن لم تكن، والاشترار.

والحاصل أن دخول الغاية في المعنى يدور مع القرينة وجوداً وعدمًا، قال الرمثشري: ((إلى) تفيد معنى الغاية

مطلقاً، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل؛ ... وقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ و﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾

لا دليل فيه على أحد الأمرين؛ فأخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل، وأخذ زُفر، وداود

بالمتيقن فلم يُدْخِلْها)) الكشف ١/٦٤٤ .

انظر: أصول السرخسي ١/١٢٠، المحصول للرازي ١/٤٢٥، نهاية السؤل للأسنوي ٢/١٣٧ .

(٨) في (م)، و (ك) : فلا يجوز إسقاط.

(٩) فيه إشارة إلى قاعدة عظيمة من قواعد الفقه؛ وهي قاعدة: (اليقين لا يزول بالشك)، والتي تُعدُّ ((من أوسع

القواعد الكلية تطبيقاً، وأكثرها امتداداً في أبواب الفقه، ويذكر بعض العلماء أنها تَدْخُلُ في جميع أبواب الفقه

... ولا تكاد الكتب الفقهية تخلو من التعرض إليها، والاستدلال بها على طائفة من الفروع الفقهية في مختلف

الأبواب)) قاعدة اليقين لا يزول بالشك ليعقوب الباسين ص ١٩ .

(١٠) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١١) في (م) : أن الغاية فيها احتمال. وفي (ك) : لما كانت فيها احتمال.

(١٢) في (م) : إثبات.

(١٣) في (ك) : لم يُجْزِ إيجاب الوضوء بالشك.

عدم الوجوب^(١). (٢)

قيل له: بل^(٣) يكون فعل النبي ﷺ بيانا لذلك^(٤) (٥)، وقد روي: (أن النبي ﷺ^(٦) توضأ توضأ وأدار الماء على مرفقيه)^(٧) فكان فعله بيانا/ للمراد بالآية^(٨) وبيان المحمول^(٩) على [٢/ب(٢)] الوجوب^(١٠). (١١)

[١٢/١٢] مسألة: مسح الرأس في الوضوء

وأما مسح الرأس^(١٢): فقد دللنا على وجوبه^(١)، والكلام في قدره.

- (١) قوله (مع أن الأصل عدم الوجوب) : ساقطة من (ك) .
 (٢) بمعنى أنه يكفي بالمتيقن؛ وهو الغسل إلى المرفقين، دون دخولهما فيه؛ لأنه مشكوك فيه، والأصل عدم وجوب غسله. انظر: البرهان للطربلسي ص ٥٦، فتح باب العناية للقاري ٤٣/١ .
 (٣) في (ك) : قد .
 (٤) قوله (لذلك) : لم ترد في (ك) .
 (٥) (وفعل النبي ﷺ إذا ورد على وجه البيان فهو عندنا على الوجوب) شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٧٦/١

وانظر: أصول السرخسي ٢٧/٢ .

- (٦) من أول قوله: (بيانا لذلك) إلى قوله (وسلم) : ساقطة من (م) .
 (٧) أخرجه الدارقطني في سننه برقم (١٥) ٨٣/١ من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ: (كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار

الماء على مرفقيه)، ضعفه الصنعاني في سبل السلام ٤١/١، وصديق حسن خان في الروضة الندية ٣٧/١ وقال: (في إسناده ضعيفان ... ولكن يغني عن هذا الضعيف ما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (أنه توضأ، ثم غسل يده حتى شرع في العضد، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ هكذا) [صحيح مسلم برقم (٢٤٦/١) ٢١٦/١]) .

- (٨) (البيان بالفعل أحد أنواع البيان، فيمكن استعماله حيث أفاد المطلوب، وواضح عقلاً أن النبي ﷺ لما كان واسطة لتبليغ الشريعة وبيائها، فإنه يُبين بالطريقة التي يختارها، فلما أن يبين المشكّل بأقواله، أو بأفعاله، فلما صحّ البيان بالأقوال؛ لكونها دليلاً على المطلوب، فكذلك يصحّ البيان بالأفعال حيث تدل على المطلوب) أفعال الرسول ﷺ ودلائلها على الأحكام الشرعية للأشقر ٩٢/١ .
 انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري ٣٥٥/١، أصول السرخسي ٨٦/٢، تيسير التحرير لأمير باد شاه ١٢٠/٣ .

- (٩) في (م) : المحل .
 (١٠) من أول قوله (فكان فعله) إلى قوله (على الوجوب) : ساقطة من (ك) .
 (١١) قال ابن نجيم في البحر الرائق (٢٩/١): (والحق أن شيئاً مما ذكره لا يدل على الافتراض؛ فالأولى الاستدلال بالإجماع على فرضيتهما، قال الإمام الشافعي: لا نعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء، وهذا منه حكاية للإجماع) .

غرة الخلاف في المسألة:

- ((لو قطعت يده من المرفق: يجب عليه غسل موضع القطع عندنا، بخلافه)) بدائع الصنائع للكاساني ٤/١ .
 (١٢) في (م) : فصل، وأما مسح الرأس.

[١٣/١٣] مسألة: القدر الواجب مسحه من الرأس في الوضوء ^(١)

قال ^(٢) أصحابنا - رحمهم الله ^(٣) - : الواجب ^(٤) مسح ^(٥) مقدار الناصية ^(٦) ^(٧).

وروي عنهم: ربع الرأس ^(٨).

وعنهم ^(٩): مقدار ثلاثة أصابع من اليد ^(١٠) ^(١١).

(١) تحرير المسألة:

أجمع العلماء على أن من مسح برأسه كله فقد فعل أكمل ما يلزمه، وأن من ترك مسح بعضه متجاوزاً عنه، واختلفوا في القدر الواجب والمفروض في مسح الرأس؟ على أحد عشر قولاً، حاصله ما ذكره المصنف. انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٤٢/١، أحكام القرآن لابن العربي ٥٦٨/١، المجموع للنووي ٤٠١/١.

(٢) في (م): ما قال.

(٣) قوله (رحمهم الله): لم ترد في (م)، و(ك).

(٤) قوله (الواجب): ساقطة من (م).

(٥) قوله (مسح): ساقطة من (ك).

(٦) الناصية: مقدّم الرأس، أو مقدّم شعر الرأس، تُجمع على نواصي.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣١٢، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ٢٥٣، المصباح المنير للفيومي ص ٣١٣.

(٧) ذهب الحنفية، إلى جواز مسح بعض الرأس، واختلفت الرواية عندهم في هذا البعض إلى ثلاث روايات:

الرواية الأولى: ما ذكره المصنف هنا، وهو أن الواجب مسح مقدار الناصية، وهي رواية عن أبي حنيفة.

وروجه: أن الآية مجملة في ذكر القدر الواجب مسحه، والحديث يبان لها.

انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، المبسوط للسرخسي ٦٣/١، اللباب للمنجي ١٠٣/١.

وبه قال بعض الشافعية، وهو قولهم في حق لابس العمامة، وهي رواية للحنابلة.

انظر للشافعية: المذهب للشيرازي ٧٩/١، التهذيب للبغوي ٢٤٩/١، المجموع للنووي ٣٩٨/١.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٧٣/١، المغني لابن قدامة ١٤٢/١، الإنصاف للمرداوي ١٦١/١.

(٨) وهي الرواية الثانية، وهي ظاهر المذهب، والقول المعتمد فيه، وعليها الفتوى، وهي رواية الحسن عن أبي

حنيفة، وبه قال أبو يوسف، وزُفر، صححها في التحفة (١٥/١)، واختارها القدوري، وعامة المحققين.

قال ابن عابدين: ((المعتمد رواية الربع، وعليها مشي المتأخرون)) حاشية ابن عابدين ٩٩/١.

وروجه: ((أن الباء للإلصاق، والفعل الذي هو المسح قد تعدّى إلى الآلة وهي اليد؛ لأن الباء إذا دخلت في

الآلة تعدّى الفعل إلى كل المسحوح؛ كمسحت رأس اليتيم بيدي، أو على المحل تعدّى الفعل إلى الآلة، والتقدير:

وامسحوا أيديكم برؤوسكم؛ فيقتضي استيعاب اليد دون الرأس، واستيعابها ملصقة بالرأس لا تستغرق غالباً

سوى ربعه؛ فتعين مراداً من الآية)) البحر الرائق لابن نجيم ٣٢/١.

واعتبر بعضهم هذه الرواية بمثابة تفسير لمقدار الناصية في الرواية الأولى، قال المرغيناني في الهداية (١٥/١):

((والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية؛ وهو ربع الرأس))، وعلل ذلك الزيلعي فقال: ((لأنها أحد جوانبه

الأربع)) تبين الحقائق ٣/١، وتعقبه ابن نجيم فقال: ((ورواية الناصية غيرها؛ لأن الناصية أقل من ربع الرأس))

البحر الرائق ٣١/١، وقال ابن عابدين في حاشيته (٩٩/١): ((والتحقيق أنها أقل منه)).

انظر: الفتاوى الحانية لقاضي خان ٣٥/١، بدائع الصنائع للكاساني ٤/١، كنز الدقائق للنسفي ٣/١.

(٩) في (م): روي عنهم.

(١٠) في (م)، و(ك): من أصابع اليد.

(١١) وهي الرواية الثالثة، وهي رواية هشام عن أبي حنيفة، وبه قال محمد بن الحسن.

قال العمري في البناية (١٦٧/١): ((عندنا في المفروض منه ثلاث روايات، في ظاهر الروايات ثلاثة أصابع)) =

وقال مالك^(١) - رحمه الله^(٢) - : جميع الرأس^(٣)،^(٤)، أو أكثره^(٥)،^(٦)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٧) - : أدنى ما يتناول الاسم^(٨).

أما الكلام على مالك: فما رواه^(٩) المغيرة بن شعبه^(١٠)

= وقال الطرابلسي في البرهان (ص ٥٨): « واختارها أئمة الأصول ».

وروجه: أن « آلة المسح هي أصابع اليد عادة، وثلاث أصابع اليد أكثر الأصابع، ولأكثر حكم الكل، فصار كأنه نصّ على الثلاث » بدائع الصنائع للكاساني ٤/١.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٤٣/١، المبسوط للسرخسي ٦٣/١، حاشية الثملي على التبيين ٣/١.

هناك رواية رابعة للحنفية، ذكرها غير واحد من الحنفية؛ وهي مسح قدر الثلث.

انظر: المسائل الشريفة للديري ص ١٧، البناية للعبسي ١٦٧/١.

وهو قول بعض المالكية.

انظر: عيون المجالس للبغداد ١٠١/١، المقدمات لابن رشد ٧٧/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٩.

(١) مالك: هو الإمام مالك بن أنس بن أبي عامر الأميحي، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة،

ولد سنة (٩٣هـ) بالمدينة، أجمعت الأمة على علمه، ورعته، وحفظه وضبطه، له: الموطأ، توفي بالمدينة سنة

(١٧٩هـ)، وله (٨٦) عاماً.

انظر: الانتقاء لابن عبد البر ص ٩، ترتيب المدارك للقاضي عياض ٤٤/١، الذباج المذقّب لابن فرحون ٥٦/١.

(٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٣) في (م) : جميع الرأس الواجب عليه مسح.

(٤) وهو المشهور عن مالك، واختاره المزني من الشافعية، وهو أصح الرايتين عند الحنابلة، واختاره ابن أبي

العز من الحنفية، وبعض أصحاب داود الظاهري.

انظر لقول ابن أبي العز الحنفي: التنبيه على مشكلات الهداية له ص ٨.

وللمالكية: المدونة لسحنون ١٦/١، الذخيرة للقرافي ٢٥٩/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٨٨/١.

ولقول المزني الشافعي: المجموع ٣٩٩/١.

وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ٧٣/١، رؤوس المسائل للعكبري ٢٧/١، الإنصاف للمرداوي ١٦١/١.

وللظاهرة: المحلى لابن حزم ٥٢/٢، الاستذكار لابن عبد البر ١٣٠/١.

(٥) في (م) : أو قال أكثره.

(٦) وحّد الأكثر بالثلاثين فصاعداً.

عزاه المالكية لمحمد بن مسلمة من أصحاب مالك، وهي رواية للحنابلة.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ١٠١/١، الاستذكار لابن عبد البر ١٣١/١، القوانين لابن جزي ص ٣٥.

وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ٧٣/١، المحرر لأبي البركات ١٢/١، الإنصاف للمرداوي ١٦١/١.

(٧) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) انظر: الأم للشافعي ٤١/١، روضة الطالبين للنووي ٥٣/١، العباب للمذحجي ٦١/١.

قال النووي: « المشهور من مذهبنا الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي، وقطع به جمهور الأصحاب في

الطرف، أن مسح الرأس لا يتقدّر وجوبه بشيء؛ بل يكفي فيه ما يمكن » المجموع ٣٩٨/١.

وهو المشهور من قول داود الظاهري. انظر: المحلى لابن حزم ٥٢/٢.

(٩) في (م)، و (ك) : فما رَوَى.

(١٠) المغيرة بن شعبه: هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي، كناه النبي ﷺ بأبي عيسى، أسلم عام الخندق، ولزم

النبي ﷺ في مقامه وأسفاره، يحمل وضوءه معه، كان أسر الصحابة عهداً به ﷺ يوم دفنه، يُعد من الدّعاة ولي

إمرة البصرة، والكوفة، وهو أول من وضع ديوان البصرة، توفي بالكوفة سنة (٥٠هـ)، وله (٧٠) عاماً. =

كتاب الطهارة

- (١) (أن النبي ﷺ أتى سُبَّاطَةً (٢) (٣) قوم فبال، وتوضأ، ومسح على ناصيته، وخُفَّيه (٤)، وهو ﷺ لا يترك الواجب ولا بعضه، فلما اقتصر على ذلك (٥) دلَّ على أنه الواجب. (٦)

فإن قيل: رُوِيَ (٧): (أن النبي ﷺ مسح جميع (٨) رأسه) (٩).

- = انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٥٨٢/٥، الإصابة لابن حجر ٤٥٢/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٢٣٨/٤.
- (١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٢) في (م) : سباط.
- (٣) السُّبَّاطَةُ : (بضم السين) الكناسة؛ وهي المكتوسة من التراب وغيره، وأريد به المكان الذي تُلقى فيه الكناسة، بطريق إطلاق اسم الحال على الفعل.
- انظر: النهاية لابن الأثير ٣٣٥/٢، المغرب للمطري ص ١٢٦، مختار الصحاح للرازي ص ١٤١.
- (٤) ((هذا الحديث مُركَّبٌ من حديثين رواهما المغيرة بن شعبة رضي الله عنهما المصنَّف حديثاً واحداً)) نصب الراية للزيلعي ١/١، وقد تبع المؤلف في ذلك شيخه القدوري. انظر: البناية للعين ١/١٦٩.
- الحديث الأول: (أن النبي ﷺ أتى سُبَّاطَةً قوم فبال قائماً) .
- أخرجه ابن ماجة من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، في كتاب الطهارة، باب ما جاء في البول قائماً، برقم (٣٠٦) ١١١/١ من طريق عاصم عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: (أن رسول الله ﷺ أتى سُبَّاطَةً قوم فبال قائماً) . وأخرجه الشيخان من حديث حذيفة رضي الله عنه، البخاري في كتاب الطهارة، باب البول قائماً وقاعداً برقم (٢٢٤) ٩٢/١ من طريق الأعمش، ومسلم في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين برقم (٢٧٣/٧٤) ٢٢٨/١ من طريق منصور، كلاهما عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه: (أتى النبي ﷺ سُبَّاطَةً قوم فبال قائماً، ثم دعا بماء، فغسَّه بماء فتوضأ) . وأخرجه مسلم أيضاً برقم (٢٧٣/٧٣) ٢٢٨/١ من طريق الأعمش عن شقيق عن حذيفة رضي الله عنه، وزاد فيه: (فمسح على خفيه) .
- الحديث الثاني: (أن النبي ﷺ توضأ فمسح على ناصيته، وعلى العمامة، وعلى خفيه) .
- أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، برقم (٢٧٤/٨١) ٢٣٠/١، و برقم (٨٣) ٢٧٤) ٢٣١/١ عن عمرو بن المغيرة، عن أبيه المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ توضأ فمسح بناصرته، وعلى العمامة، وعلى خفيه) . انظر: نصب الراية للزيلعي ١/١، الدراية لابن حجر ١/١١.
- (٥) في (م) : على ذلك القدر.
- (٦) قال ابن القيم: ((ولم يصح عنه في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة؛ ولكن كان إذا مسح بناصرته كمل على العمامة ... وكان يمسح على رأسه تارة، وعلى العمامة تارة، وعلى الناصية والعمامة تارة، وأما اقتصاره على الناصية بمجرد فلم يُحفظ عنه)) زاد المعاد ١٩٣/١١٩٣.
- (٧) عبر المؤلف رحمه الله كثيراً عند سياقه للأحاديث بهذه الصيغة (رُوِيَ)، دون التفريق بين الصحيح وغيره، وقد نبه بعض العلماء على أن مثل هذه الصيغ مشعرة بالضعف؛ فلا تصدر بها الأحاديث الثابتة.
- انظر: المجموع للنووي ٦٣/١.
- (٨) في (م) ، و (ك) : يجمع.
- (٩) ورد في هذا المعنى عدَّة أحاديث:
- منها: حديث الرُّبَيْع بنت مُعوذ رضي الله عنها: (أن رسول الله ﷺ توضأ عندها ومسح برأسه؛ فمسح الرأس كله من فوق الشعر؛ كل ناحية لمنصب الشعر، لا يُحرِّك الشعر عن هيئته)، أخرجه أحمد في المسند ٣٥٨/٦، وأبو داود في سننه برقم (١٢٦) ٨٩/١، والترمذي في سننه برقم (٣٣) ٤٨/١ وقال: ((هذا حديث حسن)) . =

قيل [له] ^(١) : يجوز أن يزيد على الواجب طلباً للفضيلة ^(٢)، ^(٣) [ولا يجوز] ^(٤) أن ينقص من الواجب ^(٥)، فلما رُوِيَ أنه اقتصر على مسح ناصيته؛ دلّ أنه ^(٦) الواجب، وما زاد عليه إنما فعله على وجه الفضيلة.

وأما الكلام على الشافعي - رحمه الله ^(٧) - :

- فهو أن الله تعالى أفرد المسح بالذكّر، وإن كان أدنى ^(٨) ما يتناوله الاسم يدخُل في غَسْل الوجه ^(٩)، فلو كان هو الواجب لبطلت فائدة/ الإفراد.
- ولأنه حُكِمَ يَخْتَصُّ بالرأس؛ فلا يَتَقَدَّر بالأدنى، كالحَلْق في الإحرام. ^(١٠)
- فإن قيل: مَسَحَ مِنْ رَأْسِهِ ما يتناوله اسم المسح ^(١١)، فصار كما لو ^(١٢) مسح رأسه ^(١٣)

[٣/ب(س)]

- = ومنها: حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه: (أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدير، بدأ بمُقَدِّم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم رَدَّهما إلى المكان الذي بدأ منه) متفق عليه، البخاري برقم (١٨٥) ٨١/١، ومسلم ٢١١/١
- (١) من (م)، و (ك) .
- (٢) الفضيلة: الفضيلة، والمستحب، والأدب، والنفل، والندب، مصطلحات مترادفة عند الحنفية.
- ضابطه: هو ما يفعله المسلم زيادة على ما قُرِضَ عليه، أو هو ما فعله النبي ﷺ مرة أو مرتين، أو هو أمر به ﷺ ولم يُنقل عنه أنه فعله، أو داوم على فعله؛ بل رَغِبَ فيه بذكر أجره وثوابه.
- حُكْمُهَا: أن يثاب المرء على فعلها، ولا يعاقب على تركها.
- انظر: أصول السرخسي ١/١٤٠، كشف الأسرار للبخاري ٢/٥٦٩، زبدة الوصول للكراماسي ص ٥٨٧،
- (٣) من ذلك: الزيادة على الحد الواجب غسله في الوجه، والمرفقين؛ وهي الغرة والتحجيل.
- انظر: بداية المجتهد لابن رشد ١/٤٤، المجموع للنووي ١/٤٢٨، ٤٣٧، نيل الأوطار للشوكاني ١/١٦٧، ١٨٠.
- (٤) من (م)، و (ك) وهو أصح، وأوضح للسياق، وفي الأصل (وأما لا يجوز) .
- (٥) من ذلك: أن الإجماع منعقد على أنه لا يجرى مسح الأذنين عن مسح الرأس، وأن الواجب غسل القدمين ولا يجرى مسحهما على ما ذهب إليه جماهير أهل العلم في جميع الأعصار والأمصار.
- انظر: مراتب الإجماع لابن حزم ص ١٩، بداية المجتهد لابن رشد ١/٤٩، المجموع للنووي ١/٤١٥.
- (٦) في (م) : دلّ أنه هو .
- (٧) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٨) قوله (أدنى) : ساقطة من (م) .
- (٩) في (م) في غَسْل الوجه تبعاً .
- (١٠) وجه القياس: قياس القدر المفروض في مسح الرأس في الوضوء على القدر المفروض في الحلق في الإحرام، بأنه لا يتقدّر بالأدنى، بجامع كونه حُكِمَ يَخْتَصُّ بالرأس في كُلِّ.
- والشافعية على أصلهم أن الحلق في الإحرام الذي هو تُسْك لا يحصل إلا بثلاث شعرات، وكذا الحلق الذي هو حرام على الْمُحَرَّم لا تكمل القدية فيه إلا بثلاث شعرات. انظر: المجموع للنووي ١/٣٩٨.
- (١١) في (م) : ما يتناوله الاسم .
- (١٢) قوله (لو) : ساقطة من (م) .
- (١٣) قوله (رأسه) : ساقطة من (م)، و (ك) .

بثلاثة أصابع.

قيل له^(١): . اعتبار ما يتناوله الاسم يُخالف^(٢) موضوع الطهارة؛ إذ لا يُعتبر في شيء منها،^(٣) فلا يجوز تعليق الحكم به^(٤).

. ولأنه إذا مسح بثلاثة أصابع فقد أتى بمسح مقصود^(٥)؛ فجاز أن يتعلّق به الحكم،^(٦) وما قالوه ليس بمقصود.^(٧)

[١٤/١٤] مسألة: مسح الرأس بإصبع واحد

وقد قال أصحابنا: إذا مسح بإصبع واحد^(٨) مقدار ثلاثة أصابع^(٩)، لم يُجزئه.^{(١٠)(١١)}

(١) في (م): قلنا له.

(٢) في (م): يخالف.

(٣) ومن ذلك: أنه لو اقتصر على مسح أسفل الخفّ لم يُجزئه بالاتفاق، مع أنه يتناوله مطلق المسح على الخفّ. انظر: المغني لابن قدامة ٣٣٦/١، المجموع للنووي ٥١٨/١، موسوعة الإجماع لسعدي أبو جيب ١٠٥١/٣.

(٤) في (ك): تعليق الحكم عليه.

(٥) في (ك): فقد أتى بمقصود.

(٦) لأن ثلاثة أصابع اليد هي أكثر الأصابع، والأكثر له حكم الكل، قال عبد العتي في نهاية المراد (ص ٧٨): ((قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ فالباء للإلصاق، وهو المجمع عليه فيها، بخلاف التبعض فإن المحققين من أئمة العربية ينفون كونه معنى مستقلاً لها، بخلاف ما إذا جاء في ضمن الإلصاق، كما فيما نحن فيه، فإن إلصاق الآلة وهي اليد بالرأس الذي هو المطلوب لا يستوعبه، فإذا ألصق فلم يستوعب خرج عن العهدة بذلك البعض، لا لأنه هو المفاد بالباء)). انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٤/١، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ٣/١.

(٧) لأن المسح يُطلق على أدنى ما يُطلق عليه الاسم، وهو مقدار شعرة، وهذا غير ممكن إلا بزيادة غير معلومة. انظر: البناية للعيبي ١٧٠/١.

(٨) ((أو إصبعين)) المبسوط للسرخسي ٦٤/١.

تحريم محل النزاع:

من مسح رأسه بإصبع واحد، ثلاث مرات، بماء جديد؛ جاز؛ لأنه بمنزلة ثلاثة أصابع. ومن مسح بإصبع واحد يبطنها وظهرها وجانبيها جاز، وقال بعضهم: لا يجوز، قال في التحفة (١٠/١): ((والصحيح أنه يجوز، كما لو استنحى بحجر له ثلاثة أحرف، وهكذا روى زفر عن أبي حنيفة)) ومن مسح رأسه بإصبع واحد، مقدار ثلاثة أصابع؛ هو محل الخلاف.

انظر: مختارات النوازل للصرغيني ص ١٦٨، بدائع الصنائع للكاساني ٥/١، تفسير القرطبي ٦٠/٦.

(٩) وصورتها: ((أن يمدّه على رأسه حتى صار مقدار ثلاث أصابع، أو ربع الرأس)) المستجمع للعيبي ٤٦/١. بمعنى أنه مسح بإصبع واحد، وبهالة واحدة، دون أن يرفع يده عن رأسه.

انظر: تحفة الفقهاء للسرقي ١٠/١، فقه المسوحات لعلي الغامدي ص ١١٥.

(١٠) في (م) و (ك): لم يُجزه.

(١١) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٤٣/١، المبسوط للسرخسي ٦٤/١، بدائع الصنائع للكاساني ٥/١.

لا يُجزئه عند الثلاثة، مع اختلافهم في التعليل؛ فعند أبي حنيفة، وأبي يوسف لا يُجزئ المسح بإصبع واحدة؛ لاعتبار المسح عليه، وهو الرأس، فجعلوا الإجزاء مسح ربع الرأس، وأما محمد فاعتبر المسح به، وهي =

وجه قولهم: إن المقصود من المسح هو إمساك الماء العُضْو^(٢)، فإذا وُجد فقد صار مُستَعْمَلًا^(٣) - ما لم يقصد الاستيعاب^(٤) - /^(٥) فلا يجوز المسح بماء مُستَعْمَلٍ. [٣/أ(ك)]
وجه قول زُفر: إن شرط^(٦) الاستعمال هو مفارقة الماء العُضْو^(٧)^(٨)، الدليل عليه المغسول^(٩).

= الأصابع، فجعل الأجزاء المسح بثلاثة أصابع لا ما دونها، وعليه فإذا وضع ثلاثة أصابع على رأسه ولم يُسرّها جاز عنده، ولم يُجز عندها.

قال السرخسي: ((ذكر في نوادر ابن رستم: أنه إذا وضع ثلاثة أصابع ولم يمرّها، جاز في قول محمد رحمه الله تعالى في الرأس، والخف، ولم يُجز في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى يمرّهما بمقدار ما تُصيب البِلّة مقدار ربع الرأس؛ فهما اعتبرا المسحوع عليه، ومحمد رحمه الله تعالى اعتبر المسحوع به؛ وهو عشرة أصابع، ورُبْعها إصبعان ونصف؛ إلا أن الإصبع الواحد لا يتجزأ فجعل المفروض ثلاثة أصابع)) المبسوط ٦٤/١.

(١) ((إذا مسح به مقدار ربع الرأس؛ لأن المعتبر إصابة البِلّة دون الأصابع)) المبسوط للسرخسي ٦٤/١.
انظر: فتاوى قاضي خان ٣٥/١، تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي ١٠/١، فتح القدير لابن الهمام ١٩/١.
(٢) في (م)، و (ك): للعضو.

(٣) ((لأن الماء يصير مستعملًا بالوضع، والمسح بالماء المستعمل لا يجوز)) تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٠/١.
لأنه بوضع إصبعه على رأسه ورفعها يكون قد مسح العضو بالماء الذي على الإصبع؛ وهو جزء الرأس هنا، فصار مستعملًا، فلا بدّ له من ماء آخر ليتمّ به الواجب في مسح الرأس.

(٤) في (ك): زيادة [ولأن/ الاستيعاب إذا لم يجب فالمقصود يحصل بنفس الوضع، فيصير الماء مُستَعْمَلًا].

(٥) لأنه إذا قصد به الاستيعاب جاز له نقله من أول العضو إلى آخره؛ لأنه ما دام في العضو فليس له حكم الاستعمال باتفاق، قال الكاساني: ((سقّة الاستيعاب تحصل بالمدة، ولو كان مستعملًا بالمدة لما حصلت؛ لأنها لا تحصل بالماء المستعمل)) بدائع الصنائع ٥/١. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٧/١.

(٦) الشَّرْط لغة: إلزام الشيء والتزامه، وجمعه شروط، والشَّرْط (بفتحتين) العلامة، وجمعه أشرطة.

انظر: الْمُعْجَرِبُ لِلْمُطَرِّزِي ص ١٤٣، مختار الصحاح للرازي ص ١٦٣، المصباح المنير للفيومي ص ١٦٢.

الشَّرْط في الاصطلاح: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته؛ كالوضوء.

انظر: أصول السرخسي ٣٠٣/٢، تقريب الوصول لابن جزري ص ٢٤٦، الإحكام للأمدى ١٢١/١.

(٧) في (م)، و (ك): للعضو.

(٨) قال الجصاص: ((للمستعمل عندنا شرط؛ وهو مفارقتها للعضو، وما دام في العضو فليس له حكم الاستعمال بالاتفاق؛ فلذلك جاز نقله من أول العضو إلى آخره)) شرح مختصر الطحاوي ٢٧/١.

وهو هنا لم ينفصل؛ وإنما هو متردد، أشبه تردد الماء على الوجه، واليد، والرجل.

(٩) أي العضو المغسول؛ بمعنى: ((أن الماء لا يصير مستعملًا حالة المسح، كما لا يصير مستعملًا حالة الغسل، فإذا مدّ فقد مسح بماء غير مستعمل، فجاز، والدليل عليه أن سقّة الاستيعاب تحصل بالمدة، ولو كان مستعملًا بالمدة لما حصلت؛ لأنها لا تحصل بالماء المستعمل)) بدائع الصنائع للكاساني ٥/١.

أجيب: بأن ((الأصيل أن يصير الماء مستعملًا بأول ملاقاته العضو؛ لوجود زوال الحدث، أو قصد القرية؛ إلا أن في باب الغسل لم يظهر حكم الاستعمال في تلك الحالة للضرورة؛ وهي أنه لو أعطي له حكم الاستعمال لاحتاج إلى أن يأخذ لكل جزء من العضو ماءً جديدًا؛ وفيه من الحرج ما لا يخفى؛ فلم يظهر حكم الاستعمال لهذه =

فعلى هذا، ما لم يرفع يده لا يُحكم^(١) باستعمال الماء^(٢)؛ فيجوز المسح به^(٣).

[١٥/١٥] مسألة: غسل الرجلين المكشوفتين في الوضوء

وأما الرجلان^(٤): ففرضهما^(٥) الغسل عند أصحابنا.^(٦)

ومن الناس من قال: الواجب المسح^(٧).^(٨)

ومنهم من قال: هو مُخَيَّر بين المسح، والغسل^(٩).^(١٠)

= الضرورة، ولا ضرورة في المسح؛ لأنه يمكنه أن يمسخ دفعة واحدة؛ فلا ضرورة إلى المد لإقامة الفرض؛ فظهر حكم الاستعمال فيه ((بدائع الصنائع للكاساني ٥/١. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٧/١.

(١) في (ك): لم يُحكم.

(٢) أي ما لم يرفع يده عن رأسه لا يُحكم باستعمال الماء والبلّة التي على يده؛ لأنه يمكنه أن يمسخ بإصبعه على رأسه دفعة واحدة دون رفعه. انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٥/١.

(٣) في (م): زيادة [وأما إذا مسح على الرأس بانقلاب الإصبع فبالإجماع جائز].

(٤) في (م): فصل، وأما الرجلين.

(٥) تحرير محل الخلاف:

اتفق العلماء على أن الرجلين من أعضاء الوضوء، وأجهعوا على أن من غسل قدميه فقد أدى الواجب الذي عليه، وأن من شرع في الغسل لفرضه الغسل في جميع القدم، واتفقوا أن إمساك الرجلين المكشوفتين الماء لمن توضأ فرض، واختلفوا في نوع طهارتهما ؟

انظر: مراتب الإجماع لابن حزم ص ١٩، التمهيد لابن عبد البر ٢٤٤/٢٥٦، بداية المجتهد لابن رشد ٥٠/١.

(٦) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣/١، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٧٧/١، مقدمة الغزنوي ص ٨٠.

وهو محل اتفاق بين الأئمة الأربعة. قال القرطبي في تفسيره (٦١/٦): ((قال ابن العربي: اتفقت العلماء على وجوب غسلهما، وما علمت من ردة ذلك سوى الطبري من فقهاء المسلمين، والرافضة من غيرهم)).

انظر للمالكية: الاستذكار لابن عبد البر ١٤٠/١، عيون المجالس للبغداد ١١٧/١، جامع الأمهات لابن الحاجب ص ٤٩.

وللشافعية: الأم للشافعي ٤٢/١، الحاوي للماوردي ١٢٣/١، شقة المحتاج للهيتمي ٣٤٥/١.

وللحنابلة: الجامع الصغير لأي يعلى ص ٢٤، المغني لابن قدامة ١٥٠/١، المبدع لابن مفلح ١١٣/١.

انظر: مراتب الإجماع لابن حزم ص ١٩/ موسوعة الإجماع لسعدي أبو حبيب ١٢٥٧/٣، ١٢٦٢.

(٧) في (م)، و (ك): الواجب هو المسح.

(٨) وهو مذهب الشيعة، وبه قال الظاهرية، ورؤي عن بعض السلف.

انظر لقول الشيعة: البحر الزخار للمرتضى ٦٧/١.

وللظاهرية: المحلى لابن حزم ٥٦/٢، الاستذكار ١٤٠/١.

ولقول بعض السلف: تفسير الطبري ١٢٩/٦، الأوسط لابن المنذر ٤١١/١، أحكام القرآن للجصاص ٤٣٣/٢.

(٩) في (ك): زيادة [والتخير مذهب الحسن البصري].

(١٠) وهو مروي عن الحسن البصري، والطبري، والجبائي من المعتزلة.

قال الرمخشري في الكشف (٦٤٦/١): ((وقرأ الحسن ﷺ وَأَرْجُلُكُمْ بِالرِّقْعِ، بمعنى وأرجلكم مغسولة، أو مسححة إلى الكعبين))، وهي قراءة شاذة. انظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٠٩/١.

انظر: تفسير الطبري ١٣٠/٦، عيون المجالس للبغداد ١١٨/١، تفسير البغوي ٢٢/٣.

ومنهم من قال: يجب الجمع بينهما.^(١)

دليلنا: [١] ما روي: أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَقَالَ: (هَذَا وُضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ)^(٢).

[٣/أ(٢)]

[٢] ولأن جميع الأمة نقلت^(٣) أن النبي ﷺ دَاوَمَ عَلَى غَسْلِ رِجْلَيْهِ،^(٤) وَلَمْ يُرَوْ عَنْهُ الْمَسْحُ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ ضَعِيفَةٍ^(٥)، شَاذَةٌ^(٦)،^(٧)

(١) وهو مروي عن الحسن البصري، وبعض أهل الظاهر.

انظر: أحكام القرآن للجصاص ٤٣٤/٢، الكشاف للزخشري ٦٤٦/١، المجموع للنووي ٤١٧/١.

(٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً، برقم (٤١٩) ١/١٤٥، والدارقطني في سننه ٨٠/١، والبيهقي في الكبرى ٨٠/١، قال: (تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاحِدَةً، وَاحِدَةً فَقَالَ: (هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةٌ إِلَّا بِهِ)، وَذَكَرَ فِيهِ الْوُضُوءَ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا)، ضَعَّفَهُ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ ٨٢/١، وَالْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ بِرَقْمِ (٩٢) ص ٣٤. ومن حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مرة، ومرتين، وثلاثاً، برقم (٤٢٠) ١/١٤٥، أن رسول الله ﷺ دعاء بماء فتوضأ مرة مرة وقال: (هذا وظيفة الوضوء، أو قال: وضوء من لم يتوضأه لم يقبل الله له صلاة)، ضَعَّفَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي مَصْبَاحِ الرَّجَاةِ ١١٣/١، وَالْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ بِرَقْمِ (٩٣) ص ٣٥.

(٣) في (ك): نقلوا.

(٤) قال الزيلعي: ((الذين رووا صفة وضوء النبي ﷺ من الصحابة عشرون تقرأ)) نصب الراية ١٠/١.

(٥) الضعيف لغة: بفتح الضاد وضمها؛ خلاف القوة، والصحة، ضعف الحديث أو الرأي نسبته إلى الضعف.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٨٤، المصباح المنير للفيومي ص ١٨٧، المعجم الوجيز ص ٣٨٠. الضعيف اصطلاحاً: ما لم يجمع صفة الحسن، بفقدائها شرطاً من شروطه.

قال البيهقي في منظومته (ص ١١): ((وكل ما عن رتبة الحسن قصر - فهو الضعيف، وهو أقسام كثر))، وأقسام الضعيف كثيرة؛ منها الموضوع، والشاذ، والمنقطع، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، وغير ذلك. انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٤٨، الباعث الحثيث لابن كثير ١/١٤٢، تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ٦٣.

(٦) الشاذ لغة: اسم فاعل من شذ؛ بمعنى انفرد، فالشاذ معناه المنفرد عند الجمهور. الشاذ اصطلاحاً: قال الشافعي: الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس، وقيل: ما رواه الثقة مخالفاً لرواية الثقات، أو الأوثق منه.

انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨٣، فتح المغيث للسخاوي ص ٨٥، الباعث الحثيث لابن كثير ١/١٧٩.

(٧) إطلاق القول بأنه لم يرو عنه مسح الرجلين إلا من جهة ضعيفة، أو شاذة، فيه نظر، حيث ثبت أنه ﷺ كان يمسح على النعلين، وحاصل ما قاله العلماء عن أحاديث المسح على النعلين، هو أنها منسوخة، أو أن المراد بالمسح الغسل الخفيف، أو يكون مسحاً على قدميه كان في وضوء توضأه من غير حدث كان منه.

قال أبو بكر الجصاص: ((ولا خلاف في جواز مسح الرجلين في وضوء من لم يحدث)) أحكام القرآن ٢/٣٥ وقال الألباني في الثمر المستطاب (١/١٦): ((وثبت أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام كان يمسح على النعلين، رواه أبو داود من حديث المغيرة، ثم أخرجه أحمد (٩/٤) من حديث أوس بن أبي أوس، وكذا الطبراني في الكبير ... قال: (رأيت أبي يوماً توضأ فمسح على النعلين، فقلت: أتمسح عليهما؟ فقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل) وهذا سند صحيح ...، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((أن الرجل لها ثلاث أحوال: الكشف له =

فمن قال: إن الغسل لا يجزئ به الصلاة؛ فقد خالف المنقول من جهة الاستفاضة^(١).

ومن^(٢) قال: يجوز كل واحد منهما، لا يخلو إما أن يقول مع ذلك^(٣): الغسل أفضل، أو المسح أفضل^(٤) ؟

فإن قال: المسح أفضل؛ أدى ذلك إلى أن يكون النبي ﷺ داوم على ترك الفضيلة^(٥). وإن قال: الغسل أفضل^(٦) لم يصح^(٧)؛ لأن العضو إذا كان فرضه المسح لا يكون الأفضل غسّله، أصله الرأس^(٨).

الغسل وهو أعلى المراتب، والسّتر المسح، وحالة متوسطة وهي في الفعل، فلا هي بارزة فيجب الغسل، فأعطيت حالة متوسطة وهو الرّش، وحيث أطلقت عليها لفظ المسح في هذا الحال، فالمراد به الرّش ((الفتاوى الكبرى ٣٠٣/٥، قال الألباني رحمه الله:)) ولكنه لا يلزم منه إبطال السنّة الأخرى، وهي المسح على التّعلين، كالخفين والجوربين، يحمل المسح عليهما على الرّش، كما قال الشيخ رحمه الله؛ لعدم وجود قرينة قاطعة صارفة من الحقيقة إلى المجاز، والله أعلم، ثمّ وحيث نصّاً لشيخ الإسلام ذهب فيه إلى المسح على التّعلين بشرط مشقة نزعهما فقال في الفتاوى الكبرى (٣٦٣/١): ((وتقل عنه المسح على القدمين في موضع الحاجة؛ مثل أن يكون في قدميه نعلان يشقّ نزعهما))، وقيدته في (الاختيارات): (إلا بيد، أو رجل) الثمر المستطاب ٢١/١. انظر: الاعتبار للحازمي ص ١٨٥-١٨٦، زاد المسير لابن الجوزي ٣٠٢/٢، نيل الأوطار للشوكاني ٢١٤/١. (١) الحديث المستفيض: عند الفقهاء هو الحديث المشهور عند محدّثين، قال الصنعاني في قصب السّكر (ص ٢٧) عند تعريف خبر الواحد وأنواعه: ((بشرطه، وأول الأقسام شموه مشهوراً، وفي الأعلام من قال هذا مستفيض اسماً)).

قال شارح المنظومة: ((قوله: (... وفي الأعلام من قال هذا مستفيض ...) أي من أهل العلم؛ وهم جماعة من الفقهاء، قالوا: إن هذا هو المستفيض - أي الخبر المشهور - سُمّي بذلك لانتشاره وشيوعه، من استفاض الخبر إذا شاع)) شرح قصب السّكر لعبد الكريم الأثري ص ٢٩. والمشهور لغة: اسم مفعول من الشهرة؛ وهي ظهور الأمر، ووضوحه. انظر: الصحاح للجوهري ٧٠٥/٢، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢٢٢/٣، اللسان لابن منظور ٢٢٦/٧. المشهور اصطلاحاً: هو ما رواه جماعة لم يبلغوا في الكثرة حدّ التواتر. ومنهم من غاير بينهما، فقال المستفيض: هو ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد فيه، وقيل غير ذلك. انظر: الخلاصة للحسين الطّيّبي ص ٥٢، تدريب الراوي للسيوطي ٦٢١/٢، دليل أرباب الفلاح للحكّمي ص ٤٩.

- (٢) في (م) : وأما من.
- (٣) في (م) : إما أن يقول يكون مع ذلك. وفي (ك) : أن يقول مع ذلك.
- (٤) في (م) ، و (ك) : الغسل أفضل، أو المسح؟.
- (٥) في (ك) : على ترك الأفضل. وفي (م) : زيادة [وهذا لا يظن بالنبي عليه السلام] .
- (٦) في (م) : زيادة [أدى ذلك إلى أن النبي عليه السلام داوم على الفضيلة، الواحد لا يجوز أن يكون فرضه الغسل والمسح في حالة واحدة] جاءت هذه الزيادة بعد أسطر متداخلة، فيها تقدم وتأخير.
- (٧) في (م) : وهذا لا يجوز.
- (٨) لم يذكر المصنّف جواب من قال بوجوب الجمع بينهما، وجوابه: ما قال الجصاص: ((وغير جائز أن يكونا هما جميعاً على وجه الجمع؛ لاتفاق الجميع على خلافه)) أحكام القرآن ٤٣٤/٢ .

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١)، وقال ابن عباس^(٢) (٣): (نزل جبريل - ^(٤)عليه السلام - بمسحيتين، وغسلين).^(٥)
 قيل له^(٦) (٧): هذه الآية قرئت بقراءتين^(٨) (٩): قراءة النصب^(١٠) (١١)، وظاهرها يوجب الغسل^(١٢)؛ لأنه عطف الرجلين^(١٣) على المغسول^(١٤)، والتقدير: فاغسلوا وجوهكم، وأيديكم، وأرجلكم، وامسحوا برؤوسكم.^(١٥)

- (١) قوله تعالى (إلى الكعبين): لم ترد في (٢).
 (٢) سورة المائدة الآية رقم (٦).
 (٣) في (٢): وقال ابن عباس رضي الله عنه.
 (٤) ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد بالشعب قبل الهجرة بثلاث سنين، دعاه له النبي ﷺ فقال: (اللهم فقه في الدين، وعلمه التأويل)، وسُمي بالخبر والبحر، خرج إلى الطائف أيام ابن الزبير فمات بها سنة (٦٨ هـ)، وله (٧٠) عاماً، وقد عمي في آخر عمره.
 انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٦٦/٣، معرفة القراء الكبار للذهبي ٤٥/١، غاية النهاية لابن الجزري ٤٢٥/١.
 (٥) قوله (عليه السلام): لم ترد في (ك).
 (٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٥٥) ١٩/١، والطبري في تفسيره ١٢٨/٦.
 (٧) قوله (له): ساقطة من (٢).
 (٨) ويمكن أن يقال له أيضاً: أن ابن عباس رضي الله عنهما قد رجح عن قوله، فعن عكرمة عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب، وقال: (عاد الأمر إلى الغسل)، أخرجه أبو عبيد في الطهور ص ٣٩٢، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٩٣) ٢٦/١، وابن جرير في تفسيره ١٢٧/٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٠/١. انظر: ما صحّ من آثار الصحابة في الفقه لتركيا غلام ٦٢/١.
 وكذلك رجح غيره من الصحابة والتابعين؛ كابن مسعود، وعكرمة، انظر: جامع البيان للطبري ١٢٧/٦.
 (٩) في (ك): بقراءتين قراءة النصب، وقراءة الخفض.
 (١٠) القراءات: ((علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها، معروفاً لناقله)) منجد المقرئين لابن الجزري ص ٣ وقيل هو: ((علم يدرس مذاهب الناقلين لكتاب الله عز وجل، في كيفية أداء كلمات القرآن اتفاقاً واختلافاً، مع عزو كل وجه لناقله)) القراءات القرآنية لعبد الحلیم قابة ص ٤٤. انظر: الدور الزاهرة للقاضي ص ٥.
 (١١) في (٢): قراءة بالنصب. وفي (ك): قراءة النصب.
 (١٢) وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم، والكسائي، ويعقوب.
 قال الشاطبي: ((..... وأرجلكم بالنصب عمّ رضاً عملاً)) حرز الأمان ووجه التهاني ص ٤٩.
 قال ابن القاصح: ((ثم أخبر أن المشار إليهم بعمّ والراء والعين في قوله: (عمّ رضاً عملاً)؛ وهم نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص؛ قرؤوا ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ بنصب اللام، فتعين للباقيين القراءة بخفضها)) سراج القارئ ص ٢١٥.
 انظر: الغاية لابن مهران ص ١٣٨، الكافي للربيعي ص ١٠٣، القراءات العشر لمحمد راجح (بهاشم المصحف).
 (١٣) قال الجصاص: ((لا خلاف بين فقهاء الأمصار في أن المراد الغسل)) أحكام القرآن ٤٣٣/٢.
 (١٤) في (ك): لأنه عطف للرجلين.
 (١٥) قال الطبري: ((وإذا قرئ كذلك كان من المؤخر الذي معناه التقديم، وتكون الأرجل منصوبة عطفاً على الأيدي)) جامع البيان ١٢٦/٦.
 (١٦) انظر: جامع البيان للطبري ١٢٦/٦، بحر العلوم لأبي الليث ٤١٨/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦١/٦.

والقراءة الأخرى^(١) قراءة الخفض^(٢): وظاهرها يُوجب المسح؛ لأنه عطف على المسح^(٣)، والتقدير: وامسحوا برؤوسكم، وأرجلكم^(٤).

والدليل على أن ظاهر كل واحدة^(٥) من القرائتين ما ذكرناه: أن الصحابة - رضي الله عنهم - اختلفوا^(٦)، فكل من قرأها بالنصب اعتقد الغسل، وكل من قرأها بالخفض اعتقد المسح، وكلهم من أهل اللغة، فلولا أن ظاهر كل واحدة^(٧) من القرائتين ما اعتقده لطول بالدليل على عدوله عن الظاهر.

[٤/أ(س)]

وإذا ثبت ما ذكرناه، كانت الآية مُحتملة؛ فافتقرت إلى البيان، وقد روي: (أن النبي ﷺ توضأ، وغسل رجله، وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به)^(٨)؛ فيكون بياناً للآية^(٩).

(١) في (م) : والقراءة الأخرى وهي.

(٢) وهي قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، وحفصة، وأبو بكر عن عاصم.

انظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٤٣، الحجة لابن خالويه ص ٢٠، الوافي لعبد الفتاح القاضي ص ٢٥١.

انظر: بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي ١/٤١٨، تفسير القرطبي ٦/٦١، تفسير أبو السعود ٢/٢٤٢.

(٣) قال العكبري: ((ويُقرأ بالجر وهو مشهور أيضاً كشهرة النصب، وفيها وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة، والأرجل مغسولة،... والوجه الثاني: أن يكون جرّ الأرجل بجار محذوف، تقديره: وانفعلوا بأرجلكم غسلاً، وحذف الجار وإبقاء الجرّ جائز)) إملاء ما من به الرحمن ١/٢٠٩، وذكر الزمخشري وغيره توجيهها لطيفاً لقراءة الجر، فقال: ((قرأ جماعة ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ بالنصب فدلّ على أن الأرجل مغسولة، فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة، تغسل بصبّ الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم، والمنهي عنه، فعطف على الثالث المسح لا لتمسح؛ ولكن لئيبه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها)) الكشف ١/٦٤٥.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري ٦/١٢٨، زاد المسير لابن الجوزي ٢/٣٠١، تفسير أبو السعود ٢/٢٤٢.

(٥) في (م) : كل واحد.

(٦) في (م) : اختلفوا في قراءة هذه الآية.

(٧) في (م) : كل واحد.

(٨) تقدّم تحريره في المسألة رقم [١٥/١٥] ص ١٠٥، هامش رقم (٢).

(٩) انظر: وقوع البيان بفعله ﷺ في المسألة رقم [١١/١١]، ص ٩٧، هامش رقم (٨).

قال ابن قدامة: ((وإذا كان الأمر محتملاً، وجب الرجوع إلى بيان النبي ﷺ، ويدل على صحة هذا، قول النبي ﷺ في حديث عروة بن عتبة: (ثم غسل رجله كما أمره الله عز وجل)، ثبت بهذا أن النبي ﷺ إنما أمر بالغسل)) المغني ١/١٥٣. ثم إن الغسل أشدّ مناسبة للقدمين؛ لأنهما معرضتان للخبث؛ لكونهما يوطأ بهما على الأرض؛ لذلك لا يُنقى دنسها غالباً إلا بالغسل. انظر: بداية المجتهد لابن رشد ١/٥٢، المغني لابن قدامة ١/١٥٤.

[١٦/١٦] مسألة: إدخال الكعابين في غسل الرجلين في الوضوء [

وَيَدْخُلُ الْكَعْبَانِ فِي غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ. (١)

وقال زُفر (٢): لَا يَدْخُلُ. (٣)

والكلام في ذلك كالكلام في المرافق. (٤)

[١٧/١٧] مسألة: المراد بالكعابين الواجب غسلهما مع الرجلين في الوضوء [

والكعبُ: هو الْعَظْمُ الناتئ (٥) الذي في مِفْصَلِ الْقَدَمِ (٦)؛ (٧) لأن إطلاق اسم الكعب (٨) لا

يُفْهَمُ مِنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ (٩)، يُقَالُ: / ضَرَبَ كَعْبَ فُلَانٍ، فَيُفْهَمُ مِنْهُ هَذَا الْعَضْوُ (١٠) الناتئ (١١)، [٣/ب(م)]

وقال النبي ﷺ: (أَلْصِقُوا الْكَعَابَ بِالْكَعَابِ (١٢)) (١٣) والمفهومُ منه ما ذكرنا.

(١) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، الكافي للحاكم الشهيد ٨/١، المختار لابن مودود الموصلي ٧/١.

(٢) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١١/١، المستجمع للعيني ٤٢/١، مجمع الأثر للمعتمد أفندي ١٠/١.

(٣) في (م)، و (ك): لَا يَدْخُلَانِ.

(٤) انظر: المسألة رقم [١١/١١] ص ٩٦.

(٥) في (م): الثاني.

(٦) قال في الهداية (١٥/١): ((وهو الصحيح)).

انظر: البناية للعيني ١٦٤/١، الرهان للطرابلسي ص ٥٤، البحر الرائق لابن نجيم ٣٠/١.

(٧) الكعب: مأخوذ من التكعب؛ وهو الظهور والارتفاع، ومنه الكعبة، قال في المصباح المنير (٢٧٦): ((الكعبُ

من الإنسان اختلف فيه أئمة اللغة: فقال أبو عمرو بن العلاء، والأصمعي، وجماعة هو العظم الناشئ في جانب

القدم عند ملتقى الساق والقدم، فيكون لكل قدم كعبان عن يمينها ويسارها، وقد صرح بهذا الأزهري وغيره،

وقال ابن الأعرابي، وجماعة: الكعب هو المفصل بين الساق والقدم، والجمع كعوب، وأكعب، وكعاب)).

انظر: الزاهر للأزهري ص ١٠٥، حلية الفقهاء لابن فارس ص ٢٧، المغرب للمطري ص ٢٢٤.

(٨) في (ك): القدم. وهو خطأ.

(٩) في (ك): لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا هَذَا.

(١٠) في (ك): فَيُفْهَمُ مِنْهُ الْعَظْمُ.

(١١) في (م): العضو الثاني.

(١٢) في (م) بالكعاب في الصلاة.

(١٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢٧٦/٤، والبخاري في صحيحه تعليقاً بصيغة الجزم في كتاب الأذان، باب إلقاء

المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف، فقال: (وقال النعمان بن بشير: رأيتُ الرجلَ ممّا يلزقُ كعبه بكعب

صاحبه) ٢٣٨/١، ووصله الحافظ في التلخيص ٣٠٢/٢ من طريق الدارقطني وحسن إسناده، وأخرجه أبو داود

في كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف برقم (٦٦٢) ٤٣١/١، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٦٠) ٨٢/١،

والدارقطني في سننه ٢٨٣/١، والبيهقي في الكبرى ٧٦/١، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: أقبل رسول

الله ﷺ على الناس بوجهه فقال: (أقيموا صفوفكم، ثلاثاً، والله لثقيمن صفوفكم، أو ليخالفن الله بين قلوبكم)

قال: فرأيتُ الرجلَ يلزقُ منكبه بمنكب صاحبه، وركبته بركبة صاحبه، وكعبه بكعبه)، حسنه النووي في

المجموع ٤٢١/١، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٦١٦) ١٣٠/١.

وأصله في الصحيحين مختصراً، البخاري برقم (٧١٧) ٢٣٦/١، ومسلم برقم (٤٣٦) ٤٣٦/١.

وقد رَوَى هشام^(١) عن محمد: أن الكعب هو المِفْصَل الذي في وَسْطَ الْقَدَم، عند مَعْقِدِ الشَّرَاكِ^(٢). (٣)

وهذا سهوٌ من هشام^(٤)؛ لأنَّ محمداً قال ذلك في مسألة: الْمُحْرِم إذا لم يَجِدِ النَّعْلَيْن، أنه يَلْبِسُ الْخُفَّيْن، وَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ / الْكَعْبَيْن، وأشار بيده ويَّيْن^(٥) موضع الْقَطْع، فنَقَلَ هِشَامُ [٣/ب(ك)] ذلك إلى الطهارة^(٦)؛ وإلَّا فلا خلاف فيه^(٧).

قال - رحمه الله^(٨) - : ويدخُلُ المِرْفَقُ، والكعبانِ في الغَسْلِ، والمقروضُ في مسح الرأسِ مقدارُ الناصية.
وقد بيَّنا ذلك كله. (٩)(١٠)

- (١) هشام: هو هشام بن عبيد الله، (وقيل عبد الله) الرازي، أحد أئمة السُّنة والفقهِ، وأحد بحور العلم؛ تفقّه على أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، من مؤلفاته: صلاة الأثر، والنوادر، توفي سنة (٢٢١هـ).
- انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٤٦/١٠، الجواهر المضئية للقرشي ٥٦٩/٣، الفوائد البهية للكنوي ص ٢٢٣.
- (٢) الشَّرَاك: قال المطرزي: ((شَرَكُ النَّعْلِ: وضع عليها الشَّرَاك؛ وهو سيرها الذي على ظهر القدم، وهو مثل في القلّة)) الْمُعْرَب ص ١٤٤، انظر: المصباح المنير للفيومي ص ١٦٢، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ١٢٢٠.
- (٣) ووجهه: ((أن الكعب اسم للمفصل، ومنه كُعُوب الرِّمَح؛ أي مفاصله، والذي في وسط القدم مفصل؛ وهو المتيقن)) المبسوط للسرخسي ٩/١. انظر: البناية للعيني ١٦٦/١، البحر الرائق لابن نجيم ٣٠/١.
- (٤) في (م): وهذا سهو وقع من هشام. وفي (ك): وهذا سهو من هشام على محمد أن الكعب هو المفصل.
- (٥) في (م): وأشار بيده إلى.
- (٦) انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٧/٤، تبين الحقائق للزيلعي ١٢/٢، حاشية ابن عابدين ٩٨/١، ٤٩٠/٢.
- (٧) أي لا خلاف في تفسير الكعب بهذا في الطهارة، قال الواحدي: ((ولا يُعْرَج على قول من قال الكعب في ظهر القدم؛ لأنه خارج عن اللغة، والأخبار وإجماع الناس)) نقله عنه النووي في المجموع ٤٢٣/١.
- انظر: المبسوط للسرخسي ٩/١، بداية المجتهد لابن رشد ٥٣/١، المغني لابن قدامة ١٥٥/١.
- (٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (ك).
- (٩) كُتِبَ في هامش الأصل عبارة (يَلْعَ): أي مقابلة وقراءة على نسخة أخرى، ويردُّ هذا كثيراً؛ للتأكيد على أهمية هذه النسخة.
- (١٠) انظر: المسألة رقم [١١/١١] مسألة: إدخال المرفقين في غسل اليدين في الوضوء [ص ٩٦. والمسألة رقم [١٦/١٦] مسألة: إدخال الكعبين في غسل الرجلين في الوضوء [ص ١٠٩. والمسألة رقم [١٣/١٣] مسألة: القدر الواجب مسحه من الرأس في الوضوء [ص ٩٨.

[فصل]^(١) [في سنن الوضوء]

[١٨/١] مسألة: غسل اليدين قبل إدخالهما في إناء الوضوء [

قال^(٢): وسُننُ^(٣) الطَّهَّارَةِ^(٤): غَسْلُ اليَدَيْنِ^(٥) قَبْلَ إدخالهما الإناء^(٦)^(٧)؛ إذا استيقظَ المتوضئُ مِنْ نومه^(٨)^(٩).

(١) من (٢) .

(٢) قوله (قال) : ساقطة من (٢) .

(٣) السُّنَّةُ لغة: الطريقة، والعادة، والسيرة، حميدة كانت، أو ذميمة، والجمع سُنن.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٥٥، لسان العرب لابن منظور ٣٩٩/٦، المصباح المنير للفيومي ص ١٥٢ .
السنة في اصطلاح الحنفية: ((الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب)) الرهان للطرابلسي ص ٦٠، وقال ابن نجيم (البحر الرائق ١/٣٥) : ((هي الطريقة المسلوكة في الدين من غير لزوم، على سبيل المواظبة))، وهي تشمل عند الحنفية ما ثبت عن النبي ﷺ، وما ثبت عن الخلفاء الراشدين المهديين ﷺ؛ ولكن ينصرف عند الإطلاق إلى الأول.

أقسامها: تنقسم السنة عند الحنفية إلى قسمين:

أحدها: السنة المؤكدة، وهي سنن الهدى؛ وهي ما واطب عليه الرسول ﷺ من غير ترك، ورغب فيه من غير إلزام، وكانت المواظبة على سبيل العبادة؛ مثل الأذان، وهي المراد عند الإطلاق.
حكمها: يثاب فاعلها ولا يأثم تاركها، وإقامتها تكميل للدين وتركها ضلالة، ويتعلق بتركها كراهية أو إساءة.
ثانيها: السنة غير المؤكدة، وهي سنن الزوائد؛ وهي كل ما فعله الرسول ﷺ وواطب عليه مع الترك أحياناً، ورغب فيه بعض الأحيان، وكان فعلها على سبيل العادة.
ويطلق عليها أحياناً: المستحب، والمندوب، والأدب، والفضيلة، مثل ما نُقل من طريقة رسول الله ﷺ في لباسه.
حكمها: لا يتعلق بتركها كراهية، أو إساءة، وإن كان الأفضل أن يأتي بها، فأخذها هُدى، وإقامتها حسنة، وبتركها يفوت المرء على نفسه خيراً، وأجرأً وفضيلة.

انظر: أصول البيهقي ٥٥١/٢، المغني للبخاري ص ٨٥، المذهب الحنفي لأحمد النقيب ٢٩٥/١.

(٤) ((أي الوضوء)) العناية للبايرقي ٢٠/١.

(٥) أي غسل اليدين في ابتداء الوضوء إلى رسغيه ثلاثاً، والرسغ: هو منتهى الكف عند المفصل.

انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٠/١، التنبيه لابن أبي العز ص ٣، المستجمع للعين ٤٩/١.

(٦) في (٢) : في الإناء.

(٧) ((محمول على ما إذا كانت الآنية صغيرة، أو كبيرة ولكن معه آنية صغيرة، وأما إذا كان الإناء كبيراً وليس معه آنية صغيرة؛ فالنهي محمول على الإدخال على سبيل المبالغة)) المحيط البرهاني لابن مازة ٣٦/١.

(٨) ((الأصح أنه سنة مطلقاً، نصّ عليه في شرح الهداية)) التصحيح والترحيح لابن قطلوبغا ص ١٣٢ .
وقيل: حصص المصنّف غسلهما بالمستيقظ من النوم تركاً بلفظ الحديث، والسنة تشمل المستيقظ وغيره، وعليه الأكثرون، وقيل: هو شرط اتفاقي، ونُقل عن شمس الأئمة الكردي: أنه شرط.

انظر: العناية للبايرقي ٢١/١، البناية للعين ١٧٩/١، البحر الرائق لابن نجيم ٣٧/١.

(٩) تحرير محل الخلاف:

لا تخلو الكفان المراد غسلهما قبل إدخالهما في إناء الوضوء من إحدى حالات ثلاث:

الحالة الأولى: حال تحقق النجاسة فيهما؛ فيجب الابتداء بغسل اليدين قبل غسلهما في الإناء، بلا خلاف .
=

وذلك لقوله ﷺ: (إذا استيقظ أحدكم من منامه ^(١) فلا يغمس ^(٢) يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده) ^(٣)؛ معناه: لا يدري أين باتت ^(٤)؛ في مكان طاهر من بدنه أو نجس ^(٥) ١٢ فبين ^(٦) أن ذلك لأجل الشك في ^(٧) النجاسة، ومن شك في النجاسة يستحب له غسلها ^(٨) ولا يجب عليه ^(٩).

= الحالة الثانية: حال توقم النجاسة؛ ويكون غسلها ابتداء قبل غمسها سنة مؤكدة، بلا خلاف.
الحالة الثالثة: حال تحقق عدم النجاسة، أو توقمها ؟ وهو محل الخلاف، على أربعة أقوال:
القول الأول: سنة مطلقاً؛ وهو الأصح عندهم؛ ((لأن من حكي وضوءه عليه الصلاة والسلام قدمه، وإنما يحكي ما كان دأبه وعادته لا خصوص وضوئه الذي هو عن نوم؛ بل الظاهر أن إطلاعهم على وضوئه عن غير نوم، نعم مع الاستيقاظ وتوقم النجاسة السنة أكد، أما الوجوب فإنما يُناط بتحقيق النجاسة)) فتح القدير لابن الهمام ٢١/١.

القول الثاني: سنة في حق القائم من النوم.
القول الثالث: سنة في حق الشك في طهارة يده، فيكره له مطلقاً أن يدخل يديه إذا شك في طهارتهما.
القول الرابع: سنة في حق من نام مستنجياً بالأحجار، أو متنجس البدن.
انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٢/١، المحيط الرهاني لابن مازة ٣٨/١، التنبيه لابن أبي العز ص ٣.
(١) ((إنما ذكر النوم في الحديث مثلاً، وتبه ﷺ على المقصود بذكر العلة)) المجموع للنووي ٣٤٨/١.
(٢) ((ليس بنهي تحريم بل نهي تنزيه؛ حتى لو أدخل الجنب يده في الإناء ويده طاهرة لا يفسد الماء، وإن لم يكن غسلها... لأنه لا يمكن التحرز عن إمساك الأصابع الماء والإناء)) المحتجى للزاهدي [مخطوط (٩/ل أ)].
وقال الصنعاني في سبل السلام (١٩٣/١): ((والنهي الذي في هذه الرواية للكراهة، والقرينة عليه ذكر العدد، فإن ذكره في غير النجاسة العينية دليل الندب، ولأنه علل بأمر يقتضي الشك، والشك لا يقتضي الوجوب في هذا الحكم، استصحاباً لأصل الطهارة))
(٣) متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترأ، برقم (١٦٢) ٧٣/١، ومسلم - واللفظ له - في كتاب الطهارة، باب كراهية غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً برقم (٢٧٨/٨٧) ٢٣٣/١.

(٤) في (م) : معناه لا يدري أين باتت يده، في مكان. وفي (ك) : معناه لا يدري باتت، في مكان.
(٥) النجاسة في اللغة: النجس بالفتح، وبالكسر، وبالتحريك: ضد الطاهر، والنجس: القدر، جمعه أنجاس.
انظر: الصحاح للجوهري ٩٨١/٣، المصباح المنير للفيومي ص ٣٠٦، المعجم الوجيز ص ٦٠٣.
النجاسة في الاصطلاح: كل شيء مستقذر، قال الكفوي: ((النجس أكثر ما يقال في المستقذر طبعاً، والنجس أكثر ما يقال في المستقذر عقلاً وشرعاً)) الكليات ص ٤٧٩.
انظر: المفردات للراغب ص ٤٨٣، طلبة الطلبة للنسفي ص ٣١٧، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٤٨.

(٦) في (م) : فبين.
(٧) قوله (الشك في) : ساقطة من (م).
(٨) في (م) : غسلها.
(٩) انظر: العناية للبايزي ٢١/١، المسائل الشريفة للديري ص ٥، المستجمع للعيني ٤٩/١.
يظهر اختيار الأقطع للقول الثالث، وهو سنة غسلها في حق الشك في طهارتهما، وفيه إشارة إلى قاعدة عظيمة من قواعد الفقه؛ وهي قاعدة (اليقين لا يزول بالشك)؛ وذلك أن ((الأصل في بدن الإنسان - ومن جهلته اليد - الطهارة، وإذا ثبت الطهارة يقيناً باستصحاب هذا الأصل، لم تزل بأمر مشكوك فيه؛ وهو احتمال النجاسة)) الشك وأثره لعبد الله السليمان ٢٥٩/١. انظر: قاعدة اليقين لا يزول بالشك للباحسين ص ١٩٩.

قال^(١): وتسمية الله تعالى^(٢) في ابتداء^(٣) الوضوء^(٤).

وذلك لقوله ﷺ: (من توضأ وذكر اسم الله تعالى كان ذلك طهوراً^(٦) لجميع بدنه، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله تعالى عليه كان ذلك طهوراً^(٧) لما أصابه الماء^(٨)).

فإن قيل: قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى)^(٩)

(١) قوله (قال) : ساقطة من (ك) .

(٢) قوله (تعالى) : لم ترد في (ك) .

(٣) قال ابن الهمام: ((لفظها المنقول عن السلف، وقيل عن النبي ﷺ: باسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام، وقيل الأفضل: بسم الله الرحمن الرحيم، بعد التعوذ، وفي المجتبى: يجمع بينهما، وفي المحيط: لو قال لا إله إلا الله، أو الحمد لله، أو أشهد أن لا إله إلا الله يصير مقبلاً للسنة؛ وهو بناء على أن لفظ بسم أعظم مما ذكرنا)) فتح القدير ٢١/١-٢٢.

انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٠/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٧٤، البحر الرائق لابن نجيم ٣٩/١.

(٤) اختلف المشايخ في التسمية، يؤتى بها قبل الاستنجاء، أو بعده في ابتداء الوضوء ؟

قال بعضهم بعده في ابتداء الوضوء، وهو نص القدوري؛ لأن حال الاستنجاء حال كشف العورة؛ فلا يكون ذكر اسم الله تعالى في تلك الحالة من باب التعظيم، وقال بعضهم: قبله؛ لأنها سنة افتتاح الوضوء. صحح في الهداية التسمية قبل الاستنجاء وبعبه، ونقل ابن قطلوبغا عن الزاهدي أن الأكثر على أن التسمية سنة قبله وبعبه؛ إلا أن قبله يكون قبل كشف العورة على الأصح.

انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٠/١، الهداية للمرغيناني ١٥/١، التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٣.

(٥) قال في الهداية (١٥/١): ((الأصح أنها مستحبة وإن سنّها في الكتاب سنة))، وفي المحيط الرهاني (٣٨/١):

((وفي كون التسمية سنة كلام؛ ففي ظاهر الرواية ما يدل على أنه أدب، فإنه قال: يستحب له أن يُسمّي))، وقال الطحاوي: ((عدّها من السنن المؤكدة هو ما في المبسوط، ومحيط رضي الدين، والتحفة، وغيرها، واختاره القدوري، والطحاوي، وصاحب الكافي)) حاشية مراقبي الفلاح ص ٦٦.

انظر: الأصل محمد بن الحسن ٢٧/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٢/١، تحفة الملوك للرازي ص ٢٦.

(٦) في (ك) : كان طهوراً.

(٧) في (م) : ولم يذكر اسم الله تعالى؛ كان ذلك طهوراً. وفي (ك) : ولم يذكر اسم الله؛ كان طهوراً.

(٨) أخرجه الدارقطني في سننه ٧٣/١، والبيهقي في الكرى ٤٤/١ مرفوعاً، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (١٧)

١٢/١، وأبو عبيد في الطهور ص ١٥٠ عن أبي بكر موقوفاً، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وفيه مقال.

والحديث ضعفه النووي في المجموع ٣٤٣/١، وابن الملقن في الخلاصة ٣١/١، والخافظ في التلخيص ٧٦/١.

(٩) أخرجه أحمد في المسند ٤١٨/٢، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب في التسمية في الوضوء برقم (١٠١) ٧٥/١،

وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في التسمية في الوضوء، برقم (٣٩٩) ١٣٩/١؛ من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: (لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه).

حسنه الألباني في إرواء الغليل (١٢٢/١) وقال: ((له شواهد كثيرة، وإن النفس تطمئن لثبوت الحديث من

أجلها، وقد قوّاه الخافظ المنذري، والعسقلاني، وحسنه ابن الصلاح، وابن كثير)) .

وأخرجه الترمذي من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه، في كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية عند الوضوء،

برقم (٢٥، ٢٦) ٣٧/١-٣٨، وابن ماجة برقم (٣٩٧) ١٣٩/١ بلفظ: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) =

قيل له: . هذا الخبر^(١) خيرٌ واحدٍ^(٢) لا يثبت به^(٣) ما يُعمُّ به البلوى^(٤).

. على أنه محمول على نفي الفضيلة، والكمال، كقوله ﷺ: (لا صلاةَ لِحَارِ

المسجدِ إلَّا في المسجدِ)^(٥).

[٢٠ / ٣] مسألة: السَّوَاكُ عند الوضوء

قال^(٦): والسَّوَاكُ^(٧) سُنَّةٌ^(٨).

= ويرقم (٣٩٨) ١/١٤٠ وزاد ابن ماجة في أوله: (لا صلاة لمن لا وضوء له)، صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، برقم (٢٥) ١/٣٤، وصحيح سنن ابن ماجة له، برقم (٣١٩-٣٢٠) ١/٦٨.

(١) قوله (الخير) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٢) خبر الآحاد: هو ما رواه الواحد، أو الاثنان فصاعداً، ما لم يبلغ حد الشهرة، أو التواتر.

وقيل: هو ما عدا المتواتر. وقيل: ما لم يقع لمخبره العلم ضرورة من جهة الإخبار، وإن كان الناقلون له جماعة.

انظر: المستصفى للغزالي ١/١٤٥، كفاية الوصول لابن الساعاتي ١/٣٣٣، كشف الأسرار للبخاري ٢/٦٧٨.

(٣) قوله (به) : ساقطة من (م) .

(٤) عموم البلوى: هو ما يكثر وقوعه، ويتعدّر الاحتراز منه، أو هو ما يحتاج إلى معرفة حكمه كل أحد.

وعرفه بعضهم بقوله: ((هو ما تمسّ الحاجة إليه في عموم الأحوال، وينتشر وقوعه بحيث يعسر الاستغناء ويعسر

الاحتراز عنه؛ إلّا بمشقة زائدة)) المشقة تجلب التيسير لصالح اليوسف ص ٢٣٢.

حكم خبر الآحاد فيما تعمّ به البلوى عند الحنفية ؟ اختلفوا فيه على أقوال:

القول الأول: وهو قول أكثرهم: عدم قبول خبر الآحاد فيما عمّت به البلوى مطلقاً.

القول الثاني: إلى تقييد القول برّد خبر الواحد فيما تعمّ به البلوى، بما دلّ على الوجوب، أو الحظر، أمّا إذا دلّ

على الإباحة، أو السّنية، أو الكراهة، فلا مانع من إثباتها به.

القول الثالث: إلى تقييد الرّد بأن لا يكون الحديث مشتهراً، أو متلقّى بالقبول.

القول الرابع: إلى تقييد رّد خبر الواحد فيما تعمّ به البلوى إذا كان ذلك الخبر مخالفاً لما يعلمه الجماعة.

انظر: أصول البيهقي ٣/١٩، أصول السرخسي ١/٣٦٨، عموم البلوى لمسلم الدوسري ص ١٩٤.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٤٢٠، والحاكم في المستدرک ١/٢٤٦، والبيهقي في الكبرى ٣/٥٧ من حديث أبي

هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وضعفه. وأخرجه الدارقطني (٤١٩/١) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وضعفه النووي في المجموع ٤/١٩١،

وقال الخافظ في التلخيص (٣١/٢): ((مشهور بين الناس، وهو ضعيف، ليس له إسناد ثابت، أخرجه الدارقطني

عن جابر، وأبي هريرة، وفي الباب عن عليّ، وهو ضعيف أيضاً)).

وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣/٥٧ عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً، وضعفه الألباني في الإرواء برقم (٤٩١) ٢/٢٥١.

(٦) في (م) : قال رحمه الله.

(٧) السَّوَاكُ لغة: بكسر السين اسم للاستياك وهو الفعل، وللعُود الذي يُستاك به وهي الآلة، والمراد الأول.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣٢٢، لسان العرب لابن منظور ١٠/٤٤٦، المعجم الوجيز ص ٣٣٠.

السَّوَاكُ في الاصطلاح: ((استعمال عُود، أو نحوه في الأسنان؛ لذهب الصفرة وغيرها عنها)) الإعلام لابن

الملقّن ١/٥٥٠. انظر: سبل السّلام للصنعاني ١/١٧٥، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٥٢.

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٧، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٦٦، فتح القدير لابن الهمام ١/٢٤١.

قال في الهداية (١٦/١): ((والأصح أنه مستحب))، وقال ابن أبي العزّ: ((بل الأصح أنه سنة مؤكّدة؛ لحثّ

النبي ﷺ، ومواظبته عليه، وترغيبه فيه، ونديه إليه، وتسميته إياه من الفطرة)) التنبيه ص ١١-١٢.

- وذلك: [١] لقوله ﷺ: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك لكل صلاة)^(١).^(٢)
 [٢] وقال^(٣): (صلاة بسواك أفضل من كذا وكذا صلاة بغير سواك)^(٤).

[تابع^(٥)] [مسألة: المضمضة، والاستنشاق في الوضوء]

قال: والمضمضة، والاستنشاق^(٦).

لأن النبي ﷺ مضمض، واستنشق^(٧) وأفعاله^(٨) أقل أحوالها أن تدل على المسنون^(٩).

[٢١/٤] [مسألة: مسح الأذنين في الوضوء]

قال: ومسح الأذنين^(١٠).^(١١)

= فائدة: في وقت السواك في الوضوء:

قال ابن نجيم: ((واختلف في وقته ؟ ففي النهاية، وفتح القدير: أنه عند المضمضة، وفي البدائع، والمجتمعي: قبل الوضوء، والأكثر على الأول؛ وهو الأول؛ لأنه الأكمل في الإنقاء)) البحر الرائق ١/٤٢.

(١) هذا الدليل ساقط بكامله من (م).

(٢) متفق عليه، البخاري في كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة برقم (٨٨٧) ١/٢٨٣، بلفظ: (لولا أن أشق

على أمتي، أو على الناس لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب السواك برقم

(٢٥٢) ١/٢٢٠، بلفظ: (لولا أن أشق على المؤمنين - وفي حديث زهير: على أمتي - لأمرتهم بالسواك عند

كل صلاة) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواية: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء)

ذكره البخاري تعليقا في كتاب الصيام، باب سواك الرطب واليابس للصائم، ومالك في الموطأ برقم (١١٥)

١/٦٦، وأحمد في المسند ٢/٤٦٠، ٥١٧، وابن خزيمة في صحيحه، برقم (١٤٠) ١/٧٣.

(٣) في (م): وقال عليه السلام.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٦/٢٧٢، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٣٧) ١/٧١، والحاكم في المستدرک ١/١٤٦

ومصححه، والبيهقي في مسنده، برقم (٥٠١) (كشف الأستار ١/٢٤٤)، والبيهقي في الكبرى ١/٣٨، بلفظ:

(صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك)، وضعفه البيهقي في السنن ١/٣٨، والسيوطي في الجامع

الصغير برقم (٥١٠٠) ص ٣١٤، والألباني في ضعيف الجامع برقم (٣٥١٩)، والضعيفة برقم (١٥٠٣)

(٥) انظر: المسألة رقم [٤/٤] ص ٨٨.

(٦) انظر: الأمل لمحمد بن الحسن ١/٤١، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/١٣٥، الهداية للسرغيني ١/١٦.

(٧) ووردت بذلك أحاديث كثيرة حكى وضوئه رضي الله عنه، وفيه أنه مضمض واستنشق، من ذلك حديث عثمان رضي الله عنه،

في صفة وضوئه رضي الله عنه، وفيه (ثم مضمض واستنشق واستشر) متفق عليه، البخاري برقم (١٦٤) ١/٧٤، ومسلم

برقم (٢٢٦) ١/٢١٤. وحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في صفة وضوئه رضي الله عنه، وفيه: (ثم مضمض واستشر ثلاثا)

متفق عليه، البخاري برقم (١٨٥) ١/٨١، ومسلم برقم (٢٣٥) ١/٢١٠، غيرهما.

(٨) في (م): وأفعاله في القرب.

(٩) في (م): أن تعيد السنة.

(١٠) في (م): ومسح الأذنين سنة.

(١١) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، الهداية للسرغيني ١/١٦، بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٣.

لما^(١) رُوِيَ عن النبي ﷺ: (أنه توضأ، ومسح رأسه^(٢)، وأذنيه، وصدغيه^(٣))^(٤)؛ وأقلَّ أحوال أفعاله أن تدُلَّ على السنة^(٥).

[٤/أ(٢)]

قال: / وتخليل اللحية، والأصابع.

[٢٢/٥] مسألة: تخليل اللحية في الوضوء.

أما تخليل / اللحية، فجائز عند أبي حنيفة، ومحمد - رضي الله عنهما^(٦) -، وليس [٤/ب(س)] بسنة^(٧)، وقال أبو يوسف: هو سنة^(٨).

وجه قولهما: [١] إن عثمان^(٩) - رضي الله عنه - حكى وضوء رسول الله ﷺ ولم يُخلِّل^(١٠).

[٢] ولأن التخليل يُفَعَّلُ مُبالغة^(١١) في استيفاء^(١٢) الفرض، وباطن الشَّعْر لا

(١) في (٢) و (ك): وذلك لما.

(٢) في (٢): برأسه.

(٣) الصَّدْغُ: ((ما اشدر من الرأس إلى مَرَكَب اللحين، وقيل: هو ما بين العين والأذن، وقيل: الصدغان ما بين لحاظي العينين إلى أصل الأذن)) لسان العرب لابن منظور ٣٠٤/٧.

انظر: المحكم لابن سيدة ٤٢٠/٥، مختار الصحاح للرازي ص ١٧٤، المصباح المنير للفيومي ص ١٧٥.

(٤) أخرجه من حديث الرُّبَيْع بنت عفراء رضي الله عنها، أحد في مسنده ٣٥٩/٦، وأبو داود في كتاب الطهارة باب صفة وضوء النبي ﷺ، برقم (١٢٦) ٨٩/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء أن مسح الرأس مرة برقم (٣٤) ٤٩/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في مسح الأذنين، برقم (٤٤٠، ٤٤١) ١٥١/١. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (١١٧) ٢٧/١، وصحيح سنن الترمذي، برقم (٣٤) ٣٩/١، وصحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٥٤، ٣٥٥) ٧٤/١.

(٥) في (٢): وأقلَّ أحوال أفعاله السنة.

(٦) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (ك). وفي (٢): رحمهما الله.

(٧) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٦٠/١، تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي ١٤/١، الهداية للمرغيناني ١٦/١.

(٨) رجَّحه في المبسوط ٨٠/١، وفتح القدير ٣٠/١، وقال أبو الوفاء الأفعاني: ((وعليه عمل الأحناف شرقاً وغرباً، وعدَّوه في متوَّكَّم من سنن الوضوء)) من تعليقه على الأصل ٦٠/١.

انظر: الهداية للمرغيناني ١٦/١، التصحيح والترحيح لابن قطلوبغا ص ١٣٣، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ١٨.

(٩) عثمان: هو عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي، أبو عبد الله وأبو عمرو كنيان له، ثالث الخلفاء، وأحد العشرة، هاجر إلى الحبشة المجرتين، وهو أول من هاجر إليها، تزوج بنتي النبي ﷺ رقية ثم أم كلثوم؛ فلقب بذي النورين، شهد أحداً وما بعدها، قُتل شهيداً سنة (٣٥ هـ)، وله (٨٢) عاماً.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٩٥٢/٤، الاستيعاب لابن عبد البر ١٥٥/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٥٧٨/٣.

(١٠) متفق عليه، البخاري في مواطن مختلفة، منها في كتاب الوضوء، باب المضمضة في الوضوء، برقم (١٦٤) ٧٤/١، وفي كتاب الصيام، باب سواك الرُّطْب واليابس للصائم برقم (١٩٣٤) ٤٠/٢، ومسلم في كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ وكماله برقم (٢٢٦) ٢٠٤/١.

(١١) في (٢): ولأن التخليل تفعيل، وهو مُبالغة.

(١٢) الاستيفاء: استيفاء الشيء تناوله وإفياً، يقال وقى فلان بوعده وفاءً: أتمه وحافظ عليه.

انظر: المفردات للراغب ص ٥٢٨، المصباح المنير للفيومي ص ٣٤٤، القاموس الفقهي لأبي حبيب ص ٣٨٣.

يجب إيصال الماء إليه، فلم يُسنّ تخليله، كشعر الرأس.

وجه قول أبي يوسف: ما^(١) روى أنس^(٢)(٣) -: (أن النبي ﷺ: كان إذا توضأ شبك أصابعه في لحيته؛ كأنها أسنان المشط^(٤))^(٥).

[٢٣/٦] مسألة: تخليل الأصابع في الوضوء

وأما تخليل الأصابع: فسنة في قولهم^(٦).

[١] لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (خللوا أصابعكم^(٨) قبل أن يتخللها^(٩) النار)^(١٠).

(١) قوله (ما) : ساقطة من (ك) .

(٢) في (م) : أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أنس: هو أنس بن مالك بن النضر الخزرجي، خادم النبي ﷺ لعشر سنين، وله عشر سنين، أمه أم سليم، ولد بالمدينة، وشهد بدرًا وهو غلام، توفي بالبصرة سنة (٩٣هـ)، وهو آخر الصحابة موتًا بها، وله (٩٩) عامًا. انظر: طبقات ابن سعد ١٧/٧، الاستيعاب لابن عبد البر ١/١٩٨، أسد الغابة لابن الأثير ١/٢٩٤.

(٤) في (م) : كأَسنان المشط.

(٥) من حديث أنس رضي الله عنه، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب تخليل اللحية برقم (١٤٥) ١/١٠١، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في تخليل اللحية، برقم (٤٣١) ١/١٤٩، والبيهقي ١/٥٤، والحاكم في المستدرک ١/١٤٩، ولفظ أبي داود: (أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكته فخلل به لحيته، وقال: هكذا أمرني ربي عز وجل)، ولفظ الحاكم: (رأيت النبي ﷺ توضأ وخلل لحيته، وقال: بهذا أمرني ربي) وصححه، ووافقه الذهبي، وصححه ابن القطان، والألباني في صحيح أبي داود، برقم (١٣٢) ١/٣٠، وإرواء الغليل برقم (٩٢)، وقال: ((وله شواهد كثيرة... وبها يرتقي الحديث إلى درجة الصحة)) ١/١٣٠، وقريباً من لفظ المؤلف، أخرجه ابن عدي في الكامل ١/٤٠٣، والذهبي في الميزان ١/٢٧٣، ومن حديث جابر رضي الله عنه وفيه قال: وضأت رسول الله ﷺ غير مرة، ولا مرتين، ولا ثلاث، ولا أربع فرأيتُهُ يُخلل لحيته بأصابعه؛ كأنها أنياب مشط)، وفي الميزان: (كأنها أسنان مشط) وفي إسناده أصرم بن غياث، قال عنه أحمد والبخاري منكر الحديث. انظر: التلخيص للذهبي ١/١٤٩، مختصر استدراك الحافظ الذهبي لابن الملقن ١/١١٦.

(٦) في (م) : في قولهم جميعاً.

(٧) انظر: الأمل محمد بن الحسن ١/٦٠، الهداية للصرغيناني ١/١٦، المحيط البرهاني لمحمود بن مازة ١/٣٤.

قال الطرابلسي في البرهان (ص ٦٦): ((يُسنّ تخليل أصابع اليدين والرجلين اتفاقاً)) .

(٨) قال الصنعاني في سيل السلام (١/١٩٤): ((ظاهر في إرادة أصابع اليدين والرجلين، وقد مرّحّ بهما في حديث ابن عباس: (إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك))) [أخرجه الترمذي برقم (٣٩) ١/٥٧، وابن ماجه برقم (٤٤٧) ١/١٥٣، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ١/٤٣]

(٩) في (ك) : تُخللها.

(١٠) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه الدارقطني في سننه ١/٩٥، بلفظ: (خللوا بين أصابعكم، لا يخللها الله عز وجل يوم القيامة في النار) وفي إسناده يحيى بن ميمون، قال الزيلعي: ((قال ابن أبي حاتم، قال عمرو بن عليّ كان يحيى بن ميمون كذاباً، حدث عن عليّ بن زيد بأحد حديث موضوع)) نصب الراية ١/٢٦ .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٥٦) ٢٢/٦٤ عن العلاء بن كثير عن مكحول عن وثالة عن النبي ﷺ قال: (من لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة)، قال الهيثمي: ((وفيه العلاء بن كثير اللبثي =

[٢] ولأن غَسَلَ ما بينهما واجبٌ، والتحليل يُتَيَقَّنُ به الواجب^(١)، فسُنَّ لذلك^(٢).

[٢٤/٧] [مسألة: تكرار غسل الأعضاء ثلاثاً في الوضوء]

قال: وتكرارُ الغسلِ^(٣) إلى ثلاث^(٤).^(٥)

وذلك لما رُوِيَ: (أن النبي ﷺ توضأ مرةً، مرةً^(٦)، وقال: هذا وضوءٌ لا يقبلُ الله الصلاةَ

إلاَّ به، / وتوضأ مرتين، مرتين، وقال: هذا وضوءٌ مَنْ يُضَاعِفُ الله له الأجر مرتين، وتوضأ

ثلاثاً ثلاثاً، وقال: هذا وضوئي، ووضوءُ الأنبياءِ مِنْ قَبْلِي^(٧)، ووضوءُ خليلي إبراهيم، فَمَنْ

زاد^(٨)، أو نقص فقد تعدَّى وظلم^(٩)؛ معناه: من زاد على الثلاث مُعْتَقِداً، أو نقص من

= وهو مجمع على تضعيفه)) مجمع الزوائد ١/٢٣٦.

انظر: كنز العمال للمتقي الهندي برقم (٢٦٠٩٧)/٩/٣٠٠، التعليق المغني لأبي الطيب العظيم آبادي ١/٩٥.
وأصحُّ منهما حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه قال: قلتُ يا رسول الله أخبرني عن الوضوء؟ قال: (أسبغ الوضوء،
وخلَّل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلاَّ أن تكون صائماً)، أخرجه أحمد في المسند ٤/٢١١، وأبو داود
برقم (١٤٢)/١/٧٩، والترمذي برقم (٣٨)/١/٥٦، وقال: ((هذا حديث حسن صحيح))، والنسائي برقم
(١١٤)/١/٧٩، وابن ماجه برقم (٤٤٨)/١/١٥٣، صحيحه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٢٩)/١/٢٩.

(١) في (م) : يتيقن به استيفاء الواجب.

(٢) في (ك) : كذلك.

(٣) ((قيد به لإفادة أنه لا يُسَنُّ التكرار في المسح)) فتح القدير لابن الهمام ١/٣١.

(٤) في (م)، و (ك) : إلى الثلاث.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ١/٩، الهداية للمرغيناني ١/١٦، المستجمع للعيني ١/٥٣.

قال في المحيط البرهاني (٤٣/١): ((الوضوء مرة واحدة فرض، ومرتين فضيلة، وثلاثاً في المغسولات سنة،
وأربعاً بدعة، وهذا كله إذا لم يفرغ من الوضوء، فأما إذا فرغ ثم استأنف الوضوء فلا كراهة بالاتفاق)).

(٦) ((أي فرض الوضوء غسل الأعضاء مرة مرة... وأعاد لفظ (مرة) لإرادة التفصيل؛ أي الوجه مرة، واليد مرة
... وهو بيان بالفعل لمحمل الآية)) فتح الباري لابن حجر ١/٢٨١.

(٧) في (م) : ووضوء الأنبياء من قبل. وفي (ك) : ووضوء الأنبياء قبلي.

(٨) في (م) : فمن زاد على هذا.

(٩) هذا الحديث ((مركب من حديثين)) الدراية لابن حجر ١/٢٥.

الحديث الأول: (أن النبي ﷺ توضأ مرة، مرة وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلاَّ به ...):

وقد تقدّم تخريجه في المسألة رقم [١٥/١٥] ص ١٠٥، هامش (٢)، انظر: الدراية لابن حجر ١/٢٥.

الحديث الثاني: (... فمن زاد، أو نقص فقد تعدَّى وظلم):

من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً،
برقم (١٣٥)/١/٩٤، مطولاً بلفظ: (أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء
فغسل كفيه ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً، ثم مسح برأسه، وأدخل إصبعيه السبّاحتين في أذنيه
ومسح بإبهاميه ظاهر أذنيه، وبالسبّاحتين باطن أذنيه، ثم غسل رجليه ثلاثاً، ثلاثاً، ثم قال: (هكذا الوضوء، فمن
زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم، أو ظلم وأساء)، قال الحافظ: ((إسناده جيد)) فتح الباري ١/٢٨٢.

وأخرجه مختصراً أحمد في المسند ٢/١٨٠، والنسائي في كتاب الطهارة، باب الاعتداء في الوضوء برقم (١٤٠) =

الثلاث مُعتقداً أن ما فوق الثلاث لا يجوز^(١).^(٢)

[٢٥/٨] مسألة: نية الطهارة في الوضوء

[٢٦/٩] مسألة: محل النية، وحكم التلفظ بها في الوضوء

[٢٧/١٠] مسألة: صفة نية الوضوء

[٢٨/١١] مسألة: وقت نية الوضوء

قال: ويُستحب^(٣) للمتوضئ أن ينوي^(٤) الطهارة^(٥).

- ٨٨/١، وابن ماجة في كتاب الطهارة باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، برقم (٤٢٢) ١٤٦/١، بلفظ: (جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فسأله عن الوضوء ؟ فأراه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: (هذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء، أو تعدى، أو ظلم)، صححه النووي في المجموع ٤٣٨/١، والألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٢٣) ٢٨/١ وقال: ((حسن صحيح دون قوله: (أو نقص) فإنه شاذ)).
- (١) من أول قوله (معناه) إلى قوله (لا يجوز) : ساقطة من (م)، و (ك) .
- (٢) قال في المبسوط (٩/١): ((فأما إذا زاد لطمأينة القلب عند الشك، أو بنية وضوء آخر؛ فلا بأس به؛ لأن (الوضوء على الوضوء نور على نور يوم القيامة) [قال الحافظ: (حديث ضعيف) (الفتح ٢٨٢/١) وقد أمر بترك ما يريه إلى ما لا يريه)) .
- (٣) المستحب: هو ما فعله خير من تركه، وقيل: هو ما يُمدح المكلف على فعله، ولا يُذم على تركه. وفي التعريفات للجرجاني (ص ٢١٣): ((اسم لما شُرع زيادة على الفرض والواجبات، وقيل: المستحب ما رغب فيه الشارع ولم يوجبه)) . حكمه: أنه يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه. وهو مرادف في غالب إطلاقاتهم للنفل، والمندوب، والتطوع، ويطلق أحياناً على السنن الزوائد. انظر: أصول السرخسي ١١٥/١، كشف الأسرار للبخاري ٥٥٣/٢، تقريب الوصول لابن جزى ص ٢١٦.
- (٤) النية في اللغة: القصد، مأخوذة من نويته أنويه؛ أي عزمته بقلي قصده، والاسم النية مثقلة، والتخفيف لغة. انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣٢٢، لسان العرب لابن منظور ٣٤٢/١٤، المصباح المنير للفيومي ص ٣٢٥. النية في الاصطلاح: عزم القلب على أمر من الأمور.
- انظر: الزاهر للأزهري ص ١٠٣، حلية الفقهاء لابن فارس ص ٢٣، الدر النقي لابن المبرّد ٧٩/١.
- (٥) مسألة: نية الطهارة في الوضوء؟
- عده صاحب التحفة، والهداية، والمحيط، وغيرهم من جملة السنن، وصححه الزاهدي، قال ابن الهمام: ((لا سند للقدوري في الرواية، ولا في الدراية في جعل النية، والاستيعاب، والترتيب مستحباً غير سنة، أما الرواية فنصوص المشايخ متظافرة على السنية ...، وقيل: أراد يُستحب فعل هذه السنة؛ للخروج عن الخلاف، فإن الخروج عنه مستحب)) فتح القدير ٣٢/١.
- قال ابن نجيم: ((اعلم أن النية - في غير التوضؤ بسور الحمار، وبنيد النمر - سنة مؤكدة، على الصحيح، وليست بشرط في كون الوضوء مفتاحاً للصلاة،)) البحر الرائق ٥٠/١.
- انظر: الأصل للشيبي ٥٢/١، التحفة للسمرقندي ١١/١، التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٣٣. وهي رواية عن مالك، ورواية عن أحمد، اختارها الخوفي من أصحابه، وبه قال الثوري والأوزاعي. انظر للمالكية: أحكام القرآن لابن العربي ٥٥٩/٢، تفسير القرطبي ٥٨/٦، الذخيرة للقراي ٢٤٢/١. وللحنابلة: الانتصار لأي الخطاب ٢٥٠/١، الفروع لابن مفلح ١٣٨/١، الإنصاف للسرداوي ١٤٢/١. ولأقوال بقية العلماء: الأوسط لابن المنذر ٣٧/١، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١٣٤/١.

والنية أن يقول^(١): نويت الوضوء بهذا الماء لرفع الحدث، واستباحة الصلاة^(٢)، عند غسل الوجه. (٣) (٤)

لأنه إذا نوى صار الفعل قربة، وإذا لم ينو لم يكن^(٥) قربة، وإتيان^(٦) الفعل على وجه القربة أولى^(٧). (٨)

وقد قال الشافعي - رحمه الله^(٩) - : النية في الطهارة بالماء شرط^(١٠).
وليست عندنا بشرط^(١١).

(١) مسألة: محل النية، وحكم التلفظ بها في الوضوء:

قال في الجوهرة النيرة (ص ٨): ((وأما محلها فالقلب، والتلفظ بها مستحب)) .
قال ابن نجيم: ((لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات... وهل يستحب التلفظ، أو يسن، أو يكره؟ أقوال: اختار في الهداية الأول؛ لمن لم تجتمع عزيمته، وفي فتح القدير: لم ينقل عن النبي ﷺ وأصحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح، ولا ضعيف، وزاد ابن أمير حاج: أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة، وفي المفيد: كره بعض مشايخنا النطق باللسان، وراه آخرون سنة، وفي المحيط: الذكر باللسان سنة، وفي الغنية والمجتبى: المختار أنه سنة))
الأشباه والنظائر ١/ ٥١.

انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١/ ٥٠، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٧٣، حاشية الطحطاوي عليه ص ٧٣.

(٢) مسألة: صفة نية الوضوء:

أن ينوي رفع الحدث، أو الطهارة من الحدث، أو ينوي الوضوء، وأيهما نوى أجزأه؛ لأنه نوى المقصود وهو رفع الحدث، وإن نوى الطهارة للصلاة، أو استباحة الصلاة، أو إقامة الصلاة أجزأه؛ لأنه لا يستباح مع الحدث فإذا نوى ذلك تضمنت نيته رفع الحدث، أو ينوي امتثال الأمر.

انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١/ ٤٩، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٧-٨، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٧٣.

(٣) من أول قوله (والنية) إلى قوله (الوجه) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٤) مسألة: وقت نية الوضوء:

وقت نية الوضوء عند غسل أول جزء من الوجه؛ إن بدأ به؛ لأنه أول فروضه؛ وإلا فعند أول الوضوء؛ عند غسل يديه إلى الكوعين؛ لئلا تعرى السنن السابقة للوجه عن النية.

انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١/ ٥٠، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٨، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١/ ٥.

(٥) في (م) : لم يصر.

(٦) في (م) : وإثبات.

(٧) في (م) : أولى من إثباته لا على وجه القربة.

(٨) قال أبو الحسن الكرخي: ((إن الوضوء الذي هو بغير النية ليس الوضوء الذي أمر به الشرع، وإذا لم ينو فقد أساء، وأخطأ، وخالف السنة؛ إلا أنه تجوز صلاته؛ لأن الحدث لا يبقى مع الوضوء)) المحيط البرهاني ١/ ٤١.

(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) . وفي (م) : رحمه الله عليه.

(١٠) انظر: مختصر المزني ص ٨، المهذب للشيروازي ١/ ٦٩، كفاية المحتاج للرملي ١/ ١٥٦.

وهو المشهور من قول المالكية، والحنابلة في المذهب.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ١٩، الشرح الكبير للدرديري ١/ ٩٣، حاشية الخرشي ١/ ٢٣٩.

وللحنابلة: الانتصار لأبي الخطاب ١/ ٢٣٣، رؤوس المسائل للعكري ١/ ٢١، كشف القناع للبهوتي ١/ ٨٥.

(١١) تحرير محل الخلاف:

كتاب الطهارة

والدليل عليه^(١): [١] أن النبي ﷺ علّم الأعرابي الوضوء وقال: (لا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى^(٢) صَلَاةَ امْرِئٍ حَتَّى يَضَعَ الطَّهَوْرَ مَوَاضِعَهُ)^(٣) ولم يَذْكِرْ^(٤) النية له^(٥) مع جهله بالأحكام، فلو كانت واجبة لبينها^(٦).

[٢] ولأنه شَرَطَ لا تَصِحُّ^(٧) الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ - مع القدرة^(٨) -^(٩)؛ فلا يَقِفُ على النية^(١٠)، كستر العورة، وإزالة النجاسة.^(١١)

[٣] ولأنه شَرَطَ يَثْبُتُ^(١٢) حُكْمُهُ فِي حَقِّ الْكَافِرِ؛ فلا يَقِفُ^(١٣) على النية،^(١٤) كستر العورة^(١٥).

= قال في فتح القدير (٣٢/١): ((إن صورة الخلاف إنما تتحقق بيننا وبين الشافعي في نحو: من دخل الماء مدفوعاً أو مختاراً لقصد التبرّد، أو مجرد قصد إزالة الوسخ)).

- (١) في (م): والدليل على ذلك.
- (٢) قوله (تعالى): لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٣) تقدّم تخريجه (ص ٨٧) المسألة رقم [٢/٢].
- (٤) في (ك): ولم يبين.
- (٥) في (م)، و (ك): له النية.
- (٦) في (م): لبينها له.
- (٧) في (ك): لم تصح.
- (٨) في (م): مع القدرة عليه.
- (٩) احتراز يخرج من لا يستطيع الطهارة؛ كالمقيد ونحوه، قال السرخسي في أصوله (٦٥/١): ((اعلم أن من شرط وجوب أداء المأمور به، القدرة التي بها يتمكن المأمور من الأداء لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ولأن الواجب أداء ما هو عبادة، وذلك عبارة عن فعل يكتسبه العبد عن اختيار، ليكون معظماً فيه ربه، فينال الثواب، وذلك لا يتحقق بدون هذه القدرة)).

- (١٠) في (ك): فلا تقف صحته على النية.
- (١١) لأن ((الماء ظهور بطبعه فإذا لاقى النجس طهره، قصد المستعمل ذلك أو لا)) العناية للباير في ٣٢/١. أجيب: بأنه قياس مع الفارق، وذلك من عدة أوجه:
الأول: أن ((اللباس والإزالة يقعان عبادة، وغير عبادة، ولهذا لم يرد نص بثواب الإنسان على جنس اللباس والإزالة، وقد وردت النصوص بالتواب على جنس الوضوء)) التنبيه لابن أبي العز ص ٢١.
الثاني: ((والفرق بين الحدث والخبث؛ أن طهارة الخبث من باب التروك، فإن الواجب عدم النجاسة فكيفما زالت حصل المقصود، وطهارة الحدث من الأفعال، والعبادات)) التنبيه لابن أبي العز ص ٢٢.

- (١٢) في (م): ثبت.
- (١٣) في (ك): فلا تقف صحته على النية.
- (١٤) بمعنى أن الكافر إذا تطهر صح منه، فإذا أسلم صلى به؛ ولو كانت النية شرطاً في الطهارة لما صح منه ذلك؛ لأن من شرط النية الإسلام. انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ٥٣/١.
- (١٥) في (م): كستر العورة، وإزالة النجاسة.

فإن قيل: رُوِيَ أن النبي ﷺ قال: (إنما ^(١) الأعمال بالنيات، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ^(٢)).
 قيل له ^(٣): هذا ظاهره ^(٤) متروك ^(٥)؛ لأن العمل يُوجد ^(٦) / من غير نية ^(٧)، فاحتاج إلى [٤/ب(ج)]
 إضمار: . فيحتمل جواز الأعمال بالنيات.

. ويحتمل فضيلة الأعمال بالنيات، وثواب الأعمال بالنيات ^(٨).
 وليس أحدهما أولى من الآخر؛ فوقف على الدليل ^(٩).

فإن قيل: طهارة من حدث؛ فكان من ^(١٠) شرطها النية، كالتيمم.
 قيل له: التيمم بذل، والأبدال ^(١١) تفتقر إلى النية، وفي مسألتنا ليست يبدل ^(١٢)؛ فصارت
 كإزالة النجاسة ^(١٣).

(١) قوله (إنما) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجة في كتاب الزهد، باب النية، برقم (٤٢٢٧) ١٤١٣/٢ .

وأصله متفق عليه، البخاري في مواضع مختلفة؛ منها كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، برقم (١) ١٣/١ بلفظ: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى...)، ومسلم في كتاب الإمامة باب قوله ﷺ (إنما الأعمال بالنية) وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، برقم (١٥٥) ١٩٠٧/٣ (١٥١٥) .

(٣) قال ابن الهمام: ((سلمنا أن كل عبادة بنية، والوضوء لا يقع عبادة بدونها)) فتح القدير ٣٢/١ .

((وليس كلامنا في ذلك؛ وإنما هو في أن استعمال الماء المطهر في أعضاء الوضوء، هل يوجب الطهارة بدون النية حتى يكون مفتاحاً للصلاة أو لا ؟)) العناية للباير في ٣٢/١ .

(٤) في (م) : ظاهر هذا .

(٥) في (ك) : قيل له ظاهره متروك .

(٦) في (م) : لأن العمل قد يوجد . وفي (ك) : موجد .

(٧) في (م) : من غير النية .

(٨) قوله (وثواب الأعمال بالنيات) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) ((ولا يجوز إضمارهما؛ لأن اللفظ إذا استقل بإضمار واحد لم يحتاج إلى غيره، ولأن العموم في المضمرات لا يُعتمد، ولأن الفضيلة والجواز يتناقضان، ألا ترى أن عدم الفضيلة يقتضي وجود الجواز، وإضمار الجواز ينفي الأمرين)) التجريد للقُدوري ١٠٤/١ .

(١٠) قوله (مِن) : ساقطة من (ك) .

(١١) في (ك) : والبذل .

(١٢) لأن الماء يُعتمد طهوراً في نفسه، ومطهراً لغيره؛ فكان التطهير به ليس تعبدًا محضاً؛ فلا يحتاج إلى النية .

(١٣) جواب ثان: ((ولأن التيمم يقع على وجه واحد عن واجبين مختلفين: الغسل والوضوء، فاحتاج إلى نية التمييز، والوضوء يقع على وجه واحد فلم يحتاج إلى نية)) التجريد للقُدوري ١٠٥/١ .

[٢٩/١٢] مسألة: استيعاب مسح الرأس في الوضوء

قال: ويستوعب رأسه بالمسح^(١).^(٢)وذلك [١] لأن النبي ﷺ: (توضأ ومسح بيديه^(٣) جميع/ رأسه؛ أقبل بهما وأدبر^(٤)). [٥/أ(س)][٢] ورُوي: (أنه توضأ ومسح على ناصيته^(٥))؛ فدل على أن ما زاد على قدرالناصية مستحب^(٦)، إذ لو كان واجباً لما تركه^(٧).

[٣٠/١٣] مسألة: ترتيب أفعال الوضوء

قال: ويرتَّب الوضوء فيه؛ فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره^(٨)،^(٩) وبالميامين.وقال الشافعي - رحمه الله^(١٠) - : الترتيب شرط^(١١).

(١) في (م): ويستحب للمتوضئ أن يستوعب رأسه بالمسح.

(٢) الصحيح عند الحنفية أن استيعاب مسح الرأس من سنن الوضوء.

انظر: المبسوط للسرخسي ٧/١، الهداية للمرغيناني ١٦/١، التصحيح لابن قطلوبغا ص ١٣٣.

(٣) في (ك): بيده.

(٤) متفق عليه، البخاري في كتاب الطهارة، باب مسح الرأس كله، برقم (١٨٥) ٨١/١، ومسلم في كتاب الطهارة

باب في وضوء النبي ﷺ، برقم (٢٣٥) ٢١٠/١، من حديث عبد الله بن زيد وفيه: (ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل

بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه) وهذا لفظ البخاري.

(٥) تقدّم تخريجه (ص ١٠٠) المسألة رقم [١٣/١٣] هامش رقم (٤).

(٦) يلاحظ أن الأقطع سار على قول شيخه القدوري في استحباب تعميم الرأس بالمسح، والصحيح أنه سنة.

انظر: كنز الدقائق للنسفي ٥/١، وقاية الرواية للمحبوبي ٧/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٢/١.

(٧) والجمع بين الحديثين أن يُحمل حديث الناصية على الفرض، وحديث الاستيعاب على السنية.

انظر: المسائل الشريفة للديري ص ١٧.

(٨) في (م): ويرتب الوضوء فيبدأ الله بذكره. و(ك): ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله به.

(٩) أي يُستحب ترتيب أفعال الوضوء، والصحيح عندهم أنه سنة، قال في الهداية (١٦/١): ((فالترتيب في

الوضوء سنة عندنا)).

انظر: التحفة للسمرقندي ١٣/١، المحيط البرهاني لابن مازة ٤١/١، التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٣٣.

(١٠) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و(ك).

(١١) تحرير محل الخلاف:

اتفق العلماء على أن الترتيب مشروع، وأنه فعل علماء المسلمين وعامتهم، وأنه مستحب بين السنن في أنفسها

أنفسها، وبينها وبين الفرائض.

انظر: الانتصار لأبي الخطاب ٢٧٧/١، مواهب الجليل للخطّاب ٣٦٠/١، موسوعة الإجماع لأبي حبيب ١٢٦٣/٣

واختلفوا في الترتيب بين الفرائض على نسق الآية؟ على أربعة أقوال، على النحو التالي:

الأول: سنة مطلقاً، وهو الصحيح عند الحنفية، والمشهور عند المالكية، ووجه عند الشافعية، ورواية للحنابلة

الثاني: واجب مطلقاً، وهو قول عند المالكية، ومذهب الشافعية، والصحيح عند الحنابلة.

الثالث: واجب مع الذكر، وهو قول عند المالكية، على تفصيلات عندهم، والقول القديم عند الشافعية. =

كتاب الطهارة

لنا^(١): [١] ما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَرَتَّبَ^(٢)، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمَ وَلَمْ يُرَتَّبْ، وَمَسَحَ يَدَيْهِ^(٤)، ثُمَّ وَجْهَهُ^(٥)، فَلَمَّا تَرَكَ التَّرْتِيبَ فِي التَّيَمُّمِ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ. [٢] وَلَأَنَّهَا طَهَارَةٌ شَرْطٌ^(٦)؛ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّرْتِيبُ^(٧)، كَغَسَلِ^(٨) النَّجَاسَةِ. [٣] وَلِأَنَّهُ^(٩) يَصِحُّ إِيقَاعُهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً^(١٠)؛ وَهُوَ أَنَّهُ يَأْمُرُ^(١١) جَمَاعَةً بِغَسْلِ أَعْضَائِهِ مَعًا، وَمَا صَحَّ إِيقَاعُهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَا يُرَتَّبُ^(١٢)، كَغَسَلِ النَّجَاسَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَالَ^(١٣) النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ امْرِئٍ حَتَّى يَضَعَ الطَّهَوْرَ مَوَاضِعَهُ؛ فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَدَيْهِ)^(١٤).

- = الرابع: مستحب، وهو قول بعض الحنفية، اختاره القدوري، والأقطع، وهو قول عند المالكية. انظر للحنفية: الثنف للسُّعْدِي ص ١٥، المحيط البرهاني لابن مازة ٤١/١، التصحيح لابن قطلوبغا ص ١٣٣. وللمالكية: المدونة لسحنون ١٤/١، المعونة للقاضي عبد الوهاب ١٢٦/١، مواهب الجليل للحطاب ١/٣٦٠. وللشافعية: الأم للشافعي ٤٥/١، البيان للعسراي ١٣٥/١، المجموع للنووي ٤٤٣/١. وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١٥٦/١، غاية المطلب للجراعي ص ٢٢، الإنصاف للسرداوي ١/١٣٨.
- (١) في (م) : دليلنا.
- (٢) وهو ما صح عنه ﷺ في صفة وضوئه في الأحاديث الكثيرة المشتهرة من أنه ﷺ كان يواظب على الترتيب، وهذا يقتضي أن الترتيب مطلوب. انظر: المنتقى لابن الجارود ص ٥٧، المحرر لابن عبد الهادي ٩٩/١.
- (٣) أبو داود: هو الحافظ، سليمان بن الأشعث الأزدي، أبو داود السجستاني، صاحب السنن، ولد سنة (٢٠٢ هـ) الإمام الثبت، أحد أئمة الكتب الستة، له السنن، والمراسيل، وغيرها، توفي بالبصرة سنة (٢٧٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٩/٥٥، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/٥٩١، الأعلام للزركلي ٣/١٢٢.
- (٤) في (ك) : بيده.
- (٥) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب التيمم برقم (٣٢١) ٢٢٨/١، من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه وفيه: (إِنْ كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا فَضَرْبَ بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ فَنَفَضْهَا، ثُمَّ ضَرْبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، وَيَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ عَلَى الْكَفَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ). وأصله متفق عليه، البخاري في كتاب التيمم باب التيمم ضربة، برقم (٣٤٧) ١٣١/١، ومسلم في كتاب الحيض، باب التيمم برقم (٣٦٨) ٢٨٠/١.
- (٦) قوله (شرط) : ساقطة من (م)، و (ك) .
- (٧) في (م) : الترتيب فيها.
- (٨) في (م) : لغسل.
- (٩) في (م) : ولأنها.
- (١٠) في (ك) : دفعة واحدة، فصارت كإزالة النجاسة.
- (١١) في (ك) : يمر.
- (١٢) في (م)، و (ك) : وما يصح إيقاعه دفعة [في (م) واحدة] لا يترتب.
- (١٣) في (ك) : رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ.
- (١٤) تقدّم تخريجه (ص ٨٧) المسألة رقم [٢/٢] هامش (٣) .

كتاب الطهارة

قيل له: (ثُمَّ) ^(١) يقتضي ^(٢) التراخي ^(٣)، وقد أجمعنا أن ^(٤) ذلك غير مراد؛ ^(٥) فصارت بمعنى (الواو) ^(٦)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾ ^(٧).

فإن قيل: عبادة يُبطلها الحدث، فكان من شرطها الترتيب، أصله الصلاة. ^(٨)
قيل له: الصلاة لما لم يجز أن يُجمع جميع مسنوناتها ^(٩) بعد الفراغ منها، جاز أن يُرتب فرائضها، والوضوء بخلافه.

[٣١/١٤] مسألة: البدء باليمنى في الوضوء

وأما قوله: وباليمنى ^(١٠). ^(١١)

(١) (ثُمَّ) : قال ابن هشام: ((حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كل منها خلاف)) مغني اللبيب ١/١١٧.

انظر: المغني للخبازي ص ٤١٢، تنقيح الأصول لصدر الشريعة ١/١٩٠، التحرير لابن الهمام ١/٧٨.

(٢) في (ك) : تقييد.

(٣) التراخي: ((تراخي الأمر تراخياً: امتدّ زمانه، وفي الأمر تراخ: أي فُسحة)) المصباح المنير للفيومي ص ١١٨ والمقصود بالتراخي: أن يكون بين المعطوف، والمعطوف عليه مهلة في الفعل المتعلق بهما.

انظر: أساس البلاغة للزخشي ص ١٥٩، مختار الصحاح للرازي ص ١٢١، لسان العرب لابن منظور ٥/١٨١.

(٤) في (ك) : وقد أجمعنا على أن.

(٥) المهلة، والتراخي لا تجب في الوضوء بالإجماع؛ لأنه ((لو انغمس في الماء بنية الوضوء أجزأه اتفاقاً)) البناية للعيبي ١/٢٤٦، انظر: التجريد للقدوري ١/١٤٤، الانتصار لأي الخطاب ١/٢٧٣.

(٦) (الواو) : حرف عطف، معناه مطلق الجمع، كما هو مذهب البصريين، قال السرخسي: ((فلا خلاف أنه للعطف، ولكن عندنا هو للعطف مطلقاً؛ فيكون موجب الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الخير، من غير أن يقتضي مقارنة، أو ترتيباً، وهو قول أكثر أهل اللغة)) المبسوط ١/٢٠٠.

انظر: المغني للخبازي ص ٤١٣، شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٠٧، شرح التلويح للفتاوي ١/١٩٤.

(٧) سورة الأعراف، الآية رقم (١١) .

(٨) انظر: الانتصار لأي الخطاب ١/٢٧٧.

(٩) في (ك) : لما لم تجز أن يجمع بين مسنوناتهما.

(١٠) باليمنى: ((جمع ميمنة، وهي خلاف اليسرة، وكذا الأيمن خلاف الأيسر، ويُجمع على أيمن)) البناية للعيبي ١/٢٤٤. انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣٥٠، المصباح المنير للفيومي ص ٣٥١، المعجم الوجيز ص ٦٨٧.

(١١) أي ويستحب البداءة باليمين في غسل اليدين، والرجلين.

وقال بعضهم بسنية البداءة باليمنى، كصاحب فتح القدير (٣٥/١)، وصاحب مراقي الفلاح (ص ٧٤)، قال في الهداية (١٦/١): ((البداءة باليمنى فضيلة))؛ أي مستحب، ورجحه ابن نجيم في البحر الرائق (٥٦/١)؛ لأن المواظبة لا تفيد السنية إلا إذا كانت على سبيل العبادة، وأما إذا كانت على سبيل العادة فتفيد الاستحباب والتدب، لا السنية، كلبس الثوب، والأكل باليمين، ومواظبة النبي ﷺ على التيامن كانت من قبيل الثاني فلا تفيد السنية.

فلأن النبي ﷺ: / كان يستحب البداية^(١) بالميا من في كُلِّ شيء^(٢) حتى التَّغْل^(٣)، [٤/ب(ك)]
والترجُّل^(٤)، (٥) (٦) (٧).

[٣٢/١٥] مسألة: الموالاة في الوضوء

وقد قال أصحابنا: إن الموالاة^(٨) ليست بشرط في الوضوء^(٩). (١٠)

= انظر: شرح الوقاية لصدر الشريعة ٩/١، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ٨٧/١، المستجمع للعين ٦٤/١.

- (١) في (م): البداءة.
- (٢) قال المطرزي في المغرب (ص ٢٥): ((البداءة عامية، والصواب البداءة، وهي فعالة من بدأ، كالقراءة، والكِلاعة من قرأ، وكَلَأ، وإن لم يثبت في الأصول))، وفي حاشية الطحطاوي على المراقي (٧٤): ((البداءة بثلاث الباء، والمد والهمزة، وتبدل باء، وهي لغة الأنصار، قال ابن روضة: باسم الإله بدينا ولو عبدنا غيره شقيننا)).
- (٣) ((اتفق العلماء أنه يستحب تقديم اليمنى في كل ما هو من باب التكريم، كالوضوء، والغسل، ولبس الثوب، والتَّغْل، والخف، والسراويل، ودخول المسجد ... وغير ذلك مما هو في معناه، ويستحب تقديم اليسار في ضد ذلك، كالامتخاط، والاستنجاء، ودخول الخلاء، والخروج من المسجد، وقلع الخف، والتَّغْل ... وأشباه ذلك)) البناية للعين ٢٤٨/١.

(٤) في (م): حتى في تنعله. وفي (ك): حتى التَّغْل.

(٥) في (م): وترجُّله.

- (٦) التَّجْل: تسريح شعر الرأس، وفي المغرب: ((رَجْلُ شَعْرِهِ: أرسله بالرجل، وهو المُشْتَط، وترجَّل: فعل ذلك بشعر نفسه)) المغرب للمطرزي ص ١٠٩. انظر: المصباح المنير للفيومي ص ١١٦، المعجم الوجيز ص ٢٥٧.
- (٧) متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: ((كان النبي ﷺ يُعجبه التيمُّن في تنعله وترجُّله وطهوره، وفي شأنه كله))، البخاري في كتاب الوضوء، باب التيمُّن في الوضوء والغسل، برقم (١٦٨) ٧٥/١، ومسلم في كتاب الطهارة، باب التيمُّن في الطهور وغيره، برقم (٢٦٨/٦٦) و (٢٦٨/٠٦٧) ٢٢٦/١.

(٨) الموالاة في اللغة: المتابعة، يقال: والى بينهما ولاء: أي تابع، وفعل هذه الأشياء على الولاء: أي متتابعة.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣٤٥، المصباح المنير للفيومي ص ٣٤٦، المعجم الوجيز ص ٦٨٢.

الموالاة في الاصطلاح: ((أن يغسل عضواً بعد عضوٍ قبل أن يجفَّ الأول، عند اعتدال الهواء، والحال))

مختارات النوازل للمرغيناني (ص ١٦٧).

(٩) في (ك): للوضوء.

(١٠) تحرير محل الخلاف: تفريق أفعال الوضوء لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: التفريق اليسير؛ وهو لا يضر بلا خلاف، سواء كان بعذر، أو بغير عذر.

قال النووي: ((فالتفريق اليسير بين أعضاء الوضوء لا يضر بإجماع المسلمين)) المجموع للنووي ٤٥٢/١.

الحالة الثانية: التفريق الكثير؛ وهو محل الخلاف ؟

مذهب الحنفية أن الموالاة سنة مطلقاً.

انظر: المبسوط للسرخسي ٥٦/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٦٧، المحيط البرهاني لابن مازة ٤٢/١.

وهو قول للمالكية، والقول الجديد للشافعي، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: المقدمات لابن رشد ٨٠/١، الذخيرة للقرافي ٢٧٠/١، مواهب الجليل للخطاب ٣٢٣/١.

وللشافعية: الأم ٤٦/١، الوسيط للغزالي ٢٨٩/١، الشرح الكبير للرافعي ١٣١/١.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٧٢/١، الإنصاف للمرداوي ١٣٩/١، شرح العمدة للمقدسي ٢٨/١.

وقال الشافعي - في أحد قوليه^(١) - : هي^(٢) شرط.

لنا: [١] قوله ﷺ: (لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ امْرِئٍ حَتَّى / يَضَعَ الطَّهُورَ مَوَاضِعَهُ؛ فَيَغْسِلَ [٥/أ(٢)] وجهه، ثُمَّ يَدِيَهُ^(٣)، وَ (ثُمَّ) لِلتَّرَاخِي^(٤).

[٢] ولأنه تفریق في الطهارة؛ فلا يُؤثِّرُ في صِحَّتِهَا، [كاليسير]^(٥).

فإن قيل: عبادة لها أركان^(٦) مختلفة تراد للصلاة؛ فكانت الموالاة شرطاً^(٧) فيها، كالأذان^(٨).

(١) وهو القول القديم للشافعي، وأنها واجبة.

انظر: الباب للمحاملي ص ٦٠، الوسيط للغزالي ٢٨٩/١، روضة الطالبين للنووي ٦٤/١.

وهو قول للمالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: المقدمات لابن رشد ٨٠/١، الذخيرة للقرافي ٢٧١/١، التاج والإكليل للمواف ٣٢٢/١، وللحنابلة: الإرشاد للشريف ص ٢٩، رؤوس المسائل للعكري ٣٥/١، المنور للأدومي ص ١٤٧.

وللمالكية في الموالاة أقوال، منها: أنها واجبة مع الذكر والقدر، ساقطة مع العجز والسيان، قال الخطاب: ((قال ابن ناجي في شرح المدونة: وهو المشهور))، ومنها: أنه فرض فيما يغسل، وسنة فيما يُمسح، قال ابن رشد: ((وهو أضعف الأقوال))، وغيرها من الأقوال، قال الخطاب: ((فتحصل من هذا أن المعتقد في المذهب أن من فرّق الطهارة عامداً أعاد الوضوء والصلاة أبداً، ومن فرّقها ناسياً، أو عاجزاً بين، واختلف الأصحاب في التعبير عن هذا)) مواهب الجليل ٣٢٤/١. انظر: المقدمات لابن رشد ٨٠/١، حاشية العدوي ٢٣٥/١.

فائدة: في ضابط التفریق اليسير، والكثير في أفعال الوضوء:

التفریق الكثير: أن يمضي زمن يجفّ فيه العضو المغسول، مع اعتدال الهواء والحال، والتفریق القليل: دون ذلك.

وقيل: الكثير مضي زمن يمكن فيه إتمام الطهارة. وقيل: يعود كل ذلك إلى العرف.

انظر: الشرح الكبير للرافعي ١٣٢/١، روضة الطالبين للنووي ٦٤/١، الإنصاف للمرداوي ١٤٠/١.

(٢) قوله (هي) : لم ترد في (ك).

(٣) تقدّم تحرّجه (٨٧)، المسألة رقم [٢/٢] هامش (٣).

(٤) انظر: (ص ١٢٥)، المسألة [٣٠/١٣]، هامش (٣)، و هامش (٥).

(٥) من المصادر، وهو الصحيح، والأنسب للسياق. انظر: التجريد للقدوري ١٣٣/١.

وفي الأصل: كاليسرى مع اليمنى. وفي (م) : كالتستر. وفي (ك) : كاليسر.

(٦) الركن في اللغة: ركن الشيء، جانبية الأقوى، وأركان الشيء، أجزاء ماهيته، والجمع أركان.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٢٨، المصباح المنير للفيومي ص ١٢٤، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ١٥٥.

الركن في الاصطلاح: ((ركن الشيء: ما لا وجود لذلك الشيء إلا به)) كشف الأسرار للبخاري ٦١١/٣.

وقيل: الركن هو ما كان داخلاً في ماهية الشيء.

انظر: المطلع للبعلي ص ٨٨، التعريفات للجرجاني ص ١١٢، الكليات للكفوي ص ٤٨١.

(٧) في (م) : شرط.

(٨) في (م) : كالأذان فيها.

قيل له^(١): المقصود من الأذان الإعلام^(٢)، وذلك لا يحصل مع التفريق، والمقصود في مسألتنا التطهير، وذلك يحصل مع التفريق^(٣).^(٤)

[٣٣/١٦] مسألة: تكرار مسح الرأس في الوضوء [

وقد قال أصحابنا: ليس في مسح الرأس تكرار مسح مسنون^(٥)، ولا مفروض، والسنة مسح^(٦) مرة واحدة، بماء واحد^(٧).

وقال الشافعي: ثلاث مرات، بثلاث مياه^(٨).

لنا: [١] ما روي أن علياً^(٩) - عليه السلام - حكى وضوء رسول الله ﷺ

(١) قوله (له): ساقطة من (ك).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١/٧٧، مختار الصحاح للرازي ص ١٦، المصباح المنير للفيومي ص ١١.

(٣) من أول قوله (والمقصود في مسألتنا) إلى قوله (مع التفريق): ساقطة من (م).

(٤) انظر: التجريد للقندوري ١/١٣٤، إعلاء السنن لظفر النهاوي ١/٩١.

(٥) ((إذا كان غير مسنون، فهل يُكره؟ فالمدكور في المحيط، والبدائع: أنه يُكره، وفي الخلاصة أنه بدعة، وقيل: لا بأس به، وفي فتاوى قاضي خان: وعندنا لو مسح ثلاث مرات، بثلاث مياه لا يُكره؛ ولكن لا يكون سنة ولا أدباً، وهو الأول كما لا يخفى؛ إذ لا دليل على الكراهة)) البحر الرائق لابن نجيم ١/٤٨.

(٦) في (ك): مسحه.

(٧) تحرير محل الخلاف:

اتفقوا على أن المسح مرة واحدة، بماء واحد مجزئ، واختلفوا في حكم التلث ؟ فالمدَّهَب عند الحنفية أن مسح الرأس مرة واحدة على الصحيح المختار، فإن كرر كرهه، وماء واحد، قولاً واحداً، قال الكاساني في البدائع (١/٢٢): ((يمسح رأسه مرة واحدة، والتلث مكروه وهذا عندنا)). انظر: الأمل لمحمد بن الحسن ١/٣، رؤوس المسائل للزمخشري ص ١٠٤، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٤. وبه قال المالكية، ووجه عند الشافعية، وهو الصحيح عند الحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة ١/١٦، الإعلام للقاضي عياض ص ٣٩-٤٠، الشرح الصغير للدرديري ١/٤٥.

وللشافعية: البيان للعصماني ١/١٢٨، المجموع للنووي ١/٤٣٢، روضة الطالبين للنووي ١/٥٩.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١/١٤٤، الإنصاف للمرداوي ١/١٦٣، شرح منتهى الإبرادات للبهوتي ١/٥٩.

(٨) انظر: الأم للشافعي ١/٢٣، الخلافات للبيهقي ١/٣٠٥، مغني المحتاج للشربيني ١/١٨٨.

وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة، إلا أنه بماء واحد، ورواية للحنابلة، وقول الظاهرية.

انظر للحنفية: التجريد للقندوري ١/١٢١، المبسوط للسرخسي ١/٧، بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٢.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١/١٤٤، الإنصاف للمرداوي ١/١٦٣، معونة أولي النهى لابن النجار ١/٢٩٨.

وللظاهرية: المحلى لابن حزم ٢/٧٢، المجموع للنووي ١/٤٣٢.

(٩) علي: هو علي بن أبي طالب الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها، رابع الخلفاء، وأحد العشرة، ولد بمكة سنة (٢٣ ق هـ)، وهو أول الناس إسلاماً بعد خديجة رضي الله عنها، حامل لواء المسلمين في أكثر المشاهد، قُتل شهيداً سنة (٤٠ هـ)، واختلف في مكان قبره.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٤/١٩٦٨، الإصابة لابن حجر ٢/٥٠٧، الأعلام للزركلي ٤/٢٩٥.

كتاب الطهارة

- بَرَحِيَّةٌ^(١) (٢) الكُوفَةُ^(٣) - وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ^(٤) مَرَّةً^(٥) وَاحِدَةً، وَقَالَ: (هَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)^(٦).

[٢] وَحَكَى عَثْمَانُ - ﷺ - بِالْمَقَاعِدِ^(٧)، وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ^(٨) مَرَّةً وَاحِدَةً^(٩)، وَالْغَرَضُ بِالْحِكَايَةِ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ، وَالْإِقْتِدَاءُ يَكُونُ بِالْأَكْمَلِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا أَكْمَلُ^(١٠) الطَّهَارَةِ.

[٣] وَلِأَنَّهُ عُضْوٌ فُرِضَتْ فِيهِ الطَّهَارَةُ؛ فَلَا يُسَنُّ فِيهِ^(١١) الْإِسْتِيعَابُ^(١٢)، وَالتَّكْرَارُ، أَصْلُهُ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ.^(١٣)

- (١) فِي (ك) : فِي رَحِيَّةٍ.
- (٢) الرَّحِيَّةُ: مَا اتَّسَعَ مِنَ الْأَرْضِ، وَجَمْعُهَا رُحْبٌ، وَرَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ: سَاحَتُهُ الْمُنْبَسِطَةُ، وَالرَّحِيَّةُ: الْبَقْعَةُ الْمَتَّسِعَةُ بَيْنَ الْأَفْنِيَةِ. انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٢٠، لسان العرب لابن منظور ١٦٥/٥، المصباح المنير للفيومي ص ١١٧.
- (٣) الكُوفَةُ: وَيُقَالُ لَهَا أَيْضاً كُوفَانٌ، مِنْ أَشْهَرِ مَدَنِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ قَصِيرُهَا أَيَّامَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ سَنَةَ (١٧هـ)، وَهِيَ عَلَى مَعْظَمِ الْفِرَاتِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَغْدَادَ ثَلَاثُونَ فَرَسَخاً، وَكَانَتْ الْعَاصِمَةَ قَبْلَ أَنْ تَنْتَقِلَ مِنْهَا إِلَى بَغْدَادَ. انظر: معجم ما استعجم للبكري ٢٩/٤، معجم البلدان للحموي ٥٥٧/٤، الرُّوضُ الْمُعْطَارُ لِلْحَمِيرِيِّ ص ٥٠١.
- (٤) فِي (م) : رَأْسَهُ.
- (٥) قَوْلُهُ (مَرَّةً) : سَاقِطَةٌ مِنْ (م) .
- (٦) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، بِرَقْمِ (١١١) ٨١/١-٨٢، بَلْفَظٍ: (ثُمَّ جَعَلَ يَدُهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ... ثُمَّ قَالَ: مِنْ سِرِّهِ أَنْ يَعْلَمَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ هَذَا)، وَبِرَقْمِ (١١٢)، وَبِرَقْمِ (١١٣) ٨٢/١-٨٣، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابِ مَا جَاءَ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ؟ بِرَقْمِ (٤٩) ٦٨/١، وَقَالَ: ((وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)) السَّنَنُ ٦٩/١، وَالتَّسَانِي فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، فِي بَابِ عَدَدِ غَسْلِ الْوَجْهِ بِرَقْمِ (٩٣)، وَفِي بَابِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ، بِرَقْمِ (٩٤) ٦٨/١-٦٩.
- (٧) الْمَقَاعِدُ: ((الْمَقَاعِدُ: جَمْعُ مَقْعَدٍ، عِنْدَ بَابِ الْأَقْبَرِ بِالْمَدِينَةِ، وَقِيلَ: مَسَاقِفٌ حَوْلَهَا، وَقِيلَ: هِيَ دُكَاكِينٌ عِنْدَ دَارِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ﷺ، وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: هِيَ الدَّرَجُ)) معجم البلدان للحموي ١٩١/٥، وَفِي سَنَنِ الدَّارِقُطِيِّ (٩٢/١): ((وَالْمَقَاعِدُ بِالْمَدِينَةِ، حَيْثُ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَائِزِ، عِنْدَ الْمَسْجِدِ)).
- (٨) فِي (ك) : الرَّأْسَ.
- (٩) تَقَدَّمَ تَحْرِيجهُ ص (١١٦)، الْمَسْأَلَةُ [٢٢/٥] هَامِشُ (١٠)، بِدُونِ ذِكْرِ عَدَدٍ فِي الرَّأْسِ.
- وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ (١٠٨) ٨٠/١، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ وَأَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْوَضُوءِ، فَقَالَ: (رَأَيْتُ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ سُئِلَ عَنِ الْوَضُوءِ، فَدَعَا بِمَاءٍ - وَفِيهِ - فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ فَغَسَلَ بَطْنَيْهِمَا وَظَهْرَهُمَا، مَرَّةً وَاحِدَةً) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ((أَحَادِيثُ عَثْمَانَ - ﷺ - الصَّحَاحُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ مَرَّةً؛ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا الْوَضُوءَ ثَلَاثًا، وَقَالُوا: وَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا عَدَدًا كَمَا ذَكَرُوا فِي غَيْرِهِ)) سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٨٠/١.
- (١٠) فِي (م)، وَ (ك) : فَدَلَّ أَنَّ هَذَا كَمَالٌ.
- (١١) فِي (م) : فِيهَا.
- (١٢) لِأَنَّهُ ((لَمَّا كَانَ الْمَسْحُ فِي نَفْسِهِ أَخْفَافٌ مِنَ الْغَسْلِ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوْعِبُ الْجَمِيعَ، وَلَا يَبْلُغُ أَصُولَ الشَّعْرِ؛ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَخْفَافٌ مِنْهُ فِي الْعَدَدِ إِذْ كَانَ مَوْضُوعَهُ التَّخْفِيفُ)) شَرْحُ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ لِلْجِصَّاصِ ٧١/١.
- (١٣) أَيِ الْمَسْوَاحَاتِ، قَالَ الْجِصَّاصُ: ((إِنْ سَائِرُ الْمَسْوَاحَاتِ فِي الْأَصُولِ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ مِنْهَا الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ، =

فإن قيل^(١): أحدُ نوعي الطهارة، فسُنَّ^(٢) فيه^(٣) التكرار، / كالمغسُولِ.
 قيل له^(٤): المغسُولُ^(٥) الاستيعاب فيه واجبٌ؛ فسُنَّ فيه التكرار^(٦) ليتيقن^(٧) ذلك،
 والمسح ليس من شرطه الاستيعاب^(٨)؛ فلا معنى لتكراره.

= والمسح في التيمم، فلما كان ذلك مسحاً وجب أن يكون معطوفاً على نظائره في الأصول بعلة أنه مسح «
 شرح مختصر الطحاوي ١/ ٧٠-٧١.

(١) في (م) : زيادة [عُضْوٌ فُرِضَتْ فِيهِ الطَّهَارَةُ وَهُوَ] .

(٢) في (ك) : فُسِّنَ .

(٣) في (م) : فِيهَا .

(٤) قوله (له) : ساقطة من (ك) .

(٥) في (م) : العَضْوُ الْمَغْسُولُ .

(٦) في (ك) : تَكَرَّرَ .

(٧) في (م) ، و (ك) : لِيَتَيَقَّنَ .

(٨) (المسح ليس من شرطه الاستيعاب) : هذا ضابط عام في المسوحات . انظر: التجريد للقُدوري ١/ ١٢٦ .

[فصل: في نواقض الوضوء]

[٣٤/١] مسألة: أثر الخارج المعتاد النجس من السبيلين في نقض الوضوء [

قال: والمعاني الناقضة^(١) للوضوء: كل ما خرج^(٢) من السبيلين^(٣).

وذلك لقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكَم مِّنَ الْغَائِطِ ﴾^(٤)، والغائط^(٥): اسم للموضع المطمئن من الأرض الذي يُقصد^(٦) للحاجة، وإنما صار اسماً للحاجة لكثرة الاستعمال، وقد أوجب الله تعالى^(٧) الوضوء منه^(٨).

[٣٥/٢] مسألة: أثر الخارج غير المعتاد النجس من السبيلين في نقض الوضوء [

ولا فرق في الخارج^(٩) أن يكون معتاداً، أو غير معتاد^(١٠).

[١] لأن النبي ﷺ أوجب الوضوء^(١٢) من دم الاستحاضة^(١٣)،^(١٤) وليس بمعتاد.

(١) النواقض في اللغة: جمع ناقض، والناقض للشيء، المفسد له، والنقض إذا أضيف إلى الأجسام يراد به إبطال تأليفها، وإذا أضيف إلى المعاني يراد به إخراجها عما هو المطلوب به.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣١٨، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٨٤٦، المعجم الوجيز ص ٦٣١. النواقض في الاصطلاح: ((العِلل المؤثرة في إخراج الوضوء عما هو مطلوب به)) العناية للباير في ٣٧/١. انظر: المصباح المنير للفيومي ص ٣٢٠، الدر النقي لابن المبرّد ٩٢/١٥، الكليات للكفوي ص ٩١٠.

(٢) الخروج من السبيلين يتحقق بالظهور، فإذا ((ظهر شيء من البول والغائط على رأس المخرج انتقضت الطهارة لوجود الحدث، وهو خروج النجس، وهو انتقاله من الباطن إلى الظاهر)) بدائع الصنائع للكاظمي ٢٥/١.

(٣) أي من أحدهما، وفيه احتراز ((عن بعض الخارج من غير السبيلين؛ كالذم، والمخاط، والعرق واللّين، واللحم الساقط من الجرح، والدم السائل عن الجراحة من غير أن يصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير))، الينابيع للرومي [مخطوط ل(٣/ب)]. انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، المبسوط للسررسي ٧٦/١، البدائع للكاظمي ٢٤/١.

(٤) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).

(٥) انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٣١، لسان العرب لابن منظور ١٠/١٤٤، المصباح المنير للفيومي ص ٢٣٦.

(٦) في (م): يقصدونه.

(٧) قوله (تعالى): لم ترد في (ك).

(٨) انظر: الحجّة محمد بن الحسن ٧٠/١، مختصر الطحاوي ص ١٨، أحكام القرآن للجصاص ٤١٧/٢.

(٩) أي الخارج النجس من السبيلين.

(١٠) في (م): ولا فرق بين أن يكون الخارج.

وفي (ك): ولا فرق في الخارج بين أن يكون معتاداً أو غير معتاد.

(١١) الخارج المعتاد النجس من السبيلين؛ كالبول، والغائط. وغير المعتاد كدم الاستحاضة.

انظر: الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ٨٨/١، الهداية للصرغيني ١٧/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٧/١.

(١٢) في (م): أوجب الوضوء منه، ولا فرق من دم الاستحاضة.

(١٣) دم الاستحاضة: هو الدم الذي يستمر خروجه مع المرأة بعد أيام حيضها المعتادة، وهو دمٌ أهر لا تن فيه،

يخرج من الفرج دون الرحم. انظر: النهاية لابن الأثير ٤٦٩/١، المطالع للبعلي ص ٣٠، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٦٤.

(١٤) من ذلك ما ورد في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت قاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت =

[٢] ولأنها نجاسة خارجة من السبيل؛ فصارت كالمعتاد.

[٣٦/٣] مسألة: أثر خروج المذي في نقض الوضوء [

قال^(١): وخروج المذي يُوجب الوضوء.^(٢)

لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ^(٣) - ع - أَنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ [رَجُلًا]^(٤) مَذَّاءً، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ

النَّبِيَّ ﷺ / لِمَكَانِ ابْتِهَاسِهِ^(٥) مِنِّي^(٦)، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ^(٧)^(٨) حَتَّى سَأَلَهُ، فَقَالَ: (إِذَا كَانَ [٥/ب(م)]

ذَلِكَ^(٩) فَانْضَحْ^(١٠) فَرَجَكَ^(١١) بِالْمَاءِ، وَتَوَضَّأْ^(١٢)).

= يارسول الله إني امرأة استحاض فلا أطهر، أفادع الصلاة؟ قال: (لا، إنما ذلك عرقٌ وليس بالحیضة، احتنبي الصلاة أيام حيضك، ثم اغتسلي، وتوضئي لكل صلاة، وإن قطرت الدم على الحصى، متفق عليه، البخاري في كتاب الحيض، باب الاستحاضة، برقم (٣٣٣/٦٢) ٢٦٢/١، وهذا لفظ ابن ماجة برقم (٦٢٤) ٢٠٤/١.

(١) قوله (قال) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٢) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٠/١، التجريد للقدوري ١٩٤/١، حاشية ابن عابدين ١٣٤/١.

(٣) في (م) : علي بن أبي طالب.

(٤) من (ك)، وهو الموافق للأثر. وفي (الأصل، و (م) : فحلاً.

(٥) هي فاطمة بنت رسول الله ﷺ، خير نساء العالمين، وسيدة نساء أهل الجنة، وأصغر بناته، أمها أم المؤمنين خديجة، وولدت قبل النبوة بخمس سنين، تزوجها عليٌّ ع، تكتب بأم أبيها، أو بأم أسماء، وتلقب بالزهراء، عاشت بعده ﷺ (٦) أشهر، توفيت سنة (١١هـ)، وهي أول من جعل له نعش في الإسلام.

انظر: طبقات ابن سعد ١٩/٨، معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣١٨٧/٦، الإصابة لابن حجر ٣٧٧/٤.

(٦) قوله (منِّي) : ساقطة من (ك) .

(٧) في (م)، و (ك) : المقداد بن الأسود.

(٨) المقداد: هو المقداد بن عمرو البهراوي، المعروف بالمقداد بن الأسود؛ لأنه حالف الأسود بن عبد يغوث فتبناه فنُسب إليه، من السابقين إلى الإسلام، وأول من قاتل على فرس في سبيل الله، أحد النجباء، هاجر إلى الحبشة شهد بدرًا، ودعا له فيها رسول الله ﷺ، توفي بالمدينة سنة (٣٣هـ) وله (٧٠) سنة.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٥٥٢/٥، صفة الصفوة لابن الجوزي ١٦٧/١، الأعلام للزركلي ٢٨٢/٧.

(٩) في (م) : كذلك.

(١٠) التوضيح: الرش والبلل، والمراد به هنا الغسل، قال النووي: ((التوضيح يكون غسلًا ويكون رشًا، وقد جاء في الرواية الأخرى: (يغسل ذكره) فتعين محل التوضيح عليه)) شرح صحيح مسلم ٢١٣/٣.

انظر: غريب الحديث لابن الجوزي ٤١٤/٢، المغرب للمطري ص ٢٥٠، المطلع للبعلي ص ٣٦.

(١١) أي الذكر؛ لأنه محل الخارج النجس، ولرواية الشيخين: (توضأ وغسل ذكرك) [صحيح البخاري برقم (٢٦٩) واللفظ له، وصحيح مسلم برقم (٣٠٣/١٧)] وذهب بعض العلماء أنه يغسل ذكره وأنثيه؛ لرواية أبي داود: (فتغسل من ذلك فرجك وأنثيك، وتوضأ وضوءك للصلاة)، (ليغسل ذكره وأنثيه) [سنن أبي داود برقم (٢١١)، و برقم (٢٠٨)] انظر: التلخيص لابن حجر ١١٧/١، سبل السلام للصنعاني ٢٥٨/١.

(١٢) متفق عليه، البخاري في كتاب العلم، باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال برقم (١٣٢) ٦٤/١، وفي كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر برقم (١٧٨) ٧٨/١، ومسلم في كتاب الحيض باب المذي، برقم (٣٠٣/١٩) ٢٤٧/١ واللفظ له.

والمذي: هو الماء الرقيق، الذي يخرج عند الشهوة.^(١)

[٣٧/٤] مسألة: أثر خروج الودي في نقض الوضوء

والوَدْي: هو الماء الأبيض، الذي يخرج بعد البول^(٢)؛^(٣) فقيه الوضوء.^(٤)

[٣٨/٥] مسألة: أثر الخارج غير المعتاد الطاهر من أحد السبيلين في نقض الوضوء

وعلى هذا^(٥): إذا خرجت الدودة، أو الحصاة^(٦) من أحد السبيلين.^(٧)

لأنها وإن كانت ظاهرة في نفسها؛ ففي^(٨) حال خروجها يصحبها جزء من النجاسة،^(٩) ويسير النجاسة الخارجة من السبيل^(١٠) تنقض الوضوء.

[٣٩/٦] مسألة: أثر خروج الريح من السبيل في نقض الوضوء

وكذلك^(١١): الريح الخارجة من السبيل^(١٢).^(١٣)

[٥/أ(ك)]

- (١) المَذْي: ماءً وبلل رقيق أبيض لزج، يخرج من الذكر عند الملاعبة والتقبيل، لا يدفع ولا يعقبه فتور. انظر: طلبة الطلبة للنسفي ص ٧٦، النهاية لابن الأثير ٣١٢/٤، شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٣/٣.
- (٢) في (م): زيادة [من المرودة].
- (٣) وهو رقيق. انظر: طلبة الطلبة للنسفي ص ٧٧، المغرب للمطري ص ٢٦٣، الكليات للكفوي ص ٨٧٣.
- (٤) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٨٨/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٧/١، حاشية ابن عابدين ١٣٤/١.
- ودليله: ١ - لأنه نجس خارج من السبيل؛ فأوجب الوضوء بالإجماع. انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٩٤/١.
- ٢ - وعن ابن عباس قال: (من المني الغسل، ومن المذي والودي الوضوء، يغسل حشفته ويتوضأ)
- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (١٥٩/١٦١٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٨٩/١٩٨٤)، والبيهقي في الكبرى ١١٥/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٧/١.
- (٥) أي على أن خروج غير المعتاد من القبل أو الدبر ناقض للوضوء.
- (٦) في (ك): الدودة والحصاة.
- (٧) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٦٤/١، مختصر الطحاوي ص ١٨، مختصر اختلاف العلماء للخصاص ١٦٤/١.
- (٨) في (ك): ولكن في.
- (٩) هذا أحد الطريقين؛ وهو أن الدودة ظاهرة في نفسها، ولكن تستصحب عند خروجها شيئاً من النجاسة، وتلك هي الناقضة للوضوء، وهو اختيار المؤلف، ووافقه الزيلعي في التبيين ٧/١، قال ابن نجيم: ((وهو في الحصاة مُسَلَّم)) البحر الرائق ٥٩/١. الطريق الثاني: ((أن الدودة نجسة في نفسها؛ لتولدها من الأنجاس، وقد خرجت بنفسها، وخروج النجس بنفسه حدث)) بدائع الصنائع للكاساني ٢٧/١. انظر: المجتبى للزاهدي [مخطوط ل (٦/أ)]
- (١٠) في (م)، و (ك): من السبيلين.
- (١١) أي وكذلك من نواقض الوضوء: خروج الريح من الدبر، وهو المراد من السبيل هنا، ولكن ((لو خرج ريح من الدبر وهو يعلم أنه لم يكن من الأعلى، فهو احتلاج فلا ينقض)) الدر المختار للحصكفي ١٣٦/١.
- (١٢) في (م): من السبيلين. وفي (ك): من السبيل ينقض الوضوء.
- (١٣) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٦٣/١، المبسوط للسرخسي ٧٦/١، فتح باب العناية لملا علي قاري ٥٩/١.

كتاب الطهارة

لقوله ﷺ: (إن الشيطان يأتي^(١) أحدكم، فينفخ بين أَلْيَتَيْهِ^(٢)، فيقول: قد أحدثت، قد أحدثت^(٣) مرتين^(٤)؛ فلا ينصرفن^(٥) حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً^(٦)، ولا يُتصَوَّرُ خروج الريح من الذَّكَرِ^(٧)، وما يحسُّ الإنسان به من ذلك فهو احتلاج^(٨).^(٩)

[٤٠/٧] مسألة: أثر خروج النجس من البدن من غير السبيلين في نقض الوضوء [

قال: والدَّم، والقيح^(١٠)، إذا خرجا من البدن؛ فتجاوزا^(١١) إلى موضع يلحقه حكم التطهير^(١٢).

- (١) في (م)، و (ك): ليأتي.
- (٢) الأَلْيَتَانِ: بفتح الهمزة، العجيزة للناس وغيرهم، أو ما ركب العجز من اللحم والشحم، وكسر الهمزة خطأ، أو لغة ضعيفة. انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢١، لسان العرب لابن منظور ١/١٩٤، المعجم الوجيز ص ٢٣.
- (٣) قوله (قد أحدثت): ساقطة من (ك).
- (٤) قوله (مرتين): ساقطة من (م)، و (ك).
- (٥) في (م): فلا ينصرفن أحدكم.
- (٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (١١٥٥٦)، (١١٩٤٨/١١/٢٢٢)، ٣٤١، والبخاري في مسنده، برقم (٢٨١/١/١٤٧) (كشف الأستار للهيتمي)، من حديث ابن عباس بلفظ: (يأتي أحدكم الشيطان في صلاته حتى ينفخ في مقعدته، فيحسُّ إليه أنه قد أحدث، ولم يحدث، فإذا وجد ذلك أحدكم فلا ينصرفن حتى يسمع صوتاً بأذنه، أو يجد ريحاً بأنفه)، قال الهيتمي في المجمع (١/٢٤٢): ((رواه الطبراني في الكبير ببعضه، والبخاري بنحوه، ورجاله رجال الصحيح)).
- أصل الحديث في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلفظ: أنه شكَا إلى رسول الله ﷺ الرَّجُلُ الذي يُحسُّ إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: (لا ينقل، أو لا ينصرف، حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً) البخاري في كتاب الوضوء، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، برقم (١٣٧/١/٦٦)، ومسلم في كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، برقم (٣٦١/٩٨/١/٢٧٦).
- (٧) قال ابن نجيم: ((ولو سُلم - أي أن الريح يخرج من الذَّكَر - فليست بمنعثة عن محل النجاسة، والريح لا ينقض إلا لذلك، لا لأن عينها نجسة؛ لأن الصحيح أن عينها طاهرة)) البحر الرائق ١/٥٩.
- (٨) الاحتلاج: الخَلَج محرَّكة: الفساد، وتَخَلَج: اضطرب وتحرك، وتَخَلَجَ خَلَجًا: اشتكى ألمًا في جسمه. انظر: المعجم للمطرزي ص ٩٠، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٢٣٩، المعجم الوجيز ص ٢٠٦.
- (٩) ((الريح الخارجة من الذَّكَر، وفرج المرأة فإنها لا تنقض الوضوء على الصحيح)) البحر الرائق لابن نجيم ١/٥٩. انظر: فتح القدير لابن الهمام ١/٣٧، تنوير الأبصار للتمرتاشي ١/١٣٦، حاشية ابن عابدين ١/١٣٦.
- (١٠) القيح: الصفرة التي لا دم فيها، أو لا يتخالطها دم.
- انظر: الصحاح للجوهري ١/٣٩٨، طلبة الطلبة للنسفي ص ٧٧، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٥٥.
- (١١) في (م): قال والدم، والقيح، والصدید، إذا خرج من البدن فتجاوز.
- ((مراده بالتجاوز: السيلان)) منحة الخالق لابن عابدين ١/٦٢.
- (١٢) الخارج من غير السبيلين ينقض الوضوء بشرط أن يسيل، ويصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير؛ أي ((إلى موضع يجب غسله في الجنابة وفي الوضوء، ذلك يعني موضع الصحيح دون المجروح، فحيث يكون ناقضاً للوضوء ولو خرج وتجاوز إلى موضع لا يجب غسله لا ينقض الوضوء)) المشكلات من شرح القنوري لخواهر زاده [مخطوط ل(١/ب)]، وفي خلاصة الدلائل لحسام الدين الرازي (ص ٥): ((وإنما شرطُ خروجه =

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله^(٢) - : لا وضوء فيه.

لنا: [١] حديث تميم الداري^(٣) ^(٤) أن النبي ﷺ قال: (الوضوء من كل دم سائل)^(٥).

[٢] ورؤي عنه أنه قال: (من قاء^(٦)، أو رعف^(٧) في صلاته فليصرف ويتوضأ^(٨) وليتن على صلاته؛ ما لم يتكلم)^(٩).

[٣] ولأها نجاسة خارجة من البدن إلى موضع يلحقه حكم التطهير؛ فأوجب نقض^(١٠) الطهارة، كالحارج^(١١) من السبيل^(١٢).

= إلى موضع يجب غسله في الجنابة؛ لأن ما وراء ذلك حكمه حكم الباطن، فتعذر القول بالتنجيس)).
انظر: الحجة محمد بن الحسن ١/٦٦، مختصر اختلاف العلماء للخصاص ١/١٦٣، الهداية للمرغيناني ١/١٧.
وبه قال الحنابلة؛ إلا أنهم اشترطوا أن يكون الخارج كثيراً فاحشاً، على المشهور عندهم، وفي رواية مطلقاً.
انظر: رؤوس المسائل للعكبري ١/٥٣، المغني لابن قدامة ١/٢٠٨-٢٠٩، شرح منتهى الإبرادات للبهوتي ١/٧٠.
(١) انظر: الأم للشافعي ١/٣٢، المهذب للشيروازي ١/١٠١، كفاية الأخيار للحصيني ١/٥٩.
وبه قال المالكية.

انظر: المدونة لسحنون ١/١٨، الإشراف للقاضي عبد الوهاب ١/١٨٤، الذخيرة للقرافي ١/٢٣٦.

(٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (ك).

(٣) في (م): تميم بن طرفة الداري رضي الله عنه.

(٤) تميم الداري: هو تميم بن أوس بن خارجة الداري، أبا رقية، أسلم سنة (٩هـ)، وهو أول من أسرج السراج في المسجد، انتقل إلى الشام بعد قتل عثمان وسكن فلسطين ومات بها عام (٤٠هـ)، وكان عاهد أهل فلسطين.
انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ١/٢٧٠، أسد الغابة لابن الأثير ١/٤٢٨، الإصابة لابن حجر ١/١٨٣.

(٥) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، أخرجه الدارقطني في السنن ١/١٥٧، والبيهقي في الخلافيات، برقم (٦٤٧) ٢/٣٣٩، ضعفه الدارقطني، والنووي في المجموع ٢/٥٤، والألباني في السلسلة الضعيفة ١/٤٨٢ رقم (٤٧٠).

(٦) القيء: ما يخرج من فم الإنسان من معدته، وتقيأ: تكلف القيء، وهو نجس.

انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض ٢/١٩٧، الدرر النقي لابن المبرّد ١٥/٩٧، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٥٥.

(٧) الرعاف: هو خروج الدم من الأنف، رعف أنفه: سال رعاقه.

انظر: المغرب للمطري ص ١١٢، المصباح المنير للفيومي ص ١٢١، الكليات للكفوي ص ٤٧٩.

(٨) في (م)، و (ك): ولتوضأ.

(٩) أخرجه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في البناء على الصلاة، برقم (١٢٢١).

١/٣٨٥، والبيهقي في الكبرى ١/١٤٢، والخلافيات رقم (٦١٩) ٢/٣٢٥، والدارقطني في السنن ١/١٥٣، وابن عدي في الكامل ١/١٩١ من حديث عائشة، بلفظ: (من أصابه قيء، أو رعاف، أو قلنس، أو مذي، فليصرف فليتوضأ، ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم)، صححه الزيلعي في نصب الراية ١/٣٨، وابن الجوزي في التحقيق ١/١٦١، وتعقبه ابن عبد الهادي وقال: ((الصحيح أن هذا الحديث مرسل)) التنقيح ١/١٦١، وضعفه أحمد (السنن الكبرى ١/١٤٣)، والدارقطني ١/١٥٤، والألباني في ضعيف سنن ابن ماجة برقم (٢٥٢) ص ٨٩.
قال الصنعاني (سبل السلام ١/٢٦٩): ((وحاصل ما ضعّفوه به أن رفعه إلى النبي ﷺ غلط، والصحيح أنه مرسل))
قال أحمد والبيهقي: المرسل الصواب، فمن يقول: إن المرسل حجة، قال: ينقض ما ذكر فيه.

(١٠) قوله (نقض): ساقطة من (ك).

(١١) في (ك): الحارج.

(١٢) في (م): السبيلين.

فإن قيل: رُوي: (أن النبي ﷺ احتجَم^(١) ولم يتوضأ، وصلى، ولم يزد على غسل محاجمه^(٢))^(٣).

قيل له: . هذا الخبر مطعون على روايه^(٤) .^(٥)

. وليس فيه أكثر من أنه لم يشاهده يتوضأ^(٦) . ويجوز أن يكون قد توضأ بغير

حضرته^(٧) .^(٨)

فإن قيل: خارج من غير مخرج الحدث؛ فلا ينقض الوضوء، أصله الدَّود.

قيل له: . الدَّود لا ينقض الطهارة بنفسه؛ وإنما ينقضها النجاسة المُقارِنة له^(٩).

. والنجاسة الخارجة من السَّبِيل حُكمها أغلظ، فتعلق الحُكم بقليلها وكثيرها^(١٠)

وما خرج^(١١) من غير السَّبِيل نجاسته^(١٢) أخف؛ فأثر كثيرها دون قليلها^(١٣).

(١) الحجامة: هي امتصاص الدَّم بالمحجم بعد تشريط الجلد، واحتجم: طلب الحجامة، وأصل المحجم المص، يقال:

حجم الصبي ثدي أمه، إذا مصه، ويقال للحاجم حجام لا متصاصه فم المحجم، والحجمة هي القارورة.

انظر: المغرب للمطري ص ٦٥، المصباح المنير للقيومي ص ٦٨، المعجم الوجيز ص ١٣٧.

(٢) في (م) : موضع الحجامة.

(٣) أخرجه الدارقطني ١/١٥١، ومن طريقه البيهقي في الكرى ١/١٤١، والخلافات، برقم (٦٠٦) ٢/٣١٨، من

حديث أنس رضي الله عنه، ضعفه الدارقطني كما في نصب الراية للزيلعي ١/٤٣، والبيهقي في الكرى، والخلافات.

(٤) في (م) : هذا خبر مطعون فيه، وفي رواية. وفي (ك) : هذا خبر مطعون في روايه.

(٥) لأنه مروى من طريق صالح بن مقاتل عن أبيه حدثنا سليمان بن داود القرشي عن حميد الطويل عن أنس به.

قال ابن عبيد الهادي في التنقيح (١/١٦٤): ((حديث أنس لا يثبت، وسليمان بن داود: مجهول، وصالح بن

مقاتل: ليس بالقوي، قاله الدارقطني. وأبوه: غير معروف. وقال البيهقي: في إسناده هذا الحديث ضعف)) .

انظر: نصب الراية للزيلعي ١/٤٣، الدراية لابن حجر ١/٣٢، التلخيص الحبير ١/١١٣.

(٦) في (م) : توضأ.

(٧) في (م) : يجوز أن يكون عليه السلام توضأ بغير حضرة هذا الراوي.

وفي (ك) : يجوز أن يكون توضأ بغير حضوره.

(٨) قال ابن الجوزي: ((فأصحابنا يقولون: يحتمل أن يكون توضأ ولم يره أنس، ويحتمل أن يكون صلى ناسياً،

ويحتمل أن يكون لم يخرج من الدَّم ما لم يقطر)) تحقيق أحاديث التعليق ١/١٦٤.

(٩) في (م) : لها.

(١٠) قوله (وكثيرها) : ساقطة من (م) .

(١١) في (ك) : وما يخرج.

(١٢) في (م) : فحكمه.

(١٣) النجاسة الخارجة من البدن أخف من النجاسة الخارجة من السبيلين، فاعثر فيها الإسالة وتجاوزها إلى موضع

يجب غسله في الطهارة؛ لأن ما خرج من البدن ليس بحدث إلا أن يسيل. انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/٦٣

[٤١/٨] مسألة: أثر نزول الدّم إلى قسبة الأنف في نقض الوضوء [

وقد قالوا: لو نزل من الرأس دَمٌ إلى قسبة الأنف^(١): نقض الطهارة./^(٢)
لأنه خرج إلى موضع يلحقه حكم التطهير.^(٣)

[٦/أ(٢)]

[٤٢/٩] مسألة: أثر نزول البول إلى قسبة الذّكر في نقض الوضوء [

ولو نزل^(٤) البول إلى قسبة الذّكر، لم ينقض الوضوء.^(٥)
لما / لم يحصل في موضع يلحقه حكم التطهير.^(٦)

[٦/أ(س)]

[٤٣/١٠] مسألة: أثر القيء في نقض الوضوء [

قال: والقيء^(٧) إذا ملأ^(٨) الفم^(٩).^(١٠)
وذلك: [١] لقوله ﷺ: (القلّس^(١١) حدّث^(١٢)).^(١٣)

- (١) قسبة الأنف: القصب كل عظم مستدير مستطيل أجوف، وقسبة الأنف عظمه.
انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٥٤، المنجد ص ٦٣٢، المعجم الوحي ص ٥٠٣.
- (٢) تحوير محل الخلاف: الدّم النازل من الرأس إلى الأنف لا يخلو: إما أن يصل إلى ما لان من الأنف، وهو المارن، وهو ناقض للوضوء باتفاق الجميع، وإما أن يصل إلى قسبة الأنف؛ وهو ناقض عند الأئمة الثلاثة، خلافاً لرؤف.
انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٦/١، شرح الهداية للباقر ٣٩/١، حاشية ابن عابدين ١٣٤/١-١٣٥.
- (٣) ((وإن لم يخرج من المنخر؛ لوجود السيلان عن محله)) البدائع للكاساني ٢٦/١.
- (٤) في (م) : ترك.
- (٥) انظر: تبين الحقائق للزيلعي ٧/١، العناية للباقر ٣٩/١، فتح باب العناية للقاري ٥٨/١.
- (٦) ولأن العبرة في الخارج من السيلين أن يظهر حقيقة أو حكماً، والبول النازل إلى قسبة الذّكر لم ينقض ((لعدم ظهوره أصلاً، وينقض البول النازل إلى القلفة؛ لظهوره حكماً)) فتح باب العناية لملا علي القاري ٥٨/١.
- (٧) أفرد القيء بالذكر وإن كان داخلياً في النجس الخارج من البدن؛ لمخالفته في حدّ الخروج، على ما سيأتي في المسألة [٤٥/١٢]. انظر: تبين الحقائق للزيلعي ٩/١، البناية للعيني ٢٦٩/١، البحر الرائق لابن نجيم ٦٦/١.
- (٨) في (م) : إذا كان ملء.
- (٩) في (م) : زيادة [وهو مما لا يمكن ضبطه].
- (١٠) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٦٥/١، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١٦٢/١، البدائع للكاساني ٢٥/١.
- وبه قال الحنابلة في رواية، والمشهور عندهم النقض بالكثير دون اليسير.
انظر: مختصر الخرق ص ٢٧، المستوعب للسامري ١٩٩/١، الإنصاف للمرداوي ١٩٧/١.
- (١١) القلّس: بالتحريك، وقيل بالسكون، ما خرج من الجوف من طعام وشراب إلى الفم مطلقاً؛ ملء الفم أو دونه وسواء ألقاه، أو أعاده إلى بطنه، فإذا غلب فهو قيء.
- وقيل: هو ما يخرج من الحلق ملء الفم، وقلّس الكأس إذا قذف بالشراب لشدة الامتلاء.
انظر: طلبة الطلبة للنسفي ص ٧٧، النهاية لابن الأثير ١٠٠/٤، المغرب للمطري ص ٢١٥.
- (١٢) هذا الدليل بكامله ساقط من (ك).
- (١٣) أخرجه الدارقطني (١٥٥/١) من طريق سوار بن مصعب، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جدّه به، وقال: ((سوار متروك، ولم يروه عن زيد غيره)) انظر: نصب الراية للزيلعي ٤٣/١، مختصر الكامل للمقريزي ص ٤٠٦.

[٢] ولقوله ﷺ: (من قاء في صلاته، أو رَعَفَ فليَنصَرَفْ، وليَتَوَضَّأْ^(١)، وليَسْبِغْ على ما مضى من^(٢) صلاته ما لم يتكلم^(٣))^(٤).
وعند^(٥) الشافعي - رحمه الله^(٦) - : لا وضوء فيه؛^(٧) بناءً على المسألة المتقدمة.^(٨)

[١١/٤٤] [مسألة: أثر خروج الدَّم من الفم مختلطاً مع الرِّيق في نقض الوضوء]

وقد قالوا: في الرَّجُلِ إذا خرج الدَّم من فمه^(٩):

• فإن كان الدَّم^(١٠) غالباً^(١١) للرِّيق: ففيه الوضوء؛^(١٢) لأنها نجاسة كثيرة، خرجت بنفسها.

• وإن كان الرِّيق هو الغالب: فلا وضوء فيه؛^(١٣) لأنها نجاسة قليلة^(١٤) لم تخرج بنفسها؛ وإنما خرجت تبعاً للرِّيق، والنَّجاسة إذا لم تخرج بنفسها لا تُوجب الطهارة^(١٥) كما لو أخذ الدَّم بقطنة من داخل الجِرَاحَةِ^(١٦) ولو تركه لم يخرج.^(١٧)

(١) في (ك) : من قاء في صلاته، أو رَعَفَ فليَتَوَضَّأْ.

(٢) قوله (ما مضى من) : ساقطة من (م) .

(٣) في (م) : ما لم يتكلم أو يُحَدِّث.

(٤) سبق تخريجه (ص ١٣٥)، المسألة [٤٠/٧] هامش رقم (٩) .

(٥) في (م) : وقال .

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .

(٧) قال في الأم (٣٢/١) : ((وإذا قاء الرَّجُلُ غَسَلَ فاه، وما أصاب بقيء منه، لا يجزئه غير ذلك)) .

انظر: الحاوي الكبير للماوردي ٢٠٠/١، المهذب للشيرازي ١٠١/١، كفاية الأخيار للحصني ٥٩/١ .

وبه قال المالكية، والحنابلة في رواية والمشهور عندهم عدم النقض باليسير دون القاحش .

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٨/١، المعونة للقاضي عبد الوهاب ١٥٧/١، الذخيرة للقرافي ٢٣٦/١ .

والحنابلة: المغني لابن قدامة ١٣٦/١، الفروع لابن مفلح ١٧١/١، الإنصاف للمرداوي ١٩٧/١ .

(٨) انظر: المسألة [٤٠/٧] ص ١٣٤ .

(٩) في (م) : من قيئه .

(١٠) قوله (الدَّم) : ساقطة من (ك) .

(١١) ((ويعتبر ذلك من حيث اللون، فإن كان أحمر انتقض، وإن كان أصفر لا ينتقض)) التبيين للزيلعي ٨/١ .

(١٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٦/١، المحتى للزاهدي [مخطوط ل (٦/أ)]، كنز الدقائق للنسفي ٦٧/١ .

(١٣) انظر: خلاصة الدلائل لحسام الدين الرازي ص ٥، بدائع الصنائع للكاساني ٢٦/١، تبيين الحقائق للزيلعي ٨/١ .

(١٤) في (ك) : نجاسة قليلة خرجت .

(١٥) هذا ضابط في صفة خروج النجاسة من البدن والناقضة للوضوء؛ وهي الخارجة بقوة نفسها، فتكون سائلاً

وما لا يخرج بالإخراج لا يكون سائلاً فلا ينقض؛ لأن الحكم متعلق بالسيلان، نحو الدم المرتقي من مغز

الإبرة، والحاصل في الخلال من الأسنان. انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٦/١، البحر الرائق لابن نجيم ٦٥/١ .

(١٦) في (ك) : كما لو أُخْرِجَ بقطنة من داخل الجرح .

(١٧) انظر: الينابيع للرومي [مخطوط ل (٢/ب)]، تبيين الحقائق للزيلعي ٩/١، البحر الرائق لابن نجيم ٦٤/١ .

- وإن كانا سواهما: فالاستحسان^(١): أن يجب^(٢) الوضوء^(٣)؛ لأنه^(٤) لأنه^(٥) اجتمع الحظر^(٦) والإباحة^(٧)؛ فيكون الحكم للحظر^(٨).^(٩)

- (١) الاستحسان لغة: استفعال من الحس، وهو عد الشيء واعتقاده حسناً، والحسن: كل مبهج مرغوب فيه. انظر: المفردات للراغب ص ١١٨، مختار الصحاح للرازي ص ٧٣، المصباح المنير للفيومي ص ٧٤.
- الاستحسان في الاصطلاح: هو العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر؛ لوجه أقوى يقتضي هذا العدول. قال السرعسي في أصوله (٢٠٠/٢): «وهو في لسان الفقهاء نوعان: العمل بالاجتهاد وغالب الرأي في تقدير ما جعله الشرع موكولاً إلى آرائنا؛ نحو المتعة المذكورة في قوله تعالى: ﴿مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾... فعرفنا أن المراد ما يُعرف استحسانه بغالب الرأي... ولا يظن بأحد من الفقهاء أن يخالف هذا النوع من الاستحسان. والنوع الآخر: هو الدليل الذي يكون معارضاً للقياس الظاهر الذي تسبق إليه الأرواهام قبل إمعان التأمل فيه، وبعد إمعان التأمل في حكم الحادثة وأشباهها من الأصول، يظهر أن الدليل الذي عارضه فوقه في القوة، وأن العمل به واجب... فكذلك استعمال علمائنا عبارة القياس والاستحسان للتمييز بين الدليلين المتعارضين».
- انظر: التمهيد لأبي الخطاب ٩٢/٤، كشف الأسرار للخاربي ٧/٤، تقريب الوصول لابن جزى ص ٣٩٩.
- (٢) في (م): أن يُوجب.
- (٣) وهو الصحيح عند الحنفية، حكاه الزيلعي في التبيين (٨/١) دون غيره.
- انظر: البدائع للكاساني ٢٧/١، المحتبى للزاهدي [مخطوط ل (٦/أ)]، التبيين للزيلعي ٨/١.
- (٤) قال السرعسي في أصوله (٢٠١/٢): «(و) ظن بعض المتأخرين من أصحابنا أن العمل بالاستحسان أولى مع جواز العمل بالقياس في موضع الاستحسان... وهذا وهم عندي، فإن اللفظ المذكور في الكتب في أكثر المسائل (إلا أننا تركنا هذا القياس) والمتروك لا يجوز العمل به، وتارة يقول: (إلا أني استحب ذلك)، وما يجوز العمل به من الدليل شرعاً، فاستقباحه يكون كفرًا، فعرفنا أن الصحيح ترك القياس أصلاً في الموضع الذي تأخذ بالاستحسان، وبه يتبين أن العمل بالاستحسان لا يكون مع قيام المعارضة، ولكن باعتبار سقوط الأضعف بالأقوى أصلاً».
- (٥) وفي البدائع للكاساني (٢٧/١): «(و) للاستحسان وجهان، أحدهما: أنهما إذا استويا تعارضاً، فلا يمكن أن يجعل أحدهما تبعاً للآخر، فيعطى كل واحد منهما حكم نفسه، فيعتبر خارجاً بنفسه، فيكون سائلاً. والثاني: أن الأخذ بالاحتياط عند الاشتباه واجب».
- (٦) الحظر في اللغة: الحجز، وهو ضمة الإباحة، وحظره فهو محظور أي محرم، والمحظور الممنوع.
- انظر: المفردات للراغب ص ١٢٣، أساس البلاغة للزمخشري ص ٨٨، مختار الصحاح للرازي ص ٧٦.
- الحظر في الاصطلاح: من ألفاظ التحريم، والحرام: هو ما هي عنه الشارع كلاً جازماً، أو هو ما يُدّم فاعله شرعاً. انظر: منهاج الأصول للبيضاوي ٧٩/١، أصول الفقه للزحيلي ٨٠/١، معالم أصول الفقه للجيزاني ص ٣١١.
- (٧) المباح في اللغة: مأخوذ من الباحة، وهي الساحة الواسعة، ومعناه: المعلن والمأذون فيه، وهو ضمة المحظور.
- انظر: أساس البلاغة للزمخشري ص ٣٣، مختار الصحاح للرازي ص ٤١، المصباح المنير للفيومي ص ٣٩.
- المباح في الاصطلاح: هو ما لا يتعلّق بفعله، أو تركه مدح ولا ذم، وقيل: هو ما استوى طرفاه.
- انظر: التقريب لابن جزى ص ٢١٩، شرح الكوكب لابن النجار ٤٢٧/١، معالم أصول الفقه للجيزاني ص ٢٩٧.
- (٨) في (م): فيغلب جانب الحظر.
- (٩) اجتمع الدم النجس المحظور، مع الريق الطاهر المباح، فوجب عليه الوضوء، فيه إشارة إلى قاعدة: «(و) إذا اجتمع حظر وإباحة غلب جانب الحظر» القواعد للحصني ٩٠/٢، وتغليب جانب الحظر هو مذهب بعض الحنفية، وجهور الشافعية والحنابلة، وذهب آخرون إلى أنهما متساويان، وقيل: بتغليب جانب الإباحة.
- انظر: قواعد ابن رجب ص ١٩، الاستغناء في الفروق للبكري ٢٠٩، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٠٦.

كتاب الطهارة

. والقياس^(١): أن لا يجب^(٢)؛^(٣) لأنه يجوز أن يكون خروج الدّم بنفسه، ويجوز أن يكون خروج الدّم^(٤) على وجه التبع، والأصل هو تيقّن الطهارة^(٥)؛^(٦) فلا يجوز ترك ذلك بالشك^(٧).

[٤٥/١٢] مسألة: ضابط القىء الناقض للوضوء

قال أصحابنا: لا وضوء في القىء^(٨) حتى يملأ الفم^(٩)؛^(١٠)

- (١) القياس في اللغة: التقدير والتسوية، قست الثوب بالذراع أي قدرته به، وفلان لا يقاس بفلان أي لا يساويه. انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٦٢، المصباح المنير للفيومي ص ٢٦٨، الكليات للكنوي ص ٧١٣.
- (٢) القياس في الاصطلاح: ((حمل فرع على أصل في حكم يجمع بينهما)) روضة الناظر لابن قدامة ص ٢٤٧.
- (٣) انظر: أصول الفقه للامشي ص ١٧٧، بذل النظر للأسمدي ص ٥٨١، مذكرة الشنقيطي ص ٢٤٣.
- (٤) في (م): أن لا يوجب.
- (٥) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٧/١، تبين الحقائق للزيلعي ٨/١، البحر الرائق لابن نجيم ٦٩/١.
- (٦) في (ك): ويجوز أن يكون خرج على وجه التبع.
- (٧) في (م): والأصل تعين الطهارة. وفي (ك): والأصل تيقّن الطهارة.
- (٨) أي تابعاً للرّيق لا بقوة نفسه؛ فلا يكون سائلاً، فلا ينقض الوضوء، وفيه إشارة إلى قاعدة (التابع تابع)؛ أي أن التابع وهو الدّم ينسحب عليه حكم المتبوع وهو الريق. انظر: القواعد الفقهية لعلي الندوي ص ٣٦٣.
- (٩) هذه إشارة إلى قاعدة عظيمة يكثر المؤلف من الإشارة إليها؛ وهي قاعدة (اليقين لا يزال بالشك). انظر: المجموع المذهب للعلائي ٣٠٣/١، شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا ص ٧٩، قاعد اليقين لا يزول بالشك ليعقوب الباسين ص ١١ وما بعده.
- (١٠) ((ولا فرق بين أن يكون القىء مبرّةً صفراء، أو سوداء، وبين أن يكون طعاماً، أو ماءً صافياً؛ لأن الحدث اسم لخروج النجس، والطعام، أو الماء صار نجساً لاغتلاظه بنجاسات المعدة)) بدائع الصنائع للكاساني ٢٦/١.
- (١١) تحوير محل النزاع: القىء الخارج من الفم لا يخلو؛ إما أن يكون كثيراً فاحشاً؛ وهو ناقض للوضوء باتفاق الجميع. وقدّر الكثير ملء الفم ((يعني إذا قاء ولم يكن ملء الفم لا ينتقض وضوءه، وإنما اشترط ذلك؛ لأن الفم له شبهان: شبه الداخل، وشبه الخارج، فاعتبر الكثير خارجاً، والقليل غير خارج عملاً بشبهتي الفم)) شرح الهداية للعيني ٢٦٩/١.
- (١٢) وإما أن يكون القىء الخارج من الفم يسيراً؛ وهو محل الخلاف بين الأئمة الثلاثة، ورؤف؟ انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٦٥/١، مختصر اختلاف العلماء للخصاص ١٦٢/١، البدائع للكاساني ٢٥/١.
- (١٣) تفسير ملء الفم: اختلفوا في تفسير ملء الفم على أقوال، على النحو التالي:
- قال بعضهم: حد ملء الفم إذا كان لا يقدر على إمساكه، قال في النبايع للرومي [مخطوط ل(٢/ب)]: ((وهو الصحيح))، وصححه الكاساني في البدائع (٢٦/١) وقال: ((لأن ما قدر على إمساكه وردّه فخرجه لا يكون بقوة نفسه؛ بل بالإخراج؛ فلا يكون سائلاً، وما عجز عن إمساكه وردّه فخرجه يكون بقوة نفسه فيكون سائلاً، والحكم متعلّق بالسيلان)).
- وقال بعضهم: ليس له حدّ مقرر؛ بل هو مفروض إلى رأي المبتلى به، إن كان يراه ملء الفم انتقضت طهارته وإن كان لم يره لا ينتقض، قال العيني: ((وهذا أشبه بمذهب أبي حنيفة - رحمه الله - فيما لم يردّ فيه من الشرع تقدير ظاهر، وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني)) البناية ٢٧١/١.
- وقيل: أن يكون بحال يمنعه من الكلام. وقيل: إذا بلغ نصف الفم، أو زاد عنه. وقيل: أن يكون بحال لا يمكن ضبطه إلاّ بكلفة. وقيل: أن يعجز عن تغطية الفم. وقيل: ما جاوز الفم.

وقال زُفر: يجب في القليل أيضاً.^(١)

وجه قولهم: [١] ما رُوي أن النبي ﷺ ذكرَ نواقض الوُضوء، وقال - في جملة ذلك -:
(أو دَسْعَةُ^(٢) تَمَلَأُ الفمَ)^(٣)(٤).

[٢] ولأن اليسير لا يجبُ فيه الوُضوء،^(٥) أصله ما خرج^(٦) مع الجُشَاء^(٧).

وجه^(٨) قول زُفر: أن ما يجب نقض الطهارة منه^(٩)، يستوي قليلة وكثيره،^(١٠) وأصله
الخارج من السبيل.

= انظر: الهداية للمرغيناني ١/١٧، بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٦، البناءة للعيني ١/٢٧١.

- (١) يجب في القليل إذا ظهر على اللسان.
- انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/١٦٣، بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٥، الباب للميداني ١/٣٧.
- (٢) دَسْعَةُ: الدَسْعَةُ الدَّفْعَةُ الواحدة من القيء، وفي المُغْرِبَ لِلْمَطْرُزِي (ص ٩٧): ((الدَسْعَةُ: القيئة، يقال: دَسَعَ الرَّجُلُ، إذا قَاءَ مِلءَ الفمِ، وأصل الدَسْعِ الدَّفْعُ)).
- انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٠٤، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٩٢٣، المنجد ص ٢١٤.
- (٣) ((ولو كان القليل حدثاً لَعَدَّهُ عندَ الأحداثِ كُلِّهَا)) بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٦.
- (٤) أخرجه أبو عبيد في (الظهور) ص ٢٠٢، برقم (٤٠١)، وفيه: ((يُعَاد الوُضوء من سبع: - وذكر منه - أو دَسْعَةُ تَمَلَأُ الفمَ...))، وفي إسناده عبيدة بن حسان، قال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وأخرجه البيهقي مرفوعاً في الخلافات (٢/٣٤٥)، برقم (٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده سهل بن عفان، والجارود بن زيد، قال: ((سهل بن عفان، مجهول. والجارود بن زيد، ضعيف في الحديث، ولا يصحّ هذا))، ونقل تضعيفه للحديث الزيلعي في نصب الراية ١/٤٤، والعيني في البناءة ١/٢٧٣، والتقي الهندي في كنز العمال برقم (٢٦٣٠٩) ٩/٣٣٥. وقال الحافظ: ((إسناده وإِحداهُ)) الدراية ١/٣٣. وذكره بعضهم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفاً، قال العيني: ((غريب لم يثبت)) البناءة ١/٢٧٣.
- انظر: التاريخ الكبير للبخاري ٣/٨٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٩٢، الميزان للذهبي ١/٣٨٤، ٣/٢٦.
- (٥) ((القياس في القليل من سائر أنواع القيء أن يكون حدثاً؛ لوجود الخروج حقيقة، وهو الانتقال من الباطن إلى الظاهر؛ لأن الفم له حكم الظاهر على الإطلاق، وإنما سقط اعتبار القليل لأجل الحرج؛ لأنه يكثر وجوده)) بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٧. انظر: خلاصة الدلائل لحسام الدين الرازي ص ٥.
- (٦) في (ك): ما يخرج.
- (٧) الجُشَاء: صوت مع ريح يخرج من الفم عند الشَّيْبِ، والتجشُّؤ: تكَلَّف ذلك.
- انظر: المُغْرِبَ لِلْمَطْرُزِي ص ٥٣، مختار الصحاح للرازي ص ٥٨، المصباح المنير للفيومي ص ٥٧.
- (٨) في (ك): وجه قولهم.
- (٩) في (م): أن ما يُوجب نقض الطهارة يستوي قليلة وكثيره.
- وفي (ك): أن ما يُوجب الطهارة يستوي قليلة وكثيره.
- (١٠) ((إن سلّمنا ذلك، ففي قليل القيء ضرورة؛ لأن الإنسان لا يخلو منه، خصوصاً حال الامتلاء، ومن صاحب السعال، ولو جُعِل حدثاً لوقع الناس في الحرج، والله تعالى ما جعل علينا في الدين من حرج، ولا ضرورة في القليل من السبيلين)) بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٦.

[٤٦/١٣] [مسألة: أثر النوم خارج الصلاة مضطجعا، أو متكئا، أو مستندا، في نقض الوضوء]

قال: والنوم مضطجعا^(١)، أو متكئا^(٢)، أو مستندا إلى شيء، لو أزيل عنه لسقط^(٣) (٤). (٥)

[١] لما^(٦) رُوي عن النبي ﷺ / أنه قال: (لا وضوء على من نام قائما، أو قاعدا، أو راکعا، أو ساجدا؛ إنما الوضوء على من نام مضطجعا؛ فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله)^(٧)، لأن من بلغ^(٨) إلى هذه الحالة فالغالب أنه لا يخلو من حدث؛ فصار الغالب كالمعلوم^(٩).

- (١) الاضطجاع: اضطجع مضطجعا، وضجع جنبه على الأرض.
انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٨٢، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٩٥٧، المعجم الوجيز ص ٣٧٧.
- (٢) الاتكاء: اتكأ اتكاء، جلس متمكنا، أو جلس وأسد ظهره، أو جنبه إلى شيء.
قال ابن الأثير: ((المتكى في العربية: كل من استوى قاعدا على وطاء متمكنا، والعامية لا تعرف المتكى إلا من مال في عوده معتمدا على أحد شقيه، والتاء فيه بدل من الواو، وأصله من الوكاء، وهو ما يُشد به الكيس وغيره، كأنه أوكأ مقعدته وشدها بالعود على الوطاء الذي تحته)) النهاية ١/١٩٣.
- انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣٤٤، المصباح المنير للفيومي ص ٣٤٥-٣٤٦، المنجد ص ٩١٥.
- (٣) المراد بالاتكاء هنا هو الجلوس مستندا جنبه على شيء، وعبر بعضهم عنه بقوله: ((النوم مضطجعا، أو متوركا بأن نام على إحدى رجليه)) تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢٢. ويدخل فيه أيضا الاتكاء على يديه.
- (٤) في (ك) : لو أزيل لسقط.
- (٥) انظر: الأصل محمد بن الحسن ١/٥٧، مختصر الطحاوي ص ١٩، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/١٦٤.
ذكر المؤلف رحمه الله ثلاث حالات للنوم خارج الصلاة، ناقضة للوضوء، وهو المراد بالنوم هنا، وهي:
الحالة الأولى: النوم واضعا جنبه على الأرض (مضطجعا).
الحالة الثانية: النوم جالسا مستندا جنبه على شيء (متكئا).
الحالة الثالثة: النوم مستندا ظهره إلى شيء، لو أزيل عنه لسقط (متكئا) وهذه الحالة محل خلاف في المذهب ؟
اختار الطحاوي، وتبعه القدوري، والمؤلف: أنه إن كان بحال لو أزيل سنده عنه لسقط انتقض وضوءه.
قال في التحفة (٢٣/١): ((وبه أخذ كثير من مشايخنا)).
- وروي عن أبي حنيفة أنه لا ينتقض وضوءه على كل حال؛ لأن مقعده مستقر على الأرض، فبأن خروج شيء منه، قال في التحفة (٢٣/١): ((وبه أخذ عامة مشايخنا، وهو الأصح))، فالعبرة بسقوطه والبناء مستويتان على الأرض. انظر: المبسوط للسرخسي ١/٧٩، البدائع للكاساني ١/٣١، الينابيع للرومي [مخطوط ل (٤/أ)].
- (٦) في (م)، و (ك) : وذلك لما.
- (٧) أخرجه أحمد في المسند ١/٢٥٦ مختصرا، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، رقم (٢٠٢) ٥٢/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من النوم، رقم (٧٧) ١/١١١، والدارقطني ١/١٥٩، والبيهقي في الكبرى ١/١٢١، ولفظه عنده: (لا يجب الوضوء على من نام جالسا، أو قائما، أو ساجدا؛ حتى يضع جنبه، فإنه إذا وضع جنبه استرخت مفاصله)، قال الحافظ في التلخيص (١/١٢٩): ((وضعف الحديث من أصله أحمد، والبخاري فيما نقله الترمذي في العلل المفرد، وأبو داود في السنن، والترمذي، وإبراهيم الحري في علله، وغيرهم)) انظر: الإتحاف لبديوي عبد الصمد ١/١٥٦.
- (٨) في (م) : يبلغ.
- (٩) فيه إشارة إلى قاعدة (العمل بالظن الغالب)، وقاعدة (العبرة بالغالب، والنادر لا حكم له) وأمثالها، =

[٢] وَرَوَى: (أن أبا موسى الأشعري^(١) كان يُجْلِسُ عِنْدَهُ إِنْسَانًا إِذَا نَامَ^(٢)، فَإِنْ أُخْبِرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَتَوَضَّأْ^(٣)).

أما المتكئ، والمستند: فقد بلغا^(٤) / إلى غاية الاسترخاء؛ وإنما لم يسقط لأجل السند^(٥)، [٦/ب(٢)] فصار بمنزلة المضطجع^(٦).

[٤٧/١٤] مسألة: أثر النوم على حال من أحوال الصلاة قائماً أو راکعاً أو ساجداً في نقض الوضوء [وأما إذا نام قائماً، أو راکعاً، أو ساجداً، فلا وضوء عليه.^(٧)

- = فالظن الغالب أن النائم لا يخلو عن الحدث عادة؛ فجعل كالموجود حكماً.
- (١) انظر: القواعد لابن اللحام ص ١٢، شرح القواعد للزرقا ص ٢٣٥، القواعد الفقهية للندوي ص ١٦٥، ٢٢٧.
- (٢) أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس، من بني الأشعر من قحطان، أسلم قديماً بمكة، ورجع إلى قومه حتى قدم معهم على النبي ﷺ حين فتح خيبر، استعمله ﷺ على عدن وزبيد، واستعمله عمر على البصرة سنة (١٧هـ) ففتح أصبهان والأهواز، أحد الحكمين، ومن أحسن الناس صوتاً بالقرآن، قال فيه ﷺ: (لقد أوتي مزمراً من مزامير آل داود)، توفي بالكوفة، وقيل عاد إلى مكة وتوفي بها سنة (٤٤هـ) وقيل غير ذلك.
- انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٤/١٧٤٩، الاستيعاب لابن عبد البر ٣/١٠٣، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٣٦٤.
- (٣) قوله (إذا نام) : ساقطة من (٢) .
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (١٤٢٢) ١/٢٥٦ قال حدثنا يحيى بن سعيد عن طارق - بياح النوى - قال حدثني منيرة ابنة وقاص عن أبيها أن أبا موسى كان ينام بينهن حتى يغط، فننبهه يقول: (هل سمعتموني أحدثت؟ فنقول: لا، فيقوم فيصلي) في إسناده طارق بياح النوى: لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً.
- انظر: الجرح والتعديل ٤/٤٨٧، مصنف ابن أبي شيبة ١/٢٥٦ بتحقيق حمد الجمعة ومحمد اللحيان.
- (٥) في (ك) : بلغ.
- (٦) في (ك) : التسند.
- (٦) وجه القياس: قياس نوم المتكئ والمستند على نوم المضطجع (كلهم خارج الصلاة)، في نقض الوضوء، يجمع ثقل النوم، وغاية الاسترخاء في كل.
- ويجاب: يُسَلَّمُ لكم في المتكئ؛ بأنه ((كالمضطجع؛ لأن مقعده زائل عن الأرض)) المبسوط للسرخسي ١/٧٨.
- أما المستند إلى شيء لو أزيل عنه لسقط، فلا يُسَلَّمُ لكم، فهو قياس مع الفارق؛ لأن إلتئاه مستويان، وغير زائتين عن الأرض؛ فلا ينتقض وضوءه على الصحيح في المذهب.
- (٧) لا ضوء عليه مطلقاً، طال نومه أو قصر، وهو ظاهر الرواية.
- وعن أبي يوسف: في نوم الساجد إذا غلبته عيناه، ولم يتعمده، وإلا انتقض.
- قال الجصاص: ((المذهب فيه أنه متى نام على حال من أحوال الصلاة لم تنتقض طهارته؛ وهو حال القيام، والركوع، والسجود، والقعود؛ لأن هذه كلها من أحوال الصلاة في غير عذر)) شرح مختصر الطحاوي ١/١٠٦.
- انظر: الكافي للحاكم الشهيد ١/٧٨، التجريد للقدوري ١/١٦٣، المبسوط للسرخسي ١/٧٨.
- وهو القول القديم للشافعي، ورواية للحنابلة، والصحيح عند المالكية والحنابلة عدم النقض إن لم يطل.
- انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٩/٩، التمهيد لابن عبد البر ١٨/٢٤١-٢٤٢، بداية المجتهد لابن رشد ١/٩٨ وللشافعية: الحاوي الكبير للماوردي ١/١٧٨، المهذب للشيرازي ١/٩٧، المجموع للنووي ٢/١٧.
- وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٨٣، رؤوس المسائل للعكري ١/٤٧، الإنصاف للمرداوي ١/١٩٩.

وقال الشافعي - رحمه الله^(١) - : عليه الوضوء^(٢).^(٣)

لنا: [١] قوله ﷺ: (لا وضوء على من نام قائماً، [أو قاعداً]^(٤)، [أو راکعاً، أو ساجداً]^(٥) إنما الوضوء على من نام مضطجعا^(٦)).^(٧)

[٢] ولأنه نام على حالة^(٧) من أحوال^(٨) الصلاة - من غير عذر-^(٩)؛ فلا تبطل طهارته، كالقاعد.^(١٠)

فإن قيل: نام زائلاً عن مستوى جلوسه؛ فلزمه^(١١) الوضوء، كالمضطجع.^(١٢)
قيل له: النبي ﷺ علّل باسترخاء المفاصل؛ فلا يجوز التعليل بغير علته^(١٣)، والمعنى^(١٤) في الأصل^(١٥) أنه وُجد منه غاية الاسترخاء، ولم يوجد ذلك من القائم.^(١٦)

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .

(٢) في (م) : عليه منه الوضوء .

(٣) وهو القول الجديد له، وهو المذهب، ومصححه النووي في المجموع ١٧/٢ .

انظر: الأم للشافعي ٢٧/١، مختصر المزني ص ١٠، المذهب للشيرازي ٩٧/١ .

وهو قول أبي يوسف من الحنفية في نوم الساجد إذا تعمد، ورواية للحنابلة، وقول المالكية في نوم الساجد

عليه الوضوء مطلقاً، والراکع في رواية، والصحيح عندهم، وعند الحنابلة أنه ينتقض إن طال نومهم وإلا فلا

انظر لقول أبي يوسف من الحنفية: المبسوط للسرخسي ٧٩/١، الينابيع للرومي [مخطوط ل (٤ / أ)] .

وللمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ١٠، الإشراف للبغدادی ١٥٩/١، بداية المجتهد لابن رشد ٩٨-٩٩ .

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٨٣/١، رؤوس المسائل للعكري ٤٧/١، المغني لابن قدامة ١٩٨/١ .

(٤) من (م) .

(٥) من (ك) .

(٦) تقدّم تخريجه (ص ١٤٢) المسألة رقم [٤٦/١٣]، هامش (٧) .

(٧) في (ك) : على حال .

(٨) في (م) : أفعال .

(٩) يخرج بهذا القيد نحو المغص عليه، فإنه نام بعذر؛ فبطل وضوؤه مطلقاً .

(١٠) وجه القياس: قياس من نام قائماً، أو راکعاً، أو ساجداً، على من نام قاعداً، في عدم انتقاض طهارته، يجمع

النوم على حال من أحوال الصلاة في كل. انظر: التجريد للقنوري ١٦٧/١ .

(١١) في (م) : فيلزمه .

(١٢) وجه القياس: قياس نوم القائم والراکع والساجد، على نوم المضطجع في انتقاض الوضوء، يجمع زوال مقعد

الجلوس عن الأرض في كل. انظر: التجريد للقنوري ١٦٩/١، المبسوط للسرخسي ٧٨/١ .

(١٣) في (م) : فلا يجوز التعليل بغير علة .

وفي (ك) : فلا يجوز تعليل بغير علة .

(١٤) في (ك) : والمعاني .

(١٥) أي المقيس عليه؛ وهو نوم المضطجع .

(١٦) ولا الراکع، والساجد؛ ((لأنه لو بلغها سقط)) التجريد للقنوري ١٦٧/١ .

[٤٨/١٥] مسألة: أثر النوم قاعداً خارج الصلاة في نقض الوضوء [

وأما إذا نام قاعداً^(١): فلا وضوء عليه^(٢). (٣)

وقال مالك^(٤): إن طال النوم بطل الوضوء.^(٥)

لنا: ما رُوِيَ أن النبي ﷺ دخل المسجد وحذيفة^(٦) نائم/ قاعداً، فوضَّع يده^(٧) بين كتفيه، [٦/ب(س)]

قال حذيفة: فرفعت رأسي إليه فقلت: أفي هذا وضوء؟ قال: (لا، حتى تضع جنبك^(٨))^(٩).

[٤٩/١٦] مسألة: أثر سقوط من نام قائماً، أو قاعداً، في نقض الوضوء [

وقد قالوا: فيمن نام قائماً، أو قاعداً^(١٠)، فسقط، لم يلزمه الوضوء؛ حتى يستقر على

الأرض قائماً، فإن^(١١) استيقظ حال ما سقط؛^(١٢) فلا وضوء عليه.^(١٣)

(١) أي مستوياً وممكناً مقعده من الأرض.

(٢) في (م) : فلا وضوء عليه عندنا.

(٣) تحرير محل الخلاف: النوم قاعداً لا يخلو: إما أن يكون يسيراً، وغير مستند إلى شيء، فلا ينقض الوضوء باتفاق

قال الجصاص: ((اتفق السلف، وسائر فقهاء الأمصار، على نفي إيجاب الوضوء على من نام قاعداً غير مستند

إلى شيء)) أحكام القرآن ٤١٧/٢. وإما أن يكون طويلاً: وهو محل الخلاف ؟

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١٠٧/١، المبسوط للسرخسي ٧٨/١، التحفة للسرقي ٢٣/١.

وبه قال الشافعية.

انظر: الأم للشافعي ٢٧/١، الحاوي للماوردي ١٨٠/١، روض الطالب للمقري ١٦٤/١.

(٤) في (م) : وقال مالك رحمه الله.

(٥) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ١٠، عيون المجالس للقاضي عبد الوهاب ١٤٥/١، حاشية الدسوقي ١١٨/١.

وروجه: أن النوم ليس يحدث في نفسه، وإنما هو مظنة وداع إلى الحدث، وهذا المعنى يحصل مع إطالة النوم،

وأما مع اليسير فلا. انظر: رؤوس المسائل للعكري ٤٩/١.

وهو قول للشافعية وهي رواية البويطي، واختارها المزي أن نوم القاعد ناقض مطلقاً، وهو مذهب الحنابلة.

انظر للشافعية: الحاوي للماوردي ١٨٠/١، المهذب للشيرازي ٩٦/١، المجموع للنووي ١٤/٢.

وللحنابلة: الجامع الصغير لأي يعلى ص ٢٦، رؤوس المسائل للعكري ٤٧/١، المغني لابن قدامة ١٩٧/١.

(٦) حذيفة: هو حذيفة بن اليمان العبسي، أبو عبد الله، واليمان لقب أبيه واسمه جسل، وقيل حُسيل، صاحب سرّ

رسول الله ﷺ، شهد أحداً مع أبيه وأخيه، وشهد المشاهد بعدها، استعمله عمر على المدائن، توفي سنة (٣٦ هـ)

انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٣٩٣/١، أسد الغابة لابن الأثير ٧٠٦/١، الإصابة لابن حجر ٣١٧/١.

(٧) في (م) : فوضع يده الكريمة.

(٨) في (م) : حتى تضع جنبك على الأرض.

(٩) أخرجه ابن عدي في الكامل ٥٥/٢، والبيهقي في الكبرى ١٢٠/١، وقال: ((وهذا الحديث يتفرد به بخر بن كنيز

السقا، عن ميمون الخياط، وهو ضعيف ولا يُحتج بروايته)) .

(١٠) في (م)، و (ك) : فيمن نام قاعداً، أو قائماً.

(١١) في (م) : قال فإن.

(١٢) في (ك) : حال ما يسقط.

(١٣) وعن أبي حنيفة: ينتقض وضوء القاعد إذا سقط وزال مقعده عن الأرض.

انظر: التجريد للقدوري ١٦٩/١، تحفة الفقهاء للسرقي ٢٣/١، النبايع للرومي [مخطوط ل (٤ / أ)]

وهذا صحيح^(١)؛ لأنه^(٢) لم يُوجد جزء من نوم^(٣) حال الاضطجاع؛ فلم يلزمه شيء.

[٥٠/١٧] مسألة: أثر الإغماء في نقض الوضوء

[٥١/١٨] مسألة: أثر الجنون في نقض الوضوء

قال: والغلبة على العقل بالإغماء، والجنون^(٤).

وذلك لأن العَفْلَةَ الحاصلة بقليل الإغماء والجنون، أكثر من العَفْلَةَ الحاصلة بكثير^(٥) النوم، النوم، فإذا وجب الوضوء بالنوم؛ فبالإغماء، والجنون أولى.

[٥٢/١٩] مسألة: أثر الضحك فقهية في الصلاة في نقض الوضوء

قال: والقهقهة^(٦) في كُلِّ صلاة ذات رُكُوع، وسُجُود^(٧).^(٨)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٩) - : لا يُوجب الوضوء^(١٠).

لنا: [١] ما رُوِيَ في حديث [الحسن البصري^(١١)]

(١) صحيحه السمرقندي في تحفة الفقهاء (٢٤/١).

(٢) قوله (لأنه) : ساقطة من (ك) .

(٣) في (ك) : النوم .

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، المختار للموصللي ١/١٠، التوضيح الضروري لمحمد إعرار ص ٤ .

وهو محل إجماع. انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٣، والأوسط له ١٥٥/١، المغني لابن قدامة ١٩٦/١ .

(٥) في (ك) : بكثرة .

(٦) القهقهة: مصدر قَهَقَه يَقْهَقُه، وهو اشتداد الضحك وترجيعه، وهو ما يكون مسموعاً له ولغيره .

انظر: الهداية للمرغيناني ١/١٨، المطلع للعلي ص ٩٠، المصباح المنير للفيومي ص ٢٦٧ .

(٧) ((قوله ذات ركوع وسجود، فيه إشارة إلى أنه ليس الغرض وجود الركوع والسجود بالفعل؛ حتى ينتقض

بالمعذور الموميء؛ بل كون الصلاة من جنس ما فيه ركوع وسجود)) السَّعَاية للكنوي ٢٤٦/١ .

(٨) انظر: الأصل للشيباني ١/١٧٠، التجريد للقدوري ١/٢٠٠، المبسوط للسرخسي ١/٧٧ .

تحرير محل الخلاف: القهقهة لا تخلو؛ إما أن تكون خارج الصلاة، فلا تنقض وضوءاً، ولا تبطل صلاة بالإجماع

وإما أن تكون القهقهة داخل الصلاة، فالصلاة باطلة بالإجماع، والوضوء محل الخلاف ؟

انظر: الأوسط لابن المنذر ١/٢٢٦، بداية المجتهد لابن رشد ١/١١١، المجموع للنووي ٢/٦١ .

(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .

(١٠) انظر: مختصر المزني ص ١٢، حلية العلماء للقفال ١/١٩٥، المهذب للشيرازي ١/١٠١ .

وبه قال المالكية، والحنابلة .

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/١٠٠، الإشراف للبغدادلي ١/١٨٦، أسنى المطالب لزكريا الأنصاري ١/١٦٢

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١/٢٠١، القروع لابن مفلح ١/١٨٦، كشاف القناع للبهوتي ١/١٣١ .

(١١) الحسن البصري: هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، من سادات التابعين، وأحد العلماء الثَّسَاك، ولد

بالمدينة سنة (٢١ هـ) وتربى في كنف عليٍّ عليه السلام، سكن البصرة، كان أبوه مولى زيد بن ثابت، وأمه مولاة أم

سلمة رضي الله عنها، توفي سنة (١١٠ هـ) .

عن [معبد] ^(١) بن ^(٢) خالد الجهني ^(٣): أن النبي ﷺ كان يُصلي، فدخل ^(٤) أعمى إلى المسجد فسقط في بئر، فضحك قومٌ ممن كان خلف ^(٥) النبي ﷺ، فلما قضى صلاته قال: (ألا) ^(٦) مَنْ ضَحِكَ مِنْكُمْ قَهْقَهةً، فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ، وَالصَّلَاةَ مَعًا ^(٧) (أ) ^(٨).

[٢] ولأنها عبادةٌ يُبطلُها الحدثُ؛ فجاز/ أن تُبطلها القهقهة، كالصلاة.

[٧/أ(٢)]

فإن قيل: ما لا يكون حدثًا خارج الصلاة، لا يكون حدثًا فيها، أصله الكلام.
قيل له: يجوز أن يختلف حال العبادة وما قبلها في باب المحظورات؛ بدليل كشف العورة، ^(٩) والوطء في الإحرام، والصوم. ^(١٠)

[٥٣/٢٠] مسألة: أثر مادون القهقهة في الصلاة في نقض الوضوء [

وأما مادون القهقهة من الضحك ^(١١): فلا يُفسد الصلاة. ^(١٢)

= انظر: طبقات ابن سعد ١٥٦/٧، وفيات الأعيان لابن خلكان ٥٦/٢، الأعلام للزركلي ٢٢٦/٢.

(١) من مصادر الحديث.

(٢) من (٣)، وفيه الحسن البصري عن زيد بن خالد الجهني.

(٣) معبد بن خالد الجهني: تابعي ثقة صدوق، سمع من ابن عباس وعمران بن حصين وغيرهما، مبتدع رُمي بالقدر، وهو أول من قال به بالبصرة، هي الحسنُ النَّاسِ عن بحالته، توفي سنة (٨٠هـ)، ويقال هو معبد بن عبد الله بن عكيم، واسم جده عويمر، خرج على الحجاج فقتل صبراً.

انظر: ميزان الاعتدال للذهبي ١٤١/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٥٣٩، الأعلام للزركلي ٢٦٤/٧.

(٤) في (ك): قد دخل عليه أعمى.

(٥) في (ك): فضحك قومٌ ممن خلف النبي.

(٦) قوله (ألا): لم ترد في (ك).

(٧) قوله (معاً): لم ترد في (ك).

(٨) أخرجه محمد بن الحسن في كتاب الآثار ص ٥٢، والدارقطني في سننه ١٦٧/١، وابن عدي في الكامل ١٦٧/٣،

والبيهقي في الخلافيات ٣٩٢/٢، عن الإمام أبي حنيفة عن منصور بن زاذان الواسطي عن الحسن عن معبد الجهني مرسلاً، عن النبي ﷺ، به. قال عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى (١٤٥/١): ((هذا مرسل، وقد أسند من غير وجه، ولا يصح منها شيء، ولا يصح إلّا المرسل عن أبي العالية))، وقال الحافظ: ((وروى ابن عدي عن أحمد بن حنبل: ليس في الضحك حديث صحيح، وحديث الأعمى الذي وقع في البئر مداره على أبي العالية، وقد اضطرب عليه فيه)) التلخيص الخبير ١١٥/١.

(٩) كشف العورة محظور، ويختلف حكمه داخل الصلاة عن خارجها، فهو داخلها مبطل لها؛ لأن ستر العورة

شرط صحة فيها، أما خارجها فكشف العورة لا ينقض الوضوء.

(١٠) الوطء في حال الحج، وحال الصوم محظور، ويختلف حكمه فيما إذا كان قبل الوقوف بعرفة، أو بعده، وفي

الصوم فيما إذا كان قبل الإمساك، أو بعده.

(١١) الضَّحْكُ: قال الجرجاني في التعريفات (ص ١٣٧): ((وحْدُ الضَّحْكِ: ما يكون مسموعاً له، لا لغيره)).

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٨٢، المغرب للمطري ص ١٥٩، الكليات للكفوي ص ٥٧٤.

(١٢) تحرير المسألة: ما دون القهقهة من مقدماته لا يخلو: إما أن يكون تبسماً، أو ضحكاً:

=

لِما رُوِيَ: أن النبي ﷺ تَبَسَّمَ^(١) في الصَّلَاةِ، فلما فَرَّغَ سُئِلَ عن ذلك، فقال: (أخبرني جبريل^(٢)/ أن الله تعالى^(٣) يقول: من صَلَّى عليك مرةً صَلَّيتُ^(٤) عليه عَشْرًا^(٥)) ولم يستأنف [٦/أ(ك)] الصَّلَاةَ.

[٥٤/٢١] مسألة: أثر الضحك قهقهة في صلاة الجنازة

وأما القهقهة في صلاة الجنازة، فإنها^(٦) لا تُبطل الطهارة.^(٧)

- = - فإن كان تَبَسُّمًا، وحَدَّثه: أن يكون مما لا صوت فيه، فلا يُسْمِع نفسه، ولا جاره. وحكمه: أنه لا ينقض الوضوء بالاجتماع، ولا يفسد الصلاة، وهل يكره في الصلاة؟ قال ابن نجيم: «ظاهر كلامهم أن التبسم في الصلاة غير مكروه، ولذا قال في الاختيار: ولا حكم للتبسم» البحر الرائق ٨٠/١.
- وإن كان ضحكًا، وحَدَّثه: أن يكون يُسْمِع نفسه دون جاره. وحكمه: أنه لا ينقض الوضوء، ويُفسد الصلاة.
- فقول المؤلف أن الضحك لا يفسد الصلاة، إما أنه أراد به التبسم، وهو الظاهر؛ بدليل أنه ساق له دليل عدم بطلان الصلاة بالتبسم، وإما أنه أراد الضحك بظهور ما دون الحرقين، وهو غير مبطل للصلاة.
- انظر: الأصل للشيباني ١٧٠/١، شرح الوقاية لصدر الشريعة ١١/١، فتح باب العناية للقاري ٦٨/١.
- (١) التبسم: مصدر تَبَسَّمَ تَبَسُّمًا، وهو دون الضحك، لا صوت فيه، فلا يُسْمِع نفسه، ولا جاره. انظر: المحكم لابن سيدة ٥٣٦/٨، مختار الصحاح للرازي ص ٣٤، المصباح المنير للقيومي ص ٣١.
- (٢) في (٢): جبريل عليه السلام.
- (٣) قوله (تعالى): لم ترد في (٢).
- (٤) في (٢): صلى الله.
- (٥) هذا الحديث مركب من حديثين:
- الأول: حديث (أن النبي ﷺ تَبَسَّمَ في الصلاة):
- من حديث جابر رضي الله عنه قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ في غزوة بدر إذ تبسم في صلاته، فلما قضى الصلاة قلنا: يا رسول الله رأيناك تبسمت؟ قال: (مررت بميكائيل وعلى جناحه أثر غبار، وهو راجع من طلب القوم فضحك إلي، فتبسمت إليه)، أخرجه البيهقي في الكرى ٢٥٢/٢، والدارقطني في السنن رقم (١٧٥/١(٦٦)) وسكت عنه، والطبراني في المعجم الأوسط برقم (٧٠٢٣) وفيه أنهم كانوا في صلاة العصر، وفي المعجم الكبير برقم (١٧٦٧) ١٨٨/٢، وأبو يعلى في مسنده، برقم (٢٠٦٠/٢٩٥) ٤٩/٤ واللفظ له، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨٣/٦): ((رواه أبو يعلى، وفيه الوازع بن نافع وهو متروك))، قال البخاري عنه: منكر الحديث، (الضعفاء الصغير له ص ٤٩٥). وضعف إسناده الحافظ ابن حجر في الدراية (٣٥/١).
- الثاني: حديث (أن الله عز وجل يقول: من صَلَّى عليك مرة):
- من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: (لقيني جبريل فيشترني أن الله عز وجل يقول لك: (من صَلَّى عليك صلاة، صَلَّيتُ عليه، ومن سَلَّمَ عليك، سَلَّمَ عليك، فسجدتُ لذلك)).
- أخرجه أحمد في المسند ١٩١/١، والحاكم في المستدرک ٢٢٢/١، وابن شاهين في الفضائل برقم (١٤) ص ٨٦، وعبد بن حميد في المنتخب برقم (١٥٧) ١٨٦/١، والضياء المقدسي في المختارة برقم (٩٢٦) ١٢٦/٣، وبرقم (٩٢٩) ١٢٨/٣، وأورده ابن القيم في جلاء الأفهام ص ٦٠٢. وعند مسلم ٣٠٦/١ برقم (٤٠٨/٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: (من صَلَّى عليَّ واحدة، صَلَّيْتُ الله عليه عَشْرًا).
- (٦) قوله (فإنها): لم ترد في (ك).
- (٧) انظر: الأصل للشيباني ٤٣٣/١، مقدمة أبي الليث السمرقندي [مخطوط ل (٤/أ)]، المستجمع لليعني ٧١/١.

- [١] لأن القياس يقتضي^(١) أن لا تبطل الطهارة بالقهقهة في جميع الأحوال؛ لأن ما لا يُوجب الوضوء^(٢) عارج الصلاة، لا يُوجبها فيها، كالكلام؛ وإنما تركوا القياس للخير.
- [٢] وذلك ورد في صلاة كاملة الأركان، فما سواه مُتَّبَعاً^(٣) على أصل القياس.

[٥٥/٢٢] مسألة: أثر لمس الرجل للمرأة في نقص الوضوء

- قال أصحابنا: لا وضوء في لمس الرجل للمرأة^(٤).^(٥)
- وقال مالك^(٦): إن كان لشهوة^(٧) أوجب الوضوء.^(٨)
- وقال الشافعي - رحمه الله^(٩) - : يجب الوضوء في الحالين^(١٠).^(١١)

- (١) قوله (يقتضي) : لم ترد في (ك).
- (٢) في (م)، و (ك) : نقص الوضوء.
- (٣) في (م) : فما سواها مستتباً. وفي (ك) : فما سواه بقي.
- (٤) في (ك) : لمس الرجل المرأة.
- (٥) لا وضوء عليه مطلقاً سواء لمس بشهوة، أو بغير شهوة؛ إذا كان من غير حائل.
- انظر: مختصر الطحاوي ص ١٩، أحكام القرآن للجصاص ٤/٤٦٦، رؤوس المسائل للزمخشري ص ١١١.
- وهي رواية للحنابلة، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية إلا أنه اختار استحباب الوضوء لمن مس بشهوة.
- انظر: الانتصار لأبي الخطاب ١/٣١٣، الإنصاف للمرداوي ١/٢١١، اختيارات ابن تيمية الفقهية للبعلي ص ١٦.
- (٦) في (م) : وقال مالك رحمه الله.
- (٧) في (ك) : بشهوة.
- (٨) إن كان لشهوة أوجب الوضوء مطلقاً، سواء من فوق الثوب - أي الخفيف -، أو من تحته، وسواء وجد اللامس اللذة ولم يقصدها، أو قصدها ولم يجدها، ولا فرق بين أن يكون الملموس عضواً، أو شعراً من زوجة، أو أجنبية أو محرماً، وبين قليل المباشرة، وكثيرها، وبين اليد والقدم وسائر الأعضاء إذا وجدت اللذة في جميع ذلك.
- انظر: المدونة لسحنون ١/١٣، الإشراف للبغداد ١/١٦٤، الذخيرة للقرافي ١/٢٢٥-٢٢٧.
- وهي رواية للحنابلة، وهو المشهور والصحيح في المذهب.
- انظر: رؤوس المسائل للعكري ١/٤٩، المحرر لمجد الدين ١/١٣، الإنصاف للمرداوي ١/٢١١.
- (٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك).
- (١٠) في (م) : يجب في الحالين. وفي (ك) : يوجب في الحالين.
- (١١) أي يجب الوضوء مطلقاً سواء بشهوة أو بغير شهوة، قصداً، أو سهواً، إذا كان من غير حائل، أما إذا كان مع وجود حائل فلا ينتقض، وإن كان رقيقاً، كذلك لا ينتقض الوضوء بلمس ذات رجم محرمة في الأظهر، أو صغيرة لا تُشْتَهَى، وشعر، وظفر، وسن في الأصح، وهو المذهب.
- انظر: الأم للشافعي ١/٢٩-٣٠، المهذب للشيرازي ١/٩٨، روضة الطالبين ١/٧٤.
- وهي رواية للحنابلة، قال في الإنصاف (٢١١/١): «(وحكي عن الإمام أحمد أنه رجع عنها)».
- انظر: الهداية لأبي الخطاب ١/١٧، الشرح الكبير لأبي الفرج ابن قدامة ١/٢١٩، الإنصاف للمرداوي ١/٢١١.
- فائدة: في أثر اللامس في نقص طهارة الملموسة ؟
- عند الحنفية: لا تنتقض طهارة اللامس، فمن باب أولى طهارة الملموسة. انظر: البدائع للكاساني ١/٣٠.
- وعند المالكية: إن وجدت الملموسة اللذة بذلك واشتتهت فعلها الوضوء، وإن لم تجد فلا وضوء عليها؛ إلا إن قصدت فتكون لامسة في الحكم. انظر: المدونة لسحنون ١/١٣، الذخيرة للقرافي ١/٢٢٧-٢٢٨.

لنا: [١] ما رُوِيَ: (أَن النبي ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ وَيَخْرُجُ إِلَى (١) الْمَسْجِدِ، فَيَلْقَاهُ بَعْضُ نِسَائِهِ (٢) فَيُصِيبُ مِنْ وَجْهِهَا، وَلَا يَتَوَضَّأُ) (٣).

[٢] وَلَأنَّهُ لَمْ يَلَسْ لَا يُوجِبُ الْغُسْلُ؛ فَلَا يُبْطَلُ الطَّهَارَةُ، كَمَسِّ شَعْرِهَا (٤).

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَلَسْ يُحَرِّمُ الرَّبِيبَةَ (٥)؛ فَوَجَبَ أَنْ يَنْقُضَ الْوُضُوءَ، كَالْتِقَاءِ الْخَتَانَيْنِ (٦).

قِيلَ لَهُ: اعْتِبَارُ التَّحْرِيمِ لَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ يَخْتَصُّ بِمَا وَقَعَ شَهْوَةٌ (٧)، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ (٨) - لَا يَقِفُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَفِي بَابِ نَقْضِ الطَّهَارَةِ، وَالْوُضُوءِ (٩).

[٥٦/٢٣] [مَسْأَلَةٌ: أَثَرُ مَسِّ الرَّجُلِ ذِكْرَهُ فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ]

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِذَا مَسَّ (١٠) (١١) الرَّجُلُ ذِكْرَهُ، فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. (١٢)

= وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: قَوْلَانِ، الْأَوَّلُ الَّذِي صَحَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ أَنَّ اللَّامِسَ وَالْمَلْمُوسَةَ سَوَاءٌ فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ؛ إِلَّا لَمْسَ ذَاتِ رَجَمٍ مُحَرَّمٍ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ صَغِيرَةٍ لَا تَشْتَهِي عَلَى الْأَمْسِ، بِخِلَافِ الْعَجُوزِ فَالصَّحِيحُ النَقْضُ. انظر: الْأَمُّ لِلشَّافِعِيِّ ٣٠/١، الْمَهْذَبُ لِلشَّيرَازِيِّ ٩٨/١.

وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: رَوَاتَانِ، الْمَذْهَبُ لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ بِالنَّقْضِ بِاللَّامِسِ فَاعْتَصَمَ بِهِ. انظر: الْمُسْتَوْعَبُ لِلسَّامَرِيِّ ٢٠٣/١، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِابْنِ قِدَامَةَ ٢٢١/١، الْمُبْدَعُ لِابْنِ مَفْلُحٍ ١٦٧/١.

(١) قَوْلُهُ (إِلَى): سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(٢) عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٧٩): ((قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لَهَا - أَيْ لِعَائِشَةَ -: مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ؟ فَضَحَكَتْ)).

(٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٢١٠/٦، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ، رَقْمَ (١٧٩) ١٢٤/١، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابِ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ، رَقْمَ (٨٦) ١٣٣/١، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابِ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ، رَقْمَ (١٧٠) ١٠٤/١، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ، رَقْمَ (٥٠٢)، وَرَقْمَ (٥٠٣) ١٦٨/١، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ١٣٧/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكُرَى ١٢٥/١. صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِرَقْمَ (١٦٥) ٣٦/١.

(٤) فِي (م): كَمَسَّ الشَّعْرَ.

(٥) الرَّبِيبَةُ: هِيَ بِنْتُ امْرَأَةِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْجَمْعُ رَبَائِبُ.

انظر: الْمَغْرِبُ لِلْمَطْرُزِيِّ ص ١٠٦، مَخْتَارُ الصَّحَاحِ لِلرَّازِيِّ ص ١١٦، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ لِلْفَيُومِيِّ ص ١١٣.

(٦) الْخَتَانُ: مَوْضِعُ الْقَطْعِ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالتَّقَاؤُهُمَا كُنَايَةً عَنِ الْإِيلَاجِ، أَيْ غِيَابِ الْحِشْيَةِ.

انظر: الْمَغْرِبُ لِلْمَطْرُزِيِّ ص ٨٣، مَخْتَارُ الصَّحَاحِ لِلرَّازِيِّ ص ٨٨، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ لِلْفَيُومِيِّ ص ٨٨.

(٧) فِي (م) وَ (ك): وَقَعَ عَلَى الشَّهْوَةِ.

(٨) قَوْلُهُ (رَحِمَهُ اللَّهُ): لَمْ تَرُدَّ فِي (م) وَ (ك).

(٩) فِي (م) وَ (ك): لَا يَقِفُ الْحُكْمُ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ نَقْضِ الْوُضُوءِ (فِي (ك): نَقْضُ الطَّهَارَةِ).

(١٠) فِي (م): إِذَا لَمَسَ.

(١١) الْمَسُّ: الْإِفْضَاءُ إِلَى الشَّيْءِ بِالْيَدِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ، وَيُسْتَعْمَلُ أَيْضًا كُنَايَةً عَنِ الْجَمَاعِ.

انظر: حَلْيَةُ الْفُقَهَاءِ لِابْنِ فَارِسٍ ص ٣٣، مَخْتَارُ الصَّحَاحِ لِلرَّازِيِّ ص ٢٩٤، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ لِلْفَيُومِيِّ ص ٢٩٥.

(١٢) انظر: مَخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ ص ١٩، رَوُوسُ الْمَسَائِلِ لِلزَّعْمَشَرِيِّ ص ١١٠، الْمَسْبُوطُ لِلسَّرْعَسِيِّ ٦٦/١.

وقال الشافعي - رحمه الله^(١) - : عليه الوضوء.^(٢)

وهذا لا يصح؛ [١] لما رَوَى قيس^(٣) بن طلق^(٤) عن أبيه، طلق بن علي^(٥) قال: جاء رَجُلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما تَرَى^(٦) في مَسِّ^(٧) الرَّجُلِ ذِكْرَهُ في الصَّلَاةِ^(٨)؟ قال: (لا وُضُوء فيه^(٩)، هل هو إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ)^(١٠).

[٢] ولأنه جزءٌ مِنْ بدنه فلم يُوجب مَسَّهُ وُضُوء^(١١)، كسائر الأجزاء.

= وهو قول للمالكية، واختيار ابن المنذر من الشافعية، ورواية للحنابلة.

- انظر للمالكية: المقدمات والممهّدات لابن رشد ١/١٠١، الذخيرة للقرافي ١/٢٢١، القوانين لابن جزي ص ٣٢. وللشافعية: الإقناع لابن المنذر ص ١٠، المجموع للنووي ٢/٤٢، الثّغاب للمذحجي ١/٨٥. وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٨٥، المغني لابن قدامة ١/٢٠٢، الإنصاف للمرداوي ١/٢٠٩.
- (١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٢) وهو مقيّد عندهم فيما إذا مسّه بطن الكف والأصابع، قال النووي: ((إن مسّ بطن الكف، وهو الراحة، وبطن الأصابع انتقض، وإن مسّ يظهر الكف فلا))، المجموع ٢/٣٧.
- انظر: الأم للشافعي ١/٣٤، الاصطلاح للسمعاني ١/١٠١، المذهب للشيرازي ١/٩٩.
- وهو المشهور عند المالكية، وبه قال الحنابلة دون تغريق بين مسّه بياطن الكف أو ظاهره. قال ابن عبد البر في الاستذكار (١/٢٤٩): ((وتخصيل المذهب عند المالكيين من أهل المغرب أن من مسّ ذكره بياطن الكف أو الراحة أو بياطن الأصابع دون حائل انتقض وضوؤه، ومن مسّ ذكره بخلاف ذلك لم ينتقض وضوؤه)) .
- انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٨، التلخيص للقاضي عبد الوهاب ١/٥٠، بداية المجتهد لابن رشد ١/١٤٠. وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٥١، المغني لابن قدامة ١/٢٠٢-٢٠٣، الإنصاف للمرداوي ١/٢٠٢.
- (٣) في (ك) : زيد.
- (٤) قيس بن طلق: هو قيس بن طلق بن علي الحنفي اليماني، تابعي مشهور.
- انظر: الطبقات لابن سعد ٥/٥٥٢، أسد الغابة لابن الأثير ٤/٤١٠، الإصابة لابن حجر ٣/٢٨٤.
- (٥) طلق بن علي: هو طلق بن عليّ بن طلق بن عمرو الحنفي السحيمي، أبو عليّ، له صحبة، كان ضمن الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من اليمامة فأسلموا، قيل لدغته عقرب فرماه النبي ﷺ.
- انظر: طبقات ابن سعد ١/٣١٦، ٥٥٢، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٩١، الإصابة لابن حجر ٢/٢٣٢.
- (٦) في (ك) : ما ترى يا رسول الله.
- (٧) في (م) : مسيس.
- (٨) في (ك) : في صلاته.
- (٩) في (ك) : لا وضوء عليه.
- (١٠) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، برقم (١٨٣) ١/١٢٨، وبرقم (١٨٢) ١/١٢٧، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من مسّ الذّكر، برقم (٨٥) ١/١٣١، والنسائي في كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من ذلك، رقم (١٦٥) ١/١٠١، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك برقم (٤٨٣) ١/١٦٣، ولفظ أبي داود: (يائيّ الله، ما ترى في مسّ الرَّجُلِ ذكره بعدما توضأ؟ فقال: ما هو إِلَّا مضغة منه، أو قال: بضعة منه). قال الترمذي: ((وهذا الحديث أحسن شيء رَوَى في هذا الباب))، وقال ابن المديني: هو عندنا أحسن من حديث بُسرة. صححه ابن حبان، والطبراني، وابن حزم، والألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٦٧)، (١٦٨)، وضعفه آخرون. انظر: التلخيص لابن حجر ١/١٢٥.
- (١١) في (م) : فلا يُوجب لمسّه الطهارة، ولا وضوء فيه. وفي (ك) : فلم يجب لمسّه وضوء.

- [٣] ولأنه لا يخلو، إما أن يكون نجساً، أو طاهراً، / فإن كان طاهراً، [٧/أ(س)]
 [فمسه ^(١) لا ينقض الوضوء، كسائر الأشياء الطاهرة، وإن كان نجساً ^(٢)، / فمسه لا [٧/ب(م)]
 ينقض الوضوء، كمس الكلب، والخنزير ^(٣).

فإن قيل: روت بُسرة بنت صفوان ^(٤) أن النبي ﷺ قال: (إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ) ^(٥)

قيل له: . الطعن على هذا الخبر كثير ^(٦).

. وعن يحيى بن معين ^(٧) ^(٨): لا يصح ^(٩) في الوضوء من مس الذكر حديث ^(١٠).

- (١) من (م) .
 (٢) قوله (نجساً) : ساقطة من (ك) .
 (٣) جاء ذكر هذا الدليل في الأصل بعد قول الشافعي مباشرة، وصحح في الهامش، وهو كذلك في بقية النسخ .
 (٤) بُسرة بنت صفوان: هي بُسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد القرشية، وورقة بن نوفل عمها، وهي جدة عبد الملك بن مروان، أم أمه، صحابية، لها سابقة قديمة وهجرة، عاشت إلى ولاية معاوية رضي الله عنه.
 انظر: طبقات ابن سعد ٢٤٥/٨، الإصابة لابن حجر ٥٣٦/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٣٤٦ .
 (٥) أخرجه مالك في الموطأ، برقم (٥٨) / ٤٢، وعنه الشافعي في مسنده، برقم (٨٧) / ١٠١ (شفاء العي)، وأحمد في المسند ٤٠٦/٦، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، برقم (١٨١) / ١٢٥، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ، الوضوء من مس الذكر، برقم (٨٢) / ١٢٦، والنسائي في كتاب الطهارة باب الوضوء من مس الذكر، برقم (١٦٣)، (١٦٤) / ١٠٠، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، برقم (٤٧٩) / ١٦١، قال الترمذي في السنن (١٢٦ / ١) : « هذا حديث حسن صحيح »، وقال في العلل الكبير (١٥٦ / ١) : « سألت محمداً - يعني البخاري - عن أحاديث مس الذكر، فقال: أصبح شيء عندي في مس الذكر حديث بُسرة ابنة صفوان »، صححه الألباني في إرواء الغليل برقم (١١٦) / ١٥٠، وصحح سنن أبي داود، برقم (١٦٦) / ٣٧، انظر: نصب الراية للزيلعي ٥٥/١، التلخيص الحبير لابن حجر ١٢٢/١ .
 (٦) انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ٧١/١، التلخيص الحبير لابن حجر ١٢٢/١ .
 (٧) في (م) : زيادة [صاحب الجرح والتعديل] .
 (٨) يحيى بن معين: يحيى بن عون البغدادي، أبو زكريا، أصله من سرخس، ولد سنة (١٥٨ هـ)، الإمام الحافظ، وأحد أئمة الحديث ومؤرخي رجاله، سمع هشيماً وابن المبارك وغيرهما، وعنه أحمد والبخاري ومسلم وأبو زرعة وغيرهم، له: التاريخ والعلل، ومعرفة الرجال، وغيرهما، توفي بالمدينة حاجاً سنة (٢٣٣ هـ) .
 انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١٧٧/١٤، التذكرة للذهبي ٤٢٩/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٥٩٧ .
 (٩) في (م)، و (ك) : أنه قال لا يصح .
 (١٠) قال الحافظ في التلخيص (١٢٣ / ١) : « نقل بعض المخالفين عن يحيى بن معين أنه قال: (ثلاثة أحاديث لا تصح حديث مس الذكر، ولا نكاح إلا بولي، وكل مسكّر حرام) ولا يُعرف هذا عن ابن معين، وقد قال ابن الجوزي إن هذا لا يثبت عن ابن معين، وقد كان من مذهبه انتقاض الوضوء بمسه، وقد روى الميموني عن يحيى بن معين أنه قال: إنما يطعن في حديث بُسرة من لا يذهب إليه. وفي سؤالات مضر بن محمد له، قلت لمحيي: أي شيء صح في مس الذكر ؟ قال: (حديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان =

• ولو سَلِمَ هذا الحديث ^(١) من الطَّعن، لم يُقبل على أصولنا فيما تعمُّ به البلوى ^(٢)، فمع الطَّعن أوَّل ^(٣) أن لا يُقبل ^(٤)، (٥).

[٥٧/٢٤] [مسألة: أثر قصّ الظفر، وحلق الشعر في نقض الوضوء]

قال: وإذا توضأ الرجل، ثم قصّ ظفراً، أو حلقَ شعراً، لم تبطل الطهارة ^(٦)، (٧).

[١] لما روي عن علي - عليه السلام - في ذلك أنه قال ^(٨): (ما زاداه ^(٩) إلا تطهيراً ^(١٠))، (١١).

[٢] ولأن ما يُقصدُ به النِّظافة؛ لا يُبطل الطهارة، أصله الاغتسال.

[٥٨/٢٥] [مسألة: أثر الكلام الفاحش في نقض الوضوء]

قال أصحابنا: الكلام الفاحش ^(١٢)، لا يبطل الوضوء ^(١٣)، (١٤).

لقوله ﷺ: (الكلام ينقض الصلاة، ولا ينقض الوضوء ^(١٥))، (١٦)، وهو عام.

= عن بُسرة، فإنه يقول فيه سمعتُ، ولولا هذا لقلتُ لا يصح فيه شيء)، فهذا يدل - والكلام للحافظ - بتقدير ثبوت الحكاية المتقدمة عنه، على أنه رجع عن ذلك، وأثبت صحته بهذه الطريق خاصة ((.

(١) في (٢)، و (ك): هذا الخير.

(٢) في (٢)، و (ك): فيما تعمُّ البلوى به.

(٣) من أصول الحنفية عدم قبول أحاديث الآحاد فيما تعم به البلوى. انظر: المسألة رقم [١٩/٢] ص ١١٤.

(٤) في (ك): مع الطعن وأوّل.

(٥) قال اللكنوي: ((فإنه بعد إدارة النظر من الجانبين يتحقق أن أحاديث النقض أكثر وأقوى من أحاديث الرخصة

وأن أحاديث الرخصة متقدمة، وهو وإن لم يكن مثبته - لجواز أن يكون حديث أبي هريرة وغيره من مراسيل

الصحابية كما مرّ -؛ لكنه هو الظاهر، فالأخذ بالنقض أحوط، وهو وإن كان مما يخالفه القياس من كل وجه؛

لكن لا مجال بعد ورود الحديث... والحاصل أن كلمات القائلين بالنقض في هذا الباب قوية)) السَّعَاية ٢٦٧/١

(٦) في (٢)، و (ك): لم تبطل طهارته.

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي ٦٥/١، بدائع الصنائع للكاظمي ٣٣/١، المحيط البرهاني لبرهان الدين ابن مازة ٧٧/١.

(٨) في (٢): في ذلك وقد سئل عنه فقال.

(٩) في (ك): ما زادته.

(١٠) في (٢): تطهراً.

(١١) ذكره المتقي الهندي في كنز العمال برقم (١٧٣٨٣) ٦/٦٨١.

(١٢) الكلام الفاحش: كل شيء جاوز حدّه فهو فاحشٌ، وأفحشَ عليه في المنطق، أي قال المُحشَّ وأظهره؛

وفحشَ القول، أو الفعل فحشاً، اشتدَّ قبحه. ومن القول الفاحش الكذب، والغيبة ونحوهما.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٣٤، المصباح المنير للفيومي ص ٢٤٠، المعجم الوجيز ص ٤٦٣.

(١٣) في (٢)، و (ك): لا ينقض الطهارة.

(١٤) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٥٨/١، البدائع للكاظمي ٣٢/١، المحيط البرهاني لبرهان الدين ابن مازة ٧٧/١.

(١٥) في (ك): الطهارة.

(١٦) أخرجه الدارقطني ١٧٤/١، من طريق أبي شيبة عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر ﷺ به. =

[٥٩/٢٦] مسألة: أثر أكل ما مسّته النار في نقص الوضوء [

وقد قالوا: لا وضوء على من أكل^(١) ما مسّته النار^(٢).

لَمَّا رَوَى أَبُو بَكْرٍ^(٣) وَابْنُ عَبَّاسٍ^(٤): (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَشَ^(٥) مِنْ كَيْفِ شَاةٍ^(٦) [وَصَلَى]^(٧) وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(٨) .

والذي روى عن النبي ﷺ أنه قال: (الوضوء مما مسّته النار)^(٩):

. فقد أنكره ابن عباس على أبي هريرة^(١٠) - رضي الله عنهما^(١١) - وقال له: (ألسنا^(١٢) نتوضأ بالحميم^(١٣))^(١٤).

= قال البيهقي في الكبرى ١/١٤٥: ((ورواه أبو شيبة، إبراهيم بن عثمان، عن يزيد أبي خالد فرقة، وأبو شيبة ضعيف، والصحيح أنه موقوف، ورواه حبيب المعلم عن عطاء عن جابر من قوله)) .

(١) في (ك) : لا وضوء في أكل.

(٢) انظر: الكافي للحاكم الشهيد ١/٧٩، البدائع للكاساني ١/٣٢، المحيط البرهاني لابن مازة ١/٧٧.

(٣) أبو بكر: هو عبد الله بن أبي قحافة، واسم أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي، أبو بكر الصديق، أول من آمن برسول الله ﷺ من الرجال وأول الخلفاء بعده، ولد سنة (٥١ ق هـ)، وتوفي بالمدينة سنة (١٣ هـ) .

انظر: طبقات ابن سعد ٣/١٦٩، معرفة الصحابة لأبي نعيم ١/٢٢، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٣١٠.

(٤) في (م) : لما روى أبو بكر وابن عباس رضي الله عنهما . وفي (ك) : لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٥) النَّهَشُ: أخذ اللحم بجميع الأسنان، أي أخذه بفيه وعضّه، والنَّهَشُ: أخذه بِمَقْدَمِ الأسنان وأطرافها.

انظر: المجموع المغيث للأصفهاني ٣/٣٦٩، النهاية لابن الأثير ٥/١٣٦، المصباح المنير للفيومي ص ٣٢٣ .

(٦) في (م) : جزور .

(٧) من (ك) .

(٨) أخرجه أبو يعلى في مسنده، برقم (٢٤) ١/٣٢، والبخاري في زوائده، برقم (٢٩٢) ١/١٥١، (كشف الأستار)،

من طريق موسى حسام بن مصكك، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس، عن أبي بكر ﷺ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَشَ

كُتْفًا، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ)، قال الميمني في المجموع (١/٢٥١) : ((رواه أبو يعلى، والبخاري، وفيه حسام بن

مصكك، وقد أجمعوا على ضعفه)) .

وحديث ابن عباس، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مسّت النار برقم (١٩٠) ١/٤٩،

وأصله متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، برقم (٢٠٧) ١/٨٧،

ومسلم في كتاب الحيض، باب نسخ الوضوء مما مسّت النار، برقم (٣٥٤/٩١) ١/٢٧٣.

(٩) أخرجه مسلم من حديث زيد بن ثابت في كتاب الحيض، باب الوضوء مما مسّت النار برقم (٣٥١/٩٠) ١/٢٧٢.

(١٠) أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، ولد سنة (٢١ ق هـ)، نشأ يتيمًا ضعيفًا، أسلم سنة (٧ هـ)

وقدّم المدينة ورسول الله ﷺ بخير، كان أكثر الصحابة رواية للحديث، ولي إمرة المدينة مدّة، توفي سنة (٩٥ هـ)

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٤/١٨٤٦، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٤٥٧، الأعلام للزركلي ٣/٣٠٨.

(١١) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٢) في (ك) : وقال ألسنا .

(١٣) الحميم: الماء الحار، وحمّ الماء، وأحمّه وحمّمه، سخّته، والحمّة العين الحارّة الماء.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٨٢، المغرب للمطّرزي ص ٧٩، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ١٤١٧ .

(١٤) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار، برقم (٧٩) ١/١١٤، وابن ماجه =

كتاب الطهارة

. ويحتمل أنه يُريد^(١) غَسَلَ اليد؛ لأن ذلك يُسمَّى وضوءاً،^(٢) قال النبي ﷺ: (الْوُضُوءُ قَبْلَ الطعام يَنْفِي الْفَقْرَ، وَبَعْدَهُ يَنْفِي اللَّئِمَ^(٣) (٤) (٥)، والمراد به غَسَلَ اليد.

[٢٧/٦٠] [مسألة: المباشرة الفاحشة وأثرها في نقض الوضوء]

وإذا باشر الرجل امرأته مباشرة فاحشة^(٦).

وصفتها^(٧): أن يتجرّدا، ويُلاقي^(٨) فرجَه فرجَها، من غير إيلاج.

= في كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء مما غيّرت النار، برقم (٤٨٥) ١/١٦٣ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (توضئوا مما غيّرت النار)، فقال ابن عباس: أتوضأ من الحميم؟ فقال له: يا ابن أخي إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثاً فلا تضرب له الأمثال)، وهذا لفظ ابن ماجة، حسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة برقم (٣٩٣) ١/٨٠، وحديث الترمذي حسن إسناده أحمد شاكر في تحقيقه على سنن الترمذي ١/١١٥.

(١) في (٢)، و (ك): ويحتمل أن يكون المراد به.

(٢) الوضوء اللغوي هو غَسَلَ اليد والقدم من الدَّسَم والزَّرَق.

انظر: طلبية الطلبة للنسفي ص ٧١، المغرب للمطري ص ٢٦٦، المصباح المنير للفيومي ص ٣٤٢.

قال اللكنوي في السعاية (١/٢٦٩): ((وحملها على الوضوء اللغوي؛ يعني غَسَلَ اليدين، كما فعله البعض، مُسْتَكْرَ جدا)).

(٣) في (ك): الأ لم.

(٤) اللَّئِم: مقارنة الذنب، وقيل: هو المتقارب من الذنوب الصغيرة، واللَّم الجنون.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٨٥، المصباح المنير للفيومي ص ٢٨٨، القاموس للفيروزآبادي ص ١٤٩٦.

(٥) بهذا اللفظ ذكره الغزالي في الإحياء (٣/٢) مرفوعاً، وابن قتيبة في غريب الحديث (١/١٥٦) من قول الحسن، وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب، برقم (٣١٠) ١/٢٠٥، عن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن جده متصلاً، بلفظ: (الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللَّم، ويصح البصر)، قال الصغاني: موضوع.

وأخرجه الطبراني في الأوسط، برقم (٧١٦٦) ٧/١٦٤، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: (الوضوء قبل الطعام وبعده مما ينفي الفقر، وهو من سنن المرسلين) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/٢٤): ((رواه الطبراني في الأوسط وفيه ثعلب بن سعد، وهو متروك))، وقال الألباني في ضعيف الجامع برقم (٦١٦٠): موضوع. وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس برقم (٧٢٣٨) ٤/٤٢٥، والدولابي في الكنى (٢/٩٩). قال العراقي: وكلها ضعيفة.

انظر: تخريج أحاديث الإحياء ٢/٢، كشف الخفا للعجلوني ٢/١٩٠٠، الفوائد المجموعة للشوكاني ص ١٥٥.

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي ١/٦٨، شرح الوقاية لصدر الشريعة ١/١١، السعاية للكنوي ١/٢٥٠.

هذا هو النوع الثاني للحدث الحكمي وهو: ((أن يوجد أمر يكون سبباً لخروج النجس الحقيقي غالباً، فيقام السبب مقام المسبب احتياطاً)) البدائع للكاساني ١/٢٩. وهو أنواع أيضاً، منها: المباشرة الفاحشة.

(٧) اختلف الحنفية في صفة المباشرة الفاحشة التي تنقض الوضوء؟ على أقوال كما يلي:

الصفة الأولى: أن يباشر الرجل امرأته متجرّدين، ولاقي فرجها فرجها، مع انتشار الآلة، ولم يرَ بللاً، وهي رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، وهو المعتمد عند كثير من الحنفية، واختاره الكرخي، والمؤلف.

الصفة الثانية: أن يباشر الرجل امرأته متجرّدين، مع انتشار الآلة، ولم يرَ بللاً، دون اشتراط ملاقة الفرجين، وهي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة، وقول أبي يوسف.

انظر: البدائع للكاساني ١/٢٩، البحر الرائق لابن نجيم ١/٨١، مسائل الإمام أبي حنيفة، رواية الحسن بن زياد لشوك كراسنيش ١/١٤٣.

(٨) في (٢): أن يتجرّدا وينشر ملاقي.

فالقياص/ : أنه لا يُوجبُ^(١) الوضوء، وهو قول محمد^(٢) - رحمه الله^(٣) - .
والاستحسان: أن يجب الوضوء،^(٤) وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف - رضي الله
عنهما^(٥) - .

وجه القياص: أن الملامسة [لا تُوجب]^(٦) الوضوء،^(٧) وإنما يجبُ الوضوء بما^(٨) يخرجُ
منه، ولا يُعلم ذلك؛ فلا يجوزُ إيجاب الوضوء بالشك^(٩) .^(١٠)

وجه الاستحسان: أن الإنسان^(١١) لا يبلغ إلى هذه الحالة من امرأته إلا وينفصل منه^(١٢)
بَلَّةً^(١٣)، وذلك غالبٌ^(١٤) وإن لم يكن مُتيقناً^(١٥) فعليه^(١٦) الوضوء، كالحديث في حال
التوم.

- (١) في (م) : أن لا يجب . وفي (ك) : ألا يجب .
(٢) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٤٨/١ ، البدائع للكاساني ٢٩/١ ، الوقاية للمحبوي ١١/١ .
(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .
(٤) وهو المذكور في المتون، وصححه في التحفة (٢٢/١) ، وفي البنايع للرومي [مخطوط ل (٣/ب)] : وهو أظهر .
انظر: كنز الدقائق للنسفي ٧٦/١ ، الوقاية للمحبوي ١١/١ ، البحر الرائق لابن نجيم ٨١/١ .
(٥) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (ك) . وفي (م) : رحمه الله .
(٦) من (م) ، و (ك) ، وفي الأصل : لا تجب . والمثبت أوفق للسياق .
(٧) وهو محل اتفاق عند الحنفية . انظر المسألة رقم [٥٥/٢٢] ص ١٥٣ .
(٨) في (م) : لما يخرج . وفي (ك) : وإنما توجب بما يخرج منه .
(٩) في (م) : بالشك والاحتمال . وفي (ك) : من شك .
(١٠) فيه إشارة إلى قاعدة عظيمة يُكثر المؤلف من الإشارة إليها؛ وهي قاعدة (اليقين لا يزال بالشك) .
وفي بدائع الصنائع للكاساني (٣٠/١) : ((وجه القياص : أن السبب إنما يُقام مقام المسبب في موضع لا يمكن
الوقوف على المسبب من غير حرج، والوقوف على المسبب هاهنا ممكن بلا حرج؛ لأن الحال بقطة، فيمكن
الوقوف على الحقيقة، فلا حاجة إلى إقامة السبب مقامها)) .
(١١) في (م) : الرجل .
(١٢) في (م) : إلا وينفصل منه شيء، ويخرج منه بَلَّة .
(١٣) وهو ((خروج المذي عادة)) البدائع للكاساني ٣٠/١ .
(١٤) فيه إشارة لمثل قاعدة: (العمل بالظن الغالب) ، وقاعدة (العبرة بالغالب، والنادر لا حكم له) .
انظر: القواعد لابن اللّحام ص ١٢ ، شرح القواعد للزرقا ص ٢٣٥ ، القواعد الفقهية للندوي ص ١٦٥ ، ٢٢٧ .
قال في المبسوط للسرخسي (٦٨/١) : ((إن الغالب من حال من بلغ في المباشرة هذا المبلغ خروج المذي منه
حقيقة، فيُجعل كالمذي؛ بناء للحكم على الغالب دون النادر، كمن نام مضطجعا انتقض وضوءه، وإن ثبّق
بأنه لم يخرج منه شيء)) .
(١٥) لأنه ((يحتمل أنه جفّ لحرارة البدن، فلم يقف عليه، أو غفل عن نفسه لغلبة الشبق)) البدائع للكاساني ٣٠/١ .
(١٦) في (م) ، و (ك) : فيتعلّق به الوضوء .

[٦١/٢٨] مسألة: الرَّجُلُ يُصْبِحُ فَيَجِدُ عَلَى فخذِهِ، أَوْ عَلَى فِرَاشِهِ مَذْيًا [

ونظير هذه المسألة^(١)، ما قالوا: فِي الرَّجُلِ يُصْبِحُ فَيَجِدُ عَلَى فخذِهِ، أَوْ عَلَى فِرَاشِهِ^(٢) مَذْيًا، وَلَا يَتَذَكَّرُ الْإِحْتِلَامَ، أَوْ يَتَذَكَّرُهُ ؟

فالقِيَاسُ: أَنْ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ^(٣).^(٤)

وَالِاسْتِحْسَانُ: أَنْ يَجِبَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ^(٥)، وَمُحَمَّدٍ^(٦) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٧) -^(٨)

وَجِهَ الْقِيَاسُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ انْفَصَلَ مِنْهُ^(٩) عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ، وَالشَّهْوَةِ^(١٠)، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهُ؛ فَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِالشَّكِّ.

وَجِهَ الْإِسْتِحْسَانِ: مَا رُوِيَ: (عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى^(١١) / الرُّؤْيَا^(١٢)، ثُمَّ [٧/ب(س)] يُصْبِحُ عَلَى جَفَافٍ، فَقَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ رَأَى بِلَالًا فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ،^(١٣) وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرِ الْإِحْتِلَامَ^(١٤))

(١) أي نظير مسألة المباشرة الفاحشة. انظر: المسألة السابقة برقم [٦٠/٢٧] ص ١٥٥.

(٢) في (ك) : فيجد على فخذِهِ، أَوْ فِرَاشِهِ.

(٣) في (م) : وهو قول أبي يوسف رحمه الله.

(٤) انظر: الأصل للشيباني ٤٩/١، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١٥٦/١، التجريد للقندوري ٢٠٨/١.

(٥) قوله (أي حنيفة) : ساقطة من (ك) .

(٦) انظر: الأصل للشيباني ٤٩/١، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١٥٦/١، المبسوط للسرخسي ٦٩/١.

(٧) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (ك) . وفي (م) : رحمهما الله.

(٨) تحرير محل الخلاف: البطل الذي يجده المستيقظ على فخذِهِ، أَوْ على فِرَاشِهِ لَا يَخْلُو: إما أَنْ يَكُونَ مَذْيًا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ بِالاتِّفَاقِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وَدْيًا، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ بِالاتِّفَاقِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَذْيًا، وَهُوَ محل الخلاف ؟ مع اتفاق الجميع أَنْ فِي الْمَذْيِ الْوَضْعُ، وَلَكِنْ الخلاف هل هذا المذْي، كَانَ أَصْلَهُ مَذْيًا، ثُمَّ رَقَّ وَصَارَ يَشْبُه الْمَذْيَ فِي صُورَتِهِ، فَيُعْمَلُ فِيهِ بِالِاحْتِيَاظِ، فَيَجِبُ الْغُسْلُ مِنْهُ، كَمَا هُوَ مذهب أبي حنيفة ومحمد، أَوْ يُعْمَلُ فِيهِ بِالْمُتَيَقِّنِ، وَهُوَ كونه مَذْيًا، وَالواجِبُ فِيهِ الْوَضْعُ، كَمَا هُوَ مذهب أبي يوسف.

انظر: المبسوط للسرخسي ٦٩/١، بدائع الصنائع للكاظمي ٣٧/١، المحتجى للزاهدي [مخطوط ل (٧/أ)] .

(٩) قوله (منه) : لم ترد في (م) .

(١٠) قوله (والشهوة) : ساقطة من (ك) .

(١١) في (ك) : الرَّجُلُ الَّذِي يَرَى.

(١٢) في (م) : يَرَى الرُّؤْيَا فِي النَّوْمِ.

(١٣) في (م) : لَا غُسْلَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَرِ بِلَالًا، فَإِنْ رَأَى بِلَالًا فَالْغُسْلُ عَلَيْهِ.

(١٤) أخرجه أحمد في المسند ٢٥٦/٦، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب فِي الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَّةَ فِي مَنْامِهِ برقم (٢٣٦)

١٦١/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْتَيْقِظُ فَيَرَى بِلَالًا وَلَا يَذْكُرُ إِحْتِلَامًا، برقم (١١٣)

١٨٩/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب مَنْ احْتَلَمَ وَلَمْ يَرِ بِلَالًا، برقم (٦١٢) ٢٠٠/١، عن عائشة رضي

الله عنها قالت: (سئل رسول الله ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَّلَ وَلَا يَذْكُرُ إِحْتِلَامًا؟ قَالَ: يَغْتَسِلُ، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى

أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدْ بِلَالًا؟ قَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ) وهذا لفظ الترمذي، حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود

برقم (٢١٦) ٤٦/١، وصحيح سنن ابن ماجه برقم (٤٩٦) ٩٩/١.

ومعنى قوله: رأى مَذْيًا، يُريد به رأى^(١) بللاً؛ صفته صفة المذي؛ لأن المني إذا برد ورقاً صار^(٢) على صفة المذي.

فأما المذي: فلا يجب فيه الغسل بالاتفاق.^(٣)

[٦٢/٢٩] [مسألة: أثر من توضأ وصلى من ماء بئر سقطت فيه فأرة ميتة، وهو لا يدري متى وقعت] ونظير^(٤) ذلك أيضاً^(٥) ما قالوا: في البئر يوجد فيها فأرة ميتة، ولا يدري متى وقعت،^(٦) فالقياس: أن لا يجب عليهم إعادة الصلاة؛ إلا من الوقت الذي تيقنوا^(٧) كونها في البئر، وهو قول أبي يوسف، ومحمد^(٨) - رحمهما الله^(٩) - .

والاستحسان: . أنها إن كانت منتفخة، [أعادوا]^(١٠) صلاة ثلاثة أيام، ولياليها. . وإن كانت غير منتفخة، أعادوا صلاة يوم وليلة.^(١١)

(١) في (ك): ومعنى قوله أنه رأى مَذْيًا، يُريد به أنه رأى.

(٢) في (م)، و (ك): إذا برد ورقاً وصار.

(٣) انظر: الأوسط لابن المنذر ١/١٣٤، بدائع الصنائع للكاظمي ١/٣٧، بداية المجتهد لابن رشد ١/٩٣.

(٤) في (م): قال ونظير ذلك.

(٥) أي نظير المسألتين السابقتين: المباشرة الفاحشة، والرجل يصبح ويجد على فخذه مَذْيًا.

وسوف يأتي ذكر مسألة سقوط الفأرة في البئر من نص قول القدوري في فصل أحكام مياه الآبار (ص ٢٤٢).

(٦) صورة المسألة، وتحرير محل الخلاف:

صورتهما أن يكون في الماء القليل الذي دون القلتين، وماء الآبار كماء الأواني يعتبر قليلاً عند الحنفية، والكثير كالغدير العظيم. وأيضاً فيما إذا توضأ منه وهو مُحْدَث، أما إذا توضأ منها وهو على غير حدث، فإنه لا يُعيد إجماعاً، قال الحدادي في الجوهرة (٢٣): ((والمعنى فيه، أن الماء صار مشكوكاً في طهارته ونجاسته، فإذا كانوا مُحْدَثِينَ يبين لم يزل حدثهم بماء مشكوك فيه، وإذا كانوا متوضئين لا تبطل صلاتهم بماء مشكوك في نجاسته؛ لأن اليقين لا يرتفع بالشك))، وإن توضؤوا منها وقد علموا وتيقنوا وقت وقوعها، أعادوا الوضوء، والصلوات من ذلك الوقت؛ لأنه تبين لهم أنهم توضؤوا بماء نجس، فإن لم يعلموا وقت وقوعها، وتوضؤوا منها وهم مُحْدَثُونَ فهو محل الخلاف؟ انظر: المبسوط للسرخسي ١/٥٩، البدائع للكاظمي ١/٧٨.

(٧) في (ك): يتيقنوا.

(٨) انظر: المبسوط للسرخسي ١/٥٩، تبين الحقائق للزيلعي ١/٣٠، حاشية ابن عابدين ١/٢١٩.

قال ابن قطلوبغا في التصحيح (ص ١٤٢): ((قال في فتاوى العتابي: قولهما هو المختار، قلت: لم يوافق عليه)).

(٩) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) من (م)، و (ك)؛ وهو الأوفق للسياق، وفي الأصل: أعادوا.

(١١) ((الانتفاخ دليل تقادم العهد، وأدى حدّ التقادم ثلاثة أيام)) المبسوط للسرخسي ١/٥٩.

((عدم الانتفاخ في الماء دليل قرب العهد، فقدر بيوم وليلة)) الجوهرة النيرة للحدادي ص ٢٤.

وعلل المؤلف ذلك في آخر فصل أحكام مياه الآبار، فقال: ((إذا مات الحيوان في البئر فإنه ينزل إلى قعر الماء، ثم يصعد، وأكثر ما يتأخر صعوده في الغالب يوم وليلة، وإذا انتفخ، فأكثر ما يبقى الحيوان في العادة غير منتفخ ثلاثة أيام، فاعتبر ذلك)).

وهو قول أبي حنيفة^(١) - رضي الله عنه^(٢) - (٣).

وجه القياس: أنه يحتمل أن يكون وقوعها مُتَقَدِّمًا، ويحتمل أنها أُلْقِيَتْ بَعْدَ مَوْتِهَا؛ فلا يجب^(٤) إعادة الصَّلَاة بالشك.

وجه الاستحسان: أن وقوع^(٥) الحيوان في البئر سببٌ لموته، فالظاهر أن الموت حصل^(٦) من ذلك السبب، وإن جاز أن يكون من غيره، فصار كمن جَرَحَ رَجُلًا فلم يزل صاحِبَ فِرَاشٍ^(٧) حتى مات، فإنه^(٨) وجب^(٩) عليه^(١٠) القصاص؛ فالظاهر^(١١) أن الموت حصل من الجراحة، وإن جاز حصوله^(١٢) من أمرٍ آخر حادث.

فاعتبر أبو حنيفة في هذه المسائل الثلاث^(١٣)، الاحتياط للطهارة^(١٤) والصَّلَاة، واعتبر أبو يوسف في جميعها يقين^(١٥) السَّبب^(١٦)، وأخذ محمدٌ بالقياس؛ إلا في مسألة الاحتلام للخبر^(١٧).

(١) في (ك): وهو قول أبي يوسف.

(٢) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) قال ابن قطلوبغا في التصحيح (ص ١٤٢): ((اعتمد قول الإمام الرهاني، والنسفي، والموصلي، وصدر الشريعة، ورجح دليله في جميع المصنفات، وصرح في البدائع أن قولهما قياسٌ وقوله هو الاستحسان وهو الأحوط في العبادات)). انظر: المبسوط للسرخسي ٥٩/١، البدائع للكاساني ٧٨/١، الوقاية لصدر الشريعة ص ١٨.

(٤) في (م): ويحتمل أن يكون بعد موتها فلا تجوز.

(٥) في (ك): يوقع.

(٦) في (م): قد حصل.

(٧) في (ك): فرش.

(٨) قوله (فإنه): ساقطة من (م)، و (ك).

(٩) في (م)، و (ك): يجب.

(١٠) قوله (عليه): ساقطة من (م).

(١١) في (م)، و (ك): لأن الظاهر.

(١٢) في (م): وإن جاز أن يكون حصوله. وفي (ك): وإن كان حصوله.

(١٣) وهي مسألة: المباشرة الفاحشة، والرجل يصبح ويجد على فخذه، أو فراشه مذيًا، والفأرة الميتة في البئر.

(١٤) في (م): الاحتياط لأمر الطهارة.

(١٥) في (م): تيقن.

(١٦) فيه نظر، فلم يعتبر أبو يوسف في جميعها يقين السبب؛ بل وافق الإمام أبا حنيفة في الأخذ بالاحتياط في مسألة المباشرة الفاحشة؛ لوجود فعل من جهته، وهو خروج المذي، وخالفه في مسألة النائم، ومسألة الفأرة الميتة؛ لانعدام الفعل منه. انظر: المبسوط للسرخسي ٦٩/١.

(١٧) وهو قوله ﷺ: (من أصبح فوجد ماءً ولم يتذكر شيئاً فليغتسل، ومن احتلم ثم أصبح على جناف فلا يغسل عليه). انظر المسألة رقم [٦١/٢٨] ص ١٥٧.

[باب: الغُسل^(١)]

[فصل: في فروض الغُسل]

قال: وفروضُ الغُسل^(٢): المضمضة، والاستنشاق، / وغسلُ سائرِ البدن^(٣).

[٦٣/١] مسألة: الأصل في وجوب غُسل الجنابة

والأصل في وجوب غُسل الجنابة: [١] قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾^(٤)
[٢] وقال النبي ﷺ: (إن تحت كل شعرة جنابة، ألا
فُلبوا الشعر، وأُتقوا البشرة)^(٥).

[٣] ولا خلاف في ذلك.^(٦)

[٦٤/٢] مسألة: المضمضة، والاستنشاق في غُسل الجنابة

وإنما الخلاف في المضمضة، والاستنشاق، فعندنا أهما واجبان^(٧) في الجنابة.^(٨)

(١) الغُسل في اللغة: بالضم، اسم للاغتسال، واسم للماء الذي يُتَطَهَّرُ به، أو يُغْتَسَلُ به، والغُسل بكسر الغين، ما يُغَسَّلُ به الرأس، والمُغْتَسَلُ موضع الاغتسال.

انظر: المُعَرَّب للمطرزي ص ١٨٩، مختار الصحاح للرازي ص ٢٢٧، المصباح المنير للفيومي ص ٢٣١.
الغُسل في الاصطلاح: قال المطرزي في المُعَرَّب (ص ١٨٩): ((والغُسلُ: بالضم، اسم من الاغتسال، وهو تمام غُسل الجسد))، وقال الحجاوي في الإقناع (١٣٩/١): ((استعمال ماء طهور في جميع بدنه على وجه مخصوص))
انظر: أنيس الفقهاء للقونوي ص ٥٠، الكليات للكفوي ص ٦٧٢، المعجم الوجيز ص ٤٥٠.

(٢) ((يعني غُسل الجنابة، والحيض، والتفاس)) البحر الرائق لابن نجيم ٨٦/١.

(٣) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٨٥/١، تبين الحقائق للزيلعي ١٣/١، المسائل الشريفة للديري ص ٨٥.

(٤) سورة المائدة الآية رقم (٦).

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب في الغُسل من الجنابة، برقم (٢٤٨) ١٧١/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة، برقم (١٠٦) ١٧٨/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب تحت كل شعرة جنابة، برقم (٥٩٧) ١٩٦/١، والبيهقي في الكرى ١٧٥/١.

قال الخافظ في التلخيص (١٤٢/١): ((مداره على الحارث بن وجيه، وهو ضعيف جداً))، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (٤٦) ص ٢٤، وضعيف سنن ابن ماجه برقم (١٣٢) ص ٤٦.

(٦) انظر: الأوسط لابن المنذر ١١١/١، بداية المجتهد لابن رشد ١٢١/١، الميدع لابن مفلح ١٧٧/١.

(٧) في (م): هما واجبتان.

(٨) قال في المبسوط (٦٢/١): ((المضمضة والاستنشاق فرضان في الجنابة، سنتان في الوضوء)).

انظر: الأصيل لمحمد بن الحسن ٤١/١، المبسوط للسرخسي ٦٢/١، البدائع للكاساني ٢١/١.
وبه قال الحنابلة في المشهور، قال المرداوي في الإنصاف (١٥٢/١): ((هذا المذهب مطلقاً، وعليه الأصحاب ونصروه، وهو من مفردات المذهب))، وفي رواية أن الاستنشاق وحده الواجب.

دليلنا: [١] ما رُوِيَ عن عليٍّ (٣) - عليه السلام - أن النبي ﷺ قال: (من ترك [موضع] (٤)
شَعْرَةً في الجَنَابَةِ لم يُصِبْها الماءُ (٥)؛ أصابه كذا وكذا من النار، (٦) قال عليٌّ - عليه السلام - (٧): -: فَمِنْ
ثُمَّ عَادَيْتُ شَعْرِي؛ فَحَلَقْتُهُ (٨)، / وفي الأنف شعرٌ (٩)، وفي الفم بشرةٌ. (١٠)

[٧/أ(ك)]

[٢] وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ: (أن النبي ﷺ جعل المضمضة، والاستنشاق واجبتين (١١)،
فرضين (١٢)، في الجَنَابَةِ، ثلاثاً (١٣). (١٤)

[٣] ولأن ما يمكن غَسْلُهُ من البدن من غير مشقة؛ يجبُ غَسْلُهُ في الجَنَابَةِ، وأصله

- = انظر: رؤوس المسائل للعسكري ٢٤/١، المغني لابن قدامة ١٣٢/١، الإنصاف للمرداوي ١٥٢/١.
تنبيه: يلاحظ على المؤلف أنه عبّر بالواجب عن الفرض، وهذا محل نظر؛ لأن علماء الحنفية يفرقون بينهما،
فربما كان سبق قلم منه، أو أنه من العلماء الذين يرون عدم التفريق بين المصطلحين.
وسبق للمؤلف أن استعمل التعبير بالواجب عن الفرض في المسألة رقم [١٠/١٠] (ص ٩٥)، فقال: (وأما
اليدين فغسلهما واجبٌ)، ولا يخفى أن غسل اليدين في الوضوء فرض باتفاق العلماء.
(١) في (م): هما سنتان.
(٢) انظر: الأم للشافعي ٥٧/١، المهذب للشيرازي ١٢١/١، أسنى المطالب لذكرى الأنصاري ٢٠٣/١.
وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة، وفي رواية للحنابلة: أن المضمضة وحدها سنة.
انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٥/١، عيون المجالس للبغداد ٩٩/١، حاشية الدسوقي ٩٧/١.
وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١٣٢/١، المبدع لابن مفلح ١٢٢/١، الإنصاف للمرداوي ١٥٢/١.
(٣) في (ك): ما رَوَى عليٌّ.
(٤) من مصادر الحديث.
(٥) في (م): بالماء.
(٦) في (ك): في النار.
(٧) قوله (رضي الله عنه)؛ لم ترد في (ك).
(٨) أخرجه أحمد في المسند ٩٤/١، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب في الغسل من الجَنَابَةِ، برقم (٢٤٩) ١٧٣/١،
وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب تحت كل شعرة جنابة، برقم (٥٩٩) ١٩٦/١، والدارمي في سننه
١٩٢/١. صحّح إسناده الحافظ في التلخيص (١٤٢/١)، وصحّحه أحمد شاكر في تحقيقه على سنن الترمذي
١٧٩/١، وضعّفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (٤٧)، وضعيف سنن ابن ماجه برقم (١٣٤) ص ٤٧.
(٩) في (ك): شعرة.
(١٠) قال الخطابي: ((هذا خلاف قول أهل اللغة؛ لأن البشرة عندهم هي ما ظهر من البدن فيأشبه البصر من الناظر
إليه، وأما داخل الأنف والفم فهو الأذمة)) معاً لم السنن ١٧٢/١ (بهامش سنن أبي داود)
(١١) قوله (واجبتين)؛ ساقطة من (ك).
(١٢) في (م)، و (ك): فريضتين.
(١٣) أخرجه الدارقطني ١١٥/١، وابن عدي في الكامل ٤٧/٢، وابن الجوزي في الموضوعات ٨١/٢ وغيرهم.
قال الحافظ في الدراية (٤٧/١): ((في إسناده بركة بن محمد، وهو كذاب)) انظر: نصب الراية للزيلعي ٧٨/١
(١٤) وجه الدلالة: ((انعقد الإجماع على إخراج اثنين منها عن الفرض، فبقي مرة واحدة حتى لا يلزم ترك النص))
التنبيه على مشكلات الهداية لابن أبي العز الحنفي ص ٣٨. وأجاب عنه وضعّفه.

فإن قيل: طهارة من حَدَثٍ؛ فلا يجب فيها المضمضة والاستنشاق، كالوضوء.
 قيل له^(٢): الوضوء يَسْقُطُ فيه أكثر ظواهر البدن؛ فَسُقُوطُ الباطنِ أَوَّلِي، والجنابة تتعلق
 بالظاهر والباطن الذي لا مشقة في غَسِّله؛ فجاز أن يتعلق بالأنف والفم^(٣).^(٤)

(١) المغابن: قال المطرزي في المغرب (١٨٨): ((مَغَابِنُ البدن، هي الأَرْفَاحُ، والآباط، - (والأَرْفَاحُ مفردُها رُفْعٌ، وهو كل مجتمع وسخ من الجسد) - جمع مَغَبٍ بكسر الباء... من غَبَى الشيء إذا غَبَّيه، أو من غَبَى الثوب إذا ثناه ثم خاطه))، وانظر: المصباح المنير للفيومي ص ٢٢٩، المعجم الوجيز ص ٤٤٦.

(٢) قوله (له) : ساقطة من (ك) .

(٣) في (ك) : بالأنف والفم جميعاً.

(٤) ويمكن أن يُقال أيضاً: ((الآية في إيجاب الوضوء إنما اقتضت غسل الوجه، والوجه هو ما واجهك، فلم يتناول داخل الأنف والفم، والآية في غسل الجنابة قد أوجبت تطهير سائر البدن من غير خصوص، فاستعملنا الآيتين على ما وردتا)) أحكام القرآن للجصاص ٢/٤٦٠.

[فصل: في سنن الغسل]

[٦٥/١] مسألة: صفة الغسل من الجنابة

قال: وسُنَّةُ الغُسلِ^(١)، أن يبدأ [المُغتسل]^(٢) فيغسل يديه^(٣)، وفرجَه^(٤)، ويُزيلُ النجاسة^(٥) إن كانت على بدنه، ثم يتوضأ وضوءاً للصلاة^(٦)؛ إلا رجليه، ثم يفيض الماء على رأسه، وسائر بدنه،^(٧) ثلاثاً^(٨)، ثم يتنحى عن ذلك المكان، فيغسل رجليه^(٩).

(١) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٣/١، المبسوط للسرخسي ٤٤/١، بدائع الصنائع للكاساني ٣٤/١.

(٢) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: المغسل.

(٣) يغسل يديه إلى الرسغين؛ لأن اليد آلة للتطهير فيبدأ بتنظيفها، قال في خلاصة الدلائل لحسام الدين (ص ٦): ((وإنما يُقدَّم غَسْلُ اليدين؛ لتوقُّم النجاسة عليهما، فيُقدَّم غسلهما كيلا تشيع النجاسة في البدن، وكذا غَسْل الفرج، والنجاسة العينية لهذا المعنى)).

(٤) أي مذاكيره، وجاء مصرحاً به في رواية البخاري برقم (٢٥٧)، وبرقم (٢٦٥): (ثم أفرغ بيمينه على شماله فغسل مذاكيره)، ويكون قبل الوضوء.

(٥) الظاهر أنه أراد بها النجاسة المعهودة في ذلك الحال، وهو المني الرطب ((العناية للبايرقي ٥٨/١.

(٦) ((احترازاً عما رَوَى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن الجنب يتوضأ ولا يمسح رأسه)) العناية للبايرقي ٥٨/١.

فائدة: هل يمسح رأسه في وضوء الغسل ؟

قال الزيلعي في تبين الحقائق (١٤/١) ((واختلفوا في مسح الرأس ؟

روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يمسح؛ لأنه لزمه غَسْلُ رأسه، ووجود المسح لا يظهر مع وجود الغسل، أو لأنه لا بد له من غَسْلِ رأسه بعد ذلك؛ فلا يُقيد المسح، بخلاف غَسْلِ الوجه والذراعين.

وفي ظاهر الرواية يمسح برأسه، وهو الصحيح؛ لأنه رُوِيَ في بعض الروايات: (أنه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة)، وهو اسم للغسل والمسح)) صححه ابن الهمام في فتح القدير ٥٧/١، وابن نجيم في البحر الرائق ٩٤/١.

(٧) في (م)، و (ك)، جسده.

(٨) اختلف الحنفية في كيفية إفاضة الماء عند الغسل ؟

اختار القدوري، وتبعه المؤلف أن يبدأ بصب الماء على رأسه، ثم سائر بدنه، قال في نور الإيضاح (ص ١٠٥):

((ويبتدئ في صب الماء برأسه، ويغسل بعدها منكبه الأيمن، ثم الأيسر)).

وقال الحلواني: يفيض الماء على منكبه الأيمن ثلاثاً، ثم الأيسر ثلاثاً، ثم على رأسه، وعلى سائر جسده ثلاثاً،

صححه الشلبي في حاشيته على تبين الحقائق (١٤/١).

وقيل: يبدأ بالأيمن ثلاثاً، ثم بالرأس، ثم بالأيسر.

انظر: فتح القدير لابن الهمام ٥٨/١، البحر الرائق لابن نجيم ٩٤/١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ١٠٥.

(٩) ((الأولى فرض، والثنتان بعدها سنتان، حتى لو لم يحصل بالثلاث استيعاب، يجب أن يغسل مرة بعد أخرى،

حتى يحصل؛ وإلا لم يخرج من الجنابة)) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٠٥.

(١٠) اختلف الحنفية في تأخير غَسْل الرجلين في وضوء الغسل ؟

قال ابن نجيم في البحر الرائق (٩٤/١): ((ففي المبسوط، والهداية: أنه يؤخَّر غَسْل قدميه إذا كان في مستنقع الماء، أي مجتمع، ولا يُقدَّم، وعند بعض مشايخنا، وهو الأصح من مذهب الشافعي، أنه لا يؤخَّر مطلقاً، وأكثر مشايخنا على أنه يؤخَّر مطلقاً،... والظاهر أن الاختلاف في الأولوية، لا في الجواز)).

انظر: الهداية للمرغيناني ١٩/١، خلاصة الدلائل لحسام الدين الرازي ص ٦، تبين الحقائق للزيلعي ١٤/١.

كتاب الطهارة

والأصل في ذلك، ما رواه ابن عباس، عن ميمونة^(١)، قالت: (وضعتُ للنبي ﷺ غُسلًا، فاغتسلَ مِنَّ الجَنابة^(٢)،^(٣) فأكفأ الإِناءَ بِشماله/ على يمينه، فغَسَلَ كَفَّيْهِ، ثم أَفاضَ [الماءَ]^(٤) [٨/ أ(س)] على فَرْجِه فغسله، ثم مالَ يديه^(٥) على الخائِطِ، أو على الأرض^(٦) فدلَّكها^(٧)، ثم تمضمض واستنشق، وغَسَلَ وجهه، وذراعيه، وأفاضَ [الماءَ]^(٨) على رأسه ثلاثًا، ثم على^(٩) سائر جسده، ثم تنحَّى عن ذلك المكان^(١٠) فغَسَلَ رِجْلَيْهِ^(١١)).

وإنما يبدأ بإزالة نجاسته^(١٢) - إن كانت على بدنه - ثلاثًا^(١٣) تشيع في سائر البدن^(١٤) بعد الغسل.

وإنما آخرَ غَسَلٍ^(١٥) رِجْلَيْهِ؛ لأَهما في موضع الماء^(١٦) المستعمل^(١٧)، ولا بدَّ من غسلهما منه^(١٨) (١٩).

(١) ميمونة: هي ميمونة بنت الحارث الهلالية، أم المؤمنين كان اسمها برّة، فسماها ﷺ ميمونة، وهي آخر من تزوّجها سنة (٧هـ)، وقيل هي آخر من ماتت من زوجاته، بحالة ابن عباس، توفيت سنة (٥١هـ)، وقيل (٦٣هـ) بسرف قرب مكة عن (٨٠) عامًا.

انظر: طبقات ابن سعد ٨/ ١٣٢، أسد الغابة لابن الأثير ٧/ ٢٦٢، الإصابة لابن حجر ٤/ ٤١١.

(٢) في (م) : ليغتسل به من الجنابة. وفي (ك) : فاغتسل في الجنابة.

(٣) الجنابة: الجنابة معروفة، والجَنَّبُ بضم الجيم والتون، من أصابته الجنابة، فصار جَنَّبًا، يجمع، أو إنزال، وفي تسميته بذلك وجهان، أحدهما: لبعده عما كان مباحًا له، والثاني: لمخالطته أهله، يقال للرجل إذا خالط امرأته،

أجنب، وإن لم يُنزل. انظر: حلية الفقهاء لابن فارس ص ٣٤، المطلع للبعلي ص ٣١، المصباح للفيومي ص ٦٢.

(٤) من (م)، و (ك) .

(٥) في (ك) : بيديه.

(٦) في (م) : على الخائط، وعلى الأرض.

(٧) في (ك) : فدلَّكهما.

(٨) من (م)، و (ك) .

(٩) في (ك) : ثم غسل.

(١٠) قوله (عن ذلك المكان) : لم ترد في (ك) .

(١١) متفق عليه، البخاري في كتاب الغُسل، باب الوضوء قبل الغُسل، برقم (٢٥٧) ١/ ١٠٠، ومسلم في كتاب

الحيض، باب صبغة غُسل الجنابة، برقم (٣٧/ ٣١٧) ١/ ٢٥٤.

(١٢) في (م) : وإنما بدأ بإزالة النجاسة. وفي (ك) : وإنما بدأ بالنجاسة.

(١٣) في (م)، و (ك) : كيلاً.

(١٤) في (ك) : في سائر جسده.

(١٥) قوله (غَسَلَ) : ساقطة من (ك) .

(١٦) في (م) : وإنما يُؤخر غسل رجليه؛ لأنها في مستنقع الماء.

(١٧) يظهر اختيار المؤلف القول بالتفصيل في مسألة غسل الرجلين، وانظر هامش (١٠) ص ١٧٢.

(١٨) في (م) : فلا بدَّ من غسلهما من ذلك الماء.

(١٩) هذا متفرّع على مسألة: حكم الماء المستعمل ؟ وسيأتي في باب المياه إن شاء الله، والمختار، والمفتى به أن =

[٩/أ(٢)]

وقد قال بعض الناس: إن الوضوء في غسل الجنابة واجب.^(١)وهو قولٌ مخالفٌ لقول السلف؛ في أنه^(٢) يُحرى إفاضة الماء على البدن.^(٣)

قال: وليس على المرأة أن تنقض صفائرها^(٤) في الغسل؛ إذا بلغ الماء أصول الشعر.^(٥)
 ذلك لما روي أن فاطمة بنت قيس^(٦) قالت للنبي ﷺ: إني امرأة أشدُّ صفيرة^(٧) رأسي، فما
 أصنعُ به في الجنابة، أفأنقضها في الجنابة^(٨)؟ فقال^(٩) النبي ﷺ: إن فعلتِ فقد طهرتِ^(١٠)،
 ولم يأمرها بنقض صفائرها^(١١)، أما أنا فأحني على رأسي، وسائر جسدي ثلاث حثيات

= الماء المستعمل طاهر، قال ابن نجيم: ((لو قُدِّمَ غسلهما ولم يغسلهما ثانياً خرج عن الجنابة، وجازت صلاته على ما هو المقتضى به؛ لأن الماء الذي أصابهما من الأرض اجتمع فيها الغسالات مستعمل، والماء المستعمل طاهرٌ على المقتضى به،... فحيث لا حاجة إلى غسلهما ثانياً إلا على سبيل التنزه والأفضلية، لا للزوم)) البحر الرائق ١/٩٥.
 (١) وهو قول داود الظاهري، وأبي ثور، ورواية للحنابلة.

انظر لقول داود، وأبي ثور: المحلى لابن حزم ٢/٢٨، المجموع للنووي ٢/١٨٦، الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي لعارف خليل ص ٤٩٦.

والحنابلة: المغني لابن قدامة ١/٢٥٠، الفروع لابن مفلح ١/٢٠٥، الإنصاف للمرداوي ١/٢٥٢.

(٢) في (م): لأنه.

(٣) اتفق العلماء على مشروعية الوضوء لمن أراد أن يغتسل للجنابة، واختلفوا في وجوبه؟

فذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، إلى أن الوضوء سنة في غسل الجنابة.

انظر للحنفية: أحكام القرآن للجصاص ٢/٤٥٨، المبسوط للسرخسي ١/٤٤، البحر الرائق لابن نجيم ١/٩٤.

وللمالكية: مختصر خليل ص ١٨، القوانين الفقهية لابن حزم ص ٣٣، منح الجليل لابن عlish ١/٩٣.

وللشافعية: المجموع للنووي ٢/١٨٦، مغني المحتاج للخطيب ١/٢١٩، نهاية المحتاج للرملي ١/٢٢٥.

والحنابلة: المغني لابن قدامة ١/٢٥٠، الإنصاف للمرداوي ١/٢٥٢، كشف القناع ١/١٥٢.

(٤) الصفيرة: العقيمة، والخصلة من الشعر، والجمع صفائر، من الصفير وهو تسج الشعر وإدخال بعضه في بعض.

انظر: أساس البلاغة للزحشري ص ٢٧٠، مختار الصحاح للرازي ص ١٨٥، المصباح المنير للفيومي ص ١٨٨.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ١/٤٥، الفقه النافع للسرقي ١/٩٤، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ١٠٣.

قال الميداني في الباب (٤٠/١): ((قيد بالمرأة؛ لأن الرجل يلزمه نقض صفائره، وإن وصل الماء إلى أصول الشعر))

(٦) فاطمة بنت قيس: فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية، أخت الضحاك بن قيس، من المهاجرات الأول،

استشارت النبي ﷺ فيمن خطبها بعد طلاقها، فأشار عليها بنكاح أسامة بن زيد، توفيت سنة (٥٠هـ).

انظر: طبقات ابن سعد ٨/٢٧٣، معرفة الصحابة لأبي نعيم ٦/٣٤١٦، أسد الغابة لابن الأثير ٧/٢٢٤.

(٧) في (م): صفرة.

(٨) في (م): فما أصنع في الجنابة، أفأنقضها؟

(٩) في (ك): فقال لها.

(١٠) قوله (إن فعلتِ فقد طهرتِ): ساقطة من (م)، و(ك).

(١١) قوله (ولم يأمرها بنقض صفائرها): ساقطة من (ك)، وفي (م) لم تذكر في هذا الموضع، وذكرت بعد =

من الماء^(١)، فإذا [أنت قد] ^(٢) طَهُرْتَ ^(٣)، فنبه بذلك النبي ﷺ^(٤) على أن الواجب وصول الماء إلى سائر البدن دون نقض الصفات^(٥).

[٦٨/٤] مسألة: تحريك الخاتم عند الاغتسال

وقد قالوا: في المتطهر إذا كان في يده خاتم:

- إن كان الماء يصل^(٦) إلى ما تحته، لم يلزمه تحريكه^(٧).
- وإن كان لا يصل إليه^(٨)؛ لضيقه، فلا بُدَّ من تحريكه^(٩)؛ ليصل الماء إلى ما تحته.

= قوله (فإذا أنا وقد طهرتُ) .

(١) في (م) ، و (ك) : من ماء .

(٢) من مصادر الحديث، وفي الأصل: فإذا أنا وقد . وفي (م) : فإذا أنا فعلت ذلك فقد . وفي (ك) : فإذا أنا قد . قال الخافظ في التلخيص (٥٩/١) : ((وقوله : (فإذا أنا قد طهرتُ) لا أصل له من حديث صحيح، ولا ضعيف نعم وقع هذا في حديث أم سلمة في سؤالها للنبي ﷺ عن نقض الرأس لغسل الجنابة ؟ فقال لها : (إنما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء، فإذا أنت قد طهرت)، وأصله في صحيح مسلم)) .

(٣) هذا الحديث مركب من حديثين :

الأول: قالت للنبي ﷺ إني امرأة أشد ضفيرة رأسي .

أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب حكم صفات المغتسلة، برقم (٣٣٠/٥٨) ٢٥٩/١، من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي، أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال: لا؛ إنما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين)، وهو عند أبي داود (٢٥١) بلفظ: (عن أم سلمة أن امرأة من المسلمين - وقال زهير أنها قالت - : يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي، أفأنقضه للجنابة؟ قال: (إنما يكفيك أن تحشي عليه ثلاثاً)، وقال زهير: (تحشي عليه ثلاث حثيات من ماء، ثم تفيضين على سائر جسدي، فإذا أنت قد طهرت)، ولم أقف عليه من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها . الثاني: أما أنا فأحشي على رأسي وسائر جسدي .

متفق عليه، البخاري في كتاب الغسل، باب من أفاض على رأسه ثلاثاً، برقم (٢٥٤) ١٠٢/١، ومسلم في كتاب الحيض، باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً، برقم (٣٢٧/٥٤) ٢٥٨/١، من حديث جبير بن مطعم قال: تماروا في الغسل عند رسول الله ﷺ، فقال بعض القوم: أما أنا فإني أغسل رأسي كذا، وكذا، فقال رسول الله ﷺ: (أما أنا، فإني أفيض على رأسي ثلاث أكف) وهذا لفظ مسلم، وأخرجه أحمد في مسنده (٨١/٤) بلفظ: (تذاكرنا الغسل عند النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: (أما أنا، فأخذ ملء كفي ثلاثاً فأصب على رأسي، ثم أفيضه بعد على سائر جسدي) .

(٤) في (م) ، و (ك) : فنبه صلى الله عليه وسلم بذلك .

(٥) هذه أدلة عدم وجوب نقض المرأة ضفيرة شعرها في الغسل من الجنابة إذا وصل الماء إلى أصوله، أما الدليل على وجوب إيصال الماء إلى أصول شعرها؛ فلأنه من الباطن الذي يمكن إيصال الماء إليه من غير حرج . انظر: المبسوط للسرخسي ٤٥/١، البدائع للكاساني ٣٤/١، البحر الرائق لابن نجيم ٩٨/١ .

(٦) في (م) ، و (ك) : إن كان يصل الماء .

(٧) باتفاق . انظر: الفتاوى الخانية ٣٤/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٧٢، البحر الرائق لابن نجيم ٨٨/١ .

(٨) قوله (إليه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) أو ((نزع... في الوضوء والغسل، وفي التيمم لا بد من نزع)) مختارات النوازل للمرغيناني (ص ١٧٢) =

[٦٩/٥] مسألة: مقدار ماء الوضوء [

[٧٠/٦] مسألة: مقدار ماء الغسل [

وقد رُوِيَ^(١) عن النبي ﷺ: (أنه كان يتوضأ بالمدَّ - [وهو]^(٢) رطلان^(٣)) - ، ويغتسل بالصَّاع^(٤) - وهو ثمانية أرطال^(٥) -)^(٦).
ورَوَى^(٧) عبد الله بن زيد^(٨): (أن النبي ﷺ أتته بثلاثي مُدٍّ، فتوضأ به^(٩))^(١٠)

= وهو ظاهر الرواية، والمختار، والمعتمد في المذهب، وروى الحسن عن أبي حنيفة، وأبو سليمان الجوزجاني عن أبي يوسف، ومحمد، أنه لا يجب.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠، منية المصلي للكشغري ص ٤٣، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٦٣.

(١) في (م): قال: وأدى ما يكفي الوضوء المدَّ، - والمدَّ رطلان -، وفي الغسل صاعاً؛ لِمَا رُوِيَ.

(٢) من (ك).

(٣) المدَّ: بضم الميم وتشديد الدال المهملة، مكيال لأهل الشام، جمع أمداد، وهو رطلان عند أبي حنيفة ومحمد

وأهل العراق، ويساوي (١٠٣٢ لثراً)، (٨١٥.٣٩ غراماً)، ورطلاً وثلاثاً بالبغدادي عند أبي يوسف،

والشافعي، وأهل الحجاز، ويساوي (٠.٦٨٧ لثراً)، (٥٤٣ غراماً).

وهو يساوي أيضاً ملء كفِّ الإنسان المعتدل إذا ملئهما، ومدَّ يده بهما، ومنه سُمِّيَ مدَّاً، والجمع أمداد ومِدَاد.

انظر: المغرب للمطري ص ٢٣٦، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٤٠٧، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ٣٨٧

(٤) الصَّاع: مكيال، يجمع على أصواع، وأصنوع، وصيعان، وهو ثمانية أرطال عند أبي حنيفة ومحمد، وأهل العراق

ويساوي (٣.٣٦٢ لثراً)، (٣٢٦١.٥ غراماً)، وخمسة أرطال وثلاثاً بالبغدادي عند أبي يوسف، والشافعي،

وأهل الحجاز، وهو أربعة أمداد، ويساوي (٢.٧٤٨ لثراً)، (٢١٧٢ غراماً)، وهو مقدار صاع النبي ﷺ، قال

أبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٦٢٤): ((وأما أهل الحجاز فلا اختلاف بينهم فيما أعلمه، أن الصاع عندهم

خمسة أرطال وثلاث، يعرفه عالمهم وجاهلهم، ويباع في أسواقهم، ويحمل علمه قرن عن قرن)).

انظر: طلبية الطلبة للنسفي ص ١٠٥، المصباح المنير للفيومي ص ١٨٣، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ٢٤٠.

(٥) قوله (وهو ثمانية أرطال): ساقطة من (م).

(٦) أخرجه من حديث عائشة رضي الله عنها، أبو داود في كتاب الطهارة، باب ما يجزيء من الماء في الوضوء برقم

(٩٢) ٧١/١، والنسائي في كتاب المياه، باب القدر الذي يكفي به الإنسان من الماء للوضوء والغسل برقم (٣٤٦)

ورقم (٣٤٧) ١٧٩/١. وأخرجه من حديث جابر، أبو داود في كتاب الطهارة، باب ما يجزيء من الماء في الوضوء

برقم (٩٣) ٧١/١، وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة

برقم (٢٦٩) ٩٩/١. وأخرج مسلم نحوه في كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة...

برقم (٣٢٦/٥٣). من حديث سفينة بلفظ: (كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصَّاع، ويتطهر بالمدَّ).

(٧) في (م): وَرُوِيَ عن عبد الله.

(٨) عبد الله بن زيد: عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب النجاري الخزرجي المازني، يُعرف يابن أم عمارة، شهد

أحداً وما بعدها، شارك وحشياً في قتل مُسلمة الكذاب يوم البمامة، وقتل في وقعة الحرّة سنة (٦٣هـ).

انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٣/٤٥، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٢٥٠، تهذيب التهذيب لابن حجر ٥/٢٢٣.

(٩) قوله (به): ساقطة من (م).

(١٠) أخرجه البيهقي في الكري ١/١٩٦، وابن خزيمة في صحيحه، برقم (١١٨) ٦٢/١، والحاكم في المستدرک

١/١٦١ وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وأخرجه أبو داود برقم (٩٤) ٧٢/١،

والنسائي برقم (٧٤) ٥٨/١ من حديث أم عمارة بنت كعب الأنصارية بلفظ: (أن النبي ﷺ توضأ بماء في

إناء قدَّر ثلثي مُدٍّ)، حسن إسناده الصنعاني في سبل السَّلام ١/٢٠١.

وهذا يدلُّ على أن المعتبر^(١) قدر الكفاية؛ لأنه يختلف باختلاف الناس.^(٢)
والغسل: هو إجراء الماء على العضو^(٣) جريان^(٤) الدُّهن، فيعتبر فيه السيلان،
والتقاطر.^(٥)

(١) في (م): المعتبر هو.

(٢) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٤/١، مختصر الطحاوي ص ١٩، المبسوط للسرخسي ٤٥/١.
قال ابن المنذر: «قد أجمع أهل العلم على أن المدة من الماء في الوضوء، والصاع في الاغتسال غير لازم للناس»
الأوسط (٣٦١/١)، وقال الكاساني في البدائع (٣٥/١): «التقدير الذي ذكره محمد من الصاع والمدة في
الغسل والوضوء، ليس بتقدير لازم؛ بحيث لا يجوز النقصان عنه، أو الزيادة عليه؛ بل هو بيان مقدار أدنى الكفاية
عادة؛ حتى إن من أسبغ الوضوء والغسل بدون ذلك أجزاء، وإن لم يكفه زاد عليه؛ لأن طباع الناس وأحوالهم
تختلف».

(٣) انظر: المغرب للمطري ص ١٨٩، المصباح المنير للفيومي ص ٢٣١، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٥٠.

(٤) في (م)، و (ك): كجريان.

(٥) ولو قطرة، وهو قولهما، خلافاً لأبي يوسف، في أنه يجزئ إذا سال على العضو وإن لم يقطر، ويظهر اختيار
المؤلف لقولهما في اشتراط التقاطر.

انظر: المبسوط للسرخسي ٦/١، الهداية للمرغيناني ١٥/١، فتح التقدير لابن الهمام ١٥/١.

[فصل: في مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ]

[٧١/١] مسألة: الصفة المعبرة في خروج المني الموجب للغسل [

قال: والمعاني الموجبة للغسل، إنزال المني^(١) على وجه الدَّفَقِ، والشَّهْوَةُ، مِنَ الرَّجُلِ، والمرأةِ جميعاً.^(٢)

وذلك^(٣) لأن الإنزال^(٤) على هذا الوجه يُوجب الجنابة،^(٥) وقد قال الله تعالى^(٦): ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٧).

وأما إذا خرج المني^(٨) على غير وجه الدَّفَقِ،^(٩) والشَّهْوَةُ؛ مثل: أن يُضْرَبَ على ظهره، أو يُصِيبَهُ مَرَضٌ، فَيُخْرِجَ المنيُّ بغير^(١٠) اختياره، فلا غُسل عليه.^(١١)

(١) المنيُّ: بتشديد الياء، وحكي تخفيفها، وهو ماء أبيض خائر غليظ، تشبه رائحته رائحة الطَّلَع، يخرج دفقاً عند اشتداد الشهوة، ويعقب خروجه فتور، وهو من المرأة ماء رقيق أصفر.

انظر: طلبة الطلبة للنسفي ص ٧٧، المطلع للبعلي ص ٢٧، المصباح المنير للقيومي ص ٣٠٠.

(٢) انظر: الفتاوى الخانية ٤٢/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٨٠، الفتاوى البزازية للكردي ١٠/٤.

(٣) قوله (وذلك) : لم ترد في (ك) .

(٤) في (م) : إنزال الماء.

(٥) بالإجماع. انظر: الإفصاح لابن هبيرة ٤٢/١، البدائع للكاساني ٣٦/١، المغني لابن قدامة ٢٣٠/١.

(٦) في (م) : وقد قال تعالى. وفي (ك) : وقد قال الله.

(٧) سورة المائدة، الآية رقم (٦) .

(٨) قوله (المني) : مطموسة في (م) .

(٩) اشتراط الدَّفَقِ في صفة خروج المني هو قول أبي يوسف، وعندهما لا يشترط، ويكفي انفصال المني عن مقره

بشهوة، كمن احتلم وانفصل منه بشهوة، فلما قارب الظهور شدَّ ذكره حتى انكسرت شهوته، ثم تركه فسال

بغير دفق؛ وجب الغسل عندهما؛ لأنه لا يشترط خروجه دفقاً والعبرة بانفصاله عن موضعه بشهوة، وعند أبي

يوسف يشترط خروجه عن العضو بدفق؛ لأن حكمه إنما يثبت بعد الخروج، وكمن جامع، ثم اغتسل قبل أن

يبول، أو ينام، ثم خرج باقي منيه بعد الغسل؛ وجب عليه إعادة الغسل عندهما، خلافاً لأبي يوسف، وإن خرج

بعد البول، أو النوم؛ لا يُعيد إجماعاً.

انظر: مجمع البحرين لابن الساعاتي ص ٩٢، الاختيار للموصلي ١٢/١، اللباب للميداني ٤٠/١.

(١٠) في (م) : من غير.

(١١) انظر: البدائع للكاساني ٣٦/١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ص ٩٢، كشف الحقائق للأفغاني ١٣/١.

يظهر اختيار المؤلف لقول أبي يوسف، حيث احترز بالدَّفَقِ عن قولهما، وبالشهوة عن قول الشافعي.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التلقين للقاضي عبد الوهاب ٥١/١، بداية المجتهد لابن رشد ١٣١/١، حاشية الدسوقي ١٢٧/١

وللحنابلة: الرعاية الصغرى لابن حمدان ٤٩/١، المغني لابن قدامة ٢٣١/١، كشف القناع للبهوتي ١٣٩/١.

وقال الشافعي: عليه الغُسل.^(١)

لنا: أنه خارجٌ على غير وجه الدَّفَق، والشهوة؛ فلا يتعلق/ به جنابةٌ، كالمذي.

[٧/ب(ك)]

فإن قيل: خروج المني من النائم يُوجب الاغتسال وإن لم يكن لشهوة^(٢).^(٣)
 قيل له: كان القياس^(٤) أن لا يجب الغُسل لهذا المعنى، وإنما استحسِنُوا؛ لأن الظاهر
 خروجُه بالاحتلام، وخروجه من غير احتلام^(٥) ليس بظاهر، فحملوا^(٦) الأمر على الأغلب؛
 احتياطاً.^(٧)

[٧٢/٢] مسألة: أثر خروج المني من المرأة في وجوب الغُسل

وأما قوله: مِنَ الرَّجُلِ، والمرأة.^(٨)

فَلَمَّا رُويَ في حديث أمِّ سُلَيْم^(٩)، وكانت تدخل على أمِّ سَلَمَةَ^(١٠)، فدخل رسول الله ﷺ
 فقالت/ أمُّ سُلَيْم: يا رسول الله المرأة^(١١) تَرى/ في المنام أن زوجها يُجامِعُها^(١٢)، أتغتسل؟

- (١) خروج المني الدافق كيف ما كان يوجب الغُسل، سواء خرج بشهوة أو بغير شهوة.
 انظر: الأم للشافعي ٥٢/١، المجموع للنووي ١٣٩/٢، المسائل الفقهية التي انفرد بها الشافعي لابن كثير ص ٧٢
 وهي رواية للحنابلة.
- انظر: الرعاية الصغيرى لابن حمدان ٤٩/١، الفروع لابن مفلح ١٩٧/١، الإنصاف للمرداوي ٢٣٠/١.
- (٢) في (م)، و (ك): بشهوة.
- (٣) وهو محل إجماع. انظر: المجموع للنووي ١٣٩/١.
- (٤) في (م): كان القياس يقتضي.
- (٥) في (م): من غير المعنى احتلام. وفي (ك): من غير الاحتلام.
- (٦) في (م)، و (ك): فحِيلَ.
- (٧) فيه إشارة لقاعدة: (أن الغالب كالمحقق).
- انظر: القواعد لابن اللحام ص ١٢، شرح القواعد للزرقا ص ٢٣٥، القواعد الفقهية للندوي ص ١٦٥، ٢٢٧.
- (٨) أي لا فرق بين الرجل والمرأة في وجوب الغُسل بخروج المني حال البقظة بالشهوة، وحال النوم بالاحتلام.
 انظر: مختصر الطحاوي ص ١٩، بداية المبتدي للمرغيناني ١٩/١، الوقاية للمحبوبي ١٣/١.
- (٩) أم سُلَيْم: هي بنت ملحان النجارية الخزرجية، أم أنس بن مالك، اختلف في اسمها فقيل: سهلة، ورميلة، ومليكة
 تزوجها في الإسلام أبو طلحة زيد بن سهل، وكان إسلامه صداقها، كانت تغزو مع النبي ﷺ فتداوي الجرحى
 انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٥٠٤/٦، أسد الغابة لابن الأثير ٣٣٣/٧، الإصابة لابن حجر ٤٦١/٤.
- (١٠) أم سَلَمَةَ: هند بنت أبي أمية المخزومية القرشية، أم المؤمنين، كانت عند أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد، وهي
 أول من هاجرت إلى الحبشة مع زوجها، وآخر من ماتت من أزواجه ﷺ سنة (٦٢هـ) ولها (٨٤) عاماً بالمدينة
 انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٤٦٠/٦، أسد الغابة لابن الأثير ٢٧٨/٧، سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٥٤/٢.
- (١١) في (م): فقالت أم سليم ما تقول يا رسول الله في المرأة ترى. وفي (ك): فقالت أم سليم: المرأة ترى.
- (١٢) في (م)، و (ك): ترى أن زوجها يُجامِعُها في المنام.

كتاب الطهارة

فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: تَرَبَّتْ (١) يَدَاكَ (٢) يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، فَضَحَّتِ (٣) النِّسَاءُ (٤) عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ (٥) أُمُّ سُلَيْمٍ: إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، إِنَّا (٦) لَأَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا يُشْكَلُ (٧) عَلَيْنَا، خَيْرٌ (٨) مِنْ أَنْ نَكُونَ مِنْهُ عَلَى عَمَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (بَلْ أَنْتِ تَرَبَّتِ (٩) يَدَاكَ يَا أُمَّ سَلَمَةَ)، ثُمَّ قَالَ (١٠): (يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، عَلَيْهَا الْغُسْلُ إِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ). (١١)

[٧٣/٣] مسألة: أثر التقاء الختانين من غير إنزال في وجوب الغسل

قال: والتقاء الختانين (١٢) مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ. (١٣)

وذلك: [١] لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ (١٤) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِذَا تَقَى الْخَتَانَانِ وَتَوَارَتِ الْحَشْفَةُ (١٥) (١٦) وَجِبَ الْغُسْلُ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَلْتُهُ أَنَا

(١) فِي (ك): تَبَّتْ.

(٢) تَرَبَّتْ يَدَاكَ: أَصَابَهُ الثَّرَابُ، وَمِنْهُ تَرَبَّ الرَّجُلُ، أَيْ افْتَقَرَ، كَأَنَّهُ لَصِقَ بِالثَّرَابِ، وَهِيَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي اعْتَادَتْ الْعَرَبُ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا غَيْرَ قَاصِدَةٍ حَقِيقَةٍ مَعْنَاهَا، فَيَقُولُونَ: تَرَبَّتْ يَدَاكَ، عِنْدَ إِنْكَارِ الشَّيْءِ أَوْ الزَّجْرِ عَنْهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ انْظُرْ: النِّهَايَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ ١/١٨٤، لِسَانُ الْعَرَبِ لِابْنِ مَنْظُورٍ ٢/٢٣، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ لِلْفَيُومِيِّ ص ٤٢.

(٣) قَالَ النَّوَوِيُّ: ((فَضَحَّتِ النِّسَاءُ فَمَعْنَاهُ حَكَيْتَ عَنْهُنَّ أَمْرًا يَسْتَحْيِي مِنْ وَصْفِهِنَّ بِهِ، وَيَكْتُمْنَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ نَزُولَ الْمَنِيِّ مِنْهُنَّ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ شَهْوَتِهِنَّ لِلرِّجَالِ)) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٣/٢٢١.

(٤) فِي (ك): النَّاسُ.

(٥) فِي (ك): فَقَالَ.

(٦) قَوْلُهُ (إِنَّا): لَمْ تَرُدَّ فِي (م). وَفِي (ك): لَنَا أَنْ نَسْأَلَ.

(٧) فِي (ك): يَشْكَ.

(٨) فِي (ك): خَيْرًا.

(٩) فِي (ك): تَبَّتْ.

(١٠) قَوْلُهُ (ثُمَّ قَالَ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(١١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، الْبُخَارِيُّ فِي مَوَاضِعَ، مِنْهَا فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، بَابُ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ، بِرَقْمٍ (١٣٠) ١/٦٣، وَفِي كِتَابِ الْوُضُوءِ، بَابُ إِذَا احْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ، بِرَقْمٍ (٢٨٢) ١/١٠٩، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابُ وَجوبِ الْغُسْلِ عَلَى الْمَرْأَةِ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْهَا، بِرَقْمٍ (٣١٣/٣٢) ١/٢٥١.

(١٢) ((أَيْ مَوْضِعَ الْخَتَانِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَالتَّفَاوُضُ كُنَايَةٌ عَنِ الْإِيْلَاجِ)) الْمُسْتَجْمَعُ لِلْعَيْنِ ١/٩٧. وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ ذَكَرُهُ عَلَى خِتَانِهَا وَلَمْ يُولِجْهُ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ عَلَيْهِمَا. نَيْلُ الْأَوْطَارِ لِلشُّوكَانِيِّ ١/٢٦١.

(١٣) انْظُرْ: الْبِدَائِعُ لِلْكَاسَانِيِّ ١/٣٦، فَتَاوَى قَاضِي عَنَانَ ١/٤٢، بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ لِابْنِ السَّاعِي ١/٩٧.

(١٤) عَائِشَةُ: أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ، عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ التَّيْمِيَّةُ، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، الصِّدِّيقَةُ بِنْتُ الصِّدِّيقِ، حَبِيبَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، الْمَرْأَةُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، أُمُّهَا أُمُّ رُوْمَانَ بِنْتُ عَامِرٍ، مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْفَقْهِ وَالْفَرَائِضِ وَالشُّعْرِ وَالطَّبِّ، مَنَاقِبُهَا وَفَضَائِلُهَا كَثِيرٌ، تُوُفِّيَتْ بِالْمَدِينَةِ لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ (١٧/٩/٥٨ هـ).

انْظُرْ: الطَّبَقَاتُ لِابْنِ سَعْدٍ ٨/٥٨، الْإِصَابَةُ لِابْنِ حَجَرٍ ٨/١٦، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ لَهُ ١٢/٤٦١.

(١٥) فِي (ك): الْحَشْفَةُ.

(١٦) الْحَشْفَةُ: بِالتَّحْرِيكِ رَأْسَ الذَّكَرِ، (الْكُمْرَةُ).

انْظُرْ: النِّهَايَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ ١/٣٩١، الْمَطْلَعُ لِلْبَعْثِيِّ ص ٢٨، أُنَيْسُ الْفُقَهَاءِ لِلْقَوْنَوِيِّ ص ٥١.

ورسول الله ﷺ فاغتسلنا جميعاً^(١) .(٢)

[٢] ورؤي: (أن عمر^(٣) - ﷺ^(٤) - بلغه أن زيد بن ثابت^(٥)) كان يُقي^(٦) أن الغسل لا يجب من غير إنزال، فدعاه عمر^(٨) - ﷺ^(٩) - فقال له: من أين لك هذا^(١٠) ؟ فقال زيد: سمعت عُمومي^(١١) من الأنصار يقولون: كُنَّا^(١٢) نقول على عهد رسول الله ﷺ: الماء من الماء^(١٣)، فدعاهم عمر وسألهم، فقالوا:

(١) قوله (جميعاً): ساقطة من (ك).

(٢) من حديث عائشة، أخرجه الشافعي في اختلاف الحديث ٦٠٧/٨ (مطبوع بهامش الأم)، أحمد في المسند ١٦١/٦ والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، برقم (١٠٩) ١٨٢/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان برقم (٦٠٨) ١٩٩/١ بلفظ: (إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا)، ولفظ أحمد والترمذي: (إذا جاوز)، قال الترمذي: حديث عائشة حديث حسن صحيح. وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٤٩٢) ٩٩/١ وأخرجه الطبراني في الأوسط، برقم (٤٤٨٩) ٣٨٠/٤ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن سائلاً سأل النبي ﷺ: أيوجب الماء إلا الماء؟ فقال: (إذا التقى الختانان وغابت الحشفة فقد وجب الغسل، أنزل أو لم ينزل)، قال عبد الحق في أحكامه (١٩١/١): وهو إسناد ضعيف جداً.

وأخرجه أحمد في المسند ١٧٨/٢، وابن ماجه برقم (٦١١) ٢٠٠/١، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٩٥٦) ٨٦/١ مختصراً بلفظ: (إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٤٩٥) ٩٩/١، وفي صحيح الجامع الصغير برقم (٣٨٦) ٣٩/١.

(٣) عمر بن الخطاب: عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أمير المؤمنين، أسلم بمكة، فكان إسلامه فتحاً على المسلمين وفرجاً، مشهور جم المناقب، استشهد في ذي الحجة عام (٢٣هـ)، وولي الخلافة (١٠٠٥) سنة. انظر: طبقات ابن سعد ٣/٣٦٥، تهذيب التهذيب لابن حجر ١/٤١٢، الإصابة له ٤/٥٨٨.

(٤) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٥) في (ك): يزيد بن ثابت.

(٦) زيد بن ثابت: زيد بن ثابت بن الضحاك، أبو سعيد، مقرئ فرضي، أحد نبياء الأنصار، وكتاب الوحي، شهد بيعة الرضوان، والخندق وما بعدها، جمع القرآن في عهد الصديق، توفي سنة (٤٥هـ).

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣/١١٥١، الاستيعاب لابن عبد البر ٢/١١١، أسد الغابة لابن الأثير ٢/٣٤٦.

(٧) الفتوى لغة: يقال استفتاه في مسألة فأفتاه، إذا أجابه، وأفتاه في الأمر أبانه له، والاسم الفتيا والفتوى.

انظر: المغرب للمطري ص ١٩٥، مختار الصحاح للرازي ص ٢٣٤، لسان العرب لابن منظور ١٠/١٨٣.

الفتوى اصطلاحاً: ذكر الحكم المستول عنه للسائل، أو هو الحكم الشرعي الذي يبينه الفقيه لمن سأل.

انظر: النهاية لابن الأثير ٣/٤١١، غريب الحديث لابن الجوزي ٢/١٧٦، معجم لغة الفقهاء للقلعة جي ص ٣٠٨.

(٨) قوله (عمر): لم ترد في (ك).

(٩) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) في (م): من أين لك هذا ياعدو نفسه.

(١١) في (م): سمعته من عُمومي. وفي (ك): فقال سمعت عن بعض عُمومي.

(١٢) في (م): إنا كنا.

(١٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء رقم (٣٤٣/٨٠) ٢٦٩/١ من حديث أبي سعيد الخدري

ﷺ بلفظ: (إنما الماء من الماء).

قد كنّا نقول ذلك،^(١) فأنفد^(٢) إلى زوجات النبي ﷺ فسألن^(٣) عن ذلك، فروّين: أن فيه الغُسل، فقال^(٤) للأَنْصار^(٥): هذا شيء سمعته^(٦) منكم رسولُ الله ﷺ فرَضِيَهُ مِنَ الْحُكْمِ^(٧) أم لا^(٨)؟ قالوا: لا، قال: فلا إذا، ثُمَّ قال لزيد بن ثابت^(٩): - يا عدو^(١٠) نفسه - لئن عُدْتَ إلى هذا^(١١) لأُوجِعَنَّكَ ضَرْباً^(١٢).

[٣] ولأنه يتعلّق به الحُدُّ^(١٣)؛ فيتعلّق به الغُسل، أصله إذا أنزل، وهذا^(١٤) معني علي - ﷺ -: (كيف تُوجِبُون فيه الحُدَّ، ولا تُوجِبُون فيه صاعاً من ماء)^(١٥).

(١) فعن أبيّ بن كعب ﷺ قال: (إنّما كان الماء من الماء، رُخصَةً في أول الإسلام؛ ثم تُهَيَّ عنها) أخرجه أحمد في المسند ١١٥/٥، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب في الإكسال، برقم (٢١٤، ٢١٥) ١٤٦/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء من الماء، برقم (١١٠) ١٨٣/١ وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغُسل إذا التقى الختانان، برقم (٦٠٩) ٢٠٠/١.

(٢) في (م) : فسألهم عن ذلك، فقالوا كنّا نقول ذلك، فأنفد عمر.

(٣) في (ك) : فسألهم.

(٤) في (م) : فقال عمر.

(٥) في (ك) : فقال لهم.

(٦) في (م) : سمعته.

(٧) في (ك) : الأحكام.

(٨) قوله (أم لا) : ساقطة من (ك) .

(٩) قوله (ابن ثابت) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٠) في (ك) : يا عديّ نفسه.

(١١) في (م) ، و (ك) : إلى مثل هذا.

(١٢) في رواية: (فقال زيد: يا أمير المؤمنين، بالله ما فعلتُ، لكنني سمعتُ من أعمامي حديثاً فحدثتُ به من أبي أيوب، ومن أبيّ بن كعب، ومن رفاعة بن رافع، فأقبل عمر على رفاعة بن رافع فقال: وقد كنتم تفعلون ذلك إذا أصاب أحدكم من المرأة فأكسل لم يغتسل، فقال: قد كنّا نفعل ذلك على عهد رسول الله ﷺ فلم يأتنا فيه تحریم، ولم يكن من رسول الله ﷺ فيه شيء، قال: رسول الله ﷺ يعلم ذلك؟ قال: لا أدري، فأمر عمر بجمع المهاجرين والأنصار، فجتمعوا له، فشاوَرهم فأشار الناس: أن لا يغسل في ذلك؛ إلّا ما كان من معاذ، وعليّ، فإنهما قالوا: (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل)، فقال عمر: هذا وأنتم أصحاب بدر وقد اختلفتم، فمن بعدكم أشدّ اختلافاً، قال فقال عليّ: يا أمير المؤمنين إنه ليس أحد أعلم بهذا ممن سأل رسول الله ﷺ من أزواجه، فأرسل إلى حفصة، فقالت: لا أعلم لي بهذا، فأرسل إلى عائشة، فقالت: (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل)، فقال عمر: لا أسمع برجل فعَل ذلك إلّا أوجعته ضرباً) .

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٩٤٧) ٨٥/١ عن رفاعة بن رافع.

(١٣) الحُدُّ: عقوبة مقدّرة شرعاً، أو عقوبة مقدّرة وجبت حقاً لله عز وجل.

انظر: المفردات للراغب ص ١٠٩، التعريفات للجرجاني ص ٨٣، أنيس الفقهاء للقونوي ص ١٧٣.

(١٤) في (ك) : وهذا هو.

(١٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٩٥٥) ٢٤٩/١.

[٧٤/٤] مسألة: أثر الإيلاج في الدبر في وجوب الغسل [

وأما الإيلاج^(١) في سبيل آخر^(٢)، ففيه الغسل^(٣).

لأنه وطء مقصود، فتعلق به الغسل، أصله الوطء في الفرج، وهذا مستمر على أصل أبي يوسف، ومحمد - رحمهما الله^(٤) -؛ لأنه يوجب الحدّ عندهما، وعلى أصل أبي حنيفة - رحمته^(٥) - وإن لم يوجب الحدّ^(٦) إلا أن الطهارة يُعتبر فيها الاحتياط^(٧)، والحدّ يسقط بالاحتياط^{(٨)(٩)}.

[٧٥/٥] مسألة: أثر انقطاع دم الحيض، والنفاس في وجوب الغسل [

قال: والحيض، والنفاس^{(١٠)(١١)}.وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾^(١٢)، فَمَنَعَ الزوجَ من الوطء لأجل [١٠/ (م)]

(١) الإيلاج: التلويح الدخول، وَلَجَ يَلِجُ وَلُجًا، أي دخل، وأولجته إيلاجًا، أدخلته.

انظر: النهاية لابن الأثير ٢٢٤/٥، مختار الصحاح للرازي ص ٣٤٥، المصباح المنير للفيومي ص ٣٤٦.

(٢) في (م)، و (ك): في السبيل الآخر.

(٣) وإن لم يُنزل. انظر: الهدايح للكاساني ٣٦/١، الفتاوى الخانية ٤٢/١، فتح القدير لابن الهمام ٦٤/١.

(٤) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٦) من أتى امرأة أجنبية في دبرها؟

قال أبو يوسف ومحمد: عليه الحدّ؛ لأنه وطء في فرج امرأة لا ملك له فيها، ولا شبهة ملك، فكان زنا كالوطء في القبل. وقال أبو حنيفة: عليه التعزير؛ لأن هذا الفعل دون الفعل في القبل في المعنى الذي لأجله وجب حد الزنى من وجهين؛ أحدهما: أن الحد مشروع زجرًا، وطبع كل واحد من الفاعلين يدعو إلى الفعل في القبل، وإذا آل الأمر إلى الدبر كان المفعول به ممتنعًا من ذلك بطبعه. والثاني: أن حد الزنى مشروع صيانة للفرش، وإذا آل الأمر إلى الدبر بنعدم معنى فساد الفرش، ولا يجوز أن يجزأ هذا النقصان بزيادة الحرمة من الوجه الذي قالا؛ لأن ذلك يكون مقايضة ولا مدخل لها في الحدود.

انظر: مختصر القدوري ص ١٩٧، فتح القدير لابن الهمام ٢٦٢/٥، كنز الدقائق للنسفي ص ٥٧.

(٧) الطهارة يُعتبر فيها الاحتياط (هذا بمثابة قاعدة وضابط مهم عند الحنفية في باب الطهارة).

(٨) في (م): بالشبهات.

(٩) (الحدّ يسقط بالاحتياط) قاعدة من قواعد الفقه الإسلامي، ويعبر عنها أيضًا بقولهم: (الحدود تسقط

بالشبهات) قال الندوي: ((فهذه قاعدة جلية في باب القضاء، يتجلى فيها الاحتياط والتدقيق في تنفيذ الحدود

والقضاء، بما تماثل نصّ الحديث النبوي: (ادروا الحدود بالشبهات) ((القواعد الفقهية ص ٢٤٢.

انظر: فتح القدير لابن الهمام ١٣٩/٤، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٢٣، القواعد الفقهية للندوي ص ٢٤٢.

(١٠) في (م): قال الحيض، والنفاس يُوجبان الغسل.

(١١) ((أي عند انقطاعهما)) مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٨.

انظر: الفتاوى الخانية ٤٢/١، الهداية للمرغيناني ٢٠/١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ٩٧/١.

(١٢) سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٢).

الاعتسالة، فلولا أنه واجب وإلا لم يمنع الزوج من حقه^(١) الواجب لأجله^(٢).^(٣)

وأما وجوب الغسل من النفاس: فتأيت^(٤) بالإجماع.^(٥)

(١) في (م): فلولا أنه واجب لم يمنع الزوج عن حقه.

(٢) قوله (لأجله): ساقطة من (ك).

(٣) الاستدلال بالآية بقراءة التشديد ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بفتح الطاء والهاء وتشديدهما؛ أي يغتسلن من انقطاع الحيض

وهي قراءة عامم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بسكون الطاء وضم الهاء والتخفيف فيهما؛ أي حتى ينقطع دم الحيض.

انظر: المبسوط لابن مهران (ص ١٣٠)، الروضة لأبي عليّ البغدادي ٥٦٤/٢، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ٤٨١/٢، وما بعده.

(٤) في (ك): فواجب.

(٥) قال ابن المنذر: ((أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم، على أن على النساء الاعتسالة عند خروجها من النفاس))

الأسط ٢٤٨/٢.

انظر: الإفصاح لابن هيرة ٤٢/١، البدائع للكاساني ٣٨/١، المجموع للنووي ١٤٨/٢.

[فصل: في الأغسال المستونة]

[٧٦/١] مسألة: غُسل الجمعة، والعیدین، والإحرام]

[قال]^(١)؛ وسَنَّ^(٢) رسولُ الله ﷺ الغُسلَ للجمعة^(٣)، والعیدین^(٤)، والإحرام^(٥) ^(٦).والدليل عليه؛ قوله ﷺ: (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت^(٧)، ومن اغتسل فالتَّغسل أفضل^(٨)).وأما العید: فلأنه يوم يجتمع فيه الناس فسُنَّ فيه الاغتسال؛ لثلاث^(٩) يتأذى بعضهم برائحةبعض^(١٠)، وهذا هو المعنى الذي سُنَّ لأجله غُسل الجمعة، على ما نُقل في الأخبار. / (١١) [٨/ أ(ك)]

(١) من (م)، و (ك).

(٢) وقيل: يُستحب، اختاره ابن الهمام في فتح القدير (٥٨/١)، والحلي في شرح المنية (ص ٤٦)؛ لعدم ثبوت مواظبته ﷺ، ولا يلزم من أفضلية الغُسل كونه سنة مؤكدة، والأكثر على أنه سنة.

انظر: العناية للبايرقي ٦٥/١، البرهان للطرابلسي ص ١٠٦، السعاية للكنوي ٣٢٣/١.

(٣) ((أي لصلاحتها على الصحيح)) البرهان للطرابلسي ص ١٠٥، وصححه المرغيناني في مختارات النوازل ص ١٨٦، والزيلعي في التبيين ١٨/١، والعيبي في المستجمع ٩٩/١ وغيرهم، وهو قول أبي يوسف رحمه الله، ويظهر اختيار الإمام الأقطع لهذا القول. وقيل: غُسل الجمعة سنة اليوم، وهو قول الحسن بن زياد رحمه الله.

انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٦٩/١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ٩٨/١، تبيين الحقائق للزيلعي ١٧/١.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ٩٠/١، البدائع للكاساني ٣٥/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٨٧.

(٥) في (ك): زيادة [وعرفة].

(٦) انظر: البدائع للكاساني ٣٥/١، الهداية للمرغيناني ٢٠/١، كنز الدقائق للنسفي ص ٦.

(٧) قال الخطابي: ((قوله (فيها) : قال الأصمعي: معناه فبالسنة أخذ، وقوله (ونعمت) : يريد ونعمت الخصلة، ونعمت الفعلة أو نحو ذلك، وإنما ظهرت التاء - التي هي علامة التأنيث - لإظهار السنة، أو الخصلة، أو الفعلة،

وفيه البيان الواضح أن الوضوء كافٍ للجمعة؛ لأن الغُسل فضيلة لا فريضة)) معالم السنن ٢٥١/١.

(٨) أخرجه أحمد في المسند ١١/٥، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب في الرخصة في ترك الغُسل يوم الجمعة، برقم

(٣٥٤) ٩٧/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة، برقم (٤٩٧) ٣٦٩/٢،

والنسائي في كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغُسل يوم الجمعة برقم (١٣٧٩) ٩٣/٣، من حديث سمرة

ابن جندب، قال الترمذي: وحديث سمرة حديث حسن. وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٧٢/١٥.

وأخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك برقم (١٠٩١) ٣٤٧/١، بلفظ: (من

توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، يجزئ عنه الفريضة، ومن اغتسل فالتَّغسل أفضل) من حديث أنس، صححه

الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ١٨٠/١ دون قوله (يجزئ عنه الفريضة).

(٩) في (م)، و (ك): كيلا.

(١٠) في (م): رائحة البعض.

(١١) يُشير إلى مثل حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (كان الناس مهنة أنفسهم (أي يتولون المهنة لأنفسهم)،

وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئتهم، ف قيل لهم: لو اغتسلتم) متفق عليه، البخاري، برقم (٩٠٣) =

وأما الإحرام؛ فليما روي: (أن النبي ﷺ / اغتسل لإحرامه ^(١) حين أحرم ^(٢)) ^(٣).

[٧٧/٢] مسألة: الواجب في خروج المذي [

[٧٨/٣] مسألة: الواجب في خروج الودي [

قال: وليس في المذي، والودي، غسل، وفيهما الوضوء. ^(٤)

وذلك: [١] لأن علياً ^(٥) - ^(٦) - سأل النبي ﷺ عن المذي ^(٧)، فقال: (إذا كان ذلك

منك؛ فانضح فرجك بالماء، وتوضأ)، [ولم يأمره بالغسل] ^(٨) ^(٩).

[٢] ولأنه خارج على غير وجه الدفق، والشهوة، فصار كالبول.

فأما وجوب الوضوء منه؛ فلأنها نجاسة خارجة من أحد السبيلين؛ فتوجب الوضوء ^(١٠)

كالبول.

= ٢٨٧/١، ومسلم برقم (٨٩٧) ٥٨١/١.

(١) في (ك): اغتسل إلى الإحرام.

(٢) من حديث خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه، الترمذي في كتاب الحج، باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام

برقم (٨٣٠) ١٩٢/٣، وقال: هذا حديث حسن غريب، والدارمي في سننه برقم (١٨٠١) ٣١/٢، وابن خزيمة

في صحيحه برقم (٢٥٩٥)، والدارقطني ٢٢١/٢، والبيهقي في الكبرى ٣٢/٥.

صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٤٣٣/١.

(٣) زاد بعضهم في الأغسال المسنونة، غسل يوم عرفة، قال في التحفة (٢٨/١): ((وأربعة منها سنة، وهي: غسل

يوم الجمعة، ويوم عرفة، والعيدين، وعند الإحرام)).

انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٨٧، المستجمع للعيني ١٠٣/١، البرهان للطرابلسي ص ١٠٦.

(٤) انظر: الهداية للمرغيناني ٢٠/١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ٩٧/١، كنز الدقائق للنسفي ص ٦.

(٥) في (ك): علي.

(٦) قوله (عنه): ساقطة من (ك).

(٧) في (م): في المذي.

(٨) من (م).

(٩) أخرجه أحمد في المسند ٨٧/١، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب في المذي، برقم (٢٠٦) ٥٣/١، والترمذي

في كتاب الطهارة، باب ما جاء في المني والمذي برقم (١١٤) ١٩٣/١ عن علي قال: سألت النبي ﷺ عن المذي؟

فقال: (من المذي الوضوء، ومن المني الغسل) وهذا لفظ الترمذي، ولفظ أبي داود، عن علي قال: (كنت

رجلاً مذاءً، فجعلت اغتسل حتى تشقق ظهري، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، أو ذكر له، فقال رسول الله ﷺ: (لا

تفعل، إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك، وتوضأ وضوءك للصلاة، فإذا أفضحت الماء فاغسل).

وجه الدلالة: دل الحديث على أمرين: على نجاسة المذي، وعلى الحدث، وأنه يوجب الوضوء؛ لأنه قال له: (إذا

كان ذلك منك؛ فانضح فرجك بالماء، وتوضأ)، والتوضح يكون رشاً، ويكون غسلًا، وجاء مفسراً في المراد به

هنا في رواية أبي داود. انظر: شرح مختصر الطحاوي للخصا ص ٩٠/١.

(١٠) قوله (فتوجب الوضوء): لم ترد في (م)، و (ك).

[باب : المياه ^(١)]

[فصل : فيما تجوز به الطهارة، وما لا تجوز به]

[٧٩/١] مسألة: الطهارة بالماء المطلق [

قال: والطهارة من الأحداث ^(٢) جائزة بماء السماء، والأودية، والعيون، والآبار، وماء البحار ^(٣). (٤)

والأصل في ذلك: [١] قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ ^(٥).
 [٢] وعن النبي ﷺ أنه قال: (خُلِقَ ^(٦) الماء طَهُورًا لا ينجسه شيء؛ إلا ما غيّر لونه، أو طعمه ^(٧)، أو ريحه ^(٨).
 [٣] وكان النبي ﷺ يتوضأ ^(٩) من بئر بضاعة ^(١٠). (١١)

- (١) المياه: جمع ماء، والماء معروف، أصله مَوَّةٌ، وتصفيره مَوِيَّةٌ، وهو اسم جنس يقع على الكثير والقليل، وجمع لاختلاف أنواعه باعتبار الشرع.
- انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢٨٦/٥، مختار الصحاح للرازي ص ٣٠١، الدر النقي لابن المبرد ٣٢/١.
- (٢) الأحداث: جمع حدث، والحدث الحالة الناقضة للطهارة شرعاً، وقيل: الحدث ضد الطهارة، وهي نجاسة حكمية مانعة من الصلاة وغيرها من العبادات التي من شرط صحتها الطهارة، والحدث على نوعين: أصغر موجب للوضوء، وأكبر موجب للغسل.
- انظر: المصباح المنير للفيومي ص ٦٨، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٩٧، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ١٥٥.
- (٣) في (ك): وماء البحر.
- (٤) انظر: البدائع للكاساني ١٥/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٧٦، مجمع الأثر لدماد أفندي ٢٧/١.
- هذه أمثلة للماء المطلق، وجواز الطهارة بالماء المطلق محل إجماع بين أهل العلم. انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٤.
- (٥) سورة الفرقان، الآية رقم (٤٨).
- (٦) في (ك): خَلَقَ اللَّهُ.
- (٧) في (م): إلا ما غيّر طعمه، أو لونه.
- (٨) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب الحياض، برقم (٥٢١) ١٧٤/١، والدارقطني في سننه ٢٨/١، والبيهقي في الكبرى ٢٥٩/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦/١.
- ضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجة برقم (١١٧) ص ٤٢، والسلسلة الضعيفة برقم (٢٦٤٤).
- (٩) في (م): زيادة [من آبار المدينة] ومن بئر بضاعة. وفي (ك): توضأ.
- (١٠) بئر بضاعة: بَضَاعَةٌ بضم الباء على المشهور، وحكي كسرهما، وهي بئر قديمة بالمدينة في منازل بني ساعدة، قرية من سقيفة بني ساعدة، نحو الشمال الغربي من المسجد النبوي. قال أبو داود في سننه (٥٥/١): ((وسمعت قتبية بن سعيد قال: سألتُ قَيمَ بئر بضاعة عن عمقها؟ قال: أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة)).
- انظر: معجم ما استعجم للبكري ٢٥٥/١، المغامم المطابة للفيروزآبادي ص ٣١، وفاء الوفا للسمنودي ٥٥٦/٣.
- (١١) أخرجه أحمد في المستند ٨٦/٣، ١٥٣١، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة برقم (٦٦) =

[٤] وقال ﷺ - في البحر - : (هو الطهور ماؤه، الحِلُّ مِيتته)^(١).

[٥] ^(٢) وسُئِلَ ﷺ عن الماء ^(٣) يكون بالفلاة تَرْدُه السَّبَاع، فقال: (لها

ما أَخَذَتْ في بطونها)^(٤)، وما بقيَ فهو لنا شرابٌ وطهور)^(٥).

[٨٠/٢] [مسألة: الطهارة بما اعتصر من الشجر والتمر]

قال: ولا يجوزُ بما ^(٦) أُعْتَصِرَ مِنَ الشَّجَرِ، وَالشَّرِ. ^(٧)

وذلك لقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ^(٨) ﴾ ^(٩) فنقلها ^(١٠) عند عدم الماء إلى

التيمم ^(١١)

- = (٦٧/١، ٥٣، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء برقم (٦٦) ٩٥/١، والنسائي في كتاب المياه، باب ذكر بشر بضاعة، برقم (٣٢٦) ١٧٤/١، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قيل يا رسول الله: أنتوضأ من بئر بضاعة، وهي بئر يلقى فيها الحيض، ولحوم الكلاب، والنتن، فقال رسول الله ﷺ: (إن الماء طهور لا ينجسه شيء)، قال الترمذي: هذا حديث حسن. وصححه النووي في المجموع ٨٢/١.
- (١) أخرجه مالك في الموطأ، برقم (١٢) ٢٢/١، وأحمد في المسند ٣٧٨/٢، ٣٦١، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، برقم (٨٣) ٦٤/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، برقم (٦٩) ١٠٠/١، والنسائي في كتاب الطهارة، باب ماء البحر، برقم (٥٩) ٥٠/١، وباب الوضوء بماء البحر، برقم (٣٣٢) ١٧٦/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها باب الوضوء بماء البحر برقم (٣٨٦) ١٣٦/١.
- قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الحافظ في التلخيص ١٠/١، والألباني في الإرواء برقم (٩) (٢) في (م)، و (ك) : زيادة [وعنه ﷺ أنه قال: (خلق الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير طعمه، أو لونه، أو ريحه) وفي (ك) : (أو ريحه، أو لونه) -]، ويلاحظ أن هذا الدليل سبق ذكره.
- (٣) في (ك) : الذي يكون.
- (٤) قوله (في بطونها) : ساقطة من (م)، و (ك) .
- (٥) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الحياض، برقم (٥١٩) ١٧٣/١، والبيهقي في الكبرى ٢٥٨/١، والطحاوي في مشكل الآثار ٢٦٧/٣ وضعفه، وضعفه البوسيري في مصباح الزجاجه ٣٩/٢، والألباني في ضعيف سنن ابن ماجه برقم (١١٥)، ورواه عبد الرزاق، برقم (٢٥٣) ٧٧/١ عن ابن جريح بسند منقطع.
- (٦) في (م) : ولا تجوز الطهارة بماء أعتصر. وفي (ك) : ولا يجوز بماء أعتصر.
- (٧) تحرير محل الخلاف: الماء الخارج من الشجر، والتمر لا يخلو: إما أن يخرج بالمعالجة والعصر؛ فلا تجوز الطهارة به باتفاق، أو أن يسيل ويخرج بنفسه دون عصر ومعالجة، وهو محل الخلاف ؟
- فقال أبو يوسف: تجوز الطهارة به، ويدل عليه قول الإمام القدوري: (بما اعتصر)، أي يدل على ((جواز التوضؤ بالماء الذي يقطر من الكرم... لأن الذي يقطر من الكرم منعصر بنفسه لا معتصر)) البناية للعين ٣٦٠/١، ويظهر اختيار الأقطع لهذا القول، وعندهما: لا تجوز.
- انظر: مختصر الطحاوي ص ١٥، الهداية للمرغيناني ٢٠/١، المستجمع للعين ١١٤/١.
- (٨) في (ك) : فتيمموا صعيداً طيباً.
- (٩) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦) -.
- (١٠) في (م) : فنقله.
- (١١) في (ك) : إلى الشراب. وهو خطأ.

من غير واسطة؛ فدلَّ على أنَّ عند عدم الماء لا يجوز غير التيمم،/ وذلك ينفي جواز الوضوء [١٠/ب(م)]
بغير الماء.

[٨١/٣] مسألة: الطهارة بماء متغير بظاهر غلب عليه [

قال: ولا بماء غلب عليه غيره^(١) فأخرجه عن^(٢) طبع الماء؛ كالأشربة، والخل،^(٣) وماء
الباقلاء^(٤)، والمرق، وماء الزردج^(٥).
وذلك: لما بينا^(٦) أنَّ الدليل قد دلَّ على جواز الطهارة بالماء المطلق^(٧)، وما غلب عليه
غيره قد^(٨) زال عنه إطلاق اسم الماء، فصار كغير الماء؛ فلا تجوز الطهارة به.

[٨٢/٤] مسألة: الوضوء بالماء الذي خالطه شيء طاهر؛ فغير أحد أوصافه، ولم يغلب عليه [

قال: وتجوز الطهارة

- (١) أي من الطاهرات وسلبه اسم الماء المطلق، وهو محل اتفاق في عدم جواز الطهارة به.
انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٤، والأوسط له ٢٥٣/١، المعني لابن قدامة ٣٩/١.
(٢) في (ك) : من طبع.
(٣) الأشربة، والخل، والمرق؛ لا خلاف في عدم جواز الطهارة بها.
انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٤، الأوسط له ٢٥٣/١، المعني لابن قدامة ٣٩/١.
(٤) الباقلاء: البقل كل نبات اخضرت به الأرض.
انظر: المغرب للمطري ص ٣٢، مختار الصحاح للرازي ص ٣٨، المصباح المنير للفيومي ص ٣٥.
وماء الباقلاء يختلف في جواز التطهر به ؟
فقيل: إذا تغير بالطبخ، لم يجز الوضوء به، وإن تغير من غير طبخ جاز.
وفي رواية لأبي يوسف: يجوز الوضوء به ما لم يشخن إذا برد؛ لأن اسم الماء لم يزل عنه.
انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢١/١، المستجمع للعيني ١١٤/١، الرهان للطرابلسي ص ١١٠.
(٥) ماء الزردج: بفتح الزاي، وسكون الراء، وفتح الدال المهملة، وفي آخره حيم؛ فارسي معرب، قال المطري:
((وهو ماء يخرج من العصفور المنقوع، فيطرح ولا يُصَبَّغ به)) المغرب (ص ١٢١) وانظر: البناية للعيني ٣٦٠/١.
وماء الزردج يختلف في جواز التطهر به ؟
عندهما: لا يجوز الوضوء به، ويظهر اختيار المؤلف لاختيار شيخه، من عدم جواز الوضوء بماء الزردج.
وعند أبي يوسف: يجوز، إذ هو كالزعفران، ومصححه في الهداية، قال ابن قطلوبغا في التصحيح والترحيم
(ص ١٣٦): ((الصحيح أنه بمنزلة ماء الزعفران، نص عليه في الهداية، وهو اختيار الناطقي، والسرخسي))،
انظر: الفتاوى الخانية ١٦/١، الهداية للمريني ٢١/١، البدائع للكاساني ١٥/١.
(٦) انظر: المسألة رقم [٧٩/١] ص ١٧٨.
(٧) الماء المطلق: ((هو الباقي على أصل خلقته، ولم تخالطه نجاسة، ولم يغلب عليه شيء طاهر)) المستجمع
للعيني ١١٣/١، وقيل: هو ما تتسارع أفهام الناس إليه عند إطلاق اسم الماء.
انظر: البدائع للكاساني ١٥/١، البحر الرائق لابن نجيم ١٢٢/١، المعجم الوجيز ص ٣٩٤.
(٨) في (م) : فقد.

بماء^(١) خالطه شيء طاهر فغير أحد أوصافه^(٢) كماء المد^(٣)، والماء الذي يختلط^(٤) به
الأشنان^(٥)، والصابون^(٦)، والرّعفران^(٧).

وقال الشافعي^(٨) - رحمه الله^(٩) - : لا يجوز؛ إلا بما^(١٠) تغير بالطين، أو الجص^(١١) (١٢)،
والثورة،

(١) في (م): ونجوز بماء.

(٢) انظر: الفتاوى الخانية ٩/١، الهداية للمرغيناني ٢٠/١، المستجمع للعيني ١١٦/١، الرهان للطرابلسي ص ١١٠.
واختلفوا فيما تعتبر وتحقق به الغلبة؟

فقال أبو يوسف: تعتبر الغلبة من حيث الأجزاء؛ لأن الغلبة بالأجزاء غلبة حقيقية فكان اعتبارها أولى من اعتبار
الأوصاف، وقيل: تعتبر الغلبة من حيث اللون.

وعند محمد: تعتبر الغلبة بتغير اللون والطعم والرائحة، ((فإن خالفه المخالط في أوصافه الثلاثة وغير وصفاً واحداً
يجوز، وإن غير اثنين لا، وإن خالفه في وصفين، كاللبن يخالفه في طعمه ولونه، فإن غلبه فيهما منع؛ وإلا لا، وإن
خالفه في وصف واحد، كماء البطيخ يخالفه في الطعم فقط، تعتبر الغلبة به)) الرهان للطرابلسي ص ١١١.
قال في الجوهرة (ص ١٥): ((والتوفيق بينهما، إن كان مائعاً جنسه جنس الماء، كماء الدباء، فالعبرة للأجزاء،
كما قال أبو يوسف، وإن كان جنسه غير جنس الماء، كاللبن، فالعبرة للأوصاف كما قال محمد، والشيخ اختار
قول محمد حيث قال: فغير أحد أوصافه))

(٣) ماء المد: المد السيل، وجمعه مَدَد.

انظر: المغرب للمطري ص ٢٣٦، المصباح المنير للفيومي ص ٢٩٢، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٤٠٦.
ماء السيل، قال أبو بكر الجصاص: ((الماء الذي خالطه شيء من الطين؛ لا خلاف في جواز الوضوء به))
شرح مختصر الطحاوي ٣٤/١

انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٨٣، فتح القدير لابن الهمام ٧٢/١، السعاية للكنوي ٣٣٦/١.

(٤) في (م): اختلط. وفي (ك): يتخلط.

(٥) الأشنان: بضم الهيمزة وكسرهما، وهو فارسي معرب، وهو بالعربية حُرْض، وهو شجر ينبت في الأرض الرملية،
يُستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي.

انظر: لغة الفقه للنووي ص ٣٢، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ٥٠، المعجم الوجيز ص ١٩.

(٦) في (ك): الصابون والأشنان.

(٧) انظر: البدائع للكاساني ١٥/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٨٠، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١١٤/١.

وهي رواية للحنابلة، قال الزركشي: ((وهي الأشهر نقلاً، وإليها يميل أبي محمد)) شرح مختصر الخرقي ١١٩/١
انظر: المغني لابن قدامة ٤١/١، المحرر لمجد الدين أبي الركات ٢/١، الإنصاف للمرداوي ٣٣/١.

(٨) انظر: الأم للشافعي ١٧/١، المهذب للشيرازي ٤٣/١، المجموع للنووي ١٠٤/١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة وهو المذهب.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤/١، بداية المجتهد لابن رشد ٧٨/١، مواهب الجليل للخطاب ٨٢/١.

والحنابلة: المغني لابن قدامة ٤٠/١، المحرر لأبي الركات ٣٢/١، شرح مختصر الخرقي للزركشي ١١٨/١.

(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٠) في (ك): بماء.

(١١) في (م)، و (ك): بالطين والجص.

(١٢) الجص: بكسر الجيم وفتحها، مُعَرَّب، وهو ما تظلي به البيوت من الجير.

انظر: المغرب للمطري ص ٥٤، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ٤٢، المعجم الوجيز ص ١٠٧.

والتَّقْطِ^(١)، والكِبْرِيتِ، وورَقِ الشَّجَرِ^(٢).

لنا: [١] قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾^(٣) فنقل^(٤) إلى التيمم عند عدم الماء المطلق، وهذا ماء مطلق؛ لأن أكثر^(٥) مياه العرب متغيرة، ولا يمتنعون من إطلاق الاسم^(٦) عليها.

[٢] ولا يُعرف الفرق بين التغير بالجنب^(٨)، أو بالزعفران^(٩). (١٠)

[٣] ولأن [كل ما]^(١١) لو خالطه^(١٢) الماء لم يمنع^(١٣) استعماله، جاز^(١٤) تغيير لونه، أصله الطين^(١٥).

فإن قيل: قال النبي ﷺ: (خُلِقَ الماء طهوراً لا ينجسه شيء)^(١٦)، إلا ما غير لونه، أو طعمه، أو ريحه^(١٧).

قيل له: ظاهر هذا الخبر يُفيد^(١٨) تنجسه بالتغير، وهذا إنما يكون بمخالطة النجاسة، والخلاف في تغيره بشيء طاهر، والخبر لا يدل عليه.

(١) قوله (والتَّقْطِ) : ساقطة من (ك) .

(٢) في (ك) : وورق الشجر، وما لا ينفك الماء عنه غالباً .

(٣) قوله تعالى ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ : لم ترد في (م) .

(٤) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦) .

(٥) في (م)، و (ك) : فنقلنا .

(٦) في (م) : كثرة .

(٧) في (ك) : من إطلاق اسم الماء عليها .

(٨) في (ك) : بين التغير والجص .

(٩) في (م) : أو بالزعفران، أو بغير ذلك .

(١٠) وجه القياس: قياس ما خالطه الزعفران بما خالطه الجص، يجامع التغير بطاهر لم يغلب عليه في كل .

(١١) من (م)، وفي الأصل، و (ك) : كلما .

(١٢) في (ك) : خالط .

(١٣) في (م) : لم يمتنع .

(١٤) في (ك) : من استعماله، لجاز .

(١٥) وجه القياس: قياس كل ما خالط الماء وغير لونه على الطين، يجامع تغير اللون بطاهر لم يغلب عليه في كل .

(١٦) قوله (لا ينجسه شيء) : ساقطة من (م) .

(١٧) سبق تخريجه (ص ١٧٨)، المسألة رقم [٧٩/١]، هامش رقم (٨) .

(١٨) في (م) : يقتضي .

فإن قاسوا على ماء الباقلاء، قلنا: هو على وجهين:

• إن تغير به من غير طبخ: جاز الوضوء به؛ لأن إطلاق اسم الماء لم يزل عنه.

• وإن تغير بالطبخ: فقد استحال وزال عنه^(١) / إطلاق الاسم^(٢)؛ فلذلك لم يجز الوضوء به.^(٣)

[٨٣/٥] مسألة: الماء الذي وقعت به نجاسة [

قال: وكل ماء^(٤) وقعت فيه نجاسة، لم يجز الوضوء به، قليلاً كان، أو كثيراً.^(٥)

[١] لأن النبي ﷺ أمر بحفظ الماء من النجاسة، فقال: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم^(٦)، ولا يغتسلن فيه من الجنابة)^(٧).

[٢] وأمر المستيقظ بغسل يديه قبل إدخالهما الإناء، قال النبي ﷺ: (إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت

(١) من أول قوله (إطلاق اسم الماء) إلى قوله (وزال عنه) : ساقطة من (٢) .

(٢) في (ك) : إطلاق اسم الماء .

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان ١/١٧، المستجمع للعيبي ١/١١٨، الرهان للطرابلسي ص ١٠٩ .

(٤) « أراد بالماء ما لم يكن جارياً، ولا ما في حكمه؛ وهو الغدير العظيم »، البناية للعيبي ١/٣٦٨، وسوف يأتي ذكر حكم الماء الجاري، والغدير العظيم قريباً إن شاء الله .

(٥) تحرير محل الخلاف: مخالطة النجاسة للماء لا تخلو: إما أن تغيره، أو لا تغيره .

فإن غيرت النجاسة الماء؛ فهو نجس، قليلاً كان أو كثيراً، وهو محل إجماع .

وإن لم تغير النجاسة الماء، فلا يخلو الماء: إما أن يكون كثيراً؛ نحو البحر، أو الغدير العظيم، فتجوز الطهارة به،

وهو محل إجماع . انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٤، الأوسط لابن المنذر ١/٢٦٠، المغني لابن قدامة ١/٥٣ .

وإما أن يكون الماء الذي لم تغيره النجاسة قليلاً، وهو محل الخلاف ؟ على قولين:

الأول: أنه نجس، وهو قول الحنفية، والمالكية في قول، والشافعية، والحنابلة في رواية، على اختلاف بينهم في تحديد مقدار القليل .

الثاني: أنه بحاله في الطهارة، وهو قول للمالكية، ورواية للحنابلة وهي المذهب والمشهور عندهم .

انظر للحنفية: الاختيار للموصلي ١/١٤، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١/١٢٨، تبيين الحقائق للزيلعي ١/٢٠ .

وللمالكية: المدونة لسحنون ١/٢٨، مقدمات ابن رشد ١/٨٦، القوانين الفقهية لابن حزم ص ٣٦ .

وللشافعية: الإبانة للقرافي ص ٨٧، المجموع للنووي ١/١٦٠، شفة اللبيب لابن دقيق العيد ص ٣٥ .

وللحنابلة: المستوعب للسامري ١/١٠٠، المغني لابن قدامة ١/٥٤، كشف القناع للبهوتي ١/٣٩ .

(٦) الماء الدائم: هو الماء الراكد والسّاكن الذي لا يجري، من دام يدوم إذا سكن وطال زمانه، وكل شيء سكّنته

فقد أدمته . انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١/١٣٧، النهاية لابن الأثير ٢/١٤٢، المغرب للمطري ص ١٠١ .

(٧) بلفظ المؤلف، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب البول في الماء الراكد، برقم (٧٠) ١/٥٦ .

وأصله متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، برقم (٢٣٩) ١/٩٦، ومسلم في كتاب

الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، برقم (٩٥/٢٨٢)، (٩٦/٢٨٢) ١/٢٣٥ .

يده^(١)؛ فدلَّ على أن حصول النجاسة في الماء تُفسدُه وإن لم تظهر فيه.
وهذا الذي ذكره يدلُّ على بُطلان قول مالك،^(٢) أن اختلاط النجاسة بالماء لا يؤثر ما لم
تُظهر، قليلاً كان^(٣)، أو كثيراً.^(٤)

ويدلُّ^(٥) على بُطلان قول الشافعي أيضاً،^(٦) في أن الماء إذا بلغ قلتين^(٧) لم ينجس^(٨)
- يعني لم يحمل خبثاً - حتى يظهر فيه^(٩) / (١٠).^(١١)

[١١/أ(٢)]

ويدل على ذلك أيضاً: [٣] أن ما نجسَ قليله بمخالطة النجاسة؛ نجسَ كثيره كاخلل.
[٤] ولأن ما نجس بظهور النجاسة فيه نجس بمخالطتها^(١٢)،
دون القلتين.

- (١) من قوله (قال النبي) إلى قوله (باتت يده) : ساقطة من (م) .
- (٢) سبق تخرجه (ص ١١٢)، المسألة رقم [١٨/١]، هامش رقم (٣).
- (٣) لأن النهي عن غمس اليد في الإناء كان لأجل الاحتياط من احتمال النجاسة التي قد تصيب اليد في حال النوم، ومعلوم أن حصولها في الماء لو كانت موجودة لا تغير صفة الماء، فوقع النجاسة فيه حقيقة أولى أن يكون نجساً
انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٩/١، البناية للعيبي ٣٧١/١ .
- (٤) في (م) : قليلاً كان الماء .
- (٥) انظر: مقدمات ابن رشد ٨٦/١، الذخيرة للقراي ١٧٣/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٦ .
- (٦) في (ك) : أو يدل .
- (٧) لأن البول في الماء الكثير كماء الغدران والمصانع، والغسل من الجنابة فيه لا يُغيّر لون الماء ولا طعمه ولا ريحه، وهي أكثر من القلتين بأضعاف، وقد نُهي عنه، فإذا لا ينجسه بوقوع النجاسة بكل حال، لم يكن للنهي فائدة.
انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٩/١، ٣٨، البناية للعيبي ٣٧٢/١ .
- (٨) القلتين: القلة بالضم والتشديد، جمع قُلٌّ، وقِلال، قال النووي: ((القلة في اللغة الجرة العظيمة؛ سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها بيديه، أي يرفعها، والقلتان بالأرطال خمسمائة رطل بغدادية، ... ومساحتها ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً)) تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٢، وهو يساوي (٢٨٥١.٢ جراماً)، و(١٦٠.٥ لتراً) .
انظر: المصباح للفيومي ص ٢٦٥، المقادير الشرعية للكردي ص ٢٩٢، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ٣٣٦ .
- (٩) أخرجه أحمد في المسند ١٣/٢، ٢٣، ٢٦، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء برقم (٦٣) ٥١/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، برقم (٦٧) ٩٧/١، والنسائي في كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء، برقم (٥٢) ٤٦/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب مقدار الماء الذي لا ينجس برقم (٥١٧) ١٧٢/١، بلفظ: (سئل رسول الله ﷺ عن الماء وما ينوبه من الذواب والسباع؟ فقال: إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث)، وفي رواية ابن ماجه (لم ينجسه شيء) . قال ابن عبد الهادي: ((صححه ابن خزيمة، وابن حبان والدارقطني وغير واحد من الأئمة)) المحرر (ص ٨٣)، وصححه الألباني في إرواء الغليل، برقم (٢٣) .
- (١٠) في (م) : لم يحمل خبثاً؛ حتى يظهر فيه أثر ذلك / . وفي (ك) : لم ينجس؛ حتى يظهر فيه .
- (١١) انظر: الإبانة للقرطبي ص ٨٧، المجموع للنووي ١٦٠/١، تحفة اللبيب لابن دقيق العيد ص ٣٥ .
وهي رواية للحنابلة، هي المذهب والمشهور عندهم .
انظر: المستوعب للسامري ١٠٠/١، المعني لابن قدامة ٥٤/١، كشاف القناع للبهوي ٣٩/١ .
- (١٢) في (ك) : بمخالطتها له .

فإن قيل: قال النبي ﷺ: (خلق الماء طهوراً لا ينجسه^(١) شيء؛ إلا ما غير طعمه، أو لونه^(٢)، أو ريحه^(٣)) .

قيل له: قد أجمعنا^(٤) أن النجاسة تؤثر فيه وإن لم يتغير^(٥)، فيصير معناه؛ أنه لا يصير في حكم النجاسات^(٦) إلا بالتغير، أو لا يصير عينه نجسة^(٧)، كما قال ﷺ: (المؤمن لا ينجس، حياً، ولا ميتاً^(٨))^(٩) .

فإن قيل: روي^(١٠) أن النبي ﷺ كان يتوضأ من بئر بضاعة؛ وهي بئر يطرح فيها محايض^(١١) النساء، ولحوم الميتة^(١٢)، وقال: (الماء طهور^(١٣) لا ينجسه شيء^(١٤)) .
قيل له: هذا خبر لم يتفق^(١٥) على استعماله، وأخبارنا قد أُنْفِقَ^(١٦) على استعمالها؛ فكانت أولى؛ لأن النبي ﷺ لا يجوز أن^(١٧) يتوضأ من بئر هذه صفتها، مع علمنا بنزاهته،

(١) في (م) : لا ينجسه .

(٢) في (م) : إلا ما غير لونه، أو طعمه .

(٣) سبق شرحه (ص ١٧٨)، المسألة رقم [٧٩/١]، هامش رقم (٨) .

(٤) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٣٣، شرح مختصر الطحاوي للخصاص ٣١/١، المعني لابن قدامة ٤٦/١ .

(٥) في (ك) : وإن لم يتغير .

(٦) في (ك) : أنه لا يصير فيه حكم النجاسة .

(٧) أي حقيقة؛ بل يكون نجساً حكماً، كالحديث .

(٨) قوله (حياً، ولا ميتاً) : ساقطة من (م) .

(٩) أخرجه الدارقطني ٧٠/٢، والبيهقي في الكبرى ٣٠٦/١، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تنجسوا

موتاكم فإن المسلم ليس ينجس حياً ولا ميتاً)، قال البيهقي: ((وهكذا روي من وجه آخر غريب عن ابن

عبيدة، والمعروف موقوف))، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (١١١٣٤) ٤٦٩/٢ موقوفاً، وذكره

البخاري معلقاً على ابن عباس في كتاب الجنائز، باب غسل الميت، ووضوئه بالماء والسدر، بلفظ: (المسلم لا

ينجس، حياً، ولا ميتاً) ٣٨٧/١ . وأخرجه مسلم برقم (٣٧٣/١١٦) ٢٨٢/١ من حديث حذيفة ؓ بلفظ:

(إن المسلم لا ينجس) .

(١٠) قوله (روي) : لم ترد في (ك) .

(١١) محايض: الحيضة بالكسر، خرقة الحيض التي تستقر بها المرأة، أو الدم .

انظر: المغرب للمطري ص ٨١، مختار الصحاح للرازي ص ٨٦، المصباح المنير للفيومي ص ٨٥ .

(١٢) في (م) : زيادة [فقال له أصحابه في ذلك] فقال .

(١٣) قوله (طهور) : ساقطة من (ك)، وفي (م) : طهوراً، وهو خطأ .

(١٤) سبق شرحه (ص ١٧٨)، المسألة رقم [٧٩/١]، هامش رقم (١١) .

(١٥) في (ك) : لا يتفق .

(١٦) في (ك) : وأخبارنا متفقة .

(١٧) في (م) : أن نظنّ به أنه .

وإثارة الريح^(١) الطيبة؛ فدل ذلك^(٢) على أن هذه البئر كان يُصنع بها ذلك في الجاهلية^(٣)، فشكَّ المسلمون في أمرها بعد انقطاع ما كان^(٤) يُلقى فيها؛ فبين رسول الله ﷺ أن النجاسة إذا لم يبق لها أثر؛ لم يبق لها^(٥) حكم، مع كثرة الترح.

فإن قيل: قال النبي ﷺ: (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً)^(٦).

قيل له^(٧): . هذا خير^(٨) ضعيف عند أهل النقل.^(٩)

. وهو خير مدني، ولم يعمل به مالك.^(١٠)

. وقال الشافعي - رحمه الله^(١١) - : بلغني بإسناد لا يحضرني^(١٢) أن النبي ﷺ

قال ذلك.^(١٣)

(١) في (م)، و (ك): الرائحة.

(٢) قوله (ذلك): لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) قال الخطابي: ((قد يتوهم كثير من الناس إذا سمع هذا الحديث أن هذا كان منهم عادة، وأنهم كانوا يأتون هذا الفعل قصداً وتعمداً، وهذا ما لا يجوز أن يظن بدمي؛ بل بوثنى فضلاً عن مسلم، ولم يزل من عادة الناس قديماً وحديثاً، مسلمهم وكافرهم، تنزيه المياه وصورتها عن النجاسات، فكيف يظن بأهل ذلك الزمان، وهم أعلى طبقات أهل الدين، وأفضل جماعة المسلمين، والماء في بلادهم أعز، والحاجة إليه أمس، أن يكون هذا صنعهم بالماء، وقد لعن رسول الله ﷺ من تغوط في موارد الماء ومشارعه، فكيف من اتخذ عيون الماء ومنابعه رصداً للأنجاس ومطرحة للأقذار، هذا ما لا يليق بخالمهم؛ وإنما كان هذا من أجل أن هذه البئر موضعها في حدود من الأرض، وأن السيول كانت تكسح هذه الأقذار من الطرق والأفنية وتحملها فتلقئها فيها، وكان الماء لكثرة لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء ولا يغيره، فسألوا رسول الله ﷺ عن شأنها ليعلموا حكمها في الطهارة والنجاسة)) معاً لم السنن ١/٥٤ (بذيل سنن أبي داود).

(٤) في (ك): بعد إنقاع لما كان.

(٥) قوله (أثر لم يبق لها): ساقطة من (ك).

(٦) سبق تخريجه (ص ١٩٧)، هامش رقم (٩).

(٧) قوله (له): ساقطة من (م).

(٨) في (ك): هذا الخير.

(٩) قال الجصاص: ((إن هذا الحديث لا يجوز إثبات أصل من أصول الشريعة بمثله؛ لضعف سنده، واضطراب

منه، واختلاف الرواة في رفعه)) شرح مختصر الطحاوي ١/٣٦.

انظر: نصب الراية للزيلعي ١/١٠٤، معاً لم السنن للخطابي ١/٥١، تلخيص الحبير لابن حجر ١/١٦.

(١٠) قال ابن القيم: ((إن حديث القلتين مع صحة سنده، منته شاذ معلول، إذ لم يروه غير ابن عمر، ولا عنه غير ابنه، ولم يروه أصحاب ابن عمر، ولا أهل المدينة، ولم يأخذوا به وهم أحوج الخلق إليه)) تهذيب السنن ١/٥٦ (بذيل مختصر سنن أبي داود للمنذري). وللمالكية فيه أربعة أقوال. انظر: الذخيرة للقراقي ١/١٧٣.

(١١) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٢) في (م): لم يحضرني.

(١٣) قال ابن الملقن: ((رواه الشافعي في الأم، والمسند، والمختصر،... عن ابن جريح بإسناد لا يحضرني ذكره، =

قال أئمة^(١) أصحاب الحديث: إنه^(٢) ما حضره، ولا يحضره أبداً.^(٣)

ومعناه^(٤) - إن صحَّ - : لا يحملُ خبثاً؛ أي^(٥) يَضْعُفُ عن حَمَلِهِ^(٦)، كما يُقال: هذا الخُلُّ لا يحملُ الغِشَّ.^(٧)

وقد كان الشيخ أبو الحسن [الكرخي]^(٨)^(٩) يقول في تحصيل المذهب في تنجيس^(١٠) الماء: وكل ما تيقنا حصول النجاسة فيه، أو غلب على ظننا^(١١)؛ فإنه لا يجوز به قليلاً كان، أو كثيراً، جارياً كان أو راكداً.^(١٢)

وكان الشيخ أبو عبد الله^(١٣) يقول: الظن

= أن رسول الله ﷺ قال: (إذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثاً)، وقال في الحديث: بقلال هجر، قال ابن الأثير والرافعي في شرحي المسند: الإسناد الذي لم يحضره على ما ذكره أهل العلم بالحديث، أن ابن جريح قال: أخبرني محمد، أن يحيى بن عقيل أخبره، أن يحيى بن يعمر أخبره أن النبي ﷺ قال: الحديث، وقد رواه الدارقطني في سننه كما ذكره، قال ابن الأثير: وهو مرسل، فإن يحيى بن يعمر تابعي ((خلاصة البدر المنير ١٦/١ . وفي التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (١٩/١): ومحمد، شيخ ابن جريح مجهول.

- (١) قوله (أئمة) : لم ترد في (م) .
- (٢) قوله (إنه) : لم ترد في (ك) .
- (٣) قال الزيلعي: ((وهذا فيه أمران: أحدهما: أن سنده منقطع، ومن لا يحضره مجهول؛ فلا يقوم بهذا الحجة عنده والثاني: أن قوله: (وقال في الحديث: بقلال هجر) يوهم أن هذا ليس من قول النبي ﷺ))، نصب الراية ١١٠/١ .
- (٤) في (ك) : ثم معناه .
- (٥) في (م) : لا يحمل الخبث، أي أنه .
- (٦) في (م) : عن حكمه .
- (٧) ضعفه قال الخطابي في (معالم السنن ٥١/١)، وقال: ((معني قوله (لم يحمل الخبث) : أي يدفعه عن نفسه، كما يُقال: فلان لا يحمل الضيم، إذا كان يأباه ويدفعه عن نفسه، فأما من قال معناه: أنه يضعف عن حملته فينجس، فقد أحوال؛ لأنه لو كان كما قال لم يكن إذا فرق بين ما يبلغ من الماء قلتين، وبين ما لم يبلغها؛ وإنما ورد هذا مورد الفصل والتحديد بين المقدار الذي ينجس والذي لا ينجس)) .

- (٨) من (ك) .
- (٩) أبو الحسن الكرخي: الفقيه الأصولي، مفتي العراق، شيخ الحنفية، أبو الحسن عبيد الله بن الحسن البغدادي، كان عابداً زاهداً، عليه قرأ أبو بكر الجصاص، ولد سنة (٢٦٠هـ)، وتوفي (٣٤٠هـ)، له المختصر .
- انظر: الفهرست لابن النديم ص ٢٥٨، سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٢٦/١٥، طبقات الحنفية للقرشي ٤٩٣/٢ .

- (١٠) في (م)، و (ك) : تنجيس .
- (١١) في (م) : أو غلب على ظننا حصول النجاسة فيه .
- (١٢) في (م)، و (ك) : الوضوء به .
- (١٣) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٨/١ .
- (١٤) أبو عبد الله: هو أبو عبد الله الفقيه، محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني، أحد الأعلام، تفقه على أبي بكر الرازي، وتفقه عليه أبو الحسين القدوري، وأحمد بن محمد الناطقي، توفي سنة (٣٩٨هـ) .
- انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٤٣٣/٣، طبقات الحنفية للقرشي ٣٩٧/٣، الفوائد البهية للكنوي ص ٢٠٢ .

لا يُعتبر^(١) به؛ لأن الماء طاهرٌ بيقين؛ فلا يرتفع حكم طهارته إلا بيقين.

والصحيح ما قاله الشيخ^(٢) أبو الحسن: . لأهم قالوا فيمن أخبره / رَجُلٌ بنجاسة الماء، [١١/ب(٢)]

أنه لا يتوضأ به، وإن / كان خبره يُوجبُ الظنَّ.^(٣) [١٠/أ(س)]

. ولمّا^(٤) قالوه في الغدير^(٥) العظيم.^(٦)

[٨٤/٦] مسألة: أثر وقوع النجاسة في الماء الجاري

قال^(٧): وأما الماء الجاري^(٨) إذا وقعت فيه نجاسة؛ جاز الوضوء به؛ إذا لم ير لها أثر.^(٩)
لأن النجاسة^(١٠) لا تستقرُّ مع جريان الماء.^(١١)

[٨٥/٧] مسألة: أثر وقوع النجاسة في الغدير العظيم

قال: والغديرُ العظيمُ: الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف^(١٢) الآخر،^(١٣) إذا

(١) في (م): لا يتغير. وفي (ك): لا معتبر.

(٢) قوله (الشيخ): لم ترد في (ك).

(٣) انظر: البدائع للكاساني ٧٢/١، الفتاوى الخانية ٧/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٩٣.

صرّح المؤلف بتصحيحه لقول أبي الحسن الكرخي واختياره له.

(٤) في (م): وكما. وفي (ك): كما.

(٥) الغدير: القطعة من الماء يغادرها السيل، والجمع غُدْران، وغُدْر.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٢٥، المصباح المنير للفيومي ص ٢٢٩، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٥٧٦.

(٦) وهو قولهم تجوز الوضوء منه من الجانب الآخر، بناء على إعمال غلبة الظن في عدم وصول النجاسة الحاصلة

في أحد الطرفين إلى الطرف الآخر. وسوف يأتي ذكر مسألة الغدير العظيم في المسألة الآتية إن شاء الله تعالى.

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٨/١، البدائع للكاساني ٧٢/١، الفتاوى الخانية ٧/١.

(٧) قوله (قال): ساقطة من (م).

(٨) الماء الجاري: جرى الماء سال، خلاف وقف وسكن، والماء الجاري: هو المتدافع في انحدار أو استواء، وقيل: هو

ما لا يتكرر استعماله، وقيل: ما يذهب بتبنة، وقيل: هو ما إذا وضع الإنسان يده فيه عرضاً لم يقطع جريانه.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/، المصباح المنير للفيومي ص ٥٥، البناية للعيبي ٣٨٢/١.

(٩) انظر: البدائع للكاساني ٧٢/١، الفتاوى الخانية ٧/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٩٣.

والرؤية سواء بصرية بالعين، أو قلبية بالعلم بوقوع النجاسة. قال العيني: ((وفيه إشارة إلى أنها لو كانت مرئية؛

لا يتوضأ من جانب الوقوع، وإذا لم تكن مرئية جاز له الوضوء من أي موضع شاء؛ من موضع وقوع النجاسة

فيه، أو من غيره)) البناية ٣٨١/١.

(١٠) في (م)، و (ك): لأنها.

(١١) انظر: البدائع للكاساني ٧١/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٨٠، البناية للعيبي ٣٧٥/١.

(١٢) في (ك): يتحرك الآخر.

(١٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٦، المبسوط للسرخسي ٧١/١، البدائع للكاساني ٧٢/١.

وقعت^(١) نجاسة في أحد جانبيه^(٢)، جاز الوضوء من الجانب الآخر^(٣) لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه^(٤).

وهذا الذي ذكره صحيح^(٥) لأن سريته بالتحريك^(٦) أكد/ من سريته النجاسة^(٧)، فإذا [٩/أ(ك)] لم يصل التحريك؛ فالنجاسة أولى أن لا تصل^(٨).

وقد سئل محمد - رحمه الله^(٩) - عن قَدْر الغدير؟ فقال: مثل مسجدي هذا. فذرع^(١٠) فكان عشراً في عشر^(١١).

- (١) في (م): إذا وقعت فيه.
- (٢) قوله (في أحد جانبيه): ساقطة من (م).
- (٣) انظر: المبسوط للسرخسي ٧١/١، البدائع للكاساني ٧٢/١، الهداية للعيني ٣٨٣/١.
- (٤) قوله (لا تصل إليه): ساقطة من (م).
- (٥) صرح المؤلف بتصحيحه لقول شيخه، واختاره له، وهو تنجس موضع وقوع النجاسة مطلقاً، سواء كانت مرئية أم غير مرئية، وبه قال مشايخ العراق، وصححه في تبين الحقائق (٢١/١).
- انظر: المبسوط للسرخسي ٧٢/١، البدائع للكاساني ٧٣/١، الهداية للمرغيناني ٢٢/١.
- (٦) في (ك): لأن سريته التحريك.
- (٧) من أول قوله (وهذا الذي ذكره) إلى قوله (النجاسة): ساقطة من (م).
- (٨) اختلف الحنفية في المعبر في حد الغدير العظيم؟ فمنهم من يعتبر بالتحريك، ومنهم من يعتبر بالمساحة. قال الزيلعي في التبين (٢٢/١): ((وظاهر المذهب أنه يعتبر بالتحريك، وهو قول المتقدمين منهم... وهو أن يرتفع وينخفض من ساعته، لا بعد المكث، ولا يعتبر أصل الحركة؛ لأن الماء لا يخلو عنه؛ لأنه متحرك بطبعه)). اختلف من قال الاعتبار بالتحريك، في صفة التحريك؟ فروى أبو يوسف عن أبي حنيفة: أنه يعتبر التحريك بالاغتسال، واختاره الكرخي. ووجهه: أن الحاجة إلى الاغتسال في الحيض أشد منها إلى التوضؤ. وروى محمد عن أبي حنيفة: أن المعبر تحريك المتوضئ. وروى عن أبي يوسف: أن المعبر التحريك باليد من غير اغتسال، ولا وضوء. انظر: الهداية للمرغيناني ٢١/١، تبين الحقائق للزيلعي ٢٢/١، المحتبى لنجم الدين الزاهدي [مخطوط ل (٩/أ)]
- (٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٠) ((الذراع المذكور فيه ذراع الكيراس، وهو ذراع العامة، ست قبضات، أربع وعشرون إصبعاً، وعند بعضهم يعتبر ذراع المساحة، واختاره في غير مطلوب، وهي ذراع الملك، سبع قبضات بإصبع قائمة)) تبين الحقائق للزيلعي ٢٢/١.
- (١١) اختلف من قال الاعتبار في حد الغدير العظيم المساحة، في قدرها؟ فمنهم من اعتبر عشراً في عشر، قال الزيلعي في تبين الحقائق (٢٢/١): ((وهو الذي اختاره صاحب الكتاب، ومشايخ بلخ، وابن المبارك، وجماعة من المتأخرين، قال أبو الليث: عليه الفتوى)). قال ابن قطلوبغا في التصحيح (ص ١٣٨): ((وقال العناني، وصاحب الهداية: الفتوى على هذا، قلت: لا يقوى له دليل، وقد قال الحاكم في المختصر، قال أبو عصمة: كان محمد بن الحسن يوقت في ذلك بعشر في عشر، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة وقال: لا أوقت فيه شيئاً)).

ومقدار عمقه: إذا سقى الإنسان بيده من الغدير لا تنكشف الأرض من الماء، ولا تصل يده إلى الرَّمْل وإلى الطين، في قول محمد. (١)(٢)

وليس المعتبر في ذلك بالمقادير (٣)؛ وإنما المعتبر ما يغلب على الظن في وصول (٤) النجاسة. (٥)

وقد روي عن أبي يوسف: أن الغدير العظيم كالماء الجاري (٦)، لا ينجس إلا بظهور النجاسة؛ (٧) قال (٨) لأن الضرورة تقتضي العفو عن ذلك؛ وإلا وجب (٩) الحكم بنجاسة البحر إذا وقعت فيه (١٠) نجاسة، وهذا بعيد.

- = ومنهم من اعتبر أن يكون ثانياً في ثمان، قاله محمد بن مسلمة.
ومنهم من اعتبر أن يكون اثني عشر في اثني عشر.
ومنهم من اعتبر أن يكون خمسة عشر في خمسة عشر، قاله أبو مطيع البلخي.
انظر: الهداية للمرغيناني ٢٢/١، الينابيع للرومي [مخطوط ل ٦/ب]، تبين الحقائق للزيلعي ٢٢/١.
(١) من أول قوله (ومقدار عمقه) إلى قوله (في قول محمد): لم ترد في (م)، و (ك).
(٢) صححه في الهداية ٢٢/١، ولا تقدير للعمق في ظاهر الرواية، ويظهر اختيار المؤلف له.
واختلف المشايخ فيه؟
قال بعضهم: ينبغي أن يكون عمق الماء ذراعاً أو أكثر.
وقال بعضهم: شيراً.
وقال بعضهم: زيادة على عرض الدرهم الكبير المثلقال.
انظر: المبسوط للسرخسي ٧١/١، تبين الحقائق للزيلعي ٢٢/١، التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٣٩.
(٣) في (م): بالتقدير.
(٤) في (م)، و (ك): من وصول.
(٥) وصححه جماعة من المتقدمين والمتأخرين، قال في الينابيع [مخطوط ل ٦/ب]: ((ولم يفسره في ظاهر الرواية وقوضه إلى رأي المبطلين به، فإن كان أكبر رأيه أنه لا يخلص بعضه إلى بعض، جاز له استعماله؛ وإلا فلا)).
انظر: المبسوط للسرخسي ٧١/١، فتح القدير لابن الهمام ٦٨/١، التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٣٧.
ويظهر اختيار المؤلف عدم التحديد وتقويضه إلى رأي المبطلين.
(٦) في (م): أن الغدير العظيم، والماء الجاري.
(٧) ربه أخذ مشايخ بخاري، وبلغ، فيجوز الوضوء من جانب الوقوع ما لم تظهر فيه النجاسة وتُرى.
قال في التصحيح والترجيح (١٣٩): ((قال الزاهدي: واختلفت الروايات والمشايخ في الوضوء من جانب الوقوع؟ والفتوى على الجواز من جميع الجوانب)).
انظر: المبسوط للسرخسي ٧٢/١، البدائع للكاساني ٧٣/١، الهداية للمرغيناني ٢٢/١.
(٨) في (م): إلا بظهور النجاسة فيه؛ لأن الضرورة. وفي (ك): فإن الضرورة.
(٩) في (ك): أوجب.
(١٠) في (م): إذا وقعت منه، وهو خطأ.

[٨٦/٨] مسألة: أثر موت ما ليس له نفس سائلة في الماء [

قال: وموت ما ليس له نفس^(١) سائلة^(٢) في الماء، لا يفسده^(٣)؛ كالبق، والذباب، والزنايم، والعقارب^(٤).^(٥)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٦) - : ينجس بموته^(٧) وينجس ما^(٨) يموت فيه^(٩).

لنا: [١] حديث سلمان الفارسي^(١٠)(^{١١}) أن النبي ﷺ سئل عن إناء فيه طعام، أو شراب يموت فيه ما ليس له دم سائل؟ فقال: (هو الحِلُّ^(١٢) أكله، وشربه، والوضوء منه^(١٣))^(١٤).

(١) في (ك): وموت ما لا نفس له.

(٢) أي ما ليس له دم من ذاته يسيل، والنفس الدم.

انظر: المجموع للنووي ١/١٢٨، التنقيح في شرح الوسيط للنووي ١/١٤٧، المغني لابن قدامة ١/٦٨.

(٣) في (م)، و (ك): لا ينجسه.

(٤) في (م): والعقارب، والجراد.

(٥) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/٢٨، مختصر الطحاوي ص ١٦، المبسوط للسرخسي ١/٥١.

وهو قول المالكية، والقول الجديد للشافعي، وصححه النووي، وبه قال الحنابلة.

قال ابن المنذر: ((قال عوام أهل العلم إن الماء لا يفسد بموت الذباب، والخنفساء، وما أشبه ذلك فيه،... ولا أعلم أحداً قال غير ما ذكرت؛ إلا الشافعي، فإن الربيع أخبرني أنه قال فيها قولان)) الأوسط ١/٢٨٢.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤/٤، التفرغ لابن الجلاب ١/٢١٦، منح الجليل لعليش ١/٣٩.

وللشافعية: الأم ١/١٨، الوسيط للغزالي ١/١٤٥، المجموع للنووي ١/١٢٩.

وللحنابلة: الإفصاح لابن هبيرة ١/٢١، المستوعب للسامري ١/١١٧، المغني لابن قدامة ١/٦٨.

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) ((ينجس الحيوان نفسه، قولاً واحداً)) البيان للعصاري ١/٣٣.

(٨) في (م): ما.

(٩) هو القول القديم للشافعي، رجحه المحاملي، والرويان، قال النووي: ((وشذ المحاملي في المتن، والرويان في البحر، ورجحا النجاسة، وهذا ليس بشيء، والصواب الطهارة)) المجموع ١/١٢٩.

انظر: الأم للشافعي ١/١٨، الباب للمحاملي ص ٨٣، بحر المذهب للرويان ١/٢٧٨.

قال النووي في التنقيح في شرح الوسيط (١/١٤٧): ((هذا كله في حيوان أجنبي، أما ما تولد من نفس الشيء، كدود حل، وتفاع، وجين، وتين، وباقلا وغيرها، فلا ينجس ما مات فيه قطعاً؛ لتعذر الاحتراز، فإن خرج منه وأعيد إليه، أو وقع في غيره فقد صار أجنبياً، ففيه القولان)) .

(١٠) قوله (الفارسي) : لم ترد في (ك) .

(١١) سلمان الفارسي: أبو عبد الله، أصله من رامهرمز، وقيل من أمصهان، يقال له سلمان ابن الإسلام، سمع بأن النبي ﷺ سيعث فخرج في طلب ذلك فأسير وبيع، أسلم وكان أول مشاهدته الخندق، توفي سنة (٣٦هـ).

انظر: طبقات ابن سعد ٤/٧٥، الاستيعاب لابن عبد البر ٢/١٩٤، الإصابة لابن حجر ٢/٦٢.

(١٢) في (م)، و (ك): هو الحلال.

(١٣) في (ك): والوضوء به.

(١٤) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٧، والبيهقي في الكبرى ١/٢٥٣ عن سلمان، قال رسول الله ﷺ: (يا سلمان

كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم، فصارت فيه، فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه) .

=

[٢] ولأنه حيوانٌ ليس له دمٌ سائلٌ؛ فلا ينجس بالموت، أو فلا ينجس ما يموت فيه، كالجراد، ودود الخُلِّ إذا مات فيه.

فإن قيل: حيوانٌ لا يؤكل لحمه - لا حرمة^(١) -؛ فوجب أن ينجس بالموت، وينجس ما مات فيه، أصله ما له دمٌ سائلٌ^(٢).
قيل له: . تحريم^(٣) الأكل لا يدلُّ على النجاسة، بدليل آدميٍّ على الأصلين، والسَّبْع^(٤) عندهم.^(٥)

. والمعنى في الأصل^(٦) أنه لَمَّا نجس^(٧) بعض المائعات نجس^(٨) جميعها، وما لا دم له لا يُنجسُ بعض المائعات؛ فلا يُنجسُ باقيها^(٩).

[٨٧/٩] مسألة: أثر موت ما يعيش في الماء فيه؛ مما يحل أكله أو يحرم

قال: وموت ما يعيش في الماء فيه^(١٠) لا يُفسدُه، كالسمك، والضفدع، والسرطان.^(١١)

= قال الحافظ في التلخيص (٢٨/١): ((وفيه بقية بن الوليد، وقد تفرّد به، وحاله معروف، وشيخه سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، مجهول وقد ضَعَّف أيضاً، واتفق الحفاظ على أن رواية بقية عن المجهولين واهية، وعليّ بن زيد بن جدعان ضعيف أيضاً)) .

(١) قوله (لا حرمة) : ساقطة من (م) .

(٢) في (م) : ما له نفس سائلة .

(٣) في (ك) : منع الأكل .

(٤) في (م) : والسباع .

(٥) انظر: الإقناع لابن المنذر ص ١٩، الباب للمحامي ص ٣٩٢، التنبيه للشيرازي ص ١٢٧ .

(٦) أي الأصل المقيس عليه، وهو ما له دم سائل .

(٧) في (م) : أنه لا يُنجس .

(٨) في (م) : يُنجس .

(٩) في (م) : فلا ينجس ما فيهما .

(١٠) قوله (فيه) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(١١) قدّم السمك؛ لأنه مجمع عليه أنه لا يفسده إذا مات حتف أنفه؛ لأنه مات في معدته ومظانه، أما إذا مات جرحاً فرَوَى معلى عن أبي يوسف أنه يفسد الماء .

انظر: البدائع للكاساني ٧٩/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٢٣، البناية للعيني ٣٩١/١ .

الضفدع، والسرطان، محل خلاف هل يفسد الماء بموتهما أم لا ؟

قال أبو حنيفة، ومحمد: لا يفسد الماء .

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٢/١، الفتاوى الحنافية ١٠/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٢٤ .

وبه قال المالكية .

انظر: المدونة لسحنون ٤/١، التلقين للقاضي عبد الوهاب ٥٩/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٩/١ .

وقال الشافعي - رحمه الله^(١) - : يُنَجَّسُ؛ إِلَّا السَّمَكُ.^(٢)

[١٢/أ(٢)]

لنا: [١] قوله/ ﷺ - في البحر - : (هو الطَّهُور ماؤُهُ، الحَلُّ مِيتَتُهُ)^(٣).
[٢] ولأنه حيوانٌ يعيش في الماء، فموتُهُ فيه لا يُنَجِّسُهُ، كالسَّمَكِ.^(٤)

[١٠/٨٨] مسألة: أثر انقطاع حيوان الماء فيه، في طهارة الماء

وقد قال^(٥) أبو حنيفة، ومحمد - رضي الله عنهما^(٦) - : إذا انقطع^(٧) حيوان الماء في الماء، لم يُنَجَّسْ؛ بناءً على أصلهما أن^(٨) دمه طاهر.^(٩)
وقال أبو يوسف: يُنَجَّسْ؛ بناءً^(١٠) على أصله في دم السمك، أنه نجس^(١١).^(١٢)

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .

(٢) انظر: الأوسط لابن المنذر ٢٨٣/١، الوسيط للغزالي ١٤٣/١، المجموع للنووي ١٣٢/١.
وبه قال أبو يوسف من الحنفية، والحنابلة.

انظر للحنفية: المبسوط للسرخسي ٥٧/١، البدائع للكاساني ٧٩/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٢٣.
والحنابلة: المستوعب للسامري ١١٧/١، المحرر لأبي البركات ٦/١، شرح مختصر الخرق للزركشي ١٣٨/١.
(٣) سبق تخرجه (١٧٩)، المسألة رقم [٧٩/١]، هامش رقم (١) .

وجه الدلالة: ((اقتضى ظاهره معنيين: أحدهما: إباحة أكله، والثاني: أنه لا ينجس ما مات فيه، وقد قامت الدلالة على حصر أكل ما عدا السمك مما يعيش في الماء، وبقيت دلالة اللفظ في طهارة ما مات فيه)) شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٤٧/١.

(٤) اختلف الحنفية في تعليل عدم فساد الماء، بموت ما يعيش فيه ؟
فقال مشايخ العراق: لعدم الدم، إذ الدموي لا يعيش في الماء، لمخالفة طبيعة الماء طبيعة الدم، فلم تنجس في نفسها لعدم الدم المسفوح، فلا توجب تنجيس ما جاورها ضرورة.
وقال مشايخ بلخ: لأنه لا يمكن صيانة المياه عن موت هذه الحيوانات فيها؛ لأن معدتها الماء، فلو أوجب موتها التنجيس لوقع الناس في الخرج.

انظر: المبسوط للسرخسي ٥٧/١، الهداية للمرغيناني ٢٢/١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ١٨.

(٥) في (ك) : وقال.

(٦) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (ك) . وفي (م) : رحمه الله.

(٧) في (ك) : إذا أنقع.

(٨) في (م) : لم ينجسه على أصلهما؛ لأن. وفي (ك) : لم ينجسه بناءً على أصلهما؛ لأن.

(٩) انظر: المبسوط للسرخسي ٥٧/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٢٤، البناية للعيبي ٣٩١/١.

(١٠) قوله (بناءً) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(١١) في (م) : ينجس.

(١٢) قال السرخسي في المبسوط (٥٧/١) : ((وهو ضعيف؛ فإنه لا دم في السمك؛ إنما هو ماء آجن، ولو كان فيه دم فهو مأكول، فلا يكون نجساً، كالكبدة، والطحال)) .

انظر: المبسوط للسرخسي ٥٧/١، العناية للباقر ٨٤/١، البناية للعيبي ٣٩٣/١.

[١١/٨٩] مسألة: أثر موت ما له نفس سائلة في الماء [

وأما^(١) ما له دم سائل، إذا مات في الماء، فإنه يُنَجِّسُهُ.^(٢)

[١] لأنه ينجس^(٣) بالموت؛ فينجس ما يجاوره^(٤).

[٢] ولهذا تجب إراقته؛ لأن دمه^(٥) نجس، فيتحلل في الماء فينجس.

[١٢/٩٠] مسألة: استعمال الماء المستعمل في طهارة الأحداث [

قال: والماء المستعمل، لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث.^(٦)

وقال مالك - رحمه الله^(٧) - : يجوز.^(٨)

(١) في (م) : وما.

(٢) تحرير المسألة: ما له دم سائل لا يخلو: إما أن يكون برياً، أو مائياً، أو يعيش فيهما جميعاً. فإن كان برياً: فإنه ينجس بالموت، وينجس المائع الذي يموت فيه، سواء كان ماءً، أو غيره، وسواء مات في المائع أو في غيره، ثم وقع فيه، كسائر الحيوانات الدموية. وإن كان مائياً: فلا يخلو، إما أن يموت في الماء، أو في غيره. فإن كان مائياً ومات في الماء؟ فلا يوجب التنجيس، كالضفدع، والسرطان، وسبق ذكر الخلاف فيه في المسألة رقم [٨٧/٩] ص ١٩٢.

وإن كان مائياً ومات في غير الماء، فمحل خلاف؟ قيل: يوجب التنجيس؛ لأنه مات في غير معدنه ومظانه. وقيل: لا يوجب التنجيس، قال في التحفة (٦٣/١): ((وهو الأصح؛ لأنه لا دم له حقيقة؛ لكن يحرم أكله لفساد الغذاء وحيثه)). وإن كان مما يعيش فيهما جميعاً: كالبط، والأوز، قال في التحفة (٦٣/١): ((أجمعوا على أنه إذا مات في غير الماء، يوجب التنجيس، وإن مات في الماء، فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يفسد الماء)). انظر: البدائع للكاساني ٧٩/١، الهداية للسرغيني ٢٢/١، التصحيح والترحيع لابن قطلوبغا ص ١٣٩.

(٣) في (م) : نجس.

(٤) في (م) : ما جاوره.

(٥) في (ك) : لأن له دم نجس.

(٦) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٥/١، المبسوط للسرخسي ٤٦، ٥٣/١، البدائع للكاساني ١٧، ٦٦/١. وهو المنصوص عليه عند الشافعية، ورواية للحنابلة.

انظر للشافعية: الإبانة للقرافي ص ٥٩، المهذب للشيرازي ٥٠/١، المجموع للنووي ١٥٠/١. وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٦٠/١، المحرر لأبي البركات ٢/١، الكافي لابن قدامة ١٧/١. قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) يجوز مع الكراهة، قال مالك: ((لا خير فيه، ولا أحب لأحد أن يتوضأ به، فإن فعل وصلى، لم أر عليه إعادة الصلاة، ولتوضأ لما يستقبل)) الكافي لابن عبد البر ص ١٦.

انظر: التلقين للقاضي عبد الوهاب ٥٦/١، الشرح الصغير للدردير ١٦/١، المقدمات لابن رشد ٨٦/١. وهو قول للشافعية، ورواية للحنابلة.

انظر للشافعية: المهذب للشيرازي ٥٠/١، المجموع للنووي ١٥٠/١، فتح الوهاب للأنصاري ١١/١. وللحنابلة: المحرر لأبي البركات ٢/١، الإنصاف للسرناوي ٣٥/١، حاشية سليمان بن عبد الله على المقنع ١٨/١.

لنا: [١] قوله ﷺ: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسلن فيه من الجنابة)^(١) [١٠/ب(س)]
والنهي عن الاغتسال يدل على الفساد.^(٢)
[٢] ولأنه ما زال به المنع^(٣) من فعل^(٤) الصلابة؛ فلم يُجز الوضوء به، كالماء الذي
غَسَلَ به الجنابة^(٥).

[٩١/١٣] مسألة: حد الماء المستعمل

قال: والمستعمل: كل ماء^(٦) أُزيل به حدث، أو أستعمل في البدن على وجه القرية^(٧)
وهذا الذي ذكره هو الصحيح من^(٨) قول أبي يوسف، ومحمد^(٩) - رحمهما الله^(١٠) -
وقال زُفر - رحمه الله^(١١) - : لا يصير مُستعملاً إلا إذا أسقط به الفرض.^(١٢)

- (١) سبق تخريجه (ص ١٨٣) المسألة رقم [٨٣/٥]، هامش (٧).
(٢) فيه إشارة إلى قاعدة: (النهي يقتضي الفساد)، يقتضي الفساد مطلقاً، وهو مذهب أبي حنيفة، وجهور
الحنفية، لا فرق في ذلك بين العبادات، والمعاملات، والعقود، ولا بين ما نُهي عنه لذاته، أو لغيره، ولا يُحمل
على الصحة مع التحريم؛ إلا بدليل، وهو قول المالكية، وجهور الشافعية، والمشهور عند الحنابلة.
وقيل: إذا كان النهي لعين المنهي عنه، أو اختص بالمنهي عنه، اقتضى فساد المنهي عنه، وإذا كان النهي لوصفه،
لم يوجب فساد المنهي عنه؛ بل يقتضي الصحة.
وحكي عن الكرخي: الفساد يحتاج إلى دليل غير النهي، وهو اختيار الغزالي، وبعض الشافعية.
انظر: أصول السرخسي ٨٠/١، المستصفى للغزالي ٢٥/٢، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٨٨.
(٣) في (م): ولأنه ما أُزيل به المانع.
(٤) قوله (فعل): ساقطة من (ك).
(٥) في (م)، و (ك): غَسَلَ به النجاسة.
(٦) في (م)، و (ك): كلما.
(٧) ((بأن توضع طاهراً قصداً للقرية)) المستجمع للعين ١٢٠/١.
(٨) في (ك): في قول.
(٩) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٥/١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١٢٠/١، المستجمع للعين ١٢٠/١.
وروي عن محمد: أنه لا يصير الماء مستعملاً إلا بإقامة القرية لا غير.
تحويل محل الخلاف: جاء في البناية للعين (٤٠٢/١): ((لو توضع مُحْدَثُ بنية القرية، صار مُستعملاً بالإجماع،
ولو توضع متوضئ للتردد، لا يصير مُستعملاً بالإجماع، ولو توضع بماء ورد لا يصير مستعملاً بالإجماع.
ولو توضع مُحْدَث للتردد، بغير قصد القرية، محل خلاف؟ عندهما، وعند زُفر: صار مُستعملاً، خلافاً لمحمد: لا
يصير مُستعملاً إلا بقصد القرية.
ولو توضع المتوضئ بقصد القرية، محل خلاف؟ صار مستعملاً عند الثلاثة، خلافاً لزُفر.
انظر: الفتاوى الخانية ١٦/١، المبسوط للسرخسي ٤٦/١، المستجمع للعين ١٢٠/١.
(١٠) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(١١) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(١٢) أي بإزالة الحدث لا غير.
انظر: الفتاوى الخانية ١٦/١، المبسوط للسرخسي ٤٦/١، المستجمع للعين ١٢٠/١.

أما إسقاط الفرض به؛ فلأنه أزال به مانعاً من الصلاة^(١)؛ فوجب أن ينتقل^(٢) إليه حكم المنع، أصله^(٣) المُرَّالُ به النجاسة.

وأما إذا استعمل^(٤) على وجه القُرْبَةِ؛ فلأنه تعلق به حكم شرعي، وهو استحقاق الثواب، فصار كما لو سقط به الفرض.

[٩/ب(ك)]

وجه قول^(٥) زُفر - رحمه الله^(٦) - : أنه ما لم يُسَقَطْ به الفرض لا يصير^(٧) مُسْتَعْمَلًا، كما لو تَرَدَّ به.

وقد ذكر الطحاوي^(٨) - رحمه الله^(٩) - في (مختصره)^(١٠) : أنه^(١١) إذا تَرَدَّ بالماء صار مُسْتَعْمَلًا، وهذا محمولٌ على أنه إن كان مُحْدِثًا^(١٢) فيصير مُسْتَعْمَلًا؛ لزوالِ الْحَدَثِ.

[٩٢/١٤] مسألة: صفة الماء المستعمل

وقد^(١٣) رَوَى محمد - رحمه الله^(١٤) - عن أبي حنيفة - رضي الله عنه^(١٥) - : أن الماء المستعمل

(١) في (م) : ما أزال مانعاً من الصلاة.

(٢) في (ك) : أن يُنْقَل.

(٣) في (م) : أصله الماء المزال به.

(٤) في (م)، و (ك) : وأما إذا استعمله.

(٥) في (ك) : ووجه قوله زُفر.

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) في (ك) : فلا يكون.

(٨) الطحاوي: الفقيه الإمام الحافظ، أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، أبو جعفر الطحاوي، صاحب التصانيف

كان شافعيًا، ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة، له المختصر في الفقه،

وأحكام القرآن، ومشكل الآثار، ولد سنة (٢٣٩هـ)، وتوفي سنة (٣٢١هـ).

انظر: الفهرست لابن ندیم ص ٢٥٧، طبقات الحنفية للقرشي ٢٧١/١، الفوائد البهية للكنوي ص ٣١.

(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٠) ونصّه في المختصر (ص ١٦) : ((وما توضئ به من المياه، أو اغتسل به منها، أو تَرَدَّ به منها؛ فقد صار

مستعملًا، لا يجوز التوضؤ به، ولا الاغتسال به)) . قال الجصاص: ((قوله في الترد بالماء أنه يوجب للماء

حكم الاستعمال، لا أعلمه مذهب أصحابنا)) شرح مختصر الطحاوي ٢٣/١.

(١١) قوله (أنه) : لم ترد في (ك) .

(١٢) في (ك) : على أنه مُحْدِثٌ.

(١٣) قوله (وقد) : لم ترد في (م) .

(١٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٥) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

طاهرٌ غيرُ مُطَهَّرٍ للأحداث. (١)

ورَوَى الحسنُ عن أبي حنيفة - عليه السلام (٢) - : أنه نَجِسٌ، (٣) إن أصاب الثوبَ منه أكثر من قَدْرِ الدرهم؛ (٤) لم تُجْز الصلاة فيه.

وعن أبي يوسف - رحمه الله (٥) - : إذا توضأ به (٦) المحدثُ فهو نَجِسٌ، (٧) وإن توضأ به الطاهر لم يَنْجُس.

وجه رواية محمد - رحمه الله (٨) - وهو الصحيح، (٩) وهو قول محمد (١٠) - رحمه الله (١١) - :

[١] (أن النبي ﷺ / كان إذا توضأ بأدْرَ أصحابه إلى وضوئِهِ؛ فمسحوا به وجوههم) (١٢)، [١٢/ب(٢)]
فلو كان نجساً لمنعهم، (١٣) كما منع

(١) وهي رواية زُفَرٍ، وعاقبة القاضي عن أبي حنيفة أيضاً، وبه قال محمد، ورواية عن أبي يوسف.
انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٥/١، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٧/١، المبسوط للسرخسي ٤٦/١.

(٢) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٣) نجس نجاسة مغلظة، وهي رواية عن أبي يوسف.

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٧/١، المبسوط للسرخسي ٤٦/١، المستجمع للعيني ١٢٠/١.
(٤) قدر الدرهم: هو ضابط حدِّ السير من النجاسة المفعو عنها، وهو ((تقدير لموضع الاستنجاء؛ لأهم كانوا يستنجون ويستبرؤون، ... قال إبراهيم النخعي: أرادوا أن يقولوا: مقدار المقعد، فاستفحشوا، فقالوا: مقدار الدرهم)) شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٧/١.

روى أبو يوسف عن أبي حنيفة، وهشام عن أبي يوسف: أنه لا يفسد الثوب حتى يكون كثيراً فاحشاً.

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٧/١، المبسوط للسرخسي ٤٦/١ .

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٦) في (ك) : إن توضأ به.

(٧) نجس نجاسة خفيفة في الرواية المشهورة، وهي رواية عن أبي حنيفة.

انظر: المبسوط للسرخسي ٤٦/١، الفتاوى الخانية ١٥/١، المستجمع للعيني ١٢٠/١.

وقال زُفَرٍ: إن كان مستعمله طاهراً، يكون الماء المستعمل طاهراً، وطهوراً، وإن كان محدثاً، يكون طاهراً غير طهور. انظر: الهداية للمرغيناني ٢٢/١، المستجمع ١٢١/١، والبنية للعيني ٣٩٩/١.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٩) وهو الملقب به، صححه أبو الحسن الكرخي وأبو بكر الجصاص، وهو اختيار مشايخ العراق، وما وراء النهر.

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٨/١، بدائع الصنائع للكاساني ٦٦/١، المستجمع للعيني ١٢١/١.

(١٠) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٥/١، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٧/١، المبسوط للسرخسي ٤٦/١.

(١١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٢) متفق عليه، البخاري في مواضع، منها في كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، برقم (١٨٧)

٨١/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، برقم (٥٠٣/٢٤٩) ٣٦٠/١.

(١٣) قال الحافظ ابن حجر: ((فيه دلالة بيّنة على طهارة الماء المستعمل)) فتح الباري ٣٥٣/١.

أبا طيبة الحجَّام^(١) عن شُرْبِ دَمِهِ^(٢).

[٢] ولأنه ماءٌ طاهرٌ لاقى محلاً طاهراً؛ فصار كما لو غَسَلَ به ثوباً طاهراً.

وجه رواية الحسن: أنه ما زال به المنع من المانع^(٣) من الصلاة؛ فصار كالماء الذي أزال^(٤) به النجاسة.

وهذا بعيد؛ لأن الماء المستعمل لا يمكن التحرز منه^(٥).

[٩٣/١٥] مسألة: حكم الوضوء في المسجد

وقد قال أبو حنيفة، وأبو يوسف - رضي الله عنهما^(٦) - : يُكره الوضوء في المسجد^(٧)، وقال أبو يوسف^(٨) - رحمه الله^(٩) - : إلا أن يكون موضعاً أُعيدَ لذلك^(١٠).

(١) أبو طيبة الحجَّام: مولى الأنصار، من بني حارثة، وقيل: من بني بياضة، اختلف في اسمه، فقيل دينار، وميسرة، ونافع، وقد ثبت ذكره في الصحيحين أنه حُجِمَ النبي ﷺ من حديث أنس، وجابر، وغيرهما.
انظر: طبقات ابن سعد ١/٤٤٣، تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢/٢٥٦، الإصابة لابن حجر ٧/٢٣٣.
(٢) قال ابن الصلاح: ((هذا الحديث غريب عند أهل الحديث، لم أجد ما يثبت به)) شرح مشكل الوسيط ١/١٥٢ وقال الحافظ في التلخيص (١/٣٠): ((حديث أن أبا طيبة الحجَّام شرب دم رسول الله ﷺ ولم ينكر عليه، وفي رواية: أنه قال له بعد ما شرب الدم: (لا تُعد، الدم حرام كله))، أما الرواية الأولى فلم أرَ فيها ذكراً لأبي طيبة بل الظاهر أن صاحبها غيره؛ لأن أبا طيبة مولى بني بياضة من الأنصار، والذي وقع لي فيه، أنه صدر من مولى لبعض قريش، ولا يصح أيضاً، فروى بن حبان في الضعفاء من حديث نافع أبي هريرة عن عطاء عن ابن عباس قال: ((حُجِمَ النبي ﷺ غلام لبعض قريش، فلما فرغ من حجامته أخذ الدم فذهب به من وراء الحائط، فنظر يمينا وشمالاً فلما لم ير أحداً تحسَّى دمه حتى فرغ، ثم أقبل فنظر النبي ﷺ في وجهه، فقال: ويحك ما صنعت بالدم؟ قلت: غيبته من وراء الحائط، قال: أين غيبته؟ قلتُ يارسول الله: نفست على دمك أن أهريقه في الأرض، فهو في بطني، قال: اذهب فقد أحرزت نفسك من النار)) ونافع، قال بن حبان: روى عن عطاء نسخة موضوعة، وذكر منها هذا الحديث، وقال يحيى بن معين: كذاب. وأما الرواية الثانية: فلم أرَ فيها ذكراً لأبي طيبة أيضاً بل ورد في حق أبي هند، رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من حديث سالم أبي هند الحجَّام، قال: حجمت رسول الله ﷺ فلما فرغت شربته، فقلتُ يارسول الله: شربته، فقال: (ويحك يا سالم أما علمت أن الدم حرام، لا تُعد)، وفي إسناده أبو الحجاج، وفيه مقال. وروى البزار، وابن أبي شيمة، والبيهقي في الشعب، والسنن، من طريق بريدة بن عمر بن سفيانة، عن أبيه، عن جده: (أن رسول الله ﷺ احتجم، ثم قال له: خذ هذا الدم فادفنه من الدواب، والطيور، والناس، قال: فتغيبته به فشربته، ثم سألتني، أو قال: فأشربته فضحك)).

(٣) في (م): أنه لما أزال مانعاً. وفي (ك): أنه ما زال به المنع.

(٤) في (م): أزيل به.

(٥) في (م): التحرز عنه والتحفظ. وفي (ك): لا يمكن التحفظ منه.

(٦) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٥٦، فتح القدير لابن الهمام ١/٤٢٢، الفتاوى البزازية ٤/٨٢.

(٨) انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٥٦، فتح القدير لابن الهمام ١/٤٢٢، الفتاوى البزازية ٤/٨٢.

(٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) في (م): موضعاً قد أُعيدَ لذلك. وفي (ك): موضعاً قد أُتخذ لذلك.

وقال محمد^(١) - رحمه الله^(٢) - : إذا لم يكن عليه قَدَرٌ فلا بأس به.

أما أبو حنيفة فقال: إن^(٣) الماء المُستعمل مُستَقْدَرٌ في العادة؛ ولذلك يُكره شُرْبُه، ويجب
ويجب أن يُجْتَنَب^(٤) المسجد ما يُستَقْدَر^(٥).
وأما أبو يوسف، فمن أصله أنه نجس.
وأما محمد، فمن أصله أنه^(٦) طاهر، فصار كاللبن.

(١) أي في الموضع المَعَدَّ للصلاة.

انظر: الفتاوى الخانية ١/١٦، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٤٥، فتح القدير لابن الهمام ١/٤٢٢ .

(٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٣) قوله (إن) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٤) في (م) : يُجْتَنَب .

(٥) في (ك) : ما يُستَقْدَر شُرْبُه .

(٦) قوله (أنه) : ساقطة من (م) .

[فصل: فيما يطهر بالدِّبَاغِ (١)]

[٩٤/١] مسألة: أثر الدِّبَاغ في تطهير جلود الميتة

قال: وكل إهاب دُبِغَ فقد طَهَرَ، وجازت الصلاة فيه، والوضوء منه؛ (٢) إلا جِلْدَ الخنزير، والآدمي (٣).

والأصل في ذلك؛ قوله ﷺ: (أَيْمًا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ) (٤).

وقد قال مالك (٥) - رحمه الله (٦) - : جِلْدُ الْمَيِّتَةِ لَا يَطْهَرُ بِالدِّبَاغِ (٧).

وهذا لا يصح؛ وذلك: [١] لأن النبي ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ لَمِيمُونَةٍ، فقال: (هَلَّا أَخَذْتُمْ

جِلْدَهَا فَدَبِغْتُمُوهُ، فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ ؟ فَقَالُوا: إِيَّاهَا مَيِّتَةٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيِّتَةِ أَكْلَهَا) (٨).

[٢] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنْ (٩) / الدِّبَاغُ يُجِلُّ الْجِلْدَ، كَمَا يُجِلُّ الْحُلَّ [١١/أ(س)]

(١) الدِّبَغُ: دِيبُغُ الْجِلْدِ يَدْبِغُ دِبْغًا، وَدِبَاغُهُ، عَالِجُهُ بِمَادَّةٍ لَيْلِيَّةٍ وَيَزِيلُ مَا بِهِ مِنْ رَطُوبَةٍ وَتَنٍّ، وَالدِّبَاغَةُ اسْمٌ لِلصَّنْعَةِ، وَالدِّبَاغُ أَيْضًا مَا يُدْبِغُ بِهِ، وَالدَّبِغَةُ مَوْضِعُ الدِّبْغِ.

انظر: المغرب للمطري ص ٩٦، المصباح المنير للفيومي ص ١٠٠، المعجم الوجيز ص ٢٢٠.

(٣) انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٢٨، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٧١/١، البناية للعيبي ٤٠٧/١. وهو قول للمالكية على تفصيل عندهم، والشافعية، وفي رواية للحنابلة يطهر ما كان ظاهرًا حال الحياة، وفي رواية أخرى للحنابلة: يطهر جلد ما كُؤِلَ اللحم دون غيره.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ١٩، بداية المجتهد لابن رشد ١٩٧/١، حاشية الدسوقي ٥٥/١.

وللشافعية: البيان للعسراي ٦٩/١، المجموع للنووي ٢١٥/١، مغني المحتاج للشربيني ٢٣٧/١.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٦٦/١، الانتصار لأبي الخطاب ١٧٢/١، الإنصاف للمرداوي ٨٧/١.

(٣) في (م)، و (ك) : إلا جلد الآدمي، والخنزير.

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ، برقم (١٧٢٨) ١٩٣/٤، وابن ماجة

في كتاب اللباس، باب ليس جلود الميتة إذا دُبِغَتْ، برقم (٣٦٠٩) ١١٩٣/٢، من حديث ابن عباس.

وأصله عند مسلم، في كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدِّبَاغِ، برقم (٣٦٦/١٠٥) ٢٧٧/١.

(٥) في قول له، لا يطهر، ويجوز الانتفاع بظاهره دون باطنه، فيستعمل في اليابس دون الرطب، ويصلى عليه لا فيه.

انظر: الكافي لابن عبد البر ص ١٩، بداية المجتهد لابن رشد ١٩٧/١، حاشية الدسوقي ٥٥/١.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله ص ١٢، المستوعب للسامري ٣٥٦/١، الإنصاف للمرداوي ٨٦/١.

(٧) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) في (ك) : بالدِّبْغِ.

(٨) متفق عليه، البخاري في مواضع، منها في كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ برقم (١٤٩٢)

٤٦٢/١، ومسلم في كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدِّبَاغِ، برقم (٣٦٣/١٠٠) ٢٧٦/١ واللفظ له.

وجه الدلالة: (عند الحنفية، والشافعية) أن ميتة الحيوان إنما حُرِّمَ أَكْلُهَا، ولم يُحْرَمِ الانتفاع بجِلْدِهَا بعد دِبْغِهَا.

(وعند الحنابلة في رواية) بأنه ورد في جلد شاة مأكولة اللحم، فخصَّ بالطهارة، ويبقى ما عداها على أصله.

(وعند المالكية في قول) برواية: (هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا) فدلَّ على حِلِّ الانتفاع لا على الطهارة.

(٩) قوله (إِنْ) : لم ترد في (م)، و (ك) .

والذي روى أن النبي ﷺ قال: (لا تنتفعوا من الميتة بإهاب، ولا عَصَبٍ) (٢) (٣)؛ فالإهاب هو الجلد الذي لم يُدبغ، (٤) قال الخليل (٥) (٦): فإذا دُبِغَ سُمِّيَ (٧) أُدِيمًا. (٨) وقد رُوي: (أن النبي ﷺ توضأ من ماءٍ في شَنٍّ (٩) مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَدْبُوعٍ) (١٠).

- (١) أخرجه الدارقطني برقم (٢٨) ٤٩/١ من حديث أم سلمة رضي الله عنها، أنها كانت لها شاة تحتلبها، فقدها النبي ﷺ، فقال: ما فعلت الشاة؟ قالوا: ماتت، قال: أفلا انتفعتم بإهابها؟ قلنا: إنها ميتة، فقال النبي ﷺ: (إن دباغها يحل، كما يحل على الخمر). قال الدارقطني: تكرر به فرج بن فضالة، وهو ضعيف.
- (٢) انظر: نصب الراية للزيلعي ١/١١٩، الدراية لابن حجر ١/٥٨، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١/٨٤.
- (٣) العَصَب: شبه حيوط بيض، من أطناب المفامل، يسري فيها الحس والحركة، جمعه أعصاب.
- (٤) انظر: النهاية لابن الأثير ٣/٢٤٥، المغرب للمطري ص ١٧٧، المعجم الوجيز ص ٤٢٠.
- (٥) أخرجه أحمد في المسند ٤/٣١١، أبو داود في كتاب اللباس، باب من روى أن لا يُنتفع بإهاب الميتة، برقم (٤١٢٧)، (٤١٢٨) ٤/٣٧٠، والترمذي في كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دُبِغَ برقم (١٧٢٩) ٤/١٩٤، والنسائي في كتاب الفرع والعثيرة، باب ما يُدبغ به جلود الميتة، برقم (٤٢٤٩) ٧/١٧٥، وابن ماجه في كتاب اللباس، باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب، برقم (٣٦١٣) ١/١١٩٤، من حديث عبد الله بن عكيم. حسن الإمام أحمد إسناده، وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن، وصححه أحمد بن الحسن يقول: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين، وكان يقول كان هذا آخر أمر النبي ﷺ، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده)) السنن ١/١٩٤.
- (٦) أجيب عن الاستدلال بالحديث من وجوه، منها ما ذكره المؤلف، ومنها اضطراب متنه وسنده، ومنها الاختلاف في صحبة ابن عكيم، قال الجصاص: ((فلا دلالة فيه على موضع الخلاف، وعلى أنا نجتمع بينهما فنقول: لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب قبل الدباغ لحديث ابن عكيم، وينتفع به بعد الدباغ؛ لأخبار الآخرين)) شرح مختصر الطحاوي ١/٥٩.
- (٧) انظر: تحقيق أحاديث التعليق لابن الجوزي ١/٦٤، المجموع للنووي ١/٢١٨، التلخيص لابن حجر ١/٤٧.
- (٨) (٩) في (١٠) : هكذا قال الخليل بن أحمد.
- (١) الخليل: هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، أبو عبد الرحمن البصري، شيخ سيبويه، من أئمة اللغة، واضع علم العروض، ذيتا، ورعا، متواضعا، مفرط الذكاء، ولد سنة مائة، وتوفي بالبصرة سنة (١٧٥هـ).
- (٢) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٣/١٤١، بغية الوعاة للسيوطي ١/٥٥٧، الإعلام للزركلي ٢/٣١٤.
- (٣) في (٤) : يُسَمَّى.
- (٥) الإهاب: بكسر الهمزة، جمعه أقب وأقب يضم الهمزة والهاء وفتحهما، اختلف أهل اللغة فيه، فقيل: هو اسم لمطلق الجلد، وقيل: هو الجلد الغير المدبوغ، وإنما يقال إهاب الجلد ما يؤكل لحمة.
- (٦) انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض ١/١٣٩، غريب الحديث لابن الجوزي ١/٤٨، مختار الصحاح للرازي ص ٢٥.
- (٧) الشَنُّ: والشنة، الأسقية والقرب الخلقان، جمعها شنان، وقيل هو ما ييس من القرب.
- (٨) انظر: غريب الحديث للحري ٢/٨٧١، غريب الحديث لابن الجوزي ١/٥٦٤، النهاية لابن الأثير ٢/١٢٣٧.
- (٩) لم أقف عليه، وعن ابن عباس قال: (أراد النبي ﷺ أن يتوضأ من سقاء، فقيل له: إنه ميتة، فقال: (دباغه يُذهب خبثه، أو نجسه، أو رجسه)، أخرجه أحمد في المسند ١/٣١٤، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١١٤) ١/٦٠، والبيهقي في الكبرى ١/١٧ وصححه إسناده، والحاكم في المستدرک ١/٢٦٥ وقال: هذا حديث صحيح.

[٩٥/٢] مسألة: أثر الدِّبَاغ في تطهير جِلْدِ الكلب

وقال^(١) الشافعي - رحمه الله^(٢) - : جِلْدُ^(٣) الكلب لا يطهَّر بالدِّبَاغ.^(٤)
لنا^(٥): [١] ظاهر الخبر.^(٦)

[٢] ولأنَّها بهيمة أُبيح الانتفاعُ بها حال الحياة - من^(٧) غير ضرورة^(٨) - ؛ فجاز أن يطهَّر جِلْدُها بالدِّبَاغ، كالشاة.

فإن قيل: حيوانٌ نجسٌ حال حياته^(٩)؛ فصار كالخنزير.
قيل له^(١٠): كونه نجساً لا يمنع^(١١) التطهير بالدِّبَاغ، كالميتة.

[٩٦/٣] مسألة: أثر الدِّبَاغ في تطهير جِلْدِ الخنزير

وأما جِلْدُ الخنزير، / فلا يجوز الانتفاع به حال الحياة^(١) [١٣/أ(٢)]

- (١) في (م)، و (ك): وقد قال.
(٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (ك). وفي (م): رضي الله عنه.
(٣) في (م): إن جلد.
(٤) انظر: حلية العلماء للقفال ١/١١٠، البيان للعسراي ١/٧٠، المجموع للنووي ١/٢١٦.
وهو قول الحسن بن زياد من الحنفية، وهو ظاهر المذهب عند المالكية؛ إلا أنه يباح الانتفاع به في الياسات دون المائعات، ويصلى عليه، لا فيه، وهو المذهب عند الحنابلة.
انظر للحنفية: المبسوط للسرخسي ١/٢٠٣، البدائع للكاساني ١/٨٦، السعاية للكنوي ١/٤٠٨.
وللمالكية: عيون المجالس للبغدادلي ١/١٧٨، الكافي لابن عبد البر ١/١٩، بداية المجتهد لابن رشد ١/١٩٧.
وللحنابلة: الانتصار لأبي الخطاب ١/١٥٦، المحرر لأبي البركات ١/٦، الإنصاف للمرداوي ١/٨٦.
(٥) أي دليلنا على طهارة جلد الكلب بالدباغة، ظاهر المذهب أن الكلب ليس بنجس العين، وعليه الفتوى، وصححه في البدائع (١/٨٦)، قال ابن نجيم في البحر الرائق (١/١٨٣): ((قد اختلف التصحيح فيه، والذي يقتضيه عموم ما في المتون، كالقدوري، والمختار، والكنز، طهارة عينه، ولم يعارضه ما يوجب نجاستها،

فوجب

- أحقية تصحيح عدم نجاستها)).
انظر: البدائع للكاساني ١/٨٦، شرح منظومة ابن وهبان لابن الشحنة ١/٣٦، كشف الحقائق للأفغاني ١/١٧.
وهو قول للمالكية.
انظر: الكافي لابن عبد البر ص ١٩، الشرح الكبير للدردير ١/٥٤، مواهب الجليل للخطاب ١/١٢٤.
(٦) وهو قوله ﷺ: (أما إهاب دُبغ فقد طهر) انظر (ص ٢٠٠)، المسألة رقم [٩٤/١].
(٧) في (ك): في غير ضرورة.
(٨) أي الانتفاع به مباح في حالة الاختيار، فلو كان نجس العين لما أبيع الانتفاع به.
انظر: المبسوط للسرخسي ١/٢٠٣، الهداية للمرغيناني ١/٢٣، البحر الرائق لابن نجيم ١/١٨٢.
(٩) في (م): نجس العين حال الحياة.
(١٠) قوله (له): ساقطة من (ك).
(١١) في (م): لا يمنع به.

بحال،^(٢) فغلظ^(٣) حكمه بعد موته؛ فلم يحز الانتفاع به.^(٤)
وعن أبي يوسف - رحمه الله^(٥) - : أنه يطهر.^(٦)

[٩٧/٤] مسألة: الانتفاع بجلد الآدمي

وأما جلد الآدمي، فلا يجوز الانتفاع به؛ لحرمة،^(٧) وما لا يجوز الانتفاع به لحرمة، لا يؤثر الدباغ فيه^(٨)؛ [لأن الدباغ إنما يراد به الانتفاع، فإذا كان الجلد لا ينتفع به، فلا فائدة في الدباغ]^(٩).

[٩٨/٥] مسألة: أثر ما يطهر جلده بالدباغ، في طهارته بالذكاة

وقد قال أصحابنا - رحمهم الله^(١٠) - : إن كل حيوان يطهر جلده بالدباغ، فإنه يطهر/ بالذكاة، وما لا يعمل الدباغ^(١١) في جلده، لا يطهر بالذكاة.^(١٢)
وقال الشافعي - رحمه الله^(١٣) - : ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالذكاة.^(١٤)

- (١) في (م)، و (ك): فلا يجوز الانتفاع به في حال حياته.
(٢) الانتفاع بجلد الخنزير حال الحياة، لا يجوز باتفاق الحنفية؛ لأن جميع أجزائه نجسة العين.
انظر: بدائع الصنائع للكاظمي ٨٦/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٢٧، تبين الحقائق للزيلعي ٢٦/١.
(٣) في (م): تغلظ.
(٤) وهو ظاهر الرواية؛ لأن عينه نجسة، وجلده من عينه، ولأن جلده لا يحتمل الدباغة، فإن له جلوداً مترادفة بعضها فوق بعض، والدباغ إنما يطهر جلد ما يحتمل الدباغة لا ما لا يحتمله، وقيل لا يطهر وإن احتمل جلده الدبغ؛ لأنه محرّم العين.
انظر: المبسوط للسرخسي ٢٠٢/١، بدائع الصنائع للكاظمي ٨٦/١، البحر الرائق لابن نجيم ١٧٩/١.
(٥) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(٦) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٠٢/١، البدائع للكاظمي ٨٦/١، تبين الحقائق للزيلعي ٢٦/١.
(٧) انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٢٧، تبين الحقائق للزيلعي ٢٦/١، السعاية للكنوي ٤٠٩/١.
(٨) في (ك): فيه الدباغ.
(٩) من (م)، و (ك).
(١٠) قوله (رحمهم الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(١١) في (ك): وأما لا يعمل للدباغ.
(١٢) بمعنى أن ما يطهر جلده بالدباغ، يطهر جلده بالذكاة؛ لأن الذكاة تعمل عمل الدباغ في إزالة الرطوبات النجسة. انظر: الهداية للمرغيناني ٢٣/١، فتح القدير لابن الهمام ٩٥/١، الوقاية للمحبوي ١٧/١.
(١٣) قوله (رحمهم الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(١٤) ما يؤكل لحمه، محل اتفاق بين الحنفية والشافعية على أن جلده يطهر وإن لم يدبغ؛ لأن طهارة الذكاة وقعت عليه، فاختلاف بينهما في غير مأكول اللحم؟
انظر: الأم للشافعي ٢٣/١، الخلافات للبيهقي ١٩٣/١، المجموع للنووي ٢٤٥/١.
وهو قول المالكية، والحنابلة.

لنا: [١] قوله ^(١) ﷺ: (الدَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ ^(٢)) ^(٣) وهو عام [في كل حيوان] ^(٤)
 [٢] ولأنه حيوان لا يُقَطَّع بتحريمه ^(٥)؛ فوجب أن يُؤَثَّر فيه الدَّكَاة، كالضَّيْع.

فإن قيل: ذَبَح لا يُحِلُّ ^(٦) اللَّحْم؛ فلا يُؤَثَّر في طهارته، كذبح الجحوسي ^(٧).
 قيل له: بل يُؤَثَّر في إباحته، ألا ترى أن المضطر إذا أكلَ هذا الحيوان ^(٨) لا يأكله إلا بعد الذَّبْح.

. ولأن الدَّكَاة لو لم تُؤَثَّر إلا ^(٩) في المأكول، لم تُؤَثَّر في الشَّاةِ المسمومة.
 . والمعنى في الجحوسي أنه ليس من أهل الدَّكَاة، والمُسلم من أهل الدَّكَاة، وقد ذَبَح ما لا ^(١٠) يُقَطَّع بتحريمه.

انظر للمالكية: الشرح الصغير للدرديري ١/١٨، حاشية الخرشبي ١/١٥٣، حاشية الدسوقي ١/٤٩. =
 وللحنابلة: المحرر لأبي البركات ١/٦، الإنصاف للمرداوي ١/٨٩، شرح منتهى الإيرادات للبهوتي ١/٣١.
 (١) في (ك): لنا قول النبي.
 (٢) اللَّبَّة: بفتح اللام، وتشديد الموحدة، المَرْمَةُ التي فوق الصدر، وهي المنحر.
 انظر: غريب الحديث لابن الجوزي ٢/٣١٠، النهاية لابن الأثير ٤/٢٢٣، مختار الصحاح للرازي ص ٢٧٨.
 (٣) ذكره البخاري في صحيحه معلقاً (٣/٤٥٩)، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٨٦١٥) ٤/٤٩٥، عن سعيد
 ابن جبير عن ابن عباس قال: (الدَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ)، قال الحافظ في الفتح (٩/٦٤١): ((وصله سعيد بن
 منصور، والبيهقي، من طريق أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: (الدَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ)، وهذا
 إسناد صحيح، وأخرجه سفيان الثوري في جامعه عن عمر مثله، وجاء مرفوعاً من وجه واحد)).
 وأخرجه الدارقطني في سننه (٤/٢٨٣) مرفوعاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: (بعث رسول الله ﷺ بديل بن
 ورقاء الخزاعي على جمل أوزق يصيح في فجاج مئى: (أَلَا إِنَّ الدَّكَاةَ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ ...) الحديث.
 قال الزيلعي في نصب الراية (٤/١٨٥): ((قال في التنقيح: هذا إسناد ضعيف بمرة، وسعيد بن سلام، أجمع
 الأئمة على ترك الاحتجاج به، وكذبه ابن غير، وقال البخاري: يذكر بوضع الحديث، وقال الدارقطني يحدث
 بالباطيل، متروك. انتهى)). انظر: العِلل للدارقطني ٩/١٧٥، الدراية لابن حجر ٢/٢٠٧.
 وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (١٩٨٢٩) ٤/٢٥٥، عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً، وعبد الرزاق
 عن عمر موقوفاً، برقم (٨٦١٤) ٤/٤٩٥.
 قال ابن كثير في تفسيره (٢/١٢): ((رواه الدارقطني مرفوعاً، وفيه نظر، وروي عن عمر موقوفاً وهو أصح)).
 انظر: سنن البيهقي ٩/٢٧٨، تغليق التعليق لابن حجر ٤/٥١٩.

(٤) من (م).

(٥) في (ك): بحرمته.

(٦) في (م)، و (ك): لا يبيح.

(٧) الجحوسي: الجوسية نحلة، وهم عبدة النار، ويزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، والجحوسي
 منسوب إليها، والجمع الجحوس، و تمجس الرجل صار منهم.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٩٠، لسان العرب لابن منظور ١٣/٣٠، المصباح المنير للفيومي ص ٢٩١.
 (٨) في (م): أن المضطر إلى أكل لحم هذا الحيوان.

(٩) قوله (إلا): ساقطة من (م).

قال: وشعر الميتة، وعظمها، وقرنها، طاهر^(٢). (٣) (٤)
وقال الشافعي - رحمه الله^(٥) -: نجس^(٦).
لنا: [١] حديث أم سلمة أن النبي ﷺ قال: (لا بأس بمسك الميتة إذا دُبغ، وصوفها، وقرنها، وشعرها^(٧)؛ إذا غُسل بالماء)^(٨).
[٢] ورَوَى أنس أن^(٩) عامِلَ أَيْلَةَ^(١٠) أهدى إلى النبي ﷺ مِسْطًا من عَاج؛ فكان يَمْتَشِطُ^(١١) به. (١)

- (١) في (م): ما لم يقطع بتحريمه.
(٢) في (ك): وشعر الميتة وعظمها طاهران.
(٣) تحرير محل الخلاف:
أجمعوا على جواز القطع والانتفاع بأشعار، وأوبار، وأصواف البهيمة، وهي حية، وأنه طاهر. وأجمعوا على أن ما قُطِع من البهيمة وهي حية، أنه ميتة، ونجس. واجمعوا على أن اللحم من أجزاء الميتة، ميتة نجسة. واختلقوا في أجزاء الميتة؟
انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٧، بداية المجتهد لابن رشد ١/١٩٦، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٨.
(٤) أي غير الخنزير، ويدخل في الشعر ما في معناه؛ من الريش، والوبر، والصَّوف. ويدخل في العظم ما في معناه؛ من القرن، والسِّن، والمنقار، والظِّلْف، والحافر.
انظر: الهداية للصرغيناني ١/٢٣، البرهان للطرابلسي ص ١٢٥، شرح الثَّغَايَةِ لملا علي قاري ١/٩٣.
وهو قول المالكية، ومذهب الحنابلة، في الشعر، والصوف، والوبر، والريش، وفي رواية للحنابلة أنه نجس.
انظر للمالكية: بداية المجتهد لابن رشد ١/١٩٦، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٨، الشرح الصغير للدرديري ١/١٨ وللحنابلة: المحرر لأبي البركات ١/٦، الفروع لابن مفلح ١/١٠٧، الإنصاف للمرداوي ١/٩٢.
(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
(٦) انظر: الأم للشافعي ١/٢٣، المجموع للنووي ١/٢٣٦، نهاية المحتاج للرملي ١/٢٥٠.
وهو قول المالكية، ومذهب الحنابلة في العظم والقرن والسِّن والظِّلْف والظفر.
وفي رواية للحنابلة أنه طاهر.
انظر للمالكية: عيون المجالس للبغدادلي ١/١٨٥، بداية المجتهد لابن رشد ١/١٩٦، القوانين لابن جزي ص ٣٨.
وللحنابلة: المحرر لأبي البركات ١/٦، الفروع لابن مفلح ١/١١٠، الإنصاف للمرداوي ١/٩٢.
(٧) في (م): وصوفها، وشعرها، وعظمها، وقرنها.
(٨) أخرجه الدارقطني ١/٤٧، ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١/٢٤، والطبراني في الكبير، برقم (٥٣٨) ٢٣/٢٥٨.
قال النووي في المجموع (١/٢٣٧): ((ضعيف باتفاق الحفاظ)) . انظر: الدراية لابن حجر ١/٥٨.
(٩) في (م): ابن.
(١٠) أَيْلَة: بفتح الهمزة، وسكون الياء، مدينة معروفة على ساحل القلزم مما يلي الشام.
انظر: معجم ما استعجم للبكري ١/٢١٦، معجم البلدان للحموي ١/٢٩٢، لسان العرب لابن منظور ١/٢٨٩.
(١١) في (م): يمتشط.

- [٣] ورُوي أنه كان في جهاز فاطمة - رضي الله عنها - سوارٌ من عاج^(٢).^(٣)
- [٤] ولأن الشَّعر، والعَظم لا حياة فيهما^(٤)؛ بدليل أنه لا يألم الحيوان بقطعه^(٥) منه - من غير آفة -، والموت إنما يُؤثر في نجاسة ما فيه حياة، وإذا لم يكن فيه حياة، لم يؤثر فيه الموت.

فإن قيل: شَعْرٌ مُتَّصِلٌ بِذِي رُوحٍ يَنْمُو بِنَمَائِهِ؛/ فوجب أن ينحس بنجاسته بالموت، قياساً [١٣/ب(٢)] على اللَّحْم^(٦).

قيل له^(٧): لا يُسَلَّم أنه يَنْمُو بِنَمَائِهِ؛ لأنه قد يَنْمُو مع عدم نماء الأصل.

والمعنى في الأصل أنه لو انفصل حال الحياة، حُكِمَ بنجاسته، كذلك بعد الموت، والشَّعر لو انفصل حال الحياة حُكِمَ بطهارته، كذلك بعد الموت جاز أن يُحْكَم بطهارته^(٨).^(٩)

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٦/١ عن بقية عن عمرو بن خالد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ كان = بمشط بمشط من عاج)، وقال: رواية بقية عن شيوخه المجهولين ضعيفة. وضعفه النووي في المجموع ٢٣٨/١.

انظر: نصب الراية للزيلعي ١١٩/١، الدراية لابن حجر ٥٨/١.

(٢) العاج: أنياب الفيلة، ولا يُسمَّى غير الثَّاب عاجاً، وقال الجوهري: العاج عظم الفيل، الواحدة عاجة. قال ابن الأثير: ((العاج الذَّئِل، وقيل: شيء يُتخذ من ظهر السُّلحفاة البحرية، فأما العاج الذي هو عظم الفيل، فنحس عند الشافعي، وظاهر عند أبي حنيفة)) النهاية ٣١٦/٣. وفي اللسان (٤٥٧/٩): ((قال ابن شميل: المَسْك من الذَّئِل ومن العاج، كههيئة السَّوار تجعله المرأة في يديها فذلك المَسْك)).

انظر: الصحاح للجوهري ٣٣٢/١، لسان العرب لابن المنصور ٤٥٧/٩، المصباح المنير للفيومي ص ٢٢٥.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٧٥/٥، وأبو داود في كتاب التَّرجَل، باب ما جاء في الانتفاع بالعاج، برقم (٤٢١٣) ٤١٩/٤، والبيهقي في الكبرى ٢٦/١، والطبراني في الكبير برقم (١٤٥٣) ١٠٣/٢، وابن عدي في الكامل ٦٨٦/٢ من طريق حميد بن أبي حميد الشامي، عن سليمان بن المُنْبَهي، عن ثوبان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (يا ثوبان اشترِ لفاطمة قلادة من عصب، وسوارين من عاج). قال ابن الجوزي في التحقيق (٢٩٤/١): ((وحميد، وسليمان، غير معروفين))، قال الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص ٤١٥): ضعيف الإسناد منكر.

(٤) في (م)، و (ك): لا حياة فيها.

(٥) في (م): لا يتألم الحيوان بقطعها منه.

(٦) في (م): ينمو بنمائه؛ لأنه/ قد ينمو؛ فوجب أن ينحس بموته، قياساً على سائر أجزائه.

(٧) قوله (له): ساقطة من (م).

(٨) في (ك): والشَّعر يُحْكَم بطهارته إذا انفصل عن الحياة، فجاز أن يُحْكَم بطهارته بعد الموت.

(٩) في (م)، و (ك): زيادة [فإن قلنا: إنه ينمو بنماء الأصل؛ ولكن هذا لا يدل على وجود الحياة فيه، فإن جميع الأشجار والنبات تنمو، وتنمو فروعه بنموه، ولا يدل ذلك على نجاسة ما يُقطع منه].

[فصل: في نزع ماء البئر]^(١)

[١٠٠/١] [مسألة: أثر وقوع النجاسة في البئر، وأثر النزع في تطهيرها]

قال: وإذا وقع^(٢) في البئر^(٣) نجاسة، نُزِحت، وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها^(٤).

وذلك: [١] لإجماع الصحابة - رضي الله عنهم -^(٥).

[٢] ورؤي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال في الفأرة تقع^(٦) في البئر: (يُنزع

ماؤها)^(٧)، ورؤي: (يُنزع منها دلاً)^(٨).

[٣] ورؤي عن أبي سعيد الخدري^(٩)،^(١٠) في الدُّجاجة [تموت في البئر]^(١١):

(يُنزع منها أربعون دلاً)^(١٢).

[٤] وعن الشعبي^(١٣)، والتَّخعي^(١٤): (في الفأرة عشرون

(١) لَمَّا كَانَ أَحْكَامُ مِاءِ الْآبَارِ دَاخِلَةً فِي بَابِ الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ ذَكَرَهَا فِيهِ، وَلَمَّا ذُكِرَ تَنْجَسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ بِوُقُوعِ نَجَسٍ فِيهِ، أُرْدِفَهُ بَيَانُ مَسَائِلِ الْآبَارِ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ. انظر: البناية للعيبي ٤٣١/١.

(٢) في (م)، و (ك) : وإذا وقعت.

(٣) المراد بالبئر القدر القليل الذي يتنجس بوقوع النجاسة فيه، وإنما لم يقيده هنا اكتفاء بما مر من عدم تنجس القدر الكثير، وأنه لا حاجة فيه إلى النزع. انظر: الدر المختار لابن عابدين ٢١٠/١، السعاية للكنوي ٤٢٥/١.

(٤) انظر: الفتاوى الخانية ٨/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٩٧، السعاية للكنوي ٤٣١/١.

(٥) انظر: شرح مختصر الطحاوي للخصاص ٤٥/١، الهداية للمرغيناني ٢٤/١، مختارات النوازل له ص ١٠٦.

(٦) في (م) : تموت.

(٧) في (م) : ينزع ما فيها.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (١٧١١) ١٤٩/١، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٧/١، ومصححه الخصاص في شرح مختصر الطحاوي ٤٣/١، والعيبي في البناية ٤٤٩/١.

(٩) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٢٧٣) ٨٢/١، والبيهقي في الكبرى ٢٦٨/١.

(١٠) في (م) : رضي الله عنه.

(١١) أبو سعيد الخدري: اسمه سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد الخدري، مشهور بكنيته،

استصغر يوم أحد واستشهد أبوه بها، شهد بيعة الرضوان، والخندق وما بعده، توفي سنة (٧٤ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد ٢٦٧/٥، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٦٨/٣، الإصابة لابن حجر ٧٨/٣.

(١٢) من (م) .

(١٣) انظر: نصب الراية للزيلعي ١٢٩/١، فتح القدير لابن الهمام ٩٠/١.

(١٤) الشعبي: هو عامر بن شراحيل الهمداني الكوفي، أبو عمرو، تابعي ثقة، فقيه، ولد سنة (١٩ هـ) في خلافة عمر، من أكبر شيوخ أبي حنيفة، يضرب المثل بحفظه، توفي سنة (١٠٣ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٧٩/١، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٨٧، الأعلام للزركلي ٢٥١/٣.

(١٥) النخعي: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي، من مذبح، أبو عمران، من أكابر التابعين، ثقة، فقيه، حافظ، ولد سنة (٤٦ هـ)، أخذ عن علقمة، وعنه حماد، والأعمش، مات محتقياً من الحجاج سنة (٩٦ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٧٣/١، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٩٥، الأعلام للزركلي ٨٠/١.

دلواً^(١).

[٥] ورؤي: أن زنجياً مات في [بئر]^(٢) زمزم؛ فأمر عبد الله بن عباس^(٣) أن يُنزع جميع مائها^(٤)،^(٥) وكان ذلك في خلافة ابن الزبير^(٦)، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير نكير^(٧) فاتفق السلف - عليه السلام - على تطهيرها بالنزع، فمن خالفهم لا يُعتد بخلافه.

وقد^(٨) قال محمد - رحمه الله^(٩) -: اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف - رحمه الله^(١٠) - أن البئر كالماء الجاري، وأنها لا تُنجس، ثم قلنا: ماذا علينا^(١١) أن نوجب نزع بعضها ولا نُخالف^(١٢) الإجماع^(١٣).

ومعنى هذا أن التبع، والنزع متصلان^(١٤)؛ فالتبع يدفع الماء النجس إلى وجه الماء^(١٥)، والنزع يأخذه، فهو بمنزلة الماء الجاري^(١٦).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٧١٣)، (١٧١٥) ١/١٤٩، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٧/١.

(٢) من (٢)، و (ك).

(٣) في (٢): رضي الله عنهما.

(٤) في (٢): جميع ما فيها.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٣، والبيهقي في الكبرى ١/٢٦٦، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٢٧٥) ١/٨٢، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (١٧٢٢) ١/١٥٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٧/١، عن عطاء: ((أن

حشياً وقع في بئر زمزم فمات، فأمر ابن الزبير فنزع ماؤها، فجعل الماء لا يتقطع ...))، صححه العيني في البناية ١/٤٣٣، وضعفه البيهقي. انظر: نصب الراية للزيلعي ١/١٢٩.

(٦) ابن الزبير: هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي، أول مولود في المدينة بعد الهجرة، أمه أسماء بنت الصديق،

سمّاه النبي ﷺ عبد الله، وكنّاه بأبي بكر، وكان ريقه الشريف أول شيء دخل جوفه، يوبع بالخلافة سنة (٦٤هـ) بعد يزيد بن معاوية، نشب بينه وبين الحجاج عدة حروب، انتهت بمقتل ابن الزبير عليه السلام بمكة، سنة (٧٣هـ).

انظر: صفة الصفوة لابن الجوزي ١/٣٢٢، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٢٤١، سير أعلام النبلاء للذهبي ٣/٣٦٤.

(٧) وهو المعروف عند الأصوليين بالإجماع السكوتي، وهو: أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول وينتشر ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر، فيسكتون، ولا يظهر منهم اعتراف ولا إنكار.

انظر: الإيجاع للسبكي ٢/٣٧٩، إجمال الإصابة للعلاني ص ٢٠، إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٥٣.

(٨) قوله (وقد): لم ترد في (٢).

(٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (٢)، و (ك).

(١٠) قوله (رحمه الله): لم ترد في (٢)، و (ك).

(١١) في (٢)، و (ك): ما علينا.

(١٢) في (٢): وأنا لا أخالف.

(١٣) انظر: المبسوط للسرخسي ١/٥٨، البدائع للكاساني ١/٧٥، رد المختار لابن عابدين ١/٢١١.

(١٤) في (٢): متصلاً.

(١٥) في (٢): إلى وجهه. وفي (ك): إلى وجه البئر.

(١٦) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٤٤، البدائع للكاساني ١/٧٥، رد المختار لابن عابدين ١/٢١١.

وقد رُوِيَ عن أبي حنيفة^(١) - رحمه الله^(٢) - في حوض الحمام إذا وقعت فيه نجاسة: أنه لا ينجس؛ لأنها لا تستقرُّ مع اتصال الأخذ، واتصال جريان الماء إليه.

وقد قال بشر المريسي^(٣): إن البثر إذا نجست^(٤) لا تطهر أبداً؛ لأنه إذا نزع ما فيها بقي طين نجس، فإذا تبع الماء نجسه^(٥).

[١٠/ب(ك)]

[١٤/أ(م)]

وهذا/ هو القياس؛^(٦) إلا أنه/ مخالف^(٧) الإجماع.

وقال [الأوزاعي]^(٨): إذا لم يتغير ماء البثر بالنجاسة؛ جاز الوضوء به.

وهذا القول^(٩) مخالف الإجماع؛ وهو اتفاق السلف على وجوب النزع ولم يسألوا عن التغير.

[١٠/١/٢] [مسألة: قدر ما يُنزع من البثر إن ماتت فيها فأرة ونحوها، وأخرجت قبل أن تنفسخ]

قال: فإن ماتت^(١٠) فيها فأرة، أو عُصفورة، أو صَعْوَة^(١١)، أو سُودَانِيَّة^(١٢)، أو سَام

أَبْرَص^(١٣)^(١٤)؛ نزع منها عشرون دَلْوً إلى ثلاثين دَلْوً^(١٥)، بحسب كِبَر الدلو

(١) انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٩٦، فتح القدير لابن الهمام ٩٩/١، رد المختار لابن عابدين ٢١١/١.

(٢) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (ك).

(٣) بشر المريسي: هو بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي، المعتزلي، المتكلم، أخذ الفقه عن أبي يوسف وبرع فيه،

ونظر في الفلسفة والكلام، وحكي عنه في ذلك أقوال منكرة، فرغب الناس عنه، توفي سنة (٢٢٨هـ).

انظر: الجواهر المضية للقرشي ٤٤٧/١، الطبقات السنية ٢٣٠/٢، الفوائد البهية للكنوي ص ٥٤.

(٤) في (م): تنجست.

(٥) انظر: البدائع للكاساني ٧٥/١، فتح القدير لابن الهمام ٩٨/١، فتح باب العناية للقاري ١٣٨/١.

(٦) في مسائل البثر قياسان، أحدهما: ما نُقل عن أبي يوسف ومحمد، أن البثر في حكم الماء الجاري؛ لأنه ينبع من

أسفله ويؤخذ من أعلاه؛ فلا ينجس بوقوع النجاسة فيه. والثاني: ما نُقل عن بشر المريسي، وهو عدم تطهيرها

لعدم تطهير الجدران والطين. انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٧٥/١، فتح باب العناية للقاري ٩٧/١.

(٧) في (ك): بخلاف.

(٨) من المصادر، وفي الأصل، و (م)، و (ك): وقال الشعبي، وهو خطأ؛ إذ سبق ذكر قوله.

انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١١٧/١، المجموع للنووي ٢٠٥/١.

(٩) في (م): وهو قول.

(١٠) في (ك): مات.

(١١) صَعْوَة: الصَعْوَة صيغار العصافير، الواحدة صَعْوَة، وهي حُمُر الرؤوس، وتُجمع أيضاً على صيغاء.

انظر: المغرب للمطري ص ١٥٣، مختار الصحاح للرازي ص ١٧٦، المصباح المنير للفيومي ص ١٧٧.

(١٢) سُودَانِيَّة: قال في المغرب (ص ١٣٨): ((السُّودَانِيَّة طَوِيْرَةٌ طَوِيلَةُ الذَّنْبِ عَلَى قَدَرِ قَبْضَةِ الْكَفِّ، وَقَدْ تُسَمَّى

العصفور الأسود، وهي تأكل العنب والجراد)).

(١٣) في (م): أو سام، أو برص.

(١٤) سَام أَبْرَص: ((هو من كبار الوزغة، وجمعه سوام أبرص،... وهما اسمان جُعلا واحداً)) البناية للعين ٤٤٧/١.

(١٥) قوله (دلوا): لم ترد في (ك).

(١٦) ((والعشرون بطريق الإتياب، والثلاثون بطريق الاستحياب)) الهداية ٢٤/١.

وصغره^(١). (٢)

وذلك لما روي عن علي - عليه السلام - في الفأرة تموت^(٣) في البئر: (يُنزع منها دلاً)^(٤).
والذي روى عنه نُزحُ جميع الماء،^(٥) محمولٌ على الفأرة إذا انتفخت في البئر^(٦).

[١٠٢/٣] مسألة: قدر ما يُنزع من البئر إن مات فيها حمامة ونحوها، وأخرجت قبل أن تفسخ [قال: فإن مات^(٧) فيها حمامة، أو دجاجة، أو سئور، نُزح منها ما بين أربعين [دلواً]^(٨) إلى ستين^(٩). (١٠)

وذلك لما روي عن أبي سعيد الخدري، في الدجاجة [تموت في البئر]^(١١): (يُنزعُ منها [أربعون^(١٢) دلواً]^(١٣) دلواً)^(١٤).

[١٠٣/٤] مسألة: قدر ما يُنزع من البئر إن مات فيها كلب، أو شاة، أو آدمي [قال: فإن مات فيها كلب، أو شاة، أو دابة، أو آدمي، نُزح جميع ما فيها من الماء^(١٥) وذلك: [١] لما روي: أن زنجياً مات في بئر زمزم، فأمر ابن عباس^(١٦) بنزع^(١٧) جميع

(١) في (ك) : وصغرها.

(٢) وهو مفيد فيما إذا أُخرجَ حال موته وقبل أن يفسخ، وأما إذا تفسخ، فسوف يأتي ذكرها في الصفحة القادمة. انظر: الأصل محمد بن الحسن ٣٣/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٠٤، رد المختار لابن العابد ٢١٦/١.

(٣) قوله (في الفأرة تموت) : ساقطة من (م) .

(٤) سبق تخريجه (ص ٢٠٧)، المسألة رقم [١٠٠/١]، هامش (٩).

(٥) سبق تخريجه (ص ٢٠٧)، المسألة رقم [١٠٠/١]، هامش (٨).

(٦) قوله (في البئر) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) في (م) : وإن ماتت.

(٨) من (م)، و (ك)

(٩) في (م) : نزع منها أربعين دلواً إلى ستين دلواً.

(١٠) انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٠٥، الفتاوى الخانية ١١/١، الفتاوى الهندية ١٩/١.

(١١) من (م) .

(١٢) من (م)، و (ك) .

(١٣) في (ك) : أربعين.

(١٤) سبق تخريجه (ص ٢٠٧)، المسألة رقم [١٠٠/١]، هامش (١٣).

(١٥) انظر: الفتاوى الخانية ٩/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٩٩، البحر الرائق لابن نجيم ١١٧/١.

(١٦) في (م)، و (ك) : فأمر عبد الله بن عباس [وفي (م) : رضي الله عنهما] .

(١٧) في (ك) : أن ينزع.

ما فيها^(١). (٢)

[٢] ولأن هذا الحيوان ثقيل، فإذا اضطرب نزل إلى قعرها، فالتقى بجميع الماء؛
فلهذا يُزَحَّ جميعه^(٣).

[١٠٤/٥] مسألة: قدر ما يُنزع من البئر إن مات فيها حيوان، ولم يُخرج حتى انتفخ، أو تفسخ [قال: وإن انتفخ الحيوان فيها^(٤)، أو تفسخ؛ يُزَحَّ جميع ما فيها^(٥)، صغر الحيوان، أو كبر^(٦).

لأنه لما^(٧) انتفخ [أو تفسخ]^(٨) سالت منه نجاسة مائعة، فاختلطت بالماء^(٩)، فصار كأنها انفردت.

وقال^(١٠) بعض من^(١١) لا علم له: كيف يُنزع من جميع الفأرة عشرون دلوًا، ومن ذئبها جميع الماء ١٢

وهذا غلط؛ لأن ذئبَ الفأرة على موضع القطع منه دمٌ نجسٌ، فإذا وقع في الماء ابتل^(١٢)، وصار كقطرة دم وقعت في البئر^(١٣)؛ فينجس^(١٤) جميع الماء^(١٥).

فأما الفأرة إذا لم تنتفخ؛ فلم يختلط بالماء منها شيء^(١٦)، وإنما نجس^(١٧) ما جاورها

(١) في (م): جميع مائها.

(٢) سبق تخرجه (ص ٢٠٨)، المسألة رقم [١٠٠/١]، هامش رقم (٥).

(٣) هذا الدليل بكامله ساقط من (م).

(٤) قوله (فيها): لم ترد في (ك).

(٥) في (م): جميع ما فيها من الماء.

(٦) انظر: الفتاوى الخانية ٩/١، الهداية للصرغيناني ٢٥/١، العناية للبابري ١٠٣/١.

(٧) في (م)، و (ك): وذلك لأنه إذا.

(٨) من (م).

(٩) في (م): بجميع الماء.

(١٠) في (م)، و (ك): وقد قال.

(١١) في (م): ما لا علم له.

(١٢) في (م): انتقع وتخلل وسال.

(١٣) في (م): في بئر.

(١٤) في (ك): فتنجس.

(١٥) انظر: البناء للعين ٤٥٨/١.

(١٦) في (م): شيء منها.

(١٧) في (م): تنجس.

خاصة، وما فُحَسَ بالمجاورة^(١) لا يَنْجُسُ^(٢) ما جاورَهُ، في حال العُدْر والضرورة.

الدليل/ عليه قوله ﷺ في الفأرة إذا ماتت في السَّمْنِ [الجامد]^(٣): (ألقوها وما حولها [١٢/أ(س)] واكلوا الباقي)^(٤)، فحكم بنجاسة ما حولها للمجاورة، ولم يحكم بنجاسة ما جاوره. ووزان^(٥) الفأرة من ذنبها أن تجعل على موضع^(٦) القطع شمع ثم يلقى/ في البئر. [١٤ب(م)]

[١٠٥/٦] [مسألة: المعتبر في سعة الدلو المستعمل في نزح ماء البئر]

قال: وعدد الدلاء يُعتبر بالدلو الوسط، المستعمل للآبار [في البلدان]^(٧).^(٨) وذلك لأن السلف - ﷺ - أطلقوا ذلك، والمُطْلَقُ^(٩) في الشريعة يُحمل على الغالب؛^(١٠) (١١) الدليل عليه^(١٢) [تقل]^(١٣) البلد.

(١) في (ك): من المجاورة.

(٢) في (م): لا ينجسه.

(٣) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: الجمد، وهو خطأ ظاهر.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد، باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب، رقم (٥٥٣٨) ٤٦٣/٣، من حديث ميمونة رضي الله عنها.

(٥) الوزان: قال في المصباح المنير للفيومي (ص ٣٣٩): ((هذا وزان ذاك، وزنة: أي مُعَادِلُهُ)).

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣٣٧، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ١٥٩٧، المعجم الوجيز ص ٦٦٧.

(٦) في (م): أن يجعل موضع القطع شمع.

(٧) من (م).

(٨) اختلف في الدلو الذي ينزح به الماء النجس؟

في ظاهر الرواية، أن المعتبر في كل بئر دلوها، صغيراً كان، أو كبيراً.

وفي رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: يعتبر دلو يسع قدر صاع.

انظر: البدائع للكاساني ٨٦/١، الهداية للمرغيناني ٢٥/١، الاختيار للموصلي ١٨/١.

(٩) المطلق في اللغة: اسم مفعول من أطلقت القول: إذا أرسلته من غير قيد ولا شرط، ومادته تدور على التخلية والإرسال، والحيل.

انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤٢٠/٣، مختار الصحاح للرازي ص ١٩٢، المصباح المنير للفيومي ص ١٩٥.

المطلق في الاصطلاح: هو اللفظ الدال على الماهية بلا قيد يقلل من شيعه، أو هو ما دل على شائع في نفسه.

أو هو اللفظ المتناول لواحد لا بعينه، باعتبار حقيقة شاملة لجنسه.

انظر: روضة الناظر لابن قدامة ص ٢٣٠، التعريفات للجرجاني ص ٢١٨، زبدة الوصول للكراماسي ٢٥٩/١.

(١٠) في (م): يُحمل على الأعم الأغلب الغالب.

(١١) (المطلق في الشريعة يُحمل على الغالب) هذا حكم المطلق إذا لم يرد ما يقيده.

انظر: القواعد لابن اللحام ص ٢٨٠، زبدة الوصول للكراماسي ٢٥٩/١، معالم أصول الفقه للجيزاني ص ٤٤٤.

(١٢) قوله (الدليل عليه): مكتوبة قبل موضعها بسطرين في (م)، وكتب في مكانها (فإنه لا ينزح منه شيء).

(١٣) من (ك)، وفي الأصل، و (م): نقد.

[١٠٦/٧] [مسألة: النزع بالدلو العظيم]

قال: فإن نزع منها^(١) بدلو عظيم قَدَرَ ما يَسع من الدلو الوسط، واحتسب به؛ جاز.^(٢)^(٣)

وهو أولى؛ وذلك لأن القَدَرَ الذي وَجِب إخراجُه منها قد أُخْرِجَ مع قِلَّةٍ ما يُعُود إليه من القَطْرِ^(٤)، فكان أولى.

[١٠٧/٨] [مسألة: قدر ما يُنزع من البئر المعين لظهيرها]

قال: فإن كانت البئر مَعِينًا^(٥) لا تُنزع، ووجب نُزْحُها^(٦)، أخرجوا مِقْدَار ما كان فيها من الماء.^(٧)

وقد^(٨) رُوِيَ عن أبي حنيفة - رحمته الله^(٩) - أنه قال: يُنزع^(١٠) حتى يَغْلِبهم الماء، ولم يُقَدَّر فيه شيئًا.^(١١)

وما ذكره في (الكتاب)^(١٢) قول أبي يوسف.^(١٣)

(١) قوله (فيها): لم ترد في (٢).

(٢) قوله (جاز): ساقطة من (ك).

(٣) انظر: الهداية للمرغيناني ٢٥/١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٢٢، البناية للعين ٤٤٨/١.

(٤) في (م): مع القطر.

(٥) معينا: مَعْنِ الماء يَمَعُنُ، جرى، وقيل الماء الجاري على وجه الأرض، وقيل الماء العذب الغزير، فهو مَعِينٌ، أي ينبع الماء من أسفلها بحيث لا يَفْنَى ماؤها، فكلما نزع من أعلاها ينبع من أسفلها.

انظر: لسان العرب لابن منظور ١٣/١٤٧، المصباح المنير للفيومي ص ٢٩٧، اللباب للميداني ٤٩/١.

(٦) في (م)، و (ك): ووجب نزع ما فيها.

(٧) انظر: الثقاية لصدر الشريعة المحبوبي ٩٦/١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٢٣، اللباب للميداني ٤٩/١.

(٨) قوله (وقد): لم ترد في (ك).

(٩) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) في (م): أنه ينزع.

(١١) صححه حسام الدين الرازي في خلاصة الدلائل (ص ٩)، وانظر: التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٤١. وعنه: أنه يؤخذ فيه بقول رجلين هما بصارة في أمر الماء، فإذا قَدَّراه بشيء، وجب نزع ذلك القدر، وهو قول أبي نصر محمد بن سلام، قال في الهداية (٢٥/١): وهذا أشبه بالفقه، وصححه ابن نجيم في البحر (٢١٦/١)، وقال: وفي معراج الدراية أنه المختار، وصححه جماعة واختاروه.

وعنه: أنه يؤخذ فيه بقول أصحاب البئر إذا قالوا بعد النزع ما كان في بئرا أكثر من هذا.

وعنه: أنه قَدَّرَه بمائة دلو؛ قالوا أفنى بذلك على قِلَّةِ المياه في آبار الكوفة.

انظر: الاختيار للموصلي ١٨/١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٢٣، البحر الرائق لابن نجيم ٢١٦/١.

(١٢) (ص ١٤).

(١٣) رواية عن محمد. انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٢١٦/١.

وجه قول أبي حنيفة: إِنَّ نَزْحَ جَمِيعِ الْمَاءِ لَا يُمَكِّنُ، فَإِذَا نُزِحَتْ حَتَّى يَغْلِبَ الْمَاءُ؛ فَقَدْ حَدَّثَ مَاءٌ آخَرَ دَفَعَ مَا كَانَ فِي الْبُئْرِ^(١) إِلَى وَجْهِ الْمَاءِ.^(٢)

[١١/أ(ك)]

وجه قول أبي يوسف: إِنَّ مَا كَانَ فِيهَا قَدْ نَحُسَ^(٣)؛ فَوْجِبَ إِخْرَاجُهُ. وَيُمْكِنُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ؛^(٤) وَهُوَ أَنْ يَغْرَسَ^(٥) فِي الْبُئْرِ قَصْبَةً؛ تُجْعَلُ مَعْيَاراً^(٦)، وَيُعْلَمُ فِي الْقَصْبَةِ^(٧) عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ، ثُمَّ يَسْتَقِي مِنْهَا دَلًّا، ثُمَّ تُعَادُ الْقَصْبَةُ^(٨)، وَيَنْظُرُ قَدْرَ النِّقْصَانِ، إِنْ كَانَ ثَلَاثًا، أَوْ رُبْعًا، أَوْ خُمْسًا، أَوْ سُدْسًا^(٩)، فَيَسْتَقِي بِحَسَابِهِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ^(١٠) - أَنَّهُ قَالَ: يُنْزَحُ مِنْهَا^(١١) مَائَتًا دَلْوً إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ.^(١٢) غَالِبُ الْآبَارِ^(١٣) لَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا الْمِقْدَارِ، وَهَذَا الْجَوَابُ عَلَى مَا^(١٤) شَاهَدَهُ فِي بَلَدِهِ^(١٥)، وَالْعَمَلُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ.^(١٦)

(١) فِي (ك): مَا كَانَ فِيهَا.

(٢) فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ (٢١٦/١): ((لَمْ يَقْدَرْهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَّفَاوِتَةٌ، وَالنَّزْحُ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ الْعَجْزُ أَمْرٌ صَحِيحٌ فِي الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَقِيلَ: عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ يَجِبُ قَدْرُ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِمْ أَنَّهُ جَمِيعُ الْمَاءِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ النَّزْحِ، وَالْأَصَحُّ الْغَلْبَةُ بِالْعَجْزِ، كَذَا ذَكَرَ قَاضِي خِثَانَ.))

(٣) فِي (ك): مَا كَانَ فِيهَا قَدْ نَرَجَسَ، وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ.

(٤) هَذَا وَجْهٌ، وَهَذَا وَجْهٌ آخَرُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، قَالَ فِي الْهُدَايَةِ (٢٥/١): ((وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ: أَنْ تُخْفِرَ حَفْرَةً مِثْلَ مَوْضِعِ الْمَاءِ مِنَ الْبُئْرِ (أَيِ فِي طَوْلِ الْمَاءِ وَعَرْضِهِ وَعُمُقِهِ، وَيَتَجَسَّصُ بَحِثَ لَا يَنْشَفُ الْمَاءُ) وَيَصَبَّ فِيهَا مَا يَنْزَحُ

مِنْهَا إِلَى أَنْ تَمْتَلِئَ.)) انْظُرْ: الْجَوْهَرَةُ النِّيْرَةُ لِلْحَدَّادِيِّ ص ٢٣، الْبَحْرِ الرَّائِقِ لابن نجيم ٢١٦/١.

(٥) فِي (م): بِأَنْ تَغْرَسَ.

(٦) فِي (ك): مَسْيَارًا.

(٧) فِي (م): وَيُجْعَلُ فِي الْقَصْبَةِ عَلَامَةٌ.

(٨) فِي (م): ثُمَّ يَسْتَقِي مِنْهَا دَلًّا، ثُمَّ تُوَخَّذُ الْقَصْبَةُ وَتُعَادُ فِي الْمَاءِ.

(٩) قَوْلُهُ (إِنْ كَانَ ثَلَاثًا، أَوْ رُبْعًا، أَوْ خُمْسًا، أَوْ سُدْسًا): سَائِقَةٌ مِنْ (ك).

(١٠) قَوْلُهُ (رَحِمَهُ اللَّهُ): لَمْ تَرِدْ فِي (م)، وَ (ك).

(١١) قَوْلُهُ (مِنْهَا): لَمْ تَرِدْ فِي (ك).

(١٢) عَلِيْدُ الْفَتَوَى، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ، وَفَتَاوَى الْعَتَابِيِّ، وَضَعْفُهُ الْمَوْصِلِيُّ فِي الْإِخْتِيَارِ (١٨/١).

انْظُرْ: الْهُدَايَةُ لِلْمَرْغِينَانِ ٢٥/١، الْإِخْتِيَارُ لِلْمَوْصِلِيِّ ١٨/١، الْبَحْرِ الرَّائِقِ لابن نجيم ٢١٦/١.

(١٣) فِي (م): لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْآبَارِ.

(١٤) فِي (م)، وَ (ك): وَهَذَا الْجَوَابُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا [وَفِي (ك): عَلَى مَا] شَاهَدَهُ.

(١٥) يَعْنِي بَغْدَادَ، قَالَ ابْنُ نَجِيمٍ فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ (٢١٦/١): ((إِنَّمَا أَقْبَى بِهِ (يَعْنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ) بِنَاءً عَلَى مَا شَاهَدَهُ فِي بَغْدَادَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مَاءُ آبَارِهَا كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِمِائَةِ.))

(١٦) قِيلَ: الْفَتَوَى عَلَى أَنَّهُ يَقْوَضُ إِلَى رَأْيِ الْمُبْتَلَى بِهِ.

قَالَ فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ (٢١٦/١): ((فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَاخْتَلَفَتِ الْفَتَوَى فِيهَا،

[١٠٨/٩] مسألة: إن وجب نزع ما في البئر، فجفت قبل النزع، ثم عاد الماء فيها [

قال أبو يوسف^(١) - رحمه الله^(٢) - : فإن جفت البئر قبل النزع، ثم عاد الماء؛ لم يُطهره إلا النزع^(٣).

وقال محمد^(٤) - رحمه الله^(٥) - : قد طهرت^(٦) بالجفاف.

وجه قول أبي يوسف: أن طهارتها موقوف على إخراج قدر منها، فما لم يوجد سبب التطهير^(٧) لم تطهر.

وجه قول محمد - رحمه الله^(٨) - : أن طهارتها موقوف^(٩) على ذهاب الماء، فلا فرق بين ذهابه بالنزع، أو بالجفاف.

[١٠٩/١٠] مسألة: أثر البقرة إذا وقعت في الماء وأخرجت قبل أن تنفت [

وقالوا^(١٠): في البقرة^(١١)، والبعرتين^(١٢)، إذا وقعت في البئر^(١٣)، وأخرجت قبل أن تنفت^(١٤)؛ أنها لا تُنجس الماء^(١٥) استحساناً^(١٦). (١)

والإفتاء بما عن محمد أسهل على الناس؛ لكن لا يخفى بما عن أبي نصر أحوط.

(١) انظر: الفتاوى الخانية ٨/١، فتح القدير لابن الهمام ١٠٥/١، السعاية للكنوي ٤٣٥/١.

(٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٣) في (م) : لا يطهر إلا بالنزع. وفي (ك) : لم تطهر إلا بالنزع.

(٤) صححه في مختارات النوازل (ص ٩٧).

انظر: الفتاوى الخانية ٨/١، فتح القدير لابن الهمام ١٠٥/١، السعاية للكنوي ٤٣٥/١.

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٦) في (م)، و (ك) : تطهر.

(٧) في (م) : موقوف على نزع مقدار من الماء، فلما لم يوجد سبب للتطهير.

وفي (ك) : موقوفة على إخراج مقدار منها، فلما لم يوجد سبب.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٩) في (ك) : موقوفة.

(١٠) في (م)، و (ك) : وقد قالوا.

(١١) البقرة: قال المطرزي في المغرب (ص ٣٢): ((البقرة واحدة البئر، وهو لذوات الأعفان، والأظلاف)).

(١٢) في (م) : والبعرتان.

(١٣) في (ك) : في اللبن.

(١٤) في (م) : تنفث وتنفض. وفي (ك) : تنفض.

فإن نفثت؟ ((فقليله وكثيره سواء؛ لأن الماء يدخل في أجزائه فيتنجس؛ ثم يخرج وهو نجاسة مائعة، وعن أبي

يوسف رحمه الله تعالى أنه استحسّن في القليل من المنفتحة؛ لأن البلوى فيه قائمة)) المبسوط للسرخسي ٨٩/١.

(١٥) في (ك) : اللبن.

(١٦) وفي القياس يتنجس البئر؛ لأنه بمنزلة الإناء يخلص بعضه إلى بعض؛ فيتنجس بوقوع النجاسة فيه.

[١] لأن اللَّبْنَ لَا يَخْلُوا حَالِ الْحَلَبِ مِنْ سُقُوطِ بَعْرٍ^(٢) فِيهِ، وَقَدْ حَكَمَتِ الْأُمَّةُ / [١٥ / أ] (م) بطهارته. (٣)

[٢] وَلأنَّ الْبَعْرَةَ مَتَمَاسِكَةٌ،^(٤) وَبَلَّةٌ مَوْضِعُ الْحَلَقَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَتِلْكَ الْبَلَّةُ طَاهِرَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا تَجُسَّتْ^(٥) بِمَجَاوِرَةِ النِّجَاسَةِ؛ فَلَا يَنْجُسُ مَا جَاوَرَهَا فِي حَالِ الْعُذْرِ. وَلَا تُشَبَّهُ^(٦) إِذَا سَقَطَ^(٧) الْبَعْرُ الْكَثِيرُ^(٨)؛^(٩) لِأَنَّهُ يَحْتَكُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ فَيَنْفَشُ مِنْهُ^(١٠) أَجْزَاءُ فِي الْبِئْرِ فَيَنْجُسُ الْمَاءُ بِذَلِكَ. (١١)

فصل

[١١٠ / ١١] [مسألة: الأصل في نَزْحِ ماءِ البئر إذا وقعت فيه نجاسة]

وَالَّذِي ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(١٢) - فِي حُكْمِ النَّزْحِ مِنَ الْآبَارِ اسْتِحْسَانًا، وَرَجُوعًا إِلَى قَوْلِ السَّلَفِ^(١٣)، فَمَنْ اعْتَرَضَ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّمَا اعْتَرَضَهُ^(١٤) عَلَى السَّلَفِ. وَمَنْ لَمْ يَعْتَبِرِ النَّزْحَ فَلَا اعْتِرَاضَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْبِئْرَ بَعْدَ النَّزْحِ طَاهِرَةٌ / بِالْإِجْمَاعِ مِنَّا وَمِنْهُ. (١٥) [١٢ / ب] (س) وَقَدْ قَالَ بَعْضُ^(١٦) أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ^(١٧) - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ^(١) - : إِنْ الدَّلْوُ الْمُطَهَّرُ لِلْبِئْرِ

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ٨٧/١، الفتاوى الخانية ١٠/١، الهداية للمرغيناني ٢٤/١.

(٢) في (م): بكرة.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ٨٧/١، البدائع للكاساني ٧٤/١، رد المختار لابن عابدين ٢٢١/١.

(٤) وهل هناك فرق بين الرطب واليابس؟

عن أبي حنيفة: إِنْ كَانَ يَابِسًا لَا يَفْسِدُ الْمَاءُ، وَإِنْ كَانَ رَطْبًا يَفْسُدُ، بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ ثَقِيلٌ لَا تَسْفِي بِهِ الرِّيحُ

وعن أبي يوسف: أَكْثَرًا سَوَاءً؛ لِأَنَّ الْيَابِسَ يَصْبِحُ بِالْوُقُوعِ فِي الْبِئْرِ رَطْبًا. انظر: المبسوط للسرخسي ٨٧/١.

(٥) في (م)، و (ك): تنجست.

(٦) في (م): وَلَا يَشْبَهُ هَذَا.

(٧) في (ك): إِذَا وَقَعَ.

(٨) في (م): الْكَبِيرُ.

(٩) اختلف في ضابطه؟ فقيل: مَا اسْتَكْثَرَهُ النَّازِلُ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: أَنْ يَغْطِيَ رُبْعَ وَجْهِ الْمَاءِ، وَقِيلَ: أَنْ لَا يَخْلُو دَلْوٌ عَنْ

بكرة، صححه السرخسي. انظر: المبسوط للسرخسي ٨٧/١، البدائع للكاساني ٧٦/١، الفتاوى الخانية ١٠/١.

(١٠) قوله (منه): لَمْ تَرِدْ فِي (ك).

(١١) انظر: الكافي للصدر الشهيد ٨٧/١ (مع شرحه المبسوط).

(١٢) قوله (رحمهم الله): لَمْ تَرِدْ فِي (م)، و (ك).

(١٣) في (م): إِنَّمَا هُوَ اسْتِحْسَانٌ، وَرَجُوعًا إِلَى قَوْلِ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١٤) في (ك): فَإِنَّمَا يَعْتَرِضُ.

(١٥) في (م): مِنَّا وَمِنْهُ بِالْإِجْمَاعِ.

(١٦) قوله (بعض): لَمْ تَرِدْ فِي (م).

(١٧) في (ك): بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ.

دَلُّوا كَيْسًا، يُخْرِجَ الْمَاءَ النَّجِسَ مِنَ الْمَاءِ الطَّاهِرِ.

وهذا قولٌ ظاهرُ البطلان؛^(٢) لما بيَّنا^(٣) من إجماع السلف،^(٤) على أنهم قد^(٥) قالوا مثل ذلك، وزادوا عليه^(٦)، فقالوا في بئر فيها من الماء قلتان^(٧)، وقعت فيها فأرة فماتت ولم يتغير الماء؛ أنه طاهر، يجوزُ الوضوء به،^(٨) فإن استقى منها دلوًّا^(٩) فنقصت^(١٠) من قلتين، والفأرة في البئر^(١١)؛ فما في بطن^(١٢) الدلو طاهر، وما بقي في البئر نجس، وما على ظاهر^(١٣) الدلو من الماء نجس، ولو كانت الفأرة خرجت في الدلو؛ كان ما في داخل الدلو من الماء نجس^(١٤)، وما بقي في البئر طاهر، وما على ظاهر الدلو طاهر^(١٥).^(١٦)

فهذا الدلو كَيْسٌ^(١٧)؛ فقد لحقهم ما عابوا به؛ إلا أن قولنا قد عَصَدَهُ الإجماع، وقولُ السلف؛ فكان^(١٨) أولى.

[١١١/١٢] [مسألة: أثر وقوع الفأرة في غير الماء]

وقد قالوا: إذا وقعت الفأرة في غير الماء؟

فإن كان مائعاً، نجس جميعه، وجاز استعماله في غير الأبدان، وجاز بيعه^(١٩).^(٢٠)

(١) قوله (رحمة الله عليه): لم ترد في (ك)، وفي (م): رضي الله عنهم.

(٢) في (م)، و (ك): وهذا قول باطل.

(٣) في (م): لما بيَّنا أنه.

(٤) انظر المسألة [١٠٠/١] ص ٢٠٧.

(٥) قوله (قد): لم ترد في (م).

(٦) قوله (عليه): لم ترد في (ك).

(٧) في (م): قلتين.

(٨) في (م): منه.

(٩) في (ك): دلو.

(١٠) في (م): فنقصت دلوًّا.

(١١) في (م)، و (ك): والفأرة فيها.

(١٢) في (م): باطن.

(١٣) في (م): ظهر.

(١٤) في (م)، و (ك): نجسًا.

(١٥) قوله (وما على ظاهر الدلو طاهر): ساقطة من (ك). وفي (م): وما على ظهر الدلو، وما بقي في البئر طاهر.

(١٦) انظر: المجموع للنووي ١/١٤٨.

(١٧) في (م): الكَيْس.

(١٨) في (م): فكان ما قلناه أولى.

(١٩) ((يجوز بيعه مع بيان عيبه عندنا، فإذا باعه ولم يبين عيبه، فالمشتري بالخيار إذا علم به)) المبسوط ١/٩٥.

وإن كان جامداً، أُلقيت وما حولها، وكان الباقي طاهراً، وجاز الانتفاع بما حولها في غير الأبدان. (٢)

والأصل في ذلك؛ ما رُوِيَ أن النبي ﷺ سئل عن الفأرة تموت في السَّمْنِ فقال: (إن كان / [١٥/ب(م)] مائعاً فاستصَبِّحُوا به، وإن كان جامداً فألقوها وما حولها) (٣).

[١١٢/١٣] مسألة: الانتفاع بالماء الذي وقعت فيه نجاسة

وقد قالوا: في الماء إذا وقعت فيه نجاسة؟

فإن تغيَّر أحدُ أوصافه (٤) لم يُجْزِ الانتفاعُ به؛ (٥) لأنها غلبت عليه النجاسة، فصارت (٦) [١١/ب(ك)] بمنزلة عَيْنِ النجاسة.

وإن لم يتغير جاز استعماله في غير الأبدان؛ (٧) يبل (٨) به الطَّيْن، ويسقى به (٩) لأن النبي ﷺ قال في السَّمْنِ إذا ماتت (١٠) فيه فأرة: (استصَبِّحُوا به) (١١).

- (١) انظر: أحكام القرآن للجصاص ١/١٤٦، المبسوط للسرخسي ١/٩٥، بدائع الصنائع للكاظمي ١/٦٦.
- (٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص ١/١٤٦، المبسوط للسرخسي ١/٩٥، بدائع الصنائع للكاظمي ١/٦٦.
- (٣) أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٣٢، وأبو داود في كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السَّمْنِ، رقم (٣٨٤٢) ٤/١٨١، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص ٣٨٠): شاذ.
- ومن حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السَّمْنِ، والزيت؟ قال: (استصَبِّحُوا به ولا تأكلوه) أخرجه الدارقطني ٤/٢٩٢، والبيهقي في الكبرى ٩/٢٥٤. قال ابن الملقن: ((رواه الدارقطني من رواية أبي سعيد الخدري بإسناد ضعيف، ومعناه الطحاوي بسند صحيح)) خلاصة البدر المنير ١/٢٢٦.
- (٤) في (م): زيادة [بنجاسة].
- (٥) انظر: الاختيار للموصلي ١/١٤، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١/١٢٨، تبين الحقائق للزيلعي ١/٢٠.
- (٦) في (م)، و (ك): لأنها غلبت عليه فصار.
- (٧) إن لم يتغير الماء بالنجاسة، لا يخلو؛ إما أن يكون كثيراً، مثل البحر، أو الغدير العظيم، فيجوز الانتفاع به في الأبدان، وتجوز الطهارة به، وهو محل إجماع.
- انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٤، الأوسط له ١/٢٦٠، المغني لابن قدامة ١/٥٣.
- وإما أن يكون الماء قليلاً، فهو نجس، ولا يجوز الانتفاع به في الأبدان، بل يُسقى للدواب ونحوه.
- انظر: الاختيار للموصلي ١/١٤، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١/١٢٨، تبين الحقائق للزيلعي ١/٢٠.
- انظر: المسألة رقم [٨٣/٥] هامش (٣) ص ١٨٣.
- (٨) في (م): مثل أن تُبَلَّ.
- (٩) قوله (به): ساقطة من (ك).
- (١٠) في (م)، و (ك): منه.
- (١١) في (م): مات.
- (١٢) تقدّم تخريجه هامش (٢) أعلاه، المسألة [١١١/١٢]، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[تابع^(١)] [مسألة: أثر من توضأ وصلى من ماء بئر سقطت فيه فأرة ميتة، وهو لا يدري متى وقعت] قال: وإذا وُجد^(٢) في البئر فأرة، أو غيرها، ولا يدرون متى وقعت، ولم تَنْتَفَخْ، ولم تَنْسَخْ أَعَادُوا صلاة يومٍ وليلةٍ إن^(٣) كانوا تَوَضَّؤا^(٤) منها، وَغَسَّلُوا كل شيء أصابه ماؤها، فإن كانت انتفخت، أو تفسخت، أَعَادُوا صلاة ثلاثة أيامٍ ولياليها، في قول أبي حنيفة - رحمه الله^(٥) -، وقال أبو يوسف، ومحمد - رحمهما الله^(٦) -: ليس عليهم إعادة شيء^(٧) حتى يتحققوا متى وقعت.

وقد بينا وجه هذه المسألة فيما تقدّم^(٨).

وإذا ثبت ما قاله أبو حنيفة - رحمه الله^(٩) - من وجوب الإعادة، قال: إذا مات الحيوان في البئر فإنه ينزلُ إلى قعرِ الماء ثم يصعد، وأكثر ما يتأخر [صعوده]^(١٠) - في الغالب - يوم^(١١) وليلة، وإذا انتفخ فأكثر ما يبقى الحيوان - في العادة - غير منتفخ ثلاثة أيام، فاعتبر

(١) انظر المسألة رقم [٦٢/٢٩] (ص ١٥٨).

(٢) في (ك): وجدوا.

(٣) في (م)، و (ك): إذا.

(٤) في (ك): يتوضؤوا.

(٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م). وفي (ك): رحمه الله.

(٦) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) قوله (شيء): لم ترد في (ك). وفي (م): لا إعادة عليهم.

(٨) انظر: (ص ١٥٨-١٥٩).

(٩) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: (صعده) وهو خطأ ظاهر.

(١١) في (م)، و (ك): يوماً.

(١٢) في (م): فاعتبر ذلك لهذا الوجه.

فصل: [في أحكام الأسّار ^(١)] ^(٢)

قال: وسُور الآدمي، وما يؤكل لحمه، طاهر.

[١١٣/١] مسألة: حكم سور المسلم، الطاهر [

[١١٤/٢] مسألة: حكم سور المسلم، غير الطاهر [

[١١٥/٣] مسألة: حكم سور الكافر [

أما سور الآدمي؛ ^(٣) فليما روي: (أن رسول الله ﷺ شرب من لبن، وأعطى فضل سُورِهِ لأعرابي كان عن يمينه فشرب، وأعطى فضل سُورِهِ أبا بكر ^(٤) - ﷺ - فشرب ^(٥)) ^(٦).

ويستوي ^(٧) في ذلك: المسلم، والكافر، والجُنُب، والحائض. ^(٨)

[١] لأن النبي ﷺ أنزل وفد بني ثقيف ^(٩) ^(١٠) في المسجد؛ فلو كانت أبدانهم نجسة لم يُنزلهم المسجد ^(١١) / ^(١٢)

[١٣/١]

(١) الأسّار: جمع سور، وهو بقية الماء الذي يبقّيها الشارب في الإناء، أو الخوض، ثم استعير لبقية الطعام وغيره، ومراد الفقهاء بقولهم: سور الحيوان طاهر أو نجس؟ أي لعابه، ورطوبة فمه.

انظر: المغرب للمطري ص ٢١٦، المجموع للنووي ١/١٧٢، المصباح المنير للفيومي ص ١٥٣.

(٢) العبرة في حكم السور بالمُسْتَبْر، فإن كان المُسْتَبْر طاهراً كان سُورُهُ طاهراً، كالآدمي، وجميع ما يؤكل لحمه، وإن كان المُسْتَبْر نجساً كان سُورُهُ نجساً، كالكلب والخنزير وسباع البهائم، وإن كان مكروهاً كان مكروهاً، كالهرة والدجاجة المخلاة، وإن كان مشكوكاً كان مشكوكاً، كالحمار، والبغل، فكان ذلك أربعة أقسام في الحيوان، وإنما اعتبر السور بالمُسْتَبْر لأنه يتولّد من لحمه.

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٥٢، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١/١٤٩، المستنجم للعيبي ١/١٤٩.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ١/٤٧، البدائع للكاساني ١/٦٣، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١١٦.

(٤) في (ك): لأبا بكر، وهو خطأ.

(٥) قوله (فشرب) : ساقطة من (ك).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة، باب شرب اللبن بالماء، برقم (٥٦١٢) ٤/١٧.

(٧) في (م): واستوى.

(٨) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/٢٧، المبسوط للسرخسي ١/٤٧، البدائع للكاساني ١/٦٣.

(٩) في (م): وفد ثقيف.

(١٠) بنو ثقيف: قبيلة من هوازن، وهي إحدى القبائل الحجازية العريقة، واسمها قُسيّ بن منبّه بن بكر بن هوازن، والنسبة إليهم ثقيفي، لا زالت في مساكنها حول الطائف.

انظر: المصباح للفيومي ص ٤٧، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ١٠٢٧، معجم قبائل العرب للبلاذبي ص ٦٧.

(١١) في (م): في المسجد.

(١٢) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والإمارة والقيء، باب ما جاء في غير الطائف، برقم (٣٠٢٦) ٣/٤٢١،

والبيهقي ٢/٤٤٤، وعبد الرزاق في المصنف، برقم (١٦٢٢) ١/٤١٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٣.

[٢] ولأن^(١) بدن^(٢) الكافر بعد الإسلام على الصفة التي كان عليها قبله، فإذا حُكِمَ بطهارته في أحد الحالين^(٣)؛ كان^(٤) كذلك في الآخر، وإذا لم تكن أبدانهم نجسة؛ فكذلك سُؤْرُهُمْ؛ لأن السُّؤْرَ^(٥) رطوبةٌ مُتَحَلِّلةٌ من البدن.

[٣] وَرُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ بِأَبِي هُرَيْرَةَ^(٦) فَمَدَّ يَدَهُ لِيَصَافِحَهُ، فَقَبَضَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَدَهُ، وَقَالَ: إِنِّي جُنُبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (المؤمن ليس بنَجِسٍ)^(٧) (٨).

[٤] وَرُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٩) - : (ناوليني الخُمرة)^(١٠)، فَقَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ^(١١) لَيْسَتْ الْحَيْضَةُ فِي يَدِكَ^(١٢)؛ فَدَلَّ أَنَّ^(١٣) النِّجَاسَةَ مِنَ الْحَائِضِ لَا تَتَجَاوَزُ مَوْضِعَ^(١٤) الْحَيْضِ.

[١١٦/٤] [مسألة: حكم سُؤْرِ مَا يُؤْكَلُ لِحَمِهِ]

وَأَمَّا مَا/ يُؤْكَلُ لِحَمِهِ^(١٥)؛^(١٦) [١] فَلَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: (مَا أُكِلَ^(١٨) لِحَمِهِ فَلَا بَأْسَ بِسُؤْرِهِ)^(١٩)

(١) في الأصل: زيادة [النبي ﷺ]، وإقحام اسمه الشريفة هنا خطأ.

(٢) قوله (بدن): ساقطة من (م).

(٣) في (م): في إحدى الحالتين.

(٤) قوله (كان): لم ترد في (م)، و (ك).

(٥) في (م): لأن في السُّؤْر. وفي (ك): لأن السُّؤْرَ بِمَازَجِهِ.

(٦) في (م)، و (ك): لقي أبا هريرة.

(٧) في (م): لا ينجس. وفي (ك): ليس ينجس.

(٨) سبق تخريجه (ص ١٨٥)، هامش (٩)، المسألة رقم [٨٣/٥].

(٩) قوله (رضي الله عنها): لم ترد في (ك).

(١٠) الخُمرة: هي السجادة يسجد عليها المصلي، وتُتَمِّتُ بِهِ لِأَنَّهَا تُخَمِّرُ الْوَجْهَ أَي تَغْطِيهِ. وقال أبو عبيد: «الخُمرة شيء منسوج يُعْمَلُ مِنْ سَعَفِ النَّخْلِ وَيُرْمَلُ بِالْخِيوطِ، وَهُوَ صَغِيرٌ عَلَى قَدَرِ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ الْمَصْلِي» غريب

الحديث ١٦/١. انظر: غريب الحديث لابن الجوزي ١/٣٠٦، النهاية لابن الأثير ٢/٧٧، المغرب للمطري ص ٩٢

(١١) في (م): فقال لها.

(١٢) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب الاضطجاع مع الحائض في الخاف واحد، برقم (٢٩٨) ١/٢٤٤.

(١٣) في (م)، و (ك): على أن.

(١٤) في (ك): من موضع.

(١٥) في (م): وأما ما يؤكل لحمه فلا بأس بسؤره.

(١٦) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٤٨، المبسوط للسرخسي ١/٤٧، البدائع للكاساني ١/٦٤.

(١٧) في (م): لقوله. وفي (ك): فلقوله.

(١٨) في (ك): ما يؤكل.

(١٩) أخرجه الدارقطني ١/١٢٨ من حديث البراء رضي الله عنه، وفيه سؤار بن مصعب، قال عنه أحمد، وابن معين، =

[٢] ولأنها رطوبة متحللة من بدنه؛ فكانت طاهرة،

كَلْبِهِ^(١)

[١١٧/٥] [مسألة: حكم سؤر الكلب]

قال: وسؤر الكلب،^(٢) والخنزير، وسباع البهائم؛ نجسٌ. وذلك لقوله ﷺ: (طَهُورُ إِنْءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ^(٣) فِيهِ الْكَلْبُ^(٤) أَنْ يُغْسَلَ سَبْعًا^(٥))^(٦)، والطهارة ضد النجاسة، والعدد لا يُعتبر إلا للإزالة،^(٧) والأواني لا يحلُّها التعبد، ولا يجب تطهيرها في الشريعة إلا من النجاسة خاصة.^(٨)

وهذا يدل على فساد/ قول مالك أنه طاهر؛ وإنما يُغسلُ الإناء^(٩) على طريق [١٢/أ(ك)] العبادة.^{(١٠)(١١)}

- = والدارقطني، والنسائي: مترك الحديث، وقد اختلف عنه. انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١/٧٥.
- (١) في (م): كلبته، وهو خطأ.
- (٢) انظر: الأصيل لمحمد بن الحسن ١/٣١، مختصر الطحاوي ص ١٦، فتح القدير لابن الهمام ١/١٠٩.
- وبه قال مالك في رواية، والشافعية، والحنابلة.
- انظر للمالكية: المقدمات الممهدة لابن رشد ١/٨٩، الذخيرة للقرافي ١/١٨١، الشرح الصغير للدرديري ١/١٧.
- وللشافعية: الأم للشافعي ١/٢٣، المجموع للنووي ١/١٧٣، مغني المحتاج للشربيني ١/٢٣٩.
- وللحنابلة: الانتصار لأبي الخطاب ١/٤٧٨، الفروع لابن مفلح ١/٢٣٥، الإنصاف للرداوي ١/٣١٠.
- (٣) ولغ: ولغ بلغ ولوغاً، إذا شرب بأطراف لسانه.
- انظر: الصحاح للجوهري ٤/١٣٢٩، اللسان لابن منظور ١٥/٣٩٧، المصباح المنير للفيومي ص ٣٤٦.
- (٤) في (م): الكلب فيه.
- (٥) في (م): يغسل سبعا إحداهن بالتراب.
- (٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ، البخاري في كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، برقم (١٧٢) ١/٧٧، ومسلم في كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، برقم (٢٧٩/٩١) ١/٢٣٤ واللفظ له.
- (٧) النجاسات لا تخلو، إما مرئية، كالدم ونحوه، وطهارتها زوال عينها، ولا عمرة بالعدد.
- وإما غير مرئية كالبول، والولوغ، فلا تطهر إلا بالغسل ثلاثاً، وهو الواجب فيها، وهو ما يغلب على الظن طهارته به، والغسل سبعا للاستحياب.
- انظر: مختصر الطحاوي ص ١٦، المبسوط للسرخسي ١/٤٨، البدائع للكاساني ١/٦٤، ٢٧٥.
- (٨) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٤٩.
- (٩) في (م): يغسل الإناء من ولوغه.
- (١٠) في (ك): زيادة [والأواني لا يجب تطهيرها في الشريعة إلا في النجاسة].
- (١١) وهو المشهور عند المالكية.
- والرواية الثالثة عندهم: التفرقة بين الكلب المأذون في اقتناؤه، وغير المأذون، قال ابن رشد في المقدمات
- = (١/٨٩): وهو أظهر الأقوال.

[١١٨/٦] مسألة: حكم سؤر الخنزير

وأما سؤر الخنزير،^(١) فلقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾^(٢) وهذه الكناية ترجع إلى نفس الخنزير^(٣)، وإذا ثبت نجاسته كان سؤرُه نجساً^(٤)؛ لأنه [مُتَحَلِّلٌ]^(٥) من بدنه كَلْبِهِ.

[١١٩/٧] مسألة: حكم سؤر سباع البهائم

وأما سِباعُ البهائم فسؤرها نجس^(٦).^(٧)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٨) - : طاهر^(٩).

لنا: [١] حديث ابن عمر أن النبي ﷺ سئل عن الماء يكون بالفلاة ينوبه الكلاب، والسباع، والدواب^(١٠)، فقال: (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً^(١١))^(١٢)، فلو لا أن آسارها نجسة، لم يصح هذا الجواب^(١٣) بذكر الخبث^(١٤).

= الرواية الرابعة: التفريق بين البدوي، والحضري.

انظر: التلقيم للقاضي عبد الوهاب ٥٧/١، الذخيرة للقرافي ١٨١/١، الشرح الصغير للدرديري ١٧/١.

(١) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٥٥/١، المبسوط للسرخسي ٤٨/١، البدائع للكاساني ٦٣/١.

(٢) سورة الأنعام، الآية رقم (١٤٥).

(٣) من أول قوله (فلقوله تعالى) إلى قوله (نفس الخنزير): ساقطة من (م).

(٤) في (ك): نجس.

(٥) من (م)، وفي الأصل: متحللاً. وفي (ك): يتحلل.

(٦) في (ك): نجساً.

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي ٤٨/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١١٨، فتح باب العناية للقاري ١٠٢/١.

وهو مذهب الحنابلة.

انظر: الانتصار لأبي الخطاب ٤٧٢/١، المستوعب للسامري ٣٢١/١، الإنصاف للمرداوي ٣٤٢/١.

(٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) انظر: المجموع للنووي ١٧٣/١، مغني المحتاج للشربيني ٢٣٩/١، نهاية المحتاج للرملي ٢٣٥/١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: التلقيم للقاضي عبد الوهاب ٥٧/١، الذخيرة للقرافي ١٨١/١، الشرح الصغير للدرديري ١٧/١.

والحنابلة: الانتصار لأبي الخطاب ٤٧٢/١، المستوعب للسامري ٣٢٢/١، الإنصاف للمرداوي ٣٤٢/١.

(١٠) في (م): السباع والكلاب والدواب. وفي (ك): الكلاب والدواب والسباع.

(١١) في (م): لا يحمل الخبث.

(١٢) سبق تخريجه (ص ١٩٧)، المسألة رقم [٨٣/٥]، هامش (٩).

(١٣) في (م): هذا الخبر.

(١٤) قد يقال إن الحنفية لا يعتبرون القلتين، فكيف ساغ لهم الاحتجاج به ؟

وجوابه: أن استدلالهم بهذا الحديث لا لاعتبار القلتين؛ وإنما هو من حيث وصف ما أصاب الماء بأنه خبث، أي

نجس، فإن كان الماء قلتين فإنه يضعف عن حمله، وجائز أن يكون ذكر القلتين خرج على سؤال سائل سأل =

[٢] ولأنه سَبْعٌ يمكن الاحتراز منه.

[٣] أو حُكِمَ^(١) بنجاسة لَبْنِهِ؛ فكان تَجَسُّسُ السُّورِ، كالكلب.^(٢)

فإن قيل: رَوَى جابر^(٣) أن النبي ﷺ سئل: أتوضأ بما أفضلت الحُمْرُ؟ فقال: (نعم، وما أفضلت السَّبَاعُ^(٤))^(٥).

قيل له: . هذا خيرٌ مرسلٌ^(٦)،^(٧) وليس بحجّةٍ عنده^(٨).

. وعلى أنه ورد في الماء الكثير^(٩)، وعندهم لا تؤثر فيه^(١٠) النجاسة؛^(١١) فلم

يكن في الخير دلالة على الجواز؛ لأجل طهارتها.

. وهو عندنا محمولٌ على حُمْرِ الوَحْشِ، وسَبَاعِ الطير.

= عن هذا القدر. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٥٤.

(١) في (م) ن و (ك) : أو محكوم.

(٢) وجه القياس: قياس سور سباع البهائم على سور الكلب في نجاسته، بنجامع نجاسة اللبن في كُلِّ وجه آخر أيضاً، وهو أن لبنها إذا كان نجساً، وهو رطوبة متولدة منها، كان لعابها كذلك؛ لأنه رطوبة متولدة منها. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٥٥.

(٣) جابو: هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي، أبو عبد الله، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، أول مشاهدته الخندق، من المكشرين، توفي بالمدينة سنة (٧٨هـ) وله (٩٤) سنة، وكان قد ذهب بصره. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ١/٢٩٢، سير أعلام النبلاء للذهبي ٣/١٨٩، الإصابة لابن حجر ١/٢١٣.

(٤) في (م) : بما أفضلت السباع؟ فقال: نعم، وما أفضلت الحُمْر.

(٥) رواه الشافعي في المسند ١/٨، والدارقطني في السنن ١/٦٢، والبيهقي في الكبرى ١/٢٩٤.

وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وهما ضعيفان جداً عند أهل الحديث، لا يحتج بهما. قاله النووي في المجموع ١/١٧٣ وضعف الحديث بهما. وانظر: التلخيص لابن حجر ١/٢٩.

(٦) المرسل: هو قول التابعي الكبير قال رسول الله ﷺ، فإن سقط قبله فهو منقطع، وإن كان أكثر فمعضل ومنقطع والمشهور عند أهل الفقه والأصول أن الكل مرسل، فهو عندهم: قول غير الصحابي قال رسول الله ﷺ. انظر: فتح المغيث للسخاوي ١/١٥٧، التقريب للنووي ١/٢١٩، الباعث الخثيث لابن كثير ١/١٥٣.

(٧) لأنه من رواية داود بن حصين عن جابر ﷺ، ولم يلقه؛ ولكن ورد في رواية أخرى عند الشافعي، والدارقطني عن داود بن حصين عن أبيه عن جابر ﷺ، فيكون السند متصلاً؛ إلا أنه مع ذلك ضعيف بالابراهيميين.

(٨) أي عند الإمام الشافعي؛ لأنه مرسل وهو منقطع، وليس بحجة عنده، عدا مراسيل ابن المسيب فحسن، وكبار التابعين مراسيلهم حجة إن جاءت من وجه آخر ولو مرسله، بضوابط ذكرها.

انظر: المحصول للرازي ٢/٦٦٦، الباعث الخثيث لابن كثير ١/١٥٣، تدريب الراوي للسيوطي ١/٢٢٢.

(٩) في (م) : الكبير.

(١٠) في (م) : فيها.

(١١) أي عند الشافعية ورود النجاسة على الماء الكثير لا تؤثر فيه.

انظر: الإبانة للفراني ص ٨٧، المجموع للنووي ١/١٦٠، تحفة اللبيب لابن دقيق العيد ص ٣٥.

انظر: للفائدة المسألة رقم [٨٣/٥] هامش رقم (٥) ص ١٩٦.

فإن قيل: حيوانٌ يَطْهَرُ جِلْدُهُ بالدَّبَاغِ؛ فكان سُورُهُ طاهراً^(١)، كالشَّاةِ.

قيل له: طهارة العين بما تُؤَثِّرُ في الطهارة لا يدلّ على طهارتها، بل تدلّ على النجاسة، فكانت العلة^(٢) فاسدة.

قال: وسُورُ الهِرَّةِ، والدَّجَاجَةِ الْمُخَلَّاةِ، وسِبَاعِ الطَّيْرِ، وما يَسْكُنُ فِي الْبُيُوتِ^(٣) مِثْلَ الْحَيَّةِ، وَالْفَأْرَةِ؛ مَكْرُوءَةٌ.

[١٢٠/٨] [مسألة: حكم سُورِ الهِرَّةِ]

أما سُورُ الهِرَّةِ؛^(٤) [١] فلأن النبي ﷺ كان يتوضأ بفضْلِ سُورِهَا وَيُصْغِي لَهَا الْإِنَاءَ^(٥).^(٦)

[٢] وقال^(٧): (الهرة ليست بنجسة؛ إنها من الطوائف عليكم

والطوافات)^(٨)، فهذا يدلّ على طهارة سُورِهَا. /

[٣] وقد رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (الهرة سَبْعٌ)^(٩).

(١) في (٢)، و (ك): طاهر.

(٢) العلة في اللغة: كل ما اقتضى تغييراً، ومنه سَمَّيتْ عِلَّةُ الْمَرِيضِ؛ لأنها اقتضت تغيير الحال.

انظر: الْمَغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِيِّ ص ١٨٢، مختار الصحاح للرازي ص ٢١٧، المصباح المنير للفيومي ص ٢٢٠.

العلة في الاصطلاح: هي ركن من أركان القياس، فلا يصح بدونها؛ لأنها الجامعة بين الأصل والفرع، ومما قيل في تعريفها: الوصف الظاهر المنضبط المشتغل على الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

انظر: كشف الأسرار للبخاري ٢٩٣/٣، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٦/٤، المسودة لآل تيمية ص ٣٨٥.

(٣) في (ك): وما يسكن البيوت.

(٤) انظر: البدائع للكاساني ٦٥/١، الفتاوى الخانية ١٨/١، مختارات النوازل للمرغنياني ص ١١٨.

(٥) قوله (كان يتوضأ بفضْلِ سُورِهَا، ويصغي لها الإناء): ساقطة من (٢).

(٦) أخرجه الدارقطني ٦٦/١ من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله ﷺ يَمْرُؤُهُ الْهِرَّةَ فَيُصْغِي لَهَا

الإناء فتشرب، ثم يتوضأ بفضْلِهَا)، وضعفه، وكذا ضعفه الحافظ في التلخيص (٤٢/١).

(٧) قوله (وقال): ساقطة من (٢).

(٨) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه، أخرجه مالك في الموطأ ٢٣/١، وأحمد في المسند ٣٠٣/٥، وأبو داود في كتاب

الطهارة، باب سُورِ الهِرَّةِ، رقم (٧٥) ٦٠/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في سُورِ الهِرَّةِ، رقم (٩٢) ١٥٣/١، والنسائي في كتاب الطهارة، باب سُورِ الهِرَّةِ، رقم (٦٨) ٥٥/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء بسُورِ الهِرَّةِ والرخصة في ذلك، رقم (٣٦٧) ١٣١/١، والدارمي في سننه ١٨٧/١.

قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه البخاري، والدارقطني، وابن خزيمة، وغيرهم.

انظر: المحرر لابن عبد الهادي ٨٩/١، التلخيص لابن حجر ٤١/١.

(٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٣٤٣) ٣٧/١، والبيهقي في الكبرى ٢٤٩/١،

والحاكم ١٦٠/١ وقال: صحيح ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي فقال: ضعفه أبو داود، وأبو حاتم، وفي إسناده

عيسى بن المسيب، وهو ضعيف، وصحح ابن أبي حاتم وقفه.

[٤] وَرَوَى: (يُغَسَّلُ الْإِنَاءُ مِنْ وَلَوْغِ الْهَرَّةِ مَرَّةً)^(١)، وَأَقْلَّ أَحْوَالِ

ذَلِكَ^(٢) أَنْ تُفِيدَ^(٣) الْكَرَاهَةَ.

وَقَالَ^(٤) الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ^(٥) - : إِنَّهُ لَا يُكْرَهُ^(٦) وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ^(٧) - رَحِمَهُ اللَّهُ^(٨) - .

وَهَذَا لَا يَصِحُّ : لَمَّا ذَكَرْنَاهُ^(٩).

• وَلِأَنَّهَا لَا تَجْتَنِبُ التَّجَاسَةَ؛ فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي فَمِهَا نَجَاسَةٌ؛ فَكُرِّهَ

لِذَلِكَ^(١٠)، كَمَا كُرِّهَ الْوُضُوءُ بِالْمَاءِ الَّذِي أَدْخَلَ الصَّبِي يَدَهُ فِيهِ^(١١)، أَوْ الْمُسْتَقِظَ^(١٢).

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ^(١٣) رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِهِ^(١٤)، وَلَوْ كَانَ مَكْرُوهًا لَمْ يَفْعَلِ النَّبِيُّ

ذَلِكَ^(١٥).

= انظر: الخلاصة لابن الملقن ١/١١، التلخيص لابن حجر ١/٢٥، نيل الأوطار للشوكاني ١/٤٤.

(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء بسور الكلب، رقم (٧٢) ١/٥٩، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في سور الكلب، رقم (٩١) ١/١٥١ وصححها، والدارقطني ١/٦٧، والبيهقي ١/٢٤٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٩. قال أبو داود: موقوف (السنن ١/٥٩)، ورجح وقفه النووي في المجموع (١/١٧٥). انظر: الإعلام لابن الملقن ١/٣١٨، التعليق المعني للعظيم أباذي ١/٦٧.

(٢) في (م): وأقل أحواله.

(٣) في (ك): أن يفسد.

(٤) في (ك): وقد قال.

(٥) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م).

(٦) انظر: الأم للشافعي ١/٢٠، التهذيب للبيهقي ١/١٦١، المجموع للنووي ١/١٧٢.

وهو قول المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ١٨، التلخيص للبغداد ١/٥٧، الشرح الصغير للدردير ١/١٧.

وللحنابلة: الانتصار لأبي الخطاب ١/٤٧٢، المستوعب للسامري ١/٣٢٠، الإنصاف للمرداوي ١/٣٤٢.

(٧) انظر: شرح مختصر الطحاوي للخصاص ١/٥٣، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٥٤، البدائع للكاساني ١/٦٥.

(٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) (ص ٢٤٣).

(١٠) قوله (لذلك): لم ترد في (م).

(١١) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/٧٢، المبسوط للسرخسي ١/٨٧، حاشية ابن عابدين ١/١١٢.

(١٢) انظر: المسألة [٨٣/٥] ص ١٩٦.

(١٣) قوله (فقد): لم ترد في (م). وفي (ك): قد.

(١٤) في (ك): أنه ﷺ.

(١٥) سبق تحريجه (٢٤٣)، هامش رقم (٧).

(١٦) قوله (النبي ذلك): لم ترد في (م)، و (ك).

قيل له: يحتمل أن يكون فعل ذلك على وجه البيان للجواز، كما أُعْثِرَ^(١) الصَّلَاةُ إِلَى أوقاتها المكروهة؛ لأجل بيان الوقت^(٢).^(٣)

[١٢١/٩] [مسألة: حكم سؤر الدجاجة المخلاة]

[١٢٢/١٠] [مسألة: حكم سؤر الدجاجة المحبوسة]

وأما الدَّجَاجَةُ المخلاة^(٤)؛^(٥) فَلَا تُحَاكَمُ بِالنَّجَاسَةِ؛ فَلَا يُؤْمَنُ مِنْ^(٦) أَنْ يَكُونَ فِي مُنْقَارِهَا نَجَاسَةٌ؛ فَكُرِهَ لَذَلِكَ^(٧).
وَأَمَّا الْمُحْبُوسَةُ؛^(٨) فَلَا تُحَاكَمُ لَا تَعْبَثُ بِمَا يَكُونُ مِنْهَا^(٩) فِي الْعَادَةِ، فَأُمِنَ ذَلِكَ.

[123/11] [مسألة: حكم سؤر سباع الطير]

وَأَمَّا سِبَاعُ الطَّيْرِ؛^(١٠) فَإِنَّهَا تَأْكُلُ الْمَيْتَاتِ؛ فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُنْقَارِهَا نَجَاسَةٌ؛ فَكُرِهَ لَذَلِكَ^(١١).

وَأَمَّا الدَّلِيلُ/ عَلَى طَهَارَةِ سؤرها مع الكراهة؛ فَلَأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَةُ مُنْقَارِهَا^(١٢)، وَجَوَازُ [١٢/ب(ك)] أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ^(١٣) نَجَاسَةٌ كَجَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ؛^(١٤) فَلَا تَبْطُلُ الطَّهَارَةُ بِالشَّكِّ.

(١) فِي (ك): إِذَا أُخِرَ.

(٢) فِي (م): بَيَانًا لِلْوَقْتِ.

(٣) انظر (ص ٤٥٣)، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابِ مُوَاقِيتِ الصَّلَاةِ.

(٤) الْمُخْلَاةُ: ((الَّتِي تَجُولُ فِي الْقَادُورَاتِ وَلَمْ يُعْلَمْ طَهَارَةُ مُنْقَارِهَا مِنْ نَجَاسَتِهِ)) مِرَاقِي الْفَلَاحِ لِلشَّرْتِيلَالِيِّ ص ٢١.

(٥) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلشَّرْحِ ص ٤٨/١، الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ١٨/١، مَخْتَارَاتُ التَّوَازُلِ لِلْمَرْغِينَانِيِّ ص ١١٨.

(٦) قَوْلُهُ (مِنْ): لَمْ تَرُدْ فِي (م).

(٧) فِي (ك): أَنْ يَكُونَ مُنْقَارُهَا نَجَسًا فَكُرِهَ ذَلِكَ.

(٨) انظر: الْأَصْلُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ٢٨/١، الْمَبْسُوطُ لِلشَّرْحِ ص ٤٨/١، الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ١٨/١.

(٩) فِي (ك): لَا تَعْبَثُ بِالنَّجَاسَةِ.

(١٠) كَالْبَازِي، وَالصَّقْر.

انظر: الْأَصْلُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ٢٣/١، الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ١٨/١، تَخْفَةُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّرْقَنْدِيِّ ٥٤/١.

(١١) فِي (ك): ذَلِكَ.

(١٢) فِي (م): مُنَاقِرُهَا.

(١٣) فِي (م): عَلَيْهَا.

(١٤) الْقِيَاسُ أَنَّ سؤر سباع الطير نجس؛ ((لأن ما لا يؤكل لحمه من سباع الطير، معتبر بما لا يؤكل لحمه من سباع الوحش، ولكنا استحسنا قفلنا ظاهر مكروه؛ لأنها تشرب بمنقارها، ومنقارها عظم جاف، بخلاف سباع الوحش فإنها تشرب بلسانها، ولسانها رطب بلعابها، ولأن في سؤر سباع الطير تتحقق البلوى، فإنها تنفض من الهواء، فلا يمكن ميمون الألوان عنها، خصوصاً في الصحارى، بخلاف سباع الوحش)) الْمَبْسُوطُ لِلشَّرْحِ ص ٥٠/١.

[١٢٤/١٢] مسألة: حكم سُورِ ما يسكن البيوت من الحشرات [

وأما ما يسكن في البيوت؛^(١) من^(٢) الحشرات؛ فلائها لا تَجْتَنِبُ النجاسة^(٣)، فلا يُؤمن أن يكون على أفواهها نجاسة؛ فِكْرَةٌ لذلك.^(٤)

وأما طهارة سُورها؛ فلأن الأصل طهارة فيها؛^(٥) فلا يُترك اليقين بالشك.^(٦)

[١٢٥/١٣] مسألة: حكم سُورِ الحمار [

قال: وسُورِ البغل، والحمار^(٧) مشكوك فيهما،^(٨) فإن لم يجد غيرهما، توضأ^(٩) بهما، وتيمم.^(١٠)

وإنما شكوا فيه لتعارض^(١١) أمارتين^(١٢)؛^(١٣) أحدهما تقتضي

(١) في (م): يسكن البيوت.

(٢) في (ك): مثل.

(٣) في (م): النجاسات.

(٤) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٥٢/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٥٤/١، اللباب للميداني ٥١/١.

(٥) ((القياس أن سُورها نجس؛ لأنها تشرب بلسانها، ولسانها رطب من لعابها، ولعابها يتحلب من لحمها، ولحمها حرام، ولكنه استحسَن فقال ظاهر مكروه؛ لأن البلوى التي وقعت الإشارة إليها في الهرة موجودة هنا، فلا تسكن البيوت، ولا يمكن صون الأواني عنها)) المبسوط للسرخسي ٥٠/١.

(٦) فيه إشارة إلى قاعدة عظيمة، يُكثر المؤلف من الاستدلال بها؛ وهي قاعدة (اليقين لا يزول بالشك).

انظر: المجموع للعلائي ٣٠٣/١، شرح القواعد للزرقا ٧٩، قاعد اليقين لا يزول بالشك للباحسين (ص ١١).

(٧) في (م)، و (ك): الحمار والبغل.

(٨) مضى جمهور فقهاء الحنفية على التعبير بالمشكوك فيه، وأنكره بعضهم، كالفقيه أبي طاهر الدباس، فقال: لا يجوز أن يكون شيء من حكم الشرع مشكوكاً فيه، ولكن يحتاط فيه، فلا يجوز أن يتوضأ به في حال الاختيار، وإذا لم يجد غيره، يجمع بينه وبين التيمم احتياطاً، وعليه عبّر بعضهم بقولهم: مُشْكَلٌ محتاط فيه.

انظر: المبسوط للسرخسي ٥٠/١، شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد ٦٥، فتح القدير لابن الهمام ١١٣/١.

(٩) في (م): يتوضأ.

(١٠) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٥٣/١، المبسوط للسرخسي ٥٠/١، فتح القدير لابن الهمام ١١٣/١.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٦٢/١، المستوعب للسامري ٣٢٨/١، المبدع لابن مفلح ٢٥٧/١.

(١١) التعارض في اللغة: يدل على المشاركة بين اثنين فأكثر، وهو بمعنى الظهور، والمنع، والمقابلة، والمساواة.

انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢٦٩/٤، مختار الصحاح للرازي ص ٢٠٩، اللسان لابن منظور ١٣٧/٩.

التعارض في الاصطلاح: هو التمانع بين دليلين شرعيين فأكثر، بحيث يتناقض مدلولهما.

انظر: أصول السرخسي ١٢/٢، تيسير التحرير لأميز بادشاه ١٣٦/٣، فواتح الرحموت لابن نظام الدين ١٨٩/٢.

(١٢) في (م): للتعارض لروايتين. وفي (ك): لتعارض أمرين.

(١٣) الأمانة لغة: العلامة.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٢، المصباح المنير للفيومي ص ١٧، القاموس للفيروزآبادي ص ٤٣٩.

النجاسة^(١)، والأخرى تقتضي طهارته^(٢) (٣)

والتي^(٤) تقتضي نجاسته؛ هو: [١] أن النبي ﷺ أمر منادياً يُنادي^(٥): (إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى^(٦) يَنْهَاكُمُ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ؛ فَإِذَا رَجَسْتَ^(٧)) وهذه كناية عن النجاسة.

[٢] ولأنه مُحَرَّمُ الْأَكْلِ - لا لحرمة -، كالكلب^(٨).

والذي اقتضى طهارته^(٩) هو: [١] أن^(١٠) النبي ﷺ سئل أنتوضأ بما أفضلت الحُمْر؟ فقال: ([نعم]^(١١) وبما أفضلت السَّباع)^(١٢).

[٢] ولأنه يَسْكُنُ الْبُيُوتَ مع الآدمي، كالمهرة، وهذا

يُفيد^(١٣) الطهارة.

فتعارضاً، ولم يترجح أحدهما على الآخر؛ فوجب^(١٤) / التوقف فيه^(١٥). [١٧/ (ع)]

= الأمانة اصطلاحاً: الدليل، فهما مترادفان، والدليل: هو ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، سواء كان قطعياً، أو ظنياً، فالأمانة على هذا نوع من الدليل، حيث أن كلاً من القطعي والظني يُسمّى دليلاً، بخلاف الأمانة فلا تطلق إلا على الظن، فيجتمعان في الظن، وينفرد الدليل بالقطع، وبه قال الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن ما أفاد القطع يُسمّى دليلاً، وما أفاد الظن يسمى أمانة، وعلى هذا فالأمانة هي: التي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيها إلى الظن.

انظر: الإحكام للأمامي ٩/١، تقريب الوصول لابن حزمي ص ٩٩، القاموس المبين لمحمد عثمان ص ٦٩.

(١) في (م)، و (ك): نجاسته.

(٢) في (م): بطهارته. وفي (ك): والآخر يقتضي طهارته.

(٣) اختلف الحنفية في سبب الشك في طهارة سور الحمار؟

ف قيل: لتعارض الأدلة في إباحته، وحرمة، وقيل: لاختلاف الصحابة ﷺ في نجاسته، وطهارته، وقيل: الأصح أن دليل الشك هو التردد في الضرورة، فإن الحمار يُربط في الدور والأفنية، فكان فيه ضرورة؛ إلا أنها دون ضرورة المهر، والقارة؛ لدخولهما المضائق دون الحمار.

انظر: البدائع للكاظمي ٦٥/١، الهداية للمرغيناني ٢٦/١، فتح القدير لابن الهمام ١١٥/١.

(٤) في (م): وأما الذي. وفي (ك): والذي.

(٥) في (م)، و (ك): أمر أن يُنادي.

(٦) قوله (سبحانه وتعالى): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الخيل، برقم (٥٥٢٨) ٤٦٢/٣ من حديث أنس رضي الله عنه.

(٨) في (م): فصار كالكلب.

(٩) في (ك): للطهارة.

(١٠) في (م): وأما الذي يقتضي الطهارة فلأن.

(١١) من (م)، و (ك).

(١٢) سبق تخريجه (ص ٢٢٤)، هامش (٥)، المسألة [١١٩/٧].

(١٣) في (ك): وهذا يقتضي.

(١٤) في (م): فيوجب.

(١٥) ذهب جمهور الحنفية إلى أن المجتهد إذا تعارض عنده دليان فأكثر، فإنه يعتمد إلى النسخ، ثم الترجيح، =

كتاب الطهارة

ومن أصل أبي حنيفة - ^(١) - أن أمارات الشرع يجوز أن تتعارض من غير ترجيح ^(٢)، ويكون حكم الله تعالى فيها ^(٣) التوقف ^(٤)؛ لأنها توجب الظن. ^(٥)
فأما الدليل العقلي ^(٦) الذي يوجب ^(٧) العلم؛ فلا يجوز أن تتساوى ^(٨) مع التضاد.

ومن أصحابنا من قال: إن جهة الشك فيه ^(٩) أن عرقه طاهر، ولبنة محرمة، واللعب يُعتبر بكل واحدٍ منهما، فإن ألحقناه بالعرق كان طاهراً، وإن ألحقناه باللبن كان نجساً. ^(١٠)
وإذا ثبت أنه مشكوك فيه، ولم يُقطع فيه بطهارة ولا بنجاسة؛ لم يُجز الوضوء به مع القدرة على الماء الطاهر؛ لأنه ^(١١) يؤدي فرضه بالشك، ^(١٢) فإذا ^(١٣) لم يجد غيره توضأ به، وتيمم ^(١٤)، ^(١٥)

= ثم الجمع، ثم التوقف.

فبدأ بالنظر في التاريخ، ونحكم بنسخ المتقدم منهما، وإذا لم يعلم التاريخ وكان لأحدهما مزية يرجح بها حكم بالترجيح، فإن لم يوجد مرجح، ولم يعلم تاريخ الدليلين، جمع بينهما إذا أمكن الجمع والتوفيق بينهما؛ لأن إعمالهما غير من إعمالهما، فإن لم يمكن الجمع توقف، وترك العمل بهما، ورجع إلى ما دونهما من الأدلة.
انظر: أصول السرعسي ١٣/٢، كشف الأسرار للبخاري ٧٦/٤، تيسير التحرير لأمير بادشاه ١٣٦/٣.

(١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٢) في (ك): ترجح.

(٣) في (ك): حكم الله فيهما.

(٤) في (م)، و (ك): الوقف.

(٥) انظر: بذل النظر للأستنبدي ص ٦٥٨، تقريب الوصول لابن جزري ص ٤٦٥، الوجيز للكراماسني ص ١٩٩.

(٦) الدليل العقلي: هو أحد أنواع الدليل، وينقسم إلى ضروري، ونظري،

فالضروري: هو الذي لا يفتقر إلى نظر واستدلال، كعلم الإنسان بوجود نفسه، وأن الاثنين أكثر من الواحد، ويسمى أيضاً بالدهي. والنظري: هو الذي يفتقر إلى نظر واستدلال.

انظر: تقريب الوصول لابن جزري ص ٩٩، شرح الكوكب لابن التجار ٦٦/١، التعريفات للجرجاني ص ١٠٤.

(٧) في (م)، و (ك): فأما الدلائل العقلية التي توجب.

(٨) في (ك): تساوى.

(٩) قوله (فيه): لم ترد في (ك).

(١٠) اختلف الحنفية في الشك، هل هو في طهورية سوره، أو في طهارة عرقه ولعابه ذائهما؟

والمعتمد أن عرق الخمار، ولعابه، طاهر، فالصحيح أن الشك في طهوريته.

انظر: الفتاوى الخانية ١٨/١، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ٣٢، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٣.

(١١) قوله (لأنه): ساقطة من (م).

(١٢) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٥٣/١، المبسوط للسرعسي ٥٠/١، العناية للياقوت ١١٧/١.

(١٣) في (م): فإن. وفي (ك): فأما إذا.

(١٤) في (م): يتوضأ وتيمم.

(١٥) وإنما يجمع بينهما؛ حتى تحصل الطهارة بيقين، نقل محمد عن أبي حنيفة: ((هذا أخذ بالثقة، فإذا أجرأه سور

الخمار، لم يضره التيمم، وإن لم يجزه، كان قد تيمم)) الأصل ١١٢/١.

=

كتاب الطهارة

وبأيهما قدّم/ جاز^(١)،^(٢) فإن كان طاهراً، فقد أدّى فرضه بالغسل بماء طاهر^(٣)، وإن كان غير طاهر^(٤)، فقد أدّى فرضه بالتيمم.

والمنع من جواز الوضوء به؛ قول ابن عمر، والنخعي، والشّعي^(٥)، وابن سيرين^(٦)، ومكحول^(٧)، وجابر بن زيد^(٨)،^(٩) وحمّاد^(١٠)، والزّهري^(١١)، ومعمّر^(١٢).
وعن عطاء^(١٣)،

= انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٥٥/١، الميسوط للسرخسي ٥٠/١، المختارات للمرغيناني ص ١٢٠.

(١) قوله (وبأيهما قدّم جاز): ساقطة من (م)، و (ك).

(٢) والأفضل تقدم الوضوء.

وقال زُفر: يجب تقدم الوضوء؛ ليتحقق شرط صحة التيمم، وهو فقد ماء واجب استعماله.

أجيب: ((الاحتياط في الجمع بينهما، لا في الترتيب، فإن كان مطهراً فقد توفراً به، قدّم أو أخر؛ وإلا ففرضه التيمم وقد أتى به)) فتح باب العناية لملا علي قاري ١٠٨/١.

انظر: البدائع للكاساني ٦٥/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١٢٠، مجمع الأثر للدعادي ٣٦/١.

(٣) قوله (بماء طاهر): ساقطة من (م)، و (ك).

(٤) في (ك): غير طاهراً.

(٥) في (م)، و (ك): والشّعي والنخعي.

(٦) ابن سيرين: هو محمد بن سيرين البصري، الأنصاري بالولاء، أبو بكر، تابعي، إمام، ثقة، ثبت، عابد، ولد بالبصرة لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه، اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا، توفي بالبصرة سنة (١١٠هـ).

انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٣١/٥، تذكرة الحفاظ للذهبي ٧٧/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢١٤/٩.

(٧) مكحول: هو مكحول بن أبي مسلم شهاب، أبو عبد الله، الهذلي بالولاء، فقيه الشام في عصره، أصله من فارس، ومولده بكايل، سبي وكان مولى لامرأة من هذيل ثم أعتق، توفي بدمشق سنة (١١٢هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٠١/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٨٩/١، الأعلام للزركلي ٢٨٤/٧.

(٨) في (ك): الشّعي، والنخعي، وجابر، وابن زيد.

(٩) جابر بن زيد: هو جابر بن زيد الأزدي البصري، أبو الشعثاء، تابعي، فقيه، أصله من عُمان، كان من بحور العلم، صاحب ابن عباس رضي الله عنهما، ولد سنة (٢١هـ)، وتوفي سنة (٩٣هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٦٧/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٨/٢، الأعلام للزركلي ١٠٤/٢.

(١٠) حمّاد: هو حمّاد بن أبي سليمان الكوفي، أبو إسمايل، من أصبهان، تابعي، أحد العلماء الكرام الأسخياء، روى عن أنس بن مالك، وتفقه بالنخعي، من تلامذته الإمام أبي حنيفة، توفي سنة (١٢٠هـ).

انظر: طبقات ابن سعد ٣٣٢/٦، سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٣١/٥، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٧٤/١.

(١١) الزّهري: هو أبو بكر، محمد بن مسلم بن شهاب، المدني القرشي، تابعي، محدث فقيه، من أعلام التابعين، ولد عام (٥١هـ)، روى عن أنس، وابن عمر وغيرهما، وروى عنه مالك، وغيره، توفي عام (١٢٤هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٠٨/١، طبقات القراء للذهبي ٢٦٢/٢، وفيات الأعيان لابن خلكان ٣١٧/٣.

(١٢) معمّر: هو معمّر بن راشد بن أبي عمرو الأزدي الحذافي بالولاء، أبو عمرو، فقيه حافظ متقن ثقة، من أهل البصرة، ولد واشتهر فيها، وسكن اليمن، وهو أول من صنف في اليمن.

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٧٨/١، ميزان الاعتدال للذهبي ١٨٨/٣، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٤٣/١٠.

(١٣) عطاء: هو عطاء بن أبي رباح، تابعي من أجلاء الفقهاء، كان أسود حبشياً، ولد في جند باليمن سنة (٢٧هـ) ونشأ بمكة، وكان مفتي أهلها، ومحدثهم، وتوفي بها سنة (١١٤هـ).

ومجاهد^(١) [جواز الوضوء]^(٢) به، وهو قول الشافعي^(٣) - رحمه الله -^(٤).

فإن قيل: إذا جمع^(٥) بينه وبين التيمم، إن كان [نجساً، فقد]^(٦) صلى مع النجاسة. قيل له: . قد رويَ إن سُوِّرَ الحِمَارَ مَعْفُوًّا^(٧) عنه في الثوب، والبدن،^(٨) غير مَعْفُوٍّ^(٩) عنه في الماء،^(١٠) فعلى هذه الرواية سقط السؤال^(١١).
 . وقد رويَ أنه غير مَعْفُوٍّ^(١٢) عنه في البدن أيضاً؛^(١٣) إلا أن^(١٤) الصلاة تجوز مع النجاسة إذا لم يجد ما يُزيلها به.^(١٥)

- = انظر: صفة الصفوة لابن الجوزي ٢/٢١١، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٩٢، الأعلام للزركلي ٤/٢٣٥.
- (١) مجاهد: مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، تابعي، شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس، يقف عند كل آية ويسأل عنها، استقر في الكوفة، وقيل أنه توفي وهو ساجد، سنة (١٠٤هـ). انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٨، سير أعلام النبلاء للذهبي ٤/٤٤٩، الأعلام للزركلي ٥/٢٧٨.
- (٢) من (م)، و (ك)، وفي الأصل عليها آثار رطوبة وطمس.
- (٣) انظر: التنبيه للشيرازي ص ٢٧، التهذيب للبيهقي ١/١٦١، الغرر البهية لذكريا الأنصاري ١/١٢١. وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.
- انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢١٤، عقد الجواهر لابن شاس ١/١٢، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٨ وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٦٣، المستوعب للسامري ١/٣٢٨، المبدع لابن مفلح ١/٢٥٧.
- (٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٥) في (ك) : اجتمع.
- (٦) من (م)، و (ك)، وفي الأصل عليها آثار رطوبة وطمس.
- (٧) في (م)، و (ك) : معفواً.
- (٨) وذلك لمكان الضرورة، وصح أن رسول الله ﷺ ركب الحمار، أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب الإرداف على الدابة، برقم (٥٩٦٤) ٤/٨٣، ولا بد من أن تعرق، ولم يرو أنه ﷺ غسل بدنه، أو ثوبه منه، وما نقل أنه أمر عذام الدواب أن يحترزوا من ذلك. وفي الأصل محمد بن الحسن (٢٥٣/١): ((قلت: أ رأيت عرق الحمار، أو البغل، أو لعابهما يصيب الثوب؟ قال: لا ينجسه، قلت: وكذلك لو كان كثيراً فاحشاً؟ قال: نعم)) انظر: المحيط البرهاني لبرهان الدين ١/١٤٢، شرح الثقاية للقاري ١/١٠٨، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٤٨.
- (٩) في (م)، و (ك) : معفواً.
- (١٠) انظر: الأصل للثعالب ١/٢٥٣، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٥٥، شرح الثقاية للقاري ١/١٠٨.
- (١١) في (م) : هذا السؤال.
- (١٢) في (ك) : معفواً.
- (١٣) لأن عرق الحمار ضرورة؛ وهذه الضرورة ليست بضرورة ماسة؛ لأنه يمكن التحرز عنها، أو لأن عرقه يتولد من لحمه، ولحمه نجس، وما يتولد من لحمه له حكمه.
- انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٥٥، الفتاوى الحانية ١/١٨، المحيط البرهاني لبرهان الدين ١/١٤٣.
- (١٤) في (م) : لأن.
- (١٥) مثل ثوب القصاب، وبدنه محكوم بطهارته، وإن كان عليه دسم. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٥٦.

[١٢٦/١٤] [مسألة: حكم سؤر البغل]

وأما البغل^(١): فهو متولد بين الحمار والفرس؛ فسؤره بمنزلة سؤر حمار وفرس^(٢) خلطاً^(٣)، فيكون مشكوكاً فيه.

[١٢٧/١٥] [مسألة: حكم سؤر الفرس]

وأما سؤر الفرس: فظاهر عند أبي يوسف، ومحمد^(٤) - رحمهما الله^(٥) - .
لأن لحمه عندهما^(٦) غير مكروه.

وعن أبي حنيفة - رحمه الله^(٧) - فيه روايتان: ^(٨) أحدهما: أنه مكروه؛ لأن لحمه عنده^(٩) [١٣/أ(ك)]
مكروه. والثانية: أنه غير مكروه؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه لمن ألف ركوبه، فعفي عنه.
وعلى قولهما لحمه غير مكروه، فكذلك سؤره^(١٠).

[١٢٨/١٦] [مسألة: حكم سؤر الفيل]

وقد قال محمد - رحمه الله^(١١) - في سؤر الفيل: إنه نجس^(١٢)، كسؤر السباع؛ لأنه سبع ذو ناب^(١٣).

(١) انظر: البدائع للكاساني ٦٥/١، الفتاوى الحانية ١٨/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١١٩ .

(٢) في (م)، و (ك): سؤر الحمار والفرس.

(٣) في (ك): إذا خلطاً.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ٥٠/١، البدائع للكاساني ٦٤/١، السعاية للكنوي ٤٤٠/١.

(٥) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (ك).

(٦) قوله (عندهما): لم ترد في (م).

(٧) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) عن أبي حنيفة في سؤر الفرس أربع روايات:

الأولى: أحب إلي أن يتوضأ بغيره، وهي رواية البلخي عنه.

الثانية: أن سؤره مكروه، كلحمه، وهي رواية الحسن بن زياد عنه.

الثالثة: أنه مشكوك فيه، كسؤر الحمار.

الرابعة: أنه طاهر، وهي رواية كتاب الصلاة، وهو الصحيح من مذهبه؛ لأن كراهية لحمه عنده ليست

لنجاسته؛ بل لاحترامه؛ لأنه آلة الجهاد، وحرمة اللحم لأجل الاحترام لا توجب نجاسة السؤر، كسؤر الآدمي.

انظر: البدائع للكاساني ٦٤/١، المحيط البرهاني لبرهان الدين ابن مازة ١٤٢/١، السعاية للكنوي ٤٤٠/١.

(٩) قوله (عنده): لم ترد في (ك).

(١٠) انظر: المبسوط للسرخسي ٥٠/١، البدائع للكاساني ٦٤/١، السعاية للكنوي ٤٤٠/١.

(١١) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٢) قوله (نجس): لم ترد في (ك).

(١٣) انظر: الفتاوى الحانية ٢١/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ١١٨، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٢٦.

[فصل: في التحري^(١) في الماء]

[١٢٩/١] مسألة: التحري في حال الاشتباه بين الماء الطاهر والنجس [

قال أصحابنا - رحمهم الله^(٢) - : إذا وجد المسافر^(٣) ماءً طاهراً، وماءً نجساً؛ لم يتحرَّ فيهما، وإن كان الطاهر في موضعين، والنجس في موضع؛ تحرى^(٤).
وقال الشافعي / - رحمه الله^(٥) - : يتحرَّى في الموضعين^(٦).^(٧)

[١٧/ب(٢)]

لنا: أن المخطور ساوى المباح الذي لا يجوز^(٨) استعماله بحال فيما^(٩) وقع التحري لأجله؛

(١) التحري: هو طلب ما هو آخرى بالاستعمال في غالب الظن، أي أجدر وأختل، وفي المغرب (ص ٧٠): ((هو طلب آخرى الأمرين، وهو أولاهما)) . وفلان يتحرى الصواب: أي يتوجَّاه ويقصده.

انظر: الصحاح للجوهري ٢٣١١/٦، المغرب للمطري ص ٧٠، المصباح المنير للفيومي ص ٧٢ .

(٢) قوله (رحمهم الله) : لم ترد في (ك) .

(٣) أراد إذا لم يجد ماء غير الإناءين المشتبهيْن، فإنه متى وجد ماء طهوراً غيرهما توضأ به ولم يجز التحري، ولا التيمم بغير خلاف، ونخص حالة السفر؛ لأنها الحالة التي يجوز التيمم فيها، ويعدم فيها الماء غالباً.

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٧، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ص ٥٦/١، البدائع للكاساني ١١٩/١ .

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) .

(٦) في (م) : يتحرى الجميع . وفي (ك) : يتحرى في الجميع .

(٧) انظر: المهذب للشيرازي ٥٤/١، حلية العلماء للقفال ١٠٣/١، المجموع للنووي ٢٣٩/١ .

الآنية المشتبهة لا تخلو من حالتين:

الحال الأولى: أن تكون في إناءين أحدهما طاهر، والآخر نجس ؟

واختلف فيه على ثلاثة أقوال:

الأول: لا يتحرى ويتركهما ويتمم، وبه قال الحنفية، ووجه عند الشافعية، والمذهب عند الحنابلة.

الثاني: يتحرى ويتوضأ بأحدهما، وهي رواية عن أبي حنيفة، وقول للمالكية، والمذهب عند الشافعية.

الثالث: يتوضأ بكل واحد منهما ويصلي صلاتين، وهو قول للمالكية وصفه في التفريع (٢١٧/١) بأنه المختار

الحال الثانية: أن يزيد عدد الطاهر على النجس، كان يكون اثنان طاهران، وواحد نجس ؟

واختلف فيه على ثلاثة أقوال:

الأول: يتحرى ويتوضأ بأحدهما، وبه قال الحنفية، وقول للمالكية، والشافعية، وبعض الحنابلة.

الثاني: يتحرى ويتوضأ باثنين ويترك واحداً، وهو قول للمالكية.

الثالث: لا يتحرى، ويتمم، وهو قول للمالكية، وبه قال أبو ثور والمزني من الشافعية، ومذهب الحنابلة

انظر للحنفية: مختصر الطحاوي ص ١٧، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ص ٥٦/١، البدائع للكاساني ١١٩/١ .

وللمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢١٧/١، عيون المجالس لعبد الوهاب ٢٠٥/١، الكافي لابن عبد البر ص ١٧

وللشافعية: المهذب للشيرازي ٥٤/١، حلية العلماء للقفال ١٠٣/١، المجموع للنووي ٢٣٩/١ .

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٧٩/١، المبدع لابن مفلح ٩٣/١، كشف القناع للبهوتي ٤٧/١ .

(٨) في (م) : يجوز .

(٩) في (ك) : لِمَا .

فأشبهه ما^(١) إذا كان أحدهما عَيْنِ النجاسة، أو ماء الخِلَاف^(٢) ويزيد المساواة في الجهات.^(٣)
 فإن قيل: ما دخله الاجتهاد^(٤) والتحري لا يختلف حكمه بكون المباح أكثر أو
 المحظور^(٥) أكثر^(٦)، كالثياب، وجهة القبلة، والاجتهاد في الحوادث.
 قيل له: حكم الثياب^(٧) مُفارق للماء؛ لأن النجاسة قد سُومِحَ بها^(٨) في الثوب، ما لم
 يُسامح في غيره^(٩)؛ ألا ترى أن الثوب النَّجِسَ يسقط به فرض ستر العورة عن غيره^(١٠)
 والماء النَّجِسُ لا يجوز استعماله في البدن بحال، وقليل النجاسة في الثوب معفو عنه
 بالاتفاق، ولم يُعَفَّ عن قليل^(١١) في الماء^(١٢) فَلَمَّا خَفَّ حُكْمُ الثوبِ النَّجِسِ، ووجب
 استعمال الطاهر؛ جاز التحري بكل حال^(١٣) وَلَمَّا^(١٤) غَلِظَ حُكْمُ الماءِ النَّجِسِ، وَخَفَّ
 حُكْمُ الطاهر؛ لأنه يجوز^(١٥) تركه مع وجوده إلى بدلٍ عند العذر^(١٦)،^(١٧) والاشتباه عُذْرٌ،

(١) في (م): فيما.

(٢) ماء الخِلَاف: الخِلَاف شجر الصَّنِصَاف، الواحدة خِلَافَةٌ، والخِلَافَةُ أيضاً نبت ينبت بعد النبات الذي يتهدم.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٩٥، المصباح المنير للفيومي ص ٩٥، المعجم الوجيز ص ٢٠٨.

(٣) أي يزيد على تساويهما في العدد، تساويهما في الجهة، فكلا الإناءين في جهة واحدة.

والحاصل أنه لما كان النجس لا تصح به الطهارة، وقد استوى مع الطاهر، ولم يكن لأحدهما حكم الغلبة لم

يكن أحدهما بأولى من الآخر، فصار الماء كالذي خالطته النجاسة. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ص ٥٦/١.

(٤) الاجتهاد لغة: من الجهد بالضم والفتح، وهو استفراغ الوسع في تحصيل أمر، ولا يُستعمل إلا فيما فيه مشقة.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٦٣، المصباح المنير للفيومي ص ٦٢، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٣٥١.

الاجتهاد في الاصطلاح: استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظنٍّ بحكم شرعي، أو هو استفراغ الجهد في درك

الأحكام الشرعية، أو هو بذل الجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال.

انظر: الرسالة للشافعي ص ٥١١، التعريفات للجرجاني ص ١٠، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٥٠.

(٥) في (م): يكون المحظور أكثر، أو المباح أكثر.

(٦) قوله (أكثر): الثانية لم ترد في (ك).

(٧) في (م): للثوب.

(٨) في (م): بها. وفي (ك): فيها.

(٩) في (ك): من غيرها.

(١٠) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ص ٥٦/١.

(١١) في (م): عن قليل النجاسة. وفي (ك): عن القليل.

(١٢) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ص ٥٦/١، والمسألة رقم [٨٠/٥] ص ٢٠٠.

(١٣) أي فَلَمَّا خَفَّ حُكْمُ الثوبِ النَّجِسِ، ووجب استعمال الماء الطاهر، جاز التحري في الثياب في كل حال.

(١٤) في (م): ولم.

(١٥) في (م): لا يجوز.

(١٦) في (م): إلى بدل عنه وهو العذر.

(١٧) من صورته، من كان معه ماء قليل لا يكفيه إلا لشربه، فإنه يصير إلى البذل. انظر: المجموع للنووي ٢/٢٩٨.

فمنى لم يترجح الطاهر بالغلبة^(١)، قوي حكم النجس؛ فلم يجز التحري^(٢).^(٣)

فإذا زادت الآنية الطاهرة^(٤) قوي حكمها في الغلبة^(٥)؛ لأن الغلبة مؤثرة^(٦) في الأصول؛^(٧) ألا ترى أن عندنا^(٨) إذا غلب قتلى^(٩) المسلمين على قتلى الكفار^(١٠) جازت الصلاة،^(١١) وعندهم إذا غلب الماء الكثير على النجاسة سقط حكمها^(١٢).

فأما جهات القبلة: فليس هناك حظرٌ غالب؛ لأن الصلاة تجوز إلى كل الجهات في حال العذر^(١٣)، فقوي^(١٤) / أمر القبلة وضعف أمر المنع فيما سواها^(١٥).^(١٦)

[١٤/ب(س)]

وأما الحوادث: فلا يمكن الاجتهاد فيها إلا مع غلبة الاشتباه؛ ألا ترى أن الجهات فيها تكثر^(١٧) غالباً، فلذلك وجب الاجتهاد بكل حال.

(١) قوله (بالغلبة) : ساقطة من (م) .

(٢) في (م) : فلم يتحرّ.

(٣) قال ابن نجيم ((قيدنا بكون الغلبة للطاهر لأن الغلبة لو كانت للنجس أو استويا لا يتحرى بل يتيمم)) البحر الرائق ٢/٢٦٧. وانظر: المبسوط للسرخسي ١٠/٢٠١ .

(٤) في (ك) : وإذا زادت النية طاهرة.

(٥) في (ك) : بالغلبة.

(٦) في (م) : تؤثر.

(٧) (الغلبة مؤثرة في الأصول) فيه إشارة إلى نحو قاعدة: (العمل بالظن الغالب) .

انظر: (ص ١٥٦)، هامش (١٤)، المسألة رقم [٦٠/٢٧] .

(٨) في (ك) : إلا أن عندنا.

(٩) في (م) : اقتلا.

(١٠) قوله (على قتلى الكفار) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١١) أي جازت الصلاة عليهم وينوي أهل الإسلام فيها بالدعاء، ويدفنون في مقابر المسلمين.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٢/٣، شرح فتح القدير لابن الهمام ١٤٥/٢، البحر الرائق لابن نجيم ٢/٢٦٨.

(١٢) أي عند الشافعية إذا غلب الماء الكثير - وحدّوه بالقلتين فأكثر - على النجاسة، سقط حكم النجاسة، وكان الماء طهوراً.

انظر: الإبانة للنوراني ص ٨٧، المجموع للنووي ١/١٦٠، تحفة اليب لابن دقيق العيد ص ٣٥.

(١٣) قوله (العذر) : ساقطة من (ك) .

(١٤) في (ك) : ففقد.

(١٥) في (ك) : فيما سواها.

(١٦) كالصلاة في السفينة، وعلى الدابة، وصلاة المحبوس الذي لا يعلم جهة القبلة، وصلاة المقاتل في المعركة.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/٢١٦، البدائع للكاساني ١/١١٩، حاشية ابن عابدين ٢/٤٠ .

(١٧) في (م) : يكثر فيها. وفي (ك) : كثر.

ولأن في هذه المواضع التي قاسوا عليها، لو أسقطنا فيها الاجتهاد؛ لسقط الفرض ولم يَقم غيره مقامه، وفي مسألتنا يقومُ التيمُّمُ مقامَ الماء؛ فلذلك اُفترقا. ^(١)

[١٣٠/٢] مسألة: التحري في حال اشتباه الطهور بعين النجاسة، والغلبة للماء [

[١٣١/٣] مسألة: التحري في حال اشتباه الطهور بماء الشجر، والغلبة للماء [

وأما إذا اشتبه عليه الماء بعين النجاسة ^(٢)، أو بماء الشجر، والغلبة للماء؛ فإنه يجوز التحري. ^(٣)

وقال الشافعي ^(٤) - رحمه الله ^(٥) - : لا يجوز.

لنا: أن تمييز ^(٦) الماء مما ^(٧) ليس بماء، أقرب من تمييزه ^(٨) من الماء النجس، فإذا جاز التحري هناك، فهأنا أولى ^(٩).

فإن قيل: الاشتباه حصل في مباح ومحظور من أصله، فلم يدخله التحري، كالمذكاة والميتة، والأخت والأجنبية.

قيل له: إذا غلب ^(١٠) المذكاة؛/ جاز التحري عندنا. ^(١١) وأما الأخت والأجنبية؛ فلا يجوز [١٨/أ(٢)]

(١) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٢/٢٦٧.

(٢) يمكن تصوّر هذه المسألة في إناء فيه بول انقطعت رائحته ولونه، اشتبه بإناء ماء تغير بطول المكث.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ١٠/٢٠١، البدائع للكاساني ١٧/١، البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٠٥.

وبه قال المالكية، وهو وجه عند الشافعية.

انظر للمالكية: القيس لابن العربي ١/١٣٥، عقد الجواهر لابن شاس ١/٢٥، الذخيرة للقراقي ١/١٧٧.

وللشافعية: المهذب للشيرازي ١/٥٦، حلية العلماء للقفال ١/١٠٦، المجموع للنووي ١/١٩٥.

(٤) انظر: حلية العلماء للقفال ١/١٠٦، المجموع ١/١٩٥، رحمة الأمة لمحمد بن الحسين ص ١١.

وبه قال الحنابلة.

انظر: المغني لابن قدامة ١/٨١، الشرح الكبير لشمس الدين ابن قدامة ١/٨٢، كشف القناع للبهوتي ١/٤٧.

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٦) في (م) ، و (ك) : تميز.

(٧) في (ك) : بما.

(٨) في (م) : تميزه.

(٩) في (ك) : أوجب.

(١٠) في (م) ، و (ك) : غلبت.

(١١) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣/١٩، المبسوط للسرخسي ٣/١٩٥، البدائع للكاساني ٣/٢٢٨.

((بخلاف ما إذا كانت الميتة أكثر، أو استويا؛ لأنه لا ضرورة إليه، فيمكن الاحتراز فلا تؤكل)) البحر الرائق

لابن نجيم ٨/٥٤٥.

التحرّي؛^(١) لا لأجل ما قالوا، ألا ترى أن الأجنبية لو اختلطت بأُمِّ امرأتها؛ لا يجوز^(٢) التحري، وإن كان الحظر طارئاً،^(٣) وعندنا في الموضع الذي يجوز التحري فيه في الفروج^(٤) لا يختلف الحظر الطارئ والأصلي،^(٥) / كمن اختلطت^(٦) أختها من النسب، أو الرضاع بنساء [١٣/ب(ك)] بلد؛ جاز أن يتحرى ويتزوج^(٧)،^(٨) كذلك في مسألتنا يتحرى ولا يتيمّم، ويكون ذلك صحيحاً.^(٩)

(١) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٥٦/١.

(٢) في (م)، و (ك): لم يُجْز.

(٣) بسبب زواجه من ابنتها.

(٤) في (م): في الفرج.

(٥) قال في الميسوط (٢٠٢/١٠): ((التحري في الفروج لا يجوز بحال؛ لأن التحري إنما يجوز فيما يحل تناوله عند الضرورة، على ما قررنا أن استعمال التحري نوع ضرورة، والفرج لا يحل بالضرورة، ألا ترى أن المكروه على الزنى لا يحل له الإقدام عليه)).

(٦) في (ك): أخلط.

(٧) في (ك): ويتزوج والسلم.

(٨) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٥٦/١، حاشية ابن عابدين ٢١٣/٣.

(٩) من أول قوله (كذلك في مسألتنا) إلى قوله (صحيحاً): ساقطة من (ك). وفي (م): زيادة [والله أعلم].

باب: التيمم^(١)

[تعريف التيمم في اللغة، والاصطلاح]

قال - رحمه الله^(٢) -: التيمم في اللغة: عبارة عن القصد^(٣).وقال الشاعر^(٤): فما^(٥) أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي؟^(٦)
أي قصدت.وفي الشريعة^(٧): عبارة عن قصدٍ مخصوصٍ؛ وهو القصد إلى استعمال التراب في الأعضاء^(٨).

[١٣٢/١] مسألة: الأصل في مشروعية التيمم

والأصل في جواز التيمم^(٩) قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾^(١١)
وَرُويَ أَن سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ آيَةٍ^(١٢)

(١) ((لَمَّا ابْتَدَأَ بِالْوُضوءِ، وَثَنِي بِالْعُسْلِ، ثَلَّثَ بِالتَّيْمَمِ؛ تَأْسِيًا بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ أَنَّهُ ابْتَدَأَ بِالْوُضوءِ لِأَنَّهُ الْأَعْمُ الْأَغْلَبُ، ثُمَّ بِالْعُسْلِ لِأَنَّهُ الْأَقْلُ، ثُمَّ بِالْخَلْفِ لِأَنَّهُ أَبَدًا يَلِي الْأَصْلُ)) المستجمع للعيني ١٦٢/١.

(٢) قوله (قال رحمه الله) : لم ترد في (ك) .

(٣) انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣٤٩، لسان العرب لابن منظور ٢١٢/١، المصباح المنير للفيومي ص ٣٥١.

(٤) هو المثقب العبدى، ثم النكري، واسمه عائذ بن محصن بن ثعلبة، وقيل: شاس بن عائذ، ينتهي نسبه إلى ربيعة بن

نزار، من فحول شعراء الجاهلية، عاش في زمن عمرو بن هند، توفي في حدود سنة (٥٥٢م)، (٣٥ قبل الهجرة)

انظر: طبقات فحول الشعراء للجمحي ٢٧١/١، معجم الشعراء ٥٣/١، موسوعة الشعر العربي ١٧٣/٢.

(٥) في (ك) : وما أدري.

(٦) انظر: جبهة الأمتال للعسكري ٤٠٢/٢، خزنة الأدب للحموي ٨٠/١، موسوعة الشعر العربي ١٨١/٢.

(٧) في (ك) : وفي الشريف.

(٨) وقيل: هو استعمال التراب في الوجه واليدين، على هيئة مخصوصة.

وقيل: هو قصد الصعيد الطاهر، واستعماله بصفة مقصودة؛ لإزالة الحدث.

انظر: المصباح المنير للفيومي ص ٣٥١، التعريفات للجرجاني ص ٧١، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٥٧.

(٩) الأصل في جواز التيمم الكتاب، والسنة، والإجماع: أما الكتاب، فذكره المؤلف.

وأما السنة، فقوله ﷺ: (إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين) [أخرجه أحمد في

المستد ١٨٠/٥، أبو داود في السنن، برقم (٣٣٢) ٢٣٥/١، والترمذي في السنن، برقم (١٢٤) ٢١١/١] وقال:

حديث حسن صحيح، والنسائي برقم (٣٢٢) ١٧١/١.

وأما الإجماع، فأجمعت الأمة على جواز التيمم في الجملة. انظر: المغني لابن قدامة ٢٦٦/١.

(١٠) في (ك) : فإن لم تجدوا.

(١١) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).

(١٢) انظر: تفسير القرطبي ١٩٩/٥، زاد المسير لابن الجوزي ٩٣/٢، روح المعاني للألوسي ٤١/٥.

كتاب الطهارة

هو ^(١) أن النبي ﷺ خرج في غزوة ^(٢) ذات المريسيع ^(٣)، فنزل في بعض الطريق، ^(٤) فسقطت من عائشة - رضي الله عنها ^(٥) - قلادة لأسماء ^(٦)، فلما ارتحلوا ذكرت ذلك للنبي ﷺ، فبعث برجلين في طلبها، وأقام ينتظرهما، فعَدِمَ الناسُ الماءَ، وحضرت صلاة الفجر، فأغلظ أبو بكر - ^(٧) - على عائشة - رضي الله عنها ^(٨) - وقال لها ^(٩): حَسَبَتِ المسلمون [على غير ماء] ^(١٠)، فنزلت هذه الآية ^(١١): ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ^(١٢)، فقال ^(١٣) أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ ^(١٤) ^(١٥): يَرْحَمُكَ اللَّهُ يَا عَائِشَةُ، مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرهينَهُ؛ إِلَّا وَجَّعَ اللَّهُ - عزَّ وجلَّ ^(١٦) - للمسلمين فيه ^(١٧) فَرَجًا. ^(١٨)

- (١) قوله (هو): لم ترد في (م).
- (٢) في (ك): غزاة.
- (٣) غزوة ذات المريسيع: وهي غزوة بني المصطلق من غزاةة، في شعبان سنة (٦هـ) وقيل: سنة (٥هـ)، لقيهم ﷺ على ماء لهم يقال له المريسيع، من ناحية قديد إلى الساحل، قتل منهم، وأسر سائرهم، وفيها قصة الإفك. انظر: تاريخ الطبري ١٠٤/٢، البداية والنهاية لابن كثير ١٥٦/٤، ١٨٠، زاد المعاد لابن القيم ٢٢٩/٣.
- (٤) في رواية البخاري (٣٣٤/١): ١٢٥/١: (حتى إذا كنا بالبيداء، أو يذات الجيش)، وهما بأطراف المدينة.
- (٥) قوله (رضي الله عنها): لم ترد في (ك).
- (٦) أسماء: هي أسماء بنت أبي بكر الصديق، أسلمت قديماً بمكة، ذات النطاقين، أخت عائشة لأبيها، وأم عبد الله ابن الزبير، هي وزوجها وابنها وأبوها وجدها صحابيون، عاشت بمكة وبلغت مائة سنة محتفظة بعقلها وبصرها إلى أن قُتل ابنها فعميت بعد مقتله، توفيت بمكة سنة (٧٣هـ) وهي آخر المهاجرين والمهاجرات وفاة. طبقات ابن سعد ٢٤٩/٨، حلية الأولياء لأبي نعيم ٥٥/٢، صفة الصفوة لابن الجوزي ٣١/٢.
- (٧) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (ك).
- (٨) قوله (رضي الله عنها): لم ترد في (ك).
- (٩) قوله (لها): لم ترد في (ك).
- (١٠) من (م).
- (١١) في (م)، و (ك): لم تذكر الآية.
- (١٢) سورة النساء الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).
- (١٣) في (م)، و (ك): فقال لها.
- (١٤) في (ك): حضين. وفي الأصل: زيادة [بن عبد الله]، وهو خطأ، فلم أثبتها.
- (١٥) أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: هو أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرِ بْنِ سَمَّاكٍ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ، أَبُو حَبِيبٍ، مقدماً في قبيلته، يُعَدُّ من عقلاء العرب، كان يُسَمَّى الكامل، شهد العقبتين، وبدراً وما بعدها، توفي بالمدينة سنة (٢٠هـ) صلى عليه عمر. انظر: الطبقات لابن سعد ٦٠٣/٣، صفة الصفوة لابن الجوزي ٢٠١/١، تاريخ دمشق لابن عساكر ٨١/٩.
- (١٦) قوله (عز وجل): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٧) قوله (فيه): لم ترد في (ك).
- (١٨) أخرجه البخاري في كتاب التيمم، باب قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾، برقم (٣٣٤/١)، ١٢٥/١، ومسلم في كتاب الحيض باب التيمم (١٠٨/١)، ٢٧٩/١.

[فصل: فيمن يجوز لهم التيمم]

قال - رحمه الله^(١) - : ومن لم يجد الماء،^(٢) وهو مسافر، أو خارج المِصْر^(٣)، وبينه وبين المِصْر نحو الميل^(٤)،^(٥) أو أكثر، أو كان يجد الماء إلا أنه مريض يخاف^(٦) أن يستعمل الماء اشتد مرضه، أو يخاف الجُنْب^(٧) إن اغتسل بالماء^(٨) أن يقتله البرد، أو يمرضه؛ فإنه يتيمم بالصعيد.

وهذه الجملة تشتمل على مسائل:

[١٣٣/٢] مسألة: تيمم المسافر

[١٣٤/٣] مسألة: تيمم المريض

[١٥/أ (س)]

منها: جواز التيمم للمسافر،^(٩) والمريض.^(١٠)

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ^(١١)﴾ إلى قوله ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا^(١٢)﴾.

[١٣٥/٤] مسألة: تيمم العادم للماء، المفارق للمِصْر مقدار ميل، غير مسافر

ومنها: أن من خرج من المِصْر

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) .

(٢) من شروط جواز التيمم فقد الماء، سواء حقيقة، وهو ظاهر، أو حكماً، بأن وجدته حقيقة وعجز عن استعماله؛ بصوره المختلفة؛ إما لبرد، أو مرض، أو حال سَع بينه وبين الماء، أو عدو، أو عدم آلة يستقي بها.

انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٩، الاختيار للموصلي ٢٠/١، المستجمع للعيني ١٦٤/١.

(٣) المِصْر: واحد الأمصار، وهو اسم لكل بلد محصور، أي محدود، يقال: مَصَرْتُ مَصْرًا، أي بنتُهُ، والمِصْر الحد.

انظر: الصحاح للجوهري ٨١٧/٢، المفردات للراغب ص ٤٦٩، المصباح المنير للفيومي ص ٢٩٦.

(٤) في (ك) : نحو ميل.

(٥) الميل: بالكسر، جمع أميال، وهو مقياس المسافات، قُدِّر قديماً بثلاث فرسخ، وهو (٤٠٠٠) خطوة، وميل برّي، وبحري، فالبرّي يُقَدَّر الآن بما يساوي (١٦٠٩) متراً، والبحري بما يساوي (١٨٥٢) متراً.

انظر: المستجمع للعيني ١٦٤/١، المعجم الوجيز ص ٥٩٧، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ٤٤٠.

(٦) في (ك) : فخاف.

(٧) قوله (الجنب) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٨) في (ك) : أو يخاف أن يستعمل الماء.

(٩) انظر: الهداية للمرغيناني ٢٧/١، الاختيار للموصلي ٢٠/١، المستجمع للعيني ١٦٤/١.

(١٠) انظر: الهداية للمرغيناني ٢٧/١، المختار للموصلي ٢٠/١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١٦٤/١.

(١١) في (م) : أو جاء أحدكم من الغائط.

(١٢) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).

مقدار الميل^(١)، أو أكثر،^(٢) غير مسافر، وعدم الماء، جاز له التيمم.^(٣) [١٨/ب(٢)]

وذلك: [١] لأن المسافر يجوز له التيمم إذا بلغ إلى هذا المكان؛ لأجل المشقة في دخول المِصْرَ، وهذا موجود^(٤) في غير المسافر.

[٢] وقد دلّ ظاهر الآية^(٥) على ذلك أيضاً.

[١٣٦/٥] [مسألة: صفة المرض المبيح للتيمم]

ومنها: صفة المرض الذي يُبيح له^(٦) التيمم، فعندنا إذا خاف زيادة المرض باستعمال الماء.^(٨)

وقال الشافعي^(٩) - رحمه الله^(١٠) - : إذا خاف التلف.

لنا^(١١): [١] قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾^(١٢) ولم يُفصل.

(١) في (ك): بقدر ميل.

(٢) التقدير بالميل هو المختار، والصحيح؛ لما يلحقه من الخرج بذهابه، وإيابه منه، والخرج مدفوع.

انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٣، الاختيار للموصلي ٢٠/١، المستجمع للعين ١٦٤/١.

(٣) ((فإن قيل: ما الحاجة إلى قوله: (أو أكثر) وقد علم جوازه مع قدر الميل؟

قيل: لأن المسافة إنما تُعرف بالتحزر، والظن، فلو كان في ظنه نحو الميل، أو أقل؛ لا يجوز، وإن كان في ظنه نحو

الميل، أو أكثر جاز؛ حتى لو تيقن أنه ميل جاز)) الجوهرية النيرة للحدادي ص ٢٧.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ١١٤/١، البدائع للكاساني ٤٦/١، الفتاوى الخانية ٥٤/١.

(٥) في (ك): يوجد.

(٦) وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة،

الآية رقم (٦).

(٧) قوله (له): لم ترد في (ك).

(٨) أو عاف تباطؤ البرء وطوله باستعمال الماء، أو بالتحرك للاستعمال.

انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٤، تبين الحقائق للزيلعي ٣٧/١، حاشية الشلبي على التبيين ٣٦/١.

وبه قال المالكية، وهو القول القديم للشافعي، وهو الأصح عندهم، ومذهب الحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٥/١، المنتقى للباقي ١١٠/١، مختصر خليل ص ١٩.

وللشافعية: المذهب للشيرازي ١٣٤/١، الوسيط للغزالي ٣٦٩/١، المجموع للنووي ٢٨٥/٢.

وللحنابلة: الانتصار لأبي الخطاب ٤٤٧/١، المبدع لابن مفلح ٢٠٨/١، الإنصاف للسردي ٢٦٥/١.

(٩) وهو القول الجديد.

انظر: المذهب للشيرازي ٥٦/١، الوسيط للغزالي ٣٦٩/١، المجموع للنووي ٢٨٦/٢.

وهي رواية للحنابلة، قال في الإنصاف (٢٦٥/١): اختاره بعضهم، وهو من مفردات المذهب.

انظر: الانتصار لأبي الخطاب ٤٤٧/١، المبدع لابن مفلح ٢٠٨/١، الإنصاف للسردي ٢٦٥/١.

(١٠) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) في (م): وجه قولنا.

(١٢) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).

[٢] ولأن كلَّ عبادةٍ سَقَطَتْ لَخَوْفِ^(١) التَّلَفِ، سَقَطَتْ لَخَوْفِ المَرَضِ، أصله القيام في الصَّلَاة.

فإن قيل: ما جاز عند الضرورة فإنه يُعْتَبَرُ فيه حَشْيَةُ التَّلَفِ، كأكل الميتة. قيل له: • يجوز للمضطر أكل الميتة وإن لم يَخْشَ التَّلَفَ؛ إذا خاف على عضوٍ من أعضائه.^(٢)

• ولأن الميتة محرمةٌ في^(٣) الأصل، فَعُلِّظَ حُكْمُهَا؛ فجاز أن يقف استباحتها على حَشْيَةِ التَّلَفِ، واستعمال التراب بخلافه.

[١٣٧/٦] [مسألة: تيمم من خاف البرد أن يقتله، أو يمرضه] ومنها: إذا خاف من البرد أن يقتله، أو يُمرضَه^(٤) إن استعمل الماء، جاز له التيمم.^(٥)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٦) - : إن كان في المِصْرِ فعلية الإعادة^(٧)، وإن كان في السَّفر ففيه قولان.^(٨)

(١) في (م): لجواز.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ٣١١/٧، البدائع للكاساني ١٨٥/٦، الباب للميداني ١٧٩/٣.

(٣) في (ك): من الأصل.

(٤) في (م): أن يمرضه أو تقتله.

(٥) وهو قول أبي حنيفة، واشترط ألا يقدر على تسخين الماء، وألا يقدر على أجرة الحمام في المِصر.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١٥٠/١، فتح القدير لابن الهمام ١٠٩/١، البرهان للطرايضي ص ١٥٩.

وروافقه المالكية، والشافعية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٥/١، مواهب الجليل للحفظاب ٣٢٩/١، الشرح الكبير للدردير ١٤٨/١.

وللشافعية: الحاوي للماوردي ٢٧١/١، البيان للعمراني ٣٢٩/١، المجموع للنووي ٣٢١/٢.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩١/١، رؤوس المسائل للعكري ٧٧/١، المغني لابن قدامة ٣٣٦/١.

(٦) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) لزمته الإعادة قولاً واحداً؛ لأنه عذر نادر غير متصل، فهو كما لو صلى بنجاسة نسيها.

انظر: الحاوي للماوردي ٢٧٢/١، البيان للعمراني ٣٢٩/١، المجموع للنووي ٣٢١/٢.

وبه قال أبو يوسف، ومحمد.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٢/١، البدائع للكاساني ٤٨/١، السعاية للكنوي ٤٩٦/١.

(٨) أحدهما: لا تلزمه الإعادة؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر عمرو بن العاص بالإعادة.

والثاني: تلزمه الإعادة؛ لأنه عذر نادر غير متصل، فهو كعادم الماء في الحضر.

انظر: الحاوي للماوردي ٢٧٢/١، البيان للعمراني ٣٢٩/١، المجموع للنووي ٣٢١/٢.

كتاب الطهارة

لنا: [١] ما رُوِيَ أن عمرو بن العاص^(١) كان أميراً على سرية^(٢) قوم^(٣)، [فسيّم^(٤) وصلى^(٥)] بهم وهو جنب؛ من خوف البرد، فلما قدّموا على النبي ﷺ أعلموه بذلك^(٦)، فقال النبي ﷺ: ما حملك على هذا؟ قال: خِفْتُ البرد، وسمعتُ الله - سبحانه وتعالى^(٧) - يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا^(٨)﴾^(٩)، فضحك النبي ﷺ،^(١٠) ولم يأمره بالإعادة.^(١١)

[٢] ولأن من جَوَّز^(١٢) له الصلاة بالتيّم مع وجود الماء؛ لا يجب عليه الإعادة، كالمرضى.

فإن قيل: البرد عُذرٌ نادر^(١٣) لا يسقط به الفرض،

- = وقال أبو حنيفة، ومالك: لا إعادة عليه مطلقاً، مقيماً كان، أو مسافراً، وبه قال الحنابلة، وأبو يوسف، ومحمد إذا كان مسافراً، وإن كان في الحضر، فللحنابلة فيه روايتان.
- انظر للحنفية: المبسوط للسرخسي ١/١٢٢، البدائع للكاساني ١/٤٨، السعاية للكنوي ١/٤٩٦.
- وللمالكية: المدونة لسحنون ١/٤٥، حاشية الخرشبي ١/١٨٥، حاشية الدسوقي ١/١٤٨.
- وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٩١، رؤوس المسائل للعكري ١/٧٧، المغني لابن قدامة ١/٣٣٦.
- (١) عمرو بن العاص: هو عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، أبو عبد الله، فاتح مصر، واليهاء وأحد عظماء العرب ودهانهم، أسلم في صلح الحديبية، وكان من أمراء الجيوش، توفي بالقاهرة سنة (٤٣هـ).
- انظر: الطبقات لابن سعد ٤/٢٥٤، الاستيعاب لابن عبد البر ٣/٢٦٦، الإصابة لابن حجر ٣/٢.
- (٢) السرية: هي طائفة من الجيش، يبلغ أقصاها أربعمائة، تبعث إلى العدو، جمعها سرايا.
- انظر: النهاية لابن الأثير ٢/٣٦٣، المطلع للبعلي ص ٢١٥، المصباح المنير للفيومي ص ١٤٤.
- (٣) وهي سرية ذات السلاسل، وهي من غزوات الشام، كانت في جهادى الآخرة سنة (٨هـ)، وأميرها عمرو بن العاص، وسميت باسم ماء بأرض جذام، يقال له: السلسل أو السلاسل.
- انظر: تاريخ الطبري ٢/١٤٧، السيرة النبوية لابن كثير ٤/٤٣٢، سيرة ابن هشام ٦/٣٤.
- (٤) قوله (قوم): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٥) من (م)، وهو الموافق لما في المراجع، وفي الأصل، و (ك): فصلّى بهم.
- (٦) في (م): فلما قدم أعلم النبي ﷺ. وفي (ك): فلما قدموا أعلموا النبي ﷺ بذلك.
- (٧) قوله (سبحانه وتعالى): لم ترد في (م). وفي (ك): وسمعت الله تعالى يقول.
- (٨) في (م): إنه كان بكم رحيماً. وهو خطأ. وقوله تعالى (إن الله كان بكم رحيماً): لم ترد في (ك).
- (٩) سورة النساء، الآية رقم (٢٩).
- (١٠) قوله (النبي ﷺ): لم ترد في (ك).
- (١١) أخرجه أحمد في المسند ٤/٢٠٣، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب إذا خاف الجنب الرد أتيّم؟ برقم (٣٣٤) ١/٢٣٨، والحاكم في المستدرک ١/١٧٧، والدارقطني ١/١٧٨، والبيهقي في الكبرى ١/٢٢٥، والبخاري في صحيحه تعليقا ١/١٣٠، والحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي (المستدرک ١/١٧٧)، قال الحافظ (الفتح ١/٥٤١): ((إسناده قوي))، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٢٣) ١/٦٨.
- (١٢) في (م): تجوز.
- (١٣) قوله (نادر): ساقطة من (م)، و (ك)، وفي (م): عذرنا فلا يسقط. وفي (ك): عذر فلا يسقط.

كمن جلس^(١) في مكان ضيق حتى صلى قاعداً.^(٢)

قيل له: العذر النادر يُسقط الفرض/ كغيره^(٣)، ألا ترى أن من حال بينه وبين الماء [١٤/أ(ك)] سبع^(٤)، أو عدو^(٥)، جاز له التيمم، وإن كان عذراً نادراً.^(٦)

وعن أبي يوسف - رحمه الله^(٧) - : أنه^(٨) إن كان في السفر، جاز له التيمم؛^(٩) لأنه لا يجد ما يدفع به ضرر^(١٠) البرد غالباً، فحوف المضرة غالباً، يجوز^(١١) له التيمم. وإن كان في الحضر، لا يجوز له؛^(١٢) لأنه في الغالب يجد ما يدفع به ضرر البرد؛ فلم يعم الخوف؛ فلم يحز التيمم.

[١٣٨/٧] مسألة: التيمم لمن كان مُعدماً، ومعه ماء وهو يخاف العطش

وعلى هذا إذا كان مُعدماً،^(١٣) ومعه ماء وهو يخاف العطش، فإنه يجوز/ له التيمم.^(١٤) [١٩/أ(د)]

[١] لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١٥).

[٢] ولأنه يخاف الضرر باستعمال الماء، كالمريض.

(١) في (م): كمحبوس.

(٢) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١/١٤٧.

(٣) في (م)، و (ك): كغير النادر.

(٤) في (ك): سبع أيام.

(٥) قوله (أو عدو): ساقطة من (م)، و (ك).

(٦) انظر: انظر: مختارات التوازل للمرغيناني ص ٢١٩، الاختيار للموصلي ١/٢٠، المستجمع للعيني ١/١٦٤.

(٧) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) في (ك): أنه قال.

(٩) إن كان في السفر، وخاف إن اغتسل بالماء أن يقتله البرد، أو يمرضه، جاز له التيمم إجماعاً.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٢٤، فتح القدير لابن الهمام ١/١٠٩، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٢٧.

(١٠) قوله (ضرر): ساقطة من (م)، و (ك).

(١١) في (ك): غالب فيجوز.

(١٢) وقال في الجوهرة (ص ٢٧): ((المُحدث في المصنوع، إذا خاف من التوضؤ الهلاك من البرد، لا يجوز له التيمم إجماعاً، على الصحيح)).

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٢٤، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/١٥٠، الباب للميداني ١/٥٢.

(١٣) قوله (معدماً): ساقطة من (م)، و (ك).

(١٤) انظر: البدائع للكاساني ١/٥٥، الهداية للمرغيناني ١/٢٥، البرهان للطرابلسي ص ١٥٨.

(١٥) سورة الحج، الآية رقم (٧٨).

[١٣٩/٨] [مسألة: طهارة من كان يبدنه جراح]

وقد قالوا: إنه إذا كان يبدنه جراح^(١). والغالب صحيح في موضع الطهارة، غسل ما يقدر عليه، ومسح على الجيرة^(٢) لأنه لما كان^(٣) الأكثر^(٤) صحيحاً في موضع الطهارة^(٥) تبعه الأقل؛ فلم يؤثر في إسقاط الفرض.

. وأما إذا كان الغالب في موضع الطهارة الجراح،

جاز له التيمم^(٦)، ولم يغسل ما يقدر عليه^(٧).

وقال الشافعي^(٨) - رحمه الله^(٩) - : يغسل ما قدر على غسله^(١٠).

لنا: أن العذر بعامة بدنه؛ فسقط عنه / فرض الأقل، أصله المحدث.

[١٥/ب(س)]

فإن قيل: قادر على إيصال الماء إلى بعض جسده^(١١)؛ فلزمه ذلك، كما لو كان الأكثر صحيحاً.

(١) في (ك): جرح.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٢/١، البدائع للكاساني ٥١/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٦. وهو قول للمالكية.

انظر: المدونة لسحنون ٤٥/١، التفرع لابن الحلّاج ٢٠٢/١، حاشية الخرشي ٢٠١/١.

(٣) في (ك): أن كان.

(٤) في (م): الأكبر.

(٥) قوله (في موضع الطهارة): ساقطة من (م)، و (ك).

(٦) في (م)، و (ك): يتيمم.

(٧) فالعبرة عند الحنفية، والمالكية في قول، بالأكثر والأغلب، فإن كان الأكثر صحيحاً، غسل وسقط التيمم، وإن كان الأكثر جريحاً، تيمم وسقط الغسل، فلا يجمع بين الماء والتيمم.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٢/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٦-٢١٧، الفتاوى الخانية ٥٨/١.

وقال محمد: لو عجز عن غسل اليدين خاصة، يغسل ما قدر عليه من بقية الأعضاء، ولا يتيمم، ولو عجز عن غسل اليدين والوجه، يتيمم، فيجمع بذلك بين الماء والتيمم.

انظر: البدائع للكاساني ٤٨/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٧، رد المحتار لابن عابدين ٢٥٨/١.

(٨) أي في الحالتين يغسل ما قدر على غسله من بدنه الصحيح، ويتيمم للجريح على الوجه واليدين.

انظر: الأم للشافعي ٦٦/١، حلية العلماء للقفال ٢٦٠/١، المجموع للنووي ٢٨٧/٢.

وهو قول للحنفية، وقول للمالكية، وبه قال الحنابلة.

انظر للحنفية: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٧، الفتاوى الخانية ٥٨/١، الاختيار للموصلي ٢٣/١.

وللمالكية: المدونة لسحنون ٤٥/١، الشرح الكبير للدردير ١٦٤/١، حاشية الدسوقي ١٦٤/١.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٢٥٨/١، الإنصاف للمرداوي ٢٧١/١، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٨٦/١.

(٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) في (م)، و (ك): ما يقدر عليه.

(١١) في (م): بدنه.

قيل له: إذا كان الغالبُ الصَّحَّةُ^(١)، فالْحُكْمُ لَهُ، فكأنَّ الجميعَ صحيح؛^(٢) فكذلك العذر [القليل].^(٣)

[١٤٠/٩] [مسألة: تيمم الخبوس في المِصْرِ، في مكان نظيف، إذا لم يقدر على الماء] وقد قالوا: في الخبوس في المِصْرِ،^(٤) إذا لم يقدر على الماء،^(٥) تيمم، وصلى، وأعاد،^(٦) هكذا ذكر في (الأصل)^(٧).^(٨) ورَوَى الحسن بن أبي مالك^(٩) عن أبي حنيفة - عليه السلام -^(١٠) أنه قال: ^(١١) لا يُصَلِّي حَتَّى يجد الماء.^(١٢)

وجه ما ذكر في (الأصل): أنه قدر أن^(١٣) يُؤدِّي الصَّلَاةَ بإحدى الطهارتين؛ فلم يَجُزْ له تركها، كالمرضى.^(١٤)

وجه رواية الحسن: أن المفعول ليس بصلاة، بدليل وجوب الإعادة عليه؛ فلا يلزمه أن يُقيم ذلك مقام الصَّلَاة، كسائر الأفعال.^(١٥)

-
- (١) في (ك): الصحيح.
 (٢) في (ك): فكان الجميع صحيحاً.
 (٣) من (ك).
 (٤) هذا في حتى الخبوس في المِصْرِ، في مكان نظيف، والخبوس في غير المِصْرِ؟ تيمم، ويصلي، ولا إعادة عليه. انظر: المختصر للطحاوي ص ٢٠، المبسوط للسرخسي ١/١٢٣، الجواهر النيرة للحدادي ص ٢٦.
 (٥) سواء لفقده، أو لا يجد من يناوله الماء، أو كان موثقاً.
 (٦) أي إذا قدر على الماء.
 (٧) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٢٥.
 (٨) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٢٣، البدائع للكاساني ١/٥٠، منية المصلي للكاشغري ص ٦٢.
 (٩) الحسن بن أبي مالك: أبو مالك، ثقة على أبي يوسف وبرع، وأخذ عنه شيئاً كثيراً، وثقة عليه محمد بن شجاع البلخي، وغيره، قال الصيمري: ثقة في روايته، غزير العلم، واسع الرواية، توفي سنة (٢٠٤هـ). انظر: طبقات الحنفية للقرشي ١/٢٠٤، الطبقات السنّة للتميمي ٣/٥٠، الفوائد الیهية للكنوي ص ٦٠.
 (١٠) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
 (١١) قوله (أنه قال): لم ترد في (ك)، وفي (م): أنه لا يصلي.
 (١٢) هذه الرواية رجع عنها الإمام، وبه قال زُفر.
 انظر: التجريد للقندوري ١/٢٣٥، المبسوط للسرخسي ١/١٢٣، البدائع للكاساني ١/٥٠.
 (١٣) قوله (قدر أن): ساقطة من (م). وفي (ك): أنه يقدر أن.
 (١٤) ولأن عدم الماء في المِصْرِ إنما لا يعتبر؛ لأنه لا يكون إلا نادراً، فأما في السجن فعدم الماء ليس بنادر، فكان معتبراً، فأمر بالصلاة بالتيمم لعجزه عن الماء. انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٢٣.
 (١٥) ولأن عدم الماء في المِصْرِ غير معتبر شرعاً حتى يسقط عنه الفرض بالتيمم، ويلزمه الإعادة، فلم يكن التيمم =

كتاب الطهارة

وأما وجوب الإعادة؛^(١) - على رواية (الأصل) - فلأن الحبس عُذرٌ من جهة آدمي؛ فلا يؤثر بانفراده في إسقاط فرض الصلاة، كمن قيد رجلاً حتى صلى قاعداً.^(٢)

وعن أبي يوسف - رحمه الله^(٣) - : أنه لا يُعيد؛^(٤) لأنها صلاة^(٥) أداها بالتيمم عند العجز؛ فلم تجب^(٦) إعادتها، كصلاة المريض.

وقال الشافعي - رحمه الله^(٧) - في هذه المسألة، يتيمم، ويصلي، ويُعيد.^(٨)

[١٤١/١٠] [مسألة: تيمم المحبوس في المِصْر، في مكان نجس، إذا لم يقدر على الماء، أو التراب الطاهر] وأما المحبوس في مكان نجس، إذا لم يقدر على الماء، ولا على تراب طاهر^(٩)، فإنه لا يصلي عند أبي حنيفة، ومحمد - رحمهما الله^(١٠) - .^(١١)

= طهوراً له، ولا صلاة إلا بظهور. انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٣/١.

(١) الاستحسان أن يُعيد؛ لأن الصلاة وجبت عليه بالطهارة حتى الله تعالى، فلا يسقط بما هو من عمل العباد. انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٣/١.

(٢) فتلزمه الإعادة إذا رُفِعَ القيد عنه، ومثله الصوم للحائض إذا طهرت أثناء النهار، فإنها تُمسك بقية اليوم تشبهاً بالصائم لحُرمة الشهر، ثم تقضي.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٣/١، البحر الرائق لابن نجيم ١٤٧/١، حاشية ابن عابدين ٢٥٣/١.

(٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٤) وهي رواية عنه، وهو القياس، كما لو كان في السفر.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٣/١، البدائع للكاساني ٥٠/١، مختارات النوازل للسرغيني ص ٢٢٦. وهو المشهور عند المالكية، وبه قال الحنابلة.

انظر للمالكية: الإشراف للبغداد ٢٢٣/١، جامع الأمهات لابن الحاجب ص ٦٥، الذخيرة للقرافي ٣٤٥/١. وللحنابلة: الروايتين والوجهين ٩١/١، رؤوس المسائل للعكبري ٧٤/١، الهداية لأبي الخطاب ٢١/١.

(٥) في (ك): لأن الصلاة.

(٦) في (م): فلم تجز. وفي (ك): فلا يجز.

(٧) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) انظر: حلية العلماء للقفال ٢٦٨/١، روضة الطالبين للنووي ١٢١/١، كنز الراغبين لجلال الدين المحلي ١٤٢/١. وهو قول للمالكية، قال ابن حبيب: الذي رجع إليه مالك أن يُعيد أبداً.

انظر: التلقين للقاضي ٦٨/١، جامع الأمهات لابن الحاجب ص ٦٥، الذخيرة للقرافي ٣٤٥/١.

(٩) في (م): أو على تراب طاهر. وفي (ك): والتراب الطاهر.

(١٠) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (ك).

(١١) في رواية عنهما، وإذا خرج، قضى ما مضى من صلاته.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١٢٥/١، المبسوط للسرخسي ١٢٣/١، البدائع للكاساني ٥٠/١.

وهي رواية عن مالك، قال به أصبغ، إلا أنهما اختلفا في القضاء؟

وقال أبو يوسف: يُصلي، ^(١) ويُعيد، ^(٢) وبه قال الشافعي ^(٣) - رحمه الله ^(٤) - .

وجه قولهما: [١] قوله ﷺ: (لا صلاة إلا بطهور) ^(٥) .

[٢] ولأن المفعول ليس بصلاة، بدليل وجوب الإعادة؛ فلم يلزمه أن يُقيم

ذلك مقام الصلاة.

وجه قول أبي يوسف: أنه يشغل ^(٦) الوقت بما يُشبه الصلاة؛ فلزمه ذلك، أصله المسافر إذا

قدم ^(٧) في رمضان، أنه يلزمه الإمساك، تُشبهها بالصائم، ^(٨) وكإجراء موسى في الحلق في [١٩/ب(م)] الإحرام ^(٩) . (١٠)

= فقال مالك: لا يصلي، ولا يلزمه القضاء، وقال أصبغ: لا يصلي، ويقضي.

انظر: الاستذكار لابن عبد البر ٣٠٥/١، الذخيرة للقرافي ٣٥٠/١، حاشية الدسوقي ١٦٢/١ .

(١) الصحيح عنده أنه يصلي بالإيماء بغير وضوء ولا تيمم؛ لأنه لو سجد لصار مستعجلاً للنجاسة. وقيل: يصلي بركوع وسجود إن وجد مكاناً يابساً.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٣/١، البدائع للكاساني ٥٠/١، البرهان للطرابلسي ص ١٧٤.

(٢) وبه قال أبو حنيفة، ومحمد في رواية عنهما، وبه يفتي، وإليه رجع الإمام.

انظر: الأمل محمد بن الحسن ١٢٥/١، المبسوط للسرخسي ١٢٣/١، تنوير الأبصار للمتصنعي ٢٥٣/١.

(٣) في قوله الجديد، وهو المذهب.

وهي رواية عن مالك، قال به ابن القاسم، وبه قال الحنابلة في رواية، اختارها الأكثر.

وفي القديم للشافعي ثلاثة أقوال:

أحدها: يصلي، ولا يُعيد. قال في كنز الراغبين للمحلي (١٤٢/١): ((وهو المختار؛ لأنه أدى وظيفة الوقت،

وإنما يجب القضاء بأمر جديد، ولم يثبت فيه شيء)) .

وهي رواية عن مالك، قال به أشهب، واختاره المزني من الشافعية، ورواية للحنابلة، وهو المذهب.

والثاني: لا يصلي وتحرم عليه، ويعيد.

وهي رواية عن أبي حنيفة، ومحمد، وهو اختيار أبي ثور من الشافعية.

والثالث: يندب له فعل الصلاة ولا يجب، ويجب القضاء.

انظر للشافعية: حلية العلماء للقفال ٢٥٦/١، المجموع للنووي ٢، ٢٧٨، كنز الراغبين للمحلي ١٤٢/١.

انظر للمالكية: الاستذكار لابن عبد البر ٣٠٤/١، حاشية الدسوقي ١٦٢/١، وتقريرات عليش عليها ١٦٢/١.

والحنابلة: الانتصار لأي الخطاب ٤١٤/١، رؤوس المسائل للعكبري ٧٥/١، الإنصاف للمرداوي ٢٨٢/١ .

(٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٥) سبق تخريجه (ص ٨٥)، المسألة رقم [١/١]، هامش (٦).

(٦) في (م) : أشغل.

(٧) في (م) : إذا قدم المسافر.

(٨) انظر: الجامع الصغير للشيبي ص ١٣٩، التجريد للقندوري ١٥١٥/٣، الباب للميداني ١٥٩/١.

هذا مقيد فيما إذا قدم قبل الزوال، ونوى الصوم، قال اللكنوي: ((إن كان في رمضان، فعليه أن يصوم؛ لأنه

زال المرخص، وهو قادر عليه، وإن كان بعد الزوال، لم يلزمه، ولو نوى لم يجزه)) النافع الكبير ص ١٣٩.

(٩) قوله (في الإحرام) : ساقطة من (ك) .

(١٠) انظر: المبسوط للسرخسي ٦٩/٤، البدائع للكاساني ٣٢٧/٢، الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٤٧/١ .

الجواب: أن المعنى في الأصل^(١) أنه يجوز أن يَقُومَ مقامُهُما ما ليس من جنسِهِما؛ وهو^(٢) الفدية^(٣)، والصَّلَاة لا يَقُومُ مقامها ما ليس من جنسها.

= ومسألة إجراء موسى على رأس الأقرع في الإحرام من مستثنيات قاعد (التابع يسقط بسقوط المتبوع).

انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١١٨ .

(١) أي الأصل المُقاس عليه، وهو الصيام، والإحرام.

(٢) في (ك) : نحو .

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصّه: (إن الشيخ الكبير إذا ما قدر على الصيام يُطعم في كل يوم عنه للمسلمين فديته قدَحَيْن، صح) : ولم أنبتها في النص؛ لأنها زيادة أشبه بالتعليق، وجاءت على هامش النسخة وليست من أصل المتن، والحاجة ليست قائمة على إثباتها، وأيضاً لم ترد في بقية النسخ.

[فصل: في كيفية التيمم]

[١٤٢/١] مسألة: عدد الضربات في التيمم

[١٤٣/٢] مسألة: ترتيب مسح الوجه مع اليدين في التيمم

[١٤٤/٣] مسألة: حد مسح اليدين في التيمم

قال: والتيمم ضربتان؛ ^(١) يمسح بإحدهما وجهه، ويمسح بالأخرى ^(٢) يديه؛ ^(٣) إلى المرفقين. ^(٤)

وذلك: [١] لما رَوَى جابر أن النبي ﷺ قال: (التيمم ضربتان؛ ضربة للوجه، وضربة للذراعين إلى المرفقين) ^(٥).

[٢] وفي حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ^(٦) : (أن النبي ﷺ مرَّ به رجلٌ فسَلَّمَ عليه، وسأله عن التيمم، ^(٧) فلم يَرُدَّ عليه الجواب ^(٨)، وضرب يده على الخائط فمسح بهما وجهه، ثم ضَرَبَ ضربةً أُخرى فمسح بهما ^(٩) ذراعيه، ثم رَدَّ السَّلام ^(١٠)) ^(١١).

(١) ضربة للوجه، وضربة لليدين.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٠، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ١/١١٨، فتح القدير لابن الهمام ١/١٢٥.

(٢) في (م) : وبالأخرى.

(٣) التيمم للوجه واليدين، ولا يشترط الترتيب بينهما، كأصله عندهم.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٠، فتح القدير لابن الهمام ١/١٢٥، البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٥٢.

(٤) حد مسح اليدين في التيمم إلى المرفقين، كأصله.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٠، فتح القدير لابن الهمام ١/١٢٥، البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٥٢.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک ١/١٨٠ وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، والدارقطني برقم (٢٢) ١/١٨١،

والبيهقي في الكبرى ١/٢٠٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١١٤، بلفظ: (التيمم ضربة للوجه، وضربة

للذراعين إلى المرفقين) وهذا لفظ الدارقطني، وقال: ((رجاله كلهم ثقات، والصواب موقوف)) ١/١٨١.

(٦) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) قوله (وسأله عن التيمم) : لم ترد في (م) .

(٨) قوله (الجواب) : لم ترد في (م) .

(٩) في (ك) في الموضعين: بها.

(١٠) في (ك) : جواب السلام.

(١١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضرة، برقم (٣٣٠) ١/٢٣٤، والدارقطني برقم (٧)

١/١٧٧، والبيهقي في الكبرى ١/٢٠٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٨٥.

قال الحافظ في التلخيص (١/١٥١): ((ومداره على محمد بن ثابت، وقد ضعفه ابن معين، وأبو حاتم،

والبخاري، وأحمد، وقال أحمد، والبخاري: ينكر عليه حديث التيمم، يعني هذا))، وضعفه الألباني في ضعيف

سنن أبي داود رقم (٧٣) ص ٣٧.

وصفة التيمم^(١): أن يضرب يديه على الأرض^(٢)، ثم ينفضهما، ويمسح^(٣) بهما^(٤) [١٤/ب(ك)] وجهه^(٥)، ثم يضرب ضربة أخرى^(٦) فيمسح^(٧) بهما ذراعيه؛ وهو أن يتدئ فيمسح بباطن أصابع يده اليسرى ظاهر ذراعه^(٨) اليمنى^(٩)، ويتدئ من أطراف أصابع يده^(١٠) اليمنى إلى المرفق^(١١)، ثم يقلب بطن^(١٢) كفه اليسرى فيمسح^(١٣) بها باطن ذراعه اليمنى إلى الرُشغ، ويمسح^(١٤) ظاهر إهام يده اليمنى بباطن إهام يده اليسرى، وعلى هذه الصفة يمسح^(١٥) اليسرى باليمنى^(١٦).

وقد دل على ذلك حديث الأسلع^(١٧): (أن النبي ﷺ تيمم فضرب يديه على الأرض، ثم

- (١) انظر: البدائع للكاساني ٤٦/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١١، المختار للموصلي ٢١/١.
- (٢) لا يشترط ضرب اليدين بالأرض، ووضعه على الأرض جائز، وإنما كثر ذكره في كتبهم؛ لأن الآثار جاءت به، ولأن المقصود به أن يدخل الغبار في خلال الأصابع تحقيقاً لمعنى الاستيعاب عندهم.
- قال ابن الهمام: ((والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربة الأرض من مسمى التيمم شرعاً؛ فإن المأمور به المسح ليس غير)) فتح القدير ١٢٦/١. وقال ابن نجيم في البحر الرائق (٢٥٣/١): ((وقع ذكر الضرب في كثير من الكتب، والمذكور في الأصل الوضع دون الضرب، وفي بعض الروايات الضرب)).
- انظر: المسبوط للسرخسي ١٠٦/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٢، العناية للبايزي ١٢٥/١.
- (٣) في (م)، و (ك): ثم يمسح.
- (٤) يشترط المسح بجميع اليد، أو بأكثرها؛ حتى لو مسح بأصبع واحدة، أو أصبعين لا يجوز.
- انظر: المسبوط للسرخسي ١٠٦/١، العناية للبايزي ١٢٥/١، البحر الرائق لابن نجيم ٢٥٢/١.
- (٥) فائدة: في استيعاب مسح الوجه واليدين في التيمم؟
- الصحيح، والذي عليه الفتوى، أن استيعاب مسح الوجه واليدين في التيمم شرط، ونص الكرخي أنه إذا ترك شيئاً من مواضع التيمم قليلاً، أو كثيراً لا يجوز، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة إذا يمّم الأكثر جاز.
- انظر: البدائع للكاساني ٤٦/١، المختار للموصلي ٢١/١، شرح مجمع البحرين للعيني ١٧٢/١.
- (٦) ((ثم ينفضهما)) مختصر الطحاوي ص ٢٠.
- انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١١، البحر الرائق لابن نجيم ٢٥٤/١.
- (٧) في (ك): بها.
- (٨) في (م): ذراعيه.
- (٩) في (ك): اليمنى.
- (١٠) قوله (يده): لم ترد في (ك).
- (١١) قال ابن نجيم: ((ويمسح المرفقين مع الذراعين عند أصحابنا الثلاثة، بخلافاً لثوري)) البحر الرائق ٢٥٢/١.
- انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٠، فتح القدير لابن الهمام ١٢٥/١.
- (١٢) في (م): باطن.
- (١٣) في (م): يمسح باليمنى اليسرى. وفي (ك): يمسح اليمنى باليسرى، وهو خطأ؛ لأنه تكرار.
- (١٤) انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١١، المستجمع للعيني ١٦٧/١، البحر الرائق لابن نجيم ٢٥٤/١.
- (١٥) الأسلع: هو أسلع بن شريك بن عوف الأعرجي، بالراء، من بني الأعرج بن كعب التميمي، وقيل: الأشجعي والأعوجي، بصري، خادم النبي ﷺ وماحب راحلته.

نفضتهما، ثم مسح بهما وجهه، ثم أعادهما إلى الأرض فمسح بهما الأرض^(١)، ثم دلك أحدهما بالأخرى، ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما^(٢) إلى المرفقين^(٣) (٤).

[١٤٦/٥] مسألة: ما يتيمم له

قال: والتيمم في الجنابة، والحدث سواء^(٥). (٦)

[١] لحديث أبي هريرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال^(٧): إنا نكون بالرَّمال الأشهر، وفيما الجنب والحائض والنفساء، ولا نجد الماء فكيف نصنع؟ فقال ﷺ: (عليكم^(٨) بالصَّعيد)^(٩)

[٢] وقال النبي ﷺ لأبي ذر^(١٠) لما عاد إليه وقد أصابته جنابة، وقد سأله كيف يصنع؟ فقال: (التراب كافيك ولو إلى عَشْرِ حِجَجٍ [ما لم تجد الماء، فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك]^(١١)) (١٢).

= انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٥٦/١، أسد الغابة لابن الأثير ٢١١/١، الإصابة لابن حجر ٣٦/١.

(١) من أول قوله (ثم نفضهما) إلى قوله (الأرض): ساقطة من (٢).

(٢) في (ك): ثم مسح ذراعيه ظاهراً وباطناً.

(٣) قوله (إلى المرفقين): ساقطة من (ك).

(٤) أخرجه الدارقطني برقم (١٤) ١٧٩/١، والبيهقي في الكبرى ٢٠٨/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار

١١٣/١، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٨٧٥) ٢٧٦/١، وأبو نعيم في معرفة الصحابة برقم (١٠٩٣)

٣٥٦/١، وفي إسناده الربيع بن بدر السعدي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث.

انظر: نصب الراية للزيلعي ١٥٣/١، مختصر الكامل للمقرئ ص ٣٣١، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٠٦.

(٥) في (٢): والتيمم في الحدث والجنابة سواء.

(٦) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١١٩/١، الجوهرة الثيرة للحدادي ص ٢٨، اللباب للميداني ٥٢/١.

(٧) قوله (فقال): لم ترد في (٢)، و (ك).

(٨) في (ك): فما نصنع؟ فقال: عليك.

(٩) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده ٣٣٩/١، والبيهقي في الكبرى ٢١٦/١، وفيه المثني بن الصباح، قال أحمد:

لا يساوي شيئاً، مضطرب الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده برقم (٥٨٧٠) ٢٦٩/١٠، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف.

وأخرجه الطبراني في الأوسط برقم (٢٠١١) ٢٩٠/٢، من حديث سليمان الأحول عن سعيد بن المسيب.

وقال: لا يُعلم لسليمان الأحول عن سعيد بن المسيب غير هذا الحديث.

انظر: مختصر الكامل للمقرئ ص ٧٤٠، نصب الراية للزيلعي ١٥٦/١، الكنز للهندي ١٠٥٣/٩.

(١٠) أبو ذر: جندب بن جنادة، أبو ذر الغفاري، اختلف في اسمه، ونسبه، أسلم بمكة قديماً، ورجع إلى قومه حتى

مضى الخندق، ثم قديم المدينة، وهو أول من حيّا النبي ﷺ بتحية الإسلام، مات بالرّيلة سنة (٣٢هـ).

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٥٥٧/٢، الاستيعاب لابن عبد البر ٣٢١/١، أسد الغابة لابن الأثير ٥٦٢/١.

(١١) من (٢).

(١٢) أخرجه أحمد في المسند ١٤٦/٥، ١٥٥، ١٨٠، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الجنب يتيمم، رقم (٣٣٢)،

(٣٣٣) ٢٣٥/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء رقم (١٢٤) =

[٣] وعن عمران بن الحصين^(١) - رضي الله عنه^(٢) - قال^(٣): (كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، / [٢٠ / أ]) فانفتل من^(٤) صلاته، فإذا رَجُلٌ مَعْتَرِلٌ لم يصل مع الناس، فقال^(٥): ما منعك أن تُصلي [مع الناس] ^(٦)؟ قال: أصابني جنابةٌ ولا ماء^(٧)، فقال: (عليك بالصَّعيد، فإنه كافيك^(٨)). (٩)

[١٤٧/٦] [مسألة: ما يجوز التيمم به]

قال: ويجوز التيمم عند أبي حنيفة، ومحمد^(١٠) - رضي الله عنهما^(١١) - بكل ما كان من جنس الأرض^(١٢)، كالتراب، والرَّمْل، والحَجَر، والجَصَّ^(١٣)، والثُّورَة^(١٤)، والكُحْل،

- = ٢١١/١ وقال: وهذا حديث حسن صحيح، والنسائي في كتاب الطهارة، باب الصلوات بتيمم واحد، رقم (٣٢٢) ١٧١/١، والبيهقي في الكبرى ٢١٢/١، والحاكم في المستدرک ١٧٦/١ وصححه، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في الإرواء برقم (١٥٣)، وصحيح سنن أبي داود برقم (٣٢١) ٦٧/١، وغيره.
- (١) عمران بن الحصين: هو عمران بن حصين بن عبيد، أبو نجيد الخزاعي، أسلم عام خيبر، حامل لواء خزاعة يوم فتح مكة، بحاب الدعوة، كانت الملائكة تسلم عليه، من فقهاء الصحابة، سكن البصرة وتوفي بها سنة (٥٥٢هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٤/٧، معرفة الصحابة لأبي نعيم ٤/٢١٠٨، الاستيعاب لابن عبد البر ٣/٢٨٤.
- (٢) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م) و (ك).
- (٣) في (م): أنه قال.
- (٤) في (م): في.
- (٥) في (م): فقال له.
- (٦) من (م).
- (٧) في (م): ولا ماء معي.
- (٨) في (ك): يكفيك.
- (٩) متفق عليه، البخاري في كتاب الطهارة، باب، برقم (٣٤٨) ١٣١/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب برقم (٦٨٢/٣١٢) ١/٤٧٤.
- (١٠) وهو قول لأبي يوسف، صححه في التحفة (٤١/١).
- انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٠، رؤوس المسائل للزمخشري ص ١١٦، البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٥٧.
- وبه قال المالكية.
- انظر: التفریع لابن الخلاب ١/٢٠٢، التلقين للقاضي عبد الوهاب ١/٦٩، الذخيرة للقرافي ١/٣٤٦.
- (١١) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (ك). وفي (م): رحمهما الله.
- (١٢) ضابط ما يكون من جنس الأرض: أن يكون طاهراً، غير منقطع، ولا مترمداً.
- غير منقطع: ((أي غير متلین بالنار؛ كالحديد، والرصاص، والذهب، والفضة؛ لأن ما يلين بالنار ليس من جنس الأرض؛ لأن طبع الأرض أن لا يلين بالنار)) المستجمع للعيني ١/١٧٦.
- ولا مترمداً: ((احتراز عن الخشب، والحنطة، وسائر الحبوب، مما يَحترق بالنار ويترمداً)) المستجمع ١/١٧٦.
- انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٤١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١/١٧٦، البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٥٧.
- (١٣) قوله (والجصّ): ساقطة من (م).
- (١٤) الثورَة: بضم النون، الحجر الذي يحرق ويُسوى من حجر الكلس، ثم غليت على أخلاط مختلفة تضاف إلى =

وَالزَّرْنِخُ^(١)، وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ^(٢): لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتَّرَابِ، وَالرَّمْلِ^(٣).
وبه قال الشافعي^(٤) - رحمه الله^(٥) - .

وجه قولهما^(٦): [١] قوله ﷺ: (جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَطَهُورًا)^(٧) وهو عام.
[٢] ولأنه جُزْءٌ من أجزاء^(٨) الأرض، كالتراب.
[٣] أو بُقْعَةٌ، نقول: ^(٩) تجوز الصلاة عليها^(١٠)؛ فجاز^(١١) التيمم منها،
كبقعة التراب.

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله^(١٢) -: [١] قوله ﷺ: (جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا،

= الكلس، وتُستعمل لإزالة الشعر.

انظر: المغرب للمطري ص ٢٥٨، مختار الصحاح للرازي ص ٣٢١، المصباح المنير للقيومي ص ٣٢٤.
(١) الزَّرْنِخُ: بالكسر، حجر معروف، وهو فارسي معرب، وله أنواع كثيرة؛ منه أبيض، وأحمر، وأصفر، وهو
شبيه بالفلزات، له بريق الصلب ولونه، ومركباته سامة، يستخدم في الطب، وفي قتل الحشرات.

انظر: لسان العرب لابن منظور ٤/٤٠، المصباح المنير للقيومي ص ١٣٢، المعجم الوجيز ص ٢٨٨.

(٢) وهي رواية أصحاب الإملاء عنه، واختاره الطحاوي.
وروى المصنف عن أبي يوسف (النوادر [مخطوط ل(٦٨/ب)]): أنه لا يجوز التيمم إلا بالتراب، وهو قوله
الأخير الذي رجع إليه.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٨، النخبة للسرقي ١/٤١، البرهان للطرابلسي ص ١٦٤.

(٣) في (م)، و (ك) : والرمل خاصة.

(٤) الصحيح المشهور عند الشافعية أنه يجوز التيمم بكل تراب طاهر، سواء كان أحمر، أو أبيض، أو أصفر،
ويشترط أن يكون له غبار يعلق باليدين.

وأما الرمل، فقال في الأم (١/٦٦): لا يجوز، وفي القديم: يجوز إن كان يرتفع منه غبار.

انظر: الأم للشافعي ١/٦٦، الوجيز للغزالي ١/٢٢٩ (مع شرحه العزيز)، المجموع للنووي ٢/٢١٣.

وبه قال الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ١/٦٥، الإنصاف للسردي ١/٢٨٤، معونة أولى الثمهي لابن النجار ١/٤٣١.

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٦) ولقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [سورة النساء، الآية رقم (٤٣)]، وسورة المائدة، الآية
رقم (٦) [والصعيد عبارة عن وجه الأرض، وذلك قد يكون تراباً، ورملاً، وحجراً، أو غير ذلك، قال الزجاج
لا أعلم خلافاً بين أهل اللغة فيه. انظر: نخبة الفقهاء للسرقي ١/٤١، المسائل الشريفة للديري ص ٢٠٨.

(٧) متفق عليه من حديث جابر رضي الله عنه، البخاري في كتاب التيمم، باب، برقم (٣٣٥) ١/١٢٣، ومسلم في كتاب
المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٣/٥٢١) ١/٣٧٠.

(٨) قوله (أجزاء) : ساقطة من (م) .

(٩) قوله (نقول) : لم ترد في (م) .

(١٠) في (م)، و (ك) : فيها.

(١١) في (ك) : فيجوز.

(١٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

وتُراها لي (١) طَهُوراً (٢).

[٢] ولأُكها عَيْنٌ مَوْدُوعَةٌ في الأرض؛ فلا يجوز

التيمم بها، كالذهب، والفضة. (٣)

[١٤٨/٧] [مسألة: اشتراط التصاق التراب باليد عند التيمم]

وقد قال أبو حنيفة (٤) - رحمه الله (٥) -: إذا ضَرَبَ بيده على صَخْرَةٍ، لا تُراب عليها، أو على أرض تَدِيّه؛ فلم يَعلَقْ بيده (٦) شيء (٧)؛ جاز تيمُّمُه.

وقال أبو يوسف (٨) - رحمه الله (٩) -: لا يجوز، وبه قال الشافعي (١٠) - رحمه الله (١١)، وعن محمد - رحمه الله (١٢) -: القولان جميعاً. (١٣)

- (١) قوله (لي): لم ترد في (ك).
- (٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٥٢٢/٤) ٣٧١/١ من حديث حذيفة رضي الله عنه بلفظ: (فُضِّلْنَا على الناس بثلاث: جُعِلَتْ صُغُوفُنَا كَصُغُوفِ الملائكة، وجُعِلَتْ لَنَا الأرض كُلُّهَا مسجداً، وجُعِلَتْ تربِثُهَا لَنَا طَهُوراً؛ إذا لم نجد الماء)، وجه الدلالة: عدل إلى ذكر التراب بعد ذكر الأرض؛ لبيان اختصاص الطهورية به. جوابه: قال الجصاص: ((تستعملهما فنقول: (تراها طهور) بهذا الخبر، وجميع أجزائها طهور أيضاً بقوله: (جُعِلَتْ لي الأرض طهوراً)، وأيضاً: ليس في قوله (تراها طهوراً) نفي لغيره)) شرح مختصر الطحاوي ١/١٣٤. انظر: المسائل الشريفة للديري (ص ٢١٠).
- (٣) جوابه: أنه قياس مع الفارق؛ لاختلاف طبيعتهما لطبيعة الأرض. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/١٣٣.
- (٤) يجوز عند التيمم عند أي حنيفة بكل ما هو من جنس الأرض، علق بيده منها شيء، أم لا.
- (٥) انظر: البدائع للكاساني ١/٥٣، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٤١، المستجمع للعيني ١/١٨١.
- وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.
- انظر للمالكية: انظر: المدونة لسحنون ١/٤٦، التلخين للبغداد ١/٧٠، بداية المجتهد لابن رشد ١/١٧٨.
- وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكبري ١/٦٦، المقنع لابن قدامة ص ٣٤، الإنصاف للمرداوي ١/٢٨٤.
- (٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٦) في (م): يتعلّق بيديه.
- (٧) في (ك): به شيء.
- (٨) اشترط أبو يوسف علوق شيء من التراب باليد، فلا يجوز عنده التيمم بالحجر، أو الأرض التديّة كيفما كان.
- انظر: البدائع للكاساني ١/٥٣، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٤٢، المستجمع للعيني ١/١٨١.
- (٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٠) انظر: الأم للشافعي ١/٦٧، العزيز للرافعي ١/٢٣٢، المجموع للنووي ٢/٢١٣.
- وبه قال الحنابلة.
- انظر: رؤوس المسائل للعكبري ١/٦٦، المقنع لابن قدامة ص ٣٤، الإنصاف للمرداوي ١/٢٨٤.
- (١١) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٣) صحح في التحفة (٤١/١)، وجميع البحرين (١/١٨١) اشتراط محمد التصاق التراب باليد، فالتيمم عنده جائز بكل ما هو من جنس الأرض، إذا علق بيده شيء من أجزاءه وإلا فلا.

وجه قول أبي حنيفة - ﷺ ^(١) -: [١] قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ^(٢)، قال الخليل بن أحمد ^(٣)، ^(٤) وابن الأعرابي ^(٥): الصَّعِيدُ ^(٦): وَجْهُ الْأَرْضِ، ^(٧) وَالطَّيِّبُ ^(٨): هُوَ الطَّاهِرُ، وهذا ^(٩) يقتضي جواز التيمم به.

[٢] ولأنه مسحُ أَقِيمَ مَقَامِ غَسَلٍ؛ فلا يكون من شَرْطِهِ ^(١٠) استعمال الممسوح به في العَضْوِ، كَمَسْحِ الْخُفِّ.

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله ^(١١) -: قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ ^(١٢) و (مِنْ) للتبعيض. ^(١٣)

الجواب: أن (مِنْ) [للابتداء] ^(١٤)، ^(١٥) والتبعيض ليس بظاهر، ومن حُكِمَ اللفظ أن يُحْمَلَ على ظاهره ^(١٦)، وربما قال: طهارة، فاعتبر استعمالُ

= انظر: البدائع للكاساني ٥٣/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٤١/١، المستنجم للعيني ١٨١/١.

(١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).

(٣) قوله (ابن أحمد) : لم ترد في (م) .

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢٨٧/٣، تفسير القرطبي ٢١٥/٥، المسائل الشريفة للديري ص ٢٠٨ .

(٥) ابن الأعرابي: هو محمد بن زياد، أبو عبد الله، الهاشمي مولاهم، الراوية، النسابة، اللغوي، ولد سنة (١٥٠هـ)،

قال ثعلب: لزمته بضع عشرة سنة ما رأيتُ بيده كتاباً قط، له تاريخ القبائل، توفي بسامراء سنة (٢٣١هـ).

انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٢٨٢/٥، وفیات الأعيان لابن خلكان ٤٩٢/١، الأعلام للزركلي ١٣١/٦.

(٦) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢٨٧/٣، اللسان لابن منظور ٣٤٤/٧، المصباح المنير للفيومي ص ١٧٧.

(٧) في شرح مختصر الطحاوي للجصاص (١٣٣/١): ((عن ابن الأعرابي قال: الصعيد الأرض، والصعيد التراب،

والصعيد الطريق، والصعيد القمر، فكل ما كان من الأرض فقد انتظمته الآية)) .

(٨) وقيل: الطيب الحلال، وقيل: الطيب ما أتت عليه الأمطار وطهرته.

انظر: تفسير البغوي ٢١٩/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١٥/٥، الدر المنثور للسيوطي ٥٥١/٢ .

(٩) في (م) : وهو .

(١٠) في (م) : فلا يكون شرط من استعمال .

(١١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٢) سورة المائدة، الآية رقم (٦).

(١٣) انظر: اللسان لابن منظور ٢٠١/١٣، تقريب الوصول لابن جزي ص ١٩٩، القاموس للفيروزآبادي ص ١٥٩٤

(١٤) من (م) ، وفي الأصل، و (ك) : الابتداء .

(١٥) أي لابتداء الغاية، وهو الغالب فيها، وسائر معانيها راجعة إليه، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ

لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [سورة الإسراء، الآية رقم (١)].

ومن معانيها: التعليل، والفصل، وبيان الجنس، وغيرها.

انظر: لسان العرب لابن منظور ٢٠٠/١٣، مغني اللبيب لابن هشام ١٤/٢، القاموس للفيروزآبادي ص ١٥٩٤

(١٦) الظاهر في اللغة: الواضح، وهو خلاف الباطن .

[١٤٩/٨] مسألة: التيمم بما له غبار يعلق باليد، سواء كان من جنس الأرض، أم لا [

وقد قال أبو حنيفة - رحمه الله^(٢) - : إذا ضَرَبَ بيده على ثوبٍ، أو على حائطٍ، أو على حِنطةٍ أو شَعِيرٍ^(٣)، أو ما أشبه ذلك؛ فتعلَّقَ بيده^(٤) غُبارٌ؛ جاز التيمم به.^(٥)

[١٦/ب(س).]

وقال أبو يوسف - رحمه الله^(٦) - : لا يجوز.^(٧)

وجه قول أبي حنيفة - رحمه الله^(٨) - : إن مقدار ما أستعمل^(٩) / من الأرض هو الغُبار، فإذا [٢٠/ب(م)] أخذَه من ثوبٍ جازَ، كما لو أخذَه من الأرض^(١٠)، وكما لو عَصَرَ ماءً من ثوبٍ طاهر^(١١)، فتوضأ به^(١٢).

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله^(١٣) - : قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(١٤)

- = انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٩٧، لسان العرب لابن منظور ٢٧٦/٨، المصباح المنير للفيومي ص ٢٠٠ .
- وفي الاصطلاح: هو المعنى الذي يسيق إلى فهم السامع من المعنيين، أو المعاني التي يحتملها اللفظ، مثاله: الأسد، فإنه ظاهر في الحيوان المفترس، ويعد أن يراد به الرجل الشجاع مع احتمال اللفظ له.
- حكمه: يحمل اللفظ على ظاهره، ولا يجوز أن يُعدل عنه إلاّ بدليل أقوى منه، يدل على صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى الاحتمال المرجوح، وهذا ما يُسمّى بالتأويل.
- انظر: أصول السرخسي ١/١٦٣، شرح الكوكب لابن النجار ٣/٤٥٩، معالم أصول الفقه للجزايني ص ٣٩٢
- (١) في (م) : ما يطهر.
- (٢) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٣) في (م) : على ثوب، أو حنطة، أو على شَعْر. وفي (ك) : على ثوب، أو حنطة، أو على شعير، أو حائط.
- (٤) قوله (بيده) : ساقطة من (م) .
- (٥) وإن كان يقدر على الصعيد، وبه قال محمد، وقول أبي يوسف في عدم القدرة على الصعيد.
- انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٢٢، المبسوط للسرخسي ١/١٠٩، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٤٣.
- (٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٧) وهو مقيد فيما إذا كان يقدر على الصعيد؛ تراباً، أو رملاً.
- انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٢٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٤٣، المجموع لابن الساعاتي ١/١٨١.
- (٨) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٩) في (م) : ما يستعمل. وفي (ك) : ما يستعمل.
- (١٠) في (م) : من الأرض، فإنه جائز بالإجماع، كذلك هذا.
- (١١) قوله (طاهر) : ساقطة من (ك) .
- (١٢) قوله (وكما لو عَصَرَ ماءً من ثوب طاهر فتوضأ به) : ساقطة من (م) .
- (١٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (١٤) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).

وإطلاق اسم^(١) الصَّعِيد لا يتناول الغبار؛ / فلم يَحْزُر التيمم به.

[١٥ / أ(ك)]

[١٥٠ / ٩] [مسألة: النية في التيمم]

قال: والنيةُ فرضٌ في التيمم،^(٢) مُستحبة في الوضوء.^(٣)

وقال زُفر - رحمه الله^(٤) - : يصح التيمم من غير نية.^(٥)

دليلنا^(٦): قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٧) والتيمم: هو القصد،^(٨) والقصد:

هو النية،^(٩) وقد أُمر به، والأمر [يدل]^(١٠) على الوجوب.^(١١)

وجه قول زُفر: أُلها طهارة؛ فلا تفتقر إلى النية، كالوضوء.

قيل له: الوضوء^(١٢) الفرق بينهما أن الله تعالى ذَكَرَ في آية الوضوء غَسْلَ الأَعْضَاءِ^(١٣)

وَذَكَرَ في^(١٤) آية التيمم القَصْدَ؛ فوجب استعمال كلِّ واحدة من الآيتين من غير زيادة.^(١٥)

(١) في (م) : الاسم.

(٢) انظر: البدائع للكاساني ٥٢/١، بداية المبتدي للمرغيناني ٢٨/١، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٦٧.

(٣) النية في الوضوء سنة مؤكدة، على الصحيح، كما في البحر الرائق لابن نجيم (٥٠/١).

انظر: المبسوط لمحمد بن الحسن ٥٢/١، التحفة للسمرقندي ١١/١، التصحيح والترحيج لابن قطلوبغا ص ١٣٣

وانظر: (ص ١١٩)، هامش (٥)، المسألة رقم [٢٥/٨].

(٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٢٨/١، فتح القدير لابن الهمام ١٢٩/١، المستجمع للعيني ١٨٢/١.

(٦) في (م) : لنا.

(٧) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).

(٨) انظر: الْمُغْرِبَ لِلْمَطْرُزِيِّ ص ٢١، مختار الصحاح للرازي ص ٣٤٩، المصباح المنير للفيومي ص ٣٥١.

(٩) القصد: إتيان الشيء، تقول: قصدت وقصدت له، وقصدت إليه بمعنى.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٥٤، اللسان لابن منظور ١٧٩/١، المصباح المنير للفيومي ص ٢٦٠.

(١٠) من (ك) .

(١١) الأمر المجرد عن القرائن يُفيد الوجوب عند جمهور العلماء، وهو الأصل فيها، والوجوب حقيقة في الأمر، وما

سواء مجاز يحتاج إلى قرينة، وإن ورد بقرينة حمل على ما تدل عليه القرينة باتفاق العلماء، ومن هذه المعاني:

الندب، والإباحة، والتهديد.

انظر: المستصفى للغزالي ٤٢٦/١، كشف الأسرار للبخاري ١٠٨/١، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٨١.

(١٢) قوله (الوضوء) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٣) في (م) : غسل الأعضاء الثلاثة.

(١٤) قوله (في) : ساقطة من (م) .

(١٥) ولأن الماء خلُق مطهراً بنفسه، والتراب ملوث مُغيّر بذاته، فلا يكون مطهراً إلا بالقرينة، ولا قرينة إلا بالنية.

انظر: الاختيار للموصلي ٢١/١، المستجمع للعيني ١٨٢/١، شرح مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٦٧.

[١٥١/١٠] مسألة: كيفية النية في التيمم

وقد قال أصحابنا: إذا نوى بالتيمم الطهارة، أو استباحة^(١) الصلوة، أجزاء^(٢).
وكان الشيخ أبو بكر الرازي^(٣) - رحمه الله^(٤) - يقول: الواجب نية التمييز؛ فينوي
الحديث، أو الجنابة^(٥).

وجه القول الأول: أنها طهارة؛ فلا تلزمه نية أسبابها^(٦)، كالوضوء.
وجه ما ذكره أبو بكر: أن التيمم يقع^(٧) على صفة واحدة عن الغسل، وعن الوضوء؛
فلا بُدَّ من نية التمييز، كالصلوة التي تقع عن الفرض، والنفل على صفة واحدة^(٨).

[١٥٢/١١] مسألة: من تيمم وهو كافر، ثم أسلم

وعلى هذا^(٩) قال أصحابنا: إن الكافر إذا تيمم، ثم أسلم، لم يُجزَّه تيممه^(١٠).
لأن التيمم من^(١١) شرطه^(١٢) النية؛ فلا تصحَّ من الكافر، كالصوم.
وعن أبي يوسف^(١٣): إذا تيمم ينوي الإسلام أجزاء^(١٤).....

- (١) في (ك): واستباح.
(٢) قال في الهداية (٢٨/١): «هو الصحيح من المذهب».
انظر: البدائع للكاظمي ٥٢/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٥، الفتاوى البرازية ١٦/٤.
(٣) الشيخ أبو بكر الرازي: هو أحمد بن علي، أبو بكر الرازي، الجصاص، ولد سنة (٣٠٥هـ)، انتهت إليه رئاسة
أصحاب أبي حنيفة في وقته، تفقه على الزجاجي، والكرخي وعليه تخرج، تفقه عليه الخوارزمي، والجرجاني،
أشتهر بالزهد، له أحكام القرآن، وشرح مختصر الكرخي، وشرح مختصر الطحاوي وغيرها، توفي سنة (٣٧٠هـ)
انظر: الجواهر المضية للقرشي ٢٢٠/١، تاج التراجع لقطوبغا ص ٩٦، الفوائد البهية للكنوي ص ٢٧.
(٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(٥) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٦٧/١، أحكام القرآن له ٤٧٠/٢، المختارات للمرغيناني ص ٢١٦.
(٦) في (م): نية استباحتها.
(٧) قوله (يقع): ساقطة من (م).
(٨) قال أبو بكر الرازي: «ولمَّا كان التيمم يتفق فعله، ويختلف حكمه، بأن يقع تارة عن جنابة، وتارة عن
الحديث، وهو في الحالتين بصورة واحدة، احتج إلى نية للتمييز بينهما؛ لاختلاف حكمه» شرح مختصر
الطحاوي ٦٧/١.
(٩) أي على اشتراط النية في صحة التيمم.
(١٠) وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وعامة علماء المذهب.
انظر: المبسوط للسرخسي ١١٦/١، الهداية للمرغيناني ٢٨/١، العناية للباقر ١٣١/١.
(١١) قوله (من): لم ترد في (م)، و (ك).
(١٢) في (ك): شرط.
(١٣) في (م): وعن أبي يوسف رحمه الله.
(١٤) انظر: المبسوط للسرخسي ١١٦/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٤٠/١، الهداية للمرغيناني ٢٨/١.

لأنه إذا^(١) نوى الإسلام تعلّق بهذه النية حكم القربة إذا أسلم، فحصل التيمّم مع نية القربة، فصار كتيمّم المسلم.^(٢)

(١) في (م)، و (ك): كما نوى.

(٢) جوابه: أن من شرط التيمّم نية الصلاة به، والكافر ليس من أهلها، ونية الإسلام لا تعتبر في التيمّم؛ إنما تعتبر نية القربة، ونية القربة لا تصحّ إلا بالطهارة، ثم إن إصراره على الكفر إلى أن يفرغ من التيمّم معصية، فكيف يصح فيه معنى القربة. انظر: المسوّط للسرخسي ١/١١٣.

[فصل : في نواقض التيمم]

[١٥٣/١] مسألة: ينقض التيمم كل ما ينقض الوضوء [

قال: وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء. ^(١)وذلك لأن التيمم بدل عن الوضوء، فما أبطل الأصل فأولى ^(٢) أن يُبطلَ البدل.

[١٥٤/٢] مسألة: أثر رؤية المتيمم الماء في الصلاة على بطلانها [

[١٥٥/٣] مسألة: قدرة المتيمم على استعمال الماء [

قال: وينقضه ^(٣) أيضاً رؤية الماء؛ ^(٤) إذا قَدِرَ على استعماله. ^(٥)وقال الشافعي - رحمه الله ^(٦) - : إذا رآه في الصلاة، لا يبطل تيممه، ولا صلاته ^(٧). ^(٨)

لنا: [١] قوله ﷺ: (التراب طهور المسلم ما لم يجد)

(١) انظر: الاختيار للموصلي ٢٢/١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١٨٢/١، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٦٨ .

(٢) في (م)، و (ك) : أولى.

(٣) في (م)، و (ك) : ويبطله.

(٤) أي رؤية المتيمم الماء في الصلاة، فيبطل تيممه، وصلاته مطلقاً، سواء كان مسافراً، أو حاضراً، وهو قول أبي حنيفة، وقيل أبو يوسف ومحمد، إذا كان قبل أن يقعد قدر التشهد.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١٢٣/١، المبسوط للسرخسي ١١٠/١، المستجمع للعيني ١٨٣/١.

وهو قول الشافعي إذا كان في الحضر على الصحيح، وهو اختيار المزني، ورواية للحنابلة.

انظر للشافعية: الأم للشافعي ٦٤/١، المجموع للنووي ٣١٠/٢، روضة الطالبين له ١١٥/١.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٠/١، الإفصاح لابن هبيرة ٩٠/١، المغني لابن قدامة ٢٦٩/١.

وأما رؤية المتيمم الماء قبل الشروع في الصلاة، فيبطل تيممه بالإجماع.

انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٥، الأوسط له ٦٥/٢، الإفصاح لابن هبيرة ٤٧/١.

(٥) مسألة: القدرة على استعمال الماء ؟

إن قدر على استعمال الماء؛ سواء بشغاء المريض، أو عدم تضرره باستعماله، أو ذهاب سُبُع، أو عدو كان نجول

بينه وبين الماء، أو وجود آلة يستقي بها، ونحو ذلك، انتقض تيممه؛ لأن القدرة على الماء هو المراد بالوجود.

انظر: مجمع البحرين لابن الساعاتي ١٨٢/١، البرهان للطرابلسي ص ١٦٨، شرح الثقاية للقاري ١١٨/١ .

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) في (ك) : لا تبطل صلاته ولا تيممه.

(٨) قيده الشافعية في المذهب بالسفر، أما الحضر فالصحيح أنها تبطل، وفي قول: يتمها ويعيد.

انظر: الوسيط للغزالي ٣٨٢/١، حلية العلماء للشاشي ٢٧٠/١، المجموع للنووي ٣١٠/٢ .

وبه قال أبو يوسف ومحمد: فيما إذا قعد قدر التشهد، وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للحنفية: الأصل للشيباني ١٢٣/١، المبسوط للسرخسي ١١٠/١، المستجمع للعيني ١٨٣/١.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٦/١، الكافي لابن عبد البر ص ٣٠، عقد الجواهر لابن شاس ٦٣/١.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٠/١، الإفصاح لابن هبيرة ٤٧/١، كشف القناع للبهوتي ١٧٧/١.

الماء^(١) وهذا واحدٌ للماء؛ فخرج التراب من أن يكون طهوراً له.

[٢١/٢]

[٢] ولأن/ كل معنى أبطل التيمم خارج الصلاة، أبطله فيها، كالحديث.

فإن قيل: إنها^(٢) صلاة صحت تحريمته بها^(٣)، فوجود ما يُطهر به لا يمنع استدامتها، كالتوضي^(٤) إذا وجد الماء.

قيل له: المتوضي إذا^(٥) وجد الماء قبل الشروع في الصلاة، لم يلزمه^(٦) استعماله، والتيمم بخلافه.

[١٥٦/٤] مسألة: أثر رؤية التيمم الماء بعد الخروج من الصلاة في إعادتها [

وإذا رأى^(٧) الماء بعد الخروج من الصلاة،^(٨) فلا إعادة عليه.^(٩)

ومن الناس من قال: يُعيد ما دام في الوقت.^(١٠)

وذلك لا يصح؛ لأنه قدّر على الأصل بعد إسقاط الفرض بالبدل؛ فلا يلزمه الإعادة،

(١) سبق تخريجه (ص ٢٥٣) هامش رقم (١٢)، المسألة رقم [١٤٦/٥].

(٢) قوله (إنها): لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) في (ك): تحريمها.

(٤) في (ك): أمّله المتوضي.

(٥) في (م): لو وجد.

(٦) في (ك): لا يلزمه.

(٧) في (م): قال: وإذا رأى التيمم.

(٨) تحرير محل الخلاف؟

رؤية التيمم الماء بعد الخروج من الصلاة، لا يخلو: إما أن يراه بعد خروج الوقت؟ فلا تلزمه الإعادة بالإجماع.

انظر: الأوسط لابن المنذر ٦٣/٢، الإفصاح لابن هبيرة ٤٨/١، المغني لابن قدامة ٢٧٧/١.

وإما أن يراه قبل خروج الوقت، وهو محل الخلاف؟

(٩) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١٢٣/١، المبسوط للسرخسي ١١٠/١، البدائع للكاساني ٥٧/١.

وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢٠٣/١، المعونة للبغداد ١٤٨/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٤٣.

وللشافعية: الأوسط لابن المنذر ٦٥/٢، حلية العلماء للشاشي ٢٦٧/١، روضة الطالبين للنووي ١١٥/١.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٠/١، الإفصاح لابن هبيرة ٩٠/١، المغني لابن قدامة ٢٦٩/١.

(١٠) قال ابن المنذر في الأوسط (٦٣/٢): ((هذا قول عطاء، وطاووس، والقاسم، ومكحول، وابن سيرين،

والزهري، وربيع، واستحب الأوزاعي إعادتها وقال: ليس ذلك بواجب، واختلف فيه عن الحسن)).

انظر: مصنف ابن أبي شيبة ٤٣٣/٢، المحلى لابن حزم ١٦٩/٢، المغني لابن قدامة ٢٧٧/١.

دليلهم: لأن طهارة التيمم لضرورة التمكن به من أداء الصلاة، والأداء باعتبار الوقت، فإذا ارتفعت هذه

الضرورة بوجود الماء في الوقت سقط اعتبار التيمم، كالمريض إذا أحجّ رجلاً بماله؛ ثم برئ، فعليه حجة

الإسلام؛ لبقاء الوقت، فإن العمر للحج كالوقت للصلاة.

كما لو قدر على الماء بعد خروج الوقت.^(١)

[١٥٧/٥] مسألة: رؤية التيمم سُورَ حمار أثناء الصلاة

وقد قالوا: لو رأى في صلاته سُورَ حمار، مضى على^(٢) صلاته، / فإذا فرغ منها، توضأ [١٧/أ(س)] به، وأعاد.^(٣)

لأن سُورَ الحمار مشكوك فيه،^(٤) فلم تأمره بالوضوء به^(٥) والخروج من الصلاة بالشك، بعد صحة دخوله فيها، فإذا فرغ من الصلاة أعاد؛ لأنه تجوز الطهارة بسُور حمار^(٦)، فيتوضأ به^(٧) ويصلي ثانياً؛ حتى يسقط فرضه بيقين.^(٨)

[١٥٨/٦] مسألة: رؤية التيمم لماء لا يكفيه، وهو في الصلاة

وقد قالوا: إذا رأى^(٩) من الماء ما لا يكفيه^(١٠) لوضوئه، لم يبطل تيممه.^(١١)

(١) دليلهم من النقل: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج رجلان في سفر، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيمما صعيداً طيباً، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يُعِد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له، فقال للذي لم يُعِد: أصبت السنة، وأجزأتك صلاتك، وقال للذي توضأ وأعاد: لك الأجر مرتين (أخرجه أبو داود برقم (٣٣٨) ٢٤١/١، والنسائي برقم (٤٣٣) ٢١٣/١، والحاكم في المستدرک ١٧٨/١، والدارقطني ١٨٨/١) صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٢٧١) ٦٩. وفي حاشية السندي على سنن النسائي ٢١٣/١: ((أصبت السنة: أي وافقت الحكم المشروع، وهذا تصويب لاجتهاده وتنظيئه لاجتهاد الآخر)).

(٢) في (ك): سُور الحمار، مضى في.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٤/١، البدائع للكاساني ٥٩/١، مختارات التوازل للسرغيني ص ٢٢٥.

(٤) انظر: (٢٤٦)، المسألة رقم [١٢٥/١٣].

(٥) قوله (به): ساقطة من (م)، و (ك).

(٦) في (م)، و (ك): لأنه تجوز طهارة سُور الحمار.

(٧) قوله (به): ساقطة من (ك).

(٨) قال في البدائع للكاساني (٥٩/١): ((لأنه إن كان مُطَهَّرًا في نفسه، ما جازت صلاته، وإن كان غير مُطَهَّر في نفسه، جازت به صلاته، فوقع الشك في الجواز، فيؤمر بالإعادة احتياطاً)).

(٩) أي أثناء الصلاة.

(١٠) في (م): ما لا يكفه.

(١١) انظر: المبسوط للسرخسي ١١٣/١، البحر الرائق لابن نجيم ٢٤٢/١، البرهان للطرابلسي ص ١٨٠.

دليله: ١ - لأن الخطاب إنما يتوجه باستعمال الماء إذا ترتب عليه مقصوده الشرعي، وهو رفع الحدث،

والحدث باق؛ وإلاً لما وجب التيمم، فلم يتوجه الخطاب به؛ لفوت مقصوده، فتعين الخلف.

٢ - المراد من الماء المنقي في قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾ هو ما يكفي لإزالة المانع، وغير الكافي

كالمعدوم.

[١٥٩/٧] مسألة: من وجد من الماء ما لا يكفيه قبل الصلاة [

- وكذلك لو وجدَه ابتداءً،^(١) جاز له التيمم، ولا يجب عليه استعماله.^(٢)
- وقال الشافعي - رحمه الله^(٣) - : يَغْسِلُ به ما قَدَّرَ^(٤) عليه، ويتيمم.^(٥)
- وهذا لا يصح؛ لأن الجمع بين الأصل والبدل^(٦) لا يجب لعبادة واحدة، كالصَّوم^(٧) والعِتَق^(٨) في الكفارة^(٩)(١٠).
- . ولأنه لزمه البدل؛ فسقط عنه الخطابُ بالأصل^(١١)، أصله من يخاف

- (١) أي وجد من الماء ماء لا يكفيه لوضوئه قبل الشروع في الصلاة.
- (٢) انظر: التجريد للقندوري ٢٤٦/١، المبسوط للسرخسي ١١٣/١، بدائع الصنائع للكاساني ٤٦/١ .
- وبه قال المالكية، والشافعي في القديم، واختاره المزني، وابن المنذر، ورواية للحنابلة.
- انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٧/١، الكافي لابن عبد البر ص ٢٩، القوانين الفقهية لابن حزم ص ٤٢ .
- وللشافعية: حلية العلماء للقفال ٢٥٢/١، التعجيز لتاج الدين الموصلي ١٥١/١، المجموع للنووي ٢٦٨/٢ .
- وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٣/١، غاية المطلب للجراعي ص ٣٤، الإنصاف للمرداوي ٢٧٣/١.
- (٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) .
- (٤) في (م) : ما يقدر.
- (٥) أي يتيمم للباقي، وهو أصح القولين عن الشافعي، وانفق عليه الأصحاب.
- انظر: الأم للشافعي ٦٦/١، مختصر المزني ص ١٦، حلية العلماء للقفال ٢٥٢/١ .
- وهو مذهب الحنابلة، وعليه الأصحاب.
- انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٣/١، رؤوس المسائل للعكري ٨١/١، الإنصاف للمرداوي ٢٧٣/١.
- (٦) في (ك) : بين البدل والأصل.
- (٧) الصوم في اللغة: مطلق الإمساك.
- انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٨٠، لسان العرب لابن منظور ٤٤٥/٧، المصباح المنير للفيومي ص ١٨٣.
- الصوم في الاصطلاح: قال الجرجاني في التعريفات (ص ١٣٦): ((عبارة عن إمساك مخصوص، وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع، من الصبح إلى المغرب، مع النية)) .
- انظر: حلية الفقهاء لابن فارس ص ٦٩، طلبة الطلبة للنسفي ص ٩٩، أنيس الفقهاء للقونوي ص ١٣٧.
- (٨) العِتَق في اللغة: الحرية، والكرم، والجمال، والنجابة، والشرف، والقوة.
- انظر: المغرب للمطري ص ١٧١، مختار الصحاح للرازي ص ١٩٩، القاموس للفيروزآبادي ص ١١٧٠.
- العِتَق في الاصطلاح: زوال الرِّق، وقال القونوي في أنيس الفقهاء (ص ١٦٨): ((قوة حكومية تظهر في حق الآدمي، بانقطاع حق الأغيار عنه)) .
- انظر: طلبة الطلبة للنسفي ص ١٦٠، المطلع للعلي ص ٣١٤، التعريفات للجرجاني ص ١٤٧.
- (٩) في (ك) : والعِتَق والكفارة.
- (١٠) الكَفَّارَةُ في اللغة: ما كُفِّرَ به، من صدقة وصوم ونحوهما، والكُفْرُ: بمعنى السُّتْر والتغطية، فالكفارة ما يُغَطَّى به الإثم.
- انظر: المغرب للمطري ص ٢٢٥، مختار الصحاح للرازي ص ٢٧١، القاموس للفيروزآبادي ص ٦٠٦.
- الكفارة في الاصطلاح: تصرف أوجب الشرع نحو ذنب معين؛ كالإعتاق، والصيام، والإطعام، ونحو ذلك.
- انظر: المفردات للراغب ص ٤٣٥، طلبة الطلبة للنسفي ص ١٧٥، القاموس الفقهية لسعدي ص ٣٢١.
- (١١) في (م) : في الأصل.

فإن قيل: واجدٌ للماء،^(٢) غير خائفٍ من / استعماله، فلم يحُز له التيمم، أصله إذا وجد [١٥/ب(ك)] ما يكفيه.

قيل له^(٣): هناك يستبيح به الصلاة، وفي مسألتنا لمَّا لم^(٤) يستبيح به الصلاة، لم يلزمه^(٥) يلزمه^(٥) استعماله.

[١٦٠/أ] مسألة: رؤية الميم الماء وعجزه من الوصول إليه

وقد قالوا: إذا رأى الماء وبينه وبينه سبْع، أو لا رِشَاء^(٦) معه،^(٧) لم يَطلُ تيمُّمُه.^(٨) لأنَّ الوجُودَ في الشريعة المراد به القدرةُ على استعمال الماء من غير مشقةٍ؛^(٩) بدليل أن^(١٠) مَنْ معه ماءٌ وهو يخافُ العطشَ؛ فإنه غير واحدٍ للماء^(١١) (١٢) من طريق الحكم.^(١٣)

(١) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٥٥/١، شرح بداية المبتدي للمرغيناني ٢٥/١، البرهان للطرابلسي ص ١٥٨.

(٢) في (م)، و (ك): واجد الماء.

(٣) قوله (له): ساقطة من (م).

(٤) في (ك): ما لم.

(٥) في (م): لم يحز.

(٦) الرِشَاء: الحبل، والجمع أرشية.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٢٣، المصباح المنير للفيومي ص ١٢٠، القاموس للفيروزآبادي ص ١٦٦٢.

(٧) ليستقي به، ومثله إذا كان بينه وبين الماء عذر، أو لصوص، أو حية يخاف على نفسه الهلاك إذا أتاه، أو مريض

يضره استعمال الماء، سواء خاف زيادة المرض، أو تأخر برؤه، وغيرها من صور العجز عن استعمال الماء.

انظر: البدائع للكاساني ٤٧/١، الاختيار للموصلبي ٢٠/١، المستجمع للعيني ١٦٤/١.

(٨) انظر: البدائع للكاساني ٤٧/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٣٨/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٩.

(٩) انظر: جامع البيان للطبري ٩٧/٤، معالم التنزيل للبهقي ٢١٩/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٨/٥.

(١٠) قوله (أن): ساقطة من (ك).

(١١) قوله (للماء): ساقطة من (ك)، وفي (م): الماء.

(١٢) انظر: البدائع للكاساني ٥٥/١، الهداية للمرغيناني ٢٥/١، البرهان للطرابلسي ص ١٥٨.

(١٣) عبّر بعضهم عن ذلك، بعدام الماء من حيث المعنى، لا من حيث الصورة، وهو أن يعجز عن استعمال الماء

لمانع مع قرب الماء منه.

انظر: البدائع للكاساني ٤٧/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢١٩، شرح مجمع البحرين للعيني ١٦٤/١.

[فصل في أحكام التيمم]

[١٦١/١] مسألة: طهارة ما يُتيمم به

قال: ولا يجوزُ التيممُ إلا بالصَّعيد الطَّاهر^(١).^(٢)

وذلك: [١] لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٣)، والطَّيب: هو^(٤) / الطَّاهر^(٥). [٢١/ب(م)]
 [٢] ولأن ما يُتَطَهَّرُ^(٦) به إذا خالطته نجاسة لا يجوزُ استعماله، أصله الماء.

[١٦٢/٢] مسألة: التيمم لمن يرجو وجود الماء في آخر الوقت

[١٦٣/٣] مسألة: التيمم لمن لا يرجو وجود الماء في آخر الوقت

قال: ويُستحبُّ لمن لا^(٨) يجد الماء في أوّل الوقت، وهو يرجو^(٩) أن يجده في آخر الوقت، أن يؤخّر الصلاة إلى آخر الوقت، فإن وجد الماء توضأ^(١٠)؛^(١١) وإلا تيمّم، وصلى^(١٢). (١٣)

(١) في (٢)، و (ك) : إلا يصعيد طاهر.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٨، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١/١٧٦، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٦٤.

(٣) في (ك) : ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

(٤) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).

(٥) في (م) : والطيب طاهرنا/.

(٦) انظر: تفسير البغوي ١/٢١٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٢١٥، الدر المنثور للسيوطي ٢/٥٥١.

(٧) في (ك) : ما يطهر.

(٨) في (ك) : لم يجد.

(٩) ((والمراد بالرجاء غلبة الظن؛ أي يغلب على ظنه أنه يجد الماء في آخر الوقت، وهذا إذا كان بينه وبين موضع

يرجوه ميل أو أكثر، فإن كان أقل منه لا يجزئ التيمم)) البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٧٠.

(١٠) قوله (توضأ) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(١١) مسألة: التيمم لمن يرجو وجود الماء آخر الوقت ؟

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٦، الهداية للسرغيني ١/٢٩، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٨٣.

وهو قول المالكية، وقول للشافعية، ورواية للحنابلة وهو المختار للأصحاب.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ١/٢٨، المقدمات والممهّدات لابن رشد ١/١٢١، الذخيرة للقرافي ١/٣٦٠.

وللشافعية: الأم للشافعي ١/٦٢، المهذب للشيرازي ١/١٣١، المجموع للنووي ٢/٢٦١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٨٣، المنقح لابن البناء ١/٢٤٩، شرح مختصر الخرقي للزركشي ١/٣٣٤.

(١٢) قوله (وصلى) : ساقطة من (ك) .

(١٣) مسألة: التيمم لمن لا يرجو وجود الماء آخر الوقت ؟

الأفضل أن يتيمم ويصلي في أوّل الوقت المستحب، إذا كان لا يرجو وجود الماء في آخر الوقت، أو كان بينه

وبين الماء مسافة ميل فأكثر؛ لأنه لا فائدة في الانتظار والتأخير، والعجز ثابت حقيقة، فلا يزول حكمه إلا =

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله^(٢) - : يُقَدَّم الصَّلَاةُ.

لنا: أنه إذا أخرها^(٣) إلى آخر وقتها^(٤) يجوز أن يجد الماء؛ فيؤديها على أكمل أوصافها؛ فكان ذلك أفضل من فعلها في أول الوقت، كمن يطمع في الجماعة؛ فإن الأفضل أن يؤخر الصَّلَاة،^(٥) كذلك ها هنا^(٦).

فإن قيل: فضيلة أول الوقت متحققة، ووجود^(٧) الماء^(٨) غير متحقق؛ فاعتبار المتحقق أولى.

قيل له: الوضوء فضيلة جعلت شرطاً في الصَّلَاة، والتقدم فضيلة ليست بشرط؛ فكان اعتبار ما هو شرط أولى.

[١٦٤/٤] مسألة: صلاة الفرائض والنوافل بتيمم واحد

قال: ويُصَلِّي بتيممه^(٩) ما شاء من الفرائض، والنوافل، ما لم يُحْدِث^(١٠). (١١)

= يبين مثله؛ إلا إذا كان في التأخير فضيلة لا تحصل بدونه، كتكثير الجماعة، وأول الوقت المستحب هو أول النصف الأخير من الوقت في الصلاة التي يستحب تأخيرها.

وظاهر الرواية: تأخير التيمم إلى آخر الوقت مطلقاً، سواء كان يرجو وجود الماء في آخر الوقت، أم لا.

انظر: المبسوط لمحمد بن الحسن ١/١٠٤، المستجمع للعيني ١/١٩٤، البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٧١.

(١) وهو الأظهر والصحيح؛ لأن فعلها في أول الوقت فضيلة مثبته، والطهارة بالماء مشكوك فيها، فكان تقدم الفضيلة المثبته أولى، وهو اختيار المزني.

انظر: الأم للشافعي ١/٦٢، المهذب للشيروازي ١/١٣١، المجموع للنووي ٢/٢٦١.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ١/٨٣، المقنع لابن البنا ١/٢٤٩، شرح مختصر الخرق للزركشي ١/٣٣٣.

(٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٣) في (م) ، و (ك) : آخر.

(٤) قوله (إلى آخر وقتها) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٥) انظر: البرهان للطرابلسي ص ١٨٣، البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٧١، الباب للميداني ١/٥٤.

(٦) في (ك) : كذلك هذا.

(٧) في (ك) : ووجد.

(٨) في (م) : وجود الماء في تالي الحال.

(٩) في (ك) : بالتيمم.

(١٠) في (م) : ما لم يحدث، أو يجد الماء.

(١١) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٣، الهداية للمرغيناني ١/٢٩، تحفة الملوك للرازي ص ٣٨.

وهي رواية للحنابلة.

وقال الشافعي - رحمه الله^(١) -: لا يجوز^(٢) إلا فرض واحد^(٣)، وما شاء من النوافل^(٤).^(٥)

لنا: [١] قوله ﷺ: (التراب كافيك ولو إلى عشر حِجَج^(٦))^(٧) وهذا مبالغة في بقاء حكم التيمم في الأوقات.

[٢] ولأنها طهارة يجوز أن يؤدي بها فرضاً ونفلًا؛ فجاز أن يؤدي بها فرضين^(٨)، كالوضوء.

فإن قيل: صلاتا فرض؛ فلا يجوز أن يجمع^(٩) بينهما بطهارة ضرورية،^(١٠) كطهارة المستحاضة^(١١).^(١٢)

قيل له: لا نسلم أنه لا يجوز^(١٣) للمستحاضة أداء فرضين بطهارة واحدة^(١٤).^(١٥)

= انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٠/١، الانتصار للكلوذاني ٤٢٩/١، الفروع لابن مفلح ٢٢٨/١.

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) في (م) : لا يصلي .

(٣) في (م) ، و (ك) : إلا فرضاً واحداً .

(٤) في (ك) : ويجوز ما شاء من النوافل .

(٥) انظر: الأم للشافعي ٦٤/١، المهذب للشيروازي ١٣٥/١، حلية العلماء للقفال ٢٦٣/١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة هي المذهب، وعليه الأصحاب.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٧/١، عيون المجالس للبغداد ٢١٧/١، حاشية الدسوقي ١٥٢/١.

وللحنابلة: مسائل أحمد وإسحاق رواية المروزي ٣٧٧/٢ مسائل أحمد رواية أبي داود ص ٢٥، الإنصاف

للمرداوي ٢٩١/١.

(٦) في (م) : إلى عشر حِجَج؛ ما لم تجد الماء.

(٧) سبق تخرجه (ص ٢٥٣)، هامش رقم (١٢)، المسألة رقم [١٤٦/٥].

(٨) في (م) : يجوز أن يؤدي بها فرض واحد ونفل، فجاز أن يؤدي بها فرضان.

(٩) في (م) : فلا يجمع.

(١٠) اتفق الجميع أن التيمم بدل عن الوضوء، ولكن اختلفوا في كيفية البدل ؟

فذهب الحنفية إلى أنه بدل مطلق، يرتفع به الحدث إلى وقت وجود الماء.

وذهب الشافعية إلى أنه بدل ضروري، مبيح للصلاة مع قيام الحدث حقيقة، وهو سبب خلافتهم في هذه

المسألة ونظائرها. انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٢٧٢/١.

(١١) في (ك) : كالمستحاضة.

(١٢) المستحاضة: هي المرأة التي استمر معها خروج الدم من أدنى الرحم دون فعره، بعد أيام حيضها المعتادة.

انظر: النهاية لابن الأثير ٤٦٩/١، المطلع للبعلي ص ٣٠، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٦٤ .

(١٣) في (م) ، و (ك) : لا نسلم؛ لأنه يجوز.

(١٤) في (م) : ضرورية.

(١٥) المشهور عند الحنفية أن المستحاضة حكمها حكم الطاهرات، غير أنها تتوضأ لوقت كل صلاة؛ إلا أنهم =

• ولأن طهارة المستحاضة ضُعُفت؛ لتعقُّبِ الحدثِ بها،^(١) والْتِمَمِ لم يتعقَّبه الحدثُ^(٢).

[١٦٥/٥] مسألة: التيمم للنافلة وصلاة الفريضة بها

وقد قالوا^(٣): إذا تيمم للنافلة، يجوز أن يؤدِّيَ به الفريضة.^(٤)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٥) - : لا يجوز.^(٦)

لنا: أنها طهارة وقعت للتفلُّ؛ فجاز أن يؤدِّيَ بها الفرض/ والتفلُّ^(٧)، كالوضوء.

[١٧/ب(س):

فإن قيل: تيمم لم ينو به استحالة فرض؛ فلا يجوز أن يؤدِّيَ بها^(٨) الفرض، كما لو تيمم مع وجود الماء.

قيل له: هذا التيمم لا يجوز أن يؤدِّيَ به نافلة؛ فكذلك فريضة^(٩)، وفي مسألتنا بخلافه.

[١٦٦/٦] مسألة: التيمم في الحضر لصلاة الجنازة

قال: ويجوز التيمم للصَّحِّح في المِصرِ^(١٠)

= اختلفوا هل ينتقض طهارتها بخروج الوقت، كما هو قول أبي حنيفة ومحمد، أو بدخول وقت الصلاة الثانية، على قول زُفر، وقال أبو يوسف: أيهما كان انتقض طهارتها.

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٤٦، بدائع الصنائع للكاساني ١/٤٤، البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٧٣.

(١) ((وهو سيلان الدم)) البحر الرائق لابن نجيم ١/٢٧٣.

(٢) في (م)، و (ك): لم يتعقَّبه حدث.

(٣) هذه المسألة متفرعة أيضاً على أصل خلاف العلماء في كيفية البدل في التيمم، هل هو بدل مطلق، أو ضروري؟

فعند الحنفية: بدل مطلق، فلا يلزم تعيين النية عند التيمم، فيجوز التيمم للنافلة وصلاة الفريضة به.

وعند الشافعية: هو بدل ضروري؛ فيجب تعيين النية في التيمم، فإن تيمم للنافلة لا يجوز أن يصلِّيَ به الفريضة.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٣، البدائع للكاساني ١/٥٢، حاشية ابن عابدين ١/٢٤٧.

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٦) انظر: الأم للشافعي ١/٦٤، المجموع للنووي ٢/٢٩٤، روضة الطالبين للنووي ١/١١٦.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٠٣، عيون المجالس للبغدادلي ١/٢١٧، الكافي لابن عبد البر ص ٣٠.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٦٧، المحرر لمجد الدين ١/٢٢، الإنصاف للمرداوي ١/٢٩١.

(٧) قوله (والتفل) : ساقطة من (م).

(٨) في (م): أن يستبَّح به.

(٩) في (م): فلم يجز أنه يؤدي به فريضة.

(١٠) في (ك): المقيم في المِصر.

إذا حضرت^(١) الجنائزة^(٢)،^(٣) والولي غير^(٤)، فخاف إن اشتغل^(٥) بالوضوء^(٦) أن تفوته الصلاة^(٧).

[٢٢/٢]

وقال الشافعي - رحمه الله^(٨) - : لا يجوز^(٩).

وذلك^(١٠): [١] لأن من أصلنا أن صلاة الجنائزة لا تُعاد،^(١١) فلو أمرنا بالوضوء والحالة هذه لم يتوصل به إلى أدائها، ولا إلى ما يقوم مقامها.

[٢] والوضوء لا يجب لغير الصلاة، وإذا أسقط^(١٢) عنه الوضوء،^(١٣) وهو مخاطب بفعل

(١) في (ك): حضر.

(٢) في (م): جنازة.

(٣) الجنائزة: بالكسر والفتح، والكسر أفصح، واحدة الجنائز، وجزئت الشيء، أجزه، إذا سترته، ومنه اشتقاق الجنائزة، ومعناه الميت على السرير، وبدونه فهو سرير، وقيل بالكسر الميت نفسه، وبالفتح السرير، وقيل العكس انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٦٢، المصباح المنير للقيومي ص ٦٢، أنيس الفقهاء للقونوي ص ١٢١.

(٤) فيه إشارة إلى أنه لا يجوز ذلك للولي، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة، صححه في الهداية (٢٩/١)، ومجمع الأثر (٤١/١)؛ لأن للولي حق الإعادة، فلا قوت في حقه، وفي ظاهر الرواية أنه يجوز للولي أيضاً، صححه شمس الأئمة، واختاره صاحب ملتقى الأئمة (٤١/١).

انظر: الهداية للمرغيناني ٢٩/١، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٨٠، مجمع الأثر للدماذا أفندي ٤١/١.

(٥) في (ك): يشتغل.

(٦) في (م): بالطهارة.

(٧) انظر: رؤوس المسائل للزعخشري ص ١١٤، الهداية للمرغيناني ٢٩/١، البرهان للطرابلسي ص ١٧٨. وهي رواية للحنابلة.

انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٤/١، المحرر لأبي الركات ٢٣/١، الإنصاف للمرداوي ١٠٤/١.

(٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) انظر: الأم للشافعي ٦٩/١، بحر المذهب للرويان ٢٦٠/١، المجموع للتووي ٢٤٤/٢. وبه قال المالكية، والحنابلة في المذهب.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٧/١، عيون المجالس للبغداد ٢٢٣/١، الذخيرة للقراي ٣٥٧/١.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٤/١، رؤوس المسائل للعكري ٨٢/١، المحرر لأبي الركات ٢٣/١.

(١٠) وما استدلوا به أيضاً من الآثار: أثر ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إذا فاجأتك صلاة الجنائزة، وأنت على غير وضوء وخشيت فوقها، فصل عليها بالتييم)، أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٨٦/١، والبيهقي في المعرفة ٤٤/١، وفي السنن ٢٣١/١، وابن المنذر في الأوسط ٤٢٥/٥. قال ابن عدي: ((هذا مرفوعاً غير محفوظ والحديث موقوف على ابن عباس)) الكامل ٢٦٤٠/٧. انظر: نصب الراية للزيلعي ١٥٧/١.

انظر: المبسوط للسرخسي ١١٨/١، البرهان للطرابلسي ص ١٧٩.

(١١) من أصلهم أن كل ما يفوت لا إلى بدل، يجوز أدائه بالتييم مع وجود الماء، فصلاة الجنائزة تفوت لا إلى بدل لأنها لا تقضى عندهم، فالخلاف مبني على هذا الأصل.

انظر: المبسوط للسرخسي ١١٩/١، البدائع للكاساني ٥١/١، البرهان للطرابلسي ص ١٧٩.

(١٢) في (ك): وإذا سقط.

(١٣) أي الخطاب باستعمال الماء، صار وجوده كعدمه. انظر: البرهان للطرابلسي ص ١٧٩.

الصلاة؛ جاز له التيمم، أصله المريض.

[١٦٧/٧] مسألة: التيمم في الحضر لصلاة العيد

قال: وكذلك من حضر العيد، فخاف إن اشتغل بالطهارة أن يفوته العيد^(١)، تيمم، وصلى^(٢).

وذلك لأن من أصلنا أن صلاة العيد لا تُقضى إذا صلى^(٣) الإمام،^(٤) فلو أمرناه بالطهارة لم يتوصل بها إلى فعل الصلاة،/ ولا إلى ما يقوم مقامها^(٥) فسقطت عنه،^(٦) وهو^(٧) مخاطب [١٦/أ(ك)] بفعل الصلاة؛ فجاز له التيمم، كالمريض.

وقد قال الشافعي^(٨) - رحمه الله^(٩) - في هذه المسائل، لا يجوز أن يصلي بالتيمم^(١٠). لأن من لا يجوز له^(١١) أن يصلي غير صلاة الجنازة؛ لا يجوز له^(١٢) أن يصلي صلاة الجنازة الجنازة والعيد،^(١٣) كمن لم يتيمم.

قيل له: الصلاة بغير طهارة لم تجعل قرينة في الشرع، والصلاة بإحدى الطهارتين قد جعلت قرينة^(١٤)؛ فجاز فعل الصلاة بها عند تعذر فعل الأخرى.

(١) في (م): صلاة العيد.

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٢٩/١، البرهان للطرابلسي ص ١٧٨، حاشية ابن عابدين ٢٤١/١.

(٣) في (م): صلاها.

(٤) فهي مما تفوت لا إلى بدل، فلا يمكن استدراكها بالقضاء؛ لاختصاصها بشرائط يتعذر تحصيلها لكل فرد. وهو مقيد فيما إذا خاف فوات الكل، فإذا كان يرجو أن يدرك البعض لا يتيمم؛ لأنه يمكنه أداء الباقي وحده. انظر: المبسوط للسرخسي ١١٩/١، البدائع للكاساني ٥١/١، مجمع الأثر لدامادا أفندي ٤١/١.

(٥) في (م): مقامه.

(٦) في (م): فسقط عنه الوضوء.

(٧) في (م)، و (ك): وإذا سقط عنه وهو مخاطب.

(٨) انظر: الأم للشافعي ٦٩/١، بحر المذهب للرويان ٢٦٠/١، المجموع للنووي ٢٤٤/٢.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٧/١، عيون المجالس للبغداد ٢٢٣/١، الذخيرة للقرافي ٣٥٧/١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٨٢/١، الإنصاف للمرداوي ٣٠٤/١، كشف القناع للبهوتي ١٧٩/١.

(٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) في (ك): بالتيمم.

(١١) قوله (له): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٢) قوله (له): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٣) في (ك): والعيدين.

(١٤) في (ك): قرينة في الشرع.

[١٦٨/٨] مسألة: التيمم في الحضر لصلاة الجمعة

قال: وإن خاف من شَهْدِ الجمعة إن اشْتَغَلَ بالطهارة فاتته الصلاة،^(١) فإنه لم يتيمم؛^(٢) ولكن^(٣) يتوضأ^(٤)، فإن أدرك الجمعة صلاها؛ وإلا صلى الظهر أربعاً^(٥).^(٦)

وذلك لأنه يتوصل بالوضوء إلى فِعْلِ الظهر، وهو فرض الوقت عندنا،^(٧) ففي أمرنا له بالطهارة فائدة؛ فلم يَسْقُطْ عنه^(٨).

[١٦٩/٩] مسألة: التيمم لمن نحسي فوات وقت الأداء

قال: وكذلك إذا ضاق الوقت، فخشى إن توضأ فات^(٩) الوقت، لم^(١٠) يتيمم؛ ولكنه^(١١) يتوضأ، ويصلي ما أدرك، ويقضي^(١٢) ما فاتته^(١٣).^(١٤)

وذلك لأنه يتوصل بالوضوء إلى فِعْلِ القضاء، وهو قائم مقام فرض الوقت، ففي أمرنا له بالوضوء فائدة؛ فلم يَسْقُطْ^(١٥).

(١) في (م): أن تقوته الجمعة.

(٢) في (م): لا يتيمم.

(٣) قوله (الصلاة فإنه لم يتيمم ولكن): ساقطة من (ك).

(٤) في (ك): توضأ.

(٥) قوله (أربعاً): لم ترد في (ك).

(٦) انظر: الهداية للمرغيناني ٢٩/١، العناية للبايزي ١٣٩/١، المروان للطرابلسي ص ١٨٠.

(٧) سيأتي ذكر هذه المسألة برقم [٧٦٢/٣٨].

وظاهر المذهب، أن الظهر أصيل، وهو فرض الوقت، وأمر بإسقاطه بالجمعة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لهذا قيد الظهر بقوله (أربعاً)، وقال محمد: فرض الوقت الجمعة، وله أن يسقطها بالظهر، وعنه أيضاً: الفرض ما يستقر فعلة.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٥٥/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٥٩/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١.

(٨) في (ك): زيادة فلم يسقط عنه إلا فعل الظهر.

(٩) في (م): يقوته.

(١٠) في (م): فإنه لا يتيمم.

(١١) في (م): ولكن.

(١٢) قوله (ما أدرك، ويقضي): ساقطة من (م).

(١٣) في (م): ما فاتته.

(١٤) خلافاً لزُفر.

انظر: فتح القدير لابن الهمام ١٣٩/١، ملتقى الأنجر لإبراهيم الحلبي ٤١/١، البحر الرائق لابن نجيم ٢٧٧/١.

(١٥) في (م): فلم يسقط عنه.

[١٧٠/١٠] مسألة: المسافر إذا تيمم ناسياً وجود الماء في رحله، ثم ذكره [

قال: والمسافر إذا نسي الماء في رحله، فتيمم، وصلى^(١)، ثم ذكر الماء بعد صلاته^(٢)، لم يُعِدْ صلاته عند أبي حنيفة، ومحمد^(٣) - رحمهما الله^(٤) -، ويُعيد عند أبي يوسف^(٥) - رحمه الله^(٦) -.

وبه قال الشافعي^(٧) - رحمه الله^(٨) -.

وجه قولهما: أنه غير عالِم بمكان الماء، ولا يغلب على ظنه وجوده^(٩)، فإذا أدى الصلاة

بالتيمم لم تلزمه الإعادة، أصله^(١٠) إذا كان عنده بئر مغطاة لا يعلم بها^(١١). [٢٢/ب(٢)]

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله^(١٢) -: أنه شرط من شرائط الصلاة؛ فلم يسقط فرضه بالنسيان، كالقيام في الصلاة^(١٣).

الجواب: . إنا^(١٤) نقول بموجبه؛ لأن عندنا يسقط فرضه بالنسيان، والسفر جميعاً، ولا

(١) في (ك): وصلى به.

(٢) قوله (بعد صلاته): ساقطة من (م)، و (ك).

(٣) انظر: الكافي للحاكم الشهيد ١/١٢١، البدائع للكاساني ١/٤٩، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٧٠. وهو قول لمالك، والقول القديم للشافعي.

وعن مالك أيضاً: لا تلزمه الإعادة، ولو أعاد فحسن، وعنه أيضاً: لا يعيد خارج الوقت. انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٤٣، عيون المجالس للبغدادلي ١/٢٣٠، مواهب الجليل للخطاب ١/٥٢٦. وللشافعية: الوسيط للغزالي ١/٣٦٨، البيان للعصاري ١/٢٩٥، المجموع للنووي ٢/٢٦٧.

(٤) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (ك).

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٢١، البدائع للكاساني ١/٤٩، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٧٠.

(٦) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) في قوله الجديد، وهو المشهور.

انظر: الوسيط للغزالي ١/٣٦٨، حلية العلماء للقفال ١/٢٥١، روضة الطالبين للنووي ١/١٠٢. وهو قول لمالك، ومذهب الحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٤٣، عيون المجالس للبغدادلي ١/٢٣٠، الشرح الصغير للدردير ١/٦٧. وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٨٤، المستوعب للسامري ١/٢٧٨، الإنصاف للمرداوي ١/٢٧٨.

(٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) في (م): وجود الماء.

(١٠) في (م): كما إذا.

(١١) في (م): به.

(١٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٣) قوله (في الصلاة): لم ترد في (م).

(١٤) في (ك): لنا.

يَسْقُطُ بِالنَّسْيَانِ وَحْدَهُ.

- والمعني في الأصل أنه لا يُتَصَوَّرُ مع كمال العقل أن ينسى القُدْرَةَ على القيام.
- ولأن من نسي القيام، والسَّفَرُ جميعاً،^(١) فقد ترك فرضاً^(٢) ولم ينتقل إلى بدلٍ، فَوَزَّاهُ من مسألتنا أن ينسى الطهارة أصلاً.

(١) في (ك) : وستر العورة.

(٢) في (ك) : ترك الفرض.

[فصل: في شروط التيمم]

[١٧١/١] مسألة: اشتراط طلب الماء لمن لم يغلب على ظنه أنه بقربه [

قال: وليس على التيمم إذا / لم يغلب على ظنه أن بقربه ماء أن يطلبه ^(١)، ^(٢) فإن غلب ^(٣) على ظنه أن هناك ماء، لم يجوز له ^(٤) أن يتيمم حتى يطلبه ^(٥).
وقال الشافعي ^(٦) - رحمه الله ^(٧) - : الطلب شرط على كل حال ^(٨).

لنا: [١] قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ ^(٩) ويقال: لم تجده ^(١٠) وإن لم تطلب، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا ﴾ ^(١١) في أنفسهم حرجاً مما قضيت ^(١٢).
[٢] ولأنه عايدم الأصل، فجاز له الانتقال إلى البدل من غير طلب، كالعائد للرقبة ^(١٣) فإن الكفارة تجوز بصيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً، أو يعتق رقبة، فإذا عدم الواحد ^(١٤)، كان الآخر يقوم مقامه في

(١) في (م) : أن يطلب الماء.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٥، رؤوس المسائل للزمخشري ص ١٢٣، البدائع للكاساني ١/٤٨ . وهي رواية للحنابلة.

انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٩١، المستوعب للسامري ١/٢٧٧، الإنصاف للمرداوي ١/٢٧٥.

(٣) في (ك) : في ظنه.

(٤) قوله (له) : لم ترد في (ك).

(٥) لا يلزم طلب الماء للتيمم عند الحنفية إلا بأحد شرطين:

١ - أن يغلب على ظنه مكان وجود الماء، أو يخبره به أحد، ويأتي ذكرها في المسألة رقم [١٧٢/٢] ص ٣٠٢.

٢ - أن يكون مسافراً، أو خارج المصر بينه وبين المصر نحو ميل، أو أكثر، أما إذا كان أقل من ميل، أو بقرب

العصران وجب عليه الطلب. ويأتي ذكرها في المسألة رقم [١٧٣/٣] ص ٣٠٢.

(٦) انظر: الأم للشافعي ١/٦٢، التنبيه للشيرازي ص ٢٣، روضة الطالبين للنووي ١/٩٢ .

وبه قال المالكية، والحنابلة في أصح الروايتين، وهو المذهب.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ١/٢٢١، مقدمات ابن رشد ١/١١٨، حاشية الدسوقي ١/١٥٣.

والحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٩١، رؤوس المسائل للعكري ١/٧٣، المستوعب للسامري ١/٢٧٦.

(٧) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) في (م) : الطلب واجب في ذلك الحال.

(٩) سورة النساء، الآية رقم (٤٣)، وسورة المائدة، الآية رقم (٦).

(١٠) في (م) : لم يجد.

(١١) في (م) : لا يجدون.

(١٢) سورة النساء، الآية رقم (٦٥).

(١٣) في (م) : كالعائد للرقبة في باب الكفارة.

(١٤) في (ك) : أحدهم.

فإن قيل: شَرَطُ من شرائط الصَّلَاةِ يَخْتَصُّ بها؛ فوجب عليه طلبه عند الاشتباه، كجهة القبلة.

قيل له: القبلة موجودة لا محالة، وإنما يشك (٣) في تعيينها، فمثاله (٤) من مسألتنا أن يتيقن وجود الماء ولا يعلم في أي جهة هو؛ فيلزمه طلبه. (٥)

[١٧٢/٢] [مسألة: اشترط طلب الماء لمن غلب على ظنه مكانه، أو أخبر به]
وأما إذا غلب على ظنه مكان الماء، أو أخبر به، وجب عليه الطلب (٦). (٧)
لأن غلبة الظن تجري مجرى العلم (٨) في أحكام العبادات، (٩) ولو كان عالماً بالماء (١٠) لم يجز له (١١) التيمم؛ فكذلك إذا غلب على ظنه.

[١٧٣/٣] [مسألة: المسافة التي يشترط أن يطلب إليها الماء]

وقد قالوا: يلزمه أن يطلبه (١٢) ما دون الميل. (١٣)

- (١) من أول قوله (فإن الكفارة تجوز بصيام) إلى قوله (يقوم مقامه في الكفارة) : ساقطة من (م) .
(٢) وهو في كفارة الطهارة، وهي على الترتيب: عتق رقبة، وهي الأصل، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، وهذا البدل، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَّن قَبْلَ أَنْ يَتَنَاسَّأَ ذَلِكُمْ تَوَعَّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ . فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَّأَ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ... ﴾ الآية [سورة المجادلة، الآيتين رقم (٣-٤)] .
(٣) في (ك) : وإنما يستقط .
(٤) في (م) ، و (ك) : فَوَزَانَهُ .
(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٥، فتح القدير لابن الهمام ١/١٤١، الرهان للطرابلسي ص ١٦٩ .
(٦) في (م) ، و (ك) : فعليه الطلب .
(٧) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٥، الرهان للطرابلسي ص ١٦٩، حاشية رد المحتار لابن عابدين ١/٣٤٦ .
(٨) في (م) : العلم القطعي .
(٩) غلبة الظن تجري مجرى العلم، وتوجب العمل به في الأحكام الشرعية، عند انعدام ما فوقها من الدليل .
انظر: المستصفى للغزالي ١/١٩٢، روضة الناظر لابن قدامة ص ٣٣٨، معاً لم أصول الفقه محمد الجيزاني ص ٨٦ .
(١٠) قوله (بالماء) : ساقطة من (ك) .
(١١) في (م) : لم يجزه .
(١٢) في (م) : يلزمه طلبه .
(١٣) لم يذكر في ظاهر الرواية حداً للمسافة التي يشترط طلب الماء إليه، فله أن يطلب إلى قدر لا يضر بنفسه، ورفقته بالانتظار، وفي البدائع (٤٧/١) أنه الأصح، واختلف المشايخ في تحديد المسافة التي يشترط طلب الماء إليها، إلى عدة أقوال، على النحو التالي:

لأن ما زاد على ذلك يلحقه به ضرر^(١)؛ لأنه ينقطع عن رقيقه^(٢)، وطريقه، والوضوء يسقط إذا زاد على ذلك^(٣)، لخوف الضرر في^(٤) حق المسافر^(٥)، وما دون الميل، كالغلو^(٦) [١٦/ب(ك)] ونحوها^(٧)، لا يلحقه فيه^(٨) ضرر في العادة^(٩).

[١٧٤/٤] مسألة: التيمم لمن منعه رقيقه الماء عند طلبه منه [

قال: وإن كان مع رقيقه ماء، طلبه منه قبل أن يتيمم، فإن منعه منه، تيمم وصلى^(١٠). (١١)

- المختار، والصحيح، والذي عليه أكثر العلماء، التقدير بالميل، فإن كان الماء على ميل فصاعداً، لم يلزمه طلبه، ولا يبلغ بالطلب ميلاً، وهو مروي عن محمد، ورواية الحسن عن أبي حنيفة.
 - وعن أبي حنيفة، ومحمد: يبلغ به ميلاً، فإن طلب أقل من ذلك لم يجز التيمم؛ وإن خاف فوات الوقت وفي رواية عن محمد: مقدار رمية سهم.
 - وقيل: يجوز التيمم إذا كان الماء على قدر ميلين.
 - وعن أبي يوسف: إذا كان بحيث لو ذهب إليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره، فهو بعيد، يجوز له التيمم، قال في البحر الرائق (٢٤٣/١): ((واستحسن المشايخ هذه الرواية، كذا في التجميع وغيره)).
 - وعن الحسن: إن كان الماء أمامه يعتبر ميلين، وإن كان عن يمينه، أو يساره، أو خلفه، يعتبر بميل واحد.
 - وعن أبي الحسن الكرخي: إن كان في موضع يسمع صوت أهل البلد فهو قريب، وإلا فهو بعيد، قال ابن نجيم: ((وبه أخذ أكثر مشايخنا، كذا في الخانية)) البحر الرائق ٢٤٣/١.
 - وقال زُفر: إن كان يصل إلى الماء قبل خروج الوقت، لا يجوز له التيمم؛ وإلا فيجوز وإن قرب، صححه المرعيني في مختارات النوازل (ص ٢١٣).
 - وقيل: بحيث لا يسمع أذان البلد.
 - وفرق بعضهم بين المقيم والمسافر، فلمقيم ميلاً، وللمسافر ميلين إذا كان الماء أمامه.
- انظر: البدائع للكاساني ٤٦/١، المستجمع للعيني ١٦٤/١-١٦٥، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٢٧.
- (١) في (م): يلزمه مشقة وضرر.
 - (٢) في (م): عن رقيقته. وفي (ك): من الرفقة.
 - (٣) قوله (إذا زاد على ذلك): ساقط من (م) و (ك).
 - (٤) في (ك): بخوف الضرر من حق.
 - (٥) قوله (في حق المسافر): ساقط من (م).
 - (٦) الغلوة: مقدار رمية سهم، يقال: غلا بسهمه غلواً، وغالى به غللاً، إذا رمى به أبعد ما قدر عليه، وهي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة.
 - انظر: الصحاح للجوهري ٢٤٤٨/٦، المغرب للمطري ص ١٩٢، لسان العرب لابن منظور ١١٣/١٠.
 - (٧) قوله (كالغلو ونحوها): ساقطة من (ك).
 - (٨) في (م): به ضرر.
 - (٩) قوله (في العادة): ساقطة من (ك).
 - (١٠) قوله (وصلى): ساقطة من (ك).
 - (١١) خلافاً للحسن بن زياد، في أن السؤال ذلّ، وفيه بعض الحرج، وإنما شرع التيمم لدفع الحرج.

وذلك لأنه إذا منعه صار غير قادرٍ على استعمال الماء^(١)؛ فجاز له التيمم^(٢).

[١٧٥/٥] مسألة: من وجد مع رفيقه ماءً فتيمم قبل أن يطلبه منه [

فإن تيمم قبل أن يطلبه^(٣)، وصلى، جازت^(٤) صلاته عند/ أبي حنيفة - رضي الله عنه -^(٥)، -^(٦) [٢٣/٢] وقال أبو يوسف، ومحمد - رحمهما الله^(٧) -: لا يجزئه^(٨) حتى يطلبه فيمنعه^(٩)، (١٠).

وجه قول أبي حنيفة - رضي الله عنه -^(١١) -: إنه غير مالِكٍ للأصل؛ فلا يلزمه طلبه من مُلْكٍ الغير بغير عَوَضٍ، أصله المُكْفَرُ إذا لم يجد الرِّقبة^(١٢).

وجه قول أبي يوسف، ومحمد - رحمهما الله^(١٣) -: إن الماء يُبْذَلُ في العادة ولا يُمنع^(١٤)، فإذا صلى قبل المنع فقد صلى مع وجود الماء في الظاهر؛ فلا يجزئه^(١٥).

[١٧٦/٦] مسألة: التيمم لمن وجد الماء يُباع بضمن المثل [

وقد قالوا: إذا وَجَدَ المسافرُ الماءَ يُباع بمثل ثمنه، من غير ضررٍ^(١٦)، لزمه أن يبتاعه؛^(١٧) لأنه قادرٌ عليه من غير ضررٍ؛ فلا يجوز له التيمم.

= انظر: الكافي للحاكم الشهيد ١/١٠٨، المبسوط للسرخسي ١/١١٥، المختار للموصلي ١/٢٢.

(١) في (ك): على الاستعمال للماء.

(٢) في (م): فجاز أن يتيمم.

(٣) في (م): يطلب.

(٤) في (ك): جاز.

(٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، وفي (ك): رحمه الله.

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٨، البدائع للكاساني ١/٤٨، المستجمع للعيني ١/١٩٢.

(٧) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م) و (ك).

(٨) في (م): لا تجوز صلاته. وفي (ك): لا يجوز.

(٩) قوله (فيمنعه): ساقطة من (م) و (ك).

(١٠) انظر: البدائع للكاساني ١/٤٨، الاختيار للموصلي ١/٢٢، المستجمع للعيني ١/١٩٢.

(١١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م) و (ك).

(١٢) في (ك): رقة.

(١٣) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م) و (ك).

(١٤) في (ك): ولا يمنعه.

(١٥) في (م): ولا تجزه.

(١٦) في (ك): وهو يباع بضمن المثل من غير ضرورة.

(١٧) وهو واجد للثمن، غير محتاج إليه في سفره؛ وإلا جاز له التيمم.

[١٧٧/٧] مسألة: التيمم لمن وجد الماء يُباع بزيادة على ثمن المثل [

وإن كان يُباع بزيادة على ثمن الماء، زيادة^(١) [يتغابن]^(٢) في مثلها،^(٣) لم يلزمه أن يتبعه ويتيمم.^(٤)

لأنه لا يتوصل إليه إلا بضررٍ في ماله، والطهارة لا تلزم مع الضرر في المال، كما لو كان معه ثوبٌ عليه نجاسة، ولا يجد ماءً يغسله^(٥)؛ فإنه لا يلزمه قطع موضع النجاسة، وتجوز الصلاة فيه،^(٦) كذلك هذا.

فإن باع^(٧) بزيادة لا يتغابن في مثلها^(٨)،^(٩) فأصول أصحابنا تقتضي أن يلزمه الشراء.^(١٠)

لأنها زيادة لا يُعند بها، ولا يتيقن^(١١) لدخولها^(١٢) بين تقويم المقومين؛ فصار وجودها كعدمها.

وقال الشافعي - رحمه الله^(١٣) - : لا يلزمه

= انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٥، البدائع للكاساني ١/٤٩، بداية المبتدي للسرغيني ١/٣٠ .

(١) قوله (الماء زيادة) : ساقطة من (م) . قوله (زيادة) : ساقطة من (ك) .

(٢) من المراجع، وفي جميع النسخ، الأصل، و (م)، و (ك) : لا يتغابن، وهو خطأ.

(٣) أي يتغابن في ذلك غيباً فاحشاً، وضابطه عند أبي حنيفة: أن لا يبيعه إلا بضعف الثمن، وهو في النواذر.

وقيل: لو ساءى درهماً، فأبى إلا بدرهم ونصف في الوضوء، وبدرهمين في الجنابة.

وقيل: ما لا يدخل تحت تقويم المقومين.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٥، البدائع للكاساني ١/٤٩، فتح القدير لابن الهمام ١/١٤٢ .

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٥، البدائع للكاساني ١/٤٩، مختارات النوازل للسرغيني ص ٢١٩ .

(٥) في (م) : ولا يجد ما يغسله.

(٦) انظر: فتح القدير لابن الهمام ١/١٤١، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ٢٣٨، حاشية الطحطاوي ص ٢٣٨ .

(٧) في (م) : فإن كان يباع . وفي (ك) : وإن كان يتبع .

(٨) في (م) و (ك) : بزيادة يتغابن فيها، وهو خطأ.

(٩) وهو الغبن اليسير، كبيعه بقيمة الثمن ونصفه . انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٥، البدائع للكاساني ١/٤٩ .

(١٠) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٥، البدائع للكاساني ١/٤٩، مختارات النوازل للسرغيني ص ٢١٩ .

وبه قال المالكية، ووجه عند الشافعية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٤٦، التفريع لابن الحلّاج ١/٢٠١، الذخيرة للقرافي ١/٣٤٣ .

وللشافعية: البيان للعمري ١/٢٩٢، روضة الطالبين للنووي ١/٩٩، المجموع له ٢/٢٥٤ .

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٨٦، الإنصاف للمرדواي ١/٢٦٨، عمدة الطالب للبهوتي ص ٧٢ .

(١١) في (م) : ولا يفتقر .

(١٢) في (ك) : ولا يتيقن دخولها .

(١٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) و (ك) .

الشراء^(١) [بالزيادة اليسيرة]^(٢)، كما لا يلزمه [الشراء]^(٣) بالزيادة الكثيرة.^(٤)

وهذا لا يصح؛ لأن الزيادة الكثيرة يلحق بها ضرر في المال، والضرر يؤثر في سقوط^(٥) الفرض، والزيادة اليسيرة بخلافه.^(٦)

(١) في (ك) : الشراء بالكثير.

(٢) من (٢) .

(٣) من (٢) .

(٤) وهو الصحيح المشهور، ونص عليه الشافعي؛ لأنه هذا القدر من المال محترم، ولهذا لو خاف تلف شيء يسير من ماله لو ذهب إلى الماء، لم يلزمه الذهاب.

انظر: الأم للشافعي ٦٢/١، التعجيز لناج الدين الموصلي ١٥٣/١، المجموع للنووي ٢٥٤/٢ .

(٥) في (٢) و (ك) : في إسقاط.

(٦) « لأن ما لا يتغايين الناس فيه فهو زيادة متيقن بها؛ لأنها لا تدخل تحت اختلاف المقومين » بدائع الصنائع للكاساني ٤٩/١ .

باب: المسح على الخفين^(١)

[فصل: في شروط المسح على الخفين]

قال - رحمه الله - : [المسحُ على الخُفَّين]^(٢) جائز بالسُّنة، مِنْ كُلِّ حَدَثٍ مُوَجِّبٍ للوضوء^(٣)، إذا لبس الخُفَّين على طهارة كاملة،^(٤) [ثُمَّ أَحْدَثَ]^(٥).

[وهذه]^(٦) الجملة تشتمل على مسائل:

[١٧٨/١] [مسألة: مشروعية المسح على الخفين]

منها: جواز المسح على الخفين.^(٧)

وهو قول عامة الفقهاء،^(٨) وقد رُوِيَ ذلك عن عمر^(٩)، وسعد^(١٠)،^(١١)^(١٢)

وابن عباس^(١٣)،

(١) ذكر باب المسح على الخفين بعد باب التيمم؛ لأن كل واحد منهما طهارة بالمسح، أو لأحدهما بدلان عن الغسل أو لأحدهما رخصة مؤقتة إلى غاية، وكان التيمم بدلاً الكل، والمسح على الخفين بدل البعض، فقدّم عليه. انظر: البرهان للطرابلسي ص ١٨٦.

(٢) من (م)، و (ك)، وفي الأصل عليها أثر رطوبة وطمس.

(٣) في (م)، و (ك) : موجبة الوضوء.

(٤) قوله (كاملة) : ساقطة من (ك).

(٥) من (م)، و (ك)، وفي الأصل عليها أثر رطوبة وطمس.

(٦) من (م)، و (ك)، وفي الأصل عليها أثر رطوبة وطمس.

(٧) مطلقاً؛ سفرأ وحضراً.

انظر: المبسوط للسرخسي ٩٧/١، البدائع للكاساني ٧/١، مختارات التوازل للمرغيناني ص ٢٢٧.

(٨) هي الرواية الأشهر عن مالك، والأصح عند أصحابه، وهو قول الشافعية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٣/١، التفريع لابن الجلاب ١٩٩/١، عيون المجالس للبغدادي ٢٣٥/١.

وللشافعية: الأم للشافعي ٤٨/١، التهذيب للبغوي ٤٢٢/١، المجموع للنووي ٤٧٦/١.

وللحنابلة: الجامع الصغير لأي يعلى ص ٢٩، رؤوس المسائل للعكبري ١٠٣/١، المبدع لابن مفلح ١٣٥/١.

(٩) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين، برقم (٢٠٢) ٨٦/١.

(١٠) في (ك) : وسعيد.

(١١) سعد: هو سعد بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص، مالك بن أهيب، القرشي الزهري، أبو إسحاق، أحد العشرة

والسنة أصحاب الثموري، أول من رمى بسهم في سبيل الله، شهد المشاهد كلها، وفتح العراق، ومدائن

كسرى، توفي بالمدينة سنة (٥٥هـ) بعد أن فقد بصره.

انظر: الطبقات لابن سعد ١٢/٦، أسد الغابة لابن الأثير ٤٥٢/٢، الإصابة لابن حجر ٣٣/٢.

(١٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين، برقم (٢٠٢) ٨٦/١.

(١٣) أخرجه أحمد في المسند ٣٦٦/١، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٨٩٣) ١٦٥/١، والبيهقي في الكبرى ٢٧٣/١.

وابن عمر^(١)، وأبي أمامة^(٢)،^(٣)،^(٤)،^(٥) وجابر^(٦)، وابن الحنفية^(٧)،^(٨) وابن المسيب^(٩)،^(١٠) وسالم^(١١)،^(١٢)

وقال النخعي: من لم يمسح على الخفين فقد رَغِبَ عن السنّة، وإنّي لأعلم أنّها من الشيطان.^(١٣)

وقال مالك - رحمه الله^(١٤) - : مسح الخفين ضعيف.^(١٥)

- (١) قوله (وابن عمر) : ساقطة من (ك) .
- (٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٨٨٩) / ١ ، ١٦٤ ، وعبد الرزاق في مصنفه برقم (٧٦٦) / ١ ، ١٩٧ .
- (٣) في (ك) : وأبي أمامة الباهلي .
- (٤) أبو أمامة : هو صُدَيُّ بن عجلان بن الحارث ، وقيل : ابن وهب ، أبو أمامة الباهلي السهمي ، اشتهر بكنيته ، سكن حمص وتوفي سنة (٨١) ، وله (٩١) عاماً وقيل غير ذلك ، وهو من آخر من بقي من الصحابة بالشام . انظر : الاستيعاب لابن عبد البر ٢ / ٢٨٩ ، أسد الغابة لابن الأثير ٣ / ١٥ ، الإصابة لابن حجر ٢ / ١٨٢ .
- (٥) أخرجه أحمد في المسند ٥ / ٢٥٨ .
- (٦) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب مسح أعلى الخف وأسفله ، برقم (٥٥١) / ١ ، ١٨٣ ، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٨٩٧) / ١ ، ١٦٥ .
- (٧) ابن الحنفية : هو محمد بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي القرشي ، من زوجته خولة بنت جعفر الحنفية ، يُنسب إليها تمييزاً له عن أخويه الحسن والحسين ابني علي من فاطمة ، تابعي ، عُرف بالشجاعة ، وسعة العلم والورع ، ولد سنة (٢١ هـ) ، وتوفي سنة (٨١ هـ) بالمدينة ، وقيل بالطائف .
- انظر : طبقات ابن سعد ٥ / ٩١ ، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٤٩٧ ، الأعلام للزركلي ٦ / ٢٧٠ .
- (٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٩١٦) / ١ ، ١٦٦ .
- (٩) ابن المسيب : سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي القرشي ، أو محمد ، سيّد التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، جمع بين الفقه والزهد ، وهو أحفظ الناس بأقضية عصر حتى سُمّي راوية عصر ، ولد سنة (١٣ هـ) وتوفي سنة (٩٤ هـ) بالمدينة .
- انظر : الطبقات لابن سعد ٥ / ١١٩ ، حلية الأولياء لأبي نعيم ٢ / ١٦١ ، الأعلام للزركلي ٣ / ١٠٢ .
- (١٠) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٩١٤) / ١ ، ١٦٦ .
- (١١) سالم : هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ، أبو عمر أو أبو عبد الله ، من سادات التابعين وأحد فقهاء المدينة السبعة ، كان ثباتاً عابداً فاضلاً ، يُشبهه بأبيه في الهدى والسمت توفي سنة (١٠٦ هـ) بالمدينة .
- انظر : غاية النهاية لابن الأثير ١ / ٣٠١ ، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٢٦ ، الأعلام للزركلي ٣ / ٧١ .
- (١٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٩١٥) / ١ ، ١٦٦ .
- (١٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٨٨٥) / ١ ، ١٦٤ ، وذكره ابن عبد البر في الاستذكار (١ / ٢١٨) .
- (١٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (١٥) هذه رواية عنه ، قال ابن عبد البر : « وقد رُوِيَ عن مالك إنكار المسح على الخفين في السفر والحضر ، وهي رواية أنكرها أكثر القائلين بقوله ، والروايات عنه بإجازة المسح على الخفين في الحضر والسفر أكثر وأشهر ، وعلى ذلك بين موطأه ، وهو مذهب عند كل من سلك اليوم سبيله لا ينكره منهم أحد » (الاستذكار ١ / ٢١٦ وعن مالك في المسح على الخفين ست روايات ، الأشهر الجواز مطلقاً من دون توقيت ، وعنه : يجوز مع الكراهة ، ويجوز للمسافر دون المقيم ، وعكسه ، ولا يجوز مطلقاً ، ويجوز مؤقتاً .
- انظر : المدونة لسحنون ١ / ٤٣ ، التفرغ لابن الجلاب ١ / ١٩٩ ، عيون المجالس للبغداد ١ / ٢٣٥ .

والدليل/ على ما قلنا: [١] ما رَوَى عن النبي ﷺ قولاً، وفِعْلاً:
 . أما الفعل:

[١] فَرَوَى [سليمان] ^(١) بن [بريدة] ^(٢) ^(٣)، عن أبيه ^(٤): (أن النبي ﷺ صَلَّى يوم الفتح ^(٥) خمس صلوات بوضوء واحد، ومسح على الخفين) ^(٦)، وَرَوَى المسح أيضاً عن أبي هريرة، ^(٧) ^(٨) وأنس. ^(٩)

[٢] وقالت عائشة: (ما زال رسول الله ﷺ يمسح على الخفين قبل نزول المائدة ^(١٠) وبعدها ^(١١)، حتى قبضه الله تعالى ^(١٢)) ^(١٣).

[٣] وَرَوَى البراء بن عازب ^(١٤)

- = وقد أنكرت الإمامية من الشيعة، والخوارج جواز المسح على الخفين.
- انظر: عيون المجالس للبغدادى ٢٣٥/١، المجموع للنووي ٤٧٦/١، البحر الزخار للمرئضى ٦٩/١.
- قال النووي: ((وكل هذا الخلاف باطل مردود، وقد نقل ابن المنذر في كتابه الإجماع، إجماع العلماء على جواز المسح على الخف)) المجموع ٤٧٦/١. انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٥، الاستذكار لابن عبد البر ٢١٦/١.
- (١) من المصادر، وفي جميع النسخ: سلمان، وهو خطأ.
- (٢) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: ابن أبي بريدة، وهو خطأ.
- (٣) سليمان بن بريدة: هو سليمان بن بريدة بن الحَصْبَب الأسلمي المروزي، ولد سنة (١٥هـ)، تابعي، ثقة، روى عن أبيه، وعمران بن حصين، وغيرهما، روى له الجماعة سوى البخاري، تولى القضاء بمرو، توفي سنة (١٠٥هـ) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٣٧٠/١١، الكاشف للذهبي ٤٥٧/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٥٣/٤.
- (٤) بُريدة: هو بُريدة بن الحَصْبَب بن عبد الله الأسلمي المروزي، أبو عبد الله، أسلم حين مرَّ به النبي ﷺ مهاجراً، وقَدِم عليه بعد أحد، من أهل بيعة الرضوان، سكن المدينة ثم البصرة ثم خراسان، وأقام بمرو، ومات بها، حامل أحد لوائي أسلم يوم الفتح، وحامل لواء جيش أسامة، توفي سنة (٦٣هـ)، وهو آخر الصحابة موتاً بخراسان. انظر: طبقات ابن سعد ٢٤١/٤، أسد الغابة لابن الأثير ٣٦٧/١، تهذيب الكمال للمزي ٥٤/٤.
- (٥) أي فتح مكة، وكان في (١٠/٩/٨هـ)، حيث خرج ﷺ في عشرة آلاف مقاتل من المهاجرين، والأنصار، وقبائل العرب، وكان الفتح لعشر بقين من رمضان.
- انظر: الفصول لابن حزم ١٩٠/١، البداية والنهاية لابن كثير ٢٧٨/٤، سيرة ابن هشام ٤٢/٥.
- (٦) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، برقم (٢٧٧/٨٦) ٢٣٢/١.
- (٧) في (م): وَرَوَى المسح أيضاً أبو هريرة.
- (٨) أخرجه أحمد في مسنده ٣٥٨/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٨٨٢، ١٩٢٤، ١٩٢٧) ١٦٤-١٦٧.
- (٩) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح على الخفين، برقم (٥٤٨) ١٨٢/١، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٩١٣) ١٦٦/١، وبرقم (١٩٢٣) ١٦٧/١.
- (١٠) أي آية الوضوء في وجوب غسل القدمين في الآية رقم (٦) من سورة المائدة.
- (١١) في (ك): وبعد نزول المائدة.
- (١٢) قوله (تعالى): لم ترد في (م).
- (١٣) أخرجه الدارقطني في سننه برقم (٦) ١٩٤/١.
- (١٤) البراء بن عازب: هو البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الأوسي، أبو عمارة، له ولأبيه صحبة، أسلم صغيراً أول مشاهدته أحد، صاحب الفتوحات، شهد مع عليّ الجمل وصفين، نزل الكوفة توفي سنة (٧٢هـ) =

كتاب الطهارة

[قال] ^(١): (ما زال رسول الله ﷺ يمسح على الخفين قبل نزول المائدة وبعدها، حتى قبضه الله ^(٢)) ^(٣)، ورَوَى فِعْلُهُ للمسح خَلْقٌ كثيرٌ. ^(٤)

. وأما القول:

فَرَوَى علي ^(٥) - ﷺ - أن النبي ﷺ قال: (يمسح المسافر على الخفين ثلاثة أيام ولياليها، والمقيم يوماً وليلة ^(٦)) ^(٧)، ورواه ^(٨) أيضاً خُزَيْمَةُ ^(٩)، ^(١٠) وصفوان ^(١١)، ^(١٢) / وأنس، ^(١٣) وأبو هريرة ^(١٤)، ^(١٥) وأبو سعيد الخدري، ^(١٦) وعوف بن مالك ^(١٧). ^(١٨)

[١٧/أ(ك)]

= انظر: طبقات ابن سعد ٤/٣٦٤، أسد الغابة لابن الأثير ١/٣٦٢، الإصابة لابن حجر ١/١٤٢.

(١) من (٢).

(٢) في (٢)، و (ك): الله تعالى.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢٧/٦، والبخاري في مسنده (كشف الأستار للهشمي برقم ١٥٧/١(٣٠٩))، وابن أبي شيبة في مصنفه ١/١٧٦، والدارقطني في سنته برقم ١٩٧/١(١٨)، والبيهقي في الكبرى ١/٢٧٥.

(٤) أنظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي ٢/٩٩، الاستذكار ١/٢١٦، المجموع للنووي ١/٤٧٧.

(٥) في (٢): عن علي.

(٦) في (٢): يمسح المقيم على الخفين يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها.

(٧) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين، برقم ٢٣٢/١(٢٧٦/٨٥).

(٨) في (٢): ورَوَى.

(٩) خزيمة: هو خزيمة بن ثابت بن لؤي، بن ثعلبة الأنصاري، أبو عمارة، من السابقين الأولين، شهد بدرًا وما

بعدها، قال فيه ﷺ: (من شهد له، أو عليه خزيمة فحسبه) وجعل شهادته بشهادة رجلين، شهد الجمل،

وصفين مع علي، فاستشهد فيها سنة (٣٧هـ).

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢/٩١٣، الاستيعاب لابن عبد البر ٢/٣٠، الإصابة لابن حجر ١/٤٢٥.

(١٠) حديث خزيمة، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح، برقم ١٥٧/١(١٠٩)، والترمذي

في أبواب الطهارة، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، برقم ١٥٨/١(٩٥) ومصححه، وابن ماجه في

كتاب الطهارة، باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر، برقم ١٨٤/١(٥٥٣).

(١١) صفوان: هو صفوان بن عسال من بني الربيع بن زاهر المرادي، غزا مع النبي ﷺ (١٢) غزوة، سكن الكوفة.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣/١٥٠، الاستيعاب لابن عبد البر ٢/٢٧٩، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٢٨.

(١٢) حديث صفوان بن عسال، أخرجه أحمد في المسند ٤/٢٣٩، والترمذي في كتاب الطهارة، باب المسح على

الخفين للمسافر والمقيم، برقم ١٥٩/١(٩٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في كتاب الطهارة،

باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر، برقم ١٢٧/١(٨٣)، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء

من النوم، برقم ٤٧٨/١(١٦١).

(١٣) سبق تخريجه (ص ٣١١) هامش (٩).

(١٤) قوله (وأبو هريرة) : ساقطة من (ك) .

(١٥) سبق تخريجه (ص ٣١١) هامش (٨).

(١٦) أخرجه الطبراني في الأوسط. نصب الراية للزيلعي ١/١٦٩.

(١٧) في (٢): وعوف بن مالك أن النبي ﷺ قال: المسافر يمسح على الخفين ثلاثة أيام، والمقيم يوماً وليلة.

(١٨) عوف بن مالك: عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي الغطفاني، أبو عبد الرحمن، أسلم عام خير، وهي

أول مشاهدته، حامل لواء أشجع يوم الفتح، سكن دمشق، توفي سنة (٧٣هـ).

=

كتاب الطهارة

وقال الحسن: حدثني^(١) سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم رأوه يمسح على الخفين^(٢). (٣)

وعن أبي حنيفة^(٤) - ﷺ^(٥) - أنه قال: لولا أن المسح لا يختلف^(٦) فيه ما مسحنا. (٧)

وقال أبو يوسف - رحمه الله^(٨) - : خير مسح الخفين يُجَوِّزُ نسخ^(٩) القرآن بمثله؛^(١٠) يعني أنه خير استفاضة. (١١)

[٢] ولأن الأمة لم تختلف أن النبي ﷺ مسح^(١٢) وإنما اختلفوا أنه مسح بعد نزول سورة المائدة، أو قبلها^(١٣) ؟ وقد رَوَيْنَا^(١٤) أنه مسح بعد نزول المائدة. (١٥)

= انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢٩٧/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٣٠٠/٤، الإصابة لابن حجر ٤٣/٣ .
وحدث عوف بن مالك: (أن رسول الله ﷺ أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك، ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوم ليلة للمقيم)، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٦١) ١٦١/١ .

(١) في (م) : رَوَى .

(٢) في (ك) : يمسح الخفين .

(٣) ذكره ابن المنذر في الأوسط ٤٣٠/١، وابن عبد البر في الاستذكار ٢١٧/١ . وابن الجوزي في التحقيق ١٨٤/١

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ٩٨/١، البدائع للكاساني ٧/١، فتح القدير لابن الهمام ١٤٣/١ .

(٥) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٦) في (م) : لم يختلف .

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي ٩٨/١، البدائع للكاساني ٧/١، فتح القدير لابن الهمام ١٤٣/١ .

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) النسخ لغة: الإزالة، والرفع، والإبطال، والتقليل، والتغيير .

انظر: أساس البلاغة للزمخشري ص ٤٥٤، مختار الصحاح للرازي ص ٣٠٩، المصباح المنير للفيومي ص ٣١٠ .

النسخ في الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي متراخ عنه .

انظر: أصول السرخسي ٥٤/٢، كشف الأسرار للبخاري ١٥٥/٣، تقريب الوصول لابن جزى ص ٣١٠ .

(١٠) انظر: المبسوط للسرخسي ٩٨/١، البدائع للكاساني ٧/١، فتح القدير لابن الهمام ١٤٣/١ .

(١١) مسألة: نسخ القرآن بالسنة المتواترة ؟ اختلف فيه العلماء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة، ووقوعه، وهو مذهب جمهور العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة، والمعتزلة، وعامة المتكلمين .

القول الثاني: المنع مطلقاً، إلا إذا وجد ما يعضدها من كتاب، أو إجماع، وبه قال الإمام الشافعي .

القول الثالث: الجواز عقلاً لا شرعاً، وبه قال الإمام أحمد في المشهور عنه، وبعض أصحابه، وبعض الشافعية،

انظر: الرسالة للشافعي ص ١٠٦، أصول السرخسي ٦٧/٢، تقريب الوصول لابن جزى ص ٣١٨ .

(١٢) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٥، المجموع للنووي ٤٧٦/١، رحمة الأمة لقاضي صفد ص ١٩ .

(١٣) في (م) ، و (ك) : قبل نزول المائدة أو بعدها .

(١٤) في (ك) : رَوَى .

(١٥) انظر: (ص ٢٨٤-٢٨٥) .

كتاب الطهارة

والذي روى عن ابن عباس - رضي الله عنه ^(١) - : (لأن أمسح ^(٢) على جلد حمار أحب إلي من أن أمسح على الخفين) ^(٣)، فقد أنكر عطاء ^(٤) ذلك على راويه ^(٥)، وقال: (كان يخالف الناس، فلم يمت حتى وافقهم) ^(٦) ^(٧).

والذي روى عن علي - رضي الله عنه ^(٨) - أنه قال: (سبق الكتاب المسح ^(٩) على الخفين) ^(١٠) خير مُرْسَلٌ ^(١١) وقد رَوينا عنه بخلاف ذلك. ^(١٢)

[١٧٩/٢] مسألة: المسح على الخف من حدث أصغر

ومنها: أن المسح لا يجوز إلا من حَدَثٍ يوجبُه ^(١٣) الوضوء. ^(١٤)

وذلك: [١] لما رُوِيَ في حديث صفوان بن عَسَّال المرادي قال: (أمرنا/ رسول الله ﷺ [٢٤/ ٢]) إذا كنَّا سفراء، أن لا نزرع خِفافنا ثلاثة أيام؛ إلا من جنابة؛ ولكن من غائطٍ، أو ^(١٥) أو نومٍ ^(١٦).

[٢] ولأن هذه الرخصة شرعت لأجل المشقة في نزع الخف؛ لأجل/ الأحداث [١٩/ (س)] المتكررة، والجنابة لا تتكرر ^(١٨)؛ فلا يشق فيها نزع الخف.

(١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٢) في (ك) : لأن المسح .

(٣) ذكره ابن عبد الهادي في التنقيح (١٨٤/ ١) وضعفه .

(٤) في (ك) : فقد أنكروا ذلك .

(٥) في (م) : روايته .

(٦) في (م) : حتى تابعهم . وفي (ك) : حتى تبعهم .

(٧) أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٧٣/ ١، وقال: ((أما ابن عباس رضي الله عنه فإنه كرهه حين لم يثبت له مسح النبي ﷺ على الخفين بعد نزول المائدة، فلما ثبت له رجع إليه))، وذكره ابن عبد البر في الاستذكار ٢١٧/ ١ .

(٨) قوله (عنه) : ساقطة من (ك) .

(٩) في (م) : بالمسح .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (١٩٤٦) ١٦٩/ ١، وضعفه ابن عبد الهادي في التنقيح ١٨٤/ ١ .

(١١) قال البيهقي: ((لم يرو ذلك عنه بإسناد موصل يثبت مثله)) السنن الكبرى ٦٨/ ١ .

(١٢) انظر ص (٣١٢) هامش (٧) .

(١٣) في (ك) : موجهة .

(١٤) انظر: مختارات النوازل للصرغيناني ص ٢٢٩، كنز الدقائق للنسفي ص ٧، اليرهان للطرابلسي ص ١٨٨ .

(١٥) في (ك) : لا من جنابة لكن من غائط وبول .

(١٦) في (م) : ولكن من بول، أو غائط .

(١٧) سبق تخريجه (ص ٢٨٥) هامش (١٢) .

(١٨) قوله (والجنابة لا تتكرر) : ساقطة من (ك) .

[١٨٠/٣] مسألة: اشتراط أن يكون الحدث بعد الطهارة

ومنها: أن من شرط جواز المسح أن يكون الحدث بعد الطهارة ولبس الخفين، فأما إذا وجب الوضوء بحدث سابق للباس؛ فإن المسح لا يجوز. (١)
كالتييم إذا لبس خفين (٢)؛ ثم أحدث، ووجد الماء، (٣) [والمستحاضة] (٤) إذا لبست [خفها] (٥)، ثم خرج الوقت؛ (٦) لأن الطهارة وجبت في [هذه المواضع] (٧) لسبب (٨) سابق على [اللبس، فهو] (٩) بمنزلة انقضاء مدة المسح، وأما (١٠) المعتبر في جواز المسح أن يجب الوضوء بحدث بعد الطهارة، واللبس.

[١٨١/٤] مسألة: اشتراط لبس الخفين على طهر تام

ومنها: أن يصادف الحدث طهارة كاملة مع اللبس، ولا فرق بين اللبس بعد كمال الطهارة، أو قبله. (١١)
وقال الشافعي (١٢)

- (١) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٠/١، تبيين الحقائق للزيلعي ٤٧/١، الرهان للطرابلسي ص ١٨٩.
(٢) في (م)، و (ك) : خفيه.
(٣) فإنه ينزع خفيه، ويغسل قدميه عند الوضوء؛ لأن لبس الخفين كان على حدث، إذ التيمم لا يرفع الحدث.
انظر: المبسوط للسرخسي ١١٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٠/١، فتح القدير لابن الهمام ١٤٥/١.
(٤) من (ك)، وفي (الأصل) : عليها أثر رطوبة وطمس، وفي (م) : وكالمستحاضة.
(٥) من (م).
(٦) فتتزع خفها، وتغسل قدميها عند الوضوء؛ لأن لبسها للخفين كان على غير طهارة، إذ المستحاضة حدثها دائم؛ لسيلان دمها، وتنتقض طهارتها بخروج الوقت، ومثلها أهل الأعذار ممن هم في حكمها.
انظر: البدائع للكاساني ٢٨/١، الهداية للمرغيناني ٣٤/١، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ٢٣٤.
(٧) من (ك)، وفي (الأصل)، و (م) : هذا الموضع، والمثبت أوضح للسياق لتعدد المواضع.
(٨) في (ك) : بسبب.
(٩) من (م)، و (ك)، وفي (الأصل) : عليها أثر رطوبة وطمس.
(١٠) في (ك) : إقام.
(١١) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٨٩/١، شرح الزيادات لقاضي خان ١٤٧/١، اللباب للبندجي ١٣٣/١.
وهو قول لبعض الشافعية، واختيار أبي ثور، والمزني، ورواية للحنابلة، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية.
انظر للشافعية: مختصر المزني ص ١٩، الأوسط لابن المنذر ٤٤٢/١، حلية العلماء للقفال ١٧٠/١.
وللحنابلة: الروايتين والوجهين ٩٦/١، المغني لابن قدامة ٣١٨/١، الإنصاف للمرداوي ١٧١/١.
وانظر لاختيار شيخ الإسلام: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٠٩/٢١، اختيارات ابن تيمية للبعلي ص ١٤.
(١٢) انظر: مختصر المزني ص ١٩، الأوسط لابن المنذر ٤٤٢/١، التعجير لتاج الدين الموصلي ١٨٦/١.
وهو مذهب المالكية، والحنابلة.
انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١٩٩/١، المعونة للبغداد ١٣٧/١، الفواكه الدواني للنفاوي ١٨٨/١ =

- رحمه الله^(١) - : لا يجوز المسح حتى يتدبىء باللبس بعد كمال الطهارة.

ويتعين الخلاف فيها بيننا وبينه^(٢)، إذا غسل إحدى رجليه ولبس خُفَّهُ^(٣)، ثم غسل الأخرى،^(٤) ومنها^(٥) إذا لبس خُفَّهُ ثم خاض الماء.^(٦)

لنا: [١] حديث صفوان قال^(٧): (أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نزرع خفافنا إذا كُنَّا سفراً ثلاثة أيام [ولياليها]^(٨))^(٩) ولم يُفصّل^(١٠).

[٢] ولأن الحديث صادف طهارة كاملة مع اللبس، فأشبه ما إذا لبسهما بعد تمام^(١١) الطهارة.

[٣] ولأن نزع الخُفِّ له تأثير في بطلان الرخصة.

[٤] ولو نزع خُفَّهُ ثم لبسه، جاز له المسح إذا أحدث،^(١٢) فإذا بقي على اللبس أولى.

فإن قيل: رُوِيَ أن المغيرة^(١٣) لَمَّا أراد أن يزرع خُفِّي رسول الله ﷺ قال له: (دعهما

= وللحنابلة: الروايتان والوجهين لأبي يعلى ٩٦/١، رؤوس المسائل للعكري ١٠٧/١، الإنصاف للمرداوي ١٧١/١

(١) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٢) في (م): ويتعين الخلاف بيننا وبينه. وفي (ك): ويتعين الخلاف بيننا.

(٣) في (م): الخف.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ٩٩/١، البدائع للكاساني ٩/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٢٩.

(٥) في (م): ومنه، وفي (ك): وفيما.

(٦) أي لبس خفيه بغير طهارة، ثم دخل في الماء، فدخل الماء في خفيه حتى غسل رجليه، ثم غسل بقية أعضائه.

انظر: البدائع للكاساني ٩/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٣٠، الدر المختار لابن عابدين ٢٧١/١.

ومن صورته أيضاً: لو غسل رجليه أولاً ولبس خفيه، ثم أكمل الطهارة لبقية أعضاء الوضوء، ثم أحدث، يجرئه المسح، فالمراد من تمام الطهارة عند الخفية، هو تمام طهارة القدمين، دون كمال طهارة عامة أعضاء الوضوء، والمعتبر عندهم كمال الطهارة عند الحدث، لا وقت اللبس؛ لأن الخف مانع من حلول الحدث بالقدم، فيراعى كمال الطهارة وقت المنع، وهو وقت الحدث.

انظر: المبسوط للسرخسي ٩٩/١، البدائع للكاساني ٩/١، فتاوى قاضي خان ٤٩/١.

(٧) في (م): أنه قال.

(٨) من (م).

(٩) سبق تخرجه (ص ٢٨٥) هامش (١٢).

(١٠) في (م): ولم يفصّل، ومن قال لا يجوز إلا بعد كمال الطهارة، فقد خالف النص؛ وذلك لا يجوز.

(١١) في (م): فانتبه إذا لبسهما بعد كمال الطهارة. وفي (ك): طهارة كاملة للبس، فأشبه ما لبسهما.

(١٢) انظر: مختصر المزني ص ١٩، التفريع لابن الجلاب ١٩٩/١، رؤوس المسائل للعكري ١٠٧/١.

(١٣) في (م): روى المغيرة.

ليستهما وهما^(١) طاهرتان^(٢).

قيل له: إذا غَسَلَ إحدى رِجْلَيْهِ، ثم لبس، ثم غَسَلَ الأُخْرَى ولبس^(٣)، يُقال إنه لبسهما وهما طاهرتان.

فإن قيل: لبس قبل كمال الطهارة؛ فلا يجوز له المسح، كما لو لم يغسل رِجْلَيْهِ^(٤) حتى أحدث.

قيل له^(٥): هناك/ الحدثُ صادف طهارةً ناقصةً، وفي مسألتنا بخلافه. [٢٤/ب(م)].

[١٨٢/٥] [مسألة: توقيت مدة المسح على الخف]

قال: فإن كان/ مُقيماً مسح يوماً وليلةً، وإن كان مسافراً مسحَ ثلاثة^(٦) أيام ولياليها.^(٧) [١٧/ب(ك)].

وذلك: [١] لما رُوِيَ أن النبي ﷺ قال: (مسح المقيم يوماً وليلةً، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها)^(٨)، رَوَى ذلك عمر،^(٩) وعلي،^(١٠) وجابر،^(١١) وخزيمة،^(١٢) وأبو هريرة،^(١٣) وصفوان،^(١٤) وغيرهم.^(١٥)

[٢] ولأن المسح إنما رُخِّصَ فيه^(١٦) لأجل المشقة بنزع الخف، وهذه المشقة^(١٧)

(١) في (م): فإن أدخلتهما طاهرتان.

(٢) متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب إذا أدخل رِجْلَيْهِ وهما طاهرتان، برقم (٢٠٦) ٨٦/١، ومسلم في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، برقم (٧٩) ٢٣٠/١.

(٣) في (ك): ثم غَسَلَ ولبس الأُخْرَى.

(٤) في (م): رِجْلَيْهِ.

(٥) قوله (له): ساقطة من (م).

(٦) في (ك): وإن كان مسافراً فتلاثة.

(٧) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢١، المبسوط للسرخسي ٩٨/١، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٨٩.

(٨) سبق تخريجه (ص ٢٨٥)، هامش (٧).

(٩) سبق تخريجه (ص ٢٨٢)، هامش (٩).

(١٠) سبق تخريجه (ص ٢٨٥)، هامش (٧).

(١١) سبق تخريجه (ص ٢٨٣)، هامش (٦).

(١٢) سبق تخريجه (ص ٢٨٥)، هامش (١٠).

(١٣) سبق تخريجه (ص ٢٨٤)، هامش (٨).

(١٤) سبق تخريجه (ص ٣١٢)، هامش (١٢).

(١٥) انظر: (ص ٢٨٢-٢٨٥).

(١٦) قوله (فيه): ساقطة من (م).

(١٧) في (ك): الرخصة.

مؤقتة؛ يُبين ذلك أنّ المقيم يلبسُ خُفَّيه^(١) غدوة، وإذا عاد إلى منزله ليلاً لم يشقّ عليه نزعُه، والمسافر إذا نزل مَرَحَلَةً^(٢) [لم]^(٣) يشقّ عليه^(٤) نزع الخُفّ، وإذا تَوَقَّعت^(٥) المشقة، تَوَقَّعت الرّخصة^(٦).

[١٨٣/٦] مسألة: ابتداء مدة المسح على الخف

قال: وابتدأؤها عَقِيبَ الْحَدَثِ^(٧).

وعن عمر - رضي الله عنه -: مِنْ وَقْتِ^(٨) المسح إلى مثله، وهو قول الأوزاعي^(٩).^(١٠)
وقال الشعبي: يمَسح خمس صلوات^(١١).

- (١) في (ك): خُفَّه.
- (٢) الْمَرَحَلَةُ: واحدة المَراحِل، وهي المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم، وقيل: مسيرة نهار يسير الإبل المحمَّلة، وتقدير بـ (٢٤) ميلاً، أو (٨) فراسخ.
- انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٢٠، المعجم الوجيز ص ٢٥٩، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ٤٢٠.
- (٣) من (ك)، وفي الأصل، و (م): يشق، وهو خطأ؛ لأنه بهذا يكون استدلالاً للقائلين بعدم التوقيت في السفر لأنه يشق على المسافر خلع خفيه.
- (٤) قوله (عليه): ساقطة من (م)، و (ك).
- (٥) في (م): توقعت.
- (٦) في (م): توقعت الرخصة بقدرها.
- (٧) أي من حين يُحدثُ بعد لبس الخف، إلى مثل ذلك الوقت في الحضر، وإلى مثله من اليوم الرابع في السفر، ولو أحدث ولم يمَسح حتى مضى من بعد الحدث يوم وليلة، أو ثلاثة أيام إن كان مسافراً، انقضت المدة، ولم يَجِز المسح بعد ذلك؛ حتى يستأنف لبسهما على طهارة، وما لم يُحدث لا تُحسب المدة، فلو بقي بعد اللبس يوماً على طهارة اللبس، ثم أحدث، اعتبرت المدة بعد الحدث.
- انظر: الهداية للمرغيناني ٣٠/١، الفقه النافع للسرقي ١٢٦/١، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٩٠.
- وبه قال الشافعية، والحنابلة في المذهب.
- انظر للشافعية: الأم للشافعي ٥٠/١، حلية العلماء للقفال ١٦١/١ المجموع للنووي ٤٨٦/١.
- والحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٦/١، رؤوس المسائل للعكري ١٠٥/١، الإنصاف للسردي ١٧٧/١.
- (٨) قوله (وقت): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٩) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمر بن محمد الأوزاعي، أبو عمرو، ولد في بعلبك سنة (٨٨هـ)، وسكن في بني أوزار بن مرثد، بطن في اليمن فنُسب إليهم، إمام أهل الشام، توفي سنة (١٥٧هـ) في بيروت.
- انظر: تهذيب الأسماء للنووي ٢٩٨/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٣٨/٦، طبقات طاش كيري زاده ص ١١٦.
- (١٠) انظر: حلية العلماء للقفال ١٦٠/١، المجموع للنووي ٤٨٦/١، المغني لابن قدامة ٣٢٧/١.
- وهي رواية للحنابلة، قال النووي في المجموع (٤٨٧/١): وهو المختار الراجح دليلاً.
- انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٩٦/١، الإبانة للقرافي ص ٢٤٦، المغني لابن قدامة ٣٢٧/١.
- (١١) انظر: الأوسط لابن المنذر ٤٤٤/١، المجموع للنووي ٤٨٦/١، المغني لابن قدامة ٣٢٧/١.
- دليله: ((لما اختلف أهل العلم في هذا الباب، نظرنا إلى أقل ما قيل، وهو أن يصلي بالمسح خمس صلوات فقلنا به، وتركنا ما زاد على ذلك لما اختلفوا؛ لأن الرخص لا يستعمل منها إلا أقل ما قيل)) الأوسط ٤٤٥/١.
- وفي المسألة قول آخر: وهو أن ابتداء المسح من وقت اللبس، وبه قال الحسن البصري.

كتاب الطهارة

لنا: [١] ما رُوِيَ عن^(١) إبراهيم [الحري] ^(٢) [٣] في (كتاب المسح)^(٤) قال: حدثني عشرة من الصحابة، وعشرون من التابعين،^(٥) أن [ابتداء وقت] ^(٦) المسح^(٧) مِنْ الْحَدَثِ، لَا مِنْ وَقْتِ الْمَسْحِ^(٨).

[٢] ولأن الحدث سبب الرخصة، ألا ترى أنه يستبيح المسح عَقِيبَ الحدث، والأحكام المؤقتة ابتداء المدة فيها عَقِيبَ السبب؛ والدليل عليه العدة.

[١٩/ب(س)]

والذي رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (يُحْسَنُ الْمَسْحُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)^(٩)؛ فمعناه^(١٠): يجوز له المسح ثلاثة أيام، يَبَيِّنُ ذلك؛ أنه لو [أحدث، ثم] ^(١١) ترك الصلاة ثلاثة أيام؛ لم [يجز] ^(١٢) له المسح^(١٣)، ولو كان الفِعْلُ مُعْتَبَرًا لَجَازَ^(١٤).^(١٥)

= انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٨٤/١، المجموع للنووي ٤٨٧/١.

(١) في (م): ما رَوَى إبراهيم الحري.
(٢) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: الأوزاعي، والصواب ما أثبتته؛ لأن الأوزاعي يرى أن ابتداء وقت المسح على الخفين من وقت المسح إلى مثله، ولا يصح هذا النقل دليلاً له، ودليله ما سيذكره المؤلف.

انظر: التهذيب للبخاري ٤٢٥/١، المجموع للنووي ٤٨٧/١، المستجمع للعيني ٢١٢/١.

(٣) إبراهيم الحري: هو إبراهيم بن إسحاق بن بشير البغدادي الحري، أبو إسحاق، ولد سنة (١٩٨هـ) إمام، حافظ فقيه، ثقة على الإمام أحمد، له مؤلفات، أشهرها غريب الحديث، توفي سنة (٢٨٥هـ) ببغداد.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٢٧/٦، تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٨٤/٢، الأعلام للزركلي ٣٢/١.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) في (م): كلهم يقولون: إن ابتداء المدة من وقت الحدث.

(٦) من (ك).

(٧) قوله (المسح): ساقطة من (ك).

(٨) في (م): لا من وقت بيان اللبس.

(٩) سبق تخريجه (ص ٢٨٥)، هامش (٧)، وهذا الدليل حجة من قال من حين المسح.

وجه الدلالة: ورد التصريح بأن المسافر بمسح ثلاثة أيام، ولا يمكن ذلك إلا إذا كانت المدة من المسح، وظاهر الحديث يدل على أن الوقت في ذلك وقت المسح، وليس للحدث ذكر في شيء من الأخبار، فلا يجوز أن يعدل عنه إلى غيره. انظر: الأوسط لابن المنذر ٤٤٣/١، المجموع للنووي ٤٨٧/١، المغني لابن قدامة ٣٢٧/١.

(١٠) هذا جواب عن الاستدلال بهذا الحديث.

(١١) من (م).

(١٢) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: لم يجوز.

(١٣) انظر: المبسوط للسرخسي ٩٩/١، الهداية للصرغيناني ٣٠/١، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ١٩٠.

(١٤) قوله (ولو كان الفِعْلُ مُعْتَبَرًا لَجَازَ): ساقطة من (ك).

(١٥) أي لو كان المسح معتبراً؛ لجاز له المسح بعد انقضاء المدة، والحق أنه ما لم يُحدث لا تُحسب المدة، فلو بقي بعد اللبس يوماً على طهارة اللبس، ثم أحدث، اعتبرت المدة بعد الحدث.

وصورة المسألة على جميع الأقوال: أن من توضأ عند طلوع الفجر ولبس الخف، وصلّى الفجر، فلما طلعت الشمس أحدث، ثم لما زالت الشمس توضأ ومسح على الخف:

على قول ابتداء المدة من وقت الحدث بعد اللبس، وهو وقت طلوع الشمس، فمضى جاء ذلك الوقت من =

[١٨٤/٧] مسألة: محل المسح على الخف]

[١٨٥/٨] مسألة: صفة المسح على الخف]

قال: والمسح على الخفين على ظاهرهما،^(١) خُطوطاً بالأصابع^(٢)، يبتدئ من رؤوس^(٣) الأصابع إلى السَّاقِ.^(٤)

وقال الشافعي^(٥) - رحمه الله^(٦) - : مسح أسفل الخف سُنَّةٌ.

= اليوم الثاني في حق المقيم، واليوم الرابع في حق المسافر تمت المدة، فلا مسح بعد ذلك حتى ينزع خفيه ويتطهر. وعلى اعتبار وقت المسح، وهو بعد زوال الشمس، فمضى زالت الشمس من اليوم الثاني تمت المدة، فلا مسح. وعلى القول بوقت اللبس، وهو وقت طلوع الفجر، فمضى طلع الفجر من اليوم الثاني تمت المدة فلا مسح. انظر: المبسوط للسرخسي ٩٩/١، تحفة الفقهاء للسرغندي ٨٤-٨٥، الهداية للمرغيناني ٣٠/١.

(١) مسألة: محل المسح على الخفين ؟

تحرير محل الخلاف:

اتفقوا على أن الاكتفاء بمسح باطن الخف دون ظاهره، لا يجزئ، وكذلك من اقتصر على مسح العقب، أو جانبي الخف، لا يجزؤه.

واتفقوا أن من اكتفى بمسح ظاهر الخف دون باطنه، أجزاءه، وأن مسح باطن الخف ليس بواجب؛ إلا إذا كان عليه نجاسة، واختلفوا هل يستحب ويسن الجمع بين مسح باطن الخف وظاهره، أم لا ؟ مذهب الحنفية على التحقيق: أن ما سوى ظهر الخف ليس بمحل للمسح، فلا يسن مسح باطنه مع ظاهره. انظر: تحفة الفقهاء للسرغندي ١٤٥/١، البرهان للطرابلسي ص ١٩٣، حاشية ابن عابدين ٢٦٨/١. وبه قال الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ١١١/١، الإنصاف للمرداوي ١٨٤/١، كشاف القناع للبهوي ١١٨/١. تنبيه هام:

وقع تصحيف في البدائع للكاساني (١٢/١) حيث جاء فيه: ((والمستحب عندنا الجمع بين الظاهر والباطن في المسح))، والصحيح: والمستحب عنده، أي عند الشافعي. انظر: حاشية ابن عابدين ٢٦٨/١.

(٢) أي أصابع اليد، ولو مسح براحته، أو وضعها وضعاً ثم رفعها جاز، وعن محمد أنه لو وضع الكفين مع الأصابع كان أحسن، وفي الجوهرة: ((المستحب أن يمسح بباطن الكف، ولو مسح بظاهر كفه أجرته)).

انظر: البدائع للكاساني ١٢/١، النبايع للرومي [مخطوط / (١٣ب)]، الباب للميداني ٥٧/١.

(٣) قوله (رؤوس): ساقطة من (ك).

(٤) مسألة: صفة المسح على الخفين ؟

انظر: البدائع للكاساني ١٢/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٣١، الدر المختار للحصكفي ٢٦٧/١.

وصفقت: أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن، وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر من قبل الأصابع، ويمدّها جميعاً حتى ينتهي إلى أصل السَّاقِ فوق الكعبين، ويفرّج بين أصابعه، ويكفيه أن يمسح مرة واحدة، والبداءة من الأصابع استحباب، ولو مسح من قبل السَّاقِ إلى الأصابع، أو مسح عليهما عرضاً أجزاءه. انظر: المختارات للمرغيناني ص ٢٣١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٣٣-٣٤، رد المختار لابن عابدين ٢٦٧/١.

(٥) انظر: مختصر المزني ص ١٩، التنبيه للشيرازي ص ١٧، السراج الوهاج للغصراوي ص ٢٠.

وبه قال المالكية.

انظر: المدونة لسحنون ٣٩/١، التفريع لابن الجلاب ١٩٩/١، الإشراف للقاضي عبد الوهاب ١٢٣/١.

(٦) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

لنا: [١] ما رَوَى عن علي^(١) - عليه السلام - أنه قال: (لو كان الدّين بالرّأي؛ لكان باطن الخُفّ أولى بالمسح^(٢) من ظاهره، ولكن رأيتُ رسولَ الله ﷺ يمسح على ظاهرهما خُطوطاً بالأصابع^(٣)، وكذلك رواه ابن عمر^(٤)).

[٢] وَرَوَى: (أن النبي ﷺ مرَّ برَجُلٍ يَغْسِلُ^(٥) خُفَّهُ^(٦)، فقال: لم تُؤَمِّرْ هَذَا، وأراه رسولُ الله ﷺ [المسح] ^(٧)؛ فقال بيده مِن مُقَدِّمِ الخُفِّ إلى السَّاقِ، وفرَّجَ بين أصابعه^(٨)).

[٢٥/أ(٢)]

فإن قيل: / رَوَى المغيرة^(٩): (أن النبي ﷺ مسحَ أَعْلَى^(١٠) الخُفِّ وأَسْفَلَهُ^(١١)).

قيل له: . هذا خبر لا أصل له، وقد طعن عليه جماعةٌ من أصحاب الحديث^(١٢)؛ فلا ما رواه علي^(١٣) - عليه السلام -^(١٤).

. ويَحْتَمِلُ أَعْلَى الخُفِّ مما يلي السَّاقِ،^(١٥) وأَسْفَلَهُ مما يلي الأصابع.

(١) في (ك): لما رَوَى علي.

(٢) في (م): بالمسح أولى.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٩٥/١، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب كيف المسح، رقم (١٦٢) ١/١١٤، وابن أبي شية في مصنفه، برقم (١٨٩٥) ١/١٦٥، والدارقطني ١/١٩٩، والبيهقي في الكبرى ١/٢٩٢، والدارمي ١/١٨١، صحيحه الحافظ في التلخيص ١/١٦٠، والألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (١٤٧) ١/٣٣.

(٤) أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم (١٧٠) ١/١٥٨، والدارقطني ١/١٩٥، عن ابن عمر: أن سعد بن أبي وقاص سأل عمر بن الخطاب عن المسح، فقال عمر: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يأمرنا بالمسح على ظهر الخُفِّ، للمسافر ثلاثة أيام، وللقيم يوم وليلة، وفي إسناده خالد بن أبي بكر العنبري: قال البخاري: له منكير، وأصله عند البخاري برقم (٢٠٢) ١/٨٦. انظر: نصب الرأية للزيلعي ١/١٦٦، التعليق المغني للعظيم آبادي ١/١٩٥.

(٥) في (ك): وهو يغسل.

(٦) في (م): خفيه.

(٧) من (م).

(٨) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في مسح أعلى الخُفِّ وأَسْفَلَهُ، برقم (٥٥١) ١/١٨٣، من حديث جابر رضي الله عنه، قال الألباني: ((ضعيف جداً))، ضعيف سنن ابن ماجه، برقم (١٢١) ص ٤٣.

(٩) في (ك): المغيرة بن شعبة.

(١٠) في (ك): على.

(١١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب كيف المسح، برقم (١٦٥) ١/١١٦، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخُفِّين أعلاه وأَسْفَلَهُ، برقم (٩٧) ١/١٦٢، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب في مسح أعلى الخُفِّ وأَسْفَلَهُ، برقم (٥٥٠) ١/١٨٣، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، قال: (وضأتُ رسولَ الله ﷺ في غزوة تبوك فمسحَ أعلا الخُفِّ وأَسْفَلَهُ)، قال الترمذي: وهذا حديث معلول.

(١٢) قال أبو عيسى الترمذي: ((وهذا حديث معلول... وسألتُ أبا زُرْعَةَ، ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح)) السنن ١/١٦٣، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (٣٠) ص ١٦.

(١٣) تقدّم تخريجه (ص ٢٨٥) هامش (٧).

(١٤) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٥) أي ساق الخُفِّ.

[١٨٦/٩] مسألة: مقدار المفروض في المسح على الخف [

قال - رحمه الله^(١) - : وفرض ذلك [مقدار]^(٢) ثلاثة أصابع؛ من أصابع اليد.^(٣)

وقال الشافعي^(٤) - رحمه الله^(٥) - : أدنى^(٦) ما يتناوله الاسم.

لنا: [١] قول عليّ - عليه السلام - : (رأيتُ رسولَ الله ﷺ يمسح على ظاهرهما خُطوطاً

بالأصابع)^(٧)، وأقلُّ اسم الجمع الصحيح ثلاثة.^(٨)

[٢] ولأنه مسحٌ في الطهارة؛ فلا يجزئ^(٩) فيه أدنى ما يتناوله الاسم، كالتيَمِّم،^(١٠)

ومسح الجبيرة^(١١).^(١٢)

فإن قيل: مفروضٌ في الطهارة؛ فلا^(١٣) يتقدَّر فرضه بثلاثة أصابع، كسائر الأعضاء.

قيل له: سائر الأعضاء مُفارقةٌ لمسح الخُفِّ على الأصلين، فلا معنى للرجوع إليها، وإنما

اعتبر أصحابنا ثلاثة أصابع من أصابع اليد؛ لأن المسح يقع بها فيُعْتَبَر أكثرها، كما يُعْتَبَر في

مسح الرأس.^(١٤)

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) من (م) .

(٣) انظر: الحجة محمد بن الحسن ١/٣٥، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٨٨، الهداية للمرغيناني ١/٣١ .

(٤) انظر: الإقناع لابن المنذر ص ٢٢، التنبيه للشيرازي ص ١٨، شرح الحاوي الصغير للقونوي ص ٣٠٩ .

وقال مالك: إن استوعب المسح كره له، وأجزأه عنه.

وقال الحنابلة: المجزئ أن يمسح أكثر مقدم ظاهره الخف، مخطوطاً بالأصابع.

انظر للمالك: الكافي لابن عبد البر ص ٢٦، عقد الجواهر لابن شاس ١/٦٨، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٤٣

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١/٣٣٧، المحرر لمجد الدين ١/١٣، غاية المطلب للجراعي ص ٣١ .

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٦) في (م) : يلزمه أدنى .

(٧) سبق تخريجه (ص ٢٩٣)، هامش (٨)، المسألة رقم [١٨٥/٨] .

(٨) انظر: أصول السرخسي ١/١٥١، كشف الأسرار للبخاري ٢/٢٨، فوائح الرحموت لابن نظام الدين ١/٢٦٩ .

(٩) في (ك) : فلا يجوز .

(١٠) الصحيح، والذي عليه الفتوى، أن استيعاب مسح الوجه واليدين في التيمم شرط، وفي رواية عن أبي حنيفة

أنه إذا يَمَّ الأكثر جاز. انظر: البدائع للكاساني ١/٤٦، المختار للموصلي ١/٢١، شرح المجموع للعيني ١/١٧٢ .

(١١) في (م) : ومسح الخفين .

(١٢) يظهر اختيار الأقطع القول باستيعاب المسح على الجبيرة، وهو اختيار بعض الحنفية، والصحيح والمفتى به،

أنه يمسح أكثر ما شدَّ به العضو؛ لأنه يقوم مقام الكل، ولئلا يؤدي إلى الحرج، وفساد الجراحة بالاستيعاب.

انظر: البدائع للكاساني ١/٩٠، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ١٣٥، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ١٣٥ .

(١٣) في (م) : فلم .

(١٤) انظر: (ص ٩٨) المسألة رقم [١٣/١٣] .

قال: / ولا يجوز المسح على خُفٍّ فيه خَرَقٌ كبير؛ يَبِينُ منه مقدار ثلاثة أصابع من أصابع الرَّجُلِ، فإن كان أقلَّ من ذلك جاز. ^(١)

وقال مالك ^(٢): الخَرَقُ الكبير لا يمنع [من حواز] ^(٣) المسح ^(٤).

وقال الشافعي ^(٥) - رحمه الله ^(٦) - : والقليل يمنع.

والدليل على أن الكثير يمنع؛ لأنه ^(٧) يمنع المشي المعتاد؛ فلا يجوز المسح معه، كما لا يجوز مسح اللِّفَافَة ^(٨).

والدليل على أن القليل لا يمنع؛ هو أنه لا يمنع ^(٩) المشي المعتاد؛ فأشبهه مواضع الخرز.

فإن قيل: ما وَجَبَ ^(١٠) ستره، استوى فيه ظهور القليل والكثير، أصله سترُ العورة. قيل له ^(١١): لا تُسَلَّم أن الشرط هو السَّتر؛ لأنه لو وُجِدَ السَّتر بالِّفَافَة لم يُجْزِ المسح؛ وإنما ^(١٢) شُرِعَ ^(١٣) حواز المسح؛ لأنه يشقُّ ^(١٤) نزعُه غالباً، وهذا لا تعلق له ^(١٥) بالسَّتر.

(١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢، المبسوط للسرخسي ١/١٠٠، البدائع للكاساني ١/١١.

وهو قول المالكية، وقول الشافعي في القديم إذا كان الخرق يسيراً غير متفاحش.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٤٠، الإشراف للبغدادی ١/١٢٨، الذخيرة للقرافي ١/٣٢٤.

وللشافعية: حلية العلماء للقفال ١/١٦٤، البيان للعمراني ١/١٥٤، المجموع للنووي ١/٤٩٧.

(٢) إذا كان منطبقاً بعضه على بعض، وأمكن المشي عليه، بخلاف الخرق الكبير المفتوح الذي يظهر منه القدم.

انظر: الإشراف للبغدادی ١/١٢٨، الذخيرة للقرافي ١/٣٢٤، حاشية الدسوقي ١/١٤٢.

(٣) من (ك).

(٤) قوله (المسح) : ساقطة من (م).

(٥) وهو القول الجديد للشافعي، وهو المذهب.

انظر: الأم للشافعي ١/٥٢، حلية العلماء للقفال ١/١٦٤، الحاوي الصغير للقرظوبي ص ٣١٨.

وهو مذهب الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ١/١٠٨، الهداية لأبي الخطاب ١/١٥، الإنصاف للمرقاوي ١/١٧٩.

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) في (ك) : أنه.

(٨) في (م) : المسح على اللِّفَافَة.

(٩) قوله (هو أنه لا يمنع) : ساقطة من (م).

(١٠) في (ك) : واجب ستره.

(١١) قوله (له) : ساقطة من (ك).

(١٢) في (ك) : ولَمَّا.

(١٣) في (م)، و (ك) : شرط.

(١٤) في (ك) : يشقُّ.

(١٥) في (ك) : وهذا لا يتعلق بالسَّتر.

. ولأن ستر العورة يختلف عندنا قليله وكثيره في الصلاة. (١)

[١١٨/١١] مسألة: حدّ الخرق الكبير في الخف [

وإذا ثبت من أصلنا: أن الخرق الكبير يمنع المسح، واليسير لا يمنع، (٢) احتجنا إلى حدّ فاصِلٍ بينهما؛ فقدّرنا ذلك بثلاثة أصابع، من أصابع الرّجل؛ (٣) لأنها أكثر الأصابع والأكثر يَقُوم مقام الكلّ. (٤)

[١٨٩/١٢] مسألة: المسح على الخف لمن وجب عليه الغسل [

قال: ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه غُسلٌ (٥). (٦)
وقد بيّنا ذلك. (٧)

- (١) انظر: فتح القدير لابن الهمام ١/١٥١، الباب للميداني ١/٧٧.
- (٢) انظر: البدائع للكاساني ١/١١، الفتاوى الحانية ١/٤٨، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٣٠.
- (٣) وهو ظاهر الرواية، والمعتمد، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة يعتبر قدرها من أصابع اليد، اعتباراً بآلة المسح. انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٠، فتح القدير لابن الهمام ١/١٥١، التبيين للزيلعي ١/٤.
- فائدة: في محلّ الخرق من الخف ؟
- ظاهر إطلاق المتن اعتبار الثلاث أصابع في أي موضع ما دام أسفل الكعبين، ولو تحت القدم، أو في العقب؛ لأن المعتمد الظهور، اختاره السرخسي، والكمال ابن الهمام.
- وقيل: الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم.
- وقيل: إن كان يخرج أقل من نصف العقب لا يمنع؛ وإلاّ منع، وإن كان الخرق فوق الكعبين لم يمنع، وإن كثراً لأنه في غير محلّ القرض.
- انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٠، الاختيار للموصلي ١/٢٤، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ١٣٠.
- (٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢، المبسوط للسرخسي ١/١٠٠، البدائع للكاساني ١/١١.
- (٥) في (م) : زيادة [لا في الحضر، ولا في السفر]. وفي (ك) : الغسل.
- (٦) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٣١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١/٢٠٦، تبيين الحقائق للعينبي ١/٤٦.
- صورته: رجل توضأ ولبس الخف، ثم أجنب فتيمم للجنابة، ثم أحدث ومعه ماء يكفي للوضوء، لا يجوز له المسح؛ لأن الجنابة سرت إلى القدمين.
- (٧) انظر: (ص ٢٨٧)، المسألة رقم [١٧٩/٢].

[فصل: في نواقض المسح على الخفين]

[١٩٠/١] مسألة: نقض طهارة المسح على الخفين بكل ما ينقض الوضوء [

قال: / وينقض المسح على الخفين كل^(١) ما ينقض الوضوء.^(٢)

[٢٠/أ(س)]

[٢٥/ب(م)]

وذلك / لأن المسح أضعف من الغسل؛ فما يَنْقُضُ الغسل أولى أن يَنْقُضَهُ.

[١٩١/٢] مسألة: أثر نزع الخفين في نقض الطهارة [

قال - رحمه الله^(٣) - : وينقضه أيضاً نزع الخف^(٤).^(٥)

وذلك لأن المسح قام^(٦) مقام الغسل؛ لأجل المشقة التي يلحق بنزع الخف، فإذا نزع زال

سبب الرخصة؛ فوجب الغسل،^(٧) كالمتيمم إذا وجد الماء.^(٨)

[١٩٢/٣] مسألة: أثر نزع أحد الخفين في نقض الطهارة [

وكذلك إذا نزع أحد خفيه.^(٩)

لأن طهارة المسح جنس واحد، فما أبطل بعضها أبطل جميعها، كالوضوء.

[١٩٣/٤] مسألة: أثر خروج القدم إلى ساق الخف في نقض الطهارة [

وكذلك إذا أخرج أكثر قدميه^(١٠) إلى ساق الخف، بطل

(١) قوله (كل) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٣١/١، المختار للموصللي ٢٥/١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ٢٢٣/١.

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٤) في (م) : نزع الخف ومضي الوقت.

(٥) انظر: الفتاوى الخانية ٤٧/١، الهداية للمرغيناني ٣١/١، العناية للبايزي ١٥٣/١.

(٦) في (م) : قائم.

(٧) أي غسّل رجله، إذا كان على وضوء، وليس عليه إعادة بقية الوضوء، وستأتي برقم [١٩٥/١] (ص ٣٠١)

(٨) أي كمن غسّل بعض أعضائه وتيمم للباقي، ثم وجد الماء؛ لم يلزمه إلاّ غسل ما بقي.

انظر: التجريد للقندوري ٣٣١/١، فتح القدير لابن الهمام ١٥٣/١، المختار للموصللي ٢٢/١.

(٩) انظر: الهداية للمرغيناني ٣١/١، الاختيار للموصللي ٢٥/١، حاشية ابن عابدين ٢٧٥/١.

(١٠) وهو قول أبي يوسف؛ لأنّ لأكثر حكم الكل، وقليله يخرج لسعته؛ فلا يمكن التحرز منه، صححه في الهداية

(٣١/١)، وعنه: بخروج نصفه.

وقال محمد: إن بقي من القدم في الخف ما يجوز عليه المسح، يعني ثلاثة أصابع اليد طولاً لم يبطل؛ لبقاء محل

المسح وإلاّ انتقض، وعليه أكثر المشايخ.

المسح. (١)

وقال الشافعي (٢) - رحمه الله (٣) - : لا يَبْطُلُ حتى يظهر القَدَمُ.

ولنا: [١] أنها صفةٌ تمنعُ المشي المعتاد؛ فبوجودِها (٤) يَبْطُلُ المسح، كما لو نَزَعَ أحدُ خَفَيْهِ.

[٢] ولأنه لو ابتدأ اللبس (٥) على هذه الصفة ثم أَحْدَثَ لم يُجْزِ المسح؛ (٦) فإذا صار إليها (٧) بَطُلَ مسحُه، كنزع أحدهما (٨).

فإن قيل: لم يظهر شيء (٩) من مَحَلِّ الفرض؛ فلم يَبْطُلْ حُكْمُ المسح، كما لو أخرج (١٠) بعض القدم عن موضعها (١١).

قيل له: ابتداء المسح يجوز على هذه الصفة، كذلك البقاء، وفي مسألتنا بخلافه. (١٢)

= روى الحسن عن أبي حنيفة: إن أخرج أكثر العقب قاصداً لإخراج الرجل، بطل المسح؛ وإلا فلا. وقال بعضهم: ولو أخرج بعض القدم، أو خرج بغير صنعه.

وقال بعض المشايخ: إن أمكنه المشي المعتاد عليه، بقي المسح؛ وإلا فينتقض، مال إليه في البدائع (١٣/١).

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٨٩/١، الاختيار للموصلي ٢٥/١، البحر الرائق لابن نجيم ٣١٠/١.

(١) انظر: التجريد للقندوري ٣٢٤/١، الاختيار للموصلي ٢٥/١، تنوير الأبصار للتمرتاشي ٢٧٦/١.

وهو قول المالكية، وبعض الشافعية، وصححه القاضي أبو الطيب، وبه قال الحنابلة.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ٢٧، التفرغ لابن الجلاب ٢٠٠/١، الذخيرة للقرافي ٣٣٢/١.

وللشافعية: الأوسط لابن المنذر ٤٦١/١، المهذب للشيرازي ٩٤/١، المجموع للنووي ٥٢٨/١.

وللحنابلة: المستوعب للسامري ١٨٧/١، المغني لابن قدامة ٣٢٦/١، الإنصاف للمرداوي ١٩٠/١.

(٢) أي لا يبطل المسح بخروج الرجل من قدم الخف إلى ساقه، حتى يظهر الرجل، أو من محل الفرض شيء، من ساق الخف.

وهو نص الإمام، وصححه النووي (المجموع ٥٢٧/١).

انظر: الأم للشافعي ٥١/١، المهذب للشيرازي ٩٤/١، المجموع للنووي ٥٢٧/١.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: المستوعب للسامري ١٨٧/١، المغني لابن قدامة ٣٢٦/١، الإنصاف للمرداوي ١٩٠/١.

(٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٤) في (م): فوجودها.

(٥) في (م): باللبس.

(٦) انظر: التجريد للقندوري ٣٢٤/١.

(٧) في (م)، و (ك): لها.

(٨) في (ك): نزع إحداها.

(٩) في (ك): شيئاً.

(١٠) في (م): خرج.

(١١) أي عن موضع قدم الخف.

(١٢) لأنه إذا أخرج رجله إلى ساق الخف؛ لم يجز الابتداء؛ فلم يجز البقاء. انظر: التجريد للقندوري ٣٢٥/١.

[١٩٤/٥] مسألة: أثر مضي المدة في نقض الطهارة [

قال: ومُضِيَ المَدَّة. (١)

وذلك لأن الرخصة في المسح مؤقتة، فإذا مضى الوقت زالت (٢) الرخصة، كطهارة المستحاضة (٣). (٤)

(١) انظر: الفتاوى الحانية ١/٤٧، الهداية للمرغيناني ١/٣١، رد المحتار لابن عابدين ١/٢٧٥.

(٢) في (م): ولّت.

(٣) في (م): كالطهارة للمستحاضة.

(٤) فالمستحاضة تمسح في الوقت، ولا تمسح بعده.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٥، البدائع للكاساني ١/٩، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٣٢.

[فصل: في أحكام المسح على الخفين]

[١٩٥/١] مسألة: الواجب لمن تم مدة مسحه على الخفين [

قال: فإذا تَمَّت المَدَّة،^(١) نَزَعَ خُفَّيْهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَصَلَّى، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ بَقِيَّةِ الوضوء.^(٢)

وقال الشافعي^(٣) - رحمه الله^(٤) - : عليه أن يتوضأ.

لنا: أنه مَسَحَ أقيم مقام غَسَلَ، فإذا زالت الرَّخَصَةُ؛ لزمه غَسَلَ ما لم يَكُنْ غَسَلَهُ، أصله من غَسَلَ بعض أعضائه وتيمم، ثم وجد الماء؛ فإنه لا يلزمه إلا غَسَلَ ما بقي.^(٥)

فإن قيل: إنه ممنوعٌ من الصَّلَاة بعد استباحتها بحكم الحدث؛ فلزمه استئناف الطهارة، كما لو أحدث.

قيل له^(٦): الحدث لا يختص ببعض الأعضاء دون بعض؛ فلزمه غَسَلَ جميعها، ونَزَعَ

- (١) أو نزع الخف. انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٤، المختار للموصلي ١/٢٥، البحر الرائق لابن نجيم ١/٣١٠.
- (٢) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/١٥٢، المجموع لابن الساعاتي ١/٢٢٦، البحر الرائق لابن نجيم ١/٣١٠ وهو مقيد فيما إذا كان على وضوء؛ لأن الموالاة في الوضوء ليست بشرط، فينضم غسلهما إلى الغسل السابق للأعضاء، ولأن الحدث اسم لخارج نجس، ولم يوجد حدث طارئ عليه، وليس مضي المدة، أو نزع الخف كذلك وقال بعض الحنفية: بسنية غسل الباقي؛ مراعاة لسنية الموالاة واستحبابه، وعروجا من الخلاف.
- انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٤، البحر الرائق لابن نجيم ١/٣١٠، منحة الخائف لابن عابدين ١/٣١٠.
- وبه قال مالك في المشهور، والقول الجديد للشافعي، ورواية للحنابلة.
- وعن مالك: غَسَلَ القدمين إذا لم يتناول الفصل، وعنه: إذا أخر ناسيا.
- انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٠٠، التلقيم للبغداد ١/٧٢، الذخيرة للقرافي ١/٣٣٠.
- وللشافعية: الأوسط لابن المنذر ١/٤٥٧، حلية العلماء للقفال ١/١٧٧، المجموع للنووي ١/٥٢٦.
- وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٩٨، رؤوس المسائل للعكري ١/١٠٩، المحرر لأبي البركات ١/١٣.
- (٣) وهو القول القديم له.
- انظر: الأم للشافعي ١/٥١، حلية العلماء للقفال ١/١٧٧، المجموع للنووي ١/٥٢٦.
- وهي رواية عن مالك: إذا تناول الفصل، وعنه: إذا أخر عامدا.
- وهو مذهب الحنابلة.
- انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٠٠، الذخيرة للقرافي ١/٣٣٠، حاشية الخرشي ١/٣٤١.
- وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٩٧، المحرر لأبي البركات ١/١٣، الإنصاف للمرداوي ١/١٩٠.
- (٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٥) انظر: التجريد للقدوري ١/٣٣١، المستجمع للعيني ١/٢٠٠.
- (٦) قوله (له) : ساقطة من (ك) .

الْخُفَّ يُبْطَلُ الرَّخْصَةُ^(١) فِي الرَّجُلِ خَاصَّةً، فَمَا^(٢) لَا رَخْصَةَ فِيهِ مِنَ الْأَعْضَاءِ لَا تُبْطَلُ طَهَارَتُهُ، كَرَوْيَةِ^(٣) الْمَاءِ،^(٤) وَكَالْجَبَائِرِ إِذَا بَرَأَ مَا تَحْتَهَا.^(٥)

[١٩٦/٢] [مسألة: من ابتدأ المسح وهو مقيم ثم سافر قبل تمام المدة]

قال: ومن ابتدأ المسح وهو مُقِيمٌ فسافر قَبْلَ تمام يومٍ وليلةٍ،^(٦) مَسَحَ تمام^(٧) ثلاثة أيامٍ ولياليها.^(٨)

وقال الشافعي^(٩) - رحمه الله^(١٠) -: يمسح مسح / المقيم.
لنا: أنه مسافرٌ مع بقاء مدّة المسح؛ فأشبهه ما^(١١) إذا سافر قَبْلَ المسح.

فإن قيل: إذا سافر قبل / المسح فقد ابتدأ العبادة^(١٢) في السفر، ومن مسح وهو مقيم فقد

(١) في (م): يبطل المسح.

(٢) في (ك): فيما.

(٣) في (م): لرؤية الماء.

(٤) أي رؤية الماء لمن غسل بعض الأعضاء وتيمم، في أنه ممنوع من استباحة الصلاة بحكم الحدث، ولا يلزمه مع ذلك جميع الوضوء. انظر: التجريد للقدوري ١/٣٣٢.

(٥) فإنه يكتفي بغسل موضع الجبيرة التي سقطت عن برأ لا غير؛ إن لم يحدث بعد المسح. انظر: المستجمع للعيني ١/٢٢٨.

(٦) تحوير محل الخلاف: من لبس الخف في الحضر ثم سافر، لا يخلو:

• إما أنه لبس الخف في الحضر، ثم سافر، وأحدث ومسح في السفر، فيمسح مسح مسافر، بلا خلاف.
• وإما أنه لبس الخف في الحضر، ثم أحدث، ثم سافر، وهذا لا يخلو: إما أنه سافر قبل خروج وقت الصلاة، ومسح في السفر، فيمسح مسح مسافر باتفاق، وإما أنه مسح في الحضر، ثم سافر بعد خروج وقت الصلاة، فلا يخلو: إما أنه أتم يوماً وليلة ثم سافر، فإنه يمسح مسح مسافر، وإما أنه لم يتم يوماً وليلة، فهل يمسح مسح مقيم حتى يتم اليوم والليلة، أم يتم مسح مسافر؟ وهو محل الخلاف؟

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/١٥٣، المغني لابن قدامة ١/٣٢٧، المجموع للنووي ١/٤٨٨.

(٧) قوله (تمام): ساقطة من (م).

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢١، بداية المبتدي للمرغيناني ١/٣١، المختار للموصلي ١/٢٥. وهي رواية للحنبلة.

انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٩٧، رؤوس المسائل للعكري ١/١٠٦، المغني لابن قدامة ١/٣٢٨.

(٩) أي يتم مسح المقيم يوماً وليلة، ثم يستقبل مسح مسافر.

انظر: الأم للشافعي ١/٥١، البيان للعصاف ١/١٥١، المجموع للنووي ١/٤٨٨. وهي رواية للحنبلة.

انظر: الروايتين والوجهين للبعلي ١/٩٧، رؤوس المسائل للعكري ١/١٠٦، المغني لابن قدامة ١/٣٢٨.

(١٠) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) في (م): فأشبهه إذا سافر.

(١٢) في (م): العادة.

ابتداءً العبادة^(١) وهو مقيم.

قيل له: سبب الرخصة [فيه]^(٢) هو الحدثُ دون المسح، فابتداء المدة يُعتبر منه^(٣)، فإذا كان حصول ابتداء المدة حال الإقامة لا يمنع الانتقال بالسَّفر، كذلك ابتداء المسح في الإقامة^(٤) لا يمنع.

فإن قيل: معنى يختلف بالسَّفر والحَضَر، فإذا تلبَّس به في الحَضَر، ثم سافر وجب أن يغتَلِبَ^(٥) حُكْم الحَضَر، كمن افتتح الصلاة في السفينة^(٦) ثم انحدرت.^(٧)

قيل له: الصلاة عبادةٌ واحدةٌ، فإذا افتتحها في الحَضَر لزمته كاملة، فلم تتغير بالسَّفر، والمسح عباداتٌ؛ فهو بمنزلة صلوات؛ فلا يُعتبر حُكْم الإقامة في بعضها اعتباراً بباقيها.

وأما إذا كان قد سافر بعد ما مسح يوماً وليلاً؛ فليس له^(٨) أن يمَسح حتى يغتسل رِجْلَيْهِ؛^(٩) لأنه قد^(١٠) استوفى رخصة^(١١) [مسح]^(١٢) المُقيم قَبْل السَّفر؛ ووجب عليه غَسْل الرَّجْلَيْنِ؛ فلا يسقط ذلك^(١٣) بسفره. /

[٢٠/ب(س)]

[١٩٧/٣] [مسألة: من ابتداء المسح وهو مسافر ثم أقام]

قال - رحمه الله^(١٤) -: ومن ابتداء المسح وهو مسافر، ثم أقام، فإن كان مسح يوماً وليلاً أو أكثر؛ لزمه نزع خفيه وغسل رِجْلَيْهِ،^(١٥) وإن كان مسح أقل من يوم وليلاً؛

(١) في (م): العادة.

(٢) من (م).

(٣) في الأصل: منه الحدث، وزيادة كلمة (الحدث) لا تناسب السياق.

(٤) في (ك): المسح والإقامة.

(٥) في (م)، و (ك): يُغَلَّب.

(٦) في (م): في سفينة.

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي ٣/٢.

(٨) في (م): عليه.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢١، الهداية للمرغيناني ٣١/١، الاختيار للموصلي ٢٥/١.

(١٠) قوله (قد): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) في (ك): استوفى في رخصة.

(١٢) من (م).

(١٣) في (م)، و (ك): عنه ذلك.

(١٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٥) قوله (وغسل رِجْلَيْهِ): ساقطة من (ك).

تَمَّ مسح يومٍ وليلةٍ^(١).^(٢)

وذلك لأنه مُقيمٌ؛ فثبت في حقه رُخصة الإقامة، فإن كان استوفاهما لزمه غسل رجليه، وإن كان لم يستوفها^(٣)؛ تَمَّها كما لو كان مقيماً في ابتداء المدة.

[١٩٨/٤] [مسألة: المسح على الجرموق فوق الخف]

قال: ومن لبس الجرموق^(٤) فوق الخف، مسح عليه.^(٥)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٦) - : لا يجوز.^(٧)

لنا: [١] ما رُوِيَ: (عن النبي ﷺ أنه مسح على مُوقيه^(٨))، والموق هو الجرموق، ولكنه عُرِّبَ عن قولهم: مُوك^(٩).^(١٠)

(١) من أول قوله (أو أكثر) إلى قوله (تم مسح يوم وليلة): ساقطة من (م).

(٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢١، المختار للموصل ص ٢٥١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ٢٢٦/١.

(٣) في (ك): لم يستوفها.

(٤) الجرموق: بضم الجيم، والميم، والجمع الجراميق، عجمي معرب، وهو خف كبير يُلبس فوق الخف، وقيل: هو

الخف الصغير. انظر: طلبة الطلبة للنسفي ص ٧٩، المغرب للمطرزي ص ٥١، المصباح المنير للفيومي ص ٥٥.

(٥) من لبس الجرموق دون خف تحته، جاز له المسح عليه، بالإجماع. (بدائع الصنائع للكاساني ١٠/١)

ومن لبسه فوق الخف، فمحل خلاف؟ يجوز عند الحنفية، بشرط أن يلبسهما قبل أن يحدث، فإن لبسهما

بعدما أحدث، ووجب المسح على الخفين، فإنه لا يجوز المسح على الجرموقين بالإجماع، سواء مسح على

الخفين، أو لم يمسح. انظر: المبسوط للسرخسي ١٠٢/١، البدائع للكاساني ١٠/١، التحفة للسرقي ٨٦/١.

وهو قول للمالكية، والقول القديم للشافعي اختاره الثوري، وبه قال الحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٠/١، الإشراف للبغداد ١٢٨/١، التلخيص له ٧٢/١.

وللشافعية: الإبانة للقرافي ص ٢٥١، حلية العلماء للقفال ١٦٨/١، البيان للعمري ١٥٧/١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكبري ١٠٩/١، المحرر لأبي البركات ١٢/١، الإنصاف للمرداوي ١٨٣/١.

(٦) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) وهو قوله الجديد، والصحيح عند الشافعية.

انظر: الأم للشافعي ١٤٩/١، حلية العلماء للقفال ١٦٧/١، البيان للعمري ١٥٨/١.

وهو قول للمالكية.

انظر: المدونة لسحنون ٤٠/١، الإشراف للبغداد ١٢٨/١، التلخيص له ٧٢/١.

(٨) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، برقم (١٥٣) ١٠٦/١، والحاكم في المستدرک

١٧٠/١، وقال: هذا حديث صحيح، وأقره الذهبي، من حديث بلال ؓ أنه سئل عن وضوء رسول الله ﷺ،

فقال: (كان يخرج يقضي حاجته فأتاه بالماء فيتوضأ، ويمسح على عمامته ومُوقيه) صححه الألباني في صحيح

سنن أبي داود برقم (١٣٩) ٣٢/١، وأخرجه أحمد في المسند ١٥/٦، وابن خزيمة في صحيحه، برقم (١٤٥) ٩٥/١.

بلفظ: (رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الموقين، والخمار).

انظر: نصب الراية للزيلعي ١٨٣/١، الإتحاف بتحريج أحاديث الإشراف لبدوي عبد الصمد الطاهر ١٢٨/١.

(٩) في (م): موك.


(١٠) الموق: الخف، وقيل: خف غليظ يلبس فوق الخف، وقيل: هو ما يلبس فوق الخف، جمعه أمواق، فارسية =

كتاب الطهارة

[٢] ولأن ما جاز المسح عليه^(١)، إذا لم يكن بينه وبين الرجل حائل، جاز وإن كان بينهما حائل، كالحُفّ إذا كان تحته حُفّ فيه خرقٌ يسيرٌ، أو لفافة.

فإن قيل: مسح على مُتَفَصِّلٍ مِنَ الحُفّ، لا تزول رخصة المسح بزواله، فصار كما لو مسح على الحُفّ وأحدث، ثم لبس الجرموق.^(٢)
 قيل له: إذا مسح، ثم أحدث^(٣)، ثم لبس؛ فقد ابتدأ اللبس بعد الحدث قبل الغسل، والمسح لا يجوز حتى يُصادف الحدث^(٤) طهارة كاملة مع اللبس، ولم يوجد، فصار كما لو لبس الحُفّ أيضاً كذلك^(٥)، وفي مسألتنا بخلافه.

[١٩٩/٥] مسألة: المسح على الجورب

قال: ولا يجوز المسح على الجوربين^(٦) عند أبي حنيفة^(٧) -  - إلا أن يكونا مُجَلَّدَيْنِ^(٩)، أو مُتَعَلِّينِ^(١٠)،^(١١) وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله^(١٢) -: يجوز إذا

- = مُعَرَّة. انظر: الفائق للرحمشري ٣/٣٨١، غريب الحديث لابن الجوزي ٢/٣٧٨، مختار الصحاح للرازي ص ٣٠١.
- (١) قوله (عليه) : ساقطة من (م).
- (٢) لو لبس الجرموقين بعدما أحدث ووجب المسح على الحُفّين، فإنه لا يجوز المسح عليهما بالإجماع. انظر: البدائع للكاساني ١/١١.
- (٣) قوله (ثم أحدث) : ساقطة من (م)، و (ك).
- (٤) قوله (الحدث) : ساقطة من (ك).
- (٥) قوله (كذلك) : ساقطة من (م).
- (٦) الجورب: ويجمع على جورب، وجواربة، أعجمي معرب، وهو أكبر من الحُفّ ويبلغ إلى السّاق، ويقصد به الستر من الرد. انظر: النظم المستعذب للركبي ١/٣٢، المطلع للبعلي ص ٢٢، المصباح المنير للفيومي ص ٥٤.
- (٧) انظر: البدائع للكاساني ١/١٠، الهداية للمرغيناني ١/٣٢، حاشية ابن عابدين ١/٢٧٠.
- وبه قال المالكية، وقول للشافعية.
- انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/١٩٩، الإشراف للبغدادی ١/١٣٥، مختصر خليل ص ١٨.
- وللشافعية: البيان للعمراي ١/١٥٧، العزيز للرافعي ١/٢٧٤، المجموع للنووي ١/٤٩٩.
- (٨) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (ك). وفي (م) : رحمه الله.
- (٩) الجورب المُجَلَّد: هو الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله.
- انظر: المغرب للمطرزي ص ٥٥، حاشية ابن عابدين ١/٢٧٠.
- (١٠) الجورب المُتَعَلّ والمُتَعَل: بفتح النون وفتح العين المشددة، أو بسكون النون وفتح العين دون تشديد، هو الذي وضع الجلد على أسفله، كالتعل للقدم.
- انظر: طلبة الطلبة للنسفي ص ٧٩، المغرب للمطرزي ص ٢٥١، المصباح المنير للفيومي ص ٣١٥.
- (١١) المسح على الجورب المجلد، والمتعل، يجوز باتفاق الجميع.
- انظر: البدائع للكاساني ١/١٠، الهداية للمرغيناني ١/٣٢، حاشية ابن عابدين ١/٢٧٠.
- (١٢) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م)، و (ك).

كانا ثخينين؛^(١) لا يَشِفَّانِ^(٢) الماء^(٣).^(٤)

وبه قال الشافعي^(٥) - رحمه الله^(٦) - .

وجه قول أبي حنيفة - رحمه الله^(٧) -: إن الجورب لا يمكن المشي المعتاد فيه؛ فلا يجوز المسح عليه، كاللِّفَافَة.

وجه قولهما: ما رَوَى أبو موسى الأشعري^(٨): (أن النبي ﷺ مسح على الجَّورِبَين)^(٩)

فإن قيل: الحاجة داعيةٌ إلى لبسه، والمشقة تلحقُ بنزعه، كالحف.

قيل له: المشقة إنما تُعتبر في الغالب، والجوربُ لا يُلبس غالباً، ولا يتأتَّى مواظبة^(١٠) المشي فيه^(١١)؛ فلم يسلم^(١٢) ذلك.

[٢٠٠/٦] [مسألة: ما لا يجوز المسح عليه]

قال: ولا يجوز المسح على العِمَامَةِ، والقَلَنْسُوَّةِ^(١٣)، والبُرْقُعِ،

(١) الجورب الثخين: هو ما توفرت فيه أربعة شروط: ألا يشفَّ الماء، ويمكن متابعة المشي عليه، ويثبت على السَّاق بنفسه من غير شدَّة، ولا يُرى ما تحته. انظر: الدر المختار للحصكفي ٢٦٩/١.

(٢) لا يشفَّانِ الماء: من نشف الثوب العرق، إذا شربه، والمعنى بأن لا يجاوز الماء إلى القَدَم انظر: حاشية ابن عابدين ٢٦٩/١.

(٣) قوله (الماء) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٤) ورجع إليه الإمام، وعليه الفتوى.

انظر: البدائع للكاساني ١٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٢/١، حاشية ابن عابدين ٢٧٠/١.

(٥) قال النووي (المجموع ٤٩٩/١) : وهو الصحيح من مذهبا.

انظر: الوسيط للغزالي ٣٩٩/١، الإبانة للقرطبي ص ٢٥٠، البيان للعمري ١٥٧/١.

وبه قال الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ١١٥/١، المحرر لأبي البركات ١٢/١، المغني لابن قدامة ٣٣١/١.

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) قوله (الأشعري) : لم ترد في (ك) .

(٩) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين، برقم (٥٦٠)

١٨٦/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩٧/١، صحيح سنن ابن ماجة برقم (٤٥٤) .

(١٠) في (م)، و (ك) : مواصلة.

(١١) في (م) : مواظبة المشي فيه، والمتابعة عليه.

(١٢) في (ك) : يشبه.

(١٣) القَلَنْسُوَّة: بفتح القاف، وفتح اللام، وضم السين، أو بضم القاف، وفتح اللام، وكسر السين، مشتق من

قَلَسَ، إذا غَطَّى، وهي لباس الرأس، ويقال لها الكُمَّة.

انظر: تحرير لألفاظ التنبيه للتوحي ص ٢٨٣، المصباح المنير للفيومي ص ٢٦٥، القاموس للفيروزآبادي ص ٧٣١

والقُفَّازِينَ^(١).

وذلك: [١] لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٢) فالظاهر أنه لا يجوز المسح^(٣) على غير الرأس.

[٢] ولأن المسح إنما يثبت^(٤) لأجل المشقة^(٥)، ولا يشق مسح الرأس مع لبس^(٦) العمامة، ولا^(٧) غسل اليد لأجل القُفَّازِينَ، فإذا لم توجد المشقة لا يجوز^(٨) المسح. المسح.

(١) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٢/١، المختار للموملي ٢٥/١، كنز الدقائق للنسفي ص ٨.

(٢) سورة المائدة، الآية رقم (٦).

(٣) في (م): فظاهر الآية أنه لا يمسح.

(٤) في (م): إنما شرع.

(٥) في (م): لأجل المشقة التي تلحق الإنسان بالنزع.

(٦) قوله (لبس): ساقطة من (ك).

(٧) في (م): ولا يشق.

(٨) في (م)، و (ك): لم يجوز.

[فصل : في المسح على الجبيرة]

قال: ويجوز المسح على الجبائر^(١)؛ وإن شدّها على غير وضوء.

[٢٠١/١] مسألة: مشروعية المسح على الجبيرة

والأصل في جواز^(٢) مسح الجبيرة^(٣)، لما^(٤) رُوِيَ أن علياً - عليه السلام - كُسرت [زنده]^(٥) يوم أُحُد^(٦)؛ فَسَقَطَ اللّوَأُ منها، فقال النبي ﷺ: (اجعلوه في يساره؛ فإنه صاحب لوائي في الدنيا والآخرة، فقال: يا رسول الله ما أصنع بالجبائر؟ فقال: امسح عليها)^(٨).

[٢٠٢/٢] مسألة: شدّ الجبيرة على غير طهارة

[٢٠٣/٣] مسألة: حكم المسح على الجبيرة

وأما قوله: وإن شدّها على غير وضوء.^(٩)

فلأن الجبيرة تُشدُّ في حال العُذر، واعتبار الطهارة في تلك الحال يشق؛ فسقط^(١٠) اعتبارها.

وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول^(١١): إذا^(١٢) كان ما تحت الجبيرة لو ظهر أمكن

(١) الجبائر: بفتح الجيم جمع جبيرة، وجبارة بالكسر، وهي أخشاب وعيدان من جريد وشوها، تربط على العضو المنكسر. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ٤٤، المصباح المنير للفيومي ص ٥١، المراقي للشرنبلالي ص ١٣٥.

(٢) انظر: البدائع للكاساني ١٣/١، شرح الزيادات لقاضي خان ١٥٦/١، فتح القدير لابن الهمام ١٥٧/١.

(٣) في (ك) : على الجبيرة.

(٤) في (٢)، و (ك) : ما رُوِيَ.

(٥) في (٢) : كَرَّمَ الله وجهه.

(٦) من (م)، وهو الموافق لما في مصادر الحديث، وفي الأصل، و (ك) : يده.

الزُّد: موصل طرف الذراع في الكف، وهما زندان.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٣٧، أنيس الفقهاء للقونوي ص ١٧٧، المعجم الوجيز ص ٢٩٣.

(٧) أي يوم غزوة أُحُد، وكانت في شوال سنة (٣هـ)، وأُحُد: اسم جبل بظاهر المدينة، سُمِّيَت الغزوة به.

انظر: معجم ما استعجم للبكري ١٠٩/١، الروض للحميري ص ١٣، الرحيق المختوم للمباركفوري ص ٢٩٠.

(٨) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب المسح على الجبائر، برقم (٦٥٧) ٢١٥/١، والدارقطني في

سننه ٢٢٦/١، والبيهقي في الكبرى ٢٢٨/١، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٦٢٣) ١٦١/١.

قال الألباني: ضعيف جداً (ضعيف سنن ابن ماجة برقم (١٤١) ص ٥٠).

(٩) مسألة: شدّ الجبيرة على غير طهارة ؟

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢١، البدائع للكاساني ١٣/١، الهداية للصرغيناني ٣٢/١.

(١٠) قوله (فسقط) : ساقطة من (ك).

(١١) انظر: شرح مختصر الطحاوي لأبي بكر الرازي الجصاص ١٤٥/١.

(١٢) في (م)، و (ك) : إن.

غَسَلُهُ^(١)؛ فالمسح/ [عليه]^(٢) واجب؛ لأن الفرض مُتَعَلِّقٌ بالأصل، فيتعلّق بما قام مقامه، [٢١/أ(س)].
كمسح الخُفِّ، وإن كان ما تحتها لو ظهر لا يُمكن^(٣) غَسَلُهُ؛ فالمسح عليها غير واجب؛ لأن
فرض الأصل قد سقط؛ فلا يلزم ما قام مقامه، كالمقطوع القدم إذا لبس الخُفَّ^(٤).^(٥)
وهذا التفصيل على قول أي حنيفة^(٦) - ﷺ -^(٧).

فأما على قول أبي يوسف، ومحمد^(٨) - رحمهما الله^(٩) - : فالمسح [عندهما]^(١٠) واجب
في جميع الأحوال؛ لأن النبي ﷺ أمرَ علياً - ﷺ - بالمسح عليها^(١١)،^(١٢) ولم يُفَصِّل.

[٢٠٤/٤] [مسألة: أثر سقوط الجبيرة قبل الثبر في بطلان المسح]
قال: فإن سقطت^(١٣) من^(١٤) غير بُرءٍ، لم يَبْطُلِ المسح.^(١٥)

(١) في (ك) : الغسل.

(٢) من (ك) .

(٣) قس (م) : لم يمكن.

(٤) هذا إذا كان القطع من فوق الكعب، فإنه يسقط حكم مسح الخف، ومسح على الرجل الأخرى فقط؛ لأنه
ليس له إلا رجل واحدة، أما إذا كان القطع دون الكعب، فلا يخلو: إما أن يبقى قدر أقل من ثلاثة أصابع من
القدم، فلا يجوز المسح عليه؛ بل يجب غسل القدم المقطوعة؛ لفوات محل المسح، فلا يجوز المسح على الرجل
الأخرى الصحيحة؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين الغسل والمسح، وهذا لا يجوز. وإما أن يبقى بقدر ثلاثة أصابع
فأكثر، فيجوز المسح عليها.

انظر: الفتاوى الحنافية ٤٨/١، مختارات التوازل للصرغيني ص ٢٣٧، الدر المختار للحصكفي ٢٧٣/١ .

(٥) مسألة: حكم المسح على الجبيرة ؟

الأصل لمحمد بن الحسن ٥٥/١، المبسوط للسرخسي ٧٤/١، تبين الحقائق للزيلعي ٥٣ .

(٦) المسح على الجبيرة لا يخلو: إما أنه يضره، فلا خلاف بين الحنفية في سقوطه؛ لأن الغسل أقوى من المسح وقد
سقط عن هذا الموضع لحرف الضرر، فالمسح أولى.

أما إذا كان لا يضره، فمحل خلاف ؟ فعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول: أنه مستحب، وعندهما: واجب؛
لأن غسل العضو كان واجباً ثم تعذر، فيجب بدله وهو يقدر عليه، فالطاعة بقدر الطاقة.

انظر: المبسوط للسرخسي ٧٤/١، تبين الحقائق للزيلعي ٥٣، رد المختار لابن عابدين ٢٧٩/١ .

(٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٨) وعليه الفتوى، وهو ما رجع إليه الإمام، وهي رواية محمد عنه.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٥٥/١، المبسوط للسرخسي ٧٤/١، رد المختار لابن عابدين ٢٧٩/١ .

(٩) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٠) من (م) .

(١١) في (م) : عليهما.

(١٢) سبق تخريجه (ص ٣٠٨)، هامش (٨)، وهو ضعيف.

(١٣) في (ك) : وإن سقط.

(١٤) في (م) : عن.

(١٥) فإن كان في الصلاة، يمضي عليها، وإن كان خارج الصلاة فإنه يعيد الجبائر عليها، ولا يعيد المسح. =

وذلك لأن هذا^(١) المسح ليس من شرطه تقديم الطهارة؛/ فلا يبطل بظهور ما تحته - إذا [٢٧/أ(٢)]
لم يجب غسله -^(٢)، كما لو مسح على شَعْر رأسه ثم حلقه.^(٣)

[٢٠٥/٥] [مسألة: أثر سقوط الجيرة بعد البرء في بطلان المسح]

قال: وإن سقطت^(٤) عن بُرء، بطل المسح.^(٥)^(٦)
وذلك لأن المسح قام مقام الغسل لعذر^(٧)،^(٨) وقد زال العذر؛ فبطل المسح^(٩)، وصار
كالمُتَيَمَّم إذا وَحَد الماء.^(١٠)

[٢٠٦/٦] [مسألة: أثر البرء وسقوط الجيرة في إعادة الصلاة]

قال^(١١) أصحابنا: إن الماسح على الجبائر لا يلزمه إعادة الصلاة.^(١٢)
وقال الشافعي^(١٣) - رحمه الله^(١٤) - : يُعيد الصلاة^(١٥).

= انظر: مختصر الطحاوي ص ٢١، التحفة للسمرقندي ٩١/١، الهداية للمرغيناني ٣٢/١.

- (١) قوله (هذا): لم ترد في (م).
- (٢) للاحتراز مما يجب غسله لزوال العذر، وهي المسألة القادمة.
- (٣) انظر: الفتاوى الخانية ٥١/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٣٧، حاشية الطحطاوي ص ١٣٧.
- (٤) في (ك): سقط.
- (٥) قوله (المسح): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٦) فإن كان خارج الصلاة، ولم يُحدث بعد المسح، يغسل موضع الجيرة لا غير، وبطل المسح، وإن كان في الصلاة يستقبل.
- انظر: التحفة للسمرقندي ٩١/١، الهداية للمرغيناني ٣٢/١، الكنز للنسفي ص ٨.
- (٧) في (م): بالعذر. وفي (ك): للعذر.
- (٨) ((إن المسح على الجيرة ما دام العذر قائماً أمل لا يدل)) تبين الحقائق للزيلعي ٥٢/١.
- (٩) قوله (المسح) لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٠) وقدر على استعماله، انتقض تيممه. انظر: المسألة رقم [١٥٥/٣] ص ٢٨٥.
- وانظر: مجمع البحرين لابن الساعاتي ١٨٢/١، البرهان للطرابلسي ص ١٦٨، شرح الثقاية للقاري ١١٨/١.
- (١١) في (م): وقد قال. وفي (ك): وقد قالوا.
- (١٢) انظر: التجريد للقندوري ٣٤٠/١، التحفة للسمرقندي ٩٢/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٢٣٥.
- وبه قال المالكية، والقول القديم للشافعي، والحنابلة.
- انظر للمالكية: المعونة للبغدادي ١٤٢/١، عيون المجالس له ٢٤٧/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٤٣ وللشافعية: الحاوي للماوردي ٢٧٩/١، التهذيب للبيهقي ٤٢٠/١، نهاية المحتاج للرملي ٢٨٨/١.
- وللحنابلة: المقنع لابن البناء ٢٥٩/١، المستوعب للسامري ١٩٠/١، كشاف القناع للبهوتي ١٢١/١.
- (١٣) وهو القول الجديد له. انظر: الحاوي للماوردي ٢٧٩/١، التهذيب للبيهقي ٤١٩/١، الروضة للنووي ١٠٦/١.
- (١٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٥) قوله (الصلاة): لم ترد في (ك).

لنا: [١] أن النبي ﷺ لم يأمر علياً - (١) - بالإعادة، (٢) مع سُؤاله عن أحكام الحادثة (٣).

[٢] ولأنها طهارة ضرورية؛ فلا يلزم (٤) إعادة ما صَلَّى بها، كطهارة المستحاضة.

فإن قيل: عُذرٌ نادرٌ لا يبطل في العادة؛ فلم يسقط معه (٥) فرضُ الصلَاة، كالمحبوس. قلنا: المحبوس عُذره من جهة الآدمي؛ فلم يسقط الفرض بمجردِهِ، وفي مسألتنا العُذر من جهة الله تعالى، فجاز أن يُؤثر في إسقاط الفرض. (٦)

[٢٠٧/٧] مسألة: النية في المسح على الخفين [

وقد قال أصحابنا (٧): إن مسح الخف لا يفتقر إلى النية (٨).
لأنه مسحٌ بالماء، كمسح الرأس.

والله أعلم (٩)

(١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٠٨)، هامش (٨)، وهو ضعيف.

(٣) في (م): الجبيرة.

(٤) في (ك): فلا تلزمه.

(٥) في (ك): منه.

(٦) انظر: التجريد للقدوري ١/٣٤١.

(٧) في الأظهر، والأصح، وقيل: تشترط فيه، كالتيتم للبدلية.

انظر: المستجمع للعين ١/٢٢٨، مواهب الرحمن ص ٢٠٥، مراقبي الفلاح للشرنبلالي ص ١٣٧.

(٨) في (ك): نية.

(٩) قوله (والله أعلم): لم ترد في (ك).

باب الحيض

[تعريف الحيض في اللغة، والاصطلاح]

الحيض في اللغة: عبارة عن خروج الدَّم، يقال: حاضت الأرنب، [إذا خرج منها الدَّم]^(١)، وحاضت الشجرة، إذا خرج منها الصَّمغ الأحمر.^(٢)
والاستحاضة: اسْتَفْعَالٌ، من الحيض،^(٣) وقالت فاطمة بنت [أبي حبيش]^(٤) ^(٥) للنبي ﷺ: (إني استحاض فلا أظهر)^(٦).

وأما الشرع، فإنه قد خَصَّ الاسم بدمٍ دون دم، ومن شَخَصٍ دون شخص، وسَمَّى كل نوع منها باسم،^(٧) وعُلِّقت به الأحكام، ويجيء^(٨) بياها فيما بعد - إن شاء الله تعالى^(٩) -.

(١) من (ك).

(٢) الحيض لغة: مصدر، حاضت المرأة تبيض حيضاً، ومحاضاً، ومحيضاً، فهي حائض، وأصله من السَّيلان، يقال: حاض الوادي، إذا سال.

انظر: الصحاح للجوهري ١٠٧٣/٣، المصباح المنير للقيومي ص ٨٥، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص ٨٢٦.

(٣) انظر: النهاية لابن الأثير ١/٤٦٩، المطالع للبعلي ص ٣٠، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٦٤. وانظر ص ١٣٥ من الرسالة

(٤) من (ك)، ومصادر الحديث. وفي الأصل، و (م): بنت قيس.

(٥) فاطمة بنت أبي حبيش: هي فاطمة بنت أبي حُبَيْش بن المطلب القرشية الأسدية.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣/٣٤١٣، أسد الغابة لابن الأثير ٧/٢١٤، الإصابة لابن حجر ٤/٣٨١.

(٦) متفق عليه، البخاري في مواضع، منها في كتاب الوضوء، باب غسل الدَّم، برقم (٢٢٨) ٩٣/١، ومسلم في

كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها ومبالاتها، برقم (٣٣٣/٦٢) ٢٦٢/١. من حديث عائشة رضي الله

عنها، أنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حُبَيْش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن امرأة استحاض فلا أظهرُ

أفأذع الصلاة؟ فقال: (لا؛ إنما ذلك عرق وليس بحيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي

عنك الدَّم، ثم صلي).

فائدة: في اللاتي ذكر أهنَّ استحضن على عهد رسول الله ﷺ:

قال السيوطي: ((فقال الشيخ وليّ الدّين العراقي في شرح أبي داود: اعلم أن اللاتي ذكر أهنَّ استحضن على

عهد رسول الله ﷺ تسع، فاطمة هذه - يعني بنت أبي حُبَيْش، وهي نفسها فاطمة بنت قيس -، وأم حبيبة

بنت جحش، وأختها حمّة، وأختها زينب أم المؤمنين إن صحَّ، وسهلة بنت سهل، وسودة أم المؤمنين، وأسماء

بنت مرثد الحارثية، وزينب بنت أبي سلمة، وبائدة بنت غيلان الثقفية)) شرح سنن النسائي ١/١١٧.

(٧) الحيض في الشرع: ((اسم لدم خارج من الرَّحِم، لا يعقب الولادة، مقدّر بقدر معلوم، في وقت معلوم))

البدائع للكاساني (٣٩/١). ودم الحيض: هو دمٌ ثخين، منتنٌ، يخرج من رحم امرأة، سالمة عن الداء والصَّغر.

انظر: الاختيار للموصللي ١/٢٦، المصباح المنير للقيومي ص ٨٥، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٦٣، ومصرّح بنقل

تعريف الحيض في اللغة، والشرع عن المؤلف.

(٨) في (م): ونحن نورد بياها. وفي (ك): يجري بياها.

(٩) قوله (تعالى): لم ترد في (ك).

[فصل: في أقل الحيض، وأكثره]

[٢٠٨/١] مسألة: أقل الحيض

قال - رحمه الله - : أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، فما نقص من ذلك فليس بحيض وهو استحاضة. (١)

وقال الشافعي، (٢) - رحمه الله (٣) - : أقله (٤) يومٌ وليلة. (٥)

لنا: [١] ما رَوَى أبو أمامة الباهلي أن النبي ﷺ قال (٦): (أقل ما يكون الحيض (٧) للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام، وأكثر ما يكون عشرة أيام (٨)، فإن زاد الدم على (٩) أكثر من / عشرة [١٩/ب (ك)] أيام فهو استحاضة (١٠).

[٢] وروى واثلة بن الأسقع (١١) أن النبي ﷺ قال: (أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره

(١) وهو ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة: ثلاثة أيام بليلتيهما المتخللتين؛ لأن دخول الليالي ضرورة دخول الأيام المذكورة في الحديث، لا مقصوداً، والضرورة ترتفع بالليلتين المتخللتين.

وعن أبي يوسف في النوادر: يومان، وأكثر اليوم الثالث؛ لأن أكثر الشيء يقام مقام كله.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/٣٣٨، ٤٥٨، مختصر الطحاوي ص ٢٢-٢٣، بدائع الصنائع للكاساني ١/٤٠.

(٢) في (ك) : وقال الشافعي وأحمد.

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٤) في (ك) : أقل الحيض.

(٥) وهو أصح قول الشافعي، والمشهور عند الشافعية.

انظر: الأم للشافعي ١/٧٩، أحكام المتحيرة في الحيض للدارمي ص ١٦، المجموع للنووي ٢/٣٨٠.

وهو مذهب الحنابلة.

انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/١٠٤، رؤوس المسائل للعكري ١/١٣٣، شرح الزركشي ١/٤٠٦.

وقيل: أقل الحيض يوم، وهو قول للشافعي، ورواية للحنابلة.

وقيل: لا حد له، وأقل الحيض دفعة من الدم، وبه قال المالكية.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٥٠، التفريع لابن الجلاب ١/٢٠٥، الإشراف للبغداد ١/٢٥٣.

وللشافعية: الأوسط لابن المنذر ٢/٢٢٧، البيان للعمري ١/٣٤٤، المجموع للنووي ٢/٣٨٠.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/١٠٤، رؤوس المسائل للعكري ١/١٣٣، شرح الزركشي ١/٤٠٦.

(٦) في (م) : أنه قال.

(٧) في (ك) : من الحيض.

(٨) قوله (أيام) : لم ترد في (ك) .

(٩) قوله: (على) : لم ترد في (ك) .

(١٠) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (٧٥٨٦) ٨/١٥٢، والمعجم الأوسط برقم (٦٠٣)، والدارقطني في

سننه برقم (٥٩) ١/٢١٨، وابن عدي في الكامل ٢/٥٩٨، وابن الجوزي في العجل المتناهية ١/٣٨٣.

قال النووي: ((متفق على ضعفه عند المحدثين)) المجموع ١/٣٨٣.

(١١) واثلة بن الأسقع: واثلة بن الأسقع بن كعب، اللثي الكناي، أسلم قيل نبوك وشهدها، من أهل الصفة، =

عشرة أيام^(١) (٢).

[٣] ولأنه معنى مُقدَّرٌ إذا ظهر أثر في^(٣) الصلاة؛ فلم يُقدَّرْ أقلُّه/ بيومٍ وليلة، أصله [٢٧/ب(٢)] السَّقَر^(٤).

فإن قيل: قال النبي ﷺ^(٥) لفاطمة بنت/ قيس^(٦): (إن دم الحيض أسود يُعرف، فإذا كان [٢١/ب(س)] فأمسكي عن الصلاة)^(٧).

قيل له: معناه يُعرفُ بالوقت والأيام، وذلك لا يوجد^(٨) مُعتاداً في يومٍ وليلة.

فإن قيل: معنى إذا طراً أسقط فرض الصلاة، فجاز أن يكون يوماً وليلة، كالجنون. قيل له: الجنون لا يوجد في جنسه ما لا يؤثر في الصلاة؛ فكان الطُّهر^(٩) موجوداً عند حدوثه؛ فلم يحتاج إلى مُدة؛ فلذلك لم يُقدَّرْ أقلُّه، والحيض يوجد من جنسه ما لا يتعلق به حكم، فاحتاج إلى طُّهر^(١٠) مع الوجود، [فلذلك]^(١١) يُقدَّرُ بالاتفاق.

وإذا ثبت أنه لا يكون أقل من ثلاثة أيام، كان ما نقص من ذلك غير دم الحيض؛ فيكون

= حضر فتوح الشام، توفي سنة (٨٣هـ)، وكُفَّ بصره، وهو آخر من مات من الصحابة بدمشق، وقيل بالقدس. انظر: أسد الغاية لابن الأثير ٣٩٩/٥، تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٤٢/٢، الإصابة لابن حجر ٦٢٦/٣.

(١) قوله: (أيام): لم ترد في (م)، و (ك).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه برقم (٦١) ٢١٩/١، وقال: ((ابن منها مجهول، ومحمد بن أحمد بن أنس، ضعيف)). قال النووي: ضعيف، متفق على ضعفه عند المحدثين (المجموع ٣٦٠/١). انظر: نصب الراية ١٩٢/١.

(٣) في (م): إذا طراً في أثر.

(٤) في (م): المسافر.

(٥) في (م): روي عن النبي عليه السلام أنه قال.

(٦) قوله (بنت قيس): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، برقم (٢٨٦).

١/١٩٧، والنسائي في كتاب الطهارة، باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، برقم (٢١٥)، (٢١٦).

١/١٢٣، وفي كتاب الحيض والاستحاضة، باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، برقم (٣٦٢)، (٣٦٣).

١/١٨٥، والدارقطني في سننه ١/٢٠٧، والبيهقي في الكبرى ١/٣٢٥، والحاكم في المستدرک ١/٨١ وقال صحيح

على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان، وابن حزم، والنووي، والألباني في الإرواء برقم (٢٠٤).

وصحيح أبي داود برقم (٢٦٣)، وصحيح النسائي برقم (٢٠٩) وقامه: (وإذا كان الآخر، فتوضئي وصلّي).

(٨) في (ك): يوجد.

(٩) في (م)، و (ك): الطاهر.

(١٠) في (م): طاهر.

(١١) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: فكذلك، والمثبت أوضح للسياق.

[٢٠٩/٢] [مسألة: أكثر الحيض]

قال: أكثر الحيض عشرة أيام، فما زاد^(١) فهو استحاضة.^(٢)
وقال الشافعي^(٣) - رحمه الله^(٤) - : أكثره خمسة عشرة يوماً.

لنا: [١] حديث أبي أمامة الباهلي^(٥)،^(٦) وحديث واثلة بن الأسقع.^(٧)
[٢] ولأنه طهر صحيح؛ فلم يُجز أن يتقدّر به الحيض، كما إذا^(٨) زاد على خمسة عشر يوماً^(٩).

فإن قيل: قال النبي ﷺ: (ما رأيت ناقصات عقلٍ ودينٍ أغلب^(١٠) على سلب عقول ذوي الألباب منكن^(١١)) يامعشر النساء^(١٢)، قيل يارسول الله: ما نقصان عقليهنّ، ودينهنّ؟ فقال: أما نقصان عقليهنّ فشهادة امرأتين بشهادة رجلٍ، وأما نقصان دينهنّ فإن إحداهنّ^(١٣) تمكّت شطر عمرها

- (١) في (م): فما زاد على ذلك.
(٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، البدائع للكاساني ٤٠/١، المسائل الشريفة للديري ص ٣٠٣.
(٣) انظر: الأوسط لابن المنذر ٢٢٧/٢، البيان للعصامي ٣٤٥/١، المجموع للنووي ٣٨٠/٢.
وهو مذهب المالكية، وأصح الروايتين للحنابلة.
انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢٠٦/١، الإشراف للبغدادلي ٢٥٥/١، الذخيرة للقراقي ٣٧٤/١.
وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١٠٤/١، شرح الخرقي للزركشي ٤١٠/١، الإنصاف للمرداوي ٣٥٨/١.
وقيل: لا حجة لأكثر الحيض بالأيام، كما لا حجة لأقله، والحيض إقبال الدم المنفصل عن دم الاستحاضة، والطهر إنباره، وهو قول للمالكية.
وقيل: أكثره: ثمانية عشر يوماً، وهو قول للمالكية.
وقيل: أكثر الحيض سبعة عشر يوماً، وهي رواية للحنابلة.
(٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).
(٥) قوله (الباهلي) : لم ترد في (م).
(٦) سبق تخريجه (ص ٣١٣)، هامش (١٠)، المسألة رقم [٢٠٨/١]، وهو ضعيف.
(٧) سبق تخريجه (٣١٣-٣١٤)، هامش (٢)، المسألة رقم [٢٠٨/١]، وهو ضعيف.
(٨) في (ك): كما لو.
(٩) قوله (يوماً) : لم ترد في (م).
(١٠) في (م)، و (ك): أقدر.
(١١) في (ك): منهنّ.
(١٢) قوله (يامعشر النساء) : ساقطة من (ك).
(١٣) في (م): أحدهما.

لا تصلي^(١)، ورؤي: (نصف عمرها لا تصلي^(٢))، قالوا: وهذا لا يكون إلا بتقدير الحيض خمسة^(٣) عشر يوماً.^(٤)

قيل له: . المعروف من هذا الخبر^(٥): (تمكثُ عدد الأيام والليالي لا تصلي^(٦)) .
والشطر أيضاً لا يختص بالنصف؛ بل يتناول النصف وما دونه، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ فَوَلَّ وَجْهَكَ^(٧) شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٨) وليس المراد به^(٩) النصف، فإنه لو استقبل [شيئاً]^(١٠) منه، وإن قل^(١١) جازت صلاته،^(١٢) بمعنى القبلة^(١٣).^(١٤)
وقد يُتصور في المرأة ترك الصلاة نصف عمرها على قولنا؛ وهو إذا بلغت

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، برقم (٣٠٤) ١/١١٥ من حديث أبي سعيد الخدري، وفيه: (أليس إذا حاضت لم تصل، ولم تصم ؟ قلن: بلى، فذلك من نقصان دينها) .
وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان ...، برقم (٧٩/١٣٢) ١/٨٦ من حديث ابن عمر، وفيه: (وتمكث الليالي ما تصلي، وتُفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين) .
أما رواية: (تمكث شطر عمرها لا تصلي)، أو: (نصف عمرها لا تصلي)، فقد أنكره أهل الحديث، قال البيهقي: ((وأما الذي يذكره بعض فقهاءنا في هذه الرواية؛ من قعودها شطر عمرها، وشطر دهرها لا تصلي، فقد طلبته كثيراً فلم أجده في شيء من كتب أصحاب الحديث، ولم أجده له إسناداً بحال، والله أعلم)) معرفة السنن والآثار ٢/١٤٥، وقال النووي (المجموع ٢/٣٧٧): باطل لا يُعرف. وقال الحافظ (التلخيص ١/١٦٢): ((لا أصل له بهذا اللفظ)) .

(٢) قوله (ورؤي نصف عمرها لا تصلي) : ساقطة من (ك) .

(٣) في (ك) : إلا وأن يتقدّر الحيض بخمسة عشر .

(٤) لأن الشطر النصف، والظاهر أنه أراد منتهى نقصانها. انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١/٤١٠ .

(٥) في (م) : الحديث .

(٦) أخرجه من حديث أم سلمة رضي الله عنها، أحمد في المستدرك ٦/٢٩٣، أبو داود في كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض، ومن قال: تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض، برقم (٢٧٤) ١/١٨٧، والنسائي في كتاب الحيض والاستحاضة، باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر، برقم (٣٥٤)، (٣٥٥) ١/١٨٢ وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام إقرائها قبل أن يستمرها الدم، برقم (٦٢٣)، (٦٢٤) ١/٢٠٤ بلفظ: (إني أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال: لا، ولكن دعني قدر تلك الأيام والليالي التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي واستشري وصلّي)، صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٢٤٤)، وصحيح سنن النسائي برقم (٣٤٢)، وصحيح سنن ابن ماجة برقم (٥٠٦) .

(٧) قوله (والدليل عليه قوله تعالى: فول وجهك) : ساقطة من (م) .

(٨) سورة البقرة، الآية رقم (١٤٤)، ورقم (١٤٩)، والآية رقم (١٥٠) .

(٩) قوله (به) : لم ترد في (م) .

(١٠) من (م)، وفي الأصل، و (ك) : شيء، بالرفع، والمثبت هو الصحيح .

(١١) قوله (وإن قل) : ساقطة من (م) .

(١٢) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٧، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٦٢، الباب للميداني ١/٧٨ .

(١٣) قوله (بمعنى القبلة) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(١٤) انظر: جامع البيان للطبري ٢/٢٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/١٥٤، تفسير ابن كثير ١/٢٥٨ .

لخمس عشرة سنة، ثم حاضت عشرة أيام من^(١) كل شهر، حتى تم لها ستون سنة، فقد تركت الصلاة نصف عمرها، فقد قلنا [موجب]^(٢) الخبر.

وإذا ثبت أنه لا يكون أكثر من عشرة أيام^(٣)؛ فما زاد على ذلك يكون^(٤) استحاضة؛ لأن الدم الخارج من الرحم؛ تارة يكون حيضاً، وتارة يكون استحاضة، وتارة يكون نفاساً^(٥)، فإذا لم يكن هذا الدم حيضاً، ولا نفاساً؛ بقي أن يكون استحاضة^(٦).

[٢٨/أ(٣)]

[٢١٠/٣] مسألة: حكم الحمرة، والصفرة، والكُدرة في أيام الحيض

قال: وما تراه المرأة من الحمرة، والصفرة، والكُدرة^(٧) في أيام الحيض، فهو حيض، حتى ترى البياض خالصاً^(٨).

وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة^(٩) - رحمه الله (١٠) - (١١).

وقال أبو يوسف، ومحمد^(١٢) - رحمهما الله (١٣) -: الكُدرة لا تكون حيضاً حتى يتقدمها دم حيض^(١٤).

وبه قال الشافعي - رحمه الله (١٥) - (١٦).

(١) في (ك) : في.

(٢) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: بواجب.

(٣) قوله (أيام) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٤) في (م) : فهو استحاضة.

(٥) في (م)، و (ك) : وتارة يكون نفاساً، وتارة يكون استحاضة.

(٦) من أول قوله (فإذا لم يكن) إلى قوله (استحاضة) : ساقطة من (م).

(٧) في (م) : من الحمرة والكُدرة والصفرة. وفي (ك) : من الصفرة والحمرة والكُدرة.

(٨) انظر: المبسوط للسرخسي ١٨/٢، البدائع للكاساني ٣٩/١، الاختيار للموصلي ٢٧/٢.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، تبين الحقائق للزيلعي ٥٥/١، المسائل الشريفة للديري ص ٣٢٩.

(١٠) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) في (م) : قول أبي حنيفة، يعني إذا رأيت ذلك في أيام الحيض.

(١٢) قال أبو بكر الجصاص: ((محمد مع أبي حنيفة في هذه المسألة)) شرح مختصر الطحاوي ١٧٢/١.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٣٧/١، البدائع للكاساني ٣٩/١، مجمع البحرين لابن الساعاتي ٢٥٥/١.

(١٣) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م)، و (ك).

(١٤) الكُدرة في آخر أيام الحيض، بلا خلاف في المذهب، وفي أول أيام الحيض، هو محل الخلاف ؟

انظر: المبسوط للسرخسي ١٨/٢، البدائع للكاساني ٣٩/١، الاختيار للموصلي ٢٧/٢.

واختاره الطحاوي (مختصر الطحاوي ص ٢٣).

(١٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).

(١٦) أي يقول أبي حنيفة.

وجه قول أبي حنيفة - رحمه الله ^(١) - : [١] ما روي أن النساء كنّ يحملن الكرّسُف ^(٢) إلى عائشة - رضي الله عنها ^(٣) - لتنظر ^(٤) إليه فتقول: (لا، حتى ترين مثل ^(٥) القصّة البيضاء ^(٦)) ^(٧).

[٢] ولأن ما يكون حيضاً إذا تقدّمه ^(٨)

الدم، ^(٩) يكون حيضاً ^(١٠) وإن لم يتقدمه دم الحيض، كالحُمرة. ^(١١)

وجه قولهما: إنه إذا تقدّمه الدم؛ فالأظهر ^(١٢) أن ذلك ^(١٣) من أحزائه، / وإذا لم يتقدمه [٢٢/أ(س)] دم؛ فلا دلالة تدلّ على كونه حيضاً؛ فلم تحكّم به ^(١٤) حيضاً من غير دلالة، ولا تُشبهه الحُمرة، والصُّفرة؛ لأن ذلك من ألوان الدم، ^(١٥) / ألا ترى أنه يختلف باختلاف الأوقات، [٢٠/أ(ك)] والأشخاص، فحكمنا به ^(١٦) حيضاً بهذه الدلالة.

= انظر: الأوسط لابن المنذر ٢/٢٣٥، الحاوي الكبير للماوردي ١/٣٩٩، المجموع للنووي ٢/٣٩٥ .
وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٥٠، الكافي لابن عبد البر ص ٣١، الذخيرة للقراقي ١/٣٨١.

والحنابلة: الإرشاد لأبي موسى الشريف ص ٤٦، المقنع لابن قدامة ١/٩٥، المبدع لابن مفلح ١/٢٨٨ .

(١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) الكرّسُف: القطن، والمراد به ما تحتشي به المرأة من قطنة وغيرها لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا.

انظر: الزاهر للأزهري ص ١٤٠، مختار الصحاح للرازي ص ٢٦٨، المصباح المنير للفيومي ص ٢٧٤ .

(٣) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (ك) .

(٤) في (ك) : فتنظر.

(٥) قوله: (مثل) : لم ترد في (م) .

(٦) القصّة البيضاء: هو ماء أبيض يدفعه الرَّحم عند انقطاع الحيض، والقصّة التّورة، أو الجصّ، والمعنى: حتى تخرج القطنة، أو الخرقة التي تحتشي بها الحائض كأنها قصّة بيضاء نقيّة لا تخالطها صُفرة.

انظر: الفائق للزمخشري ٢/٧٢، النهاية لابن الأثير ٤/٧١، المصباح المنير للفيومي ص ٢٦١ .

(٧) أخرجه مالك في الموطأ، برقم (٩٧) ١/٥٩، والبحاري تعليقاً في كتاب الحيض، باب إقبال الحيض وإدباره

١/١٢٠، والدارمي في سننه ١/٢١٤، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (١١٥٩) ١/٣٠١ .

(٨) في (م) : إذا لم يتقدمه.

(٩) وهو محل اتفاق بينهم. انظر: البدائع للكاساني ١/٣٩ .

(١٠) قوله (يكون حيضاً) : ساقطة من (م) .

(١١) في (م) : وإن لم يتقدمه دم كالحُمرة. وفي (ك) : وإن لم يتقدم الدم، أصله الحُمرة.

(١٢) في (م) ، و (ك) : فالظاهر.

(١٣) قوله (أن ذلك) : ساقطة من (ك) . وفي (م) : أن الكدرة.

(١٤) في (ك) : بكونه.

(١٥) ((جميع ألوان الدم؛ من الحُمرة، والصُّفرة، والكُدرة، والخُضرة، في أيام الحيض حيض)) التبيين للزيلعي ١/٥٥

(١٦) في (ك) : بكونه.

[فصل: فيما يَحْرُمُ على الحائض]

[٢١١/١] [مسألة: أثر الحيض في إسقاط الصلاة]

[٢١٢/٢] [مسألة: أثر الحيض في تحريم الصوم]

قال - رحمه الله ^(١) - : والحيض يُسْقِطُ عن الحائض الصلاة ^(٢) وَيَحْرُمُ عليها الصوم، فتقضي الصوم ^(٣) ولا تقضي الصلاة.

وذلك لما رُوِيَ ^(٤) أَنَّ امرأة ^(٥) ^(٦) سألت عائشة - رضي الله عنها - فقالت: ما لنا نقضي الصوم، ولا نقضي الصلاة؟ فقالت عائشة - رضي الله عنها ^(٧) - : (أَحْرُورِيَّةٌ ^(٨) أُنْتُ؟ كُنَّ النِّسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْضِينَ الصَّوْمَ، وَلَا يَقْضِينَ الصَّلَاةَ) ^(٩).

[٢١٣/٣] [مسألة: دخول الحائض للمسجد]

قال: ولا تدخل المسجد. ^(١٠)

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) .

(٢) مسألة: أثر الحيض في إسقاط الصلاة.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ١/١٣٤، المجموع لابن الساعاتي ١/٢٣١. وأجمع العلماء على إسقاط فرض الصلاة عن الحائض، وإن صلّت كانت صلاتها فاسدة، ولا تقضي إذا طهرت. انظر: الأوسط لابن المنذر ٢/٢٠٢، بداية المجتهد لابن رشد ١/١٤٨، موسوعة الإجماع لأبي حبيب ٢/٦٣٣.

(٣) مسألة: أثر الحيض في تحريم الصيام.

انظر: الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ١/١٣٤، المختار للموصلي ١/٢٧، المستجمع للعيني ١/٢٣١. وقد أجمع المسلمون على تحريم الصوم على الحائض، فإن صامت لا يصح صومها، وأن عليها القضاء إذا طهرت. انظر: الأوسط لابن المنذر ٢/٢٠٣، بداية المجتهد لابن رشد ١/١٤٨، موسوعة الإجماع لأبي حبيب ٢/٧٣٢، ٧٤٧.

(٤) قوله (لما رُوِيَ) : لم ترد في (م) .

(٥) في (ك) : أَنَّ امرأة .

(٦) هي معاذة العدوية، جاء مصرحاً به في رواية مسلم (٣٣٥/٦٩) : (عن معاذة قالت: سألت عائشة)، فذكره.

(٧) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٨) الحرورية: طائفة من الخوارج، نسبوا إلى حرّوراء، بفتح الحاء، وضم الراء، وهو موضع بقرب الكوفة على ميلين منها، وكان أول اجتماع لهم به، والمعنى: أخارجية أنت؟ لأن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة زمن الحيض، أي هذه طريقة الحرورية، وبشت الطرق، والاستفهام إنكاري.

انظر: غريب الحديث لابن الجوزي ١/٢٠١، النهاية لابن الأثير ١/٣٦٦، المصباح المنير للفيومي ص ٧١.

(٩) متفق عليه، البخاري في كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، برقم (٣٢١) ١/١٢٠، ومسلم في

كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، برقم (٣٣٥/٦٧) ١/٢٦٥.

(١٠) انظر: الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ١/١٣٥، كنز الدقائق للتسفي ص ٨، اللباب للميداني ١/٦١ .

وذلك^(١) لقوله ﷺ: (سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ، فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِجَنْبٍ، وَلَا حَائِضٍ^(٢))^(٣).

[٢١٤/٤] مسألة: طواف الحائض بالبيت

قال: وَلَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ.^(٤)

وذلك لأن النبي ﷺ قال لعائشة - رضي الله عنها^(٥) - لما حاضت: (أَرْضِي عَنْكَ الْعِمْرَةَ، وَافْعَلِي مَا يَفْعَلُهُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ)^(٦).

[٢١٥/٥] مسألة: وطء الحائض

قال: وَلَا يَأْتِيهَا^(٧) زَوْجُهَا.^(٨)

لقوله تعالى^(٩): ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ^(١٠) ﴾^(١١) والنهي^(١٢) يقتضي تحريم المنهي

(١) قوله (وذلك) : لم ترد في (ك) .

(٢) في (م) : وَلَا حَائِضٌ .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب في الجنب يدخل المسجد برقم (٢٣٢) ١/١٥٧، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في اجتناب الحائض المسجد، برقم (٦٤٥) ١/٢١٢، والبيهقي في الكبرى ٢/٤٤٢ وقال: ليس هذا الحديث بالقوي، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (٤٠)، والارواء برقم (١٩٣) قال الألباني في الإرواء (٢١١/١): ((رواه البيهقي (٢١٦/١)، وابن جرير في تفسيره (٦٢/٥) من طريقين عن المنهال بن عمرو، عن زر بن حبيش عنه. وهذا سند صحيح)) . وصححه ابن خزيمة، وحسنه ابن القطان.

انظر: نصب الراية للزيلعي ١/١٩٤، الدراية لابن حجر ١/٨٥، وتعليق السيّد عبد الله اليماني على الدراية ١/٨٥

(٤) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/١٣٥، كنز الدقائق للنسفي ص ٨، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٣٨ .

وهو محل إجماع. انظر: المجموع للنووي ٢/٣٥٦ .

(٥) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٦) متفق عليه، البخاري في مواضع، منها في كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلّها إلّا الطواف بالبيت، برقم (٣٠٥) ١/١١٥، ومسلم في كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام...، برقم (١١٩) ٢/٨٧٣ .

(٧) ((ذكره بلفظ الكناية تأدياً، وتثليفاً، واقتدى بقوله تعالى: { فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ })) الجوهرة للحدادي ص ٣٨

(٨) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/١٣٥، المختار للموصل ١/٢٨، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٣٨ .

وتحريم وطء الحائض محل إجماع. انظر: بداية المجتهد لابن رشد ١/١٤٨، المجموع للنووي ٢/٣٥٩ .

(٩) في (ك) : لقوله تعالى: { فاعتزلوا النساء في الحيض }، وقوله تعالى: { وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ } .

(١٠) سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٢) .

(١١) النهي في اللغة: الكفّ، والمنع، ومنه سُمّي العقل نُهيّة؛ لأنه يمنع صاحبه وينهاه، عن القبيح، وضدّه الأمر.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣٢٠، لسان العرب لابن منظور ١٤/٣١٢، المصباح المنير للفيومي ص ٣٢٣ .

النهي في الاصطلاح: القول الدال بالذات على اقتضاء الكف عن فعل مدلول عليه بلا فعل، على جهة العلو

انظر: أصول اليزدوي ١/٢٥٦ (مع كشف الأسرار)، أصول السرخسي ١/٧٩، التعريفات للجرجاني ص ٢٤٨

[٢١٦/٦] [مسألة: قراءة القرآن للحائض، والجنب]

قال: ولا يجوز لحائض، ولا جنب قراءة القرآن. (٣)

وذلك: [١] لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: (لا يقرأ الجنب، والحائض شيئاً من القرآن) (٤) (٥).

[٢] ولأنه يُباشِر (٦) القرآن بَعْضِهِ يَلْزِمُهُ غَسْلُهُ؛ فَمُنْعٌ مِنْ ذَلِكَ، كما لو مَسَّهُ وعلى يده نجاسة.

[٢١٧/٧] [قراءة ما دون الآية للحائض، والجنب]

والصحيح من مذهب أصحابنا: أن الآية، وما دونها، سواء في المنع؛ (٧) إذا قصد بذلك القرآن؛ لأن المنع إنما كان (٨) لحُرمة القرآن، وذلك لا يختلف بقليله، وكثيره.

فأما ما دون الآية إذا لم يقصد به القرآن (٩)؛ مثل

قوله: الحمد لله، وسبحان الله، ولا إله إلا الله (١٠)؛ فلا يُمنع

(١) قوله (والنهي يقتضي تحريم المنهي عنه) : ساقطة من (ك) .

(٢) النهي إذا ورد مجرداً عن القرائن يقتضي تحريم المنهي عنه، وبه قال جماهير أهل العلم.

انظر: أصول السرخسي ٨٠/١، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٨٧، تيسير التحرير لأmir بادشاه ٣٧٦/١،

أثر الاختلاف القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء لمصطفى الحين ص ٣٣٢ .

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء للخصاص ١٧٢/١، الفقه النافع للسمرقندي ١٣٥/١، الهداية للمرغيناني ٣٣/١.

((هذا حكم قراءتها باللسان، فأما إجراء القراءة على القلب من غير تحريك اللسان، والنظر في المصحف وتمرار

ما فيه في القلب، فجائز بلا خلاف)) المجموع للنووي ٣٥٧/٢.

(٤) في (ك) : لا يقرأ الحائض، ولا الجنب القرآن.

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن، برقم (١٣١)

٢٣٦/١، ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، برقم (٥٩٥)،

(٥٩٦) ١٩٥/١، والبيهقي في الكبرى ٨٩/١. ضعفه الألباني في الإرواء برقم (١٩٢)، وقال في ضعيف سنن

ابن ماجة برقم (١٣٠)، (١٣١): منكر.

(٦) في (ك) : باشر.

(٧) انظر: البدائع للكاساني ٣٨/١، الهداية للمرغيناني ٣٣/١، التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٤٦.

خلافاً لأبي جعفر الطحاوي في أنه يباح لهما قراءة ما دون الآية. انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨.

(٨) قوله (إنما كان) : لم يرد في (ك) .

(٩) من أول قوله (وذلك لا يختلف بقليله وكثيره) إلى قوله (لم يقصد به القرآن) : ساقطة من (م) .

(١٠) قوله (وسبحان الله، ولا إله إلا الله) : ساقطة من (ك) .

منه؛^(١) لأنه قد يذكر لا على^(٢) وجه القرآن، والمنع لم يثبت لذلك.

[٢١٨/٨] مسألة: من المصحف للمُحَدِّثِ [

قال: ولا يجوز لِمُحَدِّثٍ مَسُّ المصحف؛ إلا أن يأخذه بغلافه^(٣).^(٤)

وذلك: [١] لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٥).

[٢] وَرُويَ في كتاب عمرو بن حزم^(٦) الذي كتبه له رسول الله ﷺ: (وَأَنْ

لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ)^(٧).^(٨)

[٢١٩/٩] مسألة: حمل المحدث للمصحف بغلافه [

فَأَمَّا حَمْلُهُ بِغِلَافِهِ^(٩)، فيجوز.^(١٠)

(١) وهي أصح الروايات، وفي التسمية اتفاق أنه لا يمنع، إذا كان على قصد الثناء، أو افتتاح أمر ما، وأما الأذكار فالمقول إباحتها مطلقاً. انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١/٣٤٦. قال النووي: ((أجمع العلماء على جواز التسبيح والتهليل، وسائر الأذكار غير القرآن للحائض، والنفساء)) المجموع ٢/٣٥٧.

(٢) في (٢): على غير وجه القرآن.

(٣) في (٢): بغلافه، أو بعلاقته.

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، البدائع للكاساني ١/٣٧، الهداية للمرغيناني ١/٣٣.

(٥) سورة الواقعة، الآية رقم (٧٩).

وجه الدلالة: أن الضمير في قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ يعود إلى القرآن، والمطهرون هم المتوضئون من بني آدم، والخبر مفهومة النهي. انظر: أحكام القرآن للطحاوي ١/١١٨، المتحفة في أحكام المصحف للرشيد ١/١٢٧.

(٦) عمرو بن حزم: هو عمرو بن حزم الأنصاري، الخزرجي النجاري، أبو الضحاك، شهد الخندق وما بعدها، استعمله ﷺ على أهل بخران، وكتب له كتاباً فيه الفرائض والسُنن والصدقات والديات، توفي سنة (٥٣هـ) انظر: معجم الصحابة لأبي نعيم ٤/١٩٨، أسد الغابة لابن الأثير ٤/٢٠٢، الإصابة لابن حجر ٢/٥٣٢.

(٧) في (ك): إلا الطاهر.

(٨) أخرجه مالك في الموطأ، برقم (١/١٩٩)، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (١٣٢٨/١/٣٤١)، وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٤٤، والدارقطني في سننه ١/١٢١، والبيهقي في الكبرى ٤/٨٩، والخلافات ١/٨٧، والحاكم في المستدرک ١/٣٩٥، وأبو داود في المراسيل ص ١٣، والنسائي في كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول، واختلاف الناقلين له، برقم (٤٨٥٣/٨/٥٧) وذكره بطوله إلا أنه لم أجد فيه محل الشاهد، والدارمي ٢/١٦١ مختصراً. صححه جماعة من الأئمة من حيث الشهرة، قال ابن عبد البر في التمهيد ١٧/٣٣٨ ((رُوي مسنداً من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفةً يُستغنى بها في شهرتها عن الإسناد))، وصححه الألباني في الإرواء (ص ١٦٠). انظر: نصب الراية للزيلعي ١/١٩٦.

(٩) غلاف المصحف: أي كيسه، وهو ما يكون متجافياً عنه، على الصحيح، والمفتى به، دون ما هو متصل به، فالأصح أنه يمنع من مسّ الجِلْد إذا كان ملصقاً به.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٣٣، التصحيح والترحيج لابن قطلوبغا ص ١٤٧، البحر الرائق لابن نجيم ١/٣٥٠.

(١٠) لا بأس بأن يحمل شرجاً فيه مصحف، باتفاق.

انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/١٥٦، الهداية للمرغيناني ١/٣٣ =

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله^(٢) - : لا يجوز.

لنا: أن الغلاف^(٣) ليس من المصحف، بدليل أنه لا يدخل في بيعه من غير تسمية^(٤)، وإذا لم يكن منه فقد حمله وبينهما حائل؛ فيجوز، كما لو لفّه في ثياب وحملها^(٥).

فإن قيل: إنه قاصدٌ لحمل القرآن مع الجناية، فلا يجوز، كما لو أخذه بالذّفتين. قيل له: الذّفتين^(٦) من المصحف، ولهذا تدخل في بيعه من غير تسمية؛ فصارت كأوراقه، وهذا^(٧) بخلافه.

[٢٢٠/١٠] مسألة: وطء الحائض قبل الغسل، إذا انقطع دمها لأقل من أكثر الحيض [

قال: وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام، لم يجز وطؤها حتى تغتسل،^(٨) أو يمضي عليها وقت صلاة كاملة^(٩).

وذلك لأنها^(١٠) لا تأمن أن يعاودها الدم، فلم تحكم لها بحكم الطّاهرات، فإذا اغتسلت حكمنا بصحة غسلها؛ فحكمنا لها بحكم الطّاهرات بانضمام الغسل إلى الانقطاع.^(١١)

= وبه قال الحنابلة في المشهور، والصحيح من المذهب.

انظر: الفروع لابن مفلح ١/١٨٨، الإنصاف للمرداوي ١/٢٢٤، كشف القناع للبهوتي ١/١٣٥.

(١) انظر: البيان للعسراي ١/٢٤٧، المجموع للنووي ٢/٣٥٨، كفاية الأختار للحصيني ١/١٢٠. وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: الموطأ لمالك ١/١٩٩، المدونة لسحنون ١/١١٢، التلقيم للقاضي عبد الوهاب ١/٧٤.

والحنابلة: الفروع لابن مفلح ١/١٨٩، الإنصاف للمرداوي ١/٢٢٤، كشف القناع للبهوتي ١/١٣٥.

(٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٣) في (ك) : الخلاف.

(٤) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١/٣٤٩.

(٥) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١/٣٥٠.

(٦) في (م) : الذّفة.

(٧) في (ك) : وهنا.

(٨) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٦، المختار للموصلي ١/٢٨، مجمع البحرين لابن الساعاتي ١/٢٣٧.

(٩) قوله (أو يمضي عليها وقت صلاة كاملة) : ساقطة من (م) .

(١٠) قوله (لأنها) : ساقطة من (م) .

(١١) لأن مدة الاغتسال من حیضها، ومن أدلتهم من المنقول: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾

[سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٢)]، بقراءة فتح الطاء والهاء مع تشديدهما؛ أي حتى يغتسلن، وحملناه على من

انقطع دمها لأقل من عشرة أيام، أما قراءة التخفيف؛ أي حتى ينقطع حیضها، فحملناه على العشرة، عملاً

بالقراءتين. المبسوط للسرخسي ١/١٦، الاختيار للموصلي ١/٢٨، المستجمع للعتبي ١/٢٣٨.

[٢٢١/١١] مسألة: وطء الحائض إذا انقطع دمها لأقل من أكثر الحيض، ومضي عليها وقت صلاة [وعلى هذا،^(١) إذا مضى عليها وقت صلاة، [ولم ترَ الدَّم] ^(٢)، جاز للزوج وطؤها؛^(٣) لأننا لمَّا أوجبنا عليها الصلاة؛ حكمنا^(٤) لها بحكم الطَّاهرات.^(٥)

[٢٢٢/١٢] مسألة: وطء الحائض إذا كانت مسافرة وتيممت [وعلى هذا، إذا كانت مسافرة فتيممت وصلَّت؛^(٦) لأننا لمَّا حكمنا بصحة صلاتها،^(٧) حكمنا لها بحكم الطَّاهرات.

فأما إذا ما^(٨) /تيممت، ولم تُصلِّ، فإنه لا يجوز للزوج وطؤها.^(٩)
وقال محمد^(١٠) - رحمه الله^(١١) -: يجوز.

وجه قولهما: إن التيمم لا يَسْتَقَرُّ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ؛ لِحَوَازِ أَنْ تَرَى الْمَاءَ فَيُبْطِلَ تَيْمُمَهَا^(١٢)، وإذا كان كذلك، فلم يُحْكَمْ^(١٣) لها بحكم الطَّاهرات، / فلم يُجْزَ وطؤها، وليس كذلك [٢٠/ب(ك)] الغُسل؛ لأنه لا يَبْطُلُ حُكْمُهُ بَعْدَ صِحَّتِهِ، فَيُحْكَمُ لها بحكم الطَّاهرات^(١٤).

(١) في (٢)، و (ك)؛ وعلى هذا قالوا أيضاً.

(٢) من (٢).

(٣) خلافاً لَوُفْرٍ؛ لبقاء فرض الاغتسال عليها، كما لو كان قبل مضي الوقت.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٦، الاختيار للموصلي ١/٢٨-٢٩، المستجمع للعيني ١/٢٣٧.

(٤) في (ك)؛ حُكْمٌ بِصِحَّةِ صَلَاتِهَا فَحُكْمًا.

(٥) لأن الصلاة صارت دَيْنًا فِي ذِمَّتِهَا بِخُرُوجِ وَقْتِهَا، وَذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الطَّاهَرَاتِ، قُبِيتْ صِفَةُ الطَّهَارَةِ لَهَا شَرْعًا، كَمَا ثَبِتَ بِالْاِغْتِسَالِ.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٦، البرهان للطرابلسي ص ٢٣١، حاشية ابن عابدين ١/٢٩٥.

(٦) أي يجوز للزوج على الصحيح وطء زوجته إذا انقطع دمها لأقل من عشرة أيام، وكانت في سفر، ولم تُجِدْ الماء فتيممت وصلَّت. انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٧، البدائع للكاساني ١/٤٥، حاشية ابن عابدين ١/٢٩٤.

(٧) بعد أن حكمنا بصحة تيممها.

(٨) في (ك)؛ إذا تيممت.

(٩) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٧، البدائع للكاساني ١/٤٥، حاشية ابن عابدين ١/٢٩٤.

(١٠) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١١٨، البدائع للكاساني ١/٤٥، حاشية ابن عابدين ١/٢٩٤.

قال في المبسوط (١/١١٨): ((والأصح أنه ليس للزوج أن يقربها عندهم جميعاً؛ لأن محمداً - رحمه الله تعالى - إنما جعل التيمم كالإغتسال فيما هو مبني على الاحتياط، وهو قطع الرجعة، والاحتياط في الوطء تركه، فلم يجعل التيمم فيه قيل تأكده بالصلاة كالإغتسال، كما لم يقعله في الحل للأزواج)).

(١١) قوله (رحمه الله)؛ لم ترد في (٢)، و (ك).

(١٢) قوله (تيممها)؛ لم ترد في (٢)، و (ك).

(١٣) في (ك)؛ لحكم.

(١٤) من أول قوله (فلم يجز وطؤها) إلى قوله (الطاهرات)؛ ساقطة من (٢).

وجه قول محمد - رحمه الله^(١) - : إنها صارت على حالة يصح دخولها في الصلاة؛ فكأنها اغتسلت.

[٢٢٣/١٣] مسألة: وطء الحائض قبل الغسل، إذا انقطع دمها لأكثر الحيض [

قال: وإن انقطع دمها لعشرة أيام،^(٢) جاز وطؤها قبل الغسل^(٣).^(٤)

وقال زُفر،^(٥) والشافعي^(٦)(٧) - رحمهما الله^(٨) - : لا يجوز حتى تغتسل.

وذلك^(٩) لأننا حكمنا^(١٠) بصحة صومها؛^(١١) فجاز للزوج وطؤها، كما بعد الاغتسال.

فإن قيل: قال الله سبحانه وتعالى^(١٢): ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾^(١٣) وهذا/ يُفيد [٢٩/أ(٢)]

الاجتماع؛ لأن الفعل إذا أضيف إلى من يصح منه^(١٤)، أفاد إحداثة.

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) أي (إذا انقطع دم الحيض على رأس العشرة) المستجمع للعين ٢٣٧/١ .

(٣) في (م) : جاز وطؤها قبل الغسل عند علمائنا الثلاثة .

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ١٦/٢ ، رؤوس المسائل للزحشري ص ١٢٨ ، الهداية للمرغيناني ٣٣/١ .

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ١٦/٢ ، الاختيار للموصلي ٢٨/١ - ٢٩ ، المستجمع للعين ٢٣٧/١ .

(٦) قوله (والشافعي) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٧) انظر: حلية العلماء للقفال ٢٧٧/١ ، المجموع للنووي ٣٧٠/٢ ، منهج الطلاب لتركيب الأنصاري ٥٠/١ .

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٥٢/١ ، الاستذكار لابن عبد البر ٣٢٣/١ ، عقد الجواهر لابن شاس ٧٢/١ .

والحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١١٨/١ ، المبدع لابن مفلح ٢٦٢/١ ، الإنصاف للمرداوي ٣٤٩/١ .

(٨) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) في الأصل، و (م) : وجه قولها وذلك، ولم أثبت عبارة (وجه قولها) لإيهامها أن الدليل المساق لزُفر،

والشافعي، وهو خطأ.

(١٠) في (م) : لو حكمنا.

(١١) حيث أجمعوا على أن المرأة إذا انقطع دمها، يلزمها الصوم، فوجب أن لا يمنع الوطء.

ومن أدلتهم: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٢)] وجه الدلالة:

من وجهين، أحدها: قراءة التخفيف في قوله: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ أي حتى ينقطع حيضهن، وإذا انتهت حلت

بالضرورة، فحملناه على العشرة. الثاني: قوله: ﴿حَتَّى﴾ تفيد الغاية، فما بعدها بخلافها، فإذا طهرن من

الحيض حل ما حرمَ منهنَّ من أجل الحيض.

انظر: الاختيار للموصلي ٢٨/١ ، المستجمع للعين ٢٣٨/١ ، المهران للطرابلسي ص ٢٣٢ .

(١٢) في (م) : قال الله عز وجل . وفي (ك) : قال الله تعالى .

(١٣) سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٢)، وجه الدلالة: قراءة فتح الطاء، والهاء مع تشديدهما في قوله ﴿يَطْهَرْنَ﴾

وهي قراءة شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف، مضارع (تطهر) أي اغتسل،

انظر: الغاية لابن مهران ص ١١٤ ، التيسير لأبي عمرو الداني ص ٨٠ ، المجموع للنووي ٢٣٧٠ .

(١٤) في (م) : منه الفعل .

كتاب الطهارة

قيل له: الآية لا تتناول من كانت أيامها أكثر الحيض^(١)؛ وإنما هي خاصة فيمن كانت أيامها أقل من أكثر الحيض، بدليل أنه قال تعالى^(٢): ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾^(٣) تقديره: ولا تقربوهن في الحيض، وهذا لا يوجد بعد مضي أكثر مدة الحيض؛ الحيض؛ لأنها لا توصف بالحيض، وعندنا هذه يقف وطؤها على الاغتسال،^(٤) وما في^(٥) معناه.

فإن قيل: ممنوعة^(٦) من الصلاة بحكم حدث الحيض، فلم يحل^(٧) وطؤها، كما لو انقطع انقطع لما دون العشرة.

قيل له: إذا كانت أيامها أقل؛ فإننا لا نحكم بزوال الحيض بانقطاعه؛ حتى يوجد ما ينفيه، فلما^(٨) لم يوجد يبقى حكمه، فلم يجز الوطء، وإذا مضت المدة فقد تيقنا بزواله،^(٩) فهو^(١٠) فهو أكثر من منافاة أحكامه.

(١) في الأصل: (من) الحيض، وتم حذفها؛ لاستقامة المعنى، وموافقتها لبقية النسخ.

(٢) قوله (تعالى): لم ترد في (ك).

(٣) سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٢).

(٤) أي من انقطع دمها عن أقل من أكثر الحيض، انظر المسألة رقم [٢٢٠/١٠] ص ٣٢٣.

(٥) في (م): وما هو في معناه.

(٦) في (م): هي ممنوعة.

(٧) في (م): فلم يجز.

(٨) في (ك): فما.

(٩) أي مضت مدة الحيض، وذلك بمرور أكثره، فقد تيقنا خروجها من الحيض، والمانع من الوطء هو الحيض، لا وجوب الاغتسال عليها، كالتأخر إذا كانت جنباً، فللزواج أن يقرها، فكذلك هنا.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٦.

(١٠) في (م): فهذا.

[فصل : في الطهر]

[٢٢٤/١] مسألة: الطهر المتخلل بين الدمين في مدة الحيض

قال: والَطَّهَرُ إذا تَخَلَّلَ بين الدَّمين في مُدَّةِ الحيض،^(١) فهو كالِدَمِّ الجاري.^(٢)
وهذا الذي ذكره قول أبي يوسف^(٣)^(٤) - رحمه الله^(٥) -، وهو إحدى^(٦) الروايتين عن
أبي حنيفة^(٧)

- (١) (« إذا أحاط الدم بطرفي مدة الحيض » العناية للبايزي ١/١٧٢ .
(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٣٣، المختار للموصللي ١/٢٧، كنز الدقائق للتسفي ص ٨ .
تحرير محل الخلاف:
لا خلاف في أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان خمسة عشر يوماً فصاعداً، يكون فاصلاً بين الدمين.
ولا خلاف في أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام، لا يكون فاصلاً بين الدمين.
واختلفوا فيما بين ذلك ؟ انظر: البدائع للكاساني ١/٤٣، المستجمع للعين ١/٢٥٠ .
صورة المسألة: أن الطهر المتخلل بين دمين والدمان في مدة الحيض، يكون حيضاً، كالمبتدأة إذا رأت يوماً دمًا،
وثمانية طهراً، ويوماً دمًا، فالعشرة كلها كالدم المتوالي؛ لإحاطة الدم بطرفي العشرة، ولو خرج أحد الدمين عن
مدة الحيض؛ بأن رأت يوماً دمًا، وتسعة طهراً، ويوماً دمًا، لا يكون حيضاً؛ لأن الدم الأخير لم يوجد في مدة
الحيض. انظر: البدائع للكاساني ١/٤٣، تبين الحقائق للزيلعي ١/٦٠، العناية للبايزي ١/١٧٢ .
(٣) في (٢) : وهذا الذي ذكره أبو يوسف .
(٤) الذي ذكره القدوري في المتن هي رواية محمد عن أبي حنيفة، وهي اختيار أصحاب المتن، وهو أن الدم إذا
كان في طرفي العشرة فالطهر المتخلل بينهما لا يكون فاصلاً، ويجعل كله كدم متوال، وإن لم يكن الدم في طرفي
العشرة كان الطهر فاصلاً بين الدمين.
انظر: فتح القدير لابن الهمام ١/١٧٢، والتبيين للزيلعي ١/٦٠، العناية للبايزي ١/١٧٢ .
ووجهه: أن استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالإجماع، فيعتبر أوله وآخره، كالنصاب في باب الزكاة،
فإن شرط وجوبها كمال النصاب في طرفي الحول، والنقصان في خلاله لا يضر .
انظر: الهداية للمرغيناني ١/٣٣، تبين الحقائق للزيلعي ١/٦٠، الوقاية للمحبوبي ١/٢٩ .
وقول أبي يوسف والمشهور عند، وهي آخر أقواله، وعليه الفتوى، هو أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان
أقل من خمسة عشر يوماً، لا يفصل، وهو كله كالدم المتوالي؛ لأنه طهر فاسد، فيكون بمنزلة الدم، ثم يقدر ما
ينبغي أن يجعل حيضاً، يجعل حيضاً، والباقي يكون استحاضة، قال في الهداية (١/٣٤): « والأخذ بهذا القول
أيسر »، وفي تبين الحقائق (١/٦٠): « وكثير من المتأخرين أفنوا بهذه الرواية؛ لأنها أسهل على المفتي
والمستفتي » . انظر: التجريد للقدوري ١/٣٥٦، البدائع للكاساني ١/٤٣، فتح القدير لابن الهمام ١/١٧٢ .
مطالع: لو رأت مبتدأة يوماً، وأربعة عشر طهراً، ويوماً دمًا، كانت العشرة الأولى حيضاً، يحكم ببلوغها به، ولو
رأت المعتادة قبل عادتها يوماً دمًا، وعشرة طهراً، ويوماً دمًا، فالعشرة التي لم تر فيها الدم، حيض؛ إن كانت
عادتها عشرة، فإن كانت أقل ردت إلى أيام عادتها. انظر: فتح القدير لابن الهمام ١/١٧٢ .
ووجهه: هو ما سيذكره الشارح قريباً .
(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (ك) .
(٦) في (ك) : وإحدى الروايتين .
(٧) عن الإمام أربع روايات في هذه المسألة، كما في البدائع (١/٤٣)، وهي :

وقال محمد^(٢) - رحمه الله^(٣) - : إذا كان الدم أكثر من الطهر،^(٤) أو مثله،^(٥) لم يُعتد بالطهر، وصار كالدم الجاري، وإن كان الطهر أكثر من الدم، وهناك طهرٌ مُجتمعٌ بثلاثة أيام،^(٦) فصلت به بين الدمين.

وجه قولهما^(٧) : أن ما دون خمسة عشر يوماً ليس بطهرٍ صحيح؛ بدليل أنه لا يفصل بين الدمين؛ فلم يُجز أن يُعتد به، كطهر يومٍ واحد.

= الرواية الأولى: رواية محمد عنه، وهي ما ذكره القدوري، وهي اختيار أصحاب المتون.
الرواية الثانية: رواية أبي يوسف عنه، وبه قال، وعليه الفتوى.
الرواية الثالثة: رواية الحسن عنه: أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام، لا يكون فاصلاً بين الدمين؛ بل كله بمنزلة الدم المتوالي - كقول محمد الذي ارتضاه لنفسه، وذكره المؤلف -، وإن كان ثلاثة أيام، كان فاصلاً بينهما كيفما كان.
مثال الأول: لو رأت مبتدأة يوماً دماً، ويومين طهراً، ويوماً دماً، فالأربعة أيام حيض.
مثال الثاني: لو رأت يومين دماً، وثلاثة طهراً، ويوماً دماً، لم يكن شيء منه حيضاً؛ لأن الطهر المتخلل بلغ ثلاثة أيام، وإن رأت يوماً دماً، وثلاثة طهراً، وثلاثة دماً، كانت الثلاثة الأخيرة حيض وإن رأت ثلاثة دماً، وثلاثة طهراً وثلاثة دماً، كان الحيض الثلاثة الأول فقط، لأنه أسرعهما إمكاناً.
الرواية الرابعة: رواية ابن المبارك عنه، وهو قول زُفر: أن الدم إذا كان في طرفي العشرة، وكان بحال لو جمعت الدماء المتفرقة تبلغ حيضاً، لا يصير الطهر فاصلاً بين الدمين، ويكون كله حيضاً، وإن كان بحال لو جمع لا يبلغ حيضاً، يصير فاصلاً بين الدمين.
مثاله: لو رأت يوماً، وثمانية طهراً، ويوماً دماً، لم يكن شيء منه حيضاً؛ لأن الدم في طرفي العشرة دون الثلاث، ولو رأت يومين دماً، وسبعة طهراً، ويوم دماً، فالعشرة حيض؛ لأن المرثي بلغ أقل مدة الحيض.
انظر: فتح القدير لابن الهمام ١/١٧٢، الوقاية للمحبوي ١/٢٩، مسائل الإمام أبي حنيفة رواية الحسن، لشوكت كراسنيش ١/٢٤٩.

- (١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (ك). وفي (م): رحمه الله.
- (٢) انظر: الأمل محمد بن الحسن ١/٥٧، البدائع للكاساني ١/٤٤، تبين الحقائق للزيلعي ١/٦٠.
- (٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٤) كما لو رأت يومين دماً، وثلاثة طهراً، ويومين دماً، فالسبعة حيض؛ لأن الدم أكثر من الطهر.
انظر: البرهان للطرابلسي ص ٢١٨.
- (٥) كما لو رأت يوماً دماً، وثلاثة طهراً، ويومين دماً، فالسبعة حيض؛ لأن الدم ساوى الطهر في طرفي الستة فصار غالباً. انظر: البرهان للطرابلسي ص ٢١٨.
- (٦) كما لو رأت يوماً دماً، وثلاثة طهراً، ويوماً دماً، لم يكن شيء منه حيضاً؛ لأن الطهر بلغ ثلاثة أيام وهو غالب على الدمين، فصار فاصلاً. انظر: البرهان للطرابلسي ص ٢١٨.
- (٧) هذا الاستدلال ليس لمسألة الباب؛ وإنما هو لاختيار أبي يوسف، وهي رواية عن أبي حنيفة، في أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً، يكون طهراً فاسداً، ولا يكون فاصلاً بين الدمين؛ بل يكون كله كدم متوال، ولم يذكر الشارح هذا القول، وأورد استدلاله.
أما وجه قولهما لمسألة الباب، والتي هي رواية محمد عن أبي حنيفة، فهو ما سبق ذكره (ص ٣٦٢)، هامش (٤). وانظر: البدائع للكاساني ١/٤٣، التبين للزيلعي ١/٦٠، مختصر الوقاية لصدر الشريعة المحبوي ١/٢٩.

كتاب الطهارة

وجه قول محمد - رحمه الله^(١) - : إن الطَّهْرَ لو لم يفصل في^(٢) العشرة أدّى إلى أن يكون طُهرها حيضاً، وحيضها^(٣) طُهرًا، ألا ترى أن المرأة لو رأت ساعة في^(٤) أول العشرة دماً، وظهرت عشرة أيام إلا ساعة، ثم رأت الدَّم^(٥) ساعة، ثم استمرَّ حكمنا لطُهرها بالحيض، ولدمها بالاستحاضة، وهذا قبيح، فيجب أن يفصل الطهر في مدة الحيض بين الدمين. والجواب عنه: أن من ولدت ولم ترَ بعد ذلك شيئاً، حتى يمضي عليها أربعة عشر يوماً، ثم رأت ساعة دماً؛ فالجميع نفاسٌ بالإجماع،^(٦) وقد جعلت تلك الساعة والأيام التي قبلها في حُكم ما وُجد فيه الدَّم^(٧)، كذلك في مسألتنا.

وإنما اعتبر محمد - رحمه الله^(٨) - أن يكون الطهر أكثر من الدَّم في العشرة؛ لأن القليل يَبْعُ الكثير أبداً، فإن كان الدَّم أكثر؛ فحُكم جميعه حُكم الدَّم، وإن كان الطَّهر أكثر؛ اعتبر شرطاً آخر، وهو أن يكون في^(٩) جُملة الطَّهر ثلاثة أيام مجتمعة؛/ لأن ما يحتاج إليه للفصل [٢٣/أ(س)] بين القليل والكثير يجب أن يكون له في نفسه حُكم، والثلاثة لها حُكم في نفسها، وقد جعلت في حُكم الكثير، ألا ترى أنه يُقدَّر بها أقلّ الحيض،^(١٠) ويتعلّق بها أحكام كثيرة؛ فوقع الفصل بها^(١١).

وإذا وقع الفصل بها^(١٢) عنده بين الدمين^(١٣) نظر في الطرف الأول، فإن جاز أن يكون حيضاً، جعله حيضاً، وهو أن يكون ثلاثة أيام، أو أكثر؛ لأنه مما يصحُّ أن يكون حيضاً، وقد وُجد في أيام الحيض، فإذا كان حيضاً كان الطرف الآخر استحاضة؛ لأن الطَّهر قد فصل

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) في (م) : بين العشرة .

(٣) في (م) ، و (ك) : ودمها .

(٤) في (م) : من أول .

(٥) قوله (الدَّم) : ساقطة من (ك) .

(٦) انظر: الهدائع للكاساني ١/٤١، المستجمع للعيني ١/٢٤٥، البرهان للطرابلسي ص ٢١٣ .

(٧) في (ك) : الدَّم فيه .

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) في (م) : من .

(١٠) انظر: الأصل للشيبي ١/٣٣٨، مختصر الطحاوي ص ٢٢، تبين الحقائق للزيلعي ١/٦١ .

(١١) في (م) ، و (ك) : بها عنده .

(١٢) قوله (بها) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(١٣) قوله (بين الدمين) : ساقطة من (ك) .

كتاب الطهارة

بينهما، وهو أقل من خمسة عشر يوماً، ولا يفصل بين دمي حيض أقل من طهر^(١) خمسة عشر يوماً بالاتفاق،^(٢) وإن كان الطرف الأول أقل من ثلاثة أيام فهو استحاضة؛/ لأنه لا يصح أن يكون حيضاً مع الفصل، ثم ينظر إلى الثاني، فإن جاز أن يكون حيضاً فهو حيض؛ لِمَا بَيَّنَّا، وإن كان أقل من ثلاثة أيام فهو استحاضة، وهذه المرأة لم تحض^(٣) عند محمد.^(٤)

[٢٢٥/٢] مسألة: أقل الطهر

قال: وأقل الطهر خمسة عشر يوماً،^(٥) ولا غاية لأكثره.

أما أقله؛ [١] فلقوله ﷺ: (إن [الحائض] ^(٦) تقعد نصف عمرها لا تصلي)^(٧).
[٢] ولأنها مدة يتعلق بها إيجاب الصلاة، والصوم؛ فوجب أن تكون مقدرة بخمسة عشر يوماً، أصله مدة الإقامة.^(٨)

[٢٢٦/٣] مسألة: أكثر الطهر

فأما أكثره؛ فلا غاية له^(٩).^(١٠)

لأن من النساء من تحيض في كل شهر مرة، ومنهن من تحيض في كل شهرين مرة^(١١)، ومنهن من ينقطع حيضها السنة، والستين، فإذا لا غاية له، ولا مدة^(١٢) معلومة^(١٣).^(١٤)

(١) قوله (طهر): ساقطة من (م).

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٤٣/١.

(٣) في (م): وهذه الرواية لا تختص.

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٤٤/١، فتح القدير لابن الهمام ١٧٢/١، تبين الحقائق للزيلعي ٦١/١.

(٥) ((إلا ما روي عن أبي حازم القاضي، وأبي عبد الله البلخي، أنه تسعة عشر يوماً)) البدائع ٤٠/١.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الوقاية للمحبوبي ٢٩/١، البرهان للطرابلسي ص ٢٠٧.

(٦) من (ك)، وفي الأصل، و (م): المستحاضة، وهو خطأ ظاهر.

(٧) سبق تخريجه (ص ٣١٦)، هامش (١)، المسألة رقم [٢٠٩/٢].

(٨) ((ألا ترى أن المرأة بالطهر تعود إلى ما سقط عنها بالحيض، كما أن المسافر بالإقامة يعود إلى ما سقط عنه

بالسفر، ثم أقل مدة الإقامة خمسة عشر يوماً، كذا لأقل الطهر)) البدائع للكاساني ٤٠/١.

(٩) من أول قوله (أما أقله) إلى قوله (فلا غاية له): ساقطة من (م).

(١٠) انظر: البدائع للكاساني ٤٠/١، المختار للموصلي ٢٩/١، الوقاية لصدر الشريعة المحبوبي ٢٩/١.

(١١) في (م): ومنهن في شهرين مرة. وفي (ك): ومنهن من في شهرين مرة.

(١٢) قوله (ولا مدة): ساقطة من (ك).

(١٣) في (م): معلومة توجد فيه.

(١٤) ولأن الطهارة في بنات آدم أصل، والحيض عارض، فإذا لم يظهر العارض يجب بناء الحكم على الأصل وإن

طال. انظر: البدائع للكاساني ٤٠/١.

[فصل: في أحكام الاستحاضة]

[٢٢٧/١] مسألة: ضابط دم الاستحاضة

قال: ودم الاستحاضة: هو ما تراه المرأة لأقل^(١) من ثلاثة أيام^(٢)، أو أكثر^(٣) من عشرة أيام^(٤).
وقد بينا ذلك^(٥).

[٢٢٨/٢] مسألة: حكم دم الاستحاضة

فحكمه^(٦) حُكْم الرُّعَاف الدائم^(٧)، لا يَمْنَع الصَّلَاةَ، ولا الصَّوْمَ^(٨)، ولا الوُطْءَ^(٩) وذلك لقوله ﷺ: (المستحاضة تنوضاً لوقت كل صلاة)^(١٠).
وإذا ثبت أنه لا يَمْنَع الصَّلَاةَ، لا^(١١) يَمْنَع من الصَّوْمِ، والوُطْءِ، كدم الرُّعَافِ.

(١) في (ك) : أقل.

(٢) قوله (أيام) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٣) في (م) : وأكثر.

(٤) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٣٤، المختار للموصلي ١/٢٦-٢٧، كنز الدقائق للنسفي ص ٨.

(٥) انظر: المسألة رقم [٢٠٨/١] ص ٣١٣، هامش (١)، والمسألة رقم [٢٠٩/٢] ص ٣١٥، هامش (٢).

(٦) في (م) ، و (ك) : قال وحكمه.

(٧) قوله (الدائم) : ساقطة من (ك) .

(٨) في (م) : لا يمنع الصوم ولا الصلاة.

(٩) المستحاضة تصلّي، وتصوم، وتقرأ القرآن، وتطوف بالبيت، ولزوجها إصابتها في أيام استحاضتها.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢، الهداية للمرغيناني ١/٣٤، المختار للموصلي ١/٢٧.

(١٠) من حديث عائشة، في قصة فاطمة بنت أبي حُيَيش رضي الله عنهما، أخرجه أحمد في المسند ٦/٤٢، ٢٠٤،

٢٦٢، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب من قال: تغتسل من طُهر إلى طُهر، برقم (٢٩٨) ١/٢٠٩، والترمذي

في كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة، برقم (١٢٥) ١/٢١٨، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسنتها،

باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدّت أيام إقرائها قبل أن يستمر بها الدم، برقم (٦٢٤) ١/٢٠٤، والدارمي

١/١٩٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٠٢، والدارقطني ١/٢١١، والبيهقي في الكبرى ١/٣٤٤.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٢٨٧) ١/٦٠، والارواء

برقم (١٠٩)، (١١٠) ١/١٤٦؛ إلا الزيادة في بعض الروايات: (وإن قطر الدّم على الحصى) .

ولفظ المؤلف قال عنه الزيلعي: ((غريب جداً)) نصب الراية ١/٢٠٤، وقال الحافظ في الدراية (٨٩/١):

((لم أجده هكذا))؛ إلا أن العيني قال في البناية (٦٧٥/١): ((قال بعضهم: هذا غريب، يعني بلفظ: لوقت

كل صلاة))، قلت: ليس كذلك؛ لأنه لا يلزم من عدم إطلاعه عليه أن يكون غريباً؛ بل رُوِيَ هذا الحديث بهذه

اللفظة في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حُيَيش: (وتوضّي لوقت كل صلاة)، ذكره ابن قدامة في المغني

ورواه الإمام أبو حنيفة رحمه الله هكذا: (المستحاضة تنوضاً لوقت كل صلاة) ...)) .

(١١) في (م) : لم يمنع الوُطْء والصوم. وفي (ك) : لم يمنع من الصوم والوُطْء.

[٢٢٩/٣] [مسألة: المعتادة إذا زاد دمها عن أيام عادتها، وعن أكثر الحيض]

قال: وإذا زاد الدَّم على العشرة، وللمرأة عادةً معروفةً، رُدَّتْ إلى أيام عادتها، وما زاد على ذلك فهو ^(١) استحاضة. ^(٢)

وقال الشافعي/ - رحمه الله ^(٣) - : تُمَيِّز باللَّون، ^(٤) فإن استوى اللَّون رُدَّتْ إلى أيام عادتها ^(٥). ^(٦)

لنا: [١] قوله ﷺ: (المستحاضة تُرَدُّ إلى أيامها المعتادة) ^(٧).

[٢] وَرُوِيَ أَنَّهُ [ﷺ] ^(٨) قال لفاطمة بنت أبي حُبَيْش ^(٩): (أقعدي الأيام التي

كُنْتَ تَقْعُدِينَ مِنْ قَبْلِ ^(١٠)، ثم اغتسلي وصلي ^(١١)) ^(١٢) فدلَّ على اعتبار الأيام.

[٣] ولأنَّ المرأة قد تَرى الدَّم في أيامها مختلفاً، ولا يُعْتَدُّ باختلاف لونه لوجُوده في وقتٍ يصلح للحيض، فدلَّ على أن الأيام أظهر في الدلالة من اللَّون.

(١) قوله (فهو) : لم ترد في (ك) .

(٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢، بداية المبتدئ للمرغيناني ٣٤/١، المختار للموصلي ٣٠/١ .
وبه قال الحنابلة .

انظر: المقنع لابن البناء ٢٨١/١، رؤوس المسائل للعكبري ١٢٢/١، الإنصاف للمرداوي ٣٦٥/١ .
وللمالكية روايتان؛ الأولى: تقعد أيام عادتها، وتستظهر بثلاثة أيام، ما لم يتجاوز الخمسة عشر، ثم تغتسل
وتصلي؛ أي تجلس ثلاثة أيام زيادة على عادتها للتحرِّي والاحتياط. انظر: المصباح المنير للفيومي ص ٢٠١ .
والثانية: أنها تقعد أكثر الحيض خمسة عشر يوماً .

انظر: المدونة لسحنون ٥٤/١، التفريع لابن الجلاب ٢٠٧/١، عيون المجالس للبغدادي ٢٥٩/١ .

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) في (ك) : به يميز اللون .

(٥) في (ك) : رُدَّتْ إلى الأيام .

(٦) فتعمل على التمييز إذا كان الدَّم ينفصل، فيكون في أيام قانئاً، ثخيناً، مختلماً، يضرب إلى السواد، له رائحة،
فتلك الحيضة نفسها، فإذا ذهب ذلك الدَّم وجاءها الدَّم الأحمر، الرقيق، المشرق، فهو عرقٌ وليست بالحيضة .
انظر: الأم للشافعي ٧٨/١، الوسيط للغزالي ٤٣٥/١، البيان للعمري ٣٥٨/١ .

(٧) سبق تخريجه بمعناه (ص ٣١٦)، هامش (٦)، المسألة رقم [٢٠٩/٢] .

(٨) من (م) .

(٩) في (ك) : لفاطمة بنت حُبَيْش .

(١٠) قوله (من قبل) : ساقطة من (ك) .

(١١) قوله (وصلي) : ساقطة من (ك) .

(١٢) أخرج بنحوه أحمد في المسند ٢٩٣/٦، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض، ومن قال تدع
الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض، برقم (٢٨١) ١٩٢/١، والنسائي في كتاب الطهارة، باب المرأة يكون
لها أيام معلومة تحيضها كل شهر، برقم (٣٥٤) ١٨٢/١، بلفظ: (فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد ثم
تغتسل)، صححه الألباني في صحيح أبي داود، برقم (٢٥١) .

كتاب الطهارة

فإن قيل: رُوي أن فاطمة بنت أبي حُبَيْش^(١) كانت تُستحاض، فقال لها النبي ﷺ: (إذا كان دم الحيض، فإنه أسود يُعرف^(٢))، فامسكي عن الصلاة، وإذا كان الأحمر فتوضئي، وصلّي، فإنه دم عِرْق^(٣))^(٤).

قيل له: لا اعتبار للأسود^(٥) عندك، بل الاعتبار للتغير^(٦)، ألا ترى أنها لو ابتدأت بدم أحمر، أو أصفر فاستمر، ثم تغير إلى دم أسود؛ فالأول هو الحيض، والأسود هو^(٧) استحاضة، فسقط ظاهر الخبر بالإجماع.^(٨)

[٢٣/ب(س)]

• واحتمل أن يكون المراد يُعرف بالأيام.

فإن قيل: دم خارج من الرحم؛ فوجب أن يدخله الاجتهاد، والتحري^(٩) عند الاشتباه، كالمني، والودي.

قيل له: المني لا يوجد على الصفة المخصوصة إلا ويوجب الغسل، فلذلك رُجع إلى صفته^(١٠)، والدم قد^(١١) يوجد على ما يعتبرونه، ولا يتعلق به حكم؛ فدلّ على أن اللون غير معتبر.

(١) في (ك): فاطمة بنت حُبَيْش.

(٢) يُعرف: بضم الياء وفتح الراء؛ أي تعرفه النساء باعتبار لونه وثخائه، أو بضم الياء وكسر الراء؛ أي له عرف ورائحة. انظر: النهاية لابن الأثير ٣/٢١٧، سيل السلام للصنعاني ١/٣٧١، عون المعبود للعظيم آبادي ١/٤٧١.

(٣) العِرْق: بكسر العين، وإسكان الراء، مجرى الدم في الجسد، جمعه عُرُوق، وفي النهاية لابن الأثير (٤/٢١٩): ((العِرْق من الحيوان: الأجوف الذي يكون فيه الدم)).

انظر: المغرب للمطري ص ١٧٥، المصباح المنير للقيومي ص ٢١٠، المعجم الوجيز ص ٤١٥.

(٤) سبق تخريجه (٣١٤)، هامش (٧)، المسألة رقم [٢٠٨/١].

(٥) في (ك): بالأسود.

(٦) في (م): الاعتبار للأسود عندك، أم الاعتبار للتغير.

(٧) قوله (هو): لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) انظر: البيان للعمري ١/٣٥٨، المجموع للنووي ٢/٤٠٩.

(٩) في (م): والذي.

(١٠) في (م): صفة.

(١١) قوله (قد): ساقطة من (ك).

[٢٣٠/٤] مسألة: المعتادة إذا زاد دمها عن أيام عادتها، إلى تمام أكثر الحيض [

وأما إذا زاد الدم على أيامها^(١) إلى تمام العشرة، ولم يزد على العشرة، فالجميع حيض عند أصحابنا^(٢) - رحمهم الله^(٣) - .

وذلك لأنها غير مستحاضة، ودم الحيض تارة يزيد، وتارة ينقص، إذا اعتد بنقصانه عن العادة، كذلك يُعتد^(٤) بزيادته عليها.

[٢٣١/٥] مسألة: المبتدأة إذا تطاول عليها الدم على صفة واحدة وزاد على أكثر الحيض [

قال: فإذا^(٥) ابتدأت^(٦) مع البلوغ مستحاضة، فحيضها عشرة أيام من كل شهر، والباقي استحاضة.^(٧)

وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة - رحمه الله - ، وبه قال محمد^(٨) - رحمه الله^(٩) - .^(١٠)
وعن أبي يوسف - رحمه الله^(١١) - : أها تأخذ في صلاحها، وصومها، وانقطاع الرجعة^(١٢)، بأقل الحيض، وفي الأحكام التي بينها وبين الأزواج بأكثر الحيض.^(١٣)

(١) في (٢) : أيامها المعروفة.

(٢) انظر: البدائع للكاساني ٤١/١، تبين الحقائق للزيلعي ٦٤/١، البرهان للطرابلسي ص ٢١٤ .

(٣) قوله (رحمهم الله) : لم ترد في (٢) ، و (ك) .

(٤) في (ك) : يعتبر .

(٥) في (ك) : فإن .

(٦) المبتدأة: البتة بفتح الباء وإسكان الدال، وفتح الهيمزة، أول الأمر، وهي التي ابتدأها الدم ولم تكن رأتها.

انظر: المجموع للنووي ٣٩٧/٢، تحرير ألفاظ التنبيه له ص ٥١، المصباح المنير للفيومي ص ٢٦ .

(٧) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢، الهداية للمرغيناني ٣٤/١، المختار للموصلي ٣٠/١ .

(٨) في (٢) ، و (ك) : قول أبي حنيفة، ومحمد .

(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (٢) ، و (ك) .

(١٠) أي تقعد أكثر الحيض، وهي عندهم عشرة أيام.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢، الهداية للمرغيناني ٣٤/١، المختار للموصلي ٣٠/١ .

وهي رواية للمالكية، والحنابلة، فتقعد أكثر الحيض، وهو عندها خمسة عشر يوماً.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٩/١، التفريع لابن الجلاب ٢٠٧/١، عيون المجالس للبغدادي ٢٥٩/١ .

والحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١٢٩/١، المحرر لأبي البركات ٢٧/١، الإنصاف للمرداوي ٣٦٣/١ .

(١١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (٢) ، و (ك) .

(١٢) الرجعة: اسم من رجع رجوعاً ورجعة، وله على امرأته رجعة، ورجعة، بكسر الراء وفتحها، والفتح أفصح.

وهي مراجعة الرجل أهله، أو استدامة الملك القائم في العدة، أي إبقاء النكاح على ما كان ما دامت في العدة.

انظر: المغرب للمطري ص ١٠٩، المصباح المنير للفيومي ص ١١٦، أنيس الفقهاء للقنوي ص ١٥٩ .

(١٣) وأقل الحيض عندهم ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢، الهداية للمرغيناني ٣٤/١، المختار للموصلي ٣٠/١ .

وجه/ قولهما: أن الثلاثة ليست بعادة لها، فلا تُردّ إليها لأجل الاستحاضة^(١)، أصله [٣٠/أ(م)]
الخمس^(٢).

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله^(٣) - : إن ما زاد على ثلاثة أيام يجوز أن يكون
حيضاً/، ويجوز أن يكون استحاضة، فوجب الحمل^(٤) فيه^(٥) على الاحتياط، كمن عادتها في [٢١/ب(ك)]
الشهر خمسة أيام، وفي شهر ستة أيام^(٦)، إذا استحاضت^(٧) فإنها تحمل^(٨) على الاحتياط،
كذلك هذا.

وقد قال الشافعي - رحمه الله^(٩) - في أحد^(١٠) قوله^(١١): حيضتها^(١٢) من كل شهر ستاً،
أو سبعا، وفي قول آخر^(١٣): يوماً وليلة.

- (١) في (م): لأجلها والاستحاضة.
(٢) وجه قولهما: أن الابتداء وقع حيضاً باتفاق؛ للتيقن بدخولها فيه، والعشرة مدة محتملة ومخالفة للحيض، فلا
تخرج عنه بالشك، فإذا تجاوزتها تيقناً بخروجها منه، فكانت طاهرة حكماً.
انظر: الهداية للمرغيناني ٣٤/١، الاختيار للموصلي ٣٠/١، البرهان للطرابلسي ص ٢١٢ .
(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
(٤) في (ك) : العصل .
(٥) قوله (فيه) : ساقطة من (م) .
(٦) قوله (أيام) : لم ترد في (ك) .
(٧) في (ك) : استحاضت .
(٨) في (م) ، و (ك) : تعمل .
(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
(١٠) قوله (أحد) : ساقطة من (م) .
(١١) صححه الشيرازي في المهذب (١٤٦/١)، والشاشي في حلية العلماء (٢٨٤/١)؛ لأنه غالب عادة النساء،
انظر: اللباب للمحاملي ص ٩٠، البيان للعصامي ٣٥٥/١، المجموع للنووي ٣٩٨/٢ .
وهو مذهب الحنابلة.
انظر: المقنع لابن البنا ٢٨٥/١، المحرر لأبي البركات ٢٧/١، الإنصاف للمرداوي ٣٦٣/١ .
(١٢) في (م) : حيضها .
(١٣) صححه جمهور الشافعية، وهو أظهر القولين، ونص الشافعي في البويطي، ومختصر المزني؛ لأنه هو اليقين،
وما زاد مشكوك فيه، فلا يُحكم بكونه حيضاً.
انظر: اللباب للمحاملي ص ٩٠، البيان للعصامي ٣٥٤/١، المجموع للنووي ٣٩٨/٢ .
وهي رواية للحنابلة.
انظر: المحرر لأبي البركات ٢٧/١، شرح مختصر الخرقي للزركشي ٤٢٩/١، الإنصاف للمرداوي ٣٦٣/١ .
وفي رواية للمالكية: تعد مقدار أمثالها، وهن ذوات أسنانها، ثم تستظهر بثلاثة أيام من أيام الدم؛ مما لم
يجاوز مجموع ذلك خمسة عشر يوماً، وهي رواية للحنابلة غير الاستظهار.
انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤٩/١، التفريع لابن الجلاب ٢٠٧/١، عيون المجالس للبغدادلي ٢٥٨/١ =

وهذا لا يصح؛ لأن ما ليس بعادة للمستحاضة، لا يجوز أن تُرد إليه، كاليوم الواحد.

فإن قيل: قال النبي ﷺ لحمنة بنت جحش^(١) (٢): (تحيض^(٣) في علم الله تعالى^(٤))^(٥) ستاً، أو سبعاً، كما تحيض النساء في كل شهر^(٦) .
 قيل له^(٧): هذا الخبر لم يرد في المبتدأة، وإنما ورد^(٨) فيمن اشتبهت عليها عادتها، فردّها إلى غالب العادة.

فإن قيل: أقل الحيض مُتيقّن، وما زاد عليه يجوز أن يكون حيضاً، ويجوز أن يكون استحاضة، فيُجعل استحاضة، كما زاد على أيامها^(٩) المعتادة.
 قيل له: ما زاد على أيامها^(١٠) لا يُجعل استحاضة لما [ذكره]^(١١) من^(١٢) التحوير؛ وإنما هو لمخالفته لظاهر العادة، ألا ترى أن هذا التحوير يحصل في أيام العادة؛ لأنها تزيد وتنقص، ولا يُعتدّ بذلك؛ لمخالفته لظاهر العادة، ولا ظاهر في مسألتنا؛ فجاز إثباته حيضاً مع التحوير.

- = وللحنابلة: المحرر لأبي البركات ٢٧/١، شرح مختصر الخرق للزركشي ٤٢٩/١، الإنصاف للمرداوي ٣٦٣/١.
- (١) قوله (بنت جحش) : لم ترد في (م) .
- (٢) **حنة بنت جحش** : حنة بنت جحش الأسدية، أم حبيبة، أخت أم المؤمنين زينب، أمها أميمة بنت عبد المطلب عمّة رسول الله ﷺ، من المهاجرات، كانت تسقي العطشى، وتحمل الجرحى يوم أحد.
- انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٢٩٣/٦، أسد الغابة لابن الأثير ٧١/٧، الإصابة لابن حجر ٢٧٥/٤.
- (٣) **تحيض** : قال في النهاية (٤٦٩/١) : ((تحيضت المرأة إذا قعدت أيام حيضها تنتظر انقطاعه، أراد عُدي نفسك حائضاً وافعلي ما تفعل الحائض)) .
- (٤) قوله (تعالى) : لم ترد في (م) .
- (٥) ((معناه فيما علم الله من أمرك من ستة أو سبعة)) معاً لم السنن للخطابي ٢٠٠/١ (بهامش سنن أبي داود)
- (٦) أخرجه أحمد في المسند ٣٨١/٦، ٤٣٩، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، برقم (٢٨٧) ١/١٩٩، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، برقم (١٢٨) ١/٢٢١، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام إقرائها قيل أن يستمر بها الدم، برقم (٦٢٢)، (٦٢٧) ١/٢٠٣، ٢٠٥، والبيهقي في الكبرى ٣٣٨/١ والحاكم في المستدرک ١٧٢/١. قال الترمذي (السنن ٢٢١/١) : هذا حديث حسن صحيح.
- (٧) قوله (له) : ساقطة من (م) .
- (٨) في (م) : أورد.
- (٩) في (م) : أيام.
- (١٠) في (م) ، و (ك) : الأيام.
- (١١) من (ك) ، وفي الأصل، و (م) : ذكرناه والمثبت أصح؛ لأنه في معرض الجواب عن استدلال أبي يوسف.
- (١٢) في (م) : في.

[٢٣٢/٦] [مسألة: المبتدأة إذا رأت يوماً دماً، ويوماً طُهرًا، إلى ثلاثة أشهر]

وإذا^(١) ابتدأت المرأة مستحاضة، فرأت يوماً دماً، ويوماً طُهرًا، حتى استمرَّ بها كذلك^(٢) ثلاثة أشهر، فعشرةٌ من كل شهر حيضٌ، وعشرون طُهرٌ عند أبي يوسف.^(٣)
وقال محمد^(٤) - رحمه الله^(٥) - : من كل شهر تسعة أيام^(٦) حيضٌ، وإحدى^(٧) وعشرون استحاضة.

أما أبو يوسف - رحمه الله^(٨) - فبني^(٩) على أصله، أنه كالدم الجاري المتصل^(١٠)،^(١١)
ولا يبالي أن يختم بالطهر، أو يتدئ بالطهر.^(١٢)

وأما محمد - رحمه الله^(١٣) - فإن كان الطُهر^(١٤) عنده في هذا الموضع بمنزلة الدم [٢٤/أ(س)]
المتصل؛ إلا أنه لا يتدئ بالطهر ولا يختم به، واليوم العاشر من كل شهر طُهر؛ فلا يختم
به [٣١/أ(م)]

الحيض^(١٥)، قال: لأن اليوم الحادي/ عشر استحاضة^(١٦)، ودم الاستحاضة بمنزلة دم^(١٧)
الرُّعاف؛ بدليل أنه لا يُؤثِّر في الصَّوم، ولا يُسْقَط

(١) في الأصل: فصل وإذا ابتدأت، ولم أثبت له عدم مناسيته للسياق.

(٢) في (ك) : ذلك.

(٣) وهي رواية عن أبي حنيفة.

انظر: البدائع للكاساني ٤٣/١، المستجمع للعيني ٢٥١/١، البرهان للطرابلسي ص ٢٢٠.

(٤) انظر: البرهان للطرابلسي ص ٢٢٠.

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٦) قوله (أيام) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) في (م)، و (ك) : واحد.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٩) في (م) : فبينا.

(١٠) انظر: (ص ٣٢٧)، المسألة رقم [٢٢٤/١].

(١١) في الأصل: كالدم الجاري المتصل؛ (إلا أنه لا يتدئ بالطهر، ولا يختم به) : ولم أثبت له؛ لأنه خطأ، ومخالف

للجملة التي بعدها، وليس هي من أصل أبي يوسف؛ وإنما من أصل محمد، وهو ما سيذكره الشارح قريباً.

(١٢) كما لو رأت مبتدأة يوماً دماً، وأربعة عشر طُهرًا، ويوماً دماً، فالعشرة من أول ما رأت حيض؛ لأن طُهر ما

دون خمسة عشر يوماً لا يصلح للفصل بين الحيضتين، فكذلك بين الدمين.

انظر: البدائع للكاساني ٤٣/١، تبين الحقائق للزيلعي ٦٠/١، البرهان للطرابلسي ص ٢١٨.

(١٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٤) قوله (الطهر) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(١٥) لأن الطهر ضد الحيض، فلا يبدأ الشيء بما يضاده، ولا يختم به. انظر: البرهان للطرابلسي ص ٢١٧.

فرض (٣) الصلاة؛ فصار كأنه رُعف (٤) في اليوم (٥) الحادي عشر، فلا يصير اليوم العاشر حيضاً. (٦)

والجواب: أن دم الاستحاضة مفارقٌ لدم الرُّعاف، ألا ترى أن دم الرُّعاف لا تأثير له في تغيير حكم الحيض، ولدم (٧) الاستحاضة تأثير في ذلك؛ بدلالة أنه لو زاد الدم على أيامها كان كله حيض؛ ما لم يزد على العشرة، (٨) فإن زاد (٩) عليها (١٠) يوماً، فإنها تُرد (١١) إلى أيامها، (١٢) لأجل الاستحاضة.

وأيضاً فاتفقوا (١٣) أن الطُّهر قد يصير حيضاً؛ بإحاطة (١٤) الدم به، إذا كان في (١٥) أيام الحيض، (١٦) وقد وُجد ذلك في مسألتنا، فكان اليوم العاشر حيضاً، كما كان الثامن، والسادس (١٧).

[٢٣٣/٧] مسألة: المبتدأة إذا رأت يومين دماً، ويومين طهراً، إلى ثلاثة أشهر [

فإن رأت يومين دماً، ويومين طهراً، حتى استمر بها ذلك (١٨) ثلاثة أشهر، فعند أبي يوسف (١) - رحمه الله (٢) - : حيضها من كل شهر عشرة أيام، على أصله. (٣)

(١) لأن أكثر الحيض عندهم عشرة أيام.

(٢) قوله (دم) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) قوله (فرض) : لم ترد في (ك).

(٤) في (م) : رعاف. وفي (ك) : راعف.

(٥) قوله (اليوم) : ساقط من (ك).

(٦) انظر: البرهان للطرابلسي ص ٢٢٠.

(٧) في (م) : ودم.

(٨) انظر: (٣٣٤)، المسألة رقم [٢٣٠/٤].

(٩) في (ك) : زاد الدم.

(١٠) في (م) : على أيامها.

(١١) في (م) : تزد. وفي (ك) : فإنه يرد.

(١٢) انظر: (٣٣٢)، المسألة رقم [٢٢٩/٣].

(١٣) في (ك) : فقد اتفقوا.

(١٤) في (م) : لحاطة.

(١٥) في (م)، و (ك) : من.

(١٦) كما لو رأت يوماً دماً، وثمانية طهراً، ويوماً دماً، فالعشرة كلها حيض؛ لإحاطة الدم بطرفيها، وهي رواية محمد عن أبي حنيفة. انظر: البرهان للطرابلسي ص ٢١٧، والمسألة رقم [٢٢٤/١] ص ٣٦٢.

(١٧) في (ك) : كما أن الثامن، والسادس حيض.

(١٨) قوله (ذلك) : لم ترد في (ك).

وعلى قول محمد^(٤) - رحمه الله^(٥) - : حيضها من الشهر الأول عشرة أيام^(٦)،^(٧) ومن الثاني^(٨) ستة^(٩)، ومن الثالث عشرة^(١٠)، على أصله؛ أنه^(١١) لا يتبدى بالطهر، ولا يختتم به.

[٢٣٤/٨] مسألة: المعتادة إذا استمر بها الدم ثلاثة أشهر

وإذا كان للمرأة عادة خمسة أيام من أول^(١٢) كل شهر، أو ستة، أو غير ذلك، فاستمر بها الدم ثلاثة أشهر، فحيضها من كل شهر أيام عادتها^(١٣)، لِمَا يَبَيَّنُ^(١٤) أن المستحاضة تُردُّ إلى عادتها^(١٥).^(١٦)

[٢٣٥/٩] مسألة: المعتادة إذا رأت ثلاثاً دمًا، ثم انقطع سبعا، أو ستاً ثم رأت يوماً أو أكثر دمًا

فإن رأت منها^(١٧) (١) ثلاثة أيام دمًا، ثم انقطع سبعة أيام^(٢)، ثم رأت يوماً، أو أكثر

- (١) انظر: البدائع للکاساني ٤٣/١، فتح القدير لابن الهمام ١٧٢/١، تبين الحقائق للزيلعي ٦٠/١.
- (٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٣) والأصل عنده في هذا الباب، أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً، لا يفصل، = وهو كآله كالدم المتوالي؛ لأنه طهر فاسد، فيكون بمنزلة الدم، ثم يقدر ما ينبغي أن يجعل حيضاً، يجعل حيضاً، والباقي يكون استحاضة. انظر: البدائع للکاساني ٤٣/١، فتح القدير لابن الهمام ١٧٢/١، التبيين للزيلعي ٦٠/١.
- (٤) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٤٥٨/١، البدائع للکاساني ٤٤/١، المستجمع للعيني ٢٥١/١.
- (٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٦) قوله (أيام) : لم ترد في (ك) .
- (٧) لأن الدم إذا كان أكثر من الطهر، أو مثله، لم يعتد بالطهر، وصار كالدم الجاري، فحيضها في الشهر الأول أكثر مدة الحيض، وهي عشرة أيام، وتكون ابتدأت بالدم، وختمت به على أصله.
- (٨) في (م) : ومن الشهر الثاني. وفي (ك) : ومن الثاني.
- (٩) لأنها رأت يومين دمًا، ثم يومين طهرًا، ثم يومين دمًا، وقد جلست الشهر الأول عشرة أيام، فكان أول طهر متخلل بين الدمين أقل منهما، فلم يعتد بالطهر، وصار الجميع حيضاً، وهو ستة أيام؛ لغلبة الدمين.
- (١٠) لأن الدم الأول، والدم الأخير لا يصلح أن يكون أحدهما حيضاً؛ لأنهما دون أقل مدة الحيض، وهو ثلاثة أيام والطهر المتخلل بين الدمين أقل من الدم، فصار الجميع حيضاً، وهو عشرة أيام.
- (١١) في (م) : لأنه.
- (١٢) قوله (أول) : ساقطة من (م) .
- (١٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢، بداية المبتدئ للمرغيناني ٣٤/١، المختار للموصللي ٣٠/١ .
- (١٤) انظر: (ص ٣٣٢)، المسألة رقم [٢٢٩/٣].
- (١٥) في (م)، و (ك) : إلى أيامها.
- (١٦) إذا كانت لها عادة خمسة أيام أو غير ذلك، من أول كل شهر، وزاد بها الدم على أكثر الحيض، واستمر ثلاثة أشهر، ردت إلى أيام عادتها، وما زاد على ذلك فهو استحاضة. انظر: المسألة رقم [٢٢٩/٣] ص ٣٣٢.
- (١٧) في (م)، و (ك) : منه.

دماً، فحيضها عند أبي يوسف
 - رحمه الله^(٣) - أيامها الخمسة،^(٤) وعند محمد - رحمه الله^(٥) - الثلاثة التي رأت فيها
 الدم.^(٦)

وإن كان الانقطاع ستة أيام،^(٧) كان كذلك عند محمد^(٨) - رحمه الله^(٩) -؛ لأن عند
 محمد^(١٠) الطهر المتخلل بين الدمين في العشرة إذا كان أكثر منها^(١١) فصل^(١٢)، وعند أبي
 يوسف^(١٣) - رحمه الله^(١٤) - : العشرة / كلها حيض.^(١٥)
 وهذا لما بينا^(١) من اعتبار محمد الطهر إذا تخلل بين الدمين.^(٢)

- (١) أي من كانت عادتھا خمسة الأيام من أول كل شهر، ورأت ثلاثة أيام دماً، وسبعة طهراً، ويوماً، أو أكثر دماً
 (٢) في (ك) : ثم انقطع سبعاً .
 (٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
 (٤) عليه الفتوى، واختاره كثير من المتأخرين؛ لأن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً، لا
 يفصل بين الدمين، وردت إلى عادتھا وهي خمسة أيام .
 انظر: الهداية للمرغيناني ٣٤/١، تبين الحقائق للزيلعي ٦٠/١، فتح القدير لابن الهمام ١٧٢/١ .
 (٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
 (٦) انظر: التجريد للقدروري ٣٥٦/١، البدائع للكاساني ٤٣/١، تبين الحقائق للزيلعي ٦٠/١ .
 لأن أقل الحيض ثلاثة وقد وجد، وهناك طهر مجتمع بثلاثة أيام، تخلل بين الدمين، ففصلت به .
 وانظر: (ص ٣٢٧)، المسألة رقم [٢٢٤/١] .
 (٧) أي رأت ثلاثة أيام دماً، وستاً طهراً، ويوماً أو أكثر دماً، وكانت لها عادة خمسة أيام من أول كل شهر .
 (٨) أي من رأت من أول الشهر ثلاثة دماً، وستاً طهراً، ويوماً أو أكثر دماً، كان حيضها الثلاثة التي رأت فيها الدم
 لأن الطهر إذا تخلل بين الدمين وكان أكثر من الدم، وهناك طهر مجتمع بثلاثة أيام، فصلت به بين الدمين .
 انظر: (٣٢٧)، المسألة رقم [٢٢٤/١] .
 (٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
 (١٠) انظر: (٣٢٧)، المسألة رقم [٢٢٤/١] .
 (١١) في (ك) : منهما .
 (١٢) في (م) : لا يكون حيضاً .
 (١٣) الصحيح أن هذا القول هي رواية محمد عن أبي حنيفة، وسبق نسبة الشارح هذا القول لأبي يوسف .
 انظر: المسألة رقم [٢٢٤/١] ص ٣٢٧ .
 والمشهور من قول أبي يوسف، وهي روايته عن أبي حنيفة: أن من رأت ثلاثاً دماً، وستاً طهراً، ويوماً أو
 أكثر دماً، وكان عادتھا خمسة أيام من أول كل شهر، أن الخمسة هي حيضها؛ لأن الطهر المتخلل بين الدمين
 إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً، لا يفصل بين الدمين، وردت إلى عادتھا .
 انظر: الهداية للمرغيناني ٣٤/١، تبين الحقائق للزيلعي ٦٠/١، فتح القدير لابن الهمام ١٧٢/١ .
 (١٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
 (١٥) لأن الطهر تخلل بين الدمين في مدة الحيض، فكان الجميع حيضاً، وهو عشرة أيام .
 انظر: الهداية للمرغيناني ٣٣/١، المختار للموصلي ٢٧/١، كنز الدقائق للنسفي ص ٨ .

[٢٣٦/١٠] مسألة: تطهر المستحاضة، ومن في معناها [

قال - رحمه الله^(٣) - : والمستحاضة، ومن به سلس البول^(٤)، والرغاف الدائم، والجرح الذي لا يرقأ^(٥)، يتوضؤون لوقت كل صلاة^(٦).

أما المستحاضة؛ / فلقوله ﷺ: (المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة^(٧))^(٨).
وأما غيرها ممن ذكر^(٩)؛ فلأن الحدث بهم دائم، فهم بمنزلة المستحاضة^(١٠).

[٢٣٧/١١] مسألة: صلاة المستحاضة، ومن في معناها، بالوضوء الفرائض والنوافل [

قال - رحمه الله^(١١) - : ويصلون^(١٢) بذلك الوضوء في الوقت، ما شاءوا من الفرائض، والنوافل^(١٣).

وقال الشافعي - رحمه الله^(١٤) - : لا تصلي المستحاضة إلا فرضاً واحداً، وما شاءت من النوافل، وكذلك من هو في حكمها^(١٥).

(١) في (م) : وعلى هذا ما بينا . وفي (ك) : وهذا على ما بيناه .

(٢) انظر: (ص ٣٢٧)، المسألة رقم [٢٢٤/١].

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) .

(٤) سلس البول: استرساله وعدم استمساكه، لحدوث مرض بصاحبه.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٥٢، المصباح المنير للفيومي ص ١٤٩، البناية للعيبي ١/٦٧١ .

(٥) الجرح الذي لا يرقأ: أي لا يجف، أو لا يسكن، أو لا ينقطع.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٢٦، لسان العرب لابن منظور ٥/٢٧٨، المصباح المنير للفيومي ص ١٢٤ .

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢-٢٣، بداية المبتدئ للمرغيناني ١/٣٤، المختار للموصلي ١/٢٩ .

(٧) في (م) : كل صلاة وتصلي .

(٨) سبق تخرجه (ص ٣٣١)، هامش (١١)، المسألة رقم [٢٢٨/٢].

(٩) ضابط أصحاب الأعذار: كل من لا يمضي عليهم وقت صلاة إلا والحدث الذي ابتلوا به موجود، فإذا انقطع الدم وقتاً كاملاً، خرج من أن يكون مباحب عذر. انظر: الاختيار للموصلي ١/٢٩، كنز الدقائق للنسفي ص ٨ .

(١٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢-٢٣، بداية المبتدئ للمرغيناني ١/٣٤، المختار للموصلي ١/٢٩ .

(١١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٢) في (م) ، و (ك) : فيصلون .

(١٣) انظر: بداية المبتدئ للمرغيناني ١/٣٤، المختار للموصلي ١/٢٩، الكنز لأي البركات النسفي ص ٩ . وهو مذهب الحنابلة .

انظر: رؤوس المسائل للعكبري ١/١٤٣، المحرر لأي البركات ١/٢٧، الإنصاف للمرداوي ١/٣٧٩ .

(١٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٥) انظر: البيان للعمري ١/٤١٢، المجموع للتوحي ٢/٥٣٥، روض الطالب للمقري ١/٢٩٥ .

لنا: [١] قوله ﷺ: (المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة)^(١) فجعل طهرها^(٢) للوقت.
[٢] ولأن كل طهارة جاز أن يؤدّي بها [فرضاً واحداً]^(٣)؛ جاز أن يؤدّي بها
فرضان^(٤)، كالمسح على الخف^(٥).^(٦)

فإن قيل: روي أن النبي ﷺ قال: (المستحاضة تتوضأ لكل صلاة)^(٧) صلاة^(٨).
قيل له^(٩): هذا متروك الظاهر بالاتفاق^(١٠)؛ لأن عندهم لا يجب الوضوء لكل صلاة؛
وإنما يقولون: يجب لكل صلاة فرض^(١١) ونحن نقول: معناه لوقت كل صلاة^(١٢)، وليس
أحد الاضمارين/ أولى^(١٣) من الآخر.

[٢٤/ب(س)].

[٢٣٨/١٢] [مسألة: توضأ المستحاضة ومن في معناها لوقت كل صلاة]

قال: فإذا خرج الوقت، بطل وضوؤهم^(١٤)، وكان عليهم استئناف الوضوء لصلاة
أخرى.^(١)

وهي رواية للحنايلة.

- انظر: المستوعب للسامري ٤٠٧/١، المحرر لأبي البركات ٢٧/١، الإنصاف للمرداوي ٣٧٩/١.
قال المالكية: يستحب للمستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة، ومذهبهم عدم نقض الوضوء بدم الاستحاضة؛
لأنه ليس يحدث أصلاً، فإذا تطهرت صلت ما شاءت من الفرائض والنوافل إلى أن تحدث بغير الاستحاضة =
انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٠/١، الذخيرة للقرافي ٢٢٠/١، ٢٣٥، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٤٥.
(١) سبق تخريجه (ص ٣٣١)، هامش (١١)، المسألة رقم [٢٢٨/٢].
(٢) في (م)، و (ك): فجعل طهارتها.
(٣) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: فرض واحد، والمثبت هو الصحيح.
(٤) في (م)، و (ك): فرضين.
(٥) قوله (على الخف): ساقطة من (ك).
(٦) انظر: (ص ٢٩٠)، المسألة رقم [١٨٢/٥].
(٧) في (م): لوقت كل صلاة.
(٨) سبق تخريجه (ص ٣٣١)، هامش (١١)، المسألة رقم [٢٢٨/٢].
(٩) قوله (له): ساقطة من (م)، و (ك).
(١٠) انظر: الباب في الجمع بين السنة والكتاب للمبجي ١٤٩/١.
(١١) انظر: البيان للعمري ٤١٢/١.
(١٢) لأن الصلاة تُذكر ويُراد بها وقتها، تقول: آتيت صلاة الظهر، أي وقتها، ولأن اللام في قوله (لكل صلاة)
تستعار للوقت، كما قال تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [سورة الإسراء، الآية رقم (٧٨)] أي
لوقت دلوها. انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٤٣/١، الباب للمبجي ١٤٩/١.
(١٣) في (ك): بأولى.
(١٤) في (ك): وضوئه.

وقال زُفر^(٢): طهارتهم تبطل^(٣) بدخول الوقت.

وجه قولهم: [١] إن الرخصة مقدرة لوقت^(٤) الصلاة، وقد أجمعنا على جواز^(٥) الطهارة قبل الزوال،^(٦) وليس بوقت الصلاة^(٧)، فلو لا أن طهارتهم وقعت لوقت الظهر، لم تحكّم بجوازها، وإذا ثبت أن دخول الوقت لا يبطل الطهارة؛ ثبت أن المعتبر بخروج الوقت.

[٢] ولأن طهارتهم تبطل بطلوع الشمس، وهو خروج وقت من غير دخول وقت آخر؛ فدلّ على أن المعتبر بخروج الوقت.^(٨)

وجه قول زُفر: أن طهارتهم لو لم تبطل بدخول الوقت، لتقدّرت الرخصة بأكثر من وقت صلاة، وذلك لا يصح.^(٩)

- (١) ربه قال أبو حنيفة، ومحمد.
- وقال أبو يوسف: بأيهما كان بطل وضوئهم، سواء بخروج الوقت، أو بدخوله؛ لأنه طهارة ضرورية، ولا ضرورة قبل الوقت كما بعده.
- انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١/١٤٣، المختار للموصلي ١/٢٩، الكنز لأبي البركات النسفي ص ٩.
- (٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١/١٤٣، الاختيار للموصلي ١/٢٩، المستجمع للعين ١/٢٥٩.
- (٣) في (م): يبطل طهارتهم.
- (٤) في (ك): مقيدة بوقت.
- (٥) في (ك): أجمعنا بجواز.
- (٦) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٣٥، الاختيار للموصلي ١/٢٩، المستجمع للعين ١/٢٥٩.
- (٧) في (ك): بوقت لصلاة.
- (٨) ولأن دخول الوقت دليل ثبوت الحاجة، وخروجه دليل زوالها، فيجب إضافة الانتقاض إلى وقت زوال الحاجة.
- انظر: الاختيار للموصلي ١/٢٩، المستجمع للعين ١/٢٥٩.
- (٩) لأنه خلاف النص. انظر: الاختيار للموصلي ١/٢٩.
- ثمرة الخلاف: تظهر ثمرة الخلاف في مسألتين:
- المسألة الأولى: إذا توضأ للصبح قبل طلوع الشمس، ثم طلعت الشمس؟
- فَعِنْدَهُمَا: ينتقض الوضوء، لخروج الوقت، وعند زُفر: لا ينتقض؛ لعدم دخول الوقت.
- المسألة الثانية: إذا توضأ بعد طلوع الشمس للعبد، أو للضحى، ثم دخل وقت الظهر؟
- أو بمعنى آخر: إذا توضأ قبل زوال الشمس، ثم زالت؟
- فَعِنْدَهُمَا: لا ينتقض الوضوء، لعدم خروج الوقت، وعند زُفر: ينتقض؛ لدخول الوقت.
- وعند أبي يوسف: ينتقض الوضوء في المسألتين؛ لأنها طهارة مع المنافي، فتقدّر بالوقت، سواء بدخوله أو بخروجه، فلا تعتبر قبله ولا بعده.
- انظر: الاختيار للموصلي ١/٢٩، المستجمع للعين ١/٢٥٩.

[فصل : في النفاس]

[تعريف النفاس]

قال: والنفاس هو^(١) الدّم الخارج عقيب الولادة.^(٢)
وذلك لأنه مأخوذ من تنفّس الرّحم بالدّم،^(٣) وذلك موجد عقيب الولادة.

[٢٣٩/١] مسألة: الدم الذي تراه الحامل

[٢٤٠/٢] مسألة: الدم الذي تراه الحامل حال الولادة وقبل خروج الولد

قال: والدم الذي تراه الحامل، وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد، استحاضة.^(٤)

وذلك لقوله ﷺ في سبأيا^(٥) / أو طاس^(٦) (٧): (ألا لا تُوطأ^(٨) الحبالا حتى يضعن حملهن، ولا الحبالا^(٩) حتى تُستبرأ بحيضة^(١٠))، فجعل الحيض علماً على نفي الحمل، فدلّ على أنه لا يجتمع معه^(١١)، وإذا لم يكن دم حيض كان دم استحاضة.
وكذلك ما تراه في حال الولادة^(١٢)

(١) قوله (هو) : لم ترد في (ك) .

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٥/١، الاختيار للموصلي ٣٠/١، الكنز لأبي البركات النسفي ص ٩ .

(٣) أو مأخوذ من تنفّس الرّحم بالولد، أو من خروج النّفس وهو الولد.

انظر: البدائع للكاظمي ٤١/١، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٦٤، التعريفات للجرجاني ص ٢٤٥ .

(٤) انظر: رؤوس المسائل للزمخشري ص ١٣٠، بداية المبتدي للمرغيناني ٣٥/١، المختار للموصلي ٢٧/١ .

(٥) السبأيا: جمع سبّة، والسبّي والسبّاء: الأسر، وسببت العذّ سبّاً وسبّاء إذا أسرتها.

انظر: الصحاح للجوهري ٢٣٧١/٦، المصباح المنير للفيومي ص ١٤٠، أنيس الفقهاء للقونوي ص ١٨٨ .

(٦) في (م) : لو طاس.

(٧) أو طاس: واد في ديار هوازن، بالقرب من حنين، فيه كانت وقعة حنين لبني هوازن.

انظر: مرامد الإطلاع لابن عبد الحق ١٣٢/١، البداية والنهاية لابن كثير ٣٣٧/٤، الرحيق المختوم لصفي

الرحمن المباركفوري ص ٤٩٠ .

(٨) في (م) : ألا توطأ.

(٩) في (ك) : ألا لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل

(١٠) من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه أحمد في المسند ٦٢/٣، وأبو داود في كتاب النكاح، باب في وطء

السبأيا، برقم (٢١٥٧) ٦١٤/٢، والدارمي ١٧١/٢، والبيهقي في الكبرى ٤٤٩/٧، والحاكم في المستدرک

١٩٥/٢ وقال: صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي، وصححه الألباني في الإرواء برقم (١٨٧) ٢٠٠/١ .

(١١) في (م) : معه بحال.

(١٢) أي قبل خروج الولد. انظر: البناية لليعني ٦٨٧/١ .

استحاضة؛^(١) لأنه وُجدَ مع الحَيْلِ.^(٢)

[٢٤١/٣] [مسألة: أقلّ النفاس]

قال: وأقلّ النفاس لا حدّ له.^(٣)

وذلك لقوله ﷺ: (تقعد النفساء أربعين يوماً؛ إلا أن ترى طهراً قبل ذلك)^(٤) ولم يُقدِّره.^(٥)

والذي ذكره أبو موسى [الضرير]^(٦)(٧) في (مختصره): أن أقلّ النفاس عند أبي حنيفة - ﷺ^(٨) - خمسة وعشرون يوماً؛^(٩) فإنما هو من أقلّ ما تصدق المرأة النفساء المعتدة فيه،^(١٠) في انقضاء عِدَّتِها^(١١)، وليس بتقدير لأقلّ النفاس. وكذلك^(١٢) ما رُوِيَ عن أبي يوسف - رحمه الله^(١٣) -: إن^(١٤) أقلّه أحد عشر يوماً؛^(١٥) فإنما قاله في انقضاء العِدَّة^(١٦)،^(١٧)

- (١) انظر: بداية المبتدي للمرغيناني ٣٥/١، البناء للعيني ٦٨٧/١، البرهان للطرابلسي ص ٢١٢.
- (٢) ((بالحيل ينسدّ فم الرحم، كذا العادة، والنفاس بعد انفتاحه بخروج الولد، ولهذا كان نفاساً بعد خروج بعض الولد، فيما روي عن أبي حنيفة، ومحمد رحمهما الله؛ لأنه ينفتح فيتنفّس به)) الهداية للمرغيناني ٣٥/١.
- (٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، المختار للموصلي ٣٠/١، كنز الدقائق للنسفي ص ٩.
- (٤) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب النفساء كم تجلس، برقم (٦٤٩) ٢١٣/١، والدارقطني، برقم (٦٦) ٢٢٠/١، والبيهقي في الكري ٣٤٣/١، وأبو يعلى في مسنده (٩٥٢/٣)، وابن عدي في الكامل ٣٠١/٣.
- ضعفه الدارقطني، وقال الألباني: ضعيف جداً (ضعيف سنن ابن ماجة برقم (١٣٨)، الضعيفة برقم (٥٦٥٣))
- (٥) قدّر الأكثر ولم يقدر الأقل، ولو كان له حدّ لقدّره. انظر: الاختيار للموصلي ٣٠/١.
- (٦) من (٢).
- (٧) أبو موسى الضرير: والد القاضي أبو عبد الله محمد بن عيسى، أحد المتقدّمين في مذهب العراقيين، وتلاه ابنه محمد، توفي أوائل القرن الرابع، وتوفي ابنه محمد المعروف بابن أبي موسى الضرير سنة (٣٣٤هـ).
- انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٤٠٣/٢، الجواهر المضية للقرشي ٦٨٤/٢، الطبقات السنية للتميمي برقم (١٦٧٨)
- (٨) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (ك).
- (٩) انظر: البناء للعيني ٦٩١/١.
- (١٠) في (م)، و (ك): أقل ما تصدق فيه النفساء المعتدة.
- (١١) العِدَّة: أيام أقراء المرأة، مأخوذ من العَدّ والحساب، وقيل: تربصها المدة الواجبة عليها، والجمع عِدَدٌ.
- انظر: المصباح المنير للفيومي ص ٢٠٥، التعريفات للجرجاني ص ١٤٨، أنيس الفقهاء للقونوي ص ١٦٧.
- (١٢) في (م): وذلك.
- (١٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٤) في (م): لأن.
- (١٥) انظر: البناء للعيني ٦٩١/١.
- (١٦) في (ك): المدة.
- (١٧) الخلاف في أقل النفاس في انقضاء العِدَّة، نحو من قال لزوجته: إذا ولدت فأنت طائى، فقالت: انقضت =

وُثِّبَ^(١) ذلك في موضعه - إن شاء الله -.^(٢)

[٢٤٢/٤] [مسألة: أكثر النفاس]

قال: وأكثره أربعون يوماً،^(٣) وما زاد على ذلك فهو استحاضة^(٤).^(٥)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٦) - : ستون يوماً.^(٧)

لنا: [١] حديث أم سلمة - رضي الله عنها^(٨) - قالت^(٩): (كُنَّ النِّسَاءُ / يَقْعُدْنَ عَلَى عَهْدِ^(١٠) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ^(١١) يَوْماً، وَيَطْلَيْنَ وَجُوهَهُنَّ بِالْوَرَسِ^(١٢) مِنَ الْكَلْفِ^(١٣))^(١٤).

- = عَدَّتِي؛ أي مقدار ما يعتد لأقل النفاس مع ثلاث حيض ؟
فعند أبي حنيفة: يعتد أقله بخمسة وعشرين يوماً، وعند أبي يوسف: بأحد عشر يوماً، وعند محمد: بساعة، ولو انقطع دون ذلك، فلا خلاف أنه نفاس.
وأما في حق الصوم، والصلاة ؟ فلا حد له، وأقله ما يوجد منه، بلا خلاف في ذلك. انظر: النهاية للعيني ٦٩١/١
- (١) في (م) : وثبتين . وفي (ك) : وسنتين .
(٢) أي في كتاب العدة . انظر: اللباب للعبداني ١٨١/٢ ، ٢٠٢ .
(٣) أجمع أهل العلم أن النساء تدع الصلاة أربعين يوماً؛ إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، فإنها تغتسل وتصلّي . واختلفوا فيما إذا رأت الدم بعد الأربعين ؟ انظر: الأوسط لابن المنذر ٢٥٠/٢ .
(٤) قوله (وما زاد على ذلك فهو استحاضة) : ساقطة من (م) ، و (ك) .
(٥) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣ ، المختار للموصلي ٣٠/١ ، كنز الدقائق لأبي البركات النسفي ص ٩ . وبه قال الحنابلة .
انظر: رؤوس المسائل للعكبري ١٣٩/١ ، المحرر لأبي البركات ٢٧/١ ، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٢٢/١ .
(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
(٧) انظر: حلية العلماء للقفال ٢٩٩/١ ، البيان للعمري ٤٠٤/١ ، العزيز للرافعي ٣٥٦/١ . وهي قول للمالكية .
وفي قول آخر لهم: ليس لأكثره حد، وأنه يرجع إلى العادة وأقصى ما تجلس إليه المرأة على غالب أحوالهن . انظر: المدونة لسحنون ٥٣/١ ، عيون المجالس للبغدادلي ٢٥٥/١ ، مقدمات ابن رشد ١٢٩/١ .
(٨) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
(٩) قوله (قالت) : لم ترد في (ك) .
(١٠) قوله (عهد) : ساقطة من (ك) .
(١١) في (ك) : أربعين .
(١٢) الورس: بفتح الواو، وإسكان الراء، نبت أصفر يصيغ به، ويتخذ منه حُصرة للوجه لتحسن اللون . انظر: النهاية لابن الأثير ١٧٣/٥ ، مختار الصحاح للرازي ص ٣٣٦ ، المصباح المنير للفيومي ص ٣٣٨ .
(١٣) الكلف: بكاف ولام مفتوحتين، شيء يعلو الوجه، كلف الوجه كلفاً تغيّرت بشرته بلون علاه، أو هو حُصرة كدرة تعلو الوجه، وقيل: لون بين السواد والحُصرة . انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٧٢ ، لسان العرب لابن منظور ١٤١/١٢ ، المصباح للفيومي ص ٢٧٧ .
(١٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب ما جاء في وقت النفساء برقم (٣١١) ٢١٧/١، والترمذي في كتاب =

[٢] وفي حديث أنس: (وَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، ^(١) إِلَّا أَنْ تَرَى طُهْرًا ^(٢) قَبْلَ ذَلِكَ) ^(٣).

فإن قيل: إنه ^(٤) دمٌ يؤثر في الصلاة؛ فجاز أن يُزاد ^(٥) على مُعتاده، كدم ^(٦) الحيض. قيل له: مُعتاد النفس أقل من أربعين يوماً، فقد قلنا بموجب العلة.

[٢٤٣/٥] مسألة: المعتادة إذا تجاوز بها الدم بعد الولادة الأربعين [

[٢٤٤/٦] مسألة: المبتدأة إذا تجاوز بها الدم بعد الولادة الأربعين [

قال: وإذا تجاوز الدم [الأربعين] ^(٧)، وقد كانت هذه المرأة وكَلَّتْ قبل ذلك ولها عادة في النفس، رُدَّتْ إلى أيام ^(٨) عادتها، ^(٩) فإن لم يكن لها عادة، فَاتَّيَدَأُ نَفَاسُهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا. وذلك [١] لما يَبَيَّنَا ^(١٠) أن أكثر النفس أربعون يوماً، فإذا زاد الدم ^(١١) على ذلك كان ^(١٢) استحاضة.

[٢] وقد قال النبي ﷺ ^(١٣): (المستحاضة تُرَدُّ إِلَى / أَيَّامِهَا الْمَعْتَادَةِ) ^(١٤). [٢٥/أ(س)]

- = الطهارة باب ما جاء في كم تمكث النفساء ؟ برقم (١٣٩) ٢٥٦/١، وقال: هذا حديث غريب، وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب النفساء كم تجلس، برقم (٦٤٨) ٢١٣/١، والحاكم في المستدرک ١٧٥/١ وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والبيهقي في الكبرى ١/٣٤١، والدارقطني ١/٢٢٢، والدارمي ١/٢٢٩. حسنه أحمد شاكر، وقال الألباني: حسن صحيح. انظر: سنن الترمذي بتحقيق أحمد شاكر ١/٢٥٨، صحيح سنن أبي داود برقم (٣٠٤)، صحيح سنن الترمذي برقم (١٣٩)، صحيح سنن ابن ماجة برقم (٥٣٠).
- (١) في (٢): أن رسول الله ﷺ وقت للنساء أربعون يوماً. وفي (ك): وقت للنساء أربعون.
- (٢) قوله (طهراً): ساقطة من (٢).
- (٣) سبق تخريجه (ص ٣٤٥)، هامش رقم (٤)، المسألة رقم [٢٤١/٣].
- (٤) في (ك): بأنه.
- (٥) في (٢): تراه.
- (٦) قوله (كدم): فيه طمس في (٢).
- (٧) من (ك) وفيه: إذا جاوز، وفي الأصل، و (٢): الأربعون.
- (٨) قوله (أيام): لم ترد في (ك).
- (٩) مسألة: المعتادة إذا تجاوز بها الدم بعد الولادة الأربعين ؟
- انظر: بداية المبتدي للمرغباني ١/٣٥، المختار للموصللي ١/٣٠، البرهان للطرابلسي ص ٢١٣.
- (١٠) انظر: (ص ٣٤٦)، المسألة رقم [٢٤٢/٤].
- (١١) قوله (الدم): ساقطة من (ك).
- (١٢) في (ك): يكون.
- (١٣) في (ك): وذلك لقوله عليه السلام.
- (١٤) سبق تخريجه (ص ٣١٦)، هامش رقم (٦)، المسألة رقم [٢٠٩/٢].

وإذا لم تكن لها عادة،^(١) كان نفاسها أكثر المدة، كما قلنا في الحيض؛ لأن كل واحدٍ منهما يُحرّم الصوم، ويُسقط الصلاة.

[٢٤٥/٧] مسألة: ابتداء نفاس من ولدت توأماً [

قال: ومن وَلَدَتْ ولدين/ في بطنٍ واحدٍ، فنفاستها ما خرج من الدم عقيب الولد الأول [٣٢/ب(٢)] عند^(٢) أبي حنيفة، وأبي يوسف^(٣) - رحمهما الله^(٤) -، وقال محمد، وزُفر^(٥) - رحمهما الله^(٦) - النفاس^(٧) عقيب الولد الثاني^(٨). وجه قولهما: أن النفاس مأخوذ من تنفس الرحم بالولد، [أو بالدم]^(٩)،^(١٠)،^(١١) وقد وُجد^(١٢).

وجه قول محمد - رحمه الله^(١٣) -، وزُفر: إن^(١٤) بقاء الحمل يمنع من انفصال دم الحيض فمنع من انفصال دم النفاس،^(١٥) والدليل على ذلك إذا كان الولد واحداً. والله تعالى أعلم^(١٦).

(١) مسألة: المبتدأة إذا تجاوز بها الدم بعد الولادة الأربعين ؟

انظر: بداية المبتدي للمرغيناني ٣٥/١، المختار للموصلي ٣٠/١، كنز الدقائق للنسفي ص ٨ .

(٢) في (م)، و (ك)؛ وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة.

(٣) نقل تصحيحه ابن قطلوبغا في التصحيح والترجيح (ص ١٤٩).

انظر: بداية المبتدي للمرغيناني ٣٥/١، المختار للموصلي ٣٠/١، كنز الدقائق لأبي البركات النسفي ص ٩ .

(٤) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٥/١، الاختيار للموصلي ٣٠/١، الرهان للطرابلسي ص ٢١٤ .

(٦) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) في (م) : خرج من الدم .

(٨) في (ك) : النفاس للولد الثاني .

(٩) من (ك)، وكذا التصحيح بهامش نسخة الأمل، وبه يستقيم الاستدلال .

(١٠) في (م) : بالدم، أو بالولد .

(١١) انظر: البدائع للكاساني ٤١/١، الاختيار للموصلي ٣٠/١، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٦٤ .

(١٢) في (م)، و (ك) : فأى ذلك كان فقد وُجد .

(١٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٤) في (م) : لأن .

(١٥) ((ولهذا تنقضي العدة بالولد الأخير بالإجماع)) الهداية للمرغيناني ٣٦/١ .

(١٦) قوله (والله تعالى أعلم) : لم ترد في (ك) . وقوله (تعالى) : لم ترد في (م) .

باب الأنجاس^(١)

[فصل: في محل التطهير من النجاسة]

[٢٤٦/١] مسألة: حكم تطهير النجاسة [

[٢٤٧/٢] مسألة: تطهير ثوب المصلي من النجاسة [

[٢٤٨/٣] مسألة: تطهير بدن المصلي من النجاسة [

[٢٤٩/٤] مسألة: تطهير مكان الصلاة من النجاسة [

قال - رحمه الله - : تطهير النجاسة واجب^(٢) من بدن المصلي، وثوبه، والمكان الذي يُصلي عليه^(٣).

أما الثوب؛^(٤) [١] فلقوله تعالى: ﴿وَتَيَّابِكَ فَطَهَّرْ﴾^(٥).

[٢] وقال النبي ﷺ لعمار بن ياسر^(٦) لَمَّا كَانَ يَغْسِلُ ثَوْبَهُ مِنَ الْمَخَاطِ،

وَالْبُزَاقِ^(٧): (إِنَّمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنَ الْمَنِيِّ، وَالدَّمِ،)

(١) كَمَا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ النِّجَاسَةِ الْحُكْمِيَّةِ؛ وَهِيَ الْحَدَثُ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ، وَالطَّهَارَةُ فِيهِمَا، شَرَعَ فِي بَيَانِ النِّجَاسَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَمَزِيلِهَا، وَالتَّطْهِيرِ مِنْهَا، إِذِ الطَّهَارَةُ عَنْهَا شَرْطُ جَوَازِ الصَّلَاةِ.

انظر: المستجمع للعيني ٢٦٠/١، الزهراء للطرابلسي ص ٢٣٨، الباب للميداني ٦٦/١.

(٢) مسألة: حكم تطهير النجاسة ؟

انظر: البدائع للكاساني ٨١/١، الهداية للمرغيناني ٣٦/١، كنز الدقائق لأي البركات النسفي ص ٩.

(٣) محل التطهير من النجاسة ثلاثة بلا خلاف في ذلك بين أهل العلم.

قال ابن رشد: ((وأما المحال التي تُزال عنها النجاسات الثلاثة، ولا خلاف في ذلك، أحدها: الأبدان، ثم الثياب،

ثم المساجد ومواضع الصلاة)) بداية المجتهد ٢٠٥/١.

(٤) مسألة: تطهير ثوب المصلي من النجاسة ؟

انظر: البدائع للكاساني ٨١/١، الهداية للمرغيناني ٣٦/١، كنز الدقائق لأي البركات النسفي ص ٩.

(٥) سورة المدثر، الآية رقم (٤).

وجه الدلالة: أنه أمر بتطهير الثياب حقيقة، قال محمد بن سيرين: أي اغسلها بالماء، وقال ابن زيد: كان

المشركون لا يتطهرون، فأمره أن يتطهر ويظهر ثيابه. قال ابن جرير الطبري: ((وهذا القول الذي قاله ابن

سيرين، وابن زيد في ذلك أظهر معانيه)) جامع البيان ٢٩٨/١٢.

انظر: جامع البيان للطبري ٢٩٨/١٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٩/١٩، تفسير ابن كثير ٥٦٦/٤.

(٦) عمار بن ياسر: عمار بن ياسر بن عامر المدحجي العنسي، أبو اليقظان، هو وأبوه وأمه من السابقين إلى الإسلام

من ذوي الرأي والشجاعة، شهد بيعة الرضوان والمشاهد، لقَّبه النبي ﷺ بالطَّيِّبِ الْمُطَّيِّبِ، وهو أول من بنى

مسجدًا في الإسلام، شهد الجمل وصفين مع عليٍّ وقتل فيها، وله (٩٣) عامًا.

انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢٢٧/٣، أسد الغابة لابن الأثير ١٢٢/٤، الإصابة لابن حجر ٥١٢/٢.

(٧) من أول قوله: (لعمار بن ياسر)، إلى قوله: (والبُزَاق)؛ ساقطة من (م) .

وأما تطهير البدن؛ (٣) فلأن النبي ﷺ قال (٤) للمستحاضة: (اغسلي عنك الدّم، وصلي) (٥).

وأما المكان؛ (٦) فلنهيي ﷺ عن الصّلاة في المحزرة، والمقبرة، والمزبلة، ومعاطن الإبل، وعلى قارعة الطريق، وفي الحمامات، (٧) وهذه مواضع النجاسة، فالنهي عن الصلاة فيها يدلّ على اعتبار طهارة المكان. (٨)

(١) في (٢) : من الدّم والبول والمني.

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن ١/١٢٧، والبيهقي في الكبرى ١/١٤١، وابن عدي في الكامل ٢/٩٨، عن عمار قال: أتى عليّ رسول الله ﷺ وأنا على بشر أدلو ماء في ركوة لي، فقال: يا عمار ما تصنع؟ قلت: يا رسول الله بأيّ أنت وأمي، أغسل ثوبي من نجاسة أصابته، فقال: يا عمار؛ إنما يُغسل الثوب من خمس: من الغائط، والبول، والقيء والدّم، والمني، يا عمار ما شامتك ودموع عينيك، والماء الذي في ركوتك إلاّ سواء).

قال الدارقطني (السنن ١/١٢٧): ((لم يروه غير ثابت بن حماد، وهو ضعيف جداً، وإبراهيم وثابت، ضعيفان)) وقال البيهقي (السنن الكبرى ١/١٤١): باطل لا أصل له، وضعفه النووي في المجموع (٢/٥٥٦).

(٣) مسألة: تطهير بدن المصلي من النجاسة ؟

انظر: البدائع للكاساني ١/٧٩، الهداية للمرغيناني ١/٣٦، كنز الدقائق لأبي البركات النسفي ص ٩.

(٤) في (٢) : فلقوله عليه السلام.

(٥) مضاف عليه، من حديث عائشة رضي الله عنها، في قصة فاطمة بنت أبي جحش رضي الله عنها.

سبق تخرجه (ص ٣٤٥)، هامش رقم (٦).

(٦) مسألة: تطهير مكان الصلاة من النجاسة ؟

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/١٤٨، البدائع للكاساني ١/٨٢، الهداية للمرغيناني ١/٣٦.

(٧) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يُصلى إليه وفيه برقم (٣٤٦) ٢/١٧٧، وابن ماجه في كتاب المساجد والجماعات، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، برقم (٧٤٦) ١/٢٤٦، والبيهقي في الكبرى ٢/٣٢٩، من طريق زيد بن جبير، عن داود بن الحصين، عن نافع، عن ابن عمر، به.

قال الترمذي: إسناده ليس بذلك القوي (السنن ٢/١٧٩)، وضعفه الألباني في الإرواء (٢٨٧) وضعيف الترمذي (٣٤٦)، وضعيف ابن ماجه (١٦١).

وأخرجه ابن ماجه أيضاً برقم (٧٤٧) ١/٢٤٦ من طريق أبي صالح قال: حدثني الليث حدثني نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب، به. وضعفه الترمذي في السنن (٢/١٧٩)، والحافظ في التلخيص (١/٢١٥)، والألباني في ضعيف ابن ماجه (١٦٢). ومصححه ابن السكن وإمام الحرمين (التلخيص ١/٢١٥)، وأحمد شاكر في تعليقه

على سنن الترمذي (٢/١٨٠) وقال: ((فالحق أن حديث الليث صحيح، وأنه أرجح، وأصح من حديث داود ابن الحصين خلافاً لما قال الترمذي رحمه الله)).

(٨) انظر: البدائع للكاساني ١/٨٢.

[فصل: فيما يحصل به تطهير النجاسة]

قال - رحمه الله^(١) - : ويجوز تطهير النجاسة بالماء، وبكل مائع طاهر يُمكنُ إزالتها به؛ كالخل، وماء الورد، والماء المستعمل.

[٢٥٠/١] مسألة: تطهير النجاسة بالماء المطلق [

أما جواز ذلك بالماء؛^(٢) فلقوله^(٣) ﷺ في دم الحيض: (حَتَّىهِ^(٤))، ثم اقرصيه^(٥)، ثم اغسله بالماء^(٦).

[٢٥١/٢] مسألة: تطهير النجاسة بغير الماء [

وأما جواز ذلك بغير الماء،^(٧) فقال أبو حنيفة، وأبو يوسف - رضي الله عنهما^(٨) - : يجوز إزالة النجاسة^(٩) بكل مائع طاهر؛^(١٠) إذا اعتَصِرَ من الثوب

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٢) لا خلاف في أنه يحصل بالماء المطلق، وهو الطهور، الطهارة الحكمية، والحقيقية جميعاً .

انظر: الفقه النافع للسرقندي ١/١٤٨، البدائع للكاساني ١/٨٣، الهداية للمرغيناني ١/٣٦ .

(٣) ولقوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [سورة الفرقان، الآية رقم (٤٨)] البدائع للكاساني ١/٨٣ .

(٤) حَتَّىهِ: أي حكيه، قال الأزهري (الزاهر ص ١٢٨) : ((فالحَتَّى أَنْ يُحَلَّكَ بِطَرَفِ حَجَرٍ، أَوْ عَوْدٍ، يُقَالُ: حَتَّتْهُ أَحْتَهُ حَتًّا))، والحَلَّتْ، والحَتَّى، والقشر سواء .

انظر: النهاية لابن الأثير ١/٣٣٧، مختار الصحاح للرازي ص ٦٦، المصباح المنير للفيومي ص ٦٦ .

(٥) اقرصيه: أصل القرص أن يقبض بإصبعه على الشيء ثم يدلكه ذلكاً شديداً، ويصب الماء عليه حتى يذهب أثره

وعينه. انظر: الزاهر للأزهري ص ١٢٨، معاً لم الشن للخطابي ١/٢٥٥، المصباح المنير للفيومي ص ٦٦ .

(٦) قريباً من لفظ المؤلف، أخرجه ابن الجارود في المنتقى (ص ٧٧)، بلفظ: (حَتَّىهِ، وقرصيه، ورشيه بالماء، وصلِّي)،

ولفظ (ثم اغسله بالماء)، فقريباً منه لفظ ابن ماجة، برقم (٦٢٩) ١/٢٠٦ : (اقرصيه، واغسله، وصلِّي فيه) .

وأصل الحديث متفق عليه، من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، بلفظ: (فلتقرصه، ثم لتغسله بماء،

ثم لتصلِّي فيه) وهذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم: (حَتَّتْ، ثم تقرصه بالماء، ثم تغسله، ثم تصلِّي فيه)، البخاري

في مواضع، منها في كتاب الحيض، باب غَسَلَ دم الحيض، برقم (٣٠٧) ١/١١٦، ومسلم في كتاب الطهارة،

باب نجاسة الدم، وكيفية غسله، برقم (٢٩١/١١٠) ١/٢٤٠ .

(٧) تحرير محل الخلاف:

لا خلاف في أن الطهارة الحكمية؛ وهي زوال الحدث، لا تحصل بغير الماء.

واختلفوا في الطهارة الحقيقية، وهي إزالة النجاسة، هل تحصل بغير الماء من المائعات ؟

انظر: البدائع للكاساني ١/٨٣، المختار للموصلي ١/٣٥، زبدة الحكام لسراج الدين الغزنوي ص ٣٧ .

(٨) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٩) في (ك) : يجوز إزالته .

(١٠) انظر: البدائع للكاساني ١/٨٣، الهداية للمرغيناني ١/٣٦، المختار للموصلي ١/٣٥ .

وقال محمد، وزُفر^(٣) - رحمهما الله^(٤) - : لا يجوز إلا بالماء.^(٥)
وبه قال الشافعي^(٦) - رحمه الله^(٧) - .

وجه قولهما: [١] قوله^(٨) ﷺ: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغسلوه^(٩) سبعاً^(١٠))
ولم يُفصّل.

[٢] ولأنه مائعٌ طاهرٌ؛ فجاز أن^(١١) يزُول به حُكم النجاسة، كالماء.

[٣] ولأنه محلٌ نجسٌ؛ فجاز أن يطهر بغير الماء، كدَن^(١٢) الخمر^(١٣) إذا

= وهو اختيار أصحاب المتون، فاعتمده المحبوبي في الوقاية (٣١/١)، والنسفي في الكنز (ص ٩)، والتمرتاشي في تنوير الأبصار (٣٠٩/١).

وهي رواية للحنابلة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

انظر للحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٨/١، الانتصار لأبي الخطاب ٩٦/١، الإنصاف للمرداوي ٣٠٩/١.

وانظر لقول شيخ الإسلام: مجموع الفتاوى ٤٧٥/٢١، اختيارات شيخ الإسلام للبعلي ص ٢٣.

(١) في (م): طاهر يسيل ويتعصر إذا غُسل من الثوب، أو قصر.

(٢) يشترط لجواز تطهير النجاسة بغير الماء من المائعات عند من قال بد، شرطان:

أحدهما: أن يكون طاهراً، الثاني: أن يكون مائعاً يتعصر بالعصر، كالخل، وماء الورد، ويلحق به المنظفات السائلة الحديثة، كالصابون السائل، وشحوه، فإن كان لا يتعصر؛ مثل العسل، والسمن، واللبن وشحوها، لا تحصل به الطهارة بلا خلاف عندهم؛ لانعدام المعاني التي يقف عليها زوال النجاسة.

انظر: البدائع للكاساني ٨٤/١، الاختيار للموصلي ٣٥/١، الباب للميداني ٦٧/١.

(٣) في (ك): وقال زُفر ومحمد.

(٤) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٥) انظر: البدائع للكاساني ٨٣/١، الهداية للصرغيناني ٣٦/١، المختار للموصلي ٣٥/١.

(٦) انظر: الأم للشافعي ١٧/١، حلية العلماء للقفال ٧٠/١، المجموع للنووي ٨٠/١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة، وهو المذهب.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٤/١، الإشراف للبغدادلي ٧/١، بداية المجتهد لابن رشد ٢٠٨/١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٨/١، الانتصار لأبي الخطاب ٩٦/١، الإنصاف للمرداوي ٣٠٩/١.

(٧) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) قوله (قوله): ساقطة من (م).

(٩) في (ك): فليغسله.

(١٠) متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان...، برقم (١٧٢) ٧٧/١،

ومسلم في كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، برقم (٢٧٩/٨٩) ٢٣٤/١.

(١١) قوله (فجاز أن): ساقطة من (ك). وفي (م): فجواز.

(١٢) في (م): كذلك الخمر.

(١٣) دَن الخمر: الدَّن كهيئة الحُبِّ؛ والحُبُّ الجرة الضخمة، إلا أنه أطول منه وأوسع رأساً، والجمع دنان.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٠٨، لسان العرب لابن منظور ٤١٨/٤، المصباح المنير للقيومي ص ١٠٦.

تخلّلت،^(١) وكحلل الميته إذا دُبغ^(٢).^(٣)

وجه قول محمد، وزُفر - رحمهما الله^(٤) - : [١] قوله ﷺ في دم الحيض: ([حَتَّيْهِ، ثُمَّ

اقرصيه]^(٥) ثُمَّ اغسله بالماء^(٦)، وتخصيصه / بالماء يدلّ على أنه لا يَطْهَرُ بغير الماء^(٧). [٣٣/أ(م)]

[٢] ولأنّها طهارة لأداء الصلاة؛ فلا يجوز إلّا

بالماء^(٨)، كالوضوء^(٩).^(١٠)

وقد رَوَى^(١١) الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف^(١٢) - رحمه الله^(١٣) - : أنّه فرّق بين

الثوب والبدن؛ فقال في البدن لا يَطْهَرُ إلّا الماء^(١٤).

ووجه ذلك: أن / غَسَلَ البدن طريقه^(١٥) العبادة؛ فجاز أن يَحْتَصَّ بنوع، كالوضوء، [٢٣/أ(ك)]

وليس كذلك غَسَلَ الثوب؛ لأن المقصود منه إزالة العين / دون العبادة، وهذا يحصل بجميع المائعات.

(١) فإنه يحكم بطهارة الدّن؛ لأن نجاسته بنجاسة الخمر، وطهارته يكون بطهارة الخل.

(٢) قوله (إذا دُبغ) : ساقطة من (ك) .

(٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٨٥/١ .

(٤) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٥) من (م) .

(٦) سبق شرحه (ص ٣٥١) ، هامش (٦) ، المسألة رقم [٢٥٠/١] .

(٧) في (م) ، و (ك) : لا يطهر بغيره.

(٨) في (م) : بغير الماء.

(٩) في (ك) : كطهارة الحدث.

(١٠) في (م) : زيادة: [أما الحديث؛ قوله (حَتَّيْهِ، ثُمَّ اقرصيه) : يقتضي عيناً مشاراً إليها، وبعد الغسل بالخل وما

شاكله، لم يبقَ عيناً مشاراً إليها حتى يمكن غسلها بالماء، ثم نقول إنّما خص الماء بالذكر؛ لأنه أعمّ وجوداً من

غيره، أو نقول تخصيص الشيء بالذكر لا يدلّ على نفي ما عداه. وقوله: لأنّها طهارة لأداء الصلاة. فنقول:

طهارة الحدث حكمية يتبع فيها مورد النص، والنص عين الماء لرفع الحدث، أما هاهنا فإنّها نجاسة حقيقية،

والمعتبر إزالتها، فبأيّ شيء أزال جاز] .

(١١) في (م) : وَرَوَى .

(١٢) انظر: البدائع للكاساني ٨٣/١، الهداية للمرغيناني ٣٦/١، المختار للموصلي ٣٥/١ .

(١٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٤) في (م) ، و (ك) : بغير الماء.

(١٥) في (م) : طريق.

[٢٥٢/٣] مسألة: تطهير النجاسة بالماء المستعمل [

وأما جوازه بالماء المستعمل؛ فالأصح طاهر، على رواية محمد - رحمه الله^(١) - عن أبي حنيفة^(٢) - رحمه الله -، [فهو]^(٣) بمنزلة الخل.

[٢٥٣/٤] مسألة: تطهير الخف من نجاسة لها جرم [

[٢٥٤/٥] مسألة: تطهير الخف من نجاسة ليس لها جرم [

قال: وإذا أصاب الخف نجاسة لها جرم^(٤)، فَجَفَّتْ، فذلكه بالأرض، جاز.^(٥)
وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة، وأبي يوسف^(٦) - رضي الله عنهما^(٧) - .
وقال محمد^(٨) - رحمه الله^(٩) - : لا يجوز فيه إلا الغسل؛ إلا المني.^(١٠)

وجه قولهما: [١] قوله رحمه الله: (إذا أصاب خف أحدكم، أو نعله أذى، فليدلكهما بالأرض، وليصل فيهما^(١١)، فإن ذلك لهما^(١٢) طهارة^(١٣))^(١٤) رواه أبو سعيد الخدري.

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٢) وهو الملقب به، وصححه الكرمي، الجصاص، وبه قال محمد، ورواية عن أبي يوسف.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٥٠/١، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٧/١، المبسوط للسرخسي ٤٦/١ .

وانظر: المسألة رقم [٩٢/١٤] (ص ١٩٦) .

(٣) من (م) .

(٤) الجرم: بالكسر، الجسد، والمراد به كل ما يرى بعد الجفاف؛ كالروث، والعذرة، والدم الغليظ، والمني.

انظر: المغرب للمطري ص ٥١، المصباح المنير للفيومي ص ٥٥، الباب للميداني ٦٧/١ .

(٥) مسألة: تطهير الخف من نجاسة لها جرم ؟

انظر: البدائع للكاساني ٨٤/١، الهداية للسرغيني ٣٦/١، الاختيار للموصلي ٣٣/١ .

(٦) انظر: البدائع للكاساني ٨٤/١، الهداية للسرغيني ٣٦/١، الاختيار للموصلي ٣٣/١ .

وبه قال محمد في الروث يصيب الخف. انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٦٢/١ .

(٧) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٦٢/١، البدائع للكاساني ٨٤/١، الاختيار للموصلي ٣٣/١ .

(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٠) قال في الأصل (٦١/١) : ((صا في القياس سواء - يعني إن أصابها عذرة، أو مني - غير أنه جاء في المني أثر

فأخذنا به)) يعني حديث: (لقد رأيته وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري) [مسلم

(٢٩٠/١٠٩) . والمني إن كان يابساً، يطهر بالحت، بالإجماع. انظر: البدائع للكاساني ٨٤/١ .

(١١) قوله (بالأرض وليصل فيهما) : ساقطة من (ك) .

(١٢) قوله (لهما) : ساقطة من (ك) .

(١٣) في (م)، و (ك) : طهوراً .

(١٤) أخرجه أحمد في المسند ٢٠/٣، ٩٢، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الصلاة في التعل، برقم (٦٥٠)،

(٦٥١) ٤٢٦/١، والبيهقي في الكبرى ٢/٤٠٢، ٤٣١، والدارمي في مسنده ٣٢٠/١، والطحاوي في شرح =

[٢] ولأن الخُفَّ مستخسفٌ لا يتداخله^(١) أجزاء النجاسة، فإذا حَفَّ جَرَمَها احتَذَبَت الرطوبة التي على الخُفِّ، فإذا دلَّكه على الأرض^(٢) لم يبقَ إلَّا أجزاء يسيرة، وذلك^(٣) معفوٌّ عنه^(٤).

وليس كذلك ما ليس له جَرَمٌ؛^(٥) كالبول، وغيره^(٦)؛ لأنه إذا وقع على وجه^(٧) الخُفِّ لَزِقَ به^(٨)، ولم يكن هناك ما تجتذبه^(٩) منه، فبقي على حاله؛ فلم يطهرْ إلَّا بالعسل^(١٠).
وقد قالوا^(١١): لو لطح عليه طِينًا رَطْبًا،^(١٢) وتركه حتى جفَّ، ودلَّكه بالأرض طهر^(١٣)؛ لأنه يجذب إلى نفسه ما على الخُفِّ، فإذا دلَّكه لم يبقَ إلَّا شيء يسير.

وجه قول محمد - رحمه الله^(١٤) - : إنه محلُّ نجسٍ؛ / فلا تزول^(١٥) النجاسة عنه بالمسح، [٣٣/ب(م)] كالثوب.

- = معاني الآثار ٢٩٤/١، والحاكم في المستدرک ٢٦٠/١ وصححه، ووافقه الذهبي، وحسنه النووي في المجموع (١٧٩/٢)، وصححه الألباني في الإرواء (٢٨٤)، وصحح سنن أبي داود برقم (٦٠٥)، ورقم (٦٠٦).
- (١) في (م): مستخسفٌ كسف لا تداخله.
- (٢) في (م): دلَّكها بالأرض. وفي (ك): دلَّكه بالأرض.
- (٣) قوله (ذلك): لم ترد في (م).
- (٤) قوله (عنه): ساقطة من (م).
- (٥) مسألة: تطهير الخُفِّ من نجاسة ليس لها جرم؟
انظر: البدائع للكاساني ٨٤/١، الهداية للمرغيناني ٣٦/١، الاختيار للموصللي ٣٣/١.
- (٦) قوله (وغيره): ساقطة من (ك).
- (٧) قوله (وجه): لم ترد في (ك).
- (٨) في (م): لَزَقه.
- (٩) في (ك): ما يجذبه.
- (١٠) انظر: الأصل للشيبي ٦٢/١، البدائع للكاساني ٨٤/١، الهداية للمرغيناني ٣٦/١.
- وعن أبي يوسف: أن الخُفَّ يطهر بالمسح على الأرض كيما كانت النجاسة التي أصابته، مستجمدة، أو مائعة إذا لم يبقَ لها أثر، وبه يفتي، قال في الاختيار (٣٣/١): وعليه أكثر المشايخ.
- ورجَّه: لإطلاق الحديث، ولعموم البلوى، ودفع الخرج.
- ويظهر اختيار المؤلف للقول الأول، وهو التفصيل.
- انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٦٢/١، البدائع للكاساني ٨٤/١، الهداية للمرغيناني ٣٦/١.
- (١١) انظر: البدائع للكاساني ٨٤/١.
- (١٢) في (م): طين رطب.
- (١٣) في (م): ودلَّكه بالأرض إذا جفَّ طهر.
- (١٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٥) في (م): تزول، وهو خطأ.

والجواب: أن الثوب متخلخل الأجزاء، فالنجاسة تدخل فيه^(١)، فلا يزول بالمسح.

وقد رَوَى^(٢) مُعَلَّى^(٣) أن محمداً رجح عن ذلك القول^(٤) بِالرَّيِّ^(٥)؛ لما رأى من كثرة السَّرَجِينِ^(٦) في طُرُقَاهُمْ^(٧).

[٢٥٥/٦] [مسألة: حكم المني]

[٢٥٦/٧] [مسألة: تطهير المني الرطب من الثوب]

قال: والمني نجس،^(٨) يجب غسل رطبه.^(٩)

أما الدليل على نجاسته، خلاف ما يقوله الشافعي^(١٠) - رحمه الله^(١١) - أنه طاهر، فهو:

[١] أن النبي ﷺ رأى عماراً يغسل ثوبه، فقال: (مِمَّ تَغْسِلُ ياعمار)

(١) في (م): فتدخل النجاسة فيه.

(٢) في (م): ورَوَى.

(٣) معلّى: هو معلّى بن منصور الرازي، أبو عليّ، أصله من الرّي، سكن بغداد، من كبار أصحاب أبي يوسف، ومحمد، روى الكتب والأماشي والنوادر، صاحب ورع وستة، له النوادر، والأماشي، توفي سنة (٢١١هـ).

انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١٣/١٨٨، الجواهر المضية للقرشي ٣/٤٩٢، الفوائد البهية للكنوي ص ٢١٥.

(٤) قوله (القول): لم ترد في (م).

(٥) الرّي: بالفتح، مدينة مشهورة من عراق العجم، أقرب إلى خرسان، من أمهات البلاد وأعلام المدن، كثيرة الخيرات، ليس بعد بغداد في المشرق مدينة أعمر منها، والنسبة إليها (رازي) بزيادة زاي على غير قياس.

انظر: معجم البكري ٢/٢٧٧، مرامد الإطلاع لابن عبد الحق ٢/٦٥١، الروض المعطار للحميري ص ٢٧٨.

(٦) السَّرَجِين: ما تُدَقَّل به الأرض، وهو الزَّبَل، مُعَرَّب، وأصلها سِرْكِين فُعِّرَتْ إلى الجيم والقاف، ويقال سِرْقَيْن انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٤٥، اللسان لابن منظور ٦/٢٢٩، المصباح المنير للقيومي ص ١٤٣.

(٧) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/٦٢، النوادر لمعلّى [مخطوط/ (٧٠ - ب)]، المبسوط للسرخسي ١/٦١.

(٨) مسألة: حكم المني؟

انظر: بداية المبتدي للمرغيناني ١/٣٦، المختار للموصلي ١/٣٢، تبين الحقائق للزيلعي ١/٧١.

وبه قال المالكية، ووجه عند الشافعية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٠٣، عقد الجواهر لابن شاس ١/١٥، القوانين لابن جزي ص ٣٩.

وللشافعية: البيان للعصامي ١/٤٢٠، المجموع للنووي ٢/٥٥٣، أسنى المطالب لذكريا الأنصاري ١/٣٧.

وللحنابلة: الانتصار لأبي الخطاب ١/٥٤٣، العدة لبهاء الدين المقدسي ١/١٢، الإنصاف للمرداوي ١/٣٤٠.

(٩) مسألة: تطهير المني الرطب من الثوب؟ يجب غسل رطبه بلا خلاف.

انظر: البدائع للكاساني ١/٨٤، الهداية للمرغيناني ١/٣٦، المختار للموصلي ١/٣٢.

(١٠) وهو المشهور من مذهب الشافعي، ويُستحب غسله؛ للأحاديث الصحيحة، وخروجاً من الخلاف.

انظر: الأم للشافعي ١/٧٢، الأوسط لابن المنذر ٢/١٥٩، المجموع للنووي ٢/٥٥٣.

وهي رواية للحنابلة، وهو المشهور من المذهب.

انظر: الانتصار لأبي الخطاب ١/٥٤٣، العمدة لابن قدامة ١/١٢، الإنصاف للمرداوي ١/٣٤٠.

(١١) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

كتاب الطهارة

ثوبك^(١) ؟ فقال: من نُخَامَةٍ، فقال^(٢): (إنما^(٣) يُغسل الثوب من المني، والدم، والبول^(٤))^(٥) [٢] ولأنه مائعٌ يتعلّق بخروجه نقض الطهارة؛ فكان نجساً، كالبول.^(٦)

فإن قيل: روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال في المني: (أمطه عنك ولو بإذخرة^(٧)، فإنما هو كمخاط، أو بُصاق^(٨))^(٩).

قيل له^(١٠): هذا دليلٌ لنا [على نجاسته]^(١١)؛ لأن الأمر بالإمطة يدلّ على وجوبها، وعندهم^(١٢) ذلك غير واجب،^(١٣) وشبهه بالمخاط لحِفّة حُكْمِهِ في باب الإزالة؛ فإنه مُفارق^(١٤) سائر النجاسات في ذلك؛ لأنه^(١٥) لا يتداخل في الثوب كما تتداخل سائر

(١) في (ك) : ثوبك يا عمّار.

(٢) في (ك) : فقال النبي ﷺ.

(٣) من أول قوله (تغسل) إلى قوله (إنما) : ساقطة من (م).

(٤) في (م) : من البول والدم والمني. وفي (ك) : من المني والبول والدم.

(٥) سبق تخرجه (ص ٣٥٠)، هامش (٢)، المسألة رقم [٢٤٧/٢].

(٦) في (م) : زيادة: [فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا ﴾ [الفرقان (٥٤)] سمّاه ماءً، وهو ليس بماء في الحقيقة؛ فدلّ أنه أراد به التشبيه في الحكم، ومن جهة الماء يكون طاهرًا. قيل له: إن تسميته ماءً لا يدلّ على طهارته، فإن الله تعالى سمّى منّي الدّواب ماءً، بقوله ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ ﴾ [النور (٤٥)] ولا يدلّ ذلك على طهارة ماء كل حيوان].

(٧) الإذخيرة: بكسر الحزة، نبت معروف طيب الرائحة، وإذا جفّ أبيضّ، تُسقف بها البيوت فوق الخشب.

انظر: النهاية لابن الأثير ١/٣٣، المصباح المنير للفيومي ص ١٠٩، المنجد ص ٩.

(٨) في (ك) : كالمخاط وكالبصاق.

(٩) أخرجه الدارقطني في السنن ١/١٢٤، والبيهقي في الكبرى ٢/٤١٨، والطبراني في المعجم الكبير ١/١٤٨، مرفوعاً، وأخرجه الشافعي في الأم ١/٧٣، وعبد الرزاق في مصنفه برقم (١٤٣٧) ١/٣٦٧، وابن أبي شبة في مصنفه، برقم (٩٢٣)، (٩٢٤) ١/٨٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٥٢، والدارقطني ١/١٢٥، والبيهقي ٢/٤١٨، موقوفاً، وصحّح وقفه الدارقطني (١/١٢٤)، والبيهقي (٢/٤١٨)، والخافظ في التلخيص (١/٣٣)، وصحّح رفعه ابن الجوزي في التحقيق (١/٨١) والمجد ابن تيمية في المنتقى (١/٥٢)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((أما هذه الفتيا فهي ثابتة عن ابن عباس، وقبله سعد بن أبي وقاص، ذكر ذلك عنهما الشافعي وغيره في كتبهم، وأما رفعه إلى النبي ﷺ فمكسر باطل لا أصل له)) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢١/٥٩٠.

(١٠) قوله (له) : ساقطة من (م).

(١١) من (م).

(١٢) قوله (وعندهم) : لم ترد في (م)، وفيه: وذلك غير واجب.

(١٣) قال النووي: ((وإذا حكمنا بطهارة المني، استحبّ غسله من البدن والثوب؛ للأحاديث الصحيحة،... ولأن فيه خروجاً من خلاف العلماء في نجاسته)) المجموع ٢/٥٥٣.

انظر: الأم للشافعي ١/٧٢، البيان للعصاري ١/٤٢٠، أسنى المطالب لذكرى الأنصاري ١/٣٧.

(١٤) في (م) : ولأنه يفارق. وفي (ك) : وأنه مفارق لسائر.

(١٥) في (م) : وأنه.

فإن قيل: ما لا يجب غسل يابسه؛ لا يجب غسل رطبه، كالمخاط.^(١)
 قيل له: سقوط الغسل لا يدل على الطهارة، كموضع الاستنجاء.^(٢)
 والمعنى في المخاط، أن خروجه لا يتعلق به نقض الطهارة،^(٣) كموضع
 الاستنجاء^(٤)،^(٥) والمني بخلافه.^(٦)

[٢٥٧/٨] مسألة: تطهير المني الجاف على الثوب

قال: وإذا جفَّ على الثوب أجزاء فيه الفرك.^(٧)
 والأصل في ذلك: [١] أن النبي ﷺ قال لعائشة - رضي الله عنها^(٨) - : (إذا رأيت المني
 رطباً فاغسله، وإن كان^(٩) يابساً فامسكه)^(١٠).
 [٢] ولأنه ليزج لا يتداخل في الثوب، فإذا جفَّ وفرك لم يبق إلا
 أجزاء يسيرة لا^(١١) يعتد بها.

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ٧٥/١.

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٩/١.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ٧٦/١، البدائع للكاساني ٢٤/١، الينابيع للرومي [مخطوط ل (٣/ب)].

(٤) قوله (كموضع الاستنجاء): ساقطة من (م).

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٩/١، الاختيار للموصلي ٣٦/١، الباب للميداني ٧٠/١.

(٦) فإنه ينقض الطهارة بالإجماع.

انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٣، الإفصاح لابن هبيرة ٣٧/١، المغني لابن قدامة ١٩١/١.

(٧) انظر: البدائع للكاساني ٨٤/١، بدية المبتدي للمرغيناني ٣٦/١، المختار للموصلي ٣٢/١.

(٨) قوله (رضي الله عنها): لم ترد في (ك).

(٩) في (م): وإن رأيتيه.

(١٠) قال ابن الجوزي في التحقيق (٨١/١): ((إن هذا الحديث لا يُعرف، وإنما المنقول أنها هي كانت تفعل ذلك

من غير أن يأمرها))، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: ((كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان

يابساً، وأغسله إذا كان رطباً)). أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٩/١، والدارقطني في سننه، برقم

(٣) ١٢٥/١، وأبو عوانة في مسنده ٢٠٤/١، قال الألباني في الإرواء (١٨٠) (١٩٦/١): إسناده صحيح على

شرط الشيخين.

قال الحافظ في التلخيص (٣٣/١): ((وقد ورد الأمر بفركه من طريق صحيحة، رواه ابن الجارود في المنتقى

- (ص ٨٤) - ... فقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بجمته))، وهذا الحديث رواه مسلم من هذا الوجه

بلفظ: ((لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري)) [صحيح مسلم برقم (٢٩٠/١٠٩)]

(١١) في (م): لم يعتد.

وهذا الاستحسان^(١)، والقياس أنه لا يجوز؛^(٢) لأنها عين^(٣) نجسة؛ فلا تطهر بالفرك، كسائر النجاسات.

[٢٥٨/٩] مسألة: تطهير المني من البدن

وأما إذا كان على البدن: / فلا يُجزئ فيه إلا الغسل.^(٤)

[٣٤/أ(م)]

[٢٦/أ(س)]

لأن الفرك لا يؤثر^(٥) فيه؛ فيجب غسله.

[٢٥٩/١٠] مسألة: تطهير النجاسة من الجسم الصقيل^(٦)

قال: والنجاسة إذا أصابت المرأة، أو السيف،^(٧) أكتفي بمسحهما.^(٨)

وقال زُفر^(٩) - رحمه الله^(١٠) - : لا يطهر إلا بالغسل. /

[٢٣/ب(ك)]

وبه قال الشافعي^(١١) - رحمه الله^(١٢) - .

(١) في (م): وهذا استحسان. وفي (ك): وهذا فيه استحسان.

(٢) انظر: البدائع للكاساني ٨٤/١.

(٣) قوله (عين): ساقطة من (م).

(٤) المني على البدن لا يخلو، إما أن يكون رطباً، فيجب غسله، بلا خلاف. وما أن يكون جافاً، ففيه خلاف؟

فروى الحسن عن أبي حنيفة، وهي رواية عن أبي يوسف: أنه لا يطهر إلا بالغسل؛ لأن حرارة البدن جاذبة، فلا يعود إلى الجرم، والبدن لا يمكن فركه.

وظاهر الرواية: أنه يزول بالفرك؛ لأن البلوى فيه أشد.

انظر: المبسوط للسرعسي ٨١/١، البدائع للكاساني ٨٤/١، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ٢٥٠.

(٥) في (م)، و (ك): لا يتأتى فيه.

(٦) الصقيل: فعيل بمعنى مفعول، أي أملتس مصمت لا يخلل الماء أجزاءه، كالحديد، والنحاس.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٧٧، لسان العرب لابن منظور ٣٧٧/٧، المصباح المنير للفيومي ص ١٧٩.

(٧) في (م): وإذا أصابت المرأة أو السيف نجاسة.

(٨) انظر: البدائع للكاساني ٨٥/١، بداية المبتدي للمرغيناني ٣٧/١، المختار للموصلي ٣٣/١.

وبه قال المالكية، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

انظر للمالكية: عقد الجواهر لابن شاس ٢١/١، مختصر خليل ص ١٢، ونج الخليل لابن عليش ٥٥/١.

ولقول شيخ الإسلام: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥٢٤/٢١، اختيارات ابن تيمية للعلي ص ٢٣.

(٩) انظر: البدائع للكاساني ٨٥/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، الاختيار للموصلي ٣٣/١.

(١٠) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) انظر: البيان للعمري ٤٤٥/١، روض الطالب للمقري ٥٣/١، المجموع للنووي ٥٩٩/٢.

وبه قال الحنابلة على الصحيح من المذهب.

انظر: المستوعب للسامري ٣٤٩/١، الإنصاف للمرداوي ٣٢٢/١، منتهى الإرادات لابن النجار ١٠٥/١.

(١٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

لنا: أنه جسمٌ صَقِيلٌ لا يتداخله النجاسة، فإذا مُسِحَ لم يبق عليه^(١) إلا اليسير الذي لا يُعْتَدَ به.

وجه قول زُفر - رحمه الله^(٢) - : أنه محلُّ نَجَسٍ؛ فلا يَطْهَرُ بالمسح، أصله الثوب.

[٢٦٠ / ١١] مسألة: طهارة نجاسة الأرض بالجفاف

قال: وإن أصابت^(٣) الأرض نجاسة^(٤)، فَجَفَّتْ بِالشَّمْسِ^(٥)، وَذَهَبَ أَثَرُهَا^(٦)، جازت^(٧) الصلاة على مكائنها^(٨)، ولا يجوز التيمم منها^(٩).

و قال زُفر^(١٠) - رحمه الله^(١١) - : لا يجوز، وبه قال الشافعي^(١٢).

وجه قولهم: إن الأرض من شأن طبيعتها^(١٣) أن تُحِيلَ^(١٤) الأشياء إلى طبيعتها، فلمَّا ذهب

(١) قوله (عليه) : لم ترد في (م) .

(٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٣) في (ك) : وإذا أصاب .

(٤) في (م) : نجاسة لها جرم .

(٥) في (م) : بالشمس والريح .

(٦) المعتبر انقلاع أثر النجاسة؛ من طعم ولون ورائحة، على طول الزمان، فإن الأرض تُجف بالشمس على قُرب ولم ينقلع بعد آثار النجاسة .

(٧) في (ك) : جاز .

(٨) انظر: البدائع للكاساني ٨٥/١، المختار للموصلي ٣٣/١، كنز الدقائق لأبي البركات النسفي ص ٩ .

وهو القول القديم للشافعي، ورواية للحنابلة، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .

انظر للشافعية: المهذب للشيرازي ١٧٨/١، البيان للعمراني ٤٤٦/١، المجموع للنووي ٥٩٦/٢ .

وللحنابلة: غاية المطلب للجراعي ص ٣٦، المبدع لابن مفلح ٢٤٠/١، الإنصاف للرداوي ٣١٧/١ .

ولقول شيخ الإسلام: مجموع الفتاوى ٤٨٠/٢١، اختيارات ابن تيمية الفقهية للبعلي ص ٢٣ .

(٩) قوله (ولا يجوز التيمم منها) : ساقطة من (ك) .

(١٠) انظر: البدائع للكاساني ٨٥/١، المختار للموصلي ٣٣/١، المسائل الشريفة للديري ص ٣٥٤ .

(١١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٢) وهو قوله الجديد، صححه أبو إسحاق الشيرازي في المهذب (١٧٨/١)، والعمراني في البيان (٤٤٦/١) .

انظر: الأم للشافعي ٦٩/١، المهذب للشيرازي ١٧٨/١، المجموع للنووي ٥٩٦/٢ .

وبه قال المالكية، والحنابلة في المذهب .

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٣٦/١، الكافي لابن عبد البر ص ١٩، عقد الجواهر لابن شاس ٢١/١ .

وللحنابلة: المستوعب للسامري ٣٥١/١، المبدع لابن مفلح ٢٤٠/١، كشاف القناع للبهوتي ١٨٦/١ .

(١٣) في (م) ، و (ك) : من شأنها .

(١٤) في (م) : يُحْتَدَب .

أثرها عُلِمَ أنها استحالت إلى طبعها^(١)، والاستحالة تُؤثّر في التّطهير؛ الدليل عليه^(٢) فخليل
الخنصر.

وجه قول زُفر: أنه محلّ نجس؛ فلا يَطْهَرُ بالشمس، أصله الثوب.
والجواب: أنه لا يَطْهَرُ بالشمس، وإنما يَطْهَرُ بالاستحالة، ولو وُجدت الاستحالة في النجاسة
التي في^(٣) الثوب لحُكِمَ بطهارته^(٤).^(٥)

[٢٦١/١٢] [مسألة: التيمم من أرض أصابها نجاسة وجفت بالشمس]
وأما^(٦) التيمم من تلك البقعة، فالمشهور عن^(٧) أصحابنا أنه لا يجوز؛^(٨) لأن الاستحالة
الاستحالة وإن كانت^(٩) تذهب [بمعظم]^(١٠) النجاسة، ويبقى أجزاء يسيرة، وذلك
يمنع الطهارة، وإن لم يمنع الصلاة.
وَرَوَى عَنْهُمْ^(١١): أنه يجوز^(١٢) التيمم؛ لأن الاستحالة تقلب عين النجاسة إلى جنس
الأرض^(١٣)، ومع هذا الحال^(١٤) لا يبقى من النجاسة شيء.^(١٥)

(١) في (م)، و (ك): إلى طبع الأرض.

(٢) في (م)، و (ك): على ذلك.

(٣) في (م): على.

(٤) في (ك): بطهارتها.

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٣٦.

(٦) في (م): قال وأما.

(٧) في (م): من قول.

(٨) وهو ظاهر الرواية. انظر: البدائع للكاساني ١/٨٥، المختار للموصلي ١/٣٣، كنز الدقائق للنسفي ص ٩.

(٩) قوله (وإن كانت): ساقطة من (م).

(١٠) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: معظم.

(١١) انظر: البدائع للكاساني ١/٨٥، الهداية للمرغيناني ١/٣٧، المختار للموصلي ١/٣٣.

(١٢) في (م): جواز.

(١٣) في (م): إلى جنس آخر.

(١٤) في (ك): هذه الحالة.

(١٥) فتصير الأرض ظاهرة حقيقة، وقد تحوّلت النجاسة تراباً بمرور الزمان ولم يبق نجس أصلاً، فإن أصابها ماء بعد ذلك لا تعود نجسة، وهناك وجه آخر للاستدلال؛ وهو أن الأرض لم تطهر حقيقة؛ ولكن زال معظم النجاسة عنها، وبقي شيء قليل وهو عفو للضرورة، فإذا أصابها الماء تعود نجسة، وقيل الطريق الأول لخمّد، والثاني لأبي يوسف؛ بناء على أن النجاسة إذا تبدّلت أوصافها بمضي الزمان تصير شيئاً آخر عند محمد فتكون طاهرة، وعند أبي يوسف لا تصير شيئاً آخر، فتكون نجسة. انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/٨٥.

[فصل: في أحكام النجاسة]

[٢٦٢/١] مسألة: يسير النجاسة المغلظة المعفو عنها [

[٢٦٣/٢] مسألة: ضابط قدر الدرهم في حدّ القليل المعفو عنه من النجاسة المغلظة [

قال: ومن أصابه^(١) من النجاسة المغلظة؛ كالدم، والغائط، والبول، والخمر،^(٢) مقدار الدرهم^(٣) فما دونه، جازت الصلاة معه، وإن زاد لم يجز.^(٤)

وقال زُفر^(٥) - رحمه الله^(٦) - : قليل النجاسة وكثيره سواء^(٧)؛ إلا قدر اللسعة.

وقال الشافعي - رحمه الله^(٨) - : موضع الاستنجاء،^(٩) ودم البراغيث معفو عنه بالإجماع،^(١٠) [فحسب]^(١١).^(١٢)

(١) في (م)، و (ك) : أصابته.

(٢) في (م) : كالبول، والغائط، والدم، والخمر.

(٣) ((التقدير بالدرهم فيما اتفقوا على نجاسته)) المبسوط للسرخسي ٦٠/١.

مسألة: ضابط قدر الدرهم في حدّ القليل المعفو عنه من النجاسة المغلظة ؟

قدر الدرهم من حيث المساحة، قدر عرض الكف، ومن حيث الوزن، قدر الدرهم البغلي؛ وهو الكبير المتقال، أي ما يبلغ وزنه مثقالاً، وصححه في الهداية (٣٧/١)، ويساوي (٧٥، ٣ غرام).

واختار كثير من المشايخ التوفيق بين الرويتين، فيعتبر في قدر الدرهم بعرض الكف في النجاسة المائعة التي لا حرم لها، وبوزن الدرهم في النجاسة الكثيفة التي لها حرم.

انظر: الفقه النافع للسرخسي ١٥٢/١، البدائع للكاساني ٨٠/١، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ١٨٥.

والمعبر وقت الإصابة، حتى لو كان دهنًا نجسًا قدر درهم، ثم انقرش فزاد عليه، لا يمنع، في اختيار صاحب الهداية وجماعة، واختار غيرهم المنع.

انظر: تبين الحقائق للزيلعي ٧٣/١، فتح القدير لابن الهمام ٢٠٢/١، البرهان للطرابلسي ص ٢٥٢.

(٤) مسألة: يسير النجاسة المغلظة المعفو عنها ؟

قليل النجاسة الحقيقية في التوب، والبدن عفوّ في حق جواز الصلاة.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٧، ٦٠/١، الكافي للحاكم الشهيد ٦٠/١، البدائع للكاساني ١٨/١.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ٦٠/١، الهداية للدرغيني ٣٧/١، البناءة للعيني ٧٢٤/١.

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) في (م) : وكثيرها واحد.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٩) ((والمراد من مواضع الاستنجاء، موضع خروج الحدث)) البناءة للعيني ٧٢٥/١.

(١٠) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٦/١، بداية المجتهد لابن رشد ٢١٢/٢، البناءة للعيني ٧٢٥/١.

(١١) من (ك)، وفي الأصل: حسب. وقوله (فحسب) : ساقطة من (م) .

(١٢) لا يُعفى عند الشافعية عن شيء من النجاسات قليلها وكثيرها سواء؛ إلا ما يتعدّد الاحتراز منه غالباً؛ كدم

البشرات، ودم الدمامل، ودم البراغيث، وونيم الذباب أي خرّوه، وموضع الاستنجاء، ونحو ذلك.

انظر: المجموع للنووي ٩٤/٢، روضة الطالبين له ٦٥/١، رحمة الأمة لقاضي صفد ص ١١ =

كتاب الطهارة

لنا: ما رُوِيَ عن ابن عمر^(١) - رضي الله عنهما^(٢) - أن النبي ﷺ قال^(٣) فيمن صلى وعلى ثوبه من الدَّم أكثر من مقدار الدرهم^(٤) أعاد الصلاة،^(٥) وهذا يدل^(٦) على أن يسير النجاسة معفو عنه.

وإنما قدروا ما عُفِيَ عنه بمقدار^(٧) الدرهم؛ لأن أثر الاستنجاء في^(٨) موضع الاستنجاء معفو عنه بالإجماع.^(٩)

ورُوِيَ عن النخعي^(١٠) أنه قال: (أرادوا أن يقولوا/ مقدار المَقْعَدَة؛ فاستقبحوا ذلك [٣٤/ب(م)] فقالوا مقدار الدرهم)^(١١)، يعني فيما عُفِيَ عنه من النجاسة.

وإذا ثبت أن الأثر معفو عنه، فالنجاسة لا تختلف باختلاف مواضع البدن، فإذا عُفِيَ عنه في^(١٢) موضع الاستنجاء؛ فغيره في حكمه.

وجه قول زُفر - رحمه الله^(١٣) - :

= وقال المالكية: يسير النجاسة وكثيرها سواء، لا يعفى عنه؛ إلا الدَّم خاصة فهو معفو عنه، وفي قول لهم: يُستثنى دم الحيض.

وقال الحنابلة: يسير النجاسة وكثيرها سواء لا يعفى عنه؛ إلا يسير بول وروث ما يؤكل لحمه، والدم وما تولد منه من القيح والصديد، على تفصيل عندهم فيه.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٢٢/١، عيون المجالس للبغدادى ١٩٥/١، بداية المجتهد لابن رشد ٢٠٢/١. وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٥٩/١، المحرر لأبي البركات ٧/١، الإنصاف للمرداوي ٣٢٥/١.

(١) في (ك): عن عمر.

(٢) في (م)، و (ك): رضي الله عنه.

(٣) قوله (قال): ساقطة من (م).

(٤) في (م): فمن صلى وفي ثوبه، أو قال على ثوبه أكثر من قدر الدرهم دم أعاد.

(٥) أخرجه الدارقطني (٤٠١/١) من طريق روح بن غطيف، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدَّم غسل الثوب، وأعيدت الصلاة)، وفي لفظ: (تُعَاد الصلاة

من قدر الدرهم من الدَّم)، قال البخاري: حديث باطل، وروح هذا منكر الحديث. وقال ابن حبان: هذا حديث موضوع لا شك فيه لم يقله رسول الله ﷺ. انظر: نصب الراية للزيلعي ٢١٢/١، التعليق المغني لأبي الطيب ٤٠١/١.

(٦) في (ك): وهذا دليل.

(٧) في (ك): وإنما عُفِيَ عن مقدار.

(٨) في (م)، و (ك): من.

(٩) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٦/١، بداية المجتهد لابن رشد ٢١٢/٢، البناية للعينى ٧٢٥/١.

(١٠) في (م): وقد روى النخعي.

(١١) انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، البناية للعينى ٧٢٥/١، إعلاء السنن للتهانوي ٣٧٦/١.

(١٢) في (ك): من.

(١٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

[إنه^(١) جزء من جملة مانعة من الصلاة، فوجب أن يمنع من^(٢) الصلاة، كالألمعة في موضع الحدث، والغسل من الجنابة.^(٣)

قيل له: . هذا ينتقض بقليل الدم، والصدید.

. ثم المعنى في الأصل أن الجنابة والحدث لا يتبعض وقوعها؛ ولا يتبعض دفعها،

بخلاف هذا؛ فإنه يتبعض وقوعها؛ فيتبعض دفعها.

فإن قيل [^(٤)]: نجاسة^(٥) مقدورٌ على إزالتها من غير مشقة؛ فوجب إزالتها، كالكثير.

قيل له: . هذا^(٦) يبطل بموضع الاستنجاء.^(٧)

. ثم المعنى^(٨) في الكثير أنه لم يُعفَ^(٩) عنه في موضع الاستنجاء؛ فكذلك في

غيره،^(١٠) والقليل بخلافه^(١١).

(١) قوله (إنه) : لم ترد في (س) .

(٢) قوله (من) : لم ترد في (س) .

(٣) الطهارة عن النجاسة العينية شرط جواز الصلاة، كالطهارة عن الحدث الحكمي، فكما أن الشرط ينعدم بالقليل من الحدث وكثيره، فكذلك ينعدم بالقليل من النجاسة وكثيرها. انظر: المبسوط للسرخسي ٦٠/١.

(٤) من (م)، ومن أول قوله (جزء من جملة مانعة) إلى قوله (فإن قيل) : ساقطة من (ك)، وهي في هامش نسخة الأصل؛ إلا أنها وضعت بعد قوله: (أنه يبطل بموضع الاستنجاء)، والمثبت هو الأوفى.

(٥) في (ك) : إنها نجاسة.

(٦) في (م)، و (ك) : الجواب أنه.

(٧) فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكتفون بالاستنجاء بالأحجار، وقلما يتطيّبون بالماء، والاستنجاء بالحجر لا يزيل النجاسة حتى لو جلس بعده في الماء القليل نجسه. انظر: المبسوط للسرخسي ٦٠/١.

(٨) في (م) : والمعنى.

(٩) في (ك) : لا يعف.

(١٠) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٦/١، المغني لابن قدامة ٢١٧/١، المجموع للنووي ١٢٤/٢.

(١١) في (م) : والقليل معفو عنه لموضع الاستنجاء.

قال: وإن أصابته نجاسة مُخَفِّفة^(١)؛ كَبُولٍ ما يُؤْكَلُ لحمه، جازت الصلاة معها^(٢)؛^(٣) ما لم يَلُغ رُبْعَ الثوب.

والكلام في هذه الجملة يقع^(٤) في مواضع^(٥):

منها^(٦): معرفة النجاسة المخففة، والمغلظة:/

[٢٦/ب(س)]

[٢٦٤/٣] [مسألة: ضابط النجاسة المغلظة]

فالمغلظة عند أبي حنيفة^(٧) - رحمه الله^(٨) - : كُلُّ^(٩) عَيْنٍ ورد في نجاستها نص، ولم يرد في طهارتها نص^(١٠)؛ اختلف الناس فيها، أو اتفقوا.
وقال أبو يوسف، ومحمد^(١١) - رحمهما الله^(١٢) - : ما^(١٣) اختلف الناس في طهارته فهو مُخَفَّفٌ.

[٢٦٥/٤] [مسألة: نوع نجاسة الأرواث]

والخلاف بينهم^(١٤) في الأرواث^(١٥)، قال أبو حنيفة^(١٦) - رحمه الله^(١٧) - : نجاسة^(١٨)...

(١) في (م): وإن أصابه من النجاسة المخففة.

(٢) في (م)، و (ك): معه.

(٣) يُعْنَى عن يسير النجاسة المخففة، وهو ظاهر الرواية.

انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، فتح القدير لابن الهمام ٢٠٢/١.

(٤) في (ك): والكلام يقع في هذه الجملة.

(٥) في (م): مواضعها.

(٦) في (م): في.

(٧) انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، البناية للعيبي ٧٢٨/١.

(٨) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) في (م): لكل.

(١٠) قوله (ولم يرد في طهارتها نص): ساقطة من (ك).

(١١) النجاسة المغلظة عندهما يثبت بما وقع الإجماع على نجاسته، والمخففة بما وقع الاختلاف على نجاسته.

انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، البناية للعيبي ٧٢٨/١.

(١٢) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٣) في (م): إلا ما.

(١٤) في (م): والخلاف ثابت بينهم.

(١٥) الروث: رجميع ذوات الحافر.

انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١٦٥/١، النهاية لابن الأثير ٢٧١/٢، المصباح المنير للفيومي ص ١٢٧.

(١٦) انظر: الأصيل لمحمد بن الحسن ٣٧/١، المبسوط للسرخسي ٦٠/١، بداية المبتدي للمرغيناني ٣٧/١.

(١٧) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٨) في (م): هي نجاسة.

لأن النبي ﷺ طلب أحجار الاستنجاء، فَأُتِيَ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْتُهُ، [فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى]^(١) الرُّوْتَةَ، وَقَالَ: (إِنَّمَا رِجْسٌ)^(٢)، وَلَمْ يُعَارِضْ هَذَا النَّصَّ إِلَّا اخْتِلَافُ النَّاسِ، وَالنَّصُّ لَا يَعْتَدُّ بِاخْتِلَافِ^(٣) النَّاسِ مَعَهُ^(٤)؛^(٥) لِأَنَّ النَّصَّ حُجَّةٌ، وَالْاِخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، قَالَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ تَعَالَى^(٦) - : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾^(٧) فَأَمَرَ بِرَدِّ الْخِلَافِ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ^(٨) - رَحِمَهُمَا اللَّهُ^(٩) - : هِيَ مَخْفُفَةٌ؛ لَمَّا سَاغَ الْاِخْتِلَافُ^(١٠)، وَالْاِجْتِهَادُ فِي طَهَارَتِهَا، وَصَارَ ذَلِكَ كَوُرُودِ النَّصِّ^(١١).

-
- (١) من (م) ومصادر الحديث، وفي الأصل و (ك) : فَأُتِيَ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْتُهُ فَأَلْقَى الرُّوْتَةَ.
- (٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب لا يستنجي بروت، برقم (١٥٦) ٧١/١ بلفظ: (هذا رِجْسٌ)، ولفظ المؤلف أخرجه ابن ماجة برقم (٣١٤) ١١٤/١.
- (٣) في (م) : لا يعد مع اختلاف.
- (٤) قوله (معه) : ساقطة من (م).
- (٥) يخالف في ذلك زُفَرٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَرَوَايَةُ لِلْحَنَابِلَةِ، فَقَالُوا بِطَهَارَةِ رُوثِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمَهُ. انظر لقول زُفَرٍ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: الميسوط للسرخسي ٦٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٨/١، الاختيار للموصلي ٣٢/١. وللمالكية: المدونة لسحنون ٥/١، المعونة للبغداد ١٦٧/١، الكافي لابن عبد البر ص ١٨.
- وللحنابلة: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ص ١٠، المستوعب للسامري ٣١٤/١، المقنع لابن قدامة ٨٤/١.
- (٦) في (م)، و (ك) : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى.
- (٧) سورة النساء، الآية رقم (٥٩).
- (٨) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٧/١، الميسوط للسرخسي ٦١/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١.
- (٩) قوله (رَحِمَهُمَا اللَّهُ) : لَمْ تَرِدْ فِي (م)، و (ك).
- (١٠) قوله (الْاِخْتِلَافُ) : لَمْ تَرِدْ فِي (م)، و (ك)، وَفِيهَا: لَمَّا سَاغَ الْاِجْتِهَادُ.
- (١١) وَلَأَنَّ فِي الْأُرُوثِ بَلَوٌ وَضَرُورَةٌ، وَلِلْبَلَوِ تَأْثِيرٌ فِي تَخْفِيفِ حُكْمِ النِّجَاسَةِ. وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْبَلَوِ لَا تَعْتَبَرُ فِي مَوْضِعِ النَّصِّ، وَالْبَلَوُ فِي بَوْلِ الْآدَمِيِّ أَكْثَرُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُعْنَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهِمِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ. انظر: الميسوط للسرخسي ٦١/١.
- فائدة: في التقدير في الإصاية بالأرواث ؟
- فقدَّره أبو حنيفة: بالدَّهْرِمِ مطلقاً؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ مَغْلُظَةٌ، وَهِيَ تَقْدَرُ بِالدَّرْهِمِ. وَعِنْدَهُمَا: تَقْدَرُ بِالكَثِيرِ الْفَاحِشِ؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ مَخْفُفَةٌ.
- وَقَالَ زُفَرٌ: بِالتَّفْرِيقِ، فَرُوثٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ يَقْدَرُ بِالكَثِيرِ الْفَاحِشِ، وَرُوثٌ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ بِالدَّرْهِمِ.
- وَرُؤْيٍ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ كَثِيراً فَاحِشاً. قَالَ السَّرْحَسِيُّ: ((وَهَذَا آخِرُ أَقَاوِيلِهِ حِينَ كَانَ فِي الرَّيِّ)) الْمِيسُوطُ ٦١/١.
- انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٧/١، بداية المبتدي للمرغيناني ٣٧/١، الاختيار للموصلي ٣٢/١.

[٢٦٦/٥] [مسألة: ضابط النجاسة المخففة]

فأما النجاسة المخففة عند أبي حنيفة^(١) - عليه السلام ^(٢) - هي^(٣) ما ورد في / نجاستها نص، [٣٥/٢] وورد في طهارتها نص، ودلّ الدليل على أن الأخذ بالنجاسة^(٤) أولى.

[٢٦٧/٦] [مسألة: نوع نجاسة بول ما يؤكل لحمه]

وهذا مثل: بول ما يؤكل لحمه.^(٥)

لأن النبي ﷺ قال: (استنزها [من] ^(٦) الأبوال ^(٧) وهو عام، وهذا يدل^(٨) على نجاسته، والذي ورد في طهارته (أن النبي ﷺ أمر العُرَيْنين^(٩) أن يشربوا من ألبان الإبل، وأبوالها^(١٠)) ^(١١) وهذا يدل على طهارته، فلما تعارض فيه النصان، ^(١٢) خَفَّ حُكْمُ هَذِهِ النَجَاسَةِ^(١٣)، ولم يساوِ ما غُلِظَ حُكْمُهُ^(١٤)، فقالوا: إنها معفو عنها^(١٥)؛ ما لم تتفاحش.^(١)

(١) وعندهما النجاسة المخففة: هو ما وقع الاختلاف في نجاسته.

انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، الهداية للصرغيناني ٣٧/١، البناية للعينبي ٧٢٨/١.

(٢) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) في (م): كل ما.

(٤) في (م)، و (ك): بنجاسته.

(٥) أي من النجاسة المخففة عندهما بول ما يؤكل لحمه، خلافاً لمحمد، وزُفر، في أنه طاهر.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٧/١، بداية المبتدي للصرغيناني ٣٧/١، المسائل الشريفة للديري ص ٣٧٢.

(٦) من (ك).

(٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (استنزها من البول، فإن عامة عذاب القبر منه)، وفي

لفظ:

(أكثر عذاب القبر من البول) أخرجه الدارقطني في السنن ١٢٨/١، وقال: صحيح. والحاكم في المستدرک ١٨٣/١

وقال: ((حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علّة، ولم يخرجاه)).

(٨) من أول قوله (لحمه)، إلى قوله (يدل): ساقطة من (م).

(٩) عُرَيْنَة: بالضم، اسم قبيلة، وهي حيّ من بجيلة من قحطان.

مختار الصحاح للرازي ص ٢٠٧، معجم البلدان للحموي ١٠٤/٢، مرصع الإطلاع لابن عبد الحق ٩٣٤/٢.

(١٠) في (ك): من أبوال الإبل وألبانها.

(١١) متفق عليه من حديث أنس رضي الله عنه ، البخاري في مواضع، منها في كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل والدواب

والغنم ومرابضها، برقم (٢٣٣) ٩٤/١، ومسلم في كتاب القسامة، باب حكم المخاريق والمرتدين، برقم

(١٦٧١/٩) ١٢٩٦/٣.

(١٢) هذا استدلال الإمام، أما استدلال أبي يوسف فلا أن العلماء اختلفوا في نجاسة طهارة ما يؤكل لحمه.

انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، بداية المبتدي للصرغيناني ٣٧/١، المسائل الشريفة للديري ص ١٧٢.

(١٣) في (م): خف حكمه.

(١٤) في (م): حكمه من النجاسات.

(١٥) في (م): عنه.

[٢٦٨/٧] مسألة: ضابط الكثير الفاحش غير المعفو عنه من النجاسة المخففة [

ومنها: معرفة مقدار الفاحش، فرُوي عن أبي حنيفة^(٢) - رحمه الله^(٣) - أنه كره أن يحّد في ذلك حدّاً؛ قال: لأن ذلك يختلف باختلاف [طبائع]^(٤) الناس؛ فمنهم من يستفحش القليل ومنهم من لا يستفحش الكثير^(٥)، فوقف الأمر فيه على العادة.
ورُوي عن أبي حنيفة - رحمه الله^(٦) - أيضاً، وعن محمد^(٧) - رحمه الله^(٨) - رُبْع الثوب^(٩).
ورُوي عن أبي يوسف^(١٠) - رحمه الله^(١١) - شِبْرًا في شِبْرٍ.
وعن محمد^(١٢) - رحمه الله^(١٣) - مقدار القدمين.

والصحيح اعتبار رُبْع الثوب^(١٤) وذلك^(١٥): [١] لأن الرُّبْع قد جُعِلَ في حُكْم الجميع؛

- (١) في قولهما، وقال محمد: لا يفسد بول ما يؤكل لحمه يصيب الثوب، وإن كان كثيراً فاحشاً؛ لأنه طاهر = عنده. انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٧/١، الميسوط للسرخسي ٦١/١، المسائل الشريفة للديري ص ٣٧٢.
(٢) وهي ظاهر الرواية. انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، فتح القدير لابن الهمام ٢٠٢/١.
(٣) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
(٤) من (م).
(٥) في (م)، و (ك): فمنهم من لا يستفحش الكثير، ومنهم من يستفحش القليل.
(٦) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
(٧) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٨/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، فتح القدير لابن الهمام ٢٠٣/١.
(٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(٩) وعن أبي حنيفة: نصف كل الثوب، وعنه: نصف طرف منه. ووجهه: لأن العفو هو القليل، والنصف ليس بقليل، إذ ليس بمقابلته ما هو أقل منه.
وعنه: أكثر من نصف الثوب. ووجهه: لأن الكثرة والقلة من الأسماء الإضافية، ولا يكون الشيء قليلاً إلا أن يكون بمقابلته كثيراً، وكذا لا يكون كثيراً إلا وأن يكون بمقابلته قليل والنصف ليس بكثير؛ لأنه ليس في مقابلته قليل، فكان الكثير أكثر من النصف؛ لأن بمقابلته ما هو أقل منه.
انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، العناية للبابري ٢٠٤/١.
(١٠) وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة. ووجهه: لأن أكثر الضرورة تقع لباطن الخفاف، وباطن الخفين شبر في شبر.
وهذا لأن حكم النجاسة التي لها جرم ساقط العبرة في الخفاف؛ لطهارته بالمسح على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورواية عن محمد، إن زالت العين، وحيث لم يعتبر ذلك قُدْر به الكثير الفاحش.
وعن أبي يوسف: ذراع في ذراع، ومثله عن محمد.
انظر: الأصل للشيباني ٣٨/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، مسائل الإمام أبي حنيفة برواية الحسن بن زياد، لشوكت كراسنيش ٢٦٢/١.
(١١) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(١٢) انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، المجتبى للزاهدي [مخطوط ل (٢١/ب)]، فتح القدير لابن الهمام ٢٠٣/١.
(١٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(١٤) انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٥١، البرهان للطرابلسي ص ٢٥٢.

بدليل أن الرائي للشخص إذا رأى أحدَ جوانبه
[الأربعة] ^(٢) يقول ^(٣): رأيتَه.

[٢] وحَلَقَ رُبعَ رأسه ^(٤) يقوم مقام جميعه ^(٥) في الحج، ^(٦) فقدروه بذلك.

[٢٦٩/٨] مسألة: تفسير قدر الرُّبع المعفو عنه من النجاسة المخففة [

وقد رُوِيَ عن أبي حنيفة ^(٧) - ^(٨) - أنه قال: رُبع أقلّ ثوب يجزئ ^(٩) فيه الصلاة؛ وهو المنزّر، ^(١٠) وهذا أصحّ ما رُوِيَ فيه [عنه] ^(١١) من غيره ^(١٢). ^(١٣)

[٢٧٠/٩] مسألة: تطهير النجاسة المُرئية [

[٢٧١/١٠] مسألة: ما يبقى من أثر النجاسة بعد تطهيرها [

- (١) قوله (وذلك): لم ترد في (م).
- (٢) من (ك)، وفي الأمل، و (م): الأربع.
- (٣) في (ك): الرائي للشخص يرى أحد جوانبه الأربعة ويقول.
- (٤) في (م)، و (ك): ربع الرأس.
- (٥) في (ك): جميع الرأس.
- (٦) أي في لزوم الجزاء يَحُلَقُ ربع رأسه وهو محرم، ومثله وجوب مسح رُبع الرأس في الوضوء، وفي انكشاف العورة انظر: تبين الحقائق للزيلعي ٧٣/١، فتح القدير لابن الهمام ٢٠٣/١، البرهان للطرابلسي ص ٢٥٢.
- (٧) انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، العناية للبايري ٢٠٤/١.
- (٨) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٩) في (ك): ربع أقل الثوب يجوز.
- (١٠) قال أبو بكر الرازي: يعتبر السراويل احتياطاً.
- انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، العناية للبايري ٢٠٤/١.
- (١١) من (م).
- (١٢) في (م): وهو أقل ما روي عنه غيره.
- (١٣) اختلف الحنفية في تفسير قدر الرُّبع المعفو عنه من النجاسة المخففة؟ على أقوال كالأبي:
الأول: رُبع أقل الثوب الذي تجوز فيه الصلاة، كالإزار، وهي رواية عن أبي حنيفة، صححه المؤلف.
الثاني: رُبع جميع الثوب الذي يصلّي فيه، أو البدن، صححه نواصر زاده في المشكلات [مخطوط ل (١٠/ب)]
والسرخسي في المبسوط (٥٥/١)، والزاهدي في المجتبى [مخطوط ل (٢٠/ب)]؛ لأن الثوب اسم للكل.
الثالث: رُبع طرف الموضع أو العضو الذي أصابته النجاسة، كربع الذيل، والكم، أو رُبع طرف العضو كاليد وهي رواية عن أبي حنيفة، ومحمد، قال في التحفة (٦٥/١) والبدائع (٨٠/١): وهو الأصح.
وهي المعتمدة في المذهب، وعليه الفتوى (التصحيح والترحيج لابن قطلوبغا ص ١٥١، مسائل الإمام أبي حنيفة برواية الحسن بن زياد، إعداد شوكت كراسنيش ٢٦٣/١).
وروجه: لأن كل قطعة منها قيل الخياطة كان ثوباً على حدة، فكذا بعد الخياطة.
انظر: البدائع للكاساني ٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٣٧/١، التصحيح والترحيج لابن قطلوبغا ص ١٥١.

قال: وتطهير النجاسة التي يجب غَسْلُها على وجهين، فما كان له منها عَيْنٌ مَرَّتِيَّةٌ، فطهارتها زوال عَيْنِها؛ إِلَّا أَنْ يَبْقَى مِنْ أَثَرِها مَا يَشْتَقُّ
إِزَالَتُهُ^(١)، وما ليس له منها^(٢) عَيْنٌ مَرَّتِيَّةٌ، فطهارتها أَنْ يُغْسَلَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ الْغَاسِلِ أَنَّهُ قَدْ طَهَّرَ.

أما ما له عين مرئية^(٣)؛^(٤) فلأن الحكم تعلق بحدوثها، فإذا زالت وجب أن يزول الحكم المتعلق بها.^(٥)

فأما الأثر، فمعفو عنه^(٦) لقوله ﷺ في دم الحيض: (حُتِّيهِ، ثم اقرصيه، ثم اغسله بالماء، ولا يضرك أثره)^(٧).

[٢٧٢/١١] مسألة: تطهير النجاسة غير المرئية

وأما ما ليس له عَيْنٌ مَرَّتِيَّةٌ،^(٨) فلا يمكن القطع بزواله، فاعتبر فيه غلبة الظن.^(٩)

(١) في (م) : إِزَالَتُهَا.

(٢) قوله (منها) : ساقطة من (ك).

(٣) قوله (مرئية) : ساقطة من (ك).

(٤) أي يرى بالعين ويدرك بالنظر بعد الجفاف؛ كالدم، والعدرة. انظر: البناية للعين ٧٣٧/١.

(٥) إذا زالت العين يغسله مرة واحدة طهرت، ولا يُعتبر العدد، فلا يشترط الغسل بعده على الأصح، وهو اختيار القدوري، والمؤلف، وقال بعضهم: يشترط غسله بعد زوال العين مرتين، اعتباراً بغير المرئية إذا غسلت مرة، وهو اختيار الهندواني، والطحاوي. وقال بعضهم: يغسل محلها ثلاثاً بعد زوال عينها، اعتباراً بغير المرئية إذا لم تغسل بعد. انظر: المختار للموصل ٣٥/١، البناية للعين ٧٣٩/١، الرهان للطرابلسي ص ٢٥٨.

(٦) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٨/١، الاختيار للموصل ٣٥/١، كنز الدقائق لأبي البركات النسفي ص ٩.

(٧) هذا الحديث مركب من حديثين:

الأول: وهو الجزء الأول منه، تقدّم تحريجه (ص ٣٥١)، هامش رقم (٦)، من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، في المسألة رقم [٢٥٠/١].

الثاني: وهو الجزء الأخير منه، وهو قوله ﷺ: (فلا يضرك أثره).

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن عولة بنت يسار، أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنه ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه، فكيف أصنع؟ فقال: إذا طهرت فاغسله، ثم صلي فيه، فقالت: فإن لم يخرج الدم؟ قال: يكفيك غسل الدم، ولا يضرك أثره، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها، برقم (٣٦٥) ٢٥٧/١. صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٥١) ٧٤/١.

(٨) أي لا يرى ولا يدرك بالنظر بعد الجفاف؛ كالبول ونحوه. انظر: البناية للعين ٧٣٧/١.

(٩) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٥٣/١، بداية المبتدي للمرغيناني ٣٨/١، الاختيار للموصل ٣٦/١. وهي رواية للحناابلة.

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ٦٤/١، المستوعب للسامري ٣٤٥/١، الإنصاف للمرداوي ٣١٣/١.

والذي رُوِيَ عن أصحابنا،^(١) أنهم قدَّروا ذلك بالثلاث، فليس [ذلك]^(٢) على وجه الشرط؛ ولكن لأن الغالب أن الإزالة تحصل عندها،^(٣) ولأن النبي ﷺ / اعتبرها في غسل يد المستيقظ من منامه^(٤)،^(٥) فاعتدنا به.

وقد قال الشافعي - رحمه الله - في هذه المسألة^(٦)،^(٧) إذا كثرها بالماء طهرت، ولا يعتبر غلبة^(٨) الظن.

ولا يصح هذا^(٩)؛ لأن النبي ﷺ علق الحكم في غسل^(١٠) يد المستيقظ من منامه^(١١) بالثلاث^(١٢)،^(١٣) ولم يذكر المكاثرة.

-
- (١) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٨/١، المختار للموصلي ٣٦/١، كنز الدقائق لأبي البركات النسفي ص ٩.
- (٢) من (٢) .
- (٣) واشترطه بعضهم، فقالوا: لا يُحكم بزوالها قبل الثلاث، وعن أبي يوسف: إذا غسله مرة واحدة سابغة طهر، ولا بد من العصر في كل مرة فيما ينعصر، على ظاهر الرواية، وقيل يكفي بالعصر في المرة الثالثة، أما ما لا ينعصر كالآجر والخزف إذا تشربت فيها النجاسة، فقال محمد: لا يطهر أبداً لعدم العصر، وقال أبو يوسف، ومحمد في رواية: طهارته أن يُغسل ثلاثاً، ويُجفف في كل مرة.
- انظر: المختار للموصلي ٣٦/١، البناية للعين ٧٤٠/١، البرهان للطرابلسي ص ٢٦٠ .
- وهي رواية للحنايلة؛ أي وجوب غسل جميع النجاسات في أي موضع كانت من الأبدان وغيرها ثلاثاً.
- وفي رواية: يجب غسل موضع الاستنجاء ثلاثاً، وغسل غيره من سائر النجاسات سبعاً.
- انظر: الجامع الصغير لأبي يعلى ص ٣٢، المستوعب للسامري ٣٤٥/١-٣٤٦، الإنصاف للمرداوي ٣١٣/١.
- (٤) في (ك) : من منامه الثلاثة.
- (٥) سبق تخريجه (ص ١١٤)، المسألة رقم [١٨/١]، هامش رقم (٣).
- (٦) في (م) : وبه قال الشافعي في هذا المكان.
- (٧) فيكتفي بالمرة الواحدة؛ إلا في غسل الإناء من ولوغ الكلب، وألحق به الخنزير.
- انظر: المهذب للشيرازي ١٧٦/١، المجموع للنووي ٥٩٩/٢، غاية البيان للرمل ص ٥٢.
- وبه قال المالكية.
- انظر: التفرع لابن الجلاب ٢٠١/١، الذخيرة للقراقي ١٨١/١، حاشية الدسوقي ٧٨/١.
- وفي رواية للحنايلة: يجب غسل جميع النجاسات سبعاً إذا لم تكن على وجه الأرض، كالثوب والبدن والإناء، فإن كانت من كلب أو خنزير ففي إحداها التراب.
- انظر: الجامع الصغير لأبي يعلى ص ٣٢، المستوعب للسامري ٣٤٥/١-٣٤٦، الإنصاف للمرداوي ٣١٣/١.
- (٨) في (م) : لغلبة.
- (٩) في (م) ، و (ك) : وهذا لا يصح.
- (١٠) قوله (غسل) : ساقطة من (م) .
- (١١) قوله (من منامه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (١٢) في (م) : علق الحكم بالثلاثة في يد المستيقظ.
- (١٣) سبق تخريجه (ص ١١٢)، هامش رقم (٣)، المسألة رقم [١٨/١] .

• ولأنّا لا نتوصّل^(١) إلى العلم بزوالها، وما وجب علينا، فلا

طريق^(٢) لنا فيه إلى العلم؛

فتعلّق الفرض^(٣) بالظن، أصله جهات القبلة.^(٤)

فإن قيل: لو غسّل الصبي، والمجنون^(٥) النجاسة^(٦) طهرت^(٧)، ولا ظن لهما.

قيل له: المعتبر ظن^(٨) المستعمل، لا ظن^(٩) الغاسل؛ يُبين ذلك أن ماء السيل لو جرى على

على نجاسة، فغلب في^(١٠) ظننا زوالها؛ جاز الاستعمال، وإن لم يكن هناك غاسل.

(١) في (ك): نتوصل.

(٢) في (م): فلا طريق فيه.

(٣) في (م)، و (ك): فعلى فرضه.

(٤) انظر: الهداية للسرغيني ١/٤٧، البرهان للطرابلسي ص ٢٦٠.

(٥) في (م): أو المجنون.

(٦) قوله (النجاسة): ساقطة من (ك).

(٧) في (ك): طهر.

(٨) في (م): بظن.

(٩) في (ك): لا بظن.

(١٠) في (ك): على.

[فصل : في الاستنجاء]

قال: والاستنجاء^(١) سُنَّةٌ، يُجْزَى فِيهِ الْحَجَرُ، وَمَا قَامَ مَقَامَهُ، يَمْسَحُهُ حَتَّى يُنْقِيَهُ.

وهذه الجملة تشتمل على مسائل:

[٢٧٣/١] [مسألة: حكم الاستنجاء]

منها: أن الاستنجاء سنة [عندنا]^(٢)،^(٣)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٤) - : واجب^(٥).

دليلنا^(٦): [١] حديث أبي هريرة

(١) الاستنجاء: استفعال، وهو طلب طهارة القلب والدُّبُر بالماء، أو بالأحجار، من التَّجَرُّ، وهو ما يُخْرَجُ مِنَ الْبَطْنِ وَهُوَ الْخُرُّ، والاستنجاء منه هو طلب الفراغ عنه وعن أثره، من بُحُوتِ الشَّجَرَةِ أَيْ قَطْعَتِهَا، فَكَأَنَّهُ قَطَعَ الْأَذَى عَنْهُ، وَقِيلَ مِنَ التَّجَوُّةِ؛ وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَرِبُّ بِهَا وَقْتُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ.

انظر: المغرب للمطرزي ص ٢٤٥، المصباح المنير للفيومي ص ٣٠٦، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٦٢.

وعبّر بعض العلماء بالاستجمار، أو بالاستطابة فتناسب التعريف بكما:

الاستجمار: استفعال من الجمار، جمع حجرة، وهي الحجارة الصغيرة؛ لأنه يستعملها في قلع النجاسة.

انظر: البدائع للكاساني ١/١٨، المغرب للمطرزي ص ٥٧، المصباح المنير للفيومي ص ٦٠.

الاستطابة: هي الاستنجاء بالماء، أو بالأحجار، يقال: استطاب وأطاب إذا استنجد، وسُمِّيَ استطابةً لأنه يطيب نفسه، ويطيب جسده بإزالة النجاسة عن المخرج.

انظر: المغرب للمطرزي ص ١٦٧، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ٣٦، المصباح المنير للفيومي ص ١٩٨.

(٢) من (ك) .

(٣) تحرير محل الخلاف:

أجمع المسلمون على جواز الاستجمار بالأحجار، وأجمعوا على أنه لا يجب الاستجمار ممن لم يُرد الصلاة.

واختلفوا في حكم الاستنجاء لمن أراد الصلاة حال مخرج النجاسة من المخرج ؟

انظر: مجموع الفتاوى ٢٢/١٦٧، الإجماع لسعدي أبو حبيب ١/١٠٢، موسوعة أحكام الطهارة للذبيان ١٨/٢.

الاستنجاء من سنن الوضوء القبلية عند الحنفية، حتى لو تركه أصلاً جازت صلاته مع الكراهة.

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٩٠، البدائع للكاساني ١/١٨، الهداية للمرغيناني ١/٣٨.

وهو قول المالكية، واختاره المزني من الشافعية، قال: لأننا أجمعنا على جواز مسحها بالحجر، فلم يجب إزالتها.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢١١، الكافي لابن عبد البر ص ١٧، عيون المجالس للبغداد ١/١٢٧.

ولقول المزني من الشافعية: البيان للعمري ١/٢١٣، المجموع للنووي ٢/٩٥.

(٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٥) وهو طهارة مستقلة وليست من الوضوء، على الصحيح المشهور عندهم. (المجموع ٢/١٢٩) .

انظر: المهذب للشيرازي ١/١١٠، البيان للعمري ١/٢١٣، المجموع للنووي ٢/٩٥.

وهي رواية للمالكية، وبه قال الحنابلة.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ١/١٢٧، الكافي لابن عبد البر ص ١٧، الفواكه الدواني ١/١٥٣.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٤٢، المغني لابن قدامة ١/١٧٢، الإنصاف للمرداوي ١/١١٣.

(٦) في (ك) : لنا .

- (١) - أن النبي ﷺ قال: (من استحضر فليوتر، / ومن فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج [٢٤/ب(ك)] عليه) (٢)، وأقل الوتر واحد (٣)، (٤) وقد أزال الحرج في تركه؛ وهذا يدل على أنه غير واجب. [٢] ولأنها نجاسة على البدن لا يجب إزالتها بالمائع مع القدرة؛ فلا يجب تخفيفها، أصله ما يبقى بعد استعمال الحجر (٥)، والقليل من الدم.

فإن قيل: إن النبي ﷺ أمر (٦) بالاستنجاء، وقال: ([وليستنجد] (٧) بثلاثة أحجار) (٨). قيل له: هذا خيرٌ واحدٌ؛ فلا يثبت فيما يُعمُّ به البلوى (٩).

فإن قيل: نجاسة لا يشقّ إزالتها غالباً، فأشبهه (١٠) ما زاد على قدر الدرهم. (١١) قيل له: هناك لمّا وجب إزالتها، وجب بالمائع مع القدرة، ولمّا لم يجب في مسألتنا إزالتها بالمائع مع القدرة؛ دلّ على أن إزالتها لا تجب.

- (١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك) .
(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٧١/٢، أبو داود في كتاب الطهارة، باب الاستنجا، برقم (٣٥) ٣٣/١، وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب الارتياح للغائط، برقم (٣٣٧)، (٣٣٨) ١٢١/١ - ١٢٢، والبيهقي في الكرى ٩٤/١، والدارمي سننه ١٦٩/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٢٠/١.
ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (٩) ص ٨، وضعيف سنن ابن ماجة برقم (٧٣) ص ٢٨.
(٣) في (م)، و (ك) : واحدة.
(٤) المراد بالوتر هنا في كلام المؤلف ما يقابل الشفع في الأعداد، نحو الواحد، والثلاثة، والخمسة، لا الصلاة المخصوصة التي تصلى بعد فريضة العشاء؛ لأن الحقيقة يرون أن أقل ركعات الوتر ثلاثة، بعد أن أجمع العلماء أنه لا يكون اثنين ولا أربعاً.
انظر: المفردات للراغب ص ٥١١، المعجم الوجيز ص ٦٥٩، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ٤٦٩.
وانظر: مختصر الطحاوي ص ٢٨، رؤوس المسائل للزحشمري ص ١٧٢، الهداية للمرغيناني ٦٦/١.
(٥) في (م) : الأحجار.
(٦) في (م) : قد أمر النبي.
(٧) من (ك)، وهو الموافق لمصادر الحديث، وفي الأصل، و (م) : فاستنجد.
(٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، برقم (٨) ١٨/١، والنسائي في كتاب الطهارة، باب النهي عن الاستطابة بالروت برقم (٤٠) ٣٨/١، وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمّة، برقم (٣١٣) ١١٤/١، والبيهقي في الكرى ١٠٢/١، بلفظ: (إنما أنا لكم مثل الوالد، فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول، وليستنجد بثلاثة أحجار، وكفى عن الروث والرمّة، وأن يستنجي الرجل يمينه)، صححه النووي في المجموع ٩٥/٢، والألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٦) ٥/١، وصحيح سنن ابن ماجة برقم (٢٥٢) ٥٧/١.
(٩) في (ك) : قيل له خير واحد، وقد ورد فيما يعم به البلوى؛ فلا يثبت به.
(١٠) في (ك) : فأشبهت.
(١١) انظر: البيان للعمري ٢١٣/١.

[٢٧٤/٢] مسألة: ما يجوز به الاستنجاء [

ومنها: أن الاستنجاء يجوز بالحجر، وغيره جائز^(١). (٢)
وذلك: [١] لقوله ﷺ: (فليستنجد بثلاثة أحجار، أو بثلاثة أعواد، أو بثلاث خثيات^(٣)،
من تراب^(٤)). (٥)
[٢] ويروى^(٥): (أن النبي ﷺ كان يستنجي بالخرص^(٦))^(٧).

[٢٧٥/٣] مسألة: العدد في الاستنجاء [

ومنها: أن المعتبر الإنقاء^(٨) دون العدد،^(٩) فإن حصل بما دون الثلاث لم يزد عليها^(١٠)،
وإن لم يحصل بالثلاث تجاوزها^(١١). (١٢)
وقال الشافعي - رحمه الله^(١٣) - : الإنقاء والعدد يُعتبران^(١٤)، فإن حصل الإنقاء بما دون

- (١) في (م)، و (ك) : بالحجر وغيره.
(٢) وغيره جائز أي مما يقوم مقامه؛ لأن المقصود الإنقاء، فأي شيء حصل جاز، خلافاً لـ زُفَر.
انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، الهداية للمرغيناني ٣٨/١، المختار للموصل ص ٣٦/١.
(٣) في (م) : بثلاثة أحجار، وثلاثة أعواد، وثلاث خثيات. وفي (ك) : أو ثلاثة أعواد، أو ثلاث خثيات.
(٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا قضى أحدكم حاجته... الحديث،
أخرجه الدارقطني، برقم ٥٧/١ (١٢)، وقال: لم يسنده غير المضري، وهو كذاب متروك.
(٥) في (م)، و (ك) : وروى.
(٦) الخرص: الحص، أو حجر الجير.
انظر: لسان العرب لابن منظور ١٢٧/٣، المصباح المنير للفيومي ص ٧١، المعجم الوجيز ص ١٤٥.
اختلفت المصادر في رسم الكلمة؛ فقال ابن المنذر: الخرص (الأوسط ٣٤٩/١)، وقال الجصاص: الخوص، وهو
الجريد من النخل، أو القضيبي من الشجرة (شرح مختصر الطحاوي ٩١/١)، وعند ابن أبي شيبة: الخوص.
(المصنف ١٤١/١)، والمثبت هو المطابق لجميع النسخ.
(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم ١٤١/١ (١٦٢٨)، وابن المنذر في الأوسط، برقم ٣٤٩/١ (٣١٠)، من
حديث أنس رضي الله عنه موقوفاً.
(٨) في (م) : هو الإنقاء.
(٩) مختصر الطحاوي ص ١٨، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٢/١، البدائع للكاساني ١٩/١.
وبه قال المالكية.
انظر: التفریع لابن الجلاب ٢١١/١، عيون المجالس للبغدادی ١٣١/١، الذخيرة للقرافي ٢١٠/١.
(١٠) في (م) : فإن حصل الإنقاء دون العدد أجزاءه. وفي (ك) : لم يزد عليه.
(١١) في (م) : فإنه تجاوزها.
(١٢) بلا خلاف بين الجميع.
انظر: الأوسط لابن المنذر ٣٥٣/١، الإفصاح لابن هبيرة ٣٤/١، المجموع للنووي ١٠٣/٢.
(١٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).
(١٤) في (م) : معتبرات.

لنا: [١] قوله ﷺ: (من استحصر فليوتر)^(٢) وأقل الوتر واحدة.

[٢] ولأن ما لا يُحتاج^(٣) إليه في^(٤) الإنقاء لا يُسنّ في الاستنجاء، كالمرة الرابعة.

[٣٦/أ(٢)]

فإن قيل: قال النبي ﷺ: / (فليستنجد بثلاثة أحجار)^(٥).

قيل له: . الاستنجاء ما أزال^(٦) التحوّ، وما لا يُزيل لا يُسمّى استنجاءً، فالخير يتناول مَنْ

لم يحصل^(٧) له الإنقاء بما دُون الثلاث، ولا خلاف في ذلك.^(٨)

. ولأنه ﷺ اقتصر على ثلاثة للموضعين،^(٩) وهذا خلاف قولهم.

. ولأن الخير متروك الظاهر بالاتفاق؛^(١٠) لأن العدد عندهم لا يجب^(١١) في

وإنما يجب في المسحات، ولو مسح بحجر له ثلاثة أحرف أجزاءه^(١٢)،^(١٣) وإذا ترك

(١) انظر: المهذب للشيرازي ١/١١٢، حلية العلماء للقفال ١/٢٠٨، البيان للعمري ١/٢١٨. وبه قال الخطابة.

انظر: مسائل أحمد برواية أبي داود ص ١٠، التنقيح المشيع للمرداوي ص ٢١، الروض المربع للبهوتي ص ٢٢٢.

(٢) متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب الاستنثار في الوضوء، برقم (١٦١)، وفي باب الاستجمار وترّاً،

برقم (١٦٢) ١/٧٣. ومسلم في كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، برقم (٢٣٧) ١/٢١٢.

(٣) في (م): ما يحتاج، وهو خطأ ظاهر.

(٤) في (م): فيه إلى.

(٥) بهذا اللفظ سبق تخريجه من حديث ابن عباس (ص ٣٧٥)، هامش رقم (٤)، المسألة رقم [٢٧٤/٢].

والحديث الذي استدل به أصحاب القول الثاني، هو من حديث عائشة رضي الله عنها، بلفظ: (إذا ذهب

أحدكم لحاجته فليستنجد بثلاثة أحجار، فإنها تجزئ)، أخرجه أحمد في المسند ٦/١٠٨ واللفظ له، وأبو داود في

كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، برقم (٤٠) ١/٣٧، والنسائي في كتاب الطهارة، باب الاجتزاء في

الاستطابة بالحجارة، برقم (٤٤) ١/٤١، والدارمي ١/١٧٢، والدارقطني ١/٥٤، والبيهقي في الكبرى ١/١٠٣.

صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٣١)، وصحيح سنن النسائي، برقم (٤٣).

(٦) في (م): ما زال.

(٧) في (ك): من يحصل.

(٨) انظر: الأوسط لابن المنذر ١/٣٥٣، الإصباح لابن هبيرة ١/٣٤، المجموع للنووي ٢/١٠٣.

(٩) أي اقتصر ﷺ للبول والغائط جميعاً ثلاثة أحجار، فيحصل بذلك لأحدهما أقل من ثلاثة، وقد قال ﷺ: (إذا أتى

أحدكم الغائط فليستنجد بثلاثة أحجار) والغائط يؤتى للأمرين، فاقصر لهما على ثلاثة أحجار للموضعين.

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٩٢.

(١٠) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٩٢، البيان للعمري ١/٢١٩.

(١١) في (م): ولأن العدد لا يجب عندهم.

(١٢) في (ك): جاز.

(١٣) انظر: الأوسط لابن المنذر ١/٣٥٤، المهذب للشيرازي ١/١١٢، البيان للعمري ١/٢١٩.

فإن قيل: إنما أمر فيه بالعدد على وجه التعبد، كما أمر بعدد الإقراء (٢) في باب العدة؛ لأن فراغ الرحم يحصل بالقرء الواحد. (٣)

قيل له: العدة في الأصل وجبت تعبدًا؛ بدليل عدة الوفاة في حق الصغيرة، والكبيرة، والآيسة قبل الإصابة؛ بدليل وجوب عدة الطلاق على الكبيرة في الطلاق المعلق بوضع الحمل مع علمنا بفراغ الرحم، وإذا جاز في الأصل وجوبها على وجه التعبد؛ جاز دخول العدة (٤) فيها على وجه التعبد، [بخلاف الاستنجاء فإن أصله (٥) لم يجب على وجه التعبد به] (٦)؛ بدليل (٧) خروج الصوت، والريح، فإنه لا يوجب (٨) الاستنجاء بالإجماع، (٩) وإذا لم يوجب (١٠) أصله على وجه التعبد؛ استحال وجوب العدد فيه على وجه التعبد (١١).

قال: وليس فيه عددٌ مَسْنُون. (١٢)

وقد بيناه. (١٣)

(١) ويمكن أن ((يجمع بينه وبين الأخبار التي روينا، ولا يسقط بعضها ببعض، فنقول: الثلاثة إذا لم يُنتقِ بما دوّكها، وإذا أنقِ بما دوّكها جاز بالأخبار الأخر، أو نجعل الثلاث على الندب، وما دوّكها مجزئاً بما ذكرنا)) شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٢/١.

(٢) القرء: فيه لغتان، الفتح القرء، وجمعه قُرُوءٌ، وأقْرُؤْ، والضم القرء وجمعه أَقْرَاء، ويطلق على الحيض والطمهر. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٧٩/٥، مختار الصحاح للرازي ص ٢٤٩، المصباح للفيومي ص ٢٥٩.

(٣) فالإنقاء وإن كان مراداً في الاستنجاء؛ إلا أن العدد فيه عبادة، كما هو الحال في العدة فإنه وُضِعَ لاستبراء الرحم، وهو يقع بحیضة واحدة - على تفسير الحنفية للقرء بالحيضة -؛ إلا أن استبراء العدد فيه عبادة. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٣/١.

(٤) في (م): جاز الدخول فيها.

(٥) وهو استعمال الماء، والاستنجاء بالماء ليس فيه اعتبار العدد، فكذلك بالأحجار، ولو كان العدد عبادة لوجب في الماء مثله. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٣/١.

(٦) من (م).

(٧) في (م): قِيلَ.

(٨) في (م): لا يجب.

(٩) انظر: الأوسط لابن المنذر ٣٥٢/١، المغني لابن قدامة ١٧١/١، المجموع للنووي ٩٦/٢.

(١٠) في (م): لم يوجد.

(١١) قوله (التعبد، استحال وجوب العدد فيه على وجه التعبد): ساقطة من (م).

ومن أول قوله (فإن قيل إنما أمر) إلى قوله (التعبد): ساقطة من (ك).

(١٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، البدائع للكاساني ١٩/١، البرهان للطرابلسي ص ٢٦٨.

(١٣) انظر: (ص ٣٧٥)، المسألة رقم [٢٧٥/٣].

[٢٧٦/٤] مسألة: أفضلية الجمع في الاستنجاء بين الحجارة والماء [

قال: وغسله بالماء أفضل. (١)

وذلك: [١] لما روي أنه لما (٢) نزل في أهل قباء (٣): ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا

وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ (٤) سألهم النبي ﷺ / عن طهارتهم، فقالوا: نُسَبِّحُ (٥) الأحجار [٢٧/ب(س)] بالماء (٦). (٧)

[٢] ولأن غسّلها بالماء يُزيل النجاسة، والاستنجاء بالحجر يُخَفِّفُ النجاسة،

وإزالتها أفضل من تخفيفها.

[٢٧٧/٥] مسألة: تجاوز النجاسة محل المخرج [

قال: فإن تجاوزت النجاسة مخرجها (٨)، لم يجز فيه

(١) ((يعني بعد الحجارة)) الجوهرة النيرة للحدادي (ص ٥١).

انظر: الهداية للمرغيناني ٣٩/١، المختار للموصللي ٣٦/١، الكنز لأبي البركات النسفي ص ٩.

الأفضل الجمع بين استعمال الحجر والماء، فيمسح الخارج، ثم يغسل المخرج.

والصحيح، والذي عليه الفتوى، أن الجمع سنة على الإطلاق في كل زمان، وقيل: هو سنة في زماننا، أما في

الزمان الأول فهو أدب، ويلى في الفضل بعد الجمع بين الماء والحجارة، أن يقتصر على الماء فقط، ودوّهما في

الفضل أن يقتصر على الحجارة فقط، وتحصل به السنة، وإن تفاوت الفضل.

انظر: الهداية للمرغيناني ٣٩/١، البحر الرائق لابن نجيم ٤١٩/١، مراقي الفلاح للشمري ص ٤٥.

(٢) في (م): أنه نزل.

(٣) قُباء: بالضم، قرية قرب المدينة، والآن اتصلت بيوت المدينة بها، وقُباء اسم بشرها، وهي مساكن بني عمرو بن

عوف من الأنصار، وقد نزل رسول الله ﷺ بها على كلثوم بن الهدم قبل السير إلى المدينة.

انظر: معجم البكري ١٠٤٥/٣، مراصد الإطلاع لابن عبد الحق ١٠٦١/٣، الروض المعطار للحميري ص ٥٢.

(٤) سورة التوبة، الآية رقم (١٠٨).

(٥) في (م)، و (ك): إِنَّا نُسَبِّحُ.

(٦) في (ك): نُسَبِّحُ الأحجار بالماء، فقال ﷺ هو، هو.

(٧) من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه)، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالماء، برقم (٤٤) ٣٩/١،

والترمذي في كتاب التفسير، باب ومن سورة التوبة برقم (٣١٠) ٢٦٢/٥، وابن ماجه في كتاب الطهارة

وسننها، باب الاستنجاء بالماء برقم (٣٥٧) ١٢٨/١. قال النووي (المجموع ١١٩/٢): ((وإسناده رواية ابن

ماجه وغيره إسناده صحيح))، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٤) ١١/١.

(٨) وهو قول محمد، فيجب استعمال الماء إذا تجاوزت النجاسة مخرجها مع موضع الاستنجاء، وإن قل.

قال في الاختيار (٣٦/١): ((وهو الأحوط))؛ لأن المسح غير مزيل للنجاسة؛ إلا أنه اكتفي به شرعاً في موضع

الاستنجاء؛ للضرورة ودفعاً للحرج، فلا يتعداه. ويظهر اختيار المؤلف له، تبعاً لشيخه القدوري.

وعندهما: قيّد تجاوز النجاسة قدر الدرهم وراء موضع الاستنجاء؛ لأن ما على المخرج كالباطن، فسقط اعتباره

لجواز الاستجمار فيه، فيبقى المعتبر بما وراءه، ولا يضم إلى ما على يده من النجاسة خلافاً لمحمد.

انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١٥٦/١، الهداية للمرغيناني ٣٩/١، البناية للعيني ٧٥٨/١.

وذلك لأنها نجاسة في غير مخرج الحدث، فإذا لم يُعَفَّ عنها وجب غسلها، كالنجاسة في سائر البدن.

قال: ولا يستنجي بعظم، ولا بروث، ولا بطعام، ولا بيسينه^(٢).^(٣)

[٢٧٨/٦] مسألة: الاستنجاء بالعظم

[٢٧٩/٧] مسألة: الاستنجاء بالبروث

أما العظم^(٤)، والبروث^(٥)، فلأن النبي ﷺ هُي عن الاستنجاء بالبروث، والرمّة^(٦)، وقال: (من استنجى بروث، أو بعظم^(٧)، أو برمّة^(٨)، فقد برئ مما أنزل على محمد)^(٩).

[٢٨٠/٨] مسألة: من ارتكب النهي فاستنجى بما نهى الاستنجاء به

[٣٦/ب(٢)]

فإن ارتكب النهي / واستنجى به، أجزأه.^(١٠)

(١) فيه إشارة إلى قولها في جواز إزالة النجاسة بالماء وبكل مائع ظاهر يمكن إزالتها به، مما إذا عُصِرَ انعصر، وهي خلافاً لمحمد، في عدم جوازه إلا بالماء. انظر: (ص ٣٥١)، المسألة رقم [٢٥١/٢].

(٢) في (م): ولا يمينه.

(٣) قال في البحر الرائق لابن نجيم (٤٢١/١): ((وليس مراده القصر على هذه الأشياء، فإن ما يكره الاستنجاء به ثلاثة عشر، كما في (السراج الوهاج): العظم، والبروث، والرجيع، والفحم، والطعام، والزجاج، والورق، والخزف والقصب، والشعر، والقطن، والخرق، وعلف الدواب؛ مثل الحشيش، وغيره)).

(٤) في (م): أما الطعام.

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٩/١، المختار للموصللي ٣٧/١، كنز الدقائق لأبي المركات النسفي ص ٩.

(٦) الرمّة: بالكسر، العظم اليابس، والجمع رمم، ورمام.

انظر: النهاية لابن الأثير ٢/٢٦٦، مختار الصحاح للرازي ص ١٢٩، المصباح المنير للفيومي ص ١٢٦.

(٧) قوله (أو بعظم): ساقطة من (م)، و (ك).

(٨) في (م): أو رمّة.

(٩) من حديث رُوِيَ عن ثابت بن ثابت رضي الله عنه أخرجه أحمد في المسند ٤/١٠٨، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب ما ينهي

عنه أن يستنجى به، برقم (٣٦) ٣٤/١، والنسائي في كتاب الزينة، باب عقد الحية برقم (٥٠٦٧) ١٣٥/٨،

والبيهقي في الكبرى (١١٠/١)، قال النووي (المجموع ٢/١٣٥): ((رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد))،

ومصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٢٧) ١٠/١.

(١٠) مع الكراهة، قال في البحر الرائق (٤٢٠/١): ((والظاهر أنها كراهة تحريم؛ للنهي الوارد في ذلك)).

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٥/١، الهداية للمرغيناني ٣٩/١، الاختيار للموصللي ٣٧/١.

وبه قال المالكية، ووجه عند الشافعية، في العظم إذا كان طاهراً وأنتى، وبه قال بعض الحنابلة، واختاره

شيخ الإسلام؛ لأنه لم ينة عنه لكونه لا يُنقى؛ بل لإفساده.

انظر للمالكية: التصريح لابن جلاب ٢١١/١، عيون المجالس للبيضاوي ١٣٣/١، بداية المجتهد لابن رشد ٢٠٨/١

وللشافعية: المهذب للشيرازي ١١٣/١، البيان للعمري ٢٢٦/١، المجموع للنووي ١٢٤/٢.

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله^(٢) - : لا يُجزئه^(٣).

لنا: أن المُتَبَرَّ الإِنْقَاءَ^(٤)، وذلك يحصل به، كما يحصل بغيره.

وأما ورود النهي عن ذلك، فقد بَيَّنَّ^(٥) وجهه؛ وهو تعلق حقِّ الغير به، فقال: (العظم زاد إخوانكم من الجنِّ، والرَّوْثُ علف دوابهم)^(٦)، وهذا لا يمنع حصول الاستنجاء به، [٢٥/أ(ك)] كما لو استنجى بثوب الغير.^(٧)

فإن قيل: الرَّوْثُ^(٨) فَيْحَسُّ؛ فلا تزول النجاسة به^(٩)، كما لو غَسَلَ النجاسة بماء فَيْحَسِ^(١٠). قيل له: النجاسة تزول بالغسل بالماء النجس^(١١)، وتُخْلَفُها نجاسة^(١٢) أخرى، وفي مسألتنا هو يابس^(١٣) وهو يُخَفَّفُ^(١٤) النجاسة ولا يخلفها غيرها.

- = وللحنابلة: شرح الزركشي على الخرقي ٢٢٨/١، الاختيارات للعلي ص ٩، الإنصاف للمرداوي ١١٠/١.
- (١) وهو الصحيح عندهم؛ لأن الاستنجاء رخصة، والرخص لا تتعلق بالمعاصي، وقد ورد النهي عن الاستنجاء بالروث، والعظم، فإن خالف واستنجى بهما لم يُجزئه.
- انظر: المذهب للشيرازي ١١٣-١١٤، حلية العلماء للقفال ٢١١/١، البيان للعصاف ٢٢٥/١.
- واختاره بعض المالكية، وهو مذهب الحنابلة.
- انظر للمالكية: المعونة للبغدادي ١٧٢/١، عيون المجالس له ١٣٣/١، بداية المجتهد لابن رشد ٢٠٨/١.
- وللحنابلة: الرعاية الصغرى لابن حمدان ٣٧/١، الإنصاف للمرداوي ١١٠/١، الروض المربع للبهوتي ص ٢٢١.
- (٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و(ك).
- (٣) في (م): لا يُجزئه. وفي (ك): لم يُجزئه.
- (٤) في (م): هو الإِنْقَاء.
- (٥) في (م): بين النبي.
- (٦) أخرجه مسلم بمعناه في كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح، والقراءة على الجنِّ، برقم (٤٥٠/١٥٠).
- ٣٣٢/١، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
- (٧) بغير إذن، ومثله الوضوء بماء غيره بغير إذن. انظر: مختصر الطحاوي للجصاص ٩٥/١.
- (٨) في (م): إن الروث.
- (٩) في (م): ولا يُزَلُّ النجاسة. وفي (ك): به النجاسة.
- (١٠) انظر: البيان للعصاف ٢٢٣/١.
- (١١) في (م): النجاسة تزول إلا غسلها بماء نجس. وفي (ك): النجاسة تزول إذا غسلها بماء نجس.
- (١٢) في (م): وعلتها بنجاسة.
- (١٣) الروث وإن كان نجساً عند الحنفية إلا أنه لما كان يابساً لا يتفصل منه شيء، صح الاستنجاء به؛ لأنه يُخَفَّفُ ما على البدن من النجاسة الرطبة. انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٤٢١/١.
- (١٤) في (م): هو يابسٌ يُخَفَّفُ. وفي (ك): هو يابسٌ فيخفف.

[٢٨١/٩] مسألة: الاستنجاء بالطعام

وأما الطعام؛ فلا يجوز الاستنجاء به. (١)

[١] حُرْمَتُهُ.

[٢] ولأن فيه إضاعة المال، وقد هَيَّى النبي ﷺ عن إضاعة المال. (٢).

[٢٨٢/١٠] مسألة: ترك استعمال اليد اليمنى في الاستنجاء

ورُوي (٣) أن النبي ﷺ هَيَّى عن الاستنجاء باليمين (٤). (٥)

[٢٨٣/١١] مسألة: الاستنجاء من الخارج غير المعتاد من السبيلين، مما لا أثر له

وقد قال أصحابنا (٦) - رحمه الله (٧) - : إذا خرج من أحد السبيلين ما لا أثر له (٨)،

من الأعيان؛ كالودودة، والحصاة؛ فلا استنجاء فيه عندنا.

وقال الشافعي - رحمه الله (٩) - : فيه الاستنجاء. (١٠)

(١) انظر: الهداية للمرغيناني ٣٩/١، المختار للموصلي ٣٧/١، البحر الرائق لابن نجيم ٤٢١/١.

(٢) متفق عليه، البخاري في كتاب الرقاق، باب ما يُكره من قيل وقال، برقم (٦٤٧٣) ١٨٦/٤، ومسلم في كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات... برقم (٥٩٣/١٢) ١٣٤١/٣، من حديث المغيرة بن شعبة ؓ، بلفظ: (إن الله عز وجل حرّم عليكم عقوف الأمهات، ووأد البنات، ومنعاً وهات، وكره لكم ثلاثاً؛ قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال) وهذا لفظ مسلم.

(٣) في (م): وقد رُوي. وفي (ك): ورُوي أنه هَيَّى.

(٤) متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، برقم (١٥٣) ٧٠-٧١، ومسلم

في كتاب الطهارة، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، برقم (٢٦٧/٦٥) ٢٢٥/١، من حديث أبي قتادة ؓ

بلفظ: (إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء، وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه، ولا يتمسح بيمينه).

(٥) يكره الاستنجاء باليمين كراهة تنزيهية، فإن كان يستنجي بالماء صبة الماء بيمينه وغسل بيساره، وإن كان

يستنجي بغير الماء أخذ ذكره بيساره ومسحه على ما يستنجي به من حجر ونحوه، فإن خالف واستنجى بيمينه

أجزأه؛ لوجود إزالة النجاسة، ولأن الاستنجاء يقع بما في اليد لا باليد، فلم يمنع صحته، كل ذلك إذا لم تكن

ضرورة، فإن كان ثم ضرورة جاز من غير كراهة.

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٩٥/١، الهداية للمرغيناني ٣٩/١، المختار للموصلي ٣٦/١.

(٦) انظر: البدائع للكاساني ١٩/١.

وبه قال المالكية، والشافعي في قول له، اختاره المزني وصححه جمهور الشافعية.

انظر للمالكية: عقد الجواهر لابن شاس ٣٩/١، الذخيرة للقراقي ٢٠٦/١، حاشية الخرشبي ٢٧٦/١.

وللشافعية: المهذب للشيرازي ١١٠/١، البيان للعمراني ٢٣١، ٢١٥/١، المجموع للنووي ٩٦/٢.

(٧) قوله (رحمهم الله): لم ترد في (م).

(٨) أي لا رطوبة معها.

(٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م).

(١٠) في قول له، صححه إمام الحرمين.

لنا: أن الاستنجاء طهارة عين نجاسة^(١)، والاسم ينبى عنه؛ لأنه موضوع لإزالة النجوة، وطلب النجوة للإزالة، فإذا لم يكن ثمَّ نجوة يُزال استحالة الأمر به، ولهذا لم يؤمر بالاستنجاء عند خروج الريح.^(٢)

فإن قيل: أليس أن العدة وُضِعَت لاستبراء الرحم، ثم جاز وجوبها تعبدًا؛ حتى وجبت على الصغيرة، والكبيرة، والآيسة قبل الدخول.
قيل له: أما عِدَّة الوفاة فغير موضوعة للاستبراء^(٣)؛ وإنما^(٤) لاستيفاء كمال المهر الذي ينفك عن العدة، وأما عِدَّة الآيسة والكبيرة فإنما وجبت لتوهم العلوق لا على وجه التعبد^(٥)

[٢٨٤/١٢] مسألة: الاستنجاء من الخارج المعتاد من السبيلين غير البول والغائط]

وقد قال أصحابنا^(٦) - رحمه الله^(٧) - : يجوز الاستنجاء بالحجر في الخارج من السبيلين كيفما كان؛ كالدم، والماء^(٨).
وقال الشافعي - رحمه الله^(٩) - : لا يجوز إلا في البول، والغائط.^(١٠)

= انظر: المهذب للشيرازي ١/١١٠، البيان للعمراني ١/٢١٥، المجموع للنووي ٢/٩٦. وبه قال الحنابلة.

انظر: المستوعب للسامري ١/١٢١-١٢٢، المغني لابن قدامة ١/١٧٢، الإنصاف للمرداوي ١/١١٣. وعلى هذا القول؛ هل يجزئ فيه الحجر أم لا؟ قال في المهذب (١/١١٥): «فيه قولان، أحدهما: أنه كالبول والغائط، وقد بيناهما (أي يجزئ فيه الحجر، وهو القول الأصح)، والثاني: لا يجزئ فيه إلا الماء؛ لأنه نادر فهو كسائر النجاسات».

(١) في (م): عن شمس.

(٢) لأنها ليست بعين مرئية. انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٩٠، البدائع للكاظمي ١/١٩.

(٣) في (م): لاستبراء الرحم.

(٤) في (م): وإنما هي.

(٥) هذه المسألة بكاملها؛ من أول قوله (وقد قال أصحابنا) إلى قوله (وجه التعبد): ساقطة من (ك).

(٦) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٩٠، البدائع للكاظمي ١/١٩، الهداية للسرغيني ١/٣٨. وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: عقد الجواهر لابن شاس ١/٣٩، الذخيرة للقرافي ١/٢٠٦، حاشية الخرشبي ١/٢٧٥-٢٧٦.

والحنابلة: المستوعب للسامري ١/١٢١-١٢٢، المغني لابن قدامة ١/١٧٢، الإنصاف للمرداوي ١/١١٣.

(٧) قوله (رحمهم الله): لم ترد في (م).

(٨) في (م): كيفما كان الخارج، كالدم، أو كالماء، أو ما شاكل ذلك.

(٩) قوله (رحمهم الله): لم ترد في (م).

(١٠) للشافعي قولان في الخارج النادر، كالدم، الأول: يجزئه الحجر لأن الحاجة تدعو إليه، الثاني: يتعين الماء.

انظر: حلية العلماء للقفال ١/٢١٤، البيان للعمراني ١/٢١٤، ٢٣٠، المجموع للنووي ٢/٩٥.

لنا: [١] ظاهر الأخبار الواردة في الاستنجاء مطلقاً^(١).

[٢] ولأنها نجاسة خارجة من المخرج؛ فكان من سببها^(٢) الاستنجاء [بالحجر، كالغائط]^(٣).

فإن قيل: هذه الأخبار إنما وردت في الاستنجاء من البول، والغائط^(٤).

قيل له: هو اسم ما^(٥) يخرج/ من السبيل، فإنه يقال: يتغوط الدم.

[٣٧/أ(٢)]

فإن قيل: المعنى في البول والغائط عموم البلوى.

قلنا: وقد توجد هذه^(٦) البلوى في الدم [الخارج من السبيل، وإذا وجد]^(٧) فيجب أن يترتب حكمه عليه^(٨).^(٩)

[٢٨٥/١٣] مسألة: استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة

وقد قال أصحابنا^(١٠) - رحمهم الله^(١١) - : لا يجوز استقبال القبلة عند الحاجة في الصحاري، وفي استدبارها روايتان.^(١٢)

(١) في (م): مطلقاً.

(٢) في (م): سببها.

(٣) من (م).

(٤) قوله (قيل): هذه الأخبار إنما وردت في الاستنجاء من البول والغائط: ساقطة من (م).

(٥) في (م): لِمَا.

(٦) في (م): عموم البلوى.

(٧) من (م).

(٨) في (م): وجب أن يترتب عليه حكمه.

(٩) هذه المسألة بكاملها؛ من أول قوله (وقد قال أصحابنا) إلى قوله (حكمه عليه): ساقطة من (ك).

(١٠) انظر: المختار للموصلي ٣٧/١، الباب للمنبجي ٩٦/١، حاشية ابن عابدين ٣٤١/١.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ٨٠/١، المقنع لابن قدامة ص ٢٦، الإنصاف للمرداوي ١٠٠/١.

(١١) قوله (رحمهم الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٢) الرواية الأولى: لا يجوز استدبار القبلة في البنيان، والصحراء، وهو الصحيح.

الرواية الثانية: يجوز استدبار القبلة في البنيان، والصحراء.

انظر: الاختيار للموصلي ٣٧/١، البرهان للطرابلسي ص ٢٧١، حاشية ابن عابدين ٣٤١/١.

وهما روايتان للحنابلة، وفي رواية أيضاً: يجوز الاستقبال، والاستدبار فيهما.

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ٨٠/١، الإنصاف للمرداوي ١٠٠/١، منتهى الإرادات لابن النجار ٣٥/١.

وقال الشافعي - رحمه الله^(١) - : يجوز في الأبنية.^(٢)

لنا: [١] حديث أبي أيوب [الأنصاري]^(٣)^(٤) أن النبي ﷺ قال: (إذا أُتِيتُم الغائِطُ فعظّموا قِبْلَةَ اللَّهِ تعالى^(٥) ولا تستقبلوها، ولا تستدبروها^(٦)، ولكن شرقوا، أو غربوا،^(٧) قال أبو أيوب: فلما قَدِمنا الشام^(٨) وجدنا مراحضهم قد^(٩) بُنيت نحو القبلة، فنحرف^(١٠) عنها، ونستغفر الله^(١١))^(١٢).

[٢] ولأنه حُكم يتعلّق بالقبلة؛ فلا يختلف بالبنیان والصّحاري، كالتوجّه.

فإن قيل: رُوِيَ عن ابن عمر - رضي الله عنهما^(١٣) - أنه قال: (لقد^(١٤) رَقِيتُ على سطح)

- (١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
 (٢) يجوز في الأبنية، ولا يجوز في الصحراء.
 انظر: الأوسط لابن المنذر ١/٣٢٧، المهذب للشيرازي ١/١٠٧، حلية العلماء للقفال ١/٢٠٣.
 وبه قال المالكية، والحنابلة في المذهب، وعليه الأصحاب.
 انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٧، التفرغ لابن الجلاب ١/٢١٢، عيون المجالس للبغدادي ١/١٢٤.
 وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/٨٠، رؤوس المسائل للعكبري ١/٤١، الإنصاف للمرداوي ١/١٠٠.
 (٣) من (م) .
 (٤) أبو أيوب الأنصاري: هو خالد بن زيد بن كليب الأنصاري، من بني النجار، نزل عليه رسول الله ﷺ يوم قديم المدينة، شهد العقبة وجميع المشاهد، كان في جيش يزيد زمن معاوية، توفي سنة (٥٢هـ)، ودُفن في أصل حصن القسطنطينية. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢/٩، أسد الغابة لابن الأثير ٢/٢١٢، الإصابة لابن حجر ١/٤٠٥.
 (٥) قوله (تعالى) : لم ترد في (ك) .
 (٦) في (ك) : ولا تستدبروها، ولا تستقبلوها.
 (٧) ((هذا خطاب لأهل المدينة ومن قبلته على ذلك السمت، والمقصود الإرشاد إلى جهة أخرى لا يكون فيها استقبال القبلة ولا استدبارها، وهذا يختلف بحسب البلاد، فللكل أن يأخذوا بهذا الحديث بالنظر إلى المعنى، لا بالنظر إلى اللفظ)) حاشية السندي على سنن النسائي ١/٢٣.
 (٨) الشام: بلاد عظيمة، كثيرة الخيرات، قسمها الأوائل إلى خمسة أقسام، تقع شمال الجزيرة العربية، وتعرف حالياً بدولة سوريا، من مدنها دمشق، وحلب.
 انظر: معجم ما استعجم للبكري ٣/٧٧٣، مراصد الإطلاع لابن عبد الحق ٢/٧٧٥، الروض للحميري ص ٣٣٥.
 (٩) قوله (قد) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
 (١٠) في (م) : فكنا ننحرف. وفي (ك) : فنحن نتحرى.
 (١١) في (م) : ونستغفر الله تعالى.
 (١٢) متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب لا تُستقبل القبلة بغائط أو بول؛ إلا عند البناء جدار أو نحو، برقم (١٤٤) ١/٦٨، وفي كتاب الصلاة، باب قِبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، ليس في المشرق ولا في المغرب قِبلة، برقم (٣٩٤) ١/١٤٦، وليس فيهما: (فعظّموا قِبلة الله تعالى)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، برقم (٢٦٤/٥٩) ١/٢٢٤.
 (١٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
 (١٤) قوله (لقد) : لم ترد في (م) .

مرة^(١)، فرأيتُ النبي ﷺ جالساً على لبنتين، مستقبل الكعبة^(٢) (٣).
 قيل له: يُحتمل أن يكون^(٤) لُعْذِر^(٥).

فإن قيل: الأبنية^(٦) تضيق، والفضاء يتسع؛ ففرّق بينهما للمشقة.
 قيل له: لو كان يشقّ لم يجتمع^(٧) فِعْلُ النَّاسِ على احتمال المشقة.

[والله أعلم]^(٨)

(١) قوله (مرة) : ساقطة من (م) .

(٢) في (م) : القبلة .

(٣) متفق عليه، البخاري في كتاب الوضوء، باب من تبرز على لبنتين، برقم (١٤٥) ٦٨/١، وفي باب التبرز في البيوت، برقم (١٤٨)، (١٤٩) ٦٩/١، ومسلم في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، برقم (٦٢، ٦١) ٢٦٦/١-٢٢٥. بلفظ: (فرأيتُ رسول الله ﷺ قاعداً على لبنتين، مستقبل بيت المقدس لحاجته)، وفي لفظ: (فرأيتُ رسول الله ﷺ قاعداً لحاجته، مستقبل الشام، مستدير القبلة) هذه ألفاظ مسلم، وليس فيها (مستقبل الكعبة)، وجاء عند ابن ماجة: (رأيتُ رسول الله ﷺ في كنيفه مستقبل القبلة) كتاب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك في الكنيف، وإباحته دون الصحاري، برقم (٣٢٣) ١١٧/١، قال الألباني: ضعيف جداً.
 (ضعيف ابن ماجة برقم (٦٧))، وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه برقم (١٤٢٠) ٢٦٨/٤ (كان رسول الله ﷺ يهنا أن نستقبل القبلة أو نستديرها بفروجنا إذا أهرقنا الماء، قال: ثم رأيتُه قيل موته بعام يقول مستقبل الكعبة)، وأخرجه أبو داود برقم (١٣)، والترمذي برقم (٩)، وابن ماجة برقم (٣٢٥) وحسنه الألباني في صحيح أبي داود برقم (١٠)، وصحيح الترمذي برقم (٩)، وصحيح ابن ماجة برقم (٢٦١).

(٤) في (م) : يكون ذلك .

(٥) (قال القاضي أبو بكر ابن العربي: والمختار الأول (أي قول أبي حنيفة بتحريم الاستقبال في الصحراء والبنان؛ لأننا إذا نظرنا إلى المعاني فالحرمة للقبلة، فلا يختلف في البنان ولا في الصحراء، وإن نظرنا إلى الآثار فحديث أبي أيوب عام، وحديث ابن عمر لا يعارضه؛ لأربعة أوجه، أحدها: أنه قول، وهذا فِعْلٌ، ولا معارضة بين القول والفعل. الثاني: أن الفعل لا صيغة له؛ وإنما هو حكاية حال، وحكايات الأحوال معرضة للأعذار والأسباب، والأقوال لا تحتل ذلك. الثالث: أن هذا القول شرع مبتدأ، وفِعْلُهُ عادة، والشرع مُقَدَّم على العادة. الرابع: أن هذا الفِعْل لو كان شرعاً لما ستر به. ا هـ) شرح السيوطي على سنن النسائي (٢٢/١-٢٣).

(٦) في (ك) : اللبنتين .

(٧) في (م)، و (ك) : لم يَتَقَنَّ.

(٨) من (م) .

كتاب الصلاة

[تعريف الصلاة في اللغة، والشرع]

الصلاة في اللغة ^(١): عبارة عن الدعاء.وفي الشريعة ^(٢) ^(٣): عبارة عن أفعال مخصوصة.وإن لم يكن فيها دعاء فالاسم شرعي ليس فيه معنى اللغة. ^(٤)

[٢٨٦/١] الأصل في وجوب الصلاة

والأصل في وجوب الصلاة ^(٥): [١] قوله تعالى: ﴿ وَأَقِمُّوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٦)[٢] وقال النبي ﷺ: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ ^(٧)

[٢٨/أ(س)]

- وذكر في جملتها - الصلاة ^(٩) (^(١٠)).

(١) وقيل مشتركة بين الدعاء، والتعظيم، والرحمة، والبركة.

انظر: مختصر الصحاح للرازي ص ١٧٨، لسان العرب لابن منظور ٣٩٧/٧، المصباح المنير للفيومي ص ١٨٠.

(٢) في (م): وفي الشرع.

(٣) وفي التعريفات للجرجاني (ص ١٣٤): ((عبارة عن أركان مخصوصة، وأذكار معلومة، بشرائط مخصوصة، في

أوقات مقدرة)) وقيل: أقوال وأفعال مخصوصة، مفتتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم.

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ٤٩، الحدود والأحكام لمصنفك ص ٢١، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٦٧.

(٤) وعلى هذا يكون من الأسماء المنقولة؛ لوجود الصلاة بدون الدعاء والثناء، كما هو من الأسماء، وهو اختيار

صاحب البرهان (ص ٢٧٦)، واختار ابن الهمام (فتح القدير ١/١٩١) أنها من الأسماء المغيرة، والفرق بين التغير

والنقل، أن في النقل لم يبق المعنى الذي وضعه الواضع مرعياً، وفي التغير يكون باقياً لكنه زيد عليه شيء آخر.

والذي عليه أهل التحقيق أن الشارع لم ينقلها ولم يغيرها؛ ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة.

انظر: المقدمات لابن رشد ١/١٣٨، شرح حدود ابن عرفة للرصاص ١/١٠٧، البرهان للطرابلسي ص ٢٧٦.

(٥) الأصل في وجوب الصلاة: الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما دليل الكتاب والسنة فقد ذكرهما المؤلف، وأما دليل الإجماع، فقد أجمعت الأمة على وجوب خمس صلوات

في اليوم واللييلة.

انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/٨٩، بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٢٣، المعني لابن قدامة ١/٤١٠.

(٦) في (ك): ﴿ أَقِمُّوا الصَّلَاةَ ﴾.

(٧) سورة البقرة، الآية رقم (٤٣).

(٨) في (ك): خمس.

(٩) في (م): على خمسة أركان، وذكر الصلاة من جملتها.

(١٠) متفق عليه، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، البخاري في كتاب الإيمان، باب دُعَاؤُكُمْ إِيمَانَكُمْ، برقم

(٨) ٢٠/١، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، برقم (١٦) ٤٥/١.

[باب: مواقيت^(١) الصلاة]

[فصل: في أوقات وجوب الصلاة]

[٢٨٧/٢] مسألة: توقيت الصلاة

والصلاة مُؤَقَّتة،^(٢) قال الله سبحانه وتعالى^(٣): ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾^(٤) أي فرضاً مُؤَقَّتاً^(٥)، وقيل: مُنَجَّمًا.^(٦)

وقد ذَكَرَ الله تعالى أوقاتها^(٧) في القرآن؛ وهو قوله تعالى^(٨): ﴿[وَأَقِمِ] ^(٩) الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ^(١٠)﴾^(١١) قال الحسن: الفجر، والعصر.^(١٢) ﴿وَزُلْفَا مِّنَ اللَّيْلِ﴾^(١٣) قال مجاهد: العشاء.^(١٤)

- (١) المواقيت: جمع ميقات، وهو الوقت للِفعل، وجمعه أوقات، والوقت: مقدار من الزمان مفروض لأمر ما، وما قَدَّرَ له غاية، واستعير للمكان، ومنه مواقيت الحج لمواضع الإحرام، والتوقيت تحديد الأوقات.
- انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٣٤٣، المصباح المنير للفيومي ص ٣٤٤، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٦٨.
- (٢) وهو محل إجماع، فقد أجمع المسلمون على أن الصلوات الخمس مؤقَّتة بمواقيت معلومة محدودة.
- انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٧، بداية المجتهد لابن رشد ٢٣١/١، المغني لابن قدامة ٤١٢/١.
- (٣) في (م)، و (ك) : قال الله تعالى.
- (٤) سورة النساء، الآية رقم (١٠٣).
- (٥) في (ك) : يعني مؤقَّتاً.
- (٦) أي يؤدُّها في أُنَجْمِها، كلما مضى نجم جاء نجم آخر، وقيل: الموقوت المفروض. وقيل: الموقوت الواجب.
- قال الطبري: ((وهذه الأقوال قريب معنى بعضها من بعض؛ لأن ما كان مفروضاً فواجب، وما كان واجباً أدأوه في وقت بعد وقت فمنجَّم، غير أن أولى المعاني بتأويل الكلمة، قول من قال: إن الصلاة كانت على المؤمنين فرضاً منجَّمًا)) جامع البيان ٤/٢٦٠.
- انظر: معاً لم التنزيل للبعوي ٢٨١/١، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٧٣١/١، فتح القدير للشوكاني ١/٧٦٩.
- (٧) في (م) : أوقاتها.
- (٨) قوله (تعالى) : لم ترد في (م).
- (٩) في الأصل: ﴿أَقِمِ﴾ وهو خطأ، وفي (ك) : ﴿وَأَقِمُوا﴾ وهو خطأ أيضاً، وفي (م) : ﴿وَأَقِمُوا وَأَقِمِ﴾ وهو خطأ أيضاً.
- (١٠) في (م) زيادة: ﴿وَزُلْفَا مِّنَ اللَّيْلِ﴾.
- (١١) سورة هود، الآية رقم (١١٤).
- (١٢) وهو مروي أيضاً عن قتادة، والضحاك، وقيل: الفجر والمغرب، وهو مروي عن ابن عباس، والحسن أيضاً، ورجحه الطبري، وقيل: الفجر والظهر والعصر، وهو مروي عن مجاهد، وقيل: الظهر والعصر.
- انظر: تفسير الطبري ٧/١٢٤، تفسير القرطبي ٩/٩٣، الدر المنثور للسيوطي ٤/٤٨٣.
- (١٣) سورة هود، الآية رقم (١١٤).
- (١٤) وهو مروي أيضاً عن ابن عباس، والحسن، وقيل: المغرب والعشاء، وهو مروي عن قتادة، والضحاك، ومجاهد والحسن أيضاً، وقيل: المغرب والعشاء والصبح، وقيل: المراد صلاة الليل ولم يعين.

وقال الله سبحانه وتعالى^(١): ﴿ أَقِمِ ^(٢) الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ ^(٣) والذُّلُوكُ الزَّوَالُ؛ ^(٤)
وهو الظَّهْر ^(٥)، ﴿ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ ^(٦) قال النَّخَعِيُّ: العِشَاءُ/ الآخِرَةُ ^(٧). ^(٨)
فهذه الأوقات ذَكَرَهَا اللهُ تعالى مُحْمَلَةً في القرآن، وقد بَيَّنَّهَا رسول الله ﷺ بقوله،
وفعله.

[٢٨٨/٣] مسألة: أول وقت صلاة الفجر [

[٢٨٩/٤] مسألة: آخر وقت صلاة الفجر [

قال - رحمه الله - : أول وقت الفجر طلوع ^(١٠) الفجر الثاني؛ ^(١١) وهو البياض ^(١٢)
المُعْتَرِضُ في الأفق، ^(١٣) وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس. ^(١٤)
وذلك: [١] لما رَوَى أبو هريرة - ^(١٥) - أن النبي ﷺ

- = انظر: جامع البيان للطبري ١٢٤/٧، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٣/٩، الدر المنثور للسيوطي ٤٨٣/٤.
- (١) في (م)، و (ك) : وقال الله تعالى.
- (٢) في (ك) : ﴿ أَقِمُوا ﴾ وهو عطأ.
- (٣) سورة الإسراء، الآية رقم (٧٨) .
- (٤) وهو مروي عن ابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، ومجاهد، وقيل: ذلوكها غروبها، وهو مروي عن علي،
وأبي بن كعب، ورواية عن ابن عباس، وابن مسعود، ومجاهد.
- انظر: الأوسط لابن المنذر ٣٢٢/٢، جامع البيان للطبري ١٢٤/٧، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٦٢/١٠ .
- (٥) قوله (وهو الظهر) : ساقطة من (م)، و (ك) .
- (٦) سورة الإسراء، الآية رقم (٧٨) .
- (٧) في (م) : الأخيرة.
- (٨) وهو مروي عن ابن مسعود، وقيل: المغرب، وهو مروي عن ابن عباس، وعكرمة، ومجاهد، وقتادة، ورجحه الطبري
وقيل: المغرب، والعشاء، وقيل: العصر.
- انظر: جامع البيان للطبري ١٢٢/٨، تفسير البغوي ١١٤/١، روح المعاني للألوسي ١٣٢/١٥ .
- (٩) في (م) : وقد بينها النبي .
- (١٠) في (م) : إذا طلع. وفي (ك) : حين طلوع.
- (١١) مسألة: أول وقت صلاة الفجر ؟
- انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الهداية للمرغيناني ٤٠/١، المختار للموصلي ٣٨/١ .
- (١٢) قوله (البياض) : ساقط من (م) .
- (١٣) الفجر فجران؛ فجر كاذب تسميه العرب ذنب السرحان؛ وهو البياض الذي يبدو في السماء طويلاً ويعقبه
ظلام، وفجر صادق، وهو الفجر الثاني؛ وهو البياض المعترض والمنشتر في الأفق، الذي يظهر ويتواصل ظهوره
انظر: المبسوط للسرخسي ١٤١/١، الهداية للمرغيناني ٤٠/١، المختار للموصلي ٣٨/١ .
- (١٤) مسألة: آخر وقت صلاة الفجر ؟
- انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الهداية للمرغيناني ٤٠/١، المختار للموصلي ٣٨/١ .
- (١٥) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

قال^(١): (إن [للصلاة]^(٢) أولاً وآخرًا، وإن أول وقت الفجر حين^(٣) يطلع الفجر الثاني، وإن آخر^(٤) وقتها حين تطلع الشمس)^(٥).

[٢] وفي خبر أبي موسى الأشعري^(٦): (أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن مواقيت الصلاة، فلم يردّ عليه شيئاً، وأمر بلالاً^(٧)^(٨) فأذن حين طلع الفجر الثاني، وصلى في اليوم الأول^(٩)، ثم صلى في اليوم الثاني والقائل يقول: كادت الشمس تطلع، ثم قال: أين السائل عن الوقت^(١٠)؟ فقال: ها أنا يا رسول الله، فقال^(١١): الوقت ما بين هذين الوقتين^(١٢))^(١٣).

[٣] وفي حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: (الفجر فجران؛ فجر مستطيل، [٢٥/ب(ك)] وفجر مستطير، فأما المستطيل فهو الذي يسطع في وسط السماء^(١٤)؛ مثل ذكب السرحان، فإنه لا يُحرّم الطعام على الصائم، ولا يُجِلّ الصلاة، وأما المستطير فهو الذي ينتشر في الأفق، وهو الذي يُحرّم الطعام على الصائم، ويحلّ الصلاة فيه^(١٥))^(١٦).

[٤] ورؤي عن النبي ﷺ أنه قال: (من أدرك ركعةً من الفجر قبل أن تطلع

(١) قوله (قال) : ساقط من (ك) .

(٢) من (م) و (ك) ، ومصادر الحديث، وفي الأصل : (الصلاة) .

(٣) في (م) : حتى .

(٤) في (ك) : وآخر .

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٣٢، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة، برقم (١٥١) ٢٨٣/١، والبيهقي في الكبرى ١/٣٧٥. صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (١٥١) ١٠٤/١ .

(٦) قوله (الأشعري) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٧) في (م) : فأمر بلالاً ﷺ .

(٨) بلال : هو بلال بن رباح الحبشي، أبو عبد الله، اشتراه الصديق وأعتقه، وكان مؤذناً لرسول الله ﷺ، وعازناً على بيت ماله، من السابقين إلى الإسلام، شهد المشاهد كلها، توفي بدمشق سنة (٢٠ هـ) .

انظر: الطبقات لابن سعد ٣/٢٣٢، الاستيعاب لابن عبد البر ١/٢٥٨، أسد الغابة لابن الأثير ١/٤١٥ .

(٩) قوله (في اليوم الأول) : ساقط من (م) .

(١٠) في (م) : عن مواقيت الصلاة .

(١١) قوله (فقال ها أنا يا رسول الله، فقال) : ساقطة من (ك) .

(١٢) قوله (الوقتين) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(١٣) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس برقم (١٧٨) ٦١٤/١ (٤٢٩) .

(١٤) في (م) : فهو الذي يطلع في السماء .

(١٥) قوله (فيه) : ساقط من (م) ، و (ك) .

(١٦) أخرجه الدارقطني في السنن ٢/١٦٥، والبيهقي في الكبرى ١/٣٧٧، والحاكم في المستدرک ١/٣٠٤، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. صححه الألباني في صحيح الجامع برقم، (٧٧٢٧)، (٧٧٢٨) .

انظر: التلخيص الحبير لابن حجر ١/١٧٧ .

الشمس فقد أدركها (١).

[٢٩٠/٥] مسألة: أول وقت صلاة الظهر

قال: وأول وقت الظهر، إذا زالت (٢) الشمس. (٣)

وذلك: [١] لقوله تعالى: ﴿ أَقِمِ (٤) الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ (٥) قال ابن عباس (٦):
الذُّلُوكُ الزوال (٧).

[٢] وعن ابن عمر (٨) - رضي الله عنهما (٩) - أن النبي ﷺ قال: (دلوك الشمس
زوالها) (١٠).

[٣] وفي حديث ابن عمر - رضي الله عنهما (١١) -: (أن أول وقت الظهر حين تزول
الشمس) (١٢).

[٢٩١/٦] مسألة: آخر وقت صلاة الظهر

قال: وآخر وقتها عند أبي حنيفة

- (١) متفق عليه، البخاري في كتاب المواقيت، باب من أدرك من الفجر ركعة، برقم (٥٧٩) ١/١٩٧، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، برقم (٦٠٨/١٦٥) ١/٤٢٥، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر)،
- (٢) الزوال: تنحي الشيء عن مكانه، وهو زيادة الظل، أو حدوثه بعد استواء الشمس، وميلها عن كبد السماء. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣/٣٨، المصباح المنير للفيومي ص ١٣٦، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٧٣.
- (٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الهداية للمرغيناني ١/٤٠، المختار للموصلني ١/٣٨.
- (٤) في (ك) : ﴿ أَقِمُوا ﴾ وهو خطأ.
- (٥) سورة الإسراء، الآية رقم (٧٨) .
- (٦) انظر: الأوسط لابن المنذر ٢/٣٢٢، جامع البيان للطبري ٧/١٢٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٢٦٢ .
- (٧) في (ك) : زوال الشمس.
- (٨) في (م) : وقال عمر.
- (٩) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (ك) .
- (١٠) أخرجه مالك في الموطأ (٣/٥١٨)، وابن المنذر في الأوسط (٢/٣٢٢)، وابن جرير في جامع البيان ٧/١٢٤، عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٢٠٥٢) ١/٥٤٣.
- ضعف السيوطي إسناده (الدر المنثور ٥/٣٢١) . وانظر: فتح القدير للشوكاني ٣/٣٦٣.
- (١١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (١٢) أخرجه الدارقطني ١/٢٥٩، قال في نصب الراية (١/٢٢٦) : ((ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء، وأعله بمحبوب بن الجهم ... وهو صحيح بغير هذا الإسناد)) .

- (١) - إذا صار ظل كل شيء مثليه، سوى فيء (٢) الزوال، (٣) وقال أبو يوسف، ومحمد (٤) - رحمهما الله (٥) - إذا صار ظل كل شيء مثله (٦).
وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة (٧) - رحمه الله (٨) -، وبه قال الشافعي (٩) - رحمه الله (١٠) -.

وجه الرواية الأولى عن أبي حنيفة - رحمه الله (١١) -: [١] حديث سليمان بن [بريدة] (١٢) عن أبيه، أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن مواقيت الصلاة، فقال/ له (١٣): اجعل صلاتك معنا في هذين اليومين، فأمر بلالاً فأذن في اليوم الأول وأقام الظهر حين زالت الشمس، ثم أمره فأقام العصر والشمس بيضاء [نقية] (١٤) مرتفعة (١٥)، ثم أمره في اليوم الثاني فأبرد بالظهر، وأمعن

- (١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٢) الفَيء: الرجوع، وهو ما بعد الزوال من الظل، وإنما سُمِّي الظل فيئاً لرجوعه من جانب إلى جانب. انظر: الصحاح للجوهري ٦٣/١، المطلع للعلي ص ٥٦، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٧٣.
- (٣) وهي الرواية المشهورة، ورواية أبي يوسف، ومحمد عنه، وهو الصحيح (البدائع ١٢٢/١)، واختاره أكثر أصحاب المتون (المختار ٣٨/١، الكنز ص ١٠)، واعتمده المتأخرون (التصحیح لابن قطلوبغا ص ١٥٣). انظر: البدائع للكاساني ١٢٢/١، الفقه النافع للسمرقندي ١٦٢/١، الهداية للمرغيناني ٤٠/١.
- (٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الفقه النافع للسمرقندي ١٦٢/١، الهداية للمرغيناني ٤٠/١.
- (٥) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٦) في (م): ظل كل شيء مثله سوى فيء الزوال.
- (٧) وهي الرواية الثانية عنه، وهو أنه إذا صار ظل كل شيء مثله سوى فيء الزوال يخرج وقت الظهر ودخل وقت العصر. انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، البدائع للكاساني ١٢٢/١، الهداية للمرغيناني ٤٠/١.
- (٨) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٩) انظر: الأم للشافعي ٩٠/١، مختصر المزني ص ٢١، روضة الطالبين للنووي ١٨٠/١.
- وبه قال المالكية، والحنابلة.
- انظر للمالكية: التفریع لابن الجلاب ٢١٩/١، عيون المجالس للبغدادی ٢٧٣/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٥٠ وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١٤٧/١، المبدع لابن مفلح ٣٣٨/١، كشاف القناع للبهوي ٢٥١/١.
- وفي قول للمالكية، والحنابلة في رواية: آخر وقت الظهر الذي يختص به إلى أن يصير ظل كل شيء مثله بقدر فعلها، وهذا القدر مشترك بين الظهر والعصر بقدر أربع ركعات لا مدخل للعصر فيه.
- انظر للمالكية: التفریع لابن الجلاب ٢١٩/١، عيون المجالس للبغدادی ٢٧٤/١، المقدمات لابن رشد ١٤٨/١.
- وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٤١٦/١، الإنصاف للمرداوي ٤٣٣/١، الفروع لابن مفلح ٢٩٨/١.
- (١٠) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٢) من (م)، والمصادر، وفي الأصل، و (ك): يزيد، وهو خطأ.
- (١٣) قوله (له): لم ترد في (م).
- (١٤) من (م)، و (ك).
- (١٥) قوله (مرتفعة): ساقطة من (م).

بالإبراد^(١) وهذا لا يقال إلا بعد المِثْل.

[٢] ولأنها صلاة لا تُكره النافلة

[بعدها]^(٢) في وقتها، وتليها صلاة/ تُكره النافلة بعدها؛ فكانت الأولى أطول وقتاً من [٢٨/ب(س)].
الثانية،^(٣) كالعشاء، والفجر.

وجه قولهما، وهو قول زُفر^(٤): [١] حديث^(٥) ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال:
(أتاني^(٦) جبريل - عليه السلام^(٧) - عند البيت يومين^(٨)، فصلّى بي^(٩) في اليوم الأول
الظهر حين زالت الشمس، والعصر حين صار ظلّ كل شيء مثله، وصلى بي^(١٠) في اليوم
الثاني الظهر حين صار ظلّ كل شيء مثله، كوقت العصر بالأمس^(١١)، وصلى بي العصر حين
صار ظلّ كل شيء مثليه، وقال: ما بين هذين الوقتين^(١٢) [وقت^(١٣) لأمتك^(١٤)]^(١٥).
[٢] ولأنهما صلاتان يُجمعان^(١٦) في وقت إحداها^(١٧)
فكانت الأولى أقصر وقت^(١٨)، كالمغرب، والعشاء.

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، برقم (١٧٦/١٣٦١) ٤٢٨/١.
(٢) من (٢).

(٣) قوله (من الثانية): لم ترد في (٢).

(٤) انظر: البدائع للكاساني ١٢٢/١، الفقه النافع للسمرقندي ١٦٢/١، الهداية للمرغيناني ٤٠/١.

(٥) في (ك): في حديث.

(٦) في (ك): أمتي.

(٧) قوله (عليه السلام): لم ترد في (ك).

(٨) في (م)، و (ك): مرتين.

(٩) في (م): فصلّى بي عند البيت مرتين، فصلّى بي.

(١٠) قوله (بي): ساقطة من (م).

(١١) في (م): في اليوم الأول.

(١٢) قوله (الوقتتين): ساقطة من (ك).

(١٣) من (م)، و (ك).

(١٤) في (م): لك ولأمتك.

(١٥) أخرجه أحمد في المسند ٣٣٣/١، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب ما جاء في المواقيت، برقم (٣٩٣) ٢٧٤/١.

والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ برقم (١٤٩) ٢٧٨/١، وقال: حديث

حسن صحيح، والدارقطني ٢٥٦/١، والبيهقي في الكبرى ٣٦٤/١، والحاكم في المستدرک ١٩٣/١، وقال: هذا

حديث صحيح، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وصححه النووي في المجموع ٢٣/٣.

(١٦) في (م)، و (ك): يجتمعان.

(١٧) في (م): واحد، وفي (ك): أحديهما.

(١٨) في (ك): فكانت الأولى أقصر وقتاً.

وقد رَوَى مُعَلَّى^(١) عن أبي يوسف - رحمه الله^(٢) - عن أبي حنيفة^(٣) - رضي الله عنه^(٤) - : إذا صار الظِّلُّ أَقَلَّ من قَامَتَيْنِ^(٥) خرج وقت الظهر، ولم يدخل وقت العصر، فإذا صار الظِّلُّ قَامَتَيْنِ دخل وقت العصر.

قال أبو الحسن الكرخي^(٦) : وهو أعجب الروايات إليّ؛ لموافقتها لظاهر^(٧) الأخبار^(٨). ووجهها: ما رُوِيَ: (أن جبريل - عليه السلام - صَلَّى بالنبي ﷺ الظهر حين^(٩) صار ظِلٌّ كل شيء مثله)^(١٠)، ومعلوم أن فِعْلَ الصلاة لا يستغرق ما بين المِثْل والمثلين؛ فدل على أن آخر وقت الظهر^(١١) قبل المثلين، وفِعْلُ النبي^(١٢) ﷺ في ذلك اليوم^(١٣) كان بياناً لآخر الوقت.

[٢٩٢/٧] مسألة: أول وقت صلاة العصر

قال: وأوّل وقت العصر، إذا خرج وقت الظهر،^(١٤) على القولين^(١٥).
وذلك: [١] لما رُوِيَ في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه^(١٦) - : (وآخر وقت الظهر حين^(١٧)

-
- (١) في (م) : المعلى.
(٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
(٣) وهي الرواية الثالثة عنه.
انظر: النوادر لمعلى بن منصور [مخطوط ل (٧٢ / أ)] ، البدائع للكاساني ١٢٢/١ ، البناية للعيبي ١٧/١ .
(٤) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
(٥) في (ك) : القامتين.
(٦) انظر: المبسوط للسرخسي ١٤٢/١ ، البدائع للكاساني ١٢٢/١ ، البناية للعيبي ١٧/١ .
(٧) في (م) : أي لموافقتها ظاهر.
(٨) وهناك رواية رابعة عن أبي حنيفة، من رواية أسد بن عمرو، وهو أن آخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله، وإذا خرج وقت الظهر لم يدخل العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه، وعلى هذا يكون بين الظهر والعصر وقت مهمّل. انظر: المبسوط للسرخسي ١٤٢/١ ، البدائع للكاساني ١٢٢/١ ، البناية للعيبي ١٧/١ .
(٩) في (م) : حتى.
(١٠) سبق تخريجه (ص ٣٩٢)، هامش رقم (١٥)، [٢٩١/٦].
(١١) في (ك) : آخر الوقت للظهر.
(١٢) في (ك) : وفعله ﷺ.
(١٣) قوله (في ذلك اليوم) : لم ترد في (م) .
(١٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣ ، الهداية للمرغيناني ٤٠/١ ، المختار للموصلي ٣٩/١ .
(١٥) أي قول أبي حنيفة في الرواية المشهورة عنه، وقول صاحبيه. انظر: (ص ٣٩٠)، المسألة رقم [٢٩١/٦].
(١٦) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
(١٧) في (م) : حتى.

يدخل وقت العصر^(١).

[٢] وقد رَوَى / جابر: (أن جبريل - عليه السلام - جاء إلى النبي ﷺ حين صار في الرجل مثليه^(٢)، وقال: قم يا محمد فصل العصر^(٣)).

[٢٩٣/٨] مسألة: آخر وقت صلاة العصر

قال: وآخر وقت/ العصر ما لم تغب^(٤) الشمس^(٥).

وذلك: [١] لما رُوِيَ في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها)^(٦).

[٢] وهو إجماع الأمة^(٧)، فمن قال بخلافه فقد خالف الإجماع^(٨).

[٢٩٤/٩] مسألة: أول وقت صلاة المغرب

قال: وأوّل وقت المغرب إذا غربت الشمس^(٩).

وذلك: [١] لحديث^(١٠) أبي هريرة - رضي الله عنه^(١١) - أن النبي ﷺ قال^(١٢): (إن للصلاة^(١٣))

(١) سبق تخرجه (ص ٣٨٩)، هامش رقم (٥)، المسألة رقم [٢٨٩/٤].

(٢) في (م): أتى النبي.

(٣) في (م): مثله.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٣/٣٣٠، والترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة، برقم (١٥٠).

١/٢٨١، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، والنسائي في كتاب الصلاة، باب آخر وقت العصر، برقم

(٥١٣) ١/٢٥٥، والبيهقي في الكبرى ١/٣٦٨، والحاكم في المستدرک ١/١٩٥، وقال: هذا حديث صحيح

مشهور، ووفقه الذهبي. وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (١٥٠)، وصحيح سنن النسائي (٥١٣).

(٥) في (م)، و (ك) : تغرب.

(٦) وقال الحسن بن زياد: آخر وقتها بتغير الشمس إلى الصغرة.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٠، المختار للموصللي ١/٣٩، البناية للعيبي ١/٢١.

(٧) سبق تخرجه (ص ٣٩٠)، هامش رقم (١)، المسألة رقم [٢٨٩/٤].

(٨) في (م) : وعليه الإجماع.

(٩) الإجماع بأن من أدرك من العصر ركعة قبل الغروب فقد أدركها، سواء كان ذلك هو آخر الوقت المختار،

أو آخر وقت الضرورة. انظر: المجموع للنووي ٣/٢٦، المغني لابن قدامة ١/٤٢٠، الفتاوى الهندية ١/٥١.

(١٠) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٠، المختار للموصللي ١/٣٩، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.

(١١) في (م) : وذلك لما رُوِيَ في حديث.

(١٢) قوله (رضي الله عنه) : لم يرد في (م)، و (ك) .

(١٣) في (م) : أنه قال.

(١٤) في (ك) : الصلاة.

أولاً وآخرًا، وأول وقت المغرب حين^(١) تغيب^(٢) الشمس، وآخر وقتها حين يغيب الشفق^(٣).

[٢] وفي حديث السائل عن مواقيت الصلاة: (أن النبي ﷺ صلى المغرب في اليوم الأول حين غابت الشمس)^(٤).

[٢٩٥/١٠] مسألة: آخر وقت صلاة المغرب

قال: وآخر وقتها ما لم يغيب^(٥) الشفق^(٦).

وقال الشافعي^(٧) - رحمه الله^(٨) - : مقدار ما يصلي ثلاث ركعات بعد الطهارة.

لنا: [١] حديث [عبد الله بن عمرو بن العاص]^(٩) أن النبي ﷺ قال: (وقت المغرب ما لم يغيب^(١٠) الشفق^(١١)).

[٢] وفي حديث السائل عن المواقيت: (أن النبي ﷺ صلى المغرب في اليوم الثاني عند

(١) في (٢): حتى.

(٢) في (٢)، و (ك): تغرب.

(٣) سبق تخرجه (ص ٣٨٩)، هامش رقم (٥)، المسألة رقم [٢٨٩/٤].

(٤) سبق تخرجه (ص ٣٩٢)، هامش رقم (١)، في المسألة رقم [٢٩١/٦].

(٥) في (ك): ما يغيب.

(٦) على اعتبار أن للمغرب وقتان، فأول وقتها إذا غابت الشمس، وآخره حين يغيب الشفق.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الهداية للمرغيناني ٤٠/١، المختار للموصلي ٣٩/١.

وهو القول القديم للشافعي، اختاره كثير من الشافعية، وصححه النووي في المجموع (٣٠/٣).

وهو المذهب عند الحنابلة.

انظر للشافعية: حلية العلماء للقفال ١٦/٢، المجموع للنووي ٢٩/٣، روضة الطالبين له ١٨١/١.

وللحنابلة: الإرشاد للشريف الهاشمي ص ٥٠، المغني لابن قدامة ٤٢٤/١، الإنصاف للمرداوي ٤٣٤/١.

(٧) وهو قوله الجديد، وهو أن للمغرب وقتا واحدا، عند مغيب الشمس، وذلك بقدر الأذان والإقامة وفعل

الصلاة، بعد الطهارة، وستر العورة، صححه جمهور الأصحاب (المجموع ٣٠/٣).

انظر: الأم للشافعي ٩٢/١، حلية العلماء للقفال ١٦/٢، روضة الطالبين للنووي ١٨١/١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٦٠/١، التفرع لابن الجلاب ٢١٩/١، عيون المجالس للبغداد ٢٧٧/١.

وللحنابلة: شرح المختصر للزركشي ٤٧٣/١، الإنصاف للمرداوي ٤٣٤/١، كشف القناع للبهوتي ٢٥٣/١.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) من المصادر، وفي جميع النسخ: (ابن عمر) ، وهو خطأ، وانظر: نصب الراية للزيلعي ٢٣٠/١.

(١٠) في (ك): ما لم يغيب.

(١١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس برقم (١٧٣/١٦١٢) ٤٢٧/١.

سُقُوطُ الشَّفَقِ (١).

[٣] ولأنه وقتٌ في حقِّ المعدور؛ فكان وقتاً في حقِّ غيره، كأول الوقت.

فإن قيل: في خبر (٢) ابن عباس (٣): (أن جبريل - عليه السلام - صَلَّى بالنبي ﷺ المغرب في اليومين في وقتٍ واحدٍ) (٤)؛ فلو جاز تأخيرها لأخرها، كسائر الصلوات.

قيل له (٥): . يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يُؤَخَّرْ لِمَا ذَكَرْتَ (٦).

. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِكِرَاهَةِ تَأْخِيرِهَا (٧) فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهِ.

[٢٩٦/١١] [مسألة: المراد بالشفق]

قال: والشفق هو البياض الذي في الأفق بعد الحمرة، في قول أبي حنيفة (٨) - (٩).

وهو قول عمر، ومعاذ (١٠)، وأنس - (١١) - (١٢).

ورَوَى (١٣) أسد بن عمرو (١٤) عن أبي حنيفة (١٥)

(١) سبق تخرجه (ص ٣٩٢)، هامش رقم (١)، المسألة رقم [٢٩١/٦].

(٢) في (م)، و (ك) : حديث.

(٣) في (م) : ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) سبق تخرجه (ص ٣٩٢)، هامش رقم (١٥)، المسألة رقم [٢٩١/٦].

(٥) قوله (له) : لم ترد في (م).

(٦) في (م) : محتمل أن يكون ترك تأخيرها لِمَا ذُكِرَ.

(٧) في (م) : ومحتمل الكراهية بتأخيرها.

(٨) أجمعوا أن الحمرة التي قبل البياض من وقت المغرب.

واختلفوا في البياض الذي بعده ؟ (شرح معاني الآثار للطحاوي ١/١٥٥).

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، المبسوط للنسرخسي ١/١٤٤، الهداية للمرغيناني ١/٤٠.

(٩) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) معاذ: هو معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن، من أعلم الصحابة بالحلال والحرام،

شهد العقبة، والمشاهد كلها، بعثه رسول الله ﷺ لأهل اليمن، توفي بناحية الأردن، سنة (١٨ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد ٣/٥٨٣، معرفة الصحابة لأبي نعيم ٥/٢٤٣١، أسد الغابة لابن الأثير ٥/١٨٧.

(١١) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (م)، و (ك).

(١٢) انظر: موطأ الإمام مالك ١/٦، مصنف عبد الرزاق ١/٥٥٩، الأوسط لابن المنذر ٢/٣٤٠.

(١٣) في (م) : وقد روى.

(١٤) أسد بن عمرو: هو أسد بن عمرو القشيري البجلي، الكوفي، القاضي، أبو المنذر، صاحب أبي حنيفة، وهو

أول من كتب كتب الإمام، ولي القضاء بعد أبي يوسف للرشد، وثقه أحمد وروى عنه، توفي سنة (١٨٨ هـ).

انظر: الجواهر المضية للقرشي ١/٣٧٦، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ١٢٩، الطبقات السنة للتميمي ٢/١٦٢.

- (١) - أنه الحُمْرَة، وهو أصح أقوال (٢) ابن عمر، (٣) وبه قال أبو يوسف، ومحمد، (٤) والشافعي (٥) - (٦) -.

وجه قول أبي حنيفة - (٧) -: [١] حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (وآخر وقت المغرب إذا اسودَّ الأفق) (٨)، وهذا لا يُقال مع بقاء البياض.

[٢] ولأن / الشفق مأخوذ من الرِّقَّة، ومن ذلك يُقال: [٣٩/أ(م)]

ثوب شَفِيقٌ؛ أي رقيقٌ (٩)، ومنه شفقة القلب، (١٠) وأجزاء البياض أرق؛ فكان حمل الاسم أولى. (١١)

وجه قولهما: ما رَوَى جابر: (أن النبي ﷺ صَلَّى العشاء قبل أن يغيب الشفق) (١٢)، ولا يجوز أن يكون المراد

= انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الهداية للمرغيناني ٤٠/١، البرهان للطرابلسي ص ٢٨٣.

(١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٢) في (م) : قول. وفي (ك) : قولي.

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق ١/٥٥٩، مصنف ابن أبي شيبة ١/٢٩٣، الأوسط لابن المنذر ٢/٣٣٩.

(٤) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٤٥، المبسوط للسرخسي ١/١٤٥، الهداية للمرغيناني ٤٠/١.

(٥) انظر: الأم للشافعي ١/٩٣، الأوسط لابن المنذر ٢/٣٤٠، العُباب للمزجد ١/١٦٠.

وبه قال المالكية، والحنابلة في المذهب.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ١/٢٧٧، جامع الأمهات لابن رجب ص ٨٠، الذخيرة للقرافي ٢/١٧.

وللحنابلة: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله ص ٥٣، المغني لابن قدامة ١/٤٢٦، المحرر لأبي البركات ١/٢٨.

وفي رواية للحنابلة، اختارها الخوفي: الشفق في الحضر البياض، وفي السفر الحُمْرَة.

انظر: مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ص ٤٢، شرح الزركشي ١/٤٧٧، الإنصاف للمرداوي ١/٤٣٤.

(٦) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب ما جاء في المواقيت، برقم (٣٩٤) ١/٢٧٨، وابن حبان في صحيحه

برقم (١٤٤٨)، (١٤٤٩) ٤/٢٩٨، من حديث أبي مسعود الأنصاري، بلفظ: (ويصلي العشاء حين يسودَّ

الأفق) . حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٧٨) ١/٨٠.

وأصله في الصحيحين، البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها، برقم (٥٢١) ١/١٨٢

ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، برقم (٦١٠) ١/٤٢٥.

(٩) في (م) : الشفق مأخوذ من نقاء الرِّقَّة، ومن ذلك يقال: ثوب شَفِيقٌ، أي رقيق.

(١٠) انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٦٦، لسان العرب لابن منظور ٧/١٥٥، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٧٤.

(١١) انظر: البدائع للكاساني ١/١٢٤.

(١٢) سبق تخريجه (ص ٣٩٤)، هامش رقم (٤)، المسألة رقم [٢٩٢/٧]، من حديث جابر ﷺ بلفظ: (ثم صلى

العشاء حين غاب الشفق)، ولفظ: (حتى ذهب الشفق فجاءه فقال: قم فصل العشاء) .

=

به^(١) الحُمْرَة، فلم يبقَ إلَّا البياض.

والجواب^(٢): أن الجماعة رَوَتْ: (أن النبي ﷺ صَلَّى العشاء بعدما غاب الشَّفَق)^(٣)، وهو عام، فإذا رَوَى جابر ما يخالف الجماعة حُمِلَ على الشَّفَق الذي هو بياض الجوِّ، وذلك يغيب آخر الليل، وقد رُوِيَ^(٤) أن الخليل بن أحمد^(٥) قال: إنه يسمى^(٦) شفقاً لرقته^(٧)،^(٨) وقوله^(٩) حُجَّة. ^(١٠)

[٢٩٧/١٢] مسألة: أول وقت صلاة العشاء

قال: وأوَّل وقت العشاء إذا غاب الشَّفَق.^(١١)

وذلك^(١٢) لما رُوِيَ: (أن النبي ﷺ كان يُصلي العشاء إذا اسودَّ الأفق)^(١٣)،^(١٤) ورُوِيَ: إذا اسودَّ^(١٥) الأفقان^(١٦).

= وفي مسند الشاميين للطبراني برقم (٢٥٥) ١/١٥٧ عن جابر رضي الله عنه قال: (حضرت رسول الله ﷺ يصلي المغرب قبل أن يغيب الشفق، فلما غاب الشفق صلى العشاء) وليس في شيء من ألقاظه أنه صلى العشاء قبل أن يغيب الشفق.

(١) في (م) : أراد به.

(٢) في (ك) : والوجوب.

(٣) من ذلك حديث أبي موسى الأشعري، وفيه (ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق) سبق تخريجه (ص ٣٨٩) وحديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: (وصلى في العشاء حين غاب الشفق) سبق تخريجه (ص ٣٩٢).

(٤) في (م) : وذلك.

(٥) في (م) : أن الخليل قال.

(٦) في (م) : إنما سُمِّيَ.

(٧) قوله (لرقته) : ساقطة من (ك).

(٨) انظر: الصحاح للجوهري ٤/١٥٠١، لسان العرب لابن منظور ٧/١٥٥، المصباح المنير للفيومي ص ١٦٦.

(٩) في (م) : وهو.

(١٠) قال ابن الأثير في النهاية (٢/٤٨٧): ((الشَّفَق من الأضداد، يقع على الحُمْرَة التي تُرى في المغرب بعد مغيب الشمس، ... وعلى البياض الباقي في الأفق الغربي بعد الحُمْرَة المذكورة)).

انظر: المفردات للراغب ص ٢٦٣، تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٣/١٦٦، لسان العرب لابن منظور ٧/١٥٥.

(١١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الهداية للمرغيناني ١/٤١، المختار للموصلي ١/٣٩.

(١٢) قوله (وذلك) : لم ترد في (ك).

(١٣) من أول قوله (إذا غاب الشفق) إلى قوله (اسود الأفق) : ساقطة من (م).

(١٤) سبق تخريجه (ص ٣٩٧)، هامش رقم (٨).

(١٥) قوله (إذا اسود) : لم ترد في (ك).

(١٦) أخرجه عيد الرزاق في مصنفه، برقم (٢١٢٤) ١/٥٥٩، من حديث أنس بن مالك موقوفاً.

[٢٩٨/١٣] مسألة: آخر وقت صلاة العشاء [

قال: وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر. (١)

وذلك: [١] لقوله ﷺ: (ليس التفريط في النوم، وإنما التفريط في البقطة؛ وهو أن يؤخر الصلاة حتى/ يدخل وقت صلاة أخرى (٢)) (٣)، وهذا يدل على (٤) أنه لا يكون عاصياً [٢٦/ب(ك)] بتأخيرها إلى قبل طلوع الفجر.

[٢] ولأن ما قبل الفجر (٥) وقت لمن بلغ، أو أسلم، (٦)، فكان وقتاً لغيرهم، كما قبل نصف الليل.

[٢٩٩/١٤] مسألة: أول وقت صلاة الوتر [

قال: وأول وقت الوتر بعد العشاء.

وهذا الذي ذكره قول أبي يوسف، ومحمد (٧) - رحمهما الله (٨) -.
وقال أبو حنيفة (٩) - رحمه الله (١٠) -: أول وقتها إذا غاب الشفق؛ إلا أنه مأمور بتقديم العشاء عليها. (١١)

[٣٠٠/١٥] مسألة: حكم صلاة الوتر [

والخلاف في أول وقتها، فرغ على صفتها:

فعند أبي حنيفة - رحمه الله (١٢) -: أنها صلاة

(١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الهداية للمرغيناني ٤١/١، المختار للموصلي ٣٩/١.

(٢) في (م): يؤخر الصلاة إلى وقت الصلاة الأخرى. وفي (ك): يؤخر الصلاة إلى أن يدخل وقت آخر.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، برقم (٦٨٠) ٤٧١/١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ك): يدل أنه.

(٥) في (م): الطلوع. وفي (ك): طلوع الفجر.

(٦) في (م): أو أسلم، أو طهرت الخائض.

(٧) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٦٤/١، الهداية للمرغيناني ٤١/١، المختار للموصلي ٣٩/١.

(٨) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٦٤/١، الهداية للمرغيناني ٤١/١، المختار للموصلي ٣٩/١.

(١٠) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) للترتيب الواجب بين الواجبات، وهو منها عنده. انظر: البرهان للطرابلسي ص ٢٨٤.

(١٢) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

واجبة^(١) لقوله ﷺ: (إن الله تعالى زادكم صلاةً إلى صلاتكم هذه؛ ألا وهي الوتر^(٢))^(٣)،
وعندهما^(٤): أهما سنة مؤكدة؛ لقوله ﷺ: (ثلاثٌ كُتِبَ عليّ ولم تُكْتَبْ عليكم^(٥)) الوتر،
والضحى، والأضحى^(٦))^(٧).

[تابع^(٨)] [مسألة: أول وقت صلاة الوتر]

وإذا ثبت من أصل أبي حنيفة - رحمه الله -^(٩) - أهما صلاةً واجبة^(١٠) فالوقت إذا جمع بين^(١١)
صلاتين واجبتين، فهو وقت لهما^(١٢)، وإن أمر بتقدم إحداهما؛

- (١) عن أبي حنيفة ثلاث روايات، وهذه رواية يوسف بن خالد السمي عند، وهو الظاهر من مذهبه.
انظر: التجريد للقندوري ٧٩٢/٢، البدائع للكاساني ٢٧٠/١، الهداية للمرغيناني ٦٦/١.
تنبيه: هذا على اعتبار أن الواجب عنده غير الفرض، قال في التحفة (٢٠١/١): ((فالفرض ما ثبت وجوبه
بدليل مقطوع به، والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة؛ نحو غير الواحد، والقياس، والوتر من هذا القبيل
لأنه ثبت بخير الواحد)) .
وروى حماد بن زيد عنه أنها فريضة، وبه أخذ زفر.
انظر: المبسوط للسرخسي ١٥٥/١، البدائع للكاساني ٢٧٠/١، العناية للبايزي ٤٢٣/١.
- (٢) في (م): وهي الوتر فصلوها. وفي (ك): وهي الوتر فصلوها ما بين عشاء الآخرة إلى الفجر.
(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٠٨، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٨٥٨) ٢/٩٢، عن الحجاج بن أرطاة عن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، به. قال الألباني في الإرواء (١٥٩/٢): ((رجاله ثقات؛ لكن الحجاج
مدلس وقد عنعنه)) . ومن حديث خارجة بن حذافة، أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب استحباب الوتر
برقم (١٤١٨) ٢/١٢٨، والترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في فضل الوتر، برقم (٤٥٢) ٢/٣١٤، وابن
ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الوتر، برقم (١١٦٨) ١/٣٦٩، والدارقطني ٣٠/٢،
والحاكم في المستدرک ٣٠٦/١ وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه أحمد شاكر في
تحقيقه على سنن الترمذي ٢/٣١٥، والألباني في إرواء الغليل (٤٢٣) ٢/١٥٦ بلفظ: (إن الله أمدكم بصلاة هي
غير لكم من حُصر التعم، الوتر، جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر) وهذا لفظ الترمذي.
- (٤) وهي رواية نوح بن أبي مرجم المروزي عن أبي حنيفة.
انظر: الحجة لمحمد بن الحسن ١/١٨٦، التجريد للقندوري ٧٩٢/٢، الهداية للمرغيناني ٦٦/١.
- (٥) في (ك): وهي عليكم سنة.
- (٦) في (م): والأضحى والضحى.
- (٧) أخرجه أحمد في المسند ١/٢٣١، والدارقطني في سننه ٢/٢١، والبيهقي في الكبرى ٢/٤٦٨، والحاكم في
المستدرک ١/٣٠٠، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، بلفظ: (ثلاث هن عليّ فرائض، وهن لكم تطوع؛
الوتر، والتحر، وصلاة الضحى).
- (٨) انظر: المسألة رقم [٢٩٩/١٤] (ص ٣٩٩).
- (٩) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٠) انظر: التجريد للقندوري ٧٩٢/٢، الهداية للمرغيناني ٦٦/١، كنز الدقائق للنفسي ص ١٥.
- (١١) قوله (بين): ساقطة من (م).
- (١٢) في (م): وقتها.

كصلاة^(١) الوقت، والفائتة.

وعلى قولهما نافلة^(٢)، فيدخل^(٣) وقتها بالفراغ من الفرض، كتوافل^(٤) الظهر.

وتظهر فائدة^(٥) الخلاف بينهم^(٦) في ذلك^(٧)؛ فيمن صلى العشاء على غير وضوء،

وتوضأ وأوتر، ثم تذكر [أنه صلى العشاء بغير / وضوء]^(٨) ؟

[٣٩/ب(م)]

قال أبو حنيفة - رحمه الله^(٩) - : يعيد العشاء دون الوتر؛ لأنه صلاها في وقتها، وإنما ترك

[٢٩/ب(س)]

الترتيب، وذلك يسقط بالنسيان/.

وعلى قولهما: صلاها قبل وقتها؛ فلزمته^(١٠) الإعادة.

[٣٠١/١٦] [مسألة: آخر وقت صلاة الوتر]

قال: وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر.^(١١)

وذلك لقوله ﷺ: (إن الله^(١٢) زادكم صلاةً إلى صلاتكم هذه^(١٣)؛ ألا وهي الوتر،

ما بين عشاء^(١٤) الآخرة إلى طلوع الفجر)^(١٥).

(١) في (م) : لصلاة.

(٢) انظر: التجريد للقدوري ٧٩٢/٢، الهداية للمرغيناني ٦٦/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٥.

(٣) في (م) : فدخل.

(٤) في (م) : لتوافل.

(٥) قوله (فائدة) : ساقطة من (ك).

(٦) في (م) : بينهما.

(٧) قوله (في ذلك) : لم ترد في (م).

(٨) من (م)، و (ك).

(٩) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) في (م) : فلتزمه.

(١١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٦٤/١، الهداية للمرغيناني ٤١/١، المختار للموصلي ٣٩/١.

(١٢) في (ك) : إن الله تعالى.

(١٣) قوله (إلى صلاتكم هذه) : ساقطة من (م)، و (ك).

(١٤) في (ك) : العشاء.

(١٥) سبق تنزيهه (ص ٤٠٠)، هامش رقم (٣).

[فصل: في أوقات استحباب الصلاة]

[٣٠٢ / ١] مسألة: وقت الاستحباب لصلاة الفجر [

قال: ويُستحب الإسفار^(١) بالفجر^(٢).وقال الشافعي^(٣) - رحمه الله^(٤) - : التغليس^(٥) أفضل.لنا: [١] حديث رافع بن خديج^(٦) أن النبي ﷺ قال: (أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر^(٧))^(٨).[٢] وقال النخعي - رحمه الله^(٩) - : ما اجتمع^(١٠) أصحاب رسول الله ﷺ على

- (١) الإسفار: الإضاءة، يقال: أسفر الفجر، إذا أضاء قبل الطلوع.
انظر: المغرب للمطري ص ١٣٢، المصباح المنير للفيومي ص ١٤٦، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٧٢.
- (٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٤١/١، المختار للموصللي ٣٩/١، كنز الدقائق للتسفي ص ١٠.
وهل يبدأ الصلاة في وقت الإسفار، أم يختم به ؟
ظاهر الرواية استحباب البداية بالإسفار، واختم به، خلافاً للطحاوي، حيث قال: ((ينبغي الدخول في الفجر في وقت التغليس، والخروج منها في وقت الإسفار)) شرح معاني الآثار ١/١٨٤.
- انظر: الجوهرة النيرة للحدادي ص ٥٥، البناية للبعيني ٣٤/٢، البحر الرائق لابن نجيم ١/٤٢٩.
- (٣) انظر: الأم للشافعي ٩٣/١، الإقناع لابن المنذر ص ٣٥، البيان للعصاف ١/٣٧.
وبه قال المالكية، والحنابلة في المشهور.
- وفي رواية للحنابلة: يعتبر حال المصلين، فإن شق عليهم كان الإسفار أفضل، وإن اجتمعوا كان التغليس أفضل.
انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٦١، عيون المجالس للبغداد ١/٢٧٩، بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٤٣.
- وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/١١٠، رؤوس المسائل للعسكري ١/١٥٢، الإنصاف للمرداوي ١/٤٣٨.
- (٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) . وفي (ك) : رضي الله عنه.
- (٥) التغليس: من العَلَس، وهو ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح، وهو فعل الصلاة أول ما يتفجر الصبح.
انظر: المغرب للمطري ص ١٩١، المصباح المنير للفيومي ص ٢٣٣، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٧٢.
- (٦) رافع بن خديج: هو رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الأوسي، أبو عبد الله، شهد أحداً وما بعدها، أصابه سهم يوم أحد فقال له رسول الله: أنا أشهد لك يوم القيامة أنك شهيد، توفي بالمدينة عام (٧٤ هـ)، وله (٨٦) .
انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢/١٠٤٤، أسد الغابة لابن الأثير ٢/٢٣٢، الإصابة لابن حجر ١/٤٩٥.
- (٧) في (ك) : الأجور.
- (٨) أخرجه أحمد في المسند ٣/٤٦٥، ٤/١٤٢، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب وقت الصبح، برقم (٤٢٤) ١/٢٩٤ والترمذي في كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في الإسفار بالفجر، برقم (١٥٤) ١/٢٨٩ وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في كتاب المواقيت، باب الإسفار، برقم (٥٤٨)، (٥٤٩) ١/٢٧٢، وابن ماجه في كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الفجر، برقم (٦٧٢) ١/٢٢١، والدارمي ١/٢٧٧، والبيهقي في الكبرى ١/٤٥٧، صحيحه الألباني في إرواء الغليل، برقم (٢٥٨) ١/٢٨١، وصحيح سنن أبي داود برقم (٤٠٨) ١/٨٥ .
- (٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (١٠) في (ك) : ما أجمع.

شيء كما اجتمعوا^(١) على التنوير بالفجر^(٢).

[٣] ورَوَى عَلِيٌّ عليه السلام أنه قال: (آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ ورأسه في حجرِي الإسفار بالفجر)^(٣).

[٤] ورَوَى واثلة بن الأسقع عن النبي ﷺ أنه قال: (نورُّوا بالفجر حتى يرى الناس مواقع نبلهم)^(٤) [٥].

[٥] ولأن الإسفار يُؤدي إلى كثرة الجماعة؛ فكان أفضل؛ لقوله ﷺ: (كلما كثرت الجماعة فهو^(٦) أفضل)^(٧).

فإن قيل: رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (أفضل الأعمال الصَّلَاة لأول وقتها)^(٨).

قيل له^(٩): . المشهور من هذا الخبر: (الصَّلَاة

(١) في (م) : كاجتماعهم.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ٤٣/١، وابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٣٢٥٦) ٢٨٤/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٨٤/١ وصحح إسناده التزيلي في نصب الراية (٢٣٩/١). وانظر: إعلاء السنن للتهانوي ٢٤/٢.

(٣) لم أحده بهذا اللفظ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٢١٦٥) ٥٦٩/١، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٢٤٤) ٢٨٣/١، وابن المنذر في الأوسط ٣٧٨/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٨٠/١، عن علي بن ربيعة قال: سمعتُ عليًّا يقول لمؤذنه: (أسفر، أسفر) يعني بصلاة الصبح.

قال في إعلاء السنن (٢٦/٢): إسناده صحيح.

(٤) لم أحده من حديثه، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ١٢٩)، والطبراني في معجمه الكبير ٢٧٧/٤، من حديث هرمز بن عبد الرحمن قال سمعتُ جدي رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ لبلال: (يا بلال نور بصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار)، قال في إعلاء السنن (٢٢/٢): إسناده حسن. انظر: نصب الراية للزيلي ٢٣٨/١، الدراية لابن حجر ١٠٣/١، مجمع الزوائد للهيتمي ٣١٦/١.

(٥) من (م) .

(٦) في (م) : كان.

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، برقم (٥٥٤) ١٧٥/١، والنسائي في كتاب الإمامة باب الجماعة إذا كانوا اثنين، برقم (٨٤٣) ١٠٤/٢، وابن ماجة مختصراً، في كتاب المساجد والجماعات، برقم (٧٩٠) ٢٥٩/١، من حديث أبي بن كعب، وفيه قوله ﷺ: (إن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وكل ما أكثر فهو أحب إلى الله عز وجل)، صححه المنذري في الترغيب والترهيب، برقم (٥٩٦) ١٦١/١، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٥١٨) ١١٠/١، وبرقم (٨١٣) ١٨٣/١.

(٨) أخرجه الدارقطني في السنن ٢٤٦/١، برقم (٤)، والحاكم في المستدرک ١٨٨/١، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وأصل الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في مواضع، منها في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها برقم (٥٢٧) ١٨٤/١، بلفظ: (الصلاة على وقتها)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، برقم (٨٥/١٣٧) بلفظ: (الصلاة لوقتها) .

(٩) قوله (له) : لم ترد في (ك) .

لوقتها^(١) (٢)

• ولو ثبت ما قالوا^(٣)، احتمل أول وقت جوازها، واحتمل أول وقت وجوها^(٤)؛ فلا^(٥) يكون فيه دليل.

[٣٠٣/٢] مسألة: وقت الاستحباب لصلاة الظهر في الصيف

قال: والإبراد^(٦) بالظهر في الصيف.^(٧)

وذلك لقوله ﷺ: (أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من/ فيح^(٨) جهنم^(٩)) (١٠). (١١)

[٤٠/٤٠]

[٣٠٤/٣] مسألة: وقت الاستحباب لصلاة الظهر في الشتاء

قال: وتقديعها في الشتاء.^(١٢)

- (١) في (م): (الصلاة لوقتها، ثم برّ الوالدين، ثم الجهاد)، فدل على أن المقصود منه بيان نوافل الأعمال لا بيان المواقيت، ألا ترى أنه قابل الصلاة.
- (٢) بهذا اللفظ أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب وسمّى النبي ﷺ الصلاة عملاً... برقم (٧٥٣٤) ٤١٣/٤.
- (٣) في (م)، و (ك): ما قالوه.
- (٤) قوله (واحتمل أول وقت وجوها): ساقطة من (ك).
- (٥) في (م): فلا يجوز أن يكون فيه دليل.
- (٦) وضابطه: أن يصليها قبل المثل، وقيل: إلى أن يكون للحيطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة. انظر: الجوهرة النيرة للحدادي ص ٥٥، الدر المختار للحصكفي ٣٦٧/١، حاشية ابن عابدين ٣٦٦/١.
- (٧) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الهداية للمرغيناني ٤١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠. قيل: مطلقاً، قال في الدر (٣٦٦/١): كذا في الجمع وغيره، أي بلا اشتراط. واختاره الأكثر. وقيل: إنما يستحب الإبراد بثلاثة شروط؛ أحدها: أن يصلي الصلاة بجماعة في مسجد جماعة، والثاني: أن يكون في البلاد الحارة، والثالث: أن يكون ذلك في شدة الحر.
- انظر: الجوهرة النيرة للحدادي ص ٥٥، الدر المختار للحصكفي ٣٦٧/١، حاشية ابن عابدين ٣٦٦/١.
- (٨) الفتح: يقال فاح الحر يفتح فيحاً، سطع وهاج، وفاحت النار انتشرت، والفتح سطوع الحر وفورانه. انظر: النهاية لابن الأثير ٤٨٤/٣، لسان العرب لابن منظور ٣٦٣/١٠، المصباح المنير للفيومي ص ٢٥١.
- (٩) قوله (فإن شدة الحر من فيح جهنم): جاءت في (م) بعد الزيادة فيها: [فإن قيل: ... قيل له: ... فكان العفو أولى، فإن شدة الحر من فيح جهنم].
- (١٠) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر برقم (٥٣٦) ١٨٦/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة وبناله الحر في طريقه، برقم (١٨٠) ٦١٥/١ ٤٣٠/١.
- (١١) في (م): زيادة: [فإن قيل: روي عن النبي ﷺ أنه قال: (أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله)]. قيل له: إن العمل في أول الوقت موجهة رضي الله، وآخره موجب للعفو عن السيئات لكثرة الفعل فيه، والعفو عن السيئات يتضمن الرضاء، ورضى الله لا يتضمن العفو عن السيئات، فكان العفو عن السيئات أولى.
- (١٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣، الهداية للمرغيناني ٤١/١، المختار للموصلي ٤٠/١.

وذلك: [١] لما رَوَى أنس قال: (كان النبي ^(١) ﷺ يُصلي الظهر ^(٢) في الشتاء وما ندري ^(٣) ما ذهب من النهار أكثر، أم ما بقي) ^(٤).
 [٢] وقال إبراهيم ^(٥): (كانوا يُحبّون أن يُعجلوا ^(٦) الظهر في الشتاء) ^(٧) ويعني ^(٨) الصحابة - ﷺ - .

[٣٠٥/٤] مسألة: وقت الاستحباب لصلاة العصر

قال: وتأخير العصر، ما لم تتغير الشمس. ^(٩)
 وقال الشافعي ^(١٠) - رحمه الله ^(١١) -: تعجيلها أفضل.
 لنا: [١] ما رُوِيَ في ^(١٢) حديث رافع بن خديج أنه ^(١٣) قال: (كان النبي ^(١٤) ﷺ بتأخير العصر ما لم تتغير الشمس ^(١٥)) ^(١٦).
 [٢] ما رُوِيَ في ^(١٧) حديث رافع بن خديج أنه ^(١٨) قال: (كان النبي ^(١٩) ﷺ بتأخير العصر ما لم تتغير الشمس ^(٢٠)) ^(٢١).

-
- (١) في (م)، و (ك) : كان رسول الله .
 (٢) في (م) : بنا للظهر .
 (٣) في (م) : وما يُدري .
 (٤) أخرجه أحمد في المسند ١٣٥/٣، وعبد الرزاق في مصنفه برقم (٢٠٥٧) ٥٤٤/١، والبيهقي في الكبرى ٤٣٩/١، والطحاوي في مسنده برقم (٢١٢٥) ص ٢٨٣، والتقي المندي في كنز العمال برقم (٤٠٥٦)، وقال الساعدي في الفتح الرباني (٢٥٠/٢) : سنده جيد .
 (٥) أي النخعي .
 (٦) في (م) : يحبون تعجيل .
 (٧) انظر: مصنف عبد الرزاق ١/٥٤٠، مصنف ابن أبي شيبة ١/٢٨٥ .
 (٨) في (م) : يعني بذلك .
 (٩) التأخير حال الصحو، صيفاً، وشتاءً، أما في حال الغيم فيعجل بها .
 انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٤٧، مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ١/٤١ .
 (١٠) انظر: الأم للشافعي ١/٩١، البيان للعصامي ١/٤١، المجموع للنووي ٣/٢٦ .
 وبه قال المالكية، والحنابلة؛ إلا أن المالكية قالوا: يؤخرها عن أول الوقت قليلاً .
 انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٦٠، التفريع لابن الجلاب ١/٢٢٠، عيون المجالس للبغدادي ١/٢٧٩ .
 وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/١٥٤، المبدع لابن مفلح ١/٣٤١، كشف القناع للبهوتي ١/٢٥٢ .
 (١١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
 (١٢) قوله (ما رُوِيَ في) : لم ترد في (ك) .
 (١٣) قوله (أنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
 (١٤) في (م)، و (ك) : كان رسول الله .
 (١٥) في (م) : يأمر .
 (١٦) قوله (ما لم تتغير الشمس) : ساقطة من (ك) .
 (١٧) أخرجه الدارقطني ١/٢٥١، والبيهقي في الكبرى ١/٤٤٣، وقال الدارقطني: وقال: هذا حديث ضعيف الإسناد . انظر: نصب الراية للزيلعي ١/٢٤٥ .

[٢] وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه (١) - أن النبي ﷺ قال: (تجتمع ملائكة الليل والنهار في صلاة العصر، والفجر، ثم يعرجون إلى الله سبحانه تعالى (٢)، فيقول: / ما (٣) وجدتم عبادي يعملون؟ فيقولون: جئناهم وهم (٤) يصلون، وفارقناهم وهم يصلون (٥)، وهذا يدل على أنها تُفعل في آخر الوقت، حين تعرج الملائكة - عليهم السلام (٦) - .

فإن قيل: روى أنس: (أن النبي ﷺ كان يصلي العصر والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذاهب إلى العوالي (٧) ويأتيها والشمس مرتفعة (٨)) (٩).

قيل له: العوالي على ميلين، أو ثلاثة، وهذا مقدار يمكن سيره إذا صلى وسط الوقت، [على أنه فعل ذلك نظراً لأهل العوالي؛ لتمكنهم السير لمنزلهم قبل هجوم الليل] (١٠).

فإن قيل: روى عن عمر - رضي الله عنه (١١) - أنه كتب إلى عُمّاله: (أن صلّوا العصر والشمس بيضاء نقيّة، قدر ما يسير الراكب ثلاثة فراسخ (١٢)) (١٣).

قيل له: كان عليّ، وابن مسعود يؤخّران

(١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك) .

(٢) في (م) : إلى الله عزّ وجل . وفي (ك) : إلى الله تعالى .

(٣) في (م) : فيقول لهم علي ما .

(٤) في (م) : وجدناهم يصلون .

(٥) متفق عليه، البخاري في مواضع، منها في كتاب الصلاة، باب فضل صلاة العصر، برقم (٥٥٥) / ١ / ١٩٠ ،

ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، برقم

(٦٣٢ / ٢١٠) / ١ / ٤٣٩ .

(٦) قوله (عليه السلام) : لم ترد في (م) .

(٧) العوالي: بالفتح، جمع العالي ضد السافل، حيّ من أحياء المدينة، بينها وبين المدينة ثلاثة أميال أو أربعة، وقد

اتصل بها البنيان في الوقت الحاضر .

انظر: معجم البلدان للحموي ٤ / ١٨٧، مرامد الإطلاع لابن عبد الحق ٢ / ٩٧٠، الروض الحميري ص ٤٢٢ .

(٨) في (م) : والشمس بيضاء نقيّة .

(٩) متفق عليه، البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، برقم (٥٥٠) / ١ / ١٨٩، ومسلم في كتاب

المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التكبير بالعصر، برقم (٦٢١ / ١٩٢) / ١ / ٤٣٣ .

(١٠) من (م) .

(١١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٢) القرواصخ: جمع قرّسخ بفتح فسكون، لفظ معرّب، وهو مقياس من مقاييس المسافات، مقداره (٣) أميال،

ويساوي (١٢.٠٠٠) اثنا عشر ألف ذراع، تقريباً (٧٥،٥٥٩٨) متراً .

انظر: المصباح المنير للفيومي ص ٢٤٢، معجم لغة الفقهاء للقلعة جي ص ٣١١، المعجم الوجيز ص ٤٦٧ .

(١٣) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة برقم (٦) / ١ / ٦ .

ورَوَى أبو حنيفة - رحمه الله (٢) - عن خالد الحذاء (٣)، عن أبي قلابة (٤) قال: (ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء كاجتماعهم على تأخير العصر، والتبكير (٥) بالمغرب، والتنوير بالفجر (٦)).

[٣٠٦/٥] مسألة: وقت الكراهة لصلاة العصر

قال: ويكره تأخيرها إلى أن تتغير الشمس (٧). (٨)

وذلك لحديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ (٩): (ألا أُحيركم بصلاة المنافقين؟ فقالوا: بلى يا رسول الله، فقال: هم الذين يدع أحدهم (١٠) / صلاة (١١) العصر حتى إذا كانت الشمس بين قرني الشيطان - أو على قرني شيطان - قام (١٢) فنقرهن (١٣) كنقرات الذئب، لا يذكر الله فيهن

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٢٠٨٩) / ١ / ٥٥١، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٣٠٨) / ١ / ٢٨٨، وابن المنذر في الأوسط ٣٦٤ / ٢.

(٢) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٣) خالد الحذاء: هو خالد بن مهران الحذاء، البصري، أبو المنازل، ثقة، محدث البصرة، كان رجلاً مهيباً كثير الحديث، توفي سنة (١٤١ هـ) .

انظر: تهذيب الكمال للمزي ١٧٧ / ٨، الكاشف للذهبي ٣٦٩ / ١، تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٩١ .

(٤) أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، أبو قلابة البصري، ثقة فاضل، من أئمة التابعين، كثير الإرسال، مات بالشام هارباً من القضاء سنة (١٠٤ هـ) .

انظر: طبقات خليفة بن خياط ص ٢١١، معرفة الثقات للعجلي ٣٠ / ٢، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٣٠٤ .

(٥) في (م) : والتعجيل .

(٦) انظر: جامع المسانيد للخوارزمي ٢٩٥ / ١ .

(٧) المراد بتغير الشمس ؟

المعتبر عند أبي حنيفة، وأبي يوسف: تغير قرص الشمس نفسه، فما دام شيء من الضوء باقياً فيها، فهي حية، فإذا ذهب ضوءها على ما يُرى في الصحاري عند الغروب، فقد تغير، واختاره الكرخي، وهو الصحيح . وقيل: المعتبر تغير ضوئها، واختاره الحاكم الشهيد .

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١٩٢ / ١، المبسوط للرخسي ١٤٧ / ١، الزهري للطرابلسي ص ٢٨٩ .

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ٤١ / ١، المختار للموصلي ٤٠ / ١ .

(٩) في (م) : لحديث أنس أن النبي ﷺ قال .

(١٠) قوله (أحدهم) : ساقطة من (ك) .

(١١) قوله (بملاة) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٢) قوله (قام) : ساقطة من (ك) .

(١٣) في (ك) : فينقرهن .

إلا قليلاً^(١).

[٣٠٧/٦] مسألة: وقت الاستحباب لصلاة المغرب

قال: وتعجيل المغرب.^(٢)

وذلك: [١] لما رُوِيَ عن أنس أن النبي ﷺ^(٣) قال: (إن هذه الأمة/ [لا]^(٤) تزال بخير [٤٠/ب(م)] ما لم تؤخّر^(٥) المغرب إلى اشتباك النجوم)^(٦).

[٢] ورُوِيَ: (لا تزال أمتي بخير، في فسحة ما لم يؤخروا المغرب إلى إطلاع^(٧) النجوم، ومُضاهاة لليهود^(٨))^(٩).

[٣٠٨/٧] مسألة: وقت الاستحباب لصلاة العشاء

قال: وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل.^(١٠)

(١) أخرجه بهذا اللفظ، أبو داود في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة العصر، برقم (٤١٣) ٢٨٨/١، وأخرجه

مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التكبير بالعصر، برقم (٦٢٢/١٩٥) ٤٣٤/١.

(٢) مطلقاً في الصيف والشتاء. انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ٤١/١، المختار للموصلي ٤٠/١.

(٣) في (م): عن النبي ﷺ أنه قال. وفي (ك): عن النبي ﷺ قال.

(٤) من (م)، ومصادر الحديث، وفي الأصل: لن تزال. وفي (ك): لم تزال.

(٥) في (م): يؤخروا.

(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء ١٠٢/٣.

وأخرجه أحمد في المسند ٤/٥، ١٤٧/١، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب وقت المغرب، برقم (٤١٨)

٢٩١/١، والبيهقي في الكبرى ٣٧٠/١، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٤٠٨٣) ١٨٣/٤، من حديث أبي أيوب

الأنصاري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تزال أمتي بخير، أو قال على الفطرة، ما لم يؤخروا المغرب

إلى أن تشتبك النجوم)، صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٤٠٣) ٨٤/١، والمشكاة (٦٠٩)

انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ٢٥٤/١، نصب الراية للزيلعي ٢٤٦/١، الدراية لابن حجر ١٠٦/١.

(٧) في (م): طلوع.

(٨) اليهود: ((هي ديانة العبرانيين المنحدرين من إبراهيم عليه السلام، والمعروفين بالأسباط من بني إسرائيل، الذين أرسل

الله إليهم موسى عليه السلام مؤيداً بالتوراة ليكون لهم نبياً)) الموسوعة الميسرة للأديان، للندوة العالمية ص ٥٦٥.

(٩) أخرجه للطبراني في المعجم الكبير، برقم (٧٤١٨) ٨٠/٨، من حديث أبي عبد الرحمن الصنابح قال: قال رسول

الله ﷺ: (لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب انتظار الإطلاع، مضاهاة لليهود، وما لم يؤخروا الفجر لحاق

النجوم مضاهاة النصرانية)، قال الهيثمي (المجمع ٣١١/١): رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات.

(١٠) أي في يوم الصحو.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ٤١/١، المختار للموصلي ٤٠/١.

وقيل: إلى ثلث الليل، وقيل: التفريق بين الشتاء والصيف، فإلى ثلث الليل في الشتاء، وإلى ما قبل الثلث في

الصيف، وقيل: إلى ما زاد على نصف الليل.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٤٧/١، تبين الحقائق للزيلعي ٨٣/١، بجمع الأهر لدماد ٧١/١.

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله^(٢) - : تعجيلها أفضل.

لنا: ما رُوِيَ في حديث ابن عمر قال^(٣): (مكثنا ذات ليلة تنتظر رسول الله^(٤) ﷺ لصلاة العشاء الأخيرة، فخرج إلينا حين^(٥) ذهب ثلث الليل، أو بعده، وقال: إنكم لتنتظرون صلاة ما انتظرها أهل دِينٍ غيركم، ولولا أن أثقل^(٦) على أمي لصليتُ بهم هذه الساعة^(٧)).

فإن قيل^(٨): رُوِيَ: (أن النبي ﷺ^(٩) كان يُصلي العشاء لسقوط القمر لثالثة^(١٠) ليلة من الشهر^(١١))^(١٢).

قيل له^(١٣): هذا لا دليل فيه^(١٤)؛ لأننا قد بينّا أنه كان يؤخر، فيجوز.....

- = أما في يوم الغيم، فيستحب تعجيل صلاة العشاء فيها.
- انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٤٨، مجمع الأكر للدعادي ١/٧٢، كشف الحقائق لعبد الحكيم الأفغاني ١/٣٦.
- وبأخير العشاء قال المالكية؛ إلا أنهم خصّوه بمساجد الجماعات، تأخيراً قليلاً لا يضر الناس.
- وبه قال الشافعي في قوله الجديد، والحنابلة.
- انظر للمالكية: التفرع لابن الجلاب ١/٢٢٠، التلقين للبغدادي ١/٨٦، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٥١.
- وللشافعية: حلية العلماء للقفال ٢/٢٤، البيان للعصامي ١/٤٢، المجموع للنووي ٣/٥٦.
- وللحنابلة: مختصر الخِرقي ص ٣٨، رؤوس المسائل للعكبري ١/١٥٥، الإنصاف للسرطاوي ١/٤٣٧.
- (١) وهو قوله القديم، وهو الأصح، والمشهور.
- انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٤، البيان للعصامي ١/٤٢، المجموع للنووي ٣/٥٦.
- (٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٣) قوله (قال) : لم ترد في (م) .
- (٤) في (م) : النبي .
- (٥) في (م) : وقد .
- (٦) في (م)، و (ك) : ثقّل .
- (٧) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها، برقم (٢٢٠/٦٣٩) ١/٤٤٢.
- (٨) قوله (قيل) : ساقطة من (ك) .
- (٩) في (م) : عن النبي أنه كان .
- (١٠) في (ك) : لثالثة .
- (١١) قوله (ليلة من الشهر) : ساقطة من (م)، و (ك) .
- (١٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في وقت العشاء الآخرة برقم (٤١٩) ١/٢٩١، والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة، برقم (١٦٥) ١/٣٠٦، والنسائي في كتاب المواقيت، باب الشفق، برقم (٥٢٨)، (٥٢٩) ١/٢٦٤، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، صححه ابن العربي في عارضة الأحوذى (٢٧٧/١)، والنووي في المجموع (٥٦/٣)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٤٠٤) (١٣) قوله (له) : لم ترد في (ك) .
- (١٤) في (م) : له فيه .

أن يكون^(١) التعجيل أفضل^(٢) في الصيف [فقدها؛ لقصر الليل، وحاجة الناس إلى النوم، أو أو يحتمل أنه كان مسافراً، فعل ذلك طلباً للسير، فإن السير في الليل أبلغ من النهار، وخصوصاً في زمان الصيف، فحملناه على ذلك توفيقاً بينه وبين ما روينا.]^(٣)

[٣٠٩/٨] مسألة: وقت الاستحباب لصلاة الوتر

قال: ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل، أن يؤخر الوتر إلى آخر الليل، فإن لم يثق بالانتباه، أوثر قبل النوم.^(٤)

وذلك لحديث جابر أن النبي ﷺ قال: (من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل؛ فإن صلاة [آخر]^(٥) الليل محضورة؛ وذلك أفضل)^(٦).

(١) في (ك) : أن يكون العشاء.

(٢) قوله (أفضل) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٣) من (م) .

(٤) انظر: الهداية للمرغيناني ٤١/١، المختار للموصلي ٤٠/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.

(٥) من (ك) .

(٦) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، برقم

٥٢٠/١ (٧٥٥) .

باب الأذان^(١)

[فصل: في مشروعية الأذان، وصفته، وصفة الإقامة]

[٣١٠/١] [الأصل في مشروعية الأذان]

الأصل في ثبوت الأذان^(٢): [١] ما روى عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٣) قال: اهتم النبي ﷺ كيف يجمع الناس للصلاة، فقليل له: أنصب راية، فإذا رآها الناس أذن بعضهم بعضاً، فلم يُعجبه، فذكر الناس^(٤) له الناقوس^(٥)، فلم يُعجبه، وقال: (لقد هممت أن أبعث رجالاً، فيقوم كل رجل منهم على أطم^(٦) من أطام المدينة، فيؤذن كل رجل^(٧) منهم من قبله)، فانصرف عبد الله بن زيد بن عبد ربه مُهتماً لهم رسول الله ﷺ، فرأى^(٨) الأذان في منامه، فطرق عبد الله بن زيد بن عبد ربه^(٩) على النبي ﷺ^(١٠) وأخبره؛ وقال: رأيتُ شخصاً واقفاً على [جذم]^(١٢) من

(١) الأذان في اللغة: الإعلام مطلقاً.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١٦، لسان العرب لابن منظور ١٠٥/١، المصباح المنير للفيومي ص ١١.
الأذان في الاصطلاح: الإعلام بدخول وقت الصلاة، بألفاظ مخصوصة معلومة.

انظر: المطلع للبعلي ص ٤٧، التعريفات للجرجاني ص ١٦، أنيس الفقهاء للقونوي ص ٧٦.

(٢) انظر: البناء للبيهي ٧٤/٢، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٢٠٣، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ١٩٢.

(٣) عبد الرحمن بن أبي ليلى: هو عبد الرحمن بن أبي ليلى بن أحيّة الأنصاري الكوفي، أبو عيسى الفقيه، وفي اسم ابن أبي ليلى خلاف، فقيل: يسار، أو بلال، ولد في خلافة عمر، ثقة، توفي سنة (٨٣هـ).

انظر: المنتظم لابن الجوزي ٢٥٢/٦، تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٨/١، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٣٤٩.

(٤) في (م) : فذكر له الناقوس.

(٥) الناقوس: خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها، وهي الآن آلة من نحاس ونحوه، تضرب للتنبيه، يُعلم به الأنصاري عن أوقات صلواتهم، وجمعه نواقيس.

انظر: النهاية لابن الأثير ١٠٦/٥، المصباح المنير للفيومي ص ٣١٩، المعجم الوجيز ص ٦٣٠.

(٦) أطام: بالمد جمع أطم بضمين، وهي الحصون التي تُبنى بالحجارة، أو هو كل بناء مرتفع، أو بيت مربع مسطح.

انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ١٩٣/٤، النهاية لابن الأثير ٥٤/١، لسان العرب لابن منظور ١٦١/١.

(٧) في (م) : كل واحد.

(٨) في (م) : لهم رسول الله ﷺ ليلاً، فأرى.

(٩) عبد الله بن زيد بن عبد ربه: هو أبو محمد، عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري الخزرجي الحارثي، شهد العقبة، وبدراً، والمشاهد بعدها، وهو حامل راية بني الحارث يوم الفتح، مات بالمدينة سنة (٣٢هـ).

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٦٥٣/٣، الاستيعاب لابن عبد البر ٤٥/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٢٤٨/٣.

(١٠) في (م) : للنبي ﷺ.

(١١) في (ك) : فطرق عبد الله بن زيد بن عبد ربه النبي ﷺ ليلاً.

(١٢) من (ك)، والمصادر، وفي الأصل: على جذم، وفي (م) : على أطم.

[أجَدَام] ^(١) المدينة ^(٢)، عليه ثوبان أخضران/، مستقبل القبلة، يقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر [أ/٤١ (م)]
 أكبر، الله أكبر ^(٣) - وذكر الأذان إلى آخره - /، قال: ثم صبر هنيهة، ثم قال مثل ذلك؛ إلا [ب/٢٧ (ك)]
 أنه زاد ^(٤) فيه ^(٥) بعد الصلاة والفلاح، قد قامت الصلاة، مرتين، ^(٦) فقال النبي ﷺ: لقننها
 بلالاً، ^(٧) فإنه أندى ^(٨) صوتاً منك ^(٩) (١٠).

[٢] ورُوِيَ أن عمر بن الخطاب - ﷺ - رأى الأذان أيضاً
 في منامه، فجاء وقد سبقه عبد الله بن زيد. ^(١١)

- = الجَدَم: بكسر الجيم وفتحها، وسكون الذال، الأصل، وأراد بقية حائط، أو قطعة منه.
 انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٩/١، غريب الحديث لابن الجوزي ١٤٧/١، النهاية لابن الأثير ٢٥٢/١.
 (١) من (ك)، والمصادر، وفي الأصل: أَجْدَام. وفي (م): أَطَام.
 (٢) المدينة: هي مدينة رسول الله ﷺ ومهاجرة ﷺ، طيبة وطابة، بها مسجده، وقبره ﷺ، مآرز الإيمان، فتحت بالقرآن
 في مفرقتها أكثر من عشرة آلاف صحابي، قال ﷺ في فضلها: (من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليفعل فإنني
 أشهد لمن مات بها) [ابن ماجة (٣١١٢)، وصححه الألباني].
 انظر: تاريخ المدينة لابن النجار ص ٦٧، المراصد لابن عبد الحق ١٢٤٧/٣، الروض المعطار للحميمي ص ٤٠١.
 (٣) قوله (الله أكبر): ساقطة من (م)، وقوله (الله أكبر، الله أكبر): ساقطة من (ك).
 (٤) في (ك): أراد.
 (٥) قوله (فيه): لم ترد في (م).
 (٦) في (م)، و (ك): قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة.
 (٧) ((رأى عبد الله بن زيد الأذان، فشرعه النبي ﷺ بعد ذلك، إما بوحي له، وإما باجتهاده على مذهب الجمهور
 في جواز الاجتهاد له، وليس عملاً بمجرد المنام، هذا مما لا شك فيه بين الأنام)) شرح الثقاية للقاري ١٩٨/١.
 (٨) أندى: أي أرفع وأعلى، وقيل: أحسن وأعذب، وقيل: أبعد وأشد وأقوى.
 انظر: النهاية لابن الأثير ٣٧/٥، المغرب للمطري ص ٢٤٧، المصباح المنير للقيومي ص ٣٠٨.
 (٩) قوله (فإنه أندى صوتاً منك): ساقطة من (ك).
 (١٠) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، برقم (٥٠٦) ٣٤٤/١، والطحاوي في شرح معاني
 الآثار ١٣١/١، والدارقطني في سننه برقم (٣٠) ٢٤١/١، والبيهقي في الكبرى ٤٢١/١ عن عبد الرحمن بن
 أبي ليلى، عن عبد الله بن زيد، به. صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٤٧٨) ١٠١/١-١٠٣.
 وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٣٦/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٧٩/١، والبيهقي ٤٢٠/١ عن عبد
 الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحاب محمد ﷺ: أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال:
 فذكره، وفيه: (فأذن مثنى مثنى، وأقام مثنى مثنى)، قال في نصب الراية (٢٦٧/١): ((وقال في الإمام: وهذا
 رجال الصحيح، وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة، وأن جهالة أسمائهم لا تضر)).
 وأخرجه أحمد في المسند (٤٣/٤)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، برقم (٤٩٩) ٣٣٧/١،
 والترمذي مختصراً في كتاب الصلاة، باب ما جاء في بدء الأذان، برقم (١٨٩) ٣٥٨/١، وابن ماجة في كتاب
 الأذان، باب بدء الأذان، برقم (٧٠٦) ٢٣٢/١ من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن محمد
 ابن عبد الله بن زيد، عن أبيه عبد الله بن زيد بن عبد ربه، قال، فذكره.
 قال الترمذي: حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح، وحسنه الألباني في الإرواء (٢٤٦) ٢٦٤/١.
 (١١) سبق تنزيهه أعلاه، وفيه: (فقال عمر: أما إني قد رأيت مثل الذي رأي؛ ولكني لما سُبِّحتُ استحييتُ) =

وعن محمد بن الحنفية أنه أنكر^(١) ذلك، وقال: إن رسول الله^(٢) ﷺ لما عُرِجَ به،^(٣) بعث الله سبحانه وتعالى إليه^(٤) ملكاً؛ فعلمه الأذان،^(٥) وكل ذلك جائز غير متناف^(٦)./ [٣٠/ب(س).]

[٣١١/٢] [مسألة: حكم الأذان]

قال - رحمه الله - : الأذان سنة^(٧) للصلوات الخمس، والجمعة، دُونَ ما سواها^(٨).
وقال بعض الناس^(٩): إنه واجب^(١٠).

أما الدليل على أنه^(١١) سنة - وهو قول سائر الفقهاء^(١٢) - فهو:

= ومن طريق ابن إسحاق عند أبي داود برقم (٤٩٩) وفيه: (فقمْتُ مع بلال فجعلْتُ ألقيه عليه ويؤذُنْ به، قال: فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته، فخرج يجرُ رداءه، ويقول: والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيتُ مثل ما رأي، فقال رسول الله ﷺ: (فله الحمد)، وزاد الترمذي (١٨٩): (فله الحمد، فذلك أثبت).

(١) في (م) : ومحمد بن الحنفية أنكر.

(٢) في (م) : النبي ﷺ.

(٣) في (م) : لما عرج به إلى السماء.

(٤) في (م) : بعث الله تعالى له ملكاً. و (ك) : بعث الله ملكاً.

(٥) أخرجه البزار في مسنده (كشف الأستار ١/١٧٨)، وأبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب ١/٢٧١،

من طريق زياد بن المنذر، عن محمد بن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب ﷺ. قال

البزار: لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ عن عليٍّ إلا بهذا الإسناد، وزیاد بن المنذر فيه شيعية. وصححه السهيلي،

وتعقبه ابن كثير، وقال: ((فهذا الحديث ليس كما زعم السهيلي أنه صحيح؛ بل هو منكر، تفرد به زياد بن

المنذر أبو الجارود، الذي تُنسب إليه الفرقة الجارودية، وهو من المتهمين)) البداية والنهاية ٣/٢٣٢.

وانظر: نصب الراية للزيلعي ١/٢٦٠.

(٦) في (ك) : وذلك غير متناف.

(٧) أي سنة مؤكدة.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٣، المختار للموصلي ١/٤٣، كنز الدقائق للتسفي ص ١٠.

(٨) في (ك) : دُونَ ما سواها؛ أي دُونَ هذه الصلوات؛ مثل العيد، والوتر.

(٩) أي واجب على الكفاية.

وهو قول للمالكية في المساجد والجماعات، ووجه للشافعية، ومذهب الحنابلة،

وفي رواية للحنابلة: أنه فرض في حق المقيمين، وسنة في حق المسافرين.

انظر للمالكية: بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٦٣، عقد الجواهر لابن شاس ١/٨٧، الذخيرة للقرافي ٢/٥٨.

وللشافعية: الإقناع لابن المنذر ص ٣٩، روضة الطالبين للنووي ١/١٩٥، مغني المحتاج للشربيني ١/٣١٨.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/١٦٠، المحرر لأبي المركات ١/٣٩، الإنصاف للمرداوي ١/٤٠٧.

(١٠) قوله (وقال بعض الناس: إنه واجب) : ساقطة من (ك)، وفي (م) : وهو واجب عند بعض الناس.

(١١) في (م) : كونه.

(١٢) وبه قال المالكية، والشافعية في أصح الوجهين، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: التصريح لابن جلاب ١/٢٢١، عيون المجالس لليخداوي ١/٢٦٨، بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٦٣.

وللشافعية: حلية العلماء للقفال ٢/٣٤، روضة الطالبين للنووي ١/١٩٥، مغني المحتاج للشربيني ١/٣١٨. =

[١] أن وجوبه مما يُعم به البلوى^(١)؛ فلا يثبت بخير الواحد.^(٢)

[٢] ولأنه ذِكْرٌ؛ فلا يجب في النافلة؛ فلا يجب في الفرض، كالدعاء^(٣).

فإن قيل: رُوِيَ أن النبي ﷺ قال لمالك بن الحويرث^(٤)، ولابن عم له: (إذا سافرتما فأذنا، وأقيما)^(٥).

قيل له: هذا على وجه الاستحباب.

وقد رُوِيَ عن أبي حنيفة^(٦) - رحمه الله -^(٧) أنه قال: لو أن قوماً صلُّوا في المِصر، في مسجد جماعة الظهر، أو العصر بغير أذان ولا إقامة^(٨)؛ فقد أخطوا السنة وخالفوا وأثموا، وكذلك قال أبو يوسف^(٩) - رحمه الله -^(١٠). - (١١).

وإن أذَّنوا ولم يُقيموا فقد أساءوا؛^(١٢) وذلك لأن النبي ﷺ داوم على الأذان والإقامة،^(١٣) وكذلك الأئمة من بعده، وذلك يدل على التأكيد.

= وللحنابلة: المحرر لأبي البركات ٣٩/١، شرح الزركشي على المحرر ٥١٨/١، الإنصاف للمرداوي ٤٠٧/١.

(١) في (ك): البلوى به.

(٢) من أصول الحنفية عدم قبول أحاديث الآحاد فيما تعم به البلوى.

انظر: أصول البيهقي مع كشف الأسرار ١٩/٣، أصول السرخسي ٣٦٨/١، فواتح الرحموت للأُنصاري ١٢٩/٢ وانظر: (ص ١١٤)، هامش (٤)، المسألة رقم [١٩/٢].

(٣) في (ك): كالدعاء له.

(٤) مالك بن الحويرث: هو مالك بن الحويرث بن أشيم الليثي، البصري، أبو سليمان، صحابي، توفي بالبصرة سنة (٧٤هـ) صححه ابن حجر، وقيل (٩٤هـ).

انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٤٠٥/٣، أسد الغابة لابن الأثير ١٨/٥، الإصابة لابن حجر ٣٤٢/٣.

(٥) متفق عليه، البخاري في مواضع، منها في كتاب الأذان، باب من قال ليؤذن في السفر مؤذّن واحد، برقم (٦٢٨) ٢١١/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة؟ برقم (٦٧٤/٢٩٣) ٤٤٦/١.

(٦) انظر: الكافي للحاكم الشهيد ١٣٣/١، المبسوط للسرخسي ١٣٣/١، البحر الرائق لابن نجيم ٤٤٤/١.

(٧) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) في (ك): بغير الأذان والإقامة.

(٩) انظر: المبسوط للسرخسي ١٣٣/١، البحر الرائق لابن نجيم ٤٤٤/١، فتح باب العناية للقاري ٢٠٠/١.

(١٠) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) ووجهه: أنهم تركوا سنة مشهورة من أعلام الدين، وتركها ضلالة وإثم، وإنما جازت صلاتهم لأداء أركانها والأذان والإقامة سنة، واحتج بهذا من قال بوجوبه.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٣٣/١، فتح القدير لابن الهمام ٢٤٠/١، البناية للعين ٧٧/١.

(١٢) انظر: المبسوط للسرخسي ١٣٣/١، فتح القدير لابن الهمام ٢٤٠/١، البحر الرائق لابن نجيم ٤٤٤/١.

(١٣) انظر: الأوسط لابن المنذر ١٥/٣، المنتقى لأبي البركات ٢٣٣/١، المحرر لابن عباد ١٦٤/١.

والذي روى عن محمد أنه قال: لو أن أهل بلد أجمعوا على ترك الأذان؛ لقاتلتهم عليه، فليس ^(١) لأنه واجب؛ ^(٢) لأنه قد ^(٣) روي عنه في موضع آخر أنه قال: لو أن أهل كُورَة ^(٤) أجمعوا على ترك سنة من سنن رسول الله ^(٥) ﷺ الظاهرة؛ لقاتلتهم عليها، وإن ترك ذلك واحدٌ ضربته، وحبسته. ^(٦)

وهذا صحيح؛ لأنهم لو سُمِّحُوا بتركها ^(٧) أدى ذلك إلى ترك الواجبات.

[٣١٢/٣] [مسألة: الصلوات التي يشرع فيها الأذان]

وإذا ثبت هذا ^(٨)، قلنا: يؤذن للصلوات الخمس، والجمعة. ^(٩)

لأن النبي ﷺ أذن لهذه الصلوات ^(١٠)، وداوم على ذلك، وكذلك الأئمة بعده. ^(١١)

[٣١٣/٤] [مسألة: الصلوات التي لا يشرع فيها الأذان]

وأما غير ذلك من الصلوات؛ كصلاة ^(١٢) العيد، والوتر، والنافلة؛ فلا يؤذن لها. ^(١٣)

-
- (١) قوله (ليس): ساقطة من (٢).
- (٢) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٣، البحر الرائق لابن نجيم ١/٤٤٤، فتح باب العناية للقاري ١/٢٠٠. وقيل: الأذان عند محمد من فروض الكفاية، واختار ابن الهمام القول بالوجوب، وعامة مشايخ الحنفية: أن الأذان والإقامة سنتان مؤكدتان.
- انظر: فتح القدير لابن الهمام ١/٢٤٠، البناية للعيبي ١/٧٧، البحر الرائق لابن نجيم ١/٤٤٤.
- (٣) قوله (لأنه قد): لم ترد في (٢)، وفيه: ورُوي.
- (٤) الكُورَة: المدينة، والصُّقْعُ أي الناحية، والجمع كُورٌ.
- انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٧٥، لسان العرب لابن منظور ١٢/١٨٥، المصباح المنير للقيومي ص ٢٨٠.
- (٥) في (ك): النبي ﷺ.
- (٦) أي قاتلهم عليها بالسَّلاح بعد أمرهم وإصرارهم على تركها، كما يُقاتلون عند الإصرار على ترك الفرائض والواجبات. ووجهه: أن ما كان من أعلام الدين فالإصرار على تركه استخفاف بالدين، ويُقاتلون عليه.
- وقال أبو يوسف: يؤدَّبون على تركها بالحبس والضرب، ولا يُقاتلون على ذلك.
- انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٣، البحر الرائق لابن نجيم ١/٤٤٤، فتح باب العناية للقاري ١/٢٠٠.
- (٧) في (٢): لو شرعوا في تركها.
- (٨) في (٢): ذلك.
- (٩) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٣، المختار للموصلي ١/٤٣، الثَّغَايَة لصدر الشريعة ١/١٩٩.
- (١٠) في (٢): إذا أذن للصلوات الخمس.
- (١١) انظر: المنتقى لأبي البركات ١/٢٣٣، المحرر لابن عبد الهادي ١/١٦٤، نيل الأوطار للشوكاني ٢/٤١.
- (١٢) في (ك): من الصلاة.
- (١٣) فلا يؤذن لصلاة فرض الكفاية كالجنازة، ولا الصلاة الواجبة كالعيد والوتر، ولا صلاة النافلة كالترابيح.
- انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٣، الاختيار للموصلي ١/٤٣، التسهيل للبرقي ١/٣٩.

لأنه لم يُروَ أن النبي ﷺ أذَّن لها،^(١) ولا أحدٌ من بعده من الأئمة^(٢).^(٣)

[٣١٤/٥] [مسألة: صفة الأذان]

قال: وصفة الأذان^(٤) معلوم^(٥)؛^(٦) الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر،^(٧) أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله،^(٨) أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله،^(٩) حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله.^(١٠)

والأصل في ذلك: [١] ما رُوي في حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه^(١١) أنه كما رأى في المنام، أتى إلى النبي ﷺ فقال: إنه^(١٢) طاف بي طائف في هذه الليلة، إلى أن قال: ألا أدلك على خير من ذلك، فقلت: وما هو، قال: تقول: الله أكبر، الله أكبر^(١٣)، وذكر الأذان^(١٤) على الوجه الذي ذكرناه.

[٢] وكذلك رُوي عن أبي مخذولة^(١٥).^(١٦)

(١) فعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: (صليت مع رسول الله ﷺ العيدين غير مرة، ولا مرتين، بغير أذان، ولا إقامة). أخرجه مسلم في كتاب صلاة العيدين، برقم (٨٨٧/٧) ٦٠٤/٢.

(٢) في (ك): ولا واحد من الأئمة بعده.

(٣) انظر: شرح الوقاية لصدر الشريعة ٣٧/١، فتح باب العناية للقاري ١/١٩٩، التسهيل للضروري ١/٣٩.

(٤) في (ك): الآن. وهو خطأ.

(٥) قوله (معلوم): ساقطة من (م)، و (ك).

(٦) في (م): أن يقول.

(٧) قوله (الله أكبر): ساقطة من (م).

(٨) في (م): أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله.

(٩) في (م): أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله.

(١٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الفقه النافع للسمرقندي ١/١٧٠، الاختيار للموملي ١/٤٢.

(١١) في (ك): عبد الله بن يزيد، أنه.

(١٢) في (ك): فقال له: طاف بي.

(١٣) سبق تخرجه (ص ٤١٢)، هامش (١٠) المسألة رقم [٣١٠/١].

(١٤) في (م): وذكر الأذان إلى آخره.

(١٥) أبو مخذولة: هو أوس بن معمر الجمحي القرشي، اشتهر بلقبه، أسلم بعد حنين، استحسن رسول الله ﷺ صوته، فدعاه إلى الإسلام، ومسح على رأسه ودعا له بالبركة، وكان مؤذنه بمكة، توفي سنة (٥٩هـ).

انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ١/٢١٠، أسد الغابة لابن الأثير ١/٣٢٩، الإصابة لابن حجر ١/٨٧.

(١٦) أي وكذلك رُوي أذان أبي مخذولة على الوجه الذي ذكرنا دون الترجيع، أخرجه الطبراني في الأوسط برقم (١١٠٦) ٢/٢٣، وفيه: إنه سمع أباه أبا مخذولة يقول: (ألقي عليّ رسول الله ﷺ الأذان حرقاً، حرقاً) =

[٣] ورُوي^(١) أذان بلال كذلك.^(٢)

[٤] وهو فِعْلُ المسلمين إلى يومنا^(٣) هذا في سائر الأعصار.^(٤)

[٣١٥/٦] [مسألة: الترجيع في الأذان]

قال: ولا ترجيع فيه^(٥).^(٦)

وقال الشافعي^(٧) - رحمه الله^(٨) - : يُرْجَع.

والترجيع: أن يذكر الشهادتين بخفض هما صوته، ثم يرجع فيمُدُّ هما صوته.^(٩)

دليلنا: [١] ما رُوي في/ حديث عبد الله بن زيد^(١٠)؛ الذي هو أصل الأذان، ولم يذكر [٢٨/أ(ك)]

= فذكره، ولم يذكر فيه ترجيعاً. وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، برقم (٥٠٤) ٣٤٣/١ وفيه ترجيع. قال الحافظ في الدراية (١١٢/١): ((ما أخرجه الطبراني في الأوسط، عن أبي مخذرة بغير ترجيع، فهذا نقص؛ لأنه عند أبي داود من الوجه المذكور بزيادة)).

(١) قوله (وروي): ساقطة من (م).

(٢) أي وكذلك رُوي أذان بلال الذي ألقاه عليه عبد الله بن زيد دون ترجيع، وسبق تخريج حديث عبد الله بن زيد (ص ٤٦٠)، هامش (١٠) المسألة رقم [٣١٠/١]. وأخرج ابن المنذر في الأوسط (١٤/٣) عن عمار بن سعد، عن أبيه سعد القرظ أنه سمعه يقول: (إن هذا الأذان أذان بلال الذي أمره به رسول الله ﷺ وإقامته؛ الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، حيّ على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله) وأخرجه ابن ماجه بلفظ: (إن أذان بلال كان مثنى مثنى، وإقامته مفردة) كتاب الأذان، باب أفراد الإقامة، برقم (٧٣١) ٢٤١/١، والحاكم في المستدرک ٧٠٣/٢، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٥٩٧) (٣) في (م): فعلنا.

(٤) انظر: الأوسط لابن المنذر ١٦/٣، شرح مختصر الخرقي للزركشي ٥٠٢/١، البناية للعين ٨٢/٢.

(٥) في (ك): في الأذان.

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥، الهداية للمرغيناني ٤٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠. وهو مذهب الحنابلة.

انظر: الجامع الصغير لأبي يعلى ص ٣٧، رؤوس المسائل للعكبري ١٥٦/١، الإنصاف للمرداوي ٤١٣/١. (٧) للشافعية وجهان في الترجيع:

الصحيح والمذهب والذي قاله الأكثرون: أنه سنة، فلو تركه سهواً، أو عمداً، صحّ أذانه، وفاته القضية. والوجه الآخر حكاه الحرسانيون، وبعضهم يتركه قولاً: أنه ركن، لا يصح الأذان إلا به.

انظر: مختصر المزني ص ٢٢، البيان للعراقي ٦٤/٢، المجموع للنووي ٩١/٣-٩٢. وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٦١/١، التفريع لابن جلاب ٢٢٢/١، عيون المجالس للبغدادي ٢٦٦/١. وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٤٥٠/١، الإنصاف للمرداوي ٤١٢/١، كشاف القناع للبهوتي ٢٣٧/١.

(٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) انظر: طلبية الطلبة للنسفي ص ٨١، المغرب للمطري ص ١٠٩، المصباح المنير للفيومي ص ١١٦.

(١٠) في (ك): يزيد.

الترجيع، وفي الحديث أنه قال: (ثم صبر هنيهةً، ثم قام فقال مثل ذلك؛ إلا أنه قد^(١) زاد فيه: قد قامت الصلاة، مرتين)^(٢)، والإقامة لا تكون مثل الأذان إلا من غير ترجيع.

- [٢] وفي حديث سويد بن غفلة^(٣): (أنه / سمع بلالاً يؤذنُ ببطحاء مكة^(٤)،^(٥) [٣١/أ(س)] بصوتين، صوتين، [ويقسم] ^(٦) مثل ذلك^(٧)، وهذا لا يكون إلا^(٨) مع عدم الترجيع.
- [٣] ولأنه دعاءٌ إلى الصلاة، كالإقامة.

فإن قيل: رُوي أن النبي ﷺ قال لأبي مخذورة لما لقنه الأذان: (ارجع ومدّها)^(٩) صوتك^(١٠).

قيل له: لا دليل فيه؛ لأنه حال التلقين يُردّد الإنسان على من يُلقنه حتى يأتي به على

- (١) قوله (قد) : لم ترد في (ك) .
- (٢) سبق تخريجه (ص ٤١٢)، هامش (١٠)، المسألة رقم [٣١٠/١].
- (٣) سويد بن غفلة: هو سويد بن غفلة الجعفي، أبو أمية، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، قدم المدينة يوم دفنه ﷺ، ثقة عابد زاهد فقيه، كان مع عليّ يوم صفين، من المعمرين، سكن الكوفة ومات بها سنة (٨١هـ)، وله (١٢٥).
- انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢/٢٣٧، أسد الغابة لابن الأثير ٢/٥٩٨، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٥٣.
- (٤) بطحاء مكة: ويقال له الأبطح أيضاً، موضع معروف بين مكة ومينى، وهو إلى مئى أقرب، ينتهي إليه السيل من وادي مئى، وهو لغة المكان المتسع يمر به السيل فيترك فيه الرمل ودقائق الحصى، والجمع الأباطح، والبطح.
- انظر: معجم ما استعجم للبكري ١/٢٣٦، المغرب للمطري ص ٣١، معجم البلدان للحضوي ١/٥٢٨.
- (٥) قوله (ببطحاء مكة) : لم ترد في (م) .
- (٦) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: ويضم.
- (٧) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٣٤ من طريق عمران بن مسلم، عن سويد بن غفلة قال: (سمعتُ بلالاً يؤذن مثنى، ويقسم مثنى). وقريباً من لفظ المؤلف من حديث عون بن جحيفة، عن أبيه: (أن أذان بلال لرسول الله ﷺ بمثنى بصوتين صوتين، وأقام مثل ذلك)، وأخرجه الدارقطني ١/٢٤٢، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٢٤٥) ٢٢/١٠٠.
- (٨) قوله (إلا) : ساقطة من (ك) .
- (٩) في (ك) : بهما.
- (١٠) أذان أبي مخذورة بذكر الترجيع، أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، برقم (٣٧٩/٦) ٢٨٧/١ من طريق عامر الأحول، عن مكحول، عن عبد الله بن محرز، عن أبي مخذورة، أن نبي الله ﷺ علّمه هذا الأذان (الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله)، ثم يعود فيقول: (أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة (مرتين)، حي على الفلاح (مرتين)، زاد إسحاق: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله)، وأخرجه أحمد في المسند (٤٠٨/٣)، (٤٠١/٦)، وأبو داود في كتاب الصلاة باب كيف الأذان برقم (٥٠٢) ١/٣٤٢، والترمذي مختصراً في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الترجيع في الأذان برقم (١٩١) ١/٣٦٦، والنسائي في كتاب الأذان باب كيف الأذان، برقم (٦٣١) ٤/٢، وابن ماجه في كتاب الأذان، باب الترجيع في الأذان، برقم (٧٠٩) ١/٢٣٥ وذكروا التكبير في أوله أربعاً.

وجهه، فظن أبو محذورة أنه من نفس الأذان.

[٣١٦/٧] [مسألة: التوب في أذان الفجر]

[٣١٧/٨] [مسألة: صفة التوب في أذان الفجر]

قال: ويزيد في أذان الفجر بعد الفلاح، الصلاة خير من النوم، مرتين.^(١)

وذلك: [١] لما روي عن أبي محذورة أن النبي ﷺ قال: (إذا أذنت الصبح^(٢) فقل^(٣):

الصلاة خير من النوم، مرتين^(٤))^(٥).

[٢] [وروي^(٦)] أن النبي ﷺ قال^(٧): (يا بلال توب^(٨) في الفجر، ولا تُتوب

في العشاء)^(٩).

[٣] وروى/زيد بن أسلم^(١٠) أن بلالاً أتى النبي ﷺ يُؤذنه بالصلاة، فوجده راقداً [٤٢/أ(٢)]

(١) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٣/١، المختار للموصللي ٤٣/١، الكنز للنسفي ص ١٠.

وبه قال المالكية في المشهور، والشافعي في القديم، وهو الصحيح، وبه قال الحنابلة.

وقال ابن وهب من المالكية: يقول ذلك مرة واحدة. وحكى الشيخ أبو إسحاق عن مالك أنه قال: من كان في ضيعته متنعياً عن الناس، أرجو أن يكون من تركها في سعة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٦١/١، عيون المجالس للبغدادى ٢٦٨/١، عقد الجواهر لابن شاس ٨٩/١.

وللشافعية: المهذب للشيرازي ١٩٩/١، البيان للعصاري ٦٤/٢، المجموع للنووي ٩٢/٣.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١٦٤/١، المحرر لأي الرركات ٣٦/١، الإنصاف للسرطاوي ٤١٣/١.

(٢) قوله (الصبح): ساقطة من (ك).

(٣) في (م): فقلت.

(٤) في (ك): الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٤٠٨/٣، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، برقم (٥٠٤) ٣٤٤٣/١،

والنسائي في كتاب الأذان، باب التوب في أذان الفجر، برقم (٦٤٧) ١٣/٢.

حسن إسناده النووي في المجموع (٩٠/٣)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٤٧٦) ١٠١/١.

(٦) من (م)، و (ك). وفي الأصل: وذلك لما روي.

(٧) في (م): وروي عن النبي ﷺ أنه قال لبلال.

(٨) التوب: ترديد الدعاء، من تاب يتوب إذا رجع وعاد، كأنه رجع إلى الدعاء إلى الصلاة مرة أخرى؛ لأنه دعى

إليها بقوله حي على الصلاة، ثم دعى إليها بقوله: الصلاة خير من النوم.

انظر: المغرب للمطري ص ٤٦، المجموع للنووي ٩١/٣، المصباح المنير للفيومي ص ٤٩.

(٩) أخرجه أحمد في المسند ١٥/٦، والترمذي في كتاب الأذان، باب ما جاء في التوب في الفجر، برقم (١٩٨)

٣٧٨/١، وابن ماجه في كتاب الأذان، باب السنة في الأذان برقم (٧١٥) ٢٣٧/١، والبيهقي ٤٢٤/١، والدارقطني

٢٤٣/١، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال: (أمرني رسول الله ﷺ أن أتوب في الفجر، وكهاني أن أتوب

في العشاء) وهذا لفظ ابن ماجه، ولفظ أحمد: (أمرني رسول الله ﷺ أن لا أتوب في شيء من الصلاة إلا في

صلاة الفجر) ضعفه الزيلعي في نصب الراية (٢٧٩/١)، والألباني في ضعيف سنن ابن ماجه، برقم (١٥١).

(١٠) زيد بن أسلم: زيد بن أسلم العدوي المدني، الفقيه، مولى عمر بن الخطاب، أبو عبد الله، ثقة عالم بالتفسير =

فقال: الصلاة خيرٌ من النوم، الصلاة خيرٌ من النوم، فقال النبي ^(١) ﷺ: (ما أحسنَ هذا، اجعله في أذانك) ^(٢).

[٤] ورَوَى عطاء عن أبي محذورة: (أنه أذنَ لرسول الله ﷺ، ولأبي بكر، وعمر ^(٣)، وكان يختم أذانه بلا إله إلا الله، وكان لا يُثَوِّب إلا في صلاة الفجر) ^(٤)، وهذه أخبارٌ مستفيضةٌ في التثويب؛ فلا يجوز مخالفتها.

[٥] ولأن هذه صلاةٌ تقعُ في حال النوم، والغفلة؛ فجاز أن ^(٥) تختصَّ بزيادة في ^(٦) الإعلام.

وقد قال الشافعي - رحمه الله ^(٧) - في الحديد ^(٨): أكرهُ التثويب، قال ^(٩): لأنه لم يُروَ عن أبي محذورة. ^(١٠)

وهذا قول ^(١١) مخالفٌ للأخبار المشهورة، ^(١٢) وقد رَوينا ذلك عن أبي محذورة

= روى عن جماعة من الصحابة، وروى عنه مالك والسفيان وغيرهم، مات سنة (١٣٦هـ).

انظر: تهذيب الكمال للمزي، ١٢/١، تذكرة الحفاظ للذهبي، ١٣٢/١، تهذيب التهذيب لابن حجر، ٣٤١/٣.

(١) في (م) : فقال له : الصلاة خير من النوم ، مرتين ، فقال ﷺ .

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٠٨١) ٣٥٥/١ من طريق الزهري عن حفص بن عمر عن بلال، به. وأخرجه ابن ماجة في كتاب الأذان، باب السنة في الأذان، برقم (٧١٦) ٢٣٧/١ من طريق الزهري عن سعيد ابن المسيب عن بلال بلفظ: (أنه أتى النبي ﷺ يؤذنه بصلاة الفجر، فقيل هو نائم، فقال: الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم، فأقرت في تأذين الفجر، ثبت الأمر على ذلك) قال في الزوائد: إسناده ثقات إلا أن فيه انقطاعاً، سعيد لم يسمع من بلال.

وأخرجه أحمد في مسنده (٤٣/٤) من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وفيه: (فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك ويدعو رسول الله ﷺ إلى الصلاة، قال: فجاءه ذات غداة إلى الفجر فقيل له: إن رسول الله ﷺ نائم، قال: فصرخ بلال بأعلى صوته: الصلاة خير من النوم، قال سعيد: فأُدخِلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر). انظر: نصب الراية للزيلعي، ٢٦٤/١، الدراية لابن حجر، ١١٣/١.

(٣) في (م) : ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢١٤٦) ١٨٨/١، وبرقم (٢١٦٧) ١٨٩/١.

(٥) قوله (أن) : ساقطة من (م).

(٦) في (م) : تختص بزيادة الإعلام.

(٧) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) انظر: مختصر المزي ص ٢٢، البيان للعمري ٦٤/٢، المجموع للنووي ٩٢/٣، ٩٤.

(٩) قوله (قال) : لم ترد في (م).

(١٠) قال بعض الشافعية: يُسنّ ذلك قولاً واحداً؛ لأن الحديث قد صحّ فيه. وهي من المسائل التي يفتى بها بالقديم انظر: المهذب للشيرازي ١٩٩/١، البيان للعمري ٦٤/٢، المجموع للنووي ٩٠/٣.

(١١) في (م)، و (ك) : القول.

(١٢) كحديث أذان عبد الله بن زيد المتقدم (ص ٤١١)، وحديث أذان أبي محذورة المتقدم (ص ٤١٦)، (٤١٨) =

أيضاً،^(١) ولو^(٢) لم يُنقل عنه^(٣) كان الزائد من الأخبار أولى^(٤)، وقول^(٥) أبي مخذورة^(٦):
(لَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَذَانَ [تسع عشرة] ^(٧) كلمة ^(٨) لا ينفي التثويب؛ لأنه^(٩)
لَقَنَهُ نَفْسُ الْأَذَانَ، والتثويب زيادة لا تُفعل في كل صلاة^(١٠)، فلم يُعَدَّها من ألفاظ
الأذان.

[٣١٨/٩] مسألة: التثويب (بالصلاة خير من النوم) في أذان العشاء [

وقال^(١١) أصحابنا^(١٢): لا تثويب في العشاء.

لِمَا رُوِيَ عَنْ بِلَالٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: (تُؤَبُّ فِي الْفَجْرِ، وَلَا تُتُؤَبُّ فِي الْعِشَاءِ)^(١٣).

[٣١٩/١٠] مسألة: صفة التثويب الثاني [

وأما صفة التثويب، فرَوَى أَبُو يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -^(١٤) قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ

= وحديث أذان بلال المتقدم (ص ٤١٩).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، برقم (٥٠٤) ٣٤٣/١، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢١٦٧) ١٨٩/١، قال النووي (المجموع ٩٠/٣): ((رواه أبو داود وغيره، وإسناده جيد))، وصححه الألباني

في صحيح سنن أبي داود، برقم (٤٧٦) ١٠١/١.

(٢) في (م): ولأنه لو لم. وفي (ك): ولم تُنقل.

(٣) في (م): عن أبي مخذورة.

(٤) في (ك): فهو أولى.

(٥) في (ك): قال.

(٦) قوله (أبي مخذورة): ساقطة من (ك).

(٧) من المصادر، والتجريد للقدوري (٤٢٤/١) حيث نقل المؤلف العبارة بنصها منه ووقع الاختلاف في العدد

فقط، وهي في جميع النسخ (س، م، ك): (سبعة عشر) وهو خطأ، أو تصحيف من النسخ.

(٨) أذان أبي مخذورة تقدم تخريجه (ص ٤٦٤) هامش (١٦)، و(ص ٤٦٦) هامش (١٠)، وهي عند أبي داود (٥٠٢)

وابن ماجه (٧٠٩) بلفظ: (علمني رسول الله ﷺ الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة)، وهذا

لفظ ابن ماجه، وذكر الأذان بتربيع التكبير في أوله، وفيه الترجيع، والإقامة مثله، ورواه الترمذي (١٩٢)،

والنسائي (٦٣٠) مختصراً، وقال (٤/٢): ((ثم عدها أبو مخذورة تسع عشرة كلمة، وسبع عشرة كلمة)).

قال السندي في حاشية سنن النسائي (٤/٢): ((هذا العدد لا يستقيم إلا على تربيع التكبير في أول الأذان،

والترجيع، والتثنية في الإقامة، وقد ثبت عدم الترجيع في أذان بلال، وإفراد الإقامة، فالوجه جواز الكل)).

(٩) في (م): لا لقنه.

(١٠) في (م): والتثويب زيادة لم يفعل زيادة صلاة.

(١١) في (م)، و (ك): وقد قال.

(١٢) انظر: التجريد للقدوري ٤٢٣/١، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١٨٨/١، الهداية للسرغيني ٤٣/١.

(١٣) سبق تخريجه (ص ٤١٩) هامش (٩)، المسألة رقم [٣١٦/٧].

(١٤) قوله (رضي الله): لم ترد في (م)، و (ك).

إبراهيم^(١): أن التشويب الأول كان الصلاة خير من النوم، فأحدث الناس^(٢): حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح، مرتين، قال إبراهيم: وهو حسن^(٣)، وبه قال أبو حنيفة - رحمه الله^(٤) - وأبو يوسف^(٥) - رحمه الله^(٦) -.

وعن أبي يوسف^(٧) - رحمه الله^(٨) -: لا بأس بذلك في سائر الصلوات، ويقول معه: الصلاة يرحمك الله.

وفي (الجامع الصغير)^(٩) عن أبي حنيفة - رحمه الله^(١٠) - أنه^(١١) قال: الذي يُشَوَّبُ الناسَ بين الأذان والإقامة (حي على الصلاة) مرتين، حسنٌ. وروى مُعَلَّى^(١٢)(١٣) عن أبي يوسف - رحمه الله^(١٤) - أنه قال: التشويب الثاني أحبُّ إليَّ أن يقول^(١٥): الصلاة خير من النوم، وكذلك^(١٦) روى عن أبي حنيفة^(١٧) - رحمه الله^(١٨) -.

(١) في (م): عن إبراهيم قال.

(٢) قال في المبسوط (١/١٣٠): «إشارة إلى تشويب أهل الكوفة»، والتشويب المُحَدَّث من وجهين: أحدهما: أنهم جعلوا (الصلاة خير من النوم) في نفس الأذان، وكان بعد الفراغ منه.

الثاني: أنهم جعلوا وقت التشويب بين الأذان والإقامة، بصفة (حي على الصلاة، حي على الفلاح، مرتين). انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٠، الهداية للمرغيناني ١/٤٣، المحيط البرهاني لابن مازة ١/٣٩٢.

(٣) أخرجه محمد بن الحسن في الآثار ص ٣٠، والخوارزمي في جامع المسانيد ١/٢٩٦.

(٤) قوله (رضي الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٥) في رواية عنه.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٣، المحيط البرهاني لابن مازة ١/٣٩٢، شرح الثقاية للقاري ١/٢٠٧.

(٦) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) وهي رواية عنه، استحسنتها المتأخرون من مشايخ الحنفية، اختارها في المحيط البرهاني (١/٣٩٣)، والثقاية (١/٢٠٧)، وصححها في المراقي (ص ١٩٨)، وغيرهم؛ وذلك لتغير أحوال الناس، وظهور التكاسل في الأمور الدينية، وازدياد الغفلة عن أداء الصلاة.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣١، الهداية للمرغيناني ١/٤٣، المحيط البرهاني لبرهان الدين ١/٣٩٢.

(٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) لمحمد بن الحسن (ص ٨٣).

(١٠) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (ك). وفي (م): رحمه الله.

(١١) قوله (أنه): لم ترد في (م).

(١٢) في (م): المَعْلَى.

(١٣) النوادر لمعلّى بن منصور [مخطوط (مجموع ل) ٧٢/ب].

(١٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٥) في (ك): من أقول.

(١٦) في (ك): وكذا.

(١٧) انظر: التجريد للقندوري ١/٤٢٦، الهداية للمرغيناني ١/٤٣، المحيط البرهاني لبرهان الدين لابن مازة ١/٣٩٢.

(١٨) قوله (رضي الله): لم ترد في (ك). وفي (م): رحمه الله.

وقال أبو يوسف^(١) - رحمه الله^(٢) - : لا بأس أن يُقال للأمير^(٣) : السّلام عليك أيها [٢٨/ب(ك)]
الأمير ورحمة الله وبركاته^(٤)، حي على الصلاة.^(٥)

أما التشويب الأول، فقد ذكرنا^(٦) ما يدل عليه.^(٧)

وأما الثاني^(٨)، [١] فقد ذكر الواقدي^(٩) بإسناده قال: (كان بلال^(١٠) إذا أذن
أتى رسول الله ﷺ ووقف على الباب وقال: الصلاة يا رسول الله،^(١٢) / حي على الصلاة،
[٤٢/ب(م)] [٣١/ب(س)]
حي على الفلاح)^(١٣).

[٢] وذكر أبو يوسف - رحمه الله^(١٤) - عن كامل بن العلاء السعدي^(١٥)

قال: (كان بلال^(١٦) إذا أذن أتى رسول الله ﷺ^(١٧) ثم قال: حي على الصلاة، حي على

(١) خلافاً لمحمد؛ لأن الناس سواسية في أمر الجماعة.

انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٨٣، المبسوط للسرخسي ١/١٣١، الهداية للمرغيناني ١/٤٣.

(٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) ((حصّهم بذلك لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين كيلا تفوتهم الجماعة)) الهداية للمرغيناني ١/٤٤.

(٤) قوله (وبركاته): لم ترد في (م)، و (ك).

(٥) وفي المبسوط (١/١٣١): ((حيّ على الصلاة، مرتين، حيّ على الفلاح، مرتين، الصلاة يرحمك الله)).

وذهب الحنفية إلى أن التشويب المحدث في كل بلد على ما يتعارفون عليه؛ إما بالتنحج كما حكى عن محمد بن

سلمة، وإما بقوله: الصلاة الصلاة، أو قامت قامت؛ لأنه إعلام والإعلام إنما يحصل بما يتعارفون عليه.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣١، البدائع للكاساني ١/١٤٩، المحيط البرهاني لبرهان الدين ابن مازة ١/٣٩٣.

(٦) في (م): ذكر.

(٧) وهو التشويب بالصلاة خير من النوم، مرتين. انظر: (ص ٤١٩) المسألة رقم [٣١٧/٨].

(٨) وهو التشويب بحيّ على الصلاة، حي على الفلاح، مرتين.

(٩) الواقدي: هو محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الأسلمي، مدني، قاضي بغداد، ولد سنة (١٣٠هـ)، تنبّع من

صغار التابعين، كان عالماً بالمغازي والسير والفتوح، قال البخاري: متروك الحديث، توفي سنة (٢٠٧هـ).

انظر: الطبقات لابن سعد ٥/٤٢٥، الأنساب للسمعاني ٥/٥٦٦، مختصر الكامل للمقرئ ص ٦٨٥.

(١٠) في (ك): بلالاً.

(١١) قوله (الأذان): لم يرد في (ك).

(١٢) في (م): أتى رسول الله ﷺ ثم قال: حيّ على الصلاة.

(١٣) ذكره القدوري في التجريد (١/٤٢٥) بإسناد الواقدي.

(١٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٥) كامل بن العلاء السعدي: هو كامل بن العلاء التميمي السعدي الكوفي، أبو العلاء، قال ابن سعد: كان

قليل الحديث وليس بذلك، وثقه ابن معين، وقال النسائي: لا بأس به، وقال الخافظ: صدوق يخطئ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٦/٣٧٩، تهذيب الكمال للمزي ٢٤/٩٩، تهذيب التهذيب لابن حجر ٨/٣٦٦.

(١٦) في (ك): بلالاً.

(١٧) قوله (ﷺ): لم ترد في (ك).

الفلاح،^(١) الصلاة يرحمك الله^(٢).

[٣] وَرَوَى زهير^(٣)، عن عمران بن مسلم^(٤) (٥) قال: (أرسلني سويد بن غفلة إلى مؤذنتنا لأعلمه الأذان، فعلمته^(٦) الأذان، قال: قل^(٧) له: لا تثويب إلا في أذان^(٨) صلاة العداة^(٩)، فإذا فرغ من الأذان^(١٠) فليقل: الصلاة خير من النوم، مرتين، فإذا كان قبل، أو قبيل^(١١) الإقامة فليقل^(١٢): حي على الصلاة، حي على الفلاح، ويختم الأذان بلا إله إلا والله أكبر^(١٣)، فإنه أذان بلال^(١٤)، وسويد بن غفلة من وجوه التابعين، وقد ذكر ما بيناه؛ فدل على وجود هذا التثويب في زمن^(١٥) الصحابة، والتابعين.^(١٦)

[٤] ولأن الصحابة - ﷺ - أحدثوا^(١٧) التثويب الثاني^(١٨)، وقد قال النبي (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)^(١٩).

- (١) من أول قوله (وذكر أبو يوسف) إلى قوله (الفلاح): ساقطة من (م).
- (٢) ذكره القدوري في التجريد ١/٤٢٥.
- (٣) زهير: هو زهير بن معاوية بن حديج، أبو عيشة الجعفي، الكوفي، مشهور باسمه وكنيته، ثقة، ثبت، روى له الجماعة، ولد سنة (١٠٠هـ)، وتوفي سنة (١٧١هـ) وقيل غير ذلك.
- انظر: طبقات ابن خياط ص ١٦٨، تهذيب الكمال للمزي ٣٣/٢٩٠، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢١٨.
- (٤) في (ك): سليم.
- (٥) عمران بن مسلم: هو عمران بن مسلم الجعفي، الكوفي، الأعمى، ثقة، من السادسة، روى عن سويد بن غفلة، وسعيد بن جبير، وغيرهما، وعنه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وزهير بن معاوية، وغيرهم.
- انظر: العليل للإمام أحمد ١/٤٢٨، تهذيب الكمال للمزي ٢٢/٣٥٤، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٤٣٠.
- (٦) في (م): إلى مؤذنتنا أن أعلمه، أو فعلمته الأذان. وفي (ك): لمؤذنتنا لأعلمه، فعلمته الأذان.
- (٧) في (م): وقال: قيل له.
- (٨) قوله (أذان): لم يرد في (م)، و (ك).
- (٩) في (م): صلاة الفجر.
- (١٠) قوله (فإذا فرغ من الأذان): ساقطة من (ك).
- (١١) قوله (أو قبيل): ساقطة من (م).
- (١٢) قوله (الصلاة خير من النوم، مرتين، فإذا كان قبل، أو قبيل الإقامة فليقل): ساقطة من (ك).
- (١٣) قوله (والله أكبر): ساقطة من (م).
- (١٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢١٥٨) ١/١٨٩ من طريق وكيع عن سفيان عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة: أنه أرسل إلى مؤذنته، إذا بلغت حي على الفلاح فقل: الصلاة خير من النوم، فإنه أذان بلال.
- (١٥) في (م): وجود هذا التثويب من الصحابة.
- (١٦) انظر: البدائع للكاساني ١/١٤٨، تعليقة حافظ رياض الملتاني على كتاب الآثار لمحمد ص ٣٠.
- (١٧) في (ك): أحدثت.
- (١٨) انظر: التجريد للقدوري ١/٤٢٦.
- (١٩) أخرجه أحمد في المسند ١/٣٧٩، والبزار في مسنده (٢١٢/٥)، والحاكم في المستدرک ٣/٨٣، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٨٥٨٣) ٩/١١٢، والمعجم الأوسط، برقم (٣٦٠٢) ٤/٥٨، والطيايسي في مسنده =

[٣٢٠/١١] مسألة: وقت التثويب الأول في أذان صلاة الفجر [

[٣٢١/١٢] مسألة: وقت التثويب الثاني في أذان سائر الصلوات [

فأما موضع التثويب، فقد ذكر في (الأصل) ^(١): كان ^(٢) التثويب الأول بعد الأذان الصلاة خير من النوم، وهذا يقتضي أن لا يُفعل في نفس الأذان. وكذلك ذكر في (الآثار) ^(٣) عن النخعي، وكذلك رواه سجادة ^(٤) عن أبي حنيفة - ^(٥)، وكذلك ذكر الحسن عن أبي حنيفة - ^(٦) في (كتاب الصلاة) ^(٧) وقال: إذا فرغ من الأذان.

وقال الحسن - رحمه الله ^(٨) - وفيها قول آخر ^(٩): أنه يُؤذّن ويسكت ساعة، ثم يقول: حي على الصلاة، مرتين. ^(١٠)

وروي ^(١١): يسكت مقدار ^(١٢) ما يقرأ الإنسان عشرين آية، ثم يقول: حي على الصلاة، مرتين، قال الشيخ أبو الحسين ^(١٣) - رحمه الله ^(١٤) -: هذا غير المعروف. ^(١٥)

= برقم (٢٤٦) ص ٣٣، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: (إن الله نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد صلى الله عليه وسلم فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئ)، قال الحاكم: ((هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)) ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في المجمع (٤٢٨/١): ((رواه أحمد، والبخاري، والطبراني في الكبير، ورجاله موثقون)).

(١) محمد بن الحسن الشيباني (١٣٠/١).

(٢) في (م): إنه كان. وقوله (كان) لم ترد في (ك).

(٣) محمد بن الحسن الشيباني (ص ٣٠).

(٤) سجادة: هو الحسن بن حماد الحضرمي، المعروف بسجادة؛ لملازمته السجادة في الصلاة، من أصحاب محمد بن الحسن، تفقه عليه، ثقة، قال الإمام أحمد: صاحب سنة وما بلغني عنه إلا خير، توفي ببغداد سنة (٢٤١هـ). انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٢٩٥/٧، الجواهر المضية للقرشي ٥٢/٢، الطبقات السنّية للتميمي ٥٣/٣.

(٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٦) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) كتاب الصلاة ضمن كتاب الأصل لمحمد بن الحسن ١٢٩/١.

(٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) وهو مروي عن أبي يوسف.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٣١/١، البدائع للكاساني ١٤٨/١، المحیط البرهاني لبرهان الدين ٣٩٣/١.

(١٠) انظر: التجريد للقدوري ٤٢٥/١، المبسوط للسرخسي ١٣١/١، البدائع للكاساني ١٤٨/١.

(١١) أي عن أبي حنيفة. انظر: التجريد للقدوري ٤٢٥/١، المبسوط للسرخسي ١٣١/١، المحیط البرهاني لبرهان الدين ٣٩٣/١.

(١٢) في (م): قدر.

(١٣) في (م)، و (ك): أبو الحسن.

(١٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٥) انظر: التجريد لأبي الحسين القدوري ٤٢٥/١.

قال الطحاوي^(١): التشويب^(٢) الأول في نفس الأذان، والثاني فيما بين الأذان والإقامة.
وقد دلّ على ما رويناها أولاً:

[١] حديث^(٣) كامل بن العلاء^(٤).

[٢] وحديث بلال^(٥) أنه كان يقول ذلك^(٦) بعد الأذان^(٧).

[٣] وقوله ﷺ: (اجعل ذلك في أذان الصبح)^(٨)؛ يعني أنه خص^(٩) به.

والأولى في^(١٠) ذلك ما قاله الطحاوي؛^(١١) لأن ذلك أقرب^(١٢) إلى ظاهر الأخبار.

[٣٢٢/١٣] [مسألة: صفة الإقامة]

قال: والإقامة مثل الأذان؛ إلا أنه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين.^(١٣)

وقال الشافعي^(١٤) - رحمه الله^(١٥) -: تفرد الإقامة.

لنا: [١] ما رُوِيَ في حديث عبد الله بن زيد^(١٦) - الذي هو أصل الأذان - أنه قال: (ثم

(١) انظر: مختصر (اختلاف العلماء للطحاوي) للحصص ١/١٨٨.

(٢) في (م) : إن التشويب.

(٣) في (م) : من حديث.

(٤) سبق (ص ٤٢٤) هامش رقم (٢).

(٥) سبق تخريجه (ص ٤١٩)، هامش رقم (٩)، المسألة رقم [٣١٧/٨].

(٦) قوله (ذلك) : ساقطة من (ك).

(٧) في (م) : الأذان الأول.

(٨) سبق تخريجه (ص ٤٢٠)، هامش رقم (٢)، المسألة رقم [٣١٧/٨].

(٩) في (ك) : اختص.

(١٠) في (م) : أن في.

(١١) وهو أن وقت التشويب الأول في نفس الأذان، والتشويب الثاني فيما بين الأذان والإقامة.

قال الإمام القدوري في التجريد (٤٢٦/١): ((والصحيح من مذهبي ما ذكره ابن شجاع، والطحاوي؛ أن التشويب الأول في نفس الأذان، والتشويب الثاني بين الأذان والإقامة)).

(١٢) في (م) : أقنت.

(١٣) وبذلك تكون كلمات الإقامة سبع عشرة كلمة، مثل الأذان.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥، الهداية للمرغيناني ٤٣/١، المحيط البرهاني لابن مازة ٣٩٢/١.

(١٤) إلا قوله: (قد قامت الصلاة) فإنها مرتين، وبذلك تكون كلمات الإقامة إحدى عشرة كلمة.

انظر: الأم للشافعي ١٠٤/١، حلية العلماء للقفال ٤٠/٢، المجموع للنووي ٩٤/٣.

وبه قال الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكبري ١٥٨/١، المغني لابن قدامة ٤٥١/١، المحرر لأبي البركات ٣٦/١.

(١٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).

(١٦) في (ك) : يزيد.

صير هنيهة، ثم قال^(١) مثل ذلك؛ إلا أنه زاد فيه قد قامت الصلاة، مرتين^(٢).

[٢] وفي حديث عبد الله بن مُحَيْرِيز^(٣)، / عن أبي مخذورة أن النبي ﷺ قال: (الإقامة [٤٣/أ/٢] مشي مشي)^(٤).

[٣] وفي حديث سويد بن غفلة: (أنه سمع بلالاً يؤذن يطحاًء مكة بصوتين، صوتين، يؤذن^(٥)، ويقيم^(٦) مثل ذلك)^(٧).

فإن قيل: رُوي: (أن النبي ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة)^(٨).

قيل له: أصل الخبر: (أمر^(٩) [بلال] ^(١٠))^(١١) وليس فيه ذكر النبي ﷺ، وإذا لم الأمر لا تكون^(١٢) / فيه حجة^(١٣).

[٢٩/أ/ك]

(١) في (م): ثم قام فقال.

(٢) سبق تخريجه (ص ٤١٢)، هامش رقم (١٠)، المسألة رقم [٣١٠/١].

(٣) عبد الله بن محيريز: هو عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجهمي المكي، كان يتيماً في حجر أبي مخذورة بمكة، ثم نزل بيت المقدس، تابعي، ثقة، عابد، روى له الجماعة، مات سنة (٩٩هـ).

انظر: تهذيب الكمال للمزي ١٦/١٠٦، الكاشف للذهبي ١/٥٩٦، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٣٢٢.

(٤) بهذا اللفظ أخرجه أحمد في المسند ٣/٤٠٩، ٦/٤٠١، والدارمي ١/٢٩١، والبيهقي في الكبرى ١/٤١٦.

وأصله عند مسلم في كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، برقم (٣٧٩/٦) ٢٨٧/١.

(٥) قوله (يؤذن): ساقطة من (م)، و (ك).

(٦) في (ك): ويقيم الإقامة.

(٧) سبق تخريجه (ص ٤١٨)، هامش (٧)، المسألة رقم [٣١٥/٦].

(٨) بهذا اللفظ من حديث أنس رضي الله عنه، أخرجه النسائي في كتاب الأذان، باب ثنية الأذان، برقم (٦٢٧/٢) ٣/٢،

والبيهقي في الكبرى ١/٤١٣، والدارقطني في السنن ١/٢٤٠، والحاكم في المستدرک ١/٣١٣، وابن حبان في

صحيحه برقم (١٦٧٦) ٤/٥٦٨.

وأصله متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب بدء الأذان، برقم (٦٠٣) ١/٢٠٥، ومسلم في كتاب

الصلاة باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة، برقم (٣٧٨/٢) ٢٨٦/١.

(٩) في (ك): أنه أمر.

(١٠) من (م)، وفي الأصل، و (ك): بلالاً.

(١١) بهذا اللفظ على البناء للمجهول، أخرجه مسلم (٣٧٨/٢): (أمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة).

(١٢) في (م)، و (ك): يتبين.

(١٣) في (م): لم يكن.

(١٤) وقع خلاف في علم الأصول والاصطلاح، في مثل قول الصحابي: (أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا)، على البناء

للمجهول، هل يُحمل على أمره ﷺ وله حكم الرفع، أم لا؟

فذهب الخنفية، وجماعة من الأصوليين: إلى أن مطلقه لا يقتضي أن يكون الأمر هو رسول الله ﷺ؛ لأن ذلك

متروك بين كونه مضافاً إلى النبي ﷺ، وبين كونه مضافاً إلى أمر الكتاب، أو الأمة، أو بعض الأئمة، وبين أن

يكون قد قال ذلك عن الاستنباط والقياس، وأضافه إلى صاحب الشرع بناء على أن موجب القياس مأمور =

• ولو صحَّ، احتمال^(١) قوله: (يشفع الأذان) بالصوت؛ فيأتي بصوتين صوتين، ويُفرد الإقامة؛ فيأتي بصوتٍ صوتٍ.^{(٢)(٣)}

وقد قال مالك^(٤) - رحمه الله^(٥) - يقول: قد قامت الصلاة، مرة واحدة.

[٣٢/أ(س)]

وهذا لا يصح؛ . لحديث عبد الله بن زيد^(٦)./^(٧)

• ولمَّا رُوِيَ عن أبي محذورة أنه قال: (لَقْنِي النَّبِيَّ ﷺ) الإقامة سبع عشرة^(٨) كلمة^(٩).

[٣٢٣/١٤] [مسألة: الترسل في الأذان، والحذر في الإقامة]

قال: ويترسل^(١٠) في الأذان، ويحذر^(١١) في الإقامة^(١٢).^(١٣)

وذلك لما روى جابر: (أن النبي ﷺ قال لبلال إذا أذنتَ فترسل، وإذا أقمتَ فأحذر)^(١٤)

= باتباعه من الشارع، وإذا احتمل لا يكون مضافاً إلى النبي ﷺ؛ بل ولا يكون حجة.

وذهب الجمهور، ومنهم بعض الحنفية: إلى أن ذلك يقتضي أن يكون الأمر هو رسول الله ﷺ.

انظر: أصول السرخسي ١/١١٥، ٣٨٠، الإحكام للأمامي ٢/١٠٨، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢/٣٥١.

(١) في (ك) : الاحتمال.

(٢) في (م) : بصوت صوت، فإن قيل.

(٣) انظر: المحيط البرهاني لابن مازة ١/٣٩٢.

(٤) وبذلك تكون كلمات الإقامة عشر كلمات.

انظر: المدونة لسحنون ١/٥٨، التفريع لابن الجلاب ١/٢٢٢، التلخيص للبغدادي ١/٩٢.

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٦) في (م) : عبد الله بن زيد بن عبد ربه. وفي (ك) : يزيد.

(٧) سبق تخريجه (ص ٤١٢)، هامش رقم (١٠)، المسألة رقم [٣١٠/١].

(٨) في (ك) : سبعة عشر.

(٩) سبق تخريجه (ص ٤٢١)، هامش (٨)، المسألة رقم [٣١٦/٧].

(١٠) الترسل: التبيين والتأني وعدم العجلة، يقال: ترسل الرجل في كلامه، إذا لم يعجل، والترسل والترسل بمعنى.

انظر: الزاهر للأزهري ص ١٥٣، النهاية لابن الأثير ٢/٢٢٣، المغرب للمطري ص ١١١.

(١١) الحذر: الإسراع، حذر في قراءته، وأذانه يحذر حذراً، وهو من الحذور، ضد الصعود.

انظر: النهاية لابن الأثير ١/٣٥٣، مختار الصحاح للرازي ص ٦٨، المصباح المنير للفيومي ص ٦٩.

(١٢) في (ك) : ويحذر الإقامة.

(١٣) وصفة الترسل في الأذان بأن يفصل بسكتة بين كل كلمتين، وقيل: بتطويل الكلمات بدون تغن وتطريب.

انظر: الجامع الصغير للشيباني ص ٨٤، مختصر الطحاوي ص ٢٥، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ١٩٦.

(١٤) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الترسل في الأذان، برقم (١٩٥) ٣٧٣/١، والحاكم في

المستدرک ١/٢٠٤، والبيهقي في الكبرى ١/٤٢٨. ضعفه الألباني في الإرواء (٢٢٨) وقال: ضعيف جداً.

[٣٢٤/١٥] مسألة: حذف التكبير في الأذان

وينبغي أن يحذف التكبير. (١)

[١] قال النخعي (٢) - رحمه الله (٣) -: كانوا يحذفون التكبير.

[٢] ولأنه إذا طوله (٤) دخل في حد الاستفهام؛ وذلك لا يجوز (٥).

[٣٢٥/١٦] مسألة: التلحين في الأذان

ويكره التلحين (٦) (٧) في الأذان. (٨)

لأن ابن عمر أنكروا ذلك، وقال للمؤذن: (إنك تُغني في أذانك) (٩).

قال: ويستقبل بهما القبلة (١٠)، فإذا انتهى (١١) إلى الصلاة والفلاح، حول وجهه يمينا،
وشمالا (١٢).

- (١) وصورتها: أن يحذف مد وتطويل الألف في التكبير، فلا يقل: (الله) بالمد؛ لأنه يدخل في حد الاستفهام، وإخراج الحرف عما يجوز له في الأداء. وقيل: أن يحذف السكنة في التكبير الأول، وتكون بعد التكبيرتين، فلا يقل: (الله أكبر)، ويسكت ثم (الله أكبر)؛ وإنما تكون السكنة بعد التكبيرتين؛ هكذا (الله أكبر الله أكبر)، سكنة ثم (الله أكبر الله أكبر).
- انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٤٤٦/١، المراقي للشرنبلالي ص ١٩٦، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ١٩٦.
- (٢) ذكره الأمدى في الإحكام ١١١/٢.
- (٣) قوله (الله) لم ترد في (م)، و (ك).
- (٤) في (م): طول.
- (٥) قوله (وذلك لا يجوز): ساقطة من (ك).
- (٦) التلحين: هو التطريب والترنم، واللحن الخطأ في الإعراب، وهو أيضا القطة.
- والمراد هنا: التغني بحيث يؤدي إلى تغيير كلمات الأذان، أو من كيفية الحركات، والسكنات، ونقص بعض حروفها، أو الزيادة فيها، وكذلك الخطأ في الإعراب.
- انظر: المغرب للمطرزي ص ٢٣١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ١٩٩، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ١٩٨.
- (٧) في (ك): ويدركه التلحين وذلك لا يجوز.
- (٨) انظر: المختار للموصلى ٤٤/١، الكنز للنسفي ص ١٠، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٢١٤.
- أما تحسين الصوت بالأذان بدون الترنم، والخطأ في الإعراب فلا بأس به، وقيل: هو مطلوب، وقيل: تركه أولى.
- انظر: فتح القدير لابن الهمام ٢٤٤/١، البحر الرائق لابن نجيم ٤٤٦/١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ١٩٩.
- (٩) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (١٨٥٢) ٤٨١/١، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٢٣٧٢) ٢٠٧/١، ذكره الهيثمي في المجمع ٣/٢، وابن الأثير في النهاية ١٠٦/١. وانظر: ما صح من آثار الصحابة، لتركيا ١٩٤/١.
- (١٠) في (ك): القبلة بها.
- (١١) في (م): بلغ.
- (١٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٣/١، الاختيار للموصلى ٤٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.

[٣٢٦/١٧] مسألة: استقبال القبلة عند الأذان [

فأما استقبال القبلة؛^(١) فلما رُوِيَ في حديث عبد الله بن زيد أنه قال: (رَأَيْتُ شَخْصاً واقفاً على [جِذْمٍ]^(٢) من [أَجْدَامٍ]^(٣) المدينة، مستقبل القبلة)^(٤).
فإن لم^(٥) يستقبل القبلة أجزأه [مع الكراهية]^(٦)؛ لأن المقصود منه الإعلام، وذلك يُوجد^(٧) مع الكراهية.

[٣٢٧/١٨] مسألة: الالتفات بالوجه يميناً وشمالاً عند الحيعتين في الأذان [

وأما تحويله^(٨) (٩) يميناً وشمالاً؛^(١٠) [١] فليما رُوِيَ في حديث أبي جُحَيْفَةَ^(١١): (أن بلالاً أذن لرسول ﷺ بالأبطح، فجعل يستدير في أذانه)^(١٢).
[٢] ولأن ما يُقصد به ذِكرُ الله تعالى من الألفاظ فالأولى استقبال القبلة [به]^(١٣)، وما سِوى ذلك المقصود منه^(١٤) الإعلام، وتحويل الوجه أبلغ في الإعلام^(١٥)؛ فكان أولى.^(١٦)

(١) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٨٣، المحيط البرهاني لابن مازة ٣٩٠/١، النافع الكبير للكنوي ص ٨٤.

(٢) من (ك)، والمصادر، وفي الأصل، و (م) : جِذْمٌ.

(٣) من المصادر، وفي الأصل، و (م) : أَجْدَامٌ. وفي (ك) : الجذام.

(٤) سبق تخريجه (ص ٤١٢)، هامش رقم (١٠)، المسألة رقم [٣١٠/١].

(٥) في (م) : فإن لم يكن يستقبل.

(٦) من (م) -.

(٧) في (م) : موجود.

(٨) في (م)، و (ك) : تحويل وجهه.

(٩) (وهو تحويل الرأس يميناً وشمالاً مع ثبات قدميه)، المحيط البرهاني لابن مازة (٣٩٠/١).

(١٠) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٨٣، الهداية للمرغيناني ٤٣/١، المختار للموصللي ٤٣/١.

(١١) أبو جُحَيْفَةَ: وهب بن عبد الله بن جنادة السوائي، من صغار الصحابة، سكن الكوفة، وولي لعليّ عليه السلام بيت المال والشرطة بالكوفة، وشهد معه مشاهدته كلها وكان يدعوهم وهب الخير، توفي بالبصرة سنة (٦٤ هـ).

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٧٢٢/٥، أسد الغابة لابن الأثير ٤٧/٦، الإصابة لابن حجر ٦٤٢/٣.

(١٢) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب هل يتبع المؤذن فاءَ ها هنا، وها هنا؟ وهل يلتفت في الأذان؟ برقم (٦٣٤) ٢١٣/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب ستر المصلي، برقم (٥٠٣/٢٤٩) ٣٦٠/١.

(١٣) من (م)، و (ك) -.

(١٤) في (م) : به -.

(١٥) في (م) : فيه إذا أبلغ للإعلام.

(١٦) لأن الأذان أوله ثناء على الله، وآخره دعاء للصلاة وخطاب للناس بالحضور، فما كان ثناء يستقبل به القبلة، وما كان دعاء للناس يحول وجهه يميناً وشمالاً.

قال: ويؤذن للفائنة، ويُقيم.^(١)

وقال الشافعي - رحمه الله ^(٢) - في أحد قوليه ^(٣): يُقيم.

لنا: [١] ما رُوي في حديث أبي قتادة ^(٤): (أنه كان مع رسول الله ﷺ في غزاة، أو سرية، فلما كان في ^(٥) آخر السحر عرسنا ^(٦)، فما استيقظنا حتى أيقظنا ^(٧) حرّ الشمس /، [٣/٤ ب (م)] فجعل الرجل منا يثبُ فزعاً ودهشاً، فاستيقظ النبي ﷺ فأمرنا فارتحلنا، حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا، فقصى القوم حوائجهم، ثم أمر بلالاً فأذن، فصلينا ركعتين، ثم أقام ^(٨) فصلينا الغداة ^(٩)، وروى هذه القصة جماعة ^(١٠) على هذا الوجه. ^(١١)

[٢] ولأنه دعاء إلى الصلاة؛ فلا يسقط في الفائنة، كالإقامة. ^(١٢)

- = قال شمس الأئمة: إذا كان يصلي وحده، لا يحول وجهه يميناً وشمالاً في أذانه؛ لأنه لا حاجة إلى الإعلام، وفي المحيط البرهاني (١/٣٩٠): والصحيح أنه يحول على كل حال؛ لأنه صار سنة الأذان، فيؤتى به على كل حال.
- (١) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٤، المختار للموصلبي ١/٤٤، كنز الدقائق للتسفي ص ١٠.
- وبه قال الشافعي في القديم، وهو المصحح عندهم، والحنابلة.
- انظر للشافعية: حلية العلماء للقفال ٢/٣٦، البيان للعمري ٢/٥٩، المجموع للنووي ٣/٨٣.
- وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/١٦١، المحرر لأبي البركات ١/٤٠، الإنصاف للمرداوي ١/٤٢٢.
- (٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٣) وهو قوله الجديد.
- انظر: الأم للشافعي ١/١٠٦، حلية العلماء للقفال ٢/٣٦، البيان للعمري ٢/٥٩.
- وبه قال المالكية.
- انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٣٧، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس ١/٨٨، الذخيرة للقرافي ٢/٥٨.
- (٤) أبو قتادة: هو الحارث وقيل النعمان، وقيل عمرو بن ربيع بن بلدمة الخزرجي السلمي، أبو قتادة الأنصاري، شهد أحداً وما بعدها، فارس رسول الله ﷺ، قال ﷺ: (خير فرساننا أبو قتادة)، توفي سنة (٥٥٤هـ).
- انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢/٧٤٩، أسد الغابة لابن الأثير ٦/٢٤٤، الإصابة لابن حجر ٤/١٥٨.
- (٥) في (م)، و (ك) : فلما كان آخر السحر.
- (٦) العمري: يقال عرس وأعرس، إذا نزل المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة.
- انظر: الفائق للزمخشري ص ٣٩٨، النهاية لابن الأثير ٣/٢٠٦، مختار الصحاح للرازي ص ٢٠٥.
- (٧) في (ك) : أيقظتنا.
- (٨) في (م) : ثم أمره فأقام.
- (٩) متفق عليه، البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب الأذان بعد ذهاب الوقت، برقم (٥٩٥) ١/٢٠١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائنة ...، برقم (٣١١) ١/٦٨١ (٤٧٢) .
- (١٠) في (م) : جماعة من الصحابة والتابعين.
- (١١) ((روي من حديث أبي هريرة، وعمران بن حصين، وعمرو بن أمية الضمري، وذي بحير، وعبد الله بن مسعود، وبلال)) نصب الراية للزيلعي ١/٢٨١.
- (١٢) في (م) : زيادة: [وروي عنه ﷺ فاته أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن على الولاء والترتيب، وأمر بلالاً =

فإن قيل: رُوي^(١) في قصة الوادي: (أن النبي ﷺ أمر بلالاً فأقام، فصلينا)^(٢).
 قيل له: القصة واحدة؛ والأخذ بالزيادة^(٣) أولى^(٤).

فإن قيل: المقصود من الأذان الاجتماع، وذلك لا يتفق في الفائنة.
 قيل له: المقصود هو الاجتماع^(٥) لسبب^(٦) الصلاة؛ بدليل أن من صلى في بيته فهو
 مأمور بالأذان.^(٧)

[٣٢٩/٢٠] [مسألة: الأذان لفوائت متعددة]

قال: ومن^(٨) فاتته صلوات أذن للأولى، وأقام، وهو مخير^(٩) في الثانية؛ إن شاء أذن
 وأقام، وإن شاء اقتصر على الإقامة.^(١٠)
 وهذا الذي ذكره هو الصحيح من الرواية.^(١١)

= بالأذان والإقامة لكل واحدة منهما [

- (١) قوله (روي) : ساقطة من (ك) .
- (٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، برقم (٦٨٠/٣٠٩) ٤٧١/١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: (ثم توضأ رسول الله ﷺ وأمر بلالاً فأقام الصلاة، فصلى بهم الصبح) .
- (٣) في (م)، و (ك) : القصة واحدة، فالزيادة أولى.
- (٤) زيادة الثقة إذا وقعت غير مناقية كانت مقبولة عند جماهير أهل العلم من الفقهاء والمحدثين.
- قال الغزالي في المستصفى (١٣٣/١) : ((انفراد الثقة بزيادة في الحديث عن جماعة النقلة مقبول عند الجماهير؛ سواء كانت الزيادة من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى؛ لأنه لو انفرد بنقل حديث عن جميع الحفاظ لقيل فكذلك إذا انفرد بزيادة لأن العدل لا يتهم)) .
- انظر: الكفاية للخطيب ص ٤٢٤، الباعث الحثيث لابن كثير ١٩٠/١، المقنع في علوم الحديث لابن الملقن ص ١٩١
- (٥) في (م) : قيل له هو اجتماع.
- (٦) في (م)، و (ك) : لسنة الصلاة.
- (٧) انظر: التجريد للقندوري ٤٢٨/١، الهداية للمرغيناني ٤٥/١، فتح القدير لابن الهمام ٢٥٥/١.
- (٨) في (م) : فإن. وفي (ك) : وإن.
- (٩) في (م)، و (ك) : وكان مخيراً.
- (١٠) لا خلاف أنه يقيم للفوائت، وهل يؤذن لكل فائنة، الصحيح أنه يؤذن للأولى، وهو مخير للتي بعدها.
- انظر: التجريد للقندوري ٤٢٩/١، المبسوط للسرخسي ١٣٦/١، الهداية للمرغيناني ٤٤/١.
- وبه قال الشافعي في القديم، وهو الصحيح عندهم، والحنابلة؛ إلا أنه لا يؤذن لغير الأولى، ويكتفي بالإقامة.
- انظر للشافعية: حلية العلماء للقفال ٣٦/٢، البيان للعسافي ٥٩/٢، المجموع للنووي ٨٣/٣.
- والحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١٦١/١، المحرر لأبي البركات ٤٠/١، الإنصاف للمرداوي ٤٢٢/١.
- (١١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٧٥/١، الهداية للمرغيناني ٤٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله^(٢) - : لا يؤذن للفائنة^(٣).

لنا: [١] ما رَوَى [أبو] ^(٤) عبد الرحمن السلمي^(٥)، عن ابن مسعود^(٦) ^(٧) أن النبي ﷺ فاتته يوم الخندق^(٨) أربع صلوات، حتى ذهب/ ما شاء الله من الليل، فأمر بلالاً فأذن وأقام، [٢٩/ب(ك)] فصلى الظهر، وأذن^(٩) وأقام، فصلى العصر، وأذن وأقام، فصلى المغرب، وأذن وأقام، فصلى العشاء الأخيرة^(١٠) ^(١١).

[٢] ولأها صلاة فائنة؛ فكان من سنتها الأذان، كالأولى.

فإن قيل: رُوِيَ في هذه القصّة أنه صلاهَنَ بإقامة إقامة^(١٢).

- (١) في قوله الجديد، وفي قول ثالث له: إن أمل اجتماع الناس أذن، وإن لم يؤمل ذلك لم يؤذن.
انظر: الأم للشافعي ١/١٠٦، حلية العلماء للقفال ٢/٣٦، المجموع للنووي ٣/٨٣.
وبه قال المالكية.
- انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٣٧، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس ١/٨٨، الذخيرة للقرافي ٢/٥٨.
- (٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٣) في (م) : لا يؤذن في الفائنة. وفي (ك) : لا يؤذن للثانية.
- (٤) من المصادر. انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٤/٣٥٠، مسند أبي يعلى ٥/٣٩، نصب الراية للزيلعي ٢/١١٠.
- (٥) أبو عبد الرحمن السلمي: عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي، الفارسي، تابعي، ثقة، لأبيه صحبة، أحد الأئمة في القراءة، كثير الحديث روى عن جماعة من الصحابة، توفي زمن عبد الملك بن مروان.
انظر: الطبقات لابن خياط ص ١٥٣، الطبقات لابن سعد ٦/١٧٤، تهذيب الكمال للمزي ١٤/٤٠٨.
- (٦) ابن مسعود: عبد الله بن مسعود الهذلي، أول من جهر بالقرآن بمكة، هاجر الهجرتين، كتبه النبي ﷺ بأبي عبد الرحمن، شهد بدرًا وما بعدهما، كان صاحب نعله ﷺ، بعثه عمر يعلم أهل الكوفة، توفي سنة (٣٢هـ) بالمدينة.
انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٤/١٧٦٥، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٣٨١، الإصابة لابن حجر ٢/٣٦٨.
- (٧) في (م) : ابن مسعود رضي الله عنه.
- (٨) يوم الخندق: هي غزوة الأحزاب، سنة (٥هـ)، وكان عدد المسلمين (٣.٠٠٠)، والكفار (١٠.٠٠٠)، حفر الخندق بمشورة سلمان الفارسي، في الجهة الشمالية الغربية من المدينة، خلال (٦) أيام.
- انظر: كتاب المغازي للواقدي ٢/٤٤٠، الفصول لابن كثير ص ١٦٣، الإشارة إلى سيرة المصطفى لمغلطاي ص ٢٥٩.
- (٩) في (م) : وكذلك أذن.
- (١٠) في (م)، و (ك) : الآخرة.
- (١١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٤/٣٥٠، وأبو يعلى في مسنده برقم (٢٦٢٨) ٥/٣٩ من طريق بشر بن الوليد حدثنا أبو يوسف القاضي، حدثنا يحيى بن أبي أنيسة، عن زبيد الياضي، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود ﷺ قال: (شغل المشركون رسول الله ﷺ يوم الخندق عن الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، حتى ذهب ساعة من الليل، فأمر رسول الله ﷺ بلالاً فأذن وأقام فصلى الظهر، وأذن وأقام فصلى العصر، وأذن وأقام فصلى المغرب، وأذن فصلى العشاء)، انظر: نصب الراية للزيلعي ٢/١١٠.
- (١٢) من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه قال: (كنا في غزوة فحبسنا المشركون عن صلاة الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، فلما انصرف المشركون، أمر رسول الله ﷺ منادياً فأقام لصلاة الظهر فصلين، وأقام لصلاة العصر فصلين، وأقام لصلاة المغرب فصلين، وأقام لصلاة العشاء فصلين)، أخرجه أحمد في =

قيل له: . قد رَوَيْنَا أَنَّهُ أَذَّنَ وَأَقَامَ، ^(١) وَالْأَخَذَ بِالزِّيَادَةِ ^(٢) أَوَّلَى.
 . وَقَدْ رُوِيَ ^(٣): (أَنَّهُ أَمَرَهُ فَأَذَّنَ لِلظُّهْرِ ^(٤)، وَأَقَامَ لِمَا بَعْدَهَا) ^(٥).

فإن قيل: صلاتان تُفعلان في وقتٍ واحدٍ؛ فلا يُؤذَّنُ للثانية ^(٦)، كصلاقي عرفة.
 قيل له: هناك سُنَّةٌ ^(٧) الجمع لِيَتَّصِلَ / الوقوف؛ فجاز أن يُخَفَّفَ بترك الأذان، وهذا غير [٣٢/ب(س)].
 موجود هاهنا ^(٨).

[٣٣٠ / ٢١] [مسألة: الأذان والإقامة على طهارة كاملة]
 قال: وينبغي أن يُؤذَّنَ وَيُقيمَ على الطُّهْرِ ^(٩). ^(١٠)
 وذلك لأنه ذِكْرٌ ^(١١) يتقدَّم الصلاة ^(١٢)؛ فكان من سُنَّتِهِ الطهارة، كالخطبة.

- = المسند ٤٢٣/١، والنسائي في كتاب المواقيت، باب كيف يقضي الفائت من الصلاة، برقم (٦٢٢) ٢٩٧/١، وفي كتاب الأذان، باب الاكتفاء بالإقامة لكل صلاة، برقم (٦٦٣) ١٨/٢، والطحاوي في مسنده، برقم (٣٣٣).
 وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (حُبَسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ يَهْوِي مِنَ اللَّيْلِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرٍ فَأَقَامَ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَصَلَّاهَا، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ فَصَلَّاهَا، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ فَصَلَّاهَا، ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا) أخرجه الشافعي في الأم ١٠٦/١، وأحمد في المسند ٢٥/٣، وغيرهما.
 (١) انظر: (ص ٤٣٣) من رواية أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود رضي الله عنه.
 (٢) في (م) : والزيادة أولى.
 (٣) في (م) : روي.
 (٤) في (ك) : الظهر.
 (٥) أخرجه أحمد في المسند ٣٧٥/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ برقم (١٧٩) ٣٣٧/١، والنسائي في كتاب الأذان، باب الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد، والإقامة لكل واحدة منهما، برقم (٦٦٢) ١٧/٢، من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه رضي الله عنه: (أن المشركين شغلوا النبي ﷺ يوم الخندق عن أربع صلوات، حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ثم أقام فصلى المغرب، ثم أقام فصلى العشاء)، حسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (١٧٩) ١١٨/١.
 (٦) في (م) : فلا يفعل في الثانية.
 (٧) في (ك) : يتبين.
 (٨) قوله (وهذا غير موجود هاهنا) : ساقطة من (م)، و (ك) عدا قوله (وهذا) في (م) : وهو.
 (٩) في (م)، و (ك) : على طهر.
 (١٠) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١٧٥/١، الهداية للمرغيناني ٤٤/١، الاختيار للموصلي ٤٤/١.
 (١١) في (ك) : ذكر مأمور.
 (١٢) في (م) : على الصلاة.

[٣٣١/٢٢] مسألة: الأذان على غير وضوء [

قال: وإن^(١) أذن على غير وضوء جاز^(٢).

وذلك: [١] لأن/ قراءة القرآن أفضل من الأذان، فإذا جاز أن يقرأ^(٣) بغير طهارة^(٤)؛ [٤٤/أ(٢)]
فالأذان أولى.

[٢] ولأن المقصود الإعلام، وذلك يحصل بغير طهارة.

(١) في (ك): فإذا.

(٢) وهو ظاهر الرواية، فلا يكره، ولا يعيد من أذن على غير وضوء.

انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٨٤، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١١٢، الهداية للمرغيناني ١/٤٤.
وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة: أنه يكره الأذان على غير وضوء، ويعيد، اختارها الكرخي ومالك الهداية
(٤٤/١)، وفي الاختيار (٤٤/١)، ونور الإيضاح (ص ١٩٩)، وتبعه في المراتي (ص ١٩٩)، وغيرهم.
وجهه: • لأنه يصير داعياً إلى ما لا يجب بنفسه.

• ولأن للأذان شبهاً بالصلاة، ولهذا يستقبل به القبلة كما في الصلاة، ثم الصلاة لا تجوز مع الحدث
فما هو شبهه بها يكره معه.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٢، البدائع للكاساني ١/١٥١، العناية للبايزي ١/٢٥٢، مسائل الإمام أبي حنيفة
برواية الحسن بن زياد، لشوكت كراسنيش ١/٣٠١.

(٣) قوله (أن يقرأ): لم ترد في (م)، و (ك).

(٤) في (م): بغير وضوء.

[فصل: في مكروهات الأذان، والإقامة]

قال: ويكره أن يُقيم على غير طهارة^(١)، وأن يؤذّن^(٢) وهو جنبٌ.

[٣٣٢/١] مسألة: الإقامة على غير طهارة [

أما الإقامة؛^(٣) فلأن من حُكمها أن يتبعها^(٤) الدخول في الصلاة من غير فصلٍ، فإذا كان على غير وضوء فصل^(٥) بين الدخول وبين الإقامة^(٦) بالطهارة؛ فكره لذلك^(٧)، لا لعدم الطهارة.^(٨)

[٣٣٣/٢] مسألة: الأذان وهو جنب [

وأما الجنب؛ فيكره^(٩) له الأذان.^(١٠)

[١] لأنه ممنوعٌ من دخول المسجد،^(١١) والأذان يُفعل في المسجد، أو فيما هو في حكمه.^(١٢)

[٢] ولأنه ذكّر الله تعالى؛ فيكره للجنب

(١) في (م)، و (ك) : وضوء.

(٢) في (م) : أو يؤذّن. وفي (ك) : ويؤذّن.

(٣) تكره الإقامة مع الحدثين.

انظر: الجامع الصغير للشيخ أبي ص ٨٤، التحفة للسمرقندي ١/١١٢، الاختيار للموصلي ١/٤٤.

(٤) في (ك) : يتعقبها.

(٥) في (م)، و (ك) : فقد فصل.

(٦) في (م) : بين الدخول والإقامة.

(٧) في (م) : فكره ذلك.

(٨) انظر: النافع الكبير للكنوي ص ٨٤.

(٩) في (م) : فكره.

(١٠) رواية واحدة، وباتفاق.

انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٨٤، الفقه النافع للسمرقندي ١/١٧٥، الاختيار للموصلي ١/٤٤.

فإن أذن على جنابة، هل يعيد ؟

ظاهر الرواية: تجوز الإعادة، ولا تجب؛ ولكن يستحب دون الإقامة.

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: أنه لا تجزئه، ويعيد الأذان، اختاره الكرخي (العناية للبايزي ١/٢٥٢)

وقاضي خان في الفتاوى (١/٧٧).

انظر: التحفة للسمرقندي ١/١١٢، البدائع للكاساني ١/١٥١، الهداية للمرغيناني ١/٤٤.

(١١) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١/٣٣٨.

(١٢) في (م) : فيما هو في حكمه والجنب لا يجوز، لرد دخول المسجد.

فَعَلُهُ،^(١) أصله قراءة القرآن.

[٣٣٤/٣] [مسألة: الأذان للصلوات قبل دخول وقتها]

قال: ولا يؤذن لصلاة قبل دخول^(٢) وقتها.^(٣)

وذلك: [١] لأن الأذان دعاءً إلى الصلاة؛ فلا يجوز أن يدعوا إلى صلاة^(٤) في وقت^(٥) لا يجوز فعلها فيه^(٦).

[٢] ولا خلاف في ذلك^(٧)؛ إلا في الفجر.^(٨)

[٣٣٥/٤] [مسألة: الأذان قبل دخول الوقت لصلاة الفجر]

فقال أبو حنيفة، و محمد^(٩) - رحمهما الله^(١٠) -: لا يؤذن لها حتى يطلع الفجر.
وقال أبو يوسف^(١١): يؤذن لها في النصف الأخير من الليل، وبه قال الشافعي^(١٢) - رحمه الله^(١٣) -.

وجه قولهما: [١] ما رُوي عن بلال^(١٤) أن النبي ﷺ قال له: (لا تُؤذن حتى يستبين لك

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٢٧.

(٢) في (م): الدخول.

(٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥، الهداية للمرغيناني ١/٤٥، المختار للموصلي ١/٤٥.

(٤) في (ك): يدعي إلى الصلاة.

(٥) قوله (في وقت): ساقطة من (م)، و (ك).

(٦) قوله (فيه): ساقطة من (م)، و (ك).

(٧) في (م)، و (ك): في هذه الجملة.

(٨) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٧، بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٦٥، المغني لابن قدامة ١/٤٥٥.

(٩) انظر: التجريد للقنوري ١/٤٠٤، مختصر الطحاوي ص ٢٥، الهداية للمرغيناني ١/٤٥.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: الفروع لابن مفلح ١/٣٢٠، الإنصاف للمرداوي ١/٤٢٠، كشف القناع لليهودي ١/٢٤٢.

(١٠) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) انظر: التجريد للقنوري ١/٤٠٤، مختصر الطحاوي ص ٢٥، المبسوط للسرقي ١/١٣٤.

(١٢) انظر: الأم للشافعي ١/١٠٢، حلية العلماء للقلال ٢/٣٨، البيان للعمري ١/٦٢.

وبه قال المالكية، والحنابلة على الصحيح عندهم، وفي رواية: إذا كان التقدم يسيراً.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٦٠، التلخيص للبغدادي ١/٩٢، بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٦٥.

وللحنابلة: الرعاية الصغرى لابن حمدان ص ٧٢، المغني لابن قدامة ١/٤٥٥، الإنصاف للمرداوي ١/٤٢٠.

(١٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٤) في (م): ما رُوي أن النبي ﷺ قال لبلال. وفي (ك): ما رُوي لبلال.

الفجر هكذا؛ ومدة يديه عرضاً (١).

[٢] وفي حديث ابن عمر: (أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد قد نام، ثلاث مرات) (٢).

[٣] ولأنه ذكر يتقدم (٣) التحريمة؛ فلا يجوز قبل الوقت، كالخطبة. (٤)

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله (٥) - : حديث (٦) ابن عمر أن النبي ﷺ قال: (إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا، حتى يؤذن ابن أم مكتوم) (٧) (٨).

قيل له: هذا بعض الخبر، وثمame ما رواه (٩) ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: (لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال، فإنه يؤذن بليل (١٠)؛ ليوقظ نائمكم، ويرد قائمكم) (١١)، فأخبر أن

الأذان لغير

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت، برقم (٥٣٤) ٣٦٥/١، وابن أبي شيبة في المصنف برقم (٢٢٢٠) ١٩٤/١، والبيهقي في الكبرى ٣٨٤/١ من طريق جعفر بن برقان عن شداد مولى عياض ابن عامر، عن بلال به. قال أبو داود: شداد مولى عياض لم يدرك بلالاً. وقال البيهقي: وهذا مرسل. وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٥٠٠) ١٠٨/١.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت، برقم (٥٣٢) ٣٦٣/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأذان بالليل، بعد حديث رقم (٢٠٣) ٣٩٤/١، والدارقطني ٢٤٤/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٣٩/١ من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن بلال به. قال الترمذي (٣٩٤/١): هذا حديث غير محفوظ. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤٩٨) ١٠٧/١.

(٣) في (م) : بتقاسم.

(٤) انظر: الهداية للسرغيني ٨٢/١.

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٦) في (م) : ما روي في حديث.

(٧) ابن أم مكتوم: اختلف في اسمه، ف قيل عبد الله، وقيل عمرو بن قيس بن زائدة، وأمه أم مكتوم عاتكة بنت عبد الله من بني مخزوم، وهو الأعمى الذي عاتب الله نبيه ﷺ في شأنه، أسلم بمكة وهاجر بعد بدر، وكان يؤذن لرسول الله ﷺ بالمدينة مع بلال، ويستخلفه على المدينة، ويصلي بالناس في عامة غزواته، توفي بالمدينة سنة (٢٣هـ). انظر: الطبقات لابن سعد ١٥٣/٤، معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٩٩٨/٤، أسد الغابة لابن الأثير ٢٥١/٤.

(٨) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، في مواضع، منها في باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره، برقم (٦١٧) ٢٠٩/١، ومسلم في كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ... برقم (١٠٩٢/٣٨) ٧٦٨/٢، جاء في تمام الخبر في رواية مسلم (قال: ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا

«

وهو وجه الاستدلال بالحديث للرواية الثانية عند الخاتبة في جواز تقديم أذان الفجر عن الوقت ببسر.

(٩) في (م) : وثمame رواه.

(١٠) في (ك) : بالليل.

(١١) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، برقم (٦٢١) ٢١٠/١، ومسلم في كتاب

[٣٣٦/٥] مسألة: كلام المؤذن أثناء الأذان

وقد قال أصحابنا (٢) - عليه السلام (٣) -: لا ينبغي للمؤذن أن يتكلم (٤) في أذانه. لأن المقصود منه الإعلام، فإذا تخلله الكلام (٥) منع وقوع (٦) الإعلام به.

[٣٣٧/٦] مسألة: الأذان قاعداً

يكره (٧) لمؤذن الجماعة أن يؤذن قاعداً. (٨)

[١] لأنه روي في خير عبد الله بن زيد أنه قال: (رأيت رجلاً قائماً) (٩).

[٢] وهو فعل المسلمين في سائر الأعصار. (١٠)

وإن فعل ذلك (١١) أجزاءه (١٢)؛ (١٣) لأن المقصود منه الإعلام، وذلك يحصل بفعله قاعداً.

الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، برقم (١٠٩٣) ٧٦٨/٢.

(١) انظر: التجريد للقندوري ٤٠٨/١.

(٢) انظر: الميسوط للسرخسي ٣٤/١، المختار للموصللي ٤٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.

(٣) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) في (ك) : يتكلموا.

(٥) في (م) : كلام.

(٦) في (ك) : من وقوع.

(٧) في (م) : ويكره.

(٨) يكره بتركه من غير عذر، وإذا أذن لنفسه ؟ فلا بأس بأن يؤذن قاعداً.

والإقامة، تكره بلا قيام مطلقاً.

انظر: التحفة للسمرقندي ١١٢/١، المحيط البرهاني لابن مازة ٣٩٠/١، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٢٠٠.

(٩) سبق تخريجه (ص ٤١٢) هامش رقم (١٠)، المسألة رقم [٣١٠/١].

(١٠) انظر: المحيط البرهاني لابن مازة ٣٩٠/١، الاختيار للموصللي ٤٤/١.

(١١) في (م) : فإن فعل ذلك قاعداً.

(١٢) في (ك) : أجزاء.

(١٣) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١١٢/١، المحيط البرهاني لابن مازة ٣٩٠/١، الاختيار للموصللي ٤٤/١.

[فصل : في أحكام المؤذنين]

[٣٣٨/١] مسألة: من يجوز لهم الأذان

[٣٣٩/٢] مسألة: صفات المؤذن

ويجوز أن يؤذن العبد، والأعرابي، وولد الزنا. (١)

والأولى / أن يكون المؤذن عالماً بالسنة. (٢)

وعن أبي حنيفة (٣) - (٤) -: يُكره أن يكون المؤذن فاجراً، فإن صلّوا بأذانه (٥) أجزأهم،
والصلاة بمؤذن صالح أفضل؛ (٦) وذلك / لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (يؤمكم أقرؤكم،
ويؤذن لكم خياركم) (٧).

فأما وجه الجواز؛ فلأن المقصود منه الإعلام، وذلك يقع به (٨) الإعلام.

[٣٤٠/٣] مسألة: أذان الصبي

ويكره أذان الصبي. (٩)

- (١) انظر: التحفة للسمرقندي ١/١١١، الاختيار للموصلي ١/٤٤، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.
وقيل يكره وأذان غيرهم أفضل؛ أما العبد فلا يتفرغ لمراعاة الأوقات؛ لاشتغاله بخدمة سيده، ولأن الغالب عليه
الجهل، وكذا الأعرابي، وولد الزنا، الغالب عليهما الجهل، أو لعدم كونهما من خيارنا.
انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٧، البدائع للكاساني ١/١٥٠، البرهان للطرابلسي ص ٣١٩.
(٢) انظر: التحفة للسمرقندي ١/١١١، البدائع للكاساني ١/١٥٠، الهداية للمرغيناني ١/٤٤.
(٣) انظر: التحفة للسمرقندي ١/١١١، البدائع للكاساني ١/١٥٠، تنوير الأبصار للتمرتاشي ١/٣٩٢.
(٤) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك).
(٥) في (م) : بأذاهم.
(٦) انظر: الاختيار للموصلي ١/٤٤، تنوير الأبصار للتمرتاشي ١/٣٩٢، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٢٠٠.
فالخاص أن العلماء ذكروا جملة من الصفات ينبغي أن تكون في المؤذن، ومن ذلك: أن يكون رجلاً، عاقلاً،
بالغاً، صالحاً، تقياً، عالماً بالسنة، عالماً بأوقات الصلوات، مواظباً على الأذان.
انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٧، البدائع للكاساني ١/١٥٠، مواهب الرحمن للطرابلسي ص ٢١٧.
(٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، برقم
(٥٩٠) ١/٣٩٦، وابن ماجه في كتاب الأذان والسنة فيها، باب فضل الأذان وثواب المؤذنين، برقم (٧٢٦)
١/٢٤٠، والبيهقي في الكبرى ١/٤٢٦، والطبراني في المعجم الكبير برقم (١١٦٠٣) ١١/٢٣٧، بلفظ: (ليؤذن
لكم خياركم، وليؤمكم قراؤكم) وهذا لفظ أبي داود.
ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود، برقم (١١٨) ص ٥٧، وضعيف سنن ابن ماجه، برقم (١٥٤) ص ٥٦.
(٨) في (م) : منه.
(٩) أي الذي لا يعقل، أما الصبي العاقل فأذانه صحيح بغير كراهة، في ظاهر الرواية، وأذان البالغ أفضل. =

[١] لأن النبي ﷺ قال: (اجعلوا مؤذنيكم ^(١) أفضلكم في أنفسكم) ^(٢).

[٢] ولأن الأذان دعاء إلى الصلاة، والصَّيِّ ليس من أهلها؛/ فلا يدعوا إليها إلا من أمر ^(٣) بفعلها.

فإن أذن جاز؛ ^(٤) لأنه من أهل الجماعة وإن لم يكن من أهل الفرض، فصار كمن صلى فرضه ثم أذن لقوم. ^(٥)

[٣٤١/٤] مسألة: أذان المرأة

وعن ^(٦) أبي حنيفة - ^(٧) في المرأة ^(٨) إذا أذنت، أحبُّ إليَّ أن تُعيدوا، ^(٩) وذكرني موضع آخر أنه يُكره. ^(١٠)

وذلك لأنها منهية عن رفع الصوت، فإن ^(١١) رفعت صوتها فعلت ما لا يجوز، وإن لم ترفع لم ^(١٢) يقع الإعلام، وصار مفعولاً على غير سنته. ^(١٣)

= انظر: التحفة للسمرقندي ١/١١١، البدائع للكاساني ١/١٥٠، الاختيار للموصلي ١/٤٤.

(١) في (م)، و (ك): مؤذنيكم.

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى ١/٤٢٦ من حديث صفوان بن سليم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لبني خزيمة من الأنصار: (يا بني خزيمة اجعلوا مؤذنيكم أفضلكم في أنفسكم)، قال البيهقي: مرسل. وذكره التقي الهندي في الكنز برقم (٢٠٩٧٧) ٧/١١٩٦.

(٣) في (م): بها.

(٤) وفي رواية لأبي يوسف عن أبي حنيفة: لا يجزئ ويعاد؛ لأن الصلحاء لا يعتدون بأذانهم. ويظهر اختيار الإمام الأقطع للقول بصحة أذانه مع الكراهة، وأنه لا يُعاد، وهو ظاهر الرواية.

انظر: التحفة للسمرقندي ١/١١١، البدائع للكاساني ١/١٥٠، الاختيار للموصلي ١/٤٤.

(٥) قال ابن مازة البخاري في المحیط البرهاني (١/٣٩٦): ((إن أذن وأقام ولم يصل مع القوم يكره؛ لأنه إن كان صلى فهذا تنفل في الأذان، وإنه غير مشروع، فإن كان لم يصل وفارقهم فيكره)).

(٦) في (ك): وعند.

(٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) في (م): في أذان المرأة.

(٩) وهي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة، أنه تستحب الإعادة، وإن لم يعيدوا، جاز.

انظر: الجامع الصغير للشيباني ص ٨٤، التحفة للسمرقندي ١/١١١، شرح الجامع الصغير لصدر الشريعة ص ٨٨.

(١٠) يكره أذان المرأة باتفاق الروايات، مع الجواز ولا يعاد، في ظاهر الرواية.

انظر: التحفة للسمرقندي ١/١١١، البدائع للكاساني ١/١٥٠، النافع الكبير للكنوي ص ٨٥.

(١١) في (م): فإذا.

(١٢) في (م): لا يقع.

(١٣) ولأن أذان النساء لم يكن في السلف، فكان من المحدثات. انظر: البدائع للكاساني ١/١٥٠.

وجه ما ذكره^(١) من الإعادة؛ هو أن فعلها لم يقع على الوجه المأذون فيه؛ فلا يُعتدّ به،
كالمنحون إذا أذن^(٢).

[٣٤٢/٥] مسألة: الأذان والإقامة للنساء في البيوت

وليس على النساء أذان، ولا إقامة^(٣).

[١] لأن النبي ﷺ قال: (ليس على النساء أذان ولا إقامة)^(٤).

[٢] ولأن من لا يُسنُّ الأذان في حقه في المسجد، لا يُسنُّ في بيته.

[٣٤٣/٦] مسألة: أذان الأعمى

ويكره أن يكون المؤذن أعمى^(٥).

[١] رُوِيَ الكراهة^(٦) عن ابن عباس^(٧) وابن مسعود^(٨).^(٩)

[٢] ولأنه لا يعرف الوقت بنفسه^(١٠).

والذي رَوَى: (أن ابن أم مكتوم^(١١) كان يؤذن لرسول الله ﷺ)^(١٢)، فلا دليل فيه؛

(١) في (م)، و (ك): ما ذكر.

(٢) يكره أذان المنحون، ويعاد في ظاهر الرواية.

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١١١، البدائع للكاساني ١/١٥٠، البرهان للطرابلسي ص ٣١٨.

(٣) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٤، المحيط البرهاني لابن مازة ١/٣٩٥، الاختيار للموصلي ١/٤٤.

(٤) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: قال رسول الله ﷺ: (ليس على النساء أذان ولا إقامة، ولا جمعة، ولا اغتسال جمعة، ولا تقدمهن امرأة؛ ولكن تقوم في وسطهن) أخرجه البيهقي في الكبرى ١/٤٠٨، وابن عدي في الكامل ٢/٢٠٣، قال الحافظ في التلخيص (١/٢١١): ضعيف جداً.

انظر: نصب الراية للزيلعي ٢/٢١، الخلاصة لابن الملقن ١/١٠٦، التلخيص الحبير للحافظ ١/٢١١.

(٥) وهي رواية عن أبي حنيفة، اختاره اللكنوي في فتاويه (ص ٢٠٣).

وفي رواية: لا يكره، ولو أذن جازاً، والبصير أولى وأفضل، اختاره في المحيط (١/٣٩٦)، والكنز (ص ١٠)؛
لحصول الإعلام بصوته، وإمكان الوقوف على المواقيت من قبل غيره.

انظر: البدائع للكاساني ١/١٥٠، المحيط البرهاني لبرهان الدين ابن مازة ١/٣٩٦، البرهان للطرابلسي ص ٣١٨.

(٦) في (م): بالكراهية.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه برقم (٢٢٥٣) ١/١٩٧.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه برقم (٢٢٥٢) ١/١٩٧.

(٩) في (م): عن ابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهما.

(١٠) في (م): بنفسه، فصار كالمنحون.

(١١) في (م): ابن مكتوم.

(١٢) سبق تنزيهه (ص ٤٣٨) من حديث ابن عمر، هامش رقم (٨)، المسألة رقم [٣٣٥/٤].

لأن بلالاً كان يؤذن قبله، فإذا نزل سعد ابن أم مكتوم، فيعرف الوقت بأذان بلال. (١)

[٣٤٤/٧] مسألة: من صلى في بيته يؤذن ويقيم

قال [محمد] (٢) (٣): ومن صلى في بيته (٤) بغير أذان ولا إقامة، أجزأه، فإذا (٥) أذن فحسن لأنها أذكاء متعلقة بالصلوات، كسائر أذكارها. (٦)
فإن اكتفى بما فعله الناس (٧) جاز؛ [١] لما روي عن ابن عمر [أنه قال] (٨): (إذا كنت في قرية يؤذن فيها ويقام، أجزأك ذلك) (٩).
[٢] وكان (١٠) ابن مسعود يصلي في بيته بغير أذان ولا إقامة (١١)، ويقول: (يجزئنا إقامة المقيمين حولنا) (١٢).

[٣٤٥/٨] مسألة: الأذان والإقامة للمسافر

والمسافر يؤذن، ويقيم. (١٣)

لأن النبي ﷺ قال لمالك بن الحويرث، ولصاحب له: (إذا سافرتهما (١٤) فأذنا وأقيما، وليؤم أحدهما صاحبه) (١٥).

(١) في (م): بأذان بلال، لا بنفسه.

(٢) من (م)، و (ك).

(٣) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن (ص ٨٥).

(٤) ((أراد بالبيت الذي ليس له مسجد؛ لأنه كالمقبرة)) النافع الكبير للكنوي ص ٨٥.

(٥) في (م): وإن. وفي (ك): فإن.

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥، الهداية للمرغيناني ٤٥/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.

(٧) أي اكتفى بأذان الحي وإقامته. انظر: النافع الكبير للكنوي ص ٨٥.

(٨) من (م).

(٩) أخرجه البيهقي في الكبرى ٤٠٦/١، والفسوي في المعرفة والتاريخ ٢٠٩/٢.

(١٠) في (م): وقد كان.

(١١) قوله (ولا إقامة): ساقطة من (م)، و (ك).

(١٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع

ونسخ التطبيق، برقم (٥٣٣/٢٤) ٣٧٨/١.

(١٣) فإن صلى بغير أذان، ولا إقامة، تجزئه مع الكراهة.

انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٨٥، مختصر الطحاوي ص ٢٥، الهداية للمرغيناني ٤٥/١.

(١٤) في (م): أذنتنا فرما.

(١٥) سبق تنزيهه (ص ٤١٤)، هامش رقم (٥)، المسألة رقم [٣١١/٢].

[٣٤٦/٩] مسألة: يؤذن واحد، ويقيم آخر

[٤٥/٢]

قال أصحابنا^(١): لا بأس / بأن يؤذن واحد، ويقيم آخر.^(٢)

وعن أبي حنيفة^(٣): أنه^(٤) يكره ذلك^(٥).^(٦)

وبه قال الشافعي^(٧) - رحمه الله^(٨) -.

لنا: [١] ما روي: (أن أبا مخذورة جاء وقد أذن غيره، فأقام)^(٩).

[٢] وعن علي - رضي الله عنه - [قال]^(١٠): (لا بأس بأذان الرجل، وإقامة الصلاة)^(١١)

غيره^(١٢).

وجه الرواية الأخرى: ما روى زياد بن الحارث^(١٣) [الصدائي]^(١٤)^(١٥) أن النبي ﷺ

قال: (إن أحَا الصَّدَايَ أذُن، ومن أذُن)

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٢، البدائع للكاساني ١/١٥١، الفتاوى الخانية ١/٧٨.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٦٧، عقد الجواهر لابن شاس ١/٩١، الذخيرة للقراقي ٢/٧٤.

وللحنابلة: الفروع لابن مفلح ١/٣١٥، المبدع لرهان الدين ابن مفلح ١/٣٢٣، الإنصاف للمرداوي ١/٤١٨.

(٢) تحرير محل الخلاف:

اتفق جماهير أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره أن ذلك جائز، واختلفوا في الأولوية وكرهه ذلك ؟

انظر: بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٦٧، المجموع للنووي ٣/١٢١.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٢، البدائع للكاساني ١/١٥١، الفتاوى الخانية ١/٧٨.

(٤) في (م) : أنه قال.

(٥) قوله (ذلك) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٦) إذا كان حاضراً وتلقته وحشة بإقامة غيره، وإذا لم يحضر، أو رضي لغيره لا يكره.

انظر: مختارات التوازل للصرغيناني ص ٢٤٣، المحيط للرهاني لابن مازة ١/٣٩٦، المواهب للطرابلسي ص ٣١٩.

(٧) انظر: الأم للشافعي ١/١٠٦، المهذب للشيرازي ١/٢٠٥، المجموع للنووي ٣/١٢١.

وهو مذهب الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكبري ١/١٦٦، المبدع لابن مفلح ١/٣٢٢، كشف القناع للبهوتي ١/٢٤٠.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم (٢٢٤٢) ١/١٩٦.

(١٠) من (م) .

(١١) في (م) ، و (ك) : والصلاة بإقامة.

(١٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم (٢٢٤٤) ١/١٩٦.

(١٣) في (م) : ابن الحويرث. وفي (ك) : ابن الحرث.

(١٤) من المصادر. وفي الأصل: الصداي. وفي (م) : الصدا. وفي (ك) : صدائي.

(١٥) زياد بن الحارث الصدائي: نسبة إلى بني صداة، من قبائل مذحج من اليمن، بايع النبي ﷺ وأذن بين يديه،

جهز جيشاً إلى قومه، فقال: ارددهم وأنا لك بإسلامهم، فكتب إليهم فجاء وفدٌ بإسلامهم، نزل مصر. =

[٣٤٧/١٠] مسألة: هل يؤذن ويقيم لنفسه من فاتته جماعة المسجد في الحضر [

[٣٤٨/١١] مسألة: تكرار الجماعة في المسجد في الحضر [

[٣٤٩/١٢] مسألة: تكرار الجماعة بأذان وإقامة بمساجد الطرق [

وقد قال أصحابنا: إن مسجد الجماعة إذا أذّنوا فيه، وصلّوا؛ لا يجوز لغيرهم أن يؤذن فيه، (٣) ويُعيد الجماعة؛ ولكن يُصلّون وحداناً. (٤)

فإن كان مسجداً على طريق؛ فلا بأس به. (٥)

والأصل في ذلك (٦): [١] ما روى خالد الحذاء، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه (٧):

(أن النبي ﷺ أقبل من بعض النواحي

= انظر: الطبقات لابن سعد ٥٠٣/٧، معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٢٠٦/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٣٣٢/٢.

(١) في (٢): ومن أذن يقيم.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١٦٩/٤، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر، برقم (٥١٤) ٣٥٢/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم، برقم (١٩٩) ٣٨٣/١، وابن ماجه في كتاب الأذان والسنة فيها، باب السنة في الأذان، برقم (٧١٧) ٢٣٧/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٤٢/١، والبيهقي في الكبرى ٣٩٩/١.

ضعفه الألباني في إرواء الغليل، برقم (٢٣٧)، وضعيف سنن أبي داود، برقم (١٠٢).

(٣) مسألة: هل يؤذن ويقيم لنفسه من فاتته جماعة المسجد في الحضر ؟

ظاهر الرواية: يصلي بلا أذان ولا إقامة لنفسه.

وقال بعض المشايخ: لا يؤذن، ولكن يقيم لنفسه.

وقال آخرون: يؤذن، ويقيم.

انظر: الأمل محمد بن الحسن ١٣٢/١، مختصر اختلاف العلماء للخصاص ١٩١/١، التحفة للسمرقندي ١١٤/١

(٤) مسألة: تكرار الجماعة في المسجد في الحضر ؟

ظاهر الرواية: يصلوا وحداناً، بلا أذان، ولا إقامة، وكره لهم إقامة جماعة بأذان وإقامة، وفي الفتاوى الهندية

(٨٣/١): ((أما إذا صلوا بغير أذان يباح إجماعاً)).

انظر: الأمل محمد بن الحسن ١٣٤/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١١٤/١، النافع الكبير للكنوي ص ٨٦.

(٥) مسألة: تكرار الجماعة بأذان وإقامة بمساجد الطرق ؟

لا بأس بتكرار جماعة ثانية بأذان وإقامة إذا لم يصل في المسجد أهله؛ وإنما صلى فيه أهل الطريق، أما إذا صلى

فيه أهله بأذان وإقامة، فيكره إقامة جماعة ثانية في المسجد بأذان وإقامة.

انظر: الأمل محمد بن الحسن ١٣٤/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١١٤/١، الفتاوى الهندية ٨٣/١.

(٦) في (٢): والأصل فيه.

(٧) ابن أبي ليلى: هو يسار بن بلال الأوسي، أبو ليلى الأنصاري مشهور بكنيته، اختلف في اسمه فقيل: يسار،

وقيل غير ذلك، شهد أحداً وما بعدها، انتقل إلى الكوفة، وشهد مع عليّ مشاهدته كلها، واستشهد بصفين. =

بالمدينة^(١) يريد الصلاة^(٢)، فوجد الناس قد صلّوا، فمال إلى منزله، فجمع أهله وصلّى بهم^(٣) ولو جاز^(٤) إعادة الجماعة لفعلها.

[٢] ولأن المسجد إذا كان له إمام راتب، ومؤذن راتب^(٥)، ففي صلاة غيره الجماعة إسقاط تخصّصه، فلا يجوز^(٦).

والله أعلم.^(٧)

= انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٨٠٦/٥، أسد الغابة لابن الأثير ٤٧٨/٥، الإصابة لابن حجر ٦٦٥/٣.

(١) في (م)، و (ك): نواحي المدينة.

(٢) قوله (يريد الصلاة): لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) لم أقف عليه من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه.

وأخرجه ابن عدي في الكامل ٤٠٢/٦، وابن حبان في المجروحين ٤/٣، والطبراني في المعجم الأوسط، برقم

(٤٦٠١) ٣٥/٥، من طريق معاوية بن نجي، عن خالد الحذاء، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه رضي الله عنه:

(أن رسول الله ﷺ أقبل من بعض نواحي المدينة يريد الصلاة، فوجد الناس قد صلّوا، فانصرف إلى منزله،

فجمع أهله ثم صلّى بهم)، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن خالد الحذاء إلا أبو مطيع معاوية بن نجي، ولا

يُروى عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٥/٢): ((رواه الطبراني في الكبير، والأوسط، ورجاله ثقات)).

وذكره المباركفوري في تحفة الأحوذ (٨/٢) من حديث أبي بكرة أيضاً.

(٤) في (م): جازت.

(٥) قوله (راتب): ساقطة من (م)، و (ك).

(٦) قوله (تخصّصه فلا يجوز): ساقطة من (م).

(٧) قوله (والله أعلم): لم ترد في (م)، و (ك).

باب: شروط الصلاة التي تتقدمها

[فصل: في بيان أحكام ستر العورة في الصلاة]

[٣٥٠/١] مسألة: اشتراط الطهارة من الأحداث، والأنجاس للصلاة [

قال - رحمه الله - : يجب على المصلي أن يُقدِّم الطهارة من الأحداث، والأنجاس، على ما قدمناه^(١).^(٢)

وذلك لأن الصلاة لا تصح من غير طهارة، ووجود النجاسة يمنع صحتها؛ فوجب [٣٣/ب(س)] تقديم الطهارة لذلك^(٣).

[٣٥١/٢] مسألة: اشتراط ستر العورة للصلاة [

قال: ويستتر عورته.^(٤)

وذلك: [١] لقوله تعالى: ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾^(٥) قال ابن عباس [٣٠/ب(ك)] - رضي الله عنهما^(٦) - : خذوا سترتكم^(٧) عند كل صلاة.^(٨)

[٢] وقال النبي ﷺ: (لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار^(٩))^(١٠) يعني من^(١١) بلغت الحيض.^(١٢)

(١) انظر (ص ٨٦) المسألة رقم [٢/٢]، و(ص ٣٤٩) المسألة رقم [٢٤٦/١].

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٥/١، المختار للموصلي ٤٥/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(٣) في (م) : كذلك.

(٤) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٥/١، المختار للموصلي ٤٥/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(٥) سورة الأعراف، الآية رقم (٣١).

(٦) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) في (م) : ستر عورتكم.

(٨) انظر: تفسير الطبري ٤٦٩/٥، تفسير ابن كثير ٢٨١/٢، الدر المنثور للسيوطي ٤٣٩/٣.

(٩) الخمار: ثوب تغطي به المرأة رأسها ووجهها، ويعرف الآن بالمسفع أو البيشة، والجمع خُمُرٌ.

انظر: الفائق للزمخشري ص ٣٨٣، النهاية لابن الأثير ٧٨/٢، المصباح المنير للفيومي ص ٩٦.

(١٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه أحمد في المسند ٢١٨/٦، ٢٥٩، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب

المرأة تصلي بغير خمار، برقم (٦٤١) ٤٢١/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة

إلا بخمار، برقم (٣٧٧) ٢١٥/٢، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب إذا حاضت الجارية بم تصل إلا بخمار،

برقم (٦٥٥) ٢١٥/١. قال الترمذي: حديث حسن. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥٩٦).

(١١) في (م) : لمن بلغت.

(١٢) انظر: معالم السنن للخطابي ٤٢١/١، النهاية لابن الأثير ٤٦٩/١، المصباح المنير للفيومي ص ٨٥.

[٣٥٢/٣] مسألة: حدّ عورة الرّجل في الصلاة

قال: والعورة من الرّجل ما تحت السّرة^(١) إلى الركبة^(٢).

وذلك لحديث جابر أن النبي ﷺ قال: (ما بين السّرة إلى الركبة^(٣) عورة^(٤)).

[٣٥٣/٤] مسألة: دخول الركبة في حدّ عورة الرجل في الصلاة

قال: والركبة عورة^(٥).

وقال الشافعي - رحمه الله^(٦) -: ليست بعورة^(٧).

- (١) وعليه فالسرة من الرجل ليست بعورة عند الحنفية.
انظر: التجريد للقندوري ٦٠٢/٢، الفقه النافع للسميرقندي ١٧٦/١، الهداية للمرغيناني ٤٥/١.
وهو قول جمهور العلماء من المالكية، والشافعية، والحنابلة.
وفي وجه للشافعية: ألما عورة.
- انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢٤٠/١، عيون المجالس للبغدادى ٣٠٩/١، الذخيرة للقرايى ١٠٢/٢.
والشافعية: المهذب للشيرازي ٢١٩/١، حلية العلماء للقفال ٦٢/٢، المجموع للنووي ١٦٨/٣.
والحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٢١٢/١، المحرر لأبي البركات ٤١/١، الإنصاف للمرداوي ٤٤٩/١.
- (٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٥/١، المختار للموميلي ٤٥/١، كنز الدقائق للتسفي ص ١١.
وقد أجمعت الأمة على أن السوءتين عورة. انظر: الإجماع لابن المنذر ص ١٠.
- (٣) في (م)، و (ك) : ما بين السرة والركبة.
- (٤) لم أقف عليه من حديث جابر رضي الله عنه، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٥٦٨/٣، والطبراني في المعجم الأوسط، برقم (٧٧٦١) ٣٧٢/٧، والمعجم الصغير، برقم (١٠٣٣) ٢٠٥/٢ من حديث عبد الله بن جعفر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما بين السرة والركبة عورة)، سكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي وقال: أظنه موضوعاً، فإن إسحاق بن واصل متروك، وأصرم بن حوشب متهم بالكذب. وقال الحافظ في التلخيص (٢٧٩/١): ((وفي الباب عن عبد الله بن جعفر رواه الحاكم، وفيه أصرم بن حوشب، وهو متروك)).
- وورد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، وفيه: (فإن ما أسفل من سرتك إلى ركبتك من عورتك)، أخرجه أحمد في المسند ١٨٧/٢، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، برقم (٤٩٦) ٣٣٤/١، والدارقطني ٢٣٠/١، والبيهقي ٢٢٦/٢، والحاكم في المستدرک ١٩٧/١. وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٢٧١)، وتمام المنة (ص ١٦٠). وانظر: نصب الرأية للزيلعي ٢٩٦/١، الدراية لابن حجر ١٢٢/١.
- (٥) انظر: التجريد للقندوري ٦٠٢/٢، الفقه النافع للسميرقندي ١٧٦/١، الهداية للمرغيناني ٤٥/١.
وهو وجه للشافعية.
- انظر: المهذب للشيرازي ٢١٩/١، حلية العلماء للقفال ٦٢/٢، المجموع للنووي ١٦٨/٣.
- (٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٧) وهو المصحح عند الشافعية.
- انظر: المهذب للشيرازي ٢١٩/١، حلية العلماء للقفال ٦٢/٢، المجموع للنووي ١٦٨/٣.
وبه قال المالكية، والحنابلة.
- انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢٤٠/١، عيون المجالس للبغدادى ٣٠٩/١، القوائين لابن جزى ص ٥٩.
والحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٢١٢/١، المحرر لأبي البركات ٤١/١، الإنصاف للمرداوي ٤٤٩/١.

لنا^(١): [١] ما رُوِيَ عن عليٍّ^(٢) - عليه السلام - عن النبي ﷺ أنه قال: (الركبة من العورة)^(٣)
 [٢] وحديث جابر: (ما بين السرة إلى الركبة)^(٤) عورة^(٥) فجعل الركبة غاية،
 والغاية قد تدخل في الكلام، وقد لا تدخل؛^(٦) فوجب تغطيتها ليؤدّى الفرض بيقين.

فإن قيل: رُوِيَ عن النبي ﷺ/ أنه قال: (ما فوق الركبتين من العورة)^(٧).
 قيل له: هذا يدلّ على أن ما فوق الركبة من العورة، ولا ينفي ما سواها، وخبرنا^(٨)
 اقتضى كونها أهما^(٩) عورة.

[٣٥٤/٥] مسألة: حدّ عورة المرأة الحرة في الصلاة

قال: وبدن المرأة الحرة كلّ عورة؛ إلا وجهها، وكفيها.^(١٠)
 وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^(١١) قال ابن عباس: الكحل،
 والخاصم.^(١٢)

ورُوِيَ: أن أم سلمة^(١٣) قالت للنبي ﷺ: أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار؟
 فقال: نعم، إذا كان الدرع سابغاً يغطي قدميها^(١٤).

- (١) في (م): دليلنا.
 (٢) في (ك): عليّ بن أبي طالب.
 (٣) أخرجه الدارقطني في السنن ٢٣١/١. ضعفه الحافظ في الدراية (١٢٣/١).
 (٤) في (م): ما بين السرة والركبة.
 (٥) سبق تخريجه (ص ٤٤٨)، هامش رقم (٤)، المسألة رقم [٣٥٢/٣].
 (٦) فيه إشارة إلى مسألة أصولية، وهي: هل الغاية تدخل في المغيا فتأخذ حكمه، أم لا؟ وسبقت الإشارة إليه
 (ص ٩٥)، هامش (٨)، المسألة رقم [١١/١١].
 (٧) أخرجه الدارقطني في السنن ٢٣١/١، ومن طريقه البيهقي ٢٢٩/٢ عن سعيد بن راشد، عن عباد بن كثير، عن
 زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي أيوب قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: (ما فوق الركبتين من العورة،
 وما أسفل السرة من العورة). قال الحافظ (التلخيص ٢٧٩/١): ((إسناده ضعيف، فيه عباد بن كثير، وهو
 متروك)) وقال الألباني في إرواء الغليل (٢٧٠): ((ضعيف جداً)).
 (٨) في (ك): ولأن خبرنا.
 (٩) قوله (أها): لم ترد في (م)، و (ك).
 (١٠) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٥/١، المختار للموصلبي ٤٦/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.
 (١١) سورة النور، الآية رقم (٣١).
 (١٢) انظر: جامع البيان للطبري ٣٠٢/٩، معاً لم التنزيل للبغوي ٣٢/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٥/١٢.
 (١٣) في (م)، و (ك): أم سلمة رضي الله عنها.
 (١٤) أخرجه مالك في الموطأ، برقم (٣٦) ١٤٢/١، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة برقم =

[٣٥٥/٦] مسألة: دخول قَدَم المرأة الحرة في حدِّ عورتها في الصلاة [

وأما القدم، ففيه روايتان، ^(١) الصحيح أنها عورة؛ ^(٢) لظاهر الخبر ^(٣).

وجه الرواية الأخرى؛ ^(٤) أن الوجه يُشْتَهَى أكثر مما يُشْتَهَى القدم، وإذا خرج الوجه من أن يكون عورة؛ فالقدم أولى.

[٣٥٦/٧] مسألة: حدِّ عورة الأمة في الصلاة [

قال: وما كان عورة من الرَّجُل، فهو عورة من الأمة. ^(٥)

وذلك لأن حُكْم ^(٦) الإناث في باب العورة أغلظ ^(٧)، فما كان عورة من الرَّجُل ^(٨) فلأن يكون من الأمة ^(٩) أولى.

[٣٥٧/٨] مسألة: دخول جسم الأمة في حدِّ عورتها في الصلاة [

قال: وبطنها، وظهرها عورة، وما سوى ذلك من بدنها فليس بعورة. ^(١٠)

وذلك: [١] لما رُوِيَ أن عمر - رضي الله عنه - أنه ^(١١) كان يضرب الإمام ويقول ^(١٢):

= (٦٣٩/١) ٤٢٠، والبيهقي في الكرمي ٢/٢٣٢ موقوفاً على أم سلمة، ورجحه الزيلعي في نصب الراية ١/٣٠٠

وأخرجه أبو داود برقم (٦٤٠) ٤٢٠، والبيهقي في الكرمي ٢/٢٣٣، والحاكم في المستدرک ١/٢٥٠ مرفوعاً،

وفيه: (يغطي ظهور قدميها)، ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (١٢٦)، والمشكاة برقم (٧٦٣).

(١) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٥، المختار للموصلي ١/٤٦، البحر الرائق لابن نجيم ١/٤٧٠.

(٢) وهو ظاهر الرواية، اعتمدها القدوري، وصححها قاضي خان في الفتاوى (١/١٣٤)، وقطوبغا في التصحيح

(ص ١٥٩). انظر: الأمل للشيباني ٣/٤٩، التجريد للقدوري ٢/٦٠٤، البحر الرائق لابن نجيم ١/٤٧٠.

(٣) وهو حديث: (أتصلي المرأة في درع وخمار...) الحديث. انظر: (ص ٥٠١).

(٤) وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة، وهي المعتمدة عند معظم الخنفية، وأخذ بها الطحاوي (مختصر الطحاوي

ص ٢٨)، وصححها في الهداية (١/٤٥)، واعتمدها أصحاب المتون.

واختار صاحب الاختيار (١/٤٦) التفصيل، فهي ليست بعورة في الصلاة، وعورة خارجها.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٥، المختار للموصلي ١/٤٦، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(٥) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/١٧٨، الهداية للمرغيناني ١/٤٥، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(٦) في (م) : لها حكم.

(٧) قوله (أغلظ) : ساقطة من (م).

(٨) في (م)، و (ك) : فما كان من الرجل عورة.

(٩) في (م) : المرأة. وفي (ك) : من الأمة عورة.

(١٠) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٦، المختار للموصلي ١/٤٦، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(١١) في (م)، و (ك) : أن عمر رضي الله عنه كان.

(١٢) في (م) : ويقول لمن.

- (١) اكشفن رؤوسكن ولا تشبهن بالحرائر بالكع^(١) (٢)، ولا مخالف له.
- [٢] وكان ابن عمر - رضي الله عنهما^(٣) - إذا استعرض الأمة^(٤) ضرب في^(٥)
- في^(٥) صدرها، وقال: (اشتروا بارك الله لكم)^(٦).

فأما الظهر، والبطن فهو محل الشهوة، فأشبهه ما تحت السرة.^(٧)

- (١) لكع: اللكع عند العرب العبد، ثم استعمل في الحمق والدم، يقال رجل لكع أي لثيم.
- انظر: الفائق للزمخشري ٣/٣١٧، النهاية لابن الأثير ٤/٢٦٨، مختار الصحاح للرازي ص ٢٨٤.
- (٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٥٠٦٤) ٣/١٣٦، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٢٣٦)، (٦٢٣٩) ٤١/٢ والبيهقي في الكبرى ٢/٢٢٦، ومحمد بن الحسن في الآثار ص ٦٦.
- قال البيهقي (٢٢٧/٢): ((والآثار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك صحيحة))، وقال الزيلعي في نصب الراية (٣٠٠/١): غريب.
- (٣) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٤) في (م) : جارية.
- (٥) في (م) : ضرب صدرها.
- (٦) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٣٠٠/١)، وأخرجه البيهقي في الكبرى (٢٢٧/٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بمعناه. وانظر: مصنف عبد الرزاق ٣/١٣٦، ومصنف ابن أبي شيبة ٤١/٢.
- (٧) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٦، المختار للموصلي ١/٤٦، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

[فصل: في بيان أحكام ثوب المصلي]

- [٣٥٨/١] مسألة: الصلاة في ثوب أصابت النجاسة بعضه ولم يجد ما يزيلها به [٣٥٩/٢] مسألة: الإعادة لمن صلى في ثوب أصابت النجاسة بعضه، ولم يجد ما يزيلها به [قال: ومن لم يجد^(١) ما يُزيل به النجاسة صلى معها،^(٢) ولم يُعيد.^(٣) وقال الشافعي - رحمه الله^(٤) - في أحد قوله^(٥): يُعيد، وفي قول آخر^(٦): يُصلي عرياناً. وجه قولهم^(٧): [١] أكلها نجاسة لا يجد ما يزيلها به^(٨)؛ فجازت^(٩) الصلاة معها، وإن لم يخش الضرر^(١٠).

[٢] أو نقول: فلا تلزمه الإعادة، كما لو كانت على البدن.^(١١)

- (١) في (ك) : ومن لم يكن معه.
(٢) مسألة: الصلاة في ثوب أصابت النجاسة بعضه، ولم يجد ما يزيلها به، ولا يصلي عرياناً ؟
إذا كان الطاهر ربع الثوب فأكثر صلى مع النجاسة التي أصابته، إذا لم يجد ما يزيلها به، ولا يصلي عرياناً، باتفاق أبي حنيفة وصاحبيه.
انظر: التجريد للقدروري ٦٠٦/٢، الهداية للمرغيناني ٤٦/١، المختار للموصلي ٤٦/١.
(٣) مسألة: الإعادة لمن صلى في ثوب أصابت النجاسة بعضه، ولم يجد ما يزيلها به ؟
يصلي فيه ولا يعيد، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه.
انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١٧٨/١، الهداية للمرغيناني ٤٦/١، المختار للموصلي ٤٦/١.
وبه قال المالكية إلا أنهم قالوا يُعيد في الوقت، وهو قول الحنابلة.
انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٣٨/١، الكافي لابن عبد البر ص ٦٤، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٥٩ وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٢١٧/١، المحرر لأبي المراكات ٤٤/١، الإنصاف للمرداوي ٤٦٠/١.
(٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
(٥) يصلي فيه، ويُعيد.
وجهه: لأن الصلاة مع العري يسقط بها الفرض، ومع النجاسة لا يسقط؛ لأنه تجب إعادتها، فلا يجوز أن يترك صلاة يسقط بها الفرض إلى صلاة لا يسقط بها الفرض.
انظر: حلية العلماء للقفال ٥٣/٢، البيان للعصامي ٩٧/٢، المجموع للنووي ١٤٢/٣.
(٦) يصلي عرياناً ولا يُعيد، وهو المذهب، والمشهور، والأصح عند الشافعية.
وجهه: أن الصلاة تصبح مع العري إذا لم يجد سترة، ووجود هذا الثوب كعدمه.
انظر: الأم للشافعي ١١٢/١، البيان للعصامي ٩٧/٢، المجموع للنووي ١٤٢/٣.
(٧) في (م) : قولنا.
(٨) قوله (به) : ساقطة من (م) .
(٩) في (ك) : فجات.
(١٠) انظر: التجريد للقدروري ٦٠٦/٢.
(١١) لأن طهارة الثوب شرط، كما أن طهارة البدن شرط، فإذا جازت الصلاة مع أحدهما - وإن لم يخش - كذلك الآخر. انظر: التجريد للقدروري ٦٠٦/٢.

فان قيل: صلى مع نجاسةٍ مقدورٍ على إزالتها، يمكن الاحتراز منها^(١) غالباً؛ فوجب أن لا يُعتدَّ بها^(٢)، كما لو كان معه ثوبان طاهرٌ ونجسٌ، فصلَّى في النجس.

قيل له: من كان معه ثوبٌ طاهرٌ، فهو قادرٌ على السَّترِ وترك النجاسة؛ فلم يجز له استعمالها، وفي مسألتنا لا يقدر على ترك النجاسة؛ إلا بترك السَّتر؛ فلذلك عُفيَ عنها^(٣). هذا/ إذا كانت في بعض الثوب، أو كان^(٤)/ ربه طاهراً^(٥).

[٤٦/أ(م)]

[٣٤/أ(س)]

[٣٦٠/٣] [مسألة: الصلاة في ثوب أصابت النجاسة كله، ولم يجد ما يزيلها به]

فأما إذا كان معه ثوبٌ مملوء دماً، فهو بالخيار بين^(٦) أن يصلي فيه^(٧)، أو يصلي قاعداً عرياناً^(٨)، وذلك^(٩) في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف - رضي الله عنهما^(١٠) - .^(١١) وقال محمد - رحمه الله^(١٢) - : يصلي فيه^(١٣).

وجه قولهما: إن إزالة^(١٤) النجاسة والسَّتر كُلّ واحدٍ منهما شرطٌ كالآخر، وفي كُلّ واحدٍ منهما مُغلَظٌ، ومُخَفَّفٌ^(١٥)، والمعفو عنه منهما^(١٦) سواء؛ فلم يكن لإحداهما مزية على على الآخر،/ فكان مخيراً في أن يأتي بأيهما شاء.

[٣١/أ(ك)]

(١) في (ك): عنها.

(٢) في (م): فوجب أن يعيدها.

(٣) الاعتراض والجواب عنه بنصه في التجريد للقُدوري ٦٠٧/٢.

(٤) في (م): هذا إذا كان في بعض الثوب، وكان.

(٥) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٧٨/١، الهداية للمرغيناني ٤٦/١، المختار للموصلي ٤٦/١.

(٦) قوله (بين): ساقطة من (م).

(٧) في (ك): معه.

(٨) في (م)، و (ك): أو يصلي عرياناً قاعداً.

(٩) قوله (ذلك): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) مخير بين أن يصلي فيه بركوع وسجود، أو يصلي عرياناً بالإجماع قائماً، أو قاعداً وهو أفضل.

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٧٨/١، بدائع الصنائع للكاساني ١١٧/١، البرهان للطرابلسي ص ٣٣٢.

(١٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٣) يصلي فيه بركوع وسجود، ولا يصلي عرياناً، وهو قول زُفر.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٨٧/١، الفقه النافع للسمرقندي ١٧٨/١، البرهان للطرابلسي ص ٣٣٢.

(١٤) قوله (إزالة): ساقطة من (م).

(١٥) في (م)، و (ك): مخفف ومغلَظ.

(١٦) في (م): والمعفو عنه فيهما.

وجه قول محمد - رحمه الله^(١) - : [١] أن السّتر آكد؛ لأنه يجب للصلاة ولغيرها، ويلزمه بتركه في الطواف دم^(٢)، ولا يوجد ذلك في النجاسة.

[٢] ولأنه إذا صلى في الثوب أتى^(٣) بالسّتر وبالأركان، وإذا صلى عرياناً ترك السّتر وفعل^(٤) الأركان، فكان فعل الأركان أولى. والجواب: • إنه إذا صلى قاعداً فقد أتى ببعض السّتر، وبما قام مقام الأركان، وترك استعمال النجاسة، وإذا صلى قائماً فقد استعمل النجاسة، وأتى بالأركان ناقصاً؛ فتساويا^(٥) من هذا الوجه.

• ومع النجاسة أيضاً ترجيح آخر؛ وهو وجوب إزالتها من جميع^(٦) البدن، وستر العورة يختص ببعضه.

[٣٦١/٤] مسألة: صلاة من لم يجد ثوباً [

[٣٦٢/٥] مسألة: صفة صلاة من صلى عرياناً [

قال: ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً،^(٧) قاعداً، يؤمى بالركوع والسجود^(٨).^(٩)

وقال زُفر^(١٠): يصلي قائماً، وبه قال الشافعي^(١١).....

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٣٠٨/٢ .

(٣) في (م) : فقد أتى .

(٤) في (م) : ترك فعل الأركان . وفي (ك) : ترك السّتر والأركان .

(٥) في (م) : فقد تساويا .

(٦) في (م) : من حديث .

(٧) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٦/١ ، المختار للموصلي ٤٦/١ ، كنز الدقائق للتسفي ص ١١ .

(٨) في (م) : يؤمى بالركوع والسجود عند علمائنا الثلاثة .

(٩) يصلي من لم يجد ثوباً قاعداً على وجه الاستحباب والأفضلية، فإن صلى قائماً أجزأه .

انظر: التجريد للقندوري ٦٠٨/٢ ، الهداية للمرغيناني ٤٦/١ ، المختار للموصلي ٤٦/١ .

وهو وجه عند الشافعية، وهو مذهب الحنابلة .

انظر: رؤوس المسائل للعكبري ٢١٦/١ ، المحرر لأبي البركات ٤٦/١ ، الإنصاف للمرداوي ٤٦٤/١ .

(١٠) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٧٩/١ ، الهداية للمرغيناني ٤٦/١ ، المختار للموصلي ٤٦/١ .

(١١) وهو المذهب، وفي وجه ثالث: أنه مختار بين القعود والقيام .

انظر: حلية العلماء للقفال ٦٧/٢ ، البيان للعصامي ١٢٧/٢ ، المجموع للنووي ١٨٢/٣ .

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة .

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ٦٤ ، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٥٩ ، حاشية الدسوقي ٢٢١/١ .

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٦٦٤/١ ، المحرر لأبي البركات ٤٦/١ ، الإنصاف للمرداوي ٤٦٤/١ .

- رحمه الله (١) -.

وجه قولهم: [١] إنه يَقْدِر على ستر العورة المغلطة، وترك صفة الأركان، أو فعل الأركان وكشف العورة؛ فكان ستر العورة أولى،^(٢) ألا ترى أن صفة الأركان يجوز تركها في النافلة،^(٣) ولا يجوز ترك الستر بحال^(٤).

[٢] والستر أيضاً يجب لحق الله تعالى، ولحق الآدمي^(٥)،^(٦) وصفة الأركان تجب لحق الله تعالى؛ فكان الستر أولى وأكد^(٧)؛ ففعله يكون^(٨) أولى.^(٩)

وجه قول زُفر: أن القيام ركن؛ فلا يجوز تركه لأجل العجز عن الكسوة، أصله القراءة. الجواب: • إن عندنا لا يترك القيام لأجل العجز عن الكسوة؛ لكن ليحصل له الستر، وهذا لا يوحد في القراءة.

• ولأن عجزه عن الكسوة^(١٠) لا يُسقط القيام ولكن وجبا جميعاً؛ فكان عليه فعل أولاهما إذا لم يمكن الجمع بينهما.

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) في (م) : فكان ستر العورة مع ترك صفة الأركان أولى.

(٣) انظر: المختار للموصلي ٦٧/١ .

(٤) قوله (بحال) : ساقطة من (ك) .

(٥) في (م) : وحق الآدمي .

(٦) المحكوم به، إما حقوق لله تعالى خالصة، أو حقوق للعباد خالصة، أو حقوق مشتركة.

المراد بحق الله تعالى: ما يتعلّق به النفع العام من غير اختصاص بأحد، فينسب لله تعالى لعظم خطره، وشغل نفعه، كالزنا في باب الحدود.

المراد بحق العبد: هو ما يتعلّق به مصلحة خاصة، كحرمة مال الغير، وملك المبيع والثمن، ونحو ذلك.

المراد بالحقوق المشتركة، ما اجتمع فيه الحقان، ويكون تارة حق الله هو الغالب، كحد القذف، وتارة حق العبد هو الغالب، كالقصاص.

انظر: كشف الأسرار للبخاري ٢٣٠/٤، فتح الغفار لابن نجيم ٥٩/٣، زبدة الوصول للكراماسي ٦٣٤/١ .

(٧) في (م) : فكان الستر أكد.

(٨) قوله (يكون) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) انظر: التجريد للقندوري ٦٠٨/٢ .

(١٠) في (م) ، و (ك) : الستر.

[فصل: في بيان أحكام النية في الصلاة]

قال: وينوي الصلاة^(١) التي يدخل فيها، بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل.
والكلام في هذا يقع في مسائل:

[٣٦٣/١] مسألة: نية الدخول في الصلاة

منها: أن النية شرط^(٢).

- [١] لحديث أبي هريرة/ أن النبي ﷺ قال: (إن الله تعالى^(٣) لا ينظر إلى صوركم وأموالكم؛ وإنما^(٤) ينظر إلى قلوبكم، وأعمالكم)^(٥).
[٢] وقال النبي ﷺ: (الأعمال بالنيات)^(٦) (٧) و لم يفصل^(٨).
[٣] ولأنها عبادة مقصودة، كالإيمان^(٩).

[٣٦٤/٢] مسألة: تقديم نية الصلاة

ومنها: جواز تقديم النية^(١٠).

- [١] لقوله ﷺ: (الأعمال بالنيات)^(١٢) و لم يفصل.
[٢] ولأنها عبادة؛ فجاز تقديم نيتها عليها، كالصوم.

(١) في (م) : للصلاة.

(٢) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٢٤، الفقه النافع للسمرقندي ١/١٧٩، المختار للموصلي ١/٤٥.

(٣) قوله (تعالى) : لم ترد في (ك).

(٤) في (م) : إلى صوركم وأموالكم، ولكن.

(٥) أخرجه أحمد في الزهد ص ٤٦، وابن أبي حاتم في العجل ٢/١٣٤، وأبو نعيم في الحلية ٤/٩٨، قال ابن أبي حاتم

في العجل (٢/١٣٤) : ((قال أبي: إنما هو عن أبي هريرة موقوف، حدثنا به أبو نعيم عن جعفر موقوف)).

وأخرجه ابن عدي في الكامل ٤/٣٢٦ من طريق عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، عن أبي المليح، عن أبي هريرة به.

قال البخاري: عبيد الله بن أبي حميد، أبو الخطاب، عن أبي المليح، منكر الحديث.

(٦) قوله (النبي) : لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) في (م) : إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى.

(٨) سبق تخريجه (ص ١٢٢)، هامش رقم (٢)، المسألة رقم [٢٥/٨].

(٩) قوله (و لم يفصل) : ساقطة من (ك).

(١٠) في (ك) : فجاز تقديم نيتها عليها، كالصوم.

(١١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/١٧٩، الهداية للمرغيناني ١/٤٦، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(١٢) سبق تخريجه (ص ١٢٢)، هامش رقم (٢)، المسألة رقم [٢٥/٨].

[٣٦٥/٣] مسألة: الفصل بين النية وتحريمة الصلاة

ومنها: أن التقدم يجوز بشرط أن لا يقطع بينها^(١) وبين الدخول بعمل^(٢).
لأن ذلك لا تدعو الحاجة إليه، والتقدم^(٣) يجوز منه مقدار الحاجة، يُبين^(٤) ذلك أنه لما^(٥)
احتيج في نية الصوم إلى التقدم^(٦) على وجه ينقطع عن طلوع الفجر جُوز ذلك.

[٣٦٦/٤] مسألة: نية صلاة الفرض

[٣٦٧/٥] مسألة: نية صلاة القضاء

ومنها: أن صلاة الفرض تحتاج^(٧) إلى نية/التعيين،^(٨) وكذلك^(٩) القضاء.^(١٠)
وعن الشافعي^(١١) - رحمه الله^(١٢) -: أنه يحتاج مع نية التعيين إلى نية الفرض^(١٣).
وهذا لا يصح؛ لأن نية التعيين تتضمن ذلك.

- (١) في (م): بشرط لا تقع بينهما.
(٢) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/١٧٩، الهداية للمرغيناني ١/٤٦، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.
(٣) في (م): لا تدع للحاجة إليه، ثم يجوز.
(٤) في (م)، و (ك): تبين.
(٥) قوله (لما): ساقطة من (م).
(٦) في (م): إلى النية ثم على.
(٧) في (م): تفتقر.
(٨) فيعين فرض الوقت، كالظهور؛ لتمييزها عن غيرها، ولا يكفي نية مطلق الصلاة، ولا يجب أن ينوي أنها فريضة عليه؛ لأن نية التعيين والتمييز للصلاة تتضمن ذلك، فالظهور لا يكونان في حق هذا إلا قرضاً.
انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٢٥، الهداية للمرغيناني ١/٤٦، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.
وبه قال المالكية، ووجه للشافعية، ورواية للحنابلة هي الأشهر عندهم.
انظر للمالكية: التلقين للبغداد ١/٩٤، عقد الجواهر لابن شاس ١/٩٧، الذخيرة للقراقي ٢/١٣٥.
وللشافعية: المهذب للشيرازي ١/٢٣٦، البيان للعمري ٢/١٦١، المجموع للنووي ٣/٢٧٩.
وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١/٥٤٤، المنع لابن قدامة ص ٤٨، شرح الزركشي على الخرقي ١/٥٣٩.
(٩) في (ك): وكذا.
(١٠) فيعين لها نية القضاء؛ لتمييزها عن الأداء.
انظر: الهداية للمرغيناني ١/٤٦، الاختيار للموصلي ١/٤٨، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.
(١١) وهو الأصح عند الأكثرين منهم.
وجهه: لتمييز عن ظهر الصبي، وظهر من صلى وحده، ثم أدرك جماعة يصلون فصلاًها معهم.
انظر: المهذب للشيرازي ١/٢٣٦، البيان للعمري ٢/١٦١، المجموع للنووي ٣/٢٧٩.
وهي رواية للحنابلة.
انظر: المغني لابن قدامة ١/٥٤٤، المنع لابن قدامة ص ٤٨، شرح الزركشي على الخرقي ١/٥٣٩.
(١٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
(١٣) في (م): أنه يحتاج إلى نية الفرض مع نية التعيين.

[٣٦٨/٦] مسألة: نية صلاة النافلة [

فأما صلاة النافلة، فلا تحتاج إلى أكثر من نية الصلاة.^(١)
 وذلك لأن النية شرطٌ يُصَيَّرُ^(٢) الفعل قُرْبَةً، ويكفي في ذلك نية^(٣) الصلاة.
 ولا يُشبهه الفرض؛ لأن فيه صفة زائدة على كونها^(٤) صلاة؛ فلا بُدَّ أن^(٥) ينويها.

(١) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٢٥، الهداية للمرغيناني ١/٤٦، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(٢) في (م): معتبرة ليصير.

(٣) في (م): بنية.

(٤) في (م)، و (ك): كونه.

(٥) في (م): من أن.

[فصل : في بيان أحكام القبلة في الصلاة]

قال: ويستقبل القبلة؛ إلا أن يكون خائفاً فيصلّي إلى أي جهة قدّر^(١).

[٣٦٩/١] مسألة: الأصل في مشروعية استقبال القبلة في الصلاة [

والأصل في ذلك^(٢): [١] قوله تعالى: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٣).

[٢] وإجماع المسلمين على فعله.^(٤)

[٣٧٠/٢] مسألة: استقبال القبلة للخائف [

وأما الخائف^(٥): [١] فلقوله تعالى: ﴿ فَأَيُّمًا تُولُؤْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾^(٦).

[٢] ورؤي عن النبي ﷺ أنه قال: (فإن كان الخوف أشد من ذلك / [٣١/ب(ك)]

فصلّوا مستقبلين^(٧) القبلة، ومستدبريها^(٨)).

[٣٧١/٣] مسألة: الاشتباه في القبلة [

قال - رحمه الله^(٩) - : فإن اشتبهت عليه القبلة، وليس بحضرته من يسأله عنها، اجتهد

وصلّي.^(١٠)

وذلك أنه^(١١) إذا كان بحضرته من يسأله عنها، فهو قادرٌ على معرفة الجهة بالخير؛ فلا

يجوز له الاجتهاد، كالحاكم إذا قدر على النص؛ فإنه لا يجوز له الاجتهاد.^(١٢)

(١) في (م)، و (ك) : قدر عليها.

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٧/١، المختار للموصلي ٤٥/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(٣) سورة البقرة، الآية رقم (١٤٤).

(٤) انظر: الأوسط لابن المنذر ٦٧/٣، المغني لابن قدامة ٤٨١/١، المجموع للنووي ١٨٩/٣.

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٧/١، المختار للموصلي ٤٦/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(٦) سورة البقرة، الآية رقم (١١٥).

(٧) في (ك) : مستقبلين.

(٨) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا... ﴾ برقم (٤٥٣٥) ٢٠٤/٣.

(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٠) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٧/١، المختار للموصلي ٤٧/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(١١) في (م) : لأنه.

(١٢) في (م) : لأنه قادر على بناء الحكم على النص.

فأما إذا لم يجد من يسأله؛ اجتهد وصلّى^(١)، والأصل في حواز ذلك:

[١] أن الصحابة - رضي الله عنهم - ^(٢) اجتهدوا في القبلة وأخطؤا^(٣)، ولم ينكر ذلك عليهم النبي ﷺ،

ونزل^(٤) قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(٥).

[٢] ولأن الأمة/ اجتمعت على حواز الاجتهاد في القبلة،^(٦) وجعلوا ذلك أصلاً^(٧) للاجتهاد

في الأحكام.

[٣٧٢/٤] مسألة: من اشبهت عليه القبلة فاجتهد وصلّى، وعلم بعد الصلاة أنه أخطأ [

قال: فإن عِلِمَ أنه أخطأ^(٨) القبلة^(٩) بعد ما صلّى؛ فلا إعادة عليه.^(١٠)

وقال الشافعي^(١١) - رحمه الله^(١٢) -: عليه الإعادة.

لنا: [١] ما رُوِيَ في حديث عبد الله بن

(١) قوله (وصلّى): ساقطة من (م)، و (ك).

(٢) في (م): ما رُوِيَ أن أصحاب رسول الله ﷺ اجتهدوا. وفي (ك): أن أصحاب رسول الله ﷺ اجتهدوا.

(٣) في (م): فأخطؤا. وفي (ك): وأخطؤوها.

(٤) في (م): فلم ينكر عليهم رسول الله ﷺ فنزل.

(٥) سورة البقرة، الآية رقم (١١٥).

(٦) انظر: المغني لابن قدامة ١/٤٩٠.

(٧) في (م): أصلي.

(٨) في (ك): قد أخطأ.

(٩) قوله (القبلة): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) تحرير محل الخلاف:

إن كان الخطأ بمئة، أو يسرة، جازت صلاته بالاتفاق.

انظر: التجريد للقُدوري ١/٤٥٤، المهذب للشيرازي ١/٢٢٩، رؤوس المسائل للزمخشري ص ١٤٢.

وإن كان مستديراً للقبلة، فهو محل الخلاف؟

فلا إعادة عليه عند الحنفية.

انظر: التجريد للقُدوري ١/٤٥٤، مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ١/٤٧.

وبه قال المالكية إذا خرج الوقت، والشافعي في القديم، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٩٢، عيون المجالس للبغدادي ١/٢٨٣، التاج والإكليل للمواف ٢/١٩٩.

وللشافعية: المهذب للشيرازي ١/٢٢٩، البيان للعمري ٢/١٤٣، المجموع للنووي ٣/٢٢٥.

وللحنابلة: مختصر الخِرقي ص ٤١، رؤوس المسائل للعكري ١/١٧١، المغني لابن قدامة ١/٥١٤.

(١١) وهو قوله الجديد، وهو الأصح والأظهر عند الشافعية.

انظر: التنبيه للشيرازي ص ٣٨، البيان للعمري ٢/١٤٤، المجموع للنووي ٣/٢٢٥.

وبه قال المالكية إذا كان في الوقت، استحباباً.

انظر: المدونة لسحنون ١/٩٢، عيون المجالس للبغدادي ١/٢٨٣، التاج والإكليل للمواف ٢/١٩٩.

(١٢) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

عامر^(١) قال: كُنَّا مع أصحاب النبي ﷺ في ليلة مظلمة، فاشتبهت علينا القبلة، فصلَّى كل واحدٍ منَّا^(٢) إلى جهة، وخطَّ بين يديه خطاً، فلما أصبحنا وجدنا تلك الخطوط لغير^(٣) القبلة وذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال: (تمت صلاتكم)^(٤)، وفي رواية: (فلا إعادة عليكم)^(٥)، ونزلت الآية^(٦).

[٢] ولأن الاشتباه عُذرٌ، وكل جهةٍ جازت الصلاة إليها حال^(٧) العُذر لا يجب القضاء عند زواله، أصله حال الخوف.

فان قيل: إنه تيقَّن تبَيَّن^(٨) الخطأ في القبلة في صلاة^(٩) بعينها؛ فوجب أن تلزمه^(١٠) كما لو كان

(١) عبد الله بن عامر: عبد الله بن عامر بن ربيعة، حليف بني عدي، ثم الخطاب، أبو محمد، والده من كبار الصحابة توفي النبي ﷺ وله أربع، جلَّ روايته عن الصحابة، توفي سنة (٨٥هـ)، وهو الأصغر، وأخوه عبد الله أيضاً الأكبر. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٦٣/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٢٨٧/٣، الإصابة لابن حجر ٣٢٩/٢.

(٢) في (م): منهما.

(٣) في (م): إلى غير.

(٤) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده برقم (١١٤٥)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١١/٢، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه قال: (أظلمت مرة ونحن في سفر، واشتبهت علينا القبلة، فصلَّى كل رجلٍ منا حياله، فلما أُنجليت إذا بعضنا صلَّى لغير القبلة، وبعضنا قد صلَّى للقبلة، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: (مضت صلاتك) ونزلت ﴿فَأَيْتَمَّاتُؤَلُّوْا فَمِمَّ وُجْهَ اللَّهِ﴾).

وأخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلِّي لغير القبلة في الغيم، برقم (٣٤٥) ١٧٦/٢، وفي كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، برقم (٢٩٥٧) ١٨٨/٥، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من يصلِّي لغير القبلة وهو لا يعلم، برقم (١٠٢٠) ٣٢٦/١، والدارقطني في السنن ٢٧٢/١، والبيهقي في الكبرى ١١/٢، بلفظ: (كنا مع النبي ﷺ في سفر، في ليلة مظلمة، فلم نذكر أين القبلة، فصلَّى كل رجلٍ منا على حياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فنزل: ﴿فَأَيْتَمَّاتُؤَلُّوْا فَمِمَّ وُجْهَ اللَّهِ﴾).

حسنه أحمد شاكر في تحقيقه على سنن الترمذي (١٧٧/٢)، والألباني في صحيح سنن الترمذي (٣٤٥) ٢٠٣/١، وصحيح سنن ابن ماجه برقم (٨٣٥) ١٦٨/١، وإرواء الغليل برقم (٢٩١).

(٥) قريباً من هذه الرواية، أخرجه والدارقطني ٢٧٢/١، والبيهقي في الكبرى ١١/٢، والحاكم في المستدرک ٢٠٦/١ عن جابر رضي الله عنه قال: (مملينا ليلة في غيم، وخفيت علينا القبلة... فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: (قد أحسنتم، ولم يأمرنا أن نعيد)، قال البيهقي (١٢/٢): ((ولم نعلم لهذا الحديث إسناداً صحيحاً قوياً))، وقال أحمد شاكر: ((إسناده ضعيف؛ ولكنه يصلح شاهداً، فعلم أن للواقعة أصلاً معروفاً)) (سنن الترمذي ١٧٧/٢).

(٦) في (م): الآية المتقدمة.

(٧) في (م): في حال.

(٨) قوله (تبَيَّن): ساقطة من (م)، و(ك).

(٩) في (ك): صلاة مفروضة.

(١٠) في (م): فوجب عليه الإعادة.

قيل له: . إذا كان عمكة فيه روايتان؛ يجوز في إحداها (٢)، فلم (٣) تُسلم ذلك. وإن سلمنا فهناك قد (٤) انتقل من اجتهاد إلى يقين (٥)، فهو كالحاكم إذا ظهر له النص، ومن ليس بعمكة انتقل من اجتهاد إلى اجتهاد، والاجتهاد لا يبطل بالاجتهاد (٦) (٧).

[٣٧٣/٥] مسألة: من اشبهت عليه القبلة فاجتهد وصلى، وعلم وهو في الصلاة أنه أخطأ [

قال: وإن علم ذلك وهو في الصلاة استدار إلى القبلة (٩)، وبني (١٠) والأصل في ذلك (١١)، أن (١٢) فرضه تغير حين عِلِمَ القبلة (١٣)؛ فكان عليه أن يتوجه إليها. وأما الاستدارة والبناء (١٤) في الصلاة، كما روي (١٥) أن أهل قباء لما (١٦) بلغهم نسخ صلاة الفجر فاستداروا إليها. (١٧)

- (١) مكة: هي مكة المكرمة، أم القرى، وبلد الله الحرام، قبله المسلمين، فتحها النبي ﷺ في رمضان سنة ثمان من الهجرة، فدخل الناس في دين الله أفواجا، يقصدها المسلمون في حجهم.
- انظر: معجم البلدان للحموي ١/٤٧٥، مراصد الإطلاع لابن عبد الحق ٣/١٣٠٣، الروض للحميري ص ٩٣.
- (٢) في (ك): أحديهما.
- (٣) في (م): زيادة: [وروي ابن رستم عن محمد فيمن اجتهد بعمكة فبان له الخطأ، أنه لا إعادة عليه، وهو الأقيس]. وهي تكرار لمسألة يأتي ذكرها قريبا.
- (٤) في (م): ولا. وفي (ك): فلا.
- (٥) في (م): فإن سلمنا فنقول هناك انتقل.
- (٦) في (ك): تيقن.
- (٧) في (م): الاجتهاد.
- (٨) قاعدة من القواعد الأصولية المشهورة، يعبر عنها بعضهم بقوله: (الاجتهاد لا ينقض بخله)، أو (الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد).
- انظر: التحرير لابن المصام ٤/٢٣٤، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٠١، الأشباه والنظائر لابن نجيم ١/١٠٥.
- (٩) في (م)، و (ك): استدار إليها.
- (١٠) انظر: الهداية للصرغيناني ١/٤٧، المختار للموصلي ١/٤٧، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.
- (١١) قوله (والأصل في ذلك): ساقطة من (م).
- (١٢) في (م): لأن.
- (١٣) في (م): بالقبلة.
- (١٤) قوله (إليها. وأما الاستدارة والبناء): ساقطة من (م)، و (ك).
- (١٥) في (م): والأصل في ذلك ما روي.
- (١٦) قوله (لما): ساقطة من (م)، و (ك).
- (١٧) متفق عليه، البخاري في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة، برقم (٤٠٣) ١/١٤٩، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، برقم (٥٢٦/١٣) ١/٣٧٥.

[٣٧٤/٦] مسألة: من اشتبهت عليه القبلة وهو بمكة فاجتهد وصلى، وعلم بعد الصلاة أنه الخطأ [وروى^(١) ابن رستم^(٢) عن محمد^(٣) - رحمه الله^(٤)]: فيمن اجتهد بمكة فبان له الخطأ، أنه لا إعادة عليه، وهو الأقيس.^(٥)

[٣٧٥/٧] مسألة: من اشتبهت عليه القبلة فأداه اجتهاده إلى جهة، فصلّى إلى غيرها [وقد قال^(٦) أبو حنيفة - رحمه الله^(٧)، -، ومحمد^(٨)، فيمن أداه^(٩) اجتهاده/ إلى جهة، فصلّى [٣٥/٣٥] إلى غيرها،^(١٠) فصلاته فاسدة، وإن علم أنه أصاب القبلة.^(١١) لأنه ترك فرضاً لزمه عند الافتتاح، فصار كمن ترك الطهارة، أو ترك^(١٢) النية. وقال أبو^(١٣) يوسف^(١٤) - رحمه الله^(١٥): لا إعادة عليه. لأن المقصود بالاجتهاد إصابة القبلة، وقد حصل ذلك، فصار كمن شك في إناءين؛ فتوضأ بالطاهر من غير^(١٦) اجتهاد وهو لا يعلم به.^(١٧)

- (١) في (ك): وقد روى.
- (٢) ابن رستم: هو إبراهيم بن رستم، أبو بكر المروزي، ثقة على محمد بن الحسن، وروى عنه النوادر، وسمع من مالك، وشعبة، وحجاج، ثقة عليه الجرم الغفير، روى عنه أحمد، وأبو خيثمة، وغيرهما، توفي سنة (٢١١هـ). انظر: الجواهر المضية للقرشي ٨٠/١، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٨٦، الفوائد البهية للكنوي ص ٩.
- (٣) انظر: التجريد للقدوري ٤٥٤/١، البحر الرائق لابن نجيم ٥٠٠/١، الدر المختار للحصكفي ٤٣٣/١. وقيل: من كان بمكة عليه إصابة عين الكعبة مطلقاً، سواء كان معانداً لها، أم لا، فإن صلى وأخطأ القبلة، تلزمه الإعادة، قال في البحر الرائق (٤٩٥/١): والأصح أنه كالعائب عليه إصابة جهتها، وهو المختار.
- (٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٥) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٥٠٠/١، حاشية ابن عابدين ٤٣٣/١.
- (٦) في (م): وقال.
- (٧) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٨) وهو ظاهر الرواية.
- انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٢١/١، بدائع الصنائع للكاظمي ١١٩/١، تبين الحقائق للزيلعي ١٠٣/١.
- (٩) في (م): أدى.
- (١٠) فصلّى إلى غيرها من غير تحري. انظر: بدائع الصنائع للكاظمي ١١٩/١.
- (١١) وإن أخطأ لا تجزئه بالإجماع. انظر: بدائع الصنائع للكاظمي ١١٩/١.
- (١٢) في (م): وترك.
- (١٣) في (م): أبي يوسف.
- (١٤) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٢١/١، بدائع الصنائع للكاظمي ١١٩/١، تبين الحقائق للزيلعي ١٠٣/١.
- (١٥) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٦) في (م)، و (ك): بغير.
- (١٧) انظر: بدائع الصنائع للكاظمي ١١٩/١.

[تابع^(١)] [مسألة: استقبال القبلة للخائف]

وقد قالوا: يجوز ترك التوجه عند الخوف.^(٢)

ولا فرق أن يكون ذلك من سُبُع، أو عِدْوٍ، أو يكون في البحر على خشبة يخاف

الانحراف^(٣)، / وما أشبه ذلك؛ لأن شرائط الصلاة تسقط حال العذر^(٤). [٤٧/ب(٢)]

والله أعلم^(٥).

(١) انظر: (ص ٤٥٩)، المسألة رقم [٣٧٠/٢].

(٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٢٠، بدائع الصنائع للكاساني ١/١١٨.

(٣) في (م): الغرق.

(٤) في (م): حال العذر مع الضرورة.

(٥) قوله (والله أعلم): لم ترد في (م)، و(ك).

باب صفة الصلاة

[فصل: في أحكام الركعة الأولى من الصلاة]

[٣٧٦/١] مسألة: فروض الصلاة

قال - رحمه الله - : فرائض الصلاة ست: التحريمة، والقراءة، والقيام،^(١) والركوع، والسجود، والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد، وما زاد على ذلك فهو سنة.^(٢)

أما التحريمة؛ فلقوله^(٣) ﷺ: (لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه؛ فيغسل وجهه، ثم يديه، ثم يمسح برأسه، ثم يغسل رجله، ثم يكبر)^(٤).

وأما القيام؛ [١] فلقوله تعالى: ﴿يَذْكُرُونَ/ اللّٰهَ قِيَامًا وَقُعُودًا﴾^(٥)، قيل: نزلت^(٦) في [٣٢/أ(ك)] الصلاة.^(٨)

[٢] ورؤي أن النبي ﷺ قال^(٩) لرافع بن خديج: (صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك)^(١٠) (١١).

وأما القراءة؛ [١] فلقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْ.....

(١) في (م)، و (ك) : والقيام، والقراءة.

(٢) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/١٨١، الهداية للمرغيناني ١/٤٧، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

قال سراج الدين الغزنوي في زبد الأحكام (ص ٧٨): ((واتفقوا على أن فروض الصلاة ستة: تكبيرة الافتتاح، والقيام، والقراءة، والركوع، والسجود، والقعدة الأخيرة، واختلفوا فيما زاد عليها)).

(٣) في (م)، و (ك) : فلما روي عن النبي أنه قال.

(٤) سبق تخريجه (ص ٨٧)، هامش (٣) المسألة رقم [٢/٢] المشهور بحديث المسيء صلاته، أو تعليم الأعراي.

(٥) في (م) : {الذين يذكرون}.

(٦) سورة آل عمران، الآية رقم (١٩١).

(٧) في (ك) : نزلت الآية.

(٨) انظر: جامع البيان للطبري ٣/٥٥٠، أحكام القرآن للجصاص ٣/٢٤٧، الجامع لحكام القرآن للقرطبي ٤/٣٠١.

(٩) في (ك) : وروي عن النبي ﷺ أنه قال.

(١٠) قوله (فإن لم تستطع فعلى جنبك) : ساقطة من (م).

(١١) أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب، برقم (١١١٧) ١/٣٤٨.

من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

الْقُرْآنِ ﴿١﴾، والأمر يقتضي الوجوب، ﴿٢﴾ والقراءة لا تجب خارج الصلاة؛ فدلّ على أن المراد به في الصلاة.

[٢] وقد قال النبي ﷺ: (لا صلاة إلا بقراءة) ﴿٤﴾.

وأما الركوع والسجود؛ [١] فلقوله تعالى: ﴿ ارْكَعُوا ﴾ ﴿٥﴾ وَاسْجُدُوا ﴿٦﴾.

[٢] وقال النبي ﷺ للأعرابي لما علّمه الصلاة: (ثم اركع

حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع حتى تطمئن قائماً) ﴿٨﴾، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً) ﴿٩﴾.

وأما القعدة آخر ﴿١٠﴾ الصلاة؛ فلقوله ﷺ لابن مسعود: (إذا رفعت رأسك من آخر

سجدة، وقعدت، فقد تمت صلاتك) ﴿١١﴾.

[٣٧٧/٢] [مسألة: مقدار القعدة الأخيرة في الصلاة]

وأما تقديرها بقدر ﴿١٢﴾ التشهد؛ فلما روي عن عليّ - ﷺ ﴿١٣﴾ - أنه قال: (إذا رفع

الرّجل رأسه من آخر سجدة، وقعد قدر التشهد؛ فقد تمت)

(١) سورة المزمل، الآية رقم (٢٠).

(٢) الأمر المجرد عن القرائن يدل على الوجوب عند جمهور العلماء، وهو الأصل فيها.

انظر: تقريب الوصول لابن جزى ص ١٨١، سلاسل الذهب لبدر الدين الزركشي ص ٢٠٣، فوائح الرحمات

لابن نظام الدين ٣٧١/١. وانظر: (ص ٢٥٩)، هامش (١١)، المسألة رقم [١٥٠/٩].

(٣) في (م)، و (ك)؛ وقال ﷺ.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاشة في كل ركعة ...، برقم (٣٩٥/٤١) ٢٩٧/١ من

حديث أبي هريرة ﷺ.

(٥) في الأصل، و (م)؛ {واركعوا} بالواو، وهو خطأ في الآية الكريمة.

(٦) سورة الحج، الآية رقم (٧٧).

(٧) في (م)؛ وقال ﷺ.

(٨) في (م)؛ واقفاً.

(٩) سبق تخريجه (ص ٨٧)، هامش رقم (٣) المسألة رقم [٢/٢].

(١٠) في (م)؛ في آخر.

(١١) أخرجه أحمد في المسند ٤٢٢/١، أبو داود في كتاب الصلاة، باب التشهد، برقم (٩٧٠) ٥٩٣/١، والدارقطني

٣٥٣/١، والبيهقي في الكبرى ١٧٤/٢. قال الألباني: ((شاذ بزيادة إذا قلت هذا أو قضيت هذا، فقد قضيت

صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد) والصواب أنه من قول ابن مسعود موقوفاً عليه))

صحيح سنن أبي داود، برقم (٨٥٦) ١٨٢/١.

(١٢) في (م)؛ وأما قدر التشهد.

(١٣) في (م)؛ كرم الله وجهه. وقوله (رضي الله عنه)؛ لم ترد في (ك).

صلاته (١)، (٢) وهذا لا يُعلم إلا من جهة التوقيف.

وإذا ثبت [أن] (٣) ما ذكرناه هو (٤) فرائض الصلاة، كان ما زاد عليه سنة (٥).

قال: فإذا دخل الرجل (٦) في صلاته كبر، ورفع يديه مع التكبير، حتى يحاذي بإهاميه شحمة (٧) أذنيه.

[تابع (٨)] [مسألة: فروض الصلاة]

أما التكبير، فقد ذكرناه (٩).

[٣٧٨/٣] [مسألة: رفع اليدين في تكبيرة الإحرام]

وأما الرفع (١٠) [١] فلما رُوِيَ في حديث أبي حميد السَّاعِدِي (١١): (أن النبي ﷺ كان إذا كبر عند فاتحة (١٢) الصلاة رفع يديه (١٣).

(١) أخرجه الدارقطني في السنن برقم ٣٦٠/١ (٣) من طريق أبي عاصم، عن أبي عوانة، عن الحكم، عن عاصم، عن عليّ رضي الله عنه قال: (إذا قعد قدر التشهد فقد تمت صلاته)، قال في التعليق المغني (٣٦٠/١): ((تفرد به أبو عوانة عن الحكم، ولم يروه عنه غير أبي عاصم، وفي سماع الحكم من عاصم نظر)).

(٢) في (م): زيادة: [وقوله ﷺ لابن مسعود: (إذا قلتَ هذا، وقعتَ قدر هذا، فقد تمت صلاتك، فإن شئتَ أن تقوم فقم، وإن شئتَ أن تقعد فاقعد)].

(٣) من (م)، و (ك).

(٤) في (م): ما ذكرناه هو من.

(٥) أطلق اسم السنة وفيها واجبات؛ كقراءة الفاتحة عندهم، وضم السورة إليها، والقعدة الأولى، وإنما سماها سنة لأنه ثبت وجوبها بالسنة. انظر: الهداية للمرغيناني ٤٧/١، الجوهرة للحدادي ص ٦٤، اللباب للميداني ٨٠/١.

(٦) في (م): وإذا أراد الرجل الدخول.

(٧) في (م): شحمتي.

(٨) انظر: المسألة رقم [٣٧٦/١]، (ص ٤٦٥).

(٩) انظر: (ص ٤٦٥).

(١٠) أي رفع اليدين في تكبيرة الإحرام.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٤٨/١، المختار للموصلي ٤٨/١.

(١١) أبي حميد السَّاعِدِي: اختلف في اسمه، ف قيل: عبد الرحمن بن سعد بن مالك بن ساعدة، وقيل عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، وقيل غير ذلك، شهد أحداً وما بعدها، لم يبقَ له عقب، توفي آخر خلافة معاوية.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٨١٣/٤، أسد الغابة لابن الأثير ٧٥/٦، الإصابة لابن حجر ٤٦/٤.

(١٢) في (ك): افتتاح.

(١٣) أخرجه البخاري مختصراً في كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد، برقم (٨٢٨) ٢٦٦/١.

وأخرجه مختصراً ومطولاً أحمد في المسند (٤٢٤/٥)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، برقم

(٧٣٠) ٤٦٧/١، وفي باب من ذكر التورك في الرابعة، برقم (٩٦٣) ٥٨٨/١، والترمذي في كتاب الصلاة، =

وهذا الرفع سنة؛ لأن النبي ﷺ علّم الأعرابي الصلاة ولم يذكر له رفع اليد^(١).^(٢)
وروى ابن القاسم^(٣)^(٤) عن مالك^(٥): أن الرفع ضعيف في كل شيء.

[٣٥/ب(س)]

[٢] وقد اتفق^(٦) السلف على الرفع.

[٣] مع ما روي عن النبي ﷺ من فعله.^(٧)

[٣٧٩/٤] [مسألة: صفة رفع اليدين في تكبيرة الإحرام]

وأما صفة الرفع، فيرفع إلى شحمة^(٨) أذنيه.^(٩)

= باب ما جاء في وصف الصلاة، برقم (٣٠٤) ١٠٥/٢، وقال هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في كتاب التطبيق، باب فتح أصابع الرجلين في السجود، برقم (١١٠١) ٢١١/٢، وفي كتاب السهو، باب التكبير إذا قام من الركعتين، برقم (١١٨١) ٢/٣، وباب صفة الجلوس في الركعة التي يقضي فيها الصلاة، برقم (١٢٦٢) ٣٤/٣ وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، برقم (٨٦٢) ٢٨٠/١، وباب إتمام الصلاة، برقم (١٠٦١) ٣٣٧/١، والدارمي في سننه ٣١٣/١.

(١) في (م)، و (ك): اليدين.

(٢) سبق تحريجه (ص ٨٧)، هامش رقم (٣)، المسألة رقم [٢/٢].

(٣) في (م): إبراهيم بن القاسم.

(٤) ابن القاسم: هو عبد الرحمن بن القاسم، فقيه الديار المصرية، أبو عبد الله، سمع مالك بن أنس وتفق عليه، ولازمه عشرين سنة، قرع على أصوله وذبح عن مذهبه ونصره، أنفق أموالاً عظيمة في طلب العلم، حدث عنه أصبغ وغيره، روى له البخاري والنسائي، ولد سنة (١٢٨هـ) وقيل غير ذلك، وتوفي سنة (١٩١هـ).

انظر: تهذيب الكمال للزمري ٣٤٦/١٧، ٤٦٨/٣٤، تذكرة الحفاظ للذهبي ٣٥٦/١، الوافي للصفدي ٢٥٩١/١.

(٥) قال في المدونة (٦٨/١): ((قال ابن القاسم: كان رفع اليدين عند مالك ضعيفاً؛ إلا في تكبيرة الإحرام)).

انظر: المدونة لسحنون ٦٨/١، التلخيص للبغداد ١٠٢/١، المعونة للبغداد ٢١٥/١.

وروى أشهب عن مالك: إذا ركع رفع يديه.

وروى ابن وهب: إذا ركع، وإذا رفع.

انظر: التصريح لابن الجلاب ٢٢٦/١، عيون المجالس للبغداد ٢٨٨/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٢.

قال الشافعية: يرفع يديه عند كل خفض، ورفع.

وقال الحنابلة: يرفع يديه عند الركوع، والرفع منه، وفقاً لقول مالك في رواية ابن وهب عنه، وهو المذهب.

انظر للشافعية: البيان للعمري ٢٠٦/٢، المجموع للنووي ٣٠٩/٣، حاشية الجمل على شرح المنهج ٥٧/٢.

وللحنابلة: كتاب الإرشاد للشريف ص ٥٥، المغني لابن قدامة ٥٧٤/١، كشف القناع للبهقي ٣٤٦/١.

(٦) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٨، المغني لابن قدامة ٥٤٧/١، المجموع للنووي ٣٠٥/٣.

(٧) كحديث أبي حميد الساعدي المتقدم، وحديث وائل، والبراء، وأنس، وابن عمر رضي الله عنهم وسبق في ذكرها.

(٨) في (م): شحمتي.

(٩) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣/١، مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٤٨/١.

تعبير كتب ظاهر الرواية، واختيار الطحاوي في مختصره (ص ٢٦) هو (رفع يديه حذو أذنيه) وعبر القدوري

بقوله: (حتى يجاذي بإهاميه شحمة - شحمتي - أذنيه)، وقال المؤلف: (فيرفع إلى شحمة أذنيه).

ويظهر بينهما فرق دقيق، فعلى ظاهر الرواية يرفع يديه حذو أذنيه؛ أي مقابل أذنيه دون مس، وحذوته،

وحاذيته، أي صرت بجذائه، وهي الموازاة.

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله^(٢) - : إلى منكبيه^(٣).

لنا: [١] حديث وائل بن حُجر^(٤): (أن النبي ﷺ كان يرفع يديه حتى يحاذي أذنيه)^(٥)

[٢] ورَوَى البراء بن عازب^(٦): (جِذَاء أذنيه)^(٧).

[٣] وقال أنس: (كان النبي ﷺ إذا كَبَّرَ رفع يديه، ولم يجاوز أذنيه)^(٨).

- = انظر: المغرب للمطرزي ص ٦٧، مختار الصحاح للرازي ص ٦٩، المصباح المنير للفيومي ص ٦٩.
- أما تعبير القدوري، والأقطع، يكون برفع يديه حتى يحاذي بإهاميه شحمتي أذنيه وبرؤوس الأصابع فروع أذنيه، وفيه معنى مس شحمتي أذنيه، قال ابن نجيم (البحر الرائق ١/٥٣٢): ((والمراد بالمخاذاة أن يمسَّ بإهاميه شحمتي أذنيه))، وفي الباب للميداني (٨٠/١): ((يحاذي ويمسَّ بإهاميه شحمتي أذنيه؛ لأنه من تمام المخاذاة)).
- انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٢٢٨، الباب للميداني ٨٠/١، المختصر الضروري للهندي ص ٩٦.
- (١) انظر: البيان للعصاف ١٧٢/٢، فتح العزيز للرافعي ١/٤٧٥، المجموع للنووي ٣/٣٠٥.
- وبه قال المالكية، والحنابلة في المذهب، وفي رواية عندهم: يرفع إلى فروع أذنيه.
- انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٦٩، عيون المجالس للبغداد ١/٢٨٩، الدر الثمين لمياعة ص ١٩٣.
- وللحنابلة: المحرر لأبي البركات ١/٥٣، الإنصاف للسر داوي ٢/٤٥، كشف القناع للبهوتي ١/٣٤٦.
- (٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٣) ذكر بعض الشافعية في قدر رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ثلاثة أقوال:
- أحدها: أن يرفع يديه إلى حذو المنكبين.
- الثاني: أن يرفعهما إلى أن تحاذي رؤوس أصابعه أذنيه.
- الثالث: إلى أن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه، وإهاميه شحمتي أذنيه، وكفاه منكبيه.
- قال الرافعي في الشرح الكبير (١/٤٧٦): ((وكيف ما كان فظاهر المذهب الكيفية المذكورة في القول الثالث))
- انظر: البيان للعصاف ١٧٢/٢، المجموع للنووي ٣/٣٠٥، فتح الوهاب لزكريا الأنصاري ١/٧١.
- (٤) وائل بن حُجر: هو وائل بن حُجر بن ربيعة الحضرمي، أبو هنيذة، كان أبوه من ملوك حضرموت، وفد على رسول الله ﷺ فأدناه، وبسط له رداءه، وأجلسه معه عليه، وقال: اللهم بارك في وائل وولده، نزل الكوفة وعقبه بها كان مع عليّ ﷺ في صفين، توفي في خلافة معاوية.
- انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٥/٢٧١١، أسد الغابة لابن الأثير ٥/٤٠٥، الإصابة لابن حجر ٣/٦٢٨.
- (٥) قريباً من لفظ المؤلف، أخرجه أحمد في المسند ٤/٣١٦، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، برقم (٧٣٧) ١/٤٧٣، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب رفع اليدين حيال الأذنين، برقم (٨٧٩) ٢/١٢٢، وفيه:
- (فلما افتتح الصلاة كَبَّرَ ورفع يديه حتى حاذيًا أذنيه) وهذا لفظ النسائي، صححه الألباني في صحيح سنن النسائي برقم (٨٤٧) ١/١٩١.
- وأصل الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره.... برقم (٤٠١/٥٤) ١/٣٠١ بلفظ: (رفع يديه حين دخل في الصلاة. كَبَّرَ (وصف هام: حيال أذنيه) ثم التحف بشوبه).
- (٦) قوله (بن عازب) : لم ترد في (م) .
- (٧) أخرجه أحمد في المسند ٤/٣٠٣، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢٤١١) ١/٢١١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٩٦، والدارقطني ١/٢٩٣ بلفظ: (كان النبي ﷺ إذا كَبَّرَ لافتتاح الصلاة رفع يديه حتى يكون إهاماه قريباً من شحمتي أذنيه) وهذا لفظ الطحاوي.
- (٨) أخرجه الحاكم في المستدرک ١/٣٢٦، والدارقطني ١/٢٩٠، والبيهقي في الكبرى ٢/٩٩، بلفظ (رأيتُ رسول الله ﷺ كَبَّرَ فحاذى بإهاميه أذنيه) وهذا لفظ البيهقي.

وهذا يدل على بطلان قول طاووس^(١)،^(٢) ومالك أيضا^(٣)؛ أنه يرفع إلى فوق رأسه.

فإن قيل: في حديث ابن عمر قال: (رأيت رسول الله ﷺ^(٤) إذا افتتح الصلاة رفع^(٥) يديه حتى يحاذي منكبيه^(٦)).

قيل له: يحتمل أن يكون ذلك في وقت العذر، وقد بين ذلك وائل بن حجر، فقال: (قدمت عليهم في^(٧) العام القابل^(٨) فوجدتهم يرفعون أيديهم في الأكسية من البرد^(٩)).

[٣٨٠ / ٥] مسألة: صيغة تكبيرة الإحرام

قال: فإن قال بدلاً من التكبير، الله أجل، أو أعظم^(١٠)، أو الرحمن أكبر؛ أجزأه عند أبي حنيفة، ومحمد^(١٢) - رضي الله عنهما^(١٣) -، وقال أبو يوسف^(١٤) -

(١) طاووس: هو طاووس بن كيسان الخولاني، الهمداني بالولاء، أبو عبد الرحمن، شيخ أهل اليمن ومفتيهم، من أكابر التابعين، كان رأساً في العلم والعمل، أصله من الفرس، ومنشأه ومولد في اليمن سنة (٣٣هـ)، كان كثير الحج؛ حتى توفي حاجاً بالمزدلفة، أو بمحلى سنة (١٠٦هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٩٠/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٨/٥، الأعلام للزركلي ٢٢٤/٣.

(٢) انظر: مصنف عبد الرزاق، برقم (٢٥٢٦) ٧٠/٢، الأوسط لابن المنذر ٧٣/٣، المجموع للنووي ٣٠٧/٣.

(٣) لم أقف عليه من قول الإمام مالك رحمه الله، ولم أر من نسب إليه، قال ابن المنذر في الأوسط (٧٣/٣): ((وفيه قول ثالث روينا عن طاووس أنه قال...)) فذكره.

انظر: المدونة لسحنون ٦٩/١، النوادر والزيادات لأبي زيد القيرواني ١٧٠/١، عيون المجالس للبغداددي ٢٨٩/١.

(٤) في (م): ففي حديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان.

(٥) في (م): يرفع.

(٦) متفق عليه، البخاري كتاب الأذان، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء، برقم (٧٣٥).

٢٤١/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين عند المنكبين مع تكبيرة الإحرام... برقم (٣٩٠/٢١) ٢٩٢/١.

(٧) قوله (في): لم ترد في (ك).

(٨) في (م)، و (ك): العام الثاني.

(٩) سبق تخريجه (ص ٤٦٩)، هامش رقم (٥)، وهذا لفظ أحمد في المسند (٣١٩/٤).

(١٠) في (م): وأعظم.

(١١) في (م)، و (ك): أجزأه عند.

(١٢) عندهما: يجوز بكل لفظ يقصد به تعظيم الله، وبأي اسم من أسماء الله؛ كقول: الله العظيم، أو الله الجليل، أو الحمد لله، أو سبحان الله، أو لا إله إلا الله، ونحو ذلك.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١٤/١، التجريد للقدوري ٤٦٣/١، رؤوس المسائل للزعشمري ص ١٤٦.

(١٣) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٤) لا يجوز إلا بالتكبير، والألفاظ المشتقة منه؛ وهي: (الله الأكبر، والله الكبير)؛ إلا إذا كان لا يحسن التكبير، أو لا يعلم أن الشروع بالتكبير.

انظر: التجريد للقدوري ٤٦٣/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٢٣/١، بدائع الصنائع للكاساني ١٣٠/١.

رحمه الله^(١) - لا يجوز^(٢) إلا بالتكبير^(٣).^(٤)

الله أكبر، أو الكبير^(٥)، أو الأكبر^(٦).^(٧)

وقال مالك^(٨): لا يجوز إلا بقوله^(٩): الله أكبر.

وقال الشافعي^(١٠) - رحمه الله^(١١) -: يجوز بأكثر، والأكبر^(١٢).

وجه قولهما^(١٣): [١] قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾^(١٤).

[٢] ولأنه ذِكْرٌ يُقصد به تعظيم^(١٥) الله تعالى؛ فصار كالتكبير^(١٦).

(١) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٢) في (ك): لا يدخل.

(٣) في (م): لا يجوز إلا أن يقول بلفظ التكبير.

(٤) تحريم محل الخلاف: أجمعوا على أن الصلاة تنعقد بلفظ التكبير (الله أكبر)، وأنه إذا أتى بالتكبير؛ ثم زاد عليه

ما لا يغيره من الألفاظ، انعقدت صلاته بلا خلاف، قال النووي في المجموع (٢٩٢/٣): ((إذا كبر، وزاد ما لا

يغيره؛ فقال: الله أكبر وأجل، وأعظم، والله أكبر كبيراً، والله أكبر من كل شيء، فيجزئه بلا خلاف؛ لأنه أتى

بالتكبير وزاد ما لا يغيره))، واختلفوا في انعقاد الصلاة بغير لفظ التكبير؟ على أربعة أقوال.

انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٨، المغني لابن قدامة ٥٤٠/١، المجموع للنووي ٢٩٢/٣.

(٥) قوله (أو الكبير): ساقطة من (م).

(٦) في (م): أو الله الأكبر

(٧) هذه الألفاظ المشتقة من التكبير التي أجاز أبو يوسف انعقاد الصلاة بها.

انظر: التجريد للقنوري ٤٦٣/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٢٣/١، بدائع الصنائع للكاساني ١٣٠/١.

(٨) انظر: المدون لسحنون ٦٢/١، المعونة للبغداد ٢١٤/١، عيون المجالس له ٢٨٧/١.

وهو وجه للشافعية، وبه قال الحنابلة.

والشافعية: الأم للشافعي ١٢١/١، شرح الوجيز للرافعي ٤٧٢/١، المجموع للنووي ٢٩٢/٣.

والحنابلة: رؤوس المسائل للعكبري ١٧٤/١، المحرر لأبي الركات ٥٣/١، المغني لابن قدامة ٥٤٠/١.

(٩) في (ك): إلا أن يقول.

(١٠) وهو الصحيح، وبه قطع جمهور الشافعية.

انظر: الأم للشافعي ١٢١/١، البيان للعسراي ١٦٧/٢، المجموع للنووي ٢٩١/٣.

ولو أدخل بين لفظي التكبير لفظة أخرى من صفات الله بشرط أن لا يطول؛ كقوله: الله الجليل أكبر، والله عز

وجل أكبر، أجزاء على أصح الوجهين، فإن طال لم يجزئه، بلا خلاف؛ كقوله: الله لا إله إلا هو الملك

القدوس أكبر. ولو قال: الرحمن أكبر، أو الرحيم أكبر، قيل يجزئ في وجه، قال في المجموع (٢٩٢/٣): وهذا

شاذ ضعيف انظر: شرح الوجيز للرافعي ٤٧٢/١، المجموع للنووي ٢٩١/٣، حاشية الجمل على المنهج ١٥/٢.

(١١) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٢) في (م): إلا بقوله بأكثر، أو الأكبر. وفي (ك): يجوز الأكبر، وأكبر.

(١٣) في (م): قولهم.

(١٤) سورة الأعلى، الآية رقم (١٥).

(١٥) في (م): ذكر الله.

(١٦) قوله (فصار كالتكبير): ساقطة من (م).

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله ^(١) - : قوله ﷺ : (مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير) ^(٢) .

الجواب : أن التكبير هو التعظيم، فإذا صرح بذلك وجب أن يجوز .
وعلى قول مالك، والشافعي - رحمهم الله ^(٣) - يقتضي الخبر جواز الدخول بقوله : الكبير ^(٤) ، فهو حجة عليهم .

فإن قيل : افتتح الصلاة بغير لفظ التكبير، فصار كما لو قال : اللهم اغفر لي .
قيل له : [هذا] ^(٥) اللفظ لا يُقصد به التعظيم ؛ وإنما يُقصد به المسألة والطلب، والاعتبار بلفظ يُقصد به التعظيم .

[٣٨١/٦] مسألة : تكبيرة الإحرام بغير العربية

وقد قال أبو حنيفة ^(٦) / - ﷺ ^(٧) - : إذا كبر الرجل بالفارسية ^(٨) جاز .
وقال أبو يوسف، ومحمد ^(٩) - رحمهما الله ^(١٠) - : لا يجوز، وبه قال الشافعي ^(١١)

- (١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٢) أخرجه أحمد في المسند ١/١٢٣ ، ١٢٩ ، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، برقم (٦١) ١/٤٩ ، وفي كتاب الصلاة، باب الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه من آخر الركعة، برقم (٦١٨) ١/٤١١ ، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، برقم (٣) ١/٨ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب مفتاح الصلاة الطهور، برقم (٢٧٥) ١/١٠١ ، والدارمي في سننه ١/١٧٥ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٦١ ، قال الترمذي : هذا الحديث أصح شيء في الباب وأحسن . وصححه الألباني في إرواء الغليل (٣٠١) .
- (٣) قوله (رحمهم الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٤) في (م) : التكبير .
- (٥) من (م) ، و (ك) .
- (٦) قال في الهداية (١/٤٩) : ((ويروى رجوعه في أصل المسألة إلى قوليهما)) ، وفي النافع الكبير للكنوي (ص ٩٤) : ((وعليه الاعتماد)) . انظر : التجريد للقدوري ١/٤٧١ ، التحفة للسمرقندي ١/١٢٤ ، الهداية للمرغيناني ١/٤٨ .
- (٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٨) المراد كبر بلسانه، سواء كانت الفارسية أو غيرها؛ وإنما مثل بالفارسية لأنها أقرب اللغات إلى العربية .
تحرير محل الخلاف : التكبير بغير العربية لا يخلو :
- إما أن يكبر بغير العربية مع عدم قدرته، ومعرفته للعربية، أو لم يتسع الوقت للتعلم، فهذا جائز بلا خلاف . انظر : الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٩٤ ، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٢٤ . المجموع للنووي ٣/٢٩٣ .
وإما أن يكبر بغير العربية مع معرفته للعربية، أو اتساع الوقت للتعلم ولم يفعل، وهو محل الخلاف ؟
- (٩) انظر : الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٩٤ ، التجريد للقدوري ١/٤٧١ ، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٢٤ .
- (١٠) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (١١) انظر : حلية العلماء للقفال ٢/٩٢ ، البيان للعمراي ٢/١٦٨ ، المجموع للنووي ٣/٢٩٣ .

- رحمه الله^(١) -.

وجه قول أبي حنيفة^(٢) - ﷺ ^(٣) - : [١] قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾^(٤) ولم يُفصل.

[٢] ولأنه ذكّر واجباً؛ فلا يختص بالعربية، [٤٨/ب(٢)].

كالتسمية على الذبيحة^(٥) وكالشهادتين^(٦).^(٧)

وجه قولهما: قوله النبي ﷺ للأعرابي: (ثم كبر)^(٨).

الجواب: أن التكبير بالفارسية يُسمى تكبيراً.

[٣٨٢/٧] مسألة: وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة

قال: ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى^(٩) ويضعهما تحت سرته^(١٠).

وقال مالك^(١١): يرسلهما، وهو قول النخعي^(١٢).....

= وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٦٦/١، الذخيرة للقرافي ١٦٨/٢، حاشية الخرشي على مختصر خليل ٤٩٧/١.

والحنابلة: المغني لابن قدامة ٥٤٢/١، الشرح الكبير لأبي الفرج ٥٤٢/١، غاية المطلب للجراعي ص ٥٢.

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) في (م) : وجه الرواية الأولى.

(٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٤) سورة الأعلى، الآية رقم (١٥).

(٥) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٩٤، الهداية للمرغيناني ٤٨/١، اللباب للميداني ٩١/٣.

(٦) في (م) : والشهادتين.

(٧) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٩٤، التجريد للقدوري ٤٧١/١، الهداية للمرغيناني ٤٨/١.

(٨) سبق تخريجه (ص ٨٧)، هامش (٣) المسألة رقم [٢/٢] المشهور بتحديث المسيء صلاته.

(٩) انظر: التجريد للقدوري ٤٧٩/١، مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٤٩/١.

وهي رواية أكثر أصحاب مالك عنه، وبه قال الشافعية، والحنابلة.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداددي ٢٩٠/١، البيان والتحصيل ٣٩٤/١، عقد الجواهر لابن شاس ٩٨/١.

والشافعية: المهذب للشيرازي ٢٣٩/١، اللباب للمحاملي ص ١٠١، المجموع للنووي ٣١٠/٣.

والحنابلة: المقنع لابن قدامة ص ٤٩، المغني له ٥٤٩/١، كشاف القناع للبهوتي ٣٣٣/١.

(١٠) انظر: التجريد للقدوري ٤٧٩/١، مختصر اختلاف الفقهاء للجصاص ٢٠٢/١، الهداية للمرغيناني ٤٩/١.

(١١) وهي رواية ابن القاسم عنه، في الفريضة وكان يكرهه؛ ولكن في التوافل إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين

به على نفسه، وقيل: هو من باب الاعتماد وليس من وضع اليمنى على اليسرى، قال ابن عبد البر: ((ووضع

اليمنى منهما على اليسرى، أو إرساهما، كل ذلك سنة في الصلاة)) الكافي ص ٤٣.

انظر: المدونة لسحنون ٧٤/١، عيون المجالس للبغداددي ٢٩٠/١، عقد الجواهر لابن شاس ٩٨/١.

(١٢) انظر: الأوسط لابن المنذر ٩٢/٣، المغني لابن قدامة ٥٤٩/١.

والحسن^(١).وقال الأوزاعي^(٢): هو مخير.

لنا: [١] ما رُوي عن ابن عباس^(٣) أن النبي ﷺ قال: (إنا^(٤) معاشر^(٥) الأنبياء أمرنا أن نقبض بيماننا^(٦) على شمائلنا^(٧) في صلاتنا^(٨)).

[٢] ولأنه فعل المسلمين في سائر الأعصار.

[٣] وهو أقرب إلى الخشوع فكان أولى.

[٣٨٣/٨] مسألة: صفة وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة [

وأما صفة الوضع^(٩)، فقد ذكر في (كتاب الآثار^(١٠))^(١١): أنه يضع بطن كفه اليمنى على رسغه اليسرى، تحت السرة، ويكون الرسغ وسط الكف.

وذلك: [١] لحديث وائل بن حجر: (أن رسول الله ﷺ وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى)^(١٢).

[٢] وعن عليّ - كرم الله وجهه^(١٣) -: (أنه كان إذا قام إلى^(١٤) الصلاة وضع يمينه على رسغه اليسرى، فلا يزال كذلك حتى يركع)^(١٥).

(١) انظر: الأوسط لابن المنذر ٩٢/٣، المغني لابن قدامة ٥٤٩/١.

(٢) انظر: مختصر اختلاف الفقهاء للجصاص ٢٠٠/١.

(٣) في (م) : عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) في (م) : أيا.

(٥) في (م) ، و (ك) : معاشر.

(٦) في (م) ، و (ك) : بإيماننا.

(٧) في (م) : شمائلنا.

(٨) أخرجه الدارقطني ٢٨٤/١ وفي إسناده طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي، قال أحمد: متروك الحديث. وقال

ابن معين: ضعيف ليس بشيء. انظر: نصب الرأية للزيلعي ٣١٨/١، الدراية لابن حجر ١٢٨/١.

(٩) انظر: المختار للموصلي ٤٩/١، الاختيار للموصلي ٤٩/١، فتح القدير لابن الهمام ٢٨٧/١.

(١٠) في (م) : في شرح الآثار.

(١١) لم أقف عليه في كتاب الآثار لمحمد بن الحسن.

(١٢) حديث وائل بن حجر سبق تخريجه (٤٦٩)، هامش رقم (٥)، وهذا لفظ أبي داود في كتاب الصلاة، باب رفع

اليدين في الصلاة برقم (٧٢٧) ٤٦٦/١ وفيه: (ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد)

(١٣) قوله (كرم الله وجهه) : لم ترد في (ك) . وفي (م) : رضي الله عنه.

(١٤) في (م) : في الصلاة.

(١٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، برقم (٧٥٧) ٤٨٠/١،

والبيهقي في الكبرى ٣٠/٢. ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود، برقم (١٥٨) ص ٧٤.

[٣٨٤/٩] مسألة: مكان موضع اليدين بعد تكبيرة الإحرام من بدن المصلي [

وأما موضع الوضع^(١): [١] فروي عن أبي جحيفة^(٢) عن عليّ - رضي الله عنه - : (إن من السنة [٣٦/٣] (س) في الصلاة وضع الأكف على الأكف، تحت السرة)^(٣).

[٢] وعن^(٤) عليّ - رضي الله عنه - : (من أخلاق الأنبياء وضع^(٥) الأكف على الأكف، تحت السرة)^(٦).

وقال^(٧) الشافعي^(٨) - رحمه الله^(٩) - : إنه^(١٠) يضعهما على^(١١) صدره. لحديث وائل بن حجر: (أن النبي ﷺ كان يضع يمينه على يساره^(١٢) تحت صدره)^(١٣) الجواب: أن هذا حكاية فعل^(١٤) يحتمل ما قلناه، وذلك يقال تحت الصدر^(١٥).

- (١) أي موضع وضع اليدين بعد تكبيرة الإحرام من بدن المصلي، تحت السرة. انظر: التجريد للقدوري ٤٧٩/١، مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٤٩/١. وهي رواية للحنابلة، قال في المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١١٦/١): ((وهو الأصح)). انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١١٦/١، المغني لابن قدامة ٥٥٠/١، كشاف القناع للبهقي ٣٣٣/١.
- (٢) في (م): فروي أبو جحيفة رضي الله عنه. وفي (ك): فروي أبو جحيفة.
- (٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة برقم (٧٥٦) ٤٨٠/١، والدارقطني ٢٨٦/١، والبيهقي في الكبرى ٣١/٢، ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود، برقم (١٥٧) ص ٧٤.
- (٤) في (م): وروي عن.
- (٥) في (م): ثلاثة من أخلاق الأنبياء عليهم السلام، تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع الأكف.
- (٦) لم أقف عليه من حديث عليّ، وأخرجه الدارقطني ٢٨٤/١، والبيهقي في الكبرى ٢٩/٢، من حديث عائشة بلفظ: (ثلاثة من النبوة؛ تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة) وزاد ابن المنذر في الأوسط (٩٢/٣): (في الصدر). انظر: التلخيص الحبير لابن حجر ٢٢٣/١.
- (٧) في (ك): وقد قال.
- (٨) انظر: المهذب للشيرازي ٢٣٩/١، الباب للمحاملي ص ١٠١، المجموع للتوحي ٣١٣/٣.
- وهي رواية مطرف، وابن الماجشون عن مالك، ورواية للحنابلة، وفي رواية أشهب عن مالك، ورواية للحنابلة: أنه مخير، قال ابن قدامة في المغني (٥٥٠/١): ((لأن الجميع مروى، والأمر في ذلك واسع)). انظر للمالكية: عقد الجواهر لابن شاس ٩٨/١، جامع الأمهات لابن الحاجب ص ٩٤، المنتقى للباجي ١٤٣/١. انظر للحنابلة: الإرشاد للشريف ص ٥٥، المغني لابن قدامة ٥٥٠/١، غاية المطلب للجراعي ص ٥٢.
- (٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م). وفي (ك): رضي الله عنه.
- (١٠) قوله (إنه): لم ترد في (م).
- (١١) في (ك): عند.
- (١٢) في (م): شماله.
- (١٣) أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٠/٢، بلفظ: (على صدره)، قال الحافظ في الدراية (١٢٨/١): ((أخرجه ابن خزيمة، وهو في مسلم دون قول: على صدره)) وسبق تخريجه (ص ٤٦٩)، هامش رقم (٥).
- (١٤) قوله (فعل): ساقطة من (م).
- (١٥) في (م): تحت الصدر أيضاً.

قال: ويقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدُّك، ولا إله غيرك.
وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة، ومحمد^(١) - رضي الله عنهما^(٢) -.
وقال أبو يوسف - رحمه الله^(٣) - : يجمع بين هذا، وبين قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَجَّهْتُ
وَجْهِيَ ﴾^(٥) يُقَدِّمُ أيهما شاء^(٦).
وقال الشافعي^(٧) - رحمه الله^(٨) - : [يفتح]^(٩) بِـ ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴾^(١٠).

وجه قولهما: [١] ما رُوي عن^(١١) عمر^(١٢) وابن مسعود^(١٣)، وعائشة^(١٤)، وأبي سعيد

(١) انظر: التجريد للقدوري ٤٨١/١، مختصر اختلاف العلماء للخصاص ٢٠٠/١، المختار للموصل ٤٩/١. وبه قال الحنابلة.

انظر: المقنع لابن قدامة ١٤١/١، المحرر لأبي البركات ٥٣/١، المبدع لابن مفلح ٤٣٣/١.

(٢) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) قوله (تعالى) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٥) سورة الأنعام، الآية رقم (٧٩).

(٦) وهو اختيار الطحاوي.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٢٧/١، الهداية للمرغيناني ٤٩/١. وبه قال بعض الحنابلة.

انظر: المغني لابن قدامة ٥٥٠/١، المبدع لابن مفلح ٤٣٣/١، الإنصاف للمرداوي ٤٧/٢.

(٧) انظر: الإقناع لابن المنذر ص ٤٣، المذهب للشيرازي ٢٤٠/١، المجموع للنووي ٣١٤/٣. وبه قال بعض الحنابلة.

انظر: المغني لابن قدامة ٥٥٠/١، المبدع لابن مفلح ٤٣٣/١، الإنصاف للمرداوي ٤٧/٢. والمالكية: لا يرون سنبة دعاء الاستفتاح في الصلاة؛ والواجب التكبير ثم القراءة.

انظر: عيون المجالس للبغداد ٢٩١/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣٠٢/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٣.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٩) من (م) .

(١٠) سورة الأنعام، الآية رقم (٧٩).

(١١) في (م)، و (ك) : ما روى عمر.

(١٢) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، برقم (٣٩٩/٥٢) ٢٩٩/١.

(١٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٠١١٧) ١٠٨/١٠، و برقم (١٠٢٨٠) ١٠٤٩/١٠، وفي الأوسط

برقم (١٠٢٦) ٣٠٥/١، انظر: نصب الرأية للزيلعي ٣٢٢/١، والتلخيص الحبير لابن حجر ٢٢٩/١.

(١٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، برقم (٧٧٦) ٤٩١/١،

والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، برقم (٢٤٣) ١١/٢، وابن ماجه في كتاب إقامة

الصلاة والسنة فيها، باب افتتاح الصلاة، برقم (٨٠٦) ٢٦٥/١، والدارقطني ٢٩٩/١، والبيهقي في الكبرى ٣٤/٢

صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٧٠٢)، وصحيح سنن الترمذي، برقم (٢٤٣).

الخديري^(١)،^(٢) وجابر،^(٣) وأنس^(٤): (أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك).

[٢] ولأنه [ركن]^(٥) يكون مُدْرِكُهُ مُدْرِكًا لِلرُّكْعَةِ^(٦)؛ فكان من سُنَّتِهِ التسبيح، كالركوع.

وجه قول أبي يوسف: حديث/ ابن عمر - رضي الله عنهما^(٧) -: (أن النبي ﷺ كان يستفتح الصلاة بِـ ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ...﴾^(٨) إلى آخر الآية^(٩)، ثم يقول: (سبحانك اللهم وبحمدك^(١٠)...) إلى آخره، وزاد فيه: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي...﴾^(١١) إلى آخر^(١٢) (١٣)، فلمَّا رُوِيَ عَنْهُ الْأَمْرَانِ كَانَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَوْلَى.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٥٠/٣، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك برقم (٧٧٥) ١/٤٩٠، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، برقم (٢٤٢) ٩/٢، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة، برقم (٨٩٩) ٢/١٣٢ وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب افتتاح الصلاة برقم (٨٠٤) ١/٢٦٤، والدارقطني ١/٢٩٨ والبيهقي في الكبرى ٢/٣٤، صحيحه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٧٠١)، وصحيح سنن الترمذي برقم (٢٤٢)، وصحيح سنن ابن ماجه، برقم (٦٥٥).

(٢) في (م) : وأبو سعيد، وعائشة. وفي (ك) : وعائشة وأبو سعيد.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٢٩٨، والبيهقي في الكبرى ٢/٣٥، والطبراني في مسند الشاميين ٤/١٤٩.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٠٠، ونقل الزيلعي في نصب الراية (١/٣٢٠) عن الدارقطني أنه قال: إسناده كلهم ثقات.

(٥) من (م)، و (ك)، وهو كذلك في التجريد (١/٤٢٨) بنصه تقريباً. وفي الأصل: ذكر، وهو خطأ ظاهر.

(٦) في (م) : مدرك الركعة.

(٧) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) سورة الأنعام، الآية رقم (٧٩).

(٩) في (م)، و (ك) : إلى آخره.

(١٠) في (ك) : سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك.

(١١) سورة الأنعام، الآية رقم (١٦٢-١٦٣).

ونص الآية الكريمة ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾، وعند قوله: وأنا أول المسلمين، يقول: وأنا من المسلمين، ولو قال: وأنا أول المسلمين صححت صلاته. انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١/٥٤١.

(١٢) قوله (إلى آخر) : لم ترد في (م) .

(١٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٣٣٢٤) ١٢/٣٥٣، وفي كتاب الدعاء برقم (٥٠٠) ص ١٧١.

قال الهيثمي في المجمع (٢/٢٧٨): ((رواه الطبراني في الكبير، وفيه عبد الله بن عامر الأسلمي، وهو ضعيف))

[٣٨٦/١١] مسألة: الاستعاذة في أول الصلاة

[٣٨٧/١٢] مسألة: صفة الاستعاذة في أول الصلاة

قال: ويستعيذ^(١) بالله من الشيطان الرجيم^(٢)، ويُسرُّها^(٣).وذلك: [١] لحديث أبي سعيد الخدري: (أن النبي ﷺ كان يقول قبل القراءة، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)^(٤).[٢] ورَوَى الحسن: (أن النبي ﷺ كان إذا افتتح^(٥) الصلاة كبر، ثم يقول^(٦): اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم)^(٨).

[٣٨٨/١٣] مسألة: البسملة في أول الصلاة

[٣٨٩/١٤] مسألة: الإسرار بالبسملة في الصلاة

قال: ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم^(٩)، ويُسرُّ بهما^(١٠).

(١) عند أبي حنيفة، ومحمد: هو في حق الإمام، والمفرد، دون المقتدي فلا ينبغي أن يأتي به. وعلى قول أبي يوسف: سنة في حق الجميع.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، التحفة للسميرقندي ١/١٢٧، الهداية للمرغيناني ١/٤٩.

(٢) وهو المختار في صفة الاستعاذة في قول الأكثر، فيقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأنه امتثال مطابق لمقتضاه، واختار في الهداية (١/٤٩): أن الأولى أن يقول: أستعيذ بالله؛ ليوافق القرآن؛ لأنه المذكور في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [سورة النحل، الآية رقم (٩٨)]. انظر: العناية للبايزي ١/٢٩٠، فتح القدير لابن الهمام ١/٢٩٠، البحر الرائق لابن نجيم ١/٥٤٢.

(٣) قوله (ويسرُّها) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٤) مسألة الإسرار بالاستعاذة ستأتي برقم [٣٩٠/١٥].

(٥) سبق تخريجه (ص ٤٧٧)، هامش رقم (١) المسألة رقم [٣٨٥/١٠].

ولفظ أبي داود، والترمذي: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، من همزه، ونفخه، ونفثه).

(٦) في (م) : أن النبي ﷺ حين استفتح.

(٧) في (م) : ثم قال.

(٨) ذكره الحافظ في المطالب العالية، برقم (٤٥٧) ٤/٣٠، عن الحسن قال: (بلغني أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا افتتح الصلاة: اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه، ونفثه، ونفخه). وجاء مرفوعاً بهذا اللفظ من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه وفيه: (اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم، من همزه، ونفخه، ونفثه) أخرجه أحمد في المسند ٤/٨٠، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، برقم (٧٦٤) (٧٦٥) ١/٤٨٦، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الاستعاذة في الصلاة، (٨٠٧) ١/٢٦٥ واللفظ له (٩) وهي سنة في الصلاة قبل القراءة.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ١/٤٩، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(١٠) في (ك) : ويسرُّها.

(١١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ١/٤٩، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

وبه قال الحنابلة.

وذلك لما رُوِيَ في حديث أنس^(١) قال: (صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٢) - فَكَانُوا يُسْرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)^(٣)، وَرُوِيَ مِنْ طُرُقٍ^(٤) كَثِيرَةٍ.^(٥)

[٣٣/أ(ك)]

وَقَالَ^(٦) الشَّافِعِيُّ^(٧) - رَحِمَهُ اللَّهُ^(٨) - : السُّنَّةُ الْجَهْرُ / بِالتَّسْمِيَةِ.

وَاسْتَدَلَّ بِمَا رُوِيَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ بِهَا)^(٩).

. وَهَذَا الْخَبَرُ، وَكُلُّ مَا يُرَوَّى فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ فَقَدْ طُعِنَ عَلَيْهَا^(١٠).^(١١)

. وَلَوْ صَحَّتْ حُمِلَتْ عَلَى أَنَّهُ جَهَرَ بِهَا عَلَى طَرِيقِ التَّعْلِيمِ.

. أَوْ يُحْمَلُ عَلَى الْجَهْرِ الَّذِي يَسْمَعُهُ الْقَارِئُ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: (مَا خَافَتْ مِنْ أَسْمَعَ

= انظر: الجامع الصغير لأبي يعلى ص ٣٩، الإفصاح لابن هبيرة ٢٧٤/١، المغني لابن قدامة ٥٥٥/١.

(١) في (م) : أنس رضي الله عنه.

(٢) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، برقم (٣٩٩/٥٠) بلفظ: (صليت مع

رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم)، وأخرجه أحمد

في المستند ١٧٩/٣ بلفظ: (وكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم) .

(٤) في (م) : طريق.

(٥) في (م) : زيادة: [وعن عبد الله بن مسعود: (ما جهر رسول الله ﷺ بيسم الله الرحمن الرحيم في صلاة مكتوبة

ولا أبو بكر، ولا عمر)، وعن عمر: (أن النبي ﷺ يخفي في صلاته ثلاثاً، ويجهر بثلاث؛ يخفي التعوذ، ويسم الله

وآمين، ويجهر بالتكبير، والقراءة، والتسليم)، وعن ابن مسعود: (أن الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم من فعل

الأعراب) .

(٦) في (م)، و (ك) : وقد قال.

(٧) انظر: الأم للشافعي ١٢٩/١، الإقناع لابن المنذر ص ٤٤، التهذيب للشيخ الرازي ٩٤/١.

وليس للمالكية قول في هذه المسألة؛ لأنهم لا يرون ابتداء قراءة البسملة في الفريضة، وأنه مخير في النافلة.

انظر: المدونة لسحنون ٦٤/١، الكافي لابن عبد البر ص ٤٠، عيون المجالس للبغداد ٢٩٢/١.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٩) روى الجهر بالبسملة عن النبي ﷺ جماعة من أصحابه، من ذلك:

حديث عليّ وعمار رضي الله عنهما: (أن النبي ﷺ كان يجهر في المكتوبات بيسم الله الرحمن الرحيم)،

الدارقطني ٣٠٣/١، قال الحافظ في الدراية (١٣١/١) : أخرجه الحاكم وإسناده ضعيف.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: (صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما فكانوا

يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم) الدارقطني ٣٠٥/١، قال الحافظ: فيه أبو طاهر أحمد بن عيسى، وهو كذاب.

حديث أنس بن مالك ؓ قال: (سمعتُ رسول الله ﷺ يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم) الدارقطني ٣٠٨/١،

وفي إسناده إسماعيل المكي، قال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. (التعليق المغني ٣٠٨/١) .

انظر: نصب الراية للزيلعي ٣٢٦/١، الدراية لابن حجر ١٣١/١، عمدة القاري للعيني ٢٩٠/٥.

(١٠) في (م)، و (ك) : فيها.

(١١) قال العيني في عمدة القاري (٢٩٠/٥) : ((أحاديث الجهر وإن كثرت رواها فكلها ضعيفة)) .

نفسه (١). (٢)

[٣٩٠/١٥] مسألة: الإسرار بالاستعاذة في الصلاة

وقول صاحب (الكتاب) (٣): وَيُسَرُّهُمَا.

يعني التعوذ، (٤) والتسمية؛ (٥) وذلك لأن النبي ﷺ كان يُسَرُّهُمَا (٦). (٧)

[٣٩١/١٦] مسألة: الواجب من القراءة في الصلاة

قال: ثم يقرأ فاتحة الكتاب، وسورة معها، أو ثلاث آيات من أي سورة شاء. (٨)

وذلك: [١] لأن النبي ﷺ داوم على ذلك.

[٢] ورؤي (٩) أنه قال: (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، ومعها غيرها) (١٠).

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤٩٣/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٦٨٠) ٣٢٢/١، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٩٣٩٧) ٢٧٩/٩. ومصححه زكريا غلام في كتاب (ما صحّ من آثار الصحابة) ٢٢٤/١.

(٢) في (م) : زيادة [أو يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ جَهْرٌ لِيَعْلَمَهُمْ أَنَّ الْإِتْيَانَ بِهَا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ مَسْنُونٌ، كَمَا جَهَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالثَّنَاءِ عَلَى جِهَةِ التَّعْلِيمِ].

(٣) (ص ٢٧).

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٤٩/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

فائدة: في محل الاستعاذة في الصلاة ؟

قال في التحفة (١٢٨/١): ((يأتي بالتعوذ في الروايات كلها في الركعة الأولى، وهل يأتي بها في أول الفاتحة في الركعات الأخرى؟ فعن أبي حنيفة روايتان، في رواية الحسن: لا يأتي بها، وفي رواية المعلى: يأتي، وبه قال أبو يوسف ومحمد. وهل يأتي بها عند رأس كل سورة في الصلاة؟ على قول أبي حنيفة، وأبي يوسف: لا يأتي بها، وقال محمد: يأتي بها))، وانظر: الاختيار للموصلي ٤٩/١.

(٥) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٤٩/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(٦) في (م)، و (ك) : يسرها.

(٧) سبق تخريجه (ص ٤٧٩)، هامش (٣)، المسألة رقم [٣٨٩/١٤] من حديث أنس رضي الله عنه.

(٨) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١٨٦/١، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصلي ٥٦/١.

(٩) في (م) : وقد روي عنه عليه السلام أنه قال.

(١٠) من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب

برقم (٨١٨) ٥١١/١، والترمذي في كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها، برقم (٢٣٨)

٣/٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القراءة خلف الإمام، مختصراً، برقم (٨٣٩) ٢٧٣/١

والبيهقي في الكبرى ٨٥/٢، ٣٨٠، والطبراني في مسند الشاميين برقم (١٣٦٠) ٢٨٩/٢، وابن عدي في الكامل

١١٧/٤، بألفاظ مختلفة منها: (ولا تجزئ صلاة إلا بفاتحة الكتاب ومعها غيرها)، وفي لفظ: (أمرنا أن نقرأ

بفاتحة الكتاب، وما تيسر) قال الترمذي: هذا حديث حسن، ومصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم

(٧٣٢) ١٥٤/١، وصحيح سنن الترمذي برقم (٢٣٨) ١٤٧/١. وأصل الحديث متفق عليه، دون قوله (ومعها

غيرها)، البخاري في كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها....، برقم (٧٥٦) =

وهذا الذي ذكره هو السنة^(١).

[٣٩٢/١٧] [مسألة: حكم قراءة الفاتحة في الصلاة]

[٤٩/ب(٢)]

وقراءة فاتحة الكتاب ليس بشرط^(٢).

وقال الشافعي^(٣) - رحمه الله^(٤) -: هو واجب^(٥).

لنا: [١] ما رُوِيَ أن النبي ﷺ قال^(٦): (لا صلاة إلا بقراءة يقرأ فيها فاتحة^(٧) الكتاب أو غيرها^(٨))^(٩).

[٣٦/ب(س)]

[٢] ولأنها سورة من القرآن؛ فلا يتعين وجوب^(١٠) قراءتها، كسائر السور.

فإن قيل: رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه^(١١) قال: (كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي

= ٢٤٧/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ...، برقم (٣٩٤/٣٤) ٢٩٥/١، من حديث عبادة بن الصامت بلفظ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب).

(١) انظر: تحفة الفقهاء للسميرقندي ١٢٩/١، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصلي ٥٦/١.

(٢) تحرير محل الخلاف:

إن لم يحسن قراءة فاتحة الكتاب، فليس بواجب عليه عند الجميع، وإن اختلفوا في الواجب في حقه.

وإن كان يحسنها، فهل يلزمه قراءتها، وتبطل الصلاة بعدمها، وهو محل الخلاف؟

انظر: الباب للمحاملي ص ٩٨، الإفصاح لابن هبيرة ٢٨٤/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣١٠/١.

فعند الحنفية: قراءة الفاتحة واجبة، وليست بشرط أو ركن، وتصح الصلاة بغيرها.

انظر: التجريد للقندوري ٤٨٥/١، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصلي ٥٦/١.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١١٧/١، الإفصاح لابن هبيرة ٢٨٤/١، المغني

لابن قدامة ٥٥٥/١.

(٣) انظر: الأم للشافعي ١٢٩/١، الإقناع لابن المنذر ص ٤٤، الباب للمحاملي ص ٩٨.

وبه قال المالكية، والحنابلة في المشهور.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٦٥/١، المعونة للبغداد ٢١٦/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣١٠/١.

والحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١١٧/١، المغني لابن قدامة ٥٥٥/١، كشف القناع للبهوتي ٣٣٦/١.

(٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٥) في (م) : هي واجبة.

(٦) في (م) ، و (ك) : ما روي عن النبي ﷺ أنه قال.

(٧) في (م) : إلا بقراءة فاتحة.

(٨) في (ك) : وغيرها.

(٩) سبق تخريجه (ص ٤٨٠) ، هامش رقم (١٠) .

(١٠) في (م) : وجوبها، أو قراءتها.

(١١) في (م) : روي أن النبي ﷺ قال.

خِذَاجٌ^(١).

قيل له^(٢): الخِذَاجُ الناقصة،^(٣) وعندنا أن من ترك الفاتحة^(٤) فصلاته ناقصة،^(٥) فقد قلنا بظاهره.

فإن قيل^(٦): ركنٌ من أركان الصلاة فوجب أن يكون مُعَيَّنًا^(٧)، دليله الركوع والسجود. قيل له: لا تُسَلِّم^(٨)؛ لأنه^(٩) يتعيّن عندنا أن يكون قرآنًا. وبتنقُض أيضاً بتكبيره الافتتاح؛ فإنها ركنٌ من أركان الصلاة، ولم تختص بشيء واحد؛ حتى جازت بقول: الله أكبر، والله [الأكبر]^(١٠). وعلى^(١١) أنه لا فرق بينهما في أن كل واحد منهما^(١٢) يتعيّن بما يتناوله الاسم.

[٣٩٣/١٨] مسألة: قراءة السورة بعد الفاتحة [

[٣٩٤/١٩] مسألة: أقل ما يجزئ قراءته من السورة في الصلاة [

فأما قول صاحب (الكتاب) : وسورة معها،^(١٣) أو ثلاث آيات.^(١٤)

فلأن^(١٥) السنة أن يقرأ مع الفاتحة^(١٦) سورة غيرها،^(١٧)

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة... برقم (٣٩٤/٤١) ٢٩٧/١ بلفظ: (من صلّى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خِذَاجٌ، يقولها ثلاثاً).

(٢) قوله (له) : لم ترد في (ك).

(٣) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٤٧/١، غريب الحديث لابن الجوزي ٢٦٧/١، النهاية لابن الأثير ١٢/٢.

(٤) في (م) : من ترك قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة.

(٥) انظر: التجريد للقدوري ٤٩٠/١.

(٦) قوله (فإن قيل) : ساقطة من (ك). وفي (م) : قالوا.

(٧) في (م) : متعيّن.

(٨) قوله (لا تُسَلِّم) : لم ترد في (ك).

(٩) في (م) : أنه.

(١٠) من (م) - وفي الأصل، و (ك) : الله أكبر.

(١١) في (م) : وعلى هذا أنه.

(١٢) أي جنس القراءة، والركوع كل واحد منهما متعين. انظر: التجريد للقدوري ٤٩١/١.

(١٣) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٢٩/١، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصلي ٥٦/١.

(١٤) وهو قول أبي يوسف، ومحمد، فيقرأ ثلاث آيات قصيرة، أو آية طويلة. وقال أبو حنيفة: آية واحدة.

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٢٩/١، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصلي ٥٦/١.

(١٥) في (ك) : فلأن النبي ﷺ قال.

(١٦) في (م) : مع كل فاتحة الكتاب. وفي (ك) : مع فاتحة الكتاب

(١٧) قراءة سورة مع الفاتحة جميعاً، لا تخلو: إما أن تكون في الركعتين الأوليين، أو الأخيرين، فإن كانت في =

وأقلّ سورة^(١) ثلاثُ آياتٍ قصارٍ^(٢)، من أيّ آية شاء^(٣)، فمن^(٤) أيّ موضع قرأ ذلك القدر، أجزأه.

[٣٩٥/٢٠] [مسألة: قراءة القرآن في الصلاة]

والقراءة في الصلاة واجبة^(٥).

وقال ابن علية^(٦)، والأصم^(٧): لا تجب^(٨).

لنا: [١] قوله تعالى: ﴿ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾^(٩).

[٢] وقال النبي ﷺ: (لا صلاة إلا بقراءة)^(١٠).

[٣] ولأن الصلاة تشتمل^(١١) على أركان وأفعال، فإذا كان في أحدهما ما هو

فكذلك الآخر.

= الأولين، فهي واجبة وليست بفرض؛ حتى لو تركهما، أو ترك إحداهما عمداً، يكون مسيئاً، وإن كان ساهياً يلزمه سجود السهو. وإن كانت في الركعتين الأخيرين، فالسنة أن يقرأ بفاتحة الكتاب لا غير، فإن لم يقرأ وسبح في كل ركعة منهما ثلاث تسيحات أجزأه، ولا يكون مسيئاً، فإن لم يقرأ، ولم يسبح، وسكت، أجزأته صلاته ويكون مسيئاً، وروي عن أبي يوسف: أنه بالخيار في الأخيرين، إن شاء قرأ، وإن شاء سبّح، وإن شاء سكت. انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٢٩، الهداية للمرغيناني ١/٥٠، المختار للموصلي ١/٥٦.

(١) في (م) : السور.

(٢) قوله (قصار) : ساقطة من (ك) .

(٣) قوله (من أي آية شاء) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٤) في (م) : من أي .

(٥) انظر: التجريد للقدوري ٢/٥٠٣، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٢٨، الهداية للمرغيناني ١/٥٠.

(٦) ابن علية: هو أبو إسحاق، إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم البصري، أحد المتكلمين، كان يقول بخلق القرآن، له مناظرات مع الشافعي، وكان أحمد يذمه، قال فيه الذهبي: جهمي هالك، توفي سنة (٢١٨هـ).

انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٦/٢٠، ميزان الاعتدال للذهبي ١/٢٠، لسان الميزان لابن حجر ١/٣٤.

(٧) الأصم: هو عبد الرحمن بن كيسان، أبو بكر الأصم، شيخ المعتزلة، صاحب المقالات في الأصول، قال بخلق القرآن، وأن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة جميعاً، له كتاب في التفسير وغيره، توفي سنة (٢٠١هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٩/٤٠٢، الوافي في الوفيات للصفيدي ١/١٤١٩، لسان الميزان للحافظ ٣/٤٢٧.

(٨) انظر: التجريد للقدوري ٢/٥٠٣، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٢٨، الهداية للمرغيناني ١/٥٠.

(٩) سورة المزمل، الآية رقم (٢٠).

(١٠) سبق تخريجه (ص ٤٦٦)، هامش (٤)، المسألة رقم [٣٧٦/١].

(١١) في (م) : تشتمل. وفي (ك) : مشتملة.

[٣٩٦/٢١] مسألة: التأمين بعد قراءة الفاتحة

[٣٩٧/٢٢] مسألة: إغفاء التأمين

قال: وإذا قال الإمام: ولا الضَّالِّينَ، قال: آمين^(١)، ويقولها المؤتم،^(٢) ويخفونها.

وذلك: [١] لما رُوِيَ في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - (٣) - أن النبي ﷺ قال^(٤): (إذا قال الإمام: ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٥)، فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقولها^(٦)، والإمام يقولها^(٧)، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه)^(٨).

[٢] وفي حديث وائل بن حجر: (صَلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ فسمعتُه حين قال: ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٩)، قال: آمين، وأخفى بها صوته)^(١٠).

(١) آمين: بالمد، والقصر وجهان، مع تخفيف الميم، وهو دعاء، ومعناه: اللهم استجب.

انظر: الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المغرب للمطري ص ٢٢، المختار للموصلي ٥٠/١.

(٢) مسألة: التأمين بعد قراءة الفاتحة ؟

عندها يقول آمين، إماماً كان، أو منفرداً، أو مقتدياً، وهو اختيار القدوري، وأصحاب المتن. وقال أبو حنيفة: لا يؤمن الإمام.

انظر: الأمل لمحمد بن الحسن ١١/١، التحفة للسمرقندي ١٣٢/١، الهداية للمرغيناني ٥٠/١.

ويقولها قال المالكية في قول، والشافعية، والحنابلة.

وفي رواية للمالكية: لا يحسن التأمين للإمام، وفي رواية: أنه يقولها فيما يسر فيه.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢٢٧/١، عيون المجالس للبغداد ٣٠٠/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٣.

وللشافعية: الأم للشافعي ١٣١/١، الإقناع لابن المنذر ص ٤٤، المجموع للنووي ٣٦٨/٣.

وللحنابلة: المحرر لأبي البركات ٥٤/١، المغني لابن قدامة ٥٦٥/١، كشف القناع للبهوتي ٣٣٩/١.

(٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) في (م) : عن النبي ﷺ أنه قال.

(٥) سورة الفاتحة، الآية رقم (٧).

(٦) في (م) : يقولونها.

(٧) قوله (والإمام يقولها) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب جهر المأموم بالتأمين، برقم (٧٨٢) ٢٥٤/١، ومسلم في كتاب

الصلاة، باب التسميع والتحصيل والتأمين، برقم (٧٦) ٤١٠/١، ٣٠٧/١.

(٩) سورة الفاتحة، الآية رقم (٧).

(١٠) أخرجه أحمد في المسند ٣١٦/٤، والدارقطني ٣٣٤/١، والبيهقي في الكبرى ٥٧/٢، وأبو داود الطيالسي في

مسنده برقم (١٠٢٤) ص ١٣٨، والحاكم في المستدرک ٢٣٢/٢، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين

ولم يخرجاه، والطبراني في الكبير برقم (٣) ٩/٢٢، وفي لفظ: (وخفص بها صوته) .

وأخرجه أحمد في المسند ٣١٦/٤، وأبو داود في كتاب الصلاة باب التأمين وراء الإمام، برقم (٩٣٢) ٥٧٤/١،

والترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في التأمين، برقم (٢٤٨) ٢٧/٢، والدارقطني في سننه ٣٣٤/١، بلفظ:

(ورفع بها صوته)، وفي لفظ: (ومدّ بها صوته)، قال الترمذي: ((حديث وائل بن حجر حديث حسن...

وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة ابن كهيل، عن حجر أبي العنيس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه: (أن =

[٣] ولأنه ذَكَرَ مسنونٌ؛ فلا يكون من سُنَّة الإمام^(١)، والمأموم الجهرُ به،^(٢)

كسائر الأذكار.

وقال^(٣) الشافعي^(٤) - رحمه الله^(٥) -: السُّنة الجهر بها^(٦).

واحتج بما رُوِيَ أن النبي ﷺ قال: (إذا أَمَّن الإمام فأَمَّنوا)^(٧)، فلولا أنهم يسمعون تأمينه لما علَّق تأمينهم به.

فيل له: محل التأمين معلومٌ، / فإذا^(٨) انتهوا إليه عَلِمُوا [أنه]^(٩) أَمَّن^(١٠)؛ لأن الظاهر أن [٥٠/م] يترك السُّنة.

= النبي ﷺ قرأ: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فقال: آمين، وخفَضَ بها صوته، قال أبو عيسى: وسمعت محمداً يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا، وأعطى شعبة في مواضع من هذا الحديث ... ».

(١) قوله (الإمام) : ساقطة من (ك) .

(٢) مسألة: إخفاء التأمين ؟

المؤتم يخفي التأمين عندهم جميعاً، والإمام يخفي التأمين عندهما، خلافاً لأبي حنيفة في أن الإمام لا يؤمَّن أصلاً. انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصل ٥٠/١.

وهو قول للمالكية، وقول الشافعي في الجديد في حق المأموم.

انظر للملكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٢٧، عيون المجالس للبغداد ١/٣٠٠، القوانين الفقهية لابن حزم ص ٦٣. وللشافعية: انظر: الأم للشافعي ١/١٣١، البيان للعمري ٢/١٩١، المجموع للنووي ٣/٣٦٨.

(٣) في (ك) : وقد قال.

(٤) وهو قوله القديم، يجهر بالتأمين الإمام، والمأموم، قال النووي في المجموع (٣/٣٦٨): هذه المسألة مما يُفتى فيه على القديم. وفي الجديد: يجهر الإمام دون المأموم.

انظر: الأم للشافعي ١/١٣١، البيان للعمري ٢/١٩١، المجموع للنووي ٣/٣٦٨.

وهو قول للمالكية، والحنابلة في القراءة الجهرية.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٢٧، المعونة للبغداد ١/٢١٩، القوانين الفقهية لابن حزم ص ٦٣.

والحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/١٨٢، المحرر لأبي الركات ١/٥٤، المغني لابن قدامة ١/٥٦٥.

(٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٦) في (ك) : الجهر بها سنة.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين، برقم (٧٨٠) ١/٢٥٤، ومسلم في كتاب الصلاة،

باب التسميع والتحميد والتأمين، برقم (٧٢) ١/٣٠٧.

(٨) في (م) : فإن قلن.

(٩) من (م) ، و (ك) .

(١٠) في (م) : أنه قد أَمَّن. وفي (ك) : أنه انتهى.

[٣٩٨/٢٣] مسألة: التكبير للركوع

[٣٩٩/٢٤] مسألة: الركوع في الصلاة

قال: ثم يُكَبِّرُ، ويركع. (١)

أما التكبير؛ (٢) فَلَمَّا رَوَى أَنَسُ: (أن النبي ﷺ كان يُكَبِّرُ في (٣) كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ) (٤)
وأما الركوع، (٥) فَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: (ثم اقرأ ما تيسر (٦) من القرآن، ثم اركع
حتى تطمئن راکعاً) (٧).

[٤٠٠/٢٥] مسألة: رفع اليدين عند الركوع، والرفع منه

وقد قال أصحابنا (٨) - ﷺ (٩) -: إنه (١٠) لا يرفع يديه عند تكبيرة الركوع، ولا غيره؛

- (١) انظر: الأصل للشيباني ٤/١، مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٥٠/١.
(٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصللي ٥١/١.
(٣) قوله (في) : ساقطة من (ك) .
(٤) أخرجه النسائي في كتاب السهو، باب التكبير إذا قام من الركعتين، برقم (١١٧٩) ٢/٣، بلفظ: (سئل أنس بن مالك عن التكبير في الصلاة؟ فقال: يكبر إذا ركع، وإذا سجد، وإذا رفع رأسه من السجود، وإذا قام من الركعتين، فقال حطيم: عمن تحفظ هذا؟ فقال: عن النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، ثم سكنت، فقال له الحطيم: وعثمان، فقال: وعثمان). ولفظ المؤلف ورد من حديث ابن مسعود ﷺ قال: (كان رسول ﷺ، يكبر في كل خفض، ورفع، وقيام، وقعود، وأبو بكر، وعمر) أخرجه أحمد في المسند ٣٨٦/١، الترمذي في أبواب، باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود، برقم (٢٥٣) ٣٣/٢، وصححه، والنسائي في كتاب التطبيق، باب التكبير عند من السجود، برقم (١١٤٢) ٢٣٠/٢، والدارمي في سننه ٢٨٥/١.
(٥) لا خلاف في أن الكوع فرض وركن من أركان الصلاة، واختلفوا في قدر المفروض في الركوع، والاطمئنان فيه؟ وهي المسألة المعروفة بمسألة تعديل الأركان؛ مثل الطمأنينة في الركوع والسجود، وإتمام القيام والركوع، والقعدة بين السجدين والطمأنينة فيه؟ فعندهما: ذلك كله ليس بفرض، وصححه في التحفة (١٣٣/١)، وهو واجب، أو سنة، على تخريج الجرجاني، وواجب على تخريج الكرخي، فالمفروض في الركوع هو أصل الانثناء، أما الاطمئنان والقرار في الركوع فليس بفرض؛ لأنه أتى بما ينطلق عليه اسم الركوع، وهو انثناء الظهر، وأقل ما يجزئ فيه أن يكون إلى تمام الركوع أقرب منه إلى القيام؛ لأن ما قرب من الشيء أعطي حكمه، قال ابن عابدين في حاشيته (٤٤٧/١): ((هو الموافق لما قرره علمائنا في كتب الأصول)) .
وقال أبو يوسف: فرض، وأقل ما يجزئ أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه، ويمكن قليلاً حتى يطمئن راکعاً.
انظر: المبسوط للسرخسي ١٨٨/١، البدائع للكاساني ١٦٢/١، الهداية للمرغيناني ٥١/١.

(٦) في (ك) : ما تيسر معك.

(٧) سبق تخريجه (ص ٨٧)، هامش (٣)، المسألة رقم [٢/٢] .

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، التجريد للقندوري ٥١٨/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٣٢/١.

وهي رواية للمالكية، فلا يرفع يديه إلا في تكبيرة الافتتاح.

انظر: المدون لسحنون ٦٨/١، التلقين للبغداد ١٠٢/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٢.

(٩) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٠) في الأصل: إنه قال. وهي زيادة غير مناسبة.

إلا عند التكبيرة الأولى^(١).

وقال الشافعي^(٢) - رحمه الله^(٣) - : يرفع يديه إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع.

لنا: [١] ما رُوِيَ عن^(٤) عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه^(٥) - أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في أول التكبير^(٦)، ثم لا يعود^(٧).

[٢] وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه^(٨) - : (صَلَّيْتُ خَلْفَ [رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] ^(٩))، [٣٣/ب(ك)] وخلف أبي بكر، وعمر - رضي الله عنهما^(١٠) -، فكانوا لا يرفعون أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة^(١١).

[٣] ولأنها تكبيرة مفعولة^(١٢) في غير حال الاستقرار؛ فلا يكون من سُنَّتها رفع اليدين^(١٣)، كتكبيرة السجود.

فإن قيل: رَوَى سالم/ عن أبيه قال: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ [٣٧/أ(س)] حَتَّى يَحَاضِيَ مِنْكِبَيْهِ،)

- (١) في (م): عند تكبيرة الإحرام.
- (٢) انظر: الأم للشافعي ١/١٢٥، المهذب للشيرازي ١/٢٥١، المجموع للنووي ٣/٣٩٩.
- وهي رواية للمالكية، وبه قال الحنابلة.
- انظر للمالكية: التفریع لابن الجلاب ١/٢٢٦، عیون المجالس للبغدادی ١/٢٨٨، بداية المجتهد لابن رشد ١/٣٢٦.
- وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١/٥٧٤، المقنع له ١/١٤٦، كشف القناع للبهوتي ١/٣٤٦.
- (٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٤) في (م): ما روى عبد الله.
- (٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٦) في (م): تكبيرة.
- (٧) أخرجه أحمد في المسند ١/٣٨٨، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع برقم (٧٤٨) ١/٤٧٧، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة، برقم (٢٥٧) ٢/٤٠، والنسائي في كتاب الصلاة باب ترك ذلك (يعني رفع اليدين) برقم (١٠٢٦) ٢/١٨٢، قال الترمذي: حديث ابن مسعود حديث حسن. ومصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٦٨٣).
- (٨) في (م): وعن عبد الله بن عمر قال. وفي (ك): وعن عبد الله ممليت.
- (٩) من (م)، و (ك). في الأصل: وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: صليت خلف أبي بكر وعمر.
- (١٠) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١١) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٢٩٥، والبيهقي في الكبرى ٢/٧٩، وابن عدي في الكامل ٦/١٥٢، قال الدارقطني ((تفرد به محمد بن جابر، وكان ضعيفاً))، وضعفه في التعلیق المغنی (١/٢٩٥). انظر: نصب الراية ١/٣٩٦.
- (١٢) في (م): معقودة.
- (١٣) في (م): من سننتها رفع اليد.

وإذا أراد^(١) أن يركع، وبعدما يرفع، ولا يرفع بين السجدين^(٢).

قيل له: . أخبرنا أولى؛ لأنها تقتضي النهي.

. ولأن الأصل كان الرفع في كل تكبيرة، ثم تُسَخ ذلك بأخبارنا^(٣).

. وأخبارنا متأخرة، فتكون^(٤) أولى.

[٤٠١/٢٦] مسألة: صفة اليدين حال الركوع

قال: ويعتمد بيديه على ركبتيه، ويفرّج بين^(٥) أصابعه^(٦).

وذلك لما رُوِيَ في حديث أنس^(٧) قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا ركعت فضع كفيك^(٨)

على رُكبتيك، وفرّق بين أصابعك^(٩)).

[٤٠٢/٢٧] مسألة: هيئة الظهر، والرأس حال الركوع

قال: وَيَسْطُ ظَهْرَهُ، وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يُنْكَسَهُ^(١٠).

وذلك: [١] لما رُوِيَ في حديث أبي سعيد^(١١) قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا ركع

(١) في (ك): كان أراد.

(٢) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى من الافتتاح سواء، برقم (٧٣٥)

٢٤١/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام، والركوع،

وفي الرفع من الركوع، وأن لا يقعله إذا رفع من السجود، برقم (٣٩٠/٢١) ٢٩٢/١.

(٣) قوله (أخبارنا): ساقطة من (م)، و (ك).

(٤) في (م): فكان.

(٥) في (م)، و (ك). ويفرّج أصابعه.

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصللي ٥١/١.

قال في الهداية (٥٠/١): ((ولا يندب إلى التفريج إلا في هذه الحالة؛ ليكون أمكن من الأخذ، ولا إلى الضم إلا

في حالة السجود، وفيما وراء ذلك على العادة)).

(٧) في (م): أنس رضي الله عنه.

(٨) في (م): يديك.

(٩) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١٢٤/٦، والصغير، برقم (٨٥٦) ١٠٠/٢، وابن عدي في الكامل ٦٦/٦،

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٤٣/٩، والجصاص في شرح مختصر الطحاوي ٢٤٩/١، وفي إسناده كثير بن عبد

الله الأيلي، ضعفه ابن عدي، وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: نصب الرأية للزيلعي ٣٧٢/١.

وفي الباب من الأحاديث الصحيحة ما فيه غنى؛ مثل حديث أبي حميد الساعدي سبق (ص ٤٦٧) هامش (١٣).

(١٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصللي ٥١/١.

(١١) في (م): أبي سعيد الخدري.

أحدكم فلا يُدَبِّح^(١) كذبيح^(٢) الحمار، ولكن يُقيم صُلبه^(٣).

[٢] ورُوي: (أنه ﷺ كان إذا ركع^(٤) بسط ظهره حتى لو وُضع على ظهره^(٥) قدَح من ماء^(٦) لم يهراف^(٧)).

[٤٠٣/٢٨] [مسألة: الذكر حال الركوع]

[٤٠٤/٢٩] [مسألة: عدد التسبيح حال الركوع والسجود]

قال: ويقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم^(٨) (ثلاثاً) وذلك أدناه^(٩).

وذلك^(١٠) [١] لما رُوي في حديث ابن عيينة^(١١) (١٢)، (١٣)

(١) دَبِّح: بالذال المعجمة هكذا عند البيهقي، قال ابن التركماني في الجوهر النقي (٨٥/٢): ((هكذا في الأصول، وفي مجمع البحار (فلا يُدَبِّح) بالذال المهملة))، قال ابن الأثير في النهاية (٩٧/٢): ((رواه الليث بالذال المعجمة وهو تصحيف، والصحيح بالمهملة))، دَبِّح الرجل في ركوعه تَدْبِيحاً، إذا طأطأ رأسه حتى يكون أخفض من ظهره، ودَبِّح ظَهْرَهُ إذا ثناه فارتفع وسطه كأنه سَتَام، وقال الجوهري: يُقال دَبِّحَ ودَبَّحَ بالخاء والحاء جميعاً، إذا خفض رأسه ونكسه، وقال الأصمعي: دَبَّحَ، ودَبَّحَ، بالنون والباء، وبالحاء المعجمة. انظر: الصحاح للجوهري ٣٦١/١، النهاية لابن الأثير ٩٧/٢، المصباح المنير للفيومي ص ١٠٠.

(٢) في (م): بدبح. وفي (ك): تدبّح.

(٣) سبق تخرّجه (ص ٤٨٠) هامش رقم (١٠) المسألة رقم [٣٩١/١٦]، وهذه الزيادة عند البيهقي في الكبرى ٨٥/٢ يلتقط: (وإذا ركع أحدكم فلا يدبّح تذبّيح الحمار، وليقيم صُلبه). انظر: التلخيص الحبير لابن حجر ٢٤١/١.

(٤) قوله (ركع): ساقطة من (م).

(٥) في (ك): حتى لو وُضع قدح من ماء على ظهره.

(٦) قوله (حتى لو وُضع على ظهره قدح من ماء): ساقطة من (م).

(٧) أخرجه عبد الله في زوائد المستند ١٢٣/١ من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب ﷺ قال:

(كان رسول الله ﷺ إذا ركع لو وُضع قدح من ماء على ظهره لم يهراف)، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم

(٢٥٩٢) ٢٢٦/١ مرسلاً من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى. وأخرجه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنّة

فيها، باب الركوع في الصلاة، برقم (٨٧٢) ٢٨٣/١ من حديث وابصة بن معبد قال: رأيت رسول الله ﷺ يُصَلِّي

فكان إذا ركع سوى ظهره؛ حتى لو صب عليه الماء لاستقرّ في إسناد طلبة بن زيد، قال البخاري: منكر الحديث

(٨) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٥/١، مختصر الطحاوي ص ٢٦، المختار للموصلي ٥١/١.

(٩) أي أدنى كمال الجمع، فإن كان إماماً ينبغي أن يسبح ثلاثاً ولا يطول، وإن كان مقتدياً سبّح إلى أن يرفع الإمام رأسه، أما المنفرد فإن زاد فهو أفضل، ويقطع على وتر.

انظر: التحفة للسمرقندي ١٣٤/١، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصلي ٥١/١.

(١٠) قوله (وذلك): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) في (م)، و (ك): حديث عيينة.

(١٢) ابن عيينة: هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، علامة فقيه، ثقة حافظ،

تغير حفظه، وربما دلّس لكن عن الثقات، ولد سنة (١٠٧هـ)، وتوفي سنة (١٩٨هـ) وله (٩١) سنة.

انظر: المنتظم لابن الجوزي ٦٦/١٠، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٦٢/١، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٤٥.


(١٣) أخرجه أبو عوانة في مسنده (٩١/٢) من طريق سليمان بن الربيع عن الشافعي عن ابن عيينة، وتقدّم حديث =

وأنس قالاً^(١): (كان النبي ﷺ إذا ركع قال: سبحان ربي العظيم، ثلاثاً^(٢)، وإذا سجد قال: سبحان ربي الأعلى، ثلاثاً^(٣))^(٤).

[٢] ورَوَى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال^(٥): (إذا ركع أحدكم وقال سبحان ربي العظيم، ثلاثاً^(٦)؛ فقد تم ركوعه، وذلك أدناه، وإذا سجد وقال سبحان ربي الأعلى، ثلاثاً [٥٠/ب(م)] فقد تم سجوده، وذلك أدناه)^(٧).

[٤٠٥/٣٠] [مسألة: ما يقوله الإمام حال الرفع من الركوع]

[٤٠٦/٣١] [مسألة: ما يقوله المأموم حال الرفع من الركوع]

قال: ثم يرفع رأسه ويقول: سمع الله لمن حمده، ويقول المُرْتَمِ^(٨): ربنا ولك الحمد. وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة^(٩) -  -^(١٠).

= ابن عمر (ص ٤٨٨)، هامش (٢) عند مسلم (٣٩٠/٢١) من طريق ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه. (١) قوله (قالا): لم ترد في (م)، و (ك).

(٢) في (م): ثلاث مرات. وفي (ك): يعني ثلاث مرات.

(٣) قوله (وإذا سجد قال: سبحان ربي الأعلى، ثلاثاً): ساقطة من (م). وفي (ك): ثلاث مرات.

(٤) سبق تخرجه (ص ٧٨٨)، هامش (٢)، المسألة رقم [٤٠٠/٢٥]

(٥) في (م): روى ابن مسعود أن النبي ﷺ أنه قال.

(٦) في (م): ثلاث مرات.

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود، برقم (٨٨٦)/١، ٥٥٠، والترمذي في أبواب

الصلاة، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، برقم (٢٦١)/٢، ٤٦، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة

والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود برقم (٨٩٠)/١، ٢٨٧، والدارقطني ٣٤٣/١، والبيهقي في الكبرى

٨٦/٢، ١١٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٣٢/١ من طريق عون بن عبد الله بن عتبة، عن ابن مسعود.

قال أبو داود (٥٥٠/١): ((هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله))، وضعفه الحافظ في الدراية (١٤٢/١).

(٨) انظر: الأصل للشيباني ٤/١، مختصر الطحاوي ص ٢٦، المبسوط للسرخسي ١٩/١.

تقرير محل الخلاف: لا خلاف أن الإمام يقول عند رفع رأسه من الركوع: سمع الله لمن حمده، ولا خلاف أن

المأموم يقول عند رفع رأسه من الركوع، وبعد قول الإمام سمع الله لمن حمده: ربنا ولك الحمد، واختلفوا هل

يجمع الإمام، والمأموم بين قوله سمع الله لمن حمده، وربنا ولك الحمد؟

(٩) في (م)، و (ك): لك الحمد.

(١٠) فلا يجمع الإمام ولا المأموم بينهما، ويكتفي الإمام بقول: سمع الله لمن حمده، والمأموم بقول: ربنا ولك الحمد،

وهو قوله في ظاهر الرواية، واعتمدها أصحاب المتون، وصححه في المبسوط (٢١/١).

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٥٠/١، المختار للموصلي ٥١/١.

وبه قال المالكية، فلا يجمع بينهما الإمام، ولا المأموم.

انظر: المدونة لسحنون ٧٠/١، التصريح لابن الجلاب ٢٢٨/١، عيون المجالس للبغداددي ٣٠١/١.

(١١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

وقال أبو يوسف، ومحمد - رحمهما الله^(١) - : يجمع الإمام بينهما، وينفرد المؤتم بقول: ربنا لك الحمد.^(٢)

وروي عن أبي حنيفة^(٣) - رحمه الله^(٤) - : أن الإمام، والمؤتم يجمع^(٥) بينهما، وبه قال الشافعي^(٦) - رحمه الله^(٧) - .

وجه قول أبي حنيفة^(٨) - رحمه الله^(٩) - :

- [١] ما روى أنس - رحمه الله^(١٠) - أن النبي ﷺ^(١١) قال: (إنما جعل الإمام إماماً^(١٢) ليؤتم فلا تختلفوا على أئمتكم^(١٣))، إذا كبر فكبروا،^(١٤) وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد^(١٥))، وإفراد^(١٦) كل واحد منهما بالذكر يقتضي التفريق بينهما.
- [٢] وكذلك روى أبو هريرة - رحمه الله^(١٧) - .^(١٨)
- [٢] ولأنه علامة للرفع؛ فلا يجمع فيه بين ذكرين، كالتكبير.

- (١) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٢) وهي رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، اختارها الطحاوي، وجماعة من المتقدمين، والمتأخرين. انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٣٤، الهداية للمرغيناني ١/٥٠. وبه قال الحنابلة، فيجمع الإمام بينهما، دون المأموم.
- انظر: رؤوس المسائل للعكري ١/١٨٩، المغني لابن قدامة ١/٥٨٢، كشف القناع للبهوي ١/٣٤٨.
- (٣) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٣٤، الهداية للمرغيناني ١/٥٠، المختار للموصلي ١/٥١.
- (٤) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٥) في (ك): يجمعان.
- (٦) انظر: الأم للشافعي ١/١٣٥، المهذب للشرازي ١/٢٥٢، المجموع للنووي ٣/٣٩٨.
- (٧) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٨) في (م): وجه قوله الأول.
- (٩) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٠) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١١) في (م): عن النبي ﷺ أنه قال.
- (١٢) قوله (إماماً) لم ترد في (ك).
- (١٣) في (م): فلا تختلفوا عليه.
- (١٤) في (م): وإذا قرأ فأنصتوا.
- (١٥) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، برقم (٦٨٩) ١/٢٢٩، ومسلم في كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، برقم (٤١١/٧٧) ١/٣٠٨.
- (١٦) في (م): وأفرد.
- (١٧) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٨) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، برقم (٤١٤/٨٦) ١/٣٠٩.

وجه قولهما: إنه ليس في الأصل^(١) ذِكْرُ يَأْتِي به المؤتم دون الإمام، وفي الأصول ذِكْرُ
ينفرد به الإمام دون المؤتم^(٢)؛ وهو القراءة، فلهذا جَمَعَ الإمام بينهما.

وجه الرواية الأخرى عن أبي حنيفة - رحمته ^(٣) -: ما رَوَى عن علي - عليه ^(٤) -: (أن النبي
ﷺ كان إذا ركع قال: اللهم لك ركعت، وبك آمنت، وإذا رفع رأسه من الركوع قال:
سمع الله لمن حمده، ثم يُتبعها: اللهم ربنا لك الحمد، ملء السماوات، وملء الأرض، وملء ما
شئت من شيء بعد)^(٥).

[٤٠٧/٣٢] مسألة: ما يقوله المنفرد حال الرفع من الركوع

وأما المنفرد: فعن أبي حنيفة^(٦) - رحمته ^(٧) - فيه روايتان؛^(٨) الصحيح أنه لا يجمع بينهما؛
لأنه علامة في الرفع؛ فلا يجمع فيه بين ذكْرَيْن.
وجه الرواية الأخرى؛ أن قوله: سمع الله لمن حمده، يقتضي حَمْدَ حَامِدٍ، وليس هناك
سواه؛ فوجب أن يأتي به^(٩).

- (١) في (م)، و (ك) : الأصول.
- (٢) قوله (دون المؤتم) : ساقطة من (م).
- (٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك).
- (٤) في (ك) : ما رَوَى عليّ.
- (٥) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، برقم (٧٧١/٢٠١) ٥٣٤/١.
- (٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦، الهداية للمرغيناني ٥١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ٢٠.
- (٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك).
- (٨) عن أبي حنيفة ثلاث روايات فيما يقوله المنفرد إذا رفع رأسه من الركوع:
الأولى: يجمع المنفرد بين التسميع والتحميد، وهي رواية الحسن عنه، وهي ظاهر الرواية، وبه قال أبو يوسف
ومحمد، قال في الهداية (٥١/١) : وهو الأصح.
- الثانية: لا يجمع بينهما، ويكتفي بالتسميع دون التحميد، صححه الجصاص (شرح مختصر الطحاوي ٢٥٣/١)
وهي رواية النوادر كما في الاختيار للموصلي (٥١/١)، والتبيين للزيلعي (١١٦/١).
- الثالثة: يكتفي بالتحميد دون التسميع، وهي رواية أبي يوسف عنه، كما في الجامع الصغير لمحمد (ص ٨٨)،
قال في الاختيار (٥١/١) : وعليه أكثر المشايخ، صححه ابن قطلوبغا في التصحيح والترحيح (ص ١٦١)،
وهو اختيار المؤلف. انظر: المبسوط للسرخسي ٢٠/١، التحفة للسمرقندي ١٣٤/١، البدائع للكاساني ٢٠٩/١.
- تنبيه: جاء في التحفة (١٣٤/١)، وتابعه صاحب البدائع (٢٠٩/١)، وغيرهما، أن الرواية الثالثة، وهي الاكتفاء
بالتحميد، أنها رواية النوادر عن أبي حنيفة، وفيه نظر؛ لأنها ذكرت في الجامع الصغير لمحمد (ص ٨٨)، وهي من
كتب ظاهر الرواية كما لا يخفى، ورواية النوادر لا تُذكر في مثل هذه الكتب.
- انظر: مسائل الإمام أبي حنيفة برواية الحسن بن زياد، لشوكت كرزانيش ٣٥٥/١.
- (٩) في (م) : أن يأتي ذكره به.

[٤٠٨/٣٣] [مسألة: الاستواء بعد الرفع من الركوع]

[٤٠٩/٣٤] [مسألة: التكبير للسجود]

[٤١٠/٣٥] [مسألة: السجود في الصلاة]

قال: فإذا استوى قائماً،^(١) كبر،^(٢) وسجد.^(٣)

وذلك لأن النبي ﷺ قال للأعرابي: (/^(٤) ثم ارفع حتى تطمئن قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً^(٥)).

[٤١١/٣٦] [مسألة: صفة الهوي للسجود على اليدين أم الركبتين]

[٤١٢/٣٧] [مسألة: موضع الوجه بالنسبة لليدين حال السجود]

قال: ويعتمد^(٦) بيديه على الأرض،^(٧) ويضع^(٨) وجهه بين كفيه.^(٩)

[أما اعتماد اليد على الأرض، [١] فلقوله ﷺ: (إذا سجدت فمكّن كفّيك على الأرض^(١٠)).

[٢] ولقوله ﷺ: (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم

الوجه، واليدين، والركبتين، والقدمين^(١١)).

(١) مسألة: الاستواء بعد الرفع من الركوع ؟

عندهما: ليس بفرض، وهو واجب، أو سنة، صححه في التحفة (١٣٣/١).
وقال أبو يوسف: فرض.

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٣٣، الهداية للسرغيني ١/٥١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٦٨.
وانظر: (ص ٤٨٦)، هامش (٥)، المسألة رقم [٣٩٩/٢٤].

(٢) يكبر للسجود دون رفع يديه، وسبق ذكر دليل المسألة (ص ٤٨٦)، هامش رقم (٤).

(٣) الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ١/١٩٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٣٤، الهداية للسرغيني ١/٥١.

(٤) في (ك): ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع.

(٥) سبق تخريجه (ص ٨٧)، هامش رقم (٣)، المسألة رقم [٢/٢].

(٦) في (ج)، و (ك): واعتمد.

(٧) (ويكون أول ما يقع منه إلى الأرض ركبته، ثم يدها، ثم وجهه) مختصر الطحاوي ص ٢٧.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للسمرقندي ١/٥١، كنز الدقائق للنسفي ص ١١.

(٨) في (ك): ووضع.

(٩) انظر: الأصل للشيباني ١/٥، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٢٥٤، المبسوط للسرغسي ١/٢٢.

(١٠) سبق تخريجه (ص ٨٧)، هامش رقم (٣)، المسألة رقم [٢/٢] من حديث المسيء صلاته.

(١١) متفق عليه من حديث ابن عباس، البخاري في كتاب الأذان، باب السجود على سبعة أعظم، برقم (٨٠٩)

١/٢٦٢، ومسلم في كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، والنهي عن كف الشّعْر والثوب، وعقْص الرأس

في الصلاة، برقم (٤٩٠/٢٣٠) ١/٣٥٤.

وأما وضع الوجه بين الكفين ^(١) [فلما] ^(٢) رواه وائل بن حجر ^(٣): (أن النبي ﷺ كان إذا سجد وضع ^(٤) وجهه بين كفيه ^(٥)) ^(٦).
والذي روى: (أنه ﷺ وضع يديه حذو منكبيه) ^(٧)؛ يحتمل أنه ^(٨) فعل ذلك حال الكبر ^(٩).

[٤١٣/٣٨] [مسألة: صفة السجود]

[٤١٤/٣٩] [مسألة: السجود على الجبهة دون الأنف]

[٤١٥/٤٠] [مسألة: السجود على الأنف دون الجبهة]

قال: ويسجد على أنفه وجبهته ^(١٠)، ^(١١) فإن اقتصر على أحدهما، أجزأه ^(١٢) عند حنيفة ^(١٣).....

- (١) من (ك) .
(٢) من (ك) ، وفي الأصل: وذلك لما . والمثبت أوفق للسياق .
(٣) في (ك) : فلما روى البراء بن عازب .
(٤) في (ك) : يضع .
(٥) من أول قوله (فلما رواه) إلى قوله (كفيه) : ساقطة من (م) .
(٦) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرته ووضعها في السجود على الأرض حذو منكبيه ، برقم (٤٠١/٥٤) ٣٠١/١ بلفظ: (فلما سجد ، سجد بين كفيه) ، وحديث وائل بن حجر سبق تخريجه (ص ٤٦٩) ، هامش رقم (٥) .
(٧) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه ، سبق تخريجه (٤٦٧) ، هامش رقم (١٣) ، المسألة رقم [٣٧٨/٣] ، وهذا لفظ أبي داود ، برقم (٧٣٤) وفيه كفيه ، بدل يديه .
(٨) في (ك) : أن يكون .
(٩) في (م) : حال التكبير .
(١٠) في (م) : على جبهته وأنفه .
(١١) مسألة: صفة السجود ؟
الأصل في صفة السجود ، أن يسجد على وجهه ، ولم يختلفوا أن من سجد على جبهته وأنفه ، فقد سجد على وجهه . انظر: الهداية للمرغيناني ٥١/١ ، بداية المجتهد لابن رشد ٣٣٩/١ ، المغني لابن قدامة ٥٩١/١ .
(١٢) في (م) ، و (ك) : جاز .
(١٣) مسألة: السجود على الجبهة ، دون الأنف ؟
الاقتصار في السجود على الجبهة ، دون الأنف مجزئ عند أبي حنيفة وصاحبيه .
انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٣٤/١ ، الهداية للمرغيناني ٥١/١ ، المختار للموصللي ٥١/١ .
وبه قال المالكية في المشهور ، والشافعية ، ورواية للحنابلة ، قال في الروايتين والوجهين ١٢٥/١ : وهو الأصح وفي رواية للمالكية ، وللحنابلة : لا يجزئ السجود على أحدهما دون الآخر ، فيجب السجود على الأنف .
انظر للمالكية : التلقين للبغدادلي ٩٩/١ ، بداية المجتهد لابن رشد ٣٣٩/١ ، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٦ .
وللشافعية : الأم للشافعي ١٣٦/١ ، البيان للعسراي ٢١٦/٢ ، الباب للمحاملي ص ١٠٢ .

- ^(١)، وقال / أبو يوسف، ومحمد ^(٢) - رحمهما الله ^(٣) - لا يجوز الاقتصار على [٥١/أ(٢)] الأنف؛ إلا من عذر ^(٤).

وهو رواية أسد بن [عمرو] ^(٥) عن أبي حنيفة ^(٦) - ^(٧) - ^(٨).
وبه قال الشافعي ^(٩) - رحمه الله ^(١٠).

وجه قول أبي حنيفة ^(١١) - ^(١٢) -: [١] قوله ﷺ: (أمرت أن أسجد على سبعة
الوجه، واليدين ...) ^(١٣) إلى آخر الخبر.

[٢] ولأن الجبهة والأنف عظم ^(١٤) واحد، فإذا
السجود على جزء منه؛ جاز ^(١٥) على الجزء

= وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٢٤، المعني لابن قدامة ١/٥٩١، المبدع لابن مفلح ١/٤٥٤.

(١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٢) مسألة: السجود على الأنف دون الجبهة ؟

قولهما هو المختار، والذي عليه الفتوى، فلا يبيز السجود على الأنف دون الجبهة؛ إلا من عذر.

وفي رواية عن أبي حنيفة: يبيز السجود على الأنف دون الجبهة، وقد أساء، وصلاته صحيحة، قال ابن المنذر
في الأوسط (١٧٧/٣): ((لا أحسب أحدا سبقه إليه، ولا تبعه عليه)) .

انظر: التجريد للقنوري ٢/٥٣٤، الهداية للمرغيناني ١/٥١، التصحيح لابن قطلوبغا ص ١٦٢.

(٣) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) قوله (إلا من عذر) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٥) من (م)، و (ك)، والمصادر، وفي الأصل عمر. وهو خطأ.

(٦) من قوله (وقال أبو يوسف ومحمد) إلى قوله (عن أبي حنيفة) : مكررة في (م) .

(٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) أي رواية جواز الاقتصار في السجود على أحدهما.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٥١، العناية للبايزي ١/٣٠٣، البناية للعين ١/٥٥٤.

(٩) أي بعدم جواز الاقتصار في السجود على الأنف دون الجبهة.

انظر: الأم للشافعي ١/١٣٦، الباب للمحاملي ص ١٠٢، المجموع للنووي ٣/٤٢٢.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التلخيص للبغداد ١/٩٩، المعونة له ١/٢٢٢، القوانين الفقهية لابن حزم ص ٦٦.

وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٢٤، المعني لابن قدامة ١/٥٩٢، المبدع لابن مفلح ١/٤٥٤.

(١٠) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١١) أي في جواز الاكتفاء على الأنف في السجود دون الجبهة.

(١٢) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٣) سبق تحريجه (ص ٤٩٣)، هامش (١١)، المسألة رقم [٤١١/٣٦].

(١٤) في (م) : ولأن الأنف والجبهة عضو.

(١٥) في (م) : جاز السجود.

وجه قولهما: [١] ما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (مَكَّنْ جِبْهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنَ الْأَرْضِ) (٢)
 [٢] وَلَأَنَّ الْأَنْفَ تَبِعَ لِلجِبْهَةِ (٣)؛ فلم يُجَزِ الاقتصار عليه، كما لا يقتصر
 على مسح الأذن (٤) مَنْ مَسَحَ الرَّأْسَ.

[٤١٦/٤١] [مسألة: السجود على اليدين، والركبتين، والقدمين]

وقد قال أصحابنا (٥) - رحمهما الله (٦) - : السُّنَّةُ (٧) أَنْ يَسْجُدَ عَلَى الْجِبْهَةِ، وَالْأَنْفِ
 وَالْيَدَيْنِ، وَالرَّكْبَتَيْنِ، وَالْقَدَمَيْنِ.
 وقال زُفَر (٨) - رحمه الله (٩) - : هو واجبٌ، وهو أحد قولي الشافعي (١٠) - رحمه الله -.

(١) في (ك): زيادة [وأما الأنف؛ فلأنه متعلق التكبير، يقال: شَمَخَ فلان بأنفه، ويقال: أنف في السماء وأست في الماء ويقال: شَمَّ الأنوف من الطراز الأول، وفي متعارف الناس يقال لمن تكبَّر على قوم: نراك قد رفعت أنفك علينا ما ترضى أن نخالطنا ولا نخالطنا].

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٨٧٨) من حديث ابن عمر بلفظ: (إذا سجدت فمكَّنْ جِبْهَتَكَ).
 وفي الباب من حديث أبي حميد الساعدي، عند أبي داود برقم (٧٣٤) ٤٧١/١، والترمذي برقم (٢٧٢) ٥٩/٢:
 (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمَكَّنَ أَنْفَهُ وَجِبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ) وهذا لفظ الترمذي.

(٣) في (ك): الجبهة.

(٤) في (م): مسح الأذنين بدلاً من.

(٥) السجود على الأعضاء السبعة سنة؛ إلا على الجبهة فواجب، وعلى الأنف خلاف سبق (ص ٥٥٤)، وعلى القدمين خلاف، فقيل: واجب، وقيل: سنة.

انظر: التجريد للقدوري ٥٤٣/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٣٥/١، الهداية للمرغيناني ٥١/١.

وهو الأصح عند المالكية، وقول للشافعي، هو الأشهر عند الشافعية، ورواية للحنابلة.

وفي رواية للمالكية: السجود على الجبهة واليدين والركبتان والقدمان واجب.

انظر للمالكية: الإعلام للقاضي عياض ص ١٥، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٣، حاشية الدسوقي ٢٤٠/١.

وللشافعية: الباب للمحاملي ص ١٠٢، المهذب للشيرازي ٢٥٤/١، البيان للعمري ٢١٨/٢.

وللحنابلة: الإرشاد للشريف ص ٥٦، المغني لابن قدامة ٥٩٠/١، شرح الزركشي على الخرقي ٥٦٧/١.

(٦) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) في (م): إن السنة.

(٨) انظر: التحفة للسمرقندي ١٣٥/١، البدائع للكاساني ١٠٥/١، الإمام زُفَر وآراؤه الفقهية للجبوري ١٤١/١.

(٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) قال النووي في المجموع (٤٢٧/٣): ((وهذا هو الأصح، وهو الراجح في الدليل)).

انظر: الباب للمحاملي ص ١٠٢، المهذب للشيرازي ٢٥٤/١، البيان للعمري ٢١٨/٢.

وهي رواية للحنابلة، اختارها الأكثر.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ١٩٤/١، المغني لابن قدامة ٥٩٠/١، المبدع لابن مفلح ٤٥٣/١.

لنا: [١] قوله ﷺ: (مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّيَ وَهُوَ عَاقِصٌ شَعْرُهُ؛ كَمَثَلِ الَّذِي يَصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ)^(١)، وهذا يقتضي نفي الفضيلة.

[٢] ولأن ما لا يتعلّق به الوُضوء وهو الرّكبة؛ لا يجب السجود عليه، كسائر مواضع البدن^(٢).

وجه قول زُفر - رحمه الله^(٣) -: قوله ﷺ: (أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ؛ الْوَجْهَ، وَالْكَفَيْنِ، وَالرَّكْبَتَيْنِ،^(٤) وَالْقَدَمَيْنِ)^(٥).

[٤١٧/٤٢] [مسألة: السجود على كور العمامة]

[٤١٨/٤٣] [مسألة: السجود على فاضل ثوبه]

قال: فإن سجد على كور عمامته^(٦)،^(٧) أو فاضل ثوبه جاز.^(٨)

وقال الشافعي^(٩) - رحمه الله^(١٠) -: لا يجوز.

لنا: [١] حديث أبي هريرة - رضي الله عنه^(١١) -: (أن النبي ﷺ كان يَسْجُدُ عَلَى كَوْرٍ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، والنهي عن كف الشعر والثوب، وعقص الرأس في الصلاة برقم (٤٩٢/٢٣٢) ٣٥٥/١ من حديث ابن عباس أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلّي ورأسه معقوص من ورائه، فقام وجعل يحلّه، فلما انصرف أقبل إلى ابن عباس فقال: ما لك ورأسي؟ فقال: إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (إنما مَثَلُ هَذَا؛ مَثَلُ الَّذِي يَصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ).

(٢) في (م) : اليدين.

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٤) في (ك) : والركبتين، والكفين.

(٥) سبق تخريجه (ص ٤٩٣)، هامش رقم (١١)، المسألة رقم [٤١١/٣٦].

(٦) كَوْرُ العمامة: كَار الرجل العمامة، أدارها ولقها وجمعها على رأسه.

انظر: النهاية لابن الأثير ٤/٢٠٨، لسان العرب لابن المنظور ١٢/١٨٤، المصباح المنير للفيومي ص ٢٨٠.

(٧) انظر: التجريد للقندوري ٢/٥٣٨، البدائع للكاساني ١/٢١٠، الهداية للمرغيناني ١/٥١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة، مع الكراهة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٧٤، الكافي لابن عبد البر ص ٤١، بداية المجتهد لابن رشد ١/٣٤٠.

والحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٢٧، المغني لابن قدامة ١/٥٩٣، كشف القناع للبهوتي ١/٣٥٢.

(٨) انظر: التجريد للقندوري ٢/٥٤٥، الهداية للمرغيناني ١/٥١، المختار للموصلي ١/٥٢.

(٩) انظر: الأم للشافعي ١/١٣٦، التهذيب للبغوي ٢/١١٤، البيان للعسراي ٢/٢١٧.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٥٤، المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٢٧، المغني لابن قدامة ١/٥٩٣.

(١٠) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

عِمامته^(١).

[٢] وفي حديث ابن عباس: (أن النبي ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ^(٢)، يَتَّقِي بِفَضْلِهِ حَرَّ الْأَرْضِ، وَبَرْدَهَا^(٣)).

[٣] وَلَأنَّهُ حَائِلٌ لَا يَمْنَعُ السَّجُودَ إِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا، كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا، أَصْلُهُ الْخُفَّ.

فإن قيل: لم يَاشِرْ بِجِبْهَتِهِ مَا فَضَلَ^(٤) عَنْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ^(٥)؛ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَجْزِيهِ، أَصْلُهُ إِذَا سَجَدَ عَلَى قِصَاصِ شَعْرِهِ.

قيل له: من^(٦) سَجَدَ عَلَى قِصَاصِ شَعْرِهِ، بِاشْرَ بِهِ الْأَرْضَ^(٧)؛ لَمْ يَجْزِهِ^(٨)، كَذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ، وَالْجِبْهَةُ بِخِلَافِهِ.

[٤٤/٤١٩] [مسألة: هيئة السجود]

قال: وَيُيَدِي ضَبْعِيهِ، وَيُجَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذِيهِ^(٩).

وذلك: [١] لما رَوَى جَابِرٌ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ جَافَى ضَبْعِيهِ^(١٠)؛^(١١) حَتَّى

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (١٥٦٤)/١ من طريق عبد الله بن محرز، عن يزيد بن الأصم، أنه سمع أبا هريرة يقول، فذكره. قال ابن أبي حاتم: قال أبي هذا حديث باطل، وعبد الله بن محرز ضعيف. ونقل الخافظ في التلخيص (٢٥٣/١) عن البيهقي قوله: ((أحاديث (كان يسجد على كور عمامته) لا يثبت منها شيء ؛ يعني مرفوعاً))، انظر: نصب الراية للزيلعي ٣٨٤/١، الدراية لابن حجر ١٤٥/١.

(٢) قوله (واحد) : ساقطة من (م).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٥٦/١، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢٧٧٠) ٢٤١/١، وابن عدي في الكامل ٣٥٠/١، قال الخافظ في الدراية (١٤٦/١) : ((وفيه حسين بن عبد الله، وهو ضعيف)).

(٤) في (م) : ما انفصل . وفي (ك) : ما يفضل .

(٥) قوله (عليه) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٦) في (م) : إذا .

(٧) في (م)، و (ك) : على قِصَاصِ الشَّعْرِ، [في (م) : أو يَاشِرُ . وفي (ك) : ويَاشِرُ] الْأَرْضَ بِهِ .

(٨) في (ك) : لَمْ يَجْزِيهِ .

(٩) قال في التحفة (١٣٥/١) : ((وهذا في حق الرجال، فأما المرأة فينبغي أن تقترش ذراعيها، وتنخفض ولا تنتصب كانتصاب الرجل، وتلرق بطنها بفخذيها؛ لأن هذا أستر لها)) .

انظر: الأمل محمد بن الحسن ٦/١، مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للمرغيناني ٥١/١-٥٢.

(١٠) في (م) : بطنه .

(١١) ضَبْعِيهِ: بالسكون، وسط العُضْدِ، وقيل: هو ما تحت الإبط، والجمع أَضْبَاعٌ .

انظر: الفائق للزعزعي ٣١٩/٢، النهاية لابن الأثير ٧٣/٣، المصباح المنير للفيومي ص ١٨٥.

يُرى بياضُ إبطيه (١).

[٢] وعن ميمونة: (أن النبي ﷺ كان إذا سجد جاني [بطنه] (٢)؛ حتى لو أن هيمة أرادت أن تمر بين يديه مرت (٣). (٤)

[٤٥/٤٢٠] [مسألة: هيئة أصابع الرجلين حال السجود]

قال: ويوجه أصابع رجله نحو (٥) القبلة. (٦)

وذلك: [١] لما روي في حديث ابن عمر (٧): (أن النبي ﷺ رأى رجلاً ساجداً قد عدل // [٣٤/ب(ك)] [٥١/ب(٢)] برجلتيه عن القبلة، فقال: استقبل بهما القبلة؛ فإنهما يسجدان مع الوجه (٨). [٣٨/أ(س)]

[٢] وروي عن (٩) [العباس بن عبد المطلب] (١٠) أن النبي ﷺ قال: (إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب (١١)؛ وجهه، وكفاه، ورُكبتاه، وقدماه (١٢). [٣] وما شرع به السجود، وجب (١٣) أن يستقبل به (١٤) القبلة.

(١) أخرجه ابن عزيمة في صحيحه برقم (٦٤٩/١) ٣٢٦.

(٢) من (ك).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة، برقم (٤٩٦/٢٣٧) ٣٥٧.

(٤) من أول قوله (وعن ميمونة) إلى قوله (مرت) : ساقطة من (م).

(٥) من (ك) : إلى.

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للمرغيناني ٥٢/١، المختار للموصلي ٥٣/١.

(٧) من أول قوله (قال ويوجه) إلى قوله (ابن عمر) : ساقطة من (م).

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد، برقم (٨٢٧/١) ٢٦٦، وليس فيه استقبال القبلة بأطراف أصابع الرجلين، وهي عند النسائي في كتاب الافتتاح، باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتشهد، برقم (١١٥٨/٢) ٢٣٦، بلفظ: (من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى، واستقبالاً بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى). وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي برقم (١١٠٩/١) ٢٤٩.

(٩) في (م) : وروي ابن عباس.

(١٠) من مصادر الحديث، وفي جميع النسخ: ابن عباس، وهو خطأ.

(١١) الإرتب: بكسر الهمزة وسكون الراء، هو العضو، وجمعه آراب، يقال: قطعت إرباً إرباً أي عضواً عضواً.

انظر: النهاية لابن الأثير ٣٥/١، مختار الصحاح للرازي ص ١٦، لسان العرب لابن منظور ١١٠/١.

(١٢) بهذا اللفظ، أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، برقم (٨٩١/١) ٥٥٢، والترمذي في

أبواب الصلاة، باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء، برقم (٢٧٢/٢) ٦١، وغيرهما.

والحديث عند مسلم في كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، برقم (٤٩١/١) ٣٥٥، بلفظ: (إذا سجد العبد،

سجد معه سبعة أطراف؛ وجهه، وكفاه، ورُكبتاه، وقدماه).

(١٣) في (ك) : يجب.

(١٤) في (م) : هما.

[٤٢١/٤٦] [مسألة: الذكر حال السجود]

قال: ويقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى، ثلاثاً، وذلك أدناه.^(١)
وقد بيناه.^(٢)

[٤٢٢/٤٧] [مسألة: التكبير والرفع من السجدة الأولى]

[٤٢٣/٤٨] [مسألة: الجلسة بين السجدين، والطمأنينة فيه]

[٤٢٤/٤٩] [مسألة: التكبير والسجدة الثانية]

قال: ثم يرفع رأسه، ويُكَبِّرُ، فإذا اطمأنَّ جالساً،^(٣) كَبَّرَ وسجد.^(٤)
وذلك لقوله ﷺ للأعرابي: (ثم اسجد حتى تطمئنَّ ساجداً، ثم ارفع^(٥) حتى تستوي جالساً، ثم اسجد حتى تطمئنَّ ساجداً، ثم ارفع رأسك حتى تطمئن^(٦) قائماً)^(٧).

- (١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للمرغيناني ٥٢/١، المختار للموصلي ٥٢/١.
قال في الهداية (٥٢/١): ((ويُستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يُنتم بالوتر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام كان يُنتم بالوتر، وإن كان إماماً لا يزيد على وجه يمل القوم حتى لا يؤدي إلى التثفير)) .
(٢) انظر: (ص ٤٨٩).
(٣) مسألة: الجلسة بين السجدين، والطمأنينة فيه ؟
• عندهما: ليس بفرض، فيجزئه ولو لم يستو جالساً، صححه في التحفة (١٣٣/١)، وهو واجب أو سنة.
ثم اختلفوا في أقل ما يجزئ من الرفع بين السجدين، على أربعة أقول:
الأول: أن يرفع رأسه بحيث يكون إلى القعود أقرب، وإذا كان إلى الأرض أقرب لا يجزئه، قال في الهداية (٥٢/١): وهو الأصح.
الثاني: أن يرفع رأسه بما يسمى به رافعاً، ولا يُشكَل على الناظر ذلك، وهي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة، قال في البدائع (٢١١/١): وهو الصحيح.
الثالث: أن يرفع رأسه بمقدار ما تمر الرياح بينه وبين الأرض، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة.
• وقال أبو يوسف: فرض أن يستوي جالساً حتى يطمئن، ثم يهوي إلى السجدة الثانية، واعتمده بعض الحنفية.
انظر: المبسوط للسرخسي ١٨٨/١، البدائع للكاساني ٢١١/١، حاشية ابن عابدين ٤٦٤/١.
(٤) انظر: الأمل محمد بن الحسن ٦/١، مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للمرغيناني ٥٢/١.
(٥) في (٢) : ثم ارفع رأسك.
(٦) قوله (حتى تطمئن) : ساقطة من (٢) .
(٧) سبق تخريجه (ص ٨٧)، هامش (٣)، المسألة رقم [٢/٢] المشهور بحديث المسيء - مملاته.

[فصل: في أحكام الركعة الثانية من الصلاة]

[٤٢٥/١] مسألة: الطمأنينة في السجود

[٤٢٦/٢] مسألة: جلسة الاستراحة بين الركعتين

[٤٢٧/٣] مسألة: التكبير للقيام للركعة الثانية

[٤٢٨/٤] مسألة: صفة القيام للركعة الثانية

قال: فإذا^(١) اطمأن ساجداً،^(٢) كبر،^(٣) واستوى قائماً على صدور قدميه، ولا يقعد^(٤)،^(٥) ولا يعتمد بيديه على الأرض.^(٦)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٧) -: يجلس،^(٨) ثم يقوم^(٩) معتمداً على الأرض.^(١٠)

(١) في (م) : وإذا.

(٢) مسألة: الطمأنينة في السجود ؟

الطمأنينة في السجود فرض عند أبي يوسف، وعندهما ليست بفرض، وهي واجبة، أو سنة، وهي ما تعرف

بمسألة تعديل الأركان. انظر: (ص ٤٨٦)، هامش رقم (٥) المسألة رقم [٣٩٩/٢٤]

انظر: التجريد للقنوري ٥٤٩/٢، الهداية للمرغيناني ٥٢/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٢.

(٣) مسألة: التكبير للقيام للركعة الثانية ؟

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للمرغيناني ٥٢/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٢.

(٤) في (ك) : ولا يعتمد بيديه على الأرض، ولا يقعد.

(٥) مسألة: جلسة الاستراحة بين الركعتين ؟

انظر: التجريد للقنوري ٥٤٩/٢، مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للمرغيناني ٥٢/١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة، قال في المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١٢٧/١): « وهو

أصح »، وقال أبو بكر الخلال: رجع أبو عبد الله عنه.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٧٢/١، عيون المجالس للبغداد ٣١٤/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣٣٦/١.

وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٢٧/١، المغني لابن قدامة ٥٩٨/١، كشف القناع للبهوتي ٣٥٤/١.

(٦) مسألة: صفة القيام للركعة الثانية ؟

لا يعتمد بيديه على الأرض، ويقوم على صدور قدميه معتمداً بيديه على فخذه.

انظر: التجريد للقنوري ٥٤٩/٢، الهداية للمرغيناني ٥٢/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٢.

وهي رواية للحنابلة، قال في الروايتين والوجهين (١٢٧/١): وهو أصح.

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٢٧/١، المغني لابن قدامة ٥٩٨/١، كشف القناع للبهوتي ٣٥٤/١.

(٧) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٨) انظر: الأم للشافعي ١٣٨/١، مختصر المزني ص ٢٦، التهذيب للبغوي ١١٨/٢.

وهي رواية للحنابلة، قيل: رجع إليه أحمد، وهو اختيار الجماعة.

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٢٧/١، المغني لابن قدامة ٥٩٨/١، كشف القناع للبهوتي ٣٥٤/١.

(٩) في (م) : يجلس ويقوم.

(١٠) انظر: الأم للشافعي ١٣٨/١، مختصر المزني ص ٢٦، التهذيب للبغوي ١١٨/٢.

دليلنا: [١] حديث أبي هريرة - رضي الله عنه (١) -: (أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه) (٢).

[٢] وفي حديث عاصم بن كليب (٣) - رضي الله عنه (٤) -: (أن النبي ﷺ كان إذا هَضَّ في (٥) فصل الركعتين، هَضَّ على رُكْبَتَيْهِ، واعتمد على فخذه) (٦).

[٣] وذكر الشعبي عن عليّ - رضي الله عنه (٧) -، وعمر - أصحاب رسول الله ﷺ -: (أنهم كانوا ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم) (٨).

[٤] وعن ابن مسعود، (٩) وابن عباس (١٠)

= وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

وفي رواية للمالكية: هو بالخيار؛ إن شاء اعتمد يديه على الأرض، وإن شاء لم يعتمد، وينظر ما هو أرفق به. انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٧٤/١، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس ١٠٥/١، الذخيرة للقرافي ١٩٥/٢. وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٢٧/١، المغني لابن قدامة ٥٩٨/١، كشف القناع للبهوتي ٣٥٤/١.

(١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء كيف النهوض من السجود، برقم (٢٨٨) ٨٠/٢، والبيهقي في الكبرى ١٢٤/٢. وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي برقم (٢٨٨) ص ٤٨، إرواء الغليل (٣٦٢).

(٣) عاصم بن كليب: عاصم بن كليب بن شهاب الجرمي الكوفي، سمع أباه، وأبي بردة، وغيرهما، وعنه عبد الله بن عوف، والسفيانان، وشعبة، وغيرهم، وثقه ابن معين والنسائي، توفي سنة (١٣٧هـ).

انظر: التاريخ الكبير للبخاري ٤٨٧/٦، معرفة الثقات للعجلي ٩/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٤٩/٦.

(٤) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٥) في (م) : بين الركعتين.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، برقم (٧٣٦) ٤٧٢/١، وفي كتاب المراسيل

برقم (٤٢) ص ٩٤، والبيهقي في الكبرى ٩٩/٢، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٦٠) ٢٧/٢٢، والأوسط

برقم (٥٩١١) ٩٧/٦، من طريق همام قال ثنا شقيق، عن عاصم بن كليب، عن أبيه: (أن النبي ﷺ كان إذا

سجد وقعتا ركبته على الأرض قبل أن يقع كفاه، وإذا هَضَّ في فصل الركعتين هَضَّ على رُكْبَتَيْهِ، واعتمد

على فخذه)، وهو مرسل، فلم يلتقِ والد عاصم النبي ﷺ. وضعفه الألباني في الإرواء (٣٥٧)، وضعيف سنن

أبي داود برقم (٧٣٦/١٥٠) ص ٧١. وأخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في وضع الركبتين قبل

اليدين في السجود، برقم (٢٦٨) ٥٦/٢، والنسائي في كتاب التطبيق، باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان

في سجوده، برقم (١٠٨٩) ٢٠٦/٢، وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، برقم (٨٨٢) ٢٨٦/١،

والبيهقي في الكبرى ٩٨/٢ من طريق شريك، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال:

(كان النبي ﷺ إذا سجد تقع ركبته قبل يديه، وإذا رفع يديه قبل ركبتيه)، قال الترمذي (٥٧/٢): هذا

حديث حسن غريب. وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي، برقم (٢٦٨/٤٤) وغيره.

(٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٩٨٢) ٣٤٦/١، وعبد الرزاق في مصنفه ١٧٨/٢.

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٩٧٩) ٣٤٦/١، والبيهقي في الكبرى ١٢٥/٢.

(١٠) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٧٨/٢، والبيهقي في الكبرى ١٢٥/٢.

- رضي الله عنهما^(١) - مثله.

[٥] ولأن هذه القعدة لو كانت مشروعة لانتقل إليها بتكبيره^(٢)، كالقعود^(٣) وسط الصلاة.

فإن قيل: رُوي في حديث مالك بن الحويرث - رضي الله عنه^(٤) -: (أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من السجود^(٥) قعد، ثم هَضَّ^(٦)).
قيل له: هذا^(٧) محمولٌ على أنه فعل ذلك حال العذر لَمَّا^(٨) أَسَنَ^(٩).

[٤٢٩/٥] مسألة: صفة الركعة الثانية [

[٤٣٠/٦] مسألة: رفع اليدين للقيام إلى الركعة الثانية [

[٤٣١/٧] مسألة: دعاء الاستفتاح للركعة الثانية [

[٤٣٢/٨] مسألة: التعوذ في الركعة الثانية [

قال: ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى إلا أنه لا يستفتح، ولا يتعوذ، ولا يرفع يديه إلا في التكبير الأولى^(١٠).

(١) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) في (م) : تكبيرة وعنه تكبيرة . وفي (ك) : تكبيرة وعنها تكبيرة .

(٣) في (م) : كالقعدة .

(٤) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٥) قوله (من السجود) : ساقطة من (م) .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم هَضَّ، برقم (٨٢٣) ٢٦٥/١ بلفظ: (أنه رأى النبي ﷺ يُصَلِّي، فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً)، وفي باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة، برقم (٨٢٤) ٢٦٥/١ وفيه: (وإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس، واعتمد على الأرض ثم قام) .

(٧) في (ك) : هو محمول .

(٨) في (ك) : حال العذر، ولَمَّا أَسَنَ .

(٩) كما جاء عنه ﷺ أنه قال: (لا تبادروني بركوع ولا بسجود، فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعتُ تدركوني به إذا رفعتُ، إني قد بدئتُ) أخرجه أحمد في المسند ٩٢/٤، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام، برقم (٦١٩) ٤١١/١، وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود، برقم (٩٦٣) ٣٠٩/١ . قال الخطابي: ((يروى بوجهين: أحدهما (بدئتُ) بتشديد الدال، ومعناه: كبر السن، يقال: بدن الرجل تديناً، إذا أسنَّ . والآخر: (بدئتُ) مضمومة الدال غير مشدودة، ومعناه: زيادة الجسم واحتمال اللحم)) معاً لم السنن ٤١٢/١ (بهامش السنن) .

(١٠) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١٩٧/١، الهداية للمرغيناني ٥٢/١، المختار للموصلي ٥٢/١ .

أما فعل الركعة الثانية مثل الأولى؛ فلقوله ﷺ لرفاعة: (ثم افعل ذلك في كل ركعة)^(١)

وأما الاستفتاح؛ فلأنه^(٢) وُضِعَ^(٣) لابتداء الصلاة، والصلاة فعل واحد، فيكفي فيها^(٤) استفتاح^(٥) واحد.

[وأما التعوذ؛ [١] فلا يبدأ القراءة والصلاة إذا كانت واحدة، فالقراءة واحدة لا محالة معني، فاكثفي بالأول.

[٢] ولأن رسول الله ﷺ كان يفعل كذلك. [٦]^(٧)

وأما رفع اليد؛ [١] فلما رُوِيَ عن^(٨) عبد الله بن مسعود أنه قال: (صليتُ خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وعمر - رضي الله عنهما^(٩) - ولم^(١٠) يكونوا يرفعوا أيديهم^(١١) إلا افتتاح الصلاة)^(١٢).

[٢] وعن عليّ - رضي الله عنه^(١٣) - مثل ذلك.^(١٤)

(١) سبق تخريجه (ص ٨٧)؛ هامش رقم (٣)، المسألة رقم [٢/٢] الحديث المشهور بحديث المسيء صلاته.

(٢) في (ك)؛ فأما الاستفتاح فإنه.

(٣) في (م)؛ فلأنه فعل ذلك.

(٤) في (م)؛ فيكفي به. وفي (ك)؛ فيكفي فيها.

(٥) في (م)، و (ك)؛ باستفتاح.

(٦) من ذلك حديث أبي سعيد الخدري: (أن النبي ﷺ كان يقول قبل القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).

سبق تخريجه (ص ٤٧٨)، هامش رقم (٥)، المسألة رقم [٣٨٦/١٢].

(٧) من (ك).

(٨) من (م)؛ لِمَا رَوَى عبد الله بن مسعود.

(٩) قوله (رضي الله عنهما)؛ لم ترد في (ك).

(١٠) في (م)؛ فلم.

(١١) في (م)؛ أيديهما.

(١٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٩٥/١، والبيهقي في الكبرى ٧٩/٢، قال الدارقطني (٢٩٥/١): ((تفرد به محمد

ابن جابر، وكان ضعيفاً، عن حماد عن إبراهيم، وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلاً، عن عبد الله، من فعله

غير مرفوع إلى النبي ﷺ، وهو الصواب)).

(١٣) قوله (رضي الله عنه)؛ لم ترد في (م).

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢٤٤٢) ٢١٣/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٣٢/١.

قال الزيلعي في نصب الراية (٤٠٦/١): وهو أثر صحيح.

[٤٣٣/٩] مسألة: الجلوس للتشهد الأول [

[٤٣٤/١٠] مسألة: صفة الجلوس للتشهد الأول [

[٤٣٥/١١] مسألة: صفة أصابع القدمين في جلسة التشهد الأول [

قال: وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية؛ في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها، ونصب اليمنى نصباً^(١) ووجهه [أصابعها]^(٢) نحو القبلة^(٣).

أما القعود؛^(٤) فلأن النبي ﷺ هكذا فعله^(٥)، وفعله ورد مَوْرَدُ البيان. وهذه القعدة سنة؛^(٦) لما رُوي: (أن النبي ﷺ قام^(٧) إلى الثالثة فسبَّح به^(٨)؛ فلم يعد وسجد للسهو^(٩)).

وأما صفة القعود؛^(١٠) فعلى ما^(١١) ذكر^(١٢)؛ وذلك/ لما رَوَتْ عائشة - رضي الله [٣٥/أ(ك)] عنها^(١٣) -: (أن النبي ﷺ كان يفتريشُ رجله اليسرى، وينصب اليمنى، ويوجهه/ [٣٨/ب(س)]

(١) قوله (نصباً) : ساقطة من (ك) .

(٢) من (ك) . وفي الأصل، و (م) : أصابعهما . وهو خطأ ظاهر .

(٣) أي وجه أصابع رجله اليمنى .

انظر: الهداية للمرغيناني ٥٢/١، المختار للموصلي ٥٣/١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٧٠.

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للمرغيناني ٥٢/١، المختار للموصلي ٥٣/١.

(٥) في (م) : فعل هكذا . وفي (ك) : هكذا فعل .

(٦) أي الجلوس للتشهد الأول، وأطلق عليها اسم السنة؛ وهي واجبة عندهم للفصل بين الشفعين؛ إما لأن وجوبها ثبت بالسنة، أو لأن المؤكدة في معنى الواجب.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، التحفة للسمرقندي ١٣٦/١، البدائع للكاساني ٢١١/١.

(٧) في (م) : كما قام .

(٨) قوله (فسبح به) : ساقطة من (م) .

(٩) متفق عليه من حديث عبد الله بن بُحينة رضي الله عنه، البخاري في كتاب الأذان، باب من لم ير التشهد الأول واجباً،

برقم (٨٢٩) ٢٦٧/١، ومسلم في كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، برقم (٥٧٠/٨٦)

٣٩٩/١ بلفظ: (أن رسول الله ﷺ قام في صلاة الظهر وعليه جلوس، فلما أتم صلاته سجد سجدتين يكرر في

كل سجدة وهو جالس، قبل أن يسلم، وسجدتهما الناس معه، مكان ما نسي من الجلوس) وهذا لفظ مسلم.

(١٠) هذه صفة القعود في القعدتين جميعاً الأولى والثانية، في حق الرجال، أما المرأة، فقال في البدائع (٢١١/١):

((فأما المرأة فإنها تقعد كأستر ما يكون لها، فتجلس متوركة؛ لأن مراعاة فرض الستر أولى من مراعاة سنة

القعدة)) . انظر: التحفة للسمرقندي ١٣٦/١، والبدائع للكاساني ٢١١/١، الهداية للمرغيناني ٥٢/١.

(١١) في (ك) : فعلى ما [روى وائل بن حُجر أن رسول الله ﷺ كما جلس افتريش رجله اليسرى، ووضع يده

اليسرى على فخذه اليسرى، ويده اليمنى على فخذه اليمنى، ونشر أصابعه كما ينشرها في الركوع والسجود]

(١٢) في (م) : ذكرنا . وفي (ك) : ذكره .

(١٣) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (ك) .

[٤٣٦/١٢] مسألة: موضع اليدين في جلوس التشهد الأول [

[٤٣٧/١٣] مسألة: صفة أصابع اليدين في جلوس التشهد الأول [

[٤٣٨/١٤] مسألة: الإشارة بالسبابة في التشهد الأول [

قال: ووضع يديه على فخذه،^(٣) وبسط^(٤) ^(٥) أصابعه.^(٦)وذلك لما روي في حديث وائل ابن حُجر: أن النبي ﷺ هكذا جلس^(٧).^(٨)

(١) في (م): أصابعه.

(٢) أخرج بعضه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة، برقم (٤٩٨/٢٤٠) ٣٥٧/١، بلغظ: (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى). قال الزيلعي في نصب الراية ٤١٨/١: ((غريب بهذا اللفظ، وفي مسلم بعضه))، ومن حديث ابن عمر قال: (من سنة الصلاة أن تُنصب القدم اليمنى، واستقبالةً بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى)، أخرجه النسائي في كتاب التطبيق، باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة، برقم (١١٥٨) ٢٣٦/٢.

(٣) في موضع اليدين في جلوس التشهد الأول، ثلاثة أقوال:

الأول: أن توضع على الفخذين، واختاره في البدائع (٢١١/١)، وفي البحر الرائق (٥٦٥/١): هو الأصح. الثاني: أن يضع يديه على ركبتيه كحالة الركوع، اختاره الطحاوي (مختصر الطحاوي ص ٢٧). الثالث: أن تكون أطراف الأصابع على حرف الركبة لا مباحة عنها، اختاره ابن القيم في فتح القدير ٣١٥/١. انظر: الهداية للمرغيناني ٥٣/١، المختار للموصلي ٥٣/١، البحر الرائق لابن نجيم ٥٦٥/١.

(٤) في (م): ويسط.

(٥) في صفة أصابع اليدين في جلوس التشهد الأول، قولان:

الأول: بسط أصابعه على وجهها المعتاد، دون تقريب أو جمع نحو القبلة. الثاني: تقريب ونشر الأصابع، اختاره الطحاوي (مختصر الطحاوي ص ٢٧). انظر: الهداية للمرغيناني ٥٣/١، المختار للموصلي ٥٣/١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٧٠.

(٦) في الإشارة بالسبابة في التشهد، قولان:

أحدهما: لا يشير ويسط أصابعه؛ لأن في الإشارة زيادة رفع لا يحتاج إليها، ومبنى الصلاة على السكينة والوقار، فالترك أولى، ((وهو قول كثير من المشايخ، وفي الولوالجية، والنجاشي: عليه الفتوى)) البحر الرائق ٥٦٥/١. واختاره الطحاوي، (مختصر الطحاوي ص ٢٧)، قال في فتح القدير (٣١٣/١): وهو خلاف الدراية والرواية. الثاني: يشير بالسبابة عند الشهادتين، وبه قال محمد، وأبو يوسف في الأمالي، وهي رواية عن أبي حنيفة، وعن الحلواني قال: يقيم الإصبع عند (لا إله)، ويضعها عند (إلا الله)؛ ليكون الرفع للنفي، والوضع للإثبات. ورجحه ابن القيم في فتح القدير (٣١٣/١)، قال الباقري في العناية (٣١٢/١): ((وقد نصّ محمد بن الحسن عن هذا في كتاب المسيحة، حدثنا عن رسول الله ﷺ أنه كان يفعل ذلك؛ أي يشير، ثم قال: نصنع بصنيع رسول الله ﷺ ونأخذ بفعله، وهذا قول أبي حنيفة))، وهو الأصح، والمعتمد عند متأخري الحنفية.

وكيفيتها: أن يقبض خنصره والتي تليها، ويحلّق الوسطى والإبهام ويقيم المسيحة.

انظر: البدائع للكاساني ٢١٧/١، الهداية للمرغيناني ٥٣/١، فتاوى الالكوثي ص ٢٦١.

(٧) في (م): جلس هكذا.

(٨) أخرجه أحمد في المسند ٣١٨/٤، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة، برقم (٧٢٦) =

[٤٣٩/١٥] مسألة: قراءة التشهد الأول

[٤٤٠/١٦] مسألة: صيغة التشهد الأول

قال: ويتشهد،^(١) والتشهد^(٢): (التحيات لله، والصلوات والطيبات، السّلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السّلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله^(٣)، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله).

وهكذا هو تشهد عبد الله بن مسعود^(٤) الذي^(٥) رواه عن النبي ﷺ، وهو المختار عندنا،^(٦) وقد روي عن النبي ﷺ التشهد بألفاظ مختلفة.^(٧)

وقال الشافعي^(٨) - رحمه الله^(٩) - : المختار تشهد ابن عباس

= ٤٦٥/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء كيف الجلوس في التشهد، برقم (٢٩٢) ٨٥/٢، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة، برقم (٨٨٩) ١٢٦/٢، وفي كتاب التطبيق، باب موضع اليدين عند الجلوس للتشهد الأول، برقم (١١٥٩) ٢٣٦/٢، وفي كتاب السهو، باب قبض الثنتين من أصابع اليد اليمنى وعقد الوسطى والإبهام منها، برقم (١٢٦٨) ٣٧/٣، وابن ماجة مختصراً في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها برقم (٨٦٧) ٢٨١/١، والبيهقي في الكبرى ١٣٢/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٩/١. صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٧٢٦/٦٦٦) وغيره.

(١) مسألة: قراءة التشهد الأول ؟

عامة مشايخ الحنفية أن التشهد في القعدة الأولى سنة، وفي البدائع (٢١٣/١) أنه الأقرب للقياس؛ لأن ذكر التشهد أدنى رتبة من القعدة، فالقعدة الأولى لما كانت واجبة، وجب أن تكون القراءة فيها سنة؛ ليظهر الخطأ رتبته، وهو اختيار المؤلف كما يظهر من قوله (ص ٥٧٢): ((إن التشهد مسنون، وليس بواجب)) . وقال آخرون: هو واجب، وفي البدائع (٢١٣/١) أنه الاستحسان، وصححه، وقال: ((والصحيح أنه واجب فإن محمداً أوجب السهو بتركه ساهياً، وأنه لا يجب إلا بترك الواجب))، وصححه في الجوهرة (ص ٧٠). انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٣٧/١، الهداية للمرغيناني ٥٣/١، المختار للموصللي ٥٣/١.

(٢) مسألة: صيغة التشهد الأول ؟

روي التشهد عن النبي ﷺ بألفاظ وصيغ مختلفة، والكل جائز بالإجماع، والخلاف في الأفضل من هذه الصيغ، قال النووي في المجموع (٤٥٧/٣): ((أجمع العلماء على جواز كل واحد منها)) . انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، التجريد للقدوري ٥٦٣/٢، الهداية للمرغيناني ٥٣/١.

(٣) في (م) : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له .

(٤) في (م) : وهذا الذي ذكره تشهد ابن مسعود ﷺ . وفي (ك) : وهذا الذي ذكره هو تشهد ابن مسعود .

(٥) قوله (الذي) : ساقطة من (م) .

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، التجريد للقدوري ٥٦٣/٢، الهداية للمرغيناني ٥٣/١.

وبه قال الحنابلة .

انظر: رؤوس المسائل للعكبري ٢٠٠/١، المعني لابن قدامة ٦٠٨/١، كشف القناع للبهوتي ٣٥٧/١.

(٧) انظر: المحرر لابن عبد الهادي ٢٠٢/١، نصب الراية للزيلعي ٤١٩/١، المجموع للنووي ٤٥٥/٣.

(٨) انظر: الأم للشافعي ١٤٠/١، مختصر المزني ص ٢٧، التهذيب للبيهقي ١٢١/٢.

(٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

- (١) - وهو: (التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله، سلامٌ عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) (٢) (٣).

- والدليل على ما قلنا: ما رُوِيَ عن ابن مسعود: (أن النبي ﷺ أخذ بيده وقال له: قُل التحيات لله، والصلوات والطيبات) (٤) (٥).
- وهذا الخبر أحسن الأخبار كلها إسناداً. (٦)
- وأخذه باليد تأكيد في التعليم.
- وقوله: [(قُل) أمرٌ] (٧)، وأقل أحواله أن يُحمل على (٨) الاستحباب. (٩)
- ثم قال له: (إذا فعلتَ هذا، أو قلتَ هذا فقد قضيتَ / (١٠) صلاتك) (١١) فعلق به تمام الصلاة.

-
- (١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٢) في (م) : وبركاته، سلام علينا، وعلى عباد الله الصالحين.
- (٣) وقامه: (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله) . بهذا اللفظ بحذف الألف واللام (سلام عليك أيها النبي) أخرجه الشافعي في الأم (١ / ١٤٠)، والترمذي في كتاب الصلاة، باب منه أيضاً (أي ما جاء في التشهد)، برقم (٢٩٠) ٨٣ / ٢، والنسائي في الصغرى في كتاب التطبيق باب نوع آخر من التشهد، برقم (١١٧٤) ٢ / ٢٤٢ .
- وبتعريف اللام (السلام عليك أيها النبي) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم (٤٠٣ / ١) ٣٠٢، وغيره.
- وأخرجه ابن ماجة بلفظ: (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التشهد، برقم (٩٠٠) ١ / ٢٩١ .
- (٤) في (م) : والصلوات، والصلوات.
- (٥) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، برقم (٨٣١) ١ / ٢٦٨، ومسلم في كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة، برقم (٤٠٢ / ٥٥) ٣٠١ / ١ .
- (٦) قال النووي في المجموع (٣ / ٥٤٧) : ((الأحاديث الواردة في التشهد كلها صحيحة، وأشدّها صحة باتفاق المحدثين حديث ابن مسعود، ثم حديث ابن عباس)) .
- (٧) من (م)، و (ك) . وفي الأصل: وقوله (قد تمت) وهو خطأ ولا يتفق مع سياق الجملة، وسيأتي.
- (٨) في (م) : وأقل أحواله الاستحباب.
- (٩) الأصل في الأمر المجرد أنه يُفقد الوجوب، وما سواه مجاز يحتاج إلى قرينة، ومن معانيه التذنب والاستحباب. انظر: المستقصى للغزالي ١ / ٤٢٦، كشف الأسرار للبخاري ١ / ١٠٨، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٨١ .
- (١٠) في (م) : ثم قال: فإذا فعلتَ ذلك، أو قلتَ ذلك، فقد تمت / صلاتك.
- (١١) سبق تحريجه بهذا اللفظ (ص ٤٦٦)، هامش (١١)، المسألة رقم [٣٧٦ / ١] .
- قال الألباني: ((شاذ بزيادة: (إذا قلتَ هذا، أو قضيتَ هذا فقد قضيتَ صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد)، والصواب أنه من قول ابن مسعود موقوفاً عليه)) صحيح سنن أبي داود ١ / ١٨٢

- وقال^(١) علي بن المديني^(٢): لم يصح في التشهد إلا ما رواه أهل الكوفة عن عبد الله بن مسعود، وأهل البصرة^(٣) عن أبي موسى^(٤).^(٥)
- ولأن الواو تجعل كل لفظة ثناء بنفسه، وإذا أسقطت صار الكلام كله ثناء واحداً؛ فكان الأولى أن يأتي^(٦) بها.^(٧)

وأما مالك^(٨) فقد اختار تشهد عمر - رضي الله عنه ^(٩) - ^(١٠) ^(١١) ويرجحه^(١٢): بأن عمر - رضي الله عنه ^(١٣) - قرأه^(١٤) على المنبر. وهذا لا حجة فيه؛ لأنه قد روي أن أبا بكر - رضي الله عنه ^(١٥) - قرأ التشهد على المنبر مثل

-
- (١) في (م)، و (ك) : وقد قال.
- (٢) انظر: عمدة القاري للعيني ١١٤/٦.
- (٣) البصرة: وهي مدينة بالعراق معروفة، يقال في النسبة إليها بصري، بنيت في خلافة عمر رضي الله عنه سنة (١٨هـ)، وأول من اختط منازلها عتبة بن غزوان، بها أنهار ومزارع، وسميت البصرة لأن أرضها حجارة رخوة.
- انظر: معجم ما استعجم للبكري ٢٣٤/١، معجم البلدان للحموي ٥١٠/١، الروض المعطار للحميري ص ١٠٥.
- (٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم (٤٠٤/٦٢) ٣٠٣/١ ومبغته: (التحيات الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله).
- (٥) فيه نظر، فقد قال النووي في المجموع (٥٤٧/٣): ((الأحاديث الواردة في التشهد كلها صحيحة)).
- (٦) في (م) : الإتيان بها.
- (٧) ومن أوجه الترجيح أيضاً ما ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤٢١/١) فقال: ((منها: أن الأئمة الستة اتفقوا عليه لفظاً ومعنى، وذلك نادر، وتشهد ابن عباس معدود في أفراد مسلم، وأعلى درجة الصحيح عند الحفاظ ما اتفق عليه الشيخان، ولو في أصله، فكيف إذا اتفقا على لفظه))، قال ابن نجيم في البحر الرائق ٥٦٧/١: ((ورجح مشايخنا تشهد ابن مسعود بوجوه عشرة، ذكرها الشارح وغيره، أحسنها: أن حديثه اتفق عليه الأئمة الستة في كتبها، لفظاً، ومعنى)).
- (٨) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٤٢، بداية المجتهد لابن رشد ٣١٧/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٧.
- (٩) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (١٠) في (م) : تشهد عمر ومصحابته عنه.
- (١١) أخرجه مالك في الموطأ برقم (٥٣) ٩٠/١، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٣٠٦٧) ٢٠٢/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢٩٩٢) ٢٦١/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٦١/١، والبيهقي في الكرى ١٤٤/٢، والحاكم في المستدرک ٢٦٦/١ وقال: صحيح على شرط مسلم.
- وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٢٢/١): وهذا إسناد صحيح.
- (١٢) في (م)، و (ك) : ويرجحه.
- (١٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (١٤) في (ك) : قرأ التشهد.
- (١٥) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

قولنا،^(١) وتشهد عمر - ﷺ - هو: (التحيات لله، الزاكيات لله، الطيبات)^(٢).

واختار الشافعي^(٣) - رحمه الله^(٤) - : تشهد ابن عباس.^(٥)

ورجح: بأنه حديث السنن^(٦) يروي^(٧) أواخر الآثار^(٨)، وابن مسعود يروي أوائلها. وهذا غلط؛ لأنه يقتضي أن يرجح رواية أصغر الصحابة على أكابرها^(٩) من المهاجرين الأولين، وهذا قول لم يقل به أحد، وقد روي عن ابن عباس أنه قال: (علّمني عمر التشهد)^(١٠)، فهذا يدل على أنه يرويه^(١١) عن تقدم إسلامه.^(١٢)

فإن قيل: في تشهد ابن عباس زيادة ثناء، فالزيادة في الثناء يقتضي الزيادة^(١٣) في الثواب؛ فيجب أن يكون أولى.

قيل له: • وفي تشهد جابر زيادة ثناء^(١٤) ليست في تشهد ابن عباس؛ فإن^(١٥) أوله: بسم الله، وبالله. وفي آخره: (وأسألك الجنة)^(١٦).

- (١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢٩٩٠) / ١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٦٤ / ١ من حديث ابن عمر، ولفظه عند ابن أبي شيبة: (أن أبا بكر كان يعلمهم التشهد على المنبر، كما يعلم الصبيان في الكتاب التحيات والصلوات والطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله).
- (٢) وقامه: (التحيات لله، الزاكيات لله، الطيبات والصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله).
- (٣) انظر: الأم للشافعي ١ / ١٤٠، مختصر المزني ص ٢٧، التهذيب للبيهقي ٢ / ١٢١.
- (٤) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك).
- (٥) سبق تخريجه (ص ٥٠٨)، هامش (٣).
- (٦) في (م) : أنس. وهو خطأ.
- (٧) في (ك) : وهو يروي.
- (٨) في (م)، و (ك) : الأمور.
- (٩) في (م) : عن الأكابر.
- (١٠) أخرجه الدارقطني ١ / ٣٥١، والحاكم في المستدرک ١ / ٢٦٦.
- (١١) في (م) : لم يرويه.
- (١٢) انظر: التجريد للقدوري ٢ / ٥٦٧.
- (١٣) في (م) : والزيادة في الثناء يقتضي زيادة.
- (١٤) في (م) : زيادة ما ليست.
- (١٥) في (م) : قال في أوله.
- (١٦) أخرجه النسائي في كتاب التلطيق، باب نوع آخر من التشهد، برقم (١١٧٥) / ٢، ٢٤٣، وابن ماجه في =

- وكذلك في تشهد [عبد الله بن] ^(١) الزبير، ^(٢) زيادة ليست في تشهد ابن عباس، وأنت لا تقول به؛ فبطل ^(٣) اعتبار الزيادة.
- وعلى أن في تشهد ابن مسعود زيادة في المعنى؛ وهو إثبات ^(٤) السواوات، وفي زيادة السواوات زيادة [في] ^(٥) المعنى لما ذكرنا. ^(٦)

[٤٤١/١٧] [مسألة: قراءة التشهد الأخير]

وقد قال أصحابنا: إن التشهد مسنون، وليس بواجب. ^(٧)

= كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التشهد، برقم (٩٠٢) ٢٩٢/١، والحاكم في المستدرک ٢٦٧/١ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٦٤/١، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٢٩٨٩) ٢٦٠/١. ولفظه عند النسائي: عن جابر قال: (كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، بسم الله، وبالله، التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أسأل الله الجنة، وأعوذ بالله من النار)، قال الترمذي (٨٣/٢): ((وروى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر، وهو غير محفوظ))، والحديث ضعفه جماعة من الحفاظ. انظر: نصب الراية للزيلعي ٤٢١/١. وذكره الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه وسكت عنه (٩٠٢/١٩٠).

- (١) من المصادر. انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٦٥/١، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٦٥/١.
 - (٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٦٥/١ وفيه: (إن تشهد رسول الله ﷺ الذي كان يتشهد به: بسم الله، وبالله خير الأسماء، التحيات الطيبات، الصلوات لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، اللهم اغفر لي واهدني).
 - (٣) في (٢): فبطل.
 - (٤) في (ك): وهو إثبات، وهو إثبات. فيه تكرار.
 - (٥) من (٢).
 - (٦) انظر: التجريد للقدوري ٥٦٤/٢، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٦٦/١.
 - (٧) المشهور عند الحنفية أن التشهد الأخير واجب، ومن تركه سهواً سجد للسهو.
- أما التشهد الأول فسبق الخلاف فيه (ص ٥٦٨)، فقيل: سنة، وقيل: واجب، وصححه في البدائع (٢١٣/١)، والدر المختار (٤٤٦/١). قال في الفتاوى الهندية (٧١/١): ((ويجب التشهد في القعدة الأخيرة، وكذا في القعدة الأولى، وهو الصحيح، هكذا في السراج الوهاج، وهو الأصح، كذا في محيط السرخسي)). وهي رواية للحنبلة.
- انظر: الإفصاح لابن هبيرة ٨٨/١، غاية المطلب للجرعي ص ٥٤، الفروع لابن مفلح ٤٦٤/١.
- وقيل: التشهد الأخير سنة، وبه قال القدوري في التجريد (٥٥٨/٢)، وتبعه تلميذه الأقطعي، وقد أشار الحدادي في الجوهرة (ص ٧٠) إلى قول الأنطع هذا، فقال: ((ولا خلاف في التشهد الثاني أنه واجب، وفي شرحه: التشهد مسنون في القعدة الأولى، والثانية)).
- ولم أقف - على حدّ اطلاعي - على من حكى خلافاً في التشهد الأخير؛ حتى قال في الجوهرة (ص ٧٠): ((ولا خلاف في التشهد الثاني أنه واجب))؛ إلا أن الوزير ابن هبيرة قال في كتاب الإفصاح (٨٨/١): =

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله^(٢) - : هو واجب في آخر الصلاة، والواجب منه خمس كلمات.

دليلنا: [١] أن النبي ﷺ قال / للأعرابي لما علمه الصلاة: (فإذا رفعت رأسك من آخر [٣٩/أ(س)] سجدة وقعدت فقد تمت صلاتك)^(٣).

[٢] ولأنه ذكر يختص بحال القعود؛ فكان مسنوناً، كالتشهد الأول.

فإن قيل: في حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال^(٤) له: (إذا قلت هذا^(٥) فقد تمت صلاتك)^(٦)، فعلق تمام الصلاة به/^(٧).

[٥٣/ج(٢)]

قيل له^(٨): • النبي ﷺ علق تمام الصلاة بأحد أمرين^(٩)؛ القعود، أو التشهد، ألا ترى أنه قال: أخذ بيديه^(١٠) رسول الله ﷺ وقال: (إذا جلست وكنيت في آخر الصلاة، فقل: التحيات لله^(١١)، ثم قال: إذا قلت هذا، أو فعلت هذا فقد قضيت^(١٢).....

= ((واختلفوا في التشهد (يعني الأخير لأن السياق فيه) فيما هل هو فرض أو سنة ؟ فقال أبو حنيفة الجلسة هي الركن دون التشهد فإنه سنة)).

انظر: تحفه الفقهاء للسمرقندي ١/١٣٧، البدائع للكاساني ١/٢١٤، السعاية للكنوي ٢/١٣٦.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: المعونة للبغدادي ٢٢٣، بداية المجتهد لابن رشد ١/٣١٦، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٧.

وللحنابلة: الإفضاح لابن هبيرة ١/٨٨، غاية المطلب للجراعي ص ٥٤، الفروع لابن مفلح ١/٤٦٤.

(١) قال الشافعية هو فرض في الصلاة.

انظر: الأم للشافعي ١/١٤٠، الباب للمحاملي ص ٩٩، المجموع للنووي ٣/٤٦٢.

وهي رواية للحنابلة، وهو المذهب.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ١/١٩٩، غاية المطلب للجراعي ص ٥٤، الفروع لابن مفلح ١/٤٦٤.

(٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٣) سبق تخريجه (ص ٨٧)، هامش رقم (٣)، المسألة رقم [٢/٢].

(٤) في (م) : ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال.

(٥) في (م) : إذا قلت ذلك، أو فعلت ذلك.

(٦) سبق تخريجه (ص ٤٦٦)، هامش رقم (١١)، المسألة رقم [٣٧٦/١].

(٧) في (م) : علق تمام الصلاة بقوله. وفي (ك) : فعلق به تمام الصلاة.

(٨) قوله (له) : ساقطة من (ك) .

(٩) في (م) : القولين. وفي (ك) : الأمرين.

(١٠) في (م)، و (ك) : بيدي.

(١١) قوله (الله) : ساقطة من (ك) .

(١٢) في (م) : تمت.

صلاتك^(١)، فهذا يقتضي التخيير بين الفعل والقول، فإن^(٢) التمام معلق بأحدهما.
• وقد أجمعنا على أن القعود واجب، بقي أن يكون التشهد سنة.

[٤٤٢/١٨] [مسألة: مقدار الشاهد الأول]

[٣٥/ب(ك)]

قال: ولا يزيد/ على هذا في القعدة الأولى.^(٣)

لما^(٤) روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه^(٥) - أنه قال: (علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة، وآخرها، فإذا كان وسط الصلاة ينهض إذا فرغ من تشهده، وإذا كان^(٦) آخر الصلاة دعا لنفسه بما شاء)^(٧).

[٤٤٣/١٩] [مسألة: القراءة في الركعتين الأخريين]

قال: ويقرأ^(٨) في الركعتين الأخريين^(٩) فاتحة الكتاب خاصة.^(١٠)

لحديث أبي قتادة: (أن النبي ﷺ كان يقرأ)

(١) سبق تخريجه (ص ٤٦٦)، هامش رقم (١١)، المسألة رقم [٣٧٦/١].

(٢) في (م) : فإذا كان.

(٣) مقدار الشاهد الأول من أول قوله: (التحيات لله)، إلى قوله: (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)، على الصحيح، ويكره أن يزيد فيه حرفاً، أو يتدنى قبله.

انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١/١٩٨، المختار للموصلي ١/٥٣، حاشية ابن عابدين ١/٤٤٨.

(٤) في (م) : وذلك لما.

(٥) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٦) في (م) : كحز، فإذا فرغ من تشهده وكان.

(٧) أخرجه أحمد في المسند ١/٤٥٩، قال الهيثمي في الزوائد (٣/١٤٣): رواه أحمد، ورجاله موثقون.

(٨) أي المفترض خاصة، أما صلاة النفل، والصلاة الواجبة، تجب فيهما الفاتحة والسورة، أو نحوها.

انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/١١٢، الدر المختار للحصكفي ١/٥١١، حاشية ابن عابدين ١/٥١١.

(٩) في (م) : في الركعتين الأولين فاتحة الكتاب وسورة معها، وفي الآخرين. وفي (ك) : الأخيرتين.

(١٠) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١/٢٠٠، الهداية للسميرقندي ١/٥٣، الاختيار للموصلي ١/٥٤.

ظاهر الرواية: أن قراءة الفاتحة في الآخرين سنة، صححه في الهداية، ولو ضم إليها سورة لا بأس به؛ لأن القراءة في الآخرين مشروعة من غير تقدير، وهو خلاف الأولى؛ لأن الاختصار على الفاتحة مسنون، وله التسبيح ثلاثاً، ولو سكت فيهما قدرها، وقيل قدر تسبيحة، عامداً كان مسيئاً، ولو تركها سهواً، فلا سهو عليه. وقيل: هو مخير بين الثلاثة، إن شاء قرأ، وإن شاء سبّح، وإن شاء سكت، قال في الخاتمة: وعليه الاعتماد، وفي الذخيرة هو الصحيح من الرواية.

وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يجب قراءة الفاتحة فيهما، حتى لو تركها سهواً يلزمه سجود السهو صححه العيني، وابن المصام، واعتمدها في المنية فأوجب سجود السهو بترك قراءتها ساهياً، والإساءة بتركها عمداً.

انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/١١٢، البناية للعيبي ٢/٢٧٢، حاشية ابن عابدين ١/٥١١.

في (١) الأوليين (٢) في (٣) الظُّهر بفاثحة الكتاب (٤) وسُورة، وفي الآخرين (٥) بفاثحة الكتاب خاصة (٦).

[٤٤٤/٢٠] مسألة: الجلوس للتشهد الأخير [

[٤٤٥/٢١] مسألة: صفة الجلوس للتشهد الأخير [

قال: وإذا جلس في آخر الصلاة، (٧) جلس كما جلس في الأولى، (٨) وتشهد.

وقال الشافعي (٩) - رحمه الله (١٠) - : في القعدة الأخيرة (١١) يتورك (١٢) (١٣).

(١) قوله (في) : ساقطة من (م) .

(٢) في (ك) : الأولتين .

(٣) في (م) ، و (ك) : من .

(٤) في (م) : الفاتحة .

(٥) في (م) : الآخرين . وفي (ك) : الأخيرتين .

(٦) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب ما يقرأ في الآخرين بفاثحة الكتاب، برقم (٧٧٦) ١/٢٥٢،

ومسلم في كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، برقم (١٥٥/٤٥١) ١/٣٣٣ .

(٧) مسألة: الجلوس للتشهد الأخير ؟

اختلف الحنفية في الجلوس للتشهد الأخير على قولين :

الأول: الجلوس للتشهد الأخير فرض؛ وهو اختيار عامة الحنفية، وهو المذهب والمفق به.

الثاني: روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه ليس بفرض، فتجوز الصلاة بدون القعدة الأخيرة.

انظر: التحفة للسمرقندي ١/١٣٦، المختار للموصلي ١/٥٤، حاشية ابن عابدين ١/٤٤٨ .

(٨) مسألة: صفة الجلوس للتشهد الأخير ؟

أي افترش رجله اليسرى وجلس عليها، ونصب اليمنى نصباً، ووجه أصابعها نحو القبلة.

انظر: المسألة رقم [٤٣٤/١٠] : صفة الجلوس للتشهد الأول . (ص ٥٠٥) .

وانظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٣٦، الهداية للمرغيناني ١/٥٣، الاختيار للموصلي ١/٥٤ .

وأما المرأة، فقال مصدر الشريعة في الوقاية (١/٥٠) : ((والمرأة تجلس على إلتها اليسرى، مخرجة رجلها من

الجانب الأيمن فيهما)) أي في التشهدين .

وقال مجد الدين في المحرر (١/٦٧) : ((وتجلس المرأة متربعة، أو تسدل رجلها عن يمينها)) .

(٩) انظر: الأم للشافعي ١/١٣٩، روضة الطالبين للنووي ١/٢٦١، أسنى المطالب للأصاري ١/٤٦٦ .

وبه قال المالكية، والحنابلة .

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٧٢، التفريع لابن الجلاب ١/٢٢٨، عيون المجالس للبغداددي ١/٣٠٤ .

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١/٦١٢، المحرر لأبي الزكيات ١/٦٦، الإنصاف للمرداوي ٢/٨٩ .

(١٠) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١١) في (م) ، و (ك) : القعدة الثانية .

(١٢) في (م) : يتورك على أحد إلتيه .

(١٣) التورك: جلس متوركاً أي متكئاً على إحدى وركيه، والتورك في الصلاة: هو أن ينصب رجله اليمنى،

ويجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى، ويفضي بوركه اليسرى على الأرض .

والتورك: بفتح الواو وكسر الراء، ويجوز بكسر الواو وسكون الراء، وهو فوق الفخذ كالكتف فوق العضد =

لنا^(١): [١] حديث وائل بن حجر قال: (صليت خلف رسول الله ﷺ ففرش رجله اليسرى ففعد عليها)^(٢).

[٢] وفي حديث عائشة - رضي الله عنها^(٣) -: (كان رسول الله ﷺ يجلس في الصلاة [على قدمه اليسرى]^(٤) وينصب قدمه اليمنى، ويجلس على اليسرى، ويكره أن يسقط^(٥) على شقه الأيسر)^(٦).

[٣] ولأنها هيئة مسنونة حال القعود؛ فلا يتدئ الثانية على خلاف الأولى، كوضع اليدين على الركبتين.

فإن قيل: في حديث أبي حميد الساعدي: (أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة في التشهد^(٨) الأخير أفاض رجله^(٩) وأخرجها من تحت وركبته اليمنى)^(١٠).

قيل له: • قد^(١١) بين^(١٢) الطحاوي^(١٣) الطعن على روايته^(١٤)، وضعفهم^(١٥).

• على أنه يحتمل أن يكون فعل ذلك حال العذر، وقد كان النبي ﷺ في آخر

العمر يختار أسهل الفعلين^(١٦).

= انظر: مختصر الخرق ص ٤٦، تحرير ألفاظ التنبيه للتوحي ص ٦٩، المصباح المنير للفيومي ص ٣٣٨.

(١) في (م) : أما.

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٠٦)، هامش (٨)، المسألة رقم [٤٣٧/١٣].

(٣) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) في (م)، و (ك) : كان النبي ﷺ .

(٥) من المصادر (سنن ابن ماجه، برقم (١٠٦٢)) .

(٦) أي يميل على شقه الأيسر.

(٧) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إتمام الصلاة، برقم (١٠٦٢) ٣٣٩/١، وابن أبي

شيبه في مصنفه، برقم (١٦) ١٢/١. قال الألباني: ((ضعيف جداً، وأكثره ثابت في أحاديث)) ضعيف سنن ابن

ماجه (١٠٦٢/٢١٩) (ص ٧٨).

(٨) في (ك) : في الصلاة للتشهد.

(٩) في (م) : رجله

(١٠) سبق تخريجه (ص ٤٦٧)، هامش (١٣)، المسألة رقم [٣٧٨/٣].

(١١) في (م) : فقد

(١٢) قوله (بين) : ساقطة من (م) .

(١٣) انظر: شرح معاني الآثار له ٢٥٩/١.

(١٤) في (ك) : روايته.

(١٥) في (م) : وضعفه.

(١٦) في (م) : الأمرين.

[تابع^(١)] [مسألة: قراءة التشهد الأول]

[تابع^(٢)] [مسألة: قراءة التشهد الأخير]

وأما قوله: وتشهد^(٣).

فقد بينا التشهد في وسط الصلاة،^(٤) وآخرها^(٥).

[٤٤٦/٢٢] [مسألة: الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير]

قال^(٦): وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.^(٧) [٥٣/ب(٢)]

وذلك لما رُوي في حديث فضالة^(٨) أن النبي ﷺ قال: (إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله^(٩)، والثناء عليه، ثم ليصل^(١٠) على النبي ﷺ، ثم يدعو بما شاء)^(١١).

[٤٤٧/٢٣] [مسألة: حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير]

وقد قال أصحابنا - ﷺ^(١٢) -: إن الصلاة على النبي ﷺ ليس بشرط في الصلاة؛ بل هو مسنون^(١٣).^(١٤)

(١) انظر: المسألة رقم [٤٣٩/١٥] ص ٥٠٧.

(٢) انظر: المسألة رقم [٤٤١/١٧] ص ٥١١.

(٣) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٠٠/١، الهداية للمرغيناني ٥٣/١، المختار للموصلي ٥٤/١.

(٤) انظر: ص ٥٠٧.

(٥) انظر: ص ٥١١.

(٦) في (م) : وقوله بعد ذلك /.

(٧) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٠٠/١، الهداية للمرغيناني ٥٣/١، المختار للموصلي ٥٤/١.

(٨) فضالة: هو فضالة بن عبيد الأنصاري الأوسي، أبو محمد، ممن بايع تحت الشجرة، شهد أحداً وما بعدها،

وشهد فتوح الشام، ومصر، سكن الشام، وولاه معاوية قضاء دمشق، توفي بها سنة (٥٣هـ).

انظر: الطبقات لابن سعد ٤٠١/٧، الاستيعاب لابن عبد البر ٣٢٧/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٣٤٦/٤.

(٩) في (م) : بالحمد لله. وفي (ك) : بحمد الله تعالى.

(١٠) في (م) : ثم يصلي.

(١١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء، برقم (١٤٨١) ١٦٢/٢، والترمذي في كتاب الدعوات،

باب جامع الدعوات عن النبي ﷺ، برقم (٣٤٧٧) ٤٨٢/٥ وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في

كتاب السهو، باب التهجد والصلاة على النبي ﷺ في الصلاة، برقم (١٢٨٤) ٤٤/٣، والحاكم في المستدرک

٢٣٠/١ وقال: صحيح على شرط مسلم. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٤٨١/١٣١٤)

(١٢) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٣) في (م) : ليس بشرط؛ بل هي سنة.

(١٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢١٩/١، التحفة للسميرقندي ١٣٨/١، الهداية للمرغيناني ٥٣/١.

وهو المشهور عند المالكية، ورواية للحنابلة.

و لم يُحفظ/ عن أحد أن ترك الصلاة عليه تُفسد^(١) الصلاة؛ إلا الشافعي^(٢) - رحمه [٣٩/ب(س)]
الله^(٣) -.

قال إبراهيم التخعي^(٤): كانوا يرون التشهد كافياً من الصلاة على رسول الله ﷺ.

دليلنا: [١] حديث ابن مسعود - رضي الله عنه^(٥) - أن النبي ﷺ لَمَّا عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ قَالَ^(٦): (إذا قلتَ هذا،^(٧) فقد تمت صلاتك)^(٨)، ولم يذكر فيه الصلاة على النبي ﷺ.
[٢] وكذلك لم يذكر أيضاً للأعرابي ذلك^(٩) لَمَّا عَلَّمَهُ الصلاة.^(١٠)
[٣] ولأنه ركنٌ من أركان^(١١) الصلاة؛ فلا يشترط فيه الصلاة على النبي ﷺ،
كسائر الأركان.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١٢) ﴿١٣﴾.
قيل له: ذكر الشيخ أبو الحسن الكرخي^(١٤) في (مختصره)^(١٥): [أن الصلاة]^(١٦)

= انظر للمالكية: المعونة للبغدادى ٢٢٤/١، الذخيرة للقراقى ٢١٨/٢، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٧.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٦١٤/١، الفروع لابن مفلح ٤٦٤/١، كشف القناع للبهوتي ٣٥٩/١.

(١) في (م) : مما يفسد.

(٢) انظر: اللباب للمحاملي ص ٩٩، التهذيب للبغوي ١٢٤/٢، المجموع للنووي ٤٦٣/٣.

وبه قال ابن المواز من المالكية، وهو الصحيح والمشهور عند الحنابلة، واختاره أكثرهم.

انظر للمالكية: المعونة للبغدادى ٢٢٤/١، الذخيرة للقراقى ٢١٨/٢، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٧.

وللحنابلة: الإفضاح لابن هبيرة ٣٠٣/١، المغني لابن قدامة ٦١٤/١، كشف القناع للبهوتي ٣٥٩/١.

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) انظر: مصنف عبد الرزاق برقم (٣٠٨٥) ٢/٢٠٨، الأوسط لابن المنذر ٣/٢٠٩، المغني لابن قدامة ١/٦١١.

(٥) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (ك) .

(٦) في (م) : قال له.

(٧) في (م) : إذا فعلت ذلك.

(٨) سبق تخريجه (ص ٥٢٤)، هامش (١١)، المسألة رقم [٣٧٦/١].

(٩) في (م)، و (ك) : وكذلك لم يذكر ذلك للأعرابي.

(١٠) سبق تخريجه (ص ٨٧)، هامش (٣)، المسألة رقم [٢/٢].

(١١) في (م) : من الأركان في الصلاة.

(١٢) قوله تعالى ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ : لم ترد في (م) .

(١٣) سورة الأحزاب، الآية رقم (٥٦).

(١٤) في (م)، و (ك) : ذكر الشيخ أبو الحسن رحمه الله أن الصلاة.

(١٥) انظر: التجريد للقدوري ٢/٥٦٩، التحفة للسمرقندي ١/١٣٨، البدائع للكاساني ١/٢١٣.

(١٦) من (م)، و (ك) .

[على]^(١) النبي ﷺ تحب على الإنسان في عمره^(٢) مرة واحدة^(٣).
وذكر الطحاوي^(٤): أنه^(٥) تحب كلما ذكر [النبي ﷺ]^(٦)، ولم يشترط فعل ذلك في الصلاة، فعلى هذا فقد^(٧) قلنا بمقتضى الآية، وهو وجوبها^(٨) خارج الصلاة.

فإن قيل: من كان ذكره شرطاً في الأذان؛ كان ذكره شرطاً في الصلاة، كذكر الله تعالى. قيل له: ذكر النبي ﷺ في الأذان شرط في كونه مسنوناً، كذلك هو شرط عندنا في سنة^(٩) الصلاة.

[٤٤٨/٢٤] [مسألة: الدعاء بعد التشهد الأخير]

قال: ودعا بما شاء مما يشبه ألفاظ القرآن، والأدعية المأثورة، ولا يدعو بما يشبه كلام الناس^(١٠).^(١١)

وذلك: [١] لما روي في حديث ابن مسعود/ أنه^(١٢) قال: (إذا تشهد أحدكم فليقل: [٣٦/أ(ك)] اللهم إني أسألك من الخير كله، ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله، ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من السخط والنار، وما قرب إليها من قول، أو عمل^(١٣))^(١٤).

(١) من (م)، و (ك) . وفي الأصل: عن النبي ﷺ، والمثبت أوفق للسياق.

(٢) في (م) : تحب في العمر. وفي (ك) : تحب على الإنسان في العمر.

(٣) انظر: التجريد للقدوري ٥٦٩/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٣٨/١، البدائع للكاساني ٢١٣/١.

(٤) انظر: أحكام القرآن للطحاوي ١٨٣/١، التجريد للقدوري ٥٦٩/٢، البدائع للكاساني ٢١٣/١.

قال في التحفة (١٣٨/١) : وهو الصحيح.

(٥) في (م) : أنها تحب.

(٦) من (م) .

(٧) قوله (فقد) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) في (م) : واجب.

(٩) في (ك) : لسنة.

(١٠) في (م) : الأدميين.

(١١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للمرغيناني ٥٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٢.

(١٢) في (م) : ابن مسعود رضي الله عنه قال.

(١٣) قوله (وأعوذ بك من السخط والنار، وما قرب إليها من قول أو عمل) : ساقطة من (م) .

وفي (ك) : من قول وعمل.

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٣٠٢٥) / ١، ٢٦٤، وبرقم (٢٩٢٥٨) / ٦، ٣٢، وعبد الرزاق في مصنفه =

[٢] ورُوي أن سعداً^(١) رأى ابنه يدعو في صلاته، فقال: يا بُنَيَّ إياك والاعتداء

في الدعاء، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (سيكون قوماً بعدي^(٢) يعتدون في الدعاء، [٥٤/أ(م)] ثم قرأ ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٣)، يا بُنَيَّ يكفيك أن تقول: (اللهم إني أسألك الجنة، وما قرب إليها من قولٍ وعملٍ، وأعوذ بك من النار، وما قرب إليها من قولٍ وعملٍ)^(٤).

[٣] وقد رُوي أن النبي ﷺ قال^(٥) لابن مسعود: (ثم اختر من أطيب الكلام ما

شئت)^(٦) (٧).

= برقم (٣٠٨٢) ٢/٢٠٦، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٩٩٤٠)، (٩٩٤١) ١٠/٥٥-٥٦ عن ابن مسعود قال: إذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل التحيات، فذكر التشهد، ثم قال ليقُل: (اللهم إني أسألك من الخير كله، ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله، ما علمت منه وما لم أعلم، اللهم إني أسألك خير ما سألك منه عبادك الصالحون، وأعوذ بك من شر ما عاذ منه عبادك الصالحون، ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار، ربنا إنا آمننا فاغفر لنا ذوبنا، وكفر عنا سيئاتنا، وتوفنا مع الأبرار، ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك، ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد).

وقد ورد ألفاظ هذا الدعاء من حديث عائشة، وجابر بن سمرة رضي الله عنهما.

انظر: الدعاء للطبراني ص ٢٠٨، صفة صلاة النبي ﷺ من التكميل إلى التسليم كأنك تراها للألباني ص ١٨٥.

(١) في (م): سعيداً. وهو خطأ.

(٢) قال المنذري: ((سعد هذا، هو ابن أبي وقاص. وابنه هذا لم يسم، فإن كان عمره فلا يحتاج به))، نقله عنه

الخطابي في معالم السنن ٢/١٦٢.

(٣) قوله (بعدي): ساقطة من (م).

(٤) سورة الأعراف، الآية رقم (٥٥).

(٥) أخرجه أحمد في المسند ١/١٧٢، أبو داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء، برقم (١٤٨٠) ٢/١٦١، وابن أبي

شيبه في مصنفه، برقم (٢٩٤١٠) ٦/٥٣، والطيالسي في مسنده ص ٢٨، وأبي يعلى في مسنده برقم (٧١٥)

٢/٧١، والطبراني في كتاب الدعاء ص ٣٧، قال الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٣١٣) ١٣/١٤٨٠:

حسن صحيح.

(٦) في (م): روي عن النبي ﷺ أنه قال.

(٧) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، برقم (٨٣٥) ١/٢٦٩، ومسلم

في كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم (٤٠٢/٥٧) ١/٣٠٢. لفظ البخاري: (ثم يتخير من الدعاء

أعجبه إليه فيدعو)، ولفظ مسلم: (ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء أو ما أحب) وأخرجه البيهقي في الكبرى

٦/٢١٢ بلفظ: (ثم ليختار أحدكم بعد ذلك أطيب الكلام، أو ما أحب من الكلام).

(٨) في (م): زيادة: [وقد قال أصحابنا: إذا دعا الرجل في صلاته بما يشبه كلام الناس فسدت صلاته عندنا،

وقال الشافعي: لا تفسد. لنا: قوله عليه السلام: (إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس؛ إنما هي

التسبيح، والتهليل، والتكبير، وقراءة القرآن). وقول القائل: اللهم زوجني فلانة بنت فلان، وارزقني مولية.

وقالوا وجه وما أشبه ذلك من كلام الناس يزيل هيئة الصلاة، ويسقط حرمتها، وما في الخضوع والخشوع لا

شبهة ما لو أتى به لأصلي وجه الدعاء. فإن قيل: روي عنه عليه السلام أنه قال في صلاته: (اللهم أنج الوليد

بن الوليد، وسلمة بن هشام)، قيل له: هذا كان قبل تحريم الكلام في الصلاة].

[٤٤٩/٢٥] [مسألة: عدد التسليم من الصلاة]

[٤٥٠/٢٦] [مسألة: صفة التسليم من الصلاة]

قال - رحمه الله^(١) -: ثم يُسَلِّم عن يمينه، فيقول: السَّلام عليكم ورحمة الله، ويُسَلِّم عن يساره مثل ذلك.^(٢)

وذلك لما رَوَى أبو حنيفة - رحمه الله^(٣) - عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة^(٤)، عن عبد الله ابن مسعود: (أن النبي ﷺ كان^(٥) يُسَلِّم عن يمينه فيقول: السَّلام عليكم ورحمة الله، حتى يُرى بياض خدِّه الأيمن، وعن شماله حتى يُرى بياض خدِّه الأيسر؛ مما يلتفت)^(٦).

[٤٥١/٢٧] [مسألة: الخروج من الصلاة بلفظ السلام]

وقد قال أصحابنا^(٧) - رحمهم الله^(٨) -: السَّلام^(٩) ليس بواجب^(١٠).

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية للمرغيناني ١/٥٤، المختار للموصلي ١/٥٤.

(٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٤) علقمة: هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الهمداني، أبو شبل، تابعي، فقيه العراقي، يشبه ابن مسعود في

هديه وسنته، ولد في حياة النبي ﷺ، شهد صفين، وغزا خراسان، سكن الكوفة وتوفي فيها عام (٦٢هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٤٥، تهذيب التهذيب لابن حجر ٧/٢٧٦، الأعلام للزركلي ٤/٢٤٨.

(٥) في (م) : عن النبي ﷺ أنه كان.

(٦) أخرجه بهذا الإسناد الخوارزمي في جامع المسانيد ١/٤٢٤.

وأخرجه أصحاب السنن الأربعة عن أبي إسحاق، عن علقمة، والأسود، وأبي الأحوص، ثلاثتهم عن عبد الله

ابن مسعود، به. أبو داود في كتاب الصلاة، باب في السَّلام، برقم (٩٩٦) ١/٦٠٦، والترمذي في كتاب الصلاة

باب ما جاء في التسليم في الصلاة، برقم (٢٩٥) ٢/٨٩ وقال: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح.

والنسائي في كتاب السهو، باب كيف السَّلام على الشمال، برقم (١٣٢٥) ٣/٦٣، وابن ماجة في كتاب الإقامة

والسنة فيها، باب التسليم، برقم (٩١٤) ١/٢٩٦. ولفظه عند النسائي: (أن رسول الله ﷺ كان يُسَلِّم عن يمينه

السَّلام عليكم ورحمة الله؛ حتى يُرى بياض خدِّه الأيمن، وعن يساره السَّلام عليكم ورحمة الله؛ حتى يُرى بياض

خدِّه الأيسر). وأصل الحديث في صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السَّلام للتحليل من

الصلاة عند فراغها وكيفيته، برقم (٥٨١/١١٧) ١/٤٠٩ من طريق معمر: أن أميراً كان بمكة يسلم تسليمين،

فقال عبد الله: أتبي علقها؟ - أي من أين حصل على هذه السنة وظفر بها -، قال الحكم في حديثه: إن رسول

الله ﷺ كان يفعلُ. نقل الحافظ في التلخيص (٢٠٧/١) عن العجلي أنه قال: ((والأسانيد صحاح ثابتة في

حديث ابن مسعود في تسليمين، ولا يصح في تسليم واحدة شيء)).

(٧) انظر: التجريد للقدوري ٢/٥٧٣، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٣٨، الهداية للمرغيناني ١/٥٤.

(٨) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) في (م) : إن السَّلام.

(١٠) لا خلاف أن الإتيان بلفظ السَّلام في الخروج من الصلاة مشروع. انظر: الإفصاح لابن هيرة ١/٣٠٦.

واختلفوا في الصيغة التي يُخرج بها من الصلاة، هل هي السَّلام، أو يجوز بالسَّلام، وغيره ؟ =

وقال^(١) الشافعي^(٢) - رحمه الله^(٣) -: واجب.

دليلنا^(٤): [١] ما رُوِيَ في حديث عبد الله بن مسعود^(٥): أن النبي ﷺ قال له لَمَّا عَلَّمَهُ التشهد: (إذا قلتَ هذا، وفعلتَ هذا،^(٦) فقد تَمَّتْ صلاتك، فإن شئتَ أن تقوم^(٧) فقم، وإن شئتَ أن تقعد فاقعد^(٨)).

[٢] وفي حديث ابن عمر - رضي الله عنهما^(٩) -: أن النبي ﷺ قال: (إذا قضى الإمام صلاته، ثم أحدث قبل أن يُسَلِّمَ^(١٠) فقد انقضت صلاته، وصلاة من خلفه^(١١)). [٣] ولأنه ذِكرٌ شرع بعد التشهد؛ فكان مسنوناً، كالدعاء.

فإن قيل: / رُوِيَ عن عليّ - رضي الله عنه^(١٢) -: أن النبي ﷺ قال: (مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها [٥٤/ب(٣)] التكبير، وتحليلها التسليم^(١٣)).

= قال الحنفية: يجوز الخروج من الصلاة بالسلام وغيره، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: الخروج بالسلام سنة، وليس هو من الصلاة فلا يتعين للخروج منها؛ بل إذا خرج بما ينافي الصلاة من عمل، أو حدث، أو غير ذلك جاز. وقال آخرون: هو واجب؛ احتياطاً، ورجحه في الهداية (٤٥/١)، وفي فتح القدير (٣٢٢/١). انظر: التحفة للسمرقندي ١/١٣٩، الهداية للمرغيناني ١/٥٤، المختار للموصلي ١/٥٤.

(١) في (ك): وقد قال.

(٢) بمعنى فرض. انظر: الأم للشافعي ١/٤٦، اللباب للمحاملي ص ٩٩، المجموع للنووي ٣/٤٧٣ وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ٤٥، عيون المجالس للبغداد ١/٣٠٦، بداية المجتهد لابن رشد ١/٣١٩ وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكبري ١/٢٠٣، المبدع لابن مفلح ١/٤٦٩، كشف القناع للبهقي ١/٣٦١.

(٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) في (ك): لنا.

(٥) في (م)، و (ك) : ما روي في حديث ابن مسعود.

(٦) في (م) : إذا فعلت هذا، وقلت هذا. وفي (ك) : إذا قلت هذا، أو فعلت.

(٧) في (م) : تقم.

(٨) سبق تخرجه (ص ٤٦٦)، هامش رقم (١١)، المسألة رقم [٣٧٦/١].

(٩) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٠) في (م) : ثم أحدث ولم يسلم.

(١١) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يُحدث في التشهد، برقم (٤٠٨) ٢/٢٦١ وقال:

((هذا حديث إسناده ليس بذلك، وقد اضطربوا في إسناده))، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٧٤،

والدارقطني في سننه ١/٣٧٩، والبيهقي في الكرى ٢/١٣٩ وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، ضعفه

الإمام أحمد، ويحيى بن سعيد القطان. وقال الدارقطني (٣٧٩/١): ضعيف، لا ينتج به.

(١٢) سبق تخرجه (ص ٤٧٢)، هامش رقم (٢)، المسألة رقم [٣٨٠/٥].

قيل له^(١): هذا يدل على أن التسليم^(٢) يقع به التحليل، ولا يدل على أن جنس التحليل يقف على التسليم^(٣).

فإن قيل: عبادة^(٤) لها تحليل وتحريم، وتشتمل على أفعال مختلفة، لا يصح الدخول فيها إلا بأمر شرعي؛ فوجب أن لا يخرج منها إلا بأمر شرعي، أصله الخلق^(٥).
قيل له: الأصل غير مسلم؛ فإنه يتحلل عن الإحرام في الحج بما عدا الخلق؛ مثل قلم الأظفار، والجماع، وغير ذلك.^(٦)

فإن قيل: هذا^(٧) أحد طرفي الصلاة؛ فوجب أن لا يخلو عن ذكر مفروض، كالطرف الأول.

قيل له: • وجب ألا يكون السلام واجباً فيه كالطرف الأول.

• وعلى أنه لا يجوز اعتبار طرف الانتهاء بطرف الابتداء، فإن النطق في ابتداء الإحرام^(٨) شرط عندنا،^(٩) وعنده سنة،^(١٠) والطرف الآخر بخلافه.
• وليس كتكبيرة الافتتاح؛ لأنه^(١١) يدخل بها في الصلاة، فلم يكن بد من أن تكون مشروعة، فأما السلام فإنه يخرج به عن الصلاة ولا يقع في الصلاة، ولا هو جزء منها؛

(١) قوله (له) : ساقطة من (ك) .

(٢) في (م) ، و (ك) : أن السلام .

(٣) في (م) ، و (ك) : على السلام .

(٤) في (م) : هذه عبادة .

(٥) في (م) : الحج .

(٦) التحلل الأول في الحج يكون بواحدة من ثلاث، رمي جرة العقبة، ثم النحر، ثم الخلق أو التقصير، فيحل له كل شيء إلا النساء؛ حتى يطوف بالبيت طواف الإفاضة، فيحل له النساء، وهو التحلل الثاني.

ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه، وعليه بدنة، ويكون بذلك قد تحلل به، وإن جامع بعد الخلق فعليه شاة. وقص الأظافر محظور من محظورات الإحرام، توجب دعاء، أو صدقة على تفصيل عندهم في ذلك.

انظر: مختصر القدوري ص ٦٨، الباب للميداني ١/١٨٣، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٧٣٦، ٧٤١.

(٧) في (م) : بأن هذا .

(٨) في (م) : الحرام .

(٩) انظر: مختصر القدوري ص ٦٦، ٧٠، الباب للميداني ١/١٦٦، ١٧٦، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٧٣٣.

(١٠) انظر: تحفة اللبيب لابن دقيق العيد ص ١٩٣، مختصر المنهاج للأنصاري ١/٢٣٩، غاية البيان للرملي ص ٢٥٠.

(١١) في (م) : لا يدخل .

فلا يكون شرطاً^(١).

[٤٥٢/٢٨] مسألة: الصلوات التي يجهر الإمام فيها بالقراءة [

[٤٥٣/٢٩] مسألة: الركعات التي يجهر الإمام فيها بالقراءة [

قال: ويجهر بالقراءة في الفجر، والركعتين الأوليين^(٢) من المغرب والعشاء إن كان إماماً^(٣).

وذلك: [١] لما روى ابن عباس: (أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر ﴿الم، تنزيل﴾^(٤)، و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٥))^(٦).

[٢] وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه^(٧) -: (أن النبي ﷺ جهر في المغرب،^(٨) والعشاء^(٩)، والفجر، وأسر^(١٠) في الظهر، والعصر)^(١١).

[٤٥٤/٣٠] مسألة: ما يُسر فيه الإمام بالقراءة في الصلاة [

(١) من أول قوله (فإن قيل : عبادة لها تحليل وتحريم) إلى قوله (فلا يكون شرطاً) : ساقطة من (ك) .

(٢) في (م) : الأوليتين . وفي (ك) : الأولتين .

(٣) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٧ ، الهداية للمرغيناني ١/ ٥٤ ، كنز الدقائق للنسفي ص ١٢ .

(٤) سورة السجدة ، الآية رقم (١ - ٢) .

(٥) سورة الإنسان ، الآية رقم (١) .

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ في يوم الجمعة ، برقم (٨٧٩/٢) ٥٩٩ بلفظ : (أن النبي ﷺ

كان يقرأ في صلاة الفجر ، يوم الجمعة : ألم تنزل السجدة ، وهل أتى على الإنسان حين من الدهر ، وأن النبي

ﷺ

كان يقرأ في صلاة الجمعة ، سورة الجمعة والمنافقون) .

(٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٨) في (م) : جهر بالقراءة في الفجر والمغرب والمغرب .

(٩) قوله (والعشاء) : ساقطة من (م) .

(١٠) في (م) : ولم يجهر . وفي (ك) : ولم يظهر .

(١١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب القراءة في الفجر ، برقم (٧٧٢) ١/ ٢٥٠ عن عطاء أنه سمع أبا هريرة

رضي الله عنه يقول : في كل صلاة يقرأ ، فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم ، وما أخفى عنا أخفينا عنكم) .

وفي الباب ما ذكره البخاري برقم (٧٦٥) في باب الجهر في المغرب ، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه قال :

(سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور) . وبرقم (٧٦٧) في باب الجهر في العشاء ، من حديث البراء

رضي الله عنه : (أن النبي ﷺ كان في سفر ، فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين بالتين والزيتون) ، وبرقم (٧٧٤) ، في

باب الجهر بقراءة صلاة الفجر ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : (قرأ النبي ﷺ فيما أمر ، وسكت

فيما أمر ، { وما كان ربك نسياً } ، { لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة }) .

قال: ويُخفي القراءة فيما بعد
الأوليين^(١)،^(٢)

وذلك لأن النبي ﷺ لم يجهر إلا في الأوليين^(٣)،^(٤)

[٤٥٥/٣١] [مسألة: الجهر والإسرار بالقراءة للمنفرد في الصلاة]

قال: وإن^(٥) كان منفرداً فهو مُخَيَّرٌ، إن شاء جهر وأسمع نفسه،^(٦) وإن شاء خافت^(٧)،^(٨)

وذلك: [١] لحديث أبي هريرة - ﷺ^(٩) -: (كانت صلاة رسول الله ﷺ بالليل يرفع طَوْرًا، وينخفض طَوْرًا)^(١٠).

[٢] وعن ابن مسعود - ﷺ^(١١) - قال^(١٢): (ما خافت من أسمع نفسه)^(١٣).

(١) في (م) : الأوليتين. وفي (ك) : الأولتين.

(٢) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٠٣/١، الهداية للمرغيناني ٥٤/١، البناية للعبيني ٢٩٢/٢.

(٣) قوله (وذلك لأن النبي ﷺ لم يجهر إلا في الأوليين) : ساقطة من (م) . وفي (ك) : الأولتين.

(٤) يدل عليه حديث أبي هريرة - ﷺ المتقدم (ص ٥٢٣) هامش رقم (١١): قال: (في كل صلاة يُقرأ، فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم، وما أخفى عنا أخفينا عنكم)، ومثله حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قرأ النبي ﷺ فيما أمر، وسكت فيما أمر) .

(٥) في (م) : فإن.

(٦) قال في الهداية (٥٤/١): ((والأفضل هو الجهر؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة)) .

(٧) حد الجهر، والمخافتة:

قال الكرخي: أدنى الجهر أن يُسمع نفسه، وأدنى المخافتة تصحيح الحروف؛ لأن القراءة فعل اللسان دون الصماخ، وهو قول أبو بكر البلخي، فالجهر من الكيفيات المسموعة، والمخافتة من الكيفيات المبصرة. وفي قول القدوري إشارة إلى قول الكرخي، حيث قال: (إن شاء جهر وأسمع نفسه، وإن شاء خافت) . فجعل أدنى المخافتة ما دون إسماع النفس. قال في الذخيرة (البناية ٣٠١/١): قالوا وقول الكرخي أقبس، وأصح. وهو ظاهر الرواية.

وقال الفقيه الهندواني: حدّ الجهر أن يُسمع القارئ غيره، سواء كان ذلك الغير في الصلاة يُجنيه، أو خارج الصلاة، وحدّ المخافتة: أن يُسمع القارئ نفسه؛ لأن ما دون ذلك حميّة وليس بقراءة، فالجهر والمخافتة من الكيفيات المسموعة. انظر: الهداية للسمرقندي ٥٤/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٣١/١، البناية للعبيني ٣٠٠/١.

(٨) انظر: الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ٢٠٣/١، التحفة للسمرقندي ١٣٠/١، الهداية للمرغيناني ٥٤/١.

(٩) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٠) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، برقم (١٣٢٨) ٨١/٢،

والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٤٤/١. حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٣٢٨/١١٧٩)

٢٤٦/١.

(١١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

[٤٥٦/٣٢] مسألة: تحريك اللسان بالقراءة في الصلاة

وقد قال أصحابنا - رحمهم الله^(٣) - لا بدّ أن يُحرَّك لسانه بالقراءة^(٤)، فإن لم يُحرَّك لسانه فهو بمنزلة من لم يقرأ^(٥).

[٤٥٧/٣٣] مسألة: الصلوات التي يُسرُّ الإمام فيها بالقراءة

قال: ويُخفى الإمام القراءة في الظهر والعصر^(٦).

وذلك: [١] لقوله ﷺ: (صلاة النهار عجماء)^(٧).

[٢] وقد رَوينا عن أبي هريرة - رضي الله عنه^(٨) -: (أن النبي ﷺ^(٩) ما كان^(١٠) يجهر في

[٥٥/٣٢]

الظهر، والعصر)^(١١).

(١) قوله (قال) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٤٨٠)، هامش (٢)، المسألة رقم [٣٨٩/١٤]

(٣) قوله (رحمهم الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٤) في (م) : في القراءة .

(٥) قال أبو جعفر الهندواني: بمجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت الذي يصل إلى أذنه، فلا بد أن

تكون القراءة بصوت يسمع بها نفسه .

وقال بشر المريسي: أن يكون بصوت مسموع في الجملة، وإن لم يصل إلى أذنه، بحيث لو أدنى أحدهما عنه إلى فيه يسمع .

قال الحلواني: الأصح أنه لا يجوز ما لم يُسمع نفسه، ويسمع من يقربه .

وقال أبو جعفر: إسماع نفسه لا بدّ منه .

انظر: الهداية للمرغيناني ٥٥/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٣٠/١، البناية للعيبي ٣٠١/٢ .

(٦) انظر: الفقه النافع لتاثير الدين السمرقندي ٢٠٤/١، التحفة للسمرقندي ١٢٩/١، الهداية للمرغيناني ٥٤/١ .

(٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤١٩٩) ٤٩٣/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٦٦٤) ٣٢٠/١ .

من قول الحسن مرسلاً .

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤٢٠٠) ٤٩٣/٢، من قول مجاهد .

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤٢٠١) ٤٩٣/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٦٦٥) ٣٢٠/١ .

من قول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود .

قال الدارقطني: لم يرو عن النبي ﷺ إنما هو قول بعض الفقهاء . وقال النووي: حديث (صلاة النهار عجماء)

باطل لا أمل له . وقال القاري: وهو وإن كان باطلا لكنه صحيح المعنى .

انظر: نصب الراية للزيلعي ١/٢-٢، الفوائد المجموعة للشوكاني ص ٢٨ .

(٨) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) في (ك) : أن عليه السلام .

(١٠) في (م) : لم يكن .

(١١) سبق تخريجه (ص ٥٢٣)، هامش (١١)، المسألة رقم [٤٥٢/٢٨] .

[فصل : في صلاة الوتر]

قال: والوتر^(١) ثلاث ركعات، لا يفصل بينهما بسلام، ويقنّت في الثالثة قبل الركوع، في جميع السنّة^(٢).

وهذه الجملة تشتمل على مسائل:

[تابع^(٣)] [مسألة: حكم صلاة الوتر]

منها: أن الوتر واجب عند أبي حنيفة^(٤) - رحمه الله^(٥) -، وقال أبو يوسف، ومحمد^(٦) - رحمهما الله^(٧) -: سنّة، وبه قال الشافعي^(٨) - رحمه الله^(٩) -.

وجه قول أبي حنيفة - رحمه الله^(١٠) -: [١] قوله ﷺ: (إن الله زادكم صلاة^(١١)؛ ألا وهي

الوتر، / فصلوها ما بين عشاء الآخرة^(١٢) إلى طلوع [٣٦/ب (ك)]

- (١) الوتر في اللغة: بالكسر الفرْد وما لم يشقَّع من العدد، يقال: وترتُ العدد وترّاً، أفرّته. انظر: الصحاح للجوهري ٨٤٢/٢، المغرب للمطري ص ٢٦٠، المصباح المنير للفيومي ص ٣٣٣. الوتر في الشرع: الصلاة المخصوصة التي تُصلّى بعد فريضة العشاء.
- انظر: الزاهر للأزهري ص ١٨١، أنيس الفقهاء للقنوي ص ٩٩، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ٤٦٩.
- (٢) قوله (في جميع السنّة) : ساقطة من (ك) .
- (٣) انظر: المسألة رقم [٣٠٠/١٥] (ص ٣٩٩).
- (٤) وهي رواية يوسف بن خالد السمي عنده، وهو ظاهر مذهب.
- انظر: التجريد للقدوري ٧٩٢/٢، الهداية للسرغينا في ٦٦/١، المختار للموصلي ٥٤/١.
- وروى حماد بن زيد عنه: أنّها فريضة، وبه قال زُفر.
- انظر: المبسوط للسرخسي ١٥٥/١، البدائع للكاساني ٢٧٠/١، العناية للبايزي ٤٢٣/١.
- (٥) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٦) عندهما: سنة مؤكدة، وهي رواية نوح بن أبي مريم عن أبي حنيفة، قال في البناية (٤٧٣/٢): هو الصحيح. انظر: التجريد للقدوري ٧٩٢/٢، الهداية للسرغينا في ٦٦/١، المختار للموصلي ٥٥/١.
- (٧) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٨) انظر: الأم للشافعي ١٦٤/١، اللباب للمحاملي ص ٩٣، المجموع للنووي ١١/٤.
- وبه قال المالكية، والحنابلة.
- انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢٦٧/١، عيون المجالس للبغداد ٣٥٧/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧٣. وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٢٧٤/١، الفروع لابن مفلح ٥٣٧/١، كشاف القناع لليهوني ٤١٥/١.
- (٩) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (١٠) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (١١) في (م) : زادكم صلاة إلى صلاتكم.
- (١٢) في (م) : ما بين العشاء.

[٢] ولأُها (٢) صلاة اختُصَّت بوقتٍ يُكره (٣) فيه غيرها

فكانت واجبة، كسائر الصلوات.

وجه قولهما: ما رُوي في قصة الرَّجُل (٤) الذي سأل النبي ﷺ عن الإسلام؟ فقال: (خمسٌ كتبهنَّ الله على عباده (٥) في اليوم والليلة، قال: هل عليَّ غيرها؟ فقال (٦): لا؛ إلا أن تطوع (٧) (٨).

الجواب (٩): أن الذي روى (١٠) في (١١) هذا الخبر أن النبي ﷺ قال: (خمسٌ (١٢) كتبهنَّ الله (١٣) على عباده)، والوتر ليست مكتوبة (١٤)، وقول الأعرابي: هل عليَّ غيرها (١٥)؟ استفهامٌ؛ فيرجع (١٦) إلى ما قاله (١٧) النبي ﷺ، فكأنه قال: هل كُتِبَ (١٨) عليَّ غيرها؟ قال: لا (١٩)، وهذا لا يَنفي وجوب ما سوى الخمس صلوات (٢٠)، كما لا يَنفي وجوب النذر،

(١) سبق تخريجه (ص ٤٠٠)، هامش (٣)، المسألة رقم [٣٠٠/١٥].

(٢) في (م) : لأنه.

(٣) في (م) : لا يكره.

(٤) وهو من أهل نجد، كما جاء مصرحاً في الصحيحين [البخاري (٤٦)، مسلم (١١/٨)] : بلفظ (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد، ثائر الرأس، يُسمع دوي صوته، ولا يُفقه ما يقول).

(٥) في (م) ، و (ك) : فقال في جملة ذلك: خمس صلوات في اليوم والليلة.

(٦) في (م) ، و (ك) : فقال: هل عليَّ غيرها ؟ قال.

(٧) في (ك) : تطوع.

(٨) متفق عليه، البخاري في كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، برقم (٤٦) ٣١/١، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، برقم (١١/٨) ٤٠/١-٤١.

(٩) في (م) : يعني.

(١٠) في (ك) : أن الذي روى.

(١١) قوله (في) : ساقطة من (م).

(١٢) في (م) : خمس صلوات.

(١٣) في (ك) : الله تعالى.

(١٤) في (م) : بمكتوب.

(١٥) في (م) : وقول الأعرابي: هل، استفهام.

(١٦) في (م) ، و (ك) : فرجع.

(١٧) في (م) : إلى ما قال له.

(١٨) في (ك) : كتبت.

(١٩) قوله (قال: لا) : لم ترد في (م) ، و (ك).

(٢٠) قوله (صلوات) : لم ترد في (م).

فإن قيل: صلاة مفعولة بين العشاء والفجر؛ فلم تكن واجبة، كالتهجد.
 قيل له: التهجد لا يُقضى إذا تُرك وحده؛^(١) فدلّ على^(٢) أنه ليس بواجب،^(٣) وفي
 مسألتنا بخلافه.

[٤٥٨/١] [مسألة: عدد ركعات الوتر]

[٤٥٩/٢] [مسألة: وصل ركعات الوتر بسلام واحد]

ومنها: أن الوتر ثلاث ركعات،^(٤) بسلام واحد.^(٥)

وقال الشافعي^(٦) - رحمه الله^(٧) -: إن أوتر بواحدة جاز، وإن أوتر بثلاثة^(٨) وسلم في

الثالثة جاز، وهو أفضل،^(٩) / وإن شاء [٤٥٩/٢ ب (س)].

(١) في (٢): لا يُقضى إذا تُرك وحده، وهذه تُقضى إذا تُركت وحدها.

(٢) قوله (على): لم ترد في (٢).

(٣) في (ك): فلهذا لم يكن واجبا.

(٤) الوتر ثلاث ركعات، لا ينقص عنها، ولا يزيد عليها.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٨، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٠٢/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٥.

(٥) لا يفصل بين ركعات الوتر الثلاث، ويسلم تسليمًا واحدة عقب الثلاث.

انظر: الحجة محمد بن الحسن ١٩٠/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٠٢/١، المختار للموصلي ٥٥/١.

(٦) انظر للشافعية: الأم للشافعي ١٦٤/١، الباب للمحاملي ص ١٣٦، المجموع للنووي ١٢/٤.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفرع لابن الجلاب ٢٦٧/١، عيون المجالس للبغداد ٣٥٧/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٦٧/١.

والحنابلة: المحرر لأبي البركات ٨٨/١، الفروع لابن مفلح ٥٣٧/١، كشف القناع للبهوتي ٤١٥/١.

وفي أكثر عند الشافعية قولان: المشهور في المذهب، إحدى عشرة ركعة، وقيل: ثلاث عشرة ركعة.

انظر للشافعية: الباب للمحاملي ص ١٣٧، المجموع للنووي ١٢/٤، مغني المحتاج للشربيني ٤٥٢/١.

وقال المالكية: لا حدّ لأكثره، فيصلي قبلها شفع منفصل عنها، والركعتان أقل الشفع، ثم يوتر في آخرها بركعة

وقال الحنابلة: أكثره إحدى عشرة ركعة.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ٣٥٧/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧٥، بداية المجتهد لابن رشد ٤٦٧/١.

والحنابلة: المحرر لأبي البركات ٨٨/١، الفروع لابن مفلح ٥٣٧/١، كشف القناع للبهوتي ٤١٥/١.

(٧) قوله (رحمه الله): لم ترد في (٢)، و (ك).

(٨) في (ك): بثلاث.

(٩) هذا وجه للشافعية في الأفضل إذا أراد الإتيان بثلاث ركعات، أن يصليها متصلة بتسليمه واحدة، قال النووي

في المجموع (١٣/٤): ((للخروج من الخلاف، فإن أبا حنيفة رحمه الله لا يصح المفصولة)).

الوجه الثاني: الأفضل أن يصليها مفصولة بسلامين، وهو الصحيح.

الوجه الثالث: إن كان منفردًا، فالفصل أفضل، وإن كان إمامًا فالوصل أفضل.

أوتر بخمسين،^(١) أو سبع^(٢).

لنا: [١] ما رواه ابن عباس،^(٣) وأبي بن كعب^(٤): (أن النبي ﷺ كان يُوتر بثلاث، لا يُسلم حتى ينصرف)^(٥).

[٢] وفي حديث عائشة^(٦): (أن النبي ﷺ كان لا يُسلم في ركعتي الوتر)^(٧).

- = الوجه الرابع: عكس الثالث، فإن كان منفرداً فالوصل أفضل، وإن كان إماماً فالفصل أفضل.
- والخلاف عندهم في التفضيل بين الفصل والوصل؛ إنما هو في الوصل بثلاث ركعات، أما الوصل بزيادة على ثلاث، فالفصل أفضل منه بلا خلاف عندهم، فيسلم من كل ركعتين.
- انظر: الباب للمحاملي ص ١٣٦، المجموع للنووي ١٢/٤، مغني المحتاج للشربيني ٤٥٢/١.
- وبالفصل قال المالكية، والحنابلة؛ إلا أن صنفه عند المالكية أن الوتر ركعة، وقبلها ركعتان شفع منفصل عنها.
- انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٢٦/١، التفريع لابن الجلاب ٢٦٧/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٧٠/١.
- والحنابلة: رؤوس المسائل للعسكري ٢٧٥/١، الهداية لأبي الخطاب ٣٧/١، المحرر لأبي البركات ٨٨/١.
- (١) خمس ركعات لا يقعد إلا في آخرهن، ويسلم.
- انظر: الباب للمحاملي ص ١٣٦، المجموع للنووي ١٢/٤، مغني المحتاج للشربيني ٤٥٢/١.
- (٢) سبع ركعات يقعد في السادسة، ويتشهد، ولا يسلم، ثم يقوم إلى السابعة فيتمها ويسلم.
- أو تسع ركعات، يتشهد في الثامنة ولا يسلم، ثم يقوم إلى التاسعة ثم يسلم.
- انظر: الباب للمحاملي ص ١٣٦، المجموع للنووي ١٢/٤، مغني المحتاج للشربيني ٤٥٢/١.
- (٣) أخرجه الترمذي كتاب الصلاة، باب ما جاء فيما يقرأ به في الوتر، برقم (٤٦٢) ٣٢٥/٢، والنسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف الوتر بثلاث، برقم (١٧٠٢) ٢٣٦/٣، وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر، برقم (١١٧٢) ٣٧٠/١، والدارمي ٣٧٢/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٧/١، عن ابن عباس قال: (كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث، يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة بقل هو الله أحد)، صحيحه الألباني في صحيح سنن النسائي، برقم (١٦٠٧) ٣٧٢/١.
- (٤) أبي بن كعب: أبي بن كعب بن قيس النجاري الخزرجي، أبو المنذر، من كتاب الوحي، كان حبراً من أحبار اليهود، شهد بدرًا وما بعدها، كان يفتي على عهد النبي ﷺ أمير ﷺ بعرض القرآن عليه، وقال عنه: (أقرأ أمي أبي بن كعب)، اشترك في جمع القرآن، توفي بالمدينة سنة (٣٠هـ).
- انظر: طبقات ابن سعد ٤٩٨/٣، معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢١٤/١، غاية النهاية لابن الأثير ٣١/١.
- (٥) أخرجه من حديث أبي بن كعب، أبو داود في كتاب الصلاة، باب ما يقرأ في الوتر، برقم (١٤٢٣) ١٣٢/٢، والنسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف الوتر بثلاث، برقم (١٧٠١) ٢٣٥/٣، وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر برقم (١١٧١) ٣٧٠/١ عن أبي بن كعب قال: (كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة بقل هو الله أحد، ولا يسلم إلا في آخرهن، ويقول يعني بعد التسليم: سبحان الملك القدوس، ثلاثاً) وهذا لفظ النسائي. صحيحه الألباني في صحيح سنن النسائي، برقم (١٦٠٦) ٣٧٢/١.
- (٦) من أول قوله (أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث) إلى قوله (وفي حديث عائشة)؛ ساقطة من (م).
- وفيه: (ما رواه ابن عباس، وأبي بن كعب رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر).
- (٧) أخرجه النسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف الوتر بثلاث، برقم (١٦٩٨) ٢٣٥/٣، ومحمد في الموطأ برقم (٢٦٦) ص ٩٦، والحاكم في المستدرک ٣٠٤/١ وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم، =

[٣] ورُوي: (أن النبي ﷺ^(١) هُي عن البتراء^(٢))^(٣)، وهو أن يُوتر الرجل^(٤) بركعة واحدة^(٥).

[٤] وعن عبد الله بن مسعود^(٦) قال^(٧): (ما أجزأت^(٨) ركعة قط)^(٩).

[٥] ولأن الوتر إن كان من حملة الواجبات، فإنه لا يُخَيَّر في أعداد^(١٠) ركعاتها، كسائر الواجبات، وإن كان سُنةً فالسُنن الراتبة لا يُخَيَّر فيها.

فإن قيل^(١١): رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: (صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خَشِيتَ الصُّبحَ فأوتر بركعة^(١٢))^(١٣).

قيل له: المراد به ركعة متصلة باثنتين^(١٤)؛ بدلالة/ قوله^(١٥): (فإنها^(١٦) تُوتر لك [٥٥/ب(م)])

= ولم يُخرجاه، والبيهقي في الكبرى ٣/٣١، ٣٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٨٠. قال النووي في

المجموع (١٧/٤): ((رواه النسائي بإسناد حسن، ورواه البيهقي في السنن الكبيرة بإسناد صحيح)).

(١) في (م): وروي عنه أنه هُي. وفي (ك): وروي عنه أنه عليه السلام هُي.

(٢) في (م): البتراء.

(٣) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٣/٢٥٤) من حديث أبي سعيد الخدري: (أن النبي ﷺ هُي عن البتراء؛ أن

يُصلِّي الرجل واحدة يوتر بها). قال ابن حزم في المحلَّى (٥/٣٧): هذه كذبة، وخبر موضوع. وضعفه النووي

في المجموع (٤/٢٣). انظر: نصب الراية للزيلعي ٢/١٢٠، ١٧٢، الخلاصة للنووي ١/٥٥٧.

(٤) قوله (الرجل): لم ترد في (م).

(٥) انظر: النهاية لابن الأثير ١/٩٣، مختار الصحاح للرازي ص ٢٩، عمدة القاري للعيني ٣/٦٥.

(٦) في (م): وروي ابن مسعود.

(٧) قوله (قال): ساقطة من (ك).

(٨) في (م): ما أوترتُ بركعة قط.

(٩) أخرجه محمد في الموطأ، برقم (٢٦٦) ص ٩٦، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٩٤٢٢) ٩/٢٨٣.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٢٤٢): ((وعن حصين قال بلغ ابن مسعود أن سعداً يوتر بركعة قال: (ما

أجزأت ركعة قط)، رواه الطبراني في الكبير، وحصين لم يدرك ابن مسعود، وإسناده حسن)).

قال النووي في المجموع (٤/٢٣): ((ليس بثابت عنه، ولو ثبت حُمِلَ على الفرائض)).

(١٠) في (م): فلا يُخَيَّر في عدد.

(١١) قوله (فإن قيل): ساقطة من (م). وفيه: (وروي عن النبي).

(١٢) في (م): بركعة واحدة.

(١٣) متفق عليه من حديث ابن عمر، البخاري في كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، برقم (٩٩٠) ١/٣١٣،

ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، برقم

(١٤٥/٧٤٩) ١/٥١٦.

(١٤) في (ك): بشنتين.

(١٥) في (م): بدليل قوله عليه السلام.

(١٦) قوله (فإنها): لم ترد في (م)، و (ك).

ما تقدّم)، وقد فهم ابن عمر،^(١) وغيره ذلك من الخير.

[٦] وقد رَوَى^(٢) الشعبي عن ابن عباس، وابن^(٣) عمر - رضي الله عنهما^(٤) -: أهما

سُئِلَا عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل فقالا: (ثلاث عشرة^(٥) ركعة؛ ثمان ركعات، ويوتر بثلاثة^(٦)، وركعتين [بعد]^(٧) الفجر)^(٨).

[٤٦٠/٣] [مسألة: محل القنوت]

ومنها: أنه يقنُتُ قبل الركوع.^(٩)

وقال الشافعي^(١٠) - رحمه الله^(١١) -: بَعْدَهُ.

دليلنا: [١] ما رُوِيَ عن عليّ،^(١٢) وابن مسعود،^(١٣) وابن عباس^(١٤) - رضي الله عنهم^(١٥) - أن كل

واحدٍ منهم راعى صلاة رسول الله ﷺ

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٩/١.

(٢) في (٢)، و (ك): ورَوَى.

(٣) في (ك): وعن ابن عمر.

(٤) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (٢)، و (ك).

(٥) في (٢): ثلاث عشر. وفي (ك): ثلاثة عشر.

(٦) في (٢)، و (ك): بثلاث.

(٧) من مصادر الحديث، والتجريد للقدوري (٢/٨٠٦). وفي جميع النسخ (قبل). وانظر: المجموع للنووي ١٧/٤.

(٨) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في كم يصلي بالليل، برقم (١٣٦١) ٤٣٣/١ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٩/١ وفيهما: (وركعتين بعد الفجر).

(٩) انظر: التجريد للقدوري ٢/٨١٣، المختار للموصلي ١/٥٥، كنز الدقائق للنسفي ص ١٥.

وهو قول للمالكية، ووجه عند الشافعية.

وفي قول للمالكية، ووجه للشافعية: هو مخير، إن شاء قبل الركوع بعد تمام القراءة، وإن شاء بعده.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/١٠٢، رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص ١٨، المعونة للبغداد ١/٢٤٢.

وللشافعية: حلية العلماء للقفال ٢/١٤٤، البيان للعمري ٢/٢٦٩، المجموع للنووي ١٥/٤.

(١٠) وهو الصحيح المشهور، والذي نص عليه الشافعي، وقطع به الأكثرون.

انظر: الأم للشافعي ١/١٦٨، مختصر المزي ص ٣٥، المجموع للنووي ١٥/٤.

وبه قال الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ١/٢٧٧، المحرر لأبي البركات ١/٨٨، كشف القناع للبهري ١/٤١٧.

(١١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (٢)، و (ك).

(١٢) أخرجه الجصاص بسنده في شرح مختصر الطحاوي (١/٢٩٥).

(١٣) أخرجه الدارقطني ٢/٣٢، والبيهقي في الكبرى ٣/٤١، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٩١٢) ٢/٩٧،

والطبراني في المعجم الكبير برقم (٩٤٣٢) ٩/٢٨٤، وفي إسناده أبان بن أبي عياش، قال الدارقطني: أبان متروك

(١٤) في (ك): عن عليّ، وابن عباس، وابن مسعود.

(١٥) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (٢)، و (ك).

بالليل^(١)، فكان يقنت^(٢) قبل الركوع^(٣).

[٢] ولأنه ذَكَرَ زائداً؛ فيكون^(٤) محله قبل الركوع، أصله تكبير العيد^(٥).

فإن قيل: رُوِيَ^(٦) أن النبي ﷺ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: (اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بَنَ الْوَلِيدِ،^(٧) وَسَلْمَةَ بَنِ^(٨) هِشَامِ،^(٩) وَالْمُسْتَضْعِفِينَ بِمَكَّةَ)^(١٠).

قيل له: هذا كان في صلاة الفجر، وقد^(١١) نُسخَ القنوت فيه^(١٢) عندنا،^(١٣) وكلامنا في القنوت في الوتر.

فإن قيل: ما بعد الركوع محل الدعاء؛ بدليل أنه يقول: سمع الله لمن حمده، فأولى^(١٤) أن يكون محلاً للقنوت.

(١) قوله (بالليل): ساقطة من (م).

(٢) في (م)، و (ك): فقت.

(٣) أخرجه محمد بن الحسن في الحجة ٢٠١/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٦/١، والبيهقي في الكبرى ٤١/٣ وضعفه.

(٤) في (م): وكان. وفي (ك): فكان.

(٥) في (م): تكبيرات العيدين.

(٦) قوله (روي): لم ترد في (م).

(٧) الوليد بن الوليد: هو الوليد بن الوليد بن المغيرة المخزومي، من أشرف قريش في الجاهلية، وهو أخو خالد بن الوليد، أسير يوم بدر ففداه أخواه خالد وهشام، أسلم فحبس بمكة، كان ممن دعا لهم ﷺ في قنوته، قديم المدينة، وتوفي سنة (٧هـ)، وكفنه النبي ﷺ في قميصه.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٧٢٦/٥، أسد الغابة لابن الأثير ٤٢٣/٥، الإصابة لابن حجر ٦٣٩/٣.

(٨) في (ك): وسلم ابن هشام

(٩) سلمة بن هشام: هو سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي، من السابقين، وهو أخو أبي جهل بن هشام، وابن عم خالد بن الوليد، حبس وأوذى، وهو ممن دعا لهم ﷺ في قنوته، هاجر بعد الخندق، قتل بمرج الصفر سنة (٤هـ)، وقيل: بأحنادين.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٣٥٣/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٥٣١/٢، الإصابة لابن حجر ٦٨/٢.

(١٠) متفق عليه من حديث أبي هريرة، البخاري في كتاب الاستسقاء، باب دعاء النبي، برقم (١٠٠٦) ٣١٧/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة برقم (٢٩٤/١٦٧٥) ٤٦٦/١.

(١١) في (م): ثم نسخ.

(١٢) في (ك): فيها.

(١٣) انظر: التجريد للقدوري ٨١٤/٢.

(١٤) في (م): فالأولى.

قيل له: ليس إذا كان محلاً لنوع من الدعاء كان محلاً لغيره^(١)؛ بدليل آخر الصلاة، فلما قالوا^(٢): إنه لا يجوز غير ذلك من الدعاء فيه، كذلك القنوت.

[٤٦١/٤] [مسألة: وقت القنوت]

قال أصحابنا رحمهم الله ^(٣): ويقنّت في السنّة كلّها. ^(٤)

وقال الشافعي ^(٥) - رحمه الله ^(٦) -: لا يقنّت إلّا في النصف الأخير من رمضان ^(٧).

لنا: [١] ما رُوِيَ أن علياً ^(٨)، وابن مسعود، وابن عباس ^(٩) - رحمهم الله ^(١٠) -: (راعوا ^(١١)

صلاة رسول الله ﷺ / بالليل، فقت قبل الركوع) ^(١٢)؛ ويستحيل أن تتفق المراعاة لجماعتهم في وقت واحد من السنّة.

[٢] ورُوِيَ أن النبي ﷺ علّم الحسن ^(١٣) دعاء القنوت وقال: (اجعل ^(١٤) هذا في) ولم يُفصل. ^(١٥)

(١) في (م) : إذا كان محل القنوت لنوع من الدعاء، كان محلاً لنفسه. وفي (ك) : لبقية.

(٢) أي الشافعية. انظر: البيان للعسبراني ٢/٢٤٣.

(٣) في (م)، و (ك) : قال ويقنّت في السنّة كلّها.

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٨، الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٠٥، الهداية للمرغيناني ١/٦٦. وبه قال الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكبري ١/٢٧٦، المحرر لأبي البركات ١/٩٠، كشف القناع للبهوي ١/٤١٧.

(٥) انظر: مختصر المزني ص ٣٤، الباب للمحاملي ص ١٣٧، المجموع للنووي ٤/٢٤.

وهو قول للمالكية، والمذهب عندهم: أنه لا قنوت إلّا في الصبح وحده، فلا قنوت في الوتر مطلقاً، لا في شهر رمضان، ولا في غيره في السنّة كلّها.

انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٧٤، بداية المجتهد لابن رشد ١/٤٧٤، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٥.

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) في (م) : شهر رمضان.

(٨) في (م) : ما روي عن عليّ.

(٩) في (ك) : وابن عباس، وابن مسعود.

(١٠) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (ك) .

(١١) في (م) : أنهم راعوا.

(١٢) سبق تخريجه (ص ٥٣٢)، هامش (٣)، المسألة رقم [٤٦٠/٣].

(١٣) الحسن: هو الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد، سبط رسول الله، وشبيهه، سمّاه ﷺ وعنى عنه، ولد سنة

(٣هـ)، هو أكبر أولاد فاطمة، بويع بالخلافة بعد مقتل أبيه، وخلع نفسه وسلمها لمعاوية، توفي سنة (٥٠هـ).

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢/٦٥٤، أسد الغابة لابن الأثير ٢/١٣، الإصابة لابن حجر ١/٣٢٨.

(١٤) في (م) : افعل.

(١٥) أخرجه أحمد في المسند ١/١٩٩، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر برقم (١٤٢٥) ٢/١٣٣ =

[٣] ولأن الأذكار^(١) المسنونة المتعلقة بالصلاة لا تختلف برمضان وغيره^(٢)، كسائر الأذكار^(٣).

فإن قيل: رُوي: (أن عمر^(٤) جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يُصلي بهم عشرين ليلة)^(٥)، ولا يقنّت إلّا في النصف الأخير من رمضان^(٦)،^(٧)، وكان ذلك بحضرة^(٨) الصحابة من غير نكير.

قيل له: المراد به طول القيام؛ لأن طول القيام يسمى قنوتاً^(٩)، يُتّين ذلك؛ ما رُوي عن^(١٠) ابن عمر - رضي الله عنه -^(١١) أنه / قال: (ما أعرف^(١٢) القنوت إلّا طول القيام)^(١٣)،
[٤١/أ(س)] [٥٦/أ(س)]
وسئل النبي ﷺ عن أفضل الصلاة ؟ قال: (طول القنوت)^(١٤)^(١٥).

= والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القنوت في الوتر، برقم (٤٦٤) ٣٢٨/١، والنسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، برقم (١٧٤٥) ٢٤٨/٣، وابن ماجّة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في الوتر، برقم (١١٧٨) ٣٧٢/١، والدارمي ٣٧٣/١، والحاكم في المستدرک ١٧٢/٣، والبيهقي ٢٠٩/٢ عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: (علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولن في الوتر: (اللهم اهديني ليمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت، تباركت ربنا وتعاليت) . قال الترمذي: هذا حديث حسن. صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٢٦٣) ٢٦٧/١.

- (١) في (م)، و (ك) : الأركان.
- (٢) في (م) : بشهر رمضان ولا غيره.
- (٣) في (م)، و (ك) : الأركان.
- (٤) في (م) : روى عمر رضي الله عنه أنه جمع.
- (٥) من (م)، و (ك)، ومصادر الحديث. وفي الأصل: ركعة.
- (٦) في (م) : شهر رمضان.
- (٧) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، برقم (١٤٢٩) ١٣٦/٢، والبيهقي في الكبرى ٤٩٨/٢ وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٩٤١) ٩٩/٢. ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (٣١٢) ص ١٤٣.
- (٨) في (م) : بمحضرة.
- (٩) القنوت: قال ابن العربي: ((تتبعت موارد القنوت فوجدتها عشرة: الطاعة، والعبادة، ودوام الطاعة، والصلاة، والقيام، وطول القيام، والدعاء، والخشوع، والسكوت، وترك الالتفات)) عارضة الأحوذ ١٧٨/٢.
- انظر: غرر الرسالة للمغراوي ص ١١٨، المصباح المنير للقيومي ص ٢٦٧، أنيس الفقهاء للقوتوي ص ٩٥.
- (١٠) في (ك) : ما روى ابن عمر.
- (١١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (ك) .
- (١٢) في (م) : ما علم. وفي (ك) : لا أعرف.
- (١٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٩٤٥) ٩٩/٢، وذكره أبو عبيد في غريب الحديث ٤٣٧/١.
- (١٤) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أفضل الصلاة طول القنوت برقم (٧٥٦/١٦٤) ٥٢٠/١.
- قال النووي في شرح مسلم (٣٥/٦) : ((المراد بالقنوت هنا القيام، باتفاق العلماء فيما علمت)) .
- (١٥) في (م) : يعني بها طول القيام.

وقد ذكر^(١) الطحاوي^(٢): أنه لم يقل بهذا القول أحدٌ إلا^(٣) الشافعي - رحمه الله^(٤) -،
والليث بن سعد^(٥)^(٦)، ويستحيل أن يكون هذا الإجماع الظاهر الذي ذكره^(٧) يخفى على
التابعين، والفقهاء؛ فدلّ أن المراد به ما ذكرناه.

[٤٦٢/٥] مسألة: القراءة في الوتر

قال: ويقرأ في كل ركعة من الوتر^(٨) فاتحة الكتاب، وسورة معها^(٩).^(١٠)
وذلك لما روي: (أن النبي ﷺ قرأ في الركعة الأولى من الوتر^(١١) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَعْلَى^(١٢)، وفي الثانية^(١٣) ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(١٤)، وفي الثالثة^(١٥) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ﴾
﴿(١٦)﴾^(١٧).

[٤٦٣/٦] مسألة: التكبير عند القنوت

[٤٦٤/٧] مسألة: رفع اليدين عند التكبير للقنوت

قال: وإذا أراد أن يقنت كبر، ورفع يديه،

- (١) في (م): وذكر.
- (٢) لم أقف عليه، وانظر: مختصر الطحاوي ص ٢٨.
- (٣) في (م): سوى.
- (٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٥) في (م)، و (ك) : والليث.
- (٦) الليث بن سعد: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث، المحدث الفقيه، إمام أهل مصر، واصله من عراسان، كان كريماً جواداً، ولد بقلقشندة سنة (٩٤هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (١٧٥هـ).
- انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٠٧/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٥٩/٨، الأعلام للزركلي ٢٤٨/٥.
- (٧) في (ك) : الذي ذكر.
- (٨) قوله (من الوتر): ساقطة من (م)، و (ك) .
- (٩) في (م)، و (ك) : بفاتحة الكتاب، وسورة.
- (١٠) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٠٦/١، الهداية للمرغيناني ٦٦/١، كنز الدقائق للنسفي ص ٦٦.
- (١١) قوله (من الوتر): ساقطة من (م)، و (ك) .
- (١٢) سورة الأعلى، الآية رقم (١).
- (١٣) في (م) : وفي الثانية بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.
- (١٤) سورة الكافرون، الآية رقم (١).
- (١٥) في (م) : وفي الثالثة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.
- (١٦) سورة الإخلاص، الآية رقم (١).
- (١٧) سبق تخريجه (ص ٥٢٩) من حديث ابن عباس، هامش (٣)، ومن حديث أبي بن كعب، هامش رقم (٥)، المسألة رقم [٤٥٩/٢].

ثم قنت. (١)

وذلك: [١] لما رُوِيَ عن عليٍّ (٢)، وابن مسعود (٣)، وأبي هريرة (٤) (٥) - رضي الله عنه (٦) - رفع اليد عند القنوت.

[٢] قال النبي ﷺ: (لا تُرفع الأيدي إلّا في سبع مواطن) (٧)، وذكر القنوت من (٨) حملتها.

[٣] وعن عليٍّ - رضي الله عنه (٩) -: أنه كان إذا أوتر (١٠) كَبَّر وأوتر. (١١)

وقد قال (١٢) المزي (١٣) (١٤): إن أبا حنيفة

- (١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٨، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٠٣/١، المختار للموصللي ٥٥/١.
- (٢) أخرجه البيهقي في الكبرى ٤١/٣.
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٩٥٤)، (٦٩٥٥) ٢/١٠٠، والبيهقي في الكبرى ٤١/٣، والبخاري في جزء رفع اليدين، عن الأسود عن عبد الله: (أنه كان يقرأ في آخر ركعة من الوتر: { قل هو الله أحد }، ثم يرفع يديه، فيقنت قبل الركعة). وانظر: الإرواء للألباني ١٦٩/٢.
- (٤) أخرجه البيهقي في السنن الصغرى برقم (٤٥٩) ص ٢٧٨.
- (٥) قوله (وأبي هريرة) : ساقطة من (ك) . وفي (م) : عن عليٍّ، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي هريرة.
- (٦) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٧) أخرجه الشافعي في الأم (١٨٤/٢)، وابن خزيمة في صحيحه، برقم (٢٧٠٣) ٤/٢٠٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٧٦/٢، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٢٠٧٢) ١١/٣٨٥، والأزرقي في أخبار مكة ٢٧٩/١ عن ابن عباس، وابن عمر، قالا: قال النبي ﷺ قال: (ترفع الأيدي في الصلاة، وإذا رأى البيت، وعلى الصفا والمروة، وعشية عرفة، ويجمع، وعند الجمرتين، وعلى الميت). وذكره البخاري في قرة العينين (ص ٥٩) تعليقا، عن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (لا ترفع الأيدي إلّا في سبعة مواطن: في افتتاح الصلاة، واستقبال القبلة، وعلى الصفا والمروة، وبعرفات، ويجمع وفي المقامين، وعند الجمرتين). ولم يذكر في جملة المواطن القنوت في الوتر.
- قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٢/٢): ((وفيه ابن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ)) .
- وقال الزرعي في نقد المنقول (١٢٩/١): ((لا يصح رفعه، والصحيح وقفه على ابن عمر، وابن عباس)) .
- انظر: نصب الراية للزيلعي ٣٨٩/١، الدراية لابن حجر ١٤٨/١.
- (٨) في (ك) : في حملتها.
- (٩) في (م) : كرم الله وجهه.
- (١٠) في (م)، و (ك) : إذا أراد الوتر.
- (١١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٤٩٦٠) ٣/١٠٩، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٧٠٣٤) (٧٠٤٠) ٢/١٠٧.
- (١٢) في (م) : وقال المزي.
- (١٣) الحوفي: هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزي المصري، أبو إبراهيم، إمام فقيه زاهد، قال الشافعي: المزي ناصر مذهبي، له الجامع الكبير، والمختصر المشهور وغيرهما، ولد عام (١٧٥هـ)، وتوفي عام (٢٦٤هـ).
- انظر: طبقات الفقهاء للشميرازي ص ٧٩، وفيات الأعيان لابن خلكان ١٩٦/١، طبقات الشافعية للسيكي ٩٣/٢.
- (١٤) انظر: مختصر المزي (ص ٣٥) وفيه: ((من قال يقنت قبل الركوع يأمره أن يكبر قائما، ثم يدعو؛ وإنما حكم =

- (١) - زاد تكبيرة في القنوت لم تثبت بها سنة، ولا دل^(٢) عليها قياساً.
وهذا خطأ منه؛ لأننا قد^(٣) رَوينا عن عليّ - عليه السلام -^(٤) : (أنه كَبَّر حين قنَت، وكَبَّر حين أراد أن يركع^(٥))^(٦)، وكذلك عن [عمر] ^(٧) - عليه السلام -^(٨)،^(٩) والبراء بن عازب^(١٠). (١١)

• والقياس يدلّ عليه أيضاً^(١٢)؛ لأن التكبير وُضِع للفصل، وحال القنوت مخالف لحال القراءة، فوجب أن يُكبر للفصل والانتقال^(١٣) بين الحالتين^(١٤)، كما يُكبر للفصل بين الركوع والسجود^(١٥).

[٤٦٥/٨] مسألة: حال اليدين عند القنوت

قال^(١٦) أصحابنا^(١٧) - رضي الله عنهما^(١٨) - : إنه إذا رفع يديه إلى القنوت^(١٩) وعن أبي يوسف^(٢٠)

- = من كَبَّر بعد القيام إنما هو للركوع، فهذه تكبيرة زائدة في الصلاة، لم تثبت بأصل، ولا قياساً.
- (١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٢) في (ك) : لم يثبت بها السنة، ولم يدلّ .
- (٣) في (م) : لأن أبا حنيفة كان أكبر قدراً من ذلك، وهو كان في زمن الصحابة والتابعين ولم يأخذ عليه أحد شيئاً من ذلك، فهل كان المزي أكبر قدراً من هؤلاء، أبداً البتة؛ لأننا رويناه .
- (٤) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٥) في (ك) : أن يرفع .
- (٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤٩٦٠) ٣/١٠٩، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٧٠٣٤) ٢/١٠٧ .
- (٧) من مصادر الحديث، والتجريد للقدوري (٨١٥/٢) . وفي جميع النسخ: وابن عمر .
- (٨) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٧٠٣٣)، (٧٠٣٦) ٢/١٠٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٥٠ .
- (١٠) في (م) : وكذلك عن البراء بن عازب، وابن عمر . وفي (ك) : وكذلك عن ابن عمر، والبراء .
- (١١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٧٠٣٥)، ورقم (٧٠٣٦) ٢/١٠٧ .
- (١٢) قوله (أيضاً) : لم ترد في (م) .
- (١٣) قوله (والانتقال) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (١٤) في (ك) : الحالتين .
- (١٥) انظر: التجريد للقدوري ٢/٨١٦ .
- (١٦) في (م)، و (ك) : وقد قال .
- (١٧) الأصل محمد بن الحسن ١/١٦٤، البدائع للكاساني ١/٢٠١، حاشية ابن عابدين ٢/٦ .
- (١٨) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (١٩) في (م)، و (ك) : رفع يديه للقنوت .
- (٢٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٨، مختصر اختلاف الفقهاء للجصاص ١/٢٢٥، التحفة للسميرقندي ١/٢٠٤ .

- رحمه الله^(١) - : إنه يبسط يديه^(٢).

وجه قولهم^(٣): [١] قوله ﷺ: (كَفُّوا أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ)^(٤).

[٢] وعن سليمان^(٥) بن موسى^(٦) قال: (لم يُحفظ عن رسول الله ﷺ

أنه رفع يديه في الدعاء إلا في ثلاثة^(٧) مواطن: الاستسقاء^(٨)، وعَشِيَّةَ عَرَفَةَ^(٩)، والقنوت في الوتر^(١٠))^(١١).

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) اختلفت الحنفية في حال اليدين عند القنوت؟ على ثلاثة أقوال:

الأول: يرسلهما حال الدعاء، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة، وقول أبي يوسف الأول، وقول محمد في غير الأصول، واعتمدها بعض الحنفية، واختارها الكرعي، والطحاوي.

الثاني: كاللداعي؛ يرفعهما إلى صدره وبطوئهما إلى السماء، وبه قال أبو يوسف.

الثالث: يضع يمينه على شماله ولا يرسلهما، وهو ظاهر الرواية، ورواية عن أبي حنيفة، وبه قال أكثر الحنفية، وصححه في البدائع (٢٠١/١)، واعتمده في الدر المختار (٦/٢)، وجاء في الأصل (١٦٤/١): ((فهل يرفع يديه حين يفتتح بالقنوت؟ قال نعم؛ ثم يكفهما))، قال في التحفة (٢٠٤/١): ((قال أبو بكر الإسكافي: معناه يضع يمينه على شماله)) .

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٨، البدائع للكاساني ٢٠١/١، حاشية ابن عابدين ٦/٢.

(٣) في (م) ، و (ك) : قولهما .

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وذكره الجصاص في أحكام القرآن (٩١/٥)، وفي شرح مختصر الطحاوي (٢٩٩/١)

وأخرجه مسلم بلفظ: (اسكنوا في الصلاة)، كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة...، برقم (٤٣٠/١١٩) ٣٢٢/١ من حديث جابر بن سمرة.

(٥) في (م) : سليمان بن موسى أنه قال .

(٦) سليمان بن موسى: هو سليمان بن موسى الأشدق الدمشقي، أبو أيوب، مولى آل أبي سفيان، من أتباع التابعين

فقيه أهل الشام، ثقة، روى عن طاووس، وعطاء، وروى أحاديث ينفراد بها لا يرونها غيره، توفي سنة (١١٩هـ) انظر: طبقات ابن سعد ٥٧/٧، طبقات خليفة بن خياط ص ٣١٢، تهذيب الكمال للزمري ٩٣/١٢.

(٧) في (ك) : ثلاث .

(٨) الاستسقاء: استفعال من السقي، وهو الدعاء بطلب السقي، أو هو طلب إنزال المطر من الله تعالى، بكيفية

مخصوصة عند حصول الجذب وشدة الحاجة إلى المطر.

انظر: المطلع للبعلي ص ١١٠، أنيس الفقهاء للقونوي ص ١٢٠، القاموس الفقهي لسعدي أبو حبيب ص ١٧٥.

(٩) عرفة: وعرفات اسم لموضع، وهو الموقف في الحج، حدّها من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال عرفة،

وهو اليوم معروف بمعا لم ظاهرة، وقيل سميت بذلك لتعارف آدم وحواء عليهما السلام بها، وقيل غير ذلك.

انظر: معجم البلدان للحموي ٤/١٠٤، مراصد الاطلاع لابن عبد الحق ٢/٩٣٠، الروض للحميري ص ٤٠٩.

(١٠) في (م) : وعشيّة عرفة، والانتصار. وفي (ك) : وقنوت الوتر.

(١١) حديث مرسل، لم أقف عليه بهذا اللفظ، وذكره الشيرازي في المهذب (٢٧٤/١) بلفظ: ((لم يرفع اليد إلا في

ثلاثة مواطن؛ في الاستسقاء، والانتصار، وعشيّة عرفة)) . وانظر: التلخيص لابن حجر ١/٢٥١.

وأخرج أحمد في مسنده (١٨١/٣)، والدارمي (٤٣٣/١) عن أنس قال: (كان رسول الله ﷺ لا يرفع يديه

في شيء من دعائه، - أو من الدعاء - إلا في الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه) .

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله ^(١) - : أن بسط اليدين ^(٢) من سنة الدعاء؛ بدليل ما روي عن ابن عباس / أنه ^(٣) قال: (رأيتُ رسول الله ﷺ بعرفاتٍ باسطاً ^(٤) يديه ^(٥)) [٥٦/ب(م)] كالمستطعم المسكين ^(٦).

[٤٦٦/٩] مسألة: الصلاة التي يقنت فيها

قال: ولا يقنت في صلاةٍ غيرها. ^(٧)

وقال الشافعي - رحمه الله ^(٨) - : القنوت ^(٩) في الفجر سنة، ^(١٠) وفي بقية الصلوات إن حدثت حادثة بالمسلمين، ^(١١) وإن ^(١٢) لم تحدث فله قولان. ^(١٣)

أما الدليل على أنه لا يقنت في جملة الصلوات: [١] أن القنوت ^(١٤) أمرٌ ظاهرٌ؛ فلو كان سنة لفعله النبي ﷺ، وداوم عليه،

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) في (م) ، و (ك) : اليد.

(٣) في (م) : ابن عباس رضي الله عنه قال.

(٤) في (ك) : باسطاً.

(٥) في (م) : يده.

(٦) أخرجه البيهقي في الكبرى ٧١١/٥، وابن عدي في الكامل ٣٥٠/٢، والبزار في المسند ١٠٢/٦، بلفظ: (رأيتُ

رسول الله ﷺ بعرفة قد رفع يديه إلى صدره، كالمستطعم المسكين)، وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي،

قال ابن معين: ضعيف. وقال النسائي: متروك الحديث. انظر: الكامل لابن عدي ٣٤٩/٢، نصب الراية ٥٨/٣.

(٧) أي ولا يقنت في غير صلاة الوتر.

انظر: التجريد للقدوري ٥٨٣/٢، الهداية للمرغيناني ٦٦/١، المختار للموصلي ٥٥/١.

وبه قال الحنابلة؛ إلا الإمام فيقنت إذا بعث الجيوش.

انظر: المحرر لأبي البركات ٩٠/١، الفروع لابن مفلح ٥٤٢/١، كشف القناع للبهقي ٤٢١/١.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) في (ك) : للقنوت.

(١٠) القنوت في الفجر سنة عند الشافعية بلا خلاف، سواء نزلت نازلة، أو لم تنزل.

انظر: الأم للشافعي ٢٣٦/١، اللباب للمحاملي ص ١٣٧، المجموع للنووي ٤٩٤/٣، ٥٠٤.

وبه قال المالكية.

انظر: التفريع لابن الجلاب ٢٦٦/١، عيون المجالس للبغداد ٣٤٦/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧٤.

(١١) وهو الصحيح، المشهور الذي قطع به جمهور الأصحاب.

انظر: التنبيه للشيرازي ص ٤٥، روضة الطالبين للنووي ٢٥٤/١، المجموع له ٤٩٤/٣.

(١٢) في (م) : فإن لم.

(١٣) قول: يقنتون مطلقاً، وقول: لا يقنتون مطلقاً، قال النووي في المجموع (٤٩٤/٣): وهو غلط مخالف للسنة

الصحيحة. انظر: التنبيه للشيرازي ص ٤٥، روضة الطالبين للنووي ٢٥٤/١، المجموع له ٤٩٤/٣.

(١٤) في (ك) : أن للقنوت.

ولو دام^(١) لُنْقِلَ من طريق الاستفاضة، كتنقل سائر الأذكار^(٢)، فلَمَّا لم يُنْقَل دَلَّ على أنه ليس بسُنَّة.

[٢] وقد ادَّعى الطحاوي^(٣) الإجماع في

هذا الفصل، وقال: إن^(٤) السلف - ﷺ^(٥) - اختلفوا، والفقهاء بعدهم، فمنهم من أثبت القنوت/ في بعض الفرائض، ومنهم من نفاه، ولم يقل أحدٌ بالقنوت في جميع الصلوات إلا [٣٧/ب(ك)] الشافعي^(٦)؛ فلا يُعتد بخلافه على الإجماع.

[٣] ولأنه ذِكْرٌ زائدٌ؛ فلا يُفعل في سائر

الصلوات، كتكبير العيد^(٧).

وأما الكلام في الفجر^(٨) [١] فلَمَّا رَوَى عبد الله بن مسعود قال^(٩):/ (لم يقنت النبي [٤١/ب(س)] إلا شهراً، لم يقنت قبله، ولا بعده)^(١٠).

[٢] ولأن النبي ﷺ لو داوم عليه في الفجر^(١١) لُنْقِلَ نقل

الاستفاضة، كما نُقِل التكبير؛ لأن الحاجة تدعو إلى جميع ذلك.

(١) في (م) : ولو داوم . وفي (ك) : ولو داوم عليه .

(٢) في (م) ، و (ك) : الأركان .

(٣) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٩ ، شرح معاني الآثار له ١ / ٢٥٢ .

(٤) في (ك) : وقال السلف .

(٥) في (م) : رضوان الله عليهم .

(٦) انظر : التنبيه للشيرازي ص ٤٥ ، روضة الطالبين للنووي ١ / ٢٥٤ ، المجموع للنووي ٣ / ٤٩٤ .

(٧) في (م) : كالتكبير في العيدين . وفي (ك) : كتكبير العيد .

(٨) انظر : التجريد للقندوري ٢ / ٥٨٤ ، الفقه النافع للسميرقندي ١ / ٢٠٧ ، الهداية للمرغيناني ١ / ٦٦ .

(٩) في (م) ، و (ك) : فلَمَّا رَوَى عن عبد الله بن مسعود أنه قال .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، برقم (٦٩٨٧) ٢ / ١٠٣ ، والبخاري في مسنده ، برقم (١٥٦٩) ٥ / ١٥ ، والطبراني

في المعجم الكبير ، برقم (٩٩٧٣) ١٠ / ٦٩ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ٢٤٥ .

قال الزيلعي في نصب الراية (١٢٧ / ٢) : ((رواه البخاري في مسنده ، والطبراني في معجمه ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، والطحاوي في الآثار ، كلهم من حديث شريك القاضي ، عن أبي حمزة ميمون القصاب ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله - وذكره ، ثم قال - وهو معلول بأبي حمزة القصاب ، قال ابن حبان في كتاب الضعفاء كان فاحش الخطأ ، كثير الوهم ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، تركه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، انتهى .))

(١١) قوله (في الفجر) : ساقطة من (ك) .

فإن قيل^(١): رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الصُّبْحِ قَالَ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلْمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَابْنَ أَبِي رِبْعَةَ^(٢)، وَالْمُسْتَضْعِفِينَ بِمَكَّةَ، وَأَشَدِّدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ^(٣)، وَرِغْلَ^(٤)، وَذَكْوَانَ^(٥)،^(٦) وَاجْعَلْ عَلَيْهِمْ سَنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ^(٧)).

قِيلَ لَهُ: رُوِيَ: أَنَّهُ ﷺ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا^(٨)، فَدَلَّ أَنَّهُ^(٩) لَيْسَ بِسَنَةٍ.

فإن قيل: رُوِيَ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَنَّهُمْ قَنَتُوا^(١٠).

- (١) قوله (قيل) : ساقطة من (ك) .
- (٢) ابن أبي ربيعة: هو عياش بن عمرو بن المغيرة القرشي المخزومي، أبو عبد الرحمن، ابن عم خالد بن الوليد، وأخو أبي جهل بن هشام لأمه، أسلم قديماً، عذَّب بِمَكَّةَ مع المستضعفين، ورسول الله ﷺ يَفْتَتُ ويدعو له، توفي بِمَكَّةَ، وقيل قتل يوم اليرموك.
- (٣) مُضَر: هو مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان، وله من الولد إلياس، وقيس عيلان، كانت منازلها بتهامة، حتى تعددت بطوكها وعشائرها فتوزعت على تهامة وتحد والحجاز، عرفوا بكثرةهم، وغلبتهم، وشدة صولتهم.
- انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٢٢٦/٤، الاستيعاب لابن عبد البر ٣٠١/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٣٠٨/٤.
- (٤) رِغْل: بكسر الراء، وسكون العين المهملة، بطن من بئنة من سليم من العدنانية، وهم بنو رِغْل بن عوف بن امرئ القيس بن بئنة بن سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر.
- انظر: الأنساب للسماعي ٧٦/٣، اللباب لابن الأثير ٣١/٢، نهاية الأرب للقلقشندي ص ٢٤٤.
- (٥) ذَكْوَانَ: بطن من بئنة من سليم من العدنانية، وهم بنو ذكوان بن ثعلبة بن بئنة بن سليم.
- انظر: الأنساب للسماعي ١٠/٣، اللباب لابن الأثير ٥٣١/١، نهاية الأرب للقلقشندي ص ٢٣٧.
- (٦) في (م) : وَذَكْوَانَ، وبني لحان.
- (٧) سبق تخرجه (ص ٥٣٢)، هامش رقم (١٠)، المسألة رقم [٤٦٠/٣].
- (٨) عن أنس ﷺ في قصة القرءاء وقتلهم: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ)، وعن أبي مجلز عن أنس قال: (قَنَتَ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِغْلَ وَذَكْوَانَ) أخرجه البخاري في كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده، برقم (١٠٠٢)، (١٠٠٣) ٣١٦/١، قال البيهقي في الكبرى (١٩٩/٢): ((ورواه قتادة وعبد العزيز بن صهيب، وأبو مجلز لاحق بن حميد، وأنس ابن سيرين، وموسى بن أنس، وعاصم بن سليمان الأحول كلهم عن أنس بن مالك / وقالوا في الحديث: (شهراً) ... وروى عن حميد الطويل عن أنس في قصة العرنيين قال: (فأرسل في آثارهم بعد أن دعا عليهم في مملاته خمسة وعشرين يوماً)، وتلك القصة غير هذه، ... والروايات في الشهر، أشهر، وأكثر، وأصح)) .
- (٩) في (م)، و (ك) : فدل على أنه.
- (١٠) أي الخلفاء الراشدين الأربعة، وهم أئمة الهدى والدين.
- قنوت أبي بكر ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٧٠٠١)، (٧٠١٢) ١٠٤/٢-١٠٥.
- قنوت عمر ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٧٠٠٦)، (٧٠١٦)، (٧٠١٨)، (٧٠١٩)، (٧٠٢١) ١٠٤/٢-١٠٥.
- قنوت عثمان ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٧٠١٢) ١٠٥/٢ =

قيل له: لا يصح؛ بل يُروى عن عمر^(١) - رضي الله عنه - ^(٢) أنه قنت، ^(٣) وروى عنه خلافه، ^(٤) وقال إبراهيم: (حدثني الأسود^(٥) أنه صحب^(٦) عمر - رضي الله عنه - ^(٧) في السفر والحضر، ولم^(٨) يقنت^(٩)، ويروى عنه أنه قنت أياماً، ثم ترك^(١٠)، ^(١١) وأن عثمان^(١٢) لم يقنت، ^(١٣) والذي روى أن علياً/ قنت؛ ^(١٤) فإنما^(١٥) فعله أياماً، ثم قال: (لا أزيد على قنوت رسول الله ﷺ) ^(١٦) [أ/٥٧] فدلّ على أنه^(١٧) كان لا يرى القنوت بكل حال.

= قنوت عليّ رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٧٠١٦)، (٧٠٢٠)، (٧٠٣٤) ٢/١٠٤-١٠٧.

- (١) في (م): بل روى عن ابن عمر.
- (٢) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (ك).
- (٣) سبق تخرجه (ص ٥٤١)، هامش رقم (١٠).
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٦٩٦١)/(٦٩٦٢)، (٦٩٦٤)، (٦٩٦٥)، (٦٩٧٢)، (٦٩٧٣)، (٦٩٨٣) ٢/١٠١-١٠٣.
- (٥) الأسود: هو الأسود بن يزيد بن قيس، من مذحج باليمن، أبو عمرو النخعي، التابعي الفقيه الحافظ الزاهد العابد، عالم الكوفة، وابن أخي عالمها علقمة بن قيس، وخال إبراهيم النخعي الفقيه، روى عن أبي بكر، وعمر وعليّ، وابن مسعود، وسمع من معاذ باليمن، قال أحمد: ثقة من أهل الخير، توفي بالكوفة عام (٧٥هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٦/٧٠، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٥٠، تهذيب التهذيب لابن حجر ١/٣٩٩.
- (٦) في (م): صحبه عمر.
- (٧) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٨) في (ك): فلم يقنت.
- (٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٩٦٤)، (٦٩٦٥) ٢/١٠١.
- (١٠) قوله (ويروى عنه أنه قنت أياماً، ثم ترك): ساقطة من (ك). وفي (م): وروى عنه خلافه.
- (١١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٩٤١) ٢/٩٩.
- (١٢) في (م): عثمان رضي الله عنه.
- (١٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٩٩٠).
- (١٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٧٠٢٠) ٢/١٠٥.
- (١٥) في (م): والذي روى عن عليّ رضي الله عنه أنه قنت؛ إنما.
- (١٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٩٨٢) قال: لما قنت عليّ في صلاة الصبح أنكر الناس ذلك، قال فقال: (إنما استنصرتنا عليّ عدونا).
- (١٧) قوله (فدلّ على أنه) لم ترد في (م)، وفيه: وكان لا يرى القنوت بكل حال.

[فصل: في القراءة في الصلاة]

[٤٦٧/١] [مسألة: قراءة سورة بعينها في الصلاة]

قال: وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها لا يجزئ^(١) غيرها،^(٢) ويكره أن يتخذ سورة بعينها لصلاة لا يقرأ فيها غيرها^(٣).^(٤)

وذلك: [١] لأن النبي ﷺ هي عن [تحريب]^(٥) القرآن.^(٦)

[٢] وعن التَّخَعِّي: (أهم)^(٧) كانوا يكرهون أن يتخذ شيئاً^(٨) من القرآن مهجوراً^(٩)؛ يعني الصحابة - ﷺ - .

[تابع^(١٠)] [مسألة: أقل ما يجزئ قراءته من السورة في الصلاة]

قال: وأدنى

(١) في (م)، و (ك) : لا يجوز.

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٥٦/١، المختار للموسلي ٥٧/١، كنز الدقائق للتسفي ص ١٣.

(٣) في (ك) : ولا يقرأ غيرها.

(٤) يكره تعيين شيء من القرآن غير الفاتحة لصلاة من الصلوات.

وقيد الطحاوي والإسبيعي الكراهة فيما إذا اعتقد أنه حتم يكره غيره، وأن الصلاة لا تجوز بغيرها، وأما إذا لم يعتقد ذلك وقرأها للتيسير عليه، أو تركاً بقراءة النبي ﷺ لها؛ كقراءة السجدة في فجر الجمعة، وسبح اسم ربك الأعلى، والعاشية في صلاة الجمعة، فلا يكره؛ بل يكون حسناً شريطة أن يقرأ غيرها أحياناً؛ لئلا يظن الجاهل أن غيرها لا يجوز. قال ابن الهمام في فتح القدير (٣٣٧/١): ((والحق أن المداومة مطلقاً مكروهة، سواء رآه حتماً يكره غيره، أو لا؛ لأن دليل الكراهة لا يفصل، وهو إيهام التفضيل، وهجر الباقي، ... ثم مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على العدم، كما يفعله حنفية العصر؛ بل يستحب أن يقرأ بذلك أحياناً تركاً بالمأثور)) . انظر: الهداية للمرغيناني ٥٦/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٣٧/١، البرهان للطرابلسي ص ٣٩٣.

(٥) من (ك) . وفي (س)، و (م) : غريب.

الحزب: قال في المغرب (ص ٧٠): ((الحزب واحد الأحزاب، وهو الجماعة، ومنه: قرأ جزئه من القرآن، أي وردّه ووظفته، ونُهي عن تحريب القرآن: وهو أن يجعل جزءاً جزءاً، كل شيء لعمل معين من صلاة أو غيرها)) . انظر: المتحف في أحكام المصحف لصالح الرشيد ٨٥/١.

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرج أبو داود في كتاب الصلاة، باب تحريب القرآن، برقم (١٣٩٢) ١١٤/٢ عن ابن الهاد قال: سألتني نافع بن جبير بن مطعم فقال لي: في كم تقرأ القرآن؟ فقلت: ما أحزبه، فقال لي نافع: لا تقل ما أحزبه، فإن رسول الله ﷺ قال: (قرأتُ جزءاً من القرآن) .

(٧) قوله (أهم): لم ترد في (م)، و (ك) .

(٨) في (ك) : شيء.

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٨٨٣) ٩٤/٢.

(١٠) انظر: المسألة رقم [٣٩٤/١٩] (ص ٤٨٢).

ما يجزئ^(١) من القراءة^(٢) في الصلاة، ما يتناوله اسم القرآن^(٣) عند أبي حنيفة^(٤) - ^(٥)، وقال أبو يوسف، ومحمد^(٦): لا يجزئ^(٧) أقل من ثلاث آيات قصار، أو آية^(٨) طويلة.

وعن أبي حنيفة - ^(٩) - مثل ذلك. ^(١٠)
وذكر في (الأصل) ^(١١) عن أبي حنيفة - ^(١٢) - آية تامة. ^(١٣)

وجه الرواية الأولى: [١] قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ ^(١٤) وهو عام.
[٢] ولأنه أتى بما يتناوله الاسم ^(١٥)؛ فصار كما لو طَوَّل.

وجه ^(١٦) رواية (الأصل): أن ما دون الآية قد يُذكر لا على ^(١٧) وجه القراءة؛ فصار كقوله: باسم الله، والحمد لله، وليس كذلك الآية التامة؛ لأنها لا تُقرأ إلا على وجه القراءة؛ فصار ذلك كسُورة.

-
- (١) في (م)، و (ك): وأدى ما يجوز.
(٢) في (ك): من القرآن.
(٣) في (م)، و (ك): اسم القراءة.
(٤) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٠٨/١، الهداية للمرغيناني ٥٥/١، مختصر غنية المتملّي للحلي ص ١٩٨.
(٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
(٦) وفي رواية عن أبي يوسف: لا تجزئه أقل من ثلاث آيات، ولا يجزئ قراءة آية واحدة وإن طال.
انظر: المبسوط للسرخسي ٢٢١/١، الفقه النافع للسمرقندي ٢٠٨/١، الهداية للمرغيناني ٥٥/١.
(٧) في (م)، و (ك): لا يجوز.
(٨) قوله (أو آية): ساقطة من (م).
(٩) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
(١٠) أي لا تجزئه أقل من ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة، وهو قول أبي حنيفة الأول.
انظر: المبسوط للسرخسي ٢٢١/١، الفقه النافع للسمرقندي ٢٠٨/١، الإرهان للطرابلسي ص ٣٩١.
(١١) انظر: الأصل ٢٢٧/١.
(١٢) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
(١٣) وهو أظهر الرواية عنه، فالفرض أن يقرأ آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة، قصيرة، أو طويلة.
انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٠٧/١، المبسوط للسرخسي ٢٢١/١، الهداية للمرغيناني ٥٥/١.
(١٤) سورة المزمل، الآية رقم (٢٠).
(١٥) في (م): مما يتناوله اسم القرآن.
(١٦) في (م)، و (ك): وجه.
(١٧) في (ك): قد يُذكر على غير وجه القراءة.

وجه قولهما^(١): أن القرآن تميّز^(٢) عن^(٣) غيره بالإعجاز الحاصل فيه، وهذا يختص بالسورة الواحدة، وأقصر السور ثلاث آيات؛ فاعتبر ذلك في الوجوب.
وأما الآية الطويلة فيقع الإعجاز بها^(٤)؛ كآية الدّين، فصار^(٥) كالسورة.

[٤٦٨/٢] مسألة: عدد الركعات التي تجب فيها القراءة في صلاة الفرض

وقد قال أصحابنا - رحمهم الله -^(٦): لا تجب القراءة في الصلاة في أكثر من ركعتين^(٧)؛ إلا في الوتر؛ فإنها^(٨) تجب في الركعات الثلاث.^(٩)
وقال الحسن^(١٠): تجب في ركعة واحدة^(١١).
وقال مالك^(١٢): في ثلاث ركعات^(١٣).
وقال الشافعي - رحمه الله^(١٤) -: في جميع الركعات.^(١٥)

(١) في (م): وجه قول أبي يوسف.

(٢) في (م): يتميز.

(٣) في (م)، و (ك): من غيره.

(٤) في (م)، و (ك): بها الإعجاز.

(٥) في (م): فصارت.

(٦) قوله (رضي الله عنهم): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) الواجب أن تكون القراءة في ركعتين من الظهر والعصر والمغرب والعشاء، والأفضل أن تكون في الركعتين الأوليين - وهو ما سيأتي في المسألة القادمة -، فيقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الأخيرتين هو بالتخير إن شاء قرأ بفاتحة الكتاب وهو أفضل، وإن تركها جاز، وسبّح أو سكت.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٨، التجريد للقدوري ٥٠٣/٢، الهداية للمرغيناني ٦٨/١.

وهي رواية عن مالك، ورواية للحنابلة، فمن قرأ في ركعتين من الرباعية أجزأته.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٦٥/١، عيون المجالس للبغداد ٢٩٤/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣١٠/١.

وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١١٧/١، المعني لابن قدامة ٦٤٩/١، كشف القناع للبهوتي ٣٤٢/١.

(٨) في (م)، و (ك): فإنه.

(٩) انظر: مختصر اختلاف العلماء للخصاص ٢١٦/١، التجريد للقدوري ٥٠٣/٢، الهداية للمرغيناني ٦٨/١.

(١٠) هو الحسن البصري، وبه قال كثير من فقهاء البصرة.

انظر: الأوسط لابن المنذر ١١٥/٣، بداية المجتهد لابن رشد ٣١٠/١، المجموع للنووي ٣٦١/٣.

(١١) في (م): تجب في الركعة الواحدة.

(١٢) وهي رواية عنه، فالقراءة واجبة في أكثر الصلاة.

انظر: المدونة لسحنون ٦٥/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣١٠/١، الذخيرة للقرافي ١٨٢/٢.

(١٣) في (م): وقد قال مالك في ثلاث. وفي (ك): وقال مالك ثلاث.

(١٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٥) انظر: الأم للشافعي ١٣١/١، المهذب للشيرازي ٢٤٩/١، المجموع للنووي ٣٦١/٣.

وهي أشهر الروايات عن مالك، ورواية للحنابلة.

دليلنا: [١] أن الثانية قد ساوت الأولى في مقدار القراءة، وصفتها؛ فساوتها في الوجوب، وأما الثالثة فقد ساوت الرابعة في مقدار القراءة، والإخفاء بها؛ فساوتها^(١) في الحكم.

- وأما ما قال^(٢) الشافعي - رحمه الله^(٣) - فهو^(٤) خلاف^(٥) الإجماع: [٤٢/أ(س)].
- لأنه قد^(٦) رُوِيَ أن عثمان^(٧) فعل ذلك بحضرة^(٨) الصحابة من غير خلاف^(٩).
 - وعن أبي إسحاق^(١٠): كان عليّ، وعبد الله: يُسَبِّحان في الأخيرتين^(١١).
 - وعن عمر/ أنه نسي القراءة في [الركعة الأولى]^(١٢) من^(١٣) المغرب، فقرأ في الثانية،/ والثالثة^(١٤). [٣٨/أ(ك)] [٥٧/ب(ج)].
 - وعن عثمان - رضي الله عنه^(١٥) - : أنه نسي القراءة في الأولين^(١٦) من العشاء؛ فقرأ في الأخيرتين وجهراً، وسجد للسّهو^(١٧).

= انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٦٥/١، عيون المجالس للبغدادى ٢٩٤/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣١٠/١. وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١١٧/١، المغني لابن قدامة ٦٤٩/١، كشف القناع للبهوتي ٣٤٢/١.

(١) في (م): لإخفائها بها، فتساويها في الحكم.

(٢) في (م)، و (ك): ما قاله.

(٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٤) قوله (فهو): ساقطة من (م).

(٥) في (م): بخلاف.

(٦) في (م)، و (ك): لأنه رُوِيَ.

(٧) في (م): عثمان رضي الله عنه.

(٨) في (م): بمحض من الصحابة.

(٩) ذكره السرخسي في الميسوط ١٨/١.

(١٠) أبو إسحاق: سليمان بن فيروز ابن أبي سليمان الكوفي، أبو إسحاق الشيباني، ثقة حافظ من مشاهير التابعين، توفي سنة (١٣٨هـ) وقيل: (١٤١هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٥٣/١، تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٥٢، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٧٣.

(١١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٧٤٢) ٣٢٧/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٠٦/٢.

(١٢) من (م)، و (ك)، والمصادر. وفي الأصل: في الركعتين من المغرب، فقرأ في الثانية والثالثة، وهو خطأ ظاهر.

(١٣) في (ك): في المغرب.

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤١٢٢) ٣٥٩/١، بلفظ: (صلى بنا عمر بن الخطاب فنسي أن يقرأ في الركعة الأولى، فلما قام في الركعة الثانية، قرأ بفاتحة الكتاب مرتين، وسورتين، فلما قضى الصلاة، سجد سجدتين).

(١٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٦) في (ك): الأولتين.

(١٧) لم أقف عليه، ذكره السرخسي في الميسوط ١٨/١.

[٢] ولأنه ذَكَرُ سُنَّ فيه الإخفاء في صلاة لا يُجهر^(١) فيها بالقراءة؛ فلم يكن واجباً، كالتسبيح.

فإن قيل: رَوَى أبو قتادة: (أن النبي ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ فَقَرَأَ فِي الْأَوَّلِينَ^(٢) بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَبِالْآخِرِينَ^(٣) تِسْرًا، وَفِي الْآخِرِينَ^(٤) بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)^(٥)، وَقَدْ رُوِيَ^(٦) أَنَّهُ قَالَ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي)^(٧).

قيل له: هذا يقتضي وجوب الفعل كما فعله النبي ﷺ، ومنى لم يُعَلِّمْ كَيْفَ^(٨) فعله؛ لم يصح الاقتداء به^(٩).

فإن قيل: رُكْنٌ متكرر^(١٠) في الصلاة؛ فوجب أن يتكرر في كل ركعة، كالركوع^(١١)، والسجود.

قيل له: الركوع والسجود دلالة لنا؛ لأنه^(١٢) لَمَّا تَكَرَّرَ اسْتَوَتْ صِفَتُهُ^(١٣) في جميع الركعات، وَلَمَّا اخْتَلَفَتْ صِفَةُ^(١٤) القراءة في الركعات؛ دَلَّ عَلَى^(١٥) أَهْلِهَا لَا تَسْتَوِي فِي الْوُجُوبِ.

(١) في (م)، و (ك) : يُجهر فيها.

(٢) في (م)، و (ك) : في الأولتين.

(٣) في (م) : وما تيسر.

(٤) في (م) : الأخيرتين. وفي (ك) : الأخيرتين.

(٥) سبق تحريجه (ص ٥١٤)، هامش (٦)، [٤٤٣/١٨].

(٦) في (م) : وروى.

(٧) أخرجه البخاري من حديث مالك بن الحويرث، في كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة برقم (٦٣١) ١/٢١٢.

(٨) في (ك) : كما فعله ﷺ.

(٩) قوله (كيف) : ساقطة من (ك).

(١٠) قوله (به) : ساقطة من (م).

(١١) في (م)، و (ك) : يتكرر.

(١٢) في (ك) : أمّله الركوع.

(١٣) في (م) : أنه.

(١٤) في (م) : استوى منه.

(١٥) في (م) : صفات.

(١٦) في (م) : دل أنها.

[٤٦٩/٣] [مسألة: الركعات التي تكون فيها القراءة في الصلاة]

وإذا ثبت أن القراءة تجب في ركعتين^(١)؛^(٢) فالأفضل أن يُعَيَّنَها في الأوليين^(٣)؛^(٤) لأن النبي ﷺ داوم على ذلك.

فإن^(٥) لم يقرأ في الأوليين^(٦) قرأ في الآخرين^(٧)؛^(٨) لِمَا رَوَيْنَاهُ^(٩) عن عثمان^(١٠) - رضي الله عنه - وكان ذلك^(١١) بحضرة الصحابة من غير خلاف^(١٢).

[٤٧٠/٤] [مسألة: قراءة المأموم خلف الإمام]

قال: ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام.^(١٣)

وقال الشافعي - رحمه الله^(١٤) -: تجب عليه القراءة^(١٥).^(١٦)

(١) في (ك): أن القراءة في ركعتين تجب.

(٢) انظر: المسألة رقم [٤٦٨/٢] ص ٥٤٥.

(٣) في (م): والأصل أن يعينها في الركعتين الأولتين. وفي (ك): فالأصل أن يعينها في الأولتين.

(٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢١٦/١، الهداية للمرغيناني ٦٧/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣.

(٥) في (م): قال فإن.

(٦) في (م)، و (ك): الأولتين.

(٧) في (م)، و (ك): الآخرين.

(٨) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢١٦/١، الهداية للمرغيناني ٦٧/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣.

(٩) في (م)، و (ك): لِمَا رَوَيْنَاهُ.

(١٠) لم أتف عليه، ذكره السرخسي في المبسوط ١٨/١.

(١١) في (م)، و (ك): وذلك.

(١٢) في (م): بحضرة من الصحابة من غير تكثير ولا خلاف.

(١٣) لا يقرأ المؤتم الفاتحة خلف الإمام فيما جهراً، ولا فيما أسرّاً بل يسمع ويُتصّت.

انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٠٤/١، الفقه النافع للسمرقندي ٢٠٨/١، الهداية للمرغيناني ٥٦/١.

ولو قرأ خلف الإمام للاحتياط؟ فإن كان في صلاة الجهر، يكره بالاتفاق الخفية، وفي المخافتة، خلاف؟

قال محمد: لا يكره، ويستحسن للاحتياط، واختاره بعضهم.

وعندها: يكره؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّعْدِ، وهو الأصح. ولو قرأها؟ تصحّ في الأصح، وقيل: تفسد، والاحتياط

عدم القراءة خلف الإمام؛ لأن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين، وليس مقتضى أقواهما القراءة؛ بل المنع.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٩٩/١، الدر المختار للحصكفي ٥٤٤/١، إمام الكلام للكنوي ص ٧٥ وما بعده.

وبه قال المالكية، والقول القديم للشافعي، والحنابلة، وتستحب له القراءة في السرية.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ٢٩٥/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣٧٣/١، القوانين لابن جزى ص ٦٤.

وللشافعية: حلية العلماء للقفال ١٠٥/٢، المجموع للنووي ٣٦٤/٣، روضة الطالبين له ٢٤١/١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١٨٦/١، المغني لابن قدامة ٦٣٦/١، كشاف القناع للبهوتي ٣٤٣/١.

(١٤) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٥) في (م)، و (ك): يجب عليه.

(١٦) وهو المذهب. انظر: المذهب للشمرازي ٢٤٤/١، حلية العلماء للقفال ١٠٥/٢، المجموع للنووي ٣٦٤/٣.

لنا: [١] حديث ابن عباس أن أصحاب رسول الله ﷺ (١) قرؤوا خلفه، فخلطوا عليه القراءة (٢)، فنزل قوله تعالى (٣): ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٤) (٥) (٦).

[٢] ولما روي في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه (٧) - أن النبي ﷺ قال: (إنا جعل الإمام (٨) ليؤتم به، فإذا قرأ فأنصتوا) (٩).

[٣] وفي حديث جابر: (من كان له (١٠) إمام فقرأه الإمام (١١) له قراءة) (١٢).
[٤] ولأها ركعة أدرك فيها (١٣) متابعة الإمام؛ فلم تلزمه القراءة فيها (١٤)، كما أدرك في (١٥) الركوع. (١٦)

(١) في (م): حديث ابن عباس رضي الله عنه عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم.

(٢) في (م): في القراءة.

(٣) قوله (تعالى): لم ترد في (ك).

(٤) قوله (لعلكم ترحمون): لم ترد في (ك).

(٥) سورة الأعراف، الآية رقم (٢٠٤).

(٦) أخرجه الطبري في تفسيره ١٦١/٦، والبيهقي في الكرى ١٥٥/٢.

(٧) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) في (م): الإمام إماماً.

(٩) بهذا اللفظ، أخرجه أحمد في المسند ٣٧٦/٢، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، برقم (٦٠٤) ٤٠٥/١، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب تأويل قوله عز وجل ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، برقم (٩٢١)، (٩٢٢) ١٤١/٢-١٤٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، برقم (٨٤٦) ٢٧٦/١، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٧٩٩) ٣٣١/١، وبرقم (٧١٣٧) ١١٥/٢، والدارقطني ٣٢٧/١، والبيهقي في الكرى ١٥٦/٢. قال أبو داود: ((وهذه الزيادة (إذا قرأ فأنصتوا) ليست بمحفوظة، الوهم عندنا من أبي خالد))، وقال الألباني: حسن صحيح (صحيح سنن النسائي برقم، (٨٨٢)، (٨٨٣) ٢٠٠/١).

وأصل الحديث متفق عليه بدون هذه الزيادة، البخاري في كتاب الأذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة،

برقم (٧٢٢) ٢٣٧/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب انتظام المأموم بالإمام، برقم (٤١٤/٨٦) ٣٠٩/١.

(١٠) قوله (له): ساقطة من (م).

(١١) في (م): المأموم.

(١٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٣٩/٣، ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، برقم (٨٥٠) ٢٧٧/١، والدارقطني ٣٢٣/١. حسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١٤١/١.

(١٣) في (م): منها.

(١٤) قوله (فيها): ساقطة من (ك).

(١٥) في (م): كما لو أدرك في حال الركوع.

(١٦) انظر: الغرة المنيفة للغزنوي ص ٤٣.

فإن قيل: في حديث سُمرة^(١): (كان لرسول الله ﷺ سكتان؛ سكتة^(٢) بعد الدخول في الصلاة، وسكتة بعد القراءة)^(٣)، ولا فائدة في ذلك إلا لقراءة^(٤) المؤتم.

قيل له: يجوز أن تكون السكتان لمعنى^(٥) آخر، أو لثلاث يصل^(٦) القراءة بالتكبير؛ فيختلط بغيره.^(٨)

فإن قيل: رُكنٌ أدرك محله مع الإمام؛ فوجب أن لا يسقط فرضه بالإتمام، كالقيام. قيل له: القيام فعلٌ، والقراءة ذكرٌ، والأذكار يجوز أن يقع فيها التحمل؛ بدليل ما زاد على الفاتحة، والأفعال لا تقع فيها التحمل؛ بدليل الركوع والسجود.^(٩)

(١) سُمرة: هو سُمرة بن جندب الفزاري، أبو سعيد، قدمت به أمه بعد موت أبيه فتزوجها رجل من الأنصار، شهد أحداً، نزل البصرة، ثم الكوفة وتوفي بها، وقيل بالبصرة، سنة (٥٩هـ)، وقيل غير ذلك.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٤١٥/٣، الاستيعاب لابن عبد البر ٢١٣/٢، أسد الغابة لابن الأثير ٥٥٤/٢.

(٢) في (م) : كان للنبي.

(٣) قوله (سكتة) : ساقطة من (م).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ١١/٥، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب السكتة عند الافتتاح، برقم (٧٨٠) ٤٩٣/١،

والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في السكتين في الصلاة، برقم (٢٥١) ٣١/٢، وابن ماجه في كتاب

إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في سكتي الإمام، برقم (٨٤٤) ٢٧٥/١، والبيهقي في الكبرى ١٩٦/٢،

والدارقطني ٣٣٦/١، قال الترمذي: حديث سُمرة حديث حسن. وقال أحمد شاكر في تحقيقه على سنن

الترمذي ٣١/٢: ((وهو حديث صحيح رواه ثقات، وإنما حسنه الترمذي للخلاف في سماع الحسن من سُمرة))

(٥) في (م)، و (ك) : إلا ليقراً.

(٦) في (م) : يجوز أن السكوت بمعنى آخر. وفي (ك) : يجوز أن يكون سكتاً لمعنى آخر.

(٧) في (م) : ولثلاث تبطل.

(٨) في (م) : فيختلط بغيره، أو نقول: إنما سكت بعد التكبير لأجل الاستفتاح والتعوذ والتسمية.

(٩) في (م) : زيادة: [فإن قيل: القراءة في الصلاة ركن من أركان الصلاة، ولا يحملها الإمام على الماضي، كسائر

الأركان. قيل له: هذا ينتقض بالخطبة، وعمدرك الإمام حال الركوع، والمعنى في سائر الأركان أن الإمام لو

تحملها عن المأموم لم يقطع المشاركة بينه وبين الإمام، والمقصود (بياض) الإقتداء المشاركة بينهما، بدليل

المدرک في وقوع يوضح الفرق بينهما أهما لما اشتركا في سائر الأركان اشتركا في تحملها وصفتها (بياض) لم

يشتركا في تحملها وصفتها، فإن الإمام يجهر بالقراءة عنده بخلاف المؤتم، وكذلك المؤتم يقرأ عنده بعد فراغ

الإمام من القراءة].

[فصل : في أحكام الإمامة والجماعة]

[٤٧١/١] [مسألة: نية من أراد الدخول في صلاة غيره]

قال: ومن أراد الدخول في صلاة غيره، احتاج^(١) إلى نيتين؛ نية الصلاة، ونية المتابعة.^(٢)

أما نية الصلاة؛ فقد بيناه.^(٣)

وأما نية المتابعة؛ فلأن صلاة المنفرد تخالف^(٤) صلاة الجماعة؛ فلا بد من القصد إليها، وقد قال النبي ﷺ: (ولكل امرئ ما نوى)^(٥).

[٤٧٢/٢] [مسألة: حكم صلاة الجماعة]

قال: والجماعة سنة مؤكدة.^(٦)

قال أصحابنا^(٧): لا يحل لأحد تركها، ولا التأخر^(٨) عنها؛ إلا بالعدر^(٩).

ومن الناس^(١٠) من قال: بوجوبها.

(١) في (م) : يحتاج .

(٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢١٠/١، الهداية للمرغيناني ٤٦/١، الباب للميداني ٨٩/١.

(٣) انظر: (ص ٤٥٦) المسألة رقم [٣٦٣/١].

(٤) في (م) : بخلاف .

(٥) سبق تخرجه (ص ١٢٢) هامش رقم (٢)، المسألة رقم [٢٥/٨].

(٦) هذا أحد أقوال ثلاثة في المذهب في حكم صلاة الجماعة، صححه في المراقي (ص ٢٨٦)، وهو اختيار أصحاب المتن، واختيار المؤلف.

انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢١٠/١، مختارات التوازل للمرغيناني ص ٣١٠، المختار للموصلي ٥٧/١.

وبه قال المالكية، ووجه عند الشافعية.

انظر للمالكية: بداية المجتهد لابن رشد ٣٤٤/١، القوانين لابن جزي ص ٦٩، أقرب المسالك لكتون ص ١٣٨.

وللشافعية: حلية العلماء للقفال ١٨٣/٢، البيان للعصامي ٣٦١/٢، المجموع للنووي ١٨٣/٤، ١٨٩.

(٧) قال الكاساني في البدائع (١٥٥/١): ((الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا واطبعت عليها، وعلى النكير على تاركها، والمواظبة على هذا الوجه دليل الوجوب)) .

انظر: البدائع للكاساني ١٥٥/١، تبين الحقائق للزيلعي ١٣٢/١، المختار للموصلي ٥٧/١.

(٨) في (م)، و (ك) : والتأخير عنها .

(٩) في (م)، و (ك) : إلا بعذر .

(١٠) هذا هو القول الثاني في المذهب، وهو قول عامة المشايخ، وبه جزم في التحفة وغيرها.

قال في البدائع: ((وليس هذا اختلافاً في الحقيقة؛ بل من حيث العبارة؛ لأن السنة المؤكدة والواجب سواء،

خصوصاً ما كان من شعائر الإسلام، ألا ترى أن الكرخي سماها سنة، ثم فسرهما بالواجب فقال: الجماعة =

كتاب الصلاة

وليس ^(١) بصحيح؛ لأنها لو وجبت في الأداء لوجبت في القضاء، كسائر شرائط ^(٢) الصلاة؛ / والدليل على أنها ^(٣) سنة؛ قوله ﷺ ^(٤): (صلاة ^(٥) الجماعة تفضل على صلاة الواحد [٤٢/ب(س)] بسبعة ^(٦) وعشرين درجة ^(٧)).

والدليل على أنها مؤكدة؛ ما روي عن ^(٨) النبي ﷺ أنه قال: (لقد هممت أن أمر رجلاً أن يصلي بالناس، ثم أنظر ^(٩) إلى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم ^(١٠)).
فأما / حال العذر فتسقط الفرائض؛ فالأولى أن تسقط السنن ^(١١).

[٣٨/ب(ك)]

= سنة لا يرخص لأحد التأخر عنها؛ إلا لعذر، وهو تفسير الواجب عند العامة ((قال الزاهدي: أرادوا بالتأكد الوجوب. وقيل الجماعة واجبة، وسنة لوجوبها بالسنة.

القول الثالث: أنها فرض كفاية، وبه قال الطحاوي، وهو مذهب الشافعية.
وقال الحنابلة، وبعض الشافعية: هو فرض على الأعيان، فإن صلى منفرد مع القدرة على الجماعة أتم وصحت صلاته.

وقال الظاهرية، وبعض الحنابلة: هو فرض على الأعيان وشرط في الصحة.
انظر للحنفية: البدائع للكاساني ١/١٥٥، حاشية ابن عابدين ١/٥٥٢، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٢٨٦.
وللشافعية: حلية العلماء للقلال ٢/١٨٣، البيان للعمري ٢/٣٦١، المجموع للنووي ٤/١٨٣، ١٨٩.
وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٢٨٠، الإنصاف للمرداوي ٢/٢١٠، كشف القناع للبهوتي ١/٤٥٤.
وللظاهرية: بداية المجتهد لابن رشد ١/٣٤٤، المجموع للنووي ٤/١٨٩، الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي لعارف خليل ص ٢٦١.

(١) في (م) : وهذا ليس بصحيح.
(٢) في (م) : شروط.
(٣) في (م) : كونها.
(٤) في (م) : ما روي أن النبي ﷺ قال.
(٥) قوله (صلاة) : ساقطة من (ك) .
(٦) في (م) ، و (ك) : بسبع.
(٧) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، البخاري في كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، برقم (٦٤٥) ١/٢١٦، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها، برقم (٦٥٠/٢٤٩) ١/٤٥٠.
وجه الدلالة: أنه جعل الجماعة لأحرار الفضيلة والمفاضلة إنما تكون حقيقتها بين فاضلين جائزين، وهي علامة السنن. انظر: البدائع للكاساني ١/١٥٥، المجموع للنووي ٤/١٩١.

(٨) في (م) : أن النبي ﷺ قال.
(٩) في (م) : أنطلق.
(١٠) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، برقم (٦٤٤) ١/٢١٥، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها، برقم (٦٥١/٢٥١) ١/٤٥١.
وجه الدلالة: لم يحرقهم، ولو كان واجباً لما تركه، فالحديث مخرج مخرج الزجر والتغليظ.
انظر: المجموع للنووي ٤/١٩٢، أقرب المسالك لكتون ص ١٣٨.
(١١) في (ك) : السنة.

[٤٧٣/٣] مسألة: من فاتته صلاة الجماعة في المسجد

وقد قال أصحابنا/: إن شغله عنها شاغل، أو نسيها، فالأفضل أن يجمع بأهله في [٥٨/ب(ج)] منزله. (١)

وذلك لما روي: (أن النبي ﷺ خرج يُصلح^(٢) بين حين من أحياء العرب، فجاء وقد قدّم الناس عبد الرحمن بن عوف^(٣)، فمال إلى بيته^(٤) فجمع بأهله^(٥)).

(١) من فاتته الجماعة سواء انشغل عنها، أو نسيها، أو غير ذلك، لا يجب عليه طلب الجماعة في المساجد، بلا خلاف بين الحنفية، والأفضل أن يجمع بأهله، وهو اختيار القدوري، وشمس الأئمة؛ لينال ثواب الجماعة، وقيل: إن أتى مسجد جماعة أخرى فحسن، وقيل: يصلي في مسجد حيه منفرداً.

انظر: فتح القدير لابن الهمام ٣٤٥/١، البرهان للطرابلسي ص ٤٢٧، البحر الرائق لابن نجيم ٦٠٦/١.

(٢) في (٢): لما روي عن النبي ﷺ أنه خرج ليصلح.

(٣) عبد الرحمن بن عوف: عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي، أو محمد، كان اسمه عبد الكعبة، فسماه النبي ﷺ عبد الرحمن، شهد بدرًا وما بعدها، أحد العشرة المبشرين، والستة أصحاب الثورى، كان تاجراً جواداً شجاعاً، توفي بالمدينة سنة (٣٢هـ).

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٧/١، الاستيعاب لابن عبد البر ٣٨٦/٢، أسد الغاية لابن الأثير ٤٧٥/٣.

(٤) في (ك): منزله.

(٥) هذا الحديث مركب من حديثين:

الحديث الأول: (انصرفه ﷺ إلى بيته، والجمع بأهله).

سبق تخريجه (ص ٤٤٦)، هامش رقم (٣)، المسألة رقم [٣٤٧/١٠] عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه:

(أن رسول الله ﷺ أقبل من بعض نواحي المدينة يريد الصلاة، فوجد الناس قد صلوا، فانصرف إلى منزله

فجمع

أهله ثم صلى بهم). قال الهيثمي في المجمع (٤٥/٢): ((رواه الطبراني في الكبير، والأوسط، ورجاله ثقات)).

الحديث الثاني: (تقدم الناس لعبد الرحمن بن عوف لإمامة الصلاة):

عن عمرو بن المغيرة بن شعبة أخبره أنه سمع أباة المغيرة يقول: عدل رسول الله ﷺ وأنا معه في غزوة تبوك قبل الفجر فعدلت معه، فأناخ النبي ﷺ فترز، ثم جاء فسكبت على يده من الإداوة فغسل كفيه، ثم غسل وجهه، ثم حسر عن ذراعيه فضاق كما جبهته فأدخل يديه فأخرجهما من تحت الجبة فغسلهما إلى المرفق، ومسح برأسه، ثم توضأ على خفيه، ثم ركب فأقبلنا نسير؛ حتى تجدد الناس في الصلاة قد قدموا عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم

حين كان وقت الصلاة، ووجدنا عبد الرحمن وقد ركع بهم ركعة من صلاة الفجر، فقام رسول الله ﷺ فصلى مع المسلمين، فصلى وراء عبد الرحمن بن عوف الركعة الثانية، ثم سلم عبد الرحمن، فقام رسول الله ﷺ في صلاته ففرغ المسلمون فأكثروا التسبيح لأهم سيقوا النبي ﷺ بالصلاة، فلما سلم رسول الله ﷺ قال لهم: قد أميتم، أو قد أحسنتم). متفق عليه، البخاري مختصراً في مواضع؛ منها في كتاب الوضوء، باب الرجل يوضع صاحبه برقم

(١٨٢/١) ٧٩، ومسلم مطولاً في كتاب الصلاة، باب تقدم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا

مفسدة بالتقدم، برقم (١٠٥/٢٧٤) ٣١٧/١، وفيه (يخطهم أن صلوا الصلاة لوقتها)، وهذا لفظ أبي داود،

برقم (١٤٩) ١٠٣/١.

وأخرج ابن سعد في الطبقات (١٢٨/٣) بسند صحيح عن المغيرة أنه سئل: هل أمّ النبي ﷺ أحد من الأمة غير أبي بكر؟ قال نعم، فذكره، وفيه: فأسفر الناس بصلاتهم حتى خافوا الشمس فقدموا عبد الرحمن بن عوف وقد صلى ركعة، وهم في الثانية فذهبت أودنه فيها، فنهاى، فصلينا الركعة التي أدركنا، وقضينا التي سيقنا، فقال

[٤٧٤/٤] [مسألة: أولى الناس بالإمامة]

قال: وأولى الناس بالإمامة^(١) أعلمهم بالسنة، فإن تساؤوا فأقرؤهم^(٢)، فإن تساؤوا فأورعهم، فإن تساؤوا فأسنهم^(٣).

والأصل في هذا^(٤): [١] أنه يجب تقديم من يكون في تقديمه تكثير الجماعة، قال النبي^(٥) ﷺ: (صلاة الرجل مع الاثنين أفضل من صلاته مع الواحد، وصلاته مع الثلاثة^(٦) أفضل من صلاته مع الاثنين، وكلما كثرت الجماعة فهو أفضل عند الله)^(٧).

[٢] وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: (يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة^(٨) سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في ذلك سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في ذلك سواء، فأكبرهم سناً)^(٩) فاعتبر النبي ﷺ الأفضل فالأفضل^(١٠).

فأما التقديم بالهجرة، فقد كان سنة في زمن^(١١) رسول الله ﷺ وقد سقط ذلك بسقوط^(١٢) الهجرة.

النبي ﷺ حين صلى خلف عبد الرحمن: (ما قبض نبي قط حتى يصلي خلف رجل صالح من أمته).
(١) أولى الناس بالإمامة إذا لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل اجتمعوا فيه، وإن كان الأفضل في حقه أن يأذن لمن هو أفضل، ولا فيهم ذو وظيفة؛ وهو إمام المسجد، فهو أحق بالإمامة وإن كان غيره أقرأ منه وأفقه، ولا ذو سلطان؛ كأمر، وقاض.

انظر: الهداية للمرغيناني ٥٦/١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٢٩٩، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٢٩٩.

(٢) قوله (فإن تساؤوا فأقرؤهم) : ساقطة من (م).

(٣) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢١٢/١، الهداية للمرغيناني ٥٦/١، المختار للموصلبي ٥٧/١.

(٤) في (م)، و (ك) : في ذلك.

(٥) في (م) : قال ﷺ.

(٦) في (ك) : الثلاث.

(٧) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، أخرجه أحمد في المسند ١٤٠/٥، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب في فضل صلاة الجماعة، برقم (٥٥٤) ٣٧٥/١، والنسائي في كتاب الإمامة، برقم (٨٤٣) ١٠٤/٢، والحاكم في المستدرک ٢٤٧/١، بلفظ: (إن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى) وهذا لفظ أبي داود. حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٥٥٤/٥١٨) ١١١/١.

(٨) في (م) : فإن كانوا في ذلك سواء.

(٩) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه، أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، برقم (٦٧٣/٢٩٠).

(١٠) قوله: (فالأفضل) : ساقطة من (ك).

(١١) في (ك) : زمان.

(١٢) في (م) : لسقوط.

[٤٧٥/٥] مسألة: تقديم العالم بالسنة على القارئ في الإمامة [

وقد قال أصحابنا^(١) - ^(٢) - : يجب تقديم من^(٣) هو عارف بالسنة على من كثرت قراءته.

لأن السنة يُحتاج إليها إلى آخر الصلاة، والقراءة يُحتاج إليها في بعضها؛ وإنما قدّم النبي ﷺ من كثرت قراءته^(٤)؛^(٥) لأن في ذلك الزمان^(٦) كان كل من كثرت قراءته كان أعلم بالسنة، وفي هذا الوقت بخلافه.

[٤٧٦/٦] مسألة: من تكره إمامتهم [

قال: ويكره تقديم الأعمى^(٧)، والعبد، والأعرابي، والفاسق،^(٨) وولد الزنا.^(٩) والأصل^(١٠) في ذلك؛ أن المقصود ما يؤدي إلى تكثير الجماعة، والناس يكرهون الصلاة خلف هؤلاء^(١١)، ففي^(١٢) تقديمهم تقليل الجماعة.

[٤٧٧/٧] مسألة: الصلاة خلف من تكره إمامتهم [

قال: فإن تقدّموا جاز.^(١٣)

(١) وهو قولهما، وقال أبو يوسف: أولى الناس بالإمامة أقرؤهم؛ لأن القراءة لا بدّ منها، والحاجة على العلم إذا نابت نائبة. انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢١٣/١، الهداية للمرغيناني ٥٧/١، الاختيار للموصلي ٥٧/١.

(٢) قوله (رضي الله عنهم): لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) في (ك): يجب التقديم بمن.

(٤) في (م): من كثرت قراءته في ذلك الوقت.

(٥) سبق تحريجه (ص ٥٥٤)، هامش رقم (٩)، المسألة رقم [٤٧٤/٤].

(٦) في (م): الوقت.

(٧) قوله (الأعمى): ساقطة من (ك).

(٨) في (م): ويكره تقديم العبد، والأعرابي، والفاسق، والأعمى.

(٩) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢١٥/١، الهداية للمرغيناني ٥٧/١، المختار للموصلي ٥٨/١.

(١٠) في (ك): لأن الأصل في ذلك.

(١١) في (ك): الصلاة خلفهم.

(١٢) في (م): وكان في تقديمهم.

(١٣) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢١٣/١، الهداية للمرغيناني ٥٧/١، الاختيار للموصلي ٥٨/١.

وبه قال الشافعية، ورواية للحنابلة.

انظر للشافعية: الأم للشافعي ١٩٣/١، مختصر المزني ص ٣٧، المجموع للنووي ٢٥٣/٤.

والحنابلة: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١٧٢/١، الإنصاف للمرداوي ٢٥٢/٢.

كشف القناع لليهودي ٤٧٤/١.

[١] لأن من جازت^(١) صلاته لنفسه؛ جاز الإقتداء به، كغيرهم^(٢).

[٢] ولأن ولد الزنا عدلٌ في نفسه؛ فصار كغيره.

والذي روى أن النبي ﷺ قال: (ولد الزنا شرّ الثلاثة)^(٣)، يحتمل^(٤) / شرّ الثلاثة نسباً، ويحتمل أن يكون قاله^(٥) في رجل بعينه^(٦)، على أن هذا الخبر أنكرته عائشة - رضي الله عنها^(٧) -،^(٨) وقرأت قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٩).^(١٠)

[٣] وقد روي عن أبي سعيد^(١١) - مولى أبي أسيد^(١٢) - قال: (عرّستُ، فأتخذتُ وليمةً، ودعوتُ جماعةً من أصحاب رسول الله ﷺ؛ منهم^(١٣) أبو ذر^(١٤)، فحضرت الصلاة، فتقدّم أبو ذرّ، فقالوا: أتؤمّه في بيته، فقدموني فصليت بهم)^(١٥).

(١) في (ك): جاز.

(٢) في (م): لغيره.

(٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو داود في كتاب العتق، باب في عتق ولد الزنا، برقم (٣٩٦٣) ٢٧١/٤، والنسائي في الكبرى، برقم (٤٩٣٠) ١٧٨/٣، والبيهقي في الكبرى ٥٧/١٠، والحاكم في المستدرک ٢٣٣/٢ وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٦٧٢) وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٠٦٧٤) ٢٨٥/١٠، والبيهقي في الكبرى (٥٨/١٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، بلفظ: (ولد الزنا شرّ الثلاثة إذا عمل بعمل أبيه). قال البيهقي: هذا إسناد ضعيف، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته، برقم (٦١٢٩).

(٤) في (م): يحتمل أن يكون/.

(٥) قوله (قاله) : ساقطة من (ك).

(٦) انظر: معاً لم السنن للخطابي ٢٧٢/٤ (بهامش سنن أبي داود)، والسلسلة الصحيحة للألباني برقم (٦٧٢).

(٧) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (ك).

(٨) في (م)، و(ك): على أن عائشة رضي الله عنها أنكرت هذا الخبر.

(٩) سورة الأنعام، الآية رقم (١٦٤).

(١٠) أخرجه البيهقي في الكبرى ٩١/٣، والحاكم في المستدرک ٢٣٤/٢.

(١١) أبو سعيد: هو مولى أبي أسيد، مالك بن ربيعة الساعدي الأنصاري، أدرك أبا بكر، وروى عن عمر، وعليّ، وروى عنه أبو نضرة العقدي مقتل عثمان رضي الله عنه، وليس فيها ما يدل على صحبته.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٩١١/٥، أسد الغابة لابن الأثير ١٣٧/٦، الإصابة لابن حجر ٩٩/٤.

(١٢) أبو أسيد: مالك وقيل: هلال بن ربيعة بن البدن بن عامر بن عوف الخزرجي الأنصاري، أبو أسيد الساعدي مشهور بكنيته، شهد بدرًا وما بعدها، حامل راية بني ساعدة يوم الفتح، توفي سنة (٦٠هـ) وقد كف بصره، وهو آخر من مات من البدرين بالمدينة.

انظر: طبقات ابن سعد ٥٥٧/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٢١/٥، ١١/٦، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٥/١.

(١٣) في (ك): فيهم.

(١٤) في (م): أبو ذر الغفاري.

(١٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦١٠٤) ٣٠/٢.

وقد قال مالك^(١): لا تجوز الصلاة خلف الفاسق.

وليس بصحيح؛ لما روي أن النبي ﷺ قال: (لا تُكفروا أهل مِلَّتكم بالكبائر، الصلاة

خلف / كل إمام، والجهاد مع كل أمير، والصلاة على كل ميت)^(٢). [٤٣/أ(س)]

[٤٧٨/٨] [مسألة: إمامة الأعمى]

وقد قالوا^(٣): غير الأعمى أولى.

[١] لأنه^(٤) لا يمكنه التحفظ من النجاسة^(٥).

[٢] ولا توجهه إلى جهة القبلة^(٦).

[٣] ولا يمكنه استيعاب الوضوء^(٧) على أعضاء الطهارة^(٨).

[٤٧٩/٩] [مسألة: تخفيف الصلاة]

قال: وينبغي للإمام أن لا يطول بهم الصلاة.^(٩)

(١) انظر: عيون المجالس للبغدادى ١/٣٦٩، بداية المجتهد لابن رشد ١/٣٥٣، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٨. وبه قال الحنابلة في المذهب.

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٧٢، الإنصاف للمرداوي ٢/٢٥٢، كشف القناع للبهوتي ١/٤٧٤.
(٢) أخرجه ابن ماجة مختصراً في كتاب الجنائز، باب الصلاة على أهل القبلة، برقم (١٥٢٥) ١/٤٨٨، والدارقطني ٢/٥٧ بتمامه، والجعفرى في جزي عمشليق ص ٥٩، عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، ضعفه الألباني في الإرواء ٢/٣٠٩ وأخرجه الطبراني في الأوسط، برقم (٢٨٤٤) ٢/١٧٥، عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تكفروا أحداً من أهل قبلتكم بذنوب؛ وإن عملوا بالكبائر، وصلوا مع كل إمام، وجاهدوا مع كل أمير)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٢٩٨): ((رواه الطبراني في الأوسط، وفيه علي بن أبي سارة، وهو ضعيف متروك الحديث))، انظر: نصب الراية للزيلعي ٢/٢٧.

وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب إمامة البر والفاجر، برقم (٥٩٤) ١/٣٩٨، وفي كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور، برقم (٢٥٣٣) ٣/٤٠، ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣/١٢١، والدارقطني ٢/٥٧، عن أبي هريرة قال: (الجهاد واجب عليكم مع كل أمير، برأ كان أو فاجراً، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم، برأ كان أو فاجراً، وإن عمل الكبائر والصلاة واجبة على كل مسلم، برأ كان أو فاجراً، وإن عمل الكبائر)، ضعفه الألباني في الإرواء برقم (٥٢٧) ٢/٣٠٤.

(٣) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢١٥، الهداية للمرغيناني ١/٥٧، المختار للموصلي ١/٥٨.

(٤) في (م) : لأن الأعمى.

(٥) في (م) : النجاسات.

(٦) في (م) : والتوجه إلى القبلة. وفي (ك) : ولا توجه إلى القبلة.

(٧) في (م) : الماء.

(٨) قوله (ولا يمكنه استيعاب الوضوء على أعضاء الطهارة) : ساقطة من (ك).

(٩) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢١٦، الهداية للمرغيناني ١/٥٧، المختار للموصلي ١/٥٧.

لما^(١) رُوِيَ أن معاذاً طَوَّلَ الصلاة^(٢)، فقال النبي ﷺ: (أَفَتَأْنُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ ؟ صَلِّ هُمْ صلاة أضعفهم، فإن منهم^(٣) الكبير، والمريض،^(٤) وذا الحاجة)^(٥).

[٤٨٠/١٠] [مسألة: صلاة النساء جماعة وحدهن]

قال: ويكره للنساء أن يُصلين وحدهن جماعة.^(٦)

وقال الشافعي^(٧) - رحمه الله^(٨) -: يُستحب^(٩).

لنا: [١] أن ذلك لو كان/ يُستحب لمن كما يُستحب للرجال^(١٠) لبينه النبي ﷺ، ولو [٣٩/أ(ك)]
فَعَل^(١١) ذلك لَنُقِلَ إلينا^(١٢) نقل استفاضة، ولم يُوجد ذلك^(١٣).^(١٤)
[٢] ولأن الأذان لا يُسنّ في حقهن^(١٥)، وكل صلاة راتبة لا يُسنّ الأذان فيها؛ لا
يُستحب فَعَلُهَا في جماعة^(١٦)، كالنافلة.

(١) في (م): وذلك لما.

(٢) قوله (الصلاة): ساقطة من (ك).

(٣) في (م)، و (ك): فيهم.

(٤) في (ك): المريض والكبير.

(٥) متفق عليه من حديث جابر رضي الله عنه، البخاري في كتاب الأذان، باب من شك إمامه إذا طَوَّلَ، برقم (٧٠٥).

٢٣٣/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، برقم (٤٦٥/١٧٩)، ٣٤٠/١.

(٦) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٨٨/١، التجريد للقدوري ٨٦١/٢، الهداية للمرغيناني ٥٧/١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٨٤/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣٥٤/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٨.

وللحنابلة: المقنع لابن قدامة ص ٦٢، المحرر لأبي البركات ٩٢/١، الإنصاف للمرداوي ٢٩٩/٢.

(٧) انظر: الأم للشافعي ١٩١/١، مختصر المزني ص ٣٩، حلية العلماء للقفال ١٨٤/٢.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكبري ٢٨٢/١، المحرر لأبي البركات ٩٢/١، كشف القناع للبهوتي ٤٥٦/١.

(٨) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) في (م): يستحب لهم كما يستحب للرجال.

(١٠) في (م): أنه لو كان يستحب كالرجال.

(١١) في (ك): ولو بين ذلك.

(١٢) قوله (إلينا): ساقطة من (م).

(١٣) قوله (ذلك): لم يرد في (م)، و (ك).

(١٤) بل ثبت بسند صحيح من فعل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، كما يأتي في المسألة القادمة (ص ٥٥٩).

(١٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٤/١، المحيط الزهري لبرهان الدين ابن مازة ٣٩٥/١، الاختيار للموصلي ٤٤/١.

(١٦) في (م): الجماعة.

فإن قيل: قد^(١) رُوي: (أن امرأة^(٢) سألت النبي ﷺ أن تتخذ في دارها مؤذناً، فأذن لها^(٣)).

قيل له: هذا كان في ابتداء الإسلام، وقد كان لمن الخروج إلى الجماعة؛ يبين^(٤) ذلك أنه جعل لها مؤذناً، ولا خلاف في أنه لا يُسن في حقهن الأذان.^(٥)

فإن قيل: صلاة تُفعل فرادى وجماعة^(٦)؛ فكان فعلها في جماعة أفضل^(٧)، كالرجل^(٨).
قيل له: لما سن الجماعة في حق الرجل؛ كره تركها في حقها^(٩)، ولما لم يكره لمن تركها؛ لم تتعلق الفضيلة/ بفعلها.

[٥٩/ب(٢)]

[٤٨١/١١] [مسألة: موقف المرأة في إمامتها للنساء]

قال: فإن فعلن؛ وقفت الإمامة^(١٠) وسطهن^(١١).

وذلك: [١] لما رُوي: (أن المرأة التي كانت تُصلي بعائشة^(١٢) كانت تقف وسطهن^(١٣)).

- (١) قوله (قد) : لم يرد في (م) .
- (٢) هي أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن نوفل الأنصارية، ويقال لها: أم ورقة بنت نوفل، نسبة إلى جدّها الأعلى مشهورة بكنيتها، استأذنت النبي ﷺ أن تمرّض الجرحى يوم بدر، فقال ﷺ: (قرّي في بيتك فإن الله يرزقك الشهادة)، فكانت تسمّى الشهيذة وكان يزورها في بيتها، قتلت زمن عمر، قتلها غلام وجارية لها.
- (٣) أخرجه أحمد في المسند ٤٠٥/٦، أبو داود في كتاب الصلاة، باب إمامة النساء، برقم (٣٩٦/١) و برقم (٣٩٧/١) والمستدرک ٢٠٣/١، والدارقطني ٤٠٣/١، والبيهقي في الكبرى ١٣٠/٣. صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٥٩١/٥٥٢)، و برقم (٥٩٣/٥٥٣) ١١٧/١.
- (٤) في (ك) : تبين.
- (٥) انظر: الأوسط لابن المنذر ٥٥/٣، المغني لابن قدامة ٤٦٧/١، موسوعة الإجماع لسعدي أبو حبيب ٩٣/١.
- (٦) في (م)، و (ك) : تُفعل جماعة وفرادى.
- (٧) في (م) : في الجماعة أوفى.
- (٨) انظر: رؤوس المسائل للعكبري ٢٨٢/١.
- (٩) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١٥٥/١، تبين الحقائق للزيلعي ١٣٢/١، المختار للموصلي ٥٧/١.
- (١٠) في (ك) : الإمام.
- (١١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢١٧/١، الهداية للمرغيناني ٥٧/١، المختار للموصلي ٥٩/١.
- (١٢) في (م) : بعائشة رضي الله عنها.
- (١٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٩٥٤) ٤٣٠/١، عن عائشة: (أها كانت تؤم النساء، تقوم معهن في الصّف)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٥٠٨٧) ١٤١/٣، والدارقطني ٤٠٤/١، والبيهقي في الكبرى =

[٢] ولأنه^(١) أستر لها، وأحوط^(٢) من التقدم^(٣)؛ فكان أولى.

[٤٨٢/١٢] مسألة: موقف الواحد مع الإمام

قال: ومن صلى مع واحدٍ أقامه عن يمينه^(٤).^(٥)

وذلك لما روي عن ابن عباس^(٦) أنه قال: (بِتُّ عند خالتي ميمونة، فانتبه رسول الله ﷺ في بعض الليل، فسمعتة يقول: نامت العيون، وغارت النجوم، وبقي الحي القيوم، ثم نام، ثم انتبه^(٧) فقالها ثانياً، ثم قام إلى شِئاق^(٨) القربة ففتحها، وتوضأ، وقام^(٩) يصلي، فوقفت عن يساره، فأخذ بذؤابتي^(١٠) فأدارني عن^(١١) يمينه^(١٢)).

= ١٣١/٣، عن ربيعة الحنفية أن عائشة أمتهم، وقامت بينهما في صلاة مكتوبة، قال النووي: سنده صحيح. وأخرجه محمد بن الحسن في كتاب الآثار (ص ٤٤) قال: أخبرنا أبو حنيفة، قال: حدثنا حماد، عن إبراهيم، عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تؤم النساء في شهر رمضان، فتقوم وسطاً، وليس في شيء منها أن امرأة كانت تؤم عائشة. انظر: نصب الراية للزيلعي ٣٠/٢، التلخيص الحبير لابن حجر ٤٢/٢.

(١) في (م): وإن ذلك.

(٢) في (ك): وأحفظ.

(٣) في (م): من التقدم.

(٤) في (م): أقامه عن يمينه، وإن كانا اثنين تقدّم عليهما.

(٥) ويكره للواحد أن يقف عن يساره باتفاق، أو خلفه على الصحيح.

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢١٧/١، الهداية للمرغيناني ٥٧/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣.

يقف الرجل البالغ، والصبي المميز عن يمينه، مساوياً له، بدون تقدّم وبدون تأخر، ومن غير فرجة، وهو ظاهر الرواية، والمذهب. وقيل: مساوياً له، متأخراً بعقبه، قال السرخسي في المبسوط (٤٣/١): ((وفي ظاهر الرواية لا يتأخر المقتدي عن الإمام، وعن محمد رحمه الله تعالى قال: ينبغي أن تكون أصابعه عند عقب الإمام، وهو الذي وقع عند العوام)).

انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٦١٦/١، المراقي للشرنبلالي ص ٣٠٥، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٠٥.

(٦) في (م): ابن عباس رضي الله عنه.

(٧) في (م): ثم نام، فانتبه.

(٨) الشِّئاق: بالكسر، الخيط الذي يشدّ به فم القربة، أو هو علاقتها، وهو الخيط، أو السير الذي تُعلّق به القربة، والحديث يدل على المعنى الأول.

انظر: النهاية لابن الأثير ٥٠٦/٢، لسان العرب لابن منظور ٢١٥/٧، المصباح المنير للقيومي ص ١٦٩.

(٩) في (م): ثم قال إلى سقيا ففتحها فتوضأ، فقام يصلي.

(١٠) في (م): بيدي.

(١١) في (م): فأقامني عن يمينه. وفي (ك): وأدارني إلى يمينه.

(١٢) بهذا اللفظ أخرجه تمام الرازي في فوائده، برقم (١٣١٨) ١٢٣/٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٦١/١٧،

ولفظه (بذؤابتي): أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان، برقم (٦١١) ٤٠٧/١، وبنحوه أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه برقم (٧٦٣/١٨١) ٥٢٥/١، دون قوله: (نامت العيون، وغارت النجوم، وبقي الحي القيوم).

[٤٨٣/١٣] مسألة: موقف الاثنين مع الإمام

قال: فإن [كانا]^(١) اثنين تقدّم عليهما.^(٢)

وذلك: [١] لما رَوَى أَنَسُ^(٣) قال: (أقامني رسول الله ﷺ واليتيم^(٤) وراءه، وأقام أمّ سليم خلفنا)^(٥).

[٢] وعن النبي ﷺ^(٦): (الاثنان فما فوقهما جماعة)^(٧).

[٤٨٤/١٤] مسألة: تسوية الصفوف وسد الفرج في الصلاة

وينبغي للقوم إذا قاموا في الصف أن يتراصّوا، ويسدّوا الخلل، ويسوّوا بين منابهم.^(٨)
لَمَّا رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (تراصّوا،^(٩) وألصقوا المناكب بالمناكب، والكعب^(١٠) بالكعب)^(١١).

[٤٨٥/١٥] مسألة: إمامة المرأة للرجال

قال: ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة.^(١٢)

- (١) من (م)، و (ك) . وفي الأصل: كان، وهو خطأ.
- (٢) وعن أبي يوسف: أنه يقوم وسطهما؛ لأن ابن مسعود صلّى بعلقمة، والأسود فقام بينهما، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل (أبو داود برقم ٤٠٨/١(٦١٣)، وقيل: فعل ذلك لضيق المكان).
- انظر: الهداية للمرغيناني ٥٧/١، البناية للعين ٣٤١/٢، البحر الرائق لابن نجيم ٦١٧/١.
- (٣) في (م) : أَنَسُ رضي الله عنه.
- (٤) واليتيم هو ضُمَيْرَةُ بن أبي ضُمَيْرَةَ، له ولأبيه صحبة، وأبو ضُمَيْرَةَ مولى رسول الله ﷺ، كان من هجر اسمه سعد الحميري، من آل ذي يزن، ويقال: اسم أبي ضُمَيْرَةَ روح بن سندر، وقيل: روح بن شيرزاد.
- انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٣٠٣/٢، أسد الغابة لابن الأثير ٦٥/٣، عمدة القاري للعين ١١٠/٤.
- (٥) متفق عليه، البخاري في كتاب الأذان، باب صلاة النساء خلف الرجال، برقم (٨٧٤) ٢٧٨/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الجماعة في النافلة... برقم (٦٥٨/٢٦٦) ٤٥٧/١.
- (٦) في (م)، و (ك) : وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال.
- (٧) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الاثنان جماعة برقم (٩٧٢) ٣١٢/١، والدارقطني ٢٨٠/١، والبيهقي في الكبرى ٦٩/٣. قال الألباني: إسناده وإياه جداً. (إرواء الغليل (٤٨٩) ٢٤٨/٢، ضعيف سنن ابن ماجه، برقم (٩٧٢/٢٠٧) ص ٧٤).
- (٨) انظر: الهداية للمرغيناني ٥٨/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٥٩/١، البرهان للطرابلسي ص ٤٣٥.
- (٩) في (م)، تراصّوا وسدّوا الخلل.
- (١٠) في (م) : وألصقوا الكعب.
- (١١) سبق تخريجه (ص ١٠٩)، هامش (١٣)، المسألة رقم [١٧/١٧].
- (١٢) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢١٩/١، الهداية للمرغيناني ٥٧/١، المختار للموصلي ٥٨/١.

وذلك^(١) لقوله ﷺ: (أَخْرَوْهِنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ ^(٢)) ^(٣)، فهذا هُيٌّ عَنْ تَقْلِيدِهِنَّ،
والنهي يوجب^(٤) فساد المنهي عنه^(٥).

[٤٨٦/١٦] [مسألة: ترتيب اصطفاف الرجال والصبيان والنساء في الصلاة]

قال: وَيُصَفُّ الرَّجَالُ، ثُمَّ الصَّبِيَّانَ، ثُمَّ النِّسَاءَ.^(٦)

[١] لحديث أنس أنه قال: (إِنْ ^(٧) النَّبِيُّ ﷺ أَقَامَ ^(٨) أُمَّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا ^(٩)).

[٢] وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ
النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا ^(١٠)).

[٤٨٧/١٧] [مسألة: محاذاة المرأة للرجل في صلاة واحدة]

قال: فَإِنْ قَامَتِ امْرَأَةٌ إِلَى جَنْبِ ^(١١) رَجُلٍ، وَهِيَ مُشْتَرِكَةٌ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ^(١٢)؛
أَفْسَدَتْ ^(١٣) صَلَاتَهُ. ^(١٤)

(١) قوله (وذلك) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) في (ك) : أَخْرَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٥١١٥) ٣/١٤٩، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٩٤٨٤)، (٩٤٨٥)

٢٩٥-٢٩٦، وابن خزيمة في صحيحه، برقم (١٧٠٠) ٣/٩٩، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

قال الزيلعي في نصب الراية (٣٦/٢): حديث غريب مرفوعاً. وانظر: الدراية لابن حجر ١/١٧١.

(٤) في (م) : يَتَقَضَى .

(٥) فيه إشارة إلى قاعدة (النهي يقتضي الفساد) . انظر (ص ١٩٥) هامش رقم (٢)، المسألة رقم [٩٠/١٢].

وانظر: الرسالة للشافعي ص ٣٤٧، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٨٨، تيسير التحرير لأمر بادشاه ١/٣٧٦.

(٦) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢١٩، الهداية للمرغيناني ١/٥٨، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣.

(٧) في (م) : لحديث أنس عن النبي ﷺ.

(٨) في (ك) : أَقَامَنِي وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ، وَأَقَامَ أُمَّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا.

(٩) سبق تخريجه (ص ٥٦١)، هامش رقم (٥)، المسألة رقم [٤٨٣/١٣].

(١٠) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف برقم (٤٤٠/١٣٢) ١/٣٢٦ من حديث أبي هريرة.

فائدة: في خير صفوف النساء شرها إذا صلين مع الرجال، أو متميزات لوحدن:

قال النووي: ((المراد بالحديث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال، وأما إذا صلين متميزات لا مع

الرجال فهن كالرجال، خير صفوفهن أولها، وشرها آخرها، والمراد بشرّ الصفوف في الرجال والنساء؛ أقلها

ثواباً وفضلاً، وأبعدها من مطلوب الشرع، وخيرها بعكسه)) شرح صحيح مسلم ٤/١٥٩.

(١١) في (ك) : جَانِبٌ .

(١٢) في (ك) : فِي الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ .

(١٣) في (م) ، و (ك) : فَسَدَتْ .

(١٤) انظر: الأصل محمد بن الحسن ١/١٨٩، التجريد للقدروري ٢/٦٤٠، الهداية للمرغيناني ١/٥٨.

وقال زُفر^(١): لا تفسد، وبه قال/ الشافعي^(٢) - رحمه الله^(٣) - . [٤٣/ب(س).]

وجه قولهما^(٤): إنه قام منها مقام الإتمام^(٥) بها^(٦)، في صلاة ذات أركان^(٧) يشتركان فيها؛ فوجب أن تفسد صلاته، كما لو اقتدى بها.

وجه/ قول زُفر - رحمه الله^(٨) - : أهما^(٩) أحد المؤمنين؛ فلا تُفسد صلاة الآخر، أصله [٦٠/أ(م)]. الرجل.

فإن قيل: صلاة لو وقف الرجل فيها أمام المرأة لم تبطل^(١٠)؛ فكذلك إذا تقدمت أصله صلاة الجنابة.

قيل له: صلاة الجنابة ناقصة الأركان؛ فضُغِفَت في باب الشرائط؛ فجاز أن تضعف في [٣٩/ب(ك)] هذا الشرط.

[٤٨٨/١٨] [مسألة: وقوف المرأة داخل صف الرجال في صلاة جماعة واحدة]

وعلى هذا قال أصحابنا^(١٢) - رحمه الله^(١٣) - : إذا وقفت المرأة في صف الرجال، أفسدت صلاة من عن يمينها، ومن عن

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٢٦٦، التجريد للقندوري ٢/٨٦٦، الهداية للمرغيناني ١/٥٨.

(٢) انظر: الأم للشافعي ١/١٩٨، حلية العلماء للقفال ٢/٢١٢، المجموع للنووي ٣/٢٥٢. وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/١٠٦، التفريع لابن الجلاب ١/٢٢٤، عمون المجالس للبيضاوي ١/٣٢٠. وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/١٤٣، المحرر لأبي البركات ١/١١٢، الإنصاف للمرداوي ٢/٢٨٦.

(٣) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٤) في (م) ، و (ك) : وجه قولهم .

(٥) في (م) ، و (ك) : الإتمام .

(٦) قوله (بها) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٧) في (ك) : في الصلاة ذات الأركان .

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) في (ك) : أنه .

(١٠) في (ك) : لم تفسد .

(١١) قوله (المرأة) : لم ترد في (ك) .

(١٢) انظر: الأصل للشيخاني ١/١٨٩، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٢٦٦، الهداية للمرغيناني ١/٥٨.

(١٣) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

يسارها^(١)، ومن خلفها.

لما بينا^(٢) أنه قائم^(٣) منها^(٤) مقام الإتمام^(٥)؛ وإنما اعتبروا^(٦) في ذلك اشتراكهما في الصلاة؛ لأن الفساد لا يدخل على المصلي من جهة غيره؛ إلا إذا شاركه فيها، كالإمام، والمؤتم^(٧).

[٤٨٩/١٩] مسألة: دخول المرأة في صلاة الإمام من غير نية لإمامتها

وقد قال أصحابنا^(٨) - ^(٩) - : إن النساء لا يدخلن مع الإمام في الصلاة؛ إلا أن ينوي إمامتهن.

وقال زُفر^(١٠): يدخلن^(١١) من غير نية، وبه قال الشافعي^(١٢).

وجه قولهم^(١٣): إن الإمام يلزمه فرضٌ بمشاركتها^(١٤) عقيب المشاركة؛ وهو التقدم عليها، أو تأخيرها^(١٥) إن تقدمت،

(١) في (م): فسدت صلاة من عن يمينها، وعن شمالها.

(٢) انظر: (ص ٥٦١).

(٣) في (م): قام.

(٤) قوله (منها): ساقطة من (ك).

(٥) في (م)، و (ك): الإتمام.

(٦) في (م): اعتبر.

(٧) وفي الأصل للشيباني ١٨٩/١: ((قلت: أريت امرأة صليت مع القوم في الصف، وهي تصلي بصلاة الإمام، ما حالها وحال من كان يمينها من الرجال؟ قال: أما صلاتها فتامة، وصلاة القوم كلهم جميعاً تامة؛ ما خلا الرجل الذي عن يمينها، والذي كان عن يسارها، والذي خلفها بخيالها، فإن هؤلاء الثلاثة يعيدون الصلاة، قلت: لم؟ قال: لأن هؤلاء الثلاثة قد سترُوا مَنْ خلفهم من الرجال، وهما لكل رجل منهم بمنزلة الحائط بين المرأة وبين أصحابها)).

(٨) انظر: الأصل للشيباني ١٩١/١، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٦٦/١، التجريد للقدوري ٨٦٦/٢.

(٩) قوله (رضي الله عنهم): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٦٦/١، التجريد للقدوري ٨٦٦/٢، الهداية للمرغيني ٥٨/١.

(١١) في (م): يدخل.

(١٢) انظر: حلية العلماء للقفال ٢١٢/٢، البيان للعراقي ٣٦٧/٢، المجموع للنووي ٢٠٢/٤.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: بداية المجتهد لابن رشد ٣٥٩/١، عقد الجواهر لابن شاس ١٤٣/١، القوانين لابن جزي ص ٦١.

وللحنابلة: الإفصاح لابن هبيرة ١٠٧/١، المقنع لابن قدامة ص ٤٩، كشف القناع للبهوتي ٣١٩/١.

(١٣) في (ك): وجه قول أصحابنا.

(١٤) في (م): لمشاركتها. وفي (ك): لمشاركتها.

(١٥) في (م): وتأخيرها. وفي (ك): وتأخيرها.

فلم^(١) تحصل المشاركة منه^(٢) إلا بالنية، كالمؤتم يدخل في صلاة الإمام.
ولا يلزم القارئ إذا دخل في صلاة الأمي؛ لأنه لا يلزمه^(٣) فرض عقيب المشاركة، وإنما
يلزمه حال القراءة.

فإن قيل: من صحّ ائتمامه به^(٤) إذا نوى إمامته؛ صح ائتمامه به^(٥) وإن^(٦) لم ينو^(٧)،
أصله^(٨) الرّجل.

قيل له: الرّجل لا يلحق^(٩) الإمام فساد من جهته، وليس كذلك المرأة؛ لأن الإمام يلحقه
فساد من جهتها عندنا،^(١٠) فجعل له التخلص من ذلك؛ بأن لا تدخل في صلاته إلا بالنية،
كما جعل للمؤتم^(١١) مع الإمام.

[٤٩٠/٢٠] مسألة: حضور النساء لجماعة المسجد

قال: ويكره للنساء حضور الجماعة^(١٢).

وذلك لقوله ﷺ: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ويوثهنّ خير طهر^(١٣)).

(١) في (م) و (ك): فلم يجوز أن تحصل.

(٢) في (م): أن يحصل فيه مشاركة.

(٣) في (م): لأنه لا يلزم الإمام.

(٤) قوله (به): ساقطة من (م).

(٥) قوله (به): ساقطة من (م).

(٦) في (ك): ولأن لم ينو.

(٧) في (م): وإن لم ينو صلاة.

(٨) قوله (أصله): ساقطة من (م).

(٩) في (م): لا يلحقه على الإمام.

(١٠) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٨٩، التجريد للقدوري ٢/٦٤٠، الهداية للمرغيناني ١/٥٨.

(١١) في (م): كما فعل المؤتم مع الإمام. وفي (ك): للمؤتم به مع الإمام.

(١٢) في (م): الجماعات.

(١٣) انظر: التجريد للقدوري ٢/٦٦١، الهداية للمرغيناني ١/٥٨، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣.

(١٤) أخرجه أحمد في المسند ٢/٧٦، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، برقم

(٥٦٧) ٣٨٢/١، بلفظ: (لا تمنعوا نساءكم المساجد، ويوثهنّ خير طهر).

وأخرج المقطع الأول منه، وهو قوله ﷺ: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله) البخاري ومسلم، من حديث ابن

عمر، البخاري في كتاب الجمعة، باب (١٣)، برقم (٩٠٠) ٢٨٦/١، ومسلم في كتاب الصلاة باب خروج

النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة... برقم (١٣٦) ٤٤٢/١ (٣٢٧).

[٤٩١/٢١] مسألة: حضور المرأة العجوز لجماعة المسجد

قال: ولا بأس أن تخرج العجوز في الفجر، والمغرب، والعشاء^(١).^(٢)وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة^(٣) - رضي الله عنه^(٤) - .وقد رُوي عنه أيضاً^(٥)،^(٦) جواز خروج جميع النساء إلى العيد.وقد قال^(٧) أبو يوسف، ومحمد^(٨) - رحمهما الله^(٩) -: يجوز خروج العجوز في سائر الصلوات.وجه الرواية الأولى عن أبي حنيفة - رضي الله عنه^(١٠) -: [١] ما رُوي: (أن النبي ﷺ^(١١) / هـى [١٠/ب/٢])النساء عن الخروج إلى العيدين^(١٢)؛ إلا العجوز^(١٣).

[٢] ولأن بدنها عورة، والصلاة ينتقل

بها من حالٍ إلى حالٍ، فلا يؤمن أن يطلع الرجل على بدنها^(١٤)؛ فكره لذلك، وليس كذلك

(١) في (ك): في المغرب والعشاء والفجر.

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٣١/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١، الاختيار للموصلي ٥٩/١.

(٣) وقول محمد بن الحسن.

انظر: الأصل للشمسي ٣٨٢/١، ٤٤٦، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٣١/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١.

(٤) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٥) قوله (أيضاً): لم ترد في (ك).

(٦) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٨١/١، الآثار له ص ٦٢، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٣١/١.

(٧) في (ك): وقال.

(٨) وهو قول لأبي حنيفة.

انظر: الأصل للشمسي ٤٤٦/١، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٣١/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١.

والمذهب المفقى به عند المشايخ المتأخرين كراهة حضورهن للجماعة مطلقاً، شابة أو عجوزاً، نهاراً أو ليلاً،

انظر: الدر المختار للحصكفي ٥٦٦/١، حاشية ابن عابدين ٥٦٦/١، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٠٨.

(٩) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) في (م): عن النبي ﷺ أنه هـى.

(١٢) في (ك): العيد.

(١٣) أخرجه البيهقي في الكرى ١٣١/٣ من حديث ابن مسعود، بلفظ: (والله الذي لا إله إلا هو ما صلت امرأة

صلاة عيراً لها من صلاة تصلّيها في بيتها؛ إلا المسجدين؛ إلا عجوزاً في منقلها) والمنقل: الحُف.

وذكره أبو عبيد في غريب الحديث (٢٠١/٢)، والجوهرى في الصحاح (١٨٣٤/٥) بلفظ: (ما من مُصلّي

لامرأة أفضل من أشد مكان في بيتها ظلمة؛ إلا امرأة قد يثست من البُعولة، فهي في مُنْقَلِها).

قال الحافظ في التلخيص (٢٧/٢): لا أصل له.

(١٤) قوله (عورة، والصلاة ينتقل بها من حالٍ إلى حالٍ، فلا يؤمن أن يطلع الرجل على بدنها): ساقطة من (م).

العشاء،^(١) والفجر؛ لأن الصلاة تقع حال الظلمة، فيؤمن الإطلاع^(٢) عليها^(٣)، والعجوز ممن لا يُرتاب بها^(٤)؛ فلم يُكره لذلك.

وجه الرواية^(٥) الثانية عن أبي حنيفة - رحمه الله^(٦) - : ما رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّة^(٧) : (أن النبي ﷺ^(٨) كان يُخْرِجُ الْحَيْضَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ^(٩) إِلَى الْعِيدِينَ^(١٠)).

وجه قولهما: إن العجوز لا تُشتهى في الغالب؛ فصارت^(١١) كالرَّجَالِ^(١٢).

[٤٩٢/٢٢] [مسألة: إمامة أهل الأعذار]

قال: وَلَا يُصَلِّي الطَّاهِرُ خَلْفَ مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ، وَلَا الطَّاهِرَاتُ خَلْفَ الْمُسْتَحَاضَةِ^(١٣). [٤٤/٤٤ (س)]
وذلك لأن الإمام يوجد^(١٤) منه الحدُّثُ عَقِيبَ [الطَّهَارَةِ]^(١٥)؛ فلا يجوز للمتطهِّرَ به، أصله من لا عُذْرَ لَهُ^(١٦).

(١) في (م) : العشاء والمغرب والفجر.

(٢) في (ك) : من الإطلاع.

(٣) قوله (عليها) : ساقطة من (م).

(٤) في (م) : لها.

(٥) في (ك) : ووجه الرواية.

(٦) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) -.

(٧) أُمُّ عَطِيَّة: هي تُسَيِّة بنت كعب الأنصارية، وقيل: تُسَيِّة بنت الحارث، تُعد في أهل البصرة، تغزو مع النبي ﷺ

للتداوي الجرحى، وكانت تُغَسِّلُ الموتى وهي التي غَسَّلَتْ ابنة النبي ﷺ، فكانوا يأخذون عنها غسل الميت.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٤٥٥/٦، أسد الغابة لابن الأثير ٣٥٦/٧، الإصابة لابن حجر ٤٧٦/٤.

(٨) في (م) : عن النبي ﷺ أنه كان.

(٩) الْخُدُور: بضم الخاء المعجمة، جمع خِدْر بكسرهما، وسكون الدال؛ وهو ستر يكون للجارية البكر في ناحية

البيت، وقيل: الخدور البيوت.

انظر: النهاية لابن الأثير ١٣/٢، المصباح المنير للفيومي ص ٨٨، فتح الباري لابن حجر ١١٠/١، ٤٢٤.

(١٠) متفق عليه، البخاري في كتاب الصلاة، باب وجوب الصلاة في الثياب، برقم (٣٥١) ١/١٣٤، ومسلم في

كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلّى وشهود الخطبة مفارقات للرجال،

برقم (٨٩٠/٢) ٦٠٥.

(١١) قوله (فصارت) : ساقطة من (م).

(١٢) في (م)، و (ك) : كالرجل.

(١٣) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢٠/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١، المختار للموصلي ٥٩/١.

(١٤) في (م)، و (ك) : وَجِدَ.

(١٥) من (م)، و (ك) . وفي الأصل: عَقِيبَ الصلاة، وهو خطأ ظاهر.

(١٦) في (م)، و (ك) : به.

[٤٩٣/٢٣] مسألة: إمامة الأمي للقارئ [

قال: ولا القارئ خلف الأمي (١). (٢)

وذلك: [١] لقوله ﷺ: (يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله) (٣)، وهذا يقتضي النهي عن تقديم (٤) من لا يُحسن القرآن، والنهي يوجب فساد المنهي عنه (٥).

[٢] ولأن القراءة شرط من شرائط الصلاة، وقد عُد من جهة الإمام، وما قام مقامه؛ فلم يجوز لمن وُجد في حقه أن يقتدي (٦) به، أصله الطهارة.

[٤٠/أ(ك)]

[٤٩٤/٢٤] مسألة: إمامة العريان للمكتسي [

قال: ولا المكتسي خلف العريان. (٧)

لما ذكرناه (٨) في المنع من اقتداء القارئ بالأمي.

[٤٩٥/٢٥] مسألة: إمامة الأخرس للأمي [

وقد قالوا على هذا، إن الأمي لا يجوز (٩) أن يقتدي بالأخرس. (١٠)

لأن الأمي يأتي بالتحريم؛ وهي شرط في الصلاة، والأخرس لا يقدر أن يأتي بها (١١)، فهو بمنزلة القارئ والأمي.

(١) الأمي: المراد به عند الحنفية من لا يُحسن القراءة المفروضة، قال في البناية (٣٥٧/٢): ((والأمي عندنا: من لا يحفظ من القرآن، ما تصحّ به صلاته))،

انظر: المغرب للمطري ص ٢١، البحر الرائق لابن نجيم ٦٣١/١، رد المحتار لابن عابد ٥٧٩/١.

(٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٠/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣.

(٣) سبق تخريجه (ص ٥٥٤)، هامش رقم (٩)، المسألة رقم [٤٧٤/٤].

(٤) في (م): عن تقدّم.

(٥) فيه إشارة إلى قاعدة: (النهي يقتضي الفساد). انظر: (ص ١٩٥) هامش رقم (٢)، المسألة رقم [٩٠/١٢].

انظر: تقريب الوصول لابن جزى ص ١٨٨، تيسير التحرير لأمر بادشاه ٣٧٦/١، مذكرة الشنقيطي ص ٢٠١.

(٦) في (م): الاقتداء به.

(٧) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٠/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣.

(٨) وهو أن ستر العورة شرط من شرائط الصلاة، وقد عُد من جهة الإمام، وما قام مقامه؛ فلم يجوز لمن وُجد في حقه أن يقتدي به، أصله الطهارة، وصلاة العاري جائزة مع فقد الشرط للضرورة، ولا ضرورة في حق المقتدي.

(٩) في (م): لا يجوز له.

(١٠) انظر: بدائع الصنائع للكاظمي ١٣٩/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٦٧/١، البناية للعيبي ٣٥٧/٢.

(١١) في (م): والأخرس عاجز عن الإتيان بها. وفي (ك): والأخرس لا يقدر على أن يأتي بها.

[٤٩٦/٢٦] مسألة: إمامة المتيمم للمتوضئين

قال: ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضئين^(١).وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة، وأبي يوسف^(٢) - رضي الله عنهما^(٣) - .وقال محمد^(٤): لا يجوز.

وجه قولهما: [١] ما رَوَى^(٥) أن عمرو بن العاص كان أميراً على سرية، فأصابه^(٦) جنابة في ليلة باردة؛ فتيمم وصلى بهم الفجر، وأعلم النبي ﷺ ذلك؛ فلم^(٧) يأمره بالإعادة^(٨).

[٢] ولأنها طهارة لا يتعقبها الحدث^(٩) كالمسح على الخفين.

وجه قول محمد: ما رَوَى عمر - رضي الله عنه^(١٠) - أن النبي ﷺ^(١١) قال: (لا يؤم المتيمم^(١٢) المتوضئين^(١٣))^(١٤).

الجواب: أن هذا

(١) لا خلاف في صحته في صلاة الجنابة، واختلفوا في غيرها ؟

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢١/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١، المختار للموصللي ٦٠/١.

(٢) وهو المذهب.

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢١/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١، البحر الرائق لابن نجيم ٦٣٦/١.

(٣) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٤) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢١/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١، البحر الرائق لابن نجيم ٦٣٦/١.

(٥) قوله (ما روي) : لم ترد في (م) .

(٦) في (م) : فأصابته .

(٧) في (م) : وأعلم أن النبي ﷺ فلم . وفي (ك) : وعلم النبي ﷺ ذلك ولم .

(٨) سبق تخرجه (ص ٢٤٤)، هامش (١١)، المسألة رقم [١٣٧/٦].

(٩) في (م) : لا يتعقبها الحدث، ولا يوجد ما ينافيها، فصار كالمسح.

(١٠) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) .

(١١) في (م) : عن النبي ﷺ أنه قال .

(١٢) في (ك) : المتيممين .

(١٣) في (م) : المتوضئ .

(١٤) أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص ١٣٤) من حديث عمر رضي الله عنه موقوفاً .

وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٣٤/١، والدارقطني ١٨٥/١، من حديث جابر رضي الله عنه، وقال: إسناده ضعيف .

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٣٦٦٨) ٣٥٢/٢، والدارقطني ١٨٥/١، وابن عدي في الكامل ٣٢٢/١،

من حديث علي رضي الله عنه موقوفاً بلفظ: (لا يؤم المتيمم المتوضئ، ولا المقيّد المطلقين، ولا المفلوج الأصحاء)،

قال أبو الطيب العظيم أبادي: ((فيه حجاج، والحارث، وهما ضعيفان)) . (التعليق المغني ١٨٥/١) .

الخير^(١) لم يثبت عند أبي حنيفة، وأبي يوسف - رضي الله عنهما^(٢) -؛ ولو ثبت لقالا به^(٣)،
ويحتمل^(٤) متيماً/ به عذر دائم^(٥).

[٦١/٢]

فإن قالوا^(٦): طهارة ضرورة^(٧)، كطهارة المستحاضة.
قيل له: تلك الطهارة يتعقبها الحدث^(٨)، [بخلاف ما نحن فيه]^(٩).

[٤٩٧/٢٧] مسألة: إمامة الماسح على الخفين لغاسل القدمين [

قال: والماسح على الخفين للغاسلين^(١٠).

وذلك لأنه مسح لا يقف على الضرورة^(١١)؛ فلا يمنع الإقتداء به، كمسح الرأس.

[٤٩٨/٢٨] مسألة: إمامة القاعد للقائم [

قال: ويصلي القائم خلف القاعد^(١٢).

وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة - رحمه الله^(١٣) -، وأبي يوسف^(١٤) وهو استحسان.

(١) في (م): والجواب أن هذا الحديث.

(٢) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) في (م): ولو لم يثبت لنا.

(٤) في (م): ولأنه يحتمل أن ذلك متيماً.

(٥) قال ابن نجيم: ((والخلاف مبني على أن الخلفية هل هي بين الآتين، وهما الماء، والتراب، وبه قال، أو بين الطهارتين، وبه أخذ محمد، فعتده هو بناء القوي على الضعيف، وعندهما الطهارتان سواء)) البحر الرائق ١/٦٣٦

(٦) في (م): فإن قيل. وفي (ك): فإن قال.

(٧) في (م)، و (ك): ضرورة.

(٨) في (م)، و (ك): الحدث يتعقبها.

(٩) من (م).

(١٠) أي يجوز أن يؤم الماسح على الخفين الغاسلين.

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٢١، الهداية للمرغيناني ١/٥٨، المختار للموصلي ١/٦٠.

(١١) في (م): ضرورة.

(١٢) تحرير محل الخلاف:

يجوز اتفاقاً إمامة القاعد للقائم في النفل، وعلى الأصح في إقتداء القائم بالقاعد في التراويح.

ولا يجوز اتفاقاً إمامة القاعد بلا عذر للقائم الصحيح، وإمامة القاعد الذي يومئ بالقائم الذي يركع ويسجد.

واختلفوا في إمامة القاعد بعذر، وهو يستطيع أن يركع ويسجد، للقائم، في القرض، والواجب؟

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٥٨، تبين الحقائق للزيلعي ١/١٤٣، البحر الرائق لابن نجيم ١/٦٣٨.

(١٣) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م).

(١٤) وهو اختيار أصحاب المتن، فاختاره النجوي في الوفاية (١/٥٤)، والموصلي في المختار (١/٦٠) وغيرهما =

والقياس أن^(١) لا يجوز، وهو قول محمد.^(٢)

وجه قولهما: [١] ما رُوِيَ: (أن النبي ﷺ أمر أبا بكر - ﷺ^(٣) - في مرضه أن يصلي بالناس،^(٤) ثم خرج في بعض الأيام فجلس عن يساره، وافتتح القراءة من^(٥) الموضع الذي انتهى إليه [أبو بكر]^(٦)، وصلى الناس خلفه قياماً^(٧)، ولا يجوز أن يكون النبي ﷺ مؤتماً؛ لأنه لو كان كذلك لجلس عن يمين أبي بكر^(٨) - ﷺ^(٩) - .

[٢] ولأن عدم المشاركة في القيام لا يمنع الإقتداء به^(١٠)، أصله إذا أدرك إمامه في الركوع.

وجه قول محمد: [١] قوله ﷺ: (لا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بعدي جالساً)^(١٢).
والجواب: أن هذا الخبر خرج على سبب؛ وهو أن النبي ﷺ سَقَطَ من بغلته^(١٣)، فصلى قاعداً، وقعد الناس خلفه،^(١٤) فقال: (لا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بعدي جالساً)؛ يعني على هذه الصفة.

- = انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٣/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١، المختار للموصللي ٦٠/١.
- (١) في (م): والقياس لا يجوز.
- (٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٣/١، الهداية للمرغيناني ٥٨/١، الاختيار للموصللي ٦٠/١.
- (٣) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٤) في (م): أن يؤم الناس في مرضه.
- (٥) في (م): في الموضع.
- (٦) من مصادر الحديث، وفي الأصل: أبي بكر، وفي (م)، و (ك): أبا بكر.
- (٧) متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، البخاري في كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، برقم (٦٨٧) ٢٢٨/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر برقم (٤١٨/٩٠) ٣١١/١.
- (٨) في (ك): أبا بكر.
- (٩) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (١٠) في (م)، و (ك): لا يمنع الاعتداء.
- (١١) في (م): لا يؤم.
- (١٢) أخرجه الدارقطني ٣٩٨/١، والبيهقي في الكبرى ٨٠/٣، عن جابر الجعفي، عن الشعبي، به. قال الدارقطني: ((لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي، وهو متروك))، والحديث مرسل لا تقوم به حجة.
- انظر: نصب الراية للزيلعي ٤٩/٢، كنز العمال للتيهني الهندي برقم (٢٠٥١٧) ١٠٣٠/٧.
- (١٣) كانت له ﷺ ست بغلات، منها بغلة يقال لها الدُّلْدُل، أهدها له المقوقس، حضر بها يوم حُنين، وبغلة أهدها له النجاشي كان يركبها، وغير ذلك.
- انظر: الطبقات لابن سعد ٤٨٩/١، عيون الأثر لابن سيد الناس ٤٢٠/٢، الفصول لابن كثير ص ٢٥٨،
- (١٤) عن أنس: (أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فصُرِعَ عنه، فَجُحِشَ شِقُّهُ الأيمن، فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد، فصلينا خلفه قعوداً، فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً، فإذا =

[٢] قال^(١) ولأنه^(٢) عُدِمَ من جهة الإمام رُكنٌ من أركان الصلاة؛ فلا

يجوز الاقتداء به،^(٣) كما لو عُدِمَ الركوع.

قيل له: عَدَمُ المشاركة^(٤) في الركوع تمنع الاقتداء^(٥)، كما لو أدركه بعدما^(٦) رَفَعَ رأسه.

[٤٩٩/٢٩] مسألة: إمامة الذي يومئ بصلاته بالذي يركع ويسجد [

[٤٤/ب(س)]

قال: ولا يصلي الذي/ يركع ويسجد خلف المومي.^(٧)

وقال زُفر^(٨): يجوز، وبه قال الشافعي^(٩).

وجه قولهم: [١] إن عدم المشاركة في القيام تمنع الاعتداد بالركعة؛ إلا أن يأتي بركوعه

مع ركوع الإمام، أصله إذا أدركه بعدما^(١٠) رَفَعَ رأسه.

[٢] ولأنها صلاة لا ركوع فيها ولا سجود؛ فلم يجز أن يقتدي^(١١) به فيها

من يلزمه فرض الركوع والسجود، أصله صلاة الجنابة.

وجه قول/ زُفر: أن العجز عن الركن إذا لم يمنع سقوط الفرض، لم يمنع أن [٤٠/ب(ك)]

= رُكِعَ فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون (قال أبو عبد الله: قال الحميدي: قوله (إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً) هو في مرضه القدم، ثم صلى بعد ذلك النبي ﷺ جالساً، والناس خلفه قياماً، ولم يأمرهم بالعود؛ وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، برقم (٦٨٩) ٢٢٩.

(١) في (م)، و (ك): قالوا.

(٢) قوله (ولأنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٣) قوله (فلا يجوز الاقتداء به): ساقطة من (م).

(٤) في (م)، و (ك): المشاركة.

(٥) في (م): مع الاعتداء وهو كما. وفي (ك): يمنع الاعتدال فهو كما.

(٦) في (م): كما لو رفع رأسه.

(٧) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢٣/١، الهداية للمرغيناني ٥٩/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: عقد الجواهر لابن شاس ١٤٢/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٩، حاشية الخرشي ١٤٨/٢.

والحنابلة: الرعاية الصغرى لابن حمدان ١٠٨/١، الإنصاف للمرداوي ٢٦٠/٢، كشف القناع للبهوتي ٤٧٦/١.

(٨) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٧١/١، التجريد للقدوري ٨٢٦/٢، الهداية للمرغيناني ٥٩/١.

(٩) انظر: المهذب للشيرازي ٣٢٣/١، حلية العلماء للقفال ٢٠٣/٢، المجموع للنووي ٢٦٤/٤.

(١٠) في (م): بعد رفع رأسه.

(١١) في (م): فلم يلزمه الاقتداء به.

يأتى^(١) به القادر عليه، كالقائم خلف القاعد.

[٥٠٠/٣٠] مسألة: صلاة المفترض خلف المتفل [

[٥٠١/٣١] مسألة: صلاة المفترض خلف من يصلي فرضاً آخر [

[٥٠٢/٣٢] مسألة: صلاة المتفل خلف المفترض [

قال: ولا يصلي المفترض خلف المتفل،^(٢) ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً

آخر،^(٣) ويصلي المتفل خلف المفترض./^(٤) [٦١/ب(م)]

وقال الشافعي^(٥) - رحمه الله^(٦) -: يجوز في الجميع.

لنا: [١] قوله ﷺ: (إنما جعل لنا: [١] قوله ﷺ: (إنما جعل)

(١) في (م) : أن تأتي به .

(٢) مسألة: صلاة المفترض خلف المتفل ؟

انظر: زيادات الزيادات لمحمد بن الحسن ص ١٣٩، الهداية للمرغيناني ٥٩/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣. و به قال المالكية، والحنابلة في الأصح.

انظر للمالكية: التفرع لابن الجلاب ٢٢٣/١، عيون المجالس للبغدادي ٣٦٣/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٧٠ وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٧١/١، رؤوس المسائل للعكري ٢٩٠/١، المحرر لأبي الركات ١٠١/١ خلافاً للشافعي، ورواية للحنابلة، في جواز ذلك.

انظر للشافعية: الأم للشافعي ٢٠١/١، روضة الطالبين للنووي ٣٦٦/١، المجموع ٢٦٩/٤.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١٧١/١، المحرر لمجد الدين ١٠١/١، النكت السنية لابن مفلح ١٠١/١.

(٣) مسألة: صلاة المفترض خلف من يصلي فرضاً آخر ؟

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢٤/١، الهداية للمرغيناني ٥٩/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣. و به قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: التفرع لابن جلاب ٢٢٣/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٧٠، مختصر خليل ص ٤١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٢٩٠/١، المحرر لمجد الدين ١٠١/١، هداية الراغب للنجدي ص ١٦٤. خلافاً للشافعي، ورواية للحنابلة، في جواز ذلك.

انظر للشافعية: حلية العلماء للقفال ٢٠٦/١، المجموع للنووي ٢٦٩/٤، القول التمام للأقفهسي ص ٤٨.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٢٩٠/١، المحرر لمجد الدين ١٠١/١، الإنصاف للمرداوي ٢٧٦/٢.

(٤) مسألة: صلاة المتفل خلف المفترض ؟

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢٤/١، الهداية للمرغيناني ٥٩/١، البناية للعيبي ٣٦٧/٢.

و به قال المالكية، والشافعية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفرع لابن جلاب ٢٢٣/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٧٠، مختصر خليل ص ٤١.

وللشافعية: الأم للشافعي ٢٠١/١، المجموع للنووي ٢٦٩/٤، روضة الطالبين ٣٦٦/١.

وللحنابلة: بلغة الساغب لفخر الدين ابن تيمية ص ٨٤، الفروع لابن مفلح ٥٩٠/١، شرح المنتهى للبهوتي ٢٧٨/١.

(٥) انظر: الأم للشافعي ٢٠١/١، روضة الطالبين للنووي ٣٦٦/١، المجموع ٢٦٩/٤.

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

الإمام^(١) ليؤتم به، فلا تختلفوا على أئمتكم^(٢) (٣)، وهو^(٤) عام.

[٢] ولأن صلاة المؤتم لا يجوز أن يؤديها بنية صلاة الإمام؛ فلا يجوز أن يقتدي به فيها، كالمصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة.^(٥)

فإن قيل: روي: (أن معاذاً كان يصلي العشاء مع النبي ﷺ، ثم يعود إلى قومه فيصلي بهم^(٦) الفرض^(٧))^(٨).

[قيل: كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ النافلة، ثم يعود فيصلي بقومه الفرض]^(٩)، وهذا هو الظاهر، ألا ترى أن النبي ﷺ قال له: (لا تكن فتاناً، إما أن تصلي معي، وإما أن تخفف عن^(١٠) قومك^(١١))، وقد كان يصلي مع النبي ﷺ، فعلم أنه أراد أن يصلي معي^(١٢) الفرض.

فإن قيل: صلاة وافقت صلاة الإمام في الأفعال الظاهرة؛ فصح أن يأتى^(١٣) به فيها، أصله النفل خلف من يصلي الفرض^(١٤).

قيل له: . تبطل بمصلي الجمعة خلف من يصلي الظهر^(١٥).

. ولأن النفل يجوز أدائه بنية الفرض؛ كمن دخل في صلاة الفرض وهو يظن أنها عليه، ثم تبين أنها ليست عليه، فإنها تنقلب نفلاً،^(١٦) وإن لم توجد نية النفل.....

(١) في (م) : الإمام إماماً.

(٢) (م) : فلا تختلفوا عليه.

(٣) سبق تخريجه (ص ٤٩١)، هامش (١٥)، المسألة رقم [٤٠٥/٣٠].

(٤) في (م) : وهذا عام.

(٥) انظر: التجريد للقدوري ٨٢٨/٢.

(٦) في (م) : فيصلي بقومه.

(٧) قوله (الفرض) : ساقطة من (ك) .

(٨) سبق تخريجه (ص ٥٥٨)، هامش (٥)، المسألة رقم [٤٧٩/٩].

(٩) من (ك) .

(١٠) في (ك) : على قومك.

(١١) بهذا اللفظ أخرجه أحمد في المسند ٧٤/٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٠٩/١ من حديث سليم بن سلمة

(١٢) في (م) : مع الفرض.

(١٣) في (م) : فصح الإلتزام به.

(١٤) في (م) : أصله المتنفل خلف المفترض.

(١٥) في (م) : تبطل بصلاة من يصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة.

(١٦) انظر: التجريد للقدوري ٨٣٤/٢، شرح الجامع الصغير للصادر الشهيد ص ١٠٥.

ابتداءً،^(١) فكذلك جاز أن يبيّن على تحريمته^(٢)، والفرض لا يؤدّي بنية^(٣) النفل؛ فلا يبيّن على تحريمته.

وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال لأبي ذر: (كيف بك إذا وليّ أمراء السوء؛ يؤخرون الصلاة عن وقتها ؟ فقال: الله ورسوله أعلم، فقال النبي ﷺ^(٤): صلّ في بيتك، واجعل^(٥) صلاتك معهم سُبْحَةً^(٦))^(٧).

[٥٠٣/٣٣] مسألة: إمامة الصبي

وقد قال^(٨) أصحابنا^(٩) - ﷺ^(١٠) - : لا تصح إمامة الصبي.
وقال الشافعي^(١١) - رحمه الله^(١٢) - : إذا كان يعقل ويُمَيِّز، صحّت صلاته إماماً^(١٣).
وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول^(١٤): إن صلاته^(١٥) لا تنعقد.

- (١) من قوله (وهو يظن أنها عليه) إلى قوله (نية النفل ابتداءً) : ساقطة من (ك) .
- (٢) في (م) : على تحريمه الفرض .
- (٣) في (م) : بتحريمه النفل .
- (٤) في (م) ، و (ك) : فقال ﷺ .
- (٥) في (م) ، و (ك) : ثم اجعل .
- (٦) في (م) : يعني نافلة .
- (٧) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام، برقم (٢٣٨/٦٤٨) ٤٤٨/١ .
- (٨) في (م) : وقال .
- (٩) تحرير محل الخلاف: إمامة الصبي لا تخلو: إما أن تكون في فرض، أو نافلة.
فإمامته في الفرض، بالرجل والمرأة، أداء، وقضاء، لا تصح باتفاق الحنفية،
وبه قال المالكية، والحنابلة.
- وأما إمامته في النفل، فقولان، الأول: لا يصح، وهو المختار والأصح؛ وهي رواية للمالكية، والحنابلة؛ لأن نفل الصبي دون نفل البالغ، حيث لا يلزمه القضاء بالافساد، ولا يُبَيِّن القوي على الضعيف.
وقيل: يصح، اختاره محمد بن مقاتل الرازي وأجازه في التراويح، وهي رواية للمالكية، والحنابلة.
انظر للحنفية: الأمل للشيخاني ١/١٨٤، التجريد للقندوري ٢/٨٥٨، مجمع الأئمة لشيخ زاده ١/١١١.
وللمالكية: المدونة لسحنون ١/٨٤، التفرغ لابن الجلاب ٢٢٣، بداية المجتهد لابن رشد ١/٣٥٢.
والحنابلة: الرعاية الصغرى لابن حمدان ١/١٠٧، المحرر لمجد الدين ١/١٠٣، كشف القناع للبهوتي ١/٤٧٩.
- (١٠) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (١١) انظر: الأم للشافعي ١/١٩٣، الإقناع لابن المنذر ص ٦٤، المجموع للنووي ٤/٢٤٨.
- (١٢) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (١٣) في (م) : يصح إذا كان يعقل ويُمَيِّز. وفي (ك) : إذا كان يعقل ويُمَيِّز صحّت إمامته.
- (١٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٢٣٧، التجريد للقندوري ٢/٨٥٨، البدائع للكاساني ١/١٤٣.
- (١٥) في (ك) : إن الصلاة.

والصحيح^(١) أنها تنعقد، ويكون أنقص^(٢) من النفل.

دليلنا: أن من لا يُعتد به في عدد المؤتمين؛ فلا^(٣) تصح إمامته فيها، كالذي لا يَعْقِل.
وهذه المسألة مبنية على أصلنا، وهو^(٤) أن المفترض لا يجوز أن يقتدي^(٥) بالمتنفل، وأكثر
أحوال الصبي^(٦) أن تكون صلاته^(٧) في حكم النفل.

فإن قيل: إن النبي ﷺ^(٨) قال: (مُرُوهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرّقوا
بينهم في المضاجع)^(٩)، وهذا يقتضي/ صحتها منهم^(١٠).
قيل له: إنما أمروا^(١١) بذلك ليتعودوا ذلك^(١٢)، والضرب جائز إذا كان فيه فائدة، كما
يؤدّب الصبي على غير الصلاة.

فإن قيل: كل من له موقف مع الإمام؛ فإن صلاته تصح^(١٣) كالبالغ.
قيل له: البالغ مكلف؛ فجاز أن تنعقد العبادة بنيته^(١٤).

[٥٠٤/٣٤] مسألة: الصلاة خلف المحدث جاهلاً

قال: ومن اقتدى بإمام، ثم علم^(١٥) أنه على غير طهارة،

(١) انظر: التجريد للقدوري ٨٥٨/٢.

(٢) في (م): بأنقص.

(٣) في (م)، و (ك): لا تصح.

(٤) في (م)، و (ك): في أن.

(٥) في (م): لا يجوز له الاقتداء بالمتنفل.

(٦) في (م): الصحابة.

(٧) في (م): حكم صلاته.

(٨) في (م): روي عن النبي ﷺ أنه قال.

(٩) أخرجه أحمد في المسند ١٨٠/٢، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، برقم (٤٩٥)
٣٣٤/١. صححه الألباني في الإرواء برقم (٢٦٦) ٢٦٦/١، وصححه سنن أبي داود برقم (٤٩٥/١) ٩٧/١.

(١٠) في (م)، و (ك): صحتها منه.

(١١) في (م): إنما أراد بذلك. وفي (ك): إنما أمر بذلك.

(١٢) قوله (ذلك): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٣) في (م): مع الإمام، صحّت صلاته، كالبالغ. وفي (ك): تصح به، كالبالغ.

(١٤) في (ك): تنعقد لعبادته منه.

(١٥) وإن كان يعلم المأموم يحدث إمامه قبل الصلاة، فهو آثم بذلك، وصلاته باطلة بالإجماع.

أعاد الصلاة^(١)

وقال الشافعي^(٢): لا تلزمه الإعادة^(٣).

لنا: [١] أن من لا يصح / الإقتداء به مع العلم بحاله؛ لا يصح مع^(٤) الجهل بحاله^(٥)، [١٤/ك]

كالمرأة^(٦) والكافر^(٧).

[٢] ولأن كل طهارة كانت شرطاً في صحة الصلاة؛ استوى فيها العلم والجهل^(٨)، كطهارة نفسه.

وهذه المسألة مبنية على أن صلاة المؤتم متعلقة^(٩) بصلاة الإمام، ومبنية على تحريمها؛ بدليل أنه يتحمل عنه السهو، والقراءة، ويوقع الأفعال بمقتضى تحريمه^(١٠) تحريم الإمام، ولهذا

= انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٠١، المغني لابن قدامة ١/٧٧٧، المجموع للنووي ٤/٢٥٦.

(١) تحرير محل الخلاف:

لا خلاف أن الإمام صلاته باطلة، وعليه الإعادة، والخلاف فيمن خلفه من المأمومين؟ فقال الحنفية: على المأمومين الإعادة مطلقاً.

انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٢٤٦، التجريد للقدوري ٢/٧٢١، الهداية للمرغيناني ١/٥٩.

(٢) من لم يعلم بحال إمامه حتى سلم صحت صلاته؛ لأنه لا تقرط من المأموم في الحالين، وهو المذهب عند الشافعية؛ في غير الجمعة.

أما إمام الجمعة إذا كان محدثاً، فلا يخلو: إما أن يتم بالمأموم العدد، فصلاته باطلة، وإما أن يكون تم العدد دونه، فالصحيح أن صلاته صحيحة، وقيل: عليه الإعادة.

انظر: مختصر المزني ص ٣٠، حلية العلماء للقفال ٢/٢٠١، نهاية المحتاج للرملي ٢/١٧٦.

وقال المالكية، وقول للشافعية، والحنابلة: إن كان الإمام ناسياً، أو جاهلاً، وغير عالٍ بحديث نفسه، فلم يعلم هو، ولا المأمومين حتى فرغوا من الصلاة، صحت صلاة من خلفه ولا تلزمهم الإعادة، وإن كان الإمام عالماً بحديث نفسه، وصلّى بهم بحديثه عامداً، بطلت صلاة المأمومين خلفه.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٢٥، الكافي لابن عبد البر ص ٤٧، القوانين الفقهية لابن حزم ص ٧٠.

وللشافعية: الأم للشافعي ١/١٩٤، المجموع للنووي ٤/٢٥٦، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٢/١٧٦.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١/٧٧٧، المحرر لأبي الركات ١/٩٧، دليل الطالب للكرمي ص ١٣٤.

(٣) في (م): لا يعيد الصلاة.

(٤) قوله (مع): ساقطة من (م).

(٥) في (م): الجهل بها.

(٦) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٥٧.

(٧) انظر: التجريد للقدوري ٢/٧٢١.

(٨) في (م): استوى فيه الجهل والعلم.

(٩) في (م): معلقة.

(١٠) قوله (تحريمه): ساقطة من (م)، و (ك).

يلزمه الإتمام^(١) إذا كان مسافراً^(٢)، وتبطل صلاته إذا علم ببطلان^(٣) طهارته،^(٤) ولو لم يتعلق بها لم يؤثر علمه كالمؤمنين.

فإن قيل: في حديث أنس: (أن النبي ﷺ كبر وكبرنا معه، ثم أشار إلى القوم كما أنتم، فلم نزل قياماً حتى أتانا^(٥) رسول الله ﷺ وقد اغتسل ورأسه يقطر ماءً)^(٦)، وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -^(٧): (فصلّى بهم)^(٨).

قيل له: قوله: (كما أنتم) لا يدل على حالهم، ولا على القيام، ولا على القعود، وإنما هو أمرٌ بترك التفرّق^(٩)، ويعارض^(١٠) ذلك ما روى سعيد بن المسيّب: (أن النبي ﷺ صلى بالناس وهو جنب، فأعاد وأعادوا)^(١١).

فإن قيل: المأموم يستفيد بالجماعة الفضيلة؛ فوجب أن تبطل ببطلان صلاة الإمام ما استفاد بالشركة؛ وهو الفضيلة دون غيره^(١٢).

(١) في (م) : الإتمام.

(٢) في (ك) : إذا سافر.

(٣) في (م) : بطلان.

(٤) إذا علم المأموم ببطلان طهارة إمامه، فهو آثم، وصلاته باطلة بالإجماع.

انظر: التجريد للقدوري ٧٢١/٢، المغني لابن قدامة ٧٧٧/١، المجموع للنووي ٢٥٦/٤.

(٥) في (م) : حتى جاء.

(٦) أخرجه الدارقطني ٣٦٢/١، والبيهقي في الكبرى ٣٩٩/٢، والطبراني في الأوسط، برقم (٣٩٤٧) ١٩٢/٤،

قال الميثمي في الجمع (٢١٣/٢): ((رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح)).

وقال الحافظ في التلخيص (٣٣/٢): اختلف في وصله، وإرساله.

(٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (ك) .

(٨) متفق عليه، البخاري في مواضع منها، كتاب الغسل، باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب خرج كما هو ولا يتيمم

برقم (٢٧٥) ١٠٧/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب متى يقوم الناس للصلاة، برقم (١٥٧) /

٦٠٥ (٤٢٢/١)، وفيه: (أقيمت الصلاة، وعُدلت الصفوف قياماً، فخرج إلينا رسول الله ﷺ فلما قام في مصلاه

ذكر أنه جنب، فقال لنا مكانكم، ثم رجع فاغتسل، ثم خرج إلينا ورأسه يقطر، فكبر فصلّينا معه) .

(٩) في (م) : التصرف.

(١٠) في (م) : ويؤيد.

(١١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٥٦٨) ٤٩٥/١، والدارقطني ٣٦٤/١، والبيهقي في الكبرى ٤٠٠/٢،

عن أبي جابر البياضي، عن سعيد بن المسيّب، به. قال الدارقطني (٣٦٤/١): ((هذا مرسل، وأبو جابر البياضي

متروك الحديث))، واسمه محمد بن عبد الرحمن، قال أحمد: منكر الحديث جداً.

انظر: نصب الراية للزيلعي ٥٨/٢، التعليق المغني لأبي الطيب العظيم آبادي ٣٦٤/١.

(١٢) في (ك) : دون غيرها.

قيل له: هذا يبطل به حال^(١) العلم، لعدم^(٢) طهارة الإمام.

[٥٠٥/٣٥] مسألة: حكم صلاة الإمام الأُمِّي، بالمأموم القارئ [

وقد قال أبو حنيفة^(٣) - رحمه الله^(٤) -: إذا أمَّ الأُمِّي القارئ، فصلاتهما فاسدة.

وقال أبو يوسف، ومحمد^(٥) - رحمهما الله^(٦) -: صلاة الإمام تامة، وبه قال الشافعي^(٧) - رحمه الله^(٨) .

وجه قول أبي حنيفة: أن الإمام يقدر على تقديم القارئ، فيصير مؤدياً لصلاته بقراءة،

وعلى أصلنا، أن قراءة الإمام قراءة/ للمؤتم، فإذا تقدّمه فقد ترك القراءة في صلاته مع القدرة [٦٢/ب(م)]. فبطلت، كما لو كان قارئاً فترك القراءة.

هذه طريقة الإمام القاضي^(٩) أبي حازم^(١٠)، وهو محمول على أن الإمام عَلم أن خلفه

(١) في (م) : هذا يبطل بحال العلم.

(٢) في (ك) : يبطل به حال العلم بعدم.

(٣) صلاة المأموم القارئ: فاسدة عند أبي حنيفة، وصاحبه.

أما صلاة الإمام الأُمِّي: فعند أبي حنيفة فاسدة.

انظر: الأصل للشيباني ١/١٨٥، مختصر الطحاوي ص ٣٣، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٣١٨.

وقال المالكية: بفساد صلاة الإمام الأُمِّي إذا علم أن المؤتم خلفه قارئ.

انظر: التفريع لابن الجلاب ١/٢٢٣، عيون المجالس للبغداد ١/٣٦٤، الكافي لابن عبد البر ص ٤٦.

(٤) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٥) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٣١٨، التجريد للتدوري ٢/٨٤٥، الهداية للمرغيناني ١/٥٩.

(٦) قوله (رحمهما الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) صلاة الإمام الأُمِّي: صحيحة قولاً واحداً.

وفي صلاة المأموم القارئ خلفه، قولان، الجديد: أنها فاسدة، والقديم: أنها صحيحة.

انظر: الأم للشافعي ١/١٩٤، مختصر المزني ص ٣٧، المجموع للنووي ٤/٢٦٨.

وقال المالكية، والحنابلة: بفساد صلاة المأموم القارئ.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٢٣، عيون المجالس للبغداد ١/٣٦٤، الكافي لابن عبد البر ص ٤٦.

وللحنابلة: الرعاية الصغرى لابن حمدان ١/١٠٨، الإنصاف للمرداوي ٢/٢٦٨، كشف القناع لليهوني ١/٤٨٠.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٩) قوله (القاضي) : لم ترد في (ك) .

(١٠) القاضي أبو حازم: هو عبد الحميد بن عبد العزيز البصري، أبو حازم بالحاء المهملة، أو أبو حازم بالحاء المعجمة

تفقه على عيسى بن أبان، وتفقه عليه الطحاوي، سكن بغداد، وولي القضاء بالشام والكوفة، كان ثمة ورعاً

عالماً بالمذهب، ويقتون الفرائض والحساب، له أدب القاضي، وكتاب الفرائض وغيرهما، توفي سنة (٢٩٢هـ).

انظر: الجواهر المضية للقرشي ٢/٣٦٦، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ١٨٢، الفوائد الالهية للكنوي ص ٨٦.

وكان الشيخ أبو الحسن الكرخي (٢) يقول (٣): القارئ والأُمِّي يتساويان في فرض التحريم (٤)، ويختلفان في القراءة، فإذا اقتدى القارئ به صحت تحريمته، وقد التزم (٥) الإمام تصحيح صلاة المؤتم، (٦) فصار ملتزماً للقراءة التي يصح صلاة المؤتم بها، (٧) وقد تركها فتبطل صلاته.

فإن قيل: كيف يلزمه فرض القراءة وهو لا يقدر عليها.
 قيل له: من ألزم نفسه ما لا يقدر عليه؛ لزمه ذلك بالالتزام (٨)، وإنما لا يجوز أن يُلزمه الله تعالى (٩) ذلك (١٠) ابتداءً، وهذا مثل من نذر ألف حَجَّة؛ لزمه ذلك بالتزامه، (١١) وإن لم يُلزمه الله سبحانه وتعالى (١٢).

فإن قيل: لو صحَّ دخول القارئ معه لزمه القضاء إذا أفسدها، وقد قالوا: لو دخل معه في صلاة تطوع لم يلزمه القضاء.

-
- (١) أما إذا لم يعلم فلا يطل، وفي ظاهر الرواية لا فرق؛ لأن الفرائض لا يختلف الحال فيها بين الجاهل والعلم، ولأنه إذا كان قادراً لم يعتبر علمه بالقدرة، كما لو كان قارئاً فنسي أنه يُحسن القراءة.
 انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٣٧٨، فتح القدير لابن الهمام ١/٣٧٦، البناية للعين ٢/٣٧٢.
- (٢) قوله (الكرخي) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٣) انظر: فتح القدير لابن الهمام ١/٣٧٦، البناية للعين ٢/٣٧٢، البحر الرائق لابن نجيم ١/٦٤١-٦٤٢.
- (٤) في (م) : التحريم.
- (٥) في (م) : وقد ألزم.
- (٦) في (م) : تصحيح صلاة المؤتم وقد تركها، وتبطل صلاته.
- (٧) قال ابن الهمام: ((وشرط الكرخي للفساد في إمامة القارئ نية الإمامة؛ لأنه يأتيه الفساد من قبله، فيتوقف على التزامه، وقيل: لا يُشترط، وهو الأول؛ لأن الوجه المذكور؛ وهو ترك الفرض مع القدرة عليه بعد ظهور الرغبة في صلاة الجماعة، يوجب الفساد وإن لم ينو)) فتح القدير ١/٣٧٦.
- (٨) في (م) ، و (ك) : بالتزامه.
- (٩) في (م) : وإن كان الله تعالى ما ألزمه ذلك.
- (١٠) قوله (ذلك) : لم ترد في (ك) .
- (١١) انظر: التجريد للقدوري ٢/٨٤٦.
- (١٢) قوله (وهذا مثل من نذر ألف حَجَّة؛ لزمه ذلك بالتزامه، وإن لم يُلزمه الله سبحانه وتعالى) : ساقطة من (م) وفي (ك) : وإن لم يكن يلزمه الله تعالى.

قيل له: لأنه^(١) لَمَّا دخل فيها فقد أوجبها على نفسه بغير قراءة^(٢)؛ فصار كمن نذر صلاة بغير قراءة؛ فلا يكون عليه^(٣) القضاء، وهذا قول زُفر^(٤)، ولا رواية فيه عن أبي حنيفة حنيفة - رحمته الله ^(٥) - ^(٦).

وجه قولهما: أن الأُمِّي أَدَّى فرض / نفسه، وقدرة غيره على شرط آخر لا يؤثر في [٤٥/ب(س)]
صلاته^(٧)، كالعُريان إذا أمَّ اللابس^(٨).

(١) قوله (لأنه): ساقطة من (م).

(٢) في (م): أوجبها بغير قراءة على نفسه.

(٣) في (م): فلا يلزمه القضاء.

(٤) انظر: الهداية للمرغيناني ٥٩/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٧٦/١، البناية للعين ٣٧٣/٢.

(٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٦) انظر: الهداية للمرغيناني ٥٩/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٧٦/١، البناية للعين ٣٧٣/٢.

(٧) في (م): في صلاة.

(٨) انظر: البناية للعين ٣٧٢/١.

[فصل: في مكروهات الصلاة]

[٥٠٦/١] مسألة: العيب بالثوب والجسد في الصلاة

قال: ويكره^(١) للمصلي أن يعيب^(٢) بثوبه، وبجسده^(٣).^(٤)وذلك: [١] لقوله ﷺ: (كُفُوا أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ)^(٥).[٢] ورُوي: أن النبي ﷺ رأى رجلاً يعيب بلحيته في الصلاة فقال: (لو خشع قلبه لخشعت^(٦) جوارحه)^(٧).

(١) المكروه في اللغة: اسم مفعول ضد المحبوب، مأخوذ من الكريهة وهي الحرب، أو الشدة فيها. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/١٧٢، مختار الصحاح للرازي ص ٢٦٩، المصباح المنير للفيومي ص ٢٧٤ المكروه اصطلاحاً: هو ما كان تركه أولى، وثبت المنع منه بدليل ظني، كأخبار الآحاد، والقياس. وقيل: هو ما طلب الشارع الكف عنه طلباً غير جازم. وقسم الحنفية المكروه إلى قسمين: مكروه كراهة تحريم، ومكروه كراهة تنزيه. فالمكروه كراهة تحريم: هو ما طلب الشارع تركه، طلباً جازماً، بدليل ظني، وهو المراد عند إطلاقهم الكراهة. والمكروه كراهة تنزيه: هو ما كان تركه أولى، وطلب الشارع تركه طلباً غير جازم قال ابن نجيم: ((فحينئذ إذا ذكروا مكروهاً فلا بد من النظر في دليله، فإن كان حكماً ظنياً، يحكم بكراهة التحريم؛ إلا لصارف للنهي عن التحريم إلى التدب، فإن لم يكن الدليل حكماً بل كان مقيداً للترك الغير الجازم فهي تنزيهية))

البحر الرائق ٢/٣٣. انظر: زبدة الوصول للكراماسي ١/٥٨٨، تيسير التحرير لأمر باد شاه ٢/٢٢٥.

(٢) اختلف في المراد بالعيب:

فقيل: هو فعل ما ليس من أفعال الصلاة. وقيل: هو عمل ما لا فائدة فيه ولا مصلحة، ولا حكمة تقتضيه.

وقيل: هو فعل فيه غرض ليس بشرعي.

انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٢/٣٣، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٣٧٣، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٤٥

(٣) في (م)، و (ك) : أو يجسده.

(٤) انظر: الفقه النافع للشمس قندي ١/٢٢٥، الهداية للصرغيناني ١/٦٤، المختار للموصلي ١/٦١.

وفي البحر الرائق (٢/٣٣) : إن كراهة العيب تحريمية، وإذا كثر فحينئذ يفسد الصلاة.

(٥) سبق تخريجه (ص ٥٣٨) هامش (٤)، المسألة رقم [٤٦٥/٨].

(٦) في (م) : خشعت.

(٧) أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول ١/٣١٧ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه رأى رجلاً يعيب بلحيته في صلاته فقال: (لو خضع قلبه لخشعت جوارحه)، قال العراقي: سنده ضعيف، والمعروف أنه من قول سعيد بن المسيب. (المغني في تخريج أحاديث الإحياء ١/١٠٤)، قال الألباني: موضوع. (ضعيف الجامع الصغير وزيادته برقم (٤٨٢١) ص ٦٩٦).

ومن حديث ابن المسيب موقوفاً أنه رأى رجلاً يعيب بلحيته في الصلاة، فقال: (إني لأرى هذا لو خشع قلبه خشعت جوارحه). أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٣٣٠٨) ٢/٢٦٦، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٧٨٧) ٢/٨٦، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم (١٥١) ١/٥٩٤، قال الألباني: ((لا يصح لا مرفوعاً، ولا موقوفاً، والمرفوع أشد ضعفاً بل هو موضوع)) إرواء الغليل (٣٧٣).

[٥٠٧/٢] مسألة: تغليب الحصى وتسويته في الصلاة

قال: ولا يُغْلَب الحصى؛ إلّا أن/ لا يُمكنه السجود عليه؛ فيسويّه مرةً واحدةً^(١). (٢) [٤١/ب(ك)]

وذلك: [١] لما رُوِيَ في حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرّحمة تواجّهه؛ فلا يمسح الأرض؛ إلّا مسحاً واحدةً^(٣))^(٤).

[٢] وفي حديث شرحبيل^(٥) أن النبي ﷺ قال: (لأنّ يُمسك أحدكم عن الحصى خيراً له من أن يكون له^(٦) مائة ناقة^(٧)؛ كلها سوداء^(٨)) الحدق، فإن غلب أحدكم الشيطان فليمسح^(٩) مرةً واحدةً^(١٠).

[٥٠٨/٣] مسألة: فرقة الأصابع في الصلاة

قال: ولا يُفرّق أصابعه^(١١).

وذلك^(١٢) لما رُوِيَ أن النبي ﷺ / قال لعليّ - عليه السلام - : (إني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي، [٦٣/أ(م)]

(١) في (ك): لا يمكنه السجود، فيسويّه مرة.

(٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٥/١، الهداية للمرغيناني ٦٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٤.

والتسوية لغرض صحيح مرة هو ظاهر الرواية؛ لأن فيه إصلاح لصلاته، والزيادة عليها مكروهة.

(٣) قوله (واحدة) : ساقطة من (م).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ١٥٠/٥، ١٦٣، ١٧٩، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب في مسح الحصى في الصلاة،

برقم (٩٤٥) ٥٨١/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة، برقم

(٣٧٩) ٢١٩/٢، والنسائي في كتاب السهو، باب النهي عن مسح الحصى في الصلاة، برقم (١١٩١) ٦/٣،

وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب مسح الحصى في الصلاة، برقم (١٠٢٧) ٣٢٨/١، والدارمي

٣٢٢/١، والبيهقي في الكبرى ٢٨٤/٢، وابن الجارود في المنتقى برقم (٢١٩) ص ١١٣.

قال الترمذي: حديث أبي ذر حديث حسن.

(٥) شرحبيل: شرحبيل بن سعد، أبو سعد الخطمي المدني، مولى الأنصار، لم يكن أحد أعلم بالمغازي والبدوين منه،

بقي إلى آخر الزمان حتى اختلط، قال ابن سعد: له أحاديث وليس يحتاج به، توفي سنة (١٢٣هـ)

انظر: طبقات ابن سعد ٣١٠/٥، طبقات ابن خياط ص ٢٦٥، تهذيب الكمال للمزي ٤١٣/١٢.

(٦) قوله (له) : ساقطة من (ك).

(٧) في (م) : مائة بغير.

(٨) في (م) و (ك) : سود.

(٩) في (م) : فلا يمسح.

(١٠) أخرجه أحمد في المسند ٣٠٠/٣، ٣٢٨، ٣٩٣، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٧٨٢٨) ١٧٦/٢ عن شرحبيل

عن جابر، به. وانظر: نصب الراية للزيلعي ٨٧/٢.

(١١) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٦/١، الهداية للمرغيناني ٦٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٤.

قال ابن نجيم في البحر الرائق (٣٦/٢): ((وينبغي أن تكون كراهة الفرقة تحريمية؛ للنهي الوارد في ذلك)).

(١٢) قوله (وذلك) : لم ترد في (م)، و (ك).

فلا تُفرِّق أصابعك وأنت تصلي^(١) (٢).

[٥٠٩/٤] مسألة: التخصر في الصلاة

قال^(٣): ولا يتخصر^(٤).^(٥)

لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه (٦) -: (هُي رسول الله ﷺ عن التخصر في الصلاة^(٧))^(٨).

[٥١٠/٥] مسألة: تشبيك أصابع اليدين في الصلاة

قال: ولا يُشَبِّك أصابعه^(٩).^(١٠)

لقوله ﷺ: (كُفُوا أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ)^(١١).

[٥١١/٦] مسألة: سدل الثوب في الصلاة

قال: ولا يسدل ثوبه.^(١٢)

- (١) في (م) : وأنت تصلي بهم . وفي (ك) : وأنت في الصلاة .
 (٢) أخرجه الترمذي مختصراً، في كتاب الصلاة باب ما جاء في كراهية الإقعاء في السجود برقم (٢٨٢) ٧٢/٢، وابن ماجه مختصراً، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يكره في الصلاة، برقم (٩٦٥) ٣١٠/١، والبيهقي في مسنده، برقم (٨٥٤) ٨٤/٣، والطحاوي في مسنده، برقم (١٨٢)، (ص ٢٥)، وعبد بن حميد في مسنده، برقم (٦٧)، (ص ٥٢) مطولاً، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٢٨٣٦) ١٤٤/٢، عن علي رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: (إني أحب لك ما أحب لنفسي، لا تفتح على الإمام في الصلاة، ولا تعبت بالخصي في الصلاة، ولا تنقع أصابعك في الصلاة، ولا تلتفت عن يمينك ولا عن شمالك في الصلاة، ولا تفرش ذراعيك افتراش السبع في الصلاة). ضعفه الزيلعي في نصب الراية (٨٧/٢)، والألباني في ضعيف سنن الترمذي، برقم (٢٨٢) ص ٤٦.
 (٣) قوله (قال) : لم ترد في (م).
 (٤) التخصر: هو أن يضع المصلي يده على خاصرته، وهو وسط الإنسان، وهو أشهر تأويلاتها، وهو الأصح، وقيل: هو أن يتكى على المخصصة وهي العصا، وقيل: أن لا يتم الركوع والسجود، وقيل غير ذلك.
 انظر: المغرب للمطري ص ٨٧، البحر الرائق لابن نجيم ٣٦/٢، مراقي الفلاح للشنبلاني ص ٣٤٧.
 (٥) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٦/١، الهداية للمرغيناني ٦٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٤.
 قال ابن نجيم في البحر الرائق (٣٦/٢): ((والذي يظهر أنها تحريمية فيها؛ للنهي المذكور)) .
 (٦) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (ك).
 (٧) قوله (في الصلاة) : لم ترد في (ك).
 (٨) متفق عليه، البخاري في كتاب العمل في الصلاة، باب الخصر في الصلاة، برقم (١٢٢٠) ٣٧٦/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهية الاختصار في الصلاة، برقم (٥٤٥/٤٦) ٣٨٧/١.
 (٩) في (م)، و (ك) : يديه.
 (١٠) انظر: حفة الفقهاء للسميرقندي ١٤١/١، بدائع الصنائع للكاساني ٢١٥/١، مراقي الفلاح للشنبلاني ص ٣٤٦.
 (١١) سبق تخريجه (ص ٥٣٨) هامش رقم (٤)، المسألة رقم [٤٦٥/٨].
 (١٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٦/١، الهداية للمرغيناني ٦٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٤ =

[١] لما رَوَى أَبُو جُحَيْفَةَ^(١): (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ وَقَدْ سَدَلَ^(٢) ثَوْبَهُ؛ فَعَطَفَهُ عَلَيْهِ^(٣)).

[٢] وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَمَى عَنِ السَّدَلِ^(٤)).

وقد قال مالك^(٥) - رحمه الله^(٦) -: لا يُكْرَهُ^(٧).

وقال الشافعي^(٨): يُكْرَهُ لِلْخِيَلَاءِ وَالتَّكْبَرِ^(٩)، فأما لغيره فمخيف^(١٠).

وصفة السدل^(١١): أَنْ يَجْعَلَ وَسْطَ ثَوْبِهِ عَلَى رَأْسِهِ، أَوْ عَلَى كَتِفَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلَ أَطْرَافَهُ مِنْ جَوَانِبِهِ^(١٢). (١٣).

= وبه قال الحنابلة في المذهب، قال المرداوي في الإنصاف (٤٦٨/١): ((ويكره في الصلاة السدل، هذا المذهب، نص عليه، وعليه الأصحاب، وعنه: إِنْ كَانَ تَحْتَهُ ثَوْبٌ، لَمْ يَكْرَهُ وَإِلَّا كَرَهُ، وعنه: إِنْ كَانَ تَحْتَهُ ثَوْبٌ وَإِزَارٌ، لَمْ يَكْرَهُ وَإِلَّا كَرَهُ، وعنه: لَا يَكْرَهُ مَطْلَقًا، حكاه الترمذي عن الإمام أحمد، وعنه: يُحْرَمُ فَيُعِيدُ، وهي من المفردات)) انظر: الكافي لابن قدامة ١١٧/١، شرح العمدة لابن تيمية ٣٤٩/٤، المبدع لابن مفلح ٣٧٤/١.

(١) في (ك): أبو حنيفة.

(٢) في (م): قد أسدل.

(٣) أخرجه البيهقي في الكرى ٢٤٣/٢، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٢٨٣) ١١١/٢٢ عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه، به. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (١٤١٥) ٣٦٣/١، والطبراني في الأوسط برقم (٦١٦٤) ١٩٣/٦ والصغير، برقم (٨٦٧) ١١٠/٢، وأبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار، برقم (١٢١)، (ص ١٨٩) عن عليّ ابن الأقمر عن أبي جحيفة، به. قال الهيثمي في المجمع (١٨١/٢): ((أخرجه الطبراني في الثلاثة، والبخاري، وهو ضعيف))، وضعفه الشوكاني في نيل الأوطار (٨٦/٢).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٣٤١/٢، ٢٩٥، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب ما جاء في السدل في الصلاة، برقم (٦٤٣) ٤٢٣/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة، برقم (٣٧٨) ٢١٧/٢ والحاكم في المستدرک ٢٥٣/١ وقال: هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجا، ووافقه الذهبي وحسنه الألباني في صحيح سنن أبو داود، برقم (٦٤٣/٥٩٧) ١٢٦/١، وصحيح سنن الترمذي ٢١٩/١.

(٥) انظر: المدونة لسحنون ١٠٨/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٥٨، التاج والإكليل للمواف ٥٠٣/١. وهي رواية للحنابلة.

انظر: الكافي لابن قدامة ١١٧/١، الفروع لابن مفلح ٣٤١/١، الإنصاف للمرداوي ٤٦٨/١.

(٦) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) في (م) : يكره.

(٨) انظر: المذهب للشيرازي ٢٢٣/١، البيان للعسراي ١٢٥/٢، المجموع للنووي ٧٧/٣.

(٩) قوله (والتكبر) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(١٠) في (ك) : فتخفيف.

(١١) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٤/١، البناية للعين ٤٤٦/٢، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٣٧٩.

(١٢) في (م) : ثم يرسل جوانبه من أطرافه.

(١٣) اختلفوا في صفة سدل الثوب وتفسيره ؟

قال في الهداية (٦٤/١): هو أن يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه، ثم يرسل أطرافه من جوانبه.

[٥١٢/٧] مسألة: عَقَصُ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ

[٥١٣/٨] مسألة: كَفُّ الثَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ

قال: وَلَا يَعْقِصُ شَعْرَهُ، ^(١) وَلَا يَكْفُ ^(٢) ثَوْبَهُ ^(٣). ^(٤)

وذلك: [١] لِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٥) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ، وَلَا أَكْفُ ^(٦) ثَوْبًا، وَلَا أَعْقِصُ ^(٧) شَعْرًا) ^(٨).

[٢] وَفِي حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ ^(٩): (مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُصَلِّي وَقَدْ عَقَصْتُ شَعْرِي، فَأَطْلَقَهُ) ^(١٠).

وَعَقَصُ الشَّعْرِ: أَنْ يَجْمَعَهُ ^(١١) وَسَطَ رَأْسِهِ، ثُمَّ يَشُدُّهُ. ^(١٢)

- = وقال المصنف: السدل أن تجمع طرفي إزارك من الجانبين جميعاً، فإن ضممتها أمامك فليس بسدل. وقال النووي في المجموع (٧٧/٣): السدل إرسال الثوب حتى يصيب الأرض.
- قال العراقي: ((ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني)) نيل الأوطار للشوكاني ٨٧/٢. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١٥٦/٢، النهاية لابن الأثير ٣٥٥/٢، المجموع للنووي ٧٧/٣.
- (١) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٧/١، الهداية للصرغيني ٦٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٤.
- قال ابن نجيم في البحر (٤١/٢): ((والظاهر أن الكراهة شرعية؛ للنهي المذكور بلا صبارف))، وهذا لمن كان له شَعْرٌ طويل على عادة العرب قديماً، فنهي عن ذلك وأمر بنشره وإرساله؛ ليسقط على الموضع الذي يصلي فيه.
- (٢) في (م) ، و (ك) : ولا يلف ثوبه.
- (٣) كَفُّ الثَّوْبِ: الكفّ الضم والجمع، سواء رفعه بين يديه، أو من خلفه إذا أراد السجود، وقيل: أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه، وقيل يدخل فيه تشمير كمية مطلقاً.
- انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٤٢/٢، منية المصلي للحلي ص ٢٤٥، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٣٧٩.
- (٤) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٧/١، الهداية للصرغيني ٦٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٤.
- (٥) في (م) : ابن عباس رضي الله عنه. وفي (ك) : لما روى ابن عباس.
- (٦) في (م) : ولا أَلَفْ ثوبه.
- (٧) في (ك) : ولا يعقص.
- (٨) سبق تخريجه (ص ٤٩٣)، هامش (١١)، المسألة رقم [٤١١/٣٦]
- (٩) أبو رافع: مولى رسول الله ﷺ، وكان قبطياً، اختلف في اسمه فقيل: أسلم وهو أشهرها، وكان للعباس فوهبه للنبي ﷺ، ولما بَشَّرَ النبي بإسلام العباس أعتقه وزوجه مولاته سلمى، شهد أحداً وما بعدها، توفي سنة (٤٠هـ).
- انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٧٣/٤، الاستيعاب لابن عبد البر ١٧٧/١، أسد الغابة لابن الأثير ١٥٦/١.
- (١٠) أخرجه أحمد في المسند ٨/٦، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي عاقصاً شعره، برقم (٦٤٦)
- ٤٢٤/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية كفّ الشعر في الصلاة، برقم (٣٨٤) ٢٢٣/٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب كفّ الشعر والثوب في الصلاة، برقم (١٠٤٢) ٣٣١/١، أن أبا رافع مولى رسول الله ﷺ رأى الحسن بن علي وهو يصلي، وقد عَقَصَ شَعْرَهُ فَأَطْلَقَهُ أو هي عنه، وقال: (هي رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل وهو عاقص شعره)، قال الترمذي (السنن ٢٢٤/٢): حديث أبي رافع حديث حسن. وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٦٠١) ١٢٧/١.
- (١١) في (ك) : أن يجعله.
- (١٢) أمل العقص جمع الشعر على الرأس، وقيل: اللّي، وإدخال أطراف الشعر في أصوله، واختلفوا في صفته؟ =

[٥١٤/٩] مسألة: الالتفات في الصلاة

قال: ولا يَلْتَفِتُ. (١)

لحديث عبد الله بن سلام (٢) أن النبي ﷺ قال: (لا تَلْتَفِتُوا فِي صَلَاتِكُمْ) (٣)؛ فإنه لا صلاة للملتفت (٤) (٥).

[٥١٥/١٠] مسألة: الإقعاء في الصلاة

قال: ولا يُقْعِي. (٦)

[١] لحدث علي - عليه السلام - : (أن النبي ﷺ هَيَّ (٧) عن التَّقَرُّ، والإقعاء في الصلاة) (٨). والإقعاء (٩): أن ينصبَ رجله، ويجلس على عقبه. وقيل (١٠): الإقعاء أن يعتمد يديه الأرض، ويجمع ركبتيه إلى

- = فقيل: هو أن يجمعه وسط رأسه، ثم يشده، وهو اختيار المؤلف. وقيل: أن يلفّ ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء. وقيل: أن يجمعه من قِبَل القفا، ثم يمسكه بخيط أو خرقة، وكل ذلك مكروه.
- انظر: النهاية لابن الأثير ٢/٢٧٥، المُقَرَّب للمطري ص ١٨١، البحر الرائق لابن نجيم ٢/٤١.
- (١) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١/٢٢٧، الهداية للمرغيناني ١/٦٤، كنز الدقائق للنسفي ص ١٤.
- قال ابن نجيم في البحر الرائق (٣٧/٢): ((وينبغي أن تكون تحريمه كما هو ظاهر الأحاديث)).
- (٢) عبد الله بن سلام: عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي ثم الأنصاري، كان حلفاً لهم، من بني قينقاع، أحد الأحرار، أسلم لما قدم النبي ﷺ المدينة، وكان اسمه الحصين فسماه ﷺ عبد الله، توفي بالمدينة سنة (٤٣هـ).
- انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣/١٦٦٥، الاستيعاب لابن عبد البر ٣/٥٣، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٢٦٥.
- (٣) في (ك): لا تَلْتَفِت في صلاتك.
- (٤) في (م)، و (ك): للملتفت.
- (٥) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير، برقم (١٧٣) ١/١١٨، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٧/٢٤٤.
- ضعفه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٤٤٦، والألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم (٦٢٩٨) ص ٩٠٩، وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب الالتفات في الصلاة، برقم (٧٥١) ١/٢٤٤ عن عائشة قال: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة، فقال: (هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد).
- (٦) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١/٢٢٧، الهداية للمرغيناني ١/٦٤، كنز الدقائق للنسفي ص ١٤.
- وفي البحر الرائق (٣٩/٢): ((وهي كراهة تحريم؛ للنهي المذكور)).
- (٧) في (م): هَيَّ رسول الله ﷺ.
- (٨) سبق تخريجه (ص ٥٨٤)، هامش (٢)، المسألة رقم [٥٠٨/٣]، ولفظ الترمذي (٢٨٢): (يا عليّ أحب لك ما أحب لنفسي وأكره لك ما أكره لنفسي، لا تُقْع بين السجدين).
- (٩) وهو اختيار الكرخي، قال ابن نجيم: ((وذهب الكرخي إلى أنه أن ينصب قدميه، ويقعد على عقبه، واضعاً يديه على الأرض)) البحر الرائق ٢/٣٩.
- (١٠) صححه الزيلعي، وقيل: الإقعاء هو أن يضع أليتيه على الأرض، وينصب ركبتيه نصباً، وهو قول الطحاوي، وصححه في الهداية (٦٤/١).
- انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٢/٣٩، المراقي للشرنبلالي ص ٣٤٨، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٤٨.

صدره،^(١) وكل ذلك مكروه.

[٢] وقد رُوِيَ في حديث أبي هريرة^(٢) قال: (هاني خليلي عن ثلاث^(٣))، وأمرني بثلاث؛ هاني أن أنقر نقر الديك، وأن ألتفت التفات الثعلب، وأن أقعي إقعاء السبع، وأمرني بالوتر قبل النوم، وصوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى^(٤).

[٥١٦/١١] مسألة: التربع في الصلاة

قال: ولا يتربع؛ إلا من عُذر.^(٥)

وذلك^(٦) لقوله ﷺ: (صلاة القاعد/ على النصف من صلاة القائم؛ إلا المترع^(٧)). [٦٣/ب(ج)]
فأما^(٨) حال العذر فيجوز؛^(٩) لأن العذر/ يُبيح ترك الواجبات، فأولى أن يُبيح ترك [٤٦/أ(س)]
المسنون^(١٠).

[٥١٧/١٢] مسألة: الأكل، والشرب في الصلاة

قال: ولا يأكل، ولا يشرب.^(١١)

لقوله ﷺ: (كُفُوا أيديكم في الصلاة)^(١٢).^(١٣)

- (١) في (ك) : تقدم وتأخير: والإقعاء أن يجتمع ركبتيه إلى صدره، ويعتمد بيديه على الأرض. وقيل: الإقعاء أن ينصب رجله ويجلس على عقبيه.
- (٢) في (م) : في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال.
- (٣) في (م) : هاني خليلي بثلاث.
- (٤) أخرجه أحمد في مسنده ٣١١/٢. انظر: نصب الراية للزيلعي ٩٢/٢.
- (٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٤/١، المختار للموصلي ٦١/١، البحر الرائق لابن نجيم ٤١/٢.
- (٦) قوله (وذلك) : لم ترد في (ك) .
- (٧) أخرجه الدارقطني في سننه برقم (٢) ٣٩٧/١.
- (٨) قوله (فأما) : ساقطة من (م) .
- (٩) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٤/١، المختار للموصلي ٦١/١، البحر الرائق لابن نجيم ٤١/٢.
- (١٠) في (م) : المسنونات.
- (١١) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٤/١، المختار للموصلي ٦٢/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٤.
- الأكل أو الشرب، قليلاً أو كثيراً، عمداً أو نسياناً، مفسد للصلاة؛ واستثنى بعضهم: من ابتلع ما بين أسنانه؛ فهو مكروه؛ لعسر الاحتراز منه، وهو عمل قليل، وقدره بعضهم بما دون الحمصة، ولو أكل شيئاً من خارج فمه ولو قل، أو وقع في فيه قطرة مطر فابتلعها، فإنهم نصوا على فساد صلاته.
- انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٥١، البحر الرائق لابن نجيم ١٩/٢، مراقي الفلاح للشنبلاني ص ٣٤١.
- (١٢) سبق تحريجه (ص ٥٣٨)، هامش (٤)، المسألة رقم [٤٦٥/٨].
- (١٣) في (م) : ولأن هذا علم لغير إصلاح الصلاة، فلم يكن له ذلك.

[٥١٨/١٣] رد السلام باللسان في الصلاة

قال: ولا يَرُدُّ السَّلَامُ بلسانه،^(١) ولا بيده.

لما رُوِيَ عن ابن مسعود^(٢) قال: (كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ^(٣) مِنَ الْحَبَشَةِ^(٤) دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؛ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَأَخَذَنِي مِنْ أَمْرِي^(٥) مَا قَدَّمُ وَمَا حَدَّثَ، فَلَمَّا فَرَغَ ﷺ^(٦) قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى^(٧) يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، / [٤٢/أ(ك)] وَإِنْ مِمَّا أَحَدَّثَ^(٨) أَنْ لَا تَتَكَلَّمُ^(٩) فِي الصَّلَاةِ^(١٠).

[٥١٩/١٤] مسألة: رد السلام بالإشارة باليد في الصلاة

وقوله^(١١): ولا بيده.^(١٢)

فلقوله^(١٣) ﷺ: (كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ)^(١٤).

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٢٥٠، التجريد للقدوري ٢/٥٩٣، الهداية للمرغيناني ١/٦٤. رد السلام باللسان يفسد الصلاة، لأنه كلام، عمدته وسهوه سواء، وقيدته بعضهم بالعمد، وأما السلام ساهياً فلا يفسد؛ لأنه من الأذكار، وقيل: أن السلام المفسد مطلقاً هو ما كان مخاطب حاضراً ونسي أنه في الصلاة، فهذا لا فرق فيه بين العمد والنسيان، أما إذا سلم سهواً على رأس الركعتين في الرباعية، فإن صلاته لا تفسد. انظر: البناية للعيني ٢/٤٠٨، البحر الرائق ٢/١٤، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٢٢.

(٢) في (م): ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في (م)، و (ك): عدت.

(٤) الحبشة: بلاد معروفة في قارة إفريقيا، من ملكها يقال له النجاشي، وكان على عهد النبي ﷺ أصحمة بن بحر وقد أسلم، قال الحموي في معجم البلدان (٥/١٧٦): ((وبلاد الحبشة على شاطئ النيل الشرقي حتى يكون منقطعه طرف القاهرة)).

(٥) في (م)، و (ك): دخلت على النبي ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فلم يرد السَّلَام عليّ، فأخذني ما قدم.

(٦) في (م): فلما فرغ النبي ﷺ من صلاته قال. وفي (ك): فلما فرغ قال ﷺ.

(٧) قوله (تعالى): لم ترد في (ك).

(٨) في (ك): أحدثه.

(٩) في (ك): أن لا يتكلم.

(١٠) بهذا اللفظ، أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة، برقم (٩٢٤) ١/٥٦٧.

وأصله متفق عليه، البخاري في كتاب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من الكلام في الصلاة، برقم (١١٩٩)

١/٣٧٠، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة برقم (٣٤/٥٣٨) ١/٣٨٢

(١١) في (م): قال.

(١٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٢٥٠، التجريد للقدوري ٢/٥٩٣، الهداية للمرغيناني ١/٦٤.

رد السلام باليد، أو بالإصبع، أو بالرأس، لا يفسد الصلاة، مع كراهته تنزيهية، وهو ظاهر الرواية.

(١٣) في (م): لقوله.

(١٤) سبق تنزيهه (ص ٥٣٨)، هامش (٤)، المسألة رقم [٤٦٥/٨].

[٥٢٠/١٥] مسألة: التمطي في الصلاة

[٥٢١/١٦] مسألة: التثاؤب في الصلاة

ويكره^(١) أن يتمطى^(٢)، (٣) أو يتشاءب^(٤)، (٥)

لأن فيه استراحة، وتغير هيئة^(٦) الصلاة؛ فصار كما لو أتكأ، فإن غلبه شيء من ذلك كظمه^(٧)، وجعل يده على فيه؛ لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ^(٨) قال: (إذا تشاءب^(٩) أحدكم في الصلاة فليضع^(١٠) يده على فيه)^(١١).

[٥٢٢/١٧] مسألة: درأ المصلي المار بين يديه

وقد قالوا: يذرأ^(١٢) مَنْ مرَّ بين يديه ما استطاع^(١٣).

[١] لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (لا يقطع الصلاة شيء، وادرؤوا ما استطعتم)^(١٤)، (١٥)
[٢] وقد^(١٦) روي [عن النبي ﷺ]^(١٧) أنه قال: (إذا مرَّ بين يدي المصلي)

(١) في (م) : قال: ويكره.

(٢) يتمطى: أي يتمدد، قال الجوهر في الصحاح (٢٤٩٤/٦) : ((التمطي: التبخر ومد اليدين في المشي)) .
انظر: النهاية لابن الأثير ٤/٣٤٠، المغرب للمطري (ص ٢٣٩).

(٣) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٤١، البدائع للكاساني ١/٢١٥، المختار للموصلي ١/٦٢.

(٤) في (م) : أو يتثاوب في الصلاة. وفي (ك) : أو يتثاوب.

(٥) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٤١، المختار للموصلي ١/٦٢، كنز الدقائق للسفي ص ١٤.

(٦) في (م) : هيئة.

(٧) في (ك) : كظم.

(٨) في (م) : لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال.

(٩) في (م) ، و (ك) : تشاوب.

(١٠) في (م) : فليضع.

(١١) بهذا اللفظ، أخرجه الترمذي في كتاب الأدب، باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب، برقم

(٢٧٤٦) ٨٠/٥ قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وهو متفق عليه، بلفظ: (التثاؤب من الشيطان، إذا تشاءب أحدكم فليكظم ما استطاع) وهذا لفظ مسلم.

البخاري في مواضع، منها في كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، برقم (٣٢٨٩) ٤٤١/٢، ومسلم في

كتاب الزهد والرقائق، باب تسميت العاطس وكراهة التثاؤب، برقم (٢٩٤٩/٥٦) ٢٢٩٣/٤.

(١٢) في (م) : إن المصلي يذرأ.

(١٣) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٤٢، الهداية للمرغيناني ١/٦٣، البناية للعيبي ٢/٤٣٣.

(١٤) في (م) : وادرأ ما استطعت.

(١٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء، برقم (٧١٩) ٤٦٠/١.

(١٦) قوله (وقد) : لم ترد في (م) ، و (ك) . وفي (م) : وروي.

(١٧) من (م) .

[إنسان]^(١) فليدرأه^(٢)، فإن انصرف وإلا فليدرأه، فإن انصرف وإلا فليقاتله^(٣)؛ فإنما هو^(٤) شيطان^(٥) (٦).

ويجب أن يدرأه بعمل لا يُفسد الصلاة؛^(٧) لأن المقصود إصلاح الصلاة، فلا يكون بما يُفسدها.

[٥٢٣/١٨] مسألة: حكم المرور بين يدي المصلي

ويكره ذلك للمار^(٨) (٩).

لأنه يُشغِلُ المصلي عن صلاته^(١٠).

(١) من (٢)، و (ك) . وفي الأصل: إنساناً.

(٢) قوله (فليدرأه) : ساقطة من (م) .

(٣) الأمر بالمقاتلة محمول على المبالغة، فلا يقاتل المار بين يديه، أو كان جواز مقاتلته في ابتداء الإسلام، أو أنه يغلظ عليه بعد فراغه، فالقصد أن يدفعه بلطف فإن لم يرجع تركه ولا يقاتله.

انظر: البدائع للكاظمي ٢١٧/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٤١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٦٧.

(٤) في (م) : فإنه شيطان.

(٥) قال الخطابي: ((معناه أن الشيطان يحمله على ذلك، وأنه من فعل الشيطان وتسويله)) معالم السنن ٤٤٧/١.

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب يرُدُّ المصلي من مرٍّ بين يديه، برقم (٥٠٩) ١٧٧/١،

ومسلم في كتاب الصلاة، باب صنع المار بين يدي المصلي، برقم (٥٠٥/٢٥٨) ٣٦٢/١.

(٧) فیدفعه بالإشارة باليد، أو العين، أو الرأس، أو الأخذ بطرف ثوبه من غير مشي، أو بالتسبيح، أو برفع الصوت، بالقراءة ولو بزيادة على جهره الأصلي، ويكره أن يجمع بينها، وإن تجاوزه لا يردّه.

ومن المشايخ من قال الدرء رخصة، والأفضل ترك دفع المار، سواء اتخذ سترة، أو لم يتخذ؛ لأنه ليس من أعمال

الصلاة، ومبنى الصلاة على السكون، والأمر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة كالأمر بقتل الأسودين في الصلاة

انظر: البدائع للكاظمي ٢١٧/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٤١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٦٧.

(٨) قوله (للمار) : ساقطة من (م) .

(٩) إلا إذا كان بينهما حائل ومرّ المار من وراء الحائل، فلا يكره.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٩٢/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٤١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٤٢.

واختلف المشايخ في قدر المرور المكروه ؟

فقيل: المكروه هو المرور بمحل السجود، فإن كان من وراء موضع السجود وإن لم يكن بينهما حائل لم يكره،

قال في البحر الرائق (٢٩/١) : وهو حاصل المذهب على الصحيح . وفي المراقي (ص ٣٤٢) : وهو الأصح .

وقيل: قدر ما يقع بصره على المار لو صلى بخشوع، وفيما وراء ذلك لا يكره، قال في البدائع (٢١٧/١) :

وهو الأصح . وقيل: مقدار الصفيين .

انظر: البدائع للكاظمي ٢١٧/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٤١، حاشية الطحطاوي على مراقي ص ٣٤٢

(١٠) ودليله من المنقول، ما أخرجه الشيخان من حديث أبي الجهم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لو يعلم المار بين

يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه) قال أبو التضر: لا أدري أقال أربعين

يوماً، أو شهراً، أو سنة. [البخاري، برقم (٥١٠) ١٧٨/١، ومسلم، برقم (٥٠٧/٢٦١) ٣٦٣/١] .

[٥٢٤/١٩] مسألة: البصاق في المسجد

ويكره البصاق في المسجد. (١)

[١] لما رُوِيَ أن النبي ﷺ (٢) قال: (إن المسجد [لينزوي] (٣) من النخامة (٤)، كما

[ينزوي] (٥) الجِلْدَة في النار) (٦).

[٢] ورُوِيَ: (أن ﷺ (٧) رأى نُخَامَةً في المسجد فحَتَّهَا، وَجَعَلَ موضعها

خَلُوقًا (٨) (٩).

[٣] ورُوِيَ: (أنه (١٠) [ﷺ] (١١) كان/ يأخذ النخامة في ثوبه وهو يُصَلِّي (١٢)).

[٦٤/٢٠]

(١) انظر: تحفة الفقهاء للسميرقندي ١/١٤٢، البدائع للكاساني ١/٢١٦، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٤٨.

(٢) في (م)، و (ك): لما روي عن النبي ﷺ أنه قال.

(٣) من (م)، والمصادر. وفي الأصل، و (ك): لينزوي.

(٤) في (ك): النخاسة.

(٥) من (م)، والمصادر. وفي الأصل، و (ك): ينزوي.

(٦) أخرجه عبيد الرزاق في مصنفه، برقم (١٦٩١)/٤٣٣، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٧٤٧١)، (٧٤٧٢)

١٤٤/٢، عن أبي هريرة ؓ قال: (إن المسجد لينزوي من المخاط، أو النخامة، كما تنزوي الجلدة في النار)،

ذكره أبو حامد الغزالي في الإحياء (١٠٢/١) مرفوعاً. قال العراقي: لم أجد له أصلاً. (المعني في تخريج أحاديث

الإحياء ١/٦٤). انظر: كشف الحفاء للعجلوني ١/٢٩٤، الفوائد المجموعة للشوكاني ص ٢٥.

(٧) في (م): وروي عنه ﷺ أنه رأى. وفي (ك): وروي أنه ﷺ رأى.

(٨) الخَلُوقُ: بالفتح، طيب مركب يُتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب، وتغلب عليه الحُمرَة والصُفرة.

انظر: النهاية لابن الأثير ٢/٧١، مختار الصحاح للرازي ص ٩٦، المصباح المنير للفيومي ص ٩٦.

(٩) أخرجه أحمد في المسند ٢/١٨، ٣٤، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، برقم

(٤٧٩)/٣٢٣، الدارمي في مسنده ١/٣٧٨، والبيهقي في الكبرى ٢/٢٩٣، من حديث ابن عمر رضي الله

عنهما قال: (صلى رسول الله ﷺ في المسجد، فرأى في القبلة نخامة، فلما قضى صلاته قال: (إن أحدكم إذا

صلى في المسجد فإنه يناجي ربه، وإن الله تبارك وتعالى يستقبله بوجهه، فلا يتنخمّن أحدكم في القبلة، ولا عن

يمينه)، ثم دعا بعود فحكّه، ثم دعا بخلُوق فحَضَبَه (وهذا لفظ أحمد (٣٤/٢).

وأخرجه البخاري ومسلم دون اللطخ، البخاري في مواضع، منها في كتاب الصلاة، باب حَلَّ البزاق

باليَد من المسجد، برقم (٤٠٦)/١٤٩، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق

في المسجد في الصلاة وغيرها، برقم (٥٤٧/٥٠) ٣٨٨/١.

(١٠) في (م): عنه.

(١١) من (م).

(١٢) أخرجه أحمد في المسند ٣/٤٢ من حديث أبي سعيد الخدري مختصراً، بلفظ: (أن النبي ﷺ بزق في ثوبه، ثم

دلّكه)، قال الألباني: إسناده صحيح على شرط مسلم (التحرر المستطاب ٢/٧١٢).

وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، برقم

(٥٤٨/٥٢)، وليس فيه أنه يمسح في ثوبه.

[٥٢٥/٢٠] مسألة: عدّ الآيات في الصلاة [

[٥٢٦/٢١] مسألة: عدّ التسبيح في الصلاة [

وقد كرهه^(١) أبو حنيفة^(٢) - رحمه الله^(٣) - عدّ الآي، والتسبيح في الصلاة.
لأنه إن عدّ بيده فقد قال النبي ﷺ: (كُفُوا أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ)^(٤)، وإن عدّه^(٥) بقلبه
أشغله^(٦) ذلك عن الصلاة، وصار بمنزلة المُفَكِّر^(٧) في غير الصلاة؛ فيُكره.

وقد قال^(٨) أبو يوسف^(٩) - رحمه الله^(١٠) -: لا بأس به.
لأن السُّنة قد وردت بقراءة عدد من الآي، ولا يُتوصّل إلى ذلك إلّا بالعدد.

[٥٢٧/٢٢] مسألة: ارتفاع الإمام عن المأمومين في موقف الصلاة [

[٥٢٨/٢٣] مسألة: ارتفاع المأمومين عن الإمام في موقف الصلاة [

وقد قالوا: يُكره أن يصلي الإمام على مكانٍ والقوم^(١١) أسفل منه،^(١٢) أو القوم على
والإمام أسفل منهم.^(١٣)

(١) تحرير محل الخلاف:

عدّ غير الآيات، أو التسبيح، يكره اتفاقاً ولو بالإحصاء بالقلب، وعدّ الآيات والتسبيح باللسان، مفسد اتفاقاً،
والإحصاء بالقلب، لا يكره اتفاقاً، وعدّ الآيات، وعدّ التسبيح باليد، هو محل الخلاف؟

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٦٥، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٦٠، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٦٠.

(٢) وهي رواية عن محمد، ورواية عن أبي يوسف في كراهة العد في الفرض دون النافلة.

فيكره عدّ الآيات، أو عدّ التسبيح باليد، سواء بقبض الأصابع، أو بمسبحة يمسكها بيده.

انظر: الجامع الصغير للشيبي ص ١٠٠، مختصر اختلاف العلماء للخصاص ١/٢٠٦، الاختيار للموصلي ١/٦٢.

(٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٤) سبق تخريجه (ص ٥٣٨)، هامش (٤)، المسألة رقم [٤٦٥/٨] .

(٥) في (م)، و (ك) : وإن عدّ.

(٦) في (م)، و (ك) : شغله.

(٧) في (م) : المُفَكِّر.

(٨) في (م) : وقال.

(٩) وهي رواية معلّى عنه، وهو قول محمد، سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلًا.

وعن أبي يوسف: جوازه في النفل خاصة، وهي رواية عن أبي حنيفة؛ لأنه سُمِعَ فيه ما لا يتسامح في الفرض.

انظر: النوادر لمعلّى بن منصور [مخطوط ل (٧٣/ب)]، البدائع للكاساني ١/٢١٦، الاختيار للموصلي ١/٦٢.

(١٠) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١١) في (م) : أن يكون الإمام أعلى من قوم، والإمام أسفل منه.

(١٢) انظر: الأصل للشيبي ١/١٩، مختصر الطحاوي ص ٣٣، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٤٣.

(١٣) وهو ظاهر الرواية، وقال الطحاوي: لا بأس بأن يصلي المأموم في مكان أرفع من مكان الإمام.

انظر: الأصل للشيبي ١/٢٠، مختصر الطحاوي ص ٣٣، الهداية للمرغيناني ١/٦٤.

وذلك لما رَوَى إبراهيم^(١)، عن همام^(٢)^(٣) قال: (صَلَّى حذيفة بن اليمان^(٤) - ﷺ^(٥) - على دُكَّانٍ^(٦) والناس أسفل منه، فجذبه سلمان^(٧) حتى أنزله، فلما انصرف قال له: أما علمت أن أصحابك يكرهون أن يُصَلِّي الإمام على شيءٍ وهم^(٨) أسفل منه؟ فقال حذيفة: بلى، قد ذكرتُ حين جذبتني^(٩).
وقد قالوا^(١٠): إذا كان الإمام^(١١) على مكان أرفع مما دون القامة، لم يُكره؛ لأنه في إقتدائه^(١٢)، وما زاد على ذلك فيه تكلف في الإقتداء^(١٣) به.

[٥٢٩/٢٤] مسألة: صلاة الرجل منفرداً خلف الصف

وقد قالوا^(١٤): يُكره للرجل أن يُصَلِّي منفرداً^(١٥) خلف الصف.
وذلك لحديث وابصة^(١٦)^(١٧) أن النبي ﷺ قال: (لا صلاة لمنفرد خلف)

(١) إبراهيم: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي الفقيه، مفتي الكوفة، تقدمت ترجمته (ص ٢٠٧)، هامش رقم (١٥).

(٢) في (م) : حماد.

(٣) همام: هو همام بن الحارث النخعي، الكوفي روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود، وروى عنه إبراهيم النخعي، وسليمان بن يسار وغيرهما، ثقة، عابد كان لا ينأى إلا هنيهة وهو قاعد، توفي بالكوفة زمن الحجاج. انظر: طبقات ابن سعد ١١٨/٦، تهذيب الكمال للزمري ٢٩٧/٣٠، تهذيب التهذيب لابن حجر ٥٨/١١.

(٤) في (م)، و (ك) : حذيفة.

(٥) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٦) الدُّكَّان: هي الدكة المبنية للجلوس عليها.

انظر: النهاية لابن الأثير ١٢٨/٢، مختار الصحاح للرازي ص ١٠٦، المصباح المنير للفيومي ص ١٠٤.

(٧) في (ك) : سليمان.

(٨) في (م) : على مكان والناس أسفل منه.

(٩) بهذا الإسناد، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٥٢٤) ٦٦/٢.

(١٠) وهي رواية عن أبي يوسف، واختاره الطحاوي.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٣، مختصر اختلاف العلماء للخصا ص ٢٢٩/١، الهداية للمرغيناني ٦٤/١.

(١١) في (م) : إن الإمام إذا كان.

(١٢) في (م) : ففيه تكليف الإقتداء به.

(١٣) في (م) : يكون.

(١٤) انظر: الأمل للشيبياني ١٩٧/١، مختصر اختلاف العلماء للخصا ص ٢٣٤/١، التحفة للسمرقندي ١٤٤/١.

(١٥) في (م) : وحده منفرداً.

(١٦) في (م) : واقصة.

(١٧) وابصة: وابصة بن معبد بن عتبة بن خزيمه الأنصاري الأسدي، أبو سالم، وفد على رسول الله ﷺ سنة تسع، كان قارئاً كثير البكاء، سكن الكوفة، ثم الحيرة ومات بالرقعة.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٧٢٤/٥، أسد الغابة لابن الأثير ٣٩٨/٥، الإصابة لابن حجر ٦٢٦/٣.

الصف (١).

فإن لم يجد فرجةً جازة (٢) لأنه موضعٌ عُذر؛ فصار كقيام المرأة خلف الصف.

[٥٣٠/٢٥] مسألة: الركوع دون الصف لمن أدرك الإمام راکعاً [

وقد قال محمد فيمن أدرك الإمام وهو راکع، ينبغي أن يأتي وعليه/ السكينة والوقار، ولا [٤٦/ب(س)] يعجل إلى الصلاة؛ حتى يصل إلى الصف (٣) فما أدرك صلى بالسكينة، وما فاتته قضى. وذلك: [١] لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا أتيتم الصلاة، فلا تأتوها وأنتم تسعون، ولكن اتتوها) (٤) وعليكم السكينة والوقار، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا (٥). [٤٢/ب(ك)] [٢] وروي أن [أبا بكر] (٦) (٧)

(١) حديث وابصة، أخرجه أحمد في المسند ٢٢٨/٤، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي وحده خلف الصف، برقم (٦٨٢) ٤٣٩/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده برقم (٢٣٠) ٤٤٥/١، وبرقم (٢٣١) ٤٤٨/١، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده برقم (١٠٠٤) ٣٢١/١، والدارمي ٢٩٤/١، والبيهقي في الكبرى ١٠٤/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٩٣/١، وغيرهم. قال الترمذي (السنن ٤٤٧/١): حديث وابصة حديث حسن. وقريباً من لفظ المؤلف، جاء من حديث علي بن شيبان رضي الله عنه: (أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل، فقال رسول الله ﷺ: (استقبل صلاتك، فلا صلاة لرجل فرد خلف الصف) أخرجه أحمد في المسند ٢٣/٤ واللفظ له، وابن ماجه برقم (١٠٠٣) ٣٢٠/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٩٤/١، وابن حبان في صحيحه برقم (٢٢٠٢) ٥٧٩/٥.

(٢) الأولى إذا لم يجد فرجة، وقف ينتظر من يدخل ليصف معه خلف الصف، فإن لم يدخل أحد، وخاف فوت الركعة، جذب من الصف إلى نفسه من يعرف منه علماً وحسناً الخلق، فإن لم ينجر إليه، وقف حيثئذ وحده. انظر: البدائع للكاظمي ٢١٨/١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٤٠، الفتاوى البزازية ٥٧/٤.

(٣) يكره لمن أتى والإمام راکع أن يركع دون الصف، وإن خاف الفوات، فلا يركع حتى يصل إلى الصف بسكينة ووقار؛ لأنه لا يخلو عن إحدى الكراهيتين: إما أن يتم الصلاة في الموضع الذي ركع فيه، فيكون مصلياً خلف الصفوف وحده، وإما أن يتصل بالصفوف، فيحتاج إلى المشي في الصلاة، وهو فعل مناف للصلاة. انظر: البدائع للكاظمي ٢١٨/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٤٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

(٤) في (م)، و (ك): وأنتم تسعون، واتتوها.

(٥) بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن الجارود في المنتقى برقم (٣٠٥).

وهو متفق عليه بلفظ: (وما فاتكم فأتوا)، البخاري في كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار برقم (٦٣٦) ٢١٣/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيًا، برقم (٦٠٢) ٤٢٠/١.

(٦) من (ك)، والمصادر. وفي الأصل: أبو بكر الصديق رضي الله عنه. وفي (م): أبا بكر رضي الله عنه.

(٧) أبو بكر: نفع بن الحارث بن كلدة الثقفي، مولى رسول الله ﷺ، وكان قد تدلى ببكرة من حصن الطائف، فاشتهر بأبي بكر، أسلم في غلمان من الطائف فأعتقهم رضي الله عنهم، نزل البصرة، وتوفي بها سنة (٥١هـ). انظر: الطبقات لابن سعد ١٥/٧، أسد الغابة لابن الأثير ٣٥/٦، الإصابة لابن حجر ٥٧١/٣.

- (١) - دخل المسجد ورسول الله (ﷺ) راکع، فكبر، ثم مشى (٢) إلى الصف، فلما فرغ رسول الله (ﷺ) قال له (٣): (زادك الله حرصاً ولا تَعُدْ) (٤).

[٥٣١/٢٦] مسألة: عدم إقامة الصلْب في الركوع والسجود

وقالوا (٥): يُكره للرجُل أن لا يُقيم (٦) صلَّبه في الصلاة (٧)، في الركوع والسجود (٨). (٩)
وعن أبي يوسف في (الإملاء) (١٠): إن لم يُقم صلَّبه (١١)، لم يُجزه (١٢).

وجه قولهم (١٣): إن الواجب / من الركوع والسجود ما يتناول الاسم، بظاهر [٦٤/ب(م)] والأخبار (١٤).

(١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (ك) .

(٢) في (م) : دخل المسجد فرأى النبي ﷺ .

(٣) في (ك) : ثم مضى .

(٤) قوله (راکع، فكبر، ثم مشى إلى الصف، فلما فرغ رسول الله ﷺ) : ساقطة من (م) .

(٥) قوله (له) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، برقم (٧٨٣) ١/٢٥٤.

(٧) في (م) : وقد قالوا .

(٨) في (م) : أن يقيم .

(٩) قوله (في الصلاة) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(١٠) ((وإنما خص الركوع والسجود؛ لأنهما مظنة التخفيف)) حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٢٤٩.

(١١) وبه قال أبو حنيفة ومحمد، وهذه المسألة مبنية على مسألة تعديل الأركان ؟

فَعندهما: إقامة الصلْب ليس بفرض، وهو واجب أو سنة، وعليه فالمفروض في الركوع هو أصل الاختناء، فإذا

لم يقم صلَّبه، أجزأه مع الكراهة، وهو الصحيح.

وقال أبو يوسف: هو فرض، فإذا لم يقم صلَّبه لم يُجزه.

انظر: التجريد للقدوري ٢/٥٢٥، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٣٣، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٢٤٩.

(١٢) انظر: النوادر لمعلّى بن منصور [مخطوط ل(٧٤/أ)]، التحفة للسمرقندي ١/١٣٣، الهداية للمرغيناني ١/٥١.

(١٣) قوله (صلَّبه) : ساقطة من (ك) .

(١٤) في (م) : لم يُجزئه .

(١٥) في (م) : وجه قولهما .

(١٦) أما ظاهر الكتاب، فقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ [الحج (٧٧)] وجه الدلالة: أن

الركن يتعلّق بالأدنى فيهما، والطمأنينة دوام عليه، والأمر بالفعل لا يقتضي الدوام عليه، ولا تجوز الزيادة على

الكتاب بخير الواحد. انظر: التحفة للسمرقندي ١/١٣٣، الهداية للمرغيناني ١/٥١، الاختيار للموصلي ١/٥٣.

(١٧) أما الأخبار، فمن ذلك ما روي في حديث ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال: (إذا ركع أحدكم وقال: سبحان

ربي العظيم، ثلاثاً، فقد تم ركوعه وذلك أدناه، وإذا سجد وقال: سبحان ربي الأعلى، ثلاثاً، فقد تم سجوده

وذلك أدناه) [سبقت تخريجه (ص ٤٩٠) هامش (٧)، المسألة رقم [٤٠٤/٢٩].

ووجه الكراهة^(١) قوله ﷺ: (لا صلاة لمن لم يُقيم^(٢) صَلْبِهِ في الركوع والسجود)^(٣).
 وجه قول أبي يوسف: [١] أن النبي ﷺ قال للأعرابي: (ثم اركع^(٤) حتى تطمئن رакعاً،
 ثم ارفع رأسك^(٥) حتى تطمئن قائماً)^(٦).
 [٢] ورُوي: (أن حذيفة رأى^(٧) رجلاً يُصلي ولم يُقيم^(٨) صَلْبِهِ
 في الركوع والسجود، فقال^(٩): منذ^(١٠) كم تُصلي؟ فقال^(١١): من كذا، وكذا سنة، فقال:
 صَلَّيْتَ مِنْ كَذَا، كذا سنة^(١٢)، لو مِتَّ على هذا لم تُمت على الفِطْرة)^(١٣).

[٥٣٢/٢٧] مسألة: قراءة القرآن في غير حال القيام في الصلاة

وقالوا^(١٤): يُكره أن يقرأ القرآن في غير حال القيام.^(١٥)

لما رُوي عن النبي ﷺ أنه نهي عن القراءة في الركوع والسجود، وقال: (أما الركوع
 فعظموا فيه الرب، وأما السجود فأكثرُوا فيه من الدعاء؛ فإنه قَمِينٌ)^(١٦) أن يُستجاب
 لكم^(١٧))^(١٨).

(١) في (م) : الكراهية

(٢) في (م) : لمن لم يقيم .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٣/٤، وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الركوع في الصلاة، برقم

(٨٧١) ٢٨٢/١، وابن خزيمة في صحيحه، برقم (٥٩٣) ٣٠٠/١، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢٩٥٧)

٢٥٦/١، صحيحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة برقم (٧١١) ١٤٤/١، وصحيح الترغيب برقم (٥٢٦) .

(٤) في (ك) : قال للأعرابي : اركع .

(٥) قوله (رأسك) : لم ترد في (م) .

(٦) سبق تخريجه (ص ٨٧) ، هامش (٣) ، المسألة رقم [٢/٢] .

(٧) في (ك) : أتني .

(٨) في (م) : يصلي لم يقيم . وفي (ك) : يصلي لم يقم .

(٩) في (م) ، و (ك) : فقال له .

(١٠) في (ك) : من كم تصلي .

(١١) في (م) : فقال الرجل .

(١٢) قوله (كذا سنة) : ساقطة من (ك) .

(١٣) أخرجه البخاري في مواضع، منها في كتاب الأذان، باب إذا لم يتم الركوع، برقم (٧٩١) ٢٥٦/١ .

(١٤) في (م) : وقد قالوا .

(١٥) ولو قرأ في حال الركوع، أو السجود لا تفسد .

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٤٤، البدائع للكاساني ١/٢١٨، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٥٤ .

(١٦) في (ك) : أخرى .

(١٧) في (م) : أن يستجاب لكم فيه .

(١٨) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود برقم (٢٠٧) ٤٧٩/١ (٣٤٨)

[٥٣٣/٢٨] مسألة: النفخ في الصلاة

وقد قالوا^(١): يُكره النفخ في الصلاة.

وذلك: [١] لما رُوِيَ في حديث عبد الله بن يزيد^(٢) أن النبي ﷺ قال: (أربع من الجفاء؛ أن ينفخ في الصلاة، وأن يمسخ جبهته قبل أن ينصرف من الصلاة^(٣))^(٤).
[٢] وفي حديث ابن عباس: (وأن يُؤول قائماً، وأن^(٥) يسمع المنادي فلا يُجيبه^(٦)).

وقد قال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٧)، ومحمد^(٨): إذا سُمِعَ النفخ قطع الصلاة^(٩).

وقال أبو يوسف: لا يقطع^(١٠)، إلا أن يُريد به

- (١) لا خلاف أن النفخ في الصلاة مكروه، والخلاف هل تفسد الصلاة أم لا ؟
انظر: مختصر اختلاف العلماء للجهضمي ٣٠١/١، التحفة للسمرقندي ١٤٥/١، البدائع للكاساني ٢١٨/١.
- (٢) عبد الله بن يزيد: هو عبد الله بن يزيد الخطمي الأوسي الأنصاري، أبو موسى، وهو جدّ عدي بن ثابت لأمه، له ولأبيه صحبة، شهد بيعة الرضوان صغيراً، وشهد مع عليّ مشاهدته، توفي وهو أمير على الكوفة لابن الزبير.
انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ١٢٣/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٤١٣/٣، الإصابة لابن حجر ٣٨٢/٢.
- (٣) قوله (من الصلاة): لم ترد في (ك).
- (٤) لم أقف عليه من حديث عبد الله بن يزيد، ولعله تصحيف، والمراد حديث عبد الله بن بريدة.
وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٤٩٦/٣، والبزار في مسنده (كشف الأستار ٥٤٧/١)، والطبراني في الأوسط ٤٧١/٦، والبيهقي في الكبرى ٢٨٦/٢، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه بريدة رحمه الله قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاث من الجفاء؛ أن يؤول الرجل قائماً، أو يمسخ جبهته قبل أن يفرغ من صلاته، أو ينفخ في سجوده).
نقل البيهقي في الكبرى (٢٨٦/٢) عن البخاري: هذا حديث منكر يضطربون فيه. قال الهيثمي في المجمع (٨٣/٢): ((رواه البزار، والطبراني في الأوسط، ورجال البزار رجال الصحيح)).
وأخرجه ابن أبي شبة في مصنفه، برقم (٤٧١٢) ٤٠٩/١، موقوفاً، عن ابن بريدة رحمه الله قال: (كان يقال: أربع من الجفاء؛ أن تمسخ جبهتك قبل أن تنصرف، أو تؤول قائماً، أو تسمع المنادي ثم لا تجيبه، أو تنفخ في سجودك) وبرقم (٦٥٤٧) ٦٧/٢ مختصراً، بلفظ: (كان يقال من الجفاء أن ينفخ الرجل في صلاته) قال الألباني في إرواء الغليل (٩٧/١): إسناده صحيح. انظر: نصب الراية للزيلعي ١٠١/٢، تنقيح الكلام لذكريا غلام ص ٣٨٠.
- (٥) في (ك): ولأن يسمع.
- (٦) أخرجه ابن أبي شبة في مصنفه، برقم (٤٧١٦) ٤٠٩/١، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٩٥٠٣) ٣٠٠/٩، عن عبد الله قال: (أربع من الجفاء: أن يصلّي الرجل إلى غير سترة، وأن يمسخ جبهته قبل أن ينصرف، أو يؤول قائماً، أو يسمع المنادي ثم لا يجيبه).
- (٧) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٨) قوله (محمد): ساقطة من (م).
- (٩) إذا كان النفخ مسموعاً فسدت صلاته، سواء أراد به التأنيف والتضجر، أو لم يرد، قال في التحفة (١٤٥/١): ((والصحيح قولهما؛ لأن الكلام في العرف حروف منظومة مسموعة، وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان وقد وجد)). انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١٢/١، التحفة للسمرقندي ١٤٥/١، البدائع للكاساني ٢١٨/١.
- (١٠) في (ك): لا تنقطع.

وجه قولهما: [١] قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾ (٢) فسمّاه قولاً.
[٢] وفي حديث أمّ سلمة أن النبي ﷺ قال: (من نفخ في صلاته (٣) فقد تكلم) (٤).
[٣] ولأنه كلامٌ يدلّ على معنى مفهوم؛ وهو الكراهة.

وجه قول أبي يوسف: أن النبي ﷺ قال: (أربع من الجفاء - وذكر فيها (٥) - التّفخ في الصلاة) (٦)، فظاهره يقتضي الكراهة.

[٥٣٤/٢٩] [مسألة: الخشوع في الصلاة]

وقد قال أصحابنا (٧): ينبغي للرجل إذا دخل في الصلاة أن يخشع فيها.
لأن الله سبحانه (٨) وتعالى مدح الخاشعين في صلاتهم. (٩)

[٥٣٥/٣٠] [مسألة: موضع البصر في الصلاة]

ويكون منتهى بصره في قيامه إلى موضع جوده (١١)، (١٢) وفي ركوعه إلى أصابع
وفي سجوده إلى طرف

(١) وفي التحفة (١٤٥/١) أنه رجع عنه وقال: لا تفسد صلاته مطلقاً، سواء أراد به التأليف، أو لم يرد؛ لأنه ليس بكلام في عرف الناس؛ بل هو بمنزلة السعال، والتنحّج.

انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٣٠١/١، البدائع للكاساني ٢١٨/١، إمداد الفتاح للشمري ٣٦١

(٢) في (م)، و (ك): ولا تقل. وهو خطأ.

(٣) سورة الإسراء، الآية رقم (٢٣).

(٤) في (م): في الصلاة.

(٥) أخرجه النسائي في الكبرى، في كتاب السهو، باب النهي عن التّفخ في الصلاة، برقم (٥٤٨) ١/١٩٦.

(٦) في (م): وذكر منها.

(٧) سبق تخرّجه (ص ٥٩٨)، هامش (٤).

(٨) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٤١/١، البدائع للكاساني ٢١٥/١، المختار للموصلي ٤٨/١.

(٩) قوله (سبحانه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [سورة المؤمنون (١-٢)]

(١١) في (م): في حال قيامه إلى موضع السجود.

(١٢) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٨/١، مختصر الطحاوي ص ٢٧، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٠٠/١.

(١٣) أو إلى قدميه، أو إلى ظهر قدميه.

أنفه^(١)،/ (٢) فإذا جلس نظر^(٣) إلى حجّره^(٤).

وجملة ذلك، أن المستحب^(٥) أن لا يتكلّف النظر في صلاته إلى شيء، ومن أُرسل طرفه من غير تكلّف، وقع بصره في هذه الأحوال على هذه المواضع؛ فكان أولى^(٦).

[٥٣٦/٣١] مسألة: الصلاة على الطنافس

وقد قالوا^(٧): لا بأس بالصلاة على الطنافس^(٨)، وبُسط الشَّعر، واللَّبَد^(٩) (١٠)، وسائر الأمتعة.

وعن مالك^(١١): أنه يُكره^(١٢) السجود على الطنافس، وبُسط الشَّعر، ولم يرَ بأساً بالقيام عليها.

= انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٤١، البرهان للطرابلسي ص ٣٧١.
(١) في (ك): إلى مرافقه.

(٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، المختار للموصلي ١/٤٨، البرهان للطرابلسي ص ٣٧١.
(٣) في (ك): فإذا جلس يكون نظره.

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٣٦، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٤١.
قال في البرهان للطرابلسي (ص ٣٧١): وفي التسليمتين إلى منكبيه.

(٥) قوله (أن المستحب): ساقطة من (م).

(٦) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٧) اتفقوا على جواز الصلاة على الأرض، واختلفوا في كراهة الصلاة على الطنافس وغير ذلك مما يقعد عليه على الأرض، أو على ما تنبت الأرض، كالخصير، والحشيش؟

ف عند الحنفية: الأفضل الصلاة على الأرض بلا حائل، أو على ما تنبت الأرض، ولا بأس بالصلاة على الطنافس انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/٥٢، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٢٢٣، المراقي للشمري ١/٣٧١ وبه قال الشافعية، والحنابلة.

انظر للشافعية: البيان للعمري ٢/١٠١، المجموع للنووي ٣/١٦٤، أسنى المطالب للأصمعي ١/٥٢٣.

وللحنابلة: كتاب الإرشاد للشريف ص ٨٤، المغني لابن قدامة ١/٧٦٠، الفروع لابن مفلح ١/٤٨٦.

(٨) الطنافس: جمع طنفسة بفتح الطاء وكسرها، وفي النهاية (٣/١٤٠): بكسر الطاء والفاء وبضمهما، وبكسر الطاء وفتح الفاء، البساط الذي له غمّل رقيق، وقيل: هو ما يُجعل تحت الرّجل على كتفي البعير.

انظر: النهاية لابن الأثير ٣/١٤٠، مختار الصحاح للرازي ص ١٩٣، المصباح المنير للفيومي ص ١٩٤.

(٩) في (م)، و (ك): واللبود.

(١٠) اللَّبَدُ: ما يتكبد من شَّعر، أو صوف.

انظر: النهاية لابن الأثير ٤/٢٢٤، المغرب للمطرزي ص ٢٣٠، المصباح المنير للفيومي ص ٢٨٢.

(١١) يكره تنزيهاً السجود على الطنافس، والبسط، أو على ما لا تنبت الأرض، أو مما فيه سرف ورفاهية.

انظر: المدونة لسحنون ١/٧٥، بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٩١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٥٨.

(١٢) في (م): وعن مالك رضي الله عنه يكره.

والدليل على جوازه:

- [١] ما رَوَى [أبو عون] ^(١) الثقفي ^(٢): (أن النبي ﷺ صَلَّى على فروة مذبوغة) ^(٣).
- [٢] ورُوِيَ: (أنه ﷺ ^(٤) كان يُصَلِّي على حصير) ^(٥).
- [٣] وعن ابن عباس: (أنه صَلَّى على طنفسة) ^(٦).
- [٤] وعن أبي الدرداء ^(٧) ^(٨) مثله. ^(٩)
- [٥] وقد رُوِيَ عن ^(١٠) ابن عباس: (أن النبي ﷺ صَلَّى على بساط) ^(١١).
- [٦] وعن علي - عليه السلام -: (أنه صَلَّى على مِسْحٍ) ^(١٢) ^(١٣).

[٤٧/أ(س)]

[٤٣/أ(ك)]

- (١) من (ك)، والمصادر. وفي الأصل: ابن عون. وفي (٢) أبو غوينة.
- (٢) أبو عون الثقفي: هو محمد بن عبيد الله بن سعيد، أبو عون الثقفي الكوفي الأعور، ثقة، روى عن أبيه، وجابر ابن سمرة، وغيرهم، روى عنه سفيان الثوري، وشعبة، وغيرهما، توفي في سنة (١١٠ هـ).
- انظر: الطبقات لابن سعد ٣١٢/٦، تهذيب الكمال للمزي ١٥٥/٣٤، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٨٦/٩.
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٠٨٠) ٣٥٥/١ عن وكيع، عن يونس بن الحارث، عن أبي عون، به.
- وأخرجه أحمد في المسند ٢٥٤/٤، وابن سعد في الطبقات ٤٦٧/١، والمزي في تهذيب الكمال ٥٣/١٩.
- من طريق يونس بن الحارث الطائفي، عن أبي عون، عن أبيه، عن المغيرة بن شعبة، به.
- وفي العلل للدارقطني (١٣٤/٧): ((وسئل عن حديث أبي عون الثقفي، عن أبيه، عن المغيرة، عن النبي ﷺ: (أنه كان يُصَلِّي على الحصير، والفروة المذبوغة) فقال: حَدَّثَ به يونس بن الحارث الطائفي، واختلف عنه، فرواه أبو أحمد الزبيري، عن يونس عن أبي عون؛ واسمه محمد بن عبيد الله بن سعيد، عن أبيه، عن المغيرة، وخالفه أبو نعيم ومعاوية بن هشام وعبد العزيز بن أبان، فرووه عن يونس، عن أبي عون، عن المغيرة لم يذكروا أباه، ولعل هذا من يونس، مرة يُرسله، ومرة يسنده، وليس بالقوي)).
- (٤) في (٢): وروي أن النبي كان.
- (٥) من حديث أنس عليه السلام، أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، برقم (٣٨٠) ١٤٣/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات، برقم (٦٥٨/٢٦٦) ٤٥٧/١.
- (٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٤٠٤٥) ٣٥١/١.
- (٧) في (ك): وعن أبي الدرداء وجابر مثله.
- (٨) أبو الدرداء: مشهور بكنيته، اختلف في اسمه واسم أبيه، والمشهور عويمر بن عامر بن مالك الأنصاري الخزرجي شهد أحداً وما بعدها، قال ﷺ: (أبو الدرداء حكيم أمي)، نزل دمشق وتولى قضائها، توفي بها زمن عثمان.
- انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢٩٨/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٩٤/٦، الإصابة لابن حجر ٤٥/٣.
- (٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٤٠٤٤) ٣٥١/١.
- (١٠) في (٢)، و (ك): وقد روى ابن عباس.
- (١١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٠٤٣) ٣٥١/١.
- (١٢) المِسْحُ: البلاس، والجمع أمْسَاحٌ، ومُسْوحٌ. وفي المغرب (ص ٢٣٨): ((والمِسْحُ، بالكسر واحد المَسْوح، وهو بلاس الرهبان))، والبلاس جمع بُلَس بضمين، لباس.
- انظر: المغرب للمطرزي ص ٢٣٨، مختار الصحاح للرازي ص ٢٩٤، المصباح المنير للفيومي ص ٢٩٥.
- (١٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٠٣٨) ٣٥١/١.

[٧] وعن عبد الله^(١)، وأبي الدرداء^(٢)، وجابر^(٣) مثله.

[٥٣٧/٣٢] [مسألة: الصلاة على السجادة]

وأما السجود على المصلي، فجائز.^(٥)

لما روت ميمونة: (أن النبي ﷺ^(٦) كان يسجد على الخمرة^(٧)).

[٥٣٨/٣٣] [مسألة: الصلاة في ثوب واحد]

وقال^(٨) أصحابنا^(٩): لا بأس بالصلاة في ثوب واحد.

وذلك: [١] لما روى^(١٠) [عمر]^(١١) بن أبي سلمة^(١٢) قال: (دخلتُ على رسول الله

وهو يُصلي في ثوب واحد، وقد خالف بين طرفيه^(١٣)).

[٢] وقال أبو الدرداء: (صلى بنا رسول الله ﷺ في ثوب^(١٤) متوشحاً به، وقد

خالف بين طرفيه^(١٥)).

(١) في (م)، و (ك): وعن أبي عبد الله.

(٢) هو عبد الله بن مسعود ﷺ. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٠٤١) ٣٥١/١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٠٣٩) ٣٥١/١.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٠٣٧) ٣٥١/١.

(٥) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٥٢/١، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٢٣/١، المراقي للشنيرلالي ص ٣٧١.

(٦) في (ك): لما روت ميمونة عن النبي ﷺ أنه كان.

(٧) متفق عليه، البخاري في كتاب الصلاة، باب الصلاة على الخمرة، برقم (٣٨١) ١٤٣/١، ومسلم في كتاب

المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير، وخمرة، وثوب وغيرها من

الطاهرات، برقم (٥١٣/٢٧٠) ٤٥٨/١.

(٨) في (م)، و (ك): وقد قال.

(٩) انظر: التحفة للسمرقندي ١٤٦/١، البدائع للكاساني ٢١٩/١، الاختيار للموصلي ٤٥/١.

(١٠) في (م)، و (ك): لما روي عن.

(١١) من (م)، و (ك)، ومصادر الحديث. وفي الأصل: عمرو، وهو خطأ.

(١٢) عمر بن أبي سلمة: عمر بن أبي سلمة، واسم أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي، أبو حفص، ربيب

النبي ﷺ، أمه أم المؤمنين أم سلمة، ولد بالحيشة في السنة الثانية وقيل قيل ذلك، توفي بالمدينة سنة (٨٣هـ).

انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢٤٥/٣، أسد الغابة لابن الأثير ١٦٩/٤، الإصابة لابن حجر ٥١٩/٢.

(١٣) قريباً من هذا اللفظ، أخرجه ابن حبان في صحيحه، برقم (٢٢٩٣) ٧٠/٦.


وهو متفق عليه، البخاري في كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به، برقم (٣٥٤) ١٣٥/١،

ومسلم في كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه، برقم (٥١٧/٢٧٨) ٣٦٨/١، بلفظ: (أن

النبي ﷺ صلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه) وهذا لفظ البخاري.

(١٤) في (م): في ثوب واحد.

(١٥) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب الصلاة في الثوب الذي يجامع فيه، برقم (٥٤١) ١٨٠/١ =

[٣] وفي حديث عبادة^(١) (٢) -  (٣) -: (صلى بنا رسول الله ﷺ في شملة^(٤)، وقد توشَّح بها، وعقدها^(٥) بين كتفيه^(٦)).

[٤] ورُوي أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال^(٧): أيصلي الرجل في ثوب واحد؟ فقال^(٨): (أوكلكم يجد ثوبين^(٩)).

[٥] وقد رُوي عن^(١٠) ابن عمر - رضي الله عنهما^(١١) -: (أنه رأى رجلاً^(١٢) يصلي في ثوب واحد، فقال: رأيت^(١٣) لو أرسلتكَ في حاجة، أكنتَ منطلقاً في ثوب واحد^(١٤)؟ فقال: لا، فقال: فالله أحق أن يُترنن له^(١٥)، وفي رواية أخرى: (الله أحق أن

= والطبراني في مسند الشاميين، برقم (١١٩٦) ٢/٢٠٧، وابن سعد في الطبقات ١/٤٦٣، وابن عدي في الكامل ٢/٣٢٤. حسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، برقم (٤٣٩) ١/٨٩.

(١) في (م) : عبادة بن الصامت.
(٢) عبادة بن الصامت: عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي، شهد العقبة الأولى والثانية، وشهد بدرًا وما بعدها، أقام بحمص يُعلِّمهم القرآن، وهو أول من ولي القضاء بفلسطين، توفي بها سنة (٣٤هـ).
انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢/٣٥٥، أسد الغابة لابن الأثير ٣/١٥٨، الإصابة لابن حجر ٢/٢٦٨.

(٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .
(٤) الشِّمْلَة: كساء صغير يُترنن به، أو يُتغطى به ويُتلفف فيه، والجمع شملات.
انظر: الفائق للزخشي ٢/٢٥٤، النهاية لابن الأثير ٢/٥٠١، المصباح المنير للفيومي ص ١٦٨،
(٥) قوله (عقدها) : ساقطة من (م) .

(٦) أخرجه ابن ماجه في كتاب اللباس، باب لباس رسول الله ﷺ، برقم (٣٥٥٢) ٢/١١٧٦، ضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه، برقم (٧٧٩) ص ٢٨٩.
(٧) قوله (فقال) : لم ترد في (م) .

(٨) في (م) : فقال النبي ﷺ. وفي (ك) : فقال ﷺ.
(٩) متفق عليه، البخاري في كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به، برقم (٣٥٨) ١/١٣٦، وباب الصلاة في القصيص والسرراويل والثَّيَّان والقباء، برقم (٣٦٥) ١/١٣٨، ومسلم في كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه، برقم (٥١٥/٢٧٥) ١/٣٦٧.

(١٠) في (ك) : وعن ابن عمر.
(١١) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (م)، و (ك) .
(١٢) هو نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما، كما هو في مصادر الحديث وسيأتي.

(١٣) في (م)، و (ك) : رأيت.
(١٤) قوله (في ثوب واحد) : ساقطة من (م) .
(١٥) أخرجه أبو داود مختصراً، في كتاب الصلاة، باب إذا كان الثوب ضيقاً يترنن به، برقم (٦٣٥) ١/٤١٨،

والبيهقي في الكبرى ٢/٢٣٥، وابن خزيمة في صحيحه، برقم (٧٦٦) ١/٣٧٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٧٧، وابن عدي في الكامل ٤/٢٩٦، وابن عبد البر في التمهيد ٦/٣٧١، عن نافع قال: رأي ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد، فقال: ألم أكن أكسك ثوبين؟ قال قلت: بلى، قال: رأيت لو أرسلتكَ في حاجة أكنتَ منطلقاً في ثوب واحد؟ قلت: لا، قال: فالله أحق أن ترنن له، ثم قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول (إذا لم يكن لأحدكم إلا ثوب واحد، فليشد به حقه، ولا يشتمل به اشتمال اليهود)، قال النووي في =

يرى له^(١)، وهذا الخير المراد به الأولى.

[٦] وقد روي عن ابن عباس، وعلي^(٢) عن النبي ﷺ أنه^(٣) قال: (إذا كان ثوبك واسعاً، فأتشيع به، وإن كان ضيقاً، فاتزر به)^(٤).

[٥٣٩/٣٤] مسألة: الصلاة في السراويل مكشوف العاتقين

وكذلك روي/ عن أبي حنيفة^(٥) - ﷺ^(٦) - فيمن صلى في سراويل، أنه يُجزئه، وقد [٦٥/ب(م)] أساء،^(٧) وهو قول أبي يوسف^(٨).

وقال محمد^(٩): الأولى أن يُصلي في ثوبين؛^(١٠) إزار ورداء^(١١).

[١] وقد روى أبو هريرة: (أن النبي ﷺ هَيَّ أن يُصلي الرجل في ثوب واحد، ليس على عاتقه شيء)^(١٢).

[٢] وعن النخعي: (كانوا^(١٣) يكرهون إعراء)

= المجموع (١٧٣/٣): إسناده صحيح. وانظر: الثمر المستطاب للألباني ٢٨٧/١.

(١) قوله (يُتَزَيَّن له، وفي رواية أخرى: الله أحق أن): ساقطة من (م).

قوله (وفي رواية أخرى: الله أحق أن يرى له): ساقطة من (ك).

(٢) في (م): وقد روى ابن عباس، وعلي رضي الله عنهما.

(٣) في (ك): وقد روى عن ابن عباس، وعن علي أن النبي ﷺ قال.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣١٦٤) ٢٧٦/١.

وهو متفق عليه من حديث جابر، أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب إذا كان الثوب ضيقاً، برقم

(٣٦١٩) ١٣٦/١، ومسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل، برقم (٣٠١٠/٧٤) ٢٣٠٦/٤

بلفظ: (فإن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به) وهذا لفظ البخاري.

(٥) انظر: التحفة للسمرقندي ١٤٦/١، بدائع الصنائع للكاساني ٢١٩/١، الاختيار للموصلي ٤٥/١.

(٦) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) قال الطحاوي (شرح معاني الآثار/٣٨٢): ((وهذا عندنا على الوجود معه لغيره، فإن كان لا يجد غيره، فلا

بأس بالصلاة فيه، كما لا بأس في الثوب الصغير متزراً به)).

(٨) انظر: التحفة للسمرقندي ١٤٦/١، بدائع الصنائع للكاساني ٢١٩/١، الاختيار للموصلي ٤٥/١.

(٩) انظر: التحفة للسمرقندي ١٤٦/١، بدائع الصنائع للكاساني ٢١٩/١، الاختيار للموصلي ٤٥/١.

(١٠) لا خلاف أن الصلاة في ثوبين، أفضل لمن قدر على ذلك، ووسع الله تعالى عليه.

انظر: البدائع للكاساني ٢١٩/١، المختارات للمرغيناني ص ٣٣٧، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٤٩

(١١) قوله (ورداء): ساقطة من (م).

(١٢) متفق عليه، البخاري في كتاب الصلاة، باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه، برقم (٣٥٩)

١٣٦/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه، برقم (٥١٦/٢٧٧) ٣٦٨/١،

بلفظ: (لا يُصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء) وهذا لفظ مسلم.

(١٣) في (م): أنهم كانوا.

المناكب (١).

[٣] قال (٢): (وكان الرجل من أصحاب محمد ﷺ (٣) إذا لم يجد رداءً طرح على عاتقه عقلاً (٤) (٥).

[٥٤٠/٣٥] [مسألة: الصلاة في القميص]

وعن أبي يوسف (٦) سألت أبا حنيفة - ﷺ (٧) - عن الرجل يُصلي في القميص (٨) الذي يشف، قال: لا يُجزئه، (٩) فإذا كان صفيقاً لا يشف، أجزأه. (١٠)
وذلك لما روي عن النبي ﷺ: (أنه (١١) هـ أن يُصلي الرجل في ثوب واحد يُفصي (١٢) بفرجه إلى السماء (١٣).

[٥٤١/٣٦] [مسألة: الصلاة في قميص محلول الإزرار وليس عليه إزار]

وروي أبو يوسف عن أبي حنيفة: فيمن صلى في قميص محلول الإزرار، وليس عليه إزار، قال (١٤):

- (١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٣٥١٢) ٣٠٧/١، عن إبراهيم النخعي قال: (كانوا يكرهون إعراء المناكب في الصلاة)، وذكره العراقي في طرح الشريب ٢٠٩/٢.
- (٢) القائل هو إبراهيم بن الحارث التيمي. (مصنف عبد الرزاق (١٤٠٧)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٥١١)).
- (٣) قوله (ﷺ): لم ترد في (ك).
- (٤) العقال: هو الحبل الذي يُعقل به، أو يُشد به البعير حتى لا يشرد، وجمعه عُقل.
- انظر: غريب الحديث لابن الجوزي ١١٨/٢، النهاية لابن الأثير ٢٨٠/٣، المصباح المنير للقيومي ص ٢١٩.
- (٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (١٤٠٧) ٣٦٢/١، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٥١١) ٣٠٧/١.
- (٦) في (م): وروي عن أبي يوسف أنه قال.
- (٧) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٨) في (م): في التوب.
- (٩) انظر: التحفة للسمرقندي ١٤٦/١، البدائع للكاساني ٢١٩/١، الاختيار للموصلي ٤٥/١.
- (١٠) انظر: التحفة للسمرقندي ١٤٦/١، البدائع للكاساني ٢١٩/١، الاختيار للموصلي ٤٥/١.
- (١١) في (م): وذلك لما روي عن رسول الله ﷺ أنه هـ. وفي (ك): وذلك لما روي أن النبي ﷺ هـ.
- (١٢) في (م): يقصر.
- (١٣) أخرجه البخاري في مواضع، منها في كتاب موافيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، برقم (٥٨٤) ١٩٨/١، من حديث أبي هريرة ؓ بلفظ: (أن رسول الله ﷺ هـ عن بيعتين، وعن لبنتين، وعن صلاتين، هـ عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، وعن اشتغال السماء، وعن الاحتباء في ثوب واحد يُفصي بفرجه إلى السماء، وعن المنابذة، والملاسة).
- (١٤) قوله (قال): لم ترد في (ك).

إن كان لو نظر رأى^(١) عورته بعينه^(٢) من زيقه^(٣)؛ لم تجز صلاته، وإن كان لو نظر لم يشاهد عورته؛ جازت صلاته.^(٤)

وذلك: [١] لما روي عن سلمة بن الأكوع^(٥) قال: قلت للنبي ﷺ: إني^(٦) أكون في الصيد فأصلي^(٧) في قميص واحد^(٨)، قال: (زرّه^(٩) ولو بشوكة)^(١٠).
[٢] وعن يحيى بن أبي كثير^(١١): (أن النبي ﷺ هي أن يصلي الرجل في قميص محلول الإزار؛ مخافة أن يرى فرجه إذا ركع)^(١٢).

(١) قوله (رأى): ساقطة من (م).

(٢) في (م)، و (ك): رأى عورة نفسه.

(٣) في (م): ريقه.

(٤) انظر: التحفة للسمرقندي ١/١٤٦، البدائع للكاساني ١/٢١٩، الاختيار للموصلي ١/٤٥.

(٥) سلمة بن الأكوع: سلمة بن عمرو بن سنان الأكوع الأسلمي، أبو إياس، بايع تحت الشجرة، أول مشاهدته الحديبية، كان شجاعاً رامياً عداً، تحول إلى الربذة بعد مقتل عثمان، وتزوج بها، توفي سنة (٧٤هـ) بالمدينة. انظر: طبقات ابن سعد ٤/٣٠٥، أسد الغابة لابن الأثير ٢/٥١٧، الإصابة لابن حجر ٢/٦٦.

(٦) قوله (إني): لم ترد في (م)، و (ك).

(٧) في (م): أفأصلي.

(٨) قوله (واحد): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) في (م): زرّه.

(١٠) أخرجه أحمد في المستدرك ٤/٤٩، والبخاري تعليقاً في كتاب الصلاة، باب وجوب الصلاة في الثياب ١/١٣٤،

وأبو داود في كتاب الصلاة، باب في الرجل يصلي في قميص واحد، برقم (٦٣٢) ١/٤١٦، والنسائي في الصغرى، في كتاب القبلة، باب الصلاة في قميص واحد، برقم (٧٦٥) ٢/٧٠، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٤٧٩) ١/٣٠٤، والبيهقي في الكبرى ٢/٢٤٠، والحاكم في المستدرک ١/٢٥٠، وقال: حديث صحيح ووافقه الذهبي. حسنه النووي في المجموع (٣/١٧٤)، والألباني في الإرواء (٢٦٨) ١/٢٩٥.

(١١) يحيى بن أبي كثير: هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، من صغار التابعين، من أهل البصرة ثم تحول إلى اليمامة، إمام ثقة، كثير الإرسال، ولا يروي إلا عن ثقة، توفي سنة (١٢٩هـ)، وقيل: (١٣٢هـ). انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١/١٢٨، طبقات المدلسين لابن حجر ص ٣٦، تقريب التهذيب له ص ٥٩٦.

(١٢) ذكره البيهقي في الكبرى ٢/٢٤٠ وقال: ((وروى عبد الله بن المبارك، عن ابن جريج قال: حدثت عن يحيى بن أبي كثير: أن النبي ﷺ هي أن يصلي الرجل في قميص محلولة أزاره مخافة أن يرى فرجه إذا ركع حتى يزوره)) قال يحيى: إذا لم يكن عليه أزار)) قال البيهقي: وهذا وإن كان منقطعاً فهو موافق للموصول قبله. قال الألباني: مرسل، ومنقطع. (التمر المستطاب ١/٢٩٧).

[فصل: في الحدث في الصلاة]

قال - رحمه الله^(١) - : فإن سبقه الحدث^(٢)، انصرف^(٣)،^(٤) فإن كان إماماً استخلف، وتوضأ وبني على صلاته، والاستئناف أفضل. وهذه الجملة تشتمل على مسائل:

[٥٤٢/١] مسألة: أثر الحدث السابق قبل القعود قدر الشاهد في البناء على صلاته

منها: أن ينصرف/ ويتوضأ، ويبنى على صلاته؛^(٥) استحساناً.^(٦) والقياس أن لا يبنى ويستأنف^(٧)،^(٨) وبه قال الشافعي^(٩) - رحمه الله^(١٠) - .

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) .

(٢) في (م) ، و (ك) : وإن سبقه حدث .

(٣) في (ك) : حدث عليه، خرج .

(٤) من سبقه الحدث: هو من أحدث من غير قصده؛ بأن سال من أنه دم، أو خرج منه ريح وشو ذلك .

أما لو أحدث عمداً أثناء صلاته، فقد فسدت صلاته، ومنع من البناء بالإجماع، قال في التحفة (٢١٩/١) :

((أجمع العلماء أن الحدث العمد مفسد للصلاة، مانع من البناء))، فمضى ما أحرم المرء بالصلاة متطهراً، ثم

أحدث في أثناءها عمداً، فقد بطلت طهارته، وصلاته، والبناء على ما سبق إذا تطهر وعاده، ومتابعة المأموم له لو

كان إماماً، سواء كان المحدث منفرداً، أو إماماً، أو مأموماً، ذكر صلاته أو نسيها، باتفاق العلماء .

انظر: التحفة للسمرقندي ٢١٩/١، البدائع للكاساني ٢٢٠/١، رد المحتار لابن عابدين ٦٠٣/١ .

(٥) المسألة مفروضة فيمن سبقه الحدث قبل التشهد الأخير، أو القعود قدره، أما لو سبقه الحدث، أو أحدث عمداً

بعد التشهد الأخير، أو القعود قدره، فسيأتي الكلام فيه في المسألة رقم [٥٦٨/١٥]، والمسألة رقم [٥٦٩/١٦]

انظر: الدرر للحصكفي ٦٠٣/١، حاشية ابن عابدين ٦٠٣/١، آثار الحدث لطاهر بوباء ٤٤٦/١ .

(٦) قال في التحفة (٢١٩/١) : وهو مذهب أصحابنا .

انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٢، التجريد للقندوري ٦١٩/٢، الهداية للمرغيناني ٥٩/١ .

وهو قول الشافعي في القديم، ورواية للحنابلة .

انظر للشافعية: حلية العلماء للقفال ١٥١/٢، التهذيب للبغوي ١٦١/٢، المجموع للنووي ٧٦/٤ .

وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٤١/١، المغني لابن قدامة ٧٨٠/١، الفروع لابن مفلح ٤٠١/١ .

الكلام في البناء لمن سبقه الحدث في صلاته، تقرير للقول بصحتها، فمن قال بصحتها أجاز البناء مطلقاً، أو

مقيداً، ومن قال بطلانها منعه مطلقاً . انظر: آثار الحدث لطاهر بوباء ٤٧٠/١ .

(٧) في (م) : ويستأنف الصلاة .

(٨) وهو قول زُفر . انظر: التجريد للقندوري ٦١٩/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢١٩/١، الهداية للمرغيناني ٥٩/١ .

(٩) وهو قول الشافعي الجديد، وهو الصحيح .

انظر: الباب للمحاملي ص ١٠٦، حلية العلماء للقفال ١٥١/٢، المجموع للنووي ٧٦/٤ .

وبه قال المالكية، والحنابلة على الصحيح من المذهب، وفي رواية عندهم أنه مخير بين البناء والاستئناف .

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ٣٢٢/١، الكافي لابن عبد البر ص ٥٢، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٧٠ .

وللحنابلة: الإرشاد للشريف ص ٨٨، المغني لابن قدامة ٧٨٠/١، الفروع لابن مفلح ٤٠١/١ .

(١٠) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

وجه الاستحسان: [١] ما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (من قاء في صلاته، أو رعف، وأمدى^(١)؛ فليصرف، وليتوضأ، وليبن على ما مضى من صلاته^(٢)؛ ما لم يتكلم^(٣)).

[٢] وقد رُوِيَ/ البناء عن علي^(٤) وعن أبي بكر^(٥) وعمر^(٦) [٤٣/ب(ك)]

- - (٧).

[٣] ولأنه حَدَثٌ موجه الوضوء، طرأ على صلاته بغير فعلٍ مُحدثٍ؛

[٦٦/أ(٢)]

فلم تُمنع من^(٨) البناء، كدم/ الاستحاضة.

فإن قيل: رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا فسا أحدكم وهو في الصلاة^(٩)، فليصرف، وليتوضأ، وليُعيد الصلاة^(١٠)).

قيل له: ذكر النبي ﷺ فعلاً مضافاً إليه، وذلك يقال فيما اعتمده، فأما ما جاء غالباً فإنه لا يضاف إليه، والخلاف في ذلك.

فإن قيل: حَدَثٌ يمنع المضي في الصلاة؛ فمَنْع^(١١) الاستدامة، كالحديث^(١٢) العمد.

(١) في (م): ما روي أن النبي ﷺ قال: من قاء، أو رعف في صلاته، أو أمدى.

(٢) في (ك): وليبن على صلاته.

(٣) سبق تخرجه (ص ١٣٥) هامش (٩)، المسألة رقم [٤٠/٧].

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٥٩٠٤) ١٣/٢ عن عليّ ﷺ قال: (إذا وجد أحدكم في بطنه ذراً، أو قيئاً، أو رعافاً، فليصرف فليتوضأ، ثم لين على صلاته ما لم يتكلم).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٥٩٠٠) ١٣/٢.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٥٨٩٩) ١٣/٢ عن عمر بن الخطاب ﷺ، في الرجل إذا رعف في الصلاة؟ قال: (ينفلت فيتوضأ، ثم يرجع فيصلّي، ويعتمد بما مضى).

(٧) في (م): عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، ﷺ أجمعين. وفي (ك): عن علي، وأبي بكر، وعمر، ﷺ.

(٨) في (م): ولا فعل يمنعه البناء.

(٩) في (م): إذا قاء أحدكم في صلاته.

(١٠) أخرجه أحمد في المسند ٨٦/١، وأبو داود - واللفظ له - في كتاب الطهارة، باب من يحدث في الصلاة، برقم (٢٠٥) ٥٣/١، والترمذي في كتاب الرضاع، باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن، برقم (١١٦٤) ٤٦٨/٣، والنسائي في الكبرى في كتاب عشرة النساء، باب آداب إتيان النساء، ذكر حديث عليّ بن طلحة في

إتيان النساء في أدبارهن، برقم (٩٠٢٣-٩٠٢٦) ٥/٣٢٤-٣٢٥، والدارقطني ١/١٥٣، والبيهقي في الكبرى

٢/٢٥٥، والدارمي ١/٢٦٠، وعبد الرزاق في مصنفه برقم (٥٢٩) ١/١٣٩، وابن حبان في صحيحه برقم

(٢٢٣٧) ٨/٦، قال الترمذي: حديث عليّ بن طلحة حديث حسن. وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود،

برقم (٣٥) ص ١٩، وضعيف سنن الترمذي، برقم (١١٨٠/٢٠١) ص ١٣٦.

(١١) في (م): حدث بمنع من المضي في الصلاة فيمنع.

(١٢) في (ك): كحدث.

قيل له: . يبطل بالأمة إذا أعتقت وهي في الصلاة؛ فإنها تُغطّي رأسها وتبني، وإن لم يجز ابتداء الصلاة مع ذلك.

. وكذلك من وقع على ثوبه نجاسة وهو في الصلاة؛ فإنه يُلقبها ويبي. (١)
وأما حدث (٢) العمد فإنه حصل بفعله؛ فلم يُعذر فيه، وما سبقه حصل (٣) بفعل الله، (٤) (٥)
بغير فعله؛ (٦) فجاز أن يكون معذوراً (٧). (٨)

[٥٤٣/٢] مسألة: شرط جواز البناء لمن سبقه الحدث

ومنها: أن البناء إنما يصح ما لم يفعل ما ينافي الصلاة، مما (٩) له منه بُد. (١٠)
وذلك (١١) لقوله ﷺ: (ما لم يتكلم) (١٢)؛

(١) انظر: التجريد للقندوري ٢/٦٢٠، وفيه أن تكون النجاسة يابسة.

(٢) في (م) : حديث.

(٣) قوله (حصل) : ساقطة من (ك) .

(٤) في (م) : وأما إذا سبقه فقد حصل بفعل من جهة الله تعالى . وفي (ك) : بفعل الله تعالى .

(٥) ضابط الأحداث التي يجوز البناء فيها عند الحنفية، أن يكون سماوياً، موجباً للوضوء، معتاداً في الوقوع.

والحدث السماوي هو المراد بالسبق، مما لا اختيار للعبد فيه، ولا في سببه، فخرج بهذا القيد، الحدث العمد، فلا بناء فيه. وموجباً للوضوء؛ أي من بول، أو غائط، أو ريح، أو رعاف وشحوة، فخرج بهذا القيد، ما يوجب الغسل وهو الحدث الأكبر، فلا بناء فيه. وخرج بالقيد الثالث ما يندر وقوعه في الصلاة، فلا بناء فيه، كالجتون، والإغماء لأن هذه العوارض وإن كانت في معنى الحدث السابق، لكون صاحبها لا صانع له حدوثها؛ إلا أن اعتراضها في الصلاة نادر، فلم تكن في معنى ما ورد فيه النص والإجماع.

انظر: التحفة للسمرقندي ١/٢١٩، البدائع للكاساني ١/٢٢١، رد المحتار لابن عابدين ١/٥٩٩.

(٦) قوله (بغير فعله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٧) في (م) : معذوراً فيه.

(٨) في (م) : زيادة: [فإن قيل: أليس أنه إذا أحدث لا يجد بدءاً من الانصراف، واستدبار القبلة، وتحديد الطهارة والتردد والمشي ذاهباً وجائياً، وكل واحدة من هذه الأفعال توجب فساد الصلاة، فإذا انظم بعضها إلى بعض كان ذلك أولى بالفساد. والجواب قيل له: إن القياس ما روينا من الأحاديث، وإجماع الصحابة، ثم لا يمنع الحكم أن يفرق الحالة بين قطاع الطريق بين السهو والعمد، كالمتقدم على الإمام إذا حصل باختيار المقتدي، فإنه يقطع الصلاة، وبغير اختياره لا يقطع، وكذلك الكلام عنده عمداً يقطع، وسهوه لا يقطع، والسلام بالإجماع، وليس كذلك الجنابة؛ لأن حكم الجنابة أكد من الحدث، والأصل أن الخبر إذا ورد في حادثة بخلاف القياس، حُمل عليه ما هو مثله، أو دونه، ولا يُحمل عليه ما هو فوقه، ولأنه في الجنابة لا بدء من الاغتسال وذلك يحتاج إلى كشف العورة، وذلك بانفراده يوجب فساد الصلاة، ولو اضطر إلى ذلك في الحدث منع البناء على ظاهر المذهب] .

(٩) في (م) : إذا لم يفعل ما ينافي الصلاة فيما له منه بدء.

(١٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٢، الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٢٨، الهداية للمرغيناني ١/٥٩.

(١١) قوله (وذلك) : لم ترد في (ك) .

(١٢) سبق تنزيهه (ص ١٣٥) هامش (٩)، المسألة رقم [٤٠/٧].

فشرط في جواز البناء^(١) ترك الكلام^(٢) لأن له منه بُدٌّ، / وكذلك كل فعل له منه^(٣) بُدٌّ،^(٤) [٦٦/ب(م)]
وأما المشي، والاعتراف، فلا بُدَّ منه؛ فسقط^(٥) لأجل العذر.

[٥٤٤/٣] مسألة: أفضلية الاستئناف لمن سبقه الحدث

ومنها: أن الاستئناف أفضل.^(٦)

لأنه يؤدي فرضه من غير مشي، ولا خلاف^(٧)؛ فيكون أولى من أدائه مع
الاختلاف^(٨).

[٥٤٥/٤] مسألة: استخلاف الإمام إذا سبقه الحدث

ومنها: أنه^(٩) إن كان إماماً استخلف.^(١٠)

والأصل في جواز الاستخلاف: [١] ما روى ابن عباس^(١١): (أن النبي ﷺ لما خرج،
وأبو بكر كان يصلي^(١٢) بالناس، افتتح القراءة من الموضع الذي انتهى إليه أبو بكر^(١٣)،
فانتقلت الإمامة إليه لما تعذر على أبي بكر التقدم على النبي^(١٤) ﷺ، كذلك في مسألتنا، قد
تعذر عليه المضي؛ فانقلبت^(١٥) الإمامة إلى غيره.

- (١) في (م) : فشرط في جواز الصلاة والبناء ترك الكلام؛ لأنه.
(٢) قال ابن المنذر: ((وأجمعوا على أن من تكلم في صلاته عامداً، وهو لا يريد إصلاح شيء من أمرها، أن صلاته
فاسدة)) الإجماع ص ٨.
(٣) في (ك) : فكذلك كل فعل له من ذلك بدٌّ.
(٤) كالأكل والشرب، ونحو ذلك، مما ليس من أفعال الصلاة، ولا من ضرورات الوضوء والبناء؛ لأن هذه الأشياء
منافية للصلاة. انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢٢٠.
(٥) في (م) : وأما المشي، والانصراف، فلا بدَّ منه، فيسقط.
(٦) وذلك بأن يعمل عملاً يقطع الصلاة، ثم يشرع بعد الوضوء، وقيل: المنفرد يستأنف، والإمام والمقتدي يبي
صيانة لأفضلية الجماعة.
انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٢، الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٢٨، الهداية للمرغيناني ١/٦٠.
(٧) في (م) : ولا اختلاف.
(٨) في (م) : مع اختلاف.
(٩) في (م) : ومنها إن كان. وفي (ك) : ومنها أنه إذا كان.
(١٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٢، الهداية للمرغيناني ١/٦١، المختار للموصللي ١/٦٣.
(١١) في (م)، و (ك) : ابن عباس رضي الله عنه.
(١٢) في (م) : أن النبي ﷺ لما خرج، أبو بكر ﷺ كان يصلي. وفي (ك) : أن النبي ﷺ خرج وأبو بكر يصلي.
(١٣) سبق تخريجه (ص ٥٧١) هامش (٧)، المسألة رقم [٤٩٨/٢٨].
(١٤) في (م) : لما تعذر على أبو بكر التقدم على رسول الله.
(١٥) في (ك) : فانقلبت.

- [٢] وقد رُوِيَ أن علياً^(١) رَعَفَ في الصَّلَاةِ فاستخلف^(٢).
- [٣] ورُوِيَ أن عمر^(٣) استخلف^(٤) في صلاة الظهر رَجُلًا يليه، وكان ذلك بحضرة^(٥) الصحابة من غير تكبير^(٦).

[٥٤٦/٥] مسألة: شرط الاستخلاف إذا سبق الإمام الحدث

- وقد قالوا: يكون الإمام المحدث على إمامته ما لم يخرج من المسجد،^(٧) أو يقوم المستخلف في مكانه، أو يستخلف القوم غيره^(٨).
- وذلك^(٩) لأنه إذا استخلف وتقدم^(١٠) الخليفة، فقد صار هو الإمام، فخرج^(١١) الأول من الإمامة؛ لأنه لا يجتمع^(١٢) في الصلاة إمامان.
- وعلى هذا إذا استخلف القوم^(١٣) لأن الإمام إذا لم يستخلف، فالقوم مأمورون صلاحهم، ولا يمكن تصحيحها إلا بالتقدم، فجاز لهم ذلك^(١٤)،^(١٥) فإذا صار الثاني

- (١) في (م): وروي أن علياً كرم الله وجهه.
- (٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٣٦٧٠)، والبيهقي في الكبرى ١١٤/٣ عن أبي رزين قال: صليت خلف علي بن أبي طالب عليه السلام فرعف، فالتفت فأخذ بيد رجل فقأه، فصلى، وخرج علي عليه السلام.
- (٣) في (م): عمر رضي الله عنه.
- (٤) قوله (وروي أن عمر استخلف): ساقطة من (ك).
- (٥) في (م): وكان يحضر من الصحابة.
- (٦) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب قصة البيعة، والاتفاق على عثمان بن عفان عليه السلام، وفيه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، برقم (٣٧٠٠) ١٩/٣ وفيه: (وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقأه).
- (٧) لأنه ((لا يخرج الإمام بنفس الحدث من الإمامة؛ لأنه لو خرج من حكم الإمامة لصار القوم منفردين تبطل صلاحهم بنفس حدث الإمام، وقد قامت الدلالة على جواز الاستخلاف، وأن الثاني يقوم مقام الأول)) شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٣٨٨.
- (٨) الاستخلاف قبل خروج الإمام من المسجد شرط لجواز الاستخلاف، وفي البدائع (٢٢٦/١): ((إن كل ما هو شرط جواز البناء، فهو شرط جواز الاستخلاف، حتى لا يجوز مع الحدث العمدة، والكلام، والفتحية، وسائر نواقض الصلاة، كما لا يجوز البناء مع هذه الأشياء)).
- انظر: الأمل لمحمد بن الحسن ١/١٧٩، مختصر الطحاوي ص ٣٢، البدائع للكاساني ١/٢٢٦.
- (٩) قوله (وذلك): لم ترد في (ك). وفي (م): وذلك أنه.
- (١٠) في (م): أو تقدم.
- (١١) في (ك): وخرج الإمام الأول.
- (١٢) في (م): من إمامته، إذ لا يجوز أن يجتمع.
- (١٣) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٧٩، مختصر الطحاوي ص ٣٢، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٢٦٨.
- (١٤) في (م): فجاز ذلك لهم. وفي (ك): فجاز لهم.
- (١٥) ((وإنما جاز تقدم غيره من قبل أنه لو لم يقدم غيره لصاروا منفردين، ولا يجوز أن يبنى عليها منفرداً فيما =

[٥٤٧/٦] مسألة: أثر عدم استخلاف الإمام حتى خرج من المسجد على صلاته [

[٥٤٨/٧] مسألة: أثر عدم استخلاف المأمومين حتى خرج الإمام على صلاتهم [

فإن لم يستخلف الإمام، ولا القوم حتى خرج الإمام من المسجد، فسدت صلاة القوم^(١)، ويتوضأ الإمام، ويبنى على صلاته^(٢).

لأن القياس أن تبطل صلاتهم في الحال؛/ لأنه خرج من الإمامة بالحدث، وبقي المؤمنون لا إمام لهم، وإنما استحسنوا ما دام^(٣) في المسجد؛ لأن بقاع المسجد جعلت بمنزلة البقعة الواحدة؛^(٤) بدليل جواز الصلاة في آخر المسجد بصلاة الإمام،^(٥) وخارج المسجد^(٦) لم يجعل في حكم المسجد؛ ففسدت الصلاة/ على أصل القياس.

= تضمن دخوله في الإقتداء بالإمام؛ لأن صلاة المنفرد عندنا مخالفة لصلاة المقتدي بغيره، إذ كانت صلاة المقتدي مضمّنة بصلاة غيره، فتفسد بفسادها، وصلاة المنفرد غير معقودة بصلاة غيره ((شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٣٨٧/١

(١) لا خلاف في فساد صلاة المأمومين إذا خرج الإمام ولم يستخلف، أو لم يستخلفوا هم لأنفسهم، أو يتقدّم أحد بنفسه؛ لأن المكان اختلف بين الإمام والمأمومين حقيقة وحكماً، أما حقيقة فظاهر؛ لأنهم بقوا بلا إمام، والإقتداء بدون الإمام لا يتحقق، وصلاتهم كانت متضمنة بصلاة الإمام، فلما خرج من المسجد قبل أن يقوم غيره مقامه صاروا منفردين في صلاة تضمن تحريمها الإقتداء فيها بالإمام، وصلاة المنفرد مخالفة لصلاة المقتدي. وأما حكماً؛ فلأنه بخروج الإمام من المسجد بطل الإقتداء؛ لقوت شرطه، وهو اتحاد المكان؛ لأن غيره إذا لم يتقدّم بقي هو إماماً في نفسه كما كان، لأنه إنما يخرج عن الإمامة لقيام غيره مقامه، وانتقال الإمامة إليه، ولم يوجد، ومن كان خارج المسجد إذا اقتدى بمن يصلي في المسجد، وليست الصفوف متصلة، لا يجوز.

انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٣٨٨/١، التحفة للسمرقندي ٢٢٣/١، البدائع للكاظمي ٢٢٦/١.

(٢) اختلفت الروايات في صلاة الإمام، هل تفسد إذا خرج من المسجد ولم يستخلف هو، ولا القوم؟ المشهور، والصحيح من الرواية: أن صلاة الإمام المحدث لا تفسد؛ لأن صلاته غير متضمنة بصلاة القوم، حتى لو أفسدوا صلاتهم، لم تفسد عليه صلاته من أجلهم.

وقال الطحاوي: تفسد؛ لأن ترك استخلافه لَمَّا أثر في فساد صلاة القوم، فلأن يؤثر في فساد صلاته أولى. قال في التحفة (٢٢٣/١): والأول أصح. وصححه في البدائع (٢٢٦/١)؛ لأن الإمام في حكم أو بمنزلة المنفرد في حق نفسه، والمنفرد الذي سبقه الحدث فذهب ليتوضأ، بقيت صلاته صحيحة.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١٧٩/١، مختصر الطحاوي ص ٣٢، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٣٨٨/١.

(٣) في (م): ما دام الإمام.

(٤) المسجد كلّ بمنزلة بقعة واحدة حكماً، حتى إذا كان بين يديه حائط، أو سترة، فجاوزه، تفسد صلاتهم؛ لأن السترة تجعل لما دونها حكم المسجد، حتى يباح للمارر المرور وراء السترة، ولا يباح داخل السترة.

انظر: التحفة للسمرقندي ٢٢٤/١، البدائع للكاظمي ٢٢٦/١، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٤٢.

(٥) انظر: بدائع الصنائع للكاظمي ٢٢٦/١.

(٦) في (ك): وخارجه لم يجعل.

[٥٤٩/٨] مسألة: إذا سبق الإمام الحدث وليس معه إلا رَجُل واحد [

وقد قالوا: إذا أحدث الإمام وليس معه إلا رَجُل واحد^(١)، فهو إمام نفسه، قَدَّمه المَحْدِثُ، أو لم يُقَدِّمه^(٢) لأن / الإمامة تعيَّنت فيه، إذ لا مستحق لها غيره^(٣). [٤٤/أ(ك)]

[٥٥٠/٩] مسألة: الإمام الذي سبقه الحدث أين يبنى على صلاته [

[٥٥١/١٠] مسألة: المنفرد إذا سبقه الحدث في المسجد أين يبنى على صلاته [

وقد قالوا: إذا توضأ، عاد إلى مكانه، فتم^(٤) ما بقي عليه من الصلاة، وإن بنى في منزله جاز^(٥).

وذلك لأنه إذا صَلَّى في منزله فقد^(٦) أدى الصلاة في مكانين؛ إلا أن المشي يقلّ فيها^(٧)، وإن عاد إلى مكانه من المسجد^(٨)، أداها في مكان واحد، وكثر العمل فيها، فصار في كل واحد من الأمرين كراهة من وجه^(٩)، وفضيلة من وجه، فخير بينهما، هذا إذا كان المَحْدِثُ منفرداً.

[٥٥٢/١١] مسألة: المأموم إذا سبقه الحدث هل له أن يبنى في منزله [

فإن كان مأموماً؛ فلا يجزئه أن يبنى في منزله^(١٠) إلا أن يكون إمامه قد فرغ^(١١). وذلك لأن المأموم مأمور بمتابعة الإمام، فإذا تركها مع القدرة لم تصح، فلزم^(١٢) العود.

(١) في (م): إلا رجلاً واحداً.

(٢) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٣٨٩، العناية للباقر ١/٣٩٣، البناية للعبسي ٢/٤٠١.

(٣) في (م): سواء.

(٤) في (م): فيتم. وفي (ك): فيتم.

(٥) سواء كان منفرداً، أو إماماً، وإن بنى في موضع الوضوء جاز.

انظر: التحفة للسمرقندي ١/٢٢١، الهداية للمرغيناني ١/٦٠، فتح القدير لابن الهمام ١/٣٨١.

(٦) قوله (فقد): لم ترد في (ك).

(٧) في (م): فيهما.

(٨) في (م): فإن عاد إلى المسجد في مكانه.

(٩) قوله: (وكثر العمل فيها، فصار في كل واحد من الأمرين كراهة من وجه): ساقطة من (م).

(١٠) ((فعليه أن يعود إلى مكان الإمام ويصلي مع الإمام، بعد قضاء ما سبق به؛ لأن المتابعة واجبة عليه)) تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢٢٢.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٦٠، فتح القدير لابن الهمام ١/٣٨١، البناية للعبسي ٢/٣٨٥.

(١١) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٦٠، فتح القدير لابن الهمام ١/٣٨١، البناية للعبسي ٢/٣٨٥.

(١٢) في (ك): فيلزمه.

[فصل: في مبطلات الصلاة]

[٥٥٣/١] مسألة: أثر الاحتمام في بطلان الصلاة [

[٥٥٤/٢] مسألة: أثر الجنون في بطلان الصلاة [

[٥٥٥/٣] مسألة: أثر الإغماء في بطلان الصلاة [

[٥٥٦/٤] مسألة: أثر القهقهة في بطلان الصلاة [

قال: وإن نام فاحتلم، أو جُنَّ، أو أُغْمِيَ عليه، أو قهقهه، استأنف الصلاة.^(١)
 وذلك لأن القياس يقتضي وجوب الاستئناف بكل حال؛^(٢) لأن الصلاة لا تصح إلاّ
 بطهارة، والحدّثُ قد^(٣) أبطل الطهارة؛ فبطلت الصلاة.
 وإنما استحسّنوا؛ [للأخبار]^(٤)،^(٥) وقد وردت في الأحداث التي توجب الوضوء،^(٦)
 وهو عمل يسير أيضاً، فما سواه^(٧) على أصل القياس.

وأما الجنون، والإغماء،^(٨) فإن المصلّي يَبْقَى بعد حدوثهما^(٩) على حاله، فيصير بمنزلة
 من سبقه الحدّثُ، فقام في مكانه ولم ينتقل؛ فإن صلاته تبطل؛ لأنه أدّى جزءاً منها مع
 الحدّث.

وأما القهقهة،^(١٠) فهي في معنى الكلام؛ فصار كأنه سبقه الحدّثُ فتكلّم.

(١) في (م) : استأنف الصلاة والوضوء جميعاً.

(٢) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢٨/١، الهداية للمرغيناني ٦٠/١، المختار للموصلي ٦٣/١.

(٣) قوله (قد) : لم ترد في (م) .

(٤) من (م) . وفي الأصل: الأخبار. وفي (ك) : بالأخبار.

(٥) انظر: (ص ٦٠٨)، المسألة رقم [٥٤٢/١]، حيث ذكر المؤلف - رحمه الله - أدلة وجه القول بالاستحسان.

(٦) انظر: (ص ٦٠٩) ضابط الأحداث التي يجوز فيها البناء، وهو أن يكون الحدّث سبباً، موجباً للوضوء، معتاداً

في الوقوع. انظر: التحفة للسمرقندي ٢١٩/١، البدائع للكاساني ٢٢١/١، حاشية ابن عابدين ٥٩٩/١.

(٧) في (ك) : فما سواه بقي.

(٨) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٠/١، الاختيار للموصلي ٦٣/١، البناية للعيني ٣٨٩/٢.

(٩) في (ك) : بعد حدوثه.

(١٠) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١٧٠/١، الهداية للمرغيناني ٦٠/١، العناية للبايزي ٣٩١/١.

وقد أجمع العلماء على أن الضحك يفسد الصلاة.

انظر: الأوسط لابن المنذر ٢٢٦/١، بداية المجتهد لابن رشد ١١١/١، المجموع للنووي ٦١/٢.

[٥٥٧/٥] مسألة: أثر الكلام عمداً في بطلان الصلاة [

[٥٥٨/٦] مسألة: أثر الكلام سهواً في بطلان الصلاة [

قال: وإن تكلم في صلاته ساهياً، أو عامداً،^(١) بطلت صلاته.^(٢)

وذلك: [١] لقوله ﷺ: (الكلام ينقض الصلاة، ولا ينقض الوضوء)^(٣).

[٢] ولما روي أن معاوية بن الحكم^(٤)^(٥) شتم عاطساً في الصلاة، فلما فرغ النبي

ﷺ قال له^(٦): (إن صلاتنا هذه^(٧) لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي تكبير، وتسبيح، وقراءة القرآن)^(٨).

ولا خلاف في كلام التعمد^(٩).^(١٠)

[٥٥٩/٧] مسألة: أثر الكلام ناسياً في بطلان الصلاة [

فأما إذا تكلم ناسياً،^(١١)

(١) في (م): عامداً، أو ساهياً.

(٢) انظر: التجريد للقنوري ٦١١/٢، الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٨/١، الهداية للمرغيناني ٦٢/١.

(٣) سبق تخرجه (ص ١٥٣)، هامش رقم (١٦)، المسألة رقم [٥٨/٢٥].

(٤) في (م): ولما روي عن معاوية بن الحكم أنه شتم.

(٥) معاوية بن الحكم: هو معاوية بن الحكم السلمي، معدود في أهل المدينة، سكن في بني سليم، روى عنه عطاء بن يسار، وأبي سلمة بن عبد الرحمن.

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٥٠٠/٥، الاستيعاب لابن عبد البر ٤٦٩/٣، أسد الغابة لابن الأثير ١٩٩/٥.

(٦) في (م): فلما فرغ النبي ﷺ من الصلاة قال.

(٧) قوله (هذه): ساقطة من (ك).

(٨) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، برقم (٥٣٧/٣٣) ٣٨١/١.

(٩) في (م): في كلام العامد. وفي (ك): في كلام العمد.

(١٠) لا خلاف في كلام العمد إذا كان لغیر إصلاح الصلاة، أنه مفسد لها، أما إذا تكلم عامداً لإصلاح شيء من أمرها، فهو محل خلاف؟ قال ابن المنذر في الإجماع (ص ٨): ((وأجمعوا على أن من تكلم في صلاته عامداً وهو لا يريد إصلاح شيء من أمرها أن صلاته فاسدة)).

انظر: مراتب الإجماع لابن حزم ص ٢٧، بداية المجتهد لابن رشد ٢٩٢/١، المجموع للنووي ٨٥/٤.

والكلام عند الحنفية مفسد للصلاة مطلقاً، وإن كان لإصلاح الصلاة.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١٦٩/١، التجريد للقنوري ٦١١/٢، الفقه النافع للسميرقندي ٢٢٨/١.

(١١) من تكلم ناسياً أنه في صلاة، فسدت صلاته.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١٦٩/١، التجريد للقنوري ٦١١/٢، الهداية للمرغيناني ٦٢/١.

وهي رواية للحنابلة، وهو المذهب.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ٢٢٠/١، المغني لابن قدامة ٧٣٧/١، دليل الطالب لمربي الكرمي ص ١١٨.

قال الشافعي - رحمه الله^(١) - : إن قلّ لم تبطل الصلاة^(٢)،^(٣) وإن كثر، ففيه^(٤) وجهان.^(٥) وقد دلّ على فساد ذلك: [١] ظاهر الأخبار^(٦).

[٢] ولأن/ ما ينفي جنسه التحريم، يستوي^(٧) فيه النسيان والعمد [٦٧/ب(٢)]

أصله الحدث.

فإن قيل: قال النبي ﷺ: (رُفِعَ عَنْ أُمَّيِ الْخَطَأِ، والنسيان، وما استكروها عليه)^(٨). قيل له: ظاهره^(٩) متروك؛ لأن الخطأ هو الفعل، وذلك غير مرفوع، فيحتاج إلى إضمار شيء فيه^(١٠)؛ فنحن نقول^(١١): مأثم^(١٢) الخطأ، وهو يقول: حُكِمَ الخطأ، وليس أحدهما

(١) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٢) في (م) : لم تبطل صلاته .

(٣) إن تكلم ناسياً، وكان الكلام يسيراً، لا تبطل صلاته بلا خلاف عندهم، وهو المذهب .

والمرجع في القلة والكثرة إلى العرف على الصحيح وبه قطع جمهور الشافعية .

انظر: الأم للشافعي ١/١٤٧، المذهب للشيرازي ١/٢٩٠، المجموع للنووي ٤/٨٠، ٨٥ .

(٤) في (م) : ففيه له .

(٥) إذا طال الكلام وهو ناس، أو جاهل بالتحريم، أو مغلوب، فيه وجهان:

أحدهما: فسدت صلاته، وهو الصحيح باتفاق الأصحاب؛ لأن كلام الناسي، والجاهل، والمسبوق، كالعمل

القليل، والعمل القليل إذا كثر أبطل الصلاة، وكذلك الكلام .

والثاني: لا تبطل، كأكل الناسي لا يبطل الصوم قلّ، أو كثر .

انظر: المذهب للشيرازي ١/٢٩٠، المجموع للنووي ٤/٨٠، روضة الطالبين له ١/٢٩٠ .

وبعدم فساد صلاة من تكلم ناسياً قال المالكية، ورواية للحنابلة .

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٦٠، عيون المجالس للبغداد ١/٣٢٢، الكافي لابن عبد البر ص ٦٦ .

وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٣٨، المغني لابن قدامة ١/٧٣٧، الإنصاف للمرداوي ٢/١٣٤ .

(٦) ظاهر الأخبار الدالة على تحريم الكلام على العموم، راجع أدلة المسألة السابقة (ص ٦١٥) .

(٧) في (م) : استوى .

(٨) قال الزيلعي: ((وهذا لا يوجد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ)) نصب الراية

(٦٤/٢) . أخرجه ابن ماجة في كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، برقم (٢٠٤٥) ١/٦٥٩، وابن حبان

في صحيحه، برقم (٧٢١٩) ١٦/٢٠٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٩٥، والدارقطني ٤/١٧٠، والبيهقي

في الكبرى ٧/٣٥٦، ١٠/٦٠، والحاكم في المستدرک ٢/١٩٨، والطبراني في المعجم الأوسط، برقم (٨٢٧٤)

٨/١٦١، والمعجم الصغير، برقم (٧٦٥) ٢/٥٢، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: (إن الله وضع - وفي رواية:

إن الله تجاوز - عن أُمَّيِ الْخَطَأِ والنسيان وما استكروها عليه)، صححه ابن حبان، وقال الحاكم: صحيح على

شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة، برقم (١٦٦٤) ١/٣٤٨ .

(٩) في (م) : هذا ظاهره .

(١٠) قوله (شيء فيه) : ساقطة من (ك) .

(١١) قوله (فنحن نقول) : ساقطة من (م) .

(١٢) في (م) : لثم .

بأولى من الآخر، فوقف على الدليل.

فإن قيل: خطاب من (١) آدمي على وجه السّهو؛ فوجب أن لا يُفسد الصلاة، كما لو سلّم ناسياً.

قيل له: السلام/ موضوع في الصلاة، فإذا حصل (٢) في غير موضعه جاز أن لا يُفسدها، [٤٨/ب(س)]. وكلام الآدمي لم يوضع فيها؛ فصار كسائر الأشياء المنافية للصلاة؛ فلا يختلف بالسّهو، والعمد، يُبين ذلك؛ أن الأفعال الموضوعة في الصلاة، قد يختلف فيها النسيان والعمد، كزيادة سجدة عندهم، (٣) ولا تختلف الأفعال التي لم توضع في الصلاة. (٤) [٦٨/أ(ق)]

[٥٦٠/٨] مسألة: أثر ردّ السلام باللسان في بطلان الصلاة

[٥٦١/٩] مسألة: أثر ردّ السلام بالإشارة باليد في بطلان الصلاة

وقد قال أصحابنا: إذا سلّم على المصلي، لم يردّ (٥) السلام بالقول، (٦) ولا بالإشارة (٧).

(١) في (م): خطاب وجّه من آدمي. وفي (ك): خطاب آدمي.

(٢) في (م): جعل.

(٣) انظر: المجموع للنووي ٩١/٤.

(٤) في (م): زيادة: [فإن قيل: روى أبو هريرة أن النبي ﷺ صلى الظهر فسلّم على ركعتين، فقام إليه ذو اليمين، فقال: أقصرت الصلاة، أم نسيت يا رسول الله؟ فقال ﷺ: (وكل ذلك لم يكن)، فقال: بلى يا رسول الله، فراجع النبي ﷺ إلى أبي بكر، وعمر، فقال: أو كما قال ذو اليمين؟ فقالا: نعم يا رسول الله، فصلّى الركعتين الباقيتين، وقيل أنه قال: (ارجعوا، فقام وصلّى ركعتين آخرتين وسلّم)، قال النبي ﷺ: تكلم ناسياً وبني على صلاته، وكذلك ذو اليمين. قيل له: هذا كان في الوقت الذي كان الكلام فيه مباحاً في الصلاة؛ بدليل ما روي عن الزهري قال كان ذلك كلّ قيل استكمال الفرائض، ويدل عليه أن ذو اليمين تكلم وهو شك في الصلاة أولاً، وذلك لا يبطل الصلاة، وتكلم النبي ﷺ عمداً، ثم تكلم ذو اليمين عمداً، وكذلك أبو بكر وعمر رضي الله عنهم أجمعين/ تعمدوا الكلام، ولم كان ذلك مفسداً لبطلت صلاة الكل، وإن افترض عليهم إجابة النبي ﷺ].

(٥) في (م): لا يرد.

(٦) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٥٠/١، التجريد للقدوري ٥٩٣/٢، الهداية للصرغيناني ٦٤/١.

وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة، أي يمنع ردّ السلام بالقول، وأنه مفسد للصلاة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٩٩/١، التهذيب للرافعي ص ٢٦٨/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٣٢/١.

والشافعية: حلية العلماء للقفال ١٥٥/٢، المجموع للنووي ١٠٣/٤، روضة الطالبين له ٢٩٢/١.

والحنابلة: الإرشاد للشريف ص ٨٤، رؤوس المسائل للعكري ٢١٠/١، المغني لابن قدامة ٧٤٧/١.

(٧) ظاهر الرواية من ردّ السلام بالإشارة، أساء، ويكره كراهة تنزيهية، وصلاته تامة.

انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٥٠/١، التجريد للقدوري ٥٩٣/٢، البناية للعيبي ٤٤٢/٢.

وهي رواية للحنابلة، وفي رواية: يكره في القرض.

انظر: الإرشاد للشريف ص ٨٤، المغني لابن قدامة ٧٤٧/١، غاية المطلب للجراعي ص ٥٥.

وذلك: [١] لما رُوِيَ عن عبد الله بن مسعود قال: (خرجتُ إلى الحبشة / وبعضنا يُسلمُ على [٤٤/ب/ك] بعض في صلاته^(١)، فلما قدمتُ رأيتُ النبي ﷺ في الصلاة، فسَلَّمْتُ عليه، فلم يردَّ عليَّ^(٢)، فأخَذني ما قَدُم، وما حَدَث، فلما سَلَّمَ قال: (يا ابنَ أمِّ عبدٍ، إنَّ اللهَ^(٣) يُحَدِّثُ من أمره ما يشاء، وإنَّ مما أَحَدَثَ أن لا يُتَكَلَّم^(٤) في الصلاة)^(٥)، وقوله (ولم يردَّ عليَّ): عامٌّ^(٦) في القول، والإشارة.

[٢] ولأنه لا يخلو إما أن يردَّ بلسانه، أو بيده؛ فإن ردَّ بلسانه لم يجز؛ لأنه متكلِّم في الصلاة، وإن ردَّ بيده قولٌ^(٧)؛ فقد قال النبي ﷺ: (كُفُّوا أيديكم في الصلاة)^(٨).

وقد قال الشافعي - رحمه الله^(٩) - في هذه المسألة، يرد بيده،^(١٠) وفي قول آخر، يُشير برأسه.^(١١)

قال^(١٢) وذلك لما رُوِيَ: (أن^(١٣) النبي ﷺ لما خرج إلى قباء^(١٤) دخل في الصلاة،

(١) في (ك): في الصلاة.

(٢) في (م): فلم يرد عليَّ السلام.

(٣) في (ك): إن الله تعالى.

(٤) في (م): نتكلَّم.

(٥) سبق تخريجه (ص ٥٨٩)، هامش (١٠)، المسألة رقم [٥١٨/١٣].

(٦) في (م): عدم.

(٧) قوله (قول): لم ترد في (ك).

(٨) سبق تخريجه (ص ٥٣٨)، هامش (٤)، المسألة رقم [٤٦٥/٨].

(٩) قوله (رحمه الله): لم ترد في (ك).

(١٠) انظر: حلية العلماء للقفال ١٥٥/٢، المجموع للنووي ١٠٣/٤، روضة الطالبين له ٢٩٢/١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة وهو المذهب.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٩٩/١، تهذيب المدونة للبراذعي ص ٢٦٨/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٣٢/١.

وللحنابلة: الإرشاد للشريف ص ٨٤، رؤوس المسائل للعكري ٢١٠/١، المنور في راجح المحرر للأدمي ص ١٧١.

(١١) انظر: حلية العلماء للقفال ١٥٥/٢، المجموع للنووي ١٠٣/٤، روضة الطالبين له ٢٩٢/١.

وهو قول للمالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ٩٩/١، تهذيب المدونة للبراذعي ص ٢٦٨/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٣٢/١.

وللحنابلة: الإرشاد للشريف ص ٨٤، المنور في راجح المحرر للأدمي ص ١٧١، شرح منتهى الإرادات للبهوتي

٢١٢/١، وفيه: ((ولا بأس بالإشارة في الصلاة باليد، والعين)).

(١٢) قوله (قال): لم ترد في (م).

(١٣) قوله (أن): ساقطة من (ك).

(١٤) قوله (إلى قباء): ساقطة من (م).

فجاءت^(١) الأنصار^(٢) فجعلوا يُسَلِّمون عليه، فقيل لبلال: هل كان يردُّ عليهم السلام^(٣)؟ قال: كان يُشير بيده^(٤).

والجواب: أنه يحتمل أنه يُشير بيده يُعلِّمهم^(٥) أنه في الصلاة، ويكفِّهم عن السلام^(٦)؛ وهذا جائز.

[٥٦٢/١٠] مسألة: أثر التسييح ونحوه في بطلان الصلاة

وقد^(٧) قال أبو حنيفة - رحمه الله^(٨) -، ومحمد^(٩): إذا سَبَح في صلاته يُريد به خطاب^(١٠) الغير، فسدت صلاته؛ إلا أن يكون تنبيهاً للإمام^(١١)، أو يُعلِّم من يُكَلِّمه أنه في الصلاة. وقال أبو يوسف^(١٢): التسييح لا يُفسد الصلاة بكل حال، وهو قول الشافعي^(١٣).

- (١) في (ك): فجاءت إليه الأنصار.
- (٢) الأنصار: هم جماعة من الصحابة من أهل المدينة من أولاد الأوس والخزرج، والنسبة إليهم أنصاري، قيل لهم الأنصار لنصرهم لرسول الله ﷺ، وفيهم كثرة وشهرة على اختلاف بطونها وأفخاذها.
- انظر: الأنساب للسمعاني ٢/١٩٩، اللباب لابن الأثر ٨٩/١، تحفة المحبين لعبد الرحمن الأنصاري ص ٧.
- (٣) قوله (السلام): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٤) أخرجه أحمد في المسند ١٢/٦، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة، برقم (٩٢٧) ١/٥٦٩، والترمذي مختصراً، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الإشارة في الصلاة، برقم (٣٦٨) ٢/٢٠٤، والبيهقي في الكبرى ٢/٢٥٩، قال الترمذي: هذا حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (٣٦٨) ١/٢١٤.
- (٥) في (م): ليعلِّمهم.
- (٦) في (م): فيكفِّهم عن السلام عليه.
- (٧) قوله (وقد): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٨) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٩) انظر: مختصر اختلاف العلماء للخصاص ١/٣٠٩، التجريد للقدوري ٢/٥٩٥، الهداية للمرغيناني ١/٦٣.
- قال في الدر (١/٦٢٢): ((والصحيح قولهما، عملاً بقصد الكلام))، ويستثنى من التسييح المفسد للصلاة ثلاثة مواضع: أحدها: إذا قصد به الفتح على الإمام، لا القراءة، أو إعلامه فيما ترك ساهياً.
- الثاني: إذا قصد به تنبيه الغير أنه في صلاة. الثالث: إذا قصد به دفع المار بين يديه.
- انظر: البدائع للكاساني ١/٢١٧، حاشية ابن عابدين ١/٦٢٢، ٦٣٧، النافع الكبير للكنوي ص ٩٢.
- وهو قول للمالكية تحريماً على الخلاف في بطلان صلاة من فتح بالقرآن على من ليس معه في الصلاة.
- انظر: الذخيرة للقرافي ٢/١٤٢.
- (١٠) في (ك): إذا سَبَح في الصلاة قاصداً لخطاب الغير.
- (١١) في (ك): إلا أن يكون تنبيهاً للإمام.
- (١٢) انظر: التجريد للقدوري ٢/٥٩٥، الهداية للمرغيناني ١/٦٣، العناية للبايزي ١/٤٠١.
- (١٣) انظر: حلية العلماء للقلال ٢/١٥٤، المجموع للنووي ٤/٨٨، روضة الطالبين للنووي ١/٢٩١.
- وبه قال المالكية، والحنابلة.
- انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/١٠٠، الكافي لابن عبد البر ص ٦٦، الذخيرة للقرافي ٢/١٤٢.

كتاب الصلاة

وجه قولهما: [١] ما رُوِيَ^(١) أن رجلاً عطس في الصلاة؛ فشتمته معاوية بن الحكم، فرمقه الناس بأبصارهم، فقال: وآكل أماء، فضربوا بأيديهم على أفخاذهم، قال: فلما صلى^(٢) النبي ﷺ دعاني، فما كهرني، ولا جهمني^(٣)، ولكن علمني وقال لي: (إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي دعاء، وتسبيح، وقراءة^(٤))^(٥)، ومعلوم أن قوله (يرحمك الله): هو ذكر^(٦) الله تعالى^(٧)؛ إلا أنه خاطب به الآدمي، فأخبر النبي ﷺ/ أنه [٦٨/ب(م)] لا يصلح.

[٢] ولأن ما يُقصد به خطاب الغير من غير أن يكون فيه إصلاح صلاته تبطل صلاته^(٨)، أصله سائر الكلام، وكمن قال: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾^(٩) وهو لا يُريد التلاوة.

فإن قيل: رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء)^(١٠). قيل له^(١١): هذا بعض الخبر، وثمame أن النبي ﷺ قال: (إذا أنابكم أمر في صلاتكم فليُسِّبِحِ الرَّجَالُ، ولتُصَفِّقِ النِّسَاءُ)^(١٢)، وظاهره يقتضي أن ذلك يُفعل^(١٣) لأجل ما ناب، وذلك لا يُفسد^(١٤) الصلاة إذا سبَّح لأجله.

= وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٢١٠/١، المغني لابن قدامة ٧٠٥/١، كشف القناع لليهوني ٣٨٠/١.

(١) قوله (ما رُوِيَ): لم ترد في (ك).

(٢) في (ك): فلما فرغ.

(٣) في (م): فوالله ما فهرني، ولا جهمني. وفي (ك): فما فهرني، ولا جهمني.

(٤) في (م): وقراءة القرآن.

(٥) سبق تخريجه (ص ٦١٥)، هامش رقم (٨)، المسألة رقم [٥٥٨/٦].

(٦) في (م): قوله يرحمك الله ذكر.

(٧) قوله (الله تعالى): لم ترد في (م).

(٨) في (م): فيه إصلاح صلاة، تبطل صلاته به. وفي (ك): فيه إصلاح صلاته، تبطل به.

(٩) سورة مريم، الآية رقم (١٢).

(١٠) متفق عليه، البخاري في كتاب العمل في الصلاة، باب التصفيق للنساء، برقم (١٢٠٣) ٣٧٢/١، مسلم في

كتاب الصلاة، باب تسبيح الرجل، وتصفيق المرأة إذا نابها شيء في الصلاة، برقم (١٠٦) ٤٢٢/١ ٣١٨/١.

(١١) قوله (له): لم ترد في (ك).

(١٢) أخرجه مسلم مطولاً بنحوه، في كتاب الصلاة، باب تقلع الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام، ولم يخافوا

مفسدة بالتقلع برقم (١٠٢) ٤٢١/١ ٣١٦/١ بلفظ: (من ناب شيء في صلاته فليُسِّبِحْ، فإنه إذا سبَّح التفت إليه

وإنما التصفيح للنساء).

(١٣) في (ك): وهذا يقتضي أن يفعل ذلك.

(١٤) في (ك): وذلك لا يفيد.

وجه قول أبي يوسف: أن التَّسْبِيح إذا قُصِد به التنبيه؛ فإنه^(١) لا يُفسد الصلاة، أصله/ إذا [٤٩/أ(س)]
فَتَح على إمامه.

الجواب: أن هذا قُصِد به إصلاح صلاته؛ فصار كالأذكار الموضوعة في الصلاة، وكذلك
إذا سَبَّح يُعَلِّم غيره أنه في الصلاة، ومتى سَبَّح^(٢) لغيره ينهيه عن شيء، أو يأمره بشيء، فلم
يَقْصِد به إصلاح الصلاة لكان^(٣) منهيًا عنه.

[٥٦٣/١١] مسألة: أثر فتح المأموم على إمامه في بطلان الصلاة

وقد قالوا: لا بأس^(٤) أن يفتح على الإمام.^(٥)

[١] لما رُوِيَ أن النبي ﷺ قرأ سورة فاشتبهت عليه، فلَمَّا صَلَّى قال: (أفيكم^(٦) أي؟)
قيل: نعم^(٧)، قال: ما منعك أن تردَّ عليَّ؟ قال: ظننتُ أنها تُسَخَّت^(٨).

[٢] وعن عليٍّ - رضي الله عنه -^(٩) أنه قال^(١٠): (إذا استطعمك الإمام فأطعمه)^(١١). [٤٥/أ(ك)]

[٥٦٤/١٢] مسألة: أثر فتح المأموم على غير إمامه في بطلان صلاته

ولو فتح على غير إمامه^(١٢)، بطلت

(١) قوله (فإنه) : لم ترد في (م).

(٢) قوله (يُعَلِّم غيره أنه في الصلاة، ومتى سَبَّح) : ساقطة من (م).

(٣) في (م) : ولم يقصد به إصلاح صلاته، كان. وفي (ك) : ولم يقصد به إصلاح الصلاة، فكان.

(٤) في (م) : إنه لا بأس.

(٥) وينوي الفتح لا القراءة، قال في رد المختار (٦٢٢/١) : ((هو الصحيح)) لأن قراءة المقتدي منهي عنها، والفتح
على إمامه غير منهي عنه؛ إلا إذا سمعه المأموم من غير متصل، ففتح به على إمامه، وأخذ منه، بطلت صلاة الكل
ويكره على المؤتم أن يبادر ويفتح على إمامه من ساعته، كما يكره للإمام أن يلجئه إليه، فإذا ما ارتج عليه،
انظر: الهداية للصرغين في ٦٢/١، المختار للموصلي ٦٠/١، رد المختار لابن عابدين ٦٢٢/١، ٦٢٣.

(٦) في (ك) : فيكم.

(٧) في (م) : قال نعم يارسول الله.

(٨) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الفتح على الإمام في الصلاة، برقم (٩٠٧) ٥٥٨/١، والبيهقي في
الكبرى ٢١٢/٣، وابن حبان في صحيحه، برقم (٢٢٤٢) ١٣/٦، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٣٢١٦)
٣١٣/١٢، وفي مسند الشاميين، برقم (٧٧١) ٤٣٧/١، وأبو تمام في فوائده برقم (٢١٦) ٩٥/١.
صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٨٠٣) ١٧١/١.

(٩) في (م) : كرم الله وجهه.

(١٠) قوله (أنه قال) : ساقطة من (ك). وفي (م) : قال.

(١١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٧٩٤) ٤١٧/١. صححه الحافظ في التلخيص ٢٨٤/١.

(١٢) في (م) : على غير صلاته.

[١] لأن ذلك لا يعودُ إلى إصلاح (٢) صلاته.

[٢] وهو لأنه مُلقنٌ لغيره، فسدت (٣) صلاته.

[٥٦٥/١٣] [مسألة: أثر الأثني في بطلان الصلاة]

[٥٦٦/١٤] [مسألة: أثر التأوّه في بطلان الصلاة]

وأما إذا أن (٤) (٥) في صلاته، وتأوّه (٦)، (٧) فإن كان ذلك (٨) مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ، وَالنَّارِ (٩)،

فصلاته تامة (١٠) [١] لقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ (١١)، قيل في التفسير (١٢)

يتأوّه في الصلاة.

[٢] ولأن ذلك بمنزلة ذكره وتصريحه بالسبب. (١٣)

(١) أي بطلت صلاة المؤتم الفاتح؛ إلا إذا قصد التلاوة والقراءة لا التعليم، فلا تفسد، والفتح على غير إمامه شامل لفتح المقتدي على مثله، وعلى المنفرد، وعلى غير المصلي.

انظر: التجريد للقدروري ٥٩٥/٢، الهداية للمرغيناني ٦٢/١، شرح تنوير الأبصار للحصكفي ٦٢٢/١.

(٢) في (ك): الصلاح.

(٣) في (م): ولأنه مُلقنٌ لغيره، ففسدت. وفي (ك): وهو مُلقنٌ لغيره ففسدت.

(٤) في (ك): أوّنه.

(٥) الأثني: أن الرجل يثنى بالكسر، أيناً، وأثناً بالضم، إذا توجع وصوت. وفي الدر للحصكفي (٦١٩/١): هو قوله (أه) بالقصر.

انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٤، المصباح المنير للفيومي ص ١٩، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٣٦١.

(٦) في (م): أو تأوّه.

(٧) التأوّه: أوّه الرجل، وتأوّه: إذا قال أوّه، وهي كلمة توجع، ورجل أوّه كثير التأوّه. وفي الدر للحصكفي (٦١٩/١): هو قوله (أه) بالمد.

انظر: المغرب للمطري ص ٢٢، المصباح المنير للفيومي ص ٢١، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٣٦١.

(٨) قوله (ذلك): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) في (م): أو النار.

(١٠) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٢/١، المختار للموصلي ٦٢/١، الكنز لأبي البركات النسفي ص ١٤.

(١١) سورة التوبة، الآية رقم (١١٤).

(١٢) أخرج ابن جرير الطبري في تفسيره (٤٩٠/٦) عن أبي عمران قال: سمعت عبد الله بن رباح الأنصاري يقول: سمعت كعباً يقول: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ﴾ قال: إذا ذكر النار قال: (أوّه من النار).

واختلف أهل التأويل في تفسير الأوّه على أقوال؛ ف قيل: هو من التأوّه، وقيل: هو الدعاء، ورجحه الطبري

(٤٩٠/٦)، وقيل: الرحيم، وقيل: الموقن، بلسان الحبشة، وقيل: المؤمن، بلسان الحبشة، وقيل: المسبح الكثير

الذكر لله، وقيل: هو الذي يكثّر تلاوة القرآن، وقيل: إنه الفقيه، وقيل: هو المتضرّع الخاشع

انظر: جامع البيان للطبري ٤٩٠/٦، الجامع لأحكام القرآن القرطبي ٢٤٩/٨، تفسير ابن كثير ٥١٧/٢.

(١٣) قال ابن عابدين في حاشيته (٦١٩/١): ((كأنه قال: اللهم إني أسألك الجنة، وأعوذ بك من النار، ولو =

[٣] ولو سأل الجنة في صلاته، أو تعوذ من النار؛ لم تفسد^(١)، وكذلك

التأوّه^(٢). (٣)

وأما إذا كان لمرض^(٤)، أو مصيبة، فسدت صلاته،^(٥) كما لو^(٦) صرح بذلك^(٧).

وقال أبو يوسف^(٨): إن ظهرت الحروف؛ فسدت صلاته^(٩) في الوجهين، وإن لم تظهر لم تفسد.

لأنها إذا ظهرت فهو كلام مفهوم يمكن التحرز منه، وإن لم تظهر الحروف^(١٠) فهو بمنزلة التنحنح،^(١١) والتنفس^(١٢).

وقد قال محمد^(١٣): في الأنين إذا لم يقدر على دفعه؛ من الوجع؛ لم تفسد الصلاة؛ لأنه [٦٩/أ(م)]

= صرح به، لا تفسد صلاته.

(١) في (م): لم تفسد صلاته.

(٢) في (ك): كذلك التأوّه تعريض بالسبب.

(٣) انظر: تنوير الأبصار للمترياشي ٦١٩/١.

(٤) في (م): من مرض.

(٥) لأنه دال على إظهارهما، فكأنه يقول: إنه مريض فاعذروه، أو مصاب فعزوه، والدلالة تعمل عمل الصريح إن لم يكن صريحاً مخالفاً، ولو أفصح به تفسد، فكذا هذا.

وإذا كان التوجع بلا صوت، أو بصوت لا حروف معه، فغير مفسد مطلقاً، بلا خلاف.

انظر: الهداية للمرغيناني ٦٢/١، المختار للموصلي ٦٢/١، حاشية ابن عابدين ٦١٩/١.

(٦) قوله (لو): ساقطة من (م).

(٧) في (م): صرح به.

(٨) التأوّه إذا كان بصوت، وظهرت الحروف، وكانت أكثر من حرفين، وأمكنه الامتناع عنه، فسدت صلاته باتفاق

أما إذا اشتملت الكلمة على حرفين، وهما زائدان، أو أحدهما، فلا تفسد عند أبي يوسف، وإن كانتا أصليتين

تفسد، قال في التحفة (٢٢١/١): ((وقولهما أصح؛ لأن التأوّه إذا كان من ذكر الجنة والنار، فكان كناية عن سؤال الجنة، والتعوذ من النار، فلا تفسد، فأما الأصل فهو أن الحروف المهجاة كلام الناس، سواء كان حرفين أو أكثر، ألا ترى إذا قال: (أخ، أخ) تفسد صلاته، دل على أن المدار على هذا)).

انظر: شفة الفقهاء للسمرقندي ٢٢١/١، الهداية للمرغيناني ٦٢/١، البحر الرائق لابن نجيم ٦/٢.

(٩) في (ك): فسدت الصلاة.

(١٠) قوله (الحروف): لم ترد في (ك).

(١١) التنحنح إن لم يظهر به حروف مهجاة، لا تفسد اتفاقاً؛ ولكنه مكروه إن لم يكن مدفوعاً إليه وبغير عذر.

أما إذا حصل به حروف، ولم يكن مدفوعاً إليه، فسدت صلاته، ولو كان بعذر، بأن كان مدفوعاً إليه، لا

تفسد؛ لعدم إمكان الاحتراز عنه. ولو تنحنح لإصلاح صوته وتحسينه لا تفسد صلاته على الصحيح.

انظر: تنوير الأبصار للمترياشي ٦١٨/١، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٣٦٠، رد المحتار لابن عابدين ٦١٨/١.

(١٢) في (م): فهو بمنزلة التسبيح، والتنفس، والتنحنح.

(١٣) المريض إذا لم يمكنه منع نفسه عن الأنين والتأوّه بصوت، لا تفسد صلاته عند الكل؛ لأنه حينئذ كالعطاس =

لا يمكن الاحتراز منه.

[٥٦٧/١٥] مسألة: أثر من سبقه الحدثُ بعد التشهد في بطلان الصلاة [

قال: وإن سبقه الحدثُ بعد^(١) التشهد، تَوْضُأً، وسَلَمَ.^(٢)

وذلك^(٣) لأنه قد بقي عليه الخروج من الصلاة، فيتوضأ له؛ لأن مسنونات الصلاة، ومفروضاتها لا يصح فعلها إلا بطهارة^(٤).

[٥٦٨/١٦] مسألة: أثر الحدثُ العمد، بعدما قعد قدر التشهد في بطلان الصلاة [

[٥٦٩/١٧] مسألة: أثر عمل ما ينافي الصلاة، بعدما قعد قدر التشهد في بطلان الصلاة [

قال: وإن تعمد^(٥) الحدثُ في هذه الحالة، أو تكلم، أو عمل عملاً ينافي الصلاة، تمت صلاته.^(٦)

وهذا على ما بيناه^(٧) من أن السَّلام عندنا مسنونٌ، وليس بواجب.

وقد دل عليه: [١] حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال له حين لقَّنه^(٨) التشهد^(٩): (إذا قُلْتَ هذا، وفعلتَ هذا^(١٠)؛ فقد تمت صلاتك، فإن شئت أن تقوم^(١١) فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد^(١٢)).

= والجشاء إذا حصل بهما حروف، وعنه: إن كان المرض خفيفاً، يفسد وإلاً فلا؛ لأنه لا يمكنه القعود إلا بالأنين. وقال أبو يوسف: إذا كان الأنين من وجع مما يمكن دفعه والامتناع عنه، فسدت صلاته.

انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٦/٢، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٣٦١، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٢٥

(١) في (م): بعدما قعد قدر التشهد.

(٢) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٢٠/١، الهداية للمرغيناني ٦٠/١، الكنز لأبي البركات النسفي ص ١٣.

وانظر: (ص ٦٠٧) المسألة رقم [٥٤٢/١].

(٣) قوله (وذلك) : لم ترد في (م).

(٤) في (ك) : إلا بالطهارة.

(٥) في (م) : اعتمد.

(٦) من أحدث عمداً، أو عمل عملاً ينافي الصلاة، بعد التشهد الأخير، أو بعدما قعد قدر التشهد الأخير، تمت

صلاته. انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢٩/١، الهداية للمرغيناني ٦٠/١، الكنز لأبي البركات النسفي ص ١٣.

(٧) انظر: (ص ٥٢٠)، المسألة رقم [٤٥١/٢٧].

(٨) في (م) : قال حين لقَّنه.

(٩) في (ك) : الشهادة.

(١٠) قوله (وفعلت هذا) : ساقطة من (ك).

(١١) في (م)، و (ك) : أن تقوم.

(١٢) سبق شرحه (ص ٤٦٦)، هامش (١١)، المسألة رقم [٣٧٦/١].

- [٢] وفي حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال له^(١): (إذا قضى الإمام صلاته، ثم أحدث قبل السلام؛ فقد تمت^(٢) صلاته، وصلاة من خلفه)^(٣).
- [٣] ولأكما ذكران منفردان متعلقان بالصلاة؛ فكان الأول^(٤) من^(٥) حُكم الثاني، كالأذان، والإقامة.

فإن قيل: ما ينقض الطهارة لا يتم الصلاة به، أصله انقضاء مدة المسح. قيل له: الحدث لا يتم به الصلاة^(٦) عندنا؛ لأنها قد تمت صلاته قبله^(٧)، على قول أبي الحسن^(٨)، وعلى قول غيره، الحدث يسقط به الواجب، وإن لم يكن في نفسه واجباً، كما تسقط الصلاة الواجبة بفعلها في الدار المغصوبة^(٩).

أما انقضاء مدة المسح، فإنها تؤثر في الطهارة^(١٠) وتُستند إلى حالة سابقة؛ فيصير الحدث كالوجود في الصلاة، وليس كذلك الحدث المبتدأ؛ لأنه^(١١) لا يستند إلى أمر سابق، وإنما في الجزء الذي يصادفه، فهو كالسلام^(١٢).

[٤٩/ب(س)]

[٥٧٠/١٨] [مسألة: أثر رؤية المتيمم الماء قبل التشهد في بطلان الصلاة]

قال^(١٣): وإن رأى المتيمم الماء في صلاته، بطلت صلاته^(١٤).^(١٥)

- (١) قوله (له): لم ترد في (ك).
- (٢) في (م): انقضت.
- (٣) سبق شرحه (ص ٥٢١)، هامش (١١)، المسألة رقم [٤٥١/٢٧].
- (٤) في (م): الأولى.
- (٥) في (م)، و (ك): في حكم.
- (٦) في (ك): الصلاة به.
- (٧) في (م)، و (ك): لأنها قد تمت قبله.
- (٨) أي أبي الحسن الكرخي، في أن الخروج من الصلاة بفعل المصلي ليس بقرض، وقد تمت صلاته قبله. انظر: التجريد للقدوري ٥٧٣/٢، ٥٧٧.
- (٩) انظر: التجريد للقدوري ٥٧٧/٢.
- (١٠) انظر: الهداية للمرغيناني ٣١/١. وانظر: (ص ٣٠٠) المسألة رقم [١٩٤/٥].
- (١١) في (م): إلا أنه.
- (١٢) انظر: التجريد للقدوري ٥٧٧/٢.
- (١٣) في (ك): قال رحمه الله.
- (١٤) قوله (صلاته): ساقطة من (ك).
- (١٥) أي رأى الماء قبل التشهد، أو عوده قدر التشهد، وقدر على استعماله، بطلت صلاته باتفاق.

وذلك لأن الوضوء يجب عليه بسبب سابقٍ للتحريم، فإذا زال العذر في حال الصلاة استند^(١) إلى الابتداء؛ فصار مؤدياً لجزء من صلاته مع الحدث فيبطل^(٢).

[٥٧١/١٩] مسألة: أثره طرؤه ما ينقض الطهارة بعدما قعد قدر التشهد في بطلان الصلاة [

[٥٧٢/٢٠] مسألة: أثره طرؤه ما يفسد الصلاة بعدما قعد قدر التشهد في بطلان الصلاة [

قال: فإن قعد قدر التشهد،^(٣) ثم رأى الماء، أو كان^(٤) ماسحاً فانقضت مدة المسح^(٥)، أو خلع خفيه بعمل رقيق^(٦)،^(٧) أو كان أُمياً فتعلم سورة، أو غرياناً فوجد ثوباً،^(٨) أو مؤمناً فقدر على الركوع والسجود، أو تذكر / أن عليه صلاة قبل هذه، أو أحدث الإمام [٦٩/ب(ج)] القارئ فاستخلف أُمياً، أو طلعت الشمس في صلاة الفجر، أو دخل وقت العصر / على [٥٥/ب(ك)] مُصلي^(٩) الجمعة، أو كان ماسحاً على الجيرة فسقطت عن بُراء،^(١٠) بطلت الصلاة في قول أبي حنيفة - رحمه الله -^(١١)،^(١٢) وقال أبو يوسف، ومحمد،^(١٣) تمت الصلاة^(١٤).

= قال في المراقي (ص ٣٢٧): ((وكذا تبطل بزوال كل عذر أباح التيمم، وكذلك تمام مدة ماسح الخف ...))
انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٢٩/١، الهداية للمرغيناني ٦٠/١، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٢٦.
وانظر: (ص ٢٦٢)، المسألة رقم [١٥٤/٢].

(١) في (ك): يستند.

(٢) في (م): فيبطل.

(٣) إذا حصلت واحدة من هذه الصور المذكورة قبل الجلوس الأخير، مقدار التشهد، تبطل بالاتفاق.

انظر: البناءة للعيني ٣٩١/٢، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ٣٣٥، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٣٥.

(٤) في (م): وكان.

(٥) في (م)، و (ك): مدة مسحه.

(٦) في (م)، و (ك): رقيق.

(٧) قيد بعمل رقيق أو يسير؛ ((لأن العمل الكثير يخرج عن الصلاة، فيتم صلاته حيثئذ بالاتفاق)) البناءة للعيني ٣٩٢/٢. وقيل: وذلك إذا كان واسعاً لا يحتاج إلى معالجة.

(٨) أي يلزمه الصلاة فيه، فيخرج غير الساتر، ونجس الكل، وما لم يسهه مالكة.

انظر: البناءة للعيني ٣٩٢/٢، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٢٧، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ٣٦٣.

(٩) قوله (على مصلي): ساقطة من (م). وفيه: وقت العصر في الجمعة.

(١٠) هذه المسائل تسمى المسائل الإثني عشرية؛ لأنها بذلك العدد في الروايات المشهورة.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٥/١، البناءة للعيني ٣٩١/٢.

(١١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٢) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٣٠/١، الهداية للمرغيناني ٦٠/١، الكنز لأبي البركات النسفي ص ١٣.

(١٣) قال في المراقي (ص ٣٣٥): ((فاختار صحة الصلاة؛ لأن الخروج منها بفعل المصلي واجب على الصحيح))

انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٥/١، الهداية للمرغيناني ٦٠/١، البناءة للعيني ٣٩٤/٢.

(١٤) في (م): صلاته.

ومن نظائر هذه المسائل أيضاً:

المستحاضة، ومن به سلس البول؛ إذا انقطع عن بُرءٍ، وإذا خرج وقت الصلاة على المستحاضة. (١)

وكان أبو سعيد البردعي (٢) يقول (٣): هذا مبني على أن الخروج من الصلاة (٤) بفعل المصلي فرض عند أبي حنيفة - رحمته الله (٥)؛ (٦) بدليل أنه ممنوع من البقاء على صلاته بعد التشهد حتى يدخل وقت صلاة (٧) أخرى (٨)، ولو لم يبق عليه فرض لم يمنع من البقاء، (٩) كما بعد السلام. (١٠)

وإذا ثبت أن الخروج بفعله فرض، فقد حدثت هذه المعاني - وهي مفسدة للصلاة - مع بقاء فرض من فروض الصلاة عليه (١١)؛ فصار كما لو أحدث (١٢) في وسط الصلاة.

وعند أبي يوسف، ومحمد، الخروج من الصلاة بفعله ليس بفرض؛ لأنه لو وجب الخروج

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٢٥، الهداية للمرغيناني ١/٦٠، البناية للعين ٢/٣٩١.

(٢) أبو سعيد البردعي: هو القاضي أحمد بن الحسين، أحد فقهاء الحنفية المتقدمين ببغداد، أخذ عن إسماعيل بن حماد وغيره، وأخذ عنه الكرخي وغيره، قرأ الجامع الكبير (٣٠٠، أو ٤٠٠) مرة، قُتل في وقعة القرامطة سنة (٣١٧هـ)، والبردعي، بفتح الباء، والذال والعين المهملتين، وسكون الراء، نسبة إلى بردعة، بلدة بأذربيجان. انظر: الجواهر المضية للقرشي ١/١٦٣، الطبقات السنّة للتميمي ١/٣٤١، الفوائد للكنوي ص ١٩.

(٣) قال في العناية للبايزي (١/٣٨٦): وعليه العامة.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٦١، فتح القدير لابن الهمام ١/٣٨٧، البناية للعين ٢/٣٩٥.

(٤) من أول قوله (على المستحاضة)، إلى قوله (على أن الخروج من الصلاة): ساقطة من (م).

(٥) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٦) لأنها لا تبطل إلا بترك فرض، ولم يبق عليه سوى الخروج بصنعه، فلولا أنه فرض لما فسدت بتركه.

قال في المراقي (٣٣٥): ((ولا نصّ عن الإمام؛ بل تخريج أبي سعيد البردعي من الإثني عشرية؛ لأن الإمام لما

قال بفساد الصلاة فيها لا يكون إلا بترك فرض، ولم يبق إلا الخروج بالصنع، فحكم بأنه فرض لذلك)).

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٦١، فتح القدير لابن الهمام ١/٣٨٧، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٢٧.

(٧) في (م): يدخل عليه. وفي (ك): يدخل وقت أخرى.

(٨) قوله (أخرى): ساقطة من (م).

(٩) في (ك): لم يمنع من البقاء على صلاته بعد التشهد.

(١٠) صورة المسألة: أنه إذا أحرم للظهر فلم يخرج منها حتى دخل وقت العصر، لزمه العصر، ولا عليه أدائها إلا بعد الخروج عن تحريم الظهر؛ لأن العصر لا يتأتى بهذه التحريم، فيكون الخروج عن تحريم الظهر سبباً يتوصل به إلى أداء العصر، وأداء العصر فرض، وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً.

انظر: البناية للعين ٢/٣٩٤.

(١١) قوله (عليه): ساقطة من (م).

(١٢) في (ك): حدث.

بفعله لتغير^(١) بما هو قربة^(٢)، كسائر واجبات الصلاة، فلما جاز^(٣) الخروج بالكلام^(٤)،
والحدث؛ دلّ على أنه ليس بواجب^(٥). (٦)
وإذا ثبت من أصلهما^(٧) ذلك، فقد حدثت هذه المعاني ولم يبق عليه فرض^(٨)؛ فصار
كما لو حدثت^(٩) بعد السلام.

وكان الشيخ أبو الحسن [الكرخي]^(١٠) ينكر هذا، ويقول^(١١): إنه^(١٢) لا خلاف بين
أصحابنا أن الخروج^(١٣) بفعل المصلي ليس بفرض؛ لما روي أن النبي ﷺ قال^(١٤) لابن
مسعود^(١٥): (إذا قلتَ هذا، وفعلتَ هذا)^(١٦)، فقد تمت صلاتك، فإن شئت أن تقوم^(١٧)
وإن شئت أن تقعد فاقعد^(١٨)، [قال: ووجه]^(١٩) قول أبي حنيفة - رحمه الله^(٢٠) -: أن هذه
المعاني مغيرة للفرض، فاستوى في حدوثها أول الصلاة وآخرها، أصله نية الإقامة^(٢١).

(١) في (م)، و (ك): لتعين.

(٢) في (م): قربة وطاعة.

(٣) في (م): صح.

(٤) في (ك): بالسلام.

(٥) في (م): ليس بفرض.

(٦) غير بالواجب وأراد به الفرض؛ بدليل ما في النسخة الأخرى، قال في المراقي (ص ٣٣٥): ((الخروج منها بفعل المصلي واجب على الصحيح)).

(٧) في (م): من أصلها.

(٨) في (م): من فرائض الصلاة.

(٩) في (ك): حدث.

(١٠) من (م).

(١١) وفي حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (ص ٣٢٧): ((والخفقون من أصحابنا على قول الكرخي)).
انظر: البناية للعين ٣/٣٩٥، المراقي للشرنبلالي ص ٣٣٥، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٣٥، ٣٢٧.

(١٢) قوله (إنه): لم ترد في (ك).

(١٣) في (م): الخروج من الصلاة.

(١٤) في (م)، و (ك): لما روي عن النبي ﷺ أنه قال.

(١٥) في (م): لابن مسعود رضي الله عنه.

(١٦) قوله (وفعلت هذا): ساقطة من (ك).

(١٧) في (م)، و (ك): تقم.

(١٨) سبق تخريجه (ص ٤٦٦)، هامش (١١)، المسألة رقم [٣٧٦/١].

(١٩) من (ك) وهو أوضح للسياق. وفي الأصل، و (م): وجه قول.

(٢٠) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (ك). وفي (م): رحمه الله.

(٢١) في (م): الإمامة.

وهذه العلة التي ذكرها^(١) مستمرة في جميع المسائل؛ إلا في طلوع الشمس؛ إلا أنه يقيس^(٢) هذه المسألة على بقية^(٣) المسائل، بعلّة أنه معنى مُفسدٌ للصلاة يحصل^(٤) بغير فعله بعد بعد التشهد.

ووجه^(٥) قولهما: أنه معنى مُفسدٌ للصلاة^(٦)؛ فصار كالحديث، والكلام.^(٧)

(١) في (ك): ذكرناها.

(٢) في (م): تقاس. وفي (ك): نقيس.

(٣) في (ك): سائر.

(٤) في (ك): معنى يفسد الصلاة إذا حصل.

(٥) في (م): وجه قولهما.

(٦) في (ك): معنى يفسد الصلاة.

(٧) في (م): والله أعلم بالصواب.

باب: قضاء الفوائت

قال / - رحمه الله - : ومن فاتته صلاة قضاها إذا ذكرها، وقدمها على صلاة الوقت. [٧٠/أ(٢)]

[٥٧٣/١] مسألة: وجوب قضاء الصلاة

أما وجوب/ القضاء؛^(١) فلما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (من نام عن صلاة، أو نسيها؛ [٥٠/أ(س)] فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها، لا وقت لها إلا ذلك)^(٢).

[٥٧٤/٢] مسألة: الترتيب بين قضاء الفوائت وصلاة الوقت

وأما تقديمها^(٣) على صلاة الوقت؛ فلأن الترتيب عندنا واجب في الفوائت.^(٤)

وقال الشافعي - رحمه الله^(٥) - : لا يجب الترتيب^(٦).^(٧)

- (١) من فاتته الصلاة فإنه يقضيها متى ما ذكرها، ناسياً كان لها، أو نائماً عنها، أو متعمداً لتركها.
انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٣٥/١، الهداية للمرغيناني ٧٢/١، المختار للموصلي ٦٣/١.
- (٢) أخرجه النسائي في الصغير في كتاب المواقيت، باب فيمن نام عن صلاة، برقم (٦١٤) ٢٩٣/١، والدارمي ٣٠٥/١ وأبي يعلى في مسنده برقم (٣٠٨٦) ٤٠٩/٥، وابن خزيمة في صحيحه ١٠٠/٢، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص ٢٠٨)، بلفظ: (من نسي صلاة، أو نام، فوقتها الوقت الذي ذكر، لا وقت لها غيره) وهذا لفظ ابن شاهين. وأصل الحديث متفق عليه، بلفظ: (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك)، البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، لا يُعيد إلا تلك الصلاة، برقم (٥٩٧) ٢٠١/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضاها، برقم (٤٧٧/١) ٦٨٤/٣١٤.
- (٣) في (م) : وأما تقديمه.
- (٤) من نسي صلاة، أو نام عنها، وقد دخل وقت صلاة أخرى، فأراد قضاءها، فلا يخلو:
إما أن يكون ذكرها بعد فراغه من الحاضرة، أجزأته الحاضرة، ويقضي الفائتة، سواء كان الوقت واسعاً أو ضيقاً.
وإما أن يكون ذكرها بعدما أحرم بصلاة وقته، فلا يخلو: إن كان الوقت ضيقاً، مضى عليها، ولم تبطل، ثم يقضي الفائتة. وإن كان الوقت واسعاً، بطلت صلاة الوقت التي أحرمها، فيصلي الفائتة، ثم يصلي الحاضرة؛ لأن الترتيب واجب في الفوائت؛ إلا إن كثرت على ما سيأتي.
- انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٣٥/١، الهداية للمرغيناني ٧٢/١، الكنز لأبي البركات النسفي ص ١٦.
- وبد قال المالكية، ورواية للحنابلة وهو المذهب.
- انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٢٩/١، المقدمات للمهدات لابن رشد ٢٠٧/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٣٥/١. وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٦٧٦/١، الإنصاف للرداوي ٤٤٣/١، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٤٦/١.
- (٥) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (٦) قوله (الترتيب) : لم ترد في (ك) .
- (٧) وهو مستحب. انظر: حلية العلماء للقلال ٣١/٢، البيان للعمري ٥١/٢، المجموع للنووي ٦٨/٣.
- وهي رواية للحنابلة.

دليلنا: [١] ما رُوِيَ^(١): (أن النبي ﷺ فاتته يوم الخندق [أربع]^(٢) صلوات، فقضاهن مرتبة^(٣))، وفعله ﷺ للفوائت مرتبة؛ بيان لفعله^(٤) للصلوات في الأوقات^(٥).

[٢] ورُوِيَ في حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: (من دخل مع الإمام في الصلاة، ثم ذكر^(٦) أن عليه صلاة قبلها؛ مضى في^(٧) هذه، وصلى^(٨) تلك، وأعاد هذه)^(٩).

[٣] ولأن كل ترتيب وجب مع بقاء الوقت؛ جاز أن يجب بعد الفوات، كترتيب الركوع والسجود.

فإن قيل: عبادتان يسقط الترتيب بينهما مع النسيان؛ فوجب أن يسقط مع الذكر، أصله إذا فاتته يومان من رمضان. /

[٤٦/أ(ك)]

قيل له: . النسيان عُذر، وقد يسقط الفرض مع العذر، وإن لم يسقط مع غيره.

. ولأن قضاء رمضان^(١٠) فرض متكرر، والفرائض إذا تكررت لا ترتيب فيها، كالفوائت إذا كثرت، وفي مسألتنا لم يتكرر الفرض؛ فصار كالركوع والسجود.

فإن قيل: الترتيب في العبادات على وجهين؛ من جهة الوقت، ومن جهة الفعل، فالترتيب من جهة الوقت يسقط^(١١) بفواته، كصوم رمضان^(١٢)، والترتيب من جهة الفعل لا يسقط بحال،

= انظر: الفروع لابن مفلح ٣٠٨/١، الإنصاف للمرداوي ٤٤٣/١، كشف القناع للبهوتي ٢٦٠/١.

(١) قوله (ما روي) : لم ترد في (٢) .

(٢) من (ك) .

(٣) سبق تخريجه (٤٣٣) ، هامش (١١) ، المسألة رقم [٣٢٩/٢٠] .

(٤) في (٢) ، و (ك) : كفعله .

(٥) في (٢) : الفوائت مرتبة، بيان كفعله للصلوات والأوقات .

(٦) في (٢) ، و (ك) : ثم تذكر .

(٧) في (ك) : مضى في صلاته هذه .

(٨) في (٢) : ثم صلى تلك .

(٩) أخرجه الدارقطني ٤٢١/١، والبيهقي في الكبرى ٢٢١/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٦٧/١،

قال البيهقي: ((والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفاً)) السنن الكبرى ٢٢١/٢، وصحح وقفه أبو زرعة،

والدارقطني. والحديث ضعفه الألباني في الثمر المستطاب ١١٠/١ .

وأخرجه موقوفاً، مالك في الموطأ، برقم (٧٧) ١٦٨/١، والدارقطني ٤٢١/١، والبيهقي في الكبرى ٢٢١/٢،

والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٦٧/١. انظر: نصب الراية للزيلعي ١٦٢/٢-١٦٣ .

(١٠) في (٢) : شهر رمضان .

(١١) في (٢) ، و (ك) : والترتيب من جهة الوقت يسقط بفواته .

(١٢) في (٢) : شهر رمضان .

كصوم الكفارة، والعصر والمغرب ترتيبهما من جهة الوقت، فيسقط بفواته.
 قيل له: بل الترتيب في الصلوات^(١) من جهة الفعل ومن جهة الوقت^(٢)؛ بدليل صلاقي عرفة،
 وصلاقي المزدلفة^(٣)^(٤) جمع، أنه يجب الترتيب فيهما من طريق^(٥) الفعل، مع سقوط اعتبار
 الوقت^(٦)، وإذا سقط ترتيب الوقت بفواته؛ بقي^(٧) ترتيب الفعل.

[٥٧٥/٣] مسألة: أثر ضيق وقت الصلاة الحاضرة في سقوط ترتيب الفائتة

قال: إلا أن يخاف فوت صلاة الوقت، فيقدم صلاة الوقت، ثم يقضيها^(٨).
 وذلك لأنه إذا قدم صلاة الوقت^(٩) أدى إحدى الصلاتين الفائتة، والأخرى في وقتها، وإذا
 قدم الفائتة أداها فائتين؛ ولأن تؤدى^(١٠) إحداها^(١١) في وقتها، والأخرى فائتة^(١٢) أولى^(١٣). [٧٠/ب(م)]
 وقد قال مالك^(١٤)^(١٥): لا يسقط الترتيب في هذه المسألة، وكذلك عنده^(١٦).

- (١) في (ك): في الصلاة.
- (٢) في (ك): ومن جهة الوقت جميعاً.
- (٣) قوله (المزدلفة): ساقطة من (م)، و (ك).
- (٤) المزدلفة: وهي المشعر الحرام، وجمع، وهي من الحرم، مبيت الحاج بعد عودته من عرفة، وكلها موقف إلا بطن محسر
 انظر: معجم ما استعجم للبكري ٤/١١٩١، معجم البلدان للحموي ٥/١٢٠، الروض المعطار للحميري ص ٥٤٢
- (٥) في (م): يجب الترتيب فيها من جهة الفعل.
- (٦) انظر: الباب للميداني ١/١٧٢، ١٧١.
- (٧) في (م): على.
- (٨) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١/٢٣٦، الهداية للمرغيناني ١/٧٣، الكنز لأبي البركات النسفي ص ١٦.
 وبه قال الشافعية، ورواية للحنابلة، وهو المذهب.
- انظر للشافعية: حلية العلماء للقفال ٢/٣١، البيان للعمري ٢/٥١، المجموع للنووي ٣/٦٨.
- وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٣٢، رؤوس المسائل للعكري ١/٢٠٩، المغني لابن قدامة ١/٦٧٩.
- (٩) قوله (فيقدم صلاة الوقت، ثم يقضيها). وذلك لأنه إذا قدم صلاة الوقت): ساقطة من (م).
- (١٠) في (م): فقد أداها فائتين، ولا شك أن أداء. وفي (ك): فلأن تؤدى.
- (١١) في (ك): أحديهما.
- (١٢) قوله (والأخرى فائتة): ساقطة من (ك).
- (١٣) في (م): زيادة: [من فعل كليهما فائتين، فكان فعل أحدهما في وقتها والأخرى فائتة أولى].
- (١٤) في (م): مالك رحمه الله.
- (١٥) بمعنى أنه يقدم الفائتة على صلاة الوقت وإن ضاق وقت الحاضرة.
- انظر: المدونة لسحنون ١/١٣١، المقدمات الممهديات لابن رشد ١/٢٠٧، بداية المجتهد لابن رشد ١/٤٣٦.
- وهي رواية للحنابلة، اختارها الخلال، وقيل: رجع عنه أحمد.
- انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٣٢، المغني لابن قدامة ١/٦٧٩، الإنصاف للمرداوي ١/٤٤٤.
- (١٦) أي وكذلك عند الشافعي مثل قولنا، وأنه إذا ضاق وقت الحاضرة لزمه أن يبدأ بالحاضرة، ثم يصلي الفائتة. =

[٥٧٦/٤] مسألة: أثر النسيان في سقوط ترتيب الفاتحة [

لا يسقط الترتيب بالنسيان، عند مالك. (١)

وقال أصحابنا (٢): يسقط. (٣)

وذلك لأن الصلاة المنسية ليست بواجبة؛ بدليل أن الله تعالى (٤) لو احترم الناسي لم يؤاخذه بها، والترتيب يجب بين كل صلاتين واجبتين، وأما بين واجب وغير واجب فلا يثبت الترتيب، كما لا يجب (٥) بين الفرض والنفل. (٦)

[٥٧٧/٥] مسألة: ترتيب الفوات فيهما في القضاء [

[٥٧٨/٦] مسألة: أثر كثرة الفوات في سقوط ترتيبها [

قال: فإن فاتته صلوات (٧) رتبها في القضاء (٨) كما رجبت في الأصل؛ إلا أن تزيد

الفوات على ست (٩) صلوات فيسقط الترتيب فيها. (١٠)

وقال زفر (١١): لا يسقط الترتيب أبداً.

وجه قولهم: أن الفرائض المتكررة (١٢) لا يجب فيها الترتيب، أصله قضاء رمضان (١٣).

وقد ادعى أصحابنا على

= انظر: حلية العلماء للقفال ٣١/٢، البيان للعمري ٥١/٢، المجموع للنووي ٦٨/٣.

(١) انظر: المدونة لسحنون ١٣١/١، المقدمات للمهادت لابن رشد ٢٠٧/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٣٦/١.

(٢) في (٢): أصحابنا رحمة الله عليهم.

(٣) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٣٦/١، الهداية للمرغيناني ٧٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

وهي رواية للحنابلة، وهو المذهب.

انظر: المعني لابن قدامة ٦٧٨/١، الإنصاف للرداوي ٤٤٥/١، كشف القناع للبهوتي ٢٦١/١.

(٤) في (٢): الله عز وجل.

(٥) في (ك): لا يجب الترتيب.

(٦) لا يتصور قول الشافعية في هذه المسألة؛ لأن الترتيب أصلاً لا يجب عندهم مع الذكر؛ بل يستحب.

انظر: الأم للشافعي ٩٧/١، البيان للعمري ٥٢/٢، المجموع للنووي ٦٨، ٧٠/٣.

(٧) في (٢): ومن فاتته صلاة. وفي (ك): وإن فاتته.

(٨) في (ك): في الصلاة.

(٩) في (ك): خمس.

(١٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٩، الفقه النافع للسمرقندي ٢٣٧/١، الهداية للمرغيناني ٧٣/١.

(١١) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣١/١، البدائع للكاساني ١٣٥/١، حاشية الشلبي على التبيين ١٨٨/١.

(١٢) في (٢): المكررة.

(١٣) في (٢): شهر رمضان.

زُفر^(١) الإجماع، فقالوا: ما من^(٢) مكلف إذا رجع إلى^(٣) نفسه إلاّ تذكّر أنه ترك صلاة متعمداً، فلو وجب الترتيب عند كثرة^(٤) الفوائت؛ لم يصح لأحد صلاة^(٥) أبداً، وهذا لا يقوله أحد.

وجه قول زُفر: إنه شرط من شرائط الصلاة؛ فلا يسقط بكثرة الفوائت^(٦)، كالركوع، / [٥٠/ب(س)].
والسجود^(٧).

[٥٧٩/٧] مسألة: المعبر في كثرة الفوائت المؤثر في سقوط ترتيبها [

وإذا ثبت من^(٨) أصلهم، أن الترتيب يجب عند قلة الفوائت، ويسقط عند كثرتها، احتجنا إلى بيان القدر الفاصل بينهما، فقال أبو حنيفة، وأبو يوسف^(٩): إذا كانت ست صلوات ودخل وقت السابعة^(١٠). (١١)

وقال محمد^(١٢) - رحمه الله^(١٣) - : يسقط^(١٤) بدخول وقت السادسة^(١٥).

وجه قولهما: أن الترتيب يسقط بدخول الفوائت في حدة التكرار، والسادسة ليست بواجبة في أول الوقت، فإذا خرج وقتها وجبت؛ فوجب^(١٦) التكرار.

(١) في (م): زفر رحمه الله.

(٢) في (م): قالوا ما بين.

(٣) قوله (إلى): ساقطة من (م).

(٤) في (ك): كثير.

(٥) في (م)، و (ك): الصلاة.

(٦) في (م): بكثرة الصلاة والفوائت.

(٧) قوله (والسجود): ساقطة من (ك).

(٨) في (م): في.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٩، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٢/١، الهداية للمرغيناني ٧٣/١.

(١٠) قوله (ودخل وقت السابعة): ساقطة من (ك).

(١١) فيسقط الترتيب، ويجوز أداء السابعة. انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٢/١.

(١٢) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٢/١، الهداية للمرغيناني ٧٣/١، البناية للعيبي ٥٩٣/٢.

(١٣) قوله (رحمه الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٤) في (م): سقط.

(١٥) فيسقط الترتيب، ويجوز أداء السادسة. انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٢/١.

(١٦) في (م): فوجد التكرار. وفي (ك): فإذا خرج وقتها دخل في حدة التكرار.

وجه قول محمد: أن السادسة إذا فعلت في أول الوقت وقعت واجبة؛ فصار^(١) كفعلها في آخر الوقت.

[٥٨٠/٨] مسألة: من صلى حاضرة مع ذكره أن عليه فائنة [

وقد قالوا: إذا صلى بعد ذكره^(٢) الفائنة خمس صلوات، أعادهن، وإن صلى ستاً، لم يُعد^(٣)، في قول أبي حنيفة^(٤).^(٥)

وقال أبو يوسف، ومحمد^(٦)^(٧): يُعيد الخمس الأول.

وجه قول أبي حنيفة: إنه^(٨) إذا صلى بعدها ستاً؛ فقد تكررت الصلوات؛ فلم يجز إيجاب^[٤٦/ب(ك)]^[٧١/أ(م)] الإعادة لأجل ترك الترتيب مع وجود ما ينافيه.

وجه قولهما: الخمس^(٩) الأول افتتاحها وقع فاسداً، فإذا صار إلى حال يسقط فيها الترتيب لم يصح الفاسد، كما لو افتتح الصلاة في أول الوقت وهو يتذكر ما قبلها، وطولها^(١٠) حتى انتهى إلى آخر الوقت؛ فإنها لا تجزئه^(١١).

[٥٨١/٩] مسألة: أثر أول الوقت وآخره في تقديم الفائنة على صلاة الوقت وتأخيرها عنها [

وقد قال أصحابنا - رحمهم الله^(١٢) - : إن^(١٣) الواجب في أول الوقت أن يُقدّم الفائنة، وإن قَدّم صلاة الوقت لم يجزه.^(١٤)

(١) في (ك): فصار ذلك.

(٢) في (م): ذُكر الفائنة.

(٣) في (م): لم يعدهن.

(٤) في (م): أبي حنيفة رحمه الله.

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٧٣/١، المختار للموصللي ٦٤/١، الكنز للنسفي ص ١٦.

(٦) في (م): أبو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما.

(٧) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٢/١، الهداية للمرغيناني ٧٣/١، البناية للعينبي ٥٩٩/٢.

(٨) قوله (إنه): لم ترد في (ك).

(٩) في (م)، و (ك): إن الخمس.

(١٠) قوله (لم يصح الفاسد، كما لو افتتح الصلاة في أول الوقت وهو يتذكر ما قبلها، وطولها): ساقطة من (م).

(١١) في (م): لا تجزئه كذلك هذا.

(١٢) في (م): رحمه الله عليهم.

(١٣) قوله (إن): لم ترد في (م).

(١٤) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٣٦/١، الهداية للمرغيناني ٧٣/١، الاختيار للموصللي ٦٤/١.

والواجب في آخر الوقت، تقديم صلاة الوقت، فإن قدّم الفائتة أجزأته^(١). (٢)

والفرق بينهما؛ أن النهي عن صلاة الوقت في أول الوقت لمعنى يختص^(٣) بها؛ ألا ترى أنه لو
لو تنفل، أو عمل عملاً آخر؛ لم يُنه عنه، والنهي إذا اختص بالمنهي عنه اقتضى الفساد.
وأما في آخر الوقت؛ فالنهي عن صلاة الفائتة لا يختص بها، وإنما مُنع منها حتى لا يؤدي إلى
تأخير الصلاة المختصة بالوقت^(٤) عن الوقت^(٥)؛ بدليل أنه لو تنفل، أو اشتغل بعمل آخر؛ كان
كان منهيّاً عنه، والنهي^(٦) إذا لم يكن لمعنى في نفس^(٧) المنهي عنه، لم يوجب الفساد.^(٨)

والله أعلم^(٩)

(١) في (م): أجزأه.

(٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٣٦/١، الهداية للمرغيناني ٧٣/١، الاختيار للموصلي ٦٤/١.

(٣) في (م): يختص.

(٤) في (م): إلى تأخير صلاة الوقت.

(٥) قوله (عن الوقت): ساقطة من (ك).

(٦) في (ك): كان منهيّاً عنه، وإذا لم يكن.

(٧) في (م): لمعنى يختص بنفس.

(٨) فيه إشارة إلى قاعدة (النهي يقتضي الفساد)، وهي من المسائل الأصولية المختلف فيها، سبقت الإشارة إليها

(ص ١٩٥)، هامش رقم (٢)، المسألة رقم [٩٠/١٢].

انظر: أصول الشرحسي ٨٠/١، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٨٨، تيسير التحرير لأمر بادشاه ٣٧٦/١.

(٩) قوله (والله أعلم): لم يرد في (م)، و (ك).

باب: الأوقات التي تُكره فيها الصلاة

[٥٨٢/١] مسألة: الصلاة في أوقات النهي [

[٥٨٣/٢] مسألة: صلاة الجنازة في أوقات النهي [

[٥٨٤/٣] مسألة: سجود التلاوة في أوقات النهي [

قال - رحمه الله -: لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس، ولا عند قيامها في الظهر، ولا عند غروبها،^(١) ولا يُصَلَّى على جنازة،^(٢) ولا يسجد للتلاوة^(٣)؛^(٤) إلاَّ عصر يومه عند غروب الشمس^(٥).

وقال الشافعي^(٦): لا تُكره فيها؛ إلاَّ التفل المبتدأ.

لنا: [١] حديث عقبة بن عامر الجهني^(٧) (٨) قال: (ثلاث ساعات

(١) لا تجوز قضاء الصلاة في أوقات النهي؛ إلاَّ قضاء عصر يومه على ما سيأتي.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/١٥٠، مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ١/٤٢.

(٢) لا تجوز الصلاة على الجنازة في أوقات النهي.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، التجريد للقدوري ٢/٧٧٨، الهداية للمرغيناني ١/٤٢.

وبد قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ٨٤، بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٥٣، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٥٣.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٣٨٨، المغني لابن قدامة ١/٧٨٥، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١/٢٥٨.

(٣) في (ك) : ولا يسجد لتلاوة.

(٤) لا يسجد للتلاوة في أوقات النهي.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، التجريد للقدوري ٢/٧٧٨، الهداية للمرغيناني ١/٤٢.

وبد قال المالكية، والصحيح عند الحنابلة.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ٣٧، بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٥٣، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٥٣.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/١٦١، المغني لابن قدامة ١/٧٩٤، دقائق أولي النهى للبهوتي ١/٢٥٨.

(٥) في (م) : جاءت هذه الجملة متقدمة عن هذا الموضع هكذا: ولا عند غروبها؛ إلاَّ عصر يومه عند غروب الشمس.

(٦) قضاء الفوائت، وصلاة الجنازة، تجوز في أوقات النهي.

انظر: الأم للشافعي ١/١٧٢، حلية العلماء للقفال ٢/١٨٠، المجموع للنووي ٤/١٦٤.

وبد قال المالكية، والحنابلة، في جواز قضاء الفوائت في هذه الأوقات الثلاثة.

ورواية للحنابلة، في جواز صلاة الجنازة في أوقات النهي.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ٣٦، بداية المجتهد لابن رشد ١/٢٥٣، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٥٣.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٢٦٥، المغني لابن قدامة ١/٧٨٣، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١/٢٥٧.

(٧) قوله (الجهني) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٨) عقبة بن عامر الجهني: أبو حماد، كان شجاعاً، فقيهاً، شاعراً قارئاً، من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، وأحد من

جمع القرآن، شهد صفين مع معاوية، وفتح الشام، وفتح مصر، وكان والياً عليها، توفي بها سنة (٥٨هـ).

=

كتاب الصلاة

كهي^(١) رسول الله ﷺ^(٢) أن يُصَلِّيَ^(٣) فيهنّ، وأن نقبر فيهنّ موتانا؛ إذا طلعت الشمس^(٤) حتى ترتفع، وحين يقوم [قائم الظهيرة، حتى تَمِيلَ] ^(٥) الشمس^(٦)، وإذا تَضَيَّفَتْ^(٧) للغروب^(٨).

[٢] وفي حديث عمرو بن عبسة^(٩)^(١٠): (إذا صَلَّيْتَ الفجر فاجتنب الصلاة حتى ترتفع الشمس وتبيض؛ فإن الشمس تطلع بين^(١١) قرني شيطان، ثم^(١٢) الصلاة مقبولة محضورة حتى ينتصف النهار، وتعدل الشمس كأنها رمح منصوب؛ فتلك الساعة التي تُسَعَّرُ فيها الجحيم، فإذا مالت الشمس فالصلاة مقبولة محضورة حتى تَضَيَّفَتْ^(١٣) للغروب؛ فإنها تغرب بين قرني شيطان، ويسجد لها // الكفار^(١٤)).

[٥١/أ(س)]
[٧١/ب(ج)]

[٣] ولأنه وقت يُكره فيه النفل المبتدأ، فيجب^(١٥) أن يُكره^(١٦) النفل الذي له سبب، أصله صوم يوم النحر.

فإن قيل: قال النبي ﷺ: (يا بني عبد مناف^(١٧) من ولي منكم

= انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٣/١٨٣، أسد الغابة لابن الأثير ٤/٥١، الإصابة لابن حجر ٢/٤٩١.

(١) في (م): كنانا.

(٢) في (ك): ثلاث ساعات كان بينها رسول الله ﷺ ينهانا أن.

(٣) في (م)، و (ك): تُصَلِّي.

(٤) في (م): حين تطلع الشمس بازعة حتى.

(٥) من (ك)، والمصادر.

(٦) في (م): وحين تقوم الشمس للظهيرة.

(٧) في (م): وإذا تَضَيَّفَتْ للغروب. وفي (ك): وحين تَضَيَّفَ للغروب.

(٨) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي كهي عن الصلاة فيها، برقم (٢٩٣/٨٣١) ١/٥٦٨.

(٩) في (م): عينة.

(١٠) عمرو بن عبسة: عمرو بن عامر السلمى، أبو نجيح، أسلم قديماً، ثم رجع إلى قومه ومكث دهرًا، إلى أن هاجر إلى المدينة بعد الخندق، وقيل: بعد حير، شهد الفتح، نزل الشام، وتوفي بجمص، أواخر خلافة عثمان.

انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٣/٢٧١، أسد الغابة لابن الأثير ٤/٢٣٩، الإصابة لابن حجر ٣/٥.

(١١) في (م): من بين.

(١٢) في (م): حيث تسجد لها الكفار، ثم الصلاة مقبولة.

(١٣) في (م)، و (ك): حتى تَضَيَّفَ الشمس للغروب.

(١٤) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو بن عبسة، برقم (٢٩٤/٨٣٢) ١/٥٦٩.

(١٥) في (م)، و (ك): فوجب.

(١٦) في (م): يكره فيه.

(١٧) بني عبد مناف: واسم عبد مناف، المغيرة بن قصي بن كلاب القرشي، وبنوه هم هاشم، واسم عمرو، وهو الجد الثاني للنبي ﷺ، وعبد شمس، والمطلب، ونوفل، وأمهم من خزاعة، وكانت لهاشم الرفادة والسقاية بالبيت الحرام، =

هدي^(١) البيت؛ فلا يمنعن طائفاً [يطوف]^(٢) أي ساعة شاء، من ليل، أو نهار، وليصل^(٣) في كل أسبوع ركعتين^(٤)

قيل له: إن فيه إيجاد^(٥) الركعتين، والخلاف في وقت فعلها، فهو مستفاد بأخبارنا^(٦).^(٧)

فإن قيل: قال النبي ﷺ^(٨): (من نام عن صلاة، أو نسيها؛ فليصلها إذا ذكرها،^(٩) فإن ذلك وقتها^(١٠))^(١١).

قيل له: هذا الخیر قصد به بيان وجوب القضاء في الجملة، وأخبارنا^(١٢) المراد به بيان تفصيل^(١٣) الأوقات، فكل واحد منها^(١٤) مستعمل في بابه، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١٥)، وهيه ﷺ عن صوم خمسة أيام.

= ثم وليها ابنه عبد المطلب، جد النبي ﷺ.

انظر: سيرة ابن هشام ٢٦٢/١، ٢٧١، الروض الأنف للسهلي ٣٧٧/١، الرحيق المختوم للمباركفوري ص ٥٤.

(١) في (م) : هذا البيت.

(٢) من (م)، والمصادر. وفي الأصل: يطيف. وهو خطأ ظاهر. وفي (م) : يطوف به.

(٣) في (م) : وليصلي.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٨٠/٤، وأبو داود في كتاب المناسك، باب الطواف بعد العصر، برقم (١٨٩٤) ٢/٤٤٩،

والترمذي في كتاب الحج، باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد المغرب، برقم (٨٦٨) ٣/٢٢٠، والنسائي في

المواقيت، باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة، برقم (٥٨٥) ١/٢٨٤، وفي كتاب المناسك، باب إباحة الطواف

في كل الأوقات، برقم (٢٩٢٤) ٥/٢٢٣، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الرخصة

في الصلاة بمكة في كل وقت، برقم (١٢٥٤) ١/٣٩٨، قال الترمذي: ((حديث جابر حديث حسن صحيح)).

ومصحح الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (١٦٦٨) ١/٣٥٤.

(٥) في (م) : إيجاب.

(٦) في (م) : من أخبارنا.

(٧) من أول قوله (فإن قيل : قال النبي ﷺ يا بني عبد مناف)، إلى قوله (بأخبارنا) : ساقطة من (ك) .

(٨) في (م) : فإن قيل قال عليه السلام.

(٩) في (م) : ثم ذكرها فليصلها.

(١٠) في (م) : فإن ذلك وقتها، لا وقت لها إلا ذلك.

(١١) سبق تخريجه (ص ٦٣٠)، هامش (٢)، المسألة رقم [٥٧٣/١].

(١٢) في (م)، و (ك) : وأخبرنا.

(١٣) في (م) : تفضيل.

(١٤) في (م) : منهما.

(١٥) سورة البقرة، الآية رقم (١٨٤).

[٥٨٥/٤] مسألة: قضاء صلاة العصر في أوقات النهي [

فأما عصر يومه، فإنما جاز؛^(١) [١] لأن النبي ﷺ قال: (من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها)^(٢).

[٢] ولأن العصر عند الغروب^(٣) مؤداة في وقت وجوبها،

[٤٧/أ(ك)]

ويستحيل أن يكون وقتاً للوجوب ولا يكون وقتاً للأداء.

وأما سجدة^(٤) التلاوة؛^(٥) فلاها في حكم سجدة الصلاة.

[٥٨٦/٥] مسألة: صلاة النافلة بعد صلاة الفجر، وبعد صلاة العصر [

قال: ويكره أن يتنفل بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.^(٦)

وقال الشافعي^(٧): لا يكره ما له سبب.

لنا: [١] حديث ابن عباس - رضي الله عنهما^(٨) - قال^(٩): (حدثني رجالٌ مريضون، فيهم عمر، وأرضاهم عندي عمر؛ أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر^(١٠) حتى تطلع الشمس، وعن الصلاة بعد

(١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، التجريد للقدوري ٧٧٨/٢، الهداية للمرغيناني ٤٢/١.

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٩٠)، هامش (١)، المسألة رقم [٢٨٩/٤].

(٣) في (م): عند غروب الشمس.

(٤) في (م): سجود.

(٥) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ٤٢/١، المختار للموصلي ٤٠/١.

(٦) لا يجوز فعل النافلة في هذين الوقتين مطلقاً، سواء كانت ابتداء، أو من ذوات الأسباب.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، التجريد للقدوري ٧٨٤/٢، الهداية للمرغيناني ٤٢/١.

وبه قال المالكية، والحنابلة في أصح الروايتين.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ٣٥٣/١، بداية المجتهد لابن رشد ٢٥٣/١، القوانين لابن حزم ص ٥٣.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٢٦٧/١، المعني لابن قدامة ٧٩١/١، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٢٥٧/١.

(٧) انظر: الأم للشافعي ١٧٢/١، حلية العلماء للقفال ١٨١/٢، المجموع للنووي ١٦٨/٤.

وهي رواية للحنابلة، وحكي عن أحمد فيما لا سبب له: لا نفعله، ولا نعيب فاعله.

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٦٠/١، المحرر لأبي البركات ٨٦/١، الإنصاف للمرزاوي ٢٠٧/٢.

(٨) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (ك) .

(٩) في (ك) : حديث عباس : (حدثني .

(١٠) في (م) : بعد صلاة الفجر .

كتاب الصلاة

العصر^(١) حتى تغرب الشمس^(٢)، وقد رَوَى^(٣) هذا الحديث أبو سعيد الخدري^(٤) وعائشة^(٥) وأبو أمامة الباهلي^(٦)،^(٧) ومعاذ بن جبل^(٨)، ومعاذ بن عفراء^(٩)،^(١٠) ورَوَى عمرو بن شعيب^(١١) عن أبيه^(١٢) عن جدّه^(١٣): (أن النبي ﷺ قال ذلك في خطبته يوم فتح مكة)^(١٤).

- (١) في (٢) : عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد صلاة العصر.
- (٢) بهذا اللفظ، أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، برقم (٢٥٤٨) ٧٩/٣.
- وأصل الحديث متفق عليه، البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، برقم (٥٨١) ١٩٨/١، ومسلم في صلاة المسافرين، باب الأوقات التي هي عن الصلاة فيها، برقم (٨٢٦/٢٨٦) ٥٦٦/١.
- (٣) في (٢) : ورَوَى.
- (٤) متفق عليه، البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، برقم (٥٨٦) ١٩٩/١، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي هي عن الصلاة فيها، برقم (٨٢٧/٢٨٨) ٥٦٧/١.
- (٥) أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩/٨، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٧٣٢٣) ١٣١/٢، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٣٩٦٢) ٤٢٩/٢، وأبو يعلى في مسنده، برقم (٤٧٥٧) ١٩٧/٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٠٣/١.
- (٦) قوله (الباهلي) : لم ترد في (٢) .
- (٧) أخرجه أحمد في المسند ٢٦٠/٥، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٣٩٤٨) ٤٢٤/٢، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٨١٠٥)، (٨١٠٨) ٢٨٨-٢٨٩. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٧٤/٢) : رجاله ثقات غير أنه مرسل.
- (٨) لم أقف عليه بعد البحث، وبذل الجهد والطاقة.
- (٩) معاذ بن عفراء: هو معاذ بن الحارث بن رفاعه النجاري الأنصاري الخزرجي، وعفراء أمه، تُنسب إليها وعُرف بها، شهد العقبة الأولى، وبدرًا وما بعدها، شارك في قتل أبي جهل، جرح بيد فطات من جراحته بالمدينة، وقيل بصفين. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٤٦٣/٣، أسد الغابة لابن الأثير ١٩٠/٥، الإصابة لابن حجر ٤٢٨/٣.
- (١٠) أخرجه أحمد في المسند ٢١٩/٤، والنسائي في الصغرى في كتاب المواقيت، باب من أدرك ركعتين من العصر، برقم (٥١٨) ٢٥٨/١، وفي الكبرى برقم (٣٧١) ١٥٥/١، والبيهقي في الكبرى ٤٦٤/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٧٣٢١) ١٣١/٢، والطالسي في مسنده (ص ١٧٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٠٣/١، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٣٧٧) ١٧٦/٢٠، وغيرهم. ضعف الألباني إسناده في ضعيف سنن النسائي.
- (١١) عمرو بن شعيب: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي القرشي، أبو إبراهيم، من صغار التابعين، صدوق في نفسه، روى عنه الثقات، سكن مكة، وتوفي بالطائف سنة (١١٨هـ). انظر: طبقات ابن خياط ص ٢٨٦، تهذيب الكمال للمزي ٦٤/٢٢، طبقات المدلسين لابن حجر ص ٣٥.
- (١٢) عن أبيه: هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، روى عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما، روى عنه ابنه عمرو، وحدث هو عن جدّه، واختلفوا في سماعه منه، قال ابن معين: وجد كتاب عبد الله بن عمرو فحدث منه. انظر: طبقات ابن سعد ٢٤٣/٥، تهذيب الكمال للمزي ١٢/٥٣٤، طبقات المدلسين لابن حجر ص ٣٤.
- (١٣) عن جدّه: أي جدّ شعيب، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، أبو محمد، أسلم قبل أبيه عالم قرأ القرآن، والكتب المتقدمة، أذن له النبي ﷺ في أن يكتب حديثه، شهد مع أبيه فتح الشام، وحمل اللواء يوم اليرموك، قيل توفي سنة (٦٣هـ) بالمدينة، وقيل: سنة (٦٥هـ) مصر، وقيل غير ذلك.
- انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٨٦/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٣٤٥/٣، الإصابة لابن حجر ٣٥١/٢.
- (١٤) أخرجه أحمد في المسند ١٧٩/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٧٣٢٧) ١٣١/٢، والطالسي في مسنده (ص ٢٩٩) والطبراني في المعجم الأوسط، برقم (٥٥٠٥) ٣٤٥/٥، أن رسول الله ﷺ خطبهم، وهو مسند ظهره إلى الكعبة، فقال: (لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد صلاة الغداة حتى تطلع الشمس)، قال الهيثمي في المجمع (٢٦٠/٦) : ((رواه أحمد، ورجاله ثقات)) .

وكذلك رَوَى^(١) سعيد بن مالك،^(٢) وأبو أيوب^(٣) الأنصاري.^(٤)

[٢] ولأنها صلاة نفل؛ فوجب أن تُكره في هذين الوقتين، كالتَّفل الذي لا سبب له.

فإن قيل: صلاة لها سبب؛ فجاز فعلها/ في هذين الوقتين، كالفوائت^(٥)، وصلاة الجنازة.
قيل له: المعنى في ذلك أنه وجب^(٦) بإيجاب الله سبحانه تعالى^(٧)؛ فجاز أدائه في هذين
الوقتين، والنافلة وجبت بإيجابه، فهي بمنزلة المبتدأ^(٨).

[٥٨٧/٦] مسألة: قضاء الفوائت بعد صلاتي الفجر، العصر [

قال: ولا بأس أن يُصلي في هذين الوقتين الفوائت.^(٩)

لقوله ﷺ: (من نام عن صلاة، أو نسيها؛ فليصلها إذا ذكرها)^(١٠) (١١).

[٥٨٨/٧] مسألة: سجود التلاوة بعد صلاتي الفجر، والعصر [

قال: ويسجد للتلاوة^(١٢).^(١٣)

وذلك^(١٤) لأن وجوبها لا يقف على فعله، ألا ترى أن من سمعها من غيره؛ تجب عليه،^(١٥)
فصارت كالفرائض.

(١) في (٢) : وكذا رواه.

(٢) لم أستدل عليه، ولم أقف في هذا الباب على حديث برواية سعيد بن مالك، بعد البحث وبذل الجهد والطاقة.

(٣) في (٢) : وأبي أيوب.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٣٩٧٧) ٢/٤٣٣.

(٥) في (ك) : كالفائت.

(٦) في (٢) : أنها وجبت.

(٧) في (٢) ، و (ك) : بإيجاب الله تعالى.

(٨) في (٢) : بمنزلة الفعل المبتدأ.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ١/٤٢، الاختيار للموصلي ١/٤١.

(١٠) في (٢) : إذا ذكرها فإن ذلك وقتها.

(١١) سبق تخريجه (ص ٦٣٠)، هامش رقم (٢)، المسألة رقم [٥٧٣/١].

(١٢) في (ك) : وسجدة التلاوة.

(١٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ١/٤٢، الاختيار للموصلي ١/٤١.

(١٤) في (ك) : قال وذلك.

(١٥) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٧٨.

[٥٨٩/٨] مسألة: صلاة الجنازة بعد صلاتي الفجر، والعصر [

وكذلك صلاة الجنازة؛^(١) لأن وجوبها لا يقف على فعله.

[٥٩٠/٩] مسألة: ركعتي الطواف بعد صلاتي الفجر، والعصر [

قال: ولا يصلي ركعتي^(٢) الطواف.^(٣)

وكذلك المنذورة؛^(٤) لأنها تتعلق بسبب من جهته، فصار ذلك^(٥) بمنزلة الصلاة التي دخل^(٦) فيها.

[٥٩١/١٠] مسألة: التنفل بعد أذان الفجر [

قال: ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر.^(٧)

وذلك لأن النبي ﷺ كان لا يصلي بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر^(٨)،^(٩) مع حرصه على النوافل، فلو جاز الزيادة عليها لفعله^(١٠)، ولو فعله لثقل، وحيث لم يُنقل دلّ أنها مشروعة^(١١).^(١٢)

[٥٩٢/١١] مسألة: التنفل قبل صلاة المغرب [

قال: ولا يتنفل قبل المغرب.^(١٣)

(١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ٤٢/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.

(٢) في (ك): ركعة.

(٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ٤٢/١، الاختيار للموصلي ٤١/١.

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤، الهداية للمرغيناني ٤٢/١، الاختيار للموصلي ٤١/١.

(٥) في (م): فصارت بمنزلة.

(٦) في (ك): تدخل فيها.

(٧) انظر: الهداية للمرغيناني ٤٢/١، المختار للموصلي ٤١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.

(٨) في (ك): من ركعتين.

(٩) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليها، وتخفيفها،

والحفاظة عليها، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما، برقم (٧٢٣/٨٨) ٥٠٠/١، عن ابن عمر، عن حفصة رضي الله

عنهم، قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين).

(١٠) في (م)، و (ك): لفعلها.

(١١) في (م): لم يُنقل، ذلك دل على أنه غير مشروع.

(١٢) قوله (ولو فعله لثقل، وحيث لم يُنقل دل أنها غير مشروعة): ساقطة من (ك).

(١٣) أي قبل إقامة صلاة المغرب، وبعد الأذان.

انظر: الهداية للمرغيناني ٤٢/١، المختار للموصلي ٤١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٠.

[٥١/ب(س):]

[١] لأن النبي ﷺ لم يفعله. (١)

[٢] ورُوي أنه قال (٢): (بين كل أذانين صلاة؛ إلا المغرب (٣)) (٤).

- (١) أخرج مسلم في صحيحه، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب، برقم (٨٣٦/٣٠٢) ٥٧٣/١ عن أنس بن مالك قال: (وكنا نصلي على عهد النبي ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس، قبل صلاة المغرب، فقلتُ له: أكان رسول الله ﷺ صلاها؟ قال: كان يرانا نصليها فلم يأمرنا، ولم ينهانا).
- (٢) في (٢) : وروي عنه أنه قال ﷺ.
- (٣) في (٢) : إلا العصر والمغرب.
- (٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٦٤/١، والبيهقي في الكبرى ٤٧٤/٢، من طريق حيان بن عبيد الله العدوي، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (إن عند كل أذانين ركعتين؛ ما خلا المغرب)، وفي لفظ للدارقطني (٣٦٥/١): (عند كل أذانين ركعتان قبل الإقامة؛ ما خلا المغرب) وقال: حيان بن عبيد الله، ليس بقوي.
- وفي نصب الراية للزيلعي (١٤٠/٢): ((ورواه البزار في مسنده، وقال: لا نعلم رواه عن ابن بريدة؛ إلا حيان بن عبيد الله، وهو رجل مشهور من أهل البصرة، لا بأس به))، وضعفه الحافظ في التلخيص الحبير ١٣/٢.
- والجملة الأولى منه، متفق عليه، البخاري في كتاب التهجد، باب الصلاة قبل المغرب، برقم (١١٨٣) ٣٦٥/١، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، برقم (٨٣٨/٣٠٤) ٥٧٣/١، من حديث عبد الله بن مَعْقِل المزني قال: قال رسول الله ﷺ: (بين كل أذانين صلاة) قالها ثلاثاً، قال في الثالثة: (لمن شاء)، وهذا لفظ مسلم.

باب التَّوَافِل^(١)

[٥٩٣/١] مسألة: سنن الصلوات الرواتب [

[٥٩٤/٢] مسألة: مستحبات الصلوات الرواتب [

قال - رحمه الله - : السُّنَّة في الصلاة^(٢)؛ أن يصلي ركعتين قبل الفجر^(٣)، وأربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وأربعاً قبل العصر، وإن شاء ركعتين، وركعتين بعد المغرب، وأربعاً قبل العشاء، وأربعاً بعدها، وإن شاء ركعتين.^(٤)

والأصل في ذلك: [١] حديث أم حبيبة^(٥) (٦) أن النبي ﷺ قال: (من صلى اثني عشر ركعة في اليوم والليلة؛ بنى الله له بيتاً^(٧) في الجنة؛ ركعتان بعد طلوع الفجر، وأربعاً قبل الظهر، وركعتان بعدها^(٨)، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء)^(٩).

(١) عبّر بالتوافل دون السنن؛ لأن النفل أعم، إذ كل سنة نافلة، وليس كل نافلة سنة. والتوافل في اللغة: جمع نافلة، وهي مطلق الزيادة.

انظر: المغرب للمطري ص ٢٥٤، مختار الصحاح للرازي ص ٣١٧، المصباح المنير للفيومي ص ٣١٨. وفي الاصطلاح: فعل ما ليس بفرض، ولا واجب، ولا مستنون من العبادة، قال الجرجاني في التعريفات (ص ٢٤٥): النفل ((اسم لما شرع زيادة على الفرائض، والواجبات، وهو المسمى بالمندوب، والمستحب، والتطوع)).

انظر: أنيس الفقهاء للقونوي ص ١٠٤، المراقي للشرنبلالي ص ٣٨٧، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٨٧.

(٢) قوله (في الصلاة) : ساقطة من (م) .

(٣) في (م) : صلاة الفجر.

(٤) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢/٢٤٢، الهداية للمرغيناني ١/٦٧، كنز الدقائق لأبي البركات النسفي ص ١٥.

سنن الصلوات الرواتب: [١] ركعتان قبل الفجر. [٢] أربعاً قبل الظهر، وركعتان بعدها. [٣] ركعتان بعد المغرب. [٤] ركعتان بعد العشاء، وإن شاء أربعاً.

مستحبات الصلوات الرواتب:

[١] ركعتان بعد الظهر، فيندب أن يضم إلى ركعتي السنة الراتب ركعتين فتصير أربعاً، وهو مخير إن شاء جعلها بسلام واحد، وإن شاء جعلها بسلامين. [٢] أربعاً، أو ركعتان قبل العصر. [٣] ست ركعات بعد المغرب، بثلاث تسليمات، وقيل بتسليمتين، وقيل: بتسليمة واحدة. [٤] أربعاً قبل العشاء، وأربعاً بعدها.

انظر: مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٩٠، ٣٨٨-٣٩١، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٣٨٨.

(٥) في (م) : أم حبيبة رضي الله عنها.

(٦) أم حبيبة: رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب، أم المؤمنين، من ذوات الرأي والحصافة، تزوجها ﷺ وهي بالحبيشة سنة سبع، وكانت تحت عبيد الله بن جحش، خرج بها إلى الحبشة، فتصير ومات نصرانياً، فقدمت مع ابنتها حبيبة، وبها تكتي توفيت سنة (٤٤هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٨/٩٨، أسد الغابة لابن الأثير ٧/١١٦، الإصابة للحافظ ٤/٣٠٥.

(٧) في (ك) : بُني له بيت.

(٨) في (م) : وركعتين بعدها. وفي (ك) : وركعتان بعد الظهر.

(٩) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة اثني عشرة ركعة من السنة، وما له فيه =

[٢] وفي بعض الأخبار: (وركتان^(١) قبل العصر)^(٢)، / ولم يذكر [٧٢/ب(٢)]

العشاء.

[٣] وفي حديث عليّ - عليه السلام - لما وصف صلاة رسول الله ﷺ^(٣)

بالنهار، قال: (وأربعاً قبل العصر)^(٤).

[٤] وقد روي: (أن النبي ﷺ^(٥) صلى العشاء، ودخل حجرته^(٦) فصلّى

أربع ركعات^(٧))^(٨)، فلما روي ذلك، ورُوي في حديث أم حبيبة ركعتين^(٩)، جعل بالخيار في ذلك^(١٠).

فأما قبل العشاء؛ فلم يُرو^(١١) في الأخبار شيء^(١٢)، ولكن لما تقدّرت أربع^(١٣) ركعات، تقدّمها مثلها، كالظهر.

- = من الفضل، برقم (٤١٣) ٢٧٤/١، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه مسلم مختصراً، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن، برقم (١٠١) ٧٢٨/١، ٥٠٢.
- (١) في (٢) : وركتين.
- (٢) أخرجه النسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ثواب من صلى في اليوم واللييلة اثني عشرة ركعة سوى المكتوبة، برقم (١٨٠) ٢٦٢/٣.
- (٣) في (٢) : أنه لما وصف صلاة النبي.
- (٤) أخرجه أحمد في المسند ١/١٦٠، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأربع قبل العصر، برقم (٤٢٩) ٢٩٤/٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، برقم (١١٦) ٣٦٧/١، قال الترمذي: حديث عليّ - عليه السلام - حديث حسن. وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (٤٢٩) ٢٤٧/١.
- (٥) قوله (بالنهار، قال: أربعاً قبل العصر. وقد روي أن النبي ﷺ) : ساقطة من (٢) .
- (٦) حُجرات أزواج النبي ﷺ تسعة أبيات، بناها ﷺ بجانب مسجده باللبن، وسقفها بالجريد والجذوع، وأبوابها مشرعة على المسجد، وأدخلت في المسجد زمان الوليد بن عبد الملك، وهي في الجهة الجنوبية الشرقية منه.
- انظر: الدر الثمين لابن النجار ص ١٧٥، الفصول لابن كثير ص ١١٨، الرحيق المختوم للباركفوري ص ٢١٧.
- (٧) في (٢) : ودخل حجرته وصلى أربعاً.
- (٨) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في صلاة الليل، برقم (١٣٤٦) ٨٩/٢ - ٩٠، عن عائشة. قال الألباني: ((صحيح دون الأربع ركعات، والمخفوظ عن عائشة ركعتان)) صحيح سنن أبي داود برقم (١١٩٧) ٢٥١/١.
- (٩) سبق تخريجه (٦٤٥)، هامش (٩).
- (١٠) أي جعل بالخيار في نافلة العصر قبلية، بين ركعتين، أو أربع ركعات، وفي نافلة العشاء البعدية، بين ركعتين، أو أربع ركعات. انظر: مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٣٩٠.
- (١١) في (٢) : فلم يروى. وفي (ك) : فلم يرويه.
- (١٢) قال الحافظ في الدراية (١٩٨/١): ((وأما ما يتعلق بالعشاء، ففي سنن سعيد بن منصور من حديث البراء رفعه (من صلى قبل العشاء أربعاً كان كأنما تهجد من ليلته، ومن صلاه بعد العشاء كمثلهن من ليلة القدر)، وأخرجه البيهقي من حديث عائشة موقوفاً، وأخرجه النسائي، والدارقطني موقوفاً على كعب)) .
- (١٣) في (٢)، و (ك) : بأربع.

[٥٩٥/٣] مسألة: أكد سنن الصلوات الرواتب [

و أكد هذه السنن^(١) ركعتي^(٢) الفجر^(٣).

[٤٧/ب(ك)]

[١] لأن النبي ﷺ داوم عليها، وقال: / (هما^(٤) خير من الدنيا وما فيها)^(٥).[٢] وقال النبي ﷺ^(٦): (صلوهما ولو طرقتكم الخيل)^(٧).وليس عندهم النفل^(٨) قبل العصر، كالنافلة قبل الظهر في التأكيد^(٩).لأنه قد^(١٠) روي في حديث أم حبيبة: (ركعتين قبل العصر)^(١١)، ولم يرو في بعضالأخبار، والنافلة قبل الظهر قد روي في جميع الأخبار^(١٢).

[٥٩٦/٤] مسألة: قضاء سنن الصلوات الرواتب [

[٥٩٧/٥] مسألة: قضاء سنة الفجر [

وقد قال أصحابنا - ﷺ^(١٣) -: إن النوافل إذا فاتت عن موضعها لم تقضى^(١٤)؛^(١٥) إلا

(١) في (م): السنة.

(٢) في (ك): ركعتا.

(٣) انظر: تبين الحقائق للزيلعي ١/١٧٧، فتح القدير لابن الهمام ١/٤٨٠، البناية للعينى ٢/٥٧٦.

(٤) في (ك): وقال فيها (خير من الدنيا وما فيها).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما

والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما، برقم (٧٢٥/٩٦) ١/٥٠١.

(٦) في (م): وقال: صلوهما. وفي (ك): وقال ﷺ: صلوهما.

(٧) أخرجه أحمد في المستند ٢/٤٠٥، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب في تخفيفهما، برقم (١٢٥٨) ٢/٤٦، والبيهقي في

الكبرى ٢/٤٧١، ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (٢٧٢) ص ١٢٣، والارواء برقم (٤٣٨) ٢/١٨٣.

(٨) في (ك): التنفل.

(٩) قال في المراقي (ص ٣٨٨): ((اختلف في الأفضل بعد ركعتي سنة الفجر؟ قال الحلواني: ركعتا المغرب، ثم التي

بعد الظهر، ثم التي بعد العشاء، ثم التي قبل الظهر، ثم التي قبل العصر، ثم التي قبل العشاء، وقيل: التي بعد العشاء،

والتي قبل الظهر، وبعده، وبعد المغرب، كلها سواء، وقيل: التي قبل الظهر أكد، قال الحسن: وهو الأصح))،

صححه في الدراية، والعناية، والنهاية. انظر: حاشية الطحطاوي (ص ٣٨٨).

(١٠) في (م): لأنه روي.

(١١) سبق شرحه (ص ٦٤٥)، هامش (٩)، المسألة رقم [٥٩٣/١].

(١٢) في (م)، و (ك): والنافلة قبل الظهر روي في كل الأخبار.

(١٣) قوله (رضي الله عنهم): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٤) في (م): لم تقضى.

(١٥) سائر النوافل سوى ركعتي الفجر، لا تقضى بعد الوقت وحدها، اتفاقاً.

واختلفوا في قضائها تبعاً للفرض؟ والصحيح أنها لا تقضى تبعاً إلا في الوقت، وقال بعض المشايخ: تقضى.

انظر: مختصر اختلاف العلماء للخصاص ١/٢٧٣، المختار للموصلي ١/٦٥، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ٥٠٢.

ركعتي الفجر إذا فاتت مع الفرض تقضى^(١)؛^(٢) استحساناً، وإن فاتت وحدها لم تقض^(٣) عند أبي حنيفة، وأبي يوسف،^(٤) وقال محمد: تقضى^(٥).^(٦)
وقال الشافعي^(٧) - رحمه الله^(٨) - : يقضي الجميع.

دليلنا: [١] ما روي: (أن النبي ﷺ^(٩) صلى العصر، ثم دخل حُجرة أم سلمة، فصلى ركعتين، قالت: فقلت له: ما هاتين الركعتين التي لم تكن تُصليهما من قبل^(١٠) ؟ فقال: ركعتان كنتُ أُصليهما بعد الظهر، فشغلني عنها الوفد^(١١)، فكرهتُ أن أُصليهما بحضرة الناس فتُروى، فقلت: أفنقضيهما إذا فاتتا ؟ فقال^(١٢): لا^(١٣)، وهذا يدل على أنه ﷺ اختصَّ بالقضاء^(١٤).

(١) في (م) : فإنها تقضى.

(٢) تحرير محل الخلاف:

اتفقوا أن سنة الفجر تقضى تبعاً إذا فاتت مع الفرض، بعد طلوع الشمس إلى الزوال، واتفقوا أنها لا تقضى إن فاتت وحدها، قيل طلوع الشمس، واتفقوا أنها لا تقضى بعد الزوال، لا تبعاً للفرض، ولا وحدها.

واختلفوا إن فاتت وحدها، هل تقضى بعد طلوع الشمس إلى الزوال، أم لا ؟

انظر: المختار للموصللي ٦٥/١، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٥٠٢، الفتاوى الأنقورية محمد الحسيني ٧/١.

(٣) في (م) : لم تقضى.

(٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٧٣/١، المختار للموصللي ٦٥/١، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ٥٠٢. وبه قال المالكية، والحنابلة في المشهور في المذهب.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ٣٥٣/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧٥، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٨٧.

والحنابلة: المغني لابن قدامة ٨٠٠/١، الإنصاف للمرداوي ٢٠٨/٢، دليل الطالب لمربي الكرمي ص ١٢٣.

(٥) في (ك) : تقضى.

(٦) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٧٣/١، التحفة للسمرقندي ١٩٦/١، الاختيار للموصللي ٦٥/١.

(٧) انظر: مختصر المزني ص ٣٤، البيان للعمري ٢٨٠/٢، مغني المحتاج للخطيب ٤٥٧/١.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: المغني لابن قدامة ٨٠٠/١، الفروع لابن مفلح ٥٤٥/١، الإنصاف للمرداوي ٢٠٨/٢.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) في (م) : ما روي عن النبي ﷺ أنه.

(١٠) في (ك) : ما هاتان الركعتان اللتان لم تكن تُصليهما قبل هذا.

(١١) وهو وفد عبد القيس، كما جاء مصرحاً به عن مسلم، برقم (٣٨٤/٢٩٧) ٥٧١/١.

(١٢) في (ك) : فيروي، فقلت: أفضيتهما إذا فاتتا؟ قال.

(١٣) أخرجه أحمد في المسند ٣١٥/٦، وابن حبان في صحيحه، برقم (٢٦٥٣) ٣٧٧/٦، وأبو يعلى في مسنده، برقم

(٧٠٢٨) ٤٥٧/١٢، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٧٤/٨): ((قلت: في الصحيح بعضه بمعناه خالياً عن قولها:

(أفنقضيهما إذا فاتتا؟)، رواه أحمد، وأبو يعلى بنحوه، ورجاهما رجال الصحيح)).

وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ بعد العصر

برقم (٣٨٤/٢٩٧) ٥٧١/١، والبخاري تعليقا في كتاب الصلاة، باب ما يصلي بعد العصر من الفوائت ونحوها ٢٠٠/١.

(١٤) يدل عليه حديث ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها عند أبي داود في كتاب الصلاة، باب من رخص فيهما إذا

كانت الشمس مرتفعة، برقم (١٢٨٠) ٥٩/٢، أنها حدثته: (أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر، وينهى =

[٢] ولأنها نافلةٌ تابعةٌ للفرض، فإذا سقط الفرض لم يقض، كالقعدة الأولى، والأذان،

والإقامة.

وهذا هو القياس في ركعتي الفجر؛ وإنما استحسنوا إذا فاتتا^(١) مع الفرض؛ لما رُوي: (أن النبي ﷺ نام في الوادي، ثم استيقظ بحرّ الشمس، ثم ارتحل، ثم نزل فأمر بلالاً فأذن، فركع ركعتي الفجر، ثم أمره فأقام، فصلّى صلاة الفجر)^(٢).

وجه قول محمد: أن هاتين الركعتين قد اختصّت^(٣) من بين سائر^(٤) النوافل بجواز القضاء إذا فاتت مع الفرض؛ لتأكيدهما^(٥)، وهذا/ المعنى/ موجود وإن فاتت^(٦) وحدها.

[٧٣/أ(٢)]

[٥٢/أ(س)]

[٥٩٨/٦] [مسألة: عدد ركعات صلاة نافلة الليل]

قال: فإن صلّى بالليل صلّى^(٧) ثمان^(٨) ركعات.^(٩)

وذلك^(١٠): [١] لما رُوي عن ابن عباس^(١١) قال: (كان رسول الله ﷺ يُصلّي من الليل ثمان^(١٢) ركعات، ويوتر بثلاث)^(١٣).

[٢] وقالت عائشة - رضي الله عنها^(١٤) -: (كان رسول الله ﷺ يُصلّي بالليل

أربعاً^(١٥)؛ لا تسأل^(١٦) عن طوّلن)

= عنها ويواصل، وينهى عن الوصال)، ضعّفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود، برقم (٢٧٨) ص ١٢٥.

(١) في (ك) : إذا فاتت.

(٢) سبق تخريجه (ص ٤٣١)، هامش (٩)، المسألة رقم [٣٢٨/١٩].

(٣) في (ك) : اختصتا.

(٤) في (م) : من سائر النوافل.

(٥) في (م) : لتأكيدهما. وفي (ك) : لتأكيدهما.

(٦) في (ك) : فائته.

(٧) قوله (صلّى) : ساقطة من (ك).

(٨) في (ك) : ثمان.

(٩) انظر: التجريد للقدوري ٨٢١/٢، المختار للموصلبي ٦٧/١، كنز الدقائق لأبي البركات السفي ص ١٥.

(١٠) قوله (وذلك) : لم ترد في (م).

(١١) في (م) : لم روي ابن عباس رضي الله عنه.

(١٢) في (ك) : يصلي في الليل ثمان.

(١٣) سبق تخريجه (ص ٥٣١)، هامش (٨)، المسألة رقم [٤٥٩/١].

(١٤) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (ك).

(١٥) في (م) : أربع ركعات.

(١٦) في (م)، و (ك) : لا تسأل.

وَحُسْنُهُنَّ^(١)، ثُمَّ أَرْبَعًا^(٢)، لَا تَسْلُ^(٣) عَنْ طُولِهِنَّ وَحُسْنُهُنَّ^(٤)، ثُمَّ يُوتر بثلاث^(٥) (٦).

[٥٩٩/٧] مسألة: عدد ركعات صلاة نافلة النهار [

[٦٠٠/٨] مسألة: صفة صلاة نافلة النهار]

قال: ونوافل النهار إن شاء صَلَّى ركعتين بتسليمَةٍ واحدةٍ، وإن شاء أَرْبَعًا^(٧) (٨).
وذلك: [١] لما رَوَى أبو أيوب الأنصاري^(٩) قال: (داوم رسول الله ﷺ على أربع ركعات بعد زوال الشمس، فقلت: يا رسول الله ما هذه الصلاة؟ قال: يا^(١٠) أبا أيوب إن الشمس إذا زالت فَتُحَتُّ أبوابُ السماء، فلن تَبْرَحَ^(١١) حتى يُصَلِّي الظهر، فأحببت أن يصعد لي فيهنَّ^(١٢) عملٌ صالحٌ، فقلت: أفي كل من قراءة^(١٣)؟ قال: نعم، فقلت^(١٤): بتسليمَةٍ واحدةٍ، أم^(١٥) بتسليمتين؟ قال: بتسليمَةٍ واحدةٍ^(١٦)).

(١) في (٢): عن حسنهن وطولهن.

(٢) في (٢): ثم يصلي أربعاً.

(٣) في (٢)، و (ك): لا تسأل.

(٤) في (٢): عن حسنهن وطولهن.

(٥) في (ك): بثلاث ركعات.

(٦) متفق عليه، البخاري في كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، برقم (١١٤٧) ٣٥٦/١، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، برقم (١٢٥) ٧٣٨/١ ٥٠٩.

(٧) في (٢): صلى أربعاً.

(٨) لا يسلم إلا في آخرهن، والأربع أفضل.

انظر: التجريد للقندوري ٨١٧/٢، الفقه النافع للسمرقندي ٢٤٣/١، الهداية للصرغيناني ٦٧/١.

(٩) في (٢): أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(١٠) أداة النداء (يا): ساقطة من (ك).

(١١) في (٢): فلن تَبْرَحَ. وفي (ك): فلم تَبْرَحَ.

(١٢) في (٢): فيها.

(١٣) في (٢)، و (ك): أفي كلهن قراءة.

(١٤) في (٢): قال فقلت.

(١٥) في (٢): أو بتسليمتين.

(١٦) أخرجه محمد في الموطأ، برقم (٢٩٦) ص ١٠٦، وفي الحجة على أهل المدينة ٢٧٣/١، وأحمد في المسند ٤١٦/٥،

وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الأربع قبل الظهر وبعدها، برقم (١٢٧٠) ٥٣/٢، وابن ماجه في كتاب إقامة

الصلاة والسنة فيها، باب في الأربع الركعات قبل الظهر، برقم (١١٥٧) ٣٦٥/١، والبيهقي في الكبرى ٤٨٨/٢،

والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٣٥/١، حسنة الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١١٣١) ٢٣٦/١،

وصححه في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٩٥٠) ١٩٠/١ وقال: دون الفصل.

[٢] ولأن البقاء على تحريمته^(١) أشق، والنافلة على الوجه الأشق أولى وأفضل؛ ما لم يرد عنه شيء، كطول القيام، لأن البقاء في العبادة أفضل من الخروج عنها^(٢)؛ إذ البقاء في العبادة عبادة.

[٦٠١/٩] مسألة: الزيادة على أربع ركعات في صلاة نافلة النهار [

قال: ويكره الزيادة على ذلك.^(٣)

لأن الأخبار لم ترد به.^(٤)

[٦٠٢/١٠] مسألة: عدد ركعات صلاة نافلة الليل [

[٦٠٣/١١] مسألة: صفة صلاة نافلة الليل [

قال^(٥): فأما نافلة الليل؛ فقال أبو حنيفة^(٦): إن صَلَّى^(٧) ثمان^(٨) ركعات / بتسليمة واحدة [٤٨/أ(ك)] جاز، ويكره الزيادة على الثمانية^(٩)، وقال أبو يوسف، ومحمد^(١٠): لا يزيد بالليل^(١١) على ركعتين بتسليمة واحدة.^(١٢)

وجه قول أبي حنيفة - عليه السلام^(١٣) -: قول^(١٤) عائشة - رضي الله عنها^(١٥) -: (أن النبي ﷺ

(١) في (م) : على تحريم واحدة.

(٢) وهو ضابط عام في فعل النوافل، ما لم يرد عنه شيء.

انظر: التجريد للقدوري ٨٢٢/٢، ٨٢٠، البدائع للكاساني ٢٩٤/١، الاختيار للموصلي ٦٧/١.

(٣) انظر: الحجة محمد بن الحسن ٢٧٢/١، الفقه النافع للسمرقندي ٢٤٣/١، الهداية للمرغيناني ٦٧/١.

(٤) انظر: نصب الراية للزيلعي ١٣٧/٢، المنتقى للمسجد ابن تيمية ٣٨٥/١.

(٥) قوله (قال) : لم ترد في (م).

(٦) نافلة الليل عنده تجوز ركعتين، وأربعاً، وستاً، وثمان ركعات، والأفضل أن يصلي أربعاً، أربعاً بتسليمتين.

انظر: التجريد للقدوري ٨١٧/٢، الفقه النافع للسمرقندي ٢٤٣/١، الهداية للمرغيناني ٦٧/١.

(٧) في (م) : صَلَّى بالليل.

(٨) في (ك) : ثمان.

(٩) قوله (على الثمانية) : ساقطة من (ك). وفي (م) : وتكره الزيادة على ذلك.

(١٠) انظر: الحجة محمد بن الحسن ٢٧٢/١، التجريد للقدوري ٨١٧/٢، الهداية للمرغيناني ٦٧/١.

قال الشربلالي في الغنية (١١٦/١) : ((ويقولهما، أن الأفضل في الليل مثنى مثنى، يفتي؛ إتباعاً للحديث)).

(١١) في (ك) : في الليل.

(١٢) على قولهما في نافلة الليل له أن يصلي ما شاء، وإن زاد على ثمان ركعات.

انظر: الحجة على أهل المدينة محمد بن الحسن ٢٧٢/١، التجريد للقدوري ٨١٧/٢، الهداية للمرغيناني ٦٧/١.

(١٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك).

(١٤) في (م)، و (ك) : حديث عائشة.

(١٥) قوله (رضي الله عنها) : لم ترد في (ك).

كان يُصَلِّي من الليل ثمان^(١) ركعات^(٢)، ولم تُفصّل^(٣).

وجه قولهما: قوله ﷺ: (صلاة الليل مثنى، مثنى)^(٤).

وقد قال الشافعي^(٥): يُكره التنفل بما زاد على الركعتين^(٦) بالليل، والنهار^(٧).

واستدل بحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: (صلاة الليل والنهار مثنى، [مثنى]^(٨)، فإذا

خشى أحدكم الصبح فليوتر/ بواحدة^(٩) توتر له ما قد صلى)^(١٠). [٧٣/ب(٢)]

قيل له: . إن هذا الخبر^(١١) يحتمل أنه أراد به^(١٢) مثنى، مثنى، معناه: يتشهد في كل ركعتين،

يُبين ذلك؛ أنه قال: (توتر له^(١٣) ما تقدّم)، وهذا لا يكون إلا وهي متصلة بما قبلها.

. ويجوز أن يكون معناه: مثنى، مثنى؛ أنه^(١٤) لا يلزمه بالتحريمة أكثر من ركعتين؛

لُتبيين^(١٥) مخالفة النافلة للفرض.

والذي يؤكد ذلك؛ أن راوي الخبر^(١٦) ابن عمر قد روي: (أنه كان يُصَلِّي قبل الجمعة

أربعاً، لا يفصل بينهنّ بسلام، وبعدها ركعتين، ثم أربعاً)^(١٧).

(١) في (ك) : ثمان.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، برقم (٧٣٨/١٢٦) ٥٠٩/١.

(٣) قوله (ولم تُفصّل) : ساقطة من (ك).

(٤) سبق تخريجه (ص ٥٣٠)، هامش (١٣)، المسألة رقم [٤٥٩/٢].

(٥) انظر: حلية العلماء للقفال ١٤٠/٢، البيان للعصاف ٢٨٣/٢، المجموع للنووي ٤٩/٤، ٥١، ٥٦.

وبد قال المالكية، والحنابلة، ولا بأس عند الحنابلة في نافلة النهار أربع ركعات، ومثنى مثنى أفضل.

انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ٧٤، بداية المجتهد ٤٨٢/١، القوانين الفقهية لابن حزم ص ٨٧.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٧٩٦/١، المحرر لأبي البركات ٨٦/١، دليل الطالب لمربي الكرمي ص ١٢٤.

(٦) في (ك) : يكره النفل بما زاد على ركعتين.

(٧) في (م) : بالنهار والليل.

(٨) من (م)، و (ك).

(٩) في (م) : بركعة واحدة.

(١٠) سبق تخريجه (ص ٥٣٠)، هامش (١٣)، المسألة رقم [٤٥٩/٢].

(١١) في (ك) : الحديث.

(١٢) في (م) : قيل له هذا الخبر يحتمل أن يكون أراد بقوله.

(١٣) في (م)، و (ك) : لك.

(١٤) في (م) : بمعنى أنه.

(١٥) في (م) : لتبيين. وفي (ك) : لتبيين.

(١٦) في (م) : هذا الخبر.

(١٧) الجملة الثانية منه، أخرجه أبو داود في كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة، برقم (١١٣٠) ٦٧٣/١، و برقم

(١١٣٣) ٦٧٤/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها ٤٠٢/٢، عن عطاء =

[٦٠٤/١٢] مسألة: عدد ركعات صلاة نافلة الجمعة

وأما نوافل الجمعة، فأربع^(١) قبلها؛^(٢) لحديث أبي أيوب^(٣)،^(٤) وذلك المعنى موجود في سائر الأيام، وأربع^(٥) بعدها،^(٦) كذلك^(٧) ذكر في (كتاب الصلاة)^(٨)، وذكر في (كتاب الصوم)^(٩) ستاً^(١٠).^(١١)

وجه ما ذكره في (كتاب الصلاة)^(١٢)، ما روي أن النبي ﷺ قال: (من كان مصلياً بعد

- = قال: (رأيت ابن عمر يصلي بعد الجمعة ركعتين، ثم صلى بعد ذلك أربعاً) وهذا لفظ الترمذي، صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٠٠٠) و (١٠٠٣) ٢١٠/١، وصحيح سنن الترمذي ٢٩٤/١. ولم أقف على أثر من فعل ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً، وروى نافع عنه الصلاة قبل الجمعة دون تحديد العدد، فقال: (كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة)، أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الصلاة بعد الجمعة، برقم (١١٢٨) ٦٧٢/١، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٨٣٦) ١٦٨/٣، صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٩٩٨) ٢٠٩/١. قال ابن المنذر في الأوسط (٩٧/٤): ((وقد روينا عن ابن عمر: أنه كان يصلي قبل الجمعة اثنتي عشرة ركعة))، وروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً، وبعدها أربعاً، لا يفصل بينهما بتسليم) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٥٥٢٤) ٢٤٧/٣، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٥٣٦٠) ٤٦٣/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٣٥/١، والطيبراني في المعجم الكبير، برقم (٩٥٥٥) ٣١٠/٩، وذكره الترمذي في سننه ٤٠١/٢، ومحمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة (٢٧٤/١).
- (١) في (٢): فأربعاً.
- (٢) أربع قبلها لا يفصل بينهما بسلام؛ لأنها نظير الظهر، والتطوع قبل الظهر أربع ركعات. انظر: الميسوط لمحمد بن الحسن ١/١٥٨، الكافي للحاكم الشهيد ١/١٥٧، المختار للموصلي ١/٦٦.
- (٣) في (٢): أبي أيوب الأنصاري.
- (٤) سبق تخريجه (ص ٦٥٠)، هامش (١٦)، المسألة رقم [٦٠٠/٨].
- وجه الدلالة: قوله فيه: (داوم رسول الله ﷺ على أربع ركعات بعد زوال الشمس)، وذلك المعنى موجود في سائر الأيام، وهو عموم يدخل فيه الجمعة لأنه نظير الظهر.
- قال الألباني: ((سنة الجمعة القبلية، لا تثبت)) الأجوبة النافعة (ص ٢٦).
- (٥) في (٢): وأربعاً.
- (٦) لا يفصل بينهما بسلام، وهو قول أبي حنيفة، ومحمد. انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٦، المختار للموصلي ١/٦٦، كنز الدقائق للنسفي ص ١٥.
- (٧) في (٢): كذا.
- (٨) انظر: كتاب الصلاة ضمن الميسوط لمحمد بن الحسن ١/١٥٨، وفيه: ((قلت: رأيت التطوع يوم الجمعة كم هو؟ قال: أربع ركعات، وبعدها أربع، لا يفصل بينهما إلا بالتشهد)).
- (٩) انظر: كتاب الصيام، باب الاعتكاف، ضمن الميسوط لمحمد بن الحسن ٢/٢٧٣، وفيه: ((وليس ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد لحاجة؛ ما خلا الجمعة، والغائط، والبول،... وليس ينبغي له أن يمكث بعد الجمعة، وينبغي له أن يأتي الجمعة حين تزول الشمس، فيصلي قبلها أربعاً، وبعدها أربعاً، أو ستاً)).
- (١٠) في (ك): وروي أنه يصلي ستاً.
- (١١) وهو قول أبي يوسف، وأربعاً، ثم اثنتين، واختاره الطحاوي. انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٦، الميسوط للسرخسي ١/١٥٧، المختار للموصلي ١/٦٦.
- (١٢) قوله (وجه ما ذكر في كتاب الصلاة): ساقطة من (ك).

الجمعة فليصل أربعاً^(١).

وجه الروايات^(٢) الأخرى: ما رُوِيَ: (أن ابن مسعود^(٣) قَدِمَ الكوفة فكان يصلي بعد الجمعة أربعاً، ثم قَدِمَ عليٌّ - عليه السلام -^(٤) - فكان يصلي بعدها ستاً^(٥)).

[٦٠٥ / ١٣] مسألة: صلاة النافلة لمن أدرك الإمام في صلاة فرض [

وقد قالوا: يُكره التطوع في المسجد والناس في الصلاة.^(٦)

وذلك: [١] لما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)^(٧)

[٢] ولأنه إذا انفرد بالصلاة أتم^(٨) بأنه لا يرى صلاة/ الجماعة، وقد نهي النبي ﷺ [٥٢ / ب (س).

عن مواقف التَّهْم.^(٩)

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة برقم (٦٩/٨٨١) ٦٠٠/١.

(٢) في (م)، و (ك) : الرواية.

(٣) في (م) : ما روى ابن مسعود رضي الله عنه حين قدم.

(٤) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (ك) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٥٣٦٨/١) ٤٦٤، الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٣٧/١، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٩٥٥٥/٩) ٣١٠.

(٦) انظر: الأمل محمد بن الحسن ١/١٦٦، مختصر اختلاف العلماء للخصاص ١/٢٧١، المراقي للشرنبلاني ص ٤٥١. من دخل المسجد، وكان الإمام في صلاة الفرض، اقتدى به، ويكره له الانشغال عنه بالسنة، ولو لم يفته شيء؛ إلا في الفجر، فإن خشى أن تفوته الركعتان مع الإمام دخل معه ولم يركع ركعتي الفجر، وإن رجا أن يدرك ركعة مع الإمام، يصلّيها خارج المسجد عند الباب، بعيداً عن الصفوف، ثم يدخل مع الإمام، وإن كان خارج المسجد، وخاف فوت ركعة مع الإمام، اقتدى به، وإن لم يخف صلى التطوع، ثم اقتدى؛ لإمكان جمعه بين الفضيلتين، انظر: حاشية الطحطاوي على المراقي (ص ٤٥١).

(٧) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، برقم (٦٣/٧١٠) ٤٩٣/١ (٨) في (م)، و (ك) : فقد أتم.

(٩) ذكره العجلوني في كشف الخفاء، برقم (٨٨/١) ٤٤، بلفظ: (اتقوا مواضع التَّهْم)، والزنجشيري في الكشف (١/٥٩١، ١٠٠٨)، والألوسي في روح المعاني (١٢/٢٥٨) بلفظ: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التَّهْم)، قال الزيلعي في نصب الراية (٣/١٣٦): غريب.

قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٢/١٧): ((لم أجد له أصلاً؛ لكنه بمعنى قول عمر: (من سلك مسالك الظن أقيم)، ورواه الخرائطي في (مكارم الأخلاق) مرفوعاً، بلفظ: (من أقام نفسه مقام التَّهْم، فلا يلومن من أساء الظن به)) . انظر: الفوائد المجموعة للشوكاني ص ٢٥١، ص ٢٥٩.

[تابع^(١)] [مسألة: عدد الركعات التي تجب فيها القراءة في صلاة الفرض]

قال: والقراءة واجبة في الفرض في ركعتين^(٢).^(٣)

وقد بينا ذلك^(٤).^(٥)

[٦٠٦/١٤] [مسألة: القراءة في الركعتين الأخيرتين في صلاة الفرض]

قال^(٦): وهو مخير في الأخيرتين^(٧)؛ إن شاء قرأ، وإن شاء سبّح، وإن شاء سكت^(٨)

فيهما.^(٩)

وذلك: [١] لما رُوي: (أن علياً، وعبد الله بن عمر^(١٠) - رضي الله عنهما - كانا لا يقرآن

في الأخيرتين^(١١)، ويُسبّحان فيهما)^(١٢).

[٢] ولأن القراءة فيهما لمّا لم تجب؛ جاز أن يسكت، وجاز أن يُسبّح^(١٣)؛ إلا أن

الأفضل أن يقرأ^(١٤)؛ لأن النبي ﷺ داوم على القراءة فيهما.

(١) المسألة رقم [٤٦٨/٢] ص ٥٤٥.

(٢) في (م) : والقراءة في الفرض واجبة في الركعتين الأولتين بعينها.

(٣) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢/٤٧٢، الهداية للمرغيناني ١/٦٧، كنز الدقائق للنسفي ص ١٥.

(٤) في (م) : وقد بينا ذلك فيما تقدّم.

(٥) انظر: (ص ٥٤٥).

(٦) قوله (قال) : ساقطة من (م) .

(٧) في (م) ، و (ك) : الأخيرتين.

(٨) في (م) : وإن شاء سكت، وإن شاء سبّح.

(٩) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٦٨، فتح القدير لابن الهمام ١/٤٥٣، البناية للعيبي ٢/٥٢٧.

الواجب من القراءة أن تكون في ركعتين من الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والأفضل أن تكون في الركعتين الأولتين، فيقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب، وسورة.

أما الركعتين الأخيرتين فهو بالتخير، إن شاء قرأ بالفاتحة، وهو أفضل، وإن شاء لم يقرأ بها، وسبّح، أو سكت.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٨، التجريد للقدوري ٢/٥٠٣، الهداية للمرغيناني ١/٦٨.

(١٠) في (م) : وعبد الله بن مسعود. وفي (ك) : وعبد الله.

(١١) في (م) ، و (ك) : الأخيرتين.

(١٢) سبق تخريجه (ص ٥٤٦)، هامش (١١)، المسألة رقم [٤٦٨/٢].

(١٣) في (م) : وجاز أن يقرأ.

(١٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٨، التجريد للقدوري ٢/٥٠٣، الهداية للمرغيناني ١/٦٨.

[٦٠٧/١٥] مسألة: عدد الركعات التي تجب فيها القراءة في صلاة النفل [

تابع^(١)] [مسألة: القراءة في الوتر [

قال: والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل،^(٢) وفي جميع^(٣) الوتر.^(٤)
أما الوتر؛ فقد بيناه.^(٥)

وأما النفل؛ فلما بينا أن القراءة لا تجب في أكثر من ركعتين من الصلاة،^(٦) وتحريمه النفل لا
يوجب أكثر من ركعتين، فالقيام إلى الثالثة كتحريمه أخرى، فأوجبت القراءة في الركعتين
الآخرين^(٧)، كما أوجبتها في الأولى^(٨).

والدليل على أن التحريم في^(٩) النفل لا يوجب أكثر من ركعتين - وإن نوى أكثر من
ذلك -، أنه^(١٠) إيجابٌ بالفعل؛ فلا يلزمه إلا^(١١) أدنى ما يتقرب به من جنس تلك العبادة، ولا
معتبر^(١٢) بالنية؛ كمن دخل في الصوم ينوي صوم^(١٣) ثلاثة أيام، وكمن دخل في الحج ينوي
عشرين^(١٤) حججاً^(١٥)، هذا هو المشهور من قولهم.^(١٦)

وقد روي عن أبي يوسف^(١٧) - رحمه الله^(١٨) -، أنه يلزمه جميع ما نواه.

(١) المسألة رقم [٤٦٢/٥] (ص ٥٣٥).

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٨/١، المختار للموصلي ٦٨/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٥.

(٣) قوله (جميع) : ساقطة من (ك) .

(٤) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٨/١، المختار للموصلي ٥٥/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٥.

(٥) انظر: (ص ٥٣٥).

(٦) انظر: (ص ٥٤٥)، المسألة رقم [٤٦٨/٢].

(٧) قوله (الآخرين) : ساقطة من (ك) .

(٨) في (م) : كما أوجبت الأولتين.

(٩) في (م)، و (ك) : على أن تحريمه النفل.

(١٠) في (م)، و (ك) : لأنه.

(١١) في (م) : سوى أدنى.

(١٢) في (م) : ولا معتبر في ذلك.

(١٣) في (ك) : وينوي صومه.

(١٤) قوله (عشرين) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(١٥) في (م)، و (ك) : حجة.

(١٦) هذا هو المشهور من قول أبي حنيفة ومحمد، وهو أن من شرع في النفل ونوى أربعاً ثم أفسده، يلزمه قضاء
ركعتين لأن الشروع ليس بملزم بذاته؛ وإنما اللزوم ثبت بضرورة صيانة المؤدى عن البطلان، والشفع الأول لا يتعلق

بالثاني. انظر: مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٧٧، البدائع للكاساني ٢٩١/١، العناية للبايري ٤٥٩/١.

(١٧) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٨/١، العناية للبايري ٤٥٩/١، البناية للعيني ٥٣٢/٢.

(١٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (م)، و (ك) .

لأن الدخول سبب الإيجاب، كالتنذر، فإذا وجب بالتنذر العدد الذي ينويه؛ فكذلك [٤٨/ب(ك)] بالدخول^(١). (٢)

وروي عنه رواية أخرى،^(٣) أنه يلزمه أربع ركعات، ولا يلزمه أكثر من ذلك إذا نواه. ووجه ذلك، أن التوافل فرع الفرائض^(٤)، فكما يجوز أن يلزمه بتحريمه الفرض أربع ركعات؛ فكذلك يجوز^(٥) أن يلزمه^(٦) بتحريمه النفل، وما زاد على الأربع لا يلزمه بتحريمه الفرض، كذلك بتحريمه النفل^(٧).

[٦٠٨/١٦] مسألة: من شرع في صلاة نفل، ثم أفسدها

قال: ومن دخل في صلاة نفل^(٨) ثم أفسدها، قضاه^(٩).

وذلك لأن الدخول في العبادة^(١٠) بمنزلة الإيجاب لها؛ الدليل عليه الحج.

[٦٠٩/١٧] مسألة: من شرع في النفل ونوى أربعاً، فقعد في الأولين، ثم أفسد الآخرين

قال: وإن صلى أربع ركعات فقعد في الأولين^(١١) ثم أفسد الآخرين، قضى ركعتين^(١٢)

وذلك لما بينا^(١٣)، أن التحريم لا يوجب أكثر من ركعتين، فإذا قعد في آخرهما، فقد تمت

صلاته، وقيامه إلى الثالثة كتحريمه أخرى، فهو كصلاة أخرى^(١٤) ابتدأها فأفسدها؛ لا يوجب إفساد ما^(١٥) تقدمها.

(١) في (م): بالدخول عليه.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٥٩، البدائع للكاساني ١/٢٩١، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٣٧٧.

(٣) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٦٨، العناية للباقر ١/٤٥٩، البناية للعبسي ٢/٥٣٢.

(٤) في (ك): للفرائض.

(٥) في (م): فكما يجب أن يلزمه بتحريمه الفرض أربع ركعات، جاز أن يلزمه.

(٦) في (ك): فكذلك بتحريمه النفل.

(٧) قوله (وما زاد على الأربع لا يلزمه بتحريمه الفرض، كذلك بتحريمه النفل): ساقطة من (م).

(٨) في (م): صلاة النفل.

(٩) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٣١١، الفقه النافع للسميرقندي ١/٢٤٨، الهداية للمرغيناني ١/٦٨.

(١٠) في (م): في العادة.

(١١) في (م)، و (ك): في الأولتين.

(١٢) قضى ركعتين عندهما، خلافاً لأي يوسف في أنه يقضي أربعاً، لأن الشروع ملزم بذاته عنده، كالتنذر.

انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١/٢٤٨، الهداية للمرغيناني ١/٦٨، كنز الدقائق للنسفي ص ١٥.

(١٣) انظر: (ص ٦٥٦).

(١٤) قوله (فهو كصلاة أخرى): ساقطة من (ك). وفي (م): كتحريمه أخرى، وكصلاة أخرى.

(١٥) في (م): فإنه لا يوجب فساد ما تقدمها. وفي (ك): فسادها مع تقدمها.

ولا يُشبه ذلك ركعات الفرض؛ لأنها مؤدّاة بتحريم واحدة، فما أفسد بعضها أفسد جميعها.

[٦١٠/١٨] مسألة: صلاة النافلة قاعداً [

قال: وَيُصَلِّي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام.^(١)

وذلك: [١] لأن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين بعد الوتر^(٢) قاعداً.^(٣)

[٢] ورُوي أنه ﷺ^(٤) قال: (صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم؛ إلا

المتربع)^(٥).

[٦١١/١٩] مسألة: من افتتح صلاة النافلة قائماً، ثم قعد [

قال: فإن افتتحها قائماً ثم قعد، جاز^(٦) عند أبي حنيفة^(٧) - ﷺ^(٨) -، وقال أبو يوسف

[٧٤/ب(٢)]

ومحمد: لا يجوز إلا من/ عذر.^(٩)

وجه قول أبي حنيفة: أن كل حالة جاز^(١٠) ابتداء الصلاة عليها؛ جاز أن يؤديها^(١١) عليها

في حال البقاء، كالقيام.^(١٢)

وجه قولهما: إن الدخول سبب^(١٣) للموجب^(١٤)، كالنذر؛ ولو نذر ركعتين لزمته

(١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٤٨/١، الهداية للمرغيناني ٦٨/١، ملتقى الأبحر للحلي ١٣٤/١.

(٢) في (٢): يصلي بعد الوتر ركعتين قاعداً.

(٣) سبق تخريجه (ص ٦٥٢)، هامش (٢)، المسألة رقم [٦٠٢/١٠]، (كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات، ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فإذا أراد أن يركع قام فركع).

(٤) في (٢): وروي عنه ﷺ أنه قال.

(٥) سبق تخريجه (ص ٥٨٨)، هامش (٧)، المسألة رقم [٥١٦/١١].

(٦) في (٢): جازت صلاته.

(٧) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٤٩/١، الهداية للمرغيناني ٦٩/١، تبين الحقائق للزيلعي ١٧٦/١.

(٨) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (٢)، و (ك).

(٩) إذا افتتح النافلة قائماً ثم قعد بعد ذلك، جاز باتفاق الجميع، وكذا لو افتتح الفرض قائماً، ثم أراد أن يقعد، ليس له

ذلك بالإجماع؛ إلا من عذر، أما إذا افتتحها قائماً، ثم أراد أن يقعد بغير عذر، محل الخلاف؟

عند أبي حنيفة: يجوز؛ استحساناً، وعندهما: لا يجوز، وهو القياس؛ لأن الشروع ملزم عندهما كالنذر.

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٤٩/١، الهداية للمرغيناني ٦٩/١، تبين الحقائق للزيلعي ١٧٦/١.

(١٠) في (٢)، و (ك): جاز أن يؤدي ابتداء.

(١١) في (٢): أن يؤدي بها.

(١٢) وفي البدائع للكاساني (٢٩٧/١): ((ولأبي حنيفة أنه متبرع، وهو مخير بين القيام والقعود في الابتداء، فكذا بعد

الشروع، لكونه متبرعاً أيضاً)).

(١٣) في (٢): إن سبب الدخول.

(١٤) في (٢)، و (ك): الموجب.

قائماً، كذلك إذا دخل فيهما.

[٦١٢/٢٠] مسألة: صلاة النافلة على الدابة خارج المصر [

[٦١٣/٢١] مسألة: استقبال القبلة في صلاة النافلة على الدابة [

[٦١٤/٢٢] مسألة: صفة صلاة النافلة على الدابة [

قال: ومن كان خارج المصر، تنفل على دابته،^(١) إلى أي جهة توجهت به^(٢)، يومئ إيماء.^(٣)

وذلك: [١] لما روي عن ابن عمر^(٤) - رضي الله عنهما^(٥) - قال: (رأيتُ رسولَ الله ﷺ [٥٣/أ(س)] يُصلي على حمار، وهو متوجّه إلى خير^(٦))^(٧).

[٢] وفي بعض الأخبار: (كان يُصلي على راحلته حيث توجهت به^(٨))^(٩).^(١٠)

[٦١٥/٢٣] مسألة: صلاة النافلة على الدابة في الحضر [

وقد قال أصحابنا^(١١): إن التطوع في الحضر على الراحلة، لا يجوز.

(١) يعني خارج العمران، سواء كان مسافراً، أو خرج لحاجة في بعض النواحي، على الأصح (المراقي ص ٤٠٥)، وهو ظاهر الرواية، وبه قال أبو حنيفة ومحمد، وقيل: إذا خرج قدر ميل، وقيل: إذا خرج قدر فرسخين جاز له وإلا فلا، فالتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر، والجواز في المصر؛ لأن النص ورد خارج المصر، والحاجة إلى الركوب فيه أغلب. انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٤٩/١، الهداية للمرغيناني ٧٠/١، البناية للعين ٥٤٦/٢.

(٢) في (م) : توجهت به دابته.

(٣) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٤٩/١، الهداية للمرغيناني ٧٠/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٥.

(٤) في (م) : لما روى ابن عمر.

(٥) قوله (رضي الله عنهما) : لم ترد في (ك) - وفي (م) : رضي الله عنه.

(٦) خير: مدينة تقع في شمال غرب المملكة، على بعد (١٧١ كلم) شمالي المدينة المنورة، كانت قديماً منازل بني قريظة، بها حصون كبيرة ومنيع، ومزارع وخیل كثيرة، وفتحت خير في السنة السابعة من الهجرة.

انظر: معجم البلدان للحموي ٤٦٨/٢، الروض المعطار للحميري ص ٢٢٨، روضة الأنوار للبخاري كفوري ص ١٧٤.

(٧) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت،

برقم (٧٠٠/٣٥) ٤٨٦/١.

(٨) في (م) : سجوده أنخفض من ركوعه.

(٩) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة...، برقم (٧٠٠/٣٢) ٤٨٦/١.

(١٠) في (م) : زيادة: [ولأن كل خارج من المصر يركب في غالب أحواله، فلو لم يجز أن يتنفل راكباً أدى ذلك إلى

مشقة في النوافل؛ لئله يفعلها في عامة أحواله، ولهذا جوّزنا له أن يُصلي قاعداً مع القدرة على القيام، فلو لم يجز له

التنفل على الدابة أدى ذلك إلى تركها، وهذا لا يجوز].

(١١) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٥٤/١، الهداية للمرغيناني ٧٠/١، البناية للعين ٥٤٦/٢.

وعن أبي يوسف^(١): جوازه^(٢).

وجه قولهما: [١] إن القياس ينفي جواز ذلك؛ لأنه يؤدّيها بالإيماء مع القدرة على الركوع، والسجود؛ وإنما تركوا^(٣) القياس للخير؛ وهو: (أن النبي ﷺ تطوّع خارج المصّر راكباً^(٤))^(٥).

[٢] ولم يُنقل أنه ﷺ تطوّع في المصّر راكباً؛ فبقي ما عداه^(٦) على أصل القياس

وجه قول أبي يوسف: ما رُوِيَ: (أن أنس بن مالك^(٧) - ﷺ^(٨) - كان يتنفل على حمّاره حمّاره في سبّك المدينة)^(٩)، فترك القياس لأجله^(١٠).

(١) وبه قال محمد. انظر: الهداية للمرغيناني ٧٠/١، البناية للعين ٥٤٦/٢، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٤٠٥.

(٢) في (م) : جواز ذلك.

(٣) في (م) : ترك.

(٤) قوله (وهو أن النبي تطوّع خارج المصّر راكباً) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٥) سبق تخريج (ص ٦٥٩) ، هامش (٧) .

(٦) قوله (ما عداه) : لم ترد في (ك) .

(٧) قوله (بن مالك) : لم ترد في (م) .

(٨) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) .

(٩) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤٥١١) ٥٧٣/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٤٩٦٥) ٤٣١/١.

(١٠) في (م) ، و (ك) : لقوله.

باب سجود السهو

قال - رحمه الله - : سجود السهو واجبٌ في الزيادة، والنقصان، بعد السَّلام، يسجد سجدتين، ثم يتشهد، ويُسلم.

والكلام في هذه الجملة يقع في مسائل:

[٦١٦/١] مسألة: محلّ وموضع سجود السهو

منها: أن محلّ سجود السهو بعد السَّلام، في الزيادة والنقصان.^(١)
وقال مالك^(٢): في النقصان قبل السَّلام، وفي الزيادة بعده^(٣).
وقال الشافعي^(٤): فيهما قبل السَّلام.

دليلنا: [١] قوله ﷺ: (لكل / سهو سجدتان [٧٥/أ(٢)]

(١) انظر: التجريد للقندوري ٦٨٩/٢، الفقه النافع للسرقتدي ٢٥١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

لا خلاف في جواز سجود السهو قبل السَّلام، وبعده، والخلاف في الأولوية. ظاهر الرواية يُسنّ الإتيان بسجود السهو بعد السَّلام مطلقاً، بتقديم، أو تأخير، أو زيادة، أو نقصان، ويكره قبل السَّلام تنزيهاً، وقيل: يجب فعله بعد السَّلام، فلا يجوز قبله؛ لتأديته قبل وقته. وهل يسجد بعد التسليمين، أم قبله ؟

اختار طائفة من الحنفية: أنه يسجد بعد التسليمين، قال في الهداية (٧٤/١): هو الصحيح. واختار عامة المشايخ أنه يسجد بعد تسليمه، قال في نور الإيضاح (ص ٤٦٣): ويكتفي بتسليمه واحدة في الأصح. وكلا القولين مروى عن الإمام، والمختار للمنفرد تسليمتان، وللإمام تسليمه على الأصح؛ لأنه إذا سلمَ ثنتين ربما يشتغل بعض الجماعة بما ينافي الصلاة.

انظر: الهداية للمرغيناني ٧٤/١، غرر الأحكام لملا خسرو ١٥٠/١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٤٦٢-٤٦٣.

(٢) انظر: المدونة لسحنون ١٣٥/١، الكافي لابن عبد البر ص ١٥٧، بداية المجتهد لابن رشد ٤٤٩/١. وهو قول للشافعية، ورواية للحنابلة.

انظر للشافعية: البيان للعمري ٣٣٤/٢، المجموع للنووي ١٥٣/٤، روضة الطالبين له ٣١٥/١. وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٤٧/١، الإفصاح لابن هبيرة ١٠١/١، المغني لابن قدامة ٧٠٩/١.

(٣) في (ك) : بعد السَّلام.

(٤) في الصحيح والمشهور عنه، وهو نصه في القديم والجديد، وهو أن الأولى فعله قبل السَّلام مطلقاً. وعنه مثل قول المالكية، وقول ثالث: أنه بالخيار، إن شاء قدمه، وإن شاء أخره.

انظر: البيان للعمري ٣٣٤/٢، المجموع للنووي ١٥٣/٤، روضة الطالبين له ٣١٥/١. وهو المشهور عند الحنابلة؛ إلا في موضعين، قال ابن قدامة في المغني (٧٠٩/١): ((إن السجود كله عند أحمد قبل السَّلام؛ إلا في الموضعين اللذين ورد النص بسجودهما بعد السَّلام؛ وهما إذا سلمَ من نقص في صلاته، أو تحرى الإمام فينبئ على غالب ظنه، وما عداها يسجد له قبل السَّلام)).

انظر: المسائل الفقهية يعلى ١٤٧/١، الإفصاح لابن هبيرة ١٠١/١، المغني لابن قدامة ٧٠٩/١.

بعد السلام^(١) (٢) رواه ثوبان^(٣).

[٢] وفي حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال^(٤): (إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر أثلاثاً صلى،^(٥) أم أربعاً، تحرّى أقرب ذلك إلى الصواب، وتشهّد وسلم، وسجد سجدة السهو، وتشهّد وسلم)^(٦).

[٣] ورَوَى المغيرة: (أن النبي ﷺ قام إلى^(٧) الثالثة، فسبّح به، فلم يعد، وسجد بعد السلام)^(٨).

[٤] ولأنها سجدة لا تُفعل عقيب سببها؛ فلا تُفعل في نفس الصلاة، كالمندورة. / [٤٩/أ(ك)]

[٥] ولأن الزيادة^(٩) في الصلاة نقص في حكمها؛ فصار^(١٠) النقصان والزيادة^(١١)

سواء.

(١) في (م) : بعدما يُسَلَّم.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢٨٠/٥، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس، برقم (١٠٣٨) ٦٣٠/١، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن سجدها بعد السلام، برقم (١٢١٩) ٣٨٥/١، والبيهقي في الكبرى ٣٣٧/٢، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٣٥٣٣) ٣٢٢/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٤٤٨٣) ٣٩٠/١، حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٩١٧) ١٩٣/١، وإرواء الغليل ٤٧/٢.

(٣) ثوبان: ثوبان بن جدد، وقيل: جحدر، أبو عبد الله، مولى رسول الله ﷺ، من أهل السراة، موضع بين مكة واليمن، وقيل غير ذلك، أصابه سبأ فاشتراه ﷺ فأعتقه، خرج إلى الشام فنزل الرملة، ثم حمصاً، وتوفي بها سنة (٥٥٤هـ). انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢٩٠/١، أسد الغابة لابن الأثير ٤٨٠/١، الإصابة لابن حجر ٢٠٤/١.

(٤) في (م) : في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ أنه قال.

(٥) في (ك) : فلم يدر أصلي ثلاثاً.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٤٢٨/١، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب من قال يتم على أكبر ظنه، برقم (١٠٢٨) ٦٢٣/١، والنسائي في السنن الكبرى، في كتاب السهو، باب التشهد بعد سجدة السهو، برقم (٦٠٥) ٢١٠/١، والبيهقي في الكبرى ٣٣٦/٢، ٣٥٥، والدارقطني في سننه ٣٧٨/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٣٤/١، قال البيهقي: ((وهذا غير قوي، ويختلف في رفعه، ومنه))، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (٢٢٠). وأخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، برقم (٤٠١) ١٤٨/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، برقم (٥٧٢/٨٩) ٤٠٠/١، وفيه: (فليتحرك الصواب، فليتم عليه، ثم ليسجد سجدة).

(٧) من أول قوله (إذا شك أحدكم) إلى قوله (قام إلى) : ساقطة من (م).

(٨) أخرجه أحمد في المسند ٢٤٧/٤، ٢٥٣، أبو داود في كتاب الصلاة، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس، برقم (١٠٣٧) ٦٢٩/١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً، برقم (٣٦٤)، وبرقم (٣٦٥) ٢٠١/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٣٩/١، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٩٩٨) ٤١٥/٢٠ قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٩) في (م) : نفس الزيادة.

(١٠) في (م) : فصارت.

(١١) في (م)، و (ك) : الزيادة والنقصان.

كتاب الصلاة

فإن قيل: في حديث ابن عباس،^(١) وابن عمر^(٢) - رضي الله عنهما^(٣) -: أن النبي ﷺ قال: (إذا شك أحدكم في صلاته^(٤)؛ فلم يدرك أثلاثاً^(٥) صلي، أم أربعاً، جعلها ثلاثاً وأضاف إليها أخرى، فإذا أراد أن يسلم سجد سجدتين)^(٦).
 قيل له^(٧): في الصلاة سلامان، فاحتمل السلام^(٨) الثاني، واحتمل أن يكون^(٩) الأول؛ فسقط.

فإن قيل: سجدة يقع بها تمام الصلاة؛ فوجب أن تُفعل قبل^(١٠) السلام، كسجدة الصلاة.
 قيل له: لا يمتنع أن يقع بالشيء تمام الصلاة ولا يكون فيها، كالحظية، والمعنى في الأصل أنها من موجب التحريم، وسجود السهو^(١١) ليس من موجبها، ولا من موجب ما أوجبه^(١٢).^(١٣)

(١) حديث ابن عباس، أخرجه أحمد في المسند ١/١٩٠، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان، برقم (٣٩٨) ٢/٢٤٤، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلى اليقين، برقم (١٢٠٩) ١/٣٨١، والبيهقي في الكبرى ٢/٣٣٢، ٣٣٩ والدارقطني ١/٣٧٠، والحاكم في المستدرک ١/٣٢٥، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب صحيح))، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، برقم (٣٩٨) ١/٢٢٩.

(٢) في (م): عن عمر.

(٣) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (م)، و (ك).

(٤) في (ك): في الصلاة.

(٥) في (ك): ثلاثاً.

(٦) حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٣٣٣.

(٧) قوله (له): لم ترد في (ك).

(٨) في (م): أنه يكون السلام.

(٩) في (ك): واحتمل الأول.

(١٠) في (ك): في الصلاة قبل السلام.

(١١) في (م): والسجود للسهو.

(١٢) في (م): ما أوجبه التحريم.

(١٣) في (م): زيادة: [فإن قيل: سجود السهو يُفعل لجران نقص وقع في العبادة، فوجب أن يكون محل فعلها في الإحرام. قيل له: إنه إذا سجد فقد عاد إلى التحريم، وإن خروجه موقوف مترقب؛ لأنه قد بقي عليه أمر يلزمه وصله بصلاته، فإذا وصله بها تبين أنه لم يخرج من الصلاة، وإن لم يصل تبين أنه خرج، ومثله جائز، ألا ترى أن من قعد في آخر صلاته قدر التشهد، وعليه سجدة التلاوة، فإن سلم، ثم علم أن هذه التلاوة عليه، فإن سجد للتلاوة تبين أنه لم يخرج بالسلام من الصلاة، وإن لم يسجد تبين أنه قد خرج بالسلام من الصلاة، كذلك هاهنا، إذا سجد للسهو تبين أنه لم يخرج عن الصلاة، ولهذا قلنا إنه لو أدرك الإمام في صلاة يوم الجمعة في سجود السهو كان فرضه الركعتان، فدل أنه بالسلام لم يخرج عن جهة الصلاة].

[٦١٧/٢] مسألة: صفة سجود السهو

ومنها: أنه^(١) إذا أراد السجود، كَبَّرَ، وسَجَدَ، وسَبَّحَ فيها، وَرَفَعَ بتكبيرة^(٢).
لأنها مُعْتَبَرَةٌ بسجدة^(٣) الصلاة؛ فَيَفْعَلُ فيها ما يَفْعَلُ / في سجدة الصلاة.

[٧٥/ب(م)]

[٦١٨/٣] مسألة: إعادة التشهد بعد سجود السهو

ومنها: أنه يتشهد بعدها، وَيُسَلِّمُ^(٤).^(٥)
لِمَا^(٦) رَوَيْنَاهُ في حديث ابن مسعود^(٧).^(٨)

[٦١٩/٤] مسألة: حكم سجود السهو

ومنها: أن سجود^(٩) السهو واجب^(١٠)، وليس بشرط^(١١)، هكذا ذكر الشيخ أبو الحسن
الكرخي^(١٢)، وذكر غيره من أصحابنا أنه سُنَّةٌ^(١٣).

وجه ما ذكره أبو الحسن: [١] أنها سجدة تُفْعَلُ لعارضٍ في الصلاة، كسجدة التلاوة.
[٢] ولأن ما يُفْعَلُ^(١٤) للنقص الداخل^(١٥) في العبادة واجب^(١٦)،

أصله جُحْرَانُ الْحَجِّ.

(١) قوله (أنه): لم ترد في (ك).

(٢) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٥١/١، الهداية للمرغيناني ٧٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

(٣) في (ك): في سجدة.

(٤) قوله (أنه يتشهد بعدها، ويسلم): ساقطة من (ك).

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٧٤/١، الاختيار للموصلي ٧٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

(٦) في (ك): ما روينا.

(٧) في (م): ابن مسعود رضي الله عنه.

(٨) سبق تخريجه (٦٦٢)، هامش (٦)، المسألة رقم [٦١٦/١].

(٩) في (ك): سجدة.

(١٠) وهو ظاهر الرواية، قال في الهداية (٧٤/١): هو الصحيح.

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٥١/١، الاختيار للموصلي ٧٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

(١١) في (م): وليس بسنة.

(١٢) قوله (الكرخي): لم ترد في (ك).

(١٣) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٥١/١، الاختيار للموصلي ٧٢/١، مراقي الفلاح للشمربلاي ص ٤٥٩.

(١٤) في (م): ولأنها تُفْعَلُ.

(١٥) في (ك): للدخل.

(١٦) في (م): فكانت واجبة.

وجه القول الآخر: أن سجود السهو/ مما^(١) لا يقوم مقام واجب، وإنما يقوم مقام المسنون، [٥٣/ب(س)] وإذا لم يجب أصله؛ أولى^(٢) أن لا يجب ما قام^(٣) مقامه.

[٦٢٠/٥] مسألة: سجود السهو بزيادة شيء من جنس الصلاة [

قال: وسجود السهو يلزم^(٤) إذا زاد في صلاته فعلاً من جنسها ليس منها^(٥).
والأصل فيه: [١] ما روي: (أن النبي ﷺ قام إلى الخامسة، فسبح به، فرجع، وسجد للسهو^(٦)).

[٢] وروي: (أنه ﷺ^(٧) صلى الظهر خمساً، وسجد للسهو^(٨)).

[٦٢١/٦] مسألة: سجود السهو بترك فعل مسنون [

قال: أو ترك^(٩) فعلاً مسنوناً^(١٠).
وذلك لأن النبي ﷺ قام إلى الثالثة، فسبح به، فلم يعد^(١٢)، وسجد للسهو^(١٣).

[٦٢٢/٧] مسألة: سجود السهو بترك الفاتحة [

[٦٢٣/٨] مسألة: سجود السهو بترك قنوت الوتر [

[٦٢٤/٩] مسألة: سجود السهو بترك التشهد الأخير [

[٦٢٥/١٠] مسألة: سجود السهو بترك تكبيرات العيد [

قال: أو ترك قراءة فاتحة الكتاب، أو القنوت، أو

(١) في (م): وجه القول الآخر أن سجدة السهو ما لا يقوم. وفي (ك): سجود السهو لا يقوم.

(٢) في (م): فإذا لم يجب الصلاة، فأولى.

(٣) في (ك): ما يقوم.

(٤) في (م): يلزمه.

(٥) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٧٥/١، الهداية للمرغيناني ٧٤/١، المختار للموملي ٧٣/١.

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وانظر الحديث الذي بعده.

(٧) في (م): وروي عنه ﷺ أنه صلى.

(٨) متفق عليه، البخاري في كتاب السهو، باب إذا صلى خمساً برقم (١٢٢٦) ٣٧٨/١، ومسلم في كتاب المساجد

ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، برقم (٥٧٢/٩١) ٤٠١/١.

(٩) في (م): وكذلك إذا ترك.

(١٠) في (ك): يترك.

(١١) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٧٥/١، الهداية للمرغيناني ٧٤/١، اللباب للسيداني ١٠٢/١.

(١٢) في (م): فسبح به بعد، فلم يرجع.

(١٣) سبق تخريجه (ص ٦٦٢)، هامش (٨)، المسألة رقم [٦١٦/١].

التشهد^(١) في القعدة الآخرة^(٢)، أو تكبيرات العيدين^(٣).

وذلك لأن القراءة المسنونة هي هيئة الركن،^(٤) فهي أكد من الفعل المسنون، فإذا وجب^(٥) بترك الفعل المسنون؛ فلأن يجب بترك هيئة^(٦) الركن أولى.

وأما القنوت؛^(٧) فإنه^(٨) جعل علماً لصلاة مخصوصة؛ فصار مقصوداً فيها لنفسه^(٩)؛ فيلزمه^(١٠) بتركه السجود.

وأما التشهد؛^(١١) فإنه ذكرٌ ممتدٌ مسنون، اختصَّ به ركن من الأركان؛ فصار كالقراءة المسنونة.

وأما تكبيرات العيدين^(١٢)؛^(١٣) فلاها ذكرٌ زائدٌ، كالقنوت.

وقد قال الشافعي^(١٤): لا سجود فيه.

وهذا لا يصح؛ لعموم الخبر.

(١) في (م) : أو التشهد، أو القنوت.

(٢) قوله (في القعدة الأخيرة) : ساقطة من (م) ، و (ك) .

(٣) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٥٤/١، الهداية للمرغيناني ٧٤/١، المختار للموصلي ٧٣/١.

(٤) يجب سجود السهو بترك آية من الفاشحة عند أبي حنيفة، وبترك أكثر الفاشحة عندهما.

انظر: الهداية للمرغيناني ٧٤/١، المختار للموصلي ٧٣/١، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٤٦٠.

(٥) في (م) : وجبت.

(٦) في (م) : ولأن يجب بترك الهيئة.

(٧) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٥٤/١، الهداية للمرغيناني ٧٤/١، المختار للموصلي ٧٣/١.

(٨) في (م) : فإنه.

(٩) في (م) : بنفسه.

(١٠) في (ك) : فيلزم.

(١١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٥٤/١، الهداية للمرغيناني ٧٤/١، المختار للموصلي ٧٣/١.

(١٢) في (م) ، و (ك) : العيد.

(١٣) انظر: التجريد للقندوري ٧١٢/٢، الهداية للمرغيناني ٧٤/١، المختار للموصلي ٧٣/١.

وبه قال المالكية.

انظر: المعونة للبغداد ٢٣٧/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧٨، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٨٤.

(١٤) انظر: مختصر المزي ص ٢٩، حلية العلماء للفتاوى ١٦٦/٢، المجموع للنووي ١٢٦/٤.

وبه قال الحنابلة.

انظر: الفروع لابن مفلح ٥٠٦/١، شرح منتهى الإرادات ٣٢٢/١، منار السبيل لابن ضويان ١٤٨/١.

فإن قيل: تكبيرة في صلاة^(١)، كسائر التكبيرات.

قيل له: سائر التكبيرات ليست مقصودة لنفسها^(٢)؛ وإنما تُفعل على طريق العلامة، وما ليس بمقصود^(٣)، لا يتعلّق به السجود^(٤).

[١١/٦٢٦] مسألة: سجود السهو للإمام بجهر أو مخافتة القراءة في غير محله [

قال: أو^(٥) جهر الإمام فيما يُخافت فيه، أو خافت/ فيما يُجهر فيه^(٦).

وقال الشافعي^(٧) - رحمه الله^(٨) -: لا سجود عليه^(٩).

لنا: [١] قوله ﷺ: (لكل سهو سجدتان)^(١٠).

[٢] ولأن الجهر مقصود في القراءة؛ فصار ترك السورة^(١١) المقصودة.

[٣] ولأنه هيئة الركن، فإذا تركه لزمه الجبران، كمن أفاض من عرفة^(١٢) قبل

(١) في (٢) : في الصلاة.

(٢) في (٢) : بنفسها.

(٣) في (٢) : بمقصود لنفسه.

(٤) في (ك) : فإن قيل: تكبيرات ليست مقصودة لنفسها؛ وإنما يفعل على طريق العلامة، وما ليس بمقصود، لا يتعلّق به السجود. قيل: فقد صارت هيئة كصلاة العيد، فيجب بتركها السجود، كالمخافتة والمجاهرة على أصلنا، قراءة السورة على أصلهم.

(٥) في (٢) : قال وكذلك إذا جهر. وفي (ك) : قال وإن جهر.

(٦) انظر: التجريد للقدوري ٢/٧٠٧، الهداية للسرغينا ١/٧٤، المختار للموصلي ١/٧٣.

ونصّوا أن وجوب الإسرار يختص بالقراءة، فلو جهر بالأذكار، والأدعية، ولو تشهداً، لا سهو عليه. واختلفوا في القدر الموجب للسهو؟

الأصح أنه قدر ما تجوز به الصلاة؛ لأن اليسر من الجهر والإخفاء لا يمكن الاحتراز عنه.

انظر: حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٤٦١.

وبه قال المالكية، والحنابلة في رواية.

انظر: المدونة لسحنون ١/١٤٠، تهذيب المدونة للرازي ١/٣٠٤، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٧٧.

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٢٢، مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ص ٧٩، المغني لابن قدامة ١/٧١٩.

(٧) انظر: حلية العلماء للقفال ٢/١٦٩، البيان للعمري ٢/٣٣٧، المجموع للنووي ٤/١٢٨، ١٢٥.

وهي رواية للحنابلة.

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٢٢، المغني لابن قدامة ١/٧١٩، الفروع لابن مفلح ١/٥٠٦.

(٨) قوله (رحمه الله) : لم ترد في (٢) ، و (ك) .

(٩) في (٢) : فيهما.

(١٠) سبق تخريجه (ص ٦٦٢)، هامش (٢)، المسألة رقم [٦١٦/١].

(١١) في (ك) : قراءة السورة.

(١٢) في (٢) : ولأنها هيئة لركن، فإذا تركت بخرمة الجبران، كمن أفاض من عرفات.

فإن قيل: رُوِيَ في حديث أبي قتادة قال: (كان النبي ﷺ / يُسمعنا الآية، والآيتين أحياناً في [٤٩/ب(ك)] صلاة الظهر) (٢).

قيل له: . هذا (٣) كان يفعله على وجه العمد (٤)، والسجود لا يتعلّق بما اعتمده (٥) فعله (٦) عندنا. (٧)

. ولأن السجود إنما يجب إذا ترك هيئة لمقدار (٨) ما تجزئ به الصلاة - في إحدى الروايات (٩) -، (١٠) وذلك لا يوجد في الآية، والآيتين. (١١)

[١٢/٦٢٧] مسألة: أثر سهو الإمام على المأمومين

قال: وسهو الإمام يوجب على المؤتم السجود. (١٢)

وذلك لقوله ﷺ: (إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم (١٣) به، فإذا سجد فاسجدوا) (١٤). (١٥)

(١) قبل الإمام، وقبل الغروب، أما بعد الغروب فلا شيء عليه، ولو عاد قبل الغروب فلا دم عليه على الصحيح. انظر: مختصر القدوري ص ٧٣، الجوهرة النيرة للحدادي ص ٢٢٢، الباب للميداني ١/١٨٥.

(٢) سبق تخريجه (ص ٥١٤)، هامش (٦)، المسألة رقم [٤٤٣/١٩].

(٣) في (م): إنما كان.

(٤) في (ك): التعمد.

(٥) في (م): والسجود للسهو لا يتعلّق بما اعتمد.

(٦) قوله (فعله) : ساقطة من (ك).

(٧) انظر: مراقي الفلاح للشرنبلالي (ص ٤٦٢).

(٨) في (ك): كمقدار.

(٩) في (ك): الروايتان.

(١٠) أي ثلاث آيات على قولهما، فعلى هذا لا تجب بالجهر في الآية والآيتين، وقال أبو حنيفة أدنى ما تجوز به الصلاة آية، ولا خلاف أن ما دون الآية لا يجزئه. انظر: التجريد للقدوري ٢/٧٠٨، و (ص ٦٠٧) من هذه الرسالة.

(١١) في (م): زيادة: [فإن قيل لنا مشرع في حالة القيام قبل الركوع والسجود، فتركه يوجب السهو، أصله الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود، وتسبيحاتها. قيل له: إن تلك الأذكار يؤتى بها تبعاً لغيرها، وليس مقصود بنفسها، بخلاف ما نحن فيه].

(١٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٠، الهداية للمرغيناني ١/٧٥، المختار للموصلي ١/٧٣.

(١٣) في (ك): إنما جعل الإمام ليؤتم به.

(١٤) سبق تخريجه (ص ٤٩١)، هامش (١٥)، المسألة رقم [٤٠٦/٣١].

(١٥) في (م): إذا سجد فاسجدوا، وقال ﷺ: لا تختلفوا على أئمتكم.

[٦٢٨/١٣] مسألة: إن ترك الإمام سجود السهو

قال: فإن لم يسجد الإمام، لم يسجد المؤتم (١). (٢)

وقال الشافعي (٣): يسجد.

لنا: [١] أن المؤتم يفعل السجود على وجه المبالغة (٤)، فإذا لم يفعله الإمام سقط عنه.

[٢] ولأن سهو الإمام ليس بأكثر من سهو المؤتم، وإذا لم يجز أن ينفرد بسجود سهو (٥)؛ كذلك سهو الإمام.

فإن قيل: سهو الإمام أوجب نقصان (٦) في صلاة المؤتم، فإذا لم يسجد الإمام بقي بها (٧) النقص بحاله؛ فكان عليه الجبران.

قيل له: هذا يبطل إذا (٨) سهى المؤتم، فإن النقص حاصل في صلاته، (٩) ولا يلزمه الجبران (١٠).

[٦٢٩/١٤] مسألة: سهو المأموم خلف الإمام

قال: وإن سهى المؤتم، لم يلزم الإمام، ولا المؤتم السجود. (١١)

[٧٦/ب(م)]

(١) في (م): المأموم.

(٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٥٥/١، الهداية للمرغيناني ٧٥/١، المختار للموصلي ٧٣/١. وبه قال بعض الشافعية، ورواية للحنابلة.

انظر للشافعية: مختصر المزني ص ٢٩، حلية العلماء للقفال ١٧٠/٢، المجموع للنووي ١٤٥/٤. وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٧٢٢/١، المحرر لأبي البركات ٨٤/١، غاية المطلب للجراعي ص ٥٩. (٣) وهو المذهب.

انظر: مختصر المزني ص ٢٩، حلية العلماء للقفال ١٧٠/٢، المجموع للنووي ١٤٥/٤. وبه قال المالكية، فيما إذا كان سجوده قبل السلام، وهي رواية للحنابلة، وهو الأصح عندهم. انظر للمالكية: عيون المجالس للبغدادي ٣٤١/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٥٨/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٧٤. وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٧٢٢/١، المحرر لأبي البركات ٨٤/١، غاية المطلب للجراعي ص ٥٩.

(٤) في (م)، و (ك): المتابعة.

(٥) في (م)، و (ك): سهوه.

(٦) في (م): نقصاً. وفي (ك): نقصاناً.

(٧) في (م)، و (ك): بقي النقص بحاله.

(٨) في (م)، و (ك): بما إذا.

(٩) في (م): إن التقصير قد حصل في صلاته، ومع هذا لا يلزمه.

(١٠) قوله (فإن النقص حاصل في صلاته، ولا يلزمه الجبران): ساقطة من (ك).

(١١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٠، الهداية للمرغيناني ٧٥/١، المختار للموصلي ٧٣/١.

وذلك لأنه لو لزم الإمام صار^(١) تابعاً للمأموم^(٢) حين لزمه السجود لسهوه؛ وهذا لا يصح.^(٣)

[٥٤/أ(س)]

وأما المؤتم، فإن سجد وحده ترك متابعة الإمام، وقد قال^(٤) ﷺ: (لا تختلفوا على أئمتكم إذا سجد فاسجدوا)^(٥)، فلم يبقَ إلا أن لا يسجد واحد منهما^(٦).

[٦٣٠/١٥] مسألة: السهو عن القعدة الأولى

قال: ومن سهى عن القعدة الأولى،^(٧) ثم تذكر وهو إلى حال القعود أقرب، عاد فجلس وتشهد، وإن كان إلى حال^(٨) القيام أقرب، لم يعد، وسجد^(٩) للسهو.^(١٠)

وذلك لأنه إذا كان إلى حال القعود أقرب فهو في حكم القاعد؛ فلم يفت^(١١) محلّ الفعل المسنون؛ فلزمه فعله.

وإن كان إلى حال القيام أقرب لم يعد؛ لأن النبي ﷺ قام إلى الثالثة فسبح به؛ فلم يرجع^(١٢)، وسجد للسهو^(١٣).^(١٤)

[٦٣١/١٦] مسألة: السهو عن القعدة الأخيرة

قال: وإن سهى عن القعدة الأخيرة، فقام إلى الخامسة؛ رجع إلى القعدة ما لم يسجد، وألغى الخامسة،

(١) في (ك) : جاز.

(٢) في (م) : للمؤتم.

(٣) في (م) : وهذا لا يصح، والمأموم متبوعاً، فيؤدّي إلى أن يصير المتبوع تبعاً ومتبوعاً، وهذا لا يجوز.

(٤) في (ك) : وقد قال النبي.

(٥) سبق تخريجه (ص ٤٩١)، هامش (١٥)، المسألة رقم [٤٠٦/٣١].

(٦) في (ك) : واحد منها.

(٧) في (م) : عن القعدة الأولى فقام.

(٨) قوله (حال) : ساقطة من (ك).

(٩) في (م) : ويسجد.

(١٠) انظر: الهداية للمرغيناني ٧٥/١، المختار للموصلي ٧٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

(١١) في (ك) : يقف.

(١٢) في (م) : فلم يعد.

(١٣) قوله (وسجد للسهو) : ساقطة من (ك).

(١٤) سبق تخريجه (ص ٦٦٢)، هامش (٨)، المسألة رقم [٦١٦/١].

وسجد^(١) للسهر^(٢).

وذلك لأن النبي ﷺ لَمَّا^(٣) قام إلى الخامسة من^(٤) الظهر فسَبَّحَ به؛ فعاد، وسجد سجدتي السهر^(٥).

[٦٣٢/١٧] [مسألة: أثر من سهى وقام إلى خامسة وعقدها بسجدة في الصلاة]

قال: وإن عقد^(٦) الخامسة بسجدة، بطل فرضه^(٧) وتحولت صلاته نفلاً، وكان عليه أن يضم إليها ركعة سادسة.

أما بطلان صلاته^(٨)،^(٩) - خلاف ما يقوله الشافعي - فهو مبني على أصلنا، أن^(١٠) الركعة إذا عقدها^(١١) بسجدة كانت نفلاً^(١٢).

وقال الشافعي^(١٣): هي^(١٤) لغو.

(١) في (م): ويسجد.

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني ٧٥/١، المختار للموصلبي ٧٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

(٣) قوله (لَمَّا): لم ترد في (ك).

(٤) في (م): في الظهر.

(٥) سبق تخريجه (ص ٦٦٥)، هامش (٦)، المسألة رقم [٦٢٠/٥].

(٦) في (م): قَيَّدَ.

(٧) انظر: التجريد للقنوري ٦٩٨/٢، الهداية للمرغيناني ٧٥/١، الاختيار للموصلبي ٧٤/١.

(٨) في (م): فرضه.

(٩) انظر: الهداية للمرغيناني ٧٥/١، الاختيار للموصلبي ٧٤/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

(١٠) في (م): في أن.

(١١) في (م): قَيَّدَها.

(١٢) من سها وقام إلى الخامسة، وعقدها بسجدة، ولم يكن قعد في الرابعة قدر التشهد، بطلت صلاته، وإن قعد فيها قدر التشهد، صحَّت صلاته؛ لأنه لَمَّا قعد في الرابعة تمت صلاته، ولم يبقَ عليه إلا إصابة لفظ السلام، وأنها ليست بفريضة، حتى وجب سجود السهو بتأخيرها سهواً، ويضيف إلى الزيادة أخرى لتكون الخامسة والسادسة نافلة، وإنما يضيف الركعة الأخرى؛ لأن التنفل بركعة ليس بمشروع عند هم.

انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ١٠٤، الهداية للمرغيناني ٧٥/١، النافع الكبير للكنوي ص ١٠٤.

(١٣) فالركعة الخامسة لغو، وصلاته صحيحة.

انظر: حلية العلماء للقفال ١٦٧/٢، المجموع للنووي ١٣٩/٤، روضة الطالبين له ٣٠٦/١.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٤٣/١، عيون المجالس للبغدادبي ٣٣٤/١، القوانين الفقهية لابن حزمي ص ٧٥.

والحنابلة: المغني لابن قدامة ٧٢٠/١، المحرر لأبي البركات ٨٢/١، العدة شرح العمدة لبهاء الدين المقدسي ٩٤/١.

(١٤) في (ك): هو لغو.

لنا^(١): [١] ما رُوِيَ في حديث أبي سعيد^(٢) أن النبي ﷺ قال: (فإن كانت^(٣) تمت صلاته؛ فالركعة والسجدة له نافلة)^(٤).

[٢] ولأنه مأمورٌ بفعل الخامسة عند الاشتباه، منهي عن تركها، فإذا أداها بشرائطها كلها^(٥)، لم تكن لغواً^(٦)، كمن دخل في صلاة يظنها عليه.

فإن قيل: زاد في صلاته فعلاً على طريق السهو؛ فلا تبطل صلاته، كما لو لم يعقّد^(٧) الركعة^(٨) بسجدة.

قيل له: ذلك القدر قليل لا يُعتد به؛ فلم تفسد صلاته، وليس كذلك/ إذا فعل أكثر أفعال الركعة؛ لأنه يُعتد به^(٩) في حق المسبوق؛ فلم يجز إلغاؤه من صلاته.

فإن قيل: لو كانت الخامسة نفلاً لكانت التحريمة الواحدة قد جمعت فرضاً ونفلاً.
قيل له: لا يمتنع أن توجب التحريمة الفرض ويؤدى بها ما لا يُعتد به من الفرض، كما مدرك للسجدين.

فإذا ثبت أن الخامسة تنعقد نفلاً، قلنا صحّ خروجه إلى النفل مع بقاء فرض من فروض الصلاة عليه،/ فوجب أن لا يجزئ ما فعله عن الفرض^(١٠)، كمن افتتح النفل في خلال الفرض. [٥٠/أ(ك)].

(١) في (م)، و (ك): دليلنا.

(٢) في (ك): أبي سعيد الخدري.

(٣) في (م): فإن كان قد تمت.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب إذا شك في الثنتين والثلاث من قال يُلقي الشك، برقم (١٠٢٤) ٦٢١/١ وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، برقم (١٢١٠) ٣٨٢/١، وابن خزيمة في صحيحه، برقم (١٠٢٣) و برقم (١٠٢٤) ١١٠/٢، وابن حبان في صحيحه، برقم (٢٦٦٤) ٣٨٧/٦، و برقم (٢٦٦٧) ٣٨٩/٦، والبيهقي في الكبرى ٣٥١/٢، والدارقطني ٣٧٢/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٥/١، والحاكم في المستدرک ٤٦٨/١، وقال: ((هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه بهذه السياقة))، قال الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٩٠٠) ١٩١/١: حسن صحيح. وأصله عند مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، برقم (٥٧١/٨٨) ٤٠٠/١، بدون هذه الزيادة.

(٥) قوله (كلها) : ساقطة من (م).

(٦) في (ك): لم تكن لغواً.

(٧) في (م)، و (ك): يقيد.

(٨) في (ك): يقيد الخامسة.

(٩) قوله (فلم تفسد صلاته، وليس كذلك إذا فعل أكثر أفعال الركعة؛ لأنه يُعتد به) : ساقطة من (ك).

(١٠) قوله (عن الفرض) : ساقطة من (ك).

[٦٣٣/١٨] مسألة: تحوّل الصلاة إلى نفل لمن قام إلى الخامسة سهواً، وعقدّها بسجدة [

وأما قوله: وتحوّلت صلاته نفلاً^(١).

فهو مبني على أصل؛ وهو إذا^(٢) صلّى أربع ركعات من النفل، وترك القعدة الأولى، فإن صلاته لا تبطل، استحساناً، في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف^(٣).^(٤)

وقال محمد^(٥): تبطل، وهو القياس^(٦).

ووجهه: أن كل ركعتين من النفل صلاة^(٧) مفردة، فوجب أن تبطل بترك القعدة في آخرها، أصله الفرض.

وجه^(٨) الاستحسان: أن الفرض يجوز أن تُصلّى أربع ركعات بقعدة واحدة، فالنفل أولى، وإذا ثبت هذا الأصل، قلنا: قد صار مؤدّياً لركعات^(٩) النفل بقعدة واحدة، فيجزئه^(١٠).

[٦٣٤/١٩] مسألة: تصحيح صلاة من قام إلى الخامسة سهواً، وعقدّها بسجدة [

وأما قوله: ويضم إليها ركعة^(١١) سادسة^(١٢).

فلأن النفل بالوتر لا يجوز، قال ابن مسعود^(١٣): (ما أجزأت ركعة قط)^(١٤).

(١) أي صارت تلك الصلاة التي صلاها، ولم يقعد في الرابعة منه قدر التشهد نفلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف. انظر: الهداية للمرغيناني ٧٥/١، المختار للموصلي ٧٤/١، البناية للعيني ٦٢٠/٢.

(٢) في (م) : ما إذا صلّى.

(٣) قوله (في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٤) انظر: الهداية للمرغيناني ٧٥/١، الاختيار للموصلي ٧٤/١، كنز الدقائق للتسفي ص ١٦.

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٧٥/١، الاختيار للموصلي ٧٤/١، البناية للعيني ٦٢٠/٢.

(٦) لأنه متى بطلت الفرضية، بطل أصل الصلاة؛ لأن التحريم عقدت للفرض، فيبطل بطلانه. انظر: الاختيار للموصلي ٧٤/١.

(٧) في (م) : صلاته.

(٨) في (م) : وجه الاستحسان.

(٩) في (م) : بالركعات.

(١٠) فعندما لا يبطل أصل الصلاة؛ لأن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الأصل.

انظر: الهداية للمرغيناني ٧٥/١، الاختيار للموصلي ٧٤/١، البناية للعيني ٦٢٠/٢.

(١١) قوله (ركعة) : ساقطة من (ك) .

(١٢) يضم إليها ركعة سادسة عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

انظر: الهداية للمرغيناني ٧٥/١، المختار للموصلي ٧٤/١، البناية للعيني ٦٢٠/٢.

(١٣) في (م) : ابن مسعود رضي الله عنه.

(١٤) سبق تخريجه (ص ٥٣٠)، هامش (٩)، المسألة رقم [٤٥٨/١].

[٦٣٥/٢٠] مسألة: من قعد في الرابعة، ثم قام إلى الخامسة يظنها الثالثة [

قال: وإن قعد في الرابعة ثم قام / ولم يُسَلِّمْ يظنها^(١) القعدة الأولى؛ عاد إلى القعدة ما لم يسجد في الخامسة، ويُسَلِّم^(٢).^(٣)

وذلك لأن النبي ﷺ قام إلى الخامسة فسُبح به، فعاد، وسَلِّم، وسجد سجدة السهو.^(٤)

[٦٣٦/٢١] مسألة: من قعد في الرابعة، ثم قام إلى الخامسة يظنها الثالثة وعقدها بسجدة [

قال: فإن قيد الخامسة^(٥) بسجدة؛ ضم إليها ركعة أخرى وقد تمت صلاته، والركعتان^(٦) نافلة.^(٧)

وذلك لأنه إذا أتى بأكثر أفعال الركعة؛ انعقدت^(٨) وصحَّت، وكانت نفلاً؛ فلا يصح النفل بركعة واحدة؛ فلزمه أن يضم إليها ركعة^(٩) أخرى.

وقد تمت صلاته؛ لأنه خرج من الفرض إلى النفل بعد إكمال^(١٠) الفرض؛ فصار كما لو في النفل بعد السلام.

[٦٣٧/٢٢] مسألة: السهو في سجود السهو [

وقد قالوا: إذا سهى في سجود السهو؛ فلا سجود عليه.^(١١)

وذلك: [١] لأنه لو وجب/ عليه، لتكرر سجود السهو في صلاة واحدة.

[٧٧/ب(ج)]

(١) في (ك): فظنها.

(٢) في (ك): وسَلِّم.

(٣) لأن التسليم في حال القيام غير مشروع، فيرجع ويجلس ويُسَلِّم، ويسجد للسهو، فإن سَلِّم قائماً لا تفسد صلاته، ولو عاد، لا يُعيد التشهد، وقيل: يعيد.

انظر: الهداية للمرغيناني ١/٧٥، الجوهرة النيرة للحدادي ص ١٠٠، البناية للعيني ٢/٦٢٢.

(٤) سبق تخريجه (ص ٦٦٥)، هامش (٦)، المسألة رقم [٦٢٠/٥].

(٥) في (م): وإن قيدها بسجدة. وفي (ك): فإن عقد الخامسة.

(٦) في (م)، و (ك): والركعتان له.

(٧) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٧٥، المختار للموصلي ١/٧٤، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦.

(٨) في (ك): انعقدت صلاته.

(٩) قوله (ركعة): لم ترد في (ك).

(١٠) في (م)، و (ك): بعد كمال.

(١١) انظر: تحفة الفقهاء للسميرقندي ١/٢١٤، بدائع الصنائع للكاساني ١/١٧٣، الهداية للمرغيناني ١/٧٥.

[٢] ولأنه لو^(١) سجد للسهو^(٢) في السجدين، جاز أن يسهو ككرة أخرى^(٣)، فيؤدي ذلك^(٤) إلى وجوب سجود سهو ثاني، وثالث، فيؤدي ذلك إلى ما^(٥) لا نهاية له.

[٦٣٨/٢٣] مسألة: تكرار السهو في الصلاة

وقد قالوا: فيمن سهى مراراً في صلاته، فإنما عليه سجدة واحدة فحسب، كثر^(٦) السهو أم^(٧) قل^(٨).

وذلك لما روي: (أن النبي ﷺ قام إلى الثالثة^(٩) فسبح به؛ فلم يعد، وسجد للسهو^(١٠)، ومعلوم أنه قد ترك القعود^(١١)، وترك قراءة التشهد، وكل واحد منهما لو^(١٢) انفرد أوجب^(١٣) سجود^(١٤) السهو^(١٥)، ولم يسجد إلا^(١٦) سجدين.

[٦٣٩/٢٤] مسألة: من ترك أربع سجديات من أربع ركعات

وقد قالوا: إذا ترك أربع سجديات من أربع ركعات^(١٧) قضاهن في آخر الصلاة، وقد صحّت صلاته^(١٨).

(١) قوله (لو) : ساقطة من (م) .

(٢) في (م) : لسهو .

(٣) قوله (كرة أخرى) : ساقطة من (ك) .

(٤) قوله (ذلك) : لم ترد في (ك) .

(٥) قوله (سهو ثاني وثالث، فيؤدي ذلك إلى ما) : ساقطة من (ك) . وفي (م) : للسهو ثانياً وثالثاً، فيؤدي إلى .

(٦) في (م) : كثرة السهو .

(٧) في (ك) : أو قل .

(٨) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٢٧٨/١، المختار للموصلي ٧٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٦ .

(٩) قوله (أم قل)؛ وذلك لما روي أن النبي ﷺ قام إلى الثالثة : ساقطة من (م) .

(١٠) سبق تخريجه (ص ٦٦٢)، هامش (٨)، المسألة رقم [٦١٦/١] .

(١١) في (م) : أنه ترك للقعود .

(١٢) في (ك) : إذا .

(١٣) في (م) : لوجب . وفي (ك) : وجب .

(١٤) قوله (سجود) : ساقطة من (ك) .

(١٥) في (م) : السهو لأجله . وفي (ك) : للسهو .

(١٦) في (م) : سوى سجدين .

(١٧) وهي مسألة من ترك ركناً من ركعة، فلم يذكره إلا في التي بعدها، وإن لم يذكر حتى سلم ابتداء الصلاة .

(١٨) فيسجد في الحال أربع سجديات .

انظر: الأمل محمد بن الحسن ٢٢٩/١، مختصر الطحاوي ص ٣٠، التجريد للقدوري ٧٠٣/٢ .

وقال الشافعي^(١): يُصَلِّي ركعتين.^(٢)

وفي قول آخر^(٣): يسجد سجدة، ويُصَلِّي ثلاث ركعات.

لنا: [١] أن السجود فرضٌ يتكرر^(٤)؛ فلم يجب فيه الترتيب، كقضاء أيام من رمضان^(٥).
[٢] ولأنه أتى بأكثر أفعال الركعة؛ فصَحَّ البناء عليها، كالمؤتم إذا أدرك الإمام في الركوع.

فإن قيل: كل ترتيب كان شرطاً مع الذكر، كان شرطاً مع النسيان، أصله ترتيب الركوع والسجود.^(٦)

قيل له: الركوع لا يُتصور فيه قضاء^(٧)، ألا ترى أنه إذا تركه لا يُعتدّ بسجوده؛ لأنه^(٨) صار تاركاً لأكثر أفعال الركعة؛ فتلغوا الركعة ولا يُتصور القضاء^(٩)، وكذلك إذا ترك السجدين، وليس كذلك إذا ترك من كل ركعة سجدة؛ لأنه أتى بأكثر أفعال الركعة؛ فلم تلغ، وصَحَّ القضاء.

[٦٤٠/٢٥] مسألة: سجود السهو لمن نقص أو زاد فعلاً عمداً في صلاته

وقد قالوا: إذا ترك من

(١) وهو المذهب.

انظر: حلية العلماء للقفال ١٦٥/٢، المجموع للنووي ١٢١/٤، روضة الطالبين له ٣٠١/١٤.

(٢) لأنه لما قام إلى الثانية سهواً قبل تمام الأولى، كان عمله فيها لاغياً، فلما سجد فيها انضمت سجدة إلى سجدة الأولى، فكملت له ركعة، وهكذا الثالثة، والرابعة يحصل له منها ركعة.

(٣) يسجد سجدة لتصح له ركعة، ويأتي بثلاث ركعات، ويسجد للسهو.

انظر: حلية العلماء للقفال ١٦٥/٢، المجموع للنووي ١٢١/٤، روضة الطالبين له ٣٠١/١٤.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

وفي رواية للمالكية، والحنابلة: تبطل، ويتبدل الصلاة من أولها.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ٣٤٤/١، الكافي لابن عبد البر ص ٦٠، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٧٦.

وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٤٥/١، ١٤٦، المغني لابن قدامة ٧٢٦/١، المحرر لأبي البركات ٨٤/١.

(٤) في (م)، و (ك): متكرر.

(٥) في (ك): شهر رمضان.

(٦) انظر: المغني لابن قدامة ٧٢٧/١.

(٧) في (م)، و (ك): القضاء.

(٨) في (م): كأنه. وفي (ك): لم يعتد بسجوده، فصار.

(٩) في (ك): للقضاء.

صلاته^(١) فعلاً عامداً، أو زاد فيها شيئاً عمدًا^(٢)، لم يسجد للسهو^(٣).

وقال الشافعي^(٤): يسجد.

لنا: أنه سجودٌ يسمّى بسببه في الشرع؛ فلا يجوز فعله عند غيره، كسجدة التلاوة. / [٥٠/ب(ك)]

فإن قيل: كل عبادة يدخلها الجبران، إذا ترك منها شيئاً^(٥) ساهياً؛ لزمه إذا فعل عامداً، أصله الحج^(٦).

قيل له: الحج لا يدخله الجبران بترك مسنون^(٧)، وإنما يجب الجبران^(٨) بترك الواجب، والواجب يستوي فيه العمد والسهو، والصلاة لا يدخلها جبران بترك واجب؛ وإنما يجب الجبران^(٩) بترك المسنون^(١٠)، فضعف الجبران فيها؛ فلذلك اختلف بالعمد والسهو^(١١).

[٦٤١/٢٦] مسألة: من شك في صلاته؛ أصلى ثلاثاً أم أربعاً والشك ليس بعادة له [

قال: ومن شك في صلاته؛ فلم يدر^(١٢) أثلاثاً صلى، أم^(١٣) أربعاً، وذلك أول ما عرض [٧٨/أ(م)]

(١) في (م): الصلاة.

(٢) في (ك): عامداً.

(٣) انظر: التجريد للقدوري ٢/٧١٦، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ١٠٠، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٤٦٢. وبه قال المالكية، وقول للشافعية، والحنابلة في المذهب.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغدادى ١/٣٣٩، بداية المجتهد لابن رشد ١/٤٥٥، القوانين لابن جزى ص ٧٤. وللشافعية: البيان للعصافى ٢/٣٣٧، فتح العزيز للرافعى ٤/١٣٨، المجموع للنووي ٤/١٢٥.

وللحنابلة: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١/١٤٦، المغني لابن قدامة ١/٧١٨، الإنصاف للمرداوي ٢/١٢٣.

(٤) وهو الصحيح عند الشافعية.

انظر: البيان للعصافى ٢/٣٣٧، فتح العزيز للرافعى ٤/١٣٨، المجموع للنووي ٤/١٢٥. وهو قول للمالكية.

انظر: عيون المجالس للبغدادى ١/٣٤٠، بداية المجتهد لابن رشد ١/٤٥٥، القوانين الفقهية لابن جزى ص ٧٤.

(٥) في (م)، و (ك): شيئاً منها.

(٦) في (م): يلزمه إذا فعله عامداً، كالحج.

(٧) في (م): من مسنون.

(٨) في (م): الجبران فيه.

(٩) في (م): وإنما يدخل الجبران ويوجب بترك.

(١٠) في (م)، و (ك): المسنونات.

(١١) في (م): فصار فيها الجبران، فاختلف فيها العمد والسهو كذلك.

(١٢) قوله (يدر): ساقطة من (م).

(١٣) في (ك): ثلاثاً صلى أو أربعاً.

له (١)، (٢) استأنف الصلاة. (٣)

وقال الشافعي: يبي على اليقين. (٤)

دليلنا: [١] قوله ﷺ: (د ع ما يريك إلى ما لا يريك) (٥).

[٢] ولأنه يمكنه إسقاط فرض الصلاة بيقين من غير مشقة؛ فوجب أن يلزمه

الاستئناف (٦)، أصله من شك هل صلى أم (٧) لم يصل. / [٥٥/أ(س)]

فإن قيل: روي في حديث أبي سعيد الخدري (٨) أن النبي ﷺ قال: (من شك في صلاته؛ فلم يدر أثلاثاً صلى، أم أربعاً؛ فليغ الشك، وليبن على اليقين) (٩).

قيل له: إلغاء (١٠) الشك يكون بالاستئناف، كما يكون بما يقولونه؛ إلا أن الاستئناف أولى؛ لأنه يُسقط الفرض بيقين، فهو أبعد من الشك.

(١) في (م) : عرض له الشك .

(٢) اختلفوا في تفسيره ؟

الصحيح في معناه أن الشك ليس بعادة له، وقيل: أول ما سهى في هذه الصلاة، وقيل: أول ما سهى في عمره، وقيل: أول سهو وقع له في الصلاة بعد البلوغ.

انظر: البدائع للكاساني ١/١٦٥، الجوهرة النيرة للحدادي ص ١٠١، البناية للعيبي ٢/٦٣٠.

(٣) يستأنف صلاته لئسقط به الشك باليقين، لا أن صلاته تبطل بالشك، فيخرج من الأولى بالسلام، أو الكلام، أو أي عمل يناق الصلاة، وبالسلام جالساً أولى.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٠، التجريد للقندوري ٢/٦٨٢، البناية للعيبي ٢/٦٣٠.

(٤) أي يبي على الأقل من صلاته، ويأتي بما بقي.

انظر: مختصر المزني ص ٢٩، حلية العلماء للقلال ٢/١٦٠، المجموع للنووي ٤/١٠٦.

وبه قال المالكية، والحنابلة، وفي رواية للحنابلة الإمام يبي على غالب ظنه، ويسجد للسهو.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٥٠، عيون المجالس للبغدادي ١/٣٣٢، الاستذكار لابن عبد البر ٢/٣.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأي يعلى ١/١٤٥، المغني لابن قدامة ١/٧٠٢، الإنصاف للمرداوي ٢/١٤٦.

(٥) من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما، أخرجه أحمد في المسند ١/٢٠٠، والترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع

باب (٦٠)، برقم (٢٥١٨) ٤/٥٧٦، والنسائي في الصغرى، في كتاب الأشربة، باب الحث على ترك التشبهات برقم

(٥٧١١) ٨/٣٢٧، وفي الكبرى برقم (٥٢٢٠) ٣/٢٣٩، والدارمي في مسنده ٢/٣١٩، والبيهقي في الكبرى ٥/٣٣٥

وغيرهم، قال الترمذي (السنن ٤/٥٧٧) : هذا حديث حسن صحيح .

(٦) قوله (الاستئناف) : ساقطة من (ك) .

(٧) في (م) : هل صلى صلاة، أو لم يصل .

(٨) قوله (الخدري) : لم ترد في (م) .

(٩) سبق تخريجه (ص ٦٧٢)، هامش (٤)، المسألة رقم [٦٣٢/١٧].

(١٠) في (م) : إلغاء .

[٦٤٢/٢٧] مسألة: من شك في صلاته؛ أصلى ثلاثاً أم أربعاً والشك عادة له، وكان له ظن غالب [

قال: فإن كان الشك يعرض له كثيراً،^(١) بنى^(٢) على غالب ظنه، إن كان له ظن^(٣).^(٤) هذا هو المشهور من قولهم.^(٥)

وروى الحسن عن أبي حنيفة^(٦) - رحمه الله -^(٧): أنه يبنى على اليقين.
وبه قال^(٨) الشافعي^(٩).

دليلنا: [١] ما رُوي في حديث عبد الله بن مسعود^(١٠) أن النبي ﷺ قال: (إذا شك أحدكم في صلاته؛ فلينظر أخرى ذلك إلى الصواب^(١١)، فليتم عليه، ثم ليسجد^(١٢) سجدة^(١٣))

[٢] وفي حديث أبي سعيد^(١٤) أيضاً؛ يتحرى الصواب.

[٣] ولأن عدد الركعات شرط من شرائط الصلاة؛ فجاز أن يتحرى فيه، أصله

جهات القبلة.

(١) اختلفوا في تفسيره ؟

والصحيح في معناه أن الشك يعتاده، حتى يصير غالب حاله، كلما أعاد شك، ولا يتوصل إلى أداء فرضه باليقين إلا بمشقة. انظر: البدائع للكاساني ١/١٦٥، الجوهرة النيرة للحداوي ص ١٠١، البناية للبعيني ٢/٦٣١.

(٢) في (م) : يبنى.

(٣) في (ك) : له ظناً.

(٤) انظر: التجريد للقدوري ٢/٦٨٥، الهداية للمرغيناني ١/٧٦، المختار للموصلي ١/٧٤.

(٥) فيتحرى ويبني على ما وقع عليه التحري، أو على غالب ظنه، وهو ظاهر الرواية، والمعتمد في المذهب.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٠، الهداية للمرغيناني ١/٧٦، التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٧٦.

(٦) انظر: البدائع للكاساني ١/١٦٥، البناية للبعيني ٢/٦٣١، التصحيح والترجيح لابن قطلوبغا ص ١٧٦.

(٧) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٨) في (م) : وهو قول.

(٩) انظر: الحاوي للماوردي ٢/٢١٢، حلية العلماء للقفال ٢/١٦٢، المجموع للنووي ٤/١١١.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: الاستذكار لابن عبد البر ٢/٤، الكافي لابن عبد البر ص ٦٠، بداية المجتهد لابن رشد ١/٤٦١.

وللحنابلة: المعني لابن قدامة ١/٧٢٨، المبدع لابن مفلح ١/٥٢٣، الإنصاف للمرداوي ٢/١٤٦.

(١٠) في (ك) : في حديث عبد الله.

(١١) قوله (الصواب) : ساقطة من (م) .

(١٢) في (م) ، و (ك) : ثم يسجد.

(١٣) في (م) : يسجد للسهو سجدةً.

(١٤) سبق تخريجه (ص ٦٦٢)، هامش (٦)، المسألة رقم [٦١٦/١].

(١٥) سبق تخريجه (ص ٦٧٢)، هامش (٤)، المسألة رقم [٦٣٢/١٧].

فإن قيل: رُوِيَ في حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: (من شك في صلاته ^(١)؛ فلم يدِرْ أثلاثاً صلى، أم أربعاً؛ فليُبلغ الشك، وليبنِ على اليقين) ^(٢).

قيل له: الشك عبارة عن تساوي الظن ^(٣)، ^(٤) ومتى قوي أحدهما ^(٥) خرج من أن يكون شكاً، ^(٦) وعندنا من لا يغلب في اجتهاده أحد العددين؛ يبنِ على اليقين، ^(٧) فقد قلنا بخبرهم، واستعملنا خبرنا فيمن له ظنٌّ؛ فكان أولى من ترك أحد الخبرين.

فإن قيل: شك في عدد ركعات صلاة هو فيها؛ فوجب أن يبنِ على اليقين، كمن لا ظنَّ له قيل له: من لا ظن له؛ لا يجوز له استعمال أحد الأواني عند الاشتباه؛ ^(٨) فكذلك لا يجوز أن يؤدِّي الركعات بالشك، ومن ^(٩) له ظن بخلاف ^(١٠) ذلك.

[٦٤٣/٢٨] مسألة: من شك في صلاته؛ أصلى ثلاثاً أم أربعاً والشك عادة له، وليس له ظن غالب [

قال: فإن لم يكن له ظنٌّ؛ يبنِ على اليقين. ^(١١)

وذلك لحديث أبي سعيد الخدري ^(١٢) - رَوَاهُ - أن النبي ﷺ قال: (من شك في صلاته؛ [٧٨/ب(م)]

فلم ^(١٤) يدِرْ أثلاثاً صلى، أم أربعاً؛ يبنِ على اليقين) ^(١٥)، وهو محمولٌ على من لا ظنَّ له؛ لِمَا أن الشك من تساوي جهات الظن عنده.

(١) في (م) : في صلاة.

(٢) سبق تخريجه (ص ٦٧٢)، هامش (٤)، المسألة رقم [٦٣٢/١٧].

(٣) في (ك) : الظنون.

(٤) انظر: التمهيد لأبي الخطاب ٥٧/١، التعريفات للجرجاني ص ١٢٨، الكليات للكفوي ص ٥٢٨.

(٥) في (م) : قوي أحدهما على الآخر. وفي (ك) : قوي إحداهما.

(٦) انظر: المصباح المنير للفيومي ص ٢٠٠، تقريب الوصول لابن جزى ص ٩٤، الكليات للكفوي ص ٥٩٣.

(٧) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٥٧/١، الهداية للمرغيناني ٧٦/١، المختار للموصلي ٧٤/١.

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٧، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٥٦/١، البدائع للكاساني ١١٩/١.

(٩) في (م) : وإن من له.

(١٠) في (ك) : يخالف.

(١١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٥٧/١، الهداية للمرغيناني ٧٦/١، المختار للموصلي ٧٤/١.

(١٢) قوله (الخدري) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٣) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٤) في (م) : فلا يدري.

(١٥) سبق تخريجه (ص ٦٧٢)، هامش (٤)، المسألة رقم [٦٣٢/١٧].

[٦٤٤/٢٩] [مسألة: من ترك صلاتين من يومين، في كل يوم صلاة، ولا يدري أيهما أول]

وقد قال أصحابنا: إذا شك الرَّجُلُ في صلاتين تركهما من يومين؛ الظهر والعصر، لا يدري أيهما أول، فعليه أن يتحرّى، فيقضي^(١) الأولى منهما في نفسه، ثم يقضي الأخرى،^(٢) فإذا^(٣) أراد أن يأخذ بالثقة واليقين^(٤)، صَلَّى الظهر، ثم^(٥) العصر، ثم الظهر.^(٦)

وقال أبو يوسف،^(٧) / ومحمد^(٨) - رحمهما الله^(٩) -: عليه أن يتحرّى، ولسنا^(١٠) نأمره بغير [٥١/أ(ك)] ذلك.^(١١)

والأصل في ذلك، ما بينا^(١٢) أن الترتيب واجبٌ بين الفوائت، ولم يحصل في مسألتنا بين الفائتين ستُّ صلوات^(١٣)؛ فلم يسقط الترتيب الواجب،^(١٤) وشرائط الصلاة يُعتبر فيها اليقين قدر عليه، فإن^(١٥) تعذر عليه اليقين رجع إلى الاجتهاد، فلزمه^(١٦) الاجتهاد في مسألتنا، كما يجتهد^(١٧) في ركعات الصلاة إذا شك فيها ولا رأي له^(١٨)، فإن لم يكن له رأي، أخذنا^(١٩)

(١) في (م): فليتحري ويقضي.

(٢) فيجتهد أيتهما نسي أولاً، ثم يقضي الأخرى.

انظر: بدائع الصنائع للكاظمي ٣٧٢/١، فتاوى قاضي خان ١١٢/١، تبين الحقائق للزيلعي ١٨٨/١.

(٣) في (ك): فإن أراد.

(٤) في (ك): واليقين على الظاهر.

(٥) في (ك): ثم صَلَّى العصر.

(٦) إن لم يكن له في ذلك رأي، وأراد الأخذ بالثقة، صَلَّى ثلاث صلوات، فيقضي الفائتين، ثم يعيد قضاء الصلاة التي ابتدأ بها، فيصلي عصرًا بين ظهرين.

انظر: المبسوط للسرخسي ٢٤٦/١، المحیط البرهاني لبرهان الدّين ٩٨/٢، الفتاوى الهندية ١٢٤/١.

(٧) قوله (فإذا أراد أن يأخذ بالثقة واليقين صَلَّى الظهر ثم العصر، ثم الظهر): ساقطة من (م).

(٨) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٤٦/١، فتاوى قاضي خان ١١٢/١، المحیط البرهاني لبرهان الدّين ٩٨/٢.

(٩) قوله (رحمهما الله): لم ترد في (م)، و (ك).

(١٠) في (م): وليس.

(١١) لأننا نعلم يقيناً أنه ما ترك إلا صلاتين، فكيف يلزمه ثلاث صلوات.

انظر: المبسوط للسرخسي ٢٤٦/١، فتاوى قاضي خان ١١٢/١، الفتاوى الهندية ١٢٤/١.

(١٢) انظر: (ص ٦٣)، المسألة [٥٧٤/٢].

(١٣) في (ك): ست صلاة.

(١٤) انظر: (ص ٦٣٣)، المسألة [٥٧٨/٦].

(١٥) في (م): فإذا.

(١٦) في (م): فيلزمه.

(١٧) في (م): كما يلزمه الاجتهاد.

(١٨) قوله (ولا رأي له): ساقطة من (م).

(١٩) في (م): أخذ.

باليقين، كما يفعل في ركعات الصلاة إذا شك فيها ولا رأي له^(١).

وجه قولهما: إن الشك في^(٢) شرائط الصلاة يُعتبر فيها^(٣) الاجتهاد، ولا يرجع فيه^(٤) إلى اليقين، أصله جهات القبلة.

والفرق بينهما، أنه لو صلى إلى كل الجهات، لكان فاعلاً لما لا يجوز، وهو الصلاة^(٥) إلى غير القبلة،^(٦) وليس كذلك في مسألتنا؛ لأن أكثر أحواله أن يكون متنقلاً بإحدى الصلاتين، وذلك غير محذور.

ومن أصحابنا من قال^(٧): لا خلاف بينهم في هذه المسألة؛ لأن أبا حنيفة - عليه السلام^(٨) - قال: وأحب إلي أن يأخذ بالاحتياط^(٩)، وقد قالوا^(١٠): لا يجب ذلك عليه، وأبو حنيفة لا يوجب إذا كان له ظن^(١١).

[٦٤٥/٣٠] [مسألة: من شك في ثلاث صلوات تركها، لا يدري أيها ترك أولاً]

وأما إذا شك في ثلاث صلوات، مثل أن يترك الظهر من يوم، والعصر من يوم آخر، والمغرب من يوم آخر، لا يدري أيها^(١٢) أول، فقد اختلف أصحابنا المتأخرون في ذلك^(١٣) ؟ فذكر الطحاوي^(١٤): أنه قد سقط عنه

(١) قوله (فإن لم يكن له رأي أخذنا باليقين كما يفعل في ركعات الصلاة إذا شك فيها ولا رأي له) : ساقطة من (ك)

(٢) في (م) : الشك إن شرائط .

(٣) في (ك) : فيه .

(٤) في (م) : فيها .

(٥) في (ك) : للصلاة .

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٤٦/١ .

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٤٦/١، البدائع للكاساني ٣٧٢/١، المحيط البرهاني لبرهان الدين ٩٨/٢ .

(٨) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .

(٩) في (م) : وأحب أن يأخذ الرجل بالاحتياط .

(١٠) في (م) ، و (ك) : وقالوا .

(١١) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٤٦/١، البدائع للكاساني ٣٧٢/١، الشك وأثره لعبد الله محمد السليمان ١٦٤/٢ .

(١٢) في (م) : أيهما .

(١٣) قوله (في ذلك) : ساقطة من (ك) .

(١٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٩، المبسوط للسرخسي ٢٤٦/١، البدائع للكاساني ٣٧٢/١ .

الترتيب^(١)؛ لأن ما بين الفوائت زاد^(٢) على ستّ صلوات؛ فلا يجب الترتيب مع وجود ما ينافيه.

وقال غيره من أصحابنا المتأخرون^(٣)(٤)؛ الترتيب لم/يسقط، واعتبر أن تكون الفوائت ستة^(٥) في سقوط الترتيب، ولم يعتبر ما بينهما؛ لأن الفروض^(٦) الواجبة^(٧) قضاؤها^(٨) لم يدخل يدخل في حدّ التكرار.

فعلى قول هذا القائل، إذا أراد أن يسقط الفرض يمين؛ فيجب أن يصلي الظهر، ثم العصر، ثم الظهر، ثم المغرب، ثم الظهر، ثم العصر، ثم الظهر،^(٩) حتى يصلي سبع صلوات.

(١) في (م) : أن الترتيب قد سقط عنه.

(٢) في (م) : قد زاد.

(٣) في (م) : المتأخرين.

(٤) انظر: فتاوى قاضي خان ١/١١٢، الهداية للمرغيناني ١/٧٣، المحيط البرهاني لبرهان الدين ٢/٩٨.

(٥) في (م) : ستاً.

(٦) في (ك) : للفروض.

(٧) في (م) : الواجب.

(٨) قوله (قضاؤها) : ساقطة من (ك).

(٩) في (م) : فيجب أن يصلي الظهر، ثم العصر، ثم المغرب، ثم الظهر، ثم العصر.

باب صلاة المريض

[٦٤٦/١] مسألة: صلاة المريض قاعداً

[٦٤٧/٢] مسألة: صلاة المريض بالإيماء

قال - رحمه الله - : إذا تعذر على المريض القيام صلى قاعداً،^(١) يركع ويسجد، فإن لم يستطع الركوع والسجود يومئذ^(٢) إيماءً، وجعل السجود أخفض من الركوع.^(٣)

والأصل في ذلك: [١] حديث عمران بن الحصين^(٤) قال: كان بي النَّاسُور^(٥)، فسألت النبي ﷺ، فقال ﷺ^(٦): (صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً^(٨))، فإن لم تستطع فعلى جنبك^(٩)،^(١٠)

[٢] وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال في صلاة المريض: (إن لم يستطع أن يركع ويسجد، أو ما

- (١) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٨٩، بدائع الصنائع للكاساني ١/١٠٦، الهداية للمرغيناني ١/٧٦.
- اتفقوا أن المصلي إذا صلى الفريضة قاعداً لعجزه عن القيام، أو مع القدرة في النافلة، لم تتعين جلوسه هيئة مشروطة، بل كيف جلس أجزأه، واتفقوا أن الأفضل في حال التشهد، أن يجلس كما يجلس للتشهد، واختلفوا في أفضلية هيئة جلوسه في حال القراءة، والركوع والسجود؟ على أقوال على النحو الآتي:
- [١] يقعد كيف شاء من غير كراهة، وهي رواية محمد عن أبي حنيفة، وهو المعتمد، وصححه أكثرهم.
- [٢] يقعد كما يقعد للتشهد، فيفترش رجله اليسرى ويجلس عليها في الصلاة كلها، وبه قال زُفر، وعليه الفتوى.
- [٣] يقعد متربعا في حال القيام والركوع والسجود جميعاً، وهو المشهور عن أبي يوسف، ومحمد.
- [٤] يقعد متربعا عند الافتتاح والقراءة، وعند الركوع يفترش رجله اليسرى، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة.
- [٥] يقعد محتبياً، وهي رواية عن أبي يوسف.
- [٦] يتربع حال قيامه؛ وإذا أراد أن يركع ويسجد ضم رجله كما يجلس في الصلاة، وهي رواية عن أبي يوسف.
- انظر: الفتاوى الخانية ١/١٧٢، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٤١٤، حاشية ابن عابدين ٢/٩٧.
- (٢) في (م)، و (ك): أومئ.
- (٣) يصلي قاعداً بالإيماء. انظر: التحفة للسمرقندي ١/١٨٩، بدائع الصنائع للكاساني ١/١٠٦، الهداية للمرغيناني ١/٧٦.
- (٤) في (م): عمران بن حصين.
- (٥) في (ك): الناسور.
- (٦) النَّاسُور: يضم السين، جمع نواسير، وهو قرحة تمتد في أنسجة الجسم، بشكل أنبوبة ضيقة الفتحة، وكثيراً ما تكون حول المقعدة. وفي لفظ للحديث (كانت بي بواسير): قال الحافظ في الفتح (٥٨٥/٢): ((جمع باسور، يقال بالموحدة وبالنون، أو الذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة، والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرء ما دام فيها ذلك الفساد))
- انظر: المصباح للفيومي ص ٣١١، معجم لغة الفقهاء للقلعه جي ص ٤٤٢، المعجم الوجيز ص ٦١٣.
- (٧) في (م)، و (ك): فقال صل قائماً.
- (٨) في (م): فصلي قاعداً.
- (٩) في (ك): فعلى جنب.
- (١٠) أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب، برقم (١١١٧) ١/٣٤٨.

إيماء^(١)، وجعل^(٢) السجود^(٣) أخفض من الركوع^(٤).

[٦٤٨/٣] مسألة: رفع شيء للسجود عليه، لمن لا يستطيع السجود

قال: ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه.^(٥)

وذلك لما روي: (أن ابن مسعود دخل على مريض يُعوّده، فرآه يسجد على عُودٍ، فانتزعه^(٦)

ورمى به، وقال: هذا مما يعرض به لكم^(٧) الشيطان^(٨)).

[٦٤٩/٤] مسألة: صلاة المريض الذي لا يستطيع القعود

[٦٥٠/٥] مسألة: استقبال القبلة لمن يصلي مستلقياً على ظهره

قال: فإن لم يستطع القعود، استلقى على ظهره،^(٩) وجعل رجليه إلى ناحية القبلة، وأوماً

بالركوع والسجود.^(١٠)

وروى ابن كاس^(١١) رواية أخرى، أنه يُصلي على جنبه الأيمن، ورجلاه إلى القبلة، فإن

عجز عن ذلك استلقى على ظهره.^(١٢)

وروى الطحاوي^(١٣) عن أبي حنيفة، أنه يُصلي على جنبه الأيمن، ووجهه إلى

(١) قوله (إيماء): ساقطة من (ك).

(٢) في (م): واجعل.

(٣) في (ك): سجوده.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٤٢/٢، من حديث عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والبيهقي في الكبرى ٣٠٧/٢، من حديث

الحسين بن عليّ. قال الحافظ في التلخيص (٢٢٦/١): ((وفي إسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني، والحسن بن

الحسين العربي، وهو متروك، وقال النووي: هذا حديث ضعيف)).

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ٧٦/١، المختار للموصلي ٧٧/١، كنز الدقائق للنفسي ص ١٦.

(٦) في (ك): فنزعه.

(٧) في (م): عرض لكم به. وفي (ك): عرض به لكم.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٢٨٢٩) ٢٤٦/١.

(٩) وهو المشهور من الروايات.

انظر: التجريد للقندوري ٦٣٢/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٨٩/١، البدائع للكاساني ١٠٦/١.

(١٠) انظر: التجريد للقندوري ٦٣٢/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٨٩/١، الهداية للمرغيناني ٧٧/١.

(١١) ابن كاس: هو عليّ بن محمد بن الحسن، أبو القاسم النخعي، القاضي الكوفي، المعروف بابن كاس، ثقة فاضل،

مقدم في فقه أبي حنيفة، ولي قضاء دمشق وغيرها، من مؤلفاته الأركان الخمس، توفي سنة (٣٢٤هـ).

انظر: تاريخ بغداد ٧٠/١٢، الجواهر المضية للقرشي ٥٩٣/٢، تاج التراجم لابن قطوبغا ص ٢١٣.

(١٢) أخرجه التجريد للقندوري ٦٣٢/٢، البدائع للكاساني ١٠٦/١، الهداية للمرغيناني ٧٧/١.

(١٣) انظر: التجريد للقندوري ٦٣٢/٢، المبسوط للسرخسي ٢١٣/١، تبين الحقائق للزيلعي ٢٠١/١.

وجه الرواية المشهورة: [١] ما رُوِيَ عن ابن عمر^(٢) أنه قال: (يُصَلِّي المريض مستلقياً على قفاه)^(٣).

[٢] ولأن المريض متعرض للصحة^(٤)، والقُدرة على القيام^(٥)،

والقعود^(٦)، / فإذا كان على قفاه وقدر على القعود، قعد وهو مستقبل / القبلة، وإذا كان على جنبه قعد وهو منحرف عن القبلة؛ فكان الأولى^(٧) ما قلناه.

[٣] ولأن من لزمه الاستقبال؛ فلا تجوز [صلاته] ^(٨) مع الانحراف،

أصله القائم^(٩).

وجه ما رواه الطحاوي - وهو قول الشافعي^(١٠) - : حديث عمران بن الحصين^(١١) أن النبي ﷺ قال له: (صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً)^(١٢) فإن لم تستطع فعلى جنبك^(١٣). قيل له: . من استلقى على ظهره يُقال إنه على جنبه، قال [عمر] ^(١٤) بن أبي ربيعة^(١٥):

(١) قوله (إلى القبلة) : ساقطة من (ك) .

(٢) في (م) : ابن عمر رضي الله عنه .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤١٣٠) ٢ / ٤٧٤، والدارقطني في سننه ٢ / ٤٣، والبيهقي في الكبرى ٢ / ٣٠٨ .

(٤) في (ك) : يتعرض الصحة .

(٥) في (م) : على القيام ساعة فساعة .

(٦) قوله (والقعود) : ساقطة من (م) .

(٧) في (ك) : أولى .

(٨) من (م) .

(٩) في (م) : القيام .

(١٠) وهو أن من لم يستطع القعود، صلى على جنبه الأيمن، ووجهه إلى القبلة .

انظر: حلية العلماء للقفال ٢ / ٢٢١، المجموع للنووي ٤ / ٣١٥، روضة الطالبين له ١ / ٢٣٦ .

وبه قال المالكية، والحنابلة .

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١ / ٧٧، الكافي لابن عبد البر ص ٦٢، بداية المجتهد لابن رشد ١ / ٢٢٥ .

وللحنابلة: الإرشاد للشريف الهاشمي ص ٨٥، رؤوس المسائل لأبي المواهب ١ / ٢٨٣، المحرر لأبي البركات ١ / ١٢٤ .

(١١) في (م) : ما رواه عمران بن حصين .

(١٢) قوله (فإن لم تستطع فقاعداً) : ساقطة من (ك) .

(١٣) سبق تخريجه (ص ٦٨٤)، هامش (١٠)، المسألة رقم [٦٤٦ / ١] .

(١٤) من (م)، و (ك)، والمصادر . وفي الأصل: عمرو .

(١٥) عمر بن أبي ربيعة: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، واسم أبي ربيعة عمرو بن المغيرة المخزومي، أبو حفص، أبوه وعمه عياش صحابيان، ولد ليلة قتل عمر، أحد شعراء قريش المعدودين، غزا البحر فأحرقوا سفينته، فاحترق . =

إِنَّ جَنْبِي عَلَى الْفِرَاشِ لَنَابٍ^(١) كَنَبِ السَّيْفِ^(٢) عِنْدَ الضَّرَبِ^(٣)
[ومعلوم أنه أخير بعدم استقرار النوم، وذلك يكون بحملة البدن]^(٤).

• على أن عمران بن الحصين كان به/ علة الناسور؛ فكان لا يستطيع الاستلقاء على القفا^(٥).

وجه رواية ابن كاس، ما رُوِيَ عن عليٍّ - عليه السلام -^(٦) - أن النبي ﷺ قال^(٧) في المريض: (فإن لم يستطع فعلى جنبه، فإن لم يستطع فعلى ظهره)^(٨).

[٦٥١/٦] مسألة: صلاة المريض على جنبه

قال: وإن نام على جنبه^(٩)، ووجهه إلى القبلة، وأومأ جاز^(١٠).^(١١)
وهذا الذي ذكره هو ما رواه الطحاوي عن أبي حنيفة^(١٢) وقد بينا وجهه^(١٣).

[٦٥٢/٧] مسألة: صفة الصلاة بالإيماء

قال: فإن لم يستطع الإيماء برأسه آخر الصلاة، ولا يُرمي بعينه، ولا بحاجبيه، ولا

= انظر: الثقات لابن حبان ١٥٠/٥، تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٥/٢، الأغاني للأصفهاني ٧٠/١.

(١) في (م) : لثاني.

(٢) قال الجوهري في الصحاح (٦ / ٢٥٠) : ((ونبا السيفُ، إذا لم يعمل في الضريبة، ونبا بصري عن الشيء، ونبا بفلان منزلةً، إذا لم يوافقه، وكذا فِرَاشُهُ)).

(٣) قوله (كنَبِ السَّيْفِ عِنْدَ الضَّرَبِ) : ساقطة من (م) . وفي (ك) : كتجافي الأسرِّ فوق التراب.

البيت نسبة ابن منظور في لسان العرب (٨ / ٢٥٠)، والأصفهاني في الأغاني (١٢ / ٢٤٤) إلى معبد يكرّب بن الحارث

المعروف بغلفاء، يرثي أخاه شرحبيل بن الحارث، قتل يوم الكلاب الأول، والكلاب اسم ماء.

(٤) من (م)، والتجريد للقدوري ٢ / ٦٣٣، وفي الأصل جاءت هذه الجملة متأخرة بعد جملة (على أن عمران بن

الحصين كان به علة الناسور، فكان لا يستطيع الاستلقاء على القفا) : وفيه تقديم وتأخير.

(٥) من أول قوله (على أن عمران بن الحصين) إلى قوله (على القفا) : ساقطة من (ك) .

(٦) في (ك) : كرم الله وجهه.

(٧) في (م) : عن النبي ﷺ أنه قال.

(٨) سبق تخريجُه (ص ٦٨٥)، هامش (٤)، المسألة رقم [٦٤٧/٢] .

(٩) في (م) : على جنبه الأيمن. وفي (ك) : على ظهره.

(١٠) قوله (جاز) : ساقطة من (م) .

(١١) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١ / ١٩٠، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ١ / ٢٥٩، الهداية للمرغيناني ١ / ٧٧.

(١٢) قوله (وهذا الذي ذكره هو ما رواه الطحاوي عن أبي حنيفة) : ساقطة من (م) .

(١٣) انظر (ص ٦٨٦) .

وذلك: [١] لأن فرض السجود لم يتعلّق في الأصل بالقلب، والعين^(٣)؛ فلا ينتقل الإيماء إليهما، كما لا ينتقل إلى البدن^(٤).

[٢] ولأن الإيماء بالقلب هو مجرد النية، ومجرد النية لا تكون صلاة.

قال زُفر^(٥): يُومئ بعينه، وحاجبيه.

لعنوم قوله ﷺ: (فعلى جنبك تُومئ إيماءً^(٦))^(٧).

[٦٥٣/٨] مسألة: صلاة المريض القادر على القيام، وغير القادر على الركوع والسجود

قال: فإن قدر على القيام، ولم يقدر على الركوع والسجود، لم يلزمه^(٨) القيام، وجاز أن يُصلي قاعداً، يُومئ إيماءً^(٩). (١٠)

وقال زُفر^(١١): يُصلي قائماً، وبه قال الشافعي^(١٢).

لنا: أن كل حالة سقط^(١٣) فيها فرض الركوع والسجود؛ يسقط فيها

(١) في (م): ولا بقلبه ولا بحاجبيه.

(٢) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٩٠، البدائع للكاساني ١/١٠٧، الهداية للمرغيناني ١/٧٧.

(٣) في (م)، و (ك): بالعين والقلب.

(٤) في (م): كما لا ينتقل الإيماء إلى اليد.

(٥) قال زُفر: يُومئ بالحاجبين أولاً، فإن عجز في العينين، فإن عجز في قلبه.

وروي عن الحسن بن زياد: أنه يُومئ بعينه، وحاجبيه، ولا يُومئ بقلبه.

انظر: المبسوط للسرخسي ١/٢١٧، البدائع للكاساني ١/١٠٧، فتح القدير لابن الهمام ٢/٥، الإمام زُفر وآراؤه

الفقهية للجبوري ١/١٥٥.

(٦) قوله (إيماء): ساقطة من (ك).

(٧) سبق تخريجه (ص ٦٨٤)، هامش (١٠)، و (ص ٦٨٥)، هامش (٤)، المسألة رقم [٦٤٧/٢].

(٨) في (ك): لم يلزم.

(٩) في (م): جاز أي يصلي قاعداً يُومئ إيماءً عند أبي حنيفة.

(١٠) انظر: التجريد للقندوري ٢/٦٢٩، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٩٠، الهداية للمرغيناني ١/٧٧.

(١١) انظر: التجريد للقندوري ٢/٦٢٩، العناية للبايزي ٢/٦، البناية للعيبي ٢/٦٤٤.

(١٢) انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٢٠، المجموع للنووي ٤/٣١٣، روضة الطالبين للنووي ١/٢٣٣.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٧٧، التهذيب لأبي سعيد البراذعي ١/٢٤٤، التلقين للبغداد ١/١٢٥.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١/٨١٤، المحرر لأبي الزينات ١/١٢٧، كشف القناع للبهوتي ١/٥٠١.

(١٣) قوله (سقط): ساقطة من (ك). وفي (م): يسقط.

فرض^(١) القيام، كالراكب.

وجه قول زُفر: إن العجز عن بعض الأركان، لا يُسقط ما قدر عليه منها، كما لا تسقط القراءة، للعجز^(٢) عن القيام.

[٦٥٤/٩] مسألة: من صَلَّى بعض صلاته قائماً، ثم حدث به مرض [

قال: وإن صَلَّى الصحيح^(٣) بعض صلاته قائماً، ثم حدث^(٤) به مرض، تمهها قاعداً،

يركع/ ويسجد، أو مومئ^(٥) إن لم يستطع الركوع والسجود^(٦)، أو مستلقياً إن لم يستطع القعود.

هذا هو المشهور، وهو^(٧) رواية الأصول^(٨).

وروى^(٩) بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة^(١٠)، أنه يستقبل إذا صار إلى حال الإيماء^(١١).

وجه الرواية المشهورة، أنه إذا بنى على ما مضى من صلاته كانت صلاته بعضها كاملة، وبعضها ناقصة، وإذا استقبل أداها كلها ناقصة، فلا يؤدي بعضها على الكمال أولى^(١٢).

وجه الرواية الأخرى، أنهما فرضان مختلفان، فلا يجمعهما تحريم واحد، كالظهر والعصر.

(١) في (م): لم يلزمه القيام، وجاز أن يصلي قاعداً.

(٢) في (م): والعجز.

(٣) في (م): فإن صَلَّى للصحيح.

(٤) في (ك): وحدث.

(٥) في (م)، و (ك): يركع ويسجد ويومئ.

(٦) قوله (والسجود): ساقطة من (ك).

(٧) في (م): من رواية.

(٨) فمن شرع في صلاته صحيحاً، ثم عرض له المرض، بنى على صلاته، وهو ظاهر الرواية، وهو الصحيح.

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٩٣، البدائع للكاساني ١/١٠٨، الهداية للمرغيناني ١/٧٧.

(٩) في (م): وقد روى.

(١٠) في (م): عن أبي حنيفة رحمه الله.

(١١) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٩٣، البدائع للكاساني ١/١٠٨، الهداية للمرغيناني ١/٧٧.

(١٢) في (م): ولأن يؤدي بعضها على الكمال وبعضها على النقصان أولى من أن يؤديها جميعها على النقصان بطريقة الأولى.

[٦٥٥/١٠] مسألة: من صلى بعض صلاته قاعداً يركوع وسجود، ثم صح وقدر على القيام [

قال: ومن صلى قاعداً، يركع ويسجد لمرض^(١) به^(٢)، ثم صح، بنى^(٣) على صلاته قائماً^(٤).

وهذا الذي ذكره^(٥) ظاهر على قول أبي حنيفة، وأبي يوسف^(٦)؛ لأن من أصلهما أن القاعد يجوز أن يؤم القائم^(٧)؛ فكذلك يجوز أن يبنى الإنسان^(٨) في حق نفسه صلاة القيام^(٩) على تحريمه القاعد.

فأما محمد^(١٠) فقال^(١١): يستقبل الصلاة؛ لأن من أصله أن القائم لا يصلي خلف القاعد؛ فكذلك لا يبنى في حق نفسه إحدى الصلاتين على الأخرى^(١٢).

[٦٥٦/١١] مسألة: من صلى بعض صلاته قاعداً يومي، ثم صح وقدر على الركوع والسجود [

قال: فإن صلى بعض صلاته بإيماء^(١٣)، ثم قدر على الركوع والسجود، استأنف الصلاة^(١٤).

وقال زفر^(١٥): يبنى، وبه قال الشافعي^(١٦).

(١) في (م): لمرض حصل به.

(٢) قوله (به): لم ترد في (ك).

(٣) في (ك): صح ثم بنى.

(٤) انظر: تحفة الفقهاء للسميرقندي ١/١٩٣، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ١/٢٦١، الهداية للمرغيناني ١/٧٧.

(٥) قوله (الذي ذكره): لم ترد في (م)، و (ك).

(٦) إن كان شروعه يركع وسجود، بنى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف استحساناً.

انظر: تحفة الفقهاء للسميرقندي ١/١٩٣، البدائع للكاساني ١/١٠٨، الهداية للمرغيناني ١/٧٧.

(٧) انظر: (ص ٥٧٠)، المسألة رقم [٤٩٨/٢٨].

(٨) في (م)، و (ك): للإنسان أن يبنى.

(٩) في (م)، و (ك): صلاة القائم.

(١٠) انظر: تحفة الفقهاء للسميرقندي ١/١٩٣، البدائع للكاساني ١/١٠٨، الهداية للمرغيناني ١/٧٧.

(١١) في (م): فقد قال.

(١٢) وفي بدائع الصنائع (١/١٠٨): ((فكذا لا يبنى أول صلاته على آخرها في حق نفسه)).

(١٣) في (م): وإن صلى بعد صلاته قائماً.

(١٤) انظر: التجريد للقدوري ٢/٦٣٤، تحفة الفقهاء للسميرقندي ١/١٩٣، الهداية للمرغيناني ١/٧٧.

(١٥) انظر: المبسوط للسرخسي ١/٢١٨، البدائع للكاساني ١/١٠٨، الهداية للمرغيناني ١/٧٧، الإمام زفر وآراؤه الفقهية

للجبري ١/١٥٦.

(١٦) انظر: البيان للعمري ٢/٤٤٨، المجموع للنووي ٤/٣١٨، روضة الطالبين ١/٢٣٨.

وجه/ قولهم، إن إقتداء الراكع والساجد بالموميء لا يجوز؛^(١) فكذلك^(٢) لا يبني إحدى الصلاتين على الأخرى في حق نفسه.

وعند زُفر؛ يجوز^(٣) أن يقتدي الراكع والساجد^(٤) بالموميء؛^(٥) فكذلك الموميء^(٦) يجوز أن يبني أحد الصلاتين على الأخرى^(٧) في حق نفسه.

[٦٥٧/١٢] مسألة: قضاء المغمي عليه للصلاة

قال: ومن أغمي عليه خمس صلوات، فما دونها، قضاهما^(٨) إذا صحَّ، فإن فاتته بالإغماء أكثر من ذلك لم يقض.^(٩)

وذلك لأن القياس يقتضي أن لا يقضي المغمي عليه شيئاً^(١٠)؛ لأن/ كثير الإغماء لَمَّا أسقطَ [٥٦/ب(س)] القضاء؛ أسقطه^(١١) قليله^(١٢)، كالنفاس.

وإنما تركوا القياس في يوم وليلة، وما دونه:

[١] لما رُوِيَ عن عليٍّ - رضي الله عنه - : أنه أُغْمِيَ عليه يوم وليلة^(١٣)؛ فقضاهنَّ^(١٤).^(١٥)

= وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/٧٦، التفریع لابن الجلاب ١/٢٦٥، عیون المجالس للبغدادی ١/٣٦٨. وللحنابلة: المغنی لابن قدامة ١/٨١٨، الإنصاف للمرداوی ٢/١٨٨، كشف القناع للبهوی ١/٥٠٠.

(١) انظر: البدائع للكاساني ١/١٠٨.

(٢) في (م): فكذلك لا يجوز.

(٣) قوله (لا يبني إحدى الصلاتين على الأخرى في حق نفسه. وعند زُفر يجوز): ساقطة من (م).

(٤) قوله (والساجد): ساقطة من (ك).

(٥) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/١٠٨.

(٦) قوله (الموميء): ساقطة من (م)، و (ك).

(٧) قوله (أحد الصلاتين على الأخرى): ساقطة من (م)، و (ك).

(٨) في (ك): قضى ذلك.

(٩) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٩٢، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ١/٢٦١، الهداية للمرغيناني ١/٧٨.

(١٠) قوله (شيئاً): ساقطة من (ك).

(١١) في (م)، و (ك): أسقط.

(١٢) في (م): قليله أيضاً.

(١٣) قوله (وما دونه؛ لما روي عن عليٍّ رضي الله عنه أنه أُغْمِيَ عليه يوماً وليلة): ساقطة من (م).

(١٤) في (ك): أُغْمِيَ عليه يوماً وليلة فقضى.

(١٥) ذكره ابن الجوزي في التحفة (١/٤١١)، وقال الزيلعي في نصب الراية (٢/١٧٧): ((والرواية عن عليٍّ غريبة)).

[٢] وعن عمار - رضي الله عنه (١) - أنه أُغْمِيَ عليه أربع صلوات؛ فقضاهن. (٢)

[٣] وعن ابن عمر أنه أُغْمِيَ عليه أكثر من يوم وليلة؛ فلم يقض. (٣)

[٦٥٨/١٣] [مسألة: من فاتته صلاة وهو مريض، فقضاها وهو صحيح]

وقد قالوا: إذا فات المريض صلاة في حال المرض، فقضاها في حال الصحة، [صلى] (٤)

[٨٠/ب(٢)]

صلاة الصحيح (٥). (٦)

وذلك أن (٧) الأصل فرض الصحة، وإنما جاز ترك بعضه للعجز، فإذا زال العجز عاد إلى فرض الأصل.

[٦٥٩/١٤] [مسألة: من فاتته صلاة وهو صحيح، فقضاها وهو مريض]

وأما إذا فاتته وهو صحيح، فإنه يقضيه في حال المرض بالإيماء. (٨)

وذلك لأن وقت (٩) قضاء الفائتة جعل (١٠) كوقت وجوبها؛ بدليل قوله ﷺ: (من نام عن

صلاة (١١)، أو نسيها؛ فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها، لا وقت لها إلا ذلك) (١٢)، فصار كأنها وجبت الآن.

(١) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، برواية محمد، برقم (٢٧٩) ص ١٠٠، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤١٥٦) ٢/٤٧٩، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٦٥٨٤) ٢/٧٠، والدارقطني ٢/٨١، والبيهقي في الكبرى ١/٣٨٨، عن يزيد مولى عمار بن ياسر رضي الله عنه: (أُغْمِيَ عليه في الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، فأفاق نصف الليل، فصلّى الظهر، والعصر والمغرب، والعشاء).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، برقم (٢٤) ١/١٣، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤١٥٢) ٢/٤٧٩، والدارقطني ٢/٨٢، والبيهقي في الكبرى ١/٣٨٧.

(٤) من (م)، و (ك) وهو الأوفق للسياق، وفي الأصل: وصلى.

(٥) في (م)، و (ك): صلاة صحيح.

(٦) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٩٣، المحيط الرهاني لرهان الدين ٢/٢٧١، الفتاوى الهندية ١/١٣٨.

(٧) في (م)، و (ك): ولأن.

(٨) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٩٢، المحيط الرهاني لرهان الدين ٢/٢٧١، الفتاوى الهندية ١/١٣٨.

(٩) قوله (وقت): ساقطة من (م).

(١٠) في (م): قد جعل.

(١١) في (ك): صلاته.

(١٢) سبق تخريجه (ص ٦٣٠)، هامش (٢)، المسألة رقم [٥٧٣/١].

باب سجود التلاوة

[٦٦٠/١] [مسألة: عدد سجود القرآن]

قال - رحمه الله - : سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر سجدة، آخر الأعراف،^(١) وفي الرعد،^(٢) والنحل،^(٣) وبني إسرائيل،^(٤) ومريم،^(٥) والأولى في^(٦) الحج،^(٧) والفرقان،^(٨) والتعل،^(٩) وألم تنزيل،^(١٠) وص،^(١١) وحم السجدة،^(١٢) والنجم،^(١٣) وإذا السماء انشقت،^(١٤) واقرأ باسم ربك^(١٥). (١٦)

وقد اختلف في بعض ذلك.

- (١) عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ الآية رقم (٢٠٦).
- (٢) عند قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْعُدْوِ الْأَصَالِ﴾ الآية رقم (١٥).
- (٣) عند قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ ذَاتِهَا وَمَلَائِكَتُهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٤٩) يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ الآية رقم (٤٩-٥٠).
- (٤) عند قوله تعالى: ﴿وَيَنْبِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَتَكُونُ بَيْنَهُمْ غُشُوعًا﴾ الآية رقم (١٠٩) من سورة الإسراء.
- (٥) عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ الآية رقم (٥٨).
- (٦) في (٢)، و (ك): الأولى من الحج.
- (٧) أي السجدة الأولى في سورة الحج وهي عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَتَّىٰ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ الآية رقم (١٨).
- (٨) عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ الآية (٦٠).
- (٩) عند قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ الآية رقم (٢٥).
- (١٠) عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ الآية رقم (١٥) من سورة السجدة.
- (١١) عند قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَتَبِغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ الآية رقم (٢٤).
- (١٢) عند قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ الآية رقم (٣٧) من سورة فصلت.
- (١٣) عند قوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ الآية (٦٢).
- (١٤) عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ الآية رقم (٢١) من سورة الانشقاق.
- (١٥) عند قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تَتْلُوهُ وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ الآية رقم (١٩) من سورة العلق.
- (١٦) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣١٢/١، مختصر الطحاوي ص ٢٩، بداية المبتدي للصرغيني ٧٨/١.

[٦٦١/٢] مسألة: عدد السجودات في المفصل]

فعدنا في المفصل^(١) ثلاث سجودات^(٢)،^(٣) وهو قول ابن مسعود.^(٤)
وقال ابن عباس،^(٥) وزيد^(٦): لا سجود في المفصل.
وبه قال مالك،^(٧) وقال الشافعي^(٨) في القدم^(٩): لا سجود في المفصل^(١٠).
لنا: [١] حديث ابن عمر: (أن النبي ﷺ قرأ^(١١) والنجم فسجد، وسجد معه
المسلمون^(١٢)، والمشركون^(١٣)، حتى سجد الرجل على ظهر^(١٤)).....

- (١) قد قسم العلماء سور القرآن الكريم إلى أربعة أقسام على النحو التالي:
الطوال، وسميت بالطوال لطولها، وأولها سورة البقرة، وآخرها سورة براءة؛ لأنهم كانوا يعدون الأنفال وبراءة
سورة واحدة ولذلك لم يفصلوا بينهما، وقيل آخرها يونس.
المئين، وهي السور التي تلي السبع الطوال، وسميت بالمئين لأن كل سورة منها تزيد عن مائة آية، أو تقاربها، وأولها
يونس، وآخرها الشعراء.
المثاني، وهي السور التي تلي المئين ودون المفصل، أي ما بعد سورة الشعراء إلى ما قبل سورة ق، فأولها سورة
النمل، وآخرها سورة الحجرات، وسميت بالمثاني لأن الأنبياء والقصص ثني، أي تكرر فيها.
المفصل، وهي السور التي تلي المثاني من قصار السور، وفي أوله اثنا عشر قولاً، والمروى عن كثير من الصحابة أولها
سورة ق، وصحح النووي أن أوله سورة الحجرات، وآخره سورة الناس، وسميت بالمفصل لكثرة الفصول التي بين
السور بسم الله الرحمن الرحيم. والمفصل ثلاثة أقسام: طوال، وأوساط، وقصار، فطواله من أول سورة الحجرات
إلى سورة البروج، وأوساطه من سورة الطارق إلى سورة لم يكن، وقصاره من سورة إذا زلزلت إلى آخر القرآن.
انظر: البرهان للزركشي ٢٤٤/١، الإتيان للسيوطي ١٥٨/١، ١٧٦، مناهل العرفان للزرقاني ١٣٩/١، ٢٤٣.
- (٢) في (م): سجودتان.
- (٣) وهي في سور النجم، والانشقاق، والعلق.
- انظر: التجريد للقدوري ٦٥١/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٥/١، الهداية للصرغيني ٧٨/١.
- وهو قول للمالكية، والقول الجديد للشافعي، وهو الصحيح عند الشافعية، والحنابلة في المشهور من المذهب.
- انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٠٩/١، عيون المجالس للبغدادي ٣٢٦/١، بداية المجتهد لابن رشد ٥١٨/١.
- وللشافعية: حلية العلماء للقفال ١٤٧/٢، البيان للعصامي ٢٩٢/٢، المجموع للنووي ٦٢/٤.
- وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٦٨٣/١، الإنصاف للمرداوي ١٩٦/٢، كشف القناع للبهوتي ٤٤٧/١.
- (٤) انظر: المغني لابن قدامة ٦٨٣/١، البناية للعيني ٦٥٦/٢.
- (٥) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٣١٢/٢، الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥٥/١، المغني لابن قدامة ٦٨٣/١.
- (٦) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٣١٢/٢.
- (٧) انظر: المدونة لسحنون ١٠٩/١، عيون المجالس للبغدادي ٣٢٦/١، بداية المجتهد لابن رشد ٥١٨/١.
- (٨) في (م)، و (ك) : وبه قال مالك والشافعي.
- (٩) انظر: حلية العلماء للقفال ١٤٧/٢، البيان للعصامي ٢٩٢/٢، المجموع للنووي ٦٢/٤.
- (١٠) قوله (لا سجود في المفصل) : لم ترد في (م)، و (ك) .
- (١١) في (م) : تلى.
- (١٢) في (م) : وسجد المؤمنون معه.
- (١٣) قوله (والمشركون) : ساقطة من (م) .
- (١٤) قوله (ظهر) : ساقطة من (ك) .

الرَّجُلُ (١).

[٢] وكذا رَوَى عبد الله بن مسعود. (٢)

[٣] وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ (٣) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي التَّحْمِ (٤)، (٥) وَفِي (٦) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٧). (٨)

[٤] وَعَنْ عُمَرَ، (٩) وَابْنِ مَسْعُودٍ (١٠) (١١) وَ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (١٢) (١٣).

[٥] وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ (١٤) السَّجُودَ فِي التَّحْمِ؛ عَنْ عُمَرَ (١٥)، وَعُثْمَانَ (١٦)، وَابْنِ مَسْعُودٍ (١٧)، وَابْنِ عُمَرَ (١٨).

[٦] وَعَنْ عَلِيٍّ - ﷺ (١٩) - أَنَّهُ قَالَ (٢٠): (عِزَائِمُ السَّجُودِ أَرْبَعَةٌ) (٢١).

[٧] وَرُوِيَ (٢٢) السَّجُودَ فِي
.....

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٣. وأخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، في كتاب سجود القرآن، باب سجود المسلمين والمشركون.... برقم (١٠٧١) ١/٣٣٧.

(٢) متفق عليه، البخاري في كتاب سجود القرآن، باب سجدة التحم، برقم (١٠٧٠) ١/٣٣٧، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب سجود التلاوة، برقم (١٠٥) ١/٥٧٦، ٤٠٥.

(٣) في (م)؛ وكذلك روى عبد الله بن مسعود، وأبو هريرة رضي الله عنهما.

(٤) في (م)؛ سورة النجم.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٤٢٥٣) ١/٣٧٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٣.

(٦) قوله (وفي)؛ ساقطة من (م).

(٧) سورة الانشقاق، الآية رقم (١).

(٨) متفق عليه، البخاري في كتاب سجود القرآن، باب سجدة ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، برقم (١٠٧٤) ١/٣٣٧، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب سجود التلاوة، برقم (١٠٧) ١/٥٧٨، ٤٠٦.

(٩) أخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٣١٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٥.

(١٠) قوله (وعن عمر، وابن مسعود)؛ ساقطة من (م)، و (ك).

(١١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٤٢٤٢) ١/٣٦٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٥.

(١٢) قوله (و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾)؛ ساقطة من (م).

(١٣) سورة العلق، الآية رقم (١).

(١٤) في (ك)؛ وقد روي السجود.

(١٥) أخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٣١٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٥.

(١٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٤٢٥٢) ١/٣٧٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٥.

(١٧) أخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٣١٥.

(١٨) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٤٢٤٩) ١/٣٧٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٦.

(١٩) في (ك)؛ رضي الله عنهم.

(٢٠) قوله (أنه قال)؛ لم ترد في (م).

(٢١) أخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٣١٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٥.

(٢٢) في (م)؛ وقد روي. وفي (ك)؛ وروي في السجود.

﴿ إذا السماء انشقت ﴾^(١)؛ عن عمر^(٢)، وابن مسعود^(٣)، وعمر^(٤)، وابن عمر^(٥).^(٦)

[٨] ورُوي في ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾^(٧)؛ عن علي^(٨)، وابن مسعود^(٩).^(١٠)

فإن قيل: رُوي عن زيد: (أنه قرأ عند رسول الله ﷺ سورة والنجم فلم يسجد)^(١١).

قيل له: لا دليل^(١٢) فيه؛ لأن السجود لا يجب على الفور عندنا^(١٣)،^(١٤) فإذا لم يفعل لا يدلّ على عدم ثبوته.

[فإن]^(١٥) قالوا^(١٦): رُوي (أن النبي ﷺ لم^(١٧) يسجد في المفصل بالمدينة)^(١٨).

قيل له^(١٩): رَوينا عن أبي هريرة أنه سجد/ مع النبي ﷺ،^(٢٠) وهو متأخر الإسلام.^(٢١)

[٨١/أ(٢)]

(١) سورة الانشقاق، الآية رقم (١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٤٢٣٨) ٣٦٩/١، الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥٥/١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٤٢٤٠) ٣٦٩/١، الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥٥/١.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٤٢٥١) ٣٧٠/١، والبيهقي في الكبرى ٣١٦/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥٦/١.

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥٦/١.

(٦) قوله (وقد روي أن السجود في النجم، عن عمر وعثمان وابن مسعود وابن عمر) : ساقطة من (م).

(٧) سورة العلق، الآية رقم (١).

(٨) أخرجه البيهقي في الكبرى ٣١٦/٢.

(٩) أخرجه البيهقي في الكبرى ٣١٦/٢.

(١٠) في (م) : رضي الله عنهما.

(١١) متفق عليه، البخاري في كتاب سجود القرآن، باب من قرأ السجدة ولم يسجد، برقم (١٠٧٢) ٣٣٧/١، ومسلم

في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب سجود التلاوة، برقم (٥٧٧/١٠٦) ٤٠٦/١.

(١٢) في (م) : هذا لا دليل له فيه.

(١٣) قوله (عندنا) : ساقطة من (ك).

(١٤) انظر: التجريد للقدوري ٦٥٣/٢.

(١٥) من (م).

(١٦) في (م) : فإن قيل.

(١٧) في (م) : عن النبي ﷺ أنه لم يسجد.

(١٨) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من لم ير السجود في المفصل، برقم (١٤٠٣) ١٢١/٢، والبيهقي في

الكبرى ٣١٣/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥٧/١. ضعفه النووي في المجموع (٦٣/٤)، والألباني في

ضعيف سنن أبي داود، برقم (٣٠٤) ص ١٣٩.

(١٩) في (م) : قيل روي. وفي (ك) : قيل له قد روي.

(٢٠) سبق تخريجه (ص ٦٩٥)، هامش (٥)، وهامش (٨).

(٢١) قدّم المدينة ورسول الله ﷺ بخبر، فأسلم في السنة السابعة من الهجرة.

[٦٦٢/٣] مسألة: السجدة الثانية في سورة الحج

وقد قال أصحابنا^(١): السجدة الثانية في الحج ليس بموضع سجدة.

وقال الشافعي^(٢): يسجد فيها^(٣).^(٤)

لنا: [١] أن موضع السجود لا يجوز إثباته إلا بالتوقيف، أو الاتفاق^(٥)، ولم يوجد ذلك. [٥٧/أ(س)]

[٢] ولأنه ذكر السجود مقروناً بالركوع؛ فلا يكون موضع سجود؛ لقوله^(٦): [٥٢/ب(ك)]

﴿وَاسْجُدْ وَارْكَعْ﴾^(٧).^(٨).^(٩)

فإن قيل: روى عقبة بن عامر الجهني^(١٠): (أن النبي ﷺ سئل أي الحج سجدتان؟ قال:

نعم، من لم يسجدهما فلا يقرأهما)^(١٢).

= قال الطحاوي: ((وإسلام أبي هريرة رضي الله عنه ولقائه رسول الله ﷺ إنما كان بالمدينة قبل وفاته بثلاث سنين)) شرح معاني الآثار ١/٣٥٧. انظر: ترجمته ﷺ (ص ١٥٩).

(١) أجمعوا على السجدة الأولى في الحج، واختلفوا في الثانية ؟ فهي ليست بسجدة عند الحنفية. انظر: التجريد للقدوري ٢/٦٥٤، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢٣٦، الهداية للمرغيناني ١/٧٨. وبه قال المالكية.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١/١٠٩، التقرير لابن الجلاب ١/٢٧٠، عيون المجالس للخزازي ١/٣٢٧. (٢) انظر: حلية العلماء للقفال ٢/١٤٧، البيان للعصامي ٢/٢٩١، المجموع للنووي ٤/٦٢. وبه قال الحنابلة.

انظر: المغني لابن قدامة ١/٦٨٤، الإنصاف للمرداوي ٢/١٩٦، كشف القناع للبهوتي ١/٤٤٧. (٣) في (م) : يسجد لها.

(٤) عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ الآية رقم (٧٧).

(٥) في (ك) : بالتوقيف والاتفاق.

(٦) في (م) : موضع السجود كقوله تعالى.

(٧) في (م)، و (ك) : {اركعي واسجدي}. قال السيوطي في الدر المنثور (٢/١٩٥): ((وأخرج ابن أبي داود في المصاحف عن ابن مسعود أنه كان يقرأ: واركعي واسجدي في الساجدين)).

انظر: زاد المسير لابن الجوزي ١/٣٨٨، روح المعاني للألوسي ٣/١٥٨.

(٨) سورة آل عمران، الآية رقم (٤٣)، وقامه قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾.

(٩) في (م) : في حتى مريم.

(١٠) قوله (الجهني): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) في (م) : أهل في الحج.

(١٢) أخرجه أحمد في المسند ٤/١٥٥، ١٥١، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب تقرير أبواب السجود، وكم سجدة في القرآن؟، برقم (١٤٠٢) ٢/١٢٠، والترمذي في كتاب الصلاة، باب مل جاء في السجدة في الحج، برقم (٥٧٨) ٢/٤٧٠، والحاكم في المستدرک ١/٢٢١، والدارقطني ١/٤٠٨، صححه أحمد شاكر في تحقيقه على سنن الترمذي

(٢/٤٧١)، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي، برقم (٥٧٨) ١/٣١٩ وقال: ((والتحقيق أنه صحيح

بشواهده دون: (ومن لم يسجدها ...) ((.

قيل له: • هذا خيرٌ طعن أئمة أصحاب الحديث فيه، وعدّوه في (١) المناكير. (٢)
 • على أنّنا نقول بموجبه؛ لأن فيها عندنا (٣) [سجدة] (٤)؛ إحداهما (٥) في الصلاة،
 والأخرى في التلاوة (٦)، والذم يلحق بتركهما.
 وما نقوله أقرب إلى الصواب؛ لأننا نحملهما على الوجوب، وإن خالفنا بين صفتيهما (٧)،
 ويجوز أن يستحق بذلك الذم، والمخالف يحمل ذلك على الاستحباب، والذم لا يستحق
 بتركه (٨).

[٦٦٣/٤] مسألة: السجود في سورة ص

وقال (٩) أصحابنا (١٠): إن سجدة ص (١١) سجدة تلاوة.

وقال الشافعي (١٢): سجدة شكر.

ويتعين الخلاف (١٣): في جواز فعلها في الصلاة. (١٤)

- (١) في (م)، و (ك): طعن عليه أئمة أصحاب الحديث وعدّوه من المناكير.
 (٢) قال الترمذي (السنن ٤٧١/٢): ((هذا حديث ليس إسناده بذلك القوي))، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود، برقم (١٤٠٢/٣٠٣) ص ١٣٨.
 (٣) في (م)، و (ك): عندنا فيها.
 (٤) من (ك) وهو الصحيح، وفي الأصل، و (م): سجدة. (٥) في (م): أحدها. وفي (ك): أحديهما.
 (٦) في (م)، و (ك): والأخرى للتلاوة.
 (٧) في (م): في صفتها. وفي (ك): بين صفتيهما.
 (٨) في (م): بترك المستحب، فدل على أن المراد به ما قلنا إن أحدهما التلاوة، والأخرى الصلاة، وهو مذهب عطاء، ومجاهد، وهو قول ابن المسيب، وابن جبير، والحسن البصري، ومجاهد، وإبراهيم، وجابر بن زيد.
 (٩) في (م)، و (ك): وقد قال.
 (١٠) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣١٣/١، التجريد للقدوري ٦٥٧/٢، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٤٨٢.
 وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.
 انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٠٩/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧٧، بداية المجتهد لابن رشد ٥١٩/١.
 وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٦٨٣/١، المحرر لأبي البركات ٧٩/١، الفروع لابن مفلح ٥٠٣/١.
 (١١) عند قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتْنَاءُ فَاِسْتَعْمَرَ رَبِّهٖ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ الآية رقم (٢٤).
 (١٢) انظر: مختصر المزي ص ٢٨، حلية العلماء للفيثال ١٤٧/٢، المجموع للنووي ٦٠/٤.
 وهي رواية للحنابلة، وهو المشهور في المذهب.
 انظر: المغني لابن قدامة ٦٨٣/١، المحرر لأبي البركات ٧٩/١، الفروع لابن مفلح ٥٠٣/١.
 (١٣) في (ك): ثمرة الخلاف.
 (١٤) قال النووي في المجموع (٦١/٤): ((وإن قرأها في الصلاة ينبغي أن لا يسجد، فإن خالف وسجد ناسياً، أو جاهلاً، لم تبطل صلاته؛ ولكن يسجد للسهو، وإن سجدها عامداً عالماً بالتحريم؟ بطلت صلاته على أصح الوجهين،... ولو سجد إمامه في ص لكونه يعتقد أنها ثلاثة أوجه، أمصحها لا يتابعه)).

والدليل على ما قلناه: [١] ما رُوِيَ عن ابن عباس^(١) أنه سجد في ص، وقال: (رأيتُ النبي ﷺ سجد^(٢) فيها)^(٣)، والحكم إذا نُقل مع^(٤) السَّبب يدل على تعليقه^(٥) به.

[٢] ولأنها سجدة تُفعل في خلال الخطبة؛ فوجب أن تُفعل في

خلال^(٦) الصلاة، أصله سائر مواضع السجود؛ والدليل على ذلك: (أن النبي ﷺ تلاها على المنبر فنزل وسجد^(٧))^(٨)،^(٩)

[٨١/ب(م)]

[٣] ولأنها سجدة تُفعل عند التلاوة، فكانت متعلقة بها كغيرها.

فإن قيل: رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال في سجدة ص: (سجدها داود^(١٠) توبةً، ونحن شُكراً)^(١١).

قيل له: • هذا خبرٌ مرسل، فقد طعن عليه أصحاب الحديث.^(١٢)

(١) في (م): ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) في (م)، و (ك): رأيتُ رسول الله ﷺ يسجد فيها.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب سجود القرآن، باب سجدة {ص}، برقم (١٠٦٩) ٣٣٦/١.

(٤) في (م): عقيب.

(٥) في (م)، و (ك): تعلقه به.

(٦) في (م): حال.

(٧) في (م): أن النبي ﷺ قرأ سورة {ص} فسجد فيها.

(٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب السجود في ص، برقم (١٤١٠)

١٢٤/٢، والدارمي في سننه برقم (١٤٦٦) ٤٠٧/١، وبرقم (١٥٥٤) ٤٣٩/١، والدارقطني ٤٠٨/١، والبيهقي

في الكبرى ٣١٨/٢، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٤٥٥) ٣٥٤/٢، وبرقم (١٧٩٥) ١٤٨/٣، وابن حبان في

صحيحه برقم (٢٧٦٥) ٤٧٠/٦، وبرقم (٢٧٩٩) ٣٨/٧، والحاكم في المستدرک ٤٢١/١، ٤٦٩/٢ وقال: هذا

حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٢٥٣).

(٩) في (م): زيادة: [وعن أبي سعيد الخدري أنه قال: (رأيتُ في المنام كأنني أكتب سورة {ص}، فلما انتهيتُ إلى

قوله {وأناب} رأيتُ اللوح والقلم وكل شيء حولي يسجد، فأخبرتُ به رسول الله ﷺ، فما زال يسجد لها حتى

فارق الدنيا). وعن أبي الدرداء قال: (أقرأني النبي ﷺ أحد/ عشر سجدة، أحدها في سورة {ص}). وعن أبي

بكر، وعمر، وابن عباس، أنهم سجدوا فيها. ولأنها سجدة تفعل في حال الخطبة، فوجب أن تفعل في حال

الصلاة، أصله سائر مواضع السجود (قلت: هذا الدليل تكرر ذكره في (م)) I.

(١٠) في (م): داود عليه السلام.

(١١) من حديث ابن عباس، أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الافتتاح، باب سجود القرآن، السجود في ص، برقم

(٩٥٧) ١٥٩/٢، وفي الكبرى برقم (١٠٢٩) ٣٣١/١، وبرقم (١١٤٣٨) ٤٤٢/٦، والدارقطني ٤٠٧/١، والبيهقي

في الكبرى ٣١٩/٢، وعبد الرزاق في مصنفه، برقم (٥٨٧٠) ٣٣٨/٣، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٢٣٨٦)

٣٤/١٢، وفي المعجم الأوسط، برقم (١٠٠٨) ٣٠١/١، صححه الألباني في صحيح سنن النسائي برقم (٩١٧)

٢٠٨/١، والمشكاة برقم (١٠٣٨) ٢٢٨/١.

(١٢) قال البيهقي في الكبرى (٣١٩/٢): ((هذا هو المحفوظ مرسلًا، وقد روي من أوجه عن عمر بن ذر، عن أبيه =

• ومع ذلك لو^(١) ثبت لم ينف ما قلناه؛ لأنه يجوز أن تكون سجدة تلاوة سببها

الشكر.

[٦٦٤/٥] مسألة: حكم سجود التلاوة

قال: والسجود واجب^(٢) في هذه المواضع على التالي، والسامع^(٣).

وقال^(٤) الشافعي^(٥): سجدة^(٦) التلاوة مسنونة^(٧).

لنا: [١] قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾^(٨)

فدفعهم على ترك السجود، والذم إنما يستحق بترك الواجب.

[٢] ولأنه سجود يقطع القراءة، ويترك أفعال الصلاة لأجله، وهذا صفة الواجب^(٩)؛

والدليل على ذلك؛ تخلص الغريق، والحريق^(١٠).^(١١)

[٣] ولأنها سجدة تُفعل في الصلاة بحكم الشرع؛ فكانت واجبة، كسجدة الصلاة.^(١٢)

فإن قيل: روى طلحة بن عبيد الله^(١٣): (أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فسأله عن الإسلام،

= عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موصولاً وليس بقوي)) وأعله ابن الجوزي.

انظر: التعليق المغني لأبي الطيب العظيم أبادي ٤٠٧/١ (بهامش سنن الدارقطني).

(١) في (ك) : مع ذلك ولو ثبت.

(٢) انظر: التجريد للقدوري ٦٤٤/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٦/١، الهداية للمرغيني ٧٨/١.

(٣) قوله (على التالي والسامع) : ساقطة من (ك) . وفي (م) : في هذه المواضع على كلها.

(٤) في (م) ، و (ك) : وقد قال.

(٥) انظر: حلية العلماء للقفال ١٤٦/٢، البيان للعصامي ٢٨٩/٢، فتح العزيز للرافعي ١٨٥/٤.

وبه قال الملكية، والحنابلة.

انظر للملكية: المدونة لمسحون ١١١/١، عيون المجالس للبغدادي ٣٢٥/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧٧.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٦٨٧/١، المحرر لأبي البركات ٧٩/١، الإنصاف للمرداوي ١٩٣/٢.

(٦) في (ك) : سجود التلاوة.

(٧) في (م) : مسنون.

(٨) سورة الانشقاق، الآية رقم (٢٠ - ٢١).

(٩) في (ك) : صفة للواجب.

(١٠) قوله (والحريق) : ساقطة من (ك) .

(١١) انظر: التجريد للقدوري ٦٤٥/٢.

(١٢) في (م) : زيادة [ولأنه ذكر في الصلاة يتقرب به وحده، ولا يصح من غير طهارة، فوجب أن يكون من جسمه

ما هو واجب في غير الصلاة، كسجدة القبلية] .

(١٣) في (م) ، و (ك) : طلحة بن عبد الله.

فقال: خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل عليّ غيرها؟ فقال: لا؛ إلا أن تتطوع^(١) ^(٢).

قيل له: • قوله: هل عليّ غيرها؛ يعني صلوات^(٣) مفروضة^(٤) غيرها، ألا ترى أن سائر

الواجبات لا يُفهم سقوطها من هذا الخبر.

• ولو اقتضى الخبر سقوط وجوب^(٥) الصلاة، فالسجدة ليست بصلاة.

فإن قيل: رُوِيَ عن زيد بن ثابت: (أنه قرأ عند النبي ﷺ فلم يسجد)^(٦).

قيل له: • يحتمل أن يكون على غير طهارة.

• أو في^(٧) وقت لا يجوز السجود فيه.

• ويجوز أنه^(٨) أخر الفعل؛ ليبين^(٩) أنه لا يجب على الفور.

• أو^(١٠) على أن زيدا لم يشاهده يسجد^(١١)، فيجوز أن يكون سجد بغير

[٨٢/أ(٢)]

حضرته^(١٢). (١٣)/

= طلحة بن عبيد الله: المعروف بطلحة الخير، والفياض، والجود، وهو طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي، أبو محمد، من السابقين، وأحد العشرة المبشرين، والستة أصحاب الشورى، بايع بيعة الرضوان، شهد أحداً وما بعدها، كانت له تجارة وافرة، عُرف بالشهيد الذي يمشي على الأرض كما قال فيه ﷺ، قُتل يوم الجمل سنة (٣٦هـ) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٥٥٠/٣، الاستيعاب لابن عبد البر ٣١٦/٢، أسد الغابة لابن الأثير ٨٤/٣.

(١) في (م) : قال لا؛ إلا أن تطوع.

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٢٧)، هامش (٨).

(٣) في (م) : صلاة.

(٤) قوله (مفروضة) : ساقطة من (ك) .

(٥) في (م) : وجوب سقوط.

(٦) سبق تخريجه (ص ٦٩٦)، هامش (١١)، المسألة رقم [٦٦١/٢].

(٧) في (م) : أو كان في.

(٨) في (م) : ويحتمل أن يكون. وفي (ك) : ويحتمل أنه.

(٩) في (م) : ليبين.

(١٠) قوله (أو) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١١) في (م)، و (ك) : سجد.

(١٢) في (م) : حضوره.

(١٣) في (م) : زيادة [فإن قيل : لو كانت واجبة لما جاز فعلها على الدابة كسائر الواجبات. قيل له : إنه لو تلى / آية

السجدة على غير الدابة لم يجز أن يسجدها على الدابة، وإن تلاها على الدابة جاز أن يؤدّيها على الدابة؛ لأنه

أوجيها ناقصة، فجاز أن يؤدّيها ناقصة، كما لو نذر أن يصلي ركعتين على الدابة].

[٦٦٥/٦] مسألة: سجود التلاوة في حق التالي [

[٦٦٦/٧] مسألة: سجود التلاوة في حق المستمع [

قال: والسجود واجب^(١) على التالي،^(٢) والسماع؛ سواء قصد سماع القرآن، أو لم يقصد.^(٣)

وذلك لأن النبي ﷺ تلى حم السجدة في صلاته فسجد، وسجدوا.^(٤)

وأما السماع؛ فلقوله سبحانه وتعالى^(٥): ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾^(٦)، فذم السامع/ على ترك السجود، ولم يفصل بين أن يقصد سماعه/، أو لم يقصد^(٧).

[٥٧/ب(س)]
[٥٣/أ(ك)]

وإنما يجب على السامع إذا كان ممن تجب عليه الصلاة، أو قضاء الصلاة؛ لأنها معتبرة بسجدة الصلاة^(٨)، فمن لا تلزمه الصلاة، لا تلزمه السجدة^(٩).^(١٠)

[٦٦٧/٨] مسألة: ما يشترط في التالي لسجود التلاوة [

وقد قالوا^(١١): لا فرق بين^(١٢) أن يكون التالي طاهراً، أو جنباً، أو مسلماً، أو كافراً، أو صبيّاً. وذلك لأن السجود يجب لإظهار الخضوع^(١٣) عند التلاوة؛ تعظيماً لله عز وجل^(١٤)، وهذا

(١) في (م): واجب في هذه المواضع كلها.

(٢) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣١٣/١، مختصر الطحاوي ص ٢٩، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٦/١.

(٣) انظر: التجريد للقندوري ٦٦١/٢، بدائع الصنائع للكاساني ١٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٧٨/١.

(٤) متفق عليه، البخاري في كتاب سجود القرآن، باب من سجد لسجود القارئ، برقم (١٠٧٥) ٣٣٨/١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب سجود التلاوة، برقم (٥٧٥/١٠٣) ٤٠٥/١، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: (أن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن، فيقرأ سورة فيها سجدة، فيسجد، ويسجد معه؛ حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جهته) وهذا لفظ مسلم. وأخرجه أحمد في المسند (١٤٢/٢) بلفظ: (أن رسول الله ﷺ كان يصلي - يعني يقرأ السجدة في غير صلاة - فيسجد، ويسجد معه؛ حتى ربما لم يجد أحداً مكاناً يسجد فيه).

(٥) في (م)، و (ك): فلقوله تعالى.

(٦) سورة الانشقاق، الآية رقم (٢١).

(٧) في (م): يقصد سماعه وبين أن لا يقصد. وفي (ك): يقصد سماع القرآن، وبين أن لا يقصد سماعه.

(٨) قوله (لأنها معتبرة بسجدة الصلاة): ساقطة من (ك).

(٩) قوله (السجدة): ساقطة من (ك).

(١٠) كالحائض لا تلزمها السجدة، كما لا تلزمها الصلاة.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٣٢/٢، البدائع للكاساني ١٨٠/١، الفقه النافع للسمرقندي ٢٦٥/١.

(١١) أي تجب سجدة التلاوة بسماعها من الطاهر والجنب، والمسلم والكافر، والبالغ والصبي.

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٦/١، الاختيار للموصلي ٧٥/١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٤٨٤.

(١٢) في (ك): لا فرق أن يكون.

(١٣) في (ك): الخشوع.

(١٤) قوله (الله عز وجل): ساقطة من (م)، و (ك).

المعنى موحوداً^(١) وإن كان التالي ليس من أهل الوجوب.

[٦٦٨/٩] مسألة: متابعة المأموم للإمام في سجود التلاوة

قال: وإذا تلى الإمام آية سجدة سجدتها، وسجد المأموم معه.^(٢)
وذلك^(٣) لما رُوِيَ: (أن النبي ﷺ قرأ آية السجدة^(٤) في صلاة الفجر^(٥) فسجد، وسجد
الناس معه)^(٦).

[٦٦٩/١٠] مسألة: إذا قرأ المأموم في صلاته آية سجدة

قال: وإن تلى^(٧) المأموم، لم يسجد الإمام، ولا المأموم.^(٨)
وذلك لأن الإمام لو سجد صار تابعاً للمأموم، وهذا^(٩) لا يجوز، وإن سجد المأموم وحده
صار مخالفاً لإمامه؛ وقد قال^(١٠) ﷺ: (لا تختلفوا على أئمتكم، إذا سجدوا^(١١) فاسجدوا)^(١٢).

[٦٧٠/١١] مسألة: إذا قرأ المأموم في صلاته آية سجدة، وانتهت الصلاة

وأما^(١٣) بعد الخروج من الصلاة، فلا يسجدتها عند أبي حنيفة، وأبي يوسف^(١٤)،^(١٥) وقال
محمد^(١٦): أحب إلي أن يسجدتها.^(١٧)

(١) في (م) : يوجد.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ١٣٣/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٨/١، الهداية للمرغيناني ٧٨/١.

(٣) قوله (وذلك) : لم ترد في (ك).

(٤) في (م) : آية سجدة.

(٥) في (م) : في الفجر.

(٦) متفق عليه، البخاري في كتاب سجود القرآن، باب سجدة تنزيل السجدة، برقم (١٠٦٨) ٣٣٦/١، ومسلم في

كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقرأ في يوم الجمعة برقم (٨٨٠/٦٥) ٥٩٩/٢، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ

(كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر لم تنزل السجدة، وهل أتى على الإنسان) وهذا لفظ البخاري.

(٧) في (م) : تلاها.

(٨) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٨/١، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ٢٦٦/١، الهداية للمرغيناني ٧٨/١.

(٩) في (م) : والمأموم متبوعاً، وذلك لا يجوز.

(١٠) في (ك) : وقال.

(١١) في (م) ، و (ك) : إذا سجد.

(١٢) سبق تخريجه (ص ٤٩١)، هامش (١٥)، المسألة رقم [٤٠٦/٣١].

(١٣) في (م) : قال وأما.

(١٤) في (م) : أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.

(١٥) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٨/١، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ٢٦٦/١، الهداية للمرغيناني ٧٨/١.

(١٦) في (م) : محمد رحمه الله.

(١٧) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٨/١، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ٢٦٦/١، الهداية للمرغيناني ٧٨/١.

وجه قولهما: إن هذه سجدة^(١) تلاها أحد المشتركين في الصلاة، فكانت من سننها^(٢)، أصله إذا تلاها الإمام، وإذا كانت من سنن الصلاة [لم تُفعل]^(٣) بعد الخروج منها^(٤)، كسائر سننها.

وجه قول محمد: إن هذه السجدة لما تعذر فعلها في الصلاة، كان مقتضاها أن تُفعل بعدها، كالسموعة من الأجنبي^(٥).

[٦٧١/١٢] مسألة: إذا سمع المصلون في جماعة آية سجدة ممن ليس معهم [

قال: وإن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة^(٦) من رَجُلٍ / ليس معهم^(٧) في الصلاة، لم [٨٢/ب(٢)] يسجدوها في الصلاة، وسجدوها بعد الصلاة.^(٨)

وذلك لأنها سجدة لم يوجد^(٩) سببها في الصلاة؛ فلم يجز^(١٠) فعلها فيها، كالسجدة وإذا تعذر عليهم فعلها في الصلاة؛ وجبت عليهم بعد الخروج منها.^(١١)

[٦٧٢/١٣] مسألة: أثر من سجد للتلاوة لقراءة من ليس معه في الصلاة، على سقوطها عنه [

[٦٧٣/١٤] مسألة: أثر من سجد للتلاوة لقراءة من ليس معه في الصلاة، على صلاته [

قال: وإن^(١٢) سجدوها في الصلاة لم تجزهم^(١٣)، ولم تبطل^(١٤) صلاتهم^(١٥).

(١) في (م) : سجدة تلاوة.

(٢) في (ك) : من سننها.

(٣) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: تُفعل، وهو خطأ.

(٤) في (م) : لم تفعل خارجها.

(٥) قوله (الأجنبي) : ساقطة من (ك).

(٦) قوله (قال وإن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة) : ساقطة من (ك).

(٧) قوله (معهم) : ساقطة من (ك).

(٨) انظر: التحفة للسمرقندي ٢٣٨/١، الفقه النافع لناصر الدين السمرقندي ٢٦٦/١، الهداية للمرغيناني ٧٨/١.

(٩) في (ك) : لم يوجد.

(١٠) في (م) : فلم يجز.

(١١) وإنما تسجد بعد الصلاة لتحقق سببها، وهو سماعهم لآية السجدة. انظر: الهداية للمرغيناني ٧٩/١.

(١٢) في (ك) : وإذا.

(١٣) لم تجزهم، وأعادوها بعد الصلاة؛ لتقرر سببها.

انظر: المبسوط للسرخسي ٩/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٨/١، الهداية للمرغيناني ٧٩/١.

(١٤) في (م)، و (ك) : ولم تفسد.

(١٥) في (ك) : الصلاة.

وإنما^(١) لم يجزهم؛ لأنه منهي عن فعلها في الصلاة، فإذا فعلها^(٢) وقعت^(٣) ناقصة، وقد وجبت عليه كاملة، فلا تجزئه^(٤) مع النقصان.

وإنما لم تُفسد الصلاة - وهو رواية الأصول -^(٥)؛ لأنه زيادة^(٦) ما دون الركعة؛ وذلك لا يُفسد الصلاة.

وقد رَوَى^(٧) ابن سَمَاعَةَ عن أَبِي حَنِيْفَةَ - رضي الله عنه^(٨) -، وعن^(٩) وَأَبِي يُوْسُفَ^(١٠): أَنَّ صَلَاتَهُ تَفْسُدُ؛ لِأَن [مَقْتَضَاهَا]^(١١) أَنْ تُفْعَلَ بَعْدَهَا، وَإِذَا اشْتَغَلَ فِي صَلَاتِهِ بِشَيْءٍ مِنْ حُكْمِهِ أَنْ يُفْعَلَ بَعْدَهَا؛ صَارَ نَاقِضًا لِلصَّلَاةِ^(١٢)، كَمَنْ صَلَّى التَّغْلُ فِي خِلَالِ^(١٣) الْفَرَضِ^(١٤).

[١٥/٦٧٤] مسألة: من قرأ آية سجدة خارج الصلاة ولم يسجد لها، ثم قرأها في الصلاة وسجد

[١٦/٦٧٥] مسألة: من قرأ آية سجدة خارج الصلاة وسجد لها، ثم قرأها في الصلاة ولم يسجد

قال: ومن تلى آية^(١٥) سجدة ولم يسجد لها حتى دخل في الصلاة، ثم تلاها^(١٦) وسجد لها^(١٧)، أجزأته السجدة عن التلاوتين،^(١٨) وإن تلاها في غير الصلاة فسجد لها^(١٩)، ثم دخل

الصلاة فتلاها،

(١) في (ك): فإلها.

(٢) قوله (في الصلاة، فإذا فعلها): ساقطة من (ك).

(٣) في (م): فإذا فعلت قد وقعت. وفي (ك): فوقعت.

(٤) في (م): فلا تجزئه.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ٩/٢، تحفة الفقهاء للسرقي ٢٣٨/١، الهداية للمرغيناني ٧٩/١.

(٦) في (م): زاد.

(٧) في (م): وروى.

(٨) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) في (م)، و (ك): وأبي يوسف.

(١٠) وقيل: هو قول محمد. انظر: المبسوط للسرخسي ٩/٢، الهداية للمرغيناني ٧٩/١، البناية للعين ٦٦٧/٢.

(١١) من (م)، وهو الأوفق للسياق، وفي الأصل، و (ك): مقتضى.

(١٢) في (م)، و (ك): صار ناقضاً لصلاته.

(١٣) في (م): حال.

(١٤) ولأنهم زادوا فيها ما ليس منها. انظر: الهداية للمرغيناني ٧٩/١.

(١٥) قوله (آية): ساقطة من (ك).

(١٦) في (م)، و (ك): حتى دخل في الصلاة فتلاها.

(١٧) قوله (وسجد لها): ساقطة من (ك).

(١٨) انظر: الفقه النافع للسرقي ٢٦٧/١، الهداية للمرغيناني ٧٩/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

(١٩) قوله (لها): ساقطة من (ك).

سجد لها^(١)، ولم تجزه السجدة الأولى^(٢).

وذلك لأن المتلوة في الصلاة أفضل من المتلوة في غيرها^(٣)؛ فأجزأت^(٤) عن نفسها وعن ما تلي في غير الصلاة، والمفعولة في غير الصلاة أنقص؛ فلا تقوم مقام المتلوة في الصلاة^(٥)؛ فلزمه أن يعيدها^(٦).

[٦٧٦/١٧] مسألة: من كرر قراءة آية سجدة في مجلس واحد [

قال: ومن كرر آية^(٧) تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد، أجزأته^(٨) سجدة واحدة^(٩) وكان القياس أن يجب عليه لكل تلاوة سجدة؛ لأن التلاوة سبب للوجوب^(١٠)، كالنذور^(١١)].

[٥٨/أ(س)]

وإنما استحسنا^(١٢)؛ [١] لأن جبريل^(١٣) - عليه السلام - كان يقرأ على النبي ﷺ، النبي ﷺ^(١٤) على أصحابه^(١٥)، وكانوا لا يسجدون إلا^(١٦) مرة واحدة^(١٧).^(١٨)

[٢] وكان أبو موسى يلقن الناس القرآن^(١٩) في مسجد الكوفة،^(٢٠)

(١) في (ك): سجدها.

(٢) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٦٧/١، الهداية للمرغيناني ٧٩/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

(٣) في (ك): في غير الصلاة.

(٤) في (م): فأجزأته.

(٥) قوله (في الصلاة): ساقطة من (ك).

(٦) في (م): فلزمه إعادتها.

(٧) في (م)، و (ك): ومن كرر تلاوة سجدة.

(٨) في (ك): أجزأه.

(٩) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٣٧/١، الهداية للمرغيناني ٧٩/١، المختار للموصلي ٧٦/١.

(١٠) في (م): سبب الوجوب.

(١١) في (م)، و (ك): كالنذر.

(١٢) في (م): وإنما استحسنا ذلك.

(١٣) في (ك): جبرائيل.

(١٤) في (م): كان يقرأ.

(١٥) قوله (النبي ﷺ): ساقطة من (م).

(١٦) في (م): على الصحابة.

(١٧) في (م)، و (ك): ويسجد مرة واحدة.

(١٨) ذكره في إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٥٣٧.

(١٩) في (ك): يلقن القرآن الناس.

(٢٠) عُرف أبو موسى الأشعري ﷺ بتعليم الناس القرآن، وكان حسن الصوت به، فعن أنس بن مالك قال: بعثني الأشعري إلى عمر، فقال عمر: كيف تركت الأشعري، فقلت له: تركته يعلم الناس القرآن، وكان قد استخلفه =

وَيُكْرَرُ^(١) السجدة؛ ويسجد مرة واحدة.

[٣] ولأن سبب الوجوب اجتماع^(٢) في مجلس^(٣) واحد،^(٤) فاقصر على

سجدة واحدة، أصله التالي والسامع.

[١٨/٦٧٧] مسألة: من كرر قراءة آية سجدة في مجلسين مختلفين [

فأما إذا تلاها في مجلسين، فيلزمه سجدتان؛^(٥) على أصل القياس.

[١٩/٦٧٨] مسألة: من قرأ في مجلس آية سجدة مختلفين [

[٥٣/ب(ك)]

[٨٣/أ(ز)]

وكذلك إن/تلى^(٦) في/مجلس واحد،^(٧) آيتين مختلفتين^(٨)، يلزمه^(٩) سجدتان.^(١٠)

لأن القياس يقتضي تكرار السجدة بالتلاوة^(١١) الواحدة؛ وإنما تركوا القياس في الآية

الواحدة لما قدمناه^(١٢)، فما سواه^(١٣) على أصل القياس.

[٢٠/٦٧٩] مسألة: من قرأ آية سجدة فسجد لها، ثم كرر قراءتها في المجلس [

وكذلك^(١٤) لو تلى آية، ثم سجد^(١٥)، ثم أعادها في مجلسه، لم يلزمه السجود^(١٦).^(١٧)

= عمر رضي الله عنه على البصرة، يعلمهم، ويفقههم، ويقرئهم القرآن، ثم ولي الكوفة زمن عثمان رضي الله عنه.

انظر: الطبقات لابن سعد ٤/١٠٥، تهذيب التهذيب لابن حجر ٥/٣١٧، معرفة الثقات للعجلي ٢/٥٢.

(١) في (ك): وتكون.

(٢) في (م): لأن سبب الوجوب اجتماع. وفي (ك): ولأن سبب الوجوب اجتماع.

(٣) في (م): في مسجد.

(٤) في (م)، و(ك): بسجدة واحدة.

(٥) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢٣٧، الهداية للمرغيناني ١/٧٩، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٤٩٥.

(٦) في (م): وكذا إذا تلاها.

(٧) في (م): زيادة وتكرار لبعض مسائل سبق ذكرها فنية: [في مجلس واحد فاقصر على سجدة واحدة، أصله التالي

والسامع، وأما إذا تلاها في مجلسين].

(٨) قوله (آيتين مختلفتين): ساقطة من (م).

(٩) في (م): فيلزمه.

(١٠) انظر: الميسوط للسرخسي ٢/٥، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢٣٧، الهداية للمرغيناني ١/٧٩.

(١١) في (م): بتكرار التلاوة.

(١٢) انظر: (ص ٧٠٥)، المسألة رقم [١٥/٦٧٤].

(١٣) في (م): لما قدمناه، فما سواه يبقى على. وفي (ك): لما قدمناه، فيما سواه بقي على.

(١٤) قوله (وكذلك): ساقطة من (ك).

(١٥) في (ك): لو تلى آية فسجد لها.

(١٦) قوله (لو تلى آية ثم سجد، ثم أعادها في مجلسه، لم يلزمه السجود): ساقطة من (م).

(١٧) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢٣٧، الهداية للمرغيناني ١/٧٩، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٤٩٤.

لأن [سبي]^(١) الوجوب اجتماعاً في مجلسٍ واحدٍ، فصار كما لو تلاها مرتين ثم سجد.

[٦٨٠/٢١] مسألة: من قرأ آية سجدة، ثم صَلَّى في نفس مجلسه وأعاد قراءة آية السجدة [

وقد قالوا: إذا تلى آية^(٢) سجدة في غير الصلاة، ثم قام إلى الصلاة في مكانه ذلك^(٣) فأعادها، أجزأه^(٤) سجدة واحدة^(٥) وجعلوا ذلك في حكم المجلس الواحد.

[٦٨١/٢٢] مسألة: من قرأ آية سجدة في الركعة الأولى وسجد، ثم أعادها في الركعة الثانية [

وإذا تلى سجدة في الركعة الأولى فسجد، ثم أعادها في الركعة الثانية، فلا سجود عليه عند أبي يوسف^(٦)،^(٧) وقال محمد^(٨): يسجد لها؛ استحساناً^(٩).

وجه قول أبي يوسف: إن التحريمة تجمع أفعال الصلاة، فيصير ذلك بمنزلة المجلس الواحد؛ فيجزئه سجدة واحدة.

وجه قول محمد: أن السجود من موجب التلاوة، وكل ركعة يتعلق بها تلاوة^(١٠)، لا تنوب عنها التلاوة في غيرها؛ فكذلك [إذا]^(١١) تعلق^(١٢) بها سجود لا ينوب عنها سجود في غيرها.

[٦٨٢/٢٣] مسألة: صفة سجود التلاوة [

قال - رحمه الله^(١٣) -: ومن أراد السجود كبر، ولم يرفع يديه، وسجد، ثم كبر، ورفع رأسه،

(١) من (ك) وهو الأصح، وفي الأصل، و (م)؛ لأن سبب.

(٢) قوله (آية)؛ ساقطة من (ك).

(٣) قوله (وقد قالوا: إذا تلى آية سجدة في غير الصلاة، ثم قام إلى الصلاة في مكانه ذلك)؛ ساقطة من (م).

(٤) في (م)؛ أجزأته.

(٥) وهو ظاهر الرواية، وروى ابن سماعة عن محمد: أنه يسجد للأول إذا فرغ من الصلاة.

انظر: المبسوط للسرخسي ١٢/٢، الهداية للمرغيناني ٧٩/١، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٤٩٣.

(٦) في (ك)؛ عند أبي حنيفة.

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي ١٣/٢، تحفة الفقهاء للسرقتدي ٢٣٨/١، المحيط الرهاني لرهان الدين ابن مازة ١١٣/٢.

(٨) انظر: المبسوط للسرخسي ١٣/٢، تحفة الفقهاء للسرقتدي ٢٣٨/١، المحيط الرهاني لرهان الدين ابن مازة ١١٣/٢.

(٩) في (ك)؛ استحباباً.

(١٠) في (ك)؛ التلاوة.

(١١) من (ك).

(١٢) في (م)؛ يتعلق.

(١٣) قوله (رحمه الله)؛ لم ترد في (م)، و (ك).

ولا تشهد ولا سلام عليه^(١).^(٢)

وذلك^(٣) لأن سجدة التلاوة معتبرة بسجدة الصلاة، وسجود الصلاة يُكبر له^(٤) عند الانحطاط، وعند الرفع، ولا يرفع اليد عنده، ولا يتعقبه سلام^(٥)، كذلك سجدة التلاوة، ويستبح فيها^(٦)، ويستقبل بها^(٧) القبلة؛ اعتباراً لسجود^(٨) الصلاة^(٩).

(١) في (م)، و (ك): ولا تشهد عليه، ولا سلام.

(٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١٦٧/١، الهداية للمرغيناني ٧٩/١، الاختيار للموصلي ٧٦/١.

(٣) قوله (وذلك): لم ترد في (ك).

(٤) في (ك): يكبر لها.

(٥) في (م): ولا يتعلّق به سلام.

(٦) قوله (فيها): ساقطة من (م).

(٧) قوله (بها): ساقطة من (ك).

(٨) في (م)، و (ك): بسجود الصلاة.

(٩) في (م): زيادة [قال أصحابنا: موضع السجود في حم السجدة {وهم لا يشتمون}، وقال الشافعي: عند

قوله تعالى: {إن كنتم إياه تعبدون}، لنا: أن تمام القصد في هذا الموضع؛ لأنه تعالى كفى عن السجود للشمس والقمر، وأمر بالسجود له خاصة، ثم بين في الآية الثانية أنهم أن استكبروا ولم يسجدوا كما أمرهم فإن له عباد لا يستكبرون عن عبادته وسجوده ولا يملكون ولا يسأمون، والسجود عند تمام القصة أحسن.

وقد قال أصحابنا: إن سجدة الشكر ليست بشيء عند الإمام أبي حنيفة، قيل معناه: أنها ليست بواجبة، وقيل: ليست بسنة، وقال جماعة من الفقهاء: إنها سنة عند حدوث نعمة، وهلاك ظالم. وجه قول أبي حنيفة: قوله ﷺ:

(من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد عليه)، وسجدة الشكر ليست مأمور بها، فلم يكن له شرعها. ولأنه ركن من أركان الصلاة تقتضي الطهارة، واستقبال القبلة، ولا يتنفل بها عند الإنفراد، كالقيام والركوع. ولأنه ما من ساعة تمضي إلا والله عز وجل على الإنسان فيها نعمة حادثة، من كشف ضره، وإدامة سلامة، وإدراك رزق فالقول بأنها سنة يؤدي إلى الانقطاع من أمور معاشه ومعاده. فإن قيل: إن النبي عليه السلام سجد لها. قيل له: إن النبي عليه السلام كان مخصوصاً بذلك، أو نقول: إنما يلزم هذا من يمتنع عن فعلها، ونحن لا نقول بذلك؛ لأنها عندنا ليست بواجبة، ولا سنة. والله أعلم بالصواب.]

باب: صلاة المسافر

قال - رحمه الله - : السفر الذي يتغير به الأحكام أن يقصد الإنسان موضعاً بينه وبين مِصْرِهِ^(١) مسيرة ثلاثة أيام^(٢)؛ بسير^(٣) الإبل، ومشى الأقدام^(٤).

والكلام في هذه الجملة يقع في^(٥) مسائل:

[٦٨٣/١] مسألة: توقيت مدة السفر

منها: أن مدة السفر مؤقّنة.^(٦)

خلاف ما قاله^(٧) قوم.^(٨)

والدليل عليه، إجماع السلف^(٩):

• فروي عن ابن عمر^(١٠) أنه^(١١) يومٌ تامٌّ،^(١٢) وبه قال الزهري،^(١٣) والأوزاعي^(١٤).

(١) في (ك): مصر.

(٢) في (م): ثلاثة أيام فصاعداً.

(٣) في (ك): سير الإبل.

(٤) في (م): ومشى الأقدام، ولا يعتبر في ذلك السير في الماء.

(٥) في (م): هذه الجملة تشتمل على مسائل.

(٦) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٦٩/١، الهداية للمرغيناني ٨٠/١، المختار للموصلي ٧٩/١.

وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدون لسحنون ١٢٠/١، التفرغ لابن الجلاب ٢٥٨/١، عيون المجالس للبغدادي ٣٨١/١.

وللشافعية: حلية العلماء للقفال ٢٢٦/٢، المجموع للنووي ٣٢٥/٤، روضة الطالبين له ٣٨٥/١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٣٠٥/١، المحرر لأبي البركات ١٢٩/١، الإنصاف للمرداوي ٣١٤/٢.

(٧) في (م): ما قالوه.

(٨) وهو قول الظاهرية، ورواية للحنابلة، اختارها شيخ الإسلام، فيجوز القصر في كل سفر، قصيراً كان أو طويلاً، بعد أن يجاوز البنيان، ومرد ذلك إلى عرف الناس وعاداتهم، وما يُسمّى سفراً.

انظر للظاهرية: المحلى لابن حزم ١٨٥/٣، المجموع للنووي ٣٢٥/٤، الإمام داود الظاهري لعارف أبو عبيد ص ٢٨٣.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ٨٥/٢، الإنصاف للمرداوي ٣١٤/٢، كشف القناع للبهوتي ٥٠٨/١.

ونقول شيخ الإسلام: بمجموع الفتاوى ١٢/٢٤، اختيارات ابن تيمية لابن اللحام ص ٧٢، تيسير الفقه للموافي ٣٣٣/١.

(٩) في (م): السلف رضوان الله عليهم.

(١٠) في (م): عن ابن عمر رضي الله عنه.

(١١) قوله (أنه): لم ترد في (ك).

(١٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٨١٣٤) ٢/٢٠١، وابن المنذر في الأوسط ٣٤٨/٤.

(١٣) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٣٤٨/٤، وعنه: مسيرة يومين، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤٣٠٩).

٥٢٧/٢، وابن المنذر في الأوسط ٣٤٨/٤، والنووي في المجموع ٣٢٥/٤.

(١٤) انظر: الأوسط لابن المنذر ٣٤٩/٤، عيون المجالس للبغدادي ٣٨٥/١، المجموع للنووي ٣٢٥/٤.

• وعن ابن عباس^(١): يومٌ وليلة^(٢).

• وعن الحسن: ليلتان^(٣).

• وعن أنس^(٤): خمس فراسخ^(٥).

• وعن ابن عمر^(٦) أيضاً: ثلاثة^(٧) أيام^(٨).

• وعن الشعبي^(٩)، والنخعي^(١٠) وابن جُبَيْر^(١١)^(١٢): من المدائن^(١٣) إلى الكوفة؛ وهو مسيرة ثلاثة أيام.

• وعن سويد بن غفلة: ثلاثة أيام ولياليها^(١٤)^(١٥).

وهذا يُبطل قول نفاة القياس^(١٦)؛ أن قليله، / وكثيره سواء^(١٧).

[٥٨/ب(س)]

(١) في (٢): وعن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٨١١٩) ٢/٢٠٠، وابن المنذر في الأوسط ٤/٣٤٩.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٨١٢٤) ٢/٢٠١، وابن المنذر في الأوسط ٤/٣٤٨.

(٤) قوله (ليلتان، وعن أنس): ساقطة من (٢).

(٥) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٤/٣٥١.

(٦) في (٢): وعن ابن عمر رضي الله عنه.

(٧) قوله (ثلاثة): ساقطة من (٢).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٨١٢٠) ٢/٢٠٠، وابن المنذر في الأوسط ٤/٣٤٩.

(٩) انظر: المجموع للنووي ٤/٣٢٦.

(١٠) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٤٣٠٤) ٢/٥٢٧، وابن المنذر في الأوسط ٤/٣٤٩، والنووي في المجموع ٤/٣٢٦.

(١١) ابن جُبَيْر: هو سعيد بن جبير الكوفي الأسدي بالولاء، أبو عبد الله، تابعي، أصله حبشي، أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر، أقام بمكة، وكان خرج مع عبد الرحمن بن الأشعث على عبد الملك بن مروان، قتله الحجاج سنة (٩٥هـ). انظر: الطبقات لابن سعد ٦/٢٥٦، تهذيب التهذيب لابن حجر ٤/١١، الأعلام للزركلي ٣/٩٣.

(١٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٤٣٠٤) ٢/٥٢٦، وابن المنذر في الأوسط ٤/٣٤٩، والنووي في المجموع ٤/٣٢٦.

(١٣) المدائن: هي المدن السبعة التي كانت دار مملكة الأكاسرة والفرس، اختاروها من مدن العراق، على سبعة فراسخ من بغداد، وفيها إيوان كسرى، ولهم بها آثار عظيمة، فتحت سنة (١٦هـ)، على يد سعد بن أبي وقاص. انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١/١٢٧، معجم البلدان للحموي ٥/٧٤، الروض المعطار للحميري ص ٥٢٦.

(١٤) قوله (وعن سويد بن غفلة ثلاثة أيام ولياليها): ساقطة من (ك).

(١٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤٣٠٣) ٢/٥٢٦، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٨١٣٠) ٢/٢٠١.

(١٦) على رأس نفاة القياس الظاهرية، حيث قالوا: إن الاحتجاج به جائز عقلاً، ممنوع شرعاً، وذهبت الشيعة وبعض العلماء إلى أن الاحتجاج به محال، ولا يجوز ورود الشرع به.

انظر: الإحكام لابن حزم ٧/٥، تقريب الوصول لابن جزى ص ٣٤٣، مذكرة الشنقيطي ص ٢٤٥.

(١٧) قوله (وهذا يبطل قول نفاة القياس، أن قليله وكثيره سواء): ساقطة من (٢).

[٦٨٤/٢] مسألة: المسافة التي تقصر فيها الصلاة

ومنها: أن عندنا مُقدَّر بثلاثة أيام، ولياليها^(١).^(٢)
وقال مالك^(٣): أربعة بُرد، والبريد^(٤): أربعة^(٥) فراسخ، والفرسخ: ثلاثة أميال، والميل:
ثلاثة آلاف خطوة، والخطوة: ثلاث أقدام^(٦)،^(٧) وبه قال الشافعي^(٨).

دليلنا: [١] ما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: (يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام
ولياليها)^(٩)، وظاهره يقتضي أن كل مسافر يتمكن من استيفاء رخصة المسح، وهذا لا يكون
إلا على قولنا.

[٢] ولما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن
تسافر سفر^(١٠) ثلاثة أيام؛ إلا مع محرم، أو زوج)^(١١) فخصَّ التحريم بثلاثة أيام، فدل على أن
ما دون ذلك ليس بسفر صحيح.

[٣] ولأنها مدة لا يمكن استيفاء رخص^(١٢) مسح المسافر فيها؛

- (١) قوله (ومنها أن عندنا مُقدَّر بثلاثة أيام ولياليها) : ساقطة من (م) .
(٢) أجمع العلماء على أن لمن سافر سفرًا تكون مسافته مثل ما بين المدينة إلى مكة أن يقصر الصلاة، واختلفوا فيمن سافر
أقل من هذه المسافة ؟ فقال الحنفية: من سافر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها قصر، وهو ظاهر الرواية والمعتمد.
انظر: الأصيل لمحمد بن الحسن ٢٦٥/١، التجريد للقندوري ٨٦٨/٢، المختار للموصلي ٧٩/١.
(٣) انظر: عيون المجالس للبغدادى ٣٨٢/١، الكافي لابن عبد البر ص ٦٧، بداية المجتهد لابن رشد ٤٠٣/١.
(٤) في (ك) : والبرد.
(٥) في (م) ، و (ك) : أربع فراسخ.
(٦) قوله (والميل ثلاثة آلاف خطوة، والخطوة ثلاثة أقدام) : ساقطة من (م) ، و (ك) .
(٧) وهو مسيرة يومين، وستة عشر فرسخًا، وتعادل الآن (٨٠ كلم) تقريباً.
انظر: عيون المجالس للبغدادى ٣٨٢/١، المقادير الشرعية للكردي ص ١٩٦، معجم لغة الفقهاء للقلعه جى ص ٤٢٠.
(٨) وهو الصحيح والمشهور عند الشافعية.
انظر: حلية العلماء للقفال ٢٢٦/٢، المجموع للنووي ٣٢٣/٤، روضة الطالبين له ٣٨٥/١٤.
قال النووي في المجموع (٣٢٣/٤) : ((قال الشافعي والأصحاب: والأفضل أن لا يقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام،
للخروج من خلاف أبي حنيفة وغيره)) .
وبه قال الحنابلة.
انظر: رؤوس المسائل للعكبري ٣٠٥/١، المحرر لأبي اليركات ١٢٩/١، الإنصاف للمرداوي ٣١٨/٢.
(٩) سبق تخريجه (ص ٣١٢)، هامش (٧)، المسألة رقم [١٧٨/١].
(١٠) قوله (سفر) : لم ترد في (م) ، (ك) .
(١١) متفق عليه، البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة؟ برقم (١٠٨٦) ٣٤١/١، ومسلم في
كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره، برقم (١٣٣٨/٤١٤) ٩٧٥/٢.
(١٢) في (م) ، و (ك) : رخصة.

فلا يُقدَّر بها^(١) أقلّ السفر، أصله ما دون اليوم^(٢).

فإن قيل: رُوِيَ في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: (يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى من^(٣) أربعة بُرد، من مكة إلى عُسْفَانَ^(٤))^(٥).

قيل له: هذا خبرٌ رواه عبد الوهاب/ بن مجاهد^(٦)، عن أبيه^(٧)، قال الدارقطني^(٨): ليس [٥٤/أ(ك)] بالقوي^(٩)، وقال غيره^(١٠): كان عبد الوهاب يروي عن أبيه، ولم يره، وكان يجب^(١١) في كل ما يُسأل عنه، وإن لم يحفظ.

فإن قيل: مدة تجمع عدد المراحل؛ فجاز أن يقصر فيها، كالثلاث^(١٢).
قيل له: ثلاثة أيام قد لا تجمع فيها^(١٣) المراحل؛ بأن تكون طريقاً صعباً على جبل، أو عقبة^(١٤)، فلا يمكن أن يسلك في ثلاثة أيام إلا^(١٥) مرحلة واحدة، فعلم أن الاعتبار ليس

(١) في (م): فلا يتقدَّر فيها.

(٢) في (م): أصلها دون اليوم.

(٣) في (ك): لا تقصروا الصلاة إلا إلى أربعة برد.

(٤) عُسْفَانَ: يضم أوله وإسكان ثانيه، قرية جامعة بين مكة والمدينة على ستة وثلاثين ميلاً من مكة.

انظر: معجم ما استعجم للبكري ٩٤٢/٣، النهاية لابن الأثير ٢٣٧/٣، معجم البلدان للحموي ١٢١/٤.

(٥) أخرجه الدارقطني ٣٨٧/١، والبيهقي في الكري ١٣٧/٣، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (١١١٦٢) ٥٦/١١،

وابن الجوزي في التحقيق، برقم (٧٦١) ٤٩٣/١. قال الحافظ في التلخيص (٤٦/٢): ((إسناده ضعيف)).

(٦) عبد الوهاب بن مجاهد: عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي، مولى بني مخزوم، روى عن عطاء، وأبيه مجاهد،

وروى عنه إسماعيل بن عياش، قال الإمام أحمد: ليس بشيء ضعيف، وقال النسائي: متروك الحديث.

انظر: الكامل لابن عدي ٢٩٤/٥، تهذيب الكمال للمزي ٥١٦/١٨، لسان الميزان لابن حجر ٢٩٥/٧.

(٧) هو مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج، مولى بني مخزوم، تابعي، شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس

ولد سنة (٢١هـ)، روى عن عدد من الصحابة، تنقل في الأسفار واستقر في الكوفة، توفي ساجداً، سنة (١٠٤هـ).

انظر: تاريخ خليفة بن خياط ص ٣٣٠، تهذيب الكمال للمزي ٢٢٨/٢٧، الأعلام للزركلي ٢٧٨/٥.

(٨) الدارقطني: علي بن عمر بن أحمد البغدادي، أبو الحسن، الإمام الحافظ، ولد سنة (٣٠٦هـ) بدار القطن حي من

أحياء بغداد، ارتحل إلى مصر والشام، له السنن، والعلل، والضعفاء، وغيرها، توفي ببغداد سنة (٣٨٥هـ).

انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٤/١٢، اللباب لابن الأثير ٤٨٣/١، تذكرة الحفاظ للذهبي ٩٩١/٣.

(٩) سنن الدارقطني ٣٨٧/١. وانظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٥٨/٢.

(١٠) وهو قول ابن حبان في المجروحين (١٤٦/٢).

(١١) في (ك): يروي عن أبيه ولم يره، ويجب.

(١٢) في (م): كالثلاثة.

(١٣) قوله (فيها): ساقطة من (م)، و (ك).

(١٤) في (ك): على جبل وعقبة.

(١٥) في (م): سوى مرحلة.

بالمراحل، وهذا التقدير على رواية الأصول.

وروى الحسن^(١) عن أبي حنيفة^(٢) - رضي الله عنهما^(٣) - : يومان، وأكثر الثالث، وكذلك روي عن أبي يوسف، ومحمد.^(٤)

وجه الرواية الأولى؛ ما قدمناه^(٥)؛ ولأن المقادير التي تتعلق بها الأحكام لا يقوم أكثرها مقام جميعها.

وجه الرواية^(٦) الأخرى: أن الإنسان قد يسير مسيرة ثلاثة أيام ويُعجل السير فيبلغ قبل الوقت بساعة، ولا يُعند بذلك^(٧).

[٦٨٥/٣] مسألة: السير المعتبر في قطع مسافة القصر في البر

ومنها: أن المعتبر السير المعتاد.^(٨)

لأن التقدير يقع في العادة بالغالب وهو المعتاد الوسط، ولا يعتبر بالسرعة والإبطاء الخارجين عن العادة.

[٦٨٦/٤] مسألة: السير المعتبر في قطع مسافة القصر في الماء

قال: ولا يُعتبر^(٩) في ذلك^(١٠) بالسير في الماء.^(١١)

(١) في (م): الحسن بن زياد.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٦، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٤٨، البدائع للكاساني ١/٩٣، مسائل الإمام أبي حنيفة برواية الحسن بن زياد لشوكت كراسنيش ١/٥٤٧.

(٣) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (ك). وفي (م): رضي الله عنه.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ١/١٣٦، بدائع الصنائع للكاساني ١/٩٣، مختارات النوازل للمرغيناني ص ٤٢١.

(٥) انظر (ص ٧٩٢).

(٦) في (م): وجه الرواية. وفي (ك): وجه للرواية.

(٧) في (ك): ولا يعتد بتلك الساعة.

(٨) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/٩٤، الهداية للمرغيناني ١/٨٠، المختار للموصلي ١/٧٩.

(٩) في (ك): ولا معتبر.

(١٠) قوله (في ذلك): لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) قال في الجوهرة النيرة (ص ١٠٩): ((أي لا يعتبر السير في البر، بالسير في البحر، ولا السير في البحر بالسير في

البر؛ وإنما في كل موضع منهما ما يلقى بحاله)).

لما بيّنّا^(١) أن الاعتبار بالمعتاد^(٢) الغالب.

[٦٨٧/٥] مسألة: فرض صلاة المسافر

قال: وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رباعية ركعتان،^(٣) لا يجوز له الزيادة عليها^(٤).

وقال الشافعي^(٥): فرضه أربعاً^(٦)، والركعتان رخصة.

دليلنا: [١] ما رُوِيَ عن^(٧) ابن عباس أن النبي ﷺ قال: (صلاة الحضر أربعاً^(٨))، والسّفر^(٩) ركعتان^(١٠).

[٢] ورُوِيَ عن عمر قال: (صلاة المسافر والجمعة ركعتان، تمام غير قصر، على لسان نبيكم ﷺ)^(١١).

= انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٦٩/١، الهداية للمرغيناني ٨٠/١، المختار للموصلي ٧٩/١.

(١) انظر: (ص ٧٩٤)

(٢) في (٢): وذلك لما بيناه أن المعتبر هو المعتاد.

(٣) فالقصر عزيمة، وهو واجب.

انظر: التجريد للقنوري ٨٧٥/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٤٩/١، الهداية للمرغيناني ٨٠/١.

وهي رواية للمالكية.

انظر: التفریع لابن جلاب ٢٥٨/١، عيون المجالس للبغدادي ٣٨٥/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٠٠/١.

(٤) في (٢): عليهما.

(٥) القصر والإتمام جائزان، والقصر أفضل وهو رخصة، فإن أتم جاز، وهو الصحيح والمذهب.

وفي قول للشافعية: أنه مخير، والإتمام أفضل، واختاره المزني، وبعض الشافعية.

انظر: مختصر المزني ص ٣٩، حلية العلماء للقلال ٢٢٧/٢، المجموع للنووي ٣٣٧/٤.

وهو قول للمالكية، ومذهب الحنابلة، أي القصر أفضل.

انظر للمالكية: التفریع لابن جلاب ٢٥٨/١، عيون المجالس للبغدادي ٣٨٥/١، بداية المجتهد لابن رشد ٤٠٠/١.

وللحنابلة: المقنع لابن قدامة ص ٦٤، المحرر لأبي البركات ١٢٩/١، غاية المطلب للجراعي ص ٧٢.

(٦) في (٢): أربع ركعات.

(٧) في (٢): ما روى ابن عباس.

(٨) في (٢)، و (ك): أربع.

(٩) في (ك): وصلاة السفر.

(١٠) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، برقم (٦٨٧/٥) ٤٧٩/١.

(١١) أخرجه أحمد في المسند ٣٧/١، والنسائي في كتاب الجمعة، باب عدد صلاة الجمعة، برقم (١٤٢٠) ١١١/٣، وابن

ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر، برقم (١٠٦٣)، وبرقم (١٠٦٤) ٣٣٨/١.

والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٢١/١، وابن خزيمة في صحيحه، برقم (١٤٢٥) ٣٤٠/٢، وابن حبان في

صحيحه برقم (٢٧٨٣) ٢٢/٧، وغيرهم، صحيحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، برقم (٨٧١) ١٧٥/١.

[٣] وعن ابن عباس - رضي الله عنه - أيضاً أنه قال: (لا تقولوا قصراً، فإن الذي فرضها في الحضر أربعاً، فرضها في السفر ركعتين ^(١)) ^(٢).

[٤] ورؤي ^(٣) أن رجلاً سأل عمران بن الحصين ^(٤) عن صلاة النبي ^(٥) ﷺ في السفر [٨٤/ب(م)]

فقال: (إن هذا الفتي سألني عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر فاحفظوها ^(٦) عني، ما سافر رسول الله ﷺ سافراً إلا صلى ركعتين / حتى يرجع، وإنه أقام بمكة عام الفتح ثماني عشرة ليلة ^(٧)، [٥٩/أ(س)] يصلي ركعتين، ثم يقول: (يا أهل مكة قوموا فصلّوا ركعتين أخرائين ^(٨)، فإنّا قوم سفر)، وغزوت وحججت مع أبي بكر، وعمر ^(٩)، فصلّى كل واحد منهما ركعتين ^(١٠)، فلو كان مخيراً في حال السفر لفعل ﷺ كل واحد من الأمرين.

[٥] ويدلّ عليه أيضاً، إجماع الصحابة - رضي الله عنهم ^(١١) :-

• ورؤي عن عليّ - رضي الله عنه - أنه قال ^(١٢): (فرض رسول الله ﷺ صلاة الحضر أربعاً، وصلاة السفر ركعتين ^(١٣)).

• وعن عمر - رضي الله عنه - :- (صلاة السفر [ركعتان] ^(١٤)، وصلاة الجمعة [ركعتان] ^(١٥)، تمام

(١) من أول قوله (وروي عن عمر) إلى قوله (ركعتين) : ساقطة من (م)، و (ك) -.

(٢) لم أقب عليه بهذا اللفظ، والمشهور عنه رضي الله عنهما ما أخرجه مسلم، انظر (ص ٧١٥)، هامش (١٠) -.

(٣) في (م) : وذلك أن.

(٤) في (م) : عمران بن حصين.

(٥) في (م)، و (ك) : صلاة رسول الله.

(٦) في (ك) : فاحفظوها.

(٧) في (م) : ثمانية عشر يوماً.

(٨) في (م) : أخرين.

(٩) في (م) : رضي الله عنهما.

(١٠) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤٣٠، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر؟ برقم (١٢٢٩) ٢/٢٣،

والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في التقصير في السفر، برقم (٥٤٥) ٢/٤٣٠، والبيهقي في الكبرى

٣/١٣٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٤١٧، والطالسي في مسنده برقم (٨٥٨) ص ١١٥، وابن أبي شيبة

في مصنفه، برقم (٨١٧٤) ٢/٢٠٥، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٥١٦) ١٨/٢٠٩.

قال الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح))، وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي ١/٤٣٠: صحيح بما قبله.

(١١) في (م) : رضوان الله عليهم.

(١٢) قوله (رضي الله عنه أنه قال) : ساقطة من (ك) -.

(١٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٢٩.

(١٤) من (م)، و (ك)، وهو الصواب، وفي الأصل: ركعتين.

(١٥) من (م)، و (ك)، وهو الصواب، وفي الأصل: ركعتين.

غير قصر، سنة النبي ﷺ (١). (٢).

• وعن ابن عباس، (٣) وعائشة - (٤) -: (إن الصلاة فرضت ركعتين (٥)، وقالت عائشة (٦): فلما قديم رسول الله ﷺ المدينة، أقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة (٧) الحضر (٨).
• وقد روي عن عثمان: أكثر مدة إقامته صلى (٩) ركعتين، فلما صلى (١٠) بمى (١١) صلى (١٢) أربعاً، فقال ابن مسعود، - ويروي عبد الله بن عباس (١٣) - (١٤): أفعلها؟ ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (١٥)، صلى النبي ﷺ ركعتين، وصلى أبو بكر ركعتين، وصلى عمر كذلك (١٦) ركعتين (١٧) (١٨).

وقد روي أن عثمان (١٩) اعتذر من ذلك إلى الصحابة (١) بأعذار؛ منها أنه صلى كذلك

- (١) سبق تخریجه (ص ٧١٥)، فامش رقم (١١).
(٢) في (م) : وفي رواية أخرى : (تمام غير قصر، على لسان نبيكم)، وعن ابن عباس أنه قال : (لا تعدو قصر، فإن الذي فرضها في الحضر أربعاً، فرضها في السفر ركعتين، تمام غير قصر).
(٣) لم أقف عليه من حديث ابن عباس، والمشهور من حديث عائشة رضي الله عنهما.
(٤) قوله (رضي الله عنهم) : لم ترد في (ك) . وفي (م) : رضي الله عنهما.
(٥) في (م) : ركعتان.
(٦) في (م) : عائشة رضي الله عنها.
(٧) قوله (صلاة) : ساقطة من (م).
(٨) متفق عليه، البخاري في كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، برقم (٣٥٠) ١/١٣٣، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، برقم (٦٨٥) ١/٤٧٨.
(٩) في (م) : عن عثمان رضي الله عنه أن أكثر مدة إقامته. في (ك) : وروي أن عثمان صلى أكثر مدة إقامته.
(١٠) في (م) : صلى عثمان.
(١١) من: بالكسر والتنوين، على فرسخ من مكة (٣ كلم تقريباً) بين جبلين مطلين عليها، وهي من الحرم، ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار، وهو من مهبط العقبة إلى محسّر، تُعمر أيام الموسم وتخلو بقية السنة.
انظر: معجم ما استعجم للبكري ٤/١٢٦٣، معجم البلدان للحموي ٥/١٩٨، المصباح المنير للفيومي ص ٣٠٠.
(١٢) قوله (صلى) : ساقطة من (ك).
(١٣) في (م) : فقال عبد الله بن مسعود، ويروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.
(١٤) في الأصل: زيادة [وقال ابن عباس] وهي زيادة مقحمة، لا حاجة لها، ولم ترد في (م)، و (ك).
(١٥) سورة البقرة، الآية رقم (١٥٦).
(١٦) في (م) : صلى النبي ﷺ ركعتين، وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما كذلك.
(١٧) قوله (ركعتين) : ساقطة من (ك).
(١٨) متفق عليه، البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمى، برقم (١٠٨٤) ١/٣٤١، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب قصر الصلاة بمى، برقم (٦٩٥) ١/٤٨٣.
(١٩) في (م) : عثمان رضي الله عنه. وفي (ك) : وروي أن عثماناً.

لكثرة الأعراب والجهال^(٢)، ليعلمهم أن الصلاة أربعاً^(٣).^(٤)

والظاهر/ أنه ليس مخير^(٥)؛ [١] لأنه لو كان مخيراً لقال^(٦) عثمان: اخترت^(٧) الإتمام. [٨٥/أ(٢)]

[٢] ولأن الصلاة الواجبة لا تخير^(٨) بين أعدادها، أصله حال

الحضر.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(٩).

قيل له: . هذه الآية لا تتضمن صلاة السفر، وإنما تتضمن صلاة الخوف، وإنما شرط في ذلك/ الضرب في الأرض؛ لأن الخوف في الغالب إنما يكون في السفر. [٤٥/ب(ك)]

. على أننا نقول: المراد به القصر في الصفات^(١٠) دون الأعداد، كالقصر في القراءة، والتسبيح، وفائدته أن المستحب للمقيم أن يقرأ مقداراً مطلوباً^(١١) في كل صلاة، حتى لو نقص عنه كان تاركاً قدرأ^(١٢) مسنوناً، بخلاف المسافر فإنه لا جناح عليه في نقصانه عن ذلك المقدار^(١٣).

فإن قيل: روي عن أنس قال: (كنا نسافر مع^(١) أصحاب رسول الله ﷺ فمنا من يصوم، ومنا من يفطر، ومنا من يتم،.....

(١) في (م): اعتذر في ذلك إلى الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) قوله (والجهال): ساقطة من (ك).

(٣) في (م)، و (ك): أربع.

(٤) انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٤٢٥.

(٥) في (ك): بمخير.

(٦) في (م)، و (ك): وإلا كان يقول.

(٧) في (ك): إنني اخترت.

(٨) في (م): لا يخير الإنسان.

(٩) سورة النساء، الآية رقم (١٠١).

(١٠) في (م): في الصلاة.

(١١) في (م): معلوماً.

(١٢) في (م): أمراً.

(١٣) في (م): القدر.

ومتّاً من يقصر^(٢).

قيل له: إن ثبت هذا فهو محمول على [أن]^(٣) سفرهم كان أقل من مدّة السفر، فكان فيهم من يراه سافراً، وفيهم من^(٤) لا يراه سافراً فيتمّ^(٥).

فإن قيل: تخفيفٌ مستفادٌ بالسفر؛ فوجب أن يكون رخصةً، أصله المسح على الخفين^(٦).

قيل له: . المسح لا يُستفاد بالسفر، وإنما يُستفاد بالسفر زيادة المدّة.

. ولأن المسح^(٧) لمّا كان رخصةً في حال السفر لأجل المشقة، ثبت لذلك في حال

الحضر، وإذا^(٨) كان في مسألتنا قد^(٩) ثبت في حال السفر رخصة لأجل المشقة^(١٠)؛ جاز أن يثبت القصرُ أيضاً في الحضر بذلك^(١١).

[٦٨٨/٦] مسألة: الزيادة على الركعتين في صلاة المسافرين الرباعية [

وإذا ثبت أن فرض السفر^(١٢) ركعتين^(١٣)، لم يجز^(١٤) له الزيادة عليها،^(١٥) كما لا تجوز^(١٦)

الزيادة على صلاة الفجر.

(١) قوله (مع) : ساقطة من (م) .

(٢) أخرجه البيهقي ١٤٥/٣ مطولاً، وأخرجه الشيخان مختصراً، البخاري في كتاب الصوم، باب لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار، برقم (١٩٤٧) ٢/ ٤٤، ومسلم في كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية... برقم (١١١٨/٩٨) ٢/ ٧٨٧.

(٣) من (م) .

(٤) في (م) : وكان فيهم من يراه سافراً فيقصر، ومن لا يراه.

(٥) من أول قوله (على أنا نقول) إلى قوله (فيتم) : ساقطة من (ك) .

(٦) في (م) ، و (ك) : الخف.

(٧) في (م) : المسح على الخف.

(٨) في (م) : ثبت ذلك في حال الحضر ولو كان.

(٩) في (م) : ولو كان في مسألتنا القصر ثبت.

(١٠) من أول قوله (ثبت لذلك) إلى قوله (رخصة لأجل المشقة) : ساقطة من (ك) .

(١١) في (م) ، و (ك) : كذلك.

(١٢) في (م) : فإذا ثبت فرض المسافر.

(١٣) في (م) ، و (ك) : ركعتان.

(١٤) في (م) : لا يجوز له.

(١٥) وإذا زاد وأتم الصلاة بعد أن قعد مقدار التشهد بعد الأولين، كره له ذلك، وصار عاصياً لمخالفة السنة.

انظر: التجريد للقدوري ٨٧٥/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/ ١٤٩، الجوهرة النيرة للحدادي ص ١١٠.

(١٦) في (م) : لا يجوز له.

[٦٨٩/٧] مسألة: إذا أتمَّ المسافر أربعاً، وقعد بعد الأولين مقدار التشهد [

قال: فإن صَلَّى أربعاً، وقعد في الأولين مقدار التشهد/ أجزأته ركعتين^(١) عن فرضه، / [٥٩/ب(س)]
[٨٥/ب(ق)] وكانت الآخرين^(٢) له^(٣) نافلة^(٤).

وذلك لما بينا^(٥) أن فرض^(٦) المسافر [ركعتان]^(٧)، وقد تمَّ فرضه بالقعود عقيب الركعتين؛ وإنما ترك السلام، وتركه لا يُفسد الصلاة، ثم دخل في التفل وبناء على تحريمه الفرض، وذلك يجوز^(٨)؛ إلا أنه يُكره؛ بتركه^(٩) بعض سنن صلاته، وهو التسليم^(١٠).

[٦٩٠/٨] مسألة: إذا صَلَّى المسافر الرباعية أربعاً ولم يقعد بعد الأولين مقدار التشهد [

قال: فإن لم يقعد في ركعتين مقدار التشهد^(١١)؛ بطلت الصلاة^(١٢).^(١٣)
وذلك لأنه صحَّ خروجه إلى التفل مع بقاء فرض من فروض الصلاة^(١٤) عليه؛ وهو التشهد^(١٥)؛ ففسد^(١٦) صلاته^(١٧)، ويلزمه الإعادة، كما لو قصد ذلك^(١٨).

[٦٩١/٩] مسألة: وقت ابتداء القصر في السفر [

قال: ومن خرج مسافراً صَلَّى ركعتين إذا فارق بيوت المصر^(١٩).

(١) في (م)، و (ك)؛ ركعتان.

(٢) في (م)؛ الآخرين.

(٣) قوله (له)؛ لم ترد في (ك).

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٣، الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٠/١، الهداية للمرغيناني ٨٠/١.

(٥) انظر: (ص ٧١٥)، المسألة رقم [٦٨٧/٥].

(٦) في (ك)؛ صلاة.

(٧) من (م)، و (ك)، وهو الصواب، وفي الأصل: ركعتين.

(٨) في (م)؛ جائز.

(٩) في (م)، و (ك)؛ لتركه.

(١٠) في (م)، و (ك)؛ سنن الصلاة وهو السلام.

(١١) في (م)، و (ك)؛ فإن لم يقعد مقدار التشهد في الركعتين. وفي (م)؛ الركعتين الأوليين.

(١٢) في (م)، و (ك)؛ بطلت صلاته.

(١٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٣، الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٠/١، الهداية للمرغيناني ٨٠/١.

(١٤) قوله (من فروض الصلاة)؛ ساقطة من (ك).

(١٥) قوله (وهو التشهد)؛ ساقطة من (م)، و (ك).

(١٦) في (م)؛ ففسد بذلك صلاته.

(١٧) قوله (صلاته)؛ ساقطة من (ك).

(١٨) قوله (كما لو قصد ذلك)؛ ساقطة من (ك).

(١٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٣، الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٠/١، الهداية للمرغيناني ٨٠/١.

وذلك: [١] لما رُوي أن أبا بكر^(١) - رضي الله عنه - خطب الناس^(٢) فقال: قال رسول الله ﷺ:
(للمقيم أربع، وللمسافر^(٣) [ركعتان]^(٤)، مولدي بمكة^(٥)، ومهاجري بالمدينة، فإذا خرجتُ
مُصعداً من المدينة^(٦) من ذي الحليفة^(٧) صَلَّيتُ ركعتين حتى^(٨) أَرْجِعُ إليها^(٩)، فذَكَرَ خروجه
من المدينة، وهذا لا يُقال إذا بقي على^(١٠) شيء منها.

[٢] وعن عليّ - رضي الله عنه - : أنه أراد الكوفة، فلما كان بذي [سَلَم] ^(١١)^(١٢) صَلَّيْ
بالناس أربعاً، وقال: (لولا الحضر الذي بين يديَّ لَصَلَّيتُ ركعتين)^(١٣).
[٣] ولأن بقاع المِصْر موضع إقامته، فصار بمنزلة داره.

[١٠/٦٩٢] [مسألة: المسافة التي يقصر إليها من كان عائداً من سفره]

وقد قالوا: إذا قَدِمَ من سفره، وبقي بينه^(١٤) وبين مِصْرِهِ فرسخ، لم يُتم الصلاة، ولا يلزمه
إتمام^(١٥) حتى يصير إلى موضع إذا كان فيه عند توجهه إلى السفر لم يقصر.^(١٦)
[١] لما رُوي في حديث ابن عمر: (أن النبي ﷺ كان إذا خرج من المدينة لم يزد على

(١) في (م) : أبا بكر الصديق.

(٢) قوله (الناس) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٣) في (م) : يصلي المقيم أربعاً، والمسافر ركعتين.

(٤) من (ك)، وهو الصواب، وفي الأصل، و (م) : ركعتين.

(٥) في (ك) : مولدي مكة.

(٦) في (م)، و (ك) : فإذا خرجت من المدينة مُصعداً من ذي الحليفة.

(٧) ذو الحليفة: تصغير حلفة، وهي ماء بين بني جشم بن بكر بن هوازن، وبني خفاجة العقيليين، على ستة أو سبعة

أميال عن المدينة (١٠ كلم) تقريباً، وهو ميقات أهل المدينة ومنزل رسول الله ﷺ إذا خرج من المدينة لحج أو عمرة.

انظر: معجم ما استعجم للبكري ١/٤٦٤، معجم البلدان للحموي ٢/٢٩٥، الروض المعطار للحميري ص ١٩٦.

(٨) في (م) : إذا حتى.

(٩) أخرجه أبو بكر المروزي في مستد أبي بكر الصديق ص ٢٠٢، وابن عدي في الكامل ٣/١٦٥، وذكره النقي

الهندي في كنز العمال، برقم (٢٢٦٩٣) ٨/٣٨٩.

(١٠) في (ك) : بقي عليه.

(١١) من (م)، و (ك)، وفي الأصل: بذي سليم، وهو خطأ.

(١٢) ذي سَلَم: بفتح أوله وثانيه، موضع، وقيل: وادٍ ينحدر على الذنائب، والذنائب في أرض بني البكاء على طريق

البصرة إلى مكة. انظر: معجم ما استعجم للبكري ٣/٧٤٩، معجم البلدان للحموي ٣/٨، ٢٤٠.

(١٣) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه، برقم (٨١٦٩) ٢/٢٠٤.

(١٤) في (م)، و (ك) : إذا قدم من سفر وبينه وبين مصره.

(١٥) في (م)، و (ك) : ولا يلزمه الإتمام.

(١٦) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٢/٢٢٨، الدر المختار للحصكفي ٢/١٢٢، حاشية الطحطاوي على المرافعي ص ٤٢١.

ركعتين حتى يرجع^(١).

[٢] ولأن هذا موضع لو صار إليه ابتداءً قصر؛ فكذلك في العود، كسائر مواضع سفره.

[١١/٦٩٣] مسألة: الإقامة المانعة من القصر

قال: ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً فصاعداً^(٢). وذلك لأن سفره قد صح؛ فلا ينقطع حكمه إلا بالإقامة الصحيحة، وذلك يكون بالنية، أو بدخول^(٣) الوطن، على ما ثبته.

أما النية^(٤)، فإذا نوى إقامة مدة خمسة عشر يوماً^(٥)، في موضع يصلح للإقامة؛ صار مقيماً، فإذا^(٦) نوى إقامة^(٧) أقل من ذلك، لم يصير مقيماً.

[٨٦/أ(٢)]

وقال الشافعي^(٨): إذا نوى إقامة أربعة أيام؛ سوى يوم دخوله، ويوم خروجه؛ لزمه الإتمام.

لنا: [١] ما روى جابر: (أن النبي ﷺ دخل مكة صبيحة اليوم الرابع من ذي الحجة، وخرج إلى منى يوم التروية^(٩)، وكان يقصر الصلاة^(١٠))، ومن قصد الحج لا بد أن يقصد الإقامة إلى

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، برقم (٨/٦٨٩) ٤٧٩/١.

وقريباً من لفظ المؤلف أخرجه الشيخان من حديث أنس قال: (خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة،

فصلّى ركعتين، ركعتين؛ حتى رجع) البخاري برقم (١٠٨١)، ومسلم - واللفظ له - برقم (١٥/٦٩٣).

(٢) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ١/٢٧٠، الهداية للمرغيناني ١/٨٠، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

(٣) في (ك): وبدخول الوطن.

(٤) في (ك): أما بالنية.

(٥) من أول قوله (فصاعداً) إلى قوله (خمسة عشر يوماً): ساقطة من (م).

(٦) في (م): فإن نوى. وفي (ك): وإن نوى.

(٧) قوله (إقامة): ساقطة من (م).

(٨) انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٣٥، البيان للعمري ٢/٤٧٣، المجموع للنووي ٤/٣٦١.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

وفي رواية للحنابلة: إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام، ولا تختلف الرواية عندهم أنه يحسب اليوم الذي يدخل

فيه، والذي يخرج فيه من المدة.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغداد ١/٣٨٨، الاستذكار لابن عبد البر ٢/٢٤٣، بداية المجتهد لابن رشد ١/٤٠٦.

وللحنابلة: الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/١٧٨، رؤوس المسائل للعكبري ١/٣٠٧، المحرر لأبي البركات ١/١٣٢.

(٩) يوم التروية: بفتح المثناة وسكون الراء، وكسر الواو، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، وقيل سُمّي بذلك لأنهم

كانوا يروون فيها إبلهم، ويروون من الماء.

انظر: المصباح المنير للفيومي ص ١٢٩، عمدة القاري للعيني ٣/٢٦، فتح الباري لابن حجر ١/١٢٦، ٣/٥٠٧.

(١٠) متفق عليه، البخاري في كتاب الحج، باب الاشتراك في الهدى والبدن.... برقم (٢٥٠٥) ٢/٢٠٨، ومسلم =

وقت فراغه، فقد أقام أكثر من أربعة أيام، ولم يتم.

فإن قيل: يوم الدخول/ لا يُعتبر^(١) به. [٥٥/أ(ك)]

قيل له: الأحكام المتعلقة بالسفر لا يسقط^(٢) حكمها يوم الدخول إذا نوى الإقامة، أصله رخصة المسح، ومنع الإفطار، ووجوب إتمام الصلاة إذا نوى إقامة^(٣) ممتدة.

[٢] وقد رُوِيَ عن ابن عباس،^(٤) وابن عمر^(٥)، اعتبار خمسة عشر يوماً،^(٦) وذلك لا يُعلم إلا من طريق التوقيف، والذي رَوَى عن غيرهم^(٧) من الصحابة - رضي الله عنهم -^(٨) فهو أيضاً بمنزلة التوقيف، فيكون الزائد أولى.^(٩)

[٣] ولأنه معنى يؤثر في الصلاة، والصوم؛ فلا يتقدَّر^(١٠) أقله بأربعة أيام، كالطُّهر من الحيض^(١١). [٦٠/أ(س)]

فإن قيل: المدة التي تُغيَّر الفرض إلى القصر في الابتداء لا يتقدَّر^(١٢) بخمسة عشر يوماً؛ فلذلك^(١٣) المدة التي تُغيَّر الفرض في الانتهاء لا تُقدَّر^(١٤) بخمسة عشر يوماً. قيل له: عندك إحدى المَدَّتَيْنِ تقدَّر^(١٥) بيومين،^(١٦)

= في كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام...، برقم (١٤١/١٢١٦/٢) ٨٨٣.

(١) في (م): لا معتبر به.

(٢) في (ك): يسقط.

(٣) من أول قوله (أصله رخصة المسح) إلى قوله (إذا نوى الإقامة): ساقطة من (م).

(٤) المروي عن ابن عباس الإقامة بين سبع عشرة إلى تسع عشرة يتم، وعنه أيضاً عشرة أيام.

انظر: مصنف ابن أبي شيبة، برقم (٨٢١١/٢) ٢٠٨، سنن الترمذي ٤٣٢/٢، الأوسط لابن المنذر ٣٥٦/٤.

(٥) في (م): رضي الله عنهم.

(٦) انظر: الآثار لمحمد بن الحسن ص ٥٨، مصنف ابن أبي شيبة، برقم (٨٢١٧/٢) ٢٠٨، سنن الترمذي ٤٣٢/٢.

(٧) في (م): عن غيرهما.

(٨) في (م): رضوان الله عليهم.

(٩) روي عن علي، وابن عباس رضي الله عنهم عشرة أيام.

انظر: مصنف ابن أبي شيبة، برقم (٨٢١٣/٢) ٢٠٨، سنن الترمذي ٤٣٢/٢، المحلى لابن حزم ٢١٦/٢.

(١٠) في (م): فلا يتقدَّر.

(١١) قوله (من الحيض): ساقطة من (ك).

(١٢) في (م)، و (ك): في ابتداء لا يتقدَّر.

(١٣) في (ك): فكذلك.

(١٤) في (م): لا تكون مقدَّرة.

(١٥) في (م): تتقدَّر. وفي (ك): يتقدَّر.

(١٦) أي تقدَّر عند الشافعية المسافة التي تقصر فيها الصلاة بمسيرة يومين، وهو ستة عشر فرسخاً.

والأخرى بستة^(١)؛ فكذاك على قولنا لا يمتنع أن يختلفان^(٢).

[١٢/٦٩٤] مسألة: من دخل بلداً لقضاء حاجة لا يدري متى تنقضي [

قال: فإن دخل إلى^(٣) بلد ولم ينو أن يُقيم فيه خمسة عشر يوماً، وإنما يقول: غداً أخرج،

أو بعد غدٍ أخرج، حتى بقي على ذلك سنين، صلى ركعتين^(٤).

وقال الشافعي^(٥): إذا أقام^(٦) سبعة عشر يوماً أتم، وإن لم ينو الإقامة، وفي قول آخر^(٧): إذا

أقام أكثر من أربعة أيام.

لنا: [١] ما رُوِيَ أن النبي ﷺ أقام بمكة عام^(٨) الفتح سبعة عشر يوماً وليلة^(٩)، يُصلي

ركعتين، ويقول لأهل البلد: (صلوا^(١٠) أربعاً، فإنّا قومٌ سفرٌ)^(١١)، فجعل^(١٢) العلة بقاؤه على

نية السفر.

[٢] وأقام ببوك^(١٣) عشرين ليلة يقصر الصلاة^(١٤).^(١٥)

= انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٢٦، المجموع للنووي ٤/٣٢٣، روضة الطالبين للنووي ١/٣٨٥.

(١) أي يقصر من نوى الإقامة عند الشافعية إقامة أربعة أيام سوى يوم دخوله ويوم خروجه فتكون ستة أيام.

انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٣٥، البيان للعصاري ٢/٤٧٣، المجموع للنووي ٤/٣٦١.

(٢) في (م): لا يمتنع أن لا يختلفان.

(٣) في (ك): وإن دخل بلد.

(٤) انظر: التجريد للقدوري ٢/٨٨٥، الهداية للمرغيناني ١/٨٠، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التصريح لابن الجلاب ١/٢٥٩، عيون المجالس للبغداد ١/٣٩٠، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٨٣.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ١/٣٠٨، المحرر لأبي الركات ١/١٣٣، كشف القناع للبهوتي ١/٥١٣.

(٥) انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٣٥، البيان للعصاري ٢/٤٧٦، المجموع للنووي ٤/٣٦٢.

(٦) في (م): إذا بقي على ذلك. وفي (ك): إذا قام.

(٧) انظر: البيان للعصاري ٢/٤٧٦، المجموع للنووي ٤/٣٦٢، عجلة المحتاج لابن الملقن ١/٣٤٦.

(٨) في (ك): زمن الفتح.

(٩) في (م)، و (ك): سبعة عشر ليلة.

(١٠) في (م): أتموا الصلاة أربعاً.

(١١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر؟ برقم (١٢٣٠)/٢/٢٤، ويرقم (١٢٣٢)/٢/٢٥، من

حديث ابن عباس رضي الله عنهما، صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٠٨٨)/١/١٢٣٠، ٢٢٧/١.

(١٢) في (م): فجعلت.

(١٣) تبوك: بالفتح ثم الضم، مدينة تقع في الجزء الشمالي الغربي من المملكة، بينها وبين المدينة اثنتا عشرة مرحلة، بما

يعادل (٧٠٠ كلم) توجه إليها النبي ﷺ سنة (٩هـ)، وهي آخر غزواته، فأقام بها أياماً حتى صالحه أهلها.

انظر: معجم ما استعجم للبكري ١/٣٠٣، معجم البلدان للحموي ٢/١٤، الروض المعطار للحميري ص ١٣٠.

(١٤) في (م): عشرين ليلة يصلي ركعتين.

(١٥) أخرجه أحمد في المسند ٣/٢٩٥، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر؟ برقم (١٢٣٥)/٢/٢٧، =

[٣] ورُوِيَ أن ابن عمر أقام بأذربيجان^(١) ستة أشهر يُصَلِّي ركعتين.^(٢)

[٤] وعن أنس^(٣): (أن أصحاب رسول الله ﷺ أقاموا بالسوس^(٤)^(٥) تسعة أشهر^(٦) [٨٦/ب(٢)]
يقصرون الصلاة^(٧)).

[٥] ولأنه منفرد^(٨) بنفسه في غير وطن، فإذا لم يقطع سفره بنية الإقامة، لم يكن مقيماً
كما لو أقام عشرة أيام.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ
الصَّلَاةِ﴾^(٩) وهذا ليس بضارب في الأرض^(١٠).

قيل له: المراد قصر^(١١) الصفات لا قصر الركعات؛ بدليل أنه تعالى^(١٢) شرط فيه الخوف،
والخوف يؤثر^(١٣) في الصفات دون الأفعال.

- = والبيهقي في الكبرى ١٥٢/٣، صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (١٠٩٤/١٢٣٥) ٢٢٨/١.
- (١) أذربيجان: إقليم واسع يلي الجبل من بلاد العراق، الغالب عليها الجبال، وبها قلاع كثيرة، وبساتين وخيرات واسعة أهلها مشهورين بالاشتغال بالعلم، فتحت أيام عمر، ثم نقصوا فغزاهم الوليد بن عقبة أيام عثمان، سنة (٢٥هـ).
انظر: معجم ما استعجم للبكري ١٢٩/١، معجم البلدان للحموي ١٢٨/١، الروض المعطار للحميري ص ٢٠.
- (٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٤٥٥٩) ٥٣٣/٢، وابن المنذر في الأوسط ٣٥٩/٤، والبيهقي في الكبرى ١٥٢/٣ وأخرجه أحمد في المسند ٨٣/٢، ١٥٤ بلفظ: ((قال: كنت بأذربيجان، لا أدري قال أربعة أشهر، أو شهرين))، قال الحافظ في التلخيص (٢١٢/١): أخرجه البيهقي بإسناده صحيح. وكذا قال الألباني في الإرواء ٢٨/٣.
- (٣) في (م): أنس رضي الله عنه.
- (٤) في (م): الكلمة مطموسة. وفي (ك): برو شهر، وتروى بدور شهب.
- (٥) السوس: بضم أوله وسكون ثانيه وسين مهملة أخرى، من مدن الأهواز، وهي مدينة الأهواز في القديم، بخوزستان، وهي رام هرمز، بالفارسية شوش بنقط الشين، بمعنى جيد وحسن، فتحها أبو موسى الأشعري ﷺ سنة (١٩هـ).
انظر: معجم ما استعجم للبكري ٧٦٧/٣، معجم البلدان للحموي ٢٨٠/٣، الروض المعطار للحميري ص ٣٢٩.
- (٦) في (ك): سبعة أشهر.
- (٧) أخرجه البيهقي في الكبرى ١٥٢/٣ من طريق عكرمة بن عمار ثنا يحيى بن أبي كثير عن أنس: أن أصحاب رسول الله ﷺ أقاموا برام هرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة، قال النووي: إسناده صحيح، وصححه الزيلعي في نصب الراية (١٨٦/٢)، وقال الألباني في إرواء الغليل (٢٧/٣): ((وهذا إسناده رجاله ثقات كلهم؛ إلا أنه منقطع، فإن يحيى لم يسمع من أنس، كما قال الحافظ)).
- (٨) في (ك): يتفرد.
- (٩) سورة النساء، الآية رقم (١٠١).
- (١٠) قوله (في الأرض): ساقطة من (ك).
- (١١) في (م): المراد قصر به الصفات. وفي (ك): المراد به قصر الصفات.
- (١٢) في (م): أن الله.
- (١٣) قوله (يؤثر): ساقطة من (ك). وفي (م): مؤثر.

[٦٩٥/١٣] مسألة: إذا دخل العسكرُ دار الحرب فنووا إقامة خمسة عشر يوماً [

قال: وإذا دخل العسكرُ دار^(١) الحرب،^(٢) فنووا الإقامة^(٣) خمسة عشر يوماً، لم يتموا الصلاة.^(٤)

وعن أبي يوسف^(٥): أنهم مقيمون، وعنه: إن كانوا غلبوا على بعض البيوت صاروا مقيمين بالنية.

وجه قولهما: [١] إن دار الحرب ليس^(٦) بموضع إقامة المسلمين^(٧) مع المحاربة؛ فلا يتعلّق بنية المقام بها^(٨) حُكْمٌ، كمن نوى^(٩) الإقامة في مفازة.

[٢] ولأن إقامتهم لا تتعلّق باختيارهم، ألا ترى أنهم إن غلبوا^(١٠) أقاموا، وإن هُزموا انصرفوا، فصاروا^(١١) بمنزلة العبد مع مولاه؛ فلا يتعلّق بنيته^(١٢) حُكْمٌ. وجه قول أبي يوسف: إنهم إذا غلبوا على بعض المصر؛ فالظاهر الغلبة؛ فيتعلّق^(١٣) بنيةهم حُكْمٌ، وإذا كانوا في الأخبثة، فالظاهر أنهم غير غالبين؛ فلا يتعلّق بنيةهم حُكْمٌ.

[٦٩٦/١٤] مسألة: صلاة المسافر خلف المقيم [

قال: وإذا دخل المسافر في صلاة المقيم، مع بقاء الوقت، أتم الصلاة.^(١٤)

(١) في (م)، و (ك): أرض حرب.

(٢) دار الحرب: جمع ديار، ودور، بلد العدو، والدولة الكافرة التي أعلنت الحرب على المسلمين، وقال البعلي في المطلع (ص ٢٢٦): ((ودار الحرب أي دار التباعد والبغضاء)).

انظر: لسان العرب لابن منظور ٤/٤٤٠، المعجم الوجيز ص ٢٣٨، معجم لغة الفقهاء للقلعة جي ص ١٨٢.

(٣) في (ك): إقامة.

(٤) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٧١، الهداية للمرغيناني ١/٨٠، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

(٥) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٧١، الهداية للمرغيناني ١/٨١، فتح القدير لابن الهمام ٢/٣٧.

(٦) في (م): ليست.

(٧) في (م)، و (ك): إقامة للمسلمين.

(٨) في (م)، و (ك): المقام فيها.

(٩) في (ك): ينوي.

(١٠) في (م): إن غلبوا على بعض المصر.

(١١) في (م): فصار.

(١٢) في (ك): بنيةهم.

(١٣) في (م): فتعلّق.

(١٤) وإن أدركه في التشهد.

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٧١، الهداية للمرغيناني ١/٨١، المختار للسوملي ١/٨٠.

ومن الناس من قال: لا يلزمه. (١)

وقال مالك (٢): إن أدرك معه ركعة أتمها (٣).

لنا: [١] قوله ﷺ: (إنما جعل الإمام إماماً (٤) ليؤتمَّ به، فلا تختلفوا على أئمتكم (٥)) (٦).

[٢] وعن ابن عباس (٧) (إن صلينا معكم صلينا أربعاً، وإن صلينا في بيوتنا صلينا

ركعتين) (٨). / [٥٥/ب(ك)]

[٣] ولأنه اجتمع في الصلاة حكم السفر، وحكم الإقامة؛ فكان الحكم للإقامة، كمن

افتتح الصلاة في سفينة، ثم انحدرت (٩) إلى مصر، فإنه يتمها أربعاً، كذلك هذا (١٠).

[١٥/٦٩٧] مسألة: صلاة المسافر خلف المقيم في فائتة

قال: وإن دخل معه في فائتة، لم تجز صلاته خلفه. (١١)

= وبه قال الشافعية، والحنابلة.

انظر للشافعية: حلية العلماء للقفال ٢/٢٣٠، البيان للعمري ٢/٤٦٧، روضة الطالبين للنووي ١/٣٩١.

وللحنابلة: المنع لابن قدامة ص ٦٤-٦٥، المحرر لأبي البركات ١/١٣٠، غاية المطلب للجراحي ص ٧٢.

(١) أي لا يلزمه الإتمام فإن أدرك ركعتين معه أجزاءه، وبه قال طاووس، والشعبي، وقال إسحاق بن راهوية: يجوز له القصر خلف المقيم بكل حال؛ حتى إذا فرغت صلاته تشهد وحده وسلم، وقام الإمام إلى باقي صلاته، وحكاه بعضهم عن طاووس والشعبي أيضاً.

انظر: البيان للعمري ٢/٤٦٧، المجموع للنووي ٤/٣٥٧-٣٥٨.

(٢) إن أدرك ركعة بسجديها، صلى صلاة مقيم، وإن أدرك دون ذلك صلى صلاة مسافر.

انظر: عيون المجالس للبغداد ١/٣٩٤، الكافي لابن عبد البر ص ٦٨، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٨٣.

(٣) في (ك): أتمه.

(٤) قوله (إماماً): لم ترد في (م)، و (ك).

(٥) في (ك): فلا تختلفوا عليه.

(٦) سبق تخريجه (ص ٤٩١)، هامش (١٥)، المسألة رقم [٤٠٦/٣١].

(٧) في (م): وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال.

(٨) أخرجه أحمد في المسند ١/٢١٦، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٢٨٩٥) ١٢/٢٠٢، والمعجم الأوسط، برقم

(٦٣٣٤) ٦/٢٥٥ عن موسى بن سلمة قال: ((كنا مع ابن عباس بمكة، فقلت: إنا إذا كنا معكم صلينا أربعاً، وإذا

رجعنا إلى رحالنا صلينا ركعتين؟ قال: تلك سنة أبي القاسم ﷺ)، قال الألباني في الإرواء (٢٢/٣): ((وسنده

صحيح، رجاله رجال الصحيح)). وأصله عند مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين

وقصرها، برقم (٦٨٨/٧) ١/٤٧٩، بلفظ: (قال: سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة، إذا لم أصلي مع

الإمام؟ قال: ركعتين، سنة أبي القاسم ﷺ).

(٩) في (م): في السفينة، ثم انحدرت السفينة.

(١٠) قوله (إلى مصر، فإنه يتمها أربعاً، كذلك هذا): ساقطة من (ك).

(١١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٧١، الهداية للمرغيني ١/٨١، حاشية الطحطاوي على المراتي ص ٤٢٧.

وذلك لأن القعدة الأولى فرضٌ للمؤتم، ونفلٌ للإمام، والمفترض لا يجوز أن يقتدي بالمتنفل. (١)

[٦٩٨/١٦] مسألة: صلاة المسافر بالمقيم

قال: وإذا صلى المسافر بالمقيم ركعتين سلم، ثم أتم المقيمون (٢) صلاتهم، ويستحب له [٨٧/٢] إذا سلم أن يقول (٣): أتموا صلاتكم (٤) فإنما قوم سفر. (٥)
وذلك لما روي (٦): (أن النبي ﷺ صلى بمكة ركعتين، وأمر بلالا/ فنادى: أتموا يا أهل مكة [٦٠/ب(س)] صلاتكم (٧) فإنما قوم سفر (٨).

[٦٩٩/١٧] مسألة: إذا عاد المسافر إلى مدينته

وقال: وإذا دخل المسافر مضره أتم الصلاة، وإن لم ينو الإقامة فيه (٩). (١٠)
وذلك: [١] لما روي: (أن النبي ﷺ كان يسافر فيقصر، فإذا عاد إلى المدينة أتم (١١) (١٢).
[٢] ولأن مشقة السفر تزول بدخول الوطن (١٣)، فوجب أن يزول حكمها.

[٧٠٠/١٨] مسألة: من كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره، فسافر إلى موطنه الأول

قال: ومن كان له وطن فانتقل عنه، واستوطن غيره، ثم سافر (١٤) فدخل وطنه الأول، لم يتم الصلاة. (١٥)

(١) انظر: مختصر القدوري ص ٣٠، الهداية للمرغيناني ٥٩/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٣.

(٢) في (م): صلى ركعتين وسلم، ثم أتم المقيم.

(٣) في (م): ويستحب له أن يقول إذا سلم.

(٤) قوله (صلاتكم) : ساقطة من (ك).

(٥) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٤، الفقه النافع للسرقي ٢٧٢/١، الهداية للمرغيناني ٨١/١.

(٦) قوله (لما روي) : لم ترد في (ك).

(٧) قوله (صلاتكم) : ساقطة من (ك).

(٨) سبق تخريجه (ص ٧١٩)، هامش (١٠)، المسألة رقم [٦٨٧/٥].

(٩) قوله (فيه) : ساقطة من (ك).

(١٠) انظر: تحفة الفقهاء للسرقي ١٥٢/١، الهداية للمرغيناني ٨١/١، المختار للموصلي ٧٩/١.

(١١) في (م): أتم الصلاة.

(١٢) سبق تخريجه (ص ٧٢٢)، هامش (١)، المسألة رقم [٦٩٢/١٠].

(١٣) في (م): بدخوله المضر.

(١٤) في (م): ثم سافر عنه.

(١٥) انظر: الفقه النافع للسرقي ٢٧٢/١، الهداية للمرغيناني ٨١/١، البناية للعيبي ٣٠/٣.

وذلك لأن النبي ﷺ وُلِدَ بمكة،^(١) وكانت وطنه، فلما هاجر بالمدينة^(٢) وحدث له وطنٌ بالمدينة، بطل ذلك الوطن؛ بدليل أنه دخل عام الفتح فلم يُتمَّ صلاته^(٣)، وقال: (أتموا)^(٤) فإننا قومٌ سفر^(٥).

[٧٠/١٩] مسألة: أنواع الأوطان

وقد قال أصحابنا^(٦): الأوطان^(٧) ثلاثة:

- ١. وطنٌ أهلي: وهو الذي يستقرّ الإنسان فيه مع أهله، وقد سَمَّى هذا الوطن الشيخ أبو الحسن الكرخي^(٨) وطن إقامة.
- ٢. والثاني: وطن [إقامة]^(٩): وهو البلاد^(١٠) الذي يدخله الإنسان فينوي أن يقيم فيه^(١١) خمسة عشر يوماً، وسَمَّى ذلك الشيخ^(١٢) أبو الحسن، وطن سفر.
- ٣. الثالث: وطن سكني^(١٣): وهو أن يقيم^(١٤) الإنسان في مرحلة، أقل من خمسة عشر يوماً.

[٧٠/٢٠] مسألة: ما يُبطل وطن الأهل، وما لا يبطله

فوطن الأهل^(١٥)، يَبْطُلُ بحدوث وطن آخر مثله؛^(١٦)

-
- (١) ولد ﷺ بشعب بني هاشم بمكة المكرمة، صبيحة يوم الاثنين، التاسع من شهر ربيع الأول، عام حادثة الفيل، وبوافتق ذلك العشرين، أو الثاني والعشرين، من شهر إبريل سنة (٥٧١ م).
- انظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري ١/٤٥٣، الكامل لابن الأثير ١/٢٦٩، الرحيق المختوم للمباركفوري ص ٦٢.
- (٢) قوله (بالمدينة): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٣) في (م): فلم يتم الصلاة.
- (٤) في (م): أتموا الصلاة.
- (٥) سبق تخريجه (ص ٧١٩)، هامش (١٠)، المسألة رقم [٦٨٧/٥].
- (٦) انظر: الاختيار للموصلي ١/٨١، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٤٧٤، حاشية رد المحتار لابن عابدين ٢/١٣١.
- (٧) في (م): إن الأوطان.
- (٨) قوله (الكرخي): لم ترد في (م)، و (ك).
- (٩) من (م)، و (ك). وفي الأصل: وطن سفر، وهو خطأ؛ بدليل سياق الكلام وأن أبا الحسن يسميه وطن سفر.
- (١٠) قوله (البلاد): ساقطة من (م). وفي (ك): وهو البلد.
- (١١) في (م): فينوي فيه الإقامة.
- (١٢) قوله (الشيخ): لم ترد في (م).
- (١٣) في (م): وطن السكنى.
- (١٤) في (ك): يقيم فيه.
- (١٥) في (م): فوطن الأول.
- (١٦) انظر: الاختيار للموصلي ١/٨١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ٤٧٤.

- [١] لما بيناه،^(١) من^(٢) أن النبي ﷺ انتقل وطنه من مكة إلى المدينة.
- [٢] ولأنهما متساويان، والثاني طارئ فأسقط حكم الأول، وهذا إنما يكون إذا نقل أهله عن الأول^(٣)، وأما إذا استحدث وطناً وأهلاً في بلد آخر، وأهله في البلد الأول، فكل واحد منهما وطن أهل.^(٤)
- ولا يبطل وطن الأهل بالسفر؛ لأن النبي ﷺ سافر ولم يبطل وطنه بالمدينة، ولا يبطل أيضاً بحدوث وطن الإقامة؛ لأنه أضعف منه، فلا يبطل الأقوى بالأضعف.

[٧٠٣/٢١] [مسألة: ما يبطل وطن الإقامة، وما لا يبطله]

- وأما وطن/ الإقامة، فإنه يبطل بوطن مثله؛^(٥) لأنه ساواه في القوة وطراً عليه؛ فصار بمنزلة [٨٧/ب(م)] وطن أهلي طراً عليه مثله.
- ويبطل أيضاً بوطن أهلي؛^(٦) وذلك: [١] لأن المسافر يجدد^(٧) له أوطان، تبطل كلها بعوده إلى بلده^(٨).

- [٢] والوطن الأهلي أقوى، والشيطان المختلفان إذا اجتماعا تعلق^(٩) الحكم بالأقوى منهما، ويسقط الأضعف.
- ويبطل أيضاً بإنشاء سفر ثلاثة أيام؛^(١٠) لأن هذا الوطن صار وطناً بنيتة، وفعل السفر ينافي نية الإقامة؛ فبطل^(١١) الوطن بوجود ما ينافيه.
- ولا ينقضه وطن السكنى؛^(١٢) لأنه أضعف منه، فلا يؤثر فيه مع قوته، كما [لا يؤثر] ^(١٣)

(١) انظر (ص ٧٢٩).

(٢) في (م): لما بينا أن. وفي (ك): كما بيناه أن.

(٣) في (م): إذا انتقل أهله من الأول إلى الثاني.

(٤) انظر: الاختيار للموصلي ٨١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧، نور الإيضاح للشرنبلالي ص ٤٧٤.

(٥) انظر: الاختيار للموصلي ٨١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٤٢٩.

(٦) انظر: كنز الدقائق للنسفي ص ١٧، الجوهرة النيرة للحدادي ص ١١٢، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٤٢٩.

(٧) في (م)، و (ك): يتجدد له.

(٨) في (ك): وطنه.

(٩) في (م): تعلق.

(١٠) انظر: كنز الدقائق للنسفي ص ١٧، تبين الحقائق للزيلعي ٢١٤/١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ١١٢.

(١١) في (م): ويبطل. وفي (ك): فيبطل.

(١٢) انظر: تبين الحقائق للزيلعي ٢١٤/١، الجوهرة النيرة للحدادي ص ١١٢، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٤٣٠.

(١٣) من (ك)، وفي الأصل: يؤثر، وهو خطأ؛ لأن وطن الأهل لا يبطل بوطن السفر. وفي (م): لا يوطن.

[٧٠٤/٢٢] [مسألة: ما يُبطل وطن السكني، وما لا يبطله]

وأما وطن السكني، فيبطل بمثله،^(١) كما تبطل بقية الأوطان بحدوث مثلها.
ويبطله أيضاً وطن الأهل، ووطن السفر؛^(٢) لأنه إذا أبطله ما هو مثله، فأولى^(٣) أن يبطله^(٤) ما هو القوي^(٥) منه.
والدليل على ضعف هذا الوطن، أن وجوب الصوم، وإتمام الصلاة، لا يتعلق به، ويتعلق
بغيره من الأوطان.

[٧٠٥/٢٣] [مسألة: من فاتته صلاة في السفر، فقضاها في الحضر]

قال: ومن فاتته صلاة في السفر، قضاها في الحضر^(٦) ركعتين.^(٧)
وذلك لأن فرض السفر ركعتين^(٨)، وقد استقرّ ذلك في ذمته بفوات الوقت؛ فلا يتغير ذلك
بالإقامة، كصلاة الفجر.

وقد [قال] ^(٩) الشافعي^(١٠) ^(١١): يُصلي أربعاً؛ لأنه مقيم، فلم يكن له القصر، كما لو
الإقامة.

(١) انظر: الاختيار للموصلي ٨١/١، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٤٧٥، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٤٣٠.

(٢) انظر: الاختيار للموصلي ٨١/١، إمداد الفتاح للشرنبلالي ص ٤٧٥، حاشية الطحطاوي على المراقي ص ٤٣٠.

(٣) في (م): فالأولى.

(٤) في (ك): أن يبطل.

(٥) في (م)، و (ك): أقوى منه.

(٦) في (ك): ومن فاتته صلاة في السفر صلاها في الحضر.

(٧) انظر: التجريد للقدوري ٨٩١/٢، الهداية للمرغيناني ٨١/١، حاشية ابن عابدين ١٣٥/٢.

وبه قال المالكية، والقول القديم للشافعي.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٨/١، عيون المجالس للبغداد ٣٩٢/١، الاستذكار لابن عبد البر ص ٢٥٢/٢.

وللشافعية: حلية العلماء للقفال ٢٣٨/٢، البيان للعمري ٤٨١/٢، المجموع للنووي ٣٦٧/٤.

(٨) في (ك): ركعتان.

(٩) من (م).

(١٠) في (م): الشافعي رضي الله عنه.

(١١) وهو قوله الجديد.

انظر: مختصر المزي ص ٤٠، حلية العلماء للقفال ٢٣٨/٢، البيان للعمري ٤٨١/٢.

والجواب: أن المعنى في الأصل أنه إذا لم يجز له^(١) إسقاط فرضها ابتداءً حال وجوبها بركتين^(٢)؛ لم يجز عند القضاء^(٣)، وفي مسألتنا بخلافه.

[٧٠٦/٢٤] مسألة: من فاتته صلاة في الحضر، فقضاها في السفر [

قال: ومن فاتته صلاة في الحضر في حال الإقامة^(٤)، قضاها^(٥) في السفر أربعاً^(٦).

وذلك/ لأنها استقرت في ذمته، وصارت ديناً؛ فلا تتغير بالسفر، كالصلاة المنذورة. [٦١/أ(س)]

[٧٠٧/٢٥] مسألة: الترخّص في سفر المعصية [

قال: والعاصي، والمطيع في سفرهما^(٧) في^(٨) الرخصة سواء^(٩).

وقال الشافعي^(١٠): إن^(١١) أنشأ السفر للمعصية لم يترخص، وإن طرأ العصيان في حال السفر، ففيه وجهان^(١٢).^(١٣)

= وبه قال الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكبري ٣١١/١، المحرر لأبي البركات ١٣٠/١، كشاف القناع للبهوتي ٥١٠/١.

(١) قوله (له): ساقطة من (م).

(٢) قوله (حال وجوبها بركتين): ساقطة من (ك).

(٣) في (م): عند القضاء أيضاً.

(٤) قوله (في حال الإقامة): ساقطة من (م).

(٥) في (ك): ومن فاتته صلاة في الحضر في حال الإقامة صلاها.

(٦) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٧٣/١، الهداية للمرغيناني ٨١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

(٧) في (ك): في سفره.

(٨) في (م): في حال الرخصة.

(٩) انظر: التجريد للقدوري ٩٠٠/٢، الهداية للمرغيناني ٨١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

(١٠) انظر: مختصر المزني ص ٤١، روضة الطالبين للنووي ٣٨٨/١، المجموع له ٣٤٤/٤.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: عيون المجالس للبغدادي ٣٩٦/١، الاستذكار لابن عبد البر ٢١٩/٢، بداية المجتهد لابن رشد ٤٠٥/١.

وللحنابلة: الإرشاد للشريف الهاشمي ص ٩٤، رؤوس المسائل للعكبري ٣١٣/١، غاية المطلب للجراعي ص ٧٢.

(١١) في (م): إذا.

(١٢) في (م): ففيه قولان. وفي (ك): فيه وجهان.

(١٣) أحدهما: له أن يترخص بالقصر وغيره؛ لأن السفر انعقد مباحاً، فلا يضره ما اعترض بعد ذلك من نية المعصية.

والثاني: لا يجوز له الترخّص من حين نوى المعصية؛ لأنه عاصي في سفره، فهو كما لو أنشأ السفر بهذه النية،

صححه النووي في المجموع (٣٤٥/٤)، وقال: ((هذا كله في العاصي بسفره، أما العاصي في سفره، وهو من

خرج في سفر مباح وقصد صحيح، ثم ارتكب معاصي في طريقه؛ كشرب الخمر وغيره، فله الترخّص بالقصر

وغيره بلا خلاف؛ لأنه ليس ممنوعاً من السفر؛ وإنما يمنع من المعصية)).

انظر: مختصر المزني ص ٤١، البيان للعصاري ٤٦١/٢، المجموع للنووي ٣٤٥/٤.

لنا: [١] قوله ﷺ: (صلاة المسافر ركعتان / حتى يؤوب إلى أهله)^(١) [ولم يفصل بين سفر وسفر، فهو على العموم]^(٢).

[٢] ولأن كل عدد جاز الاقتصار عليه حال السفر، لم يختلف بالمعصية والطاعة، كصلاة الفجر.

فإن قيل: المعصية لا تؤثر في تغيير^(٣) الفرض، كالمسابقة في المعصية؛ وهو أن يكون الشخص يترك الصلاة، ويباشر ويشغل بالمعصية، وسابق بها قبل الصلاة^(٤).

قيل له: المسابقة في المعصية مأمور بتركها للسفر^(٥)؛ فلا يجوز له التشاغل عن الصلاة بها، وفي مسألتنا المسافر في المعصية ليس بمأمور بترك السفر، وإنما هو مأمور بترك المعصية.

[٧٠٨/٢٦] مسألة: قصر الصلاة لمن اختار أبعد الطريقين

وقد قال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٦) - في مِصْرٍ له طريقان، أحدهما مسيرة يوم، والأخرى مسيرة^(٧) ثلاثة أيام^(٨)، فإن أخذ رَجُلٌ^(٩) في الطريق الأبعد، قصر الصلاة.^(١٠)

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣١٢/١٢) عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: (صلاة المسافر ركعتان حتى يؤوب إلى أهله، أو يموت)، وذكره السيوطي في الجامع الصغير ٣١٤/٢ وصححه، وقال الألباني: ضعيف جداً. (السلسلة الضعيفة، برقم (٣٧٧٥/٨) ٢٧٧).

(٢) من (٢).

(٣) في (ك): في تغيير.

(٤) من أول قوله (وهو أن يكون الشخص) إلى قوله (قيل الصلاة): ساقطة من (م)، و (ك).

(٥) قوله (للسفر): ساقطة من (ك).

(٦) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (ك).

(٧) قوله (يوم، والأخرى مسيرة): ساقطة من (ك).

(٨) في (م): أحدهما مسيرة ثلاثة أيام، والأخرى مسيرة يوم واحد.

(٩) في (م): الرجل.

(١٠) تحرير محل الخلاف: إذا كان لمقصده طريقان، فلا يخلو:

إما أن يبلغ كل واحد منها مسافة القصر، فسلك الأبعد منهما، قصر فيهما مطلقاً، بلا خلاف.

وإما أن يبلغ أحد طريقيه مسافة القصر، وينقص الآخر عنها ؟ فلا يخلو: إما أن يسلك الأبعد لعذر، أو لغرض من

الطريق؛ كسهولته ونحو ذلك، فله الترخص بالقصر، بلا خلاف، وإما أن يسلك الأبعد بغير عذر، وإنما لقصد

الترخص بالقصر، وهو محل الخلاف ؟ فقال الحنفية: له الترخص بالقصر.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٠٣/١، التجريد للقدوري ٨٩٨/٢، البحر الرائق لابن نجيم ٢٢٨/٢.

وهو قول للشافعية، ومذهب الحنابلة.

انظر للشافعية: حلية العلماء للفتاوى ٢٢٧/٢، البيان للعصامي ٤٥٥/٢، المجموع للنووي ٣٣١/٤.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكبري ٣١٢/١، المقنع لابن قدامة ص ٦٥، السلسلة في معرفة الدليل لليثي ٢٠٢/١.

وقال الشافعي^(١): إن كان لغير غرض لم يقصر^(٢).

وهذا لا يصح؛ [١] لقوله ﷺ: (صلاة المسافر ركعتان حتى يؤوب إلى أهله)^(٣).

[٢] ولأنه إذا طَوَّل بغير^(٤) غرض، فليس بأكثر من سافر^(٥) ابتداءً بغير^(٦)

غرض، فإذا جاز القصر في إحدى الموضعين؛ كذلك الآخر^(٧).

فإن قيل: لَمَّا عدَّل عن الأقرب لغير غرض؛ صار كمن خرج^(٨) في الطريق الأقرب وجَعَلَ يَعرِجُ يميناً وشمالاً حتى طال سفره.

قيل له: إذا عرج والمسافة لا يقصر في مثلها؛ لم يُعتبر فعله، وإنما يعتبر المعتاد فيها^(٩)، وفي مسألتنا المسافة تقصر فيها الصلاة، والغرض في قطعها غير معتبر، كالسفر إذا كان لغير غرض.

[٧٠٩/٢٧] [مسألة: إذا نوى الإقامة في موضعين خمسة عشر يوماً]

وقد قالوا: إذا نوى المسافر الإقامة في موضعين خمسة عشر يوماً، وليس بمصرٍّ واحدٍ، ولا قريةٍ واحدةٍ؛ مثل: أن ينوي الإقامة بمكة، ومنى خمسة عشر يوماً، أو بالكوفة، والحيرة^(١٠)، فإنه لا يكون مقيماً إذا كان كل واحدٍ من الموضعين منى^(١١) خرج عنه أهله إلى سفر قصرُوا الصلاة في الموضع الآخر^(١٢)، بمعنى أنه يفارق بيوت المصر ويقصر، تبقى في حكم بلدين، لا تجزئه نية

(١) وهو المشهور، والأظهر عند الشافعية.

انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٢٧، البيان للعراقي ٢/٤٥٥، المجموع للنووي ٤/٣٣١.

وبه قال المالكية؛ إلا أنه إذا قصر لا يعيد.

انظر: عقد الجواهر لابن شاس ١/١٥٣، الذخيرة للقراقي ٢/٣٥٩، حاشية الخرشبي ٢/٢١٤.

(٢) في (م): لم يجز له القصر.

(٣) سبق تخريجه (ص ٧٣٣)، هامش (١).

(٤) في (م)، و (ك): لغير غرض.

(٥) في (ك): يسافر.

(٦) في (م)، و (ك): لغير غرض.

(٧) في (ك): في أحد الموضعين، كذلك في الآخرة.

(٨) في (م): يخرج.

(٩) قوله (فيها): ساقطة من (ك).

(١٠) الحيرة: بالكسر ثم السكون، مدينة بالعراق معروفة، على ثلاثة أميال من الكوفة، كانت مسكن ملوك العرب في

الجاهلية، وهي من أطيب البلاد، وأصفاه جواً، وعامة أهله نصارى، وقد استولى عليها الخراب مذ بنيت الكوفة.

انظر: معجم ما استعجم للبكري ١/٤٧٨، معجم البلدان للحموي ٢/٣٢٨، الروض المعطار للحميري ص ٢٠٧.

(١١) في (م): إذا.

(١٢) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٥١، المختار للموصلي ١/٨٠، مراقي الفلاح للشرنبلالي ص ٤٢٣.

الإقامة، وإذا كان في البيوت لا يقصر، تبقى في حكم بلد واحد، تجزئه نية الإقامة.^(١)
وذلك لأنه لم ينو المقام في موضع واحد تمام مدة الإقامة، فكأنه نوى الإقامة في مكان واحد أقل من خمسة عشر يوماً.

وليس كذلك إذا كان أحد/ الموضعين إذا خرج إليه المسافر لا يقصر؛ لأنه في حكم بلد [٥٦/ب(ك)] واحد، فإذا نوى فيه^(٢) الإقامة^(٣) تمام المدة صار مقيماً.
فأما العرب،^(٤) والأكراد^(٥)، والتركمان^(٦)؛ إذا كانوا بالبرية نازلين، فإن كان بينهم وبين الموضع الذي ينزلون مسيرة ثلاثة أيام، لم أن يقصروا؛ وإلا فلا، ولهم أن ينو الإقامة بذلك المكان، فإن من عوائدهم البرية والمفاوز والنزول فيها^{(٧) (٨)}.

[٧١٠/٢٨] مسألة: أثر نية السفر في القصر

وقد قالوا: إنه لا يصير مسافراً بالنية^(٩)، حتى يخرج ويصير مقيماً بنفس النية، إذا كان في [٨٨/أ(ج)] موضع يصلح للإقامة، ولم يكن تابعاً لغيره.^(١٠)

- (١) من أول قوله (بمعنى أنه يفارق) إلى قوله (نية الإقامة): ساقطة من (م)، و (ك).
- (٢) قوله (فيه): ساقطة من (م).
- (٣) في (ك): إقامة.
- (٤) كذلك عبر الحصكفي في الدر المختار (١٢٧/٢). وتعقبه ابن عابدين في حاشيته (١٢٧/٢): «المناسب قول غيره كأعراب؛ لما في المغرب (ص ١٧٣): العرب: هم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية، والأعراب: أهل البدو».
- (٥) الأكراد: قال في المعجم الوجيز (ص ٥٣١): «الكرْد: شعب يسكن هضبة فسيحة في آسيا الوسطى، مواطنهم موزعة بين تركيا، وإيران، والعراق، وغيرها»، وهم شعب كردستان.
- انظر: المغرب للمطرزي ص ٢٢٢، المنجد في الأعلام ص ٥٨٦.
- (٦) التركمان: منازلهم تركستان الغربية، وإيران، وما وراء القفقاس، ودولة تركمانستان معروفة، يحدّها من الغرب بحر قزوين، ومن الجنوب إيران وأفغانستان، ومن الشمال أوزبكستان وكازاخستان.
- انظر: تاج العروس للزبيدي ٧٦٣١/١، المنجد في الأعلام ص ١٨٥، مواطن الشعوب الإسلامية لمحمود شاكر ص ٩١.
- (٧) من أول قوله (فأما العرب) إلى (والنزول فيها): ساقطة من (م)، و (ك).
- (٨) وهي رواية عن أبي يوسف، صححه في تنوير الأبصار (١٢٧/٢)، وفي الدر المختار (١٢٧/٢): «وبه يفتى؛ إذا كان عندهم من الماء والكلاً ما يكفيهم مدتها».
- وعن أبي حنيفة، وأبي يوسف في رواية: أنهم لم يصيروا مقيمين في المفازة، قال في البدائع (٩٨/١): «والصحيح قول أبي حنيفة؛ لأن موضع الإقامة موضع القرار، والمفازة ليست موضع القرار في الأصل، فكانت النية لغواً».
- انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٩٨/١، الدر المختار للحصكفي ١٢٧/٢، حاشية ابن عابدين ١٢٧/٢.
- (٩) في (ك): لا يصير مسافراً إلا بالنية.
- (١٠) انظر: التجريد للقدوري ٨٨٩/٢، الاختيار للموصلي ٨٠/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

وذلك لأن النية بانفرادها لا حُكْم لها في إسقاط العبادات، حتى ينضم إليها^(١) أمر^(٢) آخر؛
بدليل أن المصلي لو نوى إفساد^(٣) صلاته، لم تؤثر حتى ينظم إليها أمر^(٤) آخر،^(٥) وكذلك من
نوى التزام عبادة لم تلزمه، فكذلك في مسألتنا، ما لم ينضم إليها فعل آخر لا يتعلق بها حكم
آخر^(٦)، وليس كذلك في نية الإقامة؛ لأنه قد قارها فعل، وهو ترك السفر وإقامته.

[٧١١/٢٩] مسألة: اشترط ما يصلح للإقامة لاعتبار أحكامه

وقد قالوا: إذا نوى الإقامة في برية، أو في بحر، أو في جزيرة^(٧)، لم يصير مقيماً^(٨).
لأن الإقامة يتعلق بها حكم؛ لأجل الترفه الذي يحصل للمسافر بالمقام، فإذا كان الموضع
ليس بوطن، لم يحصل له ذلك، فلم يوجد معنى الإقامة.

[٧١٢/٣٠] مسألة: من سافر في آخر الوقت، وقبل أن يصلي

[٦١/ب(س)]

وقد قالوا: إذا سافر في آخر الوقت، قصر^(٩).
وقال الشافعي^(١٠): إذا مضى من الوقت مقدار أربع ركعات؛ لم يقصر.
وهذا مبني على أصل؛ وهو أن عندنا وجوب الصلاة يتعلق بآخر الوقت؛^(١١) بدليل أنها

(١) في (ك): إليه.

(٢) في (م): أمراً.

(٣) في (م): فساد.

(٤) في (م): حتى نظم إليه أمراً آخر.

(٥) قوله (بدليل أن المصلي لو نوى إفساد صلاته، لم تؤثر حتى ينظم إليها أمر آخر): ساقطة من (ك).

(٦) قوله (آخر): ساقطة من (ك).

(٧) قوله (أو في جزيرة): ساقطة من (م)، و (ك).

(٨) انظر: مختصر اختلاف الفقهاء للجصاص ٣٥٦/١، البدائع للكاساني ٩٨/١، البحر الرائق لابن نجيم ٢٣٥/٢.

(٩) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٦٨/١، التجريد للقدوري ٨٩٠/٢، المختار للموصلي ٨٠/١.

وبه قال المالكية، والمذهب عند الشافعية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١١٩/١، عيون المجالس للبغدادي ٣٩٣/١، الكافي لابن عبد البر ص ٦٨.

وللشافعية: حلية العلماء للقفال ٢٣٩/٢، البيان للعمري ٤٨٣/٢، المجموع للنووي ٣٦٩/٤.

وللحنابلة: الإرشاد للشريف الهاشمي ص ٩٣، غاية المطلب للجراعي ص ٧٢، الإنصاف للمرادوي ٣٢٢/٢.

(١٠) وهو وجه للشافعية، اختاره المزني، وأبو العباس ابن سريج.

انظر: مختصر المزني ص ٤٠، حلية العلماء للقفال ٢٣٩/٢، البيان للعمري ٤٨٣/٢.

وهو الصحيح عند الحنابلة.

انظر: الإرشاد للشريف الهاشمي ص ٩٣، غاية المطلب للجراعي ص ٧٢، الإنصاف للمرادوي ٣٢٢/٢.

(١١) هذه مسألة أصولية، وهي: وقت تعلق حكم الوجوب؟ حيث اتفقوا على أن الصلاة في أول وقتها أفضل، وأنها =

صلاة يجوز تأخيرها عن هذا الوقت من غير عذر؛ فلم تكن واجبة [فيه]^(١)، كالعصر في وقت الظهر يوم عرفة.^(٢)

وإذا ثبت هذا، فقد حصل الوجوب وهو مسافر، فكان عليه أن يأتي بفرض السفر.

[٧١٣/٣١] مسألة: إذا قدم المسافر في آخر الوقت قبل أن يصلي [

وعلى هذا إن أقام، وقد بقي من الوقت مقدار التحريم، صلى أربعاً.^(٣)
والشافعي^(٤) بنى على أصله؛ أن الوجوب^(٥) عنده^(٦) يتعلق بأول الوقت.^(٧)

[٧١٤/٣٢] مسألة: أثر نية الإقامة في إتمام الصلاة [

وقد قالوا: إذا صلى مسافرٌ بمسافرٍ فنوى الإقامة، أتم^(٨)، وأتم^(٩) القوم.^(١٠)
وذلك لأنه لما نوى الإقامة لزمه الإتمام، فصار كمقيم في الابتداء صلى بمسافرٍ.

= تصح أداء في أي جزء من أجزاء الوقت، واختلفوا في وقت تعلق حكم الوجوب ؟
فقال بعض الحنفية: الوجوب يتعلق بآخر الوقت، ونسب إلى الأحناف العراقيين، واختاره المؤلف.
وقال جمهور الحنفية: الوجوب يتعلق بجزء من الوقت غير معين، ويعينه المكلف بفعله، وقد يعبرون عنه بالجزء الذي يعقبه الأداء، ولا بد أن يكون أول الوقت أو وسطه حتى يتضح فيتعين بالتضييق آخر الوقت، الذي يسع فعل الصلاة
وقال الجمهور؛ من المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأكثر المتكلمين: الوجوب يتعلق بجميع الوقت؛ إلا أن بعضهم قال: يجب على المكلف أن يصلي في أول الوقت، أو يعزم أنه سيفعل الصلاة في الوقت الثاني.
انظر للحنفية: أصول السرخسي ٣١/١، كشف الأسرار للبخاري ٢١٥/١، فوائح الرحوت لابن نظام الدين ٧٣/١.
وللجمهور: روضة الناظر لابن قدامة ص ٣٣، الإحكام للأمدى ١٠٦/١، تقريب الوصول لابن حزم ص ٢٢١.

(١) من (م)، و (ك) .

(٢) في (م) : تكرار [فلم تكن واجبة كالعصر في هذا الوقت يوم عرفة] .

(٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٣، المبسوط للسرخسي ٢٣٨/١، المختار للموصلي ٨٠/١ .

وبه قال المالكية، والشافعي في الجديد، والحنابلة .

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١١٩/١، عيون المجالس للبغدادي ٣٩٣/١، الكافي لابن عبد البر ص ٦٨ .

وللشافعية: حلية العلماء للقفال ٢٣٩/٢، البيان للعمري ٤٨٣/٢، المجموع للنووي ٣٦٧/٤ .

وللحنابلة: الإرشاد للشريف الهاشمي ص ٩٣، غاية المطلب للجراعي ص ٧٢، الإنصاف للمرادوي ٣٢٢/٢ .

(٤) وهو القول القديم للشافعي؛ لأنها صلاة سفر فكان قضاؤها كأدائها في العَدَد .

انظر: حلية العلماء للقفال ٢٣٩/٢، البيان للعمري ٤٨٣/٢، المجموع للنووي ٣٦٦/٤ .

(٥) في (م) : الواجب .

(٦) قوله (عنده) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(٧) انظر: المجموع للنووي ٣٦٧/٤، الإحكام للأمدى ١٠٦/١، البحر المحيط للزرشي ٢١٠/١ .

(٨) قوله (أتم) : ساقطة من (ك) .

(٩) في (م) : وأتموا .

(١٠) انظر: المختار للموصلي ٨٠/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧، البحر الرائق لابن نجيم ٢٣٦/٢ .

[٧١٥/٣٣] [مسألة: الصلاة في السفينة قاعداً مع القدرة على القيام]

رَجُلٌ صَلَّى فِي السَّفِينَةِ قَاعِداً، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ، أَجْزَأُ، وَالْقِيَامُ أَفْضَلُ؛^(١) لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا دَوْرَانِ الرَّأْسِ، وَالْغَالِبُ كَالْوَاقِعِ^(٢).

وَقَالَا^(٣): لَا يَجُوزُ إِلَّا مِنْ عَذْرِ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الْقُعُودِ لِلْعَجْزِ، وَلَمْ يَوْجَدْ^(٤).

(١) أَجْزَأُهُ إِذَا كَانَتِ السَّفِينَةُ سَائِرَةً. انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٤، الهداية للمرغيناني ١/٧٧، الكنز للنسفي ص ١٦.
 (٢) (وَالْغَالِبُ كَالْوَاقِعِ) : فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى نُحُوِّ الْقَاعِدَةِ الْأَمْوَلِيَّةِ : (إِنْ الْغَالِبُ مَسَاوٍ لِلْمُتَحَقِّقِ) .
 انظر: القواعد لابن اللحام ص ١٢، شرح القواعد للزرقا ص ٢٣٥، القواعد للندوي ص ١٦٥.
 (٣) انظر: الأصول لمحمد بن الحسن ١/٣٠٦، التجريد للقدوري ٢/٨٩٥، الهداية للمرغيناني ١/٧٧.
 (٤) مِنْ أَوَّلِ قَوْلِهِ (رَجُلٌ صَلَّى فِي السَّفِينَةِ) إِلَى قَوْلِهِ (وَلَمْ يَوْجَدْ) : سَاقِطَةٌ مِنْ (ك) .

باب صلاة الجمعة

[٧١٦/١] مسألة: الأصل في وجوب صلاة الجمعة

الأصل في وجوب الجمعة^(١): [١] قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٢) إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ^(٣) ﴿٤﴾، فأوجب السعي^(٥) وذلك لا يجب إلا إلى واجب، وهي/ عن البيع المباح لأجلها^(٦)، وذلك يدل على وجوبها.

[٨٩/أ(٢)]

[٢] وَرَوَى سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - (٧)

قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: (يا أيها الناس توبوا إلى ربكم من^(٨) قبل أن تموتوا، وتقرّبوا إليه^(٩) بالعمل الصالح قبل أن تُشغّلوا، وتحبّوا إليه بالصدقة في السرّ والعلانية تُجبروا، وتُصرفوا، وتُرزقوا، واعلموا أن الله كتب عليكم الجمعة في يومي هذا، في مقامي هذا، في شهري هذا، فريضة واجبة إلى يوم القيامة، فمن تركها جحوداً لها، واستخفافاً بحقها، في حياتي، أو بعد موتي^(١٠)، وله إمام عادل، أو جائر؛ فلا جمع الله شمله^(١١)، ولا أتمّ له أمره^(١٢)، ألا لا صلاة له^(١٣)، ألا لا زكاة له، ألا لا حج له^(١٤)، ألا لا صوم له؛ إلا أن يتوب، ومن تاب تاب الله عليه^(١٥).

(١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٤، الاختيار للموصلي ٨١/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٨.

(٢) من (م)، و (ك).

(٣) قوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾: لم ترد في (ك).

(٤) سورة الجمعة، الآية رقم (٩).

(٥) في (م): فأوجب السعي وهي عن البيع المباح.

(٦) في (م): عن البيع المباح لأجلها لقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

(٧) قوله (ابن عبد الله رضي الله عنهما): لم ترد في (م)، و (ك).

(٨) في (م): توبوا قبل أن تموتوا.

(٩) في (م): وتقرّبوا إلى الله.

(١٠) في (م): أو بعد مماتي. وفي (ك): وبعد موتي.

(١١) في (م): له شمله.

(١٢) قوله (ولا أتمّ له أمره): ساقطة من (م).

(١٣) قوله (ألا لا صلاة له): ساقطة من (ك).

(١٤) قوله (ألا لا زكاة له، ألا لا حج له): ساقطة من (م).

(١٥) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في فرض الجمعة، برقم (١٠٨١) ٣٤٣/١، والبيهقي

في الكبرى ١٧١/٣، والعقيلي في الضعفاء، برقم (٨٧١) ٢٩٨/٢، وابن عدي في الكامل ١٨١/٤، وابن حبان في =

[٧١٧/٢] مسألة: صلاة الجمعة في الأمصار [

[٧١٨/٣] مسألة: صلاة الجمعة في القرى [

قال - رحمه الله - : لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع^(١)، أو في مصلّى المصر^(٢)، ولا يجوز في القرى^(٣).

وقال الشافعي^(٤) - رحمه الله^(٥) - : إذا كان في القرية أربعون رجلاً؛ فعليهم إقامة الجمعة.

دليلنا: [١] ما روي عن علي^(٦) - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال^(٧): (لا جمعة، ولا تشریق، ولا فطر، ولا أضحي؛ إلا في مصر جامع)^(٨).

[٢] ولأنها لو وجبت على أهل القرى كما تحب في الأمصار لبين ذلك النبي ﷺ بياناً

عاماً؛ لأن البلوى تعم به، ولو فعل^(٩) لُنقل^(١٠) نقل استفاضة، ولم^(١١) يُنقل؛ فدل أن^(١٢) ذلك لا يثبت في القرى.

[٣] ولأن كل بقعة لا يصح إقامة الجمعة فيها إذا نقص أهلها عن أربعين؛ لا يصح

= في المخرجين ٣٠٥/٢. ضعفه الحافظ في التلخيص ٥٣/٢، وقال الألباني في الإرواء (٥١/٣): وهذا إسناد واه جداً.

(١) وجوب صلاة الجمعة على أهل الأمصار محل اتفاق بين العلماء.

انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٨، الإفصاح لابن هبيرة ١١٥/١، المجموع للنووي ٥٠١/٤.

(٢) في (ك) : في مصلّى للمصر.

(٣) انظر: التجريد للقندوري ٩١٩/٢، الهداية للصرغيناني ٨٢/١، المختار للموصلي ٨٢/١.

(٤) انظر: حلية العلماء للقفال ٢٦٩/٢، البيان للعصامي ٥٥٩/٢، المجموع للنووي ٥٠٢/٤.

وبد قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٥٢/١، عيون المجالس للبغدادي ٤٠٠/١، الكافي لابن عبد البر ص ٦٩.

والحنابلة: المحرر لمجد الدين ١٤٢/١، غاية المطلب للجراعي ص ٧٥، الإنصاف للمرداوي ٣٦٥/٢.

(٥) قوله: (رحمه الله) : لم ترد في (ك). وفي (م) : رضي الله عنه.

(٦) في (م) : علي بن أبي طالب.

(٧) في (ك) : ما روى علي عن النبي ﷺ أنه قال.

(٨) روي هذا الحديث موقوفاً على علي رضي الله عنه، أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (٤٥٢/٣)، وقال: ((يعني أنه لا

صلاة يوم العيد، ولا جمعة؛ إلا على أهل الأمصار))، وعبد الرزاق في المصنف برقم (٥١٧٦)، (٥١٧٧/٣)،

وابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٥٠٥٩)، (٥٠٦٤/١)، والبيهقي في الكبرى ١٧٩/٣، وابن جعد في مسنده،

برقم (٢٩٩٠) ص ٤٣٨. صححه ابن حزم في المحلى (٢٥٦/٣)، قال الحافظ في فتح الباري (٤٥٧/٢): ((حديث

علي: (لا جمعة، ولا تشریق؛ إلا في مصر جامع) أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إليه موقوفاً))، وصححه العيني

في عمدة القاري ١٨٨/٦. انظر: نصب الرأية للزيلعي ١٩٥/٢، التلخيص للحافظ ٥٤/٢.

(٩) في (م) : ولو فعل ذلك.

(١٠) في (ك) : لُنقل إلينا.

(١١) في (م) : فلما لم يُنقل.

(١٢) في (م)، و (ك) : فدل على أن.

وإن بلغ أهلها [أربعين]^(١)، كالمقازة.

فإن قيل: رَوَى ابن عباس^(٢): (أن أول جمعة جُمعت في الإسلام، بعد جمعة جُمعت في المدينة؛ في^(٣) مسجد النبي ﷺ،^(٤) جمعة^(٥) جُمعت بجواثي^(٦)؛ قرية من قرى البحرين^(٧))^(٨). [٦٢/أ(س)].
قيل له: هذا لا يكون حجة حتى يُعلم أن النبي ﷺ أقرهم عليه^(٩)، ولم يُنقل ذلك؛ فدل ذلك على أن^(١٠) جواثي بلدة كبيرة في البحرين معروفة، وتسميتها قرية لا يخرجها من^(١١) أن تكون بلدة. [٨٩/ب(م)]^(١٢)

- (١) من (م)، و (ك)، وهو الصواب، وفي الأصل: أربعون.
(٢) في (م): ابن عباس رضي الله عنهما.
(٣) في (م): بعد جمعة جمعت في مسجد المدينة وفي مسجد النبي.
(٤) مسجد النبي ﷺ: بناه في المكان الذي بركت فيه ناقته أمام دار أبي أيوب الأنصاري ﷺ، واشتراه من غلامين يثيمين، وكان في المكان قبور للمشركين وخرب ونخل، فأمر ﷺ بنبشها وتسويتها، وأقيمت حيطانه من اللبن والطين، وسقفه من حريد النخل، وعمده الجذوع، وفرشت أرضه بالرمل والحصباء، وساهم ﷺ في بنائه بنفسه. انظر: الدرة الثمينة في أخبار المدينة لابن النجار ص ١٦٥، الرحيق المختوم للمباركفوري ص ٢١٦.
(٥) قوله (جمعة) : لم ترد في (ك).
(٦) جواثي: بضم الجيم وتخفيف الواو وبعد الألف مثثة خفيفة مفتوحة، على وزن فعالي، قرية أو مدينة شهيرة بالبحرين لعبد القيس، وقيل: اسم حصن بالبحرين.
انظر: معجم ما استعجم للبكري ٤٠١/١، النهاية لابن الأثير ٣١١/١، فتح الباري لابن حجر ١٣٢/١.
(٧) البحرين: تقع في الجهة الشرقية من الجزيرة العربية، بما تُعرف الآن بمنطقة الأحساء، يقيم في باديتها عبد القيس، وبكر بن وائل، وقيم، وجه إليهم النبي ﷺ العلاء الحضرمي عام (٨هـ)، وكتب إلى المنذر بن ساوي، وكان بها من قبل القرص، وسيخت مرزيان هجر، فأسلما وأسلم معهما جميع العرب، أما المحوس فصالحوه على الجزيرة.
انظر: معجم ما استعجم للبكري ١٢٨٢/٤، معجم البلدان للحموي ٣٤٦/١، الروض المعطار للحميري ص ٨٢.
(٨) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، برقم (٨٩٢) ٢٨٤/١ بلفظ: (إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين).
قال الحافظ: « وإنما جمعوا بعد رجوع وفدهم إليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الإسلام »، الفتح ١٣٢/١.
(٩) في (م): حتى يعلم النبي ﷺ فيقرهم على ذلك. وفي (ك): حتى يعلم النبي ﷺ فيقرهم عليهم.
(١٠) في (م): ولم ينقل ذلك، وبدون ذلك لا يكون حجة، على أننا نقول.
(١١) في (م): عن أن.
(١٢) في (م): زيادة: [فإن قيل: روي عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: (الجمعة على من جمع النداء)، وكذلك روي عن عبد الله بن أم/ مكتوم أنه قال: قال للنبي ﷺ: إني رجل ضرير، شاسع الدار، وليس لي قائد فهل تجد لي رخصة؟ فقال عليه السلام: هل تسمع النداء؟ فقال: نعم، فقال: لا أجد لك رخصة). قيل له: أما الخير الأول فهو محمول على من هو في المصر، على أنه متروك الظاهر بالعين والمرأة والمريض والمسافر والصبي، فإن هؤلاء يسمعون النداء ولا يجب عليهم. وأما الحديث الثاني فإنه لم يرد في محل النزاع، ألا ترى أنه ليس فيه ذكر الجمعة؛ وإنما سأله الرخصة لأجل العمى، على أن ابن أم مكتوم كان جاراً للجامع، والكلام في الخارج عن المصر].

فإن قيل: صلاة مفروضة؛ فجاز إقامتها في السّواد، كالظهر.

قيل له: اعتبار إحداهما بالأخرى لا يصح؛ لاتفاقنا أنهما قد اختلفا في شرائط كثيرة، كذلك في هذا الشرط.

[٧١٩/٤] ضابط المصّر الجامع الذي تجب على أهله الجمعة

فإذا ثبت أن المصّر شرط في إقامة الجمعة، فقد ذكر الشيخ أبو الحسن^(١) في صفة المصّر^(٢): أنه ما أقيمت فيه الحدود، ونفذت فيه الأحكام، وكذلك عن أبي يوسف^(٣)^(٤) في (الإملاء)^(٥).

وعن أبي يوسف^(٦) أيضاً^(٧): إذا اجتمع في القرية من لا يسعهم^(٨) مسجد واحد، بين الإمام لهم^(٩) جامعاً، ونصب لهم من يُصلّي بهم الجمعة.

وقال في موضع آخر^(١٠): إذا كان في القرية عشرة آلاف، أو أكثر، أمرتهم^(١١) بإقامة الجمعة.

(١) في (٢) أبو الحسن رضي الله عنه.

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٥٩/١، التحفة للسمرقندي ١٦٢/١، البناية للعيبي ٤٥/٣.

(٣) في (٢): أبي يوسف رضي الله عنه.

(٤) اختلف الحنفية في تفسير حد المصّر الجامع لإقامة الجمعة؟ على أقوال:

هذا هو القول الأول: وهو كل موضع فيه أمير وقاض ينفذ الأحكام ويقيم الحدود، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة، وهو ظاهر الرواية، اختارها الكرخي كما حكاها المؤلف، واعتمدها السرخسي في المبسوط (٢٣/٢)، والمرغيناني في الهداية (٨٢/١)، والنسفي في الكنز (ص ١٧)، وقطلوبغا في التصحيح والترجيح (ص ١٨٣)، وغيرهم.

انظر: البدائع للكاساني ٢٥٩/١، التحفة للسمرقندي ١٦٢/١، البناية للعيبي ٤٥/٣.

(٥) في (٢)، و (ك): الأمالي.

(٦) وهو القول الثاني، وهي الرواية الثانية عن أبي يوسف، اختارها ابن شجاع كما حكاها المؤلف، واعتمدها برهان الشريعة في الوقاية (٨١/١).

انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٥٩/١، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، العناية للهابري ٥٢/٢.

(٧) في (٢): في الأمالي أنه.

(٨) في (ك): من لا يسعه.

(٩) في (ك): لهم الإمام.

(١٠) وهو القول الثالث، وهي الرواية الثالثة عن أبي يوسف.

انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٥٩/١، التحفة للسمرقندي ١٦٢/١، البناية للعيبي ٤٥/٣.

وقال ابن شجاع^(٢)^(٣): أحسن ما قيل في ذلك^(٤)، أن يكون أهل البلد لو^(٥) اجتمعوا في مسجد من مساجد جماعتهم، لم^(٦) يسعهم^(٧).

ومن أصحابنا من قال^(٨): المِصر ما يتعيش فيه كل صانع بصناعته^(٩).

[٧٢٠/٥] مسألة: إقامة الجمعة في مِصر

وأما قوله: أو في مِصر^(١٠).

فلأنه من توابع المِصر؛ فهو في حكمه.

[٧٢١/٦] مسألة: الجمعة في حق الخارج عن المِصر

وقد قالوا: ليس لأهل^(١١) السّواد^(١٢) دخول المِصر للجمعة^(١٣).^(١٤)

- (١) في (م): أمرهم.
- (٢) ابن شجاع: هو محمد بن شجاع، أبو عبد الله التلجي، من أصحاب الحسن بن زياد، تفقه عليه، فقيه العراق في زمانه، والمقدم في الفقه والحديث وقراءة القرآن، له تصحيح الآثار، والتوادر وغيرها، توفي سنة (٢٦٦هـ) انظر: الجواهر المضية للقرشي ٣/١٧٣، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٤٢، الفوائد البهية للكنوي ص ١٧١.
- (٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٦٠، العناية للباير في ٢/٥٢، البناءة للعيني ٣/٤٥.
- (٤) قوله (في ذلك): ساقطة من (م).
- (٥) في (م): إذا اجتمعوا.
- (٦) في (ك): لا يسعهم.
- (٧) وفي البدائع (١/٢٦٠): ((لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم ذلك؟ حتى احتاجوا إلى بناء مسجد الجمعة)).
- (٨) وهو القول الرابع، وهو أن المِصر هو ما يتعيش فيه كل محترف بحرفته من سنة إلى سنة، من غير أن يحتاج إلى الانتقال إلى حرفة أخرى. انظر: البدائع للكاساني ١/٢٦٠، تبين الحقائق للزيلعي ١/٢١٧، البناءة للعيني ٣/٤٥.
- (٩) القول الخامس في المسألة، وهو أن المِصر بلدة كبيرة، فيها سكك، وأسواق، ووال ينصف المظلوم، وعالم يرجع الناس إليه فيما وقعت لهم من الحوادث، وهي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة، وأعمدها في التحفة (١/١٦٢)، وقال الكاساني في بدائع الصنائع (١/٢٦٠): وهو الأصح.
- (١٠) القول السادس: المِصر هو ما يجتمع فيه مرافق أهله دنياً وديناً، وهي رواية عن أبي حنيفة. انظر: التحفة للسمرقندي ١/١٦٢، الهداية للمرغيناني ١/٨٢، البناءة للعيني ٣/٤٥.
- (١١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٧٤، الهداية للمرغيناني ١/٨٢، المختار للموصلي ١/٨٢.
- (١٢) في (م)، (ك): على أهل.
- (١٣) أهل السّواد: السّواد العدد الكثير، وهم المقيمون في غير قرية، وقيل هم أهل القرى الذين يبلغهم النداء، وسواد العراق من حديث الموصلي إلى عبدان، وسُمّي بذلك لخضرة أشجاره وزرعه. انظر: المغرب للمطرزي ص ١٣٨، المجموع للنووي ٤/٤٩١، المصباح المنير للفيومي ص ١٥٣.
- (١٤) في (م): لأجل الجمعة.
- (١٥) سواء كان قريباً من المِصر، أو بعيداً، وهو ظاهر الرواية.

وقال الشافعي^(١): إذا كان في القرية أقل من أربعين، وسمعوا النداء؛ لزمهم^(٢) الجمعة^(٣).

[١] وهذا مخالف لإجماع السلف، وذلك لما روي^(٤) أن سعد^(٥) بن أبي وقاص، وأبا هريرة، كانا في الحيرة، فرما تركا^(٦) الجمعة^(٧).

[٩٠/٩]

[٢] وعن حذيفة: (ليس على أهل السواد جمعة)^(٨).

[٣] ولأن كل موضع لا يجب على أهله إقامة الجمعة، لا يلزمهم^(١) دخول المصر لإقامتها، كأهل البادية.

- انظر: كتاب الأمل محمد بن الحسن ١/٣٤٥، التجريد للقدوري ٢/٩١٤، بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٦٠.
- = لا خلاف عند الحنفية أنه إن كان بعيداً عن المصر، لا يلزمه دخولها للجمعة، واختلفوا فيما إذا كان قريباً من المصر هل يلزمه أن يدخلها للجمعة ؟
- ظاهر الرواية: لا يجب عليه دخول المصر مطلقاً، سواء كان قريباً، أو بعيداً عن المصر.
- وفي رواية عن أبي يوسف: عليه دخول المصر للجمعة إذا كان على قدر ميل، وهو ثلاثة فراسخ.
- وعن أبي يوسف أيضاً: إن أمكنه أن يحضر الجمعة، ويبيت في أهله من غير تكلف، تجب عليه وإلا فلا، قال في البدائع (١/٢٦٠) : وهذا حسن. وقال العيني في البناية (٣/٤٢): واختاره كثير من مشايخنا.
- وفي رواية عنه أيضاً: إذا كانوا في موضع يسمعون فيه النداء من المصر فهم من توابع المصر، فتجب عليهم الجمعة.
- وروي ابن سحابة عنه: إذا كانوا متصلين بربض المصر - وهو ما حولها - فهي من توابع المصر، فيجب عليهم دخول المصر للجمعة، وإلا فلا.
- وعن أبي حنيفة في رواية: إذا كانوا على أقل من فرسخين تجب، وفي الأكثر لا.
- وفي رواية عن محمد بن الحسن: إذا كان بينهم وبين المصر ميل، أو ميلان، أو ثلاثة أميال، فعليهم الجمعة.
- وقال بعضهم: إذا كانوا على قدر فرسخ، قال في منية المفتي: هو المختار (البناية ٣/٤٢).
- انظر للحنفية: التجريد للقدوري ٢/٩١٤، البدائع للكاساني ١/٢٦٠، البناية للعيني ٣/٤٢.
- (١) أي إذا سمع النداء المقيسون في غير قرية، أو في قرية وهم دون الأربعين، يلزمهم أن يدخلوا إلى المصر للجمعة.
- انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٦٣، البيان للعمراني ٢/٥٤٧، المجموع للنووي ٤/٤٨٧.
- وبه قال المالكية، والحنابلة، واختلفوا في حذّه ؟
- ففي قول للمالكية: أنه على ثلاثة أميال، قال مالك: ((عزمة الجمعة على من كان بموضع يسمع منه النداء، وذلك ثلاثة أميال، ومن كان أبعد فهو في سعة إلا أن يرغب في شهودها)) قال ابن عبد البر: ((وهذا أحسن الأقاويل في هذه المسألة وأصحها)) . وفي قول للمالكية، ورواية للحنابلة: أنه على قدر فرسخ.
- انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر ص ٦٩، بداية المجتهد لابن رشد ١/٣٨٥، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٧٨.
- وللحنابلة: الإفصاح لابن هبيرة ١/١١٥، المحرر لمجد الدين ص ١٤٢، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١/٣١٢.
- (٢) في (م) : لزمهم.
- (٣) قوله (الجمعة) : ساقطة من (ك) .
- (٤) في (م) : وهذا مخالف لإجماع السلف، فروي . وفي (ك) : لإجماع السلف، وروي .
- (٥) في (م) : سعيد.
- (٦) في (ك) : تركوا.
- (٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٥٠٧٢) / ١، ٤٤٠، وبرقم (٥٠٩١) / ١، ٤٤١.
- (٨) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، برقم (٥٠٦٠) / ١، ٤٣٩.

فإن قيل: رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (الجمعة على من سمع النداء)^(٢).

قيل له: . هذا خبرٌ ضعيفٌ؛ طعن فيه^(٣) أصحاب الحديث^(٤).^(٥)

. ولو صحَّ؛ فلا حُجَّة فيه؛ لأنه متروك الظاهر،^(٦) ألا ترى أن المعتبر عندهم كونه

بحيث يسمع النداء، لا سماع النداء حقيقة^(٧)،^(٨) وعندنا الاعتبار بالمصْر مع السَّماع، وإذا اتفقنا على سقوط الشرط؛ سقط التعلُّق به.

[٧٢٢/٧] مسألة: إقامة الجمعة بمضى

وقد قال^(٩) أبو حنيفة^(١٠) - رحمه الله^(١١) -، وأبو^(١٢) يوسف^(١٣): يجوز إقامة الجمعة بمضى.

من أصحابنا من قال^(١٤): إنها^(١٥) من توابع مكة، فصارت كَرَبَضِ^(١٦) المِصْر^(١٧).

ومنهم من قال^(١٨): إنها في نفسها موضع

- (١) في (م) : إقامة الجمعة فيه، لم يلزمهم.
- (٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من تحب عليه الجمعة، برقم (١٠٥٦) ١/٦٤٠، الدارقطني ٦/٢، والبيهقي في الكبرى ٣/١٧٣، حسنه الألباني في الإرواء (٥٨/٣).
- (٣) في (م) : قد طعن فيه. وفي (ك) : طعن عليه.
- (٤) في (م) : ولم ينقل ذلك، وبدون ذلك لا يكون حجة، على أننا نقول.
- (٥) في إسناده أبو سلمة بن بُبَيَّه، قال الحافظ في التقريب (ص ٦٤٥): مجهول. وعبد الله بن هارون، قال الذهبي: تابعي نكرة، قال الألباني في إرواء الغليل (٥٩/٣): ((فهما علّة الحديث مرفوعاً، وموقوفاً)).
- انظر: المجموع للنووي ٤/٤٨٦، التلخيص الحبير لابن حجر ٢/٦٦، إرواء الغليل للألباني ٣/٥٩.
- (٦) في (م) : متروك الظاهر على ما بينا.
- (٧) قوله (حقيقة) : ساقطة من (ك) .
- (٨) أي أن عندهم لا يعتبر السماع دائماً، قال في المذهب (٣٥٨/١): ((والاعتبار في سماع النداء أن يقف المؤذن في طرف البلد، والأصوات هادئة، والريح ساكنة، وهو مستمع، فإذا سمع لزمه، وإن لم يسمع لم تلزمه)).
- (٩) في (م) : وقال.
- (١٠) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٨٢، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧، البناية للعينبي ٣/٤٧.
- (١١) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (م) ، و (ك) .
- (١٢) في (م) : وأبي يوسف.
- (١٣) انظر: البدائع للكاساني ١/٢٦٠، الهداية للمرغيناني ١/٨٢، البناية للعينبي ٣/٨٤.
- (١٤) اختلفوا في بناء الخلاف بينهما، وبين محمد، فقيل: يجوز إقامة الجمعة بمضى على أنها من توابع مكة عندهما، خلافاً له. انظر: الهداية للمرغيناني ١/٨٢، البناية للعينبي ٣/٨٤، البحر الرائق لابن نجيم ٢/٢٤٩.
- (١٥) في (م) ، و (ك) : فمن أصحابنا من قال لأها.
- (١٦) الرَبَضُ: للمدينة بفتحين ما حولها، وقيل: هو الفضاء حول المدينة، وجمعها أرباض.
- انظر: مختار الصحاح للرازي ص ١١٦، لسان العرب لابن منظور ٥/١١١، المصباح المنير للفيومي ص ١١٣.
- (١٧) في (م) : كمريض المصّر. وفي (ك) : كبعض المصّر.
- (١٨) صححه ابن نجيم (البحر الرائق ٢/٢٤٩).

لذلك^(١)؛ لأن فيها جامع، وأسواق مُرتبة، وسلطان يقيم^(٢) الحدود في أيام الموسم، فصارت كسائر الأمصار.

وقال محمد^(٣): لا جمعة فيها؛ لأنها منزلٌ من منازل^(٤) الحاج، كعرفة.

[٧٢٣/٨] مسألة: إقامة الجمعة بإذن السلطان، أو من أمره [

قال: ولا تجوز إقامتها إلا للسلطان، أو من أمره السلطان^(٥).^(٦)

وقال الشافعي^(٧)^(٨): إذا اجتمع جماعة من الناس صلوا بأنفسهم.

لنا: [١] قوله ﷺ - في خطبته -: (فمن تركها في حياتي، أو بعد موتي^(٩)، وله إمام عادل، أو جائز؛ فلا جمع الله شمله^(١٠))^(١١)، وهذا يدل على أنها لا تصح بغير إمام^(١٢).

[٢] ولأنها لو لم تُجعل إلى^(١٣) السلطان أدى ذلك إلى تفويتها على الناس؛ لأن الواحد

يسبق إلى إقامتها لغرض مع نفر يسير، فيفوتها على الباقين، فجُعِلت/ إلى السلطان لئسوي بين الناس، ولا يفوت بعضهم^(١٤).

انظر: كنز الدقائق للنسفي ص ١٧، البناية للعين ٨٤/٣، البحر الرائق لابن نجيم ٢٤٩/٢.

(١) في (م): موضع لذلك، وإنما كان كذلك لأن.

(٢) في (م): لأن فيها جامعاً، وأسواقاً مرتبة، وسلطاناً يقيم بها.

(٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٦٠/١، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، البناية للعين ٨٤/٣.

(٤) في (م): منزل كمنزل.

(٥) في (م): أو لمن أمره السلطان بإقامتها. وفي (ك): أو من أمر السلطان.

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٥، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، المختار للموصلي ٨٢/١.

وهو القول القديم للشافعي، ورواية للحنابلة.

انظر للشافعية: الحاوي للماوردي ٤٤٦/٢، البيان للعمري ٦١٨/٢، روضة الطالبين للنووي ١٠/٢.

وللحنابلة: الإفصاح لابن هبيرة ١١٨/١، المحرر لمجد الدين ١٤٣/١، غاية المطلب للجراعي ص ٧٦.

(٧) في (م): رحمه الله.

(٨) فلا يشترط حضور الإمام، ولا إذنه، مع استحباب إذنه، وهو القول الجديد للشافعي.

انظر: مختصر المزني ص ٤٤، الحاوي للماوردي ٤٤٦/٢، البيان للعمري ٦١٨/٢.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

(٩) في (م): بعد مماتي.

(١٠) في (م): له شمله.

(١١) سبق تخريجه (ص ٧٣٩)، هامش (١٥)، المسألة [٧١٦/١].

(١٢) في (م): لغير الإمام.

(١٣) في (ك): على السلطان.

فإن قيل: رُوي: (أن علياً^(٢) - عليه السلام - صَلَّى العيد، وعثمان/ محصور^(٣)).^(٤)
 قيل له: هذا حكاية فعل، يحتمل أنه^(٥) صَلَّى بإذن عثمان^(٦)، ويحتمل أنه لم يتوصل إلى إذن عثمان^(٧)، وعلى هذا^(٨) إن عندنا إذا لم يتوصل إلى إذن إمام^(٩)؛ فللناس أن يجتمعوا ويقدموا^(١٠) من يُصلي بهم، وكذلك فعلوا في زمن عثمان^(١١) حين حُصر.

فإن قيل: عبادة/ على البدن، فلا يكون من شرط إقامتها السلطان، كالحج، والصوم. [٩٠/ب(م)]
 قيل له: . يَبْطُلُ بإقامة الحدود^(١٢).

. ولأن الحج إذا انفرد به الواحد لم يُقوّته على غيره، وفي الجمعة إذا انفرد بإقامتها طائفة فاتت الباقي^(١٣)، فلذلك اختلفا.

[٧٢٤/٩] مسألة: أول وقت جواز صلاة الجمعة

[٧٢٥/١٠] مسألة: آخر وقت صلاة الجمعة

قال: ومن شرائطها الوقت، فتصح في وقت الظهر،^(١٤)

(١) في (م) : ولا تقوت من بعضهم.

(٢) في (م) : عليّ.

(٣) وذلك في أيام فتنته سنة (٣٥ هـ)، وكانت مدة الحصار شهراً، وقيل: أربعين يوماً، حتى قُتل فيها شهيداً عليه السلام.

انظر: الكامل لابن الأثير ٣/ ٧٧، البداية والنهاية لابن كثير ٧/ ١٧٦، موجز التاريخ الإسلامي للعسيري ص ١٢٥.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، برقم (٢٣٢) ص ٨٨، والشافعي في مسنده، برقم (٢٦٠) ص ٦١، والطحاوي في شرح

معاني الآثار ٤/ ١٨٤، والبيهقي في الكرى ٣/ ٢٢٤، ١٢٣، والتقي الهندي في كنز العمال برقم (٢٣٣٠٧) ٨/ ٦٠٩،

وابن عبد البر في التمهيد ١٠/ ٢٣٩، ٢٨٥، عن أبي عبيد مولى بن أزهق قال: (شهدت العيد مع عليّ وعثمان

محصور). انظر: التلخيص الحبير لابن حجر ٢/ ٥٨.

(٥) في (ك) : أن يكون.

(٦) في (م) : عثمان رضي الله عنه.

(٧) قوله (ويحتمل أنه لم يتوصل إلى إذن عثمان) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٨) قوله (هذا) : ساقطة من (ك) .

(٩) في (م)، (ك) : إذن الإمام.

(١٠) في (م) : أو يقدموا.

(١١) في (م) : عثمان رضي الله عنه.

(١٢) في (ك) : الحد.

(١٣) في (ك) : على الباقي.

(١٤) مسألة: أول وقت جواز صلاة الجمعة ؟

أول وقت جواز صلاة الجمعة عند الحنفية هو أول وقت الظهر، وهو زوال الشمس.

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/ ٢٧٥، الهداية للمرغيناني ١/ ٨٢، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

ولا تصح بعده^(١).

وقال مالك^(٢): تصح في وقت العصر.

لنا: [١] ما رُوِيَ في حديث أنس^(٣): (كُنَّا نُصَلِّي الجمعة مع رسول الله ﷺ إذا مالت الشمس)^(٤).

[٢] ولأنها لو لم تختص بهذا الوقت، لم تختص بهذا اليوم، كالظهر.

[١١/٧٢٦] مسألة: وقت خطبة الجمعة

قال: ومن شرائطها الخطبة قبل الصلاة^(٥).

وذلك: [١] لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَاسْتَعِزُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٦)

وبه قال المالكية، والشافعية.

= انظر للمالكية: عيون المجالس للبغدادى ١/٤٠٢، الكافي لابن عبد البر ص ٧٠، بداية المجتهد لابن رشد ١/٣٨١.

وللشافعية: الأم للشافعي ١/٢٢٣، حلية العلماء للقفال ٢/٢٧٢، روضة الطالبين للنووي ٢/٣.

وخالف في ذلك الحنابلة، فقالوا: أول وقت جواز الجمعة بعد ارتفاع الشمس قيد رمح، ونجى بالزوال.

وقال الخراقي من الحنابلة: يبدأ في الجزء السادس من الزمن الواقع بين طلوع الشمس إلى الزوال.

انظر: المقنع لابن قدامة ص ٦٨، المحرر لمجد الدين ١/١٤٣، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١/٣١٢.

(١) مسألة: آخر وقت صلاة الجمعة؟

آخر وقت صلاة الجمعة هو آخر وقت صلاة الظهر، على الخلاف في آخر وقت الظهر.

واختلفوا فيما إذا شرع في الجمعة فخرج وقت الظهر، فوقع بعضها خارجاً، أو صلاحها وقت العصر؟

فقال الحنفية: تبطل الصلاة جملة، ويستأنفها ظهراً.

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٧٥، الهداية للمرغيناني ١/٨٢، كنز الدقائق للنسفي ص ١٧.

وهو قول للشافعية، والمذهب عندهم: أن الجمعة فاتت، ولا تبطل الصلاة فيبي عليها ويتمها ظهراً.

انظر: الأم للشافعي ١/٢٢٣، حلية العلماء للقفال ٢/٢٧٢، روضة الطالبين للنووي ٢/٣.

(٢) اختلفت الرواية عند المالكية، فقال ابن القاسم: تصح الجمعة ما لم تغرب الشمس، وإن كان لا يفرغ منها إلا بعد

غروبها. وقال الأبهري: المذهب أن تصح الجمعة ما لم يخرج وقت الظهر الضروري، وقدر ذلك أن يصلي الجمعة ثم

يبقى إلى مغيب الشمس مقدار أربع ركعات لصلاة العصر، جاز فعلها، وقيل: مقدار ركعة بعد ركعتي الجمعة

ليكون مدركاً بها وقت العصر، وإن خرج وقتها ودخل وقت العصر؛ فإن صلى من الجمعة ركعة بسجدة قبل

دخول وقت العصر أتمها جمعة، وإن صلى دون ذلك، بى وأتمها ظهراً.

انظر: عيون المجالس للبغدادى ١/٤١٠، الكافي لابن عبد البر ص ٧٠، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٣٧٣.

وبه قال الحنابلة؛ إلا أنه إذا خرج وقتها قبل فعلها صلوا ظهراً، وإن دخل وقت العصر قبل الفراغ من الجمعة، بى

على الجمعة، ولا فرق بين أن يدخل وقت العصر وقد صلى ركعة، أو أقل.

انظر: رؤوس المسائل للعكبري ١/٣٣٧، المقنع لابن قدامة ص ٦٨، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١/٣١٢.

(٣) في (م): أنس قال.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، برقم (٩٠٤) ٢/٣٨٦.

(٥) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٨٢، المختار للموصلي ١/٨٢، الدر المختار للحصكفي ٢/١٤٧.

(٦) في (ك): ﴿ فَاسْتَعِزُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾.

والسَّعي لا يجب إلى ما ليس بواجب.

[٢] ورُوِيَ أن النبي ﷺ أمر باستماعها، ونهى عن التشاغل عنها،^(٢) وهذا^(٣) صفة

الواجب.

[٧٢٧/١٢] مسألة: حكم خطبة الجمعة

[٧٢٨/١٣] مسألة: الجلوس بين الخطبتين

قال: ويخطبُ الإمامُ خطبتين،^(٤) يفصل بينهما بقعدة.^(٥)

لأن النبي ﷺ هكذا فعل،^(٦) والأئمة من^(٧) بعده.^(٨)

[٧٢٩/١٤] مسألة: حكم القيام في الخطبة

[٧٣٠/١٥] مسألة: الخطبة على غير طهارة

قال: ويخطبُ قائماً، على طهارة.

أما اعتبار القيام^(٩): [١] فلما رَوَى جابر بن سَمُرَةَ^(١٠): (أن النبي ﷺ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ

قائماً)^(١١).

[٢] وكذلك خَطَبَ أَبُو بَكْرٍ، وعمر - رضي الله عنهما -.^(١٢)

(١) سورة الجمعة، الآية رقم (٩) .

(٢) من ذلك قوله ﷺ: (إذا قلتَ لصاحبك أتصتّ يوم الجمعة، والإمام يخطب، فقد لغوت) متفق عليه . [البخاري برقم (٩٣٤) ٢٩٥/١، ومسلم برقم (٨٥١/١١) ٥٨٣/٢] .

(٣) في (٢) : وهذه .

(٤) انظر: الأصيل لمحمد بن الحسن ٣٤٦/١، المختار للموصلي ٨٢/١، تبين الحقائق للزيلعي ٢١٩/١ .

(٥) بقعدة خفيفة بقدر أن يستقر كل عضو منه موضعه .

انظر: الهداية للمرغيناني ٨٢/١، تحفة الملوك للرازي ص ٩١، الاختيار للموصلي ٨٢/١ .

(٦) من ذلك ما أخرجه البخاري (٩٢٨) ٢٩٤/١ عن عبد الله قال: (كان النبي ﷺ يخطب خطبتين، يقعد بينهما) .

(٧) في (٢) : والأئمة بعده .

(٨) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ٤٤٨/١، وما بعده .

(٩) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٦/١، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، المختار للموصلي ٨٣/١ .

(١٠) جابر بن سمرة: هو جابر بن سَمُرَةَ بن جُنَادَةَ بن جندب العامري السوائي، أبو خالد أو أبو عبد الله، حليف بني

زهرة، ابن أخت سعد بن أبي وقاص، له ولأبي صحبة، نزل الكوفة وابتنى بها داراً، توفي سنة (٧٤هـ) .

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٤/٦، أسد الغابة لابن الأثير ٤٨٨/١، الإصابة لابن حجر ٢١٢/١ .

(١١) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة، برقم (٨٦٢/٣٥) ٢٥٨٩ .

(١٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٥٢٥٨) ١٨٧/٣، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٥١٧٩) (٥١٨٠) ٤٤٨/١ .

[٣] ولأنه إذا كان قائماً كان أبلغ في الإسماع، وأوصل للذكر إلى

الإسماع^(١).

وهذا القيام^(٢) ليس بشرط؛ إنما هو سنة^(٣) لما روي أن عثمان^(٤) لما أسنَّ كان يخطب قاعداً^(٥).

وأما الطهارة، فهي سنة عندنا^(٦).

لأن الجنب لا يجوز له دخول المسجد لغير الخطبة، فكذلك لا يجوز للخطبة^(٧)، وأما الحديث إذا خطب؛ فإنه يفصل بينهما^(٨)؛ فلذلك نُهي عنه. فإن خطب على غير طهارة، جاز^(٩) مع الكراهة^(١٠). (١١) وقال أبو يوسف^(١٢): لا يجوز في الوجهين^(١٣)، وبه قال الشافعي^(١٤). (١٥)

لنا: أنه ذكرٌ يتقدم^(١٦) الصلاة، كالأذان^(١٧).

[٩١/أ(٢)]

(١) قوله (ولأنه إذا كان قائماً كان أبلغ في الإسماع، وأوصل للذكر إلى الإسماع): ساقطة من (ك).

(٢) في (م)، و (ك): وهذا القياس.

(٣) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٦/١، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، المختار للموصلي ٨٣/١.

(٤) في (م)، و (ك): عثمان رضي الله عنه.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم (٥٢٥٨) ١٨٧/٣.

(٦) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٦/١، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، المختار للموصلي ٨٣/١.

(٧) في (م): لا يجوز له الدخول إلى المسجد بغير طهارة، فكذلك لا يجوز له الخطبة إلا بالطهارة.

(٨) في (م): يفصل بين الخطبة والصلاة بالطهارة، والسنة ألا يفصل بينهما.

وفي (ك): يفصل بين الصلاة والخطبة بالطهارة.

(٩) في (م): قال فإن خطب على غير طهارة جاز.

(١٠) في (ك): مع الكراهة.

(١١) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٦/١، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، المختار للموصلي ٨٣/١.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢٣١/١، التلقين للبغداد ١٣٢/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٣٢٨/١، المحرر مجد الدين ١٤٨/١، شرح منتهى الإرادات لليهوئي ٣١٦/١.

(١٢) في (م): أبو يوسف رضي الله عنه.

(١٣) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٦/٢، البدائع للكاساني ٢٦٣/١، العناية للبايزي ٥٩/٢.

(١٤) في (م): رحمه الله.

(١٥) انظر: حلية العلماء للقفال ٢٧٧/٢، المجموع للنووي ٥١٥/٤، السراج الوهاج للغمراوي ص ٨٨.

(١٦) في (م): مقدم.

(١٧) في (م): فصار كالأذان، ولأنه ذكر يؤتى به مستدبر القبلة، فلا تفتقر صحته/ على الطهارة، كالشهادتين؛ بل

كلمة الشهادة أكد، فإذا لم تفتقر إلى الطهارة فالخطبة أولى.

وجه قول أبي يوسف: ما رُوِيَ عن عمر^(١) أنه قال: (إنما قُصُرَت الصلاة لأجل الخطبة)^(٢)

وهذا يدل على أنها تقوم مقام بعض الصلاة؛ فشرط فيها الطهارة لذلك^(٣).^(٤)

[٧٣١/١٦] مسألة: شرط صحة خطبة الجمعة

قال: فإن اقتصر^(٥) على ذكر الله^(٦)، جاز عند أبي حنيفة،^(٧) وقال أبو يوسف، ومحمد^(٨)^(٩): لا بد من ذكر طويل يُسمى خطبة.

وقال الشافعي^(١٠)^(١١): لا يجوز إلا [بخطبتين]^(١٢)؛ تتضمن أربعة أجناس: حمد الله، على رسول الله^(١٣) ﷺ، والعِظَة، والقرآن^(١٤).

(١) في (م)، و (ك): عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٥٣٢٤) ١/٤٦٠ عن يحيى بن أبي كثير قال: حَدَّثْتُ عن عمر بن الخطاب أنه قال: (إنما جعلت الخطبة مكان الركعتين، فإن لم يدرك الخطبة فليصل أربعاً)، ويرقم (٥٣٣١) ١/٤٦١ عن عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب قال: (كانت الجمعة أربعاً فجعلت ركعتين من أجل الخطبة، فمن فاتته الخطبة فليصل أربعاً)، ضعفه الحافظ في التلخيص (٧٣/٢)، والألباني في الإرواء (٧٢، ٧٤/٣).

(٣) في (م): فكذلك شرط فيها الطهارة؛ إلا أن هذا لا يستقيم؛ لأنه لو كان كذلك لوجب فيها ما يجب في الركعتين وليس كذلك لأنه لو تكلم فيها عامداً وساهياً لا تفسد خطبته، ولو كانت قائمة مقام بعض الصلاة لفسدت.

(٤) في (ك): فلذلك شرط فيها الطهارة.

(٥) في (ك): اختصر.

(٦) في (م): الله تعالى.

(٧) جاز مع الكراهة، اعتمده التمرقاشي في تنوير الأبصار (١٤٨/٢).

انظر: المبسوط للسرخسي ٣٠/٢، البدائع للكاساني ٢٦٢/١، الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٦/١.

(٨) في (م): رحمهما الله.

(٩) اختاره الطحاوي في المختصر (ص ٣٦).

انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٦/١، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، الاختيار للموصلي ٨٣/١.

وبه قال المالكية، فالواجب أقل ما ينطلق عليه الاسم اللغوي، وإن لم يقرأ، أو يصلي على النبي ﷺ.

انظر: التصریح لابن الجلاب ٢٣١/١، بداية المجتهد لابن رشد ٣٨٧/١، عقد الجواهر التمينة لابن شاس ١٦٤/١.

(١٠) في (م): رضي الله عنه.

(١١) انظر: التنبيه للشيرازي ص ٦٠، حلية العلماء للقفال ٢٧٧/٢، المجموع للنووي ٥١٨/٤.

وبه قال الحنابلة.

انظر: رؤوس المسائل للعكري ٣٣٠/١، المقنع لابن البتّا ٤٤٠/١، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣١٥/١.

(١٢) من (م)، وهو الصواب، وفي الأصل، و (ك): إلا خطبتين.

(١٣) في (م): على رسوله.

(١٤) في (م): وقراءة القرآن.

- دليلنا: [١] ما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ^(١) إِلَى مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ^(٢): (إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ^(٣) الْيَوْمِ الَّذِي تَجَهَّزُ فِيهِ الْيَهُودُ لَسَبِّهَا؛ فَاجْمَعْ مَنْ قَبْلَكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَذَكِّرْهُمْ بِاللَّهِ^(٤))، وَازْدَلَفْ [بِهِ إِلَيْهِ] ^(٥) بَرَكَتَيْنِ ^(٦)، وَلَمْ يَخْصُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى ^(٧) بَعِيْنَهُ.
- [٢] وَخَطَبَ عُمَارُ فَأَوْجَزَ، فَقِيلَ لَهُ: لَوْ تَنَقَّسْتَ، فَقَالَ: (أَمَرْنَا^(٨) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِاِقْتِصَارِ الْخُطْبَةِ، وَإِطَالَةِ الصَّلَاةِ^(٩)).
- [٣] وَرُوِيَ: (أَنَّ عِثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - خَطَبَ فِي أَوَّلِ جُمُعَةٍ وَلِيَ النَّاسَ^(١٠))، فَقَالَ: اللَّهُ، ثُمَّ ارْتَجَّ عَلَيْهِ،/ فَقَالَ: إِنَّكُمْ إِلَى^(١١) إِمَامٍ فَعَالٍ/ أَحْوَجَ مِنْكُمْ إِلَى^(١٢) إِمَامٍ قَوَّالٍ، وَإِنْ أَبَا وَعَمَرَ، كَانَا يَعْذَانِ^(١٣) لِهَذَا الْمَقَامِ مَقَالًا، وَسَتَأْتِيَكُمُ الْخُطْبُ^(١٤) مِنْ بَعْدِ، وَاسْتَغْفِرُ اللَّهُ لِي وَلَكُمْ، وَنَزَلَ فَصَلَّى^(١٥)، وَكَانَ ذَلِكَ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ^(١٦) مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ.
- [٤] وَلِأَنَّهُ أَتَى بِذِكْرِ اللَّهِ عَلَى^(١٧) وَجْهِ الْخُطْبَةِ، فَأَشْبَهَ إِذَا خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ.

(١) فِي (م): أَنَّهُ كَتَبَ.

(٢) مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ: مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرِ الْقُرَشِيِّ، فَتَى مَكَّةَ شَبَابًا وَجَمَالًا، أَسْلَمَ بِمَكَّةَ، فَحَبَسَ وَعَذَّبَ، هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ الْجُمُعَةَ بِالْمَدِينَةِ، أَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ أُسَيْدُ بْنُ حَضِيرٍ، وَسَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، شَهِدَ بَدْرًا، وَاسْتَشْهَدَ بِأَحَدٍ، سَنَةَ (٣هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٣/١١٦، أسد الغابة لابن الأثير ٥/١٧٥، الإصابة لابن حجر ٣/٤٢١.

(٣) فِي (م): إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فِي الْيَوْمِ.

(٤) فِي (م): وَذَكَّرْهُمْ بِاللَّهِ تَعَالَى.

(٥) مِنْ (ك). وَفِي الْأَصْلِ: وَازْدَلَفَ إِلَيْهِمْ، وَهُوَ عَطَأٌ. وَفِي (م): وَازْدَلَفَ إِلَيْهِ.

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ ٣/١٨٨، وَالْخَطَّابِيُّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٢/٢٥، وَذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْفَائِقِ ٢/١١٦، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ (٢/٣٠٩)، وَابْنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٦/٧٠، وَغَيْرُهُمْ.

(٧) فِي (م): وَلَمْ يَخْصُ ذِكْرًا بَعِيْنَهُ.

(٨) فِي (ك): أَمَرَ.

(٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، بِابِ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ، بِرَقْمِ (٤٧/٨٦٩)، ٢/٥٩٤.

(١٠) قَوْلُهُ (النَّاسُ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(١١) فِي (م): فِي إِمَامٍ.

(١٢) قَوْلُهُ (إِلَى): سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(١٣) فِي (ك): يَرْتَادَانِ.

(١٤) فِي (م): وَسَتَأْتِيَكُمُ الْخُطْبَةُ.

(١٥) ذَكَرَهُ الْجَا حِظُّ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ ١/١٨٢، ٣٣٦، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي أَدَبِ الْمَجَالِسَةِ ص ٧١، وَالزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ ١٢٥٧/١، وَالْقَلْقَشَنْدِيُّ فِي مَبْصَحِ الْأَعْيُنِ ١/٤٧٩. قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصَبِ الرَّايَةِ (٢/١٩٧): غَرِيبٌ.

(١٦) فِي (م): رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١٧) فِي (م)، وَ (ك): وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى وَجْهَ الْخُطْبَةِ.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿ فَاسْتَعِزَّ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(١)، وهذا وإن كان مبهماً، وقد^(٢) فسره النبي ﷺ، وبينه، وخطب خطبتين،^(٣) فاقترض ذلك الوجوب.

قيل له: الآية لا تفتقر إلى بيان؛ لأنها مستقلة بنفسها، تُفيد كل ما يُسمى ذكراً لله تعالى^(٤)، فلا يبقى إلا فعله ﷺ، وذلك لا يدل على الوجوب.^(٥)

[٩١/ب(م)]

فإن قيل: روي أن عمر، وعائشة^(٦) قال^(٧): (إنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة)^(٨)، فوجب اعتبار ما يُسمى خطبة، وذلك لا يوجد من^(٩) تسبيحة واحدة.

قيل له: الذكر اليسير يُسمى^(١٠) خطبة^(١١)؛ بدليل ما روي أن رجلاً قال للنبي ﷺ: علمني عملاً يُدخلني الجنة؟ فقال ﷺ: (إنك^(١٢) إن قصرت الخطبة، لقد عرضت^(١٣) المسألة^(١٤))^(١٥).

(١) في (ك): ﴿ فَاسْتَعِزَّ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذُرُوا الْبَيْعَ ﴾.

(٢) سورة الجمعة، الآية رقم (٩).

(٣) في (م): وهذا وإن كان مبهم فقد. وفي (ك): وهذا مبهم.

(٤) سبق من حديث جابر بن سمرة (ص ٧٤٩)، هامش (١٠)، المسألة رقم [٧٢٩/١٤].

(٥) قوله (تعالى): لم ترد في (ك).

(٦) في (م): وذلك لا يدل على الوجوب، ألا ترى أنه كان يزيد على الواجب في الخطبة وغيرها من العبادات على مقدار ما يصح به ذلك الفعل، ولم يوجب ذلك كون الزيادة واجبة.

(٧) في (م): عمر وعائشة رضي الله عنهما.

(٨) في (ك): روي عن عمر رضي الله عنه، وعائشة، أنهما قال.

(٩) أثر عائشة رضي الله عنها، قال عنه الألباني في إرواء الغليل (٧٢/٣): ((لم أقف على إسناده عنها)).

وأثر عمر رضي الله عنه، سبق تخريجه (ص ٧٥١)، هامش (١) المسألة رقم [٧٣٠/١٥].

(١٠) في (ك): ولا يوجد ذلك في.

(١١) قوله (يسمى): ساقطة من (ك).

(١٢) قوله (وذلك لا يوجد من تسبيحة واحدة). قيل له: الذكر اليسير يسمى خطبة: ساقطة من (م).

(١٣) في (ك): فقال النبي عليه السلام إن قصرت.

(١٤) في (م): إنك إن قصرت في الخطبة فقد عرضت في المسألة.

(١٥) أي جئت بالخطبة قصيرة موجزة، وبالمسألة واسعة كثيرة.

انظر: غريب الحديث للخطابي ٧٠٥/١، النهاية لابن الأثير ٢١١/٣، لسان العرب لابن منظور ١٣٧/٩.

(١٦) أخرجه أحمد في المسند ٢٩٩/٤، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٦٩) ص ٣٨، والدارقطني ١٣٥/٢، والبيهقي في

شعب الإيمان ٦٥/٤، وابن حبان في صحيحه، برقم (٣٧٤) ٩٧/٢، والحاكم في المستدرک ٢٣٦/٢، وقال: هذا

حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والطيالسي في مسنده، برقم (٧٣٩) ص ١٠٠، من حديث البراء بن عازب.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٣٨/٤): رواه أحمد، ورجاله ثقات. وصححه الألباني في المشكاة برقم (٣٣٨٤)

٢٧٠/٢، وصحيح الترغيب والترهيب برقم (٩٥١) ٢٣١/١.

[تابع^(١)] [مسألة: حكم القيام في الخطبة]

[تابع^(٢)] [مسألة: الخطبة على غير الطهارة]

قال: وإن خطب قاعداً، أو على غير وضوء، جاز، ويكره^(٣).
وقد بينا ذلك^(٤).^(٥)

[٧٣٢/١٧] [مسألة: شرط الجماعة لصحة الجمعة]

قال: ومن شرائطها الجماعة^(٦).

وذلك: [١] لأن النبي ﷺ كتب إلى مصعب بن عمير: (إذا زالت الشمس من اليوم الذي تزود فيه اليهود لسنيتها فاجمع من قبلك من المسلمين وذكرهم بالله^(٧)، وازدلف بهم إليه بركتين^(٨))^(٩)، فاعتبر الجماعة.

[٢] ولأنها سُميت جُمعة لاجتماع الناس، فكان الاجتماع شرطاً فيها^(١٠).^(١١)

[٧٣٣/١٨] [مسألة: أقل عدد تنعقد به الجمعة]

قال: وأقلهم عند أبي حنيفة، ومحمد^(١٢): ثلاثة، سوى الإمام^(١)، وقال أبو يوسف^(٢):
سوى الإمام^(٣).^(٤)

(١) انظر: المسألة رقم [٧٢٩/١٤]، (ص ٧٤٩).

(٢) انظر: المسألة رقم [٧٣٠/١٥]، (ص ٧٤٩).

(٣) في (م) : ويكره له.

(٤) في (م) ، و (ك) : وقد بيناه.

(٥) انظر: (ص ٧٤٩).

(٦) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٦/١، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، الاختيار للموصلي ٨٣/١.

(٧) في (م) : وذكرهم بأيام الله تعالى.

(٨) في (م) ، و (ك) : ركعتين.

(٩) سبق تخريجه (ص ٧٥٢)، فامش (٤)، المسألة رقم [٧٣١/١٦].

(١٠) قوله (فيها) : ساقطة من (ك) .

(١١) في (م) : وكان الاجتماع شرطها.

(١٢) في (م) : رحمهما الله.

وجه قولهما: أن الاثنين عددٌ لم يتفق على تقدّم^(٥) الإمام عليهما^(٦)؛ فلا ينعقد به الجمعة، كالواحد.

وجه قول أبي يوسف^(٧): أن الاثنين في حكم الثلاثة؛ بدلالة تقدّم الإمام عليهما في غير الجمعة^(٨)، فإذا انعقدت الجمعة بالثلاثة، كذلك^(٩) بالاثنتين.

وقد قال الشافعي^(١٠): لا ينعقد بأقل من الأربعين، سوى الإمام بالصلاة^(١١).^(١٢)

لنا: [١] ما روي: (أن النبي ﷺ كتب^(١٣) إلى مصعب بن عمير إلى المدينة، فصلّى في بيت سعد بن معاذ^(١) الجمعة في اثني^(٢) عشر رجلاً^(٣))، ومثله لا يخفى على رسول الله ﷺ.

(١) اختاره الحنبلي في الوقاية (٨٢/١)، والنسفي في الكثر (ص ١٧)، وصححه ابن قطلوبغا في التصحيح (ص ١٨٤) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٧٧/١، الهداية للمرغيناني ٨٢/١، الاختيار للموصلي ٨٣/١.

(٢) في (م) : أبو يوسف رحمه الله.

(٣) قوله (سوى الإمام) : ساقطة من (ك) .

(٤) اختاره الطحاوي (مختصر الطحاوي ص ٣٥) .

= انظر: الهداية للمرغيناني ٨٢/١، الاختيار للموصلي ٨٣/١، البناية للعيني ٦٤/٣.

وهو القول القديم للشافعي، كما حكاه بعض الشافعية، ورواية للحنبلة.

انظر للشافعية: حلية العلماء للقفال ٢٧٠/٢، البيان للعمري ٥٦١/٢، المجموع للنووي ٥٠٢/٤.

وللحنابلة: المغني لابن قدامة ١٧١/٢، غاية المطلب للجراعي ص ٧٥، الإنصاف للمرداوي ٣٧٨/٢.

(٥) في (م) : على تقدم. وفي (ك) : على ما تقدم.

(٦) في (ك) : عليه.

(٧) في (م) : رحمه الله.

(٨) قوله (في غير الجمعة) : ساقطة من (م)، و (ك) .

(٩) في (م) : فإذا انعقدت الجماعة بالثلاثة، جاز أن تنعقد بالاثنتين.

(١٠) في (م) : رضي الله عنه.

(١١) قوله (بالصلاة) : لم ترد في (م)، و (ك) .

(١٢) سوى الإمام، فيكون زائداً عن الأربعين، هو وجه عند الشافعية حكاه الخرسانيون من أصحاب الشافعي،

وضعه النووي في المجموع (٥٠٣/٤)، وحكاه بعض الشافعية قولاً قديماً عن الشافعي.

والصحيح عند الشافعية، وهو القول الجديد: أن الجمعة تنعقد بأربعين مع الإمام، فيكونون تسعة وثلاثين.

انظر: حلية العلماء للقفال ٢٧٠/٢، البيان للعمري ٥٦١/٢، المجموع للنووي ٥٠٢/٤.

وهو مذهب الحنبلة، وفي رواية: حسين، قال في غاية المطلب (ص ٧٥٦): ((ولا يشترط كون الإمام زائداً على

العدد، على الأصح)) .

انظر: المسائل الفقهية لأبي يعلى ١٨٢/١، رؤوس المسائل للعكري ٣٢٠/١، الإنصاف للمرداوي ٣٧٨/٢.

وقال المالكية: ليس لذلك حد تنعقد به، فيجوز بما دون الأربعين، ولا يجوز بالثلاثة، والأربعة، والمعتبر أن يكونوا

عدداً تنقضى بهم قرية، ويمكنهم الإقامة، ويكون بينهم بيع، وشراء.

انظر: عيون المجالس للبغداد ٤٠٣/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧٠، بداية المجتهد لابن رشد ٣٨٣/١.

(١٣) في (ك) : لما كتب.

[٢] ورَوَى جابر: (أن النبي ﷺ كان يَخْطُبُ في ^(٤) يوم الجمعة، فَقَدِمَت ^(٥) عَيْرٌ، فنفسر الناسُ إليها، حتى بقي مع النبي ﷺ ^(٦) [اثنا عشر] ^(٧) رَجُلًا؛ منهم أبو بكر، وعمر، وصَلَّى بهم ^(٨) .

[٣] ولأن الأربعين عددٌ لا يُعتبر في إقامة صلاة ^(٩) العيد؛ فلا يُعتبر في إقامة صلاة ^(١٠) الجمعة، كالحَمْسِينَ.

فإن قيل: رَوَى عن جابر ^(١١) أنه قال ^(١٢): (مضت السنة أن في كل ثلاثة إمام ^(١٣)، وفي كل أربعين فما فوق ذلك جمعة، وأضحى، وفطر) ^(١٤)، وذلك / أتهم ^(١٥) جماعة، وهذا يُفيد سنة النبي ﷺ، والحكم إذا تعلق بعدد ^(١٦)؛ دَلَّ على أن ما عداه بخلافه.

(١) سعد بن معاذ: سعد بن معاذ الأوسي الأنصاري، أبو عمرو، سيد الأوس، وحامل لوائهم يوم بدر، أسلم على يد مصعب، اهتز عرشه الرحمن لموته، توفي متأثراً بجراحه سنة (٥٥هـ) وله (٣٧) سنة، حزن عليه النبي ﷺ حزنًا شديدًا انظر: الطبقات لابن سعد ٤٢٠/٣، معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٢٤١/٣، أسد الغابة لابن الأثير ٤٦١/٢.

(٢) في (م)، و (ك) : باثني عشر.

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات ١١٨/٣، والبيهقي في الكبرى ١٧٩/٣، وقال: ((وهذا منقطع، وإن صح فإنما أراد = بمعونة الإثني عشر النقباء الذين بعثه رسول الله ﷺ في صحبتهم، أو على أثرهم إلى المدينة؛ ليقرئ المسلمين فيصلي بهم، ثم عدد من صلى بهم من المسلمين مذكور في حديث كعب بن مالك حين أقامها مصعب بإشارة أسعد بن زرارة ونصرته إياه))، قال الحافظ في التلخيص (٥٧/٢): ((وروى الطبراني في الكبير، والأوسط عن أبي مسعود الأنصاري قال: (أول من قدم من المهاجرين المدينة مصعب بن عمير، وهو أول من جمع بها يوم الجمعة، جمعهم قبل أن يقدم رسول الله ﷺ وهم اثنا عشر رجلاً)، وفي إسناده صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف)).

(٤) قوله (في) : لم ترد في (م).

(٥) في (ك) : وقد قدمت.

(٦) قوله (مع النبي ﷺ) : ساقطة من (ك).

(٧) من (م)، وهو الصواب، وفي الأصل، و (ك) : اثني عشر.

(٨) متفق عليه، البخاري في كتاب الجمعة، باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة، فضلاة الإمام ومن بقي جائز، برقم (٩٣٦) ٢٩٦/١، ومسلم في كتاب الجمعة، باب قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَواً انْفُسُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾، برقم (٨٦٣/٣٨) ٥٩٠/٢.

(٩) قوله (إقامة صلاة) : ساقطة من (ك).

(١٠) قوله (صلاة) : لم ترد في (م)، و (ك).

(١١) من (ك)، والمصادر. وفي الأصل، و (م) : جابر بن مصعب، وهو خطأ.

(١٢) في (ك) : روي عن جابر: (مضت السنة ...).

(١٣) في (م) : السنة أن في كل ثلاثة أقام.

(١٤) أخرجه الدارقطني ٣/٢، والبيهقي في الكبرى ١٧٧/٣ وقال: هذا حديث لا يُحتج به. وضعفه النووي في المجموع (٥٠٢/٤)، وقال الألباني في إرواء الغليل (٦٩/٣): ضعيف جداً.

(١٥) في (م) : لأتهم.

قيل له: . قول الصحابي: السنة كذا، لا يدل على سنة النبي ﷺ عندنا؛^(٢) لأهم يقولون ذلك في سنة الأئمة.

. ولأن الخير^(٣) يدل على أن في الأربعين جمعة، ولا ينفي ما سواها^(٤)؛ لأن تعلق^(٥)

الحكم بالعدد لا يدل^(٦) على نفي ما عداه، / وقد علّل أيضاً وقال: (أهم جماعة). [٦٣/ب(س)].

[٧٣٤/١٩] مسألة: الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة

قال: ويجهر الإمام بالقراءة، في ركعتين^(٧).^(٨)

وذلك لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، والمسلمون بعده.

[٧٣٥/٢٠] مسألة: تحديد سور بعينها بالقراءة في صلاة الجمعة

قال: وليس فيها قراءة سورة/ بعينها.^(٩) [٥٨/ب(ك)]

[١] لما روي أن النبي ﷺ قرأ فيها سوراً^(١٠) مختلفة.

[٢] ورؤي أبو هريرة^(١١): (أن النبي ﷺ قرأ فيها سورة الجمعة، وإذا جاءك المنافقون)^(١٢)

(١) في (ك): بقدر.

(٢) هذه مسألة أصولية، وهي قول الصحابي: (من السنة كذا)، ولا خلاف في صحة إطلاق السنة على الطريقة = على ما هو المدلول اللغوي، واختلف في الجرد عن القرائن؟ فالذهب عند الحنفية: أنه تشمل سنة النبي ﷺ وغيره من الصحابة، اختاره فخر الإسلام، والنسفي في المنار (ص ٢٥٤)، ورجحه ابن المصنف في التحرير، وجمع من المتأخرين وذهب آخرون: إلى أنه عند الإطلاق ينصرف إلى سنة النبي ﷺ، وإذا نُكِدَ انصرف إلى غيره، وهو اختيار الاستمدي في بذل النظر (ص ٤٨٠)، وصاحب التلويح.

انظر: بذل النظر للاستمدي (ص ٤٨٠)، زبدة الوصول للكراماسي ١/٥٩٢، فتح الغفار لابن نجيم ص ٢٥٤.

(٣) في (م): في الخير.

(٤) في (ك): ما سوى ذلك.

(٥) في (م)، و (ك): تعليق.

(٦) في (م): يدل.

(٧) في (م)، و (ك): في الركعتين.

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٤، الفقه النافع للسمرقندي ١/٢٧٧، الهداية للمرغيناني ١/٥٤.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٤، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٦٢، الجوهرة النيرة للحدادي ص ١١٥.

(١٠) في (م): بسور.

(١١) في (م): رضي الله عنه.

(١٢) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، برقم (٨٧٧/٦١) ٢/٥٩٧.

[٣] وَرَوَى التَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ^(١): (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى^(٢)﴾^(٣)،)

﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ^(٤)﴾^(٥)﴾^(٦).

[٤] وَلَا تَأْكُلُوا^(٧) لَوْ خَصَّصْنَاهَا بِسُورَةٍ؛ لَا تَعْتَقِدُ وَجُوهَهَا، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

[٧٣٦/٢١] [مسألة: من لا تجب عليهم صلاة الجمعة]

قال: ولا تجب الجمعة على مسافر، ولا امرأة، ولا مريض، ولا عبد^(٨).^(٩)

وذلك لما رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ؛ إِلَّا عَلَى امْرَأَةٍ، أَوْ مُسَافِرٍ، أَوْ صَبِيٍّ، أَوْ عَبْدٍ، أَوْ مَرِيضٍ، فَمَنْ اسْتَغْنَى عَنْهَا بِلَهْوٍ، أَوْ تِجَارَةٍ، اسْتَغْنَى اللَّهُ^(١٠) عَنْهُ، وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ^(١١)).

[٧٣٧/٢٢] [مسألة: إذا حضر الجمعة من لا تجب عليه]

قال: فَإِنْ حَضَرُوا^(١٢) وَصَلُّوا مَعَ النَّاسِ أَجْزَأَهُمْ عَنِ^(١٣) فَرَضِ الْوَقْتِ^(١٤).

(١) التَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: التَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَوَّلُ مَوْلُودٍ لِلْأَنْصَارِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، لَهُ وَأَبُوهُ صَحْبَةٌ، تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ وَلَهُ ثَمَانُ سِنِينَ، شَهِدَ صَفِينَ مَعَ مَعَاوِيَةَ، وَمِمَّا وَلِيَ لَهُ حِمصَ وَهَا قُتِلَ سَنَةَ (٦٥هـ) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٦٥٨/٥، أسد الغابة لابن الأثير ٣١٠/٥، الإصابة لابن حجر ٥٥٩/٣.

(٢) قوله تعالى ﴿الْأَعْلَى﴾: لم ترد في (ك).

(٣) سورة الأعلى، الآية رقم (١).

(٤) في (م): ﴿هَلْ أَتَاكَ...﴾.

(٥) سورة الغاشية، الآية رقم (١).

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، برقم (٨٧٨/٦٢) ٥٩٨/٢.

(٧) في (ك): ولأكلها.

(٨) في (م): ولا تجب الجمعة على عبد، ولا مريض، ولا مسافر، ولا امرأة، ولا على صبي.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٦، الميسوط للسرخسي ٢٢/٢، الهداية للمرغيناني ٨٣/١.

قال ابن المنذر: ((وأجمعوا على أن ليس على الصبي الجمعة، وأجمعوا على أن لا الجمعة على النساء...، وأجمعوا على

أن الجمعة واجبة على الأحرار، البالغين، المقيمين، الذين لا عذر لهم)) الإجماع ص ٨.

(١٠) في (م): استغنى الله تعالى.

(١١) أخرجه الدارقطني في سننه ٣/٢، والبيهقي في الكبرى ٣/١٨٤، وفي شعب الإيمان برقم (٣٠١٣) ١٠٥/٣، وابن

الجوزي في التحقيق ١/٥٠١، ضعفه الحافظ في التلخيص (٦٥/٢)، والألباني في المشكاة برقم (١٣٨٠) ٣٠٩/١.

(١٢) في (م): وإن حضروها.

(١٣) في (ك): من.

(١٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٦، الفقه النافع للسمرقندي ٢٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١.

لأَهم^(١) من أهل الفرض، وإنما رُخص لهم في تركها^(٢) للعذر، فإذا حضروا زال العذر، وصاروا كالمسافر إذا صام.

[٧٣٨/٢٣] مسألة: إمامة من لا تجب عليهم الجمعة لصلاة الجمعة [

قال: ويجوز للعبد، والمريض، والمسافر، أن يؤمَّ^(٣) في الجمعة.^(٤)
وقال زُفر^(٥)(٦): لا بد أن يكون حُرّاً، مقيماً.

وجه قولهم: إن من جاز أن يكون إماماً للرجال في الصلوات^(٧) المفروضات، جاز أن يكون إماماً في الجمعة، كالحُرِّ المقيم.

وجه قول زُفر: إن من لا يوجب^(٨) عليه الجمعة لا يكون إماماً فيها، كالصبي، والمرأة.

وقال^(٩)/ الشافعي^(١٠)(١١): يكونوا^(١٢) أئمة، ولا يُعتدُّ بهم في العدَد الذي تنعقد به الجمعة. [٩٢/ب(ج)]

وهذا غير صحيح؛ [١] لأن من جاز أن يكون إماماً في الجمعة^(١) اعتدُّ به في العدَد، كالحُرِّ المقيم.

(١) في (م)، و (ك): وذلك لأهم.

(٢) في (م): رخص لهم لتركها.

(٣) في (م): أن يؤمّوا.

(٤) انظر: الفقه النافع للسمرقندي ٢٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١، المختار للموصلي ٨٣/١.

وهو قول مالك في رواية أنهب، والصحيح عند الشافعية (وسأني ذكرهم).

انظر: التفریع لابن الجلاب ٢٢٣/١، عیون المجالس للبغدادی ١٤٢١، حاشية الدسوقي ٣٢٨، ٣٧٧/١.

(٥) في (م): رحمه الله.

(٦) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٦١/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١، البناية للعيبي ٧٣/٣.

وهو قول مالك في رواية ابن القاسم، وهو قول الحنابلة.

انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٥٧/١، عیون المجالس للبغدادی ١٤٢١، حاشية الخرشي ٢٤٨/٢.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكبري ٣٢٤/١، الهداية لأبي الخطاب ٥٢/١، الإنصاف للمرداوي ٣٦٩/٢.

(٧) في (ك): للصلوات.

(٨) في (م)، و (ك): من لا تجب عليه.

(٩) في (ك): وقد قال.

(١٠) في (م): رحمه الله.

(١١) انظر: حلية العلماء للقفال ٢٩٦/٢، البيان للعمراني ٥٦٤/٢، المجموع للنووي ٢٥٠/٤.

(١٢) في (م): يجوز أن يكونون.

[٢] ولأن الإمامة يُعتبر فيها من الاحتياط ما لا يُعتبر في الإتمام، وإذا جاز أن يكون إماماً فأولى أن يُعتد^(٢) بآتمامه.

فإن قيل: من لا تجب عليه الجمعة بحال^(٣) لا تنعقد به الجمعة، كالنساء. قيل [له]^(٤): النساء لا تجوز إمامتهن للرجال^(٥) فلم يكمل كهن العدد، والعبد^(٦) بخلافه.

[٧٣٩/٢٤] مسألة: من صلى في منزله ظهراً بلا عذر قبل صلاة الإمام الجمعة [قال: ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة^(٧) قبل صلاة الإمام، ولا عذر له^(٨)، كره له ذلك، وجازت صلاته.]^(٩)

وذلك لأن الله سبحانه وتعالى^(١٠) أوجب عليه الجمعة، وقد أحلّ بها، فكره له ذلك، وإن جازت صلاته؛ لأن فرض الوقت يسقط تارة بالجمعة، وتارة بالظهر^(١١) - على ما نبينه^(١٢) -، وأيهما فعل سقط الخطاب عنه.

[٧٤٠/٢٥] مسألة: من صلى في منزله ظهراً بلا عذر قبل صلاة الإمام الجمعة، ثم أراد أن يحضرها [قال: فإن بدا له أن يحضر الجمعة،^(١٣) فترجعه إليها^(١٤)، بطلت صلاة الظهر عند أبي حنيفة

(١) في (ك): إماماً للجمعة.

(٢) في (م): فالأولى أن يعتبر.

(٣) قوله (بحال): ساقطة من (ك).

(٤) من (م).

(٥) قوله (للرجال): ساقطة من (ك).

(٦) في (م): فالعبد والمسافر.

(٧) في (م): ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله.

(٨) في (م)، و (ك): ولا عذر به.

(٩) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٣٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١، المختار للموصلي ٨٤/١.

(١٠) في (م)، و (ك): وذلك لأن الله تعالى.

(١١) في (م): فرض الوقت يسقط تارة بالظهر، وتارة بالجمعة.

(١٢) انظر (ص ٨٥٢).

(١٣) تحرير محل الخلاف: من خرج يريد الجمعة لا يخلو:

إما أن يدرك الجمعة مع الإمام، فينتقض ظهره عند الثلاثة.

وإما أن لا يدرك الجمعة، فلا يخلو، إما أن يخرج من بيته، والإمام قد فرغ من الجمعة، فلا ينتقض بالإجماع.

أو يخرج من بيته والإمام في الجمعة، وقبل أن يصل إلى الجمعة، فرغ الإمام من الصلاة، وهو محل الخلاف؟

بالسعي،^(٢) وقال أبو يوسف، ومحمد لا تبطل^(٣) حتى يدخل مع الإمام ركعةً تامةً^(٤).^(٥)
وبه قال الشافعي^(٦)^(٧).

وجه قول أبي حنيفة - رحمه الله^(٨) -: أن السعي فرض من فرائض الجمعة المختصة بها؛^(٩) لأن الله أمرنا بالسعي، والفروض المختصة بالجمعة^(١٠) إذا تشاغل بها أبطلت الجمعة، كتحريم الجمعة^(١١).

وجه قولهما: إن السعي سبب من أسبابها، فصار^(١٢) كالطهارة، وستر العورة.

[٧٤١/٢٦] مسألة: صلاة المعذور الظهر في جماعة يوم الجمعة

قال: ويكره أن يُصلي المعذور الظهر في جماعة يوم الجمعة.^(١)

انظر: الهداية للمرغيناني ٨٣/١، الاختيار للموصلي ٨٤/١، المحيط البرهاني ٢٠١/٢،

(١) في (ك): نحوها.

(٢) رجع دليله في الهداية (٨٣/١)، واختاره النسفي في الكنز (ص ١٨)، وابن قطلوبغا في التصحيح (ص ١٨٥).

انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٣٨٠/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١، الاختيار للموصلي ٨٤/١.

(٣) في (م): بطلت صلاته في قول عند أبي حنيفة، وعند محمد وأبي يوسف رحمهما الله لا تبطل صلاته.

(٤) قوله (ركعة تامة): ساقطة من (م)، و (ك).

(٥) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٥٧/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١، المختار للموصلي ٨٤/١.

(٦) في (م): رضي الله عنه.

(٧) وهو قوله القديم، فمن ترك الجمعة بغير عذر وصلى، ثم بدا له أن يحضرها، فإن فاتت الجمعة، أجزأتها صلاته الأولى، ولا تبطل، وإن أدرك الجمعة كانت الجمعة نافلة، وهذا مبني على القول القديم في الفرض الأصلي يوم الجمعة، وأنه الظهر، والجمعة بدل.

والقول الجديد، وهو الأظهر عند الشافعية، أن من ترك الجمعة بغير عذر، وصلى الظهر قبل فوات الجمعة، لم يصح ظهره؛ لأن فرضه الأصلي هو الجمعة على القول الجديد، فإن أدرك الجمعة كانت فرضه، ووقعت الأولى نافلة، وقيل: تبطل، وإن فاتت وجب عليه إعادة الظهر.

انظر: حلية العلماء للقفال ٢٦٧/٢، البيان للعصامي ٥٥٥/٢، روضة الطالبين للنووي ٤٠/٢.

ومثل قوله الجديد قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفرع لابن الجلاب ٢٣٣/١، عيون المجالس للبغداد ٤٠٨/١، حاشية الدسوقي ٣٨٤/١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكبري ٣٢٥/١، المحرر لمجد الدين ١٥٦/١، الإنصاف للمرداوي ٣٧٢/٢.

(٨) قوله (رضي الله عنه): لم ترد في (م)، و (ك).

(٩) في (م)، و (ك): فإذا فعل [في (ك): فعلها] بطل الظهر، كالتحرمة.

(١٠) قوله (لأن الله أمرنا بالسعي، والفروض المختصة بالجمعة): ساقطة من (م).

(١١) من أول قوله (لأن الله أمرنا بالسعي)، إلى قوله (كتحرمة الجمعة): ساقطة من (م)، و (ك).

(١٢) في (ك): إن السعي سبب، أو شرط من شرائطها.

وذلك لأن المسلمين في سائر الأمصار يغلقون/ أبواب المساجد يوم الجمعة في^(٢) وقت [٦٤/أ(س)]
الظهر، ومعلوم أن الأمصار لا تخلو من معذور، فلو جازت الصلاة لفعلوها^(٣).

[٧٤٢/٢٧] مسألة: صلاة أهل السجن الظهر في جماعة يوم الجمعة [

قال^(٤): وكذلك أهل السجن.^(٥)

لأنه لم يُنقل عن أحد من المسلمين فعلها في جماعة، لا في سجن ولا غيره^(٦)؛ فدلّ على^(٧)
كراهية ذلك^(٨).

وقد قال الشافعي^(٩): لا يكره لهم الصلاة.

وهذا لا يصح؛ لما ذكرناه.^(١٠)

فإن قيل: لمّا لم يحب عليهم الجمعة، صاروا كأهل سائر الصلوات.^(١١)

- (١) وهو خاص بالمصر دون القرية، فإنه ليس فيها جمعة.
انظر: الهداية للمرغيناني ٨٣/١، الاختيار للموصلي ٨٤/١، المعتصر الضروري لمحمد سليمان الهندي ص ١٥٩.
(٢) قوله (وذلك لأن المسلمين في سائر الأمصار يغلقون أبواب المساجد يوم الجمعة في) : ساقطة من (م).
(٣) في (م) : لما أغلقوها.
(٤) قوله (قال) : ساقطة من (ك).
(٥) انظر: الفقه النافع للسميرقندي ٢٨١/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٨.
(٦) في (م)، و (ك) : ولا في غيره.
(٧) قوله (على) : ساقطة من (م).
(٨) في (ك) : فدلّ على كراهته.
(٩) قال الشافعي (الأم ٢١٩/١) : « ولا أكره جمعها؛ إلا أن يجمعها استخفافاً بالجمعة، أو رغبة عن الصلاة خلف الأئمة » وقال الأصحاب: هذا إذا كان عذرهم خفياً، فإن كان ظاهراً فلا كراهة، ومنهم من استحب الإخفاء مطلقاً. انظر: مختصر المزني ص ٣٤، البيان للعصامي ٥٥٤/٢، روضة الطالبين للنووي ٤٠/٢.
وبه قال المالكية، والحنابلة.
انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٥٩/١، تهذيب المدونة للراذعي ٣٢٠/١، التلقيم للبغدادي ١٣٣/١.
واللحنابلة: الإفصاح لابن هبيرة ١١٩/١، المقنع لابن قدامة ص ٦٨، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣١١/١.
(١٠) من أنه لم يُنقل عن أحد من المسلمين فعلها في جماعة، لا في سجن ولا غيره، كما أن فعلها في جماعة في المصر فيه صمورة معارضة لإمام الجمعة بإقامة غيرها، ولأنه يقضي إلى تقليل جماعة الجمعة، فرمّا يقتدي بهم غيرهم.
انظر: الهداية للمرغيناني ٨٣/١، الاختيار للموصلي ٨٤/١، المعتصر الضروري لمحمد سليمان الهندي ص ١٥٩.
(١١) في (م) : تكرار قوله: [وهذا لا يصح لما ذكرناه. فإن قيل: لمّا لم يحب عليهم الجمعة، صاروا كأهل سائر الصلوات].

قيل له: تلك الصلوات خوطب^(١) العامة بفعلها في جماعة^(٢)، وهذه خوطب العامة بتركها [٥٩/أ(ك)]
فكان الأقل تابعاً^(٣) / للأكثر. [٩٣/أ(م)]

[٧٤٣/٢٨] مسألة: ما تدرك به الجمعة

قال: ومن أدرك الإمام يوم الجمعة صلى معه ما أدرك^(٤)،
وبنى عليها^(٥) الجمعة،^(٦) فإن أدركه^(٧) في التشهد، أو في سجود السهو، بنى عليها
الجمعة^(٨)،^(٩) وقال محمد^(١٠) (١١): إن أدرك معه^(١٢) أكثر الركعة الثانية بنى عليها الجمعة،
أدرك أقلها بنى عليها الظهر.
وبه قال الشافعي^(١٣).

وجه قولهما: [١] قوله ﷺ: (ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا)^(١)، والذي فاته هو
الجمعة^(٢).

-
- (١) في (م) : خوطبت .
(٢) في (ك) : الجماعة .
(٣) في (م) ، و (ك) : مانعاً .
(٤) في (م) : ما أدركه .
(٥) في (ك) : وبنى عليه .
(٦) تحرير محل الخلاف :
أجمعوا على أن من فاتته الجمعة من المقيمين أن يصلوا أربعاً، وأن من أدرك ركعة من الجمعة بسجودتيها وأضاف
إليها أخرى، صحت له جمعة، واختلفوا فيما إذا أدركه في التشهد ؟
انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٩، الإفصاح لابن هبيرة ١٢٣/١ .
(٧) في (ك) : وإن كان أدرك .
(٨) في (م) : بنى عليها الجمعة أيضاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف .
(٩) اعتمده المحبوي في الوفاية (٨٢/١)، والنسفي في الكنز (ص ١٨)، وصححه ابن قطلوبغا في التصحيح (ص ١٨٥)
انظر: الفقه النافع للسرقي ٢٨١/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١، كنز الدقائق للنسفي ص ١٨ .
(١٠) في (م) : رحمه الله .
(١١) وبه قال زفر . انظر: الأمل لمحمد بن الحسن ٣٦٢/١، التجريد للقنوري ٩٦٨/٢، بداية المبتدي للمرغيناني ٨٣/١ .
(١٢) قوله (معه) : ساقطة من (م) .
(١٣) انظر: الأم للشافعي ٢٣٦/١، المهذب للشيرازي ٣٧٩/١، كنز الراغبين لجلال الدين المحلي ٤٣١/١ .
وبه قال المالكية، والحنابلة .
انظر للمالكية: المدونة لسحنون ١٤٧/١، التفريع لابن الجلاب ٢٣٢/١، التلقيم للبغداد ١٣٢/١ .
وللحنابلة: رؤوس المسائل للعكري ٣٣٨/١، الإفصاح لابن هبيرة ١٢٣/١، الإنصاف للمرداوي ٣٨٠/٢ .

[٢] ولأنه أدرك حكم تحريمه الإمام للجمعة،^(٣) فجاز أن يبني عليها الجمعة،

أصله إذا أدرك ركعة.

وجه قول محمد: ما رُوِيَ عن النبي ﷺ^(٤) أنه قال: (من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام^(٥) فقد أدركها، ومن أدرك ما دونها صلى أربعاً^(٦)).

قيل له: . قد رُوِيَ في بعض الأخبار: (فإن^(٧) فاتته الركعتان^(٨) صلى أربعاً^(٩)).

. وذكر الدارقطني في بعض الأخبار،^(١٠) أن النبي ﷺ قال: (من أدرك الإمام جالساً

قبل أن يُسلم فقد أدرك الصلاة^(١١))، وهذا يعارض ما قالوه.

[٧٤٤/٢٩] مسألة: ترك النافلة بخروج الإمام إلى الجمعة

[٧٤٥/٣٠] مسألة: ترك الكلام بخروج الإمام إلى الجمعة

(١) بهذا اللفظ، أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٣٨، والنسائي في كتاب الإمامة، باب السعي إلى الصلاة، برقم (٨٦١) ١١٤/٢، والبيهقي في الكبرى ٢/٢٩٧، ٣/٩٣، وابن حبان في صحيحه، برقم (٢١٤٥) ٥/٥١٧، وغيرهم. والحديث متفق عليه، بلفظ: (فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا)، البخاري في كتاب الأذان، باب لا يسعي إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، برقم (٦٣٦) ١/٢١٣، وفي كتاب الجمعة، باب المشي إلى الجمعة، برقم (٩٠٨) ١/٢٨٨، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إثبات الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إثباتها سعيًا، برقم (١٥١) ١/٤٢٠، من حديث أبي هريرة.

(٢) في (م): أصله إذا أدرك ركعة من الجمعة.

(٣) قوله (ولأنه أدرك حكم تحريمه الإمام للجمعة) : ساقطة من (م).

(٤) في (م): وجه قول محمد قوله.

(٥) قوله (مع الإمام) : ساقطة من (ك).

(٦) أخرجه الدارقطني برقم (٨) ١١/٢ من طريق ياسين بن معاذ، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (إذا أدرك أحدكم الركعتين من يوم الجمعة فقد أدرك الجمعة، وإذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى، وإن لم يدرك ركعة فليصل أربع ركعات).

وبرقم (٣) ١٠/٢، وبرقم (٦) ١١/٢، بلفظ: (من أدرك من الجمعة ركعة صلى إليها أخرى، فإن أدركهم جلوساً صلى الظهر أربعاً). قال في التعليق المغني (٢) ١٠/١: (ياسين بن معاذ، هو من فقهاء الكوفة، قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وضعفه غير واحد).

(٧) في (م): فإنه. وفي (ك): وإن.

(٨) في (ك): ركعتان.

(٩) أخرجه الدارقطني في سننه برقم (٧) ١١/٢، بلفظ: (من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى، ومن فاتته الركعتان فليصل أربعاً، أو قال: الظهر، أو قال: الأولى).

(١٠) في (م): أنه قال.

(١١) سنن الدارقطني برقم (١١) ١٢/٢، وقال: (لم يروه هكذا غير نوح بن أبي مريم، وهو ضعيف الحديث متروك

قال: وإذا خرج الإمام يوم الجمعة، ترك الناس الصلاة، والكلام؛^(١) حتى يفرغ من خطبته^(٢).^(٣)

وقال أبو يوسف، ومحمد^(٤): لا بأس أن يتكلم ما لم يدخل الإمام في الخطبة. وجه قول أبي حنيفة: [١] ما روي عن علي^(٥)، وابن عباس^(٦): (إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام)^(٧).

[٢] ولأن استماع الخطبة واجب، وكل ما منع من استماع الواجب^(٨) ممنوع^(٩) منه.

وجه قول أبي يوسف، ومحمد: [١] أن الصلاة مُنَع منها لأنها تمتد^(١٠)؛ فلا يقدر على الكلام يقدر على قطعه إذا أخذ الإمام في الخطبة؛ فلا^(١١) يُمنع منه في حال لا يشتغل به عن سماع^(١٢) الخطبة.

(١) في (ك): الكلام والصلاة.

(٢) في (ك): من الخطبة.

(٣) لا خلاف بين الجميع على كراهة الكلام تحريماً، والصلاة - ويشمل السنة وتحية المسجد - وقت الخطبة. واختلفوا في ذلك قبل الخطبة؟ فذهب أبو حنيفة إلى كراهة الكلام لا التسبيح على الأصح، وكراهة الصلاة من حين خروج الإمام من الحجرة إذا كان؛ وإلا فقيامه للصعود حتى يتم خطبته، اعتمده المحبوبي في الوقاية (٨٣/١) والنسفي في الكفر (ص ١٨)، والعمري في تنوير الأبصار (١٥٨/٢).

انظر: التجرید للقندوري ٩٤٢/٢، ٩٤٩، الفقه النافع للسرقي ٢٨٢/١، الهداية للسرغيني ٨٤/١. (٤) ولا بأس أن يتكلم إذا نزل الإمام قبل أن يفتح الصلاة، كل ذلك من باب أنه يباح له ذلك، وإن كان تركه = أولى، وهو المشهور عندهم في استعمال مصطلح: (لا بأس به)، قال في الأصل (٣٥٢/١): ((قلت: فهل تكره ذلك - أي الكلام - قبل أن يخطب، حين يخرج؟ قال: نعم. قلت: أفكره الكلام ما بين نزوله إلى دخوله في الصلاة؟ قال: نعم))، انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٣٥٢/١، الفقه النافع للسرقي ٢٨٢/١، الهداية للسرغيني ٨٤/١.

(٥) في (م): رضي الله عنه

(٦) في (م): رضي الله عنهما، قال.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٥٢٩٧) ٤٥٨/١ عن ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً: (أكرهنا أن يكونوا يكرهان الصلاة، والكلام يوم الجمعة بعد خروج الإمام). قال الحافظ في الدراية (٢١٧/١): ((وروي ابن أبي شيبة من طريق علي، وابن عباس، وابن عمر: (أكرهنا أن يكونوا يكرهون الكلام بعد خروج الإمام)))، وذكره عبد الحق في أحكامه عن علي^{عليه السلام} مرفوعاً: (لا تصلوا والإمام يخطب)، ضعفه الحافظ في الدراية ٢١٧/١، والألباني في الثمر المستطاب للألباني (٦٢٥/١). انظر: نصب الراية للزبيدي ٢٠١/٢.

(٨) في (ك): فكل ما منع استماع الخطبة الواجبة.

(٩) في (م): فالعبد ممنوع منه.

(١٠) في (م): لأنها تمتد.

[٢] وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا قلتَ لصاحبك والإمامُ يخطُب: أنصت؛ فقد لغوت)^(٣)، وهذا يدلُّ على المنع من الكلام حال^(٤) الخطبة، وكذلك كل ما^(٥) يشغله عن استماعها^(٦).

[٧٤٦/٣١] مسألة: الكلام وقت الخطبة لمن كان بعيداً لا يسمعها [

وقد اختلف أصحابنا المتأخرون، فيمن كان بعيداً من الإمام، لا يسمع/ الخطبة، فاختار [٩٣/ب(م)] محمد بن سلمة^(٧) السكوت.^(٨)
واختار نصر بن يحيى^(٩): قراءة القرآن.^(١٠)

[٧٤٧/٣٢] مسألة: وقت النهي عن البيع والشراء يوم الجمعة [

[٧٤٨/٣٣] مسألة: وقت وجوب السعي إلى صلاة الجمعة [

- (١) في (م)، و (ك): فلم يمنع.
(٢) في (م): استماع.
(٣) متفق عليه، البخاري في كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، برقم (٩٣٤) ٢٩٥/١، ومسلم في كتاب الجمعة، باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة، برقم (٨٥١/١١) ٥٨٣/٢.
(٤) في (م): في حال.
(٥) في (م): وكذلك ما يشغله.
(٦) في (م)، و (ك): عن استماعها.
(٧) محمد بن سلمة: هو محمد بن سلمة البلخي، أبو عبد الله الفقيه، ولد سنة (١٩٢هـ)، تفقه على شداد بن حكيم، وأبي سليمان الجوزجاني، تفقه عليه أبو بكر محمد بن أحمد الإسكافي، وأحمد بن أبي عمران، توفي سنة (٢٧٨هـ). انظر: الجواهر المضية للقرشي ١٦٢/٣، الطبقات السنية برقم (٢٠١٤)، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٨.
(٨) قال في البدائع (٢٦٤/١): ((وهكذا روى المعلى عن أبي يوسف، وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري))، صححه في الدر المختار (١٥٩/٢).
انظر: البدائع للكاساني ٢٦٤/١، الاختيار للموصلي ٨٤/١، البناء للعيني ٨٨/٣.
وروجه: أنه في حال قربه من الإمام كان مأموراً بشئيين، الاستماع، والإنصات، وبالبعد إن عجز عن الاستماع، لم يعجز عن الإنصات، فيجب عليه.
(٩) نصر بن يحيى: أبو بكر، نصر بن يحيى، وقيل نصير بن يحيى، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، روى عنه أبو غياث البلخي، توفي سنة (٢٦٨هـ).
انظر: الجواهر المضية للقرشي ٥٤٦/٣، تاج التراجع لابن قطلوبغا ص ٥١، الفوائد البهية للكنوي ص ٢٢١.
(١٠) قراءة القرآن سراً. انظر: البدائع للكاساني ٢٦٤/١، الاختيار للموصلي ٨٤/١، البناء للعيني ٨٨/٣.
وروجه: أن الاستماع والإنصات إنما وجب عند القرب ليشاركوا في ثمرات الخطبة، بالتأمل والتفكير فيها، وهذا لا يتحقق من البعيد عن الإمام، فليحرز لنفسه ثواب قراءة القرآن، ودراسة كتب العلم، ولأن الإنصات لم يكن مقصوداً بل ليتوصل إلى الاستماع، فإذا سقط عنه فرض الاستماع، سقط عنه الإنصات أيضاً.

قال: وإذا أذن المؤذنون^(١) يوم الجمعة الأذان الأول^(٢)،^(٣) ترك الناس البيع، والشراء،^(٤) وتوجهوا إلى الجمعة^(٥).^(٦)

لقوله تعالى: ﴿إِذَا تُؤَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^(٧) ﴿٨﴾

[٧٤٩/٣٤] مسألة: إذا استوى الخطيب على المنبر جلس دون سلام [

[٧٥٠/٣٥] مسألة: وقت النداء الثاني للجمعة [

قال: وإذا صعد الإمام المنبر جلس،^(٩) وأذن المؤذنون^(١٠) بين يدي المنبر، فإذا فرغ من خطبته أقاموا^(١١).^(١٢)

وذلك لأنه فعل النبي ﷺ،^(١٣) والمسلمون/^(١٤) بعده^(١٥). [٦٤/ب(س)]

(١) في (ك): المؤذن.

(٢) في (م): وإذا أذن المؤذنون الأذان الأول يوم الجمعة.

(٣) اختلفوا في المراد بالأذان الأول؟

ف قيل: الأول باعتبار المشروعية، وهو الذي بين يدي المنبر؛ لأنه الذي كان أولاً في زمنه ﷺ، وزمن أبي بكر وعمر. وقيل: الأول باعتبار الوقت، وهو الذي يكون على المنارة بعد الزوال؛ لحصول الإعلام به، صححه المرغيناني في الهداية (٨٤/١)، وابن عابدين في رد المحتار (١٦١/٢).

(٤) المراد ترك كل عمل يشغل عن السعي إلى الجمعة، وعص البيع والشراء إتباعاً للآية، ولا يكره حال السعي إذا لم يشغله. انظر: الجوهرة النيرة للحدادي (ص ١١٩)، حاشية ابن عابدين ١٦١/٢، المعتصر الضروري لمحمد سليمان ص ١٦٢.

(٥) في (م): تكرر لقوله: [يوم الجمعة، ترك الناس البيع والشراء، وتوجهوا إلى الجمعة. لقوله تعالى: ﴿إِذَا تُؤَدَّى لِلصَّلَاةِ﴾].

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٤، الفقه النافع للسمرقندي ٢٨٣/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١.

(٧) في (ك): لقوله تعالى: ﴿إِذَا تُؤَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الآية.

(٨) سورة الجمعة، الآية رقم (٩).

(٩) ظاهر المذهب: إذا صعد الإمام على المنبر جلس ولم يُسَلِّم، وقيل: يسلم عليهم؛ لأنه استدبرهم في صعوده.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٤، التجريد للقدوري ٩٧٥/٢، حاشية ابن عابدين ١٥٠/٢.

(١٠) في (ك): المؤذن.

(١١) في (م): أقاموا الصلاة.

(١٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٤، الفقه النافع للسمرقندي ٢٨٣/١، البناية للعيبي ٩٠/٣.

(١٣) فعن السائب بن يزيد: ((أن الأذان كان أوله حين يجلس الإمام على المنبر يوم الجمعة في عهد النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلما كان خلافة عثمان رضي الله عنه وكثر الناس أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث، فأذن به

على الزوراء، فثبت الأمر على ذلك) أخرجه البخاري (٩١٥/١)، وهذا لفظ أبي داود في (١٠٨٧/١) ٦٥٥/١.

(١٤) في (م): والأئمة من بعده.

(١٥) في (ك): وذلك لأن النبي ﷺ فعل، والمسلمون فعل، والمسلمون بعده.

[٧٥١/٣٦] مسألة: تعدد الجمعة في البلد الواحد [

وقد قال أبو يوسف^(١)^(٢): لا يجوز إقامة الجمعة في أكثر من موضعين إذا كان المصّر عظيمًا، وقال في موضع آخر^(٣): أستحسن ذلك^(٤) إذا كان المصّر له جانبان. وقال محمد^(٥): يجوز في موضعين، وثلاثة.

وقال الشافعي^(٦): لا يجوز إلا في موضع واحد؛ إلا أن يكونا مصرّين فيتّصل العمار حتى يصير^(٧) مصرًّا واحدًا؛ فيجوز إقامتها على ما كانت عليه^(٨).

وجه قول أبي يوسف: أنه لو جاز إقامتها في أكثر من موضع واحد؛ لجاز إقامتها^(٩) في كل^(١٠) مسجد، كالظهر، وأما إذا كان المصّر^(١) له جانبان وبينهما هَرٌّ عظيمٌ مثل بغداد،^(٢) فكل واحدٍ منهما بمنزلة مصرٍ منفرد عن الآخر/.

[٥٩/ب(ك)]

(١) في (٢): رحمه الله

(٢) وهو قول أبي حنيفة، واختاره الطحاوي، فتجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٥، مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٣٣١/١، البدائع للكاساني ٢٦٠/١.

وبه قال الحنابلة في أصح الروايتين، إذا كان البلد كبيرًا، ويشق على الناس الاجتماع في جامع واحد.

انظر: التمام للقاضي أبي الحسين ٢٣٧/١، رؤوس المسائل للعكري ٣٤٠/١، الإنصاف للمرداوي ٤٠٠/٢.

(٣) وهي رواية أصحاب الأماشي عن أبي يوسف، فلا يجوز أن يجمع في مسجدتين في مصر واحد إلا أن يكون بينهما هَرٌّ، فيكون حكمه حكم المصيرين.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٥، البدائع للكاساني ٢٦٠/١، فتاوى قاضي خان ١٧٦/١.

وهو قول بعض الشافعية.

انظر: المهذب للشيرازي ٣٨٥/١، حلية العلماء للقفال ٢٩٧/٢، روضة الطالبين للنووي ٥/٢.

(٤) قوله: ذلك: لم ترد في (٢).

(٥) ظاهر الرواية، والمذهب، والذي عليه الفتوى، جواز الجمعة في مواضع كثيرة مطلقًا؛ دفعًا للخرج.

انظر: الميسوط للسرخسي ١٢٠/٢، الدر المختار للحصكفي ١٤٥/١، حاشية ابن عابدين ١٤٤/٢.

وهي رواية للحنابلة، إذا دعت الحاجة إلى إقامتها في أكثر من موضعين جاز.

انظر: التمام للقاضي أبي الحسين الفراء ٢٣٧/١، رؤوس المسائل للعكري ٣٤٠/١، الإنصاف للمرداوي ٤٠٠/٢.

(٦) انظر: المهذب للشيرازي ٣٨٥/١، حلية العلماء للقفال ٢٩٧/٢، روضة الطالبين للنووي ٥/٢.

وبه قال المالكية، ورواية للحنابلة.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢٣٣/١، عيون المجالس للبغداد ٤١٥/١، الكافي لابن عبد البر ص ٧١.

وللحنابلة: التمام للقاضي أبي الحسين ٢٣٧/١، المحرر في الفقه بمجد الدين ١٤٢/١، الإنصاف للمرداوي ٤٠٠/٢.

(٧) في (٢): تتصل العمارة حتى يصير. وفي (ك): فتتصل العمارة حتى يصير.

(٨) قوله (عليه): ساقطة من (ك).

(٩) في (٢)، و (ك): لجاز فعلها.

(١٠) قوله (كل): ساقطة من (٢).

وقد كان أبو يوسف^(٣) يأمر بقطع الحسر يوم الجمعة حتى تنقطع الوصلة بينهما.^(٤)

وجه الرواية الأخرى: ما رُوي: (أن علياً - عليه السلام - كان يخرج إلى الجبّانة^(٥) في العيد^(٦)، ويستخلف من يُصلي في المِصر بضعة الناس^(٧))^(٨)، وإذا جاز العيد في موضعين، كذلك الجمعة^(٩)؛ لأن كل واحدٍ منهما يختص بالمِصر. وقد رُوي أن أبا حنيفة - عليه السلام -^(١٠) لما أسنَّ كان يُصلي العيد في الجامع.

وجه قول محمد: إن المِصر إذا عظم، وبُعدت أطرافه؛ شقَّ على أهل المِصر الانتقال من طَرَفٍ إلى طَرَفٍ آخر؛ فجَوَّزوا^(١١) الصلاة في ثلاثة^(١٢) مواضع؛ للحاجة، وما زاد على ذلك فلا إليه.

وقد/ قال أبو حنيفة^(١٣): في المَعذور، وغير^(١٤) المَعذور،^(١٥) إذا صَلَّى الظهر في منزله، ثم [٩٤/أ(٢)] توجه إلى الجمعة في حالٍ يُدرِكها، بطلت صلاة الظهر^(١٦)، فإن صَلَّى الجمعة أجزأته، وإن لم

(١) في (م) : وأما المِصر إذا كان.

(٢) وهو نهر دجلة، حيث يشق بغداد شقين، وكانت تسمى نهر السلام.

(٣) في (م) : فقد كان أبو يوسف رحمه الله. وفي (ك) : وكان أبو يوسف.

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٦٠/١.

(٥) الجبّانة: الجبان بالتشديد الصحراء، والمراد المصلي في الصحراء، قال الحموي: ((والأصل في الجبّانة عند أهل

الكوفة اسم للمقبرة، وفي الكوفة عدة مواضع تعرف بالجبّانة)) معجم البلدان ١٠٠/٤.

انظر: النهاية لابن الأثير ٢٣٦/١، مختار الصحاح للرازي ص ٥٣، المصباح المنير للفيومي ص ٥٢.

(٦) في (م) : يوم العيد.

(٧) في (م) : بضعة المسلمين.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٥٨١٤) ٥/٢.

(٩) في (ك) : وإذا جاز في العيد في الموضعين، ففي الجمعة كذلك.

(١٠) قوله (رضي الله عنه) : لم ترد في (ك). وفي (م) : رحمه الله.

(١١) في (م) : فتجوز.

(١٢) في (ك) : في ثلاث مواضع.

(١٣) في (م) : رحمه الله.

(١٤) في (م) : وفي غير.

(١٥) قوله (وغير المَعذور) : ساقطة من (ك).

(١٦) في (ك) : بطلت صلاته للظهر.

يُصَلُّ الجمعة أعاد الظهر، وقال أبو يوسف، ومحمد^(١): لا تبطل حتى يدخل مع الإمام في الصلاة.

والكلام في هذه الجملة يقع في مسائل:

[٧٥٢/٣٧] مسألة: فرض الوقت يوم الجمعة

منها: بيان فرض الوقت، قال أبو حنيفة، وأبو يوسف^(٢) - رضي الله عنهما^(٣) -: فرض الوقت الظهر، وقد أمر بإسقاطه بالجمعة^(٤).
وقال محمد^(٥): فرض الوقت الجمعة، وله^(٦) أن يسقطها^(٧) بالظهر.
وهو أحد قولي الشافعي^(٨).
وعن محمد أنه قال^(٩): لا أعرف فرض الوقت، والفرض ما يستقر^(١٠) فعله.
وقال زفر^(١١): فرض الوقت الجمعة، والظهر بدل عنها.

(١) في (٢): رحمهما الله.

(٢) في (٢): وأبي يوسف.

(٣) قوله (رضي الله عنهما): لم ترد في (ك) - وفي (م): رحمهما الله.

(٤) وهو المذهب.

انظر: التجريد للقندوري ٩٣٣/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٥٩/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١.

وهو القول القديم للشافعي.

انظر: حلية العلماء للقفال ٢٦٧/٢، البيان للعمري ٥٥٥/٢، روضة الطالبين للنووي ٤٠/٢.

(٥) وهو القول الأول عند.

انظر: المبسوط لمحمد بن الحسن ٣٥٥/١، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٥٩/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١.

(٦) في (٢): وليس له أن.

(٧) في (٢)، و (ك) : يسقط.

(٨) وهو القول الجديد له، والأظهر عند الشافعية.

انظر: حلية العلماء للقفال ٢٦٧/٢، البيان للعمري ٥٥٥/٢، روضة الطالبين للنووي ٤٠/٢.

وبد قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ٢٣٣/١، عيون المجالس للبغداد ٤٠٨/١، حاشية الدسوقي ٣٨٤/١.

وللحنابلة: المقنع لابن قدامة ص ٦٨، المحرر لمجد الدين ١٥٦/١، الإنصاف للمرداوي ٣٧٢/٢.

(٩) وهو القول الثاني عنه، وهو أن الفرض أحدهما، إما الظهر وإما الجمعة، ويتعين ذلك بفعله.

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٥٩/١، البدائع للكاساني ٢٥٧/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١.

(١٠) في (٢): ما استقر.

(١١) انظر: المبسوط للسرخسي ٣٢/٢، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١٥٩/١، الهداية للمرغيناني ٨٣/١.

وجه قولهما: [١] قوله ﷺ: (أول وقت الظهر حين تزول ^(١) الشمس) ^(٢)، وهو عام في سائر الأيام.

[٢] ولأن الجمعة إذا فاتت ^(٣) لزمه أن ينوي صلاة الظهر قضاء، فلو لم تكن وجبت في أول الوقت لم ينو ^(٤) قضاء ^(٥)، وليس يمتنع أن يكون الفرض الظهر ^(٦)، ويُؤمر بتقديم غيره عليه، كما يؤمر بتخليص الغريق ^(٧) قبل الصلاة.

وجه قول محمد: أنه مأمورٌ بفعل الجمعة، منهيٌّ عن فعل الظهر؛ فدلّ على أن الفرض هو المأمور به؛ إلا ^(٨) أنه إذا صَلَّى الظهر أسقط الفرض؛ لأنه يسقط الفرضُ بها بعد الوقت، كذلك في الوقت.

وجه الرواية الأخرى عنه: أن كل واحدٍ من الفرضين ^(٩) إذا فعله أسقط الخطاب عن نفسه؛ فدلّ على أن الفرض أحدهما بغير عينه ^(١٠)، وإنما يتعين بفعله.

وجه قول زُفر: إنه مأمورٌ بفعل الجمعة، منهيٌّ عن فعل الظهر، فإذا فاتت ^(١١) الجمعة أُمرَ بفعل الظهر، وما نُهيَ عنه مع القدرة على غيره وأمرَ به عند العجز عنه فهو بدلٌ.

[٧٥٣/٣٨] [مسألة: من صَلَّى في منزله ظهراً بعذر قبل صلاة الإمام الجمعة، ثم حضرها]

ومنها: أن المعذور إذا صَلَّى الظهر، ثم حضر الجمعة، كانت فرضه. ^(١٢)

[٩٤/ب(٢)]

(١) في (ك): وأول وقت الظهر نزول الشمس.

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٩٠)، هامش (١٢)، المسألة رقم [٢٩٠/٥].

(٣) في (م): إذا فاتته وخرج وقتها.

(٤) في (ك): في أول وقت لم يبق.

(٥) في (م)، و (ك): القضاء.

(٦) في (ك): للظهر.

(٧) في (م): الغريق والحريق.

(٨) في (م): قدل أنه.

(٩) في (م): أن لكل واحد من الفريقين.

(١٠) في (م): قدل أن الفرض أحدهما بغير تعيينه.

(١١) في (ك): فإذا قامت.

(١٢) المعذور إذا صَلَّى الظهر في بيته، فإنه يقع عن الفرض عند الجميع، على اختلاف بينهم في التعليل، فعندهما: فرض

وقال زُفر^(١): فرضه الظهر، وبه قال الشافعي^(٢).

وجه قولهم: / أنه لو فعلها ابتداءً كانت فرضه،^(٣) فإذا فعلها بعد^(٤) فعل الظهر كانت [٦٥/أ(س)] فرضه، أصله الصحيح.

وجه قول زُفر: إن فرضه الظهر؛ لأن الجمعة غير واجبة عليه، فوُقت الظهر موقع الفرض من غير مُراعاة، فإذا فعلت الجمعة بعدها لم تنسخ، كمن صلى الظهر في جماعة بعدما صلاها وحده.

[تابع^(٥)] [مسألة: من صلى في منزله ظهراً بلا عذر قبل صلاة الإمام الجمعة، ثم أراد أن يحضرها] ومنها: أن من صلى الظهر في منزله؛ ثم توجه إلى الجمعة: بطل ظُهره^(٦) بالسعي عند أبي حنيفة^(٧) - رحمه الله^(٨) -، وقال أبو يوسف، ومحمد^(٩): لا تبطل حتى يدخل / مع الإمام في [٦٠/أ(ك)] الجمعة^(١٠).

الوقت هو الظهر في حق الكل، والمعدور أمر بإسقاطه بالجمعة بطريق الرخصة فلا يأثم بترك الجمعة، فإذا حضر الجمعة، انتقض ظُهره وكان تطوعاً، وفرضه الجمعة؛ لأنه أمر بإسقاط الظهر بالجمعة إذا كان قادراً وقد قدر. أما عند زُفر؛ فلأن الواجب عليه الظهر بدلاً عن الجمعة؛ لأنه معدور، فإذا حضر الجمعة لا يبطل ظُهره؛ لأنه قدر على الأصل وهو الجمعة بعد حصول المقصود بالبدل، فلا يبطل البدل وكانت الجمعة له نافلاً.

انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٣٥٢، التجريد للقندوري ٢/٩٣٣، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٦٠.

(١) فالأولى فرضه وهي الظهر التي صلاها، والجمعة التي حضرها نافلة.

انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٦٠، البدائع للكاساني ١/١٦٠، الهداية للمرغيناني ١/٨٣.

(٢) وهو قوله الجديد، والصحيح عند الشافعية، وقال في القديم: يحسب الله له بأيهما شاء.

انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٦٧، البيان للعمري ٢/٥٥٣، المجموع للنووي ٤/٤٩٥.

وبه قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٣٣، عيون المجالس للبغدادي ١/٤٠٨، حاشية الدسوقي ١/٣٨٤.

وللحنابلة: المقنع لابن قدامة ص ٦٨، المحرر لمجد الدين ١/١٥٦، الإنصاف للسرداوي ٢/٣٧٢.

(٣) قوله (الظهر، وبه قال الشافعي. وجه قولهم: أنه لو فعلها ابتداءً كانت فرضه): ساقطة من (م).

(٤) في (م): بعذر.

(٥) انظر: المسألة رقم [٧٤٠/٢٥] (ص ٧٦٠).

(٦) في (م): بطل الظهر. وفي (ك): بطلت ظُهره.

(٧) انظر: الهداية للمرغيناني ١/٨٣، الاختيار للموصلي ١/٨٤، كنز الدقائق للنسفي ص ١٨.

(٨) في (م): رحمه الله.

(٩) انظر: المبسوط لمحمد بن الحسن ١/٣٥٧، الهداية للمرغيناني ١/٨٣، المختار للموصلي ١/٨٤.

(١٠) في (م) و (ك): حتى يدخل في الجمعة مع الإمام.

وبه قال الشافعي^(١).

وقد بيناه فيما تقدم^(٢).

[٧٥٤/٣٩] مسألة: ما ينبغي مراعاته لمن أراد أن يحضر صلاة الجمعة [

وقد قالوا: ينبغي لمن حضر^(٣) الجمعة،^(٤) أن يدهن، ويمسّ طيباً إن كان له، ويلبس من أحسن ثيابه، فإن اغتسل فحسّن، وإن ترك فلا بأس به، والغسل أفضل^(٥).
وذلك لما^(٦) روي عن ابن عباس^(٧) أنه قال: (أنا أخبركم بأصل ذلك، كان الناس عمال أنفسهم، وكانوا يلبسون الصوف، وكان مسجدهم صغيراً^(٨) السقف؛ إنما هو من [الجريد]^(٩) فخرج رسول الله ﷺ يوماً^(١٠) وقد عرقوا في الصفوف؛ فبدت روائحهم^(١١)، فقال ﷺ: (من حضر في هذا اليوم فليغتسل، وليمسّ طيباً^(١٢) إن كان له)، فلما كان بعد ذلك؛ اتسع المسجد، واتسع الأمر، فلبسوا غير الصوف، واستغنوا عن العمل)^(١٣).

(١) وهو القول القديم له، ولا خلاف عند الشافعية أن من تجب عليه الجمعة، لا يجوز أن يصلي الظهر في بيته قبل فوات الجمعة؛ لأنه مخاطب بالجمعة.

فإن صلى الظهر في بيته بلا عذر وهو ممن تجب عليه الجمعة، فقولان، الجديد: بطلانها، والقديم: صحتها. انظر: حلية العلماء للقفال ٢/٢٦٧، البيان للعمري ٢/٥٥٥، المجموع للنووي ٤/٤٩٦.

ومثل قوله الجديد قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفريع لابن الجلاب ١/٢٣٣، عيون المجالس للبغداد ١/٤٠٨، حاشية الدسوقي ١/٣٨٤. وللحنابلة: المقنع لابن قدامة ص ٦٨، المحرر لمجد الدين ١/١٥٦، الإنصاف للسر داوي ٢/٣٧٢.

(٢) انظر: (ص ٧٦٠) وما بعده.

(٣) في (م) : ينبغي عند حضوره الجمعة.

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٦، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٦٣، بدائع الصنائع للكاظمي ١/٢٦٩.

(٥) قال في التحفة (١/١٦٣): ((وغسل الجمعة عند عامة العلماء سنة)).

= انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٦، تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٦٣، بدائع الصنائع للكاظمي ١/٢٦٩.

(٦) في (م)، و (ك) : والأصل في ذلك ما روي.

(٧) في (م) : رضي الله عنه.

(٨) في (م)، و (ك) : وكان مسجدهم صغيراً قريب السقف.

(٩) من (م)، و (ك) . وفي الأصل: الجريد، وهو خطأ.

(١٠) قوله (يوماً) : ساقطة من (م) .

(١١) في (م) : عرقوا في الصفوف، فبدت روائحهم.

(١٢) في (ك) : من طيب.

(١٣) أخرجه أحمد في المسند ١/٢٦٨، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب في الغسل يوم الجمعة، برقم (٣٥٣) ١/٢٥٠،

وابن خزيمة في صحيحه، برقم (١٧٥٥) ٣/١٢٧، والحاكم في المستدرک ١/٤١٦، ٤/٢٠٩، والبيهقي في الكبرى

١/٢٩٥، ٣/١٨٩، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (١١٥٤٨) ١١/٢١٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١١٦

[٧٥٥/٤٠] مسألة: السفر يوم الجمعة

وقد قال أصحابنا: لا يُكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال، وبعده.^(١)
وقال محمد في (السَّير الكبير): إلا أن [لا يفارق]^(٢) البلد حتى يخرج وقت الجمعة؛
فُيكره له ذلك، ولا يجوز تركها.
وقال الشافعي: لا يجوز السَّفر بعد الزوال،^(٣) وبعد طلوع الفجر، وقبل الزوال على
قولين^(٤).

دليلنا: [١] ما رُوِيَ^(٥): (أن النبي ﷺ لما جَهَّز جيش رُومة^(٦) أمرهم بالخروج يوم الجمعة،
فلَمَّا صَلَّى جاء عبد الله بن رواحة^(٧)، فقال له: ما أحرَّكَ؟ قال: أشهد^(٨) الجمعة ثم أخرج،
فقال^(٩) ﷺ: لَعْدُوَّة^(١٠)، أو رَوْحَة^(١١) في سبيل الله، خيرٌ من الدنيا وما فيها^(١٢)).

وعبد بن حميد في مسنده برقم (٥٩٠) ص ٢٠٣، حسنة الألباني في صحيح سنن أبي داود، برقم (٣٤٠) ٧٢/١،
والمشكاة برقم (٥٤٤) ١١٩/١.

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ٣٤٩/١، التجريد للقندوري ٩٤٠/٢، غرر الأحكام لملا حسرو ص ١٤١.

السفر يوم الجمعة قبل الزوال: قال بجوازها المالكية، والقول القديم للشافعي.
انظر للمالكية: التفریع لابن الجلاب ٢٣٣/١، عیون المجالس للبغدادی ٤١٧/١، حاشية الدسوقي ٣٨٧/١.

وللشافعية: حلیة العلماء للقفال ٢٦٨/٢، البیان للعمري ٥٥٦/٢، روضة الطالبین للنووي ٣٨/٢.

(٢) من (م)، وفي الأصل، و (ك): يفارق، وهو خطأ.

(٣) انظر: الأم للشافعي ٢١٨/١، الأوسط لابن المنذر ٢٢/٤، روضة الطالبین للنووي ٣٨/٢.

وبعد جواز السفر يوم الجمعة بعد الزوال: قال المالكية، والحنابلة.

انظر للمالكية: التفریع لابن الجلاب ٢٣٣/١، عیون المجالس للبغدادی ٤١٧/١، حاشية الدسوقي ٣٨٧/١.

وللحنابلة: رؤوس المسائل للعکري ٣٢٥/١، المحرر لمجد الدين ١٤٢/١، الإنصاف للمرداوي ٣٧٤/٢.

(٤) السفر يوم الجمعة بعد طلوع الفجر، وقبل الزوال، قولان للشافعي، القديم: يجوز، والجديد: لا يجوز.

انظر: الأم للشافعي ٢١٨/١، الأوسط لابن المنذر ٢٢/٤، روضة الطالبین للنووي ٣٨/٢.

وهما روايتان عند الحنابلة، أصحهما والمذهب جواز السفر يوم الجمعة بعد طلوع الفجر وقبل الزوال.

وفي رواية عندهم: يجوز قبل الزوال للجهد خاصة.

انظر: الروایتين والوجهين لأبي يعلى ١٨٧/١، رؤوس المسائل للعکري ٣٢٥/١، الإنصاف للمرداوي ٣٧٤/٢.

(٥) قوله (ما روي): لم ترد في (ك).

(٦) جيش رومه: وهو جيش مؤتة، وكان عدد المسلمين فيه ثلاثة آلاف، وعدد الروم مائة ألف من الروم، ومائة ألف

من المستعربة، ومؤتة: قرية من أرض البلقاء بطرف الشام، وتقع الآن في الأردن.

انظر: الرحيق المختوم للمباركفوري ص ٤٥٩، الفتوح الإسلامية للعسري ص ٦٦، موجز التاريخ للعسيري ص ٨٥.

(٧) عبد الله بن رواحة: هو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، أبو محمد، شهد العقبة، أحد النقاء، كان

حارس النبي ﷺ، أحد قواد غزوة مؤتة، شهد بدرًا وما بعدها إلا الفتح وما بعده فإنه قتل في مؤتة عام (٨هـ).

[٢] ولأن أكثر ما فيه أنه يُسْقِطُ الوجوب بسفره؛ وذلك لا يُكره، كالسفر في رمضان^(٦).

فإن قيل: الجمعة تجب بالزوال؛ فلا يجوز التشاغل بما يُسْقِطُها، كما لو تركها حتى تفوت. قيل له: . إن الوجوب عندنا يكون بآخر الوقت؛ فلا تُسَلِّم ما قاله. . ولأنه إذا تشاغل عن فعلها من غير سفر، فلم يوجد معنى يؤثر في إسقاطها، وإذا سافر فالسفر يؤثر في إسقاطها، وفرق بين الأمرين، كمن سافر في رمضان^(٧)، جاز له ترك الصوم، ولو أراد تركه من غير سفر لم يجز^(٨).

والله أعلم^(٩)

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٦٣٨/٣، الاستيعاب لابن عبد البر ٣٣/٣، أسد الغاية لابن الأثير ٢٣٥/٣.

(١) في (ك): ألا أشهد.

(٢) في (م): فقال له النبي.

(٣) الغدوة: بالفتح المرة من الغدو، ضد الرواح، وهو السير أول النهار إلى الزوال، والغدوة بالضم، ما بين صلاة الغداة وهي صلاة الصبح وطلوع الشمس.

انظر: النهاية لابن الأثير ٣٤٦/٣، مختار الصحاح للرازي ص ٢٢٥، المصباح المنير للفيومي ص ٢٢٩.

(٤) الروحة: الرواح اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل، والمراد السير من الزوال إلى آخر النهار.

انظر: النهاية لابن الأثير ٢٧٣/٢، مختار الصحاح للرازي ص ١٣١، المصباح المنير للفيومي ص ١٢٧.

(٥) أخرجه بذكر القصة ابن المنذر في الأوسط ٢٣/٤.

وأصله متفق عليه مختصراً دون ذكر القصة، البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الغدوة والروحة في سبيل الله

وقاب قوس أحدكم في الجنة، برقم (٢٧٩٢) ٣٠٤/٢، ومسلم في كتاب الإمارة، باب فضل الغدوة والروحة في

سبيل الله، برقم (١١٢/١٨٨٠) ١٤٩٩/٣، بلفظ: (لغدوة في سبيل الله، أو روحة خير من الدنيا وما فيها).

(٦) في (م): في شهر رمضان.

(٧) في (م): في شهر رمضان.

(٨) في (م): لم يجز له ذلك.

(٩) قوله (والله أعلم): لم ترد في (م).

الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس الأعلام.
- ٥- فهرس الألفاظ، والكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية.
مع تمييز ما جاء من قول المؤلف بوضع حرف (خ) بجانبه.
- ٦- فهرس الأماكن، والقبائل.
- ٧- فهرس الأشعار.
- ٨- فهرس الفرق، والمذاهب.
- ٩- فهرس اللطائف، والفوائد العلمية.
مع تمييز ما جاء من قول المؤلف بوضع حرف (خ) بجانبه.
- ١٠- فهرس القواعد، والضوابط الفقهية، والمسائل الأصولية.
- ١١- فهرس المصادر التي نقل عنها المؤلف ونصّ على ذكرها.
- ١٢- فهرس المصادر، والمراجع: أولاً: المصادر، والمراجع المطبوعة.
ثانياً: المصادر، والمراجع المخطوطة.
ثالثاً: الرسائل العلمية.
- ١٣- فهرس الموضوعات الإجمالي.
- ١٤- فهرس الموضوعات التفصيلي.

فهرس الآيات القرآنية

حسب ترتيب السور والآيات

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾	الفاتحة	٧	٤٨٤
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	البقرة	٤٣	٣٨٦
﴿فَأَيُّمَا ثُلُوتًا قَسَمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾	=	١١٥	٤٦٠، ٤٥٩
﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	=	١٤٤	٤٥٩، ٣١٦
﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	=	١٥٦	٧١٧
﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	=	١٨٤	٦٣٩
﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾	=	٢٢٢	٣٢٦
﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾	=	٢٢٢	٣٢٥، ٣٢٠، ١٧٤
﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾	آل عمران	٤٣	٦٩٧
﴿يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا﴾	=	١٩١	٤٦٥
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾	النساء	٢٩	٢٤٤
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾	=	٤٣	٢٤٢، ٢٤١
﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾	=	٤٣	١٣١
﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾	=	٤٣	١٧٩، ١٨٢، ٢٤١
	=		٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩
	=		٢٦٧، ٢٧٦
﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	=	٥٩	٣٦٦
﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾	=	٦٥	٢٧٦
﴿وَإِذَا ضَرَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾	=	١٠١	٧٢٥، ٧١٨
﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾	=	١٠٣	٣٨٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ...﴾	المائدة	٦	٨٦، ٩٤، ٩٦، ١٠٧
			٣٠٧
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ حُبًّا فَاطْهَرُوا﴾	=	٦	١٦٠، ١٦٩
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾	=	٦	٢٤٢، ٢٤١

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ ﴾	=	٦	١٣١
﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾	=	٦	١٧٩، ١٨٢، ٢٤١، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩
			٢٦٧، ٢٧٦
﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ ﴾	=	٦	٢٥٧
﴿ وَجْهَتْ وَجْهِي ﴾	الأنعام	٧٩	٤٧٦، ٤٧٧
﴿ أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾	=	١٤٥	٢٢٣
﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾	=	١٦٢	٤٧٧
﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾	=	١٦٤	٥٥٦
﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾	الأعراف	١١	١٢٥
﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾	=	٣١	٤٤٧
﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾	=	٢٠٤	٥٤٩
﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾	التوبة	١٠٨	٣٧٨
﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾	=	١١٤	٦٢٢
﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ ﴾	هود	١١٤	٣٨٧
﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾	الإسراء	٢٣	٥٩٩
﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾	=	٧٨	٣٨٨، ٣٩٠
﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾	مريم	١٢	٦٢٠
﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾	الحج	٧٨	٢٤٥
﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ... ﴾	=	٧٧	٤٦٦
﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾	النور	٣١	٤٤٩
﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾	الفرقان	٤٨	١٧٨
﴿ الْم، تَنْزِيلُ ﴾	السجدة	٢-١	٥٢٣
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾	الأحزاب	٥٦	٥١٧
﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾	الواقعة	٧٩	٣٢٢
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بُدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾	الجمعة	٩	٧٣٩، ٧٤٨، ٧٥٢
			٧٦٧

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَاقْرَءُوا مَا نَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾	المزمل	٢٠	٥٤٤ ، ٤٨٣ ، ٤٦٦
﴿ وَيَنَابِكَ فَطَهَّرَ ﴾	المدثر	٤	٣٤٩
﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾	الإنسان	١	٥٢٣
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾	الانشقاق	١	٦٩٦ ، ٦٩٥
﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	=	٢٠	٧٠٠
﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾	=	٢١	٧٠٢ ، ٧٠٠
﴿ سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾	الأعلى	١	٧٥٧ ، ٥٣٥
﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾	=	١٥	٤٧٣ ، ٤٧١
﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ﴾	الغاشية	١	٧٥٨
﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾	العلق	١	٦٩٦ ، ٦٩٥
﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾	الكافرون	١	٥٣٥
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	الإخلاص	١	٥٣٥

فهرس الأحاديث النبوية

مرتبة حسب حروف المعجم

الصفحة	الحديث	التسلسل
٤٠٤	أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم	١ -
٣٩٢	أتاني جبريل عليه السلام عند البيت يومين	٢ -
٥٦١	الاثنان فما فوقهما جماعة	٣ -
٣٩١	اجعل صلاتك معنا في هذين اليومين	٤ -
٥٣٣	اجعل هذا في وترك	٥ -
٤٤١	اجعلوا مؤذنيكم أفضلكم في أنفسكم	٦ -
٣٠٨	اجعلوه في يساره؛ فإنه صاحب لوائي في الدنيا والآخرة	٧ -
١٤٨	أخبرني جبريل أن الله تعالى يقول: من صلى عليك مرة	٨ -
٤٠٣	آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ ورأسه في حجرني	٩ -
٥٦٢	أخروهن من حيث أخروهن الله	١٠ -
٥٩٥	إذا أتيت الصلاة، فلا تأتوها وانتم تسعون	١١ -
٣٨٤	إذا أتيت الغائط فعظموا قبلة الله تعالى	١٢ -
٤١٩	إذا أذنت الصبح فقل: الصلاة خير من النوم	١٣ -
١١٢	إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء	١٤ -
٣٩٨	إذا اسود الأفقان	١٥ -
٣٥٤	إذا أصاب خف أحدكم، أو نعله أذى	١٦ -
٦٥٤	إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة	١٧ -
١٧١	إذا التقى الخنثان وتوارت الحشفة وجب الغسل	١٨ -
٤٨٥	إذا أمّن الإمام فأمنوا	١٩ -
١٨٤	إذا بلغ الماء قلتين لم يعمل الخبث	٢٠ -
٥٩٠	إذا ثاءب أحدكم في الصلاة فليضع يده على فيه	٢١ -
٥١٨	إذا تشهد أحدكم فليقل: اللهم إني أسألك من الخير كله	٢٢ -

- ٢٣- إذا جلست وكنت في آخر الصلاة ٥١٢
- ٢٤- إذا رأيت المني رطباً فاغسله، وإن كان يابساً فافركه ٣٥٨
- ٢٥- إذا رفعت رأسك من آخر سجدة وقعدت، فقد تمت صلاتك ٤٦٦
- ٢٦- إذا ركع أحدكم فلا يذبح كتذبيح الحمار ٤٨٩
- ٢٧- إذا ركع أحدكم وقال: سبحان ربي العظيم ثلاثاً ٤٩٠
- ٢٨- إذا ركع أمكن كفيه من ركبتيه، وفرّج بين أصابعه ٤٨٨
- ٢٩- إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك، وفرّق بين أصابعك ٤٨٨
- ٣٠- إذا زالت الشمس من اليوم الذي تنزود فيه اليهود ٧٥٤
- ٣١- إذا سافرتما فأذنا، وأقيما ٤١٤
- ٣٢- إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب ٤٩٩
- ٣٣- إذا سجدت فمكّن كفيك على الأرض ٤٩٣
- ٣٤- إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً ٦٦٣
- ٣٥- إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله، والثناء عليه ٥١٦
- ٣٦- إذا صليت الفجر فاجتنب الصلاة حتى ترتفع الشمس ٦٣٨
- ٣٧- إذا طهرت فاغسله، ثم صلى فيه ٣٧٠
- ٣٨- إذا فسا أحدكم وهو في الصلاة فليصرف ٦٠٨
- ٣٩- إذا فعلت هذا، أو قلت هذا فقد قضيت صلاتك ٥٠٨
- ٤٠- إذا قال الإمام ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا آمين ٤٨٤
- ٤١- إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه ٥٨٣
- ٤٢- إذا قضى الإمام صلاته ثم أحدث قبل أن يُسَلِّم ٥٢١
- ٤٣- إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب أنصت ٧٦٥
- ٤٤- إذا كان ثوبك واسعاً فاتشح به، وإن كان ضيقاً فاتزر به ٦٠٤
- ٤٥- إذا كان ذلك فانضح فرجك بالماء، وتوضأ ١٣٢
- ٤٦- إذا كان ذلك منك فانضح فرجك بالماء، وتوضأ ١٧٧
- ٤٧- إذا مالت الشمس من اليوم الذي تتجهز فيه اليهود ٧٥٢
- ٤٨- إذا مرّ بين يدي المصلي إنسان فليدراه ٥٩١
- ٤٩- إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ١٥٢
- ٥٠- إذا نابكم أمر في صلاتكم فليستبح الرجال ٦٢٠

- ٥١- إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغسلوه سبعاً ٣٥٢
- ٥٢- أربع من الجفاء، أن ينفخ في الصلاة ٥٩٨
- ٥٣- ارجع ومدّ بها صوتك ٤١٨
- ٥٤- أرفضي عنك العمرة، وافعلي ما يفعلها الحاج ٣٢٠
- ٥٥- استنزهاوا من الأبوال ٣٦٧
- ٥٦- اغسلي عنك الدم وصلّي ٣٥٠
- ٥٧- أفتان أنت يا معاذ ؟ صلّ بهم صلاة أضعفهم ٥٥٨
- ٥٨- أفضل الأعمال الصلاة لأول وقتها ٤٠٣
- ٥٩- أفيكم أيّ ؟ قيل: نعم، قال: ما منعك أن تردّ عليّ ؟ ٦٢١
- ٦٠- أقام بنبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة ٧٢٤
- ٦١- أقام بمكة عام الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي ركعتين ٧١٦
- ٦٢- الإقامة مثنى، مثنى ٤٢٧
- ٦٣- أقامني رسول الله ﷺ واليتيم وراءه ٥٦١
- ٦٤- أقعدني الأيام التي كنت تقعدني من قبل ٣٣٢
- ٦٥- أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام ٣١٣
- ٦٦- أقل ما يكون الحيض للجارية البكر، واليب ثلاثة أيام ٣١٣
- ٦٧- ألا أخرجكم بصلاة المنافقين ٤٠٧
- ٦٨- ألا إن العبد قد نام ٤٣٨
- ٦٩- ألا لا تُوطأ الجبال حتى يضعن حملهن ٣٤٤
- ٧٠- ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء، والصلاة معاً ١٤٧
- ٧١- ألصقوا الكعب بالكعب في الصلاة ١٠٩
- ٧٢- ألقوها وما حولها، وكلوا الباقي ٢١٢
- ٧٣- ألقى عليّ رسول الله ﷺ الأذان حرفاً، حرفاً ٤١٦
- ٧٤- أما الركوع فعظموا فيه الرب ٥٩٧
- ٧٥- أما أنا فأحشي على رأسي، وسائر جسدي ١٦٥
- ٧٦- أمر بلالاً فأذن، فصلينا ركعتين، ثم أقام فصلينا الغداة ٤٣١
- ٧٧- أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ٤٩٣
- ٧٨- أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا سفراً، أن لا نزع خفافنا ٢٨٧

- ٧٩- أمرنا رسول الله ﷺ باقتصار الخطبة وإطالة الصلاة ٧٥٢
- ٨٠- امسح عليها ٢٠٨
- ٨١- أمطه عنك ولو بإذخرة ٣٥٧
- ٨٢- إن أحبا الصداي أذن، ومن أذن فهو يقيم ٤٤٤
- ٨٣- أن أصحاب رسول الله ﷺ قرؤوا خلفه، فخلطوا عليه ٥٤٩
- ٨٤- إن الذباغ يُجلد الجلد كما يُجلد الخُلّ الحَمَر ٢٠١
- ٨٥- إن الشيطان يأتي أحدكم فينفخ بين ألتيه ١٣٤
- ٨٦- إن الله تعالى زادكم صلاة إلى صلاتكم ٤٠٠
- ٨٧- إن الله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ٤٥٦
- ٨٨- إن الله تعالى يحدث من أمره ما يشاء ٥٨٩
- ٨٩- إن المسجد لينزوي من النخامة ٥٩٢
- ٩٠- أن النبي ﷺ هُي عن الاستنجاء باليمين ٣٨١
- ٩١- أن النبي ﷺ صلى بالناس وهو جنب، فأعاد، وأعادوا ٥٧٨
- ٩٢- أن النبي ﷺ اغتسل للإحرام حين أحرم ١٧٧
- ٩٣- أن النبي ﷺ أتى بثلاثي مد فتوضأ به ١٦٧
- ٩٤- أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً ١٠٠
- ٩٥- أن النبي ﷺ إحتجم ولم يتوضأ، وصلى، ولم يزد على غسل محاجمه ١٣٦
- ٩٦- أن النبي ﷺ أخذ بيده وقال له: قل التحيات لله ٥٠٨
- ٩٧- أن النبي ﷺ أذن لهذه الصلوات ٤١٦
- ٩٨- أن النبي ﷺ أقام بمكة عام الفتح سبعة عشر يوماً وليلة ٧٢٤
- ٩٩- أن النبي ﷺ أقبل من بعض التواحي بالمدينة ٤٤٤
- ١٠٠- أن النبي ﷺ أمر أبا بكر في مرضه أن يصلي بالناس ٥٧١
- ١٠١- أن النبي ﷺ أمر العرنيين أن يشربوا من ألبان الإبل ٣٦٧
- ١٠٢- أن النبي ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة ٤٢٧
- ١٠٣- أن النبي ﷺ أمر بلالاً فأقام فصلينا ٤٣٢
- ١٠٤- أن النبي ﷺ أنزل وفد بني ثقيف في المسجد ٢٢٠
- ١٠٥- أن النبي ﷺ أوجب الوضوء من دم الاستحاضة ١٣١
- ١٠٦- أن النبي ﷺ تبسم في الصلاة ١٤٨

- ١٠٧- أن النبي ﷺ تلاها على المنبر فنزل وسجد ٦٩٩
- ١٠٨- أن النبي ﷺ تلى حم السجدة في صلاته فسجد وسجدوا ٧٠٢
- ١٠٩- أن النبي ﷺ توضأ من ماءٍ في شَنٍّ مِنْ جِلْدٍ حِمَارٍ مَدْبُوعٍ ٢٠١
- ١١٠- أن النبي ﷺ توضأ وأدار الماء على مرفقيه ٩٧
- ١١١- أن النبي ﷺ توضأ ورثب ١٢٤
- ١١٢- أن النبي ﷺ توضأ ومسح يديه جميع رأسه، أقبل بهما وأدير ١٢٣
- ١١٣- أن النبي ﷺ توضأ ومسح جميع رأسه ١٠٠
- ١١٤- أن النبي ﷺ توضأ، فمسح على ناصيته، وعلى العمامة، وخفيه ١٠٠
- ١١٥- أن النبي ﷺ توضأ، وغسل رجله ١٠٥
- ١١٦- أن النبي ﷺ تيمم فضرب يديه على الأرض، ثم نفضهما ٢٥٢
- ١١٧- أن النبي ﷺ تيمم ولم يثرثب، ومسح يديه، ثم وجهه ٢٢٤
- ١١٨- أن النبي ﷺ جعل المضمضة، والاستنشاق واجبتين ١٦١
- ١١٩- أن النبي ﷺ جهر بها ٤٧٩
- ١٢٠- أن النبي ﷺ جهر في المغرب، والعشاء، والفجر ٥٢٣
- ١٢١- أن النبي ﷺ خرج في غزوة ذات المريسيع فنزل في بعض الطريق ٢٤٠
- ١٢٢- أن النبي ﷺ خرج يصلح بين حين من أحياء العرب ٥٥٣
- ١٢٣- أن النبي ﷺ خطب خطبتين قائماً ٧٤٩
- ١٢٤- أن النبي ﷺ دخل مكة صبيحة اليوم الرابع من ذي الحجة ٧٢٢
- ١٢٥- أن النبي ﷺ رأى رجلاً ساجداً قد عدل برجليه عن القبلة ٤٩٩
- ١٢٦- أن النبي ﷺ رأى فخامة في المسجد فحثها ٥٩٢
- ١٢٧- أن النبي ﷺ سجد في النجم، وفي إذا السماء انشقت ٦٩٥
- ١٢٨- أن النبي ﷺ صلى العشاء قبل أن يغيب الشفق ٣٩٧
- ١٢٩- أن النبي ﷺ صلى على بساط ٦٠١
- ١٣٠- أن النبي ﷺ صلى على فررة مذبوغة ٦٠١
- ١٣١- أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الأرض ٤٩٨
- ١٣٢- أن النبي ﷺ صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ٢٨٤
- ١٣٣- أن النبي ﷺ صلى الظهر فقرأ في الأولين بفاقة الكتاب ٥٤٧
- ١٣٤- أن النبي ﷺ صلى العشاء ودخل حجرته ٦٤٦

- ١٣٥ - أن النبي ﷺ فاتته يوم الخندق أربع صلوات ٤٣٣
- ١٣٦ - أن النبي ﷺ قال ذلك في خطبته يوم فتح مكة ٦٤١
- ١٣٧ - أن النبي ﷺ قال لبلال: إذا أنتَ فترسل، وإذا أقمت فأحذر ٤٢٨
- ١٣٨ - أن النبي ﷺ قام إلى الثالثة فسُبح به ٦٦٢
- ١٣٩ - أن النبي ﷺ قام إلى الثالثة فسُبح به، فلم يُعَد، وسجد للسهو ٥٠٥
- ١٤٠ - أن النبي ﷺ قام إلى الخامسة، فسُبح به ٦٦٥
- ١٤١ - أن النبي ﷺ قرأ آية السجدة في صلاة الفجر فسجد ٧٠٣
- ١٤٢ - أن النبي ﷺ قرأ في الركعة الأولى من الوتر ٥٣٥
- ١٤٣ - أن النبي ﷺ قرأ فيها سورة الجمعة ٧٥٧
- ١٤٤ - أن النبي ﷺ قرأ والنجم فسجد ٦٩٤
- ١٤٥ - أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك ٤٧٧
- ١٤٦ - أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة كبر، ثم يقول ٤٧٨
- ١٤٧ - أن النبي ﷺ كان إذا تَوَضَّأَ بادرَ أصحابه إلى وضوئِهِ ١٩٧
- ١٤٨ - أن النبي ﷺ كان إذا تَوَضَّأَ شَبَّكَ أصابعه في لحته ١١٧
- ١٤٩ - أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة في التشهد الأخير أَمَاط ١١٥
- ١٥٠ - أن النبي ﷺ كان إذا خرج من المدينة لم يزد على ركعتين ٧٢٢
- ١٥١ - أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من السجود قعد، ثم هَض ٥٠٣
- ١٥٢ - أن النبي ﷺ كان إذا ركع قال: اللهم لك ركعت ٤٩٢
- ١٥٣ - أن النبي ﷺ كان إذا سجد جاق بطنه ٤٩٩
- ١٥٤ - أن النبي ﷺ كان إذا سجد وضع وجهه بين كفيه ٤٩٤
- ١٥٥ - أن النبي ﷺ كان إذا كبر عند فاتحة الصلاة رفع يديه ٤٦٧
- ١٥٦ - أن النبي ﷺ كان إذا هَض في فصل الركعتين ٥٠٢
- ١٥٧ - أن النبي ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر ٥٢٩
- ١٥٨ - أن النبي ﷺ كان لا يصلي بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر ٦٤٣
- ١٥٩ - أن النبي ﷺ كان يتوضأ ويخرج إلى المسجد فتلقاه ١٥٠
- ١٦٠ - أن النبي ﷺ كان يُخرج الحُيَّض وذوات الخدور إلى العيدين ٥٦٧
- ١٦١ - أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة فقدمت غير ٧٥٦
- ١٦٢ - أن النبي ﷺ كان يرفع يديه حتى يجاذي أذنيه ٦٦٩

- ١٦٣- أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في أول التكبير ثم لا يعود ٤٨٧
- ١٦٤- أن النبي ﷺ كان يستحبّ البداءة بالميامن ١٢٦
- ١٦٥- أن النبي ﷺ كان يستفتح الصلاة بوجهت وجهي ٤٧٧
- ١٦٦- أن النبي ﷺ كان يستنجي بالحُرْض ٣٧٥
- ١٦٧- أن النبي ﷺ كان يسجد على الخُصرة ٦٠٢
- ١٦٨- أن النبي ﷺ كان يسجد على كور عمامته ٤٩٨
- ١٦٩- أن النبي ﷺ كان يُسَلِّم عن يمينه ٥٢٠
- ١٧٠- أن النبي ﷺ كان يصليّ العشاء إذا اسود الأفق ٣٩٨
- ١٧١- أن النبي ﷺ كان يصليّ العشاء لسقوط القمر ٤٠٩
- ١٧٢- أن النبي ﷺ كان يصليّ العصر والشمس مرتفعة حيّة ٤٠٦
- ١٧٣- أن النبي ﷺ كان يصليّ ركعتين بعد الوتر قاعداً ٦٥٨
- ١٧٤- أن النبي ﷺ كان يصليّ من الليل ثمان ركعات ٦٥٢
- ١٧٥- أن النبي ﷺ كان يضع يمينه على يساره تحت صدره ٤٧٥
- ١٧٦- أن النبي ﷺ كان يفرش رجله اليسرى ٥٠٦
- ١٧٧- أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأولين في الظهر بفاتحة الكتاب ٥١٤
- ١٧٨- أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر ٥٢٣
- ١٧٩- أن النبي ﷺ كان يقول قبل القراءة: أعوذ بالله ٤٧٨
- ١٨٠- أن النبي ﷺ كان يكبر في كل خفض، ورفع ٤٨٦
- ١٨١- أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ٥٠٢
- ١٨٢- أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث، لا يسلم حتى ينصرف ٥٢٩
- ١٨٣- أن النبي ﷺ كبر وكبرنا معه، ثم أشار إلى القوم كما أنتم ٥٧٨
- ١٨٤- أن النبي ﷺ كتب إلى مصعب بن عمير إلى المدينة ٧٥٥
- ١٨٥- أن النبي ﷺ لم يسجد في المفصل بالمدينة ٦٩٦
- ١٨٦- أن النبي ﷺ لما جهز جيش رومة أمرهم بالخروج يوم الجمعة ٧٧٤
- ١٨٧- أن النبي ﷺ لما خرج إلى قباء دخل في الصلاة فجاءت الأنصار ٦١٩
- ١٨٨- أن النبي ﷺ ما كان يجهر في الظهر والعصر ٥٢٥
- ١٨٩- أن النبي ﷺ مرّ برجل يغسل حَفَّه، فقال: لم تُؤمّر بهذا ٢٩٤
- ١٩٠- أن النبي ﷺ مرّ به رجلٌ فسَلَّم عليه ٢٥١

- ٢٩٤ ١٩١ - أن النبي ﷺ مسح أعلى الخُفِّ وأسفلهُ
- ٣٠٦ ١٩٢ - أن النبي ﷺ مسح على الجُوربين
- ١٥٤ ١٩٣ - أن النبي ﷺ نَهَشَ من كَتِفِ شاةٍ، وصلى ولم يتوضأ
- ٥٦٦ ١٩٤ - أن النبي ﷺ هَيَّ النساء عن الخروج إلى العيدين إلَّا العجوز
- ٦٠٤ ١٩٥ - أن النبي ﷺ هَيَّ أن يصلي الرجل في ثوب واحد
- ٦٠٦ ١٩٦ - أن النبي ﷺ هَيَّ أن يصلي الرجل في قميص محلول الإزرار
- ٥٣٠ ١٩٧ - أن النبي ﷺ هَيَّ عن البتراء
- ٥٨٥ ١٩٨ - أن النبي ﷺ هَيَّ عن السدل
- ٦٤١ ١٩٩ - أن النبي ﷺ هَيَّ عن الصلاة بعد الفجر
- ٥٨٧ ٢٠٠ - أن النبي ﷺ هَيَّ عن النقر، والإقعاء في الصلاة
- ٥٤٣ ٢٠١ - أن النبي ﷺ هَيَّ عن تحزيب القرآن
- ٥٠٦ ٢٠٢ - أن النبي ﷺ هَكَذا جلس
- ٥٥٩ ٢٠٣ - أن امرأة سألت النبي ﷺ أن تتخذ في دارها مؤذناً
- ٣٩٠ ٢٠٤ - أن أول وقت الظهر حين تزول الشمس
- ٤٣٠ ٢٠٥ - أن بلالاً أذن لرسول الله ﷺ بالأبطح، فجعل يستدير في أذانه
- ٤٣٨ ٢٠٦ - إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا
- ١٦٠ ٢٠٧ - إن تحت كل شعرة جناة، ألا قُبِّلُوا الشعر، وأنقوا البشرة
- ٣٩٤ ٢٠٨ - أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي ﷺ حين صار فيء الرجل مثليه
- ٧٠٦ ٢٠٩ - أن جبريل عليه السلام كان يقرأ على النبي ﷺ ويقرأ النبي ﷺ على أصحابه ..
- ٣١٤ ٢١٠ - إن دم الحيض أسود يُعرف
- ٣٨٩ ٢١١ - أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن مواقيت الصلاة
- ١٠٠ ٢١٢ - أن رسول الله ﷺ توضأ عندها، ومسح برأسه، فمسح الرأس كله
- ٢٢٠ ٢١٣ - أن رسول الله ﷺ شَرِبَ من لبن
- ٤١٣ ٢١٤ - إن رسول الله ﷺ لما شُرِجَ به، بعث الله سبحانه
- ٥٨٥ ٢١٥ - أن رسول الله ﷺ مرَّ برجل وقد سدل ثوبه
- ١٠١ ٢١٦ - أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر
- ٤٧٤ ٢١٧ - أن رسول الله ﷺ وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى
- ٦١٥ ٢١٨ - إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس

- ٢١٩ - أن عامِلَ إِبِلَةٍ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِشْطًا مِنْ عَاجٍ ٢٠٥
- ٢٢٠ - إِنْ فَعَلْتَ فَقَدْ طَهَرْتَ ١٦٥
- ٢٢١ - إِنْ كَانَ مَائِعًا فَاسْتَصْبِحُوا بِهِ، وَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقَوْهَا ٢١٨
- ٢٢٢ - إِنْ لِلصَّلَاةِ أَوْلَى وَآخِرٌ، وَإِنْ أَوَّلُ وَقْتُ الْفَجْرِ ٣٨٩
- ٢٢٣ - إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرْكَعَ وَيَسْجُدَ أَوْمًا ٦٨٥
- ٢٢٤ - إِنْ مِنَ السَّنَةِ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ الْأَكْفَ عَلَى الْأَكْفِ تَحْتَ السَّرَةِ ٤٧٥
- ٢٢٥ - إِنْ هَذَا الْأَذَانُ أَذَانُ بِلَالٍ الَّذِي أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ٤١٧
- ٢٢٦ - إِنْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لَا تَزَالُ بِخَيْرٍ مَا لَمْ تُؤَخَّرِ الْمَغْرِبَ ٤٠٨
- ٢٢٧ - إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أَمَرْنَا أَنْ نَقْبُضَ بِمِيَامِنَا عَلَى شِمَائِلِنَا ٤٧٤
- ٢٢٨ - إِنَّكَ إِنْ قَصَرْتَ الْخُطْبَةَ لَقَدْ عَرَضْتَ الْمَسْأَلَةَ ٧٥٣
- ٢٢٩ - إِنَّكُمْ تَنْتَظِرُونَ صَلَاةَ مَا أَنْتَظَرَهَا أَهْلُ دِينٍ غَيْرِكُمْ ٤٠٩
- ٢٣٠ - إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ١٢٢
- ٢٣١ - إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ، فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ ٣٧٤
- ٢٣٢ - إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ فَلَا تُخْتَلَفُوا عَلَى أَئِمَّتِكُمْ ٤٩١
- ٢٣٣ - إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا ٥٤٩
- ٢٣٤ - إِنَّمَا يَغْسِلُ الثُّوبَ مِنَ الْمَنِيِّ، وَالْدَّمِ، وَالْبَوْلِ ٣٥٠
- ٢٣٥ - إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ تَعَالَى يَنْهَاكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ٢٢٩
- ٢٣٦ - أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ ٦٦٥
- ٢٣٧ - أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ بَسَطَ ظَهْرَهُ؛ حَتَّى لَوْ وَضَعَ عَلَى ظَهْرِهِ ٤٨٩
- ٢٣٨ - أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ النَّخَامَةَ فِي ثَوْبِهِ وَهُوَ يَصَلِّي ٥٩٢
- ٢٣٩ - أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ ٦٠١
- ٢٤٠ - أَنَّهُ أَمَرَهُ فَأَذِنَ لِلظُّهْرِ وَأَقَامَ لَهَا بَعْدَهَا ٤٣٤
- ٢٤١ - أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ ١٢٣
- ٢٤٢ - أَنَّهُ سَمِعَ بِلَالًا يُؤْذِنُ بِطَحَاءِ مَكَّةَ بِصَوْتَيْنِ، صَوْتَيْنِ ٤٢٧
- ٢٤٣ - أَنَّهُ قَرَأَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ وَالنَّحْمِ، فَلَمْ يَسْجُدْ ٦٩٦
- ٢٤٤ - إِذَا رَجَسَ ٣٦٦
- ٢٤٥ - إِنْ أَحَبَّ لَكَ مَا أَحَبَّ لِنَفْسِي فَلَا تَفْرُقْ أَصَابِعَكَ ٥٨٤
- ٢٤٦ - أَوْ دَسْعَةً تَمَلُّ الْقَمِيمَ ١٤١

- ٢٤٧- أو كلكم يجد ثوبين ٦٠٣
- ٢٤٨- أَيْمًا إِهَابِ دُبْعَ فَقَدْ طَهَّرَ ٢٠٠
- ٢٤٩- بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ ٥١٠
- ٢٥٠- بَلْ أَنْتِ تَرَبِّتِ يَدَاكَ يَا أُمُّ سَلَمَةَ، عَلَيْهَا الْغُسْلُ ١٧١
- ٢٥١- بَنِي الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ ٣٨٦
- ٢٥٢- تَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ ٤٠٦
- ٢٥٣- التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ٥٠٨
- ٢٥٤- التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ٥١٠
- ٢٥٥- التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ ٥٠٧
- ٢٥٦- تُخَيِّضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى سَنَاءً، أَوْ سِعَاءً ٣٣٦
- ٢٥٧- التُّرَابُ كَافِيكَ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حَجَجٍ ٢٥٣
- ٢٥٨- تَرَاصَوْا، وَأَلْصَقُوا الْمَنَاقِبَ بِالْمَنَاقِبِ ٥٦١
- ٢٥٩- التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ ٦٢٠
- ٢٦٠- تَقْعُدُ النَّفْسَاءُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ٣٤٥
- ٢٦١- ثُمَّ صَلَاتُكُمْ ٤٦١
- ٢٦٢- تَمَكُّتْ عِدَّةَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي لَا تُصَلِّيَ ٣١٦
- ٢٦٣- تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى ٨٨
- ٢٦٤- التِّيمُّمُ ضَرْبَتَانِ؛ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلذَّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ٢٥١
- ٢٦٥- ثَلَاثُ سَاعَاتٍ هِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِنَّ ٦٣٨
- ٢٦٦- ثَلَاثُ كُتُبٍ عَلَيَّ وَلَمْ تَكْتُبْ عَلَيْكُمْ ٤٠٠
- ٢٦٧- ثُمَّ اخْتَرِ مِنْ أَطْيَبِ الْكَلَامِ مَا شِئْتَ ٥١٩
- ٢٦٨- ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَائِمًا ٤٩٣
- ٢٦٩- ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ٥٠٠
- ٢٧٠- ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ٥٠٤
- ٢٧١- ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ٤٨٦
- ٢٧٢- جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا، وَتُرَابَهَا لِي طَهُورًا ٢٥٦
- ٢٧٣- جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا، وَطَهُورًا ٢٥٥
- ٢٧٤- الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ ٧٤٥

- ٢٧٥ - حنيه، ثم اقرصيه، ثم اغسله بالماء ٣٥١
- ٢٧٦ - حذاء أذنيه ٤٦٩
- ٢٧٧ - خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء ١٧٨
- ٢٧٨ - خللوا أصابعكم قبل أن تحللها النار ١١٧
- ٢٧٩ - خمس كتبهن الله على عباده في اليوم والليلة ٥٢٧
- ٢٨٠ - خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها ٥٦٢
- ٢٨١ - دخلت على رسول الله ﷺ وهو يصلي في ثوب واحد ٦٠٢
- ٢٨٢ - دع ما يريك إلى ما لا يريك ٦٧٨
- ٢٨٣ - دعهما فإني لبستهما وما طاهرتان ٢٩٠
- ٢٨٤ - دلوك الشمس زوالها ٣٩٠
- ٢٨٥ - الذكاة في الحلق واللثة ٢٠٤
- ٢٨٦ - راعوا صلاة رسول الله ﷺ بالليل، فكان يقنت قبل الركوع ٥٣٣
- ٢٨٧ - رأيت النبي ﷺ سجد فيها ٦٩٩
- ٢٨٨ - رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع ٢٩٥
- ٢٨٩ - رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه ٤٨٧
- ٢٩٠ - رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يجاذي منكبيه ٤٧٠
- ٢٩١ - رأيت رسول الله ﷺ بعرفات باسط يديه ٥٣٩
- ٢٩٢ - رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار ٦٥٩
- ٢٩٣ - رفع عن أمني الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه ٦١٦
- ٢٩٤ - الركبة من العورة ٤٤٩
- ٢٩٥ - زادك الله حرصاً، ولا تعد ٥٩٦
- ٢٩٦ - زرّه ولو بشوكة ٦٠٦
- ٢٩٧ - سئلا عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل، فقالا: ثلاث عشرة ركعة ٥٣١
- ٢٩٨ - سألتهم النبي ﷺ عن طهارتهم ٣٧٨
- ٢٩٩ - سجدها داود توبة، ونحن نسجدها شكراً ٦٩٩
- ٣٠٠ - سئلا هذه الأبواب ٣٢٠
- ٣٠١ - سيكون قوماً بعدى يعتدون في الدعاء ٥١٩
- ٣٠٢ - صلاة الجماعة تفضل على صلاة الواحد ٥٥٢

- ٣٠٣ - صلاة الحضر أربعاً، والسفر ركعتان ٧١٥
- ٣٠٤ - صلاة الرجل مع الاثنين أفضل ٥٥٤
- ٣٠٥ - صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ٥٨٨
- ٣٠٦ - صلاة الليل مثنى، مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة ٥٣٠
- ٣٠٧ - صلاة المسافر ركعتان حتى يؤوب إلى أهله ٧٣٣
- ٣٠٨ - صلاة المسافر والجمعة ركعتان تمام غير قصر ٧١٥
- ٣٠٩ - صلاة النهار عجماء ٥٢٥
- ٣١٠ - صلاة بسواك أفضل من كذا، وكذا صلاة بغير سواك ١١٥
- ٣١١ - صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك ٦٨٤، ٤٦٥
- ٣١٢ - صلى بنا رسول الله ﷺ في ثوب متوشحاً به ٦٠٣
- ٣١٣ - صلوا أربعاً فإنما قوم سفر ٧٢٤
- ٣١٤ - صلوها ولو طرفكم الخيل ٦٤٧
- ٣١٥ - صلى بنا رسول الله ﷺ في شملة وقد توشح بها ٦٠٣
- ٣١٦ - صليت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وعمر ولم يكونوا يرفعون ٥٠٤
- ٣١٧ - صليت خلف رسول الله ﷺ ففرش رجله اليسرى ٥١٥
- ٣١٨ - صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر فكانوا يسرون ٤٧٩
- ٣١٩ - صليت خلف رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر، وعمر فكانوا لا يرفعون ... ٤٨٧
- ٣٢٠ - صليت مع رسول الله ﷺ فسمعتة حين قال: ﴿لَا الضَّالِّينَ﴾ ٤٨٤
- ٣٢١ - طهورُ إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبعاً ٢٢٢
- ٣٢٢ - طول القنوات ٥٣٤
- ٣٢٣ - العظم زاد إخوانكم من الجن ٣٨٠
- ٣٢٤ - علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وآخرها ٥١٣
- ٣٢٥ - عليك بالصعيد فإنه كافيك ٢٥٤
- ٣٢٦ - عليكم بالصعيد ٢٥٣
- ٣٢٧ - عن النبي ﷺ أنه توضأ، ومسح رأسه، وأذنيه، وصدغيه ١١٦
- ٣٢٨ - عن النبي ﷺ أنه كان يتوضأ بالمد ١٦٧
- ٣٢٩ - عن النبي ﷺ أنه مسح على موقيه ٣٠٤
- ٣٣٠ - فإن فاتته الركعتان صلى أربعاً ٧٦٤

- ٣٣١- فإن كان الخوف أشدّ من ذلك فصلوا مستقبل القبلة ٤٥٩
- ٣٣٢- فإن كانت تمت صلاته فالركعة والسجدة له نافلة ٦٧٢
- ٣٣٣- الفجر فجران، فجر مستطيل، وفجر مستطير ٣٨٩
- ٣٣٤- فرأيت رسول الله ﷺ جالساً على لبنتين مستقبل الكعبة ٣٨٥
- ٣٣٥- فرض رسول الله ﷺ صلاة الحضر أربعاً ٧١٦
- ٣٣٦- فعلى جنبك تومئ إيماء ٦٨٨
- ٣٣٧- فلا إعادة عليكم ٤٦١
- ٣٣٨- فليستنج بثلاثة أحجار، أو بثلاثة أعواد ٣٧٥
- ٣٣٩- فمن زاد أو نقص فقد تعدّى وظلم ١١٨
- ٣٤٠- القلنس حدث ١٣٧
- ٣٤١- كان النبي ﷺ إذا ركع قال: سبحان ربي العظيم ٤٩٠
- ٣٤٢- كان النبي ﷺ إذا سجد جافى ضبعيه حتى يرى بياض إبطيه ٤٩٩
- ٣٤٣- كان النبي ﷺ إذا كبر رفع يديه ولم يجاوز أذنيه ٤٦٩
- ٣٤٤- كان النبي ﷺ يأمرنا بتأخير العصر ٤٠٥
- ٣٤٥- كان النبي ﷺ يتوضأ من بئر بضاعة ١٧٨
- ٣٤٦- كان النبي ﷺ يسمعنا الآية والآيتين أحياناً ٦٦٨
- ٣٤٧- كان النبي ﷺ يصلي الظهر في الشتاء وما ندرى ما ذهب من النهار ٤٠٥
- ٣٤٨- كان بلال إذا أذن الأذان أتى رسول الله ﷺ ووقف على الباب ٤٢٣
- ٣٤٩- كان رسول الله ﷺ يجلس في الصلاة على قدمه اليسرى ٥١٥
- ٣٥٠- كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل أربعاً لا تسلم عن طوطن ٦٥٠
- ٣٥١- كان لرسول الله ﷺ سكتان ٥٥٠
- ٣٥٢- كان يصلي على راحلته حيث توجهت به ٦٥٩
- ٣٥٣- كانت صلاة رسول الله ﷺ بالليل يرفع طوراً ٥٢٤
- ٣٥٤- كفوا أيديكم في الصلاة ٥٣٨
- ٣٥٥- كل صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج ٤٨٢
- ٣٥٦- الكلام ينقض الصلاة، ولا ينقض الوضوء ١٥٣
- ٣٥٧- كلما كثرت الجماعة فهو أفضل ٤٠٣
- ٣٥٨- كنا نصلي الجمعة مع رسول الله ﷺ إذا مالت الشمس ٧٤٨

- ٣٥٩ - كُنَّ النِّسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْضِينَ الصَّوْمَ، وَلَا يَقْضِينَ الصَّلَاةَ ٣١٩
- ٣٦٠ - كُنَّ النِّسَاءُ يَقْعُدْنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ التَّفَاسِ ٣٤٦
- ٣٦١ - كُنَّا نَقُولُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ ١٧٢
- ٣٦٢ - كَيْفَ بَكَ إِذَا وَلَّى أَمْرَاءُ السُّوءِ ٥٧٥
- ٣٦٣ - لَا بَأْسَ بِمِسْكٍ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَ ٢٠٥
- ٣٦٤ - لَا تُؤْذَنُ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ الْفَجْرُ ٤٣٨
- ٣٦٥ - لَا تَرْفَعِ الْأَيْدِيَ إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ ٥٣٦
- ٣٦٦ - لَا تَزَالُ أَمْنِي بِخَيْرٍ، فِي فَسْحَةِ مَا لَمْ يُؤْخَرُوا الْمَغْرِبَ ٤٠٨
- ٣٦٧ - لَا تَكْفُرُوا أَهْلَ مِلَّتِكُمْ بِالْكَبَائِرِ ٥٥٧
- ٣٦٨ - لَا تَكُنْ فِتْنًا؛ إِمَّا أَنْ تَصَلِّيَ مَعِيَ، وَإِمَّا أَنْ تُخَفِّفَ عَنْ قَوْمِكَ ٥٧٤
- ٣٦٩ - لَا تَلْتَفِتُوا فِي صَلَاتِكُمْ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِلْمَلْتَفِتِ ٥٨٧
- ٣٧٠ - لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَبُيُوتَهُنَّ خَيْرَ هُنَّ ٥٦٥
- ٣٧١ - لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِأَهَابٍ، وَلَا عَصَبٍ ٢٠١
- ٣٧٢ - لَا جُمُعَةَ، وَلَا تَشْرِيقَ، وَلَا فِطْرَ، وَلَا أَضْحَى ٧٤٠
- ٣٧٣ - لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ، وَلَا صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ ٨٥
- ٣٧٤ - لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَمَعَهَا غَيْرُهَا ٤٨٠
- ٣٧٥ - لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ ٤٦٦
- ٣٧٦ - لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ ١١٤
- ٣٧٧ - لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقُمْ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ٥٩٧
- ٣٧٨ - لَا صَلَاةَ لِمَنْفَرْدٍ خَلْفَ الصَّفِّ ٥٩٥
- ٣٧٩ - لَا غُسْلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ رَأَى بِلَاءً فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ ١٥٧
- ٣٨٠ - لَا رُضُوءَ عَلَى مَنْ نَامَ قَائِمًا، أَوْ قَاعِدًا، أَوْ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا ١٤٤
- ٣٨١ - لَا رُضُوءَ فِيهِ، هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ ١٥١
- ٣٨٢ - لَا رُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ١١٣
- ٣٨٣ - لَا يَوْمَ الْمُتَيْمِمِ الْمُتَوَضِّعِينَ ٥٦٩
- ٣٨٤ - لَا يَوْمُنَ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا ٥٧١
- ٣٨٥ - لَا يَوَلُّنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ١٨٣
- ٣٨٦ - لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ٧١٢

- ٣٨٧ - لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه ٨٧
- ٣٨٨ - لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار ٤٤٧
- ٣٨٩ - لا يقرأ الجنب، والحائض شيئاً من القرآن ٣٢١
- ٣٩٠ - لا يقطع الصلاة شيء ٥٩٠
- ٣٩١ - لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ٤٣٨
- ٣٩٢ - لا، حتى تضع جنبك ١٤٥
- ٣٩٣ - لأن يمسك أحدكم عن الحصى خير له ٥٨٣
- ٣٩٤ - لغدوة، أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها ٧٧٤
- ٣٩٥ - لقد همت أن أبعث رجالاً فيقوم كل رجل منهم على أطم ٤١١
- ٣٩٦ - لقد همت أن أمر رجالاً أن يصلي بالناس ٥٥٢
- ٣٩٧ - لقني رسول الله ﷺ الأذان تسع عشرة كلمة ٤٢١
- ٣٩٨ - لقني رسول الله ﷺ الإقامة سبع عشرة كلمة ٤٢٨
- ٣٩٩ - لقنيها بلالاً؛ فإنه أندى صوتاً منك ٤١٢
- ٤٠٠ - لكل سهو سجدتان بعد السلام ٦٦٢
- ٤٠١ - للمقيم أربع، وللمسافر ركعتان ٧٢١
- ٤٠٢ - لها ما أخذت في بطونها ١٧٩
- ٤٠٣ - اللهم أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام ٥٣٢
- ٤٠٤ - لو خشع قلبه، لخشعت جوارحه ٥٨٢
- ٤٠٥ - لولا أن أشق على أمتي لأمرهم بالسواك لكل صلاة ١١٥
- ٤٠٦ - ليس التفريط في النوم ٣٩٩
- ٤٠٧ - ليس على النساء أذان، ولا إقامة ٤٤٢
- ٤٠٨ - المؤمن لا يتخس حياً، ولا ميتاً ١٨٥
- ٤٠٩ - ما أحسن هذا، اجعله في أذانك ٤٢٠
- ٤١٠ - ما أدرككم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا ٧٦٣
- ٤١١ - ما أكل لحمه فلا بأس بسؤره ٢٢١
- ٤١٢ - ما بين السرة إلى الركبة عورة ٤٤٨
- ٤١٣ - ما حملك على هذا ؟ ٢٤٤
- ٤١٤ - ما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن ٤٢٤

- ٤١٥ - ما رأيتُ ناقصاتِ عَقْلٍ ودينٍ ٣١٥
- ٤١٦ - ما فوق الركبتين من العورة ٤٤٩
- ٤١٧ - الماء طهورٌ لا يتجسه شيء ١٨٥
- ٤١٨ - مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وهو عاقض شعره ٤٩٧
- ٤١٩ - مَرَّ بي رسولُ اللَّهِ ﷺ وأنا أصلي وقد عقصتُ شعري ٥٨٦
- ٤٢٠ - مروهم بالصلاة لسبع ٥٧٦
- ٤٢١ - المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ٣٣١
- ٤٢٢ - المستحاضة تُردُّ إلى أيامها المعتادة ٣٣٢
- ٤٢٣ - مضت السنة أن في كل ثلاثة إمام ٧٥٦
- ٤٢٤ - مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير ٤٧٢
- ٤٢٥ - مَكَّنْ جبهتك وأنفك من الأرض ٤٩٦
- ٤٢٦ - من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام فقد أدركها ٧٦٤
- ٤٢٧ - من أدرك ركعة من العصر ٣٩٤
- ٤٢٨ - من أدرك ركعة من الفجر ٣٩٠
- ٤٢٩ - من استحمر فليوتر، ومن فعل فقد أحسن ٣٧٦
- ٤٣٠ - من استنجى بروت، أو بعظم، أو برمة ٣٧٩
- ٤٣١ - من ترك موضع شَعْرَةٍ في الجنابة لم يُصبها الماء ١٦١
- ٤٣٢ - من توضأ وذكر اسم الله تعالى كان ذلك طَهُوراً لجميع بدنه ١١٣
- ٤٣٣ - من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ١٧٦
- ٤٣٤ - من خاف أن لا يقوم آخر الليل ٤١٠
- ٤٣٥ - من دخل مع الإمام في الصلاة ثم ذكر أن عليه صلاة قبلها ٦٣١
- ٤٣٦ - من صلى اثني عشر ركعة في اليوم واللييلة ٦٤٥
- ٤٣٧ - من صنع إليكم معروفاً فكافتوه ١٠
- ٤٣٨ - من قاء، أو رعف في صلاته؛ فليصرف ويتوضأ ١٣٥
- ٤٣٩ - من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة ٥٤٩
- ٤٤٠ - من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً ٦٥٤
- ٤٤١ - من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة ٧٥٨
- ٤٤٢ - من لا يشكر الناس لا يشكر الله ١٠

- ٤٤٣ - من نام عن صلاة، أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ٦٤٢
- ٤٤٤ - من نفخ في صلاته فقد تكلم ٥٩٩
- ٤٤٥ - من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ٣
- ٤٤٦ - منع أبا طيبة الحجّام عن شرب دمه ١٩٨
- ٤٤٧ - نامت العيون، وغارت النجوم، وبقي الحي القيوم ٥٦٠
- ٤٤٨ - ناوليني الخمرة ٢٢١
- ٤٤٩ - نعم، إذا كان الدرع سابغاً يغطي قدميها ٤٤٩
- ٤٥٠ - نعم، من لم يسجد لها فلا يقرأها ٦٩٧
- ٤٥١ - نعم، وبما أفضلت السباع ٢٢٤
- ٤٥٢ - كفاي خليلي عن ثلاث، وامرني بثلاث ٥٨٨
- ٤٥٣ - كفى عن الصلاة في المحزرة، والمقبرة، والمزبلة ٣٥٠
- ٤٥٤ - كفى النبي عن إضاعة المال ٣٨١
- ٤٥٥ - كفى النبي عن مواقف التهم ٦٥٤
- ٤٥٦ - كفى أن يصلي الرجل في ثوب واحد يفضي بفرجه إلى السماء ٦٠٥
- ٤٥٧ - كفى رسول الله عن التخصّر في الصلاة ٥٨٤
- ٤٥٨ - نوروا بالفجر حتى يرى الناس مواقع نبلهم ٤٠٣
- ٤٥٩ - هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ١٠٥
- ٤٦٠ - الحرّة ليست بنحسة؛ إكها من الطوافين عليكم والطوافات ٢٢٥
- ٤٦١ - الحرّة سبعة ٢٢٥
- ٤٦٢ - هلاً أخذتم جلدها فديغتموه فانتفعتم به ٢٠٠
- ٤٦٣ - هما خير من الدنيا وما فيها ٦٤٧
- ٤٦٤ - هو الخيل أكله، وشربه، والوضوء منه ١٩١
- ٤٦٥ - هو الطهور ماؤه، الخيل ميتته ١٧٩
- ٤٦٦ - وآخر وقت المغرب إذا اسود الأفق ٣٩٧
- ٤٦٧ - وأربعاً قبل العصر ٦٤٦
- ٤٦٨ - وأسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر ٤٠٢
- ٤٦٩ - وأن لا يمسن القرآن إلا طاهر ٣٢٢
- ٤٧٠ - وركعتان قبل العصر ٦٤٦

- ٤٧١ - وضعت للنبي ﷺ غُسلًا من الجنابة فاغتسل، فأكفأ الإناء ١٦٤
- ٤٧٢ - الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر، ويغني اللِّم ١٥٥
- ٤٧٣ - الوضوء مما مسته النار ١٥٤
- ٤٧٤ - الوضوء من كل دم سائل ١٣٥
- ٤٧٥ - وقت المغرب ما لم يغيب الشفق ٣٩٥
- ٤٧٦ - الوقت ما بين هذين الوقتين ٣٨٩
- ٤٧٧ - ولا يضررك أثره ٣٧٠
- ٤٧٨ - ولد الزنا شر الثلاثة ٥٥٦
- ٤٧٩ - وليستج بثلاثة أحجار ٣٧٤
- ٤٨٠ - يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله ٥٥٤
- ٤٨١ - يؤمكم أقرؤكم، ويؤذن لكم خياركم ٤٤٠
- ٤٨٢ - يا أيها أيوب إن الشمس إذا زالت فتحت أبواب السماء ٦٥٠
- ٤٨٣ - يا ابن أم عبد، إن الله يحدث من أمره ما يشاء ٦١٨
- ٤٨٤ - يا أهل مكة قوموا فصلوا ركعتين ٧١٦
- ٤٨٥ - يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة بُرد ٧١٣
- ٤٨٦ - يا أيها الناس توبوا إلى ربكم من قبل أن تموتوا ٧٣٩
- ٤٨٧ - يا بلال ثوب في الفجر، ولا تثوب في العشاء ٤١٩
- ٤٨٨ - يا بني عبد مناف من ولي متكم هدي البيت ٦٣٩
- ٤٨٩ - يُغسل الإناء من ولوغ الهرة مرة ٢٢٦
- ٤٩٠ - يمسح المسافر على الخفين ثلاثة أيام ولياليها ٢٨٥

فهرس الآثار

مرتبة حسب حروف المعجم

الصفحة	صاحب الأثر	الأثر	التسلسل
٣١٩	عائشة أم المؤمنين	أحرورية أنت!	١-
٤٠٣	علي بن أبي طالب	آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ	٢-
٦٢١	علي بن أبي طالب	إذا استطعمك الإمام فأطعمه	٣-
٥١٨	عبد الله بن مسعود	إذا تشهد أحدكم فليقل: اللهم إني	٤-
٧٦٥	علي، ابن عباس	إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام	٥-
٤٦٦	علي بن أبي طالب	إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة	٦-
٤٤٣	عبد الله بن عمر	إذا كنت في قرية يؤذن لها ويقام أجزاك ذلك... ..	٧-
٣٦٣	النخعي	أرادوا أن يقولوا مقدار المقعدة	٨-
٦١١	عمر بن الخطاب	استخلف في صلاة الظهر رجلاً يليه	٩-
٤٥١	عبد الله بن عمر	اشتروا بارك الله لكم	١٠-
٦٩٢	عمار بن ياسر	أغمي عليه أربع صلوات فقصاهن	١١-
٦٩٢	عبد الله بن عمر	أغمي عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض	١٢-
٦٩١	علي بن أبي طالب	أغمي عليه يوم وليلة فقصاهن	١٣-
٧٢٥	عبد الله بن عمر	أقام بأذربيجان ستة أشهر يصلي ركعتين	١٤-
٤٥١	عمر بن الخطاب	اكشفن رؤوسكن ولا تشبهن بالحرائر يا لعم	١٥-
١٥٤	عبد الله بن عباس	ألسنا نتوضأ بالحميم	١٦-
٥٩٤	سلمان الفارسي	أما علمت أن أصحابك يكرهون	١٧-
٧٥٢	عمار بن ياسر	أمرنا رسول الله ﷺ باقتصار الخطبة، وإطالة الصلاة	١٨-
٧٢٥	أنس بن مالك	أن أصحاب رسول الله ﷺ أقاموا بالسوس	١٩-
٤٢٢	إبراهيم النخعي	أن الثوب الأول كان الصلاة خير من النوم	٢٠-
٧٤١	عبد الله بن عباس	أن أول جمعة جمعت في الإسلام	٢١-
٢٠٨	عبد الله بن عباس	أن زنجيا مات في زمزم	٢٢-

- ٢٣- إن صلينا معكم صلينا أربعاً عبد الله بن عباس ٧٢٧
- ٢٤- إن من السنة في الصلاة وضع الأكف على علي بن أبي طالب ٤٧٥
- ٢٥- إنك تغني في أذانك عبد الله بن عمر ٤٢٩
- ٢٦- إنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة عائشة أم المؤمنين ٧٥٣
- ٢٧- إنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة عمر بن الخطاب ٧٥٣
- ٢٨- أنه كان إذا قام إلى الصلاة وضع يمينه على ... علي بن أبي طالب ٤٧٤
- ٢٩- أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً عبد الله بن عمر ٦٥٢
- ٣٠- أنه كبر حين قنت، وكبر حين أراد أن يركع ... علي بن أبي طالب ٥٣٧
- ٣١- إنهم كانوا يكرهون أن يتخذ شيئاً من القرآن... النخعي ٥٤٣
- ٣٢- إني استحاض فلا أظهر فاطمة بنت أبي حبيش ٣١٢
- ٣٣- جمع الناس على أبي بن كعب عمر بن الخطاب ٥٣٤
- ٣٤- حدثني الأسود أنه صحب عمر إبراهيم النخعي ٥٤٢
- ٣٥- حدثني سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ ... الحسن البصري ٢٨٦
- ٣٦- حدثني عشرة من الصحابة إبراهيم الحربي ٢٩٢
- ٣٧- حكى وضوء رسول الله ﷺ ولم يُخلل ... عثمان بن عفان ١١٦
- ٣٨- حكى وضوء رسول الله ﷺ ومسح برأسه مرة ... عثمان بن عفان ١٢٩
- ٣٩- حكى وضوء رسول الله ﷺ ومسح برأسه مرة ... علي بن أبي طالب ١٢٩
- ٤٠- خذوا سترتكم عند كل صلاة عبد الله بن عباس ٤٤٧
- ٤١- خطب أبو بكر خطبتين قائماً أبو بكر الصديق ٧٤٩
- ٤٢- خطب عمر خطبتين قائماً عمر بن الخطاب ٧٤٩
- ٤٣- خطب في أول جمعة ولي الناس فقال : الحمد لله .. عثمان بن عفان ٧٥٢
- ٤٤- خطب في أول جمعة ولي الناس فقال الحمد لله ... عثمان بن عفان ٧٥٢
- ٤٥- الدُّجاجة تموت في البئر، ينزح منها أربعون دلوًا ... أبي سعيد الخدري ٢٠٧
- ٤٦- رعف في الصلاة فاستخلف علي بن أبي طالب ٦١١
- ٤٧- سبق الكتابُ المسح على الخفين علي بن أبي طالب ٢٨٧
- ٤٨- صلوا العصر والشمس بيضاء نقية ... عمر بن الخطاب ٤٠٦
- ٤٩- صلى العبد وعثمان محصور علي بن أبي طالب ٧٤٧
- ٥٠- صلى حذيفة بن اليمان على دكان حذيفة بن اليمان ٥٩٤

- ٥١ - عرست فاتخذت وليمة مولى أبي أسيد ٥٥٦
- ٥٢ - عزائم السجود أربعة علي بن أبي طالب ٦٩٥
- ٥٣ - علمني عمر التشهد عبد الله بن عباس ٥١٠
- ٥٤ - عن علي، وعمر كانوا ينهضون في الصلاة ... الشعبي ٥٠٢
- ٥٥ - الفأرة تقع في البئر، ينزح ماؤها علي بن أبي طالب ٢٠٧
- ٥٦ - الفأرة تقع في البئر، ينزح منها دلاً علي بن أبي طالب ٢٠٧
- ٥٧ - في الفأرة عشرون دلواً الشعبي ٢٠٨
- ٥٨ - في الفأرة عشرون دلواً النخعي ٢٠٨
- ٥٩ - في المفصل ثلاث سجعات عبد الله بن مسعود ٦٩٤
- ٦٠ - قدم الكوفة فكان يصلي بعد الجمعة أربعاً ... عبد الله بن مسعود ٦٥٤
- ٦١ - قدم الكوفة فكان يصلي بعد الجمعة ستاً ... علي بن أبي طالب ٦٥٤
- ٦٢ - قدمت عليهم في العام القابل وائل بن حجر ٤٧٠
- ٦٣ - قرأ التشهد على المنبر عمر بن الخطاب ٥٠٩
- ٦٤ - قرأ التشهد على المنبر أبو بكر الصديق ٥١٠
- ٦٥ - كان الرجل من أصحاب محمد ﷺ إذا لم يجد إبراهيم بن الحارث ٦٠٥
- ٦٦ - كان علي وعبد الله يسبحان في الأخيرتين ... أبي إسحاق ٥٤٦
- ٦٧ - كان في الحيرة فرما ترك الجمعة أبو هريرة ٧٤٤
- ٦٨ - كان في الحيرة فرما ترك الجمعة سعد بن أبي وقاص ٧٤٤
- ٦٩ - كان في جهاز فاطمة سوار من عاج فاطمة الزهراء ٢٠٦
- ٧٠ - كان يتنفل على حمارة في سكك المدينة ... أنس بن مالك ٦٦٠
- ٧١ - كان يُجْلِسُ عنده إنساناً إذا نام أبو موسى الأشعري ١٤٣
- ٧٢ - كان يخالف الناس، فلم يمت حتى وافقهم ... عطاء ٢٨٧
- ٧٣ - كان يخرج إلى الجبانة في العيد علي بن أبي طالب ٧٦٨
- ٧٤ - كان يُدْخِلُ الماء في عينه حتى عمي عبد الله بن عمر ٨٩
- ٧٥ - كان ينهض في الصلاة على صدور قدمه ... عبد الله بن عباس ٥٠٣
- ٧٦ - كان ينهض في الصلاة على صدور قدمه ... عبد الله بن مسعود ٥٠٣
- ٧٧ - كانوا يحبون أن يعجلوا الظهر في الشتاء ... إبراهيم النخعي ٤٠٥
- ٧٨ - كانوا يرون التشهد كافياً إبراهيم النخعي ٥١٧

- ٧٩- كانوا يكرهون إعراء المناكب إبراهيم النخعي ٦٠٥
- ٨٠- كنا نسافر مع أصحاب رسول الله ﷺ ... أنس بن مالك ٧١٨
- ٨١- كيف تُوجِبون فيه الحدَّ علي بن أبي طالب ١٧٣
- ٨٢- لا أزيد على قنوت رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب ٥٤٢
- ٨٣- لا بأس بأذان الرجل وبإقامة الصلاة غيره ... علي بن أبي طالب ٤٤٤
- ٨٤- لا تثويب إلا في أذان صلاة الغداة سويد بن غفلة ٤٢٤
- ٨٥- لا تقولوا قصراً، فإن الذي فرضها في الحضر ... عبد الله بن عباس ٧١٦
- ٨٦- لا سجود في المفصل زيد بن ثابت ٦٩٤
- ٨٧- لا سجود في المفصل عبد الله بن عباس ٦٩٤
- ٨٨- لا، حتى تُرَيْنَ مِثْلَ الْقِصَّةِ الْبِيضَاءِ ... عائشة أم المؤمنين ٣١٨
- ٨٩- لأن أُمسح على جلد حمار أحبَّ إليَّ عبد الله بن عباس ٢٨٧
- ٩٠- لم يُحفظ عن رسول الله ﷺ أنه رفع يديه سليمان بن موسى ٥٣٨
- ٩١- لم يقنت النبي ﷺ إلا شهراً عبد الله بن مسعود ٥٤٠
- ٩٢- لولا الحضر الذي بين يدي لصليتُ علي بن أبي طالب ٧٢١
- ٩٣- ليس على أهل السواد جمعة حذيفة بن اليمان ٧٤٤
- ٩٤- ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ النخعي ٤٠٣
- ٩٥- ما أجزأت ركعة قط عبد الله بن مسعود ٥٣٠
- ٩٦- ما أعرف القنوت إلا طول القيام عبد الله بن عمر ٥٣٤
- ٩٧- ما خافت من أسمع نفسه عبد الله بن مسعود ٤٨٠
- ٩٨- ما زادته إلا تطهيراً علي بن أبي طالب ١٥٣
- ٩٩- ما زال رسول الله ﷺ بمسح على الخفين البراء بن عازب ٢٨٥
- ١٠٠- ما زال رسول الله ﷺ بمسح على الخفين عائشة أم المؤمنين ٢٨٤
- ١٠١- ما صليت من كذا، كذا سنة، لو مت حذيفة بن اليمان ٥٩٧
- ١٠٢- مضت السنة أن في كل ثلاثة إمامٌ جابر بن عبد الله ٧٥٦
- ١٠٣- من أخلاق الأنبياء وضع الأكف على الأكف ... علي بن أبي طالب ٤٧٥
- ١٠٤- من أين لك هذا ؟ عمر بن الخطاب ١٧٢
- ١٠٥- من لم بمسح على الخفين فقد رَغِبَ عن السنّة .. النخعي ٢٨٣
- ١٠٦- نزل جبريل عليه السلام بمسحين وغسلين ... عبد الله بن عباس ١٠٧

- ١٠٧ - نسي القراءة في الأوليين من العشاء ... عثمان بن عفان ٥٤٦
- ١٠٨ - نسي القراءة في الركعة الأولى من المغرب ... عمر بن الخطاب ٥٤٦
- ١٠٩ - هذا مما يعرض به لكم الشيطان عبد الله بن مسعود ٦٨٥
- ١١٠ - يا بني إياك والاعتداء في الصلاة سعد بن أبي وقاص ٥١٩
- ١١١ - يجزئنا إقامة المقيمين حولنا عبد الله بن مسعود ٤٤٣
- ١١٢ - يصلي المريض مستلقياً على قفاه ... عبد الله بن عمر ٦٨٦

فهرس الأعلام

مرتبة حسب حروف المعجم

الاسم	الصفحة	التسلسل
إبراهيم الحربي	٢٩٢	١ -
ابن أبي ربيعة، عياش بن عمرو بن المغيرة المخزومي	٥٤١	٢ -
ابن أبي ليلى، يسار بن بلال	٤٤٥	٣ -
ابن الأعرابي، محمد بن زياد	٢٥٧	٤ -
ابن الحنفية، محمد بن علي بن أبي طالب	٢٨٣	٥ -
ابن الزبير، عبد الله بن الزبير	٢٠٨	٦ -
ابن القاسم، عبد الرحمن بن القاسم المصري	٤٦٨	٧ -
ابن المسيب، سعيد بن المسيب بن حزن	٢٨٣	٨ -
ابن أم مكتوم، عمرو بن قيس بن زائدة	٤٣٨	٩ -
ابن جبير، سعيد بن جبير الكوفي	٧١١	١٠ -
ابن رستم، إبراهيم بن رستم المروزي	٤٦٣	١١ -
ابن سيرين، محمد بن سيرين	٢٣١	١٢ -
ابن شجاع، محمد بن شجاع	٧٤٣	١٣ -
ابن عباس، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب	١٠٧	١٤ -
ابن علية، إبراهيم بن إسماعيل البصري	٤٨٣	١٥ -
ابن عيينة، سفيان بن عيينة الهلالي	٤٨٩	١٦ -
ابن كاس، علي بن محمد بن الحسن	٦٨٥	١٧ -
أبو إسحاق الشيباني، سليمان بن فيروز	٥٤٦	١٨ -
أبو أسيد الساعدي، مالك بن ربيعة	٥٥٦	١٩ -
أبو الحسن الكرخي، عبيد الله بن الحسن البغدادي	١٨٧	٢٠ -
أبو الدرداء، عويمر بن عامر الأنصاري	٦٠١	٢١ -
أبو أمامة، صُدِّي بن عجلان	٢٨٣	٢٢ -
أبو أيوب الأنصاري، خالد بن زيد	٣٨٤	٢٣ -

- ٢٤ - أبو بكر الرازي، أحمد بن عليّ الجصاص ٢٦٠
- ٢٥ - أبو بكر الصديق، عبد الله بن أبي قحافة ١٥٤
- ٢٦ - أبو بكرة، نفيح بن الحارث الثقفي ٥٩٥
- ٢٧ - أبو حنيفة، وهب بن عبد الله بن جنادة ٤٣٠
- ٢٨ - أبو حنيفة، النعمان بن ثابت ٩١
- ٢٩ - أبو خيثمة الجعفي، زهير بن معاوية ٤٢٤
- ٣٠ - أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني ١٢٤
- ٣١ - أبو ذر الغفاري، جندب بن جنادة ٢٥٣
- ٣٢ - أبو رافع، أسلم مولى رسول الله ﷺ ٥٨٦
- ٣٣ - أبو سعيد الردعي، أحمد بن الحسين ٦٢٧
- ٣٤ - أبو سعيد الخدري، سعد بن مالك بن سنان ٢٠٧
- ٣٥ - أبو سعيد، مولى أبي أسيد ٥٥٦
- ٣٦ - أبو طيبة الحجاج ١٩٨
- ٣٧ - أبو عبد الرحمن السلمي، عبد الله بن حبيب بن ربيعة ٤٣٣
- ٣٨ - أبو عبد الله الفقيه، محمد بن يحيى الجرجاني ١٨٧
- ٣٩ - أبو عون الثقفي، محمد بن عبيد الله ٦٠١
- ٤٠ - أبو قتادة، عمرو بن ربعي السلمي ٤٣١
- ٤١ - أبو قلابة، عبد الله بن زيد البصري ٤٠٧
- ٤٢ - أبو مخذولة، أوس بن معير الجمحي ٤١٦
- ٤٣ - أبو موسى الأشعري، عبد الله بن قيس ١٤٣
- ٤٤ - أبو موسى الضرير ٣٤٥
- ٤٥ - أبو نصر الأقطع، أحمد بن محمد البغدادي ٣٠
- ٤٦ - أبو هريرة، عبد الرحمن بن صخر الدوسي ١٥٤
- ٤٧ - أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ٩٢
- ٤٨ - أبي بن كعب ٥٢٩
- ٤٩ - أبي حميد الساعدي، عبد الرحمن بن سعد ٤٦٧
- ٥٠ - أحمد بن إسحاق، الخليفة القادر بالله ١٧
- ٥١ - أسد بن عمرو البجلي ٣٩٦

- ٥٢- أسلع بن شريك بن عوف الأعرجي ٢٥٢
- ٥٣- أسماء بنت أبي بكر الصديق ٢٤٠
- ٥٤- الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ٥٤٢
- ٥٥- أسيد بن حضير ٢٤٠
- ٥٦- الأصم، أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان ٤٨٣
- ٥٧- أم حبيبة، رملة بنت أبي سفيان، أم المؤمنين ٦٤٥
- ٥٨- أم سلمة، هند بنت أبي أمية المخزومية، أم المؤمنين ١٧٠
- ٥٩- أم سليم بنت ملحان الخزرجية ١٧٠
- ٦٠- أم عطية، نُسبية بنت كعب الأنصارية ٥٦٧
- ٦١- أم ورقة بنت نوفل ٥٥٩
- ٦٢- أنس بن مالك الخزرجي ١١٧
- ٦٣- الأوزاعي، عبد الرحمن بن عمر ٢٩١
- ٦٤- البراء بن عازب ٢٨٤
- ٦٥- بريدة بن الحُصَيْب الأسلمي ٢٨٤
- ٦٦- بسرة بنت صفوان ١٥٢
- ٦٧- بشر بن غياث المريسي ٢٠٩
- ٦٨- بلال بن رباح ٣٨٩
- ٦٩- ثميم بن أوس الداري ١٣٥
- ٧٠- ثوبان بن جدد، مولى رسول الله ﷺ ٦٦٢
- ٧١- جابر بن زيد الأزدي ٢٣١
- ٧٢- جابر بن سمرة ٧٤٩
- ٧٣- جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري ٢٢٤
- ٧٤- حذيفة بن اليمان ١٤٥
- ٧٥- الحسن بن أبي مالك ٢٤٧
- ٧٦- الحسن بن زياد اللؤلؤي ٩٢
- ٧٧- الحسن بن علي بن أبي طالب ٥٣٣
- ٧٨- الحسن بن يسار البصري ١٤٦
- ٧٩- حماد بن أبي سليمان الكوفي ٢٣١

- ٨٠- حمزة بنت جحش ٢٢٦
- ٨١- خالد الخذاء ٤٠٧
- ٨٢- خزيمه بن ثابت الأنصاري ٢٨٥
- ٨٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي ٢٠١
- ٨٤- الدارقطني، علي بن عمر ٧١٣
- ٨٥- رافع بن خديج الأنصاري الأوسي ٤٢٠
- ٨٦- زُفر بن الهذيل ٩٢
- ٨٧- الزهري، محمد بن مسلم بن شهاب ٢٣١
- ٨٨- زياد بن الحارث الصدائي ٤٤٤
- ٨٩- زيد بن أسلم ٤١٩
- ٩٠- زيد بن ثابت بن الضحاك ١٧٢
- ٩١- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ٢٨٣
- ٩٢- سجادة، الحسن بن حماد الحضرمي ٤٢٥
- ٩٣- سعد بن أبي وقاص ٢٨٢
- ٩٤- سعد بن معاذ ٧٥٥
- ٩٥- سلمان الفارسي ١٩١
- ٩٦- سلمة بن الأكوع ٦٠٦
- ٩٧- سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي ٥٣٢
- ٩٨- سليمان بن بريدة الأسلمي ٢٨٤
- ٩٩- سليمان بن موسى الأشدق الدمشقي ٥٣٨
- ١٠٠- سمرة بن جندب ٥٥٠
- ١٠١- سويد بن غفلة ٤١٨
- ١٠٢- الشافعي، محمد بن إدريس ٩٠
- ١٠٣- شرحبيل بن سعد، أبو سعد الخطمي ٥٨٣
- ١٠٤- الشعبي، عامر بن شراحيل الكوفي ٢٠٧
- ١٠٥- شعيب بن محمد بن عبد الله ٦٤١
- ١٠٦- صفوان بن عسال ٢٨٥
- ١٠٧- ضُميرة بن أبي ضُميرة ٥٦١

- ١٠٨ - طاووس بن كيسان الخولاني ٤٧٠
- ١٠٩ - الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ١٩٦
- ١١٠ - طلحة بن عبيد الله ٧٠١
- ١١١ - طلق بن علي ١٥١
- ١١٢ - عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين ١٧١
- ١١٣ - عاصم بن كليب ٥٠٢
- ١١٤ - عبادة بن الصامت ٦٠٣
- ١١٥ - عبد الرحمن بن أبي ليلى ٤١١
- ١١٦ - عبد الرحمن بن عوف ٥٥٣
- ١١٧ - عبد الله بن أحمد بن إسحاق، الخليفة القائم بأمر الله ١٧
- ١١٨ - عبد الله بن رواحة ٧٧٤
- ١١٩ - عبد الله بن زيد بن عاصم الخزرجي ١٦٧
- ١٢٠ - عبد الله بن زيد بن عبد ربه ٤١١
- ١٢١ - عبد الله بن سلام ٥٨٧
- ١٢٢ - عبد الله بن عامر بن ربيعة ٤٦١
- ١٢٣ - عبد الله بن عمر بن الخطاب ٨٩
- ١٢٤ - عبد الله بن عمرو بن العاص ٦٤١
- ١٢٥ - عبد الله بن محمد بن القائم بأمر الله، الخليفة المقتدي بأمر الله ١٨
- ١٢٦ - عبد الله بن محرز الجُمحي ٤٢٧
- ١٢٧ - عبد الله بن مسعود ٤٣٣
- ١٢٨ - عبد الله بن يزيد الأنصاري ٥٩٨
- ١٢٩ - عبد الوهاب بن مجاهد المكي ٧١٣
- ١٣٠ - عبيد الله بن المطهر ٨٣
- ١٣١ - عثمان بن عفان ١١٦
- ١٣٢ - عطاء بن أبي رباح ٢٣١
- ١٣٣ - عقبة بن عامر الجهني ٦٣٧
- ١٣٤ - علقمة بن قيس النخعي الهمداني ٥٢٠
- ١٣٥ - علي بن أبي طالب الهاشمي ١٢٨

- ١٣٦ - عمار بن ياسر ٣٤٩
- ١٣٧ - عمر بن أبي ربيعة الخزومي ٦٨٦
- ١٣٨ - عمر بن أبي سلمة ٦٠٢
- ١٣٩ - عمر بن الخطاب ١٧٢
- ١٤٠ - عمران بن الحصين ٢٥٤
- ١٤١ - عمران بن مسلم ٤٢٤
- ١٤٢ - عمرو بن العاص ٢٤٤
- ١٤٣ - عمرو بن حزم الأنصاري ٣٢٢
- ١٤٤ - عمرو بن شعيب ٦٤١
- ١٤٥ - عمرو بن عبسة السلمي ٦٣٨
- ١٤٦ - عوف بن مالك الأشجعي ٢٨٥
- ١٤٧ - فاطمة الزهراء ١٣٢
- ١٤٨ - فاطمة بنت أبي حبيش ٣١٢
- ١٤٩ - فاطمة بنت قيس الفهرية ١٦٥
- ١٥٠ - فضالة بن عبيد الأنصاري ٥١٦
- ١٥١ - القاضي أبو حازم، عبد الحميد بن عبد العزيز ٥٧٩
- ١٥٢ - القدوري، أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي ٨٢
- ١٥٣ - قيس بن طلق بن علي ١٥١
- ١٥٤ - كامل بن العلاء السعدي ٤٢٣
- ١٥٥ - الليث بن سعد ٥٣٥
- ١٥٦ - مالك بن الحويرث ٤١٤
- ١٥٧ - مالك بن أنس الأصبحي ٩٩
- ١٥٨ - المثقّب العبدى ٢٣٩
- ١٥٩ - مجاهد بن جبر المكي ٢٣٢
- ١٦٠ - محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ٩٤
- ١٦١ - محمد بن سلمة ٧٦٦
- ١٦٢ - المزني، إسماعيل بن يحيى ٥٣٦
- ١٦٣ - مصعب بن عمير ٧٥١

- ١٦٤ - معاذ بن جبل الخزرجي ٣٩٦
- ١٦٥ - معاذ بن عفراء ٦٤١
- ١٦٦ - معاوية بن الحكم ٦١٥
- ١٦٧ - معبد بن خالد الجهني ١٤٧
- ١٦٨ - معلّى بن منصور الرازي ٣٥٦
- ١٦٩ - معمر بن راشد ٢٣١
- ١٧٠ - المغيرة بن شعبه ٩٩
- ١٧١ - المقداد بن الأسود ١٣٢
- ١٧٢ - مكحول، محمد بن أبي مسلم شهراب ٢٣١
- ١٧٣ - ميمونة بنت الحارث الهلالية، أم المؤمنين ١٦٤
- ١٧٤ - النخعي، إبراهيم بن يزيد بن قيس ٢٠٧
- ١٧٥ - نصر بن يحيى ٧٦٦
- ١٧٦ - النعمان بن بشير ٧٥٧
- ١٧٧ - هشام بن عبيد الله الرازي ١١٠
- ١٧٨ - همام بن الحارث النخعي ٥٩٤
- ١٧٩ - وائل بن حجر ٤٦٩
- ١٨٠ - وابصة بن معبد ٥٩٤
- ١٨١ - وائلة بن الأسقع ٣١٣
- ١٨٢ - الواقدي، محمد بن عمر بن واقد ٤٢٣
- ١٨٣ - الوليد بن الوليد بن المغيرة المخزومي ٥٣٢
- ١٨٤ - يحيى بن أبي كثير ٦٠٦
- ١٨٥ - يحيى بن معين ١٥٢

فهرس الأعلام

مرتبة حسب حروف المعجم

الاسم	التسلسل	الصفحة
١- إبراهيم بن إسحاق الحربي		
٢- إبراهيم بن إسماعيل البصري		
٣- إبراهيم بن رستم المروزي		
٤- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي		
٥- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي		
٦- ابن أبي ربيعة = عياش بن عمرو بن المغيرة المخزومي.		
ابن أبي ليلي = يسار بن بلال.		
ابن الأعرابي = محمد بن زياد.		
ابن الحنفية = محمد بن عليّ بن أبي طالب.		
ابن الزبير = عبد الله بن الزبير.		
ابن القاسم = عبد الرحمن بن القاسم المصري.		
ابن المسيب = سعيد بن المسيب بن حَزَن.		
ابن أم مكتوم = عمرو بن قيس بن زائدة.		
ابن جبير = سعيد بن جبير الكوفي.		
ابن رُستم = إبراهيم بن رستم المروزي.		
ابن سيرين = محمد بن سيرين.		
ابن شجاع = محمد بن شجاع، أبو عبد الله الثلجي.		
ابن عليّة = إبراهيم بن إسماعيل البصري.		
ابن عيينة = سفيان بن عيينة.		
ابن كاس = علي بن محمد بن الحسن.		
أبو إسحاق الشيباني = سليمان بن فيروز.		
أبو أسيد الساعدي = مالك بن ربيعة بن الّذن.		

أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسن البغدادي.

أبو الدرداء = عويمر بن عامر بن مالك الأنصاري.

أبو أمامة = صُدَيُّ بن عجلان.

أبو أيوب الأنصاري = خالد بن زيد بن كليب الأنصاري.

أبو بكر الأصم = عبد الرحمن بن كيسان.

أبو بكر الرازي = أحمد بن عليّ الجصاص.

أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبي قحافة.

أبو بكرة = نفع بن الحارث بن كلدة الثقفي.

أبو حنيفة = وهب بن عبد الله بن جنادة السوائي.

أبو جعفر الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة.

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت.

أبو خيثمة الجعفي = زهير بن معاوية بن حُذَيْج.

أبو داود = سليمان بن الأشعث السجستاني.

أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة.

أبو رافع = أسلم مولى رسول الله ﷺ.

أبو سعيد = مولى أبي أسيد.

أبو سعيد البردعي = أحمد بن الحسين القاضي.

أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان.

٧- أبو طيبة الحجاج

أبو عبد الرحمن السلمي = عبد الله بن حبيب بن ربيعة.

أبو عبد الله الفقيه = محمد بن يحيى الجرجاني.

أبو عون الثقفي = محمد بن عبيد الله بن سعيد.

أبو قتادة = عمرو بن ربعي السلمي.

أبو قلابة = عبد الله بن زيد الجرمي.

أبو مخذولة = أوس بن معير الحمحي.

أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس.

أبو موسى الضرير = عيسى بن أبي موسى الضرير.

أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر الدوسي.

أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم الأنصاري.

٨- أبي بن كعب

أبي حميد الساعدي = عبد الرحمن بن سعد.

٩- أحمد بن إسحاق بن المقتدر، أبو العباس، القادر بالله

١٠- أحمد بن الحسين القاضي

١١- أحمد بن علي، أبو بكر الرازي الجصاص

١٢- أحمد بن محمد البغدادي، أبو نصر الأقطع

١٣- أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي، أبو الحسين

١٤- أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي

١٥- أسد بن عمرو القشيري البجلي الكوفي

١٦- أسلع بن شريك بن عوف الأعرجي

١٧- أسلم مولى رسول الله ﷺ

١٨- أسماء بنت أبي بكر الصديق

١٩- إسماعيل بن يحيى

٢٠- الأسود بن يزيد بن قيس

٢١- أسيد بن حضير

٢٢- الأصم = عبد الرحمن بن كيسان

الأقطع = أحمد بن محمد البغدادي.

أم حبيبة = رملة بنت أبي سفيان، أم المؤمنين.

أم سلمة = هند بنت أبي أمية المخزومية، أم المؤمنين.

٢٣- أم سليم بنت ملحان الخزرجية

أم عطية = نسيبة بنت كعب الأنصارية.

٢٤- أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث

أم ورقة بنت نوفل = أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث.

٢٥- أنس بن مالك بن النضر الخزرجي

الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمر.

٢٦- أوس بن معمر الحمصي

٢٧- البراء بن عازب

- ٢٨- بريدة بن الحُصَيْب الأسلمي
- ٢٩- بسرة بنت صفوان
- ٣٠- بشر بن غياث المريسي
- ٣١- بلال بن رباح
- ٣٢- تميم بن أوس بن خارجة الداري
- ٣٣- ثوبان مولى رسول الله ﷺ
- ٣٤- جابر بن زيد الأزدي
- ٣٥- جابر بن سمرة
- ٣٦- جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري
- ٣٧- جندب بن جنادة
- ٣٨- حذيفة بن اليمان العبسي
- ٣٩- الحسن بن أبي مالك
- ٤٠- الحسن بن حماد الحضرمي
- ٤١- الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي
- ٤٢- الحسن بن عليّ بن أبي طالب
- ٤٣- الحسن بن يسار البصري
- ٤٤- حماد بن أبي سليمان الكوفي
- ٤٥- حمّة بنت جحش
- ٤٦- خالد بن زيد بن كليب الأنصاري
- ٤٧- خالد بن مهران الخذاء البصري
- ٤٨- خزيمه بن ثابت الأنصاري
- ٤٩- علاء بن رافع
- الخليفة القائم بأمر الله = عبد الله بن أحمد بن إسحاق.
- الخليفة القادر بالله = أحمد بن إسحاق.
- الخليفة المقتدي بأمر الله = عبد الله بن محمد بن القائم بأمر الله.
- ٥٠- الخليل بن أحمد الفراهيدي
- الدارقطني = علي بن عمر.
- ٥١- رافع بن خديج الأنصاري الأوسي

- ٥٢- رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب، أم المؤمنين
- ٥٣- زُفر بن الهذيل
- الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب.
- ٥٤- زهير بن معاوية بن حُذَيج
- ٥٥- زياد بن الحارث الصدائي
- ٥٦- زيد بن أسلم العدوي
- ٥٧- زيد بن ثابت بن الضحاك
- ٥٨- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
- سجادة = الحسن بن حماد الحضرمي.
- ٥٩- سعد بن أبي وقاص
- ٦٠- سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد الخدري
- ٦١- سعد بن معاذ
- ٦٢- سعيد بن المسيب بن حَزَن
- ٦٣- سعيد بن جبير الكوفي
- ٦٤- سفيان بن عيينة
- ٦٥- سلمان الفارسي
- ٦٦- سلمة بن الأكوع
- ٦٧- سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي
- ٦٨- سليمان بن الأشعث السجستاني
- ٦٩- سليمان بن بريدة بن الحُصَيْب الأسلمي
- ٧٠- سليمان بن فيروز
- ٧١- سليمان بن موسى الأشدق الدمشقي
- ٧٢- سمرة بن جندب
- ٧٣- سويد بن غفلة
- الشافعي = محمد بن إدريس.
- ٧٤- شرحبيل بن سعد، أبو سعد الخطمي
- الشعبي = عامر بن شراحيل الكوفي.
- ٧٥- شعيب بن محمد بن عبد الله

- ٧٦- صُدِّيُّ بن عجلان
- ٧٧- صفوان بن عَسَّال
- ٧٨- ضُمَيْرَةُ بن أَبِي ضُمَيْرَةَ
- ٧٩- طاروس بن كيسان
- الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة.
- ٨٠- طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي
- ٨١- طلق بن علي
- ٨٢- عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين
- ٨٣- عاصم بن كليب
- ٨٤- عامر بن شراحيل الكوفي
- ٨٥- عبادة بن الصامت
- ٨٦- عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي
- ٨٧- عبد الرحمن بن أبي ليلى
- ٨٨- عبد الرحمن بن القاسم المصري
- ٨٩- عبد الرحمن بن سعد
- ٩٠- عبد الرحمن بن صخر الدوسي
- ٩١- عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي
- ٩٢- عبد الرحمن بن عوف
- ٩٣- عبد الرحمن بن كيسان
- ٩٤- عبد الله بن أبي قحافة عثمان التيمي
- ٩٥- عبد الله بن أحمد بن إسحاق، أبو جعفر، القائم بأمر الله
- ٩٦- عبد الله بن الزبير
- ٩٧- عبد الله بن حبيب بن ربيعة
- ٩٨- عبد الله بن رواحة
- ٩٩- عبد الله بن زيد الجرمي
- ١٠٠- عبد الله بن زيد بن عاصم (ابن أم عمارة)
- ١٠١- عبد الله بن زيد بن عبد ربه
- ١٠٢- عبد الله بن سلام

- ١٠٣ - عبد الله بن عامر بن ربيعة
- ١٠٤ - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب
- ١٠٥ - عبد الله بن عمر
- ١٠٦ - عبد الله بن عمرو بن العاص
- ١٠٧ - عبد الله بن قيس الأشعري
- ١٠٨ - عبد الله بن محمد بن القائم بأمر الله، بن القادر بالله، أبو العباس
- ١٠٩ - عبد الله بن محرز الجُمحي المكي
- ١١٠ - عبد الله بن مسعود
- ١١١ - عبد الله بن يزيد الخطمي
- ١١٢ - عبد الوهاب بن مجاهد المكي
- ١١٣ - عبيد الله بن الحسن البغدادي، أبو الحسن الكرخي
- ١١٤ - عبيد الله بن المطهر
- ١١٥ - عثمان بن عفان الأموي
- ١١٦ - عطاء بن أبي رباح
- ١١٧ - عقبة بن عامر الجهني
- ١١٨ - علقمة بن قيس المصداقي
- ١١٩ - علي بن أبي طالب الهاشمي
- ١٢٠ - علي بن عمر
- ١٢١ - علي بن محمد بن الحسن
- ١٢٢ - عمار بن ياسر
- ١٢٣ - عمر بن أبي ربيعة عبد الله بن عمرو المخزومي
- ١٢٤ - عمر بن أبي سلمة
- ١٢٥ - عمر بن الخطاب
- ١٢٦ - عمران بن الحصين
- ١٢٧ - عمران بن مسلم الجعفي
- ١٢٨ - عمرو بن العاص
- ١٢٩ - عمرو بن حزم الأنصاري
- ١٣٠ - عمرو بن ربعي السلمي

- ١٣١- عمرو بن شعيب
- ١٣٢- عمرو بن عبسة
- ١٣٣- عمرو بن قيس بن زائدة
- ١٣٤- عوف بن مالك الأشجعي
- ١٣٥- عويمر بن عامر بن مالك الأنصاري
- ١٣٦- عياش بن عمرو بن المغيرة المخزومي
- ١٣٧- عيسى بن أبي موسى الضير
- ١٣٨- فاطمة الزهراء
- ١٣٩- فاطمة بنت أبي حبيش
- ١٤٠- فاطمة بنت قيس الفهرية
- ١٤١- فضالة بن عبيد الأنصاري
- ١٤٢- القاضي أبي حازم = عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي.
القدوري = أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي.
- ١٤٣- قيس بن طلق بن علي
- ١٤٤- كامل بن العلاء السعدي
- ١٤٥- الليث بن سعد
- ١٤٦- مالك بن الحويرث
- ١٤٧- مالك بن أنس الأصبحي
- ١٤٨- مالك بن ربيعة بن البدن الساعدي
- ١٤٩- المثقب العبدى
- ١٥٠- مجاهد بن جبر المكي
- ١٥١- محمد بن أبي مسلم شهاب
- ١٥٢- محمد بن إدريس الشافعي
- ١٥٣- محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني
- ١٥٤- محمد بن زياد
- ١٥٥- محمد بن سيرين البصري
- ١٥٦- محمد بن شجاع
- ١٥٧- محمد بن عبيد الله بن سعيد

- ١٥٨ - محمد بن عليّ بن أبي طالب
- ١٥٩ - محمد بن عمر بن واقد
- ١٦٠ - محمد بن مسلم بن شهاب الزهري
- ١٦١ - محمد بن مسلمة
- ١٦٢ - محمد بن يحيى الجرجاني، أبو عبد الله الفقيه
- الزبي = إسماعيل بن يحيى.
- ١٦٣ - مصعب بن عمير
- ١٦٤ - معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي
- ١٦٥ - معاذ بن عفراء
- ١٦٦ - معاوية بن الحكم
- ١٦٧ - معبد بن خالد الجهني
- ١٦٨ - معلى بن منصور الرازي
- ١٦٩ - معمر بن راشد
- ١٧٠ - المغيرة بن شعبة الثقفي
- ١٧١ - المقداد بن الأسود
- مكحول = محمد بن أبي مسلم شهراب.
- ١٧٢ - مولى أبي أسيد
- ١٧٣ - ميمونة بنت الحارث الهلالية، أم المؤمنين
- النخعي = إبراهيم بن يزيد بن قيس.
- ١٧٤ - نُسَيْبَةُ بنت كعب الأنصارية
- ١٧٥ - نصر بن يحيى
- ١٧٦ - النعمان بن بشير
- ١٧٧ - النعمان بن ثابت الكوفي
- ١٧٨ - نفيح بن الحارث بن كلدة الثقفي
- ١٧٩ - هشام بن عبيد الله الرازي
- ١٨٠ - همام بن الحارث النخعي
- ١٨١ - هند بنت أبي أمية المخزومية، أم المؤمنين
- ١٨٢ - وائل بن حُجْر بن ربيعة الحضرمي

- ١٨٣ - وابصة بن معبد
- ١٨٤ - وأثلة بن الأسقع
- الواقدي = محمد بن عمر بن واقد.
- ١٨٥ - الوليد بن الوليد بن المغيرة المخزومي
- ١٨٦ - وهب بن عبد الله بن مسلم بن جنادة السوائي
- ١٨٧ - يحيى بن أبي كثير
- ١٨٨ - يحيى بن معين
- ١٨٩ - يسار بن بلال
- ١٩٠ - يعقوب بن إبراهيم الأنصاري

فهرس الأماكن، القبائل

مرتبة على حروف المعجم

الصفحة	التسلسل
٧٢٥	١- أذربيجان
٧٣٥	٢- الأكراد
٦١٩	٣- الأنصار
٣٢	٤- الأهواز
٣٤٤	٥- أوطاس
٢٠٥	٦- أبله
١٧٨	٧- بئر بضاعة
٧٤١	٨- البحرين
٥٠٩	٩- البصرة
٤١٨	١٠- بطحاء مكة
٦٣٨	١١- بني عبد مناف
٧٢٤	١٢- تبوك
٧٣٥	١٣- التركمان
٧٦٨	١٤- الجبّانة
٧٤١	١٥- جوائى
٧٧٤	١٦- جيش رومه
٥٨٩	١٧- الحبشة
٦٤٦	١٨- حجرات أزواج النبي ﷺ
٣١٩	١٩- حروراء
٧٣٤	٢٠- الحيرة
١٥	٢١- خراسان
٦٥٩	٢٢- خيبر
٥٤١	٢٣- ذكوان

٧٢١	ذو الحليفة	-٢٤
٧٢١	ذي سَلَم	-٢٥
٣٢	رامهرمز	-٢٦
٣٥٦	الرّي	-٢٧
٥٤١	رِغْل	-٢٨
٢٤٤	سرية ذات السلاسل	-٢٩
٧٢٥	السوس	-٣٠
٣٨٤	الشّام	-٣١
١٦	طخارستان	-٣٢
٧٣٥	العرب	-٣٣
٥٣٨	عرفة	-٣٤
٣٦٧	عُربنة	-٣٥
٧١٣	عُسفان	-٣٦
٤٠٦	العوالي	-٣٧
٢٤٠	غزوة المريسيع	-٣٨
٣٧٨	قُباء	-٣٩
١٢٩	الكوفة	-٤٠
٧٧٤	مؤتة	-٤١
٧١١	الدائن	-٤٢
٤١٢	المدينة المنورة	-٤٣
٦٣٢	مزدلفة	-٤٤
٧٠٦	مسجد الكوفة	-٤٥
٧٤١	مسجد النبي ﷺ	-٤٦
٥٤١	مُضَر	-٤٧
١٢٩	المقاعد	-٤٨
٤٦٢	مكة المكرمة	-٤٩
٧١٧	منى	-٥٠
٣١	مهر الدّجاج	-٥١

٧٦٨	٥٢- كمر دجلة
٢٢٠	٥٣- وفد بني ثقيف
٣٠٨	٥٤- يوم أحد
٧٢٢	٥٥- يوم التروية
٤٣٣	٥٦- يوم الخندق
٢٨٤	٥٧- يوم الفتح

فهرس الأشعار

مرتبة حسب ورودها في الرسالة

الصفحة	البيت	التسلسل
٢٣٩	أريدُ الخيرَ أيُّهما يلي	١ - فما أدري إذا يَمُمْتُ أرضاً
٦٨٧	كنبوء السيوف عند الضراب	٢ - إنَّ جنبي على الفراش لناب

الفرق، والمذاهب

الاسم	التسلسل	الصفحة
الحرورية	١ -	٣١٩
المجوسي	٢ -	٢٠٤
اليهود	٣ -	٤٠٨

فهرس اللطائف، والفوائد العلمية

مرتبة على حروف المعجم

الصفحة	الفائدة	التسلسل
٢٨٣	أحفظ الناس بأقضية عمر بن الخطاب ويُسمَّى براوية عمر	١ -
٩٩	آخر الصحابة عهداً به ﷺ يوم دفنه	٢ -
٢٤٠	آخر المهاجرين والمهاجرات وفاة	٣ -
٢٨٣	آخر من بقي من الصحابة بالشام	٤ -
١٦٤	آخر من تزوجها النبي ﷺ	٥ -
٥٥٦	آخر من مات من البدرين بالمدينة	٦ -
١١٧	آخر من مات من الصحابة بالبصرة	٧ -
٢٨٤	آخر من مات من الصحابة بخراسان	٨ -
٣١٣	آخر من مات من الصحابة بدمشق	٩ -
١٦٤	آخر من ماتت من أزواج النبي ﷺ	١٠ -
٨٩	أعلم الصحابة بمناسك الحج	١١ -
٢٤٠	امراة، وزوجها، وابنها، وأبوها، وحدها صحابيون	١٢ -
٧٤١	أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ (خ)	١٣ -
١٣٥	أول من أسرج السراج في المسجد	١٤ -
٣٤٩	أول من بنى مسجداً في الإسلام	١٥ -
١٣٢	أول من جُعِلَ له نعش في الإسلام	١٦ -
٤٣٣	أول من جهر بالقرآن بمكة	١٧ -
٢٥٣	أول من حبَّ النبي ﷺ بتحية الإسلام	١٨ -
٢٨٢	أول من رمى بسهم في سبيل الله	١٩ -
١٣٢	أول من قاتل على فرس في سبيل الله	٢٠ -
١١٦	أول من هاجر إلى الحبشة	٢١ -
٩٩	أول من وضع ديوان البصرة	٢٢ -
٢٠٨	أول مولود في المدينة بعد الهجرة	٢٣ -

- ٢٤- أول مولود للأنتصار بعد الهجرة ٧٥٧
- ٢٥- بلغت فترة خلافته مدة لم يبلغها أحد من العباسيين قبله ١٧
- ٢٦- توفي وهو ساجد لله تعالى ٢٣٢
- ٢٧- حارس رسول الله ﷺ ٧٧٤
- ٢٨- حامل أحد لوائتي أسلم يوم الفتح ٢٨٤
- ٢٩- حامل لواء جيش أسامة ٢٨٤
- ٣٠- حكم من أتى امرأة أجنبية في دبرها ١٧٤
- ٣١- الحكمة في تقديم باب الوضوء على غيره من أبواب كتاب الطهارة ٨٦
- ٣٢- شهادته بشهادة رجلين ٢٨٥
- ٣٣- صاحب راحلة النبي ﷺ ٢٥٢
- ٣٤- صاحب سر رسول الله ﷺ ١٤٥
- ٣٥- صاحب نعل رسول الله ﷺ ٤٣٣
- ٣٦- صيغة تسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء ١١٣
- ٣٧- عابد أهل فلسطين ١٣٥
- ٣٨- فائدة: في أثر اللامس في نقض طهارة الملموسة ١٤٩
- ٣٩- فائدة: في استيعاب مسح الوجه واليدين في التيمم ٢٥٢
- ٤٠- فائدة: في افتتاح الإمام القدوري مختصره بآية كريمة ٨٦
- ٤١- فائدة: في التعبير (برؤي) في الأحاديث الصحيحة ١٠٠
- ٤٢- فائدة: في التقدير في الإصابة بالأرواث ٣٦٦
- ٤٣- فائدة: في العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للوضوء ٨٥
- ٤٤- فائدة: في اللاتي ذكر أهن استحضن على عهد رسول الله ﷺ ٣١٢
- ٤٥- فائدة: في أنواع أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام ٩٧
- ٤٦- فائدة: في تقديم كتاب الطهارة على سائر الكتب ٨٤
- ٤٧- فائدة: في حكم خير الآحاد فيما نعم به البلوى عند الحنفية ١١٤
- ٤٨- فائدة: في خير صفوف النساء وشرها ٥٦٢
- ٤٩- فائدة: في ضابط التفريق اليسير والكثير في أفعال الوضوء ١٢٧
- ٥٠- فائدة: في محل الاستعاذة في الصلاة ٤٨٠
- ٥١- فائدة: في مسألة غسل موق، ولحظ العين ٨٩

- ٥٢- فائدة: هل يمسح رأسه في وضوء الغسل ١٦٣
- ٥٣- فائدة: في وقت السَّوَاك في الوضوء ١١٥
- ٥٤- فارس رسول الله ﷺ ٤٣١
- ٥٥- قرأ الجامع الكبير محمد بن الحسن ثلاثمائة مرة ٦٢٧
- ٥٦- كان كثير الحج حتى توفي حاجاً بالمزدلفة أو بمعى ٤٧٠
- ٥٧- كانوا يأخذون عنها غسل الميت ٥٦٧
- ٥٨- كفنه النبي ﷺ في قميصه ٥٣٢
- ٥٩- كيف يجمع بين ما عُرف من عادة الناس في تنزيه المياه، وبين ما ورد من أنهم كانوا يطرحون في بئر بضاعة محائض النساء ولحوم الميتة ١٨٦
- ٦٠- لازم شيخه في طريق العلم والتحصيل عشرين سنة ٤٦٨، ٩٢
- ٦١- المذهب القديم والجديد للإمام الشافعي ٩٣
- ٦٢- ممن ذهب بصره آخر عمره ٢٨٢، ٢٢٤، ١٠٧
- ٦٣- ممن سماهم النبي ﷺ ٥٨٧، ٥٥٣، ٢٠٨، ١٦٤
- ٦٤- ممن كتاهم، ولقبهم النبي ﷺ ٣٤٩، ٩٩
- ٦٥- من كانت الملائكة تُسلم عليه ٢٥٤
- ٦٦- من كانت تُعرف بالشهيدة ٥٥٩
- ٦٧- من لُقّب بالطيّب المطيّب ٣٤٩
- ٦٨- نوع النهي عن إدخال اليد في الإناء ١١٢
- ٦٩- هل يكره تكرار مسح الرأس في الوضوء ؟ ١٢٨
- ٧٠- ولي خلافة المسلمين وعمره (٢٠) سنة ١٨
- ٧١- يسمّى بالكامل لكمال عقله ٢٤٠

فهرس القواعد، والضوابط الفقهية والمسائل الأصولية

مرتبة على حروف المعجم

الصفحة	القاعدة / الضابط	التسلسل
١٢٢	الأبدالُ تفتقرُ إلى النية	١ -
١٢٠	إتيان الفعل على وجه القرينة أولى	٢ -
٤٦٢	الاجتهاد لا يبطل بالاجتهاد	٣ -
٢٠٨	الإجماع السكوتي	٤ -
١٣٩	إذا اجتمع الحظر والإباحة، يكون الحكم للحظر	٥ -
١٣٩	الاستحسان في لسان الفقهاء على نوعين	٦ -
١١٦، ١١٥	أقل أحوال أفعاله ﷺ أن تدل على المسنون	٧ -
٢٩٥	أقل اسم الجمع الصحيح ثلاثة	٨ -
٥٠٨	الأمر أقل أحواله أن يحمل على الاستحباب	٩ -
١٧٠	الأمر يحمل على الأغلب احتياطاً	١٠ -
٤٤٦، ٢٥٩	الأمر يدل على الوجوب	١١ -
٦٥١	البقاء في العبادة أفضل من الخروج منها	١٢ -
١٤٢	التابع تابع	١٣ -
١٢٧	ثم: للتراخي	١٤ -
٢٢٤	حجية المرسل	١٥ -
١٧٤	الحد يسقط بالاحتياط	١٦ -
١١٤	عبر الواحد	١٧ -
١١٤	عبر الواحد لا يثبت به ما يعم به البلوى	١٨ -
٤٣٢	زيادة الثقة	١٩ -
٤٦٤	شرائط الصلاة تسقط حال العذر	٢٠ -
٨٩	الطهارة تسقط بالمشقة	٢١ -
١٧٤	الطهارة يعبر فيها الاحتياط	٢٢ -
١١٤	عموم البلوى	٢٣ -

- ٢٤- الغالب كالمعلوم ١٤٢
- ٢٥- الغالب كالواقع ٧٣٨
- ٢٦- الغاية تدخل في الكلام تارة، ولا تدخل أخرى ٤٤٩، ٩٦
- ٢٧- الغلبة مؤثرة في الأصول ٢٣٦
- ٢٨- قول الصحابي: أمرنا بكذا، هينا عن كذا ٤٢٧
- ٢٩- قول الصحابي: من السنة كذا ٧٥٦
- ٣٠- لا يُترك اليقين بالشك ٢٢٨، ١٥٦، ١٤٠
- ٣١- ما صحَّ إيقاعه دفعةً واحدةً لا يُرتَّب ١٢٤
- ٣٢- ما لا يُوجب الوضوء خارج الصلاة، لا يُوجب فيها ١٤٩
- ٣٣- المجتهد إذا تعارض عنده دليلان فأكثر ٢٢٩
- ٣٤- المطلق في الشريعة يحمل على الغالب ٢١٢
- ٣٥- المغسول الاستيعاب فيه واجب ١٣٠
- ٣٦- المسح لا يعتبر فيه الاستيعاب ١٣٠، ٩٣
- ٣٧- من شكَّ في التجاسة يُستحبُّ له غسلها، ولا يجب عليه ١١٢
- ٣٨- النافلة على الوجه الأشقَّ أولى وأفضل؛ ما لم يرد عنه شيء ٦٥١
- ٣٩- التجاسة إذا لم تخرج بنفسها لا تُوجب الطهارة ١٣٨
- ٤٠- نسخ القرآن بالسنة المتواترة ٢٨٦
- ٤١- نفاة القياس ٧١١
- ٤٢- النهي يقتضي تحريم المنهي عنه ٣٢١
- ٤٣- النهي يوجب فساد المنهي عنه ٥٦٨، ٥٦٢، ١٩٥
- ٤٤- وقت تعلّق حكم الوجوب ٧٣٦
- ٤٥- وقوع البيان بفعله ﷺ وهو محمول على الوجوب ٩٧

فهرس المصادر التي نقل عنها المؤلف - ف ونص على ذكرها

مرتبة حسب سنة الوفاة

الصفحة	اسم المصدر	التسلسل
	كتاب الأمالي، أو الإملاء، للإمام، الفقيه، أبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المتوفى سنة (١٨٢هـ).	١ -
	كتاب الآثار، للإمام، الفقيه، محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة (١٨٩هـ).	٢ -
	كتاب الأصل، للإمام محمد بن الحسن الشيباني.	٣ -
	كتاب الصلاة، للإمام محمد بن الحسن الشيباني.	٤ -
	الجامع الصغير، للإمام محمد بن الحسن الشيباني.	٥ -
	السُّر الكبير، للإمام محمد بن الحسن الشيباني.	٦ -
	كتاب المغازي، لأبي عبد الله، محمد بن عمر الواقدي، المتوفى سنة (٢٠٧هـ).	٧ -
	النوادر، للإمام معلى بن منصور، المتوفى سنة (٢١١هـ).	٨ -
	مختصر المزني في فروع الشافعية، للإمام، أبي إبراهيم، إسماعيل بن يحيى المزني، المتوفى سنة (٢٦٤هـ)، صرح بالنقل عنه بذكر اسمه دون اسم كتابه.	٩ -
	سنن أبي داود، للإمام، الحافظ، أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المتوفى سنة (٢٧٥هـ).	١٠ -
	كتاب المسح، لإبراهيم بن إسحاق البغدادي، المتوفى سنة (٢٨٥هـ).	١١ -
	المختصر، للإمام أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، أبي جعفر الطحاوي، المتوفى سنة (٣٢١هـ).	١٢ -
	المختصر في فروع الحنفية، للإمام أبي موسى الفقيه، محمد بن عيسى بن أبي موسى الضرير، أبو عبد الله، المتوفى سنة (٣٣٤هـ).	١٣ -
	مختصر الكرخي، للإمام، الفقيه، عبيد الله بن الحسين، أبي الحسن الكرخي، المتوفى سنة (٣٤٠هـ).	١٤ -

فهرس المصادر والمراجع

أولا : المصادر المطبوعة

القرآن الكريم

مراجع التفسير، والقراءات، وعلوم القرآن:

- ١- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢- أحكام القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، المتوفى سنة (٣٢١هـ)، تحقيق: د- سعد الدين أرنال. الناشر: مركز البحوث الإسلامية لوقف الديانة التركي - استانبول، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، المتوفى سنة (٣٧٠هـ)، ضبط نصه وخرج آياته: عبد السلام محمد علي شاهين. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. وأخرى: دار إحياء التراث العربي، تحقيق: محمد الصادق قمحاري بيروت - لبنان، طبعة ١٤٠٥هـ.
- ٤- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله، المعروف بابن العربي، المتوفى سنة (٥٤٣هـ)، تحقيق: علي محمد البحاري. الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٥- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبي السعود، محمد بن محمد العمادي المتوفى سنة (٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٦- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المتوفى سنة (٦١٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٧- بحر العلوم لأبي الليث نصر بن محمد بن السمرقندي، المتوفى سنة (٣٧٥هـ)، تحقيق: د- عبد الرحيم أحمد الزقة، الناشر: مطبعة الإرشاد، العراق - بغداد، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٨- البدور الزاهرة، لعبد الفتاح القاضي، المتوفى سنة (١٤٠٣هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

- ٩ - البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، وأخرى: الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٩١هـ.
- تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.
- تفسير أبو السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم.
- تفسير البغوي = معالم التنزيل.
- تفسير الزمخشري = الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل.
- تفسير السمرقندي = بحر العلوم.
- تفسير الشوكاني = فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير.
- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.
- ١٠ - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، المتوفى سنة (٧٧٤هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان. وأخرى: دار الفكر - بيروت ١٤٠١هـ.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.
- تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل.
- ١١ - التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، المتوفى سنة (٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه: أوتوبرتزل، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ١٢ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة (٣١٠هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٣ - الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة (٦٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٤ - الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، الحسين بن أحمد، المتوفى سنة (٣٧٠هـ) تحقيق: د- عبد العال مكرم، الناشر: دار الشروق - بيروت، ط الثانية ١٣٩٧هـ.
- ١٥ - حرز الأمان ووجه النهاية، لأبي القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، المتوفى سنة (٥٩٠هـ)، ضبطه وصححه: محمد تميم الزعبي، الناشر: دار المطبوعات الحديثة - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ١٦ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، الناشر: دار

- الفكر، بيروت - لبنان ١٩٩٣ م.
- ١٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي، أبو الفضل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٨- الروضة في القراءات الإحدى عشرة، لأبي عليّ الحسن بن محمد البغدادي، المتوفى سنة (٤٣٨هـ)، تحقيق: د- مصطفى عدنان، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٩- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٤.
- ٢٠- السبعة في القراءات، لابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى، المتوفى سنة (٣٢٤هـ)، تحقيق: د- شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة الثانية ١٩٧٢ م.
- ٢١- سراج القارئ المتبدي وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان، المعروف بابن القاصح العذري البغدادي، المتوفى سنة (٨٠١هـ)، ضبطه وصححه محمد عبد القادر شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٢- الغاية في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تحقيق: محمد غياث الجباز، الناشر: شركة العيكان للطباعة والنشر - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٣- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- ٢٤- القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، لمحمد كريم راجح (بهامش القرآن الكريم) الناشر: دار المهاجر للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢٥- القراءات القرآنية، لعبد الحليم قابة.
- ٢٦- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، لمحمد بن عمر بن سالم بازمول، إشراف: د- عبد الستار فتح الله سعيد، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢٧- الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر، المتوفى سنة (٥٣٨هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٢٨- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تحقيق: شبيب حمزة حاكمي، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، بيروت - لبنان.

- الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٩- الْمُتَحَفُ فِي أَحْكَامِ الْمُصْحَفِ، د- صالح بن محمد الرشيد، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٠- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي المتوفى سنة (٧١٠ هـ) الناشر: دار الفكر.
- ٣١- معالم التنزيل، للحسين بن مسعود الفراء البغوي، المتوفى سنة (٥١٦ هـ).
- ٣٢- مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، محمد عبد العظيم، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.
- ٣٣- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، المتوفى سنة (٨٥٩ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٣٤- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي الدم، نصر بن علي بن محمد الشيرازي، المتوفى سنة (٥٦٥ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٥- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أحمد بن محمد، المتوفى سنة (٨٥٩ هـ)، تحقيق: علي الضباع، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ.
- ٣٦- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي، المتوفى سنة (١٤٠٣ هـ)، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

مراجع الحديث، وغريب، ومصطلح الحديث:

- ٣٧- إتحاف أهل التقى بتخريج أحاديث المنتقى، لمسعد عبد الحميد محمد السعدي، مطبوع بهامش المنتقى لابن الجارود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٣٨- الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف، د- بدوي عبد الصمد الطاهر صالح، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات - دبي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣٩- الأجوبة النافعة لجنة مسجد الجامعة، لمحمد ناصر الدين الألباني.
- ٤٠- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي، المتوفى سنة (٥٨٢ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤١- اختلاف الحديث، لمحمد بن إدريس الشافعي، مطبوع مع كتاب الأم (٥٨٧/٨)، الناشر:

- دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٢- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني عليها، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٤٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، إشراف: محمد زهير شاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- ٤٤- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر الحازمي، محمد بن موسى، المتوفى سنة (٥٨٤هـ)، تحقيق: د- عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الوفاء، المنصورة - مصر، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٤٥- إعلاء السنن، للنهاني ظفر أحمد العثماني، المتوفى سنة (١٣٩٤هـ)، تحقيق: حازم القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٤٦- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن المقنن، عمر بن علي، المتوفى سنة (٨٠٤هـ) تحقيق: عبد العزيز المشيقح، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٧- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، المتوفى سنة (٧٧٤هـ)، شرح: أحمد شاكر، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي بن حسن الحلبي الأثري، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٨- التحقيق في أحاديث الخلاف، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. وأخرى بتحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- تخريج أحاديث الإحياء = المغني في تخريج أحاديث الإحياء.
- ٤٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، تحقيق: نظر محمد الفارابي، الناشر: مكتبة الكوثر - الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.
- ٥٠- الترغيب والترهيب، للمنزوي، عبد العظيم بن عبد القوي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ٥١- تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي، تحقيق: د- عبد الرحمن عبد الجبار الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- ٥٢- التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، مطبوع بهامش سنن الدارقطني، عني بتصحيحه: السيد عبد الله هاشم يماني، الناشر: دار المحاسن للطباعة - القاهرة.
- ٥٣- تعليق التعليق، للحافظ ابن حجر، أحمد بن علي، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٥٤- التقریب والتيسير، للنووي، مطبوع مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي، تحقيق: نظير محمد القاراي، الناشر: مكتبة الكوثر - الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.
- ٥٥- التلخيص الحبير في فخر أئمة الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر، أحمد بن علي، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، عني بتصحيحه: السيد عبد الله هاشم اليماني.
- ٥٦- تمام المنة في التعليق على فقه السنة، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الرياسة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- ٥٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري، الناشر: المركز الإسلامي للطباعة - القاهرة ١٣٨٧.
- ٥٨- تنقيح التحقيق، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، المتوفى سنة (٧٤٤هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ٥٩- تنقيح الكلام في الأحاديث الضعيفة في مسائل الحكماء، وبيان عللها وكلام المحدثين عليها، لزكريا بن غلام قادر الباكستاني، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٠- الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار غراس - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- ٦١- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسنة وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، رقم كتبه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ٦٢- الجامع الصغير، لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٦٣- جامع المسانيد، للخوارزمي، محمد بن محمود، المتوفى سنة (٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٦٤- جزء ابن عمشليق، لأحمد بن علي بن محمد الجعفري، تحقيق: خالد محمد الأنصاري، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ٦٥- جزء الألف دينار، لأبي بكر القطيعي، أحمد بن جعفر، تحقيق: بدر عبد الله البدر الناشر: دار النفائس - الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- ٦٦- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن القيم، محمد بن أبي بكر أبوب الزرعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار العروبة - الكويت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٦٧- الجواهر النقي، للتركمان علاء الدين بن علي بن عثمان، المتوفى سنة (٧٤٥هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٦٨- حاشية السندي على سنن النسائي، لأبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي، المتوفى سنة (١١٣٨هـ)، مطبوع بهامش شرح سنن النسائي لجلال الدين السيوطي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- ٧٠- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، للنووي، تحقيق: حسين بن إسماعيل الجمل، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ.
- ٧١- خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للحافظ سراج الدين عمر بن علي بن الملكن، المتوفى سنة (٨٠٤هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٧٢- الخلافات، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، تحقيق: مشهور حسن، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ٧٣- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، عني بتصحيحه: السيد عبد الله هاشم اليماني، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة
- ٧٤- الدعاء، للطبراني سليمان بن أحمد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٧٥- دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، لحافظ أحمد الحكمي، تحقيق: خالد قاسم الراددي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

- ٧٦- الروضة الندية شرح الدرر البهية، لمحمد بن صديق حسن خان، المتوفى سنة (١٣٠٧هـ)، تحقيق: محمد صبحي الحلاق، الناشر: دار الأرقم - بريطانيا، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- ٧٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الرابعة عشر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٧٨- الزهد، للإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة (٢٨٧هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: دار الريان للتراث - القاهرة الطبعة الثانية عام ١٤٠٨هـ.
- ٧٩- سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الصنعائي المتوفى سنة (١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الرابعة ١٤٢٤هـ.
- ٨٠- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٨١- السلسلة الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- ٨٢- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المتوفى سنة (٢٧٥هـ)، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- ٨٣- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المتوفى سنة (٢٧٥هـ)، بتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م. وأخرى: بتحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ٨٤- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، المتوفى سنة (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٨٥- سنن الدارقطني، للأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ) عني بتصحيحه السيد عبد الله هاشم يماني، الناشر: دار المحاسن للطباعة - القاهرة. وأخرى: الناشر: دار المعرفة - بيروت عام ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ٨٦- سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، المتوفى سنة (٢٥٥هـ)، عناية: محمد أحمد دهمان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٨٧- السنن الصغرى للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسن، المتوفى (٤٥٨هـ)، تحقيق: د- محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

- ٨٨- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان. وأخرى: بتحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٨٩- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د- عبد الغفار سليمان البنداري، د- سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٩٠- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة (٣٠٣هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٩١- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، للزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، المتوفى سنة (١١٢٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٩٢- شرح سنن النسائي، لجلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال، المتوفى سنة (٩١١هـ)، مطبوع بمامش السنن، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.
- ٩٣- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، المتوفى سنة (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، وأخرى: الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شرح منتقى الأخبار = نيل الأوطار.
- ٩٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٩٥- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، المتوفى سنة (٣١١هـ)، تحقيق: د- محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- صحيح البخاري = الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ.
- ٩٦- صحيح الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الخامسة.
- ٩٧- صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٩٨ - صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، اختصر أسانيدَه وعلق عليه وفهرسه: زهير الشاويش، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، توزيع: المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٩٩ - صحيح سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٠٠ - صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة (٢٦١ هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٣ هـ.
- ١٠١ - صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها، لناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الرابعة عشر ١٤٠٨ هـ.
- ١٠٢ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٠٣ - ضعيف سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: علق عليه وفهرسه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
- ١٠٤ - ضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، علق عليه وفهرسه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- ١٠٥ - ضعيف سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٠٦ - ضعيف سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، علق عليه وفهرسه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- ١٠٧ - الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة (٢٢٤ هـ)، تحقيق: مشهور حسن، الناشر: مكتبة الصحابة - جدة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٠٨ - عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، لابن العربي المالكي، طبعة الضاري عام ١٣٥٣ هـ.
- ١٠٩ - علل الحديث، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، أبو محمد، المتوفى سنة (٣٢٧ هـ)، دار المعرفة - بيروت. عام ١٤٠٥ هـ. تحقيق: محب الدين الخطيب.
- ١١٠ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ١١١ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، علي بن عمر، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين

- الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١١٢ - علوم الحديث، لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، الناشر: مكتبة القارابي، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- ١١٣ - عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، المتوفى سنة (٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ١١٤ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، أبو الطيب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- ١١٥ - غريب الحديث لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، خرج أحاديثه وعلق عليه: د - عبد المعطي قلنجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١١٦ - غريب الحديث، لإبراهيم بن إسحاق الحري، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١١٧ - غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١١٨ - غريب الحديث، لأحمد بن محمد الخطابي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.
- ١١٩ - غريب الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
- ١٢٠ - الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البحايي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- ١٢١ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب، مراجعة: قصي محب الدين، الناشر: دار الريان - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ. وأخرى: الناشر: دار المعرفة - بيروت، وطبعة عام ١٣٧٩هـ.
- ١٢٢ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ١٢٣ - الفردوس بمأثور الخطاب، للدبلمي، المتوفى سنة (٥٠٩هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوي زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ١٢٤ - فضيلة الشكر لله على نعمته، محمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق: د - عبد الكريم اليافي،
ومحمد مطيع الحافظ، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- ١٢٥ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن
المعلمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
- ١٢٦ - الفوائد، لتمام بن محمد الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد -
الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ١٢٧ - قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، للبخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق: أحمد الشريف،
الناشر: دار الأرقم - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢٨ - كتاب الآثار، محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة (١٨٩هـ)، صححه وعلق عليه: حافظ
رياض أحمد، الناشر: دار الحديث - باكستان. وأخرى: الناشر: إدارة القرآن والعلوم
الإسلامية - باكستان، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.
- ١٢٩ - الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفى سنة
(٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار التاج - بيروت، الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. وأخرى: الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.
- ١٣٠ - كشف الخفاء، لإسماعيل بن محمد العجلوني، المتوفى سنة (١١٦٢هـ)، تحقيق: أحمد
القلاش، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- ١٣١ - الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)،
تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدي، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- ١٣٢ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي بن حسام الدين المتقي الهندي، الناشر:
مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩م.
- ١٣٣ - ما صحَّ من آثار الصحابة في الفقه، لزكريا بن غلام قادر الباكستاني، الناشر: دار الخراز -
جدة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المختص = سنن النسائي.
- ١٣٤ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة (٨٠٧هـ)، الناشر: دار
الفكر - بيروت، ١٤١٢هـ. وأخرى: طبعة عام ١٤٠٧هـ، الناشر: دار الريان - القاهرة.
- ١٣٥ - المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى
المديني الأصفهاني، المتوفى سنة (٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، الناشر: مركز
البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة، الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- ١٣٦ - المخرر في الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، المتوفى سنة (٧٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: د- يوسف المرعشلي، ومحمد سليم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ.
- ١٣٧ - المراسيل لأبي داود، سليمان بن الأشعث، المتوفى سنة (٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
- ١٣٨ - المستدرک علی الصحیحین، للحاکم النیسابوری، محمد بن عبد الله، تحقيق: مصطفى عبد القادر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- ١٣٩ - مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ١٤٠ - مسند أبي بكر الصديق، لأحمد بن علي، أبو بكر المروزي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٤١ - مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود أبو داود الفارسي الطيالسي، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ١٤٢ - مسند أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق، المتوفى سنة (٣١٦هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ١٤٣ - مسند أبي يعلى، لأبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ١٤٤ - مسند إسحاق بن راهويه، لإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، تحقيق: د- عبد الغفور البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- ١٤٥ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، الناشر: دار الفكر العربي - بيروت.
- ١٤٦ - مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، المتوفى سنة (٢٩٢هـ)، تحقيق: د- محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.
- ١٤٧ - مسند الحميدي، لعبد الله بن الزبير، أبو بكر الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي - بيروت، القاهرة.
- ١٤٨ - مسند الشافعي، لمحمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة (٢٠٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

- ١٤٩ - مسند الشاميين، أبي القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: حمدي السلفي.
- ١٥٠ - مسند الشهاب، للقضاعي، محمد بن سلامة، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ١٥١ - مسند الفردوس = الفردوس بمأثور الخطاب.
- ١٥٢ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض اليحصي، تحقيق: البلعمشي أحمد، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٤٠٢هـ.
- ١٥٣ - مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ.
- ١٥٤ - مصباح الزجاجاة، لأحمد بن أبي بكر الكناي البوصيري، المتوفى سنة (٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد الكشناوي، الناشر: دار العربية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ١٥٥ - المصنف لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني، المتوفى سنة (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ١٥٦ - معالم السنن للخطابي، المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، مطبوع بهامش سنن أبي داود، الناشر: دار الحديث - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٥٧ - المعجم الأوسط، للطبراني سليمان بن أحمد، المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق عوض، وعبد المحسن الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، عام ١٤١٥هـ.
- ١٥٨ - المعجم الصغير، للطبراني، سليمان بن أحمد، (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١٥٩ - المعجم الكبير، للطبراني سليمان بن أحمد، المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- ١٦٠ - معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسن البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه: د- عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ١٦١ - المغني في تخريج أحاديث الإحياء، لزين الدين العراقي.
- مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث لابن الصلاح.
- ١٦٢ - المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن، عمر بن علي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع،

- الناشر: دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ١٦٣ - المنتخب من مسند عبد بن حميد، لعبد بن حميد، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١٦٤ - المنتقى شرح الموطأ، للباجي، أبي الوليد سليمان بن خلف، المتوفى سنة (٤٧٤هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، عن طبعة السعادة، الأولى ١٣٣٢هـ.
- ١٦٥ - المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام غير البرية، لمحمد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية الحراني، المتوفى سنة (٦٥٢هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ١٦٦ - المنتقى، لابن الجارود، عبد الله بن علي، المتوفى سنة (٣٠٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٦٧ - منظومة البيهقي، لعمر بن محمد بن فوح البيهقي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٦٨ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لبحي بن شرف النووي، المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- ١٦٩ - الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي، صححه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ١٧٠ - الموطأ للإمام مالك، برواية محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة (١٨٩هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.
- ١٧١ - ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ١٧٢ - نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي عبد الله بن يوسف، المتوفى سنة (٧٦٢هـ) مع حاشيته بغية الأملعي، الناشر: دار الحديث - القاهرة.
- ١٧٣ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير المبارك بن محمد، المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ١٧٤ - نواذر الأصول في أحاديث الرسول، للحكيم الترمذي محمد بن علي، المتوفى سنة (٣٦٠هـ) تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجبل - بيروت، ١٩٩٢م.
- ١٧٥ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأعيان، للشوكاني محمد بن علي،

المتوفى سنة (١٢٥٥هـ)، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الأخيرة ،
وأخرى: الناشر: دار الجيل - بيروت عام ١٩٧٣م.

مراجع الفقه:

أولاً: مراجع الفقه الحنفي:

- ١٧٦ - الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، المتوفى سنة (٦٨٣هـ) علق عليه: محمود أبو دققة، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ١٧٧ - أدب المفتي للبركتي، محمد عميم الإحسان، المتوفى سنة (١٤٠٢هـ)، الناشر: مكتبة مير محمد، كراتشي - باكستان.
- ١٧٨ - الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة (١٨٩هـ)، اعتنى به: أبو الوفاء الأفعاني، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- ١٧٩ - إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، المتوفى سنة (١٣٠٤هـ)، تحقيق: عثمان جمعة ضميرية، الناشر: مكتبة السوادني - جدة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٨٠ - الإمام زفر وآراؤه الفقهية، د- أبي اليقظان عطية الجبوري، الناشر: دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٨١ - إمداد الفناح شرح نور الإيضاح، للشربلالي حسن بن عمار، المتوفى سنة (١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الكريم العطا، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ١٨٢ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المتوفى سنة (٩٧٠هـ)، ضبطه وخرّج أحاديثه: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٨٣ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، المتوفى سنة (٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .
- ١٨٤ - بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، المتوفى سنة (٥٩٣هـ) اعتنى بتصحيحه: طلال يوسف، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، مطبوع مع شرحه الهداية.

- ١٨٥ - البرهان شرح مواهب الرحمن، لإبراهيم الطرابلسي (قسم الرسائل العلمية).
- ١٨٦ - البناية شرح الهداية، للعيبي محمود بن أحمد بن موسى، المتوفى سنة (٨٥٥هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
- ١٨٧ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي، فخر الدين عثمان بن عليّ، المتوفى سنة (٧٤٣هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، مصور عن طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر عام ١٣١٣هـ.
- ١٨٨ - التجريد، لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، تحقيق: د- محمد أحمد سراج، د- علي جمعة محمد، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- ١٨٩ - تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي ت (٥٣٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٩٠ - تحفة الملوك في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، لزين الدين محمد بن أبي بكر ابن عبد القادر الرازي، المتوفى سنة (٦٦٦هـ)، تحقيق: د- عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٩١ - التسهيل الضروري لمسائل القدوري، لمحمد عاشق إلهي، المتوفى سنة (١٤٢٢هـ)، الناشر: مكتبة دار الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٩٢ - التصحيح والترحيج على مختصر القدوري، لقاسم بن قطلوبغا، المتوفى سنة (٨٧٩هـ)، تحقيق: ضياء يونس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ١٩٣ - التنبيه على مشكلات الهداية، لابن أبي العز الحنفي (قسم الرسائل العلمية).
- ١٩٤ - تنوير الأبصار وجامع البحار، للشمري، المتوفى سنة (١٠٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٧٩م، مطبوع مع شرحه الدر المختار، وحاشية ابن عابدين.
- ١٩٥ - التوضيح الضروري شرح مختصر القدوري، للحافظ محمد إعرار علي، الناشر: مكتبة يوسف - ديوبند.
- ١٩٦ - الجامع الصغير، لمحمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة (١٨٩هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

الجامع الوجيز = الفتاوى البزازية.

١٩٧ - الجوهرة النيرة، للحدادي، أبي بكر بن علي العبادي، المتوفى سنة (٨٠٠هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانة، كراشي - باكستان.

حاشية ابن عابدين = رد المختار.

حاشية الدر المختار = رد المختار.

حاشية الشرنبلالي على درر الحكام = غنية ذوي الأحكام.

حاشية الشلبي على تبين الحقائق = حاشية تبين الحقائق.

١٩٨ - حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح، لأحمد بن محمد الطحطاوي، المتوفى سنة (١٢٣١هـ)، صححه: محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٩٩ - حاشية العناية على الهداية، لسعدي جلي أفندي، سعد الله بن عيسى المفتي، المتوفى سنة (٩٤٥هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، مطبوع بهامش العناية للبايري، وفتح القدير لابن الهمام.

٢٠٠ - حاشية تبين الحقائق، لشهاب الدين أحمد الشلبي، المتوفى سنة (١٠٢١هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، مصور عن طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر عام ١٣١٣هـ، مطبوع بهامش تبين الحقائق للزيلعي.

حاشية سعدي جلي = حاشية العناية على الهداية.

حاشية مراقبي الفلاح = حاشية الطحطاوي.

٢٠١ - الحجة على أهل المدينة، لمحمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة (١٨٩هـ)، علق عليه: مهدي الكيلاني، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٢٠٢ - خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل، لحسام الدين علي بن أحمد الرازي، المتوفى سنة (٥٩٨هـ)، عناية: شاكر جان الحميدي، الطبعة الأولى، قازان عام ١٣٢٠هـ.

٢٠٣ - الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، لعلاء الدين الحصكفي، المتوفى سنة (١٠٨٨هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٧٩م، مطبوع مع حاشيته رد المختار.

٢٠٤ - الدر المنتقى في شرح المنتقى، لعلاء الدين الحصكفي، المتوفى سنة (١٠٨٨هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، مطبوع مع شرحه مجمع الأكر.

٢٠٥- رؤوس المسائل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة (٥٣٨هـ)، تحقيق: د- عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٠٦- رد المختار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، لابن عابدين، محمد أمين، المتوفى سنة (١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٧٩م، مطبوع مع الدر المختار.

٢٠٧- زبدة الأحكام للغزنوي (قسم الرسائل العلمية).

٢٠٨- زيادات الزيادات، لمحمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة (١٨٩هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفعاني، الناشر: دار المعارف النعمانية - لاهور، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٠٩- السعاية في كشف ما في شرح الوقاية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، المتوفى سنة (١٣٠٤هـ)، الناشر: سهيل أكديمي، لاهور - باكستان، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

شرح الجامع الصغير للكنوي = النافع الكبير.

٢١٠- شرح الجامع الصغير، للصدر الشهيد (قسم الرسائل العلمية).

٢١١- شرح الزيادات، لقاضي خان، فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني، المتوفى سنة (٥٩٢هـ)، تحقيق: د- قاسم أشرف نور أحمد، الناشر: المجلس العلمي - كراتشي، توزيع: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان، عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

شرح النية = مختصر غنية المتملي.

شرح الثقاية = فتح باب العناية لملا علي القاري.

شرح الهداية = البناية للغيثي.

شرح الهداية = العناية للباقر.

شرح الهداية = فتح القدير لابن الهمام.

٢١٢- شرح الوقاية، لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنبلي ت (٧٤٧هـ)، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان.

شرح بداية المبتدي = الهداية للمرغيناني.

٢١٣- شرح عقود رسم المفتي، لابن عابدين، محمد أمين، المتوفى سنة (١٢٥٢هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت، مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عابدين.

شرح كنز الدقائق = البحر الرائق لابن نجيم.

شرح كنز الدقائق = تبين الحقائق للزيلعي.

شرح كنز الدقائق = كشف الحقائق للأفغاني.

٢١٤- شرح مختصر الطحاوي، للحصاص المتوفى سنة (٣٧٠هـ) (قسم الرسائل العلمية)

شرح مختصر القدوري = التسهيل الضروري.

شرح مختصر القدوري = التوضيح الضروري.

شرح مختصر القدوري = الجوهرة النيرة.

شرح مختصر القدوري = الشهاب في توضيح الكتاب.

شرح مختصر القدوري = الباب للميداني.

شرح مختصر القدوري = المعنصر الضروري.

شرح مختصر القدوري = خلاصة الدلائل.

شرح ملتقى الأبحر لشيخ زاده = مجمع الأثر.

شرح ملتقى الأبحر للحصكفي = الدر المنتقى.

٢١٥- شرح منظومة ابن وهبان، لابن الشحنة الحلبي، عبد الر محمد، المتوفى سنة (٩٢١هـ)، راجعه: السيد أرشد المدي، الناشر: الوقف المدي الخيري - ديوبند.

٢١٦- الشهاب في توضيح الكتاب، لعبد الغني المراغي، وعبد القادر يوسف، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م.

٢١٧- عقود رسم المفتي، لابن عابدين، محمد أمين، المتوفى سنة (١٢٥٢هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت، مطبوع مع شرحه ضمن مجموع رسائل ابن عابدين.

٢١٨- عمدة الرعاية في حلّ شرح الوقاية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، المتوفى سنة (١٣٠٤هـ)، الناشر: المطبع اليوسفي.

٢١٩- العناية شرح الهداية، لأكمل الدين محمد بن محمود الباهري، المتوفى سنة (٧٨٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، مطبوع بهامش فتح القدير لابن الهمام.

٢٢٠- عيون المسائل في فروع الحنفية، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي المتوفى سنة (٣٧٥هـ)، تحقيق: سيد محمد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ٢٢١- غرر الأحكام، لمولى خسرو، المتوفى سنة (٨٨٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانة، كراتشي - باكستان.
- ٢٢٢- غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام، للشربلالي، أبي الإخلاص حسن بن عمار، المتوفى سنة (١٠٦٩هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانة، كراتشي - باكستان، مطبوع بهامش درر الأحكام.
- ٢٢٣- الفتاوى الأنقورية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، لمحمد بن الحسين، المتوفى سنة (١٠٩٨هـ)، الناشر: المكتبة القاسمية - باكستان.
- ٢٢٤- الفتاوى البزازية، لمحمد بن محمد بن شهاب البزازي، المتوفى سنة (٨٢٧هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية (المجلد الرابع).
- ٢٢٥- الفتاوى التاتارخانية في الفقه الحنفي، لعالم بن العلاء الأندريني الدهلوي، المتوفى سنة (٧٨٦هـ)، اعتنى به: عبد الله حسن عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

الفتاوى الخانية = فتاوى قاضي خان.

الفتاوى العالمية = الفتاوى الهندية.

فتاوى اللكهنوي = نفع المفتي والسائل بجمع متفرقات المسائل.

- ٢٢٦- الفتاوى الهندية، لجماعة من علماء الهند، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة.
- ٢٢٧- فتاوى قاضي خان، لفخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي الفرغاني، المتوفى سنة (٢٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية.
- ٢٢٨- فتح القدير للعاجز الفقير، لابن الهمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد، المتوفى سنة (٨٦١هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية.
- ٢٢٩- فتح باب العناية بشرح الثقاية، لعلي بن سلطان القاري، المتوفى سنة (١٠١٤هـ)، اعتنى به: محمد نزار عييم، وهيثم نزار عييم، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- ٢٣٠ - الفقه النافع، لناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندي، المتوفى سنة (٥٥٦هـ)، تحقيق: د- إبراهيم محمد العبود، الناشر: مكتبة العيكان - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٣١ - الكافي، للحاكم الشهيد، مطبوع مع شرحه المبسوط لشمس الدين السرخسي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٣٢ - كشف الحقائق شرح كنز الدقائق، لعبد الحكيم الأفغاني، المتوفى سنة (١٣٢٦هـ) الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان.
- ٢٣٣ - كنز الدقائق، لحافظ الدين، أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، المتوفى سنة (٧١٠هـ)، اعتنى به: راشد مصطفى الخليلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٣٤ - الباب في الجمع بين السنة والكتاب، للمنجي علي بن زكريا، المتوفى سنة (٦٨٦هـ)، تحقيق: د- محمد فضل عبد العزيز المراد، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٣٥ - الباب في شرح الكتاب، لعبد الغني الغيمي الميمني، المتوفى سنة (١٢٩٨هـ)، حرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٣٦ - المبسوط في شرح الكافي، لشمس الدين السرخسي، المتوفى سنة (٤٩٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المبسوط لمحمد بن الحسن = الأصل.
- ٢٣٧ - مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر، لشيخ زاده عبد الله بن محمد بن سليمان، دماذا أفندي، المتوفى سنة (١٠٧٨هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٣٨ - مجمع البحرين، لابن الساعاتي، المتوفى سنة (٦٩٤هـ) (قسم الرسائل العلمية).
- ٢٣٩ - المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لبرهان الدين محمود بن أحمد بن مازة البخاري، المتوفى سنة (٦١٦هـ)، تحقيق: أحمد عزّو عنابة، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٤٠ - المختار في الفتوى، لأبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي، المتوفى

سنة (٦٨٣هـ) علق عليه: محمود أبو دقيقة، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

- ٢٤١ - مختارات النوازل، للمرغيناني (قسم الرسائل العلمية).
- ٢٤٢ - مختصر اختلاف الفقهاء (لأبي جعفر الطحاوي)، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، المتوفى سنة (٣٧٠هـ)، تحقيق: د- عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٤٣ - مختصر الطحاوي، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة (٣٢١هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، الناشر: ايج ام سعيد كمبني - باكستان.
- ٢٤٤ - مختصر القدوري في الفقه الحنفي، لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، تحقيق: كامل محمد عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

مختصر الوقاية = الثقابة للمحبوبي.

- ٢٤٥ - مختصر غنية المتملي في شرح منية المصلي، لإبراهيم بن محمد الحلبي، المتوفى سنة (٩٥٦هـ)، الناشر: مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٢٤٦ - مراقبي القلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح، للشربلالي، حسن بن عمار، المتوفى سنة (١٠٦٩هـ)، صححه: محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مطبوع مع حاشية الطحطاوي.

المسائل الخلافية بين الحنفية والشافعية = رؤوس المسائل للرمخشري.

- ٢٤٧ - المسائل الشريفة، للديري (قسم الرسائل العلمية).
- ٢٤٨ - المستجمع شرح المجموع، للعيبي (قسم الرسائل العلمية).
- ٢٤٩ - المعتصر الضروري شرح مختصر القدوري، لمحمد سليمان الهندي، اعتنى به: نعيم أشرف نور أحمد، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- ٢٥٠ - المقدمة الغزنوية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، لأحمد بن محمد الغزنوي، المتوفى سنة (٥٩٣هـ)، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

- ٢٥١- ملتقى الأبحر لإبراهيم بن محمد الحلبي، المتوفى سنة (٩٥٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، مطبوع مع شرحه مجمع الأثر.
- ٢٥٢- منحة الخالق على البحر الرائق، لابن عابدين، محمد أمين عابدين، المتوفى سنة (١٢٥٢هـ)، ضبطه وخرّج أحاديثه: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مطبوع بهامش البحر الرائق لابن فحيم.
- ٢٥٣- منية المصلي وغنية المبتدي، للكاشغري، محمد بن محمد سعيد الدين، المتوفى سنة (٧٠٥هـ)، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٢٥٤- مواهب الرحمن، لإبراهيم الطرابلسي (قسم الرسائل العلمية).
- ٢٥٥- النافع الكبير، لعبد الحي اللكنوي، المتوفى سنة (١٣٠٤هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مطبوع مع الجامع الصغير.
- ٢٥٦- نفع المفتي والسائل يجمع متفرقات المسائل، لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، المتوفى سنة (١٣٠٤هـ)، تحقيق: صلاح محمد أبو الحاج، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٥٧- التفت في الفتاوى، للسُّعدي، أبي الحسين علي بن الحسين، المتوفى سنة (٤٦١هـ)، علق عليه: محمد نبيل البحصلي، الناشر: مكتبة حقانية - بشار.
- ٢٥٨- الثّفاية، لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي، المتوفى سنة (٧٤٧هـ)، اعتنى به: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مطبوع مع شرحه فتح باب العناية للقاري.
- ٢٥٩- كفاية المراد في شرح هدية ابن العماد، لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي، المتوفى سنة (١١٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرزاق الحلبي، الناشر: الجفّان والجباي للطباعة والنشر مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ٢٦٠- نور الإيضاح ونجاة الأرواح، للشربلالي، حسن بن عمار، المتوفى سنة (١٠٦٩هـ)، الناشر: المكتبة الزهرية للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى، مطبوع مع شرحه فيض الفتاح. وأخرى: بتحقيق: عبد الكريم العطا، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، مطبوع مع شرحه إمداد الفتاح.
- ٢٦١- الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني المتوفى سنة (٥٩٣هـ)، اعتنى بتصحيحه: طلال يوسف، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٢٦٢ - وقاية الرواية في مسائل الهداية، لتاج الشريعة محمود بن عبيد الله بن محمود الحبوبي، المتوفى سنة (٦٧٣هـ)، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان، مطبوع بهامش كشف الحقائق للأفغاني.

ثانياً: مراجع الفقه المالكي:

٢٦٣ - اختلاف أقوال مالك وأصحابه، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، تحقيق: حميد محمد، وميكلوش موراني، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

٢٦٤ - الاستذكار، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٦٥ - الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، المتوفى سنة (٤٢٢هـ)، الناشر: مطبعة الإرادة - تونس. وأخرى: بتحقيق: د - بدوي عبد الصمد الطاهر، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات - دبي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٦٦ - الإعلام بحدود قواعد الإسلام، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة (٥٤٤هـ)، تحقيق: محمد بن تاريت الطنجي، الناشر: المطبعة الملكية، الرباط - المغرب، الطبعة الثالثة.

٢٦٧ - أقرب المسالك إلى موطأ مالك، لسيد محمد التهامي كَنُون، الناشر: مطبعة فضالة - المغرب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦٨ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد، أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد، المتوفى سنة (٥٩٥هـ)، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٦٩ - البيان والتحصيل، لابن رشد الجد، أبي الوليد محمد بن أحمد، المتوفى سنة (٥٢٠هـ)، تحقيق: جماعة من أهل العلم، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٧٠ - التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق، المتوفى سنة (٨٩٧هـ).

- تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٧١- التفريع، لابن الجلاب البصري، أبي القاسم عبيد الله بن الحسين، المتوفى سنة (٣٧٨هـ)، تحقيق: د- حسين بن سالم الدهماني، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٧٢- تفريرات عlish على حاشية الدسوقي، محمد عlish المالكلي، المتوفى سنة (١٣٩٩هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - مصر، مطبوع مع حاشية الدسوقي.
- ٢٧٣- التلقين في الفقه المالكلي، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب البغدادي، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني، الناشر: المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- ٢٧٤- التهذيب في اختصار المدونة، لأبي سعيد البراذعي، خلف بن أبي القاسم محمد الأزدي، تحقيق: محمد الأمين ولد محمد سالم، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات - دبي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٧٥- جامع الأمهات، لجمال الدين ابن الحاجب المالكلي، المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر، الناشر: اليمامة - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٧٦- حاشية الخرشي على مختصر خليل، الإمام محمد بن عبد الله بن علي الخرشي، المتوفى سنة (١١٠١هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٧٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي، المتوفى سنة (١٢٣٠هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - مصر.
- ٢٧٨- حاشية العدوي على الخرشي، لعلي بن أحمد العدوي، المتوفى سنة (١١١٢هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، مطبوع بهامش حاشية الخرشي.
- ٢٧٩- الدر الثمين والمورد المعين، محمد بن أحمد ميارة المالكلي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ٢٨٠- الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، المتوفى سنة (٦٨٤هـ)، تحقيق: د- محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- ٢٨١- رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م، مطبوع مع شرحه الثمر الداني.
- الرسالة الفقهية = رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

شرح أقرب المسالك = الشرح الصغير.

- ٢٨٢ - الشرح الصغير، لأحمد الدردير، المتوفى سنة (١٢١٠هـ)، الناشر: دار الفكر-بيروت.
- ٢٨٣ - الشرح الكبير على مختصر خليل، لأبي البركات أحمد الدردير المالكي، المتوفى سنة (١٢٠١هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - مصر، مطبوع بهامش حاشية الدسوقي.
- شرح مختصر خليل = التاج والإكليل.
- شرح مختصر خليل = الشرح الكبير للدردير.
- شرح مختصر خليل = مواهب الجليل.
- ٢٨٤ - عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لجلال الدين عبد الله بن نجم بن شمس، المتوفى سنة (٦١٦هـ)، تحقيق: د- حميد بن محمد لحمر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٨٥ - عيون المجالس، للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، المتوفى سنة (٤٢٢هـ)، تحقيق: أمباري بن كياكاه، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٨٦ - الفواكه الدواني، لأحمد بن غنيم النغراوي المالكي الأزهرى، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ٢٨٧ - القوانين الفقهية، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن جزى الكلبي، المتوفى سنة (٧٤١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
- ٢٨٨ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٨٩ - مختصر خليل، لخليل بن إسحاق المالكي، تحقيق: أحمد علي حركات، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٩٠ - المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، رواية سحنون بن سعيد التميمي، عن عبد الرحمن بن القاسم، الناشر: مطبعة السعادة - مصر.
- ٢٩١ - المعونة على مذهب عالم المدينة، للقاضي عبد الوهاب البغدادي، المتوفى سنة (٤٢٢هـ)، تحقيق: حميش عبد الحق، الناشر: المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- ٢٩٢ - المقدمات الممهدة، لابن رشد الجدة، أبي الوليد محمد بن أحمد، المتوفى سنة (٥٢٠هـ)، تحقيق: د- محمد الحججي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٩٣- منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد عيش، المتوفى سنة (١٢٩٩هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٩٤- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، للحطاب أبي عبد الله محمد بن محمد، المتوفى سنة (٩٥٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٩٥- النوادر والزيادات، لأبي زيد القيرواني، عبد الله بن عبد الرحمن، المتوفى سنة (٣٨٦هـ)، تحقيق: د- عبد الفتاح محمد الحلوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

ثالثاً: مراجع الفقه الشافعي:

٢٩٦- الإبانة عن أحكام فروع الديانة، لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد القوراني، المتوفى سنة (٤٦١هـ)، تحقيق: د- أحمد عبد الله العمري، الناشر: دار المآثر - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٩٧- أحكام المتحيرة في الحيض، للدارمي، أبي محمد بن عبد الواحد، تحقيق: أشرف ابن عبد المقصود، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

اختصار البسيط = الوسيط.

اختصار الوسيط = الوجيز.

٢٩٨- أسنى المطالب شرح روض الطالب، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، المتوفى سنة (٩٢٦هـ)، تحقيق: ضبطه وعلق عليه: د- محمد محمد تامر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٩٩- الاصطلاح في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، المتوفى سنة (٤٨٩هـ)، تحقيق: د- نايف العمري، الناشر: دار المنار - مصر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٣٠٠- الإقناع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المتوفى سنة (٣١٨هـ)، تحقيق: عبد الله عبد العزيز الجبرين، الناشر: مطابع الفرزدق - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. وأخرى: بتحقيق: محمد حسن إسماعيل، وعلاء علي غريب،

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٠١- الأم، للإمام الشافعي، محمد بن إدريس، المتوفى سنة (٢٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت،

الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٠٢- بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي، للرواي، عبد الواحد بن إسماعيل، المتوفى سنة (٥٠٢هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية الدمشقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٠٣- البيان في مذهب الإمام الشافعي، للعمرائي، أبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم اليمني، المتوفى سنة (٥٥٨هـ)، اعتنى به: قاسم محمد التوري، الناشر: دار المنهاج، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٠٤- تحفة اللبيب في شرح التقريب، لابن دقيق العيد، المتوفى سنة (٧٠٢هـ)، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، الناشر: دار الأطلس - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٠٥- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لشهاب الدين ابن حجر الهيتمي، المتوفى سنة (٩٧٣هـ)، ضبطه وصححه: محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣٠٦- التعجيز في اختصار الوجيز، لتاج الدين عبد الرحيم بن محمد بن يونس الموصلي، المتوفى سنة (٦٧١هـ)، تحقيق: د- عبد الله فهد الشريف، الناشر: دار المنار - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

٣٠٧- التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي، المتوفى سنة (٤٧٦هـ)، اعتنى به: أيمن صالح شعبان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٠٨- التنقيح في شرح الوسيط، لمحيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، مطبوع مع الوسيط للغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٠٩- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، للبغوي، الحسين بن مسعود، المتوفى سنة (٥١٦هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣١٠- حاشية الحمل على شرح المنهج، لسليمان بن عمر العجيلي، المعروف بالحمل، المتوفى سنة (١٢٠٤هـ)، علق عليه: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣١١ - حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج، لأبي الضياء نور الدين علي بن علي الشيرازي، المتوفى سنة (١٠٨٧هـ)، مطبوع بهامش نهاية المحتاج، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

حاشية فتح الوهاب = حاشية الجمل على شرح المنهج.

٣١٢ - الحاوي الكبير في شرح مختصر المزني، للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد، المتوفى سنة (٤٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، طبعة عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣١٣ - حلية العلماء في مذاهب الفقهاء، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، المتوفى سنة (٥٠٧هـ)، تحقيق: د- ياسين أحمد درادكة، الناشر: مكتبة الرسالة الحديثة، الأردن - عمان، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٣١٤ - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، لقاضي صفد، أبي عبد الله صدر الدين محمد بن عبد الرحمن، المتوفى سنة (٧٨٠هـ)، ضبطه ووضع حواشيه: محمد عبد الخلق الزناقي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٣١٥ - روض الطالب، لإسماعيل المقرئ، المتوفى سنة (٨٣٧هـ)، مطبوع مع شرحه أسنى المطالب للأصاري، تحقيق: ضبطه وعلق عليه: د- محمد محمد تامر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣١٦ - روضة الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣١٧ - السراج الوهاج على متن المنهاج، لمحمد الزهري الغصراوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

شرح التقريب = تحفة اللبيب.

٣١٨ - شرح الحاوي الصغير، للقرظيني (قسم الرسائل العلمية).

الشرح الكبير للرافعي = العزيز.

شرح الوجيز للرافعي = الشرح الكبير.

شرح الوسيط = التنقيح.

شرح زيد ابن رسلان = غاية البيان.

شرح مختصر المزني = الحاوي الكبير.

٣١٩- شرح مشكل الوسيط، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح، المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، مطبوع مع الوسيط للغزالي، وشرحه التنقيح للنووي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

شرح منهاج الطالبين = السراج الوهاج.

شرح منهاج الطالبين = تحفة المحتاج.

شرح منهاج الطالبين = كنز الراغبين.

شرح منهاج الطالبين = مغني المحتاج.

شرح منهج الطلاب = فتح الوهاب.

٣٢٠- العُباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب، لابن المذحجي المزجد، أبي العباس أحمد بن عمر المرادي اليمني، المتوفى سنة (٩٣٠هـ)، التحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٣٢١- عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، لابن الملتن، سراج الدين عمر بن علي، المتوفى سنة (٨٠٤هـ)، تحقيق: عز الدين هشام عبد الكريم البدراني، الناشر: دار الكتاب، الأردن - إربد، طبعة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٢٢- العزيز شرح الوجيز، للرافعي، أبي القاسم عبد الكريم بن محمد، المتوفى سنة (٦٢٣هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٢٣- غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، للرملي، شمس الدين محمد بن أحمد الأنصاري، المتوفى سنة (١٠٠٤هـ)، ضبطه: أحمد عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٢٤- الغرر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، المتوفى سنة (٩٢٦هـ)، ضبط نصه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٢٥- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، المتوفى سنة (٩٢٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٢٦- القول التمام في أحكام المأموم والإمام، لشهاب الدين أحمد بن العماد الأقفهسي، المتوفى سنة (٨٠٨هـ)، تحقيق: شعبان سعد، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى

١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣٢٧- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، للحصني، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني، تحقيق: كامل محمد عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٢٨- كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين، لجلال الدين المحلي، محمد بن أحمد، المتوفى سنة (٨٦٤هـ)، ضبطه وخرّج أحاديثه: عبد اللطيف عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٢٩- الباب في الفقه الشافعي، للمحاملي، أبي الحسن أحمد بن محمد، المتوفى سنة (٤١٥هـ)، تحقيق: د- عبد الكريم صنيان العمري، الناشر: دار البخاري - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٣٠- المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٣٣١- مختصر المزني، لأبي إبراهيم، إسماعيل بن يحيى المزني، المتوفى سنة (٢٦٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٩هـ.
مختصر الوجيز = التعجيز.

مختصر روضة الطالبين = روض الطالب.

مختصر منهاج الطالبين = منهج الطلاب.

٣٣٢- المسائل الفقهية التي انفرد بها الإمام الشافعي من دون إخوانه من الأئمة، لابن كثير، المتوفى سنة (٧٧٤هـ)، تحقيق: د- إبراهيم بن علي صندوقجي، الناشر: مكتبة العوم والحكم - المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٣٣- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني، شمس الدين محمد ابن محمد، المتوفى سنة (٩٧٧هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣٣٤- منهج الطلاب، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، المتوفى سنة (٩٢٦هـ)، مطبوع مع شرحه فتح الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٣٥- المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي، المتوفى سنة (٤٧٦هـ)، تحقيق: د- محمد الزحيلي، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٣٣٦- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي، المتوفى سنة (١٠٠٤هـ)، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الأخيرة.

١٢٨٦هـ - ١٩٦٧م.

- ٣٣٧- الوجيز في المذهب، للغزالي محمد بن محمد بن محمد، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، مطبوع مع شرحه العزيز شرح الوجيز للرافعي.
- ٣٣٨- الوسيط في المذهب، للغزالي محمد بن محمد بن محمد، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

رابعاً: مراجع الفقه الحنبلي:

- ٣٣٩- اختيارات ابن تيمية الفقهية، لعلاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي، المتوفى سنة (٨٠٣هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: مكتبة السداوي - القاهرة.
- ٣٤٠- الإصباح عن معاني الصحاح، للوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة، المتوفى سنة (٥٦٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. وأخرى: بتحقيق: محمد يعقوب طالب عبيدي، الناشر: مركز فجر - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٣٤١- الإقناع لطالب الانتفاع، لشرف الدين أبو النجا الحجاوي، المتوفى سنة (٩٦٨هـ)، مطبوع مع شرحه كشفاف القناع، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٣٤٢- الانتصار في المسائل الكبار، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني، المتوفى سنة (٥١٠هـ) تحقيق: د- سليمان بن عبد الله العمير، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٣٤٣- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، المتوفى سنة (٨٨٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠، وأخرى: ط ١٤٠٦هـ.
- ٣٤٤- بلغة الساغب وبغية الراغب، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم محمد بن الخضر بن علي ابن تيمية، المتوفى سنة (٦٢٢هـ)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٤٥- التقيح المشبع في تحريد المنع، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، المتوفى

سنة (٨٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، وأحمد فريد الزبيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٤٦- تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، د- أحمد مواني، الناشر: دار ابن الجوزي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٤٧- الجامع الصغير في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، تحقيق: د- ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة، الناشر: دار أطلس - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

حاشية البليهي على زاد المستقنع = السلسلة في معرفة الدليل.

٣٤٨- حاشية على المقنع، لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، طبعة عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٤٩- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، لمصور بن يونس البهوتي، المتوفى سنة (١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٥٠- دليل الطالب لنيل الطالب، لمربي بن يوسف الكرمي، المتوفى سنة (١٠٣٣هـ)، عني به: سلطان بن عبد الرحمن العيد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٣٥١- رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء، لأبي المواهب الحسين بن محمد العكري، تحقيق: د- خالد بن سعد الخشلان، الناشر: دار اشبيليا - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٥٢- الرعاية الصغرى في الفقه على مذهب الإمام أحمد، لأحمد بن حمدان الحرابي، المتوفى سنة (٦٩٥هـ)، تحقيق: د- ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة، الناشر: دار اشبيليا - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٥٣- الروض المربع شرح زاد المستقنع، لمصور بن يونس البهوتي توفي سنة (١٠٥١هـ)، تحقيق: د- عبد الله الطيار، ود- إبراهيم الغصن، ود- خالد الشقيق، خرج أحاديثه: د- عبد الله الغصن، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٥٤- السلسلة في معرفة الدليل، لصالح بن إبراهيم البليهي، المتوفى سنة (١٤١٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

شرح الإقناع = كشف القناع.

٣٥٥- شرح الزركشي على مختصر الخرقي في الفقه على مذهب الإمام أحمد، لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفى سنة (٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله

- الجبرين، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٣٥٦ - شرح العمدة، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الخرافي، المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، تحقيق: د - سعود العطيشان، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣٥٧ - الشرح الكبير على متن المقنع، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة (٦٨٢هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المقنع = الشرح الكبير.
- شرح المقنع = المبدع.
- شرح زاد المستقنع = الروض المربع.
- شرح عمدة الطالب = هداية الراغب.
- شرح عمدة الفقه = العُدَّة.
- شرح مختصر الخرقى = المغني.
- شرح مختصر الخرقى = المقنع.
- شرح مختصر الخرقى = شرح الزركشي.
- شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى للبهوتي.
- شرح منتهى الإرادات = معونة أولي النهى شرح المنتهى لابن النجار.
- ٣٥٨ - العُدَّة شرح العمدة، لبهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، المتوفى سنة (٦٢٤هـ)، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣٥٩ - عمدة الطالب لنيل المآرب، لمصور بن بونس البهوتي، المتوفى سنة (١٠٥١هـ)، مطبوع مع شرحه هداية الراغب، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، الناشر: دار البشير، جدة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- عمدة الطالب ومقنع الراغب = التنقيح المشيع في تجريد المقنع.
- ٣٦٠ - العمدة في الفقه، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، المتوفى سنة (٦٢٠هـ)، مطبوع مع شرحه العُدَّة، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣٦١ - غاية المطلب في معرفة المذهب، لتقي الدين أبو بكر الجراعي الدمشقي، المتوفى سنة (٨٨٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن شريف أبو العلا العدوي، الناشر: دار ماجد عسيري - جدة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

- ٣٦٢- الفتاوى الكبرى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: حسين محمد مخلوف، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.
- ٣٦٣- الفروع، لشمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح، المتوفى سنة (٧٦٣هـ)، الناشر: عالم الكتب-بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٦٤- الكافي، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، المتوفى سنة (٦٢٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ٣٦٥- كتاب الإرشاد إلى سبيل الرشاد، ل محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي، المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، تحقيق: د- عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٦٦- كتاب التمام لما صحّ في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام، والمختار من الوجهين عن أصحابه، للقاضي أبي الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء البغدادي، تحقيق: د- عبد الله بن محمد الطيار، د- عبد العزيز بن محمد المد الله، الناشر: دار العاصمة- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ٣٦٧- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي، المتوفى سنة (١٠٥١هـ) تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- ٣٦٨- المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المتوفى سنة (٨٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت.
- ٣٦٩- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي، المتوفى سنة (١٣٩٢هـ)، بمساعدة ابنه محمد، الناشر: الرئاسة العامة لشؤون الحرمين.
- ٣٧٠- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد، لمحمد الدين أبي البركات، المتوفى سنة (٦٥٢هـ)، الناشر: مطبعة السنة المحمدية - مصر، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- ٣٧١- مختصر الإمام أبي القاسم الخرقى، المتوفى سنة (٣٣٤هـ)، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٧٢- مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله بن أحمد، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٣٧٣- مسائل الإمام أحمد برواية أبي دارود، سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة

- (٢٧٥هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٣٧٤- مسائل الإمام أحمد وإسحاق، لإسحاق بن منصور المروزي، المتوفى سنة (٢٥١هـ)، تحقيق: د- محمد بن عبد الله الزاحم، الناشر: الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٧٥- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن خلف الفراء البغدادي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، تحقيق: د- عبد الكريم ابن محمد اللاحم، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٣٧٦- المستوعب، لنصر الدين محمد بن عبد الله السامري، المتوفى سنة (٦١٦هـ)، تحقيق: مساعد بن قاسم الفالح، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٣٧٧- معونة أولي النهى شرح المنتهى، لابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، تحقيق: د- عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٣٧٨- المغني في شرح مختصر الخرقي، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، المتوفى سنة (٦٢٠هـ)، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. وأخرى: بتحقيق: د- عبد الله التركي، ود- عبد الفتاح الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر ١٤٠٦.
- ٣٧٩- المقنع في شرح مختصر الخرقي، لابن البناء، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله، المتوفى سنة (٤٧١هـ)، تحقيق: د- عبد العزيز بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٣٨٠- المقنع، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة (٦٢٠هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادى- جدة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٨١- المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، لمنصور بن يونس البهوتي، المتوفى سنة (١٠٥١هـ)، تحقيق: د- عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن المطلق، الناشر: دار الثقافة، الدوحة - قطر.
- ٣٨٢- المنور في راجح المحرر على مذهب الإمام أحمد، لتقي الدين أحمد بن محمد بن علي الأدمي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، تحقيق: د- وليد عبد الله الميس، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- ٣٨٣- الكت والفوائد السنية على مشكل المحرر، لشمس الدين ابن مفلح المقدسي، المتوفى سنة (٧٦٣هـ)، مطبوع مع المحرر لمجد الدين، الناشر: مطبعة السنة المحمدية - مصر، ١٣٦٩هـ .
- ٣٨٤- هداية الراغب لشرح عمدة الطالب، لعثمان بن أحمد النجدي، المتوفى سنة (١١٠٠هـ)، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، الناشر: دار البشير - جدة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ .
- ٣٨٥- الهداية، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني، المتوفى سنة (٥١٠هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري، وصالح العمري، الناشر: مطابع القصيم، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ .

خامساً: مراجع بقية المذاهب الفقهية، والفقه العام، ومراجع الإجماع:

- ٣٨٦- الإجماع لابن عبد البر، جمع وترتيب: فؤاد عبد العزيز الشلهوب، وعبد الوهاب ظافر الشهري، الناشر: دار القاسم - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .
- ٣٨٧- الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المتوفى سنة (٣١٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- ٣٨٨- الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، لعارف خليل محمد أبو عيد، الناشر: دار الأرقم - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٣٨٩- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المتوفى سنة (٣١٨هـ)، تحقيق: د- صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ٣٩٠- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، لأحمد بن يحيى المرتضى، المتوفى سنة (٨٤٠هـ)، صححه: القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي، الناشر: دار الحكمة اليمنية، صنعاء - اليمن، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- ٣٩١- الشك وأثره في نجاسة الماء وطهارة البدن وأحكام الشعائر التعبدية، دراسة فقهية مقارنة، د- عبد الله بن محمد بن صالح السليمان، الناشر: دار طويق - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ٣٩٢- فقه المسوحات في الشريعة الإسلامية، د- علي بن سعيد الغامدي، الناشر: دار ابن عفان - الخبر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- ٣٩٣- كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن الجزيري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان طبعة عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- ٣٩٤ - المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، المتوفى سنة (٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار التراث . القاهرة.
- ٣٩٥ - مراتب الإجماع، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، المتوفى سنة (٤٥٦هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٩٦ - المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، لمحمد نجم الدين الكردي، الناشر: مطبعة السعادة ١٤٠٤هـ.
- ٣٩٧ - موسوعة أحكام الطهارة، لأبي عمر ديان بن محمد الديان، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٩٨ - موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، لسعدي أبو حبيب، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٩٩ - موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الله بن مبارك البوصي، الناشر: مكتبة دار البيان الحديثة - الطائف، الطبعة الأولى ١٤٢هـ.

مراجع أصول الفقه، والقواعد الفقهية:

- ٤٠٠ - الإلهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، تحقيق: د - شعبان محمد إسماعيل، الناشر: مكتبة الطليات الأزهرية - القاهرة، ١٤٠١هـ.
- ٤٠١ - إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة (٤٧٤هـ)، تحقيق: د - عبد الله محمد الجبوري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٤٠٢ - الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري، أبي محمد علي بن أحمد المتوفى سنة (٤٥٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٤٠٣ - الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الأمدي، المتوفى سنة (٦٣١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، تحقيق: د - سيد الحميلي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. وأخرى: طبعة المعارف - مصر.
- ٤٠٤ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ)، طبعة مصطفى الباي الحلبي - مصر.
- ٤٠٥ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن

- أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر،
الطبعة الأخيرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م. وأخرى: الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت،
الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٤٠٦ - أصول البزدوي، لفخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد البزدوي، المتوفى سنة (٤٨٢هـ)،
مطبوع مع شرحه كشف الأسرار، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان ١٣٩٤هـ.
- ٤٠٧ - أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، المتوفى سنة (٤٩٠هـ)، تحقيق:
أبو الوفاء الأفعاني، الناشر: لجنة إحياء العارف النعمانية، حيدر أباد الدكن - الهند، وعنده دار
المعرفة - بيروت، ودار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤٠٨ - أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام الشرعية، د - محمد سليمان الأشقر، الناشر:
مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٠٩ - الأقوال الأصولية للإمام أبي الحسن الكرخي، المتوفى سنة (٣٤٠هـ)، د - حسين خلف
الجبوري، مطابع الصفا - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٤١٠ - البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي محمد بن هاد بن عبد الله، المتوفى سنة
(٧٩٤هـ)، تحقيق: د - عمر سليمان الأشقر، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية -
الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٤١١ - بذل النظر في الأصول، لمحمد بن عبد الحميد الأسمندي، المتوفى سنة (٥٥٢هـ)، تحقيق: د -
محمد زكي عبد البر، الناشر: دار التراث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤١٢ - التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية، لكمال الدين محمد بن
عبد الواحد بن الهمام، المتوفى سنة (٨٦١هـ)، مطبوع مع شرحه تيسير التحرير، الناشر:
دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤١٣ - تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي المالكي،
تحقيق: د - محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مكتبة العلم - جدة، الطبعة
الأولى ١٤١٤هـ.
- ٤١٤ - تقرير القواعد وتحرير الفوائد، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، المتوفى
سنة (٧٩٥هـ)، تحقيق: ضبطه وعلق عليه: مشهور بن حسن، الناشر: دار ابن عفان -
الخير، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤١٥ - التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير، لابن أمير الحاج محمد بن محمد الحلبي، المتوفى

سنة (٨٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦هـ. وأخرى: الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٧هـ.

٤١٦ - التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، لمسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، المتوفى سنة (٧٩٢هـ)، مطبوع مع التوضيح للمحبوبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. وأخرى: طبعة الأميرية بمصر.

التلويح على التوضيح = التلويح إلى كشف حقائق التنقيح.

٤١٧ - التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلوثاني، محفوظ بن أحمد، المتوفى سنة (٥١٠هـ)، تحقيق: د- مفيد محمد أبو عمنه، ود- محمد علي إبراهيم، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤١٨ - تنقيح الوصول، لليضاوي، المتوفى سنة (٦٨٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٤١٩ - تيسير التحرير على كتاب التحرير، لمحمد أمين بن محمود أمير بادشاه الحسيني، المتوفى سنة (٩٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وأخرى: الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ١٣٥٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٢٠ - الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر الناشر: مصطفى البابي الحلبي - مصر، ١٩٤٠م.

٤٢١ - رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، د- صالح بن عبد الله بن حميد، الناشر: دار الاستقامة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٤٢٢ - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، المتوفى سنة (٦٢٠هـ)، راجعه وأعد فهارسه: سيف الدين الكاتب، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. وأخرى: بتحقيق: د- عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.

٤٢٣ - زبدة الوصول إلى عمدة الأصول، للقاضي يوسف بن حسين الكراماسي، المتوفى سنة (٩٠٦هـ)، تحقيق: د- حمد حمدي الصاعدي، الناشر: دار المآثر - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ٤٢٤ - سلاسل الذهب، لبدر الدين الزركشي محمد بن بهادر بن عبد الله، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، تحقيق: د - محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مكتبة العلم - جدة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٤٢٥ - شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن محمد الزرقا، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٤٢٦ - شرح الكوكب المنير، لابن النجار، محمد بن أحمد الفتوح، المتوفى (٩٧٢هـ)، تحقيق: د - محمد الزحيلي، ود - نزيه حماد، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٤٢٧ - شرح اللمع، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، المتوفى سنة (٤٧٦هـ)، تحقيق: عبد المجيد التركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- شرح المحصول = نفائس الأصول.
- ٤٢٨ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، المتوفى سنة (٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
- شرح كتاب التحرير = التقرير والتحرير.
- شرح كتاب التحرير = تيسير التحرير.
- ٤٢٩ - العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين القراء البغدادي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، تحقيق: د - أحمد بن علي المبارك، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٤٣٠ - عموم البلوى دراسة نظرية تطبيقية، لمسلم بن محمد بن ماجد الدوسري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٣١ - غمز عيون البصائر عن محاسن الأشباه والنظائر، لأحمد بن محمد الحموي، المتوفى سنة (١٠٩٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- فتح الغفار بشرح المنار = مشكاة الأنوار في أصول المنار.
- ٤٣٢ - فوائح الرحموت على مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، مطبوع مع المستصفى، طبعة المطبعة الأميرية، بولاق - مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ. الوجيز في أصول الفقه، للكراماسي يوسف بن حسين، المتوفى سنة (٩٠٦هـ)، تحقيق: د - السيد عبد اللطيف كساب، الناشر: دار الهدى - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٣٣ - قاعدة اليقين لا يزول بالشك، د - يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين.

٤٣٤ - قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، المتوفى سنة (٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

قواعد ابن رجب = تقرير القواعد وتحرير الفوائد.

٤٣٥ - القواعد الفقهية مفهوماً، نشأها، تطورها...، لعليّ أحمد الندوي، قدّم لها: مصطفى الزرقا، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٣٦ - القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من أحكام شرعية، لابن اللحام، أبي الحسن عليّ بن عباس البعلبي الحنبلي، المتوفى سنة (٨٠٣هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٤٣٧ - كتاب القواعد، لتقي الدين الحصني، أبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن الشافعي، محمد البصيلي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٤٣٨ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، المتوفى سنة (٧٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٤هـ.

المتوفى سنة (٨٢٩هـ)، تحقيق: د - عبد الرحمن عبد الله الشعلان، و د - جبريل

٤٣٩ - المجموع المذهب في قواعد المذهب، لأبي سعيد خليل بن كيكليدي العلائي، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الغفار الشريف، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٤٠ - المحصول في أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

مختصر التحرير = شرح الكوكب المنير.

٤٤١ - مذكرة أصول الفقه، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، المتوفى سنة (١٣٩٣هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة.

٤٤٢ - المستصفى من علم الأصول، لمحمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. وأخرى: الطبعة الأميرية، بيولاقي، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ.

٤٤٣ - المُسَوِّدَةُ في أصول الفقه، لآل تيمية، مجد الدين، المتوفى سنة (٦٥٢هـ)، وشهاب الدين، المتوفى سنة (٦٨٢هـ)، وشيخ الإسلام تقي الدين، المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

- ٤٤٤ - المشقة تجلب التيسير، لصالح بن سليمان بن محمد اليوسف، الناشر: المطابع الأهلية - الرياض ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤٤٥ - مشكاة الأنوار في أصول المنار، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم، المتوفى سنة (٩٧٠ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ٤٤٦ - معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، لمحمد بن حسين بن حسن الجيزاني، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٤٤٧ - المعتمد في أصول الفقه، لمحمد بن علي بن الطيب، أبي الحسين البصري، المتوفى سنة (٤٣٦ هـ)، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ٤٤٨ - المغني في أصول الفقه، لجلال الدين أبي محمد عمر بن محمد الخبازي المتوفى سنة (٦٩١ هـ)، تحقيق: د- محمد مظهر بقا، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٣ هـ.
- ٤٤٩ - ميزان الأصول ونتائج العقول، لعلاء الدين شمس النظر محمد بن أحمد السمرقندي، المتوفى سنة (٥٣٩ هـ)، تحقيق: د- محمد زكي عبد البر، الناشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، الدوحة - قطر، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٤٥٠ - نشر البنود على مراقبي السعود، لسيدى عبد الله العلوي الشنقيطي، المتوفى سنة (١٢٣٣ هـ)، طبعة فضالة - المغرب.
- ٤٥١ - نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، المتوفى سنة (٦٨٤ هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الناشر: نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة الثاني ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٤٥٢ - نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، المتوفى سنة (٧٧٢ هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
- ٤٥٣ - الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، د- محمد صدقي بن أحمد البورنو، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

مراجع العقيدة:

- ٤٥٤ - شعب الإيمان، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين، تحقيق: محمد السعيد بسيوي زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- ٤٥٥ - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، منشورات الندوة العالمية للشباب

الإسلامي - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

مراجع اللغة، والأدب، والتعريفات:

- ٤٥٦ - أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان ودم العي وتعليم الإعراب، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، تحقيق: سمير حلي، الناشر: دار الصحابة للتراث - طنطا، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٤٥٧ - أساس البلاغة، لجمار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة (٥٣٨ هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد الرحيم محمود، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٤٥٨ - الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٤٥٩ - أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، للشيخ قاسم القونوي، المتوفى سنة (٩٧٨ هـ)، تحقيق: د- أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، الناشر: دار الوفاء - جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٤٦٠ - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمحمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفى سنة (٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- ٤٦١ - البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، الناشر: دار صعب - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م.
- ٤٦٢ - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، المتوفى سنة (١٢٠٥ هـ)، الناشر: دار الحياة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ.
- ٤٦٣ - تحرير ألفاظ التنبيه، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة (٦٧٦ هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
- ٤٦٤ - تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة (٦٧٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٤٦٥ - جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٨ م.
- ٤٦٦ - الحدود والأحكام الفقهية، للإمام علي بن محمد الدين بن الشاهوردي البسطامي، الشهير بمصنفك، المتوفى سنة (٨٧٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- ٤٦٧ - حلية الفقهاء، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، المتوفى سنة (٣٩٥ هـ)،

- تحقيق: محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- ٤٦٨ - خزانة الأدب وغاية الأرب، لتقي الدين أبي بكر علي بن عبد الله الحموي، تحقيق: عصام شعيتو، الناشر: دار الهلال - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- ٤٦٩ - الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، لابن الميرد، جمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن حسن بن عبد الهادي الحبلي، المتوفى سنة (٩٠٩هـ)، تحقيق: د - رضوان مختار بن غريبة، الناشر: دار المجتمع - جدة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٤٧٠ - الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، المتوفى سنة (٣٧٠هـ)، تحقيق: د/ عبد المنعم طوعي بشناقى، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٧١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
- شرح حدود ابن عرفة = الهداية الكافية الشافعية.
- شرح غريب الألفاظ الواردة في مختصر المزني = حلية الفقهاء.
- شرح غريب الرسالة = غرر المقالة.
- ٤٧٢ - صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، لأحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: د - يوسف علي طويل، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- ٤٧٣ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤٧٤ - طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، المتوفى سنة (٥٣٧هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار النفائس، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٤٧٥ - غرر الرسالة في شرح غريب الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن منصور بن حمادة المغراوي، تحقيق: د - الهادي حمو، د - محمد أبو الأحفان، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٧م.
- ٤٧٦ - القاموس الفقهي (لغة، واصطلاحاً)، لسعدي أبو جيب، الناشر: دار الفكر، دمشق - سوريا.
- ٤٧٧ - القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، د - محمود حامد عثمان، الناشر: دار الزاخر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٧٨ - القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المتوفى سنة (٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٧٩ - كتاب التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، المتوفى سنة (٨١٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٨٠ - كشف اصطلاحات الفنون، لمحمد أعلى بن شيخ علي بن محمد التهانوي، المتوفى بعد سنة (١١٥٨هـ)، الناشر: شركة حياط - بيروت، ١٩٦٦م.

٤٨١ - الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، المتوفى سنة (١٠٩٤هـ)، اعتنى به: د - عدنان درويش، ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٤٨٢ - لسان العرب، لابن منظور، المتوفى سنة (٧١١هـ)، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

لغة الفقه - تحرير ألفاظ التبيين.

٤٨٣ - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، تحقيق: د - عبد الحميد هندواوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٨٤ - مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المتوفى سنة (٦٦٠هـ)، اعتنى بها: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٤٨٥ - المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المتوفى سنة (٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٨٦ - مصطلحات المذاهب الفقهية، (وأسرار الفقه المرموز في الأعلام، والكتب، والآراء، والترجيحات)، لمريم محمد صالح الظفيري، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٤٨٧ - المطلع على أبواب المقنع، للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي، المتوفى سنة (٧٠٩هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٨٨ - المعجم الوجيز، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دار

التحرير.

٤٨٩ - معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعه جي، الناشر: دار النفائس، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٩٠ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى سنة (٣٩٥هـ)، تحقيق:

عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م

٤٩١ - المغرب في ترتيب المغرب، لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي، المتوفى سنة (٦١٠هـ)،

تحقيق: محمود فاحوري، وعبد الحميد مختار، الناشر: مكتبة لبنان، بيروت - لبنان.

٤٩٢ - معني اليب عن كتب الأعراب، لابن هشام، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، طبعة حجازي

بالقاهرة ١٣٧٢هـ.

٤٩٣ - المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني،

المتوفى سنة (٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٤٩٤ - المنجد في اللغة والأعلام، لمجموعة من المستشرقين، الناشر: دار المشرق - بيروت، الطبعة

السابعة والعشرون.

٤٩٥ - انظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، لبطال بن أحمد بن سليمان بن بطال

الركبي، المتوفى سنة (٦٣٣هـ)، تحقيق: د - مصطفى عبد الحفيظ سالم، الناشر: المكتبة

التجارية - مكة المكرمة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٩٦ - الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لأبي عبد الله محمد الأنصاري

الرصاص، المتوفى سنة (٨٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الأحفان، والطاهر العموري، الناشر: دار

الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

مراجع التراجم، والمعاجم، والتاريخ، والسيرة:

٤٩٧ - الأثمار الجنية في أسماء الخفية، لملا علي بن سلطان القاري، المتوفى سنة (١٠١٤هـ)،

الناشر: دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ.

٤٩٨ - أخبار القضاة، لوكيع، محمد بن خلف بن حيان، المتوفى سنة (٣٠٦هـ)، الناشر: عالم

الكتب - بيروت.

٤٩٩ - أخبار مكة، لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرق، تحقيق: رشدي الصالح ملحس،

الناشر: دار الأندلس - بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥٠٠ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، المتوفى سنة

- (٤٦٣هـ)، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ت ١٩٩٥م.
- ٥٠١ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري، المتوفى سنة (٦٣٠هـ)، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٠٢ - الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفاء، للحافظ مغلطاي بن قليج، المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٠٣ - الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، أحمد بن علي، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر العربي - بيروت. وأخرى: بتحقيق: علي محمد البحاري، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٥٠٤ - الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين محمود بن محمد الزركلي، المتوفى سنة (١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة ١٩٨٩م.
- ٥٠٥ - الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والأماكن، لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن مأكولا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٥٠٦ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، الناشر: مطبعة المعاهد - القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- ٥٠٧ - الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، المتوفى سنة (٥٦٢هـ)، تعليق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٥٠٨ - أيام العرب في الجاهلية، لمحمد أحمد جاد، وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٥٠٩ - البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، تحقيق: د-أحمد أبو ملحم وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م وأخرى: الناشر: مكتبة المعارف - بيروت.
- ٥١٠ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ٥١١ - بلدان الخلافة الشرقية، لكي لسترنج، ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد الناشر:

مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥١٢ - البويهيون والخلافة العباسية، لإبراهيم سلمان الكروي، الناشر: مركز الإسكندرية للكتاب - الإسكندرية.

٥١٣ - تاج التراجم في طبقات الحنفية، لأبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا، المتوفى سنة (٨٧٩ هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم، دمشق الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٥١٤ - تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، لإبراهيم حسن، الناشر: مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، الطبعة السابعة.

٥١٥ - التاريخ الإسلامي (العهد الأموي)، لمحمود شاكر، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥١٦ - تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة (٣١٠ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٥١٧ - تاريخ الدولة العباسية، د - محمد سهيل طقوش، الناشر: دار النفائس، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٥١٨ - تاريخ الشعوب الإسلامية، لكارل بروكلمان، ترجمة: نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة التاسعة ١٩٨١ م.

تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك.

تاريخ القضاء = عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف.

٥١٩ - التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦ هـ)، دار الفكر - بيروت، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

تاريخ المدينة المنورة = الدرة الثمينة في أخبار المدينة.

٥٢٠ - تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٥٢١ - تاريخ خليفة بن خياط، المتوفى سنة (٢٤٠ هـ)، تحقيق: د - أكرم ضياء العمري، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٢٢ - تاريخ مختصر الدول، لابن العربي، أبي الفرج غريغوريوس بن أهرون الملطبي، المتوفى سنة (٦٨٥ هـ)، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- ٥٢٣- تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من أنساب، لعبد الرحمن الأنصاري، تحقيق: محمد العروسي المطوي، الناشر: المكتبة العتيقة، الزيتونة - تونس، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- ٥٢٤- تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ١٣٤٧م.
- ٥٢٥- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى، المتوفى سنة (٥٤٤هـ)، تحقيق: د- محمد بكير محمود، الناشر: دار مكتبة الحياة، طرابلس - ليبيا، طبعة ١٣٨٧هـ.
- ٥٢٦- التفسير الديني للتاريخ، لمحمود الشرقاوي، الناشر: دار الشعب - مصر.
- ٥٢٧- تقريب التهذيب، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشد، حلب - سوريا، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٥٢٨- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٥٢٩- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٥٣٠- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تحقيق: د- بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ٥٣١- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٥٣٢- المخرج والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة (٣٢٧هـ)، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٥٣٣- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي محمد عبد القادر بن محمد، أبي الوفاء القرشي، المتوفى سنة (٧٧٥هـ)، تحقيق: د- عبد الفتاح محمد الحلوي، الناشر: دار العلوم - الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٥٣٤- الخيرات الحسان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المتوفى سنة (٩٧٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

- ٥٣٥- الذرة الثمينة في أخبار المدينة، لابن النجار، أبي عبد الله محمد بن محمود البغدادي، المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الزمان- المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥٣٦- الدياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لبرهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، المتوفى سنة (٧٩٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٣٧- الرحيق المختوم، لصفي الرحمن المباركفوري، الناشر: مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة السادسة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٥٣٨- الروض المعطار في خبر الأفطار، لمحمد بن عبد النعم الحميري، المتوفى سنة (٨٦٦هـ)، تحقيق: د-إحسان عباس، الناشر: مكتبة لبنان- بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
- ٥٣٩- روضة الأنوار في سيرة النبي المختار ﷺ، لصفي الرحمن المباركفوري، الناشر: مكتبة دار السلام- الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٥٤٠- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.
- سيرة ابن هشام = السيرة النبوية لابن هشام.
- ٥٤١- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرون، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثاني ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- ٥٤٢- السيرة النبوية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، المتوفى سنة (٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٤٣- صفة الصفوة، لعبد الرحمن بن عليّ أبو الفرج بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ) تحقيق: محمود فاحوري، د- محمد رواس قلعه جي، الناشر: دار المعرفة- بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ٥٤٤- الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- ٥٤٥- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعه جي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٥٤٦- الضعفاء والمشركين للنسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، المتوفى سنة (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦م.

طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرى.

٥٤٧- طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، تحقيق: د- محمود الطحان،

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٥٤٨- الطبقات السنية في تراجم الخنفية، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي، المتوفى سنة

(١٠٠٥هـ)، تحقيق: د- عبد الفتاح محمد الحلوة، الناشر: دار الرفاعي- الرياض، الطبعة

الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٥٤٩- طبقات الشافعية الكبرى، لنجاح الدين السبكي، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، ط الأولى.

٥٥٠- طبقات الشافعية، لعبد الرحيم الإسوي، المتوفى سنة (٧٧٢هـ)، بعناية: كمال يوسف

الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٥١- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، المتوفى سنة (٤٧٦هـ)، ط الثانية. وأخرى:

بتحقيق: خليل الميس، الناشر: دار القلم - بيروت.

٥٥٢- الطبقات الكبرى، لابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، المتوفى

سنة (٢٣٠هـ)، الناشر: دار صادر- بيروت.

٥٥٣- طبقات المدلسين، لأحمد بن علي بن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، تحقيق: د- عاصم بن

عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

طبقات خليفة ابن خياط = الطبقات لخليفة ابن خياط.

٥٥٤- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار

المدني - جدة.

٥٥٥- الطبقات، لخليفة بن خياط، تحقيق: د- أكرم ضياء العمري، الناشر: دار طيبة - الرياض،

الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥٥٦- العالم الإسلامي في العصر العباسي، د- أحمد إبراهيم الشريف، ود- حسن أحمد محمود،

الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.

٥٥٧- العامة في بغداد، لفهمي سعد، الناشر: دار المنتخب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٥٥٨- العرب قبل الإسلام، لجرجي زيدان، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.

٥٥٩- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد

عباس، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، دار الخافي - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ

- ١٩٨٨م.

- ٥٦٠- عيون المعارف وقنون أخبار الخلائف، للقاضي محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، المتوفى سنة (٤٥٤هـ)، تحقيق: جميل عبد الله محمد المصري، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٥٦١- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري، المتوفى سنة (٨٣٣هـ)، عني بنشره: برجستراسر، الناشر: مكتبة الخانجي - مصر، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- ٥٦٢- الفتوح الإسلامية عبر العصور، لعبد العزيز بن إبراهيم العمري، الناشر: دار اشيليا - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٥٦٣- فتوح البلدان، أبي الحسن البلاذري، تحقيق: رضوان محمد رضوان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٥٦٤- الفصول في سيرة الرسول ﷺ، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير، المتوفى سنة (٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد العبد الخطراوي، محيي الدين مستو، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ومكتبة دار التراث - المدينة المنورة.
- ٥٦٥- الفهرست، لابن النديم محمد بن إسحاق بن محمد، المتوفى سنة (٤٣٨هـ)، اعتنى بها وعلق عليها: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- ٥٦٦- الفوائد البهية في تراجم الخفية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- ٥٦٧- القصص الحق في سيرة سيد الخلق محمد ﷺ، لعبد القادر بن شيبه الحمد، الناشر: مكتبة دار المعارف - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٥٦٨- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٥٦٩- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، محمد بن محمد الشيباني، المتوفى سنة (٦٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة السادسة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٧٠- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، أبي أحمد عبد الله الجرجاني، المتوفى سنة (٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- ٥٧١- كتاب التاريخ، لعبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي، المتوفى سنة (٢٣٨هـ)، وضع حواشيه: سالم مصطفى البدر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ٥٧٢- كتاب المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان القسوي، تحقيق: د-أكرم ضياء العمرى، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٥٧٣- كتاب المغازي، للواقدي، محمد بن عمر بن واقد، المتوفى سنة (٢٠٧هـ)، تحقيق: د- مارسدن جونس، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- ٥٧٤- كشف الظنون في أسماء الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي، المتوفى سنة (١٠٦٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣هـ.
- ٥٧٥- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير الجزري، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٥٧٦- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.
- ٥٧٧- المجروحين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب.
- ٥٧٨- المجموع في الضعفاء والمتروكين، تحقيق: الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان، الناشر: دار القلم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٥٧٩- مختصر الكامل في الضعفاء وعلل الحديث، للمقرئ، تقي الدين أحمد بن علي، المتوفى سنة (٨٤٥هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٥٨٠- المذهب الحنفي مراحل تطيقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته، لأحمد بن محمد نصير الدين التقي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- ٥٨١- مرآة الجنان وعرة اليقظان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي الياضي اليمني، المتوفى سنة (٧٦٨هـ)، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٥٨٢- مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٥٨٣- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندى، الناشر: دار

- الكتب العلمية، بيروت - لبنان. وأخرى: ط دار الفكر - بيروت.
- ٥٨٤ - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٥٨٥ - معجم قبائل الحجاز، لعائق بن غيث البلادي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٨٦ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، المتوفى سنة (٤٨٧هـ)، تحقيق: د - جمال طلبة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. وأخرى: بتحقيق: مصطفى السقا، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
- ٥٨٧ - معرفة الثقات للعجلي، أبي الحسن أحمد بن عبد الله، المتوفى سنة (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٥٨٨ - معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، المتوفى سنة (٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل يوسف العزاوي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ٥٨٩ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٥٩٠ - المغنم المطابة عن معالم طابة، لمحمد الدين أبي طاهر الفيروزآبادي، المتوفى سنة (٨٢٣هـ)، دار الجامعة للبحث والتراجم، السعودية - الرياض.
- ٥٩١ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كرى زاده، أحمد ابن مصطفى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٥٩٢ - مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين، د - محمد قاسم عبده الحارثي (رسالة دكتوراه بجامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي).
- ٥٩٣ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٥٩٤ - مواطن الشعوب الإسلامية (تركستان)، محمود شاكر، الناشر: دار الإرشاد - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٥٩٥ - موجز التاريخ الإسلامي، لأحمد معمر العسيري، الناشر: مطابع الابتكار - الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- ٥٩٦ - موسوعة التاريخ الإسلامي، د- أحمد شلبي، الناشر: مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، الطبعة الخامسة ١٩٩٢م.
- ٥٩٧ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٥م.
- ٥٩٨ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي المتوفى سنة (٨٧٤هـ)، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ.
- ٥٩٩ - نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، لابن دساق، صارم الدين إبراهيم بن محمد العلاتي، المتوفى سنة (٨٠٩هـ)، تحقيق: د- سمير طيارة، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٠٠ - نقد المنقول، لأبي عبد الله، محمد بن أبي بكر أبوب الزرعي المتوفى (٧٥١هـ)، تحقيق: حسن السماعي سويدان، الناشر: دار القادري. بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٦٠١ - الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي المتوفى سنة (٧٦٤هـ).
- ٦٠٢ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان المتوفى (٦٨١هـ)، ط الأولى.

مراجع الفهارس:

- ٦٠٣ - الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث النبوية والآثار السلفية التي عرجها محدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتبه المطبوعة، صنعه: أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٦٠٤ - فهرس مخطوطات الفقه الحنفي بمعهد الدراسات العليا والبحث العلمي، بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- ٦٠٥ - فهرس مخطوطات الفقه الحنفي بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.
- ٦٠٦ - فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية بالأزهر الشريف بالقاهرة - مصر.
- ٦٠٧ - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الفقه الحنفي)، وضعه: محمد مطيع الحافظ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الحجاز - دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- ٦٠٨ - فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية بالقاهرة - مصر.
- ٦٠٩ - فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، د- محمد حسن زيني، وآخرون، إشراف: الشيخ عبد الملك بن عبد القادر طرابلسي (مدير المكتبة)، منشورات مكتبة أملاك فهد الوطنية - الرياض، طبعة ١٤١٨هـ.

ثانياً : المصادر والمراجع المخطوطة

- ٦١٠ - جواهر الفقه، لطاهر بن سلام بن قاسم الأنصاري الخوارزمي، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، نسخة منه (مخطوطة) مصورة عن المكتبة الأحمدية بطنطا - مصر، عدد الأوراق = ١٦٤ ورقة كامل المخطوطة، تاريخ النسخ = ١٠٤٨هـ.
- ٦١١ - شرح مقدمة أبي الليث السمرقندي، نصر بن محمد، المتوفى سنة (٣٧٣هـ)، نسخة منه (مخطوطة) مصورة عن نسخة بشير أغا (مكتبة الملك عبد العزيز)، برقم (١٥٢)، منه صورة فلمية بالجامعة الإسلامية برقم (١٠٣/١/ف)، ق = ٣٧ ورقة كامل المخطوط. س = ١٧ سطراً. الناسخ = بكر عبد الله. بخط مشرقى
- ٦١٢ - كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، محمود بن سليمان الكفوي، المتوفى سنة (٩٩٠هـ)، نسخة مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا، منه صورة فلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، برقم (١١٣٤٤/ف).
- ٦١٣ - المحتى في شرح مختصر القدوري، لنجم الدين الزاهدي مختار بن محمود الغزويني، المتوفى سنة (٦٥٨هـ)، نسخة منه (مخطوطة) مصورة عن نسخة المكتبة الأزهرية، برقم (٣٨٧/فقه حنفي ٧٥٨٩)، منه صورة فلمية بالجامعة الإسلامية برقم (٢٤٩٠/ف)، ن = ١١٢٧هـ.
- ٦١٤ - المشكلات من شرح القدوري، لخواهر زاده، محمد بن الحسين البخاري، المتوفى سنة (٤٨٣هـ)، نسخة منه (مخطوطة) مصورة عن نسخة المكتبة الأزهرية، برقم (٢٢٥٣١/١٦٦٧)، منه صورة فلمية بالجامعة الإسلامية برقم (٢٤٩٥/ف) ن = ٨٧٧هـ. س = ١٥ سطراً. الناسخ = ابن برقة. خط مشرقى.
- ٦١٥ - المقنع شرح مختصر القدوري، لأبي نصر أحمد بن محمد الأقطع البغدادي، المتوفى سنة (٤٧٤هـ)، نسخة لقطعة منه (مخطوطة) بمكتبة مكة المكرمة - بمكة. انظر: فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة (ص ١٨٥).
- ٦١٦ - النوادر لمعلّى بن منصور الرازي، المتوفى سنة (٢١١هـ)، نسخة منه (مخطوطة) مصورة عن نسخة جامعة استنبول بتركيا برقم (٤٣٥٢)، منه صورة فلمية بالجامعة الإسلامية برقم (٩٧٢/ف).
- ٦١٧ - النبايع في معرفة الأصول والفروع، لأبي عبد الله محمد بن رمضان الرومي، كان حياً سنة (٦١٦هـ)، نسخة منه (مخطوطة) مصورة عن نسخة شستربني برقم (٣٥٤٤)، منه صورة فلمية بجامعة الإمام بالرياض، برقم (٣٥٤٤ / ف).

ثالثاً : الرسائل العلمية

٦١٨ - آثار الحدث في بعض الأحكام الفقهية، إعداد: طاهر بوبا، رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، العام الدراسي: ١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ، إشراف: الأستاذ الدكتور نايف بن نافع العمرى.

٦١٩ - البرهان شرح مواهب الرحمن في مذهب أبي حنيفة النعمان، لبرهان الدين إبراهيم ابن موسى الطرابلسي، المتوفى سنة (٩٢٢هـ)، حقق (كتاب الطهارة والصلاة) منه في رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، في العام الدراسي: ١٤١٥ - ١٤١٦هـ، دراسة وتحقيق: أحمد حسن محي الدين، إشراف: الأستاذ الدكتور إبراهيم بن علي الصندقجي.

٦٢٠ - التصحيح والترحيح، لقاسم بن قطلويعا، المتوفى سنة (٨٧٩هـ)، حقق في رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة، دراسة وتحقيق: شوكت كراسنيش، إشراف: الأستاذ الدكتور حمد بن حماد الحماد، العام الدراسي: ١٤١٦هـ - ١٤١٧هـ.

٦٢١ - التنبيه على مشكلات الهداية، للقاضي علي بن أبي العز الحنفي، المتوفى سنة (٧٩٢هـ)، حقق في رسالتي ماجستير بالجامعة الإسلامية، أحدها: دراسة وتحقيق: عبد الحكيم القمري ٦٢٢ - شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد، عمر بن عبد العزيز، المتوفى سنة (٥٣٦هـ)، حقق في رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، العام الدراسي: ١٤١٣ - ١٤١٤هـ، دراسة وتحقيق: سعيد بونا دابو، إشراف: الأستاذ الدكتور عبد الله أحمد قادري.

٦٢٣ - شرح الحاوي الصغير، لأبي الحسن علي بن إسماعيل القونوي الشافعي، المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، حقق في رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، العام الدراسي ١٤٢٠هـ، دراسة وتحقيق: فضل الأمين كابر أحمد، إشراف: الدكتور عبد الله بن معتق ابن عناية الله السهلي. ٦٢٤ - شرح الزيادات للإمام محمد بن الحسن الشيباني، لفخر الدين حسن بن منصور بن محمود الأوزجندی الفرغاني، المعروف بقاضي خان، المتوفى سنة (٥٩٢هـ)، حقق في رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، العام الدراسي: ١٤١٨هـ، دراسة وتحقيق: قاسم أشرف نور أحمد. إشراف: الأستاذ الدكتور مساعد بن قاسم الفالح.

٦٢٥ - شرح مختصر الطحاوي، لأبي بكر الجصاص، أحمد بن علي الرازي، المتوفى سنة (٣٧٠هـ)، حقق في عدة رسائل دكتوراه بجامعة أم القرى. الرسالة الأولى منها في العام الدراسي ١٤١٦ - ١٤١٧هـ (قسم العبادات) دراسة وتحقيق: عصمت الله عناية الله محمد. إشراف: الأستاذ الدكتور حسين خلف الجبوري.

- ٦٢٦- كتاب البصرة، للإمام الجويني الشافعي، المتوفى سنة (٤٣٨هـ)، حقق في رسالة دكتوراة،
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إعداد: محمد بن عبد العزيز بن عبد الله السديس، العام
الدراسي: ١٤١٠هـ، إشراف: الدكتور علي بن عبد الرحمن الحذيفي.
- ٦٢٧- كتاب زبدة الأحكام في اختلاف الأئمة الأعلام، لسراج الدين عمر بن إسحاق الغزنوي،
المتوفى سنة (٧٧٣هـ)، حقق في رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
 بالرياض، العام الدراسي: ١٤٠٣هـ، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سليمان العمر. إشراف:
الأستاذ الدكتور بدران أبو العيثين بدران.
- ٦٢٨- مجمع البحرين، لمظفر الدين أحمد بن علي بن الساعاتي، المتوفى سنة (٦٩٤هـ)، مع شرحه
المستجمع للعيني، (قسم العبادات) في رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية بالرياض، دراسة وتحقيق: محمد حسن بن علي العبيري، إشراف: الدكتور
مصطفى بن سعيد الخن.
- ٦٢٩- مختارات التوازل، لأبي الحسين علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني، المتوفى سنة (٥٩٣هـ)،
حقق منه (قسم العبادات) في رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، العام الدراسي: ١٤١٣
١٤١٤هـ دراسة وتحقيق: محمود محمد إسماعيل، إشراف: الأستاذ الدكتور محمد حمود الوائلي
- ٦٣٠- مسائل الإمام أبي حنيفة برواية الحسن بن زياد، جمعاً ودراسة (في العبادات)، رسالة
دكتوراة بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، العام الدراسي ١٤٢٢هـ، إشراف: الأستاذ
الدكتور عبد الله بن فهد الشريف.
- ٦٣١- المسائل الشريفة في أدلة أبي حنيفة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الديري، المتوفى سنة
(٨٢٧هـ)، حقق منه (من أول الكتاب إلى باب الأذان) في رسالة ماجستير بالجامعة
الإسلامية، بالمدينة المنورة، العام الدراسي: ١٤١٥-١٤١٦هـ، دراسة وتحقيق: يوسف بن
محمد بن أحمد. إشراف: الأستاذ الدكتور نايف بن نافع العمري.
- ٦٣٢- المستجمع شرح المجمع، للإمام بدر الدين العيني، المتوفى سنة (٨٥٥هـ)، حقق (قسم
العبادات) في رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، دراسة
و تحقيق: محمد حسن بن علي العبيري. إشراف: الدكتور مصطفى بن سعيد الخن.
- ٦٣٣- مواهب الرحمن في مذهب أبي حنيفة النعمان، لبرهان الدين إبراهيم ابن موسى الطرابلسي،
المتوفى سنة (٩٢٢هـ)، مع شرحه البرهان حقق (كتاب الطهارة والصلاة) منه في رسالة
دكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، في العام الدراسي: ١٤١٥-١٤١٦هـ، دراسة
و تحقيق: أحمد حسن محي الدين، إشراف: الأستاذ الدكتور إبراهيم بن علي الصندقي.

فهرس الموضوعات الإجمالي

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٢
القسم الأول: الدراسة	١٢
القسم الثاني: التحقيق	٥٩
مقدمة المؤلف	٨٢
كتاب الطهارة	٨٤
باب الوضوء	٨٦
فصل: في فروض الوضوء	٨٦
فصل: في سنن الوضوء	١١١
فصل: في نواقض الوضوء	١٣١
باب الغسل	١٦٠
فصل: في فروض الغسل	١٦٠
فصل: في سنن الغسل	١٦٣
فصل: في موجبات الغسل	١٦٩
فصل: في الأغسال المستونة	١٧٦
باب المياه	١٧٨
فصل: فيما تجوز به الطهارة وما لا تجوز به	١٧٨
فصل: فيما يطهر بالدباغة	٢٠٠
فصل: في نزع ماء البثر	٢٠٧
فصل: في أحكام الأسار	٢٢٠
فصل: في التحريم في الماء	٢٣٤
باب التيمم	٢٣٩
فصل: فيمن يجوز له التيمم	٢٤١
فصل: في كيفية التيمم	٢٥١
فصل: في نواقض التيمم	٢٦٢
فصل: في أحكام التيمم	٢٦٧

٢٧٦	فصل: في شروط التيمم
٢٨٢	باب المسح على الخفين
٢٨٢	فصل: في شروط المسح على الخفين
٢٩٨	فصل: في نواقض المسح على الخفين
٣٠١	فصل: في أحكام المسح على الخفين
٣٠٨	فصل: في المسح على الجبيرة
٣١٢	باب الحيض
٣١٣	فصل: في أقل الحيض وأكثره
٣١٩	فصل: فيما يحرم على الحائض
٣٢٧	فصل: في الطهر
٣٣١	فصل: في أحكام الاستحاضة
٣٤٤	فصل: في النفاس
٣٤٩	باب الأنجاس
٣٤٩	فصل: في محل التطهير من النجاسة
٣٥١	فصل: فيما يحصل به تطهير النجاسة
٣٦٢	فصل: في أحكام النجاسة
٣٧٣	فصل: في الاستنجاء
٣٨٦	كتاب الصلاة
٣٨٧	باب مواقيت الصلاة
٣٨٧	فصل: في أوقات وجوب الصلاة
٤٠٢	فصل: في أوقات استحباب الصلاة
٤١١	فصل: في مشروعية الأذان، وصفته، وصفة الإقامة
٤٣٦	فصل: في مكروهات الأذان، والإقامة
٤٤٠	فصل: في أحكام المؤذنين
٤٤٧	باب شروط الصلاة التي تتقدمها
٤٤٧	فصل: في بيان أحكام ستر العورة في الصلاة
٤٥٢	فصل: في بيان أحكام ثوب المصلي
٤٥٦	فصل: في بيان أحكام النية في الصلاة

٤٥٩	فصل: في بيان أحكام القبلة في الصلاة
٤٦٥	باب صفة الصلاة
٤٦٥	فصل: في أحكام الركعة الأولى من الصلاة
٥٠١	فصل: في أحكام الركعة الثانية من الصلاة
٥٢٦	فصل: في صلاة الوتر
٥٤٣	فصل: في القراءة في الصلاة
٥٥١	فصل: في أحكام الإمامة والجماعة
٥٨٢	فصل: في مكروهات الصلاة
٦٠٧	فصل: في الحدث في الصلاة
٦١٤	فصل: في مبطلات الصلاة
٦٣٠	باب قضاء الفوائت
٦٣٧	باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة
٦٤٥	باب النوافل
٦٦١	باب سجود السهو
٦٨٤	باب صلاة المريض
٦٩٣	باب سجود التلاوة
٧١٠	باب صلاة المسافرين
٧٣٩	باب صلاة الجمعة
٧٧٦	الفهارس العامة

فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة
الإهداء	١
مقدمة التحقيق	٢
وتشتمل على ما يلي: - أهمية الدراسة	٤
- أهداف الدراسة	٥
- أسباب اختيار المخطوط	٥
- خطة البحث	٧
- أهم الصعوبات التي واجهتني	٨
- شكر وتقدير	١٠
القسم الأول: الدراسة	١٢
الفصل الأول: دراسة عن المؤلف	١٣
المبحث الأول: نبذة عن عصر المؤلف، والحركة العلمية خلاله	١٤
المطلب الأول: الحالة السياسية	١٤
الفرع الأول: السياسة الخارجية	١٥
الفرع الثاني: السياسة الداخلية	١٦
المطلب الثاني: الحالة العلمية	٢٣
المبحث الثاني: اسم المؤلف، ونسبه، ولقبه، وكنيته	٣٠
المبحث الثالث: مولده، ونشأته، وأسرته	٣١
المبحث الرابع: طلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه	٣٢
المبحث الخامس: مؤلفاته	٣٤
المبحث السادس: وفاته، وثناء العلماء عليه	٣٥
الفصل الثاني: دراسة الكتاب	٣٧
المبحث الأول: توثيق عنوان الكتاب	٣٨
المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه	٣٩
المبحث الثالث: أهمية الكتاب العلمية، وبيان منهج مؤلفه في تأليفه	٤١

٤١	المطلب الأول: أهمية الكتاب العلمية
٤٣	المطلب الثاني: بيان منهج مؤلفه في تأليفه
٤٨	المبحث الرابع: التعريف بالمصادر التي اعتمد عليها المؤلف، ونصّ على ذكرها...
٥٢	المبحث الخامس: مصطلحات المذهب التي أوردتها المؤلف في كتابه
٥٩	القسم الثاني: التحقيق
٦٠	أولاً: وصف النسخ
٦١	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
٧٣	ثانياً: منهج التحقيق
٧٤	١ - تحقيق النص
٧٨	٢ - الدراسة
٧٨	٣ - فهارس الرسالة
٨٠	ثالثاً: النص المحقق
٨٢	مقدمة الكتاب
٨٤	كتاب الطهارة
٨٤	[تعريف الطهارة في اللغة، والاصطلاح]
٨٤	[تعريف الوضوء في اللغة، والاصطلاح]
٨٥	[١/١] مسألة: الأصل في وجوب الطهارة]
٨٦	باب: الوضوء
٨٦	فصل في: فروض الوضوء
٨٦	[٢/٢] مسألة: فروض الوضوء]
٨٧	[٣/٣] مسألة: حدّ الوُجْهِ الواجب غَسْلُهُ في الوضوء]
٨٨	[٤/٤] مسألة: المضمضة، والاستنشاق في الوضوء]
٨٩	[٥/٥] مسألة: إيصال الماء إلى داخل العينين عند الوضوء]
٨٩	[٦/٦] مسألة: إيصال الماء إلى ما تحت اللحية من بشرة الوجه عند الوضوء]
٩١	[٧/٧] مسألة: الواجب في تطهير اللحية الكثة عند الوضوء]
٩٣	[٨/٨] مسألة: حكم ما استرسل من شعر اللحية عن الوجه عند الوضوء]
٩٤	[٩/٩] مسألة: غسل البياض الذي بين العذار والأذن في الوضوء]

٩٥	[١٠/١٠] مسألة: غسل اليدين في الوضوء [.....]
٩٦	[١١/١١] مسألة: إدخال المرفقين في غسل اليدين في الوضوء [.....]
٩٧	[١٢/١٢] مسألة: مسح الرأس في الوضوء [.....]
٩٨	[١٣/١٣] مسألة: القدر الواجب مسحه من الرأس في الوضوء [.....]
١٠٢	[١٤/١٤] مسألة: مسح الرأس بإصبع واحد [.....]
١٠٤	[١٥/١٥] مسألة: غسل الرجلين المكشوفتين في الوضوء [.....]
١٠٩	[١٦/١٦] مسألة: إدخال الكعبين في غسل الرجلين في الوضوء [.....]
١٠٩	[١٧/١٧] مسألة: المراد بالكعبين الواجب غسلهما مع الرجلين في الوضوء [.....]
١١١	فصل: في سنن الوضوء [.....]
١١١	[١٨/١] مسألة: غسل اليدين قبل إدخالهما في إناء الوضوء [.....]
١١٣	[١٩/٢] مسألة: التسمية في ابتداء الوضوء [.....]
١١٤	[٢٠/٣] مسألة: السواك عند الوضوء [.....]
١١٥	[تابع] مسألة: المضمضة، والاستنشاق في الوضوء [.....]
١١٥	[٢١/٤] مسألة: مسح الأذنين في الوضوء [.....]
١١٦	[٢٢/٥] مسألة: تخليل اللحية في الوضوء [.....]
١١٧	[٢٣/٦] مسألة: تخليل الأصابع في الوضوء [.....]
١١٨	[٢٤/٧] مسألة: تكرار غسل الأعضاء ثلاثاً في الوضوء [.....]
١١٩	[٢٥/٨] مسألة: نية الطهارة في الوضوء [.....]
١١٩	[٢٦/٩] مسألة: محل الية، وحكم التلفظ بها في الوضوء [.....]
١١٩	[٢٧/١٠] مسألة: صفة نية الوضوء [.....]
١١٩	[٢٨/١١] مسألة: وقت نية الوضوء [.....]
١٢٣	[٢٩/١٢] مسألة: استيعاب مسح الرأس في الوضوء [.....]
١٢٣	[٣٠/١٣] مسألة: ترتيب أفعال الوضوء [.....]
١٢٥	[٣١/١٤] مسألة: البدء باليمنى في الوضوء [.....]
١٢٦	[٣٢/١٥] مسألة: الموالاة في الوضوء [.....]
١٢٨	[٣٣/١٦] مسألة: تكرار مسح الرأس في الوضوء [.....]
١٣١	فصل: في نواقض الوضوء [.....]
١٣١	[٣٤/١] مسألة: أثر الخارج المعتاد النجس من السيلين في نقض الوضوء [.....]

- ١٣١ [٣٥/٢] مسألة: أثر الخارج غير المعتاد النجس من السيلين في نقض الوضوء [...]
- ١٣٢ [٣٦/٣] مسألة: أثر خروج المذي في نقض الوضوء [.....]
- ١٣٣ [٣٧/٤] مسألة: أثر خروج الودي في نقض الوضوء [.....]
- ١٣٣ [٣٨/٥] مسألة: أثر الخارج غير المعتاد الطاهر من أحد السيلين في نقض الوضوء [.]
- ١٣٣ [٣٩/٦] مسألة: أثر خروج الريح من السيل في نقض الوضوء [.....]
- ١٣٤ [٤٠/٧] مسألة: أثر خروج النجس من البدن من غير السيلين في نقض الوضوء [....]
- ١٣٧ [٤١/٨] مسألة: أثر نزول الدّم إلى قصبة الأنف في نقض الوضوء [.....]
- ١٣٧ [٤٢/٩] مسألة: أثر نزول البول إلى قصبة الذّكر في نقض الوضوء [.....]
- ١٣٧ [٤٣/١٠] مسألة: أثر القيء في نقض الوضوء [.....]
- ١٣٨ [٤٤/١١] مسألة: أثر خروج الدّم من الفم مختلطاً مع الرّيق في نقض الوضوء [.....]
- ١٤٠ [٤٥/١٢] مسألة: ضابط القيء الناقض للوضوء [.....]
- ١٤٢ [٤٦/١٣] مسألة: أثر النوم خارج الصلاة مضطجعاً، أو متكئاً [.....]
- ١٤٣ [٤٧/١٤] مسألة: أثر النوم على حال من أحوال الصلاة قائماً [.....]
- ١٤٥ [٤٨/١٥] مسألة: أثر النوم قاعداً خارج الصلاة في نقض الوضوء [.....]
- ١٤٥ [٤٩/١٦] مسألة: أثر سقوط من نام قائماً، أو قاعداً، في نقض الوضوء [.....]
- ١٤٦ [٥٠/١٧] مسألة: أثر الإغماء في نقض الوضوء [.....]
- ١٤٦ [٥١/١٨] مسألة: أثر الجنون في نقض الوضوء [.....]
- ١٤٦ [٥٢/١٩] مسألة: أثر الضحك قهقهة في الصلاة في نقض الوضوء [.....]
- ١٤٧ [٥٣/٢٠] مسألة: أثر مادون القهقهة في الصلاة في نقض الوضوء [.....]
- ١٤٨ [٥٤/٢١] مسألة: أثر الضحك قهقهة في صلاة الجنازة [.....]
- ١٤٩ [٥٥/٢٢] مسألة: أثر لمس الرّجل للمرأة في نقض الوضوء [.....]
- ١٥٠ [٥٦/٢٣] مسألة: أثر مسّ الرّجل ذكراً في نقض الوضوء [.....]
- ١٥٣ [٥٧/٢٤] مسألة: أثر قصّ الطّفّر، وحلق الشّعر في نقض الوضوء [.....]
- ١٥٣ [٥٨/٢٥] مسألة: أثر الكلام الفاحش في نقض الوضوء [.....]
- ١٥٤ [٥٩/٢٦] مسألة: أثر أكل ما مسّته النار في نقض الوضوء [.....]
- ١٥٥ [٦٠/٢٧] مسألة: المباشرة الفاحشة وأثرها في نقض الوضوء [.....]
- ١٥٧ [٦١/٢٨] مسألة: الرّجل يُصبح فيجد على فخذه، أو على فراشه مذيّاً [.....]
- ١٥٨ [٦٢/٢٩] مسألة: أثر من توضأ وصلّى من ماء بثر سقطت فيه فأرة ميتة [.....]

١٦٠	بالغ . سل
١٦٠	فصل: في فروض الغُسل
١٦٠	[٦٣/١] مسألة: الأصل في وجوب غُسل الجنابة [
١٦٠	[٦٤/٢] مسألة: المضمضة، والاستنشاق في غُسل الجنابة [
١٦٣	فصل: في سُنن الغُسل
١٦٣	[٦٥/١] مسألة: صفة الغُسل من الجنابة [
١٦٥	[٦٦/٢] مسألة: الوضوء في الغُسل من الجنابة [
١٦٥	[٦٧/٣] مسألة: تقض صفائر شعر المرأة عند الاغتسال [
١٦٦	[٦٨/٤] مسألة: تحريك الخاتم عند الاغتسال [
١٦٧	[٦٩/٥] مسألة: مقدار ماء الوضوء [
١٦٧	[٧٠/٦] مسألة: مقدار ماء الغُسل [
١٦٩	فصل: في مَوجِبَات الغُسل
١٦٩	[٧١/١] مسألة: الصفة المعتمدة في خروج المني الموجب للغُسل [
١٧٠	[٧٢/٢] مسألة: أثر خروج المني من المرأة في وجوب الغُسل [
١٧١	[٧٣/٣] مسألة: أثر التقاء الختانين من غير إنزال في وجوب الغُسل [
١٧٤	[٧٤/٤] مسألة: أثر الإيلاج في الذبَر في وجوب الغُسل [
١٧٤	[٧٥/٥] مسألة: أثر انقطاع دم الحيض، والنفاس في وجوب الغُسل [
١٧٦	فصل: في الأغسال المستنونة
١٧٦	[٧٦/١] مسألة: غُسل الجمعة، والعيدين، والإحرام [
١٧٧	[٧٧/٢] مسألة: الواجب في خروج المذي [
١٧٧	[٧٨/٣] مسألة: الواجب في خروج الودي [
١٧٨	باب: المياه
١٧٨	فصل: فيما تجوز به الطهارة، وما لا تجوز به
١٧٨	[٧٩/١] مسألة: الطهارة بالماء المطلق [
١٧٩	[٨٠/٢] مسألة: الطهارة بما اعتصر من الشجر والتمر [
١٨٠	[٨١/٣] مسألة: الطهارة بماء متغير بطاهر غلب عليه [
١٨٠	[٨٢/٤] مسألة: الوضوء بالماء الذي خالطه شيء طاهر، فغير أحد أوصافه [
١٨٣	[٨٣/٥] مسألة: الماء الذي وقعت به نجاسة [

- ١٨٨ [مسألة: أثر وقوع النجاسة في الماء الجاري] [٨٤/٦]
- ١٨٨ [مسألة: أثر وقوع النجاسة في الغدير العظيم] [٨٥/٧]
- ١٩١ [مسألة: أثر موت ما ليس له نفس سائلة في الماء] [٨٦/٨]
- ١٩٢ [مسألة: أثر موت ما يعيش في الماء فيه؛ مما يحمل أكله أو يحرم] [٨٧/٩]
- ١٩٣ [مسألة: أثر انقطاع حيوان الماء فيه، في طهارة الماء] [٨٨/١٠]
- ١٩٤ [مسألة: أثر موت ما له نفس سائلة في الماء] [٨٩/١١]
- ١٩٤ [مسألة: استعمال الماء المستعمل في طهارة الأحداث] [٩٠/١٢]
- ١٩٥ [مسألة: حدُّ الماء المستعمل] [٩١/١٣]
- ١٩٦ [مسألة: صفة الماء المستعمل] [٩٢/١٤]
- ١٩٨ [مسألة: حكم الوضوء في المسجد] [٩٣/١٥]
- ٢٠٠ فصل: فيما يطهر بالدِّبَاغِ
- ٢٠٠ [مسألة: أثر الدِّبَاغِ في تطهير جلود الميتة] [٩٤/١]
- ٢٠٢ [مسألة: أثر الدِّبَاغِ في تطهير جلد الكلب] [٩٥/٢]
- ٢٠٢ [مسألة: أثر الدِّبَاغِ في تطهير جلد الخنزير] [٩٦/٣]
- ٢٠٣ [مسألة: الانتفاع بجِلْدِ الْآدَمِيِّ] [٩٧/٤]
- ٢٠٣ [مسألة: أثر ما يطهر جلده بالدِّبَاغِ، في طهارته بالذِّكَاةِ] [٩٨/٥]
- ٢٠٥ [مسألة: حكم أجزاء الميتة] [٩٩/٦]
- ٢٠٧ فصل: في نزع ماء البشر
- ٢٠٧ [مسألة: أثر وقوع النجاسة في البشر، وأثر النزع في تطهيرها] [١٠٠/١]
- ٢٠٩ [مسألة: قدر ما يُنزع من البشر إن مات فيها فأرة ونحوها] [١٠١/٢]
- ٢١٠ [مسألة: قدر ما يُنزع من البشر إن مات فيه حمامة ونحوها] [١٠٢/٣]
- ٢١٠ [مسألة: قدر ما يُنزع من البشر إن مات فيها كلب، أو شاة، أو آدمي] [١٠٣/٤]
- ٢١١ [مسألة: قدر ما يُنزع من البشر إن مات فيها حيوان وانتفخ، أو تفسخ] [١٠٤/٥]
- ٢١٢ [مسألة: المعبر في سعة الدلو المستعمل في نزع ماء البشر] [١٠٥/٦]
- ٢١٣ [مسألة: النزع بالدلو العظيم] [١٠٦/٧]
- ٢١٣ [مسألة: قدر ما يُنزع من البشر المعين لتطهيرها] [١٠٧/٨]
- ٢١٥ [مسألة: إن وجب نزع ما في البشر، فحقت قبل النزع، ثم عاد الماء فيها] [١٠٨/٩]
- ٢١٥ [مسألة: أثر البعرة إذا وقعت في الماء وأخرجت قبل أن تنفت] [١٠٩/١٠]

- ٢١٦ [مسألة: الأصل في نزع ماء البثر إذا وقعت فيه نجاسة]
- ٢١٧ [مسألة: أثر وقوع الفأرة في غير الماء]
- ٢١٨ [مسألة: الانتفاع بالماء الذي وقعت فيه نجاسة]
- ٢١٩ [تابع] [مسألة: أثر من توضأ وصلّى من ماء بثر سقطت فيه فأرة ميتة]
- ٢٢٠ فصل: في أحكام الأسرار
- ٢٢٠ [مسألة: حكم سؤر المسلم، الطاهر]
- ٢٢٠ [مسألة: حكم سؤر المسلم، غير الطاهر]
- ٢٢٠ [مسألة: حكم سؤر الكافر]
- ٢٢١ [مسألة: حكم سؤر ما يؤكل لحمه]
- ٢٢٢ [مسألة: حكم سؤر الكلب]
- ٢٢٣ [مسألة: حكم سؤر الخنزير]
- ٢٢٣ [مسألة: حكم سؤر سباع البهائم]
- ٢٢٥ [مسألة: حكم سؤر الهرة]
- ٢٢٧ [مسألة: حكم سؤر الدجاجة المخلاة]
- ٢٢٧ [مسألة: حكم سؤر الدجاجة المحبوسة]
- ٢٢٧ [مسألة: حكم سؤر سباع الطير]
- ٢٢٨ [مسألة: حكم سؤر ما يسكن البيوت من الحشرات]
- ٢٢٨ [مسألة: حكم سؤر الحمار]
- ٢٣٣ [مسألة: حكم سؤر البغل]
- ٢٣٣ [مسألة: حكم سؤر الفرس]
- ٢٣٣ [مسألة: حكم سؤر الفيل]
- ٢٣٤ فصل: في التحري في الماء
- ٢٣٤ [مسألة: التحري في حال الاشتباه بين الماء الطاهر والنجس]
- ٢٣٧ [مسألة: التحري في حال اشتباه الطهور بعين النجاسة، والغلبة للماء]
- ٢٣٧ [مسألة: التحري في حال اشتباه الطهور بماء الشجر، والغلبة للماء]
- ٢٣٩ **باب: التيمم**
- ٢٣٩ [تعريف التيمم في اللغة، والاصطلاح]
- ٢٣٩ [مسألة: الأصل في مشروعية التيمم]

٢٤١	فصل: فيمن يجوز له التيمم
٢٤١	[١٣٣/٢] مسألة: تيمم المسافر [.....
٢٤١	[١٣٤/٣] مسألة: تيمم المريض [.....
٢٤١	[١٣٥/٤] مسألة: تيمم العادم للماء، المفارق المصّر مقدار ميل، غير مسافر [.....
٢٤٢	[١٣٦/٥] مسألة: صفة المرض المبيح للتيمم [.....
٢٤٣	[١٣٧/٦] مسألة: تيمم من خاف الرد أن يقتله، أو يمرضه [.....
٢٤٥	[١٣٨/٧] مسألة: التيمم لمن كان مُعَدَمًا، ومعه ماء وهو يخاف العطش [.....
٢٤٦	[١٣٩/٨] مسألة: طهارة من كان يبدنه جراح [.....
٢٤٧	[١٤٠/٩] مسألة: تيمم المحبوس في المِصْر، في مكان نظيف، إذا لم يَقْدِر على الماء [.....
٢٤٨	[١٤١/١٠] مسألة: تيمم المحبوس في المِصر، في مكان نجس ... [.....
٢٥١	فصل: في كيفية التيمم
٢٥١	[١٤٢/١] مسألة: عدد الضربات في التيمم [.....
٢٥١	[١٤٣/٢] مسألة: ترتيب مسح الوجه مع اليدين في التيمم [.....
٢٥١	[١٤٤/٣] مسألة: حدّ مسح اليدين في التيمم [.....
٢٥٢	[١٤٥/٤] مسألة: صفة التيمم [.....
٢٥٣	[١٤٦/٥] مسألة: ما يُتيمم له [.....
٢٥٤	[١٤٧/٦] مسألة: ما يجوز التيمم به [.....
٢٥٦	[١٤٨/٧] مسألة: اشتراط التصاق التراب باليد عند التيمم [.....
٢٥٨	[١٤٩/٨] مسألة: التيمم بما له غبار يعلق باليد، سواء كان من جنس الأرض، أم لا [...
٢٥٩	[١٥٠/٩] مسألة: النية في التيمم [.....
٢٦٠	[١٥١/١٠] مسألة: كيفية النية في التيمم [.....
٢٦٠	[١٥٢/١١] مسألة: من تيمم وهو كافر، ثم أسلم [.....
٢٦٢	فصل: في نواقض التيمم
٢٦٢	[١٥٣/١] مسألة: ينقض التيمم كل ما ينقض الوضوء [.....
٢٦٢	[١٥٤/٢] مسألة: أثر رؤية المتيمم الماء في الصلاة على بطلانها [.....
٢٦٢	[١٥٥/٣] مسألة: قدرة المتيمم على استعمال الماء [.....
٢٦٣	[١٥٦/٤] مسألة: أثر رؤية المتيمم الماء بعد الخروج من الصلاة في إعادتها [.....
٢٦٤	[١٥٧/٥] مسألة: رؤية المتيمم سُور حمار أثناء الصلاة [.....

- ٢٦٤ [مسألة: رؤية التيمم لماء لا يكفيه وهو في الصلاة] [١٥٨/٦]
- ٢٦٥ [مسألة: مَنْ وجد من الماء ما لا يكفيه قبل الصلاة] [١٥٩/٧]
- ٢٦٦ [مسألة: رؤية التيمم الماء وعجزه من الوصول إليه] [١٦٠/٨]
- ٢٦٧ فصل في أحكام التيمم
- ٢٦٧ [مسألة: طهارة ما يُتيمم به] [١٦١/١]
- ٢٦٧ [مسألة: التيمم لمن يرجو وجود الماء في آخر الوقت] [١٦٢/٢]
- ٢٦٧ [مسألة: التيمم لمن لا يرجو وجود الماء في آخر الوقت] [١٦٣/٣]
- ٢٦٨ [مسألة: صلاة الفرائض والنوافل بتيمم واحد] [١٦٤/٤]
- ٢٧٠ [مسألة: التيمم للنافلة وصلاة الفريضة بها] [١٦٥/٥]
- ٢٧٠ [مسألة: التيمم في الحضر لصلاة الجنازة] [١٦٦/٦]
- ٢٧٢ [مسألة: التيمم في الحضر لصلاة العيد] [١٦٧/٧]
- ٢٧٣ [مسألة: التيمم في الحضر لصلاة الجمعة] [١٦٨/٨]
- ٢٧٣ [مسألة: التيمم لمن خشي فوات وقت الأداء] [١٦٩/٩]
- ٢٧٤ [مسألة: المسافر إذا تيمم ناسياً وجود الماء في رحله، ثم ذكره] [١٧٠/١٠]
- ٢٧٦ فصل: في شروط التيمم
- ٢٧٦ [مسألة: اشتراط طلب الماء لمن لم يغلب على ظنه أنه يقربه] [١٧١/١]
- ٢٧٧ [مسألة: اشتراط طلب الماء لمن غلب على ظنه مكانه، أو أخبر به] [١٧٢/٢]
- ٢٧٧ [مسألة: المسافة التي يُشترط أن يطلب إليها الماء] [١٧٣/٣]
- ٢٧٨ [مسألة: التيمم لمن منع رفيقه الماء عند طلبه منه] [١٧٤/٤]
- ٢٧٩ [مسألة: من وجد مع رفيقه ماءً فتيمم قبل أن يطلبه منه] [١٧٥/٥]
- ٢٧٩ [مسألة: التيمم لمن وجد الماء يُباع بثمن المثل] [١٧٦/٦]
- ٢٨٠ [مسألة: التيمم لمن وجد الماء يُباع بزيادة على ثمن المثل] [١٧٧/٧]
- ٢٨٢ **باب: المسح على الخفين**
- ٢٨٢ فصل: في شروط المسح على الخفين
- ٢٨٢ [مسألة: مشروعية المسح على الخفين] [١٧٨/١]
- ٢٨٧ [مسألة: المسح على الخفين من حدث أصغر] [١٧٩/٢]
- ٢٨٨ [مسألة: اشتراط أن يكون الحدث بعد الطهارة] [١٨٠/٣]
- ٢٨٨ [مسألة: اشتراط لبس الخفين على طهر تام] [١٨١/٤]

- ٢٩٠ [مسألة: توقيت مدة المسح على الخفين]
- ٢٩١ [مسألة: ابتداء مدة المسح على الخفين]
- ٢٩٣ [مسألة: محل المسح على الخفين]
- ٢٩٣ [مسألة: صفة المسح على الخفين]
- ٢٩٥ [مسألة: مقدار المفروض في المسح على الخفين]
- ٢٩٦ [مسألة: المسح على الخف المخرق]
- ٢٩٧ [مسألة: حد الخرق الكبير في الخف]
- ٢٩٧ [مسألة: المسح على الخف لمن وجب عليه الغسل]
- ٢٩٨ فصل: في نواقض المسح على الخفين
- ٢٩٨ [مسألة: نقض طهارة المسح على الخفين بكل ما ينقض الوضوء]
- ٢٩٨ [مسألة: أثر نزع الخفين في نقض الطهارة]
- ٢٩٨ [مسألة: أثر نزع أحد الخفين في نقض الطهارة]
- ٢٩٨ [مسألة: أثر خروج القدم إلى ساق الخف في نقض الطهارة]
- ٣٠٠ [مسألة: أثر مضي المدة في نقض الطهارة]
- ٣٠١ فصل: في أحكام المسح على الخفين
- ٣٠١ [مسألة: الواجب لمن تم مدة مسحه على الخفين]
- ٣٠٢ [مسألة: من ابتداء المسح وهو مقيم ثم سافر قبل تمام المدة]
- ٣٠٣ [مسألة: من ابتداء المسح وهو مسافر ثم أقام]
- ٣٠٤ [مسألة: المسح على الجرموق فوق الخف]
- ٣٠٥ [مسألة: المسح على الجورب]
- ٣٠٦ [مسألة: ما لا يجوز المسح عليه]
- ٣٠٨ فصل: في المسح على الجبيرة
- ٣٠٨ [مسألة: مشروعية المسح على الجبيرة]
- ٣٠٨ [مسألة: شد الجبيرة على غير طهارة]
- ٣٠٨ [مسألة: حكم المسح على الجبيرة]
- ٣٠٩ [مسألة: أثر سقوط الجبيرة قبل البرء في بطلان المسح]
- ٣١٠ [مسألة: أثر سقوط الجبيرة بعد البرء في بطلان المسح]
- ٣١٠ [مسألة: أثر البرء وسقوط الجبيرة في إعادة الصلاة]

٣١١ [مسألة: النية في المسح على الخفين]
٣١٢ باب: الحيض
٣١٢ [تعريف الحيض في اللغة، والاصطلاح]
٣١٣ فصل: في أقل الحيض وأكثره
٣١٣ [مسألة: أقل الحيض]
٣١٥ [مسألة: أكثر الحيض]
٣١٧ [مسألة: حكم الحمرة، والأصفرة، والكُدرة في أيام الحيض]
٣١٩ فصل: فيما يحرم على الحائض
٣١٩ [مسألة: أثر الحيض في إسقاط الصلاة]
٣١٩ [مسألة: أثر الحيض في تحريم الصوم]
٣١٩ [مسألة: دخول الحائض للمسجد]
٣٢٠ [مسألة: طواف الحائض بالبيت]
٣٢٠ [مسألة: وطء الحائض]
٣٢١ [مسألة: قراءة القرآن للحائض، والجنب]
٣٢١ [مسألة: ما دون الآية للحائض، والجنب]
٣٢٢ [مسألة: مسح المصحف للمحدث]
٣٢٢ [مسألة: حمل المحدث للمصحف بغلافه]
٣٢٣ [مسألة: وطء الحائض قبل الغسل، إذا انقطع دمها لأقل من أكثر الحيض]...
٣٢٤ [مسألة: وطء الحائض إذا انقطع دمها لأقل من أكثر الحيض]...
٣٢٤ [مسألة: وطء الحائض إذا كانت مسافرة وتيممت]
٣٢٥ [مسألة: وطء الحائض قبل الغسل، إذا انقطع دمها لأكثر الحيض].....
٣٢٧ فصل: في الطَّهر
٣٢٧ [مسألة: الطهر المتحلل بين الدمين في مدة الحيض]
٣٣٠ [مسألة: أقل الطَّهر]
٣٣٠ [مسألة: أكثر الطَّهر]
٣٣١ فصل: في أحكام الاستحاضة
٣٣١ [مسألة: ضابط دم الاستحاضة]
٣٣١ [مسألة: حكم دم الاستحاضة]

- ٣٣٢ [مسألة: المعتادة إذا زاد دمها عن أيام عادتها، وعن أكثر الحيض]
- ٣٣٤ [مسألة: المعتادة إذا زاد دمها عن أيام عادتها، إلى تمام أكثر الحيض]
- ٣٣٤ [مسألة: المبتدأة إذا تطاول عليها الدم على صفة واحدة]
- ٣٣٧ [مسألة: المبتدأة إذا رأت يوماً دمًا، ويوماً طهراً، إلى ثلاثة أشهر]
- ٣٣٨ [مسألة: المبتدأة إذا رأت يومين دمًا، ويومين طهراً، إلى ثلاثة أشهر]
- ٣٣٩ [مسألة: المعتادة إذا استمر بها الدم ثلاثة أشهر]
- ٣٣٩ [مسألة: المعتادة إذا رأت ثلاثاً دمًا، ثم انقطع سبعاً، أو ستاً]
- ٣٤١ [مسألة: تطهر المستحاضة، ومن في معناها]
- ٣٤١ [مسألة: صلاة المستحاضة، ومن في معناها، بالوضوء القرائض والنوافل]
- ٣٤٢ [مسألة: توضع المستحاضة، ومن في معناها، لوقت كل صلاة]
- ٣٤٤ فصل: في النفاس
- ٣٤٤ [تعريف النفاس]
- ٣٤٤ [مسألة: الدم الذي تراه الحامل]
- ٣٤٤ [مسألة: الدم الذي تراه الحامل حال الولادة وقبل خروج الولد]
- ٣٤٥ [مسألة: أقل النفاس]
- ٣٤٦ [مسألة: أكثر النفاس]
- ٣٤٧ [مسألة: المعتادة إذا تجاوز بها الدم بعد الولادة الأربعين]
- ٣٤٧ [مسألة: المبتدأة إذا تجاوز بها الدم بعد الولادة الأربعين]
- ٣٤٨ [مسألة: ابتداء نفاس من ولدت توأماً]
- ٣٤٩ **باب: الأنجاس**
- ٣٤٩ فصل: في محل التطهير من النجاسة
- ٣٤٩ [مسألة: حكم تطهير النجاسة]
- ٣٤٩ [مسألة: تطهير ثوب المصلي من النجاسة]
- ٣٤٩ [مسألة: تطهير بدن المصلي من النجاسة]
- ٣٤٩ [مسألة: تطهير مكان الصلاة من النجاسة]
- ٣٥١ فصل: فيما يحصل به تطهير النجاسة
- ٣٥١ [مسألة: تطهير النجاسة بالماء المطلق]
- ٣٥١ [مسألة: تطهير النجاسة بغير الماء]

- ٣٥٤ [مسألة: تطهير النجاسة بالماء المستعمل]
- ٣٥٤ [مسألة: تطهير الخف من نجاسة لها جرم]
- ٣٥٤ [مسألة: تطهير الخف من نجاسة ليس لها جرم]
- ٣٥٦ [مسألة: حكم المني]
- ٣٥٦ [مسألة: تطهير المني الرطب من الثوب]
- ٣٥٨ [مسألة: تطهير المني الجاف على الثوب]
- ٣٥٩ [مسألة: تطهير المني الرطب على البدن]
- ٣٥٩ [مسألة: تطهير النجاسة من الجسم الصقيل]
- ٣٦٠ [مسألة: طهارة نجاسة الأرض بالخفاف]
- ٣٦١ [مسألة: التيمم من أرض أصابها نجاسة وجفت بالشمس]
- ٣٦٢ فصل: في أحكام النجاسة
- ٣٦٢ [مسألة: يسير النجاسة المغلظة المعفو عنها]
- ٣٦٢ [مسألة: ضابط قدر الدرهم في حدّ القليل المعفو عنه من النجاسة المغلظة] ...
- ٣٦٥ [مسألة: ضابط النجاسة المغلظة]
- ٣٦٥ [مسألة: نوع نجاسة الأرواث]
- ٣٦٧ [مسألة: ضابط النجاسة المخففة]
- ٣٦٧ [مسألة: نوع نجاسة بول ما يؤكل لحمه]
- ٣٦٨ [مسألة: ضابط الكثير الفاحش غير المعفو عنه من النجاسة المخففة]
- ٣٦٩ [مسألة: تفسير قدر الربع المعفو عنه من النجاسة المخففة]
- ٣٦٩ [مسألة: تطهير النجاسة المرئية]
- ٣٦٩ [مسألة: ما يبقى من أثر النجاسة بعد تطهيرها]
- ٣٧٠ [مسألة: تطهير النجاسة غير المرئية]
- ٣٧٣ فصل: في الاستنجاء
- ٣٧٣ [مسألة: حكم الاستنجاء]
- ٣٧٥ [مسألة: ما يجوز به الاستنجاء]
- ٣٧٥ [مسألة: الغدد في الاستنجاء]
- ٣٧٨ [مسألة: أفضلية الجمع في الاستنجاء بين الحجارة والماء]
- ٣٧٨ [مسألة: تجاوز النجاسة محل المخرج]

٣٧٩ [مسألة: الاستنجاء بالعظم]
٣٧٩ [مسألة: الاستنجاء بالروث]
٣٧٩ [مسألة: من ارتكب النهي فاستنحى بما كفي الاستنجاء به]
٣٨١ [مسألة: الاستنجاء بالطعام]
٣٨١ [مسألة: ترك استعمال اليد اليمنى في الاستنجاء]
٣٨١ [مسألة: الاستنجاء من الخارج غير المعتاد من السيلين، مما له أثر]
٣٨٢ [مسألة: الاستنجاء من الخارج المعتاد من السيلين غير البول والغائط]
٣٨٣ [مسألة: استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة]

كتاب الصلاة

٣٨٦ [تعريف الصلاة في اللغة، والاصطلاح]
٣٨٦ [مسألة: الأصل في وجوب الصلاة]

باب: مواقيت الصلاة

٣٨٧ فصل في: أوقات وجوب الصلاة
٣٨٧ [مسألة: توقيت الصلاة]
٣٨٨ [مسألة: أول وقت صلاة الفجر]
٣٨٨ [مسألة: آخر وقت صلاة الفجر]
٣٩٠ [مسألة: أول وقت صلاة الظهر]
٣٩٠ [مسألة: آخر وقت صلاة الظهر]
٣٩٣ [مسألة: أول وقت صلاة العصر]
٣٩٤ [مسألة: آخر وقت صلاة العصر]
٣٩٤ [مسألة: أول وقت صلاة المغرب]
٣٩٥ [مسألة: آخر وقت صلاة المغرب]
٣٩٦ [مسألة: المراد بالشفق]
٣٩٨ [مسألة: أول وقت صلاة العشاء]
٣٩٩ [مسألة: آخر وقت صلاة العشاء]
٣٩٩ [مسألة: أول وقت صلاة الوتر]
٣٩٩ [مسألة: حكم صلاة الوتر]
٤٠٠ [تابع] [مسألة: حكم صلاة الوتر]

٤٠١	[٣٠١/١٦] [مسألة: آخر وقت صلاة الوتر]
٤٠٢	فصل في: أوقات استحباب الصلاة
٤٠٢	[٣٠٢/١] [مسألة: وقت الاستحباب لصلاة الفجر]
٤٠٤	[٣٠٣/٢] [مسألة: وقت الاستحباب لصلاة الظهر في الصيف]
٤٠٤	[٣٠٤/٣] [مسألة: وقت الاستحباب لصلاة الظهر في الشتاء]
٤٠٥	[٣٠٥/٤] [مسألة: وقت الاستحباب لصلاة العصر]
٤٠٧	[٣٠٦/٥] [مسألة: وقت الكراهة لصلاة العصر]
٤٠٨	[٣٠٧/٦] [مسألة: وقت الاستحباب لصلاة المغرب]
٤٠٨	[٣٠٨/٧] [مسألة: وقت الاستحباب لصلاة العشاء]
٤١٠	[٣٠٩/٨] [مسألة: وقت الاستحباب لصلاة الوتر]
٤١١	باب: الأذان
٤١١	فصل في: مشروعية الأذان، وصفتها، وصفة الإقامة
٤١١	[٣١٠/١] [مسألة: الأصل في مشروعية الأذان]
٤١٣	[٣١١/٢] [مسألة: حكم الأذان]
٤١٥	[٣١٢/٣] [مسألة: الصلوات التي يشرع فيها الأذان]
٤١٥	[٣١٣/٤] [مسألة: الصلوات التي لا يشرع فيها الأذان]
٤١٦	[٣١٤/٥] [مسألة: صفة الأذان]
٤١٧	[٣١٥/٦] [مسألة: الترجيع في الأذان]
٤١٩	[٣١٦/٧] [مسألة: التشويب في أذان الفجر]
٤١٩	[٣١٧/٨] [مسألة: صفة التشويب في أذان الفجر]
٤٢١	[٣١٨/٩] [مسألة: التشويب (بالصلاة خير من النوم) في أذان العشاء]
٤٢١	[٣١٩/١٠] [مسألة: صفة التشويب الثاني]
٤٢٥	[٣٢٠/١١] [مسألة: وقت التشويب الأول في أذان صلاة الفجر]
٤٢٥	[٣٢١/١٢] [مسألة: وقت التشويب الثاني في أذان سائر الصلوات]
٤٢٦	[٣٢٢/١٣] [مسألة: صفة الإقامة]
٤٢٨	[٣٢٣/١٤] [مسألة: الترسل في الأذان، والحذر في الإقامة]
٤٢٩	[٣٢٤/١٥] [مسألة: حذف التكبير في الأذان]
٤٢٩	[٣٢٥/١٦] [مسألة: التلحين في الأذان]

- ٤٣٠ [٣٢٦/١٧] مسألة: استقبال القبلة عند الأذان]
- ٤٣٠ [٣٢٧/١٨] مسألة: الإلتفات بالوجه يمينا وشمالاً عند الحيعتين في الأذان]
- ٤٣١ [٣٢٨/١٩] مسألة: الأذان لفائدة واحدة]
- ٤٣٢ [٣٢٩/٢٠] مسألة: الأذان لفوائت متعددة]
- ٤٣٤ [٣٣٠/٢١] مسألة: الأذان والإقامة على طهر]
- ٤٣٥ [٣٣١/٢٢] مسألة: الأذان على غير وضوء]
- ٤٣٦ فصل في: مكروهات الأذان، والإقامة
- ٤٣٦ [٣٣٢/١] مسألة: الإقامة على غير طهارة]
- ٤٣٦ [٣٣٣/٢] مسألة: الأذان وهو حُب]
- ٤٣٧ [٣٣٤/٣] مسألة: الأذان للصلوات قبل دخول وقتها]
- ٤٣٧ [٣٣٥/٤] مسألة: الأذان قبل دخول الوقت لصلاة الفجر]
- ٤٣٩ [٣٣٦/٥] مسألة: كلام المؤذن أثناء الأذان]
- ٤٣٩ [٣٣٧/٦] مسألة: الأذان قاعداً]
- ٤٤٠ فصل في: أحكام المؤذنين
- ٤٤٠ [٣٣٨/١] مسألة: من يجوز لهم الأذان]
- ٤٤٠ [٣٣٩/٢] مسألة: صفات المؤذنين]
- ٤٤٠ [٣٤٠/٣] مسألة: أذان الصبي]
- ٤٤١ [٣٤١/٤] مسألة: أذان المرأة]
- ٤٤٢ [٣٤٢/٥] مسألة: الأذان والإقامة للنساء في البيوت]
- ٤٤٢ [٣٤٣/٦] مسألة: أذان الأعمى]
- ٤٤٣ [٣٤٤/٧] مسألة: من صلى في بيته يؤذن ويقيم]
- ٤٤٣ [٣٤٥/٨] مسألة: الأذان والإقامة للمسافر]
- ٤٤٤ [٣٤٦/٩] مسألة: يؤذن واحد، ويقيم آخر]
- ٤٤٥ [٣٤٧/١٠] مسألة: هل يؤذن ويقيم لنفسه من فليته جماعة المسجد في الحضر]
- ٤٤٥ [٣٤٨/١١] مسألة: تكرار الجماعة لمجموعة فاتهم جماعة المسجد في الحضر]
- ٤٤٥ [٣٤٩/١٢] مسألة: تكرار الجماعة بأذان وإقامة بمساجد الطرق]

باب: شروط الصلاة التي تتقدمها

- ٤٤٧ فصل في: بيان أحكام ستر العورة في الصلاة
- ٤٤٧ [٣٥٠/١] مسألة: اشتراط الطهارة من الأحداث، والأنجاس للمصلّي []
- ٤٤٧ [٣٥١/٢] مسألة: اشتراط ستر العورة في الصلاة []
- ٤٤٨ [٣٥٢/٣] مسألة: حدّ عورة الرّجل في الصلاة []
- ٤٤٨ [٣٥٣/٤] مسألة: دخول الركبة في حدّ عورة الرّجل في الصلاة []
- ٤٤٩ [٣٥٤/٥] مسألة: حدّ عورة المرأة الحرّة في الصلاة []
- ٤٥٠ [٣٥٥/٦] مسألة: دخول قدم المرأة الحرّة في حدّ عورتها في الصلاة []
- ٤٥٠ [٣٥٦/٧] مسألة: حدّ عورة الأمة في الصلاة []
- ٤٥٠ [٣٥٧/٨] مسألة: دخول جسم الأمة في حدّ عورتها في الصلاة []
- ٤٥٢ فصل في: بيان أحكام ثوب المصلّي
- ٤٥٢ [٣٥٨/١] مسألة: الصلاة في ثوب أصابت النجاسة بعضه، ولم يجد ما يزيلها به []
- ٤٥٢ [٣٥٩/٢] مسألة: الإعادة لمن صلّى في ثوب أصابت النجاسة بعضه، []
- ٤٥٣ [٣٦٠/٣] مسألة: الصلاة في ثوب أصابت النجاسة كله، ولم يجد ما يزيلها به []
- ٤٥٤ [٣٦١/٤] مسألة: صلاة من لم يجد ثوباً []
- ٤٥٤ [٣٦٢/٥] مسألة: صفة صلاة من صلّى عرياناً []
- ٤٥٦ فصل في: بيان أحكام النية في الصلاة
- ٤٥٦ [٣٦٣/١] مسألة: نية الدخول في الصلاة []
- ٤٥٦ [٣٦٤/٢] مسألة: تقديم نية الصلاة []
- ٤٥٧ [٣٦٥/٣] مسألة: الفصل بين النية وقراءة الصلاة []
- ٤٥٧ [٣٦٦/٤] مسألة: نية صلاة الفرض []
- ٤٥٧ [٣٦٧/٥] مسألة: نية صلاة القضاء []
- ٤٥٨ [٣٦٨/٦] مسألة: نية صلاة النافلة []
- ٤٥٩ فصل في: بيان أحكام القبلة في الصلاة
- ٤٥٩ [٣٦٩/١] مسألة: الأصل في مشروعية استقبال القبلة في الصلاة []
- ٤٥٩ [٣٧٠/٢] مسألة: استقبال القبلة للحائض []
- ٤٥٩ [٣٧١/٣] مسألة: الاشتباه في القبلة []
- ٤٦٠ [٣٧٢/٤] مسألة: من اشتبهت عليه القبلة فاجتهد وصلّى، وعلم بعد الصلاة أنه أخطأ []
- ٤٦٢ [٣٧٣/٥] مسألة: من اشتبهت عليه القبلة فاجتهد وصلّى []

- ٤٦٣ [٣٧٤/٦] مسألة: من اشتبهت عليه القبلة وهو بمكة، فاجتهد وصلّى، وعلم [.....]
- ٤٦٣ [٣٧٥/٧] مسألة: من اشتبهت عليه القبلة فأداه اجتهاده إلى جهة، فصلّى إلى غيرها [...]
- ٤٦٤ [تابع] [مسألة: استقبال القبلة للحائض] [.....]
- ٤٦٥ **باب صفة الصلاة** [.....]
- ٤٦٥ فصل: في أحكام الركعة الأولى من الصلاة [.....]
- ٤٦٥ [٣٧٦/١] مسألة: فروض الصلاة [.....]
- ٤٦٦ [٣٧٧/٢] مسألة: مقدار القعدة الأخيرة في الصلاة [.....]
- ٤٦٧ [٣٧٨/٣] مسألة: رفع اليدين في تكبيرة الإحرام [.....]
- ٤٦٨ [٣٧٩/٤] مسألة: صفة رفع اليدين في تكبيرة الإحرام [.....]
- ٤٧٠ [٣٨٠/٥] مسألة: صيغة تكبيرة الإحرام [.....]
- ٤٧٢ [٣٨١/٦] مسألة: تكبيرة الإحرام بغير العربية [.....]
- ٤٧٣ [٣٨٢/٧] مسألة: وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة [.....]
- ٤٧٤ [٣٨٣/٨] مسألة: صفة وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة [.....]
- ٤٧٥ [٣٨٤/٩] مسألة: مكان موضع اليدين بعد تكبيرة الإحرام من بدن المصلّي [.....]
- ٤٧٦ [٣٨٥/١٠] مسألة: دعاء افتتاح الصلاة [.....]
- ٤٧٨ [٣٨٦/١١] مسألة: الاستعاذة في أول الصلاة [.....]
- ٤٧٨ [٣٨٧/١٢] مسألة: صفة الاستعاذة في أول الصلاة [.....]
- ٤٧٨ [٣٨٨/١٣] مسألة: البسملة في أول الصلاة [.....]
- ٤٧٨ [٣٨٩/١٤] مسألة: الإسرار بالبسملة في الصلاة [.....]
- ٤٨٠ [٣٩٠/١٥] مسألة: الإسرار بالاستعاذة في الصلاة [.....]
- ٤٨٠ [٣٩١/١٦] مسألة: الواجب من القراءة في الصلاة [.....]
- ٤٨١ [٣٩٢/١٧] مسألة: حكم قراءة الفاتحة في الصلاة [.....]
- ٤٨٢ [٣٩٣/١٨] مسألة: قراءة السورة بعد الفاتحة [.....]
- ٤٨٢ [٣٩٤/١٩] مسألة: أقل ما يجزئ قراءته من السورة في الصلاة [.....]
- ٤٨٣ [٣٩٥/٢٠] مسألة: قراءة القرآن في الصلاة [.....]
- ٤٨٤ [٣٩٦/٢١] مسألة: التأمين بعد قراءة الفاتحة [.....]
- ٤٨٤ [٣٩٧/٢٢] مسألة: إخفاء التأمين [.....]
- ٤٨٦ [٣٩٨/٢٣] مسألة: التكبير للركوع [.....]

٤٨٦ [مسألة: الركوع في الصلاة]	[٣٩٩/٢٤]
٤٨٦ [مسألة: رفع اليدين عند الركوع والرفع منه]	[٤٠٠/٢٥]
٤٨٨ [مسألة: صفة اليدين حال الركوع]	[٤٠١/٢٦]
٤٨٨ [مسألة: هيئة الظهر، والرأس حال الركوع]	[٤٠٢/٢٧]
٤٨٩ [مسألة: الذكر حال الركوع]	[٤٠٣/٢٨]
٤٨٩ [مسألة: عدد التسبيح حال الركوع والسجود]	[٤٠٤/٢٩]
٤٩٠ [مسألة: ما يقوله الإمام حال الرفع من الركوع]	[٤٠٥/٣٠]
٤٩٠ [مسألة: ما يقوله المأموم حال الرفع من الركوع]	[٤٠٦/٣١]
٤٩٢ [مسألة: ما يقوله المنفرد حال الرفع من الركوع]	[٤٠٧/٣٢]
٤٩٣ [الاستواء بعد الرفع من الركوع]	[٤٠٨/٣٣]
٤٩٣ [مسألة: التكبير للسجود]	[٤٠٩/٣٤]
٤٩٣ [مسألة: السجود في الصلاة]	[٤١٠/٣٥]
٤٩٣ [مسألة: صفة الهوي للسجود على اليدين أو الركبتين]	[٤١١/٣٦]
٤٩٣ [مسألة: موضع الوجه بالنسبة لليدين حال السجود]	[٤١٢/٣٧]
٤٩٤ [مسألة: صفة السجود]	[٤١٣/٣٨]
٤٩٤ [مسألة: السجود على الجهة دون الأنف]	[٤١٤/٣٩]
٤٩٤ [مسألة: السجود على الأنف دون الجهة]	[٤١٥/٤٠]
٤٩٦ [مسألة: السجود على اليدين والركبتين والقدمين]	[٤١٦/٤١]
٤٩٧ [مسألة: السجود على كور العمامة]	[٤١٧/٤٢]
٤٩٧ [مسألة: السجود على فاضل ثوبه]	[٤١٨/٤٣]
٤٩٨ [مسألة: هيئة السجود]	[٤١٩/٤٤]
٤٩٩ [مسألة: هيئة أصابع الرجلين حال السجود]	[٤٢٠/٤٥]
٥٠٠ [مسألة: الذكر حال السجود]	[٤٢١/٤٦]
٥٠٠ [مسألة: التكبير والرفع من السجدة الأولى]	[٤٢٢/٤٧]
٥٠٠ [مسألة: الجلسة بين السجدين، والطمأنينة فيه]	[٤٢٣/٤٨]
٥٠٠ [مسألة: التكبير والسجدة الثانية]	[٤٢٤/٤٩]
٥٠١ فصل في: أحكام الركعة الثانية من الصلاة	
٥٠١ [مسألة: الطمأنينة في السجود]	[٤٢٥/١]

- ٥٠١ [مسألة: جلسة الاستراحة بين الركعتين] [٤٢٦/٢]
- ٥٠١ [مسألة: التكبير للقيام للركعة الثانية] [٤٢٧/٣]
- ٥٠١ [مسألة: صفة القيام للركعة الثانية] [٤٢٨/٤]
- ٥٠٣ [مسألة: صفة الركعة الثانية] [٤٢٩/٥]
- ٥٠٣ [مسألة: رفع اليدين للقيام إلى الركعة الثانية] [٤٣٠/٦]
- ٥٠٣ [مسألة: دعاء الاستفتاح للركعة الثانية] [٤٣١/٧]
- ٥٠٣ [مسألة: التعوذ في الركعة الثانية] [٤٣٢/٨]
- ٥٠٥ [مسألة: الجلوس للشهادة الأول] [٤٣٣/٩]
- ٥٠٥ [مسألة: صفة الجلوس للشهادة الأول] [٤٣٤/١٠]
- ٥٠٥ [مسألة: صفة أصابع القدمين في جلسة التشهد الأول] [٤٣٥/١١]
- ٥٠٦ [مسألة: موضع اليدين في جلوس التشهد الأول] [٤٣٦/١٢]
- ٥٠٦ [مسألة: صفة أصابع اليدين في جلوس التشهد الأول] [٤٣٧/١٣]
- ٥٠٦ [مسألة: الإشارة بالسبابة في التشهد الأول] [٤٣٨/١٤]
- ٥٠٧ [مسألة: قراءة التشهد الأول] [٤٣٩/١٥]
- ٥٠٧ [مسألة: صيغة التشهد الأول] [٤٤٠/١٦]
- ٥١١ [مسألة: قراءة التشهد الأخير] [٤٤١/١٧]
- ٥١٣ [مسألة: مقدار التشهد الأول] [٤٤٢/١٨]
- ٥١٣ [مسألة: القراءة في الركعتين الأخيرتين] [٤٤٣/١٩]
- ٥١٤ [مسألة: الجلوس للتشهد الأخير] [٤٤٤/٢٠]
- ٥١٤ [مسألة: صفة الجلوس للتشهد الأخير] [٤٤٥/٢١]
- ٥١٦ [تابع] [مسألة: قراءة التشهد الأول] [٤٤٦/٢٢]
- ٥١٦ [تابع] [مسألة: قراءة التشهد الأخير] [٤٤٦/٢٢]
- ٥١٦ [مسألة: الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير] [٤٤٦/٢٢]
- ٥١٦ [مسألة: حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير] [٤٤٧/٢٣]
- ٥١٨ [مسألة: الدعاء بعد التشهد الأخير] [٤٤٨/٢٤]
- ٥٢٠ [مسألة: عدد التسليم من الصلاة] [٤٤٩/٢٥]
- ٥٢٠ [مسألة: صفة التسليم من الصلاة] [٤٥٠/٢٦]
- ٥٢٠ [مسألة: الخروج من الصلاة بلفظ السلام] [٤٥١/٢٧]

٥٢٣ [مسألة: الصلوات التي يجهر الإمام فيها بالقراءة]
٥٢٣ [مسألة: الركعات التي يجهر الإمام فيها بالقراءة]
٥٢٣ [مسألة: ما يُسرّ فيه الإمام بالقراءة]
٥٢٤ [مسألة: الجهر والإسرار بالقراءة للمنفرد في الصلاة]
٥٢٥ [مسألة: تحريك اللسان بالقراءة في الصلاة]
٥٢٥ [مسألة: الصلوات التي يُسرّ الإمام فيها بالقراءة]
٥٢٦ فصل في: صلاة الوتر
٥٢٦ [تابع] [مسألة: حكم صلاة الوتر]
٥٢٨ [مسألة: عدد ركعات الوتر]
٥٢٨ [مسألة: وصل ركعات الوتر بسلام واحد]
٥٣١ [مسألة: محل القنوت]
٥٣٣ [مسألة: وقت القنوت]
٥٣٥ [مسألة: القراءة في الوتر]
٥٣٥ [مسألة: التكبير عند القنوت]
٥٣٥ [مسألة: رفع اليدين عند التكبير للقنوت]
٥٣٧ [مسألة: حال اليدين عند القنوت]
٥٣٩ [مسألة: الصلاة التي يفتت فيها]
٥٤٣ فصل في: القراءة في الصلاة
٥٤٣ [مسألة: قراءة سورة بعينها في صلاة]
٥٤٣ [تابع] [مسألة: أقل ما يجزئ قراءته من السورة في الصلاة]
٥٤٥ [مسألة: عدد الركعات التي تجب فيها القراءة في صلاة الفرض]
٥٤٨ [مسألة: الركعات التي تكون فيها القراءة في الصلاة]
٥٤٨ [مسألة: قراءة المأموم خلف الإمام]
٥٥١ فصل في: أحكام الإمامة والجماعة
٥٥١ [مسألة: نية من أراد الدخول في صلاة غيره]
٥٥١ [مسألة: حكم صلاة الجماعة]
٥٥٣ [مسألة: من فاتته صلاة الجماعة في المسجد]
٥٥٤ [مسألة: أولى الناس بالإمامة]

- ٥٥٥ [مسألة: تقدم العالم بالسنة على القارئ] [٤٧٥/٥]
- ٥٥٥ [مسألة: من تكره إمامتهم] [٤٧٦/٦]
- ٥٥٥ [مسألة: الصلاة خلف من تكره إمامتهم] [٤٧٧/٧]
- ٥٥٧ [مسألة: إمامة الأعمى] [٤٧٨/٨]
- ٥٥٧ [مسألة: تخفيف الصلاة] [٤٧٩/٩]
- ٥٥٨ [مسألة: صلاة النساء جماعة وحدهن] [٤٨٠/١٠]
- ٥٥٩ [مسألة: موقف المرأة في إمامتها للنساء] [٤٨١/١١]
- ٥٦٠ [مسألة: موقف الواحد مع الإمام] [٤٨٢/١٢]
- ٥٦١ [مسألة: موقف الاثنين مع الإمام] [٤٨٣/١٣]
- ٥٦١ [مسألة: تسوية الصفوف وسد الفرج في الصلاة] [٤٨٤/١٤]
- ٥٦١ [مسألة: إمامة المرأة للرجال] [٤٨٥/١٥]
- ٥٦٢ [مسألة: ترتيب اصططاف الرجال والصبيان والنساء في الصلاة] [٤٨٦/١٦]
- ٥٦٢ [مسألة: محاذاة المرأة للرجل في صلاة واحدة] [٤٨٧/١٧]
- ٥٦٣ [مسألة: وقوف المرأة داخل صف الرجال في صلاة جماعة واحدة] [٤٨٨/١٨]
- ٥٦٤ [مسألة: دخول المرأة في صلاة الإمام من غير نية لإمامتها] [٤٨٩/١٩]
- ٥٦٥ [مسألة: حضور النساء لجماعة المسجد] [٤٩٠/٢٠]
- ٥٦٦ [مسألة: حضور المرأة العجوز لجماعة المسجد] [٤٩١/٢١]
- ٥٦٧ [مسألة: إمامة أهل الأعذار] [٤٩٢/٢٢]
- ٥٦٨ [مسألة: إمامة الأمي للقارئ] [٤٩٣/٢٣]
- ٥٦٨ [مسألة: إمامة العريان للمكتسي] [٤٩٤/٢٤]
- ٥٦٨ [مسألة: إمامة الأخرس للأمي] [٤٩٥/٢٥]
- ٥٦٩ [مسألة: إمامة المتيمم للمتوضئين] [٤٩٦/٢٦]
- ٥٧٠ [مسألة: إمامة الماسح على الخفين لغاسل القدمين] [٤٩٧/٢٧]
- ٥٧٠ [مسألة: إمامة القاعد للقائم] [٤٩٨/٢٨]
- ٥٧٢ [مسألة: إمامة الذي يومي بصلاته بالذي يركع ويسجد] [٤٩٩/٢٩]
- ٥٧٣ [مسألة: صلاة المفترض خلف المتنفل] [٥٠٠/٣٠]
- ٥٧٣ [مسألة: صلاة المفترض خلف من يصلي فرضاً آخر] [٥٠١/٣١]
- ٥٧٣ [مسألة: صلاة المتنفل خلف المفترض] [٥٠٢/٣٢]

٥٧٥	[مسألة: إمامة الصبي]	[٥٠٣/٣٣]
٥٧٦	[مسألة: الصلاة خلف المحدث جاهلاً]	[٥٠٤/٣٤]
٥٧٩	[مسألة: حكم صلاة الإمام الأُمِّي، بالمأموم القارئ]	[٥٠٥/٣٥]
٥٨٢	فصل في: مكروهات الصلاة	
٥٨٢	[مسألة: العبث بالثوب والجسد في الصلاة]	[٥٠٦/١]
٥٨٣	[مسألة: تقليب الحصى وتسويته في الصلاة]	[٥٠٧/٢]
٥٨٣	[مسألة: فرقة الأصابع في الصلاة]	[٥٠٨/٣]
٥٨٤	[مسألة: التخصّر في الصلاة]	[٥٠٩/٤]
٥٨٤	[مسألة: تشبيك أصابع اليدين في الصلاة]	[٥١٠/٥]
٥٨٤	[مسألة: سدل الثوب في الصلاة]	[٥١١/٦]
٥٨٦	[مسألة: عقص الشّعْر في الصلاة]	[٥١٢/٧]
٥٨٦	[مسألة: كفّ الثوب في الصلاة]	[٥١٣/٨]
٥٨٧	[مسألة: الإلتفات في الصلاة]	[٥١٤/٩]
٥٨٧	[مسألة: الإقعاء في الصلاة]	[٥١٥/١٠]
٥٨٨	[مسألة: التربع في الصلاة]	[٥١٦/١١]
٥٨٨	[مسألة: الأكل والشرب في الصلاة]	[٥١٧/١٢]
٥٨٩	[مسألة: ردّ السّلام باللسان في الصلاة]	[٥١٨/١٣]
٥٨٩	[مسألة: ردّ السّلام بالإشارة باليد في الصلاة]	[٥١٩/١٤]
٥٩٠	[مسألة: التمثلي في الصلاة]	[٥٢٠/١٥]
٥٩٠	[مسألة: التناؤب في الصلاة]	[٥٢١/١٦]
٥٩٠	[مسألة: درأ المصليّ المار بين يديه]	[٥٢٢/١٧]
٥٩١	[مسألة: حكم المرور بين يدي المصليّ]	[٥٢٣/١٨]
٥٩٢	[مسألة: البصاق في المسجد]	[٥٢٤/١٩]
٥٩٣	[مسألة: عدّ الآيات في الصلاة]	[٥٢٥/٢٠]
٥٩٣	[مسألة: عدّ التسييح في الصلاة]	[٥٢٦/٢١]
٥٩٣	[مسألة: ارتفاع الإمام عن المأمومين في موقف الصلاة]	[٥٢٧/٢٢]
٥٩٣	[مسألة: ارتفاع المأمومين عن الإمام في موقف الصلاة]	[٥٢٨/٢٣]
٥٩٤	[مسألة: صلاة الرّجل منفرداً خلف الصفّ]	[٥٢٩/٢٤]

- ٥٩٥ [مسألة: الركوع دون الصف لمن أدرك الإمام راكمًا] [٥٣٠/٢٥]
- ٥٩٦ [مسألة: عدم إقامة الصلب في الركوع والسجود] [٥٣١/٢٦]
- ٥٩٧ [مسألة: قراءة القرآن في غير حال القيام في الصلاة] [٥٣٢/٢٧]
- ٥٩٨ [مسألة: النفخ في الصلاة] [٥٣٣/٢٨]
- ٥٩٩ [مسألة: الخشوع في الصلاة] [٥٣٤/٢٩]
- ٥٩٩ [مسألة: موضع البصر في الصلاة] [٥٣٥/٣٠]
- ٦٠٠ [مسألة: الصلاة على الطنافس] [٥٣٦/٣١]
- ٦٠٢ [مسألة: الصلاة على السجادة] [٥٣٧/٣٢]
- ٦٠٢ [مسألة: الصلاة في ثوب واحد] [٥٣٨/٣٣]
- ٦٠٤ [مسألة: الصلاة في السراويل مكشوف العاتقين] [٥٣٩/٣٤]
- ٦٠٥ [مسألة: الصلاة في القميص] [٥٤٠/٣٥]
- ٦٠٥ [مسألة: الصلاة في قميص محلول الإزرار، وليس عليه إزار] [٥٤١/٣٦]
- ٦٠٧ فصل في: الحدث في الصلاة
- ٦٠٧ [مسألة: أثر الحدث السابق قبل القعود قدر التشهد في البناء على صلاته] [٥٤٢/١]
- ٦٠٩ [مسألة: شرط جواز البناء لمن سبقه الحدث] [٥٤٣/٢]
- ٦١٠ [مسألة: أفضلية الاستئناف لمن سبقه الحدث] [٥٤٤/٣]
- ٦١٠ [مسألة: استخلاف الإمام إذا سبقه الحدث] [٥٤٥/٤]
- ٦١١ [مسألة: شرط الاستخلاف إذا سبق الإمام الحدث] [٥٤٦/٥]
- ٦١٢ [مسألة: أثر عدم استخلاف الإمام حتى يخرج من المسجد على صلاته] [٥٤٧/٦]
- ٦١٢ [مسألة: أثر عدم استخلاف المأمومين حتى يخرج الإمام على صلاتهم] [٥٤٨/٧]
- ٦١٣ [مسألة: إذا سبق الإمام الحدث وليس معه إلا رجل واحد] [٥٤٩/٨]
- ٦١٣ [مسألة: الإمام الذي سبقه الحدث أين يني على صلاته] [٥٥٠/٩]
- ٦١٣ [مسألة: المنفرد إذا سبقه الحدث في المسجد أين يني على صلاته] [٥٥١/١٠]
- ٦١٣ [مسألة: المأموم إذا سبقه الحدث هل له أن يني في منزله] [٥٥٢/١١]
- ٦١٤ فصل: في مبطلات الصلاة
- ٦١٤ [مسألة: أثر الاحتلام في بطلان الصلاة] [٥٥٣/١]
- ٦١٤ [مسألة: أثر الجنون في بطلان الصلاة] [٥٥٤/٢]
- ٦١٤ [مسألة: أثر الإغماء في بطلان الصلاة] [٥٥٥/٣]

- ٦١٤ [مسألة: أثر القهقهة في بطلان الصلاة]
- ٦١٥ [مسألة: أثر الكلام عمداً في بطلان الصلاة]
- ٦١٥ [مسألة: أثر الكلام سهواً في بطلان الصلاة]
- ٦١٥ [مسألة: أثر الكلام ناسياً في بطلان الصلاة]
- ٦١٧ [مسألة: أثر ردة السلام باللسان في بطلان الصلاة]
- ٦١٧ [مسألة: أثر ردة السلام بالإشارة باليد في بطلان الصلاة]
- ٦١٩ [مسألة: أثر التسييح ونحوه في بطلان الصلاة]
- ٦٢١ [مسألة: أثر فتح المأموم على إمامه في بطلان الصلاة]
- ٦٢١ [مسألة: أثر فتح المأموم على غير إمامه في بطلان صلاته]
- ٦٢٢ [مسألة: أثر الأتني في بطلان الصلاة]
- ٦٢٢ [مسألة: أثر التأوّه في بطلان الصلاة]
- ٦٢٤ [مسألة: أثر من سبقه الحدث بعد التشهد في بطلان الصلاة]
- ٦٢٤ [مسألة: أثر الحدث العمد، بعدما قعد قدر التشهد في بطلان الصلاة]
- ٦٢٤ [مسألة: أثر عمل ما ينافي الصلاة، بعدما قعد قدر التشهد ...]
- ٦٢٥ [مسألة: أثر رؤية المتيمم الماء قبل التشهد في بطلان الصلاة]
- ٦٢٦ [مسألة: أثر طروء ما ينقض الطهارة، بعدما قعد قدر التشهد]
- ٦٢٦ [مسألة: أثر طروء ما يفسد الصلاة، بعدما قعد قدر التشهد]
- ٦٣٠ **باب: قضاء الفوائت**
- ٦٣٠ [مسألة: وجوب قضاء الصلاة]
- ٦٣٠ [مسألة: الترتيب في قضاء الفوائت مع صلاة الوقت]
- ٦٣٢ [مسألة: أثر ضيق وقت الصلاة الحاضرة في سقوط ترتيب الفائتة]
- ٦٣٣ [مسألة: أثر النسيان في سقوط ترتيب الفائتة]
- ٦٣٣ [مسألة: ترتيب الفوائت فيما بينها في القضاء]
- ٦٣٣ [مسألة: أثر كثرة الفوائت في سقوط ترتيبها]
- ٦٣٤ [مسألة: المعتبر في كثرة الفوائت المؤثر في سقوط ترتيبها]
- ٦٣٥ [مسألة: من صلى حاضرة مع ذكره أن عليه فائتة]
- ٦٣٥ [مسألة: أثر أول الوقت وآخره في تقديم الفائتة على صلاة الوقت ...]

باب: الأوقات التي تكره فيها الصلاة

٦٣٧

- ٦٣٧ [مسألة: الصلاة في أوقات النهي] [٥٨٢/١]
- ٦٣٧ [مسألة: صلاة الجنازة في أوقات النهي] [٥٨٣/٢]
- ٦٣٧ [مسألة: سجود التلاوة في أوقات النهي] [٥٨٤/٣]
- ٦٤٠ [مسألة: قضاء صلاة العصر في أوقات النهي] [٥٨٥/٤]
- ٦٤٠ [مسألة: صلاة النافلة بعد صلاة الفجر، وبعد صلاة العصر] [٥٨٦/٥]
- ٦٤٢ [مسألة: قضاء الفوائت بعد صلاتي الفجر، والعصر] [٥٨٧/٦]
- ٦٤٢ [مسألة: سجود التلاوة بعد صلاتي الفجر، والعصر] [٥٨٨/٧]
- ٦٤٣ [مسألة: صلاة الجنازة بعد صلاتي الفجر، والعصر] [٥٨٩/٨]
- ٦٤٣ [مسألة: ركعتي الطواف بعد صلاتي الفجر، والعصر] [٥٩٠/٩]
- ٦٤٣ [مسألة: التنفل بعد أذان الفجر] [٥٩١/١٠]
- ٦٤٣ [مسألة: التنفل قبل صلاة المغرب] [٥٩٢/١١]

باب: النوافل

- ٦٤٥ [مسألة: سنن الصلوات الرواتب] [٥٩٣/١]
- ٦٤٥ [مسألة: مستحبات الصلوات الرواتب] [٥٩٤/٢]
- ٦٤٧ [مسألة: أكد سنن الصلوات الرواتب] [٥٩٥/٣]
- ٦٤٧ [مسألة: قضاء سنن الصلوات الرواتب] [٥٩٦/٤]
- ٦٤٧ [مسألة: قضاء سنة الفجر] [٥٩٧/٥]
- ٦٤٩ [مسألة: عدد ركعات صلاة نافلة الليل] [٥٩٨/٦]
- ٦٥٠ [مسألة: عدد ركعات صلاة نافلة النهار] [٥٩٩/٧]
- ٦٥٠ [مسألة: صفة صلاة نافلة النهار] [٦٠٠/٨]
- ٦٥١ [مسألة: الزيادة على أربع ركعات في صلاة نافلة النهار] [٦٠١/٩]
- ٦٥١ [مسألة: عدد ركعات صلاة نافلة الليل] [٦٠٢/١٠]
- ٦٥١ [مسألة: صفة صلاة نافلة الليل] [٦٠٣/١١]
- ٦٥٣ [مسألة: عدد ركعات صلاة نافلة الجمعة] [٦٠٤/١٢]
- ٦٥٤ [مسألة: صلاة النافلة لمن أدرك الإمام في صلاة فرض] [٦٠٥/١٣]
- ٦٥٥ [تابع] [مسألة: عدد الركعات التي تحب فيها القراءة في صلاة الفرض] [٦٠٥/١٤]

- ٦٥٥ [مسألة: القراءة في الركعتين الأخيرتين في صلاة الفرض]
- ٦٥٦ [مسألة: عدد الركعات التي يجب فيها القراءة في صلاة النفل]
- ٦٥٦ [تابع] [مسألة: القراءة في الوتر]
- ٦٥٧ [مسألة: من شرع في صلاة نفل، ثم أفسدها]
- ٦٥٧ [مسألة: من شرع في النفل ونوى أربعاً، فقد في الأوليين ...]
- ٦٥٨ [مسألة: صلاة النافلة قاعداً]
- ٦٥٨ [مسألة: من افتتح صلاة النافلة قائماً، ثم قعد]
- ٦٥٩ [مسألة: صلاة النافلة على الدابة خارج المصر]
- ٦٥٩ [مسألة: استقبال القبلة في صلاة النافلة على الدابة]
- ٦٥٩ [مسألة: صفة صلاة النافلة على الدابة]
- ٦٥٩ [مسألة: صلاة النافلة على الدابة في الحضر]
- ٦٦١ **باب سجود السهو**
- ٦٦١ [مسألة: محل وموضع سجود السهو]
- ٦٦٤ [مسألة: صفة سجود السهو]
- ٦٦٤ [مسألة: إعادة التشهد بعد سجود السهو]
- ٦٦٤ [مسألة: حكم سجود السهو]
- ٦٦٥ [مسألة: سجود السهو بزيادة شيء من جنس الصلاة]
- ٦٦٥ [مسألة: سجود السهو بترك فعل مسنون]
- ٦٦٥ [مسألة: سجود السهو بترك الفاشحة]
- ٦٦٥ [مسألة: سجود السهو بترك قنوت الوتر]
- ٦٦٥ [مسألة: سجود السهو بترك التشهد الأخير]
- ٦٦٥ [مسألة: سجود السهو بترك تكبيرات العيد]
- ٦٦٧ [مسألة: سجود السهو للإمام بجهر أو مخافتة القراءة في غير محله]
- ٦٦٨ [مسألة: أثر سهو الإمام على المأمومين]
- ٦٦٩ [مسألة: إن ترك الإمام سجود السهو]
- ٦٦٩ [مسألة: سهو المأموم خلف الإمام]
- ٦٧٠ [مسألة: السهو عن القعدة الأولى]
- ٦٧٠ [مسألة: السهو عن القعدة الأخيرة]

- ٦٧١ [مسألة: أثر من سهى وقام إلى خامسة وعقدها بسجدة في الصلاة]
- ٦٧٣ [مسألة: تحوّل الصلاة إلى نفل لمن قام إلى الخامسة سهواً، ...]
- ٦٧٣ [مسألة: تصحيح صلاة من قام إلى الخامسة سهواً،]
- ٦٧٤ [مسألة: من قعد في الرابعة، ثم قام إلى الخامسة يظنها الثالثة]
- ٦٧٤ [مسألة: من قعد في الرابعة، ثم قام إلى الخامسة يظنها الثالثة ...]
- ٦٧٤ [مسألة: السهو في سجود السهو]
- ٦٧٥ [مسألة: تكرّر السهو في الصلاة]
- ٦٧٥ [مسألة: من ترك أربع سجّادات من أربع ركعات]
- ٦٧٦ [مسألة: سجود السهو لمن نقص أو زاد فعلاً عمداً في صلاته]
- ٦٧٧ [مسألة: من شك في صلاته أصلى ثلاثاً، أم أربعاً، والشك ليس بعادة له] ...
- ٦٧٩ [مسألة: من شك في صلاته أصلى ثلاثاً، أم أربعاً، والشك عادة له ...]
- ٦٨٠ [مسألة: من شك في صلاته أصلى ثلاثاً، أم أربعاً، والشك عادة له ...]
- ٦٨١ [مسألة: من ترك صلاتين من يومين، في كل يوم صلاة،]
- ٦٨٢ [مسألة: من شك في ثلاث صلوات تركها، لا يدري أيها ترك أولاً]
- ٦٨٤ **باب: صلاة المريض**
- ٦٨٤ [مسألة: صلاة المريض قاعداً]
- ٦٨٤ [مسألة: صلاة المريض بالإيماء]
- ٦٨٥ [مسألة: رفع شيء للسجود عليه لمن لا يستطيع السجود]
- ٦٨٥ [مسألة: صلاة المريض الذي لا يستطيع القعود]
- ٦٨٥ [مسألة: استقبال القبلة لمن يصلي مستلقياً على ظهره]
- ٦٨٧ [مسألة: صلاة المريض على جنبه]
- ٦٨٧ [مسألة: صفة الصلاة بالإيماء]
- ٦٨٨ [مسألة: صلاة المريض القادر على القيام، وغير القادر ...]
- ٦٨٩ [مسألة: من صلى بعض صلاته قائماً، ثم حدث به مرض]
- ٦٩٠ [مسألة: من صلى بعض صلاته قاعداً بركوع وسجود، ...]
- ٦٩٠ [مسألة: من صلى بعض صلاته قاعداً يومي، ثم صح]
- ٦٩١ [مسألة: قضاء المغنى عليه للصلاة]
- ٦٩٢ [مسألة: من فاتته صلاة وهو مريض، فقضاها وهو صحيح]

٦٩٢ [مسألة: من فاته صلاة وهو صحيح، فقضائها وهو مريض] [٦٥٩/١٤]

باب: سجود التلاوة

٦٩٣ [مسألة: عدد سجودات القرآن] [٦٦٠/١]

٦٩٤ [مسألة: عدد سجودات المفصل] [٦٦١/٢]

٦٩٧ [مسألة: السجدة الثانية في سورة الحج] [٦٦٢/٣]

٦٩٨ [مسألة: السجود في سورة ص] [٦٦٣/٤]

٧٠٠ [مسألة: حكم سجود التلاوة] [٦٦٤/٥]

٧٠٢ [مسألة: سجود التلاوة في حق التالي] [٦٦٥/٦]

٧٠٢ [مسألة: سجود التلاوة في حق المستمع] [٦٦٦/٧]

٧٠٢ [مسألة: ما يشترط في التالي لسجود التلاوة] [٦٦٧/٨]

٧٠٣ [مسألة: متابعة المأموم للإمام في سجود التلاوة] [٦٦٨/٩]

٧٠٣ [مسألة: إذا قرأ المأموم في صلاته آية سجدة] [٦٦٩/١٠]

٧٠٣ [مسألة: إذا قرأ المأموم في صلاته آية سجدة وانتهت الصلاة] [٦٧٠/١١]

٧٠٤ [مسألة: إذا سمع المصلون في جماعة آية سجدة ممن ليس معهم] [٦٧١/١٢]

٧٠٤ [مسألة: أثر من سجد للتلاوة لقراءة من ليس معه في الصلاة ...] [٦٧٢/١٣]

٧٠٤ [مسألة: أثر من سجد للتلاوة لقراءة من ليس معه في الصلاة ...] [٦٧٣/١٤]

٧٠٥ [مسألة: من قرأ آية سجدة خارج الصلاة ولم يسجد لها، ثم قرأها ...] [٦٧٤/١٥]

٧٠٥ [مسألة: من قرأ آية سجدة خارج الصلاة وسجد لها، ثم قرأها ...] [٦٧٥/١٦]

٧٠٦ [مسألة: من كرر قراءة آية سجدة في مجلس واحد] [٦٧٦/١٧]

٧٠٧ [مسألة: من كرر قراءة آية سجدة في مجلسين مختلفين] [٦٧٧/١٨]

٧٠٧ [مسألة: من قرأ في مجلسين آيتين سجدة مختلفتين] [٦٧٨/١٩]

٧٠٧ [مسألة: من قرأ آية سجدة فسجد لها، ثم كرر قراءتها في المجلس] [٦٧٩/٢٠]

٧٠٨ [مسألة: من قرأ آية سجدة، ثم صلى في نفس مجلسه وأعاد قراءة ...] [٦٨٠/٢١]

٧٠٨ [مسألة: من قرأ آية سجدة في الركعة الأولى وسجد، ثم أعادها ...] [٦٨١/٢٢]

٧٠٨ [مسألة: صفة سجود التلاوة] [٦٨٢/٢٣]

باب: صلاة المسافر

٧١٠ [مسألة: توقيت مدة السفر] [٦٨٣/١]

٧١٢ [مسألة: المسافة التي تقصر فيها الصلاة] [٦٨٤/٢]

- ٧١٤ [مسألة: السَّيرُ المعتبر في قطع مسافة القصر في البر] [٦٨٥/٣]
- ٧١٤ [مسألة: السَّيرُ المعتبر في قطع مسافة القصر في البحر] [٦٨٦/٤]
- ٧١٥ [مسألة: فرض صلاة المسافر] [٦٨٧/٥]
- ٧١٩ [مسألة: الزيادة على الركعتين في صلاة المسافر الرباعية] [٦٨٨/٦]
- ٧٢٠ [مسألة: إذا أتم المسافر وقعد بعد الأولين مقدار التشهد] [٦٨٩/٧]
- ٧٢٠ [مسألة: إذا صَلَّى المسافر الرباعية أربعاً ولم يقعد بعد الأولين مقدار التشهد] [٦٩٠/٨]
- ٧٢٠ [مسألة: وقت ابتداء القصر في السفر] [٦٩١/٩]
- ٧٢١ [مسألة: المسافة التي يقصر إليها من كان عائداً من سفره] [٦٩٢/١٠]
- ٧٢٢ [مسألة: الإقامة المانعة من القصر] [٦٩٣/١١]
- ٧٢٤ [مسألة: من دخل بلداً لقضاء حاجة لا يدري متى تنقضي] [٦٩٤/١٢]
- ٧٢٦ [مسألة: إذا دخل العسكر دار الحرب فتروا إقامة خمسة عشر يوماً] [٦٩٥/١٣]
- ٧٢٦ [مسألة: صلاة المسافر خلف المقيم] [٦٩٦/١٤]
- ٧٢٧ [مسألة: صلاة المسافر خلف المقيم في فائتة] [٦٩٧/١٥]
- ٧٢٨ [مسألة: صلاة المسافر بالمقيم] [٦٩٨/١٦]
- ٧٢٨ [مسألة: إذا عاد المسافر إلى مدينته] [٦٩٩/١٧]
- ٧٢٨ [مسألة: من كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره] [٧٠٠/١٨]
- ٧٢٩ [مسألة: أنواع الأوطان] [٧٠١/١٩]
- ٧٢٩ [مسألة: ما يبطل وطن الأهل، وما لا يبطله] [٧٠٢/٢٠]
- ٧٣٠ [مسألة: ما يبطل وطن الإقامة، وما لا يبطله] [٧٠٣/٢١]
- ٧٣١ [مسألة: ما يبطل وطن السكنى، وما لا يبطله] [٧٠٤/٢٢]
- ٧٣١ [مسألة: من فاتته صلاة في السفر فقضاها في الحضر] [٧٠٥/٢٣]
- ٧٣٢ [مسألة: من فاتته صلاة في الحضر فقضاها في السفر] [٧٠٦/٢٤]
- ٧٣٢ [مسألة: الترخص في سفر المعصية] [٧٠٧/٢٥]
- ٧٣٣ [مسألة: قصر الصلاة لمن اختار أبعد الطريقين] [٧٠٨/٢٦]
- ٧٣٤ [مسألة: إذا نوى الإقامة في موضعين خمسة عشر يوماً] [٧٠٩/٢٧]
- ٧٣٥ [مسألة: أثر نية السفر في القصر] [٧١٠/٢٨]
- ٧٣٦ [مسألة: اشتراط ما يصلح للإقامة لاعتبار أحكامه] [٧١١/٢٩]
- ٧٣٦ [مسألة: من سافر في آخر الوقت، وقبل أن يصلّي] [٧١٢/٣٠]

- ٧٣٧ [مسألة: إذا قدم المسافر في آخر الوقت قبل أن يصلي] [٧١٣/٣١]
- ٧٣٧ [مسألة: أثر نية الإقامة في إتمام الصلاة] [٧١٤/٣٢]
- ٧٣٨ [مسألة: الصلاة في السفينة قاعداً مع القدرة على القيام] [٧١٥/٣٣]
- ٧٣٩ **باب: صلاة الجمعة**
- ٧٣٩ [مسألة: الأصل في وجوب صلاة الجمعة] [٧١٦/١]
- ٧٤٠ [مسألة: صلاة الجمعة في الأمصار] [٧١٧/٢]
- ٧٤٠ [مسألة: صلاة الجمعة في القرى] [٧١٨/٣]
- ٧٤٢ [مسألة: ضابط المصر الجامع الذي تجب على أهله الجمعة] [٧١٩/٤]
- ٧٤٣ [مسألة: إقامة الجمعة في مصلى المصر] [٧٢٠/٥]
- ٧٤٣ [مسألة: الجمعة في حق الخارج عن المصر] [٧٢١/٦]
- ٧٤٥ [مسألة: إقامة الجمعة بمنى] [٧٢٢/٧]
- ٧٤٦ [مسألة: إقامة الجمعة بإذن السلطان، أو من أمره] [٧٢٣/٨]
- ٧٤٧ [مسألة: أول وقت جواز صلاة الجمعة] [٧٢٤/٩]
- ٧٤٧ [مسألة: آخر وقت صلاة الجمعة] [٧٢٥/١٠]
- ٧٤٨ [مسألة: وقت خطبة الجمعة] [٧٢٦/١١]
- ٧٤٩ [مسألة: حكم خطبة الجمعة] [٧٢٧/١٢]
- ٧٤٩ [مسألة: الجلوس بين الخطبتين] [٧٢٨/١٣]
- ٧٤٩ [مسألة: حكم القيام في الخطبة] [٧٢٩/١٤]
- ٧٤٩ [مسألة: الخطبة على غير طهارة] [٧٣٠/١٥]
- ٧٥١ [مسألة: شرط صحة خطبة الجمعة] [٧٣١/١٦]
- ٧٥٤ [تابع] [مسألة: حكم القيام في الخطبة]
- ٧٥٤ [تابع] [مسألة: الخطبة على غير الطهارة]
- ٧٥٤ [مسألة: اشتراط الجماعة لصحة الجمعة] [٧٣٢/١٧]
- ٧٥٤ [مسألة: أقل عدد تنعقد به الجمعة] [٧٣٣/١٨]
- ٧٥٧ [مسألة: الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة] [٧٣٤/١٩]
- ٧٥٧ [مسألة: تحديد سور بعينها بالقراءة في صلاة الجمعة] [٧٣٥/٢٠]
- ٧٥٨ [مسألة: من لا تجب عليهم صلاة الجمعة] [٧٣٦/٢١]
- ٧٥٨ [مسألة: إذا حضر الجمعة من لا تجب عليه] [٧٣٧/٢٢]

٧٥٩	[مسألة: إمامة من لا تجب عليهم الجمعة لصلاة الجمعة]
٧٦٠	[مسألة: من صلى في منزله ظهراً بلا عذر قبل صلاة الإمام الجمعة]
٧٦٠	[مسألة: من صلى في منزله ظهراً بلا عذر قبل صلاة الإمام]
٧٦١	[مسألة: صلاة المعذور الظهر في جماعة يوم الجمعة]
٧٦٢	[مسألة: صلاة أهل السجن الظهر في جماعة يوم الجمعة]
٧٦٢	[مسألة: ما تدرك به الجمعة]
٧٦٤	[مسألة: ترك النافلة بخروج الإمام إلى الجمعة]
٧٦٤	[مسألة: ترك الكلام بخروج الإمام إلى الجمعة]
٧٦٦	[مسألة: الكلام وقت الخطبة لمن كان بعيداً لا يسمعها]
٧٦٦	[مسألة: وقت النهي عن البيع والشراء يوم الجمعة]
٧٦٦	[مسألة: وقت وجوب السعي إلى صلاة الجمعة]
٧٦٧	[مسألة: إذا استوى الخطيب على المنبر جلس دون سلام]
٧٦٧	[مسألة: وقت النداء الثاني للجمعة]
٧٦٧	[مسألة: تعدد الجمعة في البلد الواحد]
٧٦٩	[مسألة: فرض الوقت يوم الجمعة]
٧٧١	[مسألة: من صلى في منزله ظهراً بعذر قبل صلاة الإمام ...]
	[تابع] [مسألة: من صلى في منزله ظهراً بلا عذر قبل صلاة الإمام ...]
	٧٧٢
٧٧٢	[مسألة: ما ينبغي مراعاته لمن أراد أن يحضر صلاة الجمعة]
٧٧٣	[مسألة: السفر يوم الجمعة]
٧٧٦	الفهارس العامة
٧٧٧	فهرس الآيات القرآنية
٧٨٠	فهرس الأحاديث النبوية
٧٩٨	فهرس الآثار
٨٠٣	فهرس الأعلام
٨١٠	فهرس الألفاظ والكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية
٨٢١	فهرس الأماكن، والقبائل
٨٢٤	فهرس الأشعار

٨٢٥	فهرس الفرق، والمذاهب
٨٢٦	فهرس اللطائف، والفوائد العلمية
٨٢٩	فهرس القواعد، والضوابط الفقهية، والمسائل الأصولية
٨٣١	فهرس المصادر التي نقل عنها المؤلف، ونص على ذكرها
٨٣٢	فهرس المصادر، والمراجع: أولاً: المصادر والمراجع المطبوعة
٨٨٩	ثانياً: المصادر والمراجع المخطوطة
٨٩٠	ثانياً: الرسائل العلمية
٨٩٢	فهرس الموضوعات الإجمالي
٨٩٥	فهرس الموضوعات التفصيلي